سلسة موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام

الطبعة الثانية
٢٠ ر.س

الأشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّة

في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَة

التعريف بهم | نشأتهم وانتشارهم | أعلامهم ومصنفاتهم
عقائدهم | علاقتهم بالتصوُّف | الموازنة بينهم | الموقف منهم

إعْدَادُ
القِسْمِ العِلْمِيِّ بِمُؤَسَّسَةِ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ

إشْرَافُ
عَلَوِي بْنِ عَبْدِ القَادِرِ السَّقَّاف

الدُّرَرُ السَّنِيَّة
www.dorar.net

الأشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ

التعريف بهم | نشأتهم وانتشارهم | أعلامهم ومصنفاتهم
عقائدهم | علاقتهم بالتصوُّف | الموازنة بينهم | الموقف منهم

ⓒ مؤسسة الدرر السنية للنشر - ١٤٤٦هـ

القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية

الأشاعرة والماتريدية في ميزان أهل السنة والجماعة/ القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية - ط٢- الظهران، ١٤٤٦هـ

٨٠٠ ص؛ ١٧ سم × ٢٤ سم

ردمك: ٠-٢٩-٨٣٥٨-٦٠٣-٩٧٨

١٤٤٦/٣٣٢

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

الدُّرَرُ السَّنِيَّة
www.dorar.net

المملكة العربية السعودية
nashr@dorar.net ٠٥٥٦٩٨٠٢٨٠ ٠١٣٨٦٨٠١٢٣
dorarnet dorarnet dorarrnet dorartv

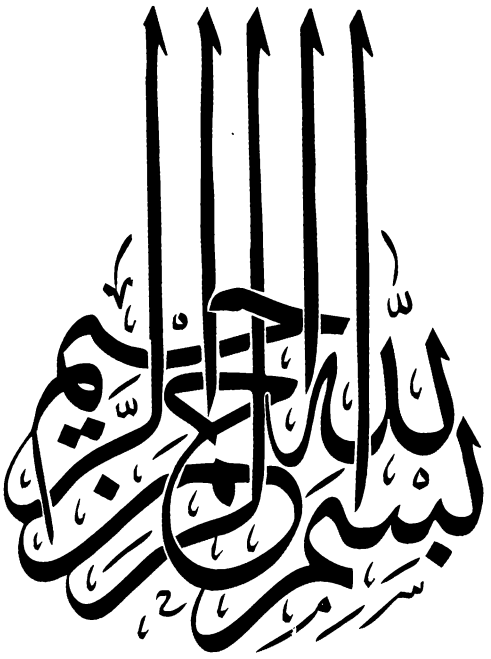
الأشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ

التعريف بهم | نشأتهم وانتشارهم | أعلامهم ومصنفاتهم
عقائدهم | علاقتهم بالتصوُّف | الموازنة بينهم | الموقف منهم

إعْدَادُ
القِسْمِ العِلْمِيِّ بِمُؤَسَّسَةِ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ

الإشْرَافُ العَامُّ
عَلَوِي بْنُ عَبْدِ القَادِرِ السَّقَّاف

الدُّرَرُ السَّنِيَّة
www.dorar.net


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمةٌ[1]

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ، يَسَّر سُبُلَ الهِدايةِ للخَلقِ أجمَعينَ، وأمَر عِبادَه بسُلوكِها لِيكونوا مِن المُتَّقينَ، ونَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحْدَه لا شَريكَ له؛ إلهُ الأوَّلينَ والآخِرينَ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ونَشهَدُ أنَّ نَبيَّنا مُحمَّدًا عَبدُ اللهِ ورَسولُه، اختارَه مِن خَلْقِه، وجعَلَه أمينًا على وَحيِه، وسَفيرًا بيْنَه وبيْنَ عِبادِه، بعَثَه بالدِّينِ القَويمِ، والمَنهَجِ المُستَقيمِ، وأرسَلَه رَحمةً للعالَمينَ، وافتَرَض على العِبادِ طاعتَه وتوقيرَه، ومَحبَّتَه والقِيامَ بحُقوقِه، وعَلَّق السَّعادةَ على مُتابَعتِه، وجَعَل الشَّقاوةَ في مُخالفتِه، صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم.

أمَّا بعدُ:

فقد اقتضَت حِكمةُ اللهِ في خَلقِه أن يكونَ مَعقِدُ تكليفِهم في الابتلاءِ؛ ابتلاءِ العِبادِ بالإخلاصِ للمعبودِ، وابتلائِهم بتمامِ المتابعةِ للرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]؛ فالإخلاصُ أن يتمحَّضَ عملُك للهِ تعالى، ولا يكونَ لغيرِ اللهِ تعالى فيه شيءٌ أو قَصدٌ، والعَمَلُ الصَّالحُ هو ما وافق سنَّةَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وشَرْعَه.

وقد تقعُ المخالفةُ في أحَدِ هذينِ الأصلينِ العظيمينِ لمن هو من أمَّةِ الإجابةِ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ فيفوتُ من صوابِه وأجرِه بقَدرِ ما فاته من إخلاصِه له، واتِّباعِه لشَرعِه.

(١) هذه هي الطَّبعةُ الثَّانيةُ مِن الكتابِ، وقد قُمْنا فيه بمراجَعةٍ وتصحيحِ الأخطاءِ المَطبَعيَّةِ -وهي قليلةٌ جِدًّا- وتعديلِ بعضِ العِباراتِ، كما أضَفْنا (ص: ٦٧٤) كلامًا لأحَدِ أبرزِ الأشاعِرةِ المعاصِرين فيه طعنٌ واتِّهامٌ لعُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ -وبخاصَّةٍ ابنُ تيميَّةَ-؛ حتَّى لا يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ هذا مقتَصِرٌ على مُتقَدِّميهم، بل هي مدرسةٌ يتعَلَّمُ فيها اللَّاحِقُ مِنَ السَّابقِ.

(غرة محرم ١٤٤٦هـ).

فالمُشرِكُ يحبَطُ عَمَلُه، ومَن داخَل عَمَلَه رياءٌ أو نقصٌ في الإخلاصِ حَبِط عمَلُه أو نَقَص من أجرِه ولو وافق فيه السُّنَّةَ، ومَن فاته اتِّباعُ هَدي رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وسُنَّتِه، وعَمِل عملًا مريدًا به وجهَ اللهِ، إلَّا أنَّه لم يوفَّقْ فيه للصَّوابِ فإنَّ عملَهُ لا يكونُ مقبولًا، وإن لم يمنَعْ ذلك من كونِه صادِقًا مخلِصًا، فالإخلاصُ والاتِّباعُ شرطَا القَبولِ.

وقد أمَر اللهُ عزَّ وجَلَّ المُسلِمينَ بالاعتصامِ بدينِه والائتلافِ، ونهى عن التَّفرُّقِ والاختلافِ؛ فقال في مُحكَمِ تنزيلِه: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وفي الحديثِ: ((إنَّ اللهَ يَرضى لكم ثلاثًا، ويَكرَهُ لكم ثلاثًا؛ فيرضى لكم أن تَعبُدوه ولا تُشرِكوا به شيئًا، وأن تعتَصِموا بحَبلِ اللهِ جميعًا ولا تَفرَّقوا ...))[1].

وقد أخبَرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم -كما في الحديثِ الصحيحِ- أنَّ أمَّتَه ستَفترِقُ إلى فِرَقٍ شَتَّى، فقال: ((إنَّ بَني إسرائيلَ افتَرقَت علَى إحدى وسبعينَ فرقةً، وإنَّ أمَّتي ستفترقُ علَى ثنتينِ وسبعينَ فرقةً كلُّها في النَّارِ إلَّا واحدةً، وَهيَ الجماعةُ))[2].

ولا شَكَّ أنَّ أسعَدَ النَّاسِ بالدُّخولِ تحتَ مظلَّةِ الفِرقةِ النَّاجيةِ هم صحابةُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ومَن تَبِعَهم مِن السَّلَفِ الأكرمينَ، وأبعَدَ النَّاسِ مَن خالفهم واتَّبع غيرَ سبيلِهم ودانَ بآراءِ الفلاسِفةِ وأهلِ الأهواءِ الزَّائغين.

ومِن هذا المُنطَلَقِ قامت مُؤَسَّسةُ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ بإعدادِ موسوعةِ الفِرَقِ المنتَسِبةِ للإسلامِ، في أكثَرَ مِن عَشَرةِ مُجَلَّداتٍ، ونَشْرِها في مَوقِعِها الإلكترونيِّ؛ فجاءت موسوعةً شامِلةً للفِرَقِ المُنتَسِبةِ للإسلامِ؛ وهي: [الأشاعِرةُ، والماتُريديَّةُ، والمُعتَزِلةُ، والمُرجِئةُ، والخوارِجُ، والرَّافِضةُ ومَن إليهم، والصُّوفيَّةُ وطُرُقُهم]، مع حُسْنِ عَرْضٍ،

(١) أخرجه مسلم (١٧١٥) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣) واللفظ له، وابن أبي عاصم في ((السنة)) (٦٤)، والضياء في ((الأحاديث المختارة)) (٢٥٠٠) من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه.

وسُهولةِ أُسْلوبٍ، وإشْراقِ دَلالةٍ.

وهذا الكِتابُ الَّذي بيْنَ يَدَيك أيُّها القارئُ الكريمُ -والمترجَمُ بـ

«**الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ في ميزانِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ**»- مُستَلٌّ مِن تلك الموسوعةِ، وهو باكُورةُ ما اختِيرَ لِيُطبَعَ منها، وقد وقع الاختيارُ على هاتينِ الفِرقتَينِ لتكونَ البُداءةُ بهما؛ **لثلاثةِ أسبابٍ**:

السَّببُ الأوَّلُ: انخِداعُ النَّاسِ بهما، وظنُّهم أنَّ الخِلافَ معهما لفظيٌّ غيرُ حقيقيٍّ أو أنَّه منحصرٌ في صفاتِ اللهِ عزَّ وجَلَّ فحَسْبُ، وسيتَّضِحُ للقارئِ أنَّ الخلافَ مع الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ حاصلٌ في أكثَرَ مِن عَشْرِ مسائِلَ من أمَّهاتِ مسائِلِ الاعتقادِ.

السَّببُ الثَّاني: زَعمُهم في كُلِّ مَحفِلٍ ومناسَبةٍ أنَّهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وانخداعُ النَّاسِ بهذا، وسيتَّضِحُ للقارئِ الكريمِ مدى بُعدِ هذا الزَّعمِ عن الحقيقةِ.

السَّببُ الثَّالثُ: انتِشارُهم[1]، وازديادُ نشاطِهم في السَّنَواتِ الأخيرةِ.

ونحن إذ نُقرِّرُ أنَّ الأشاعرةَ والماتُريديَّةَ خالفوا السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في عدَدٍ من أصولِ مسائِلِ الاعتقادِ، نُقِرُّ بأنَّ اللهَ تعالى نفَع ببعضِ أعلامِهم في الرَّدِّ على الجَهميَّةِ والمُعتَزلةِ، وأنَّ فيهم من أهلِ العِلمِ والإحسانِ والجِهادِ مَن نَفعَ اللهُ به الأمَّةَ، ولا نجحَدُ فضلَ ذي الفَضلِ منهم، وقد تكونُ لبعضِهم مواقِفُ صادقةٌ، وعبادةٌ وتألُّهٌ، إلَّا أنَّ هذا لا يمنعُ من بيانِ الحَقِّ، والرَّدِّ على من خالفَه وحادَ عن سبيلِ السَّلَفِ الصَّالحِ كائنًا مَن كان، وهم وإنْ أرادوا الخيرَ إلَّا أنَّه كما قيل: (كم من مُريدٍ للخيرِ لا يُصيبُه).

وعلى الرَّغمِ من أنَّ بعضَ ما دانوا به قد صرَّح العُلَماءُ بأنَّه كُفرٌ -كنَفيِ عُلوِّ اللهِ وأنَّه في السَّماءِ، إلى غيرِ ذلك من الاعتقاداتِ الباطِلةِ المباينةِ لِما في الكتابِ والسُّنَّةِ- فإنَّا لا نقولُ بكُفرِهم، بل نُنكِرُ على مَن يُكَفِّرُهم؛ لأنَّ مِن عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ

(١) يُنظر سببُ هذا الانتِشارِ: (ص: ٧٩، ٥٦٣).

التَّأويلَ مانعٌ مِن موانعِ التَّكفيرِ[1]، وهؤلاء متأوِّلة، بل نقولُ: إنَّهم -باستثناءِ الغُلاةِ منهم- أقرَبُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فهم أقرَبُ مِن الجهميَّةِ المحضةِ، ومن المُعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ والجَبريَّةِ المحضةِ، ومِن الخوارجِ، وندعو إلى معاملتهم برِفق، والتعامل معهم بالحُسنى، مع التَّناصُحِ والتَّنبيهِ على ما صدَفوا فيه عن مذهَبِ السَّلَفِ؛ فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ولا نرى شَقَّ صُفوفِ المُسلِمينَ من أهلِ القِبلةِ والسُّنَّةِ بكَثرةِ الشِّقاقِ والخِلافِ، بل نسعى إلى الائتلافِ، وتوحيدِ الكَلِمةِ على كَلِمةِ التَّوحيدِ، فأهلُ السُّنَّة والجماعةِ أعرفُ النَّاسِ بالحقِّ، وأرحمُهم بالخَلق.

ومَن سيُذكَرُ في هذا الكتابِ مِن أفرادٍ ومراكِزَ وهيئاتٍ، الظنُّ فيهم صدقُ النِّيَّةِ، والرَّغبةُ الصَّادقةُ في نُصرةِ العقيدةِ الَّتي يظُنُّون أنَّها تُقرِّبُهم إلى اللهِ تعالى، ولكنَّهم رغِبوا في نصرةِ الإسلامِ وعقيدتِه مِن طريقِ عقليَّاتِ اليونانِ وفلسفتِهم، وأغاليطِ عِلمِ الكلامِ، لَمَّا هالَتْهم وأُعجِبوا بها، أو قلَّدوا مَن وقع منه ذلك ممَّن يرونَه مُعظَّمًا، ولم يَكتفوا بما أمَرَ اللهُ بالاكتفاءِ به، ولم يعلَموا غَناءَ القرآنِ والشَّرعِ بما جعَله اللهُ فيه عن تلك التُّرَّهاتِ، وسلكوا الطَّريقَ الوعرةَ المُهلِكةَ، وتركوا السهَّلةَ المُنجيةَ، كما سيأتي تفصيلُ ذلك في مباحِثِ الكتابِ إنْ شاء الله.

هذا، وقد احتوى الكتابُ على المحاورِ التَّالية:

١- التعريفُ بعِلمِ الكَلامِ، ونشأتُه، وأقوالُ العلماءِ فيه.

٢- التَّعريفُ بالأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ ومُؤسِّسي كُلٍّ منهما.

٣- تراجِمُ أبرزِ أعلامِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وأشهرُ مُصَنَّفاتِهما.

٤- أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ.

٥- إيضاحُ مُعتَقَدِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ بالتَّفصيلِ مِن خلالِ عرضِ أقوالِهم في

(١) يُنظر: كتاب ((حقيقة الإيمان ونواقضه)) من إصدارات الدرر السنية (ص: ٣٨١).

توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ والأسماءِ والصِّفاتِ، ومفهومِ الإيمانِ والكُفرِ والقَدَرِ، وغَيرِها من مسائلِ الاعتِقادِ.

٦- بيانُ مَنشَأِ خطأِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ في مسائلِ الاعتقادِ، وتبيينُ اضطِرابِ مناهِجِهم وتناقُضِها.

٧- ذِكرُ مُخالَفةِ المذهَبِ الأشعريِّ والماتُريديِّ لمذهَبِ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وتأثُّرُهم بالمُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ والفَلاسِفةِ، وتفاوُتُهم في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ.

٨- عَلاقةُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ بالصُّوفيَّةِ والتَّصوُّفِ.

٩- مُخالفةُ الأشاعرةِ لأئمتِهم أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ومالكٍ والشَّافعيِّ، وذمُّ فقهاءُ المذاهبِ لهم.

١٠- مخالفةُ الماتُريديَّةِ لإمامهم أبي حنيفةَ النُعمان.

١١- موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ.

١٢- نبزُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ عُلَماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وتكفيرُهم.

١٣- واقِعُهم المعاصِر ومجالُ أنشِطَتهم.

وممَّا يمتازُ به الكتابُ:

١- الإكثارُ مِن النَّقلِ من الكُتُبِ المعتَمَدةِ لدى الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وتوثيقُ ذلك بالجُزءِ والصَّفحةِ[1]، وذلك في جميعِ أبوابِ العقيدةِ التي ضلُّوا فيها، فلا مجالَ للتَّشكيكِ في نِسبتِها إليهم؛ ولم نكتَفِ بردودِ خُصومِهم من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عليهم.

(١) اقتصَرْنا على نَقلِ كلامِ مُعاصِرَينِ اثنَينِ: سعيد فُودة (أشعَريٌّ)، وزاهِدٌ الكَوثَريُّ (ماتُريديٌّ)؛ لكثرةِ مُؤَلَّفاتِهما في الانتِصارِ لمذهَبَيهِما.

٢- نَقلُ أقوالٍ لعُلماءَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ قبْلَ ابنِ تَيميَّةَ في الرَّدِّ عليهم وعلى مُعتقَدِهم؛ لنَنفيَ شُبهةً كثيرًا ما يُرَدِّدونَها اليومَ، وهي أنَّ المنهَجَ السَّلَفيَّ المعاصِرَ هو منهَجُ ابنِ تَيميَّةَ، وليس مَنهَجَ السَّلَفِ[1]!

٣- بيانُ نشأةِ وتطوُّرِ عَلاقةِ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ والصُّوفيَّةِ عبر التاريخ، حتَّى لا تكادُ تجِدُ أشعريًّا إلَّا وهو صوفيٌّ، إلَّا ما ندَر.

٤- بيانُ الفَرقِ الشَّاسِعِ بيْنَ الأشاعِرةِ المتكَلِّمينِ؛ كابنِ فُورَك، والقُشَيريِّ، والجُوَينيِّ، والغَزاليِّ، والرَّازيِّ، والآمِديِّ، والإيجيِّ، وأضرابِهم، وهم عُمدةٌ في المذهَبِ الأشعَريِّ، وبيْنَ العُلَماءِ الأجِلَّاءِ المنسوبينَ للأشاعِرةِ ممَّن لم يتشاغَلوا بالمباحِثِ الكلاميَّة؛ كالنَّوويِّ، والشَّاطبيِّ، وابنِ حجرالعسقلانيِّ، وضَرَبْنا مثلًا بالأخيرِ، وسرَدْنا أكثَرَ مِن عَشْرِ مَسائِلَ يخالِفُ فيها الأشاعِرةَ مُخالَفةً صريحةً.

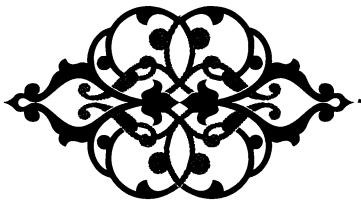
هذا، والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ، وآلِه وصحبِه أجمعينَ

المشرفُ على الكتابِ

غرة محرم ١٤٤٥هـ

(١) فعلى سبيلِ المثالِ، كثيرًا ما يُرَدِّدون أنَّ ابنَ تَيميَّةَ هو مَن اخترع تقسيمَ التَّوحيدِ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وتوحيدِ الألوهيَّةِ! فنقَلْنا أقوالًا لعُلَماءَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ قالوا بهذا التَّقسيمِ قبْلَ ابنِ تَيميَّةَ بمئاتِ السِّنينَ، بل من عُلماءِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّة.



الأشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ
في مِيزَانِ أهْلِ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ

التعريفُ بهم | نشأتُهم وانتشارُهم | أعلامُهم ومصَنَّفاتُهم
عقائدُهم | علاقُتهم بالتَّصوُّفِ | الموازنةُ بينَهم | واقعُهم المُعاصِرُ

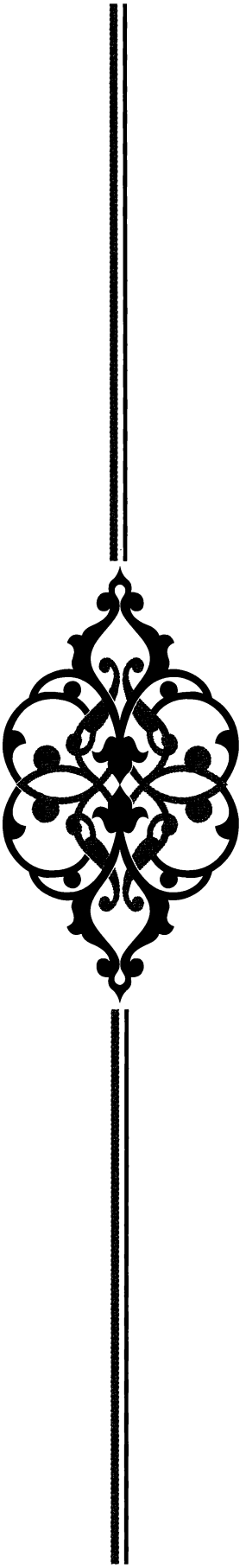
وفيه تمهيدٌ وثلاثةُ أبوابٍ:

التمهيدُ: تعريفُ عِلمِ الكَلامِ، ونشأتُه، وأقوالُ العلماءِ فيه

البابُ الأوَّلُ: الأشَاعِرةُ

البابُ الثَّاني: الماتُريديَّةُ

البابُ الثَّالثُ: موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وطعنُهم وتكفيرهم لمخالفيهم، وواقِعهُم المعاصِرُ



تمهيدٌ
تعريفُ عِلمِ الكَلامِ، ونشأتُه، وأقوالُ العلماءِ فيه

المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ عِلمِ الكَلامِ

عِلمُ الكَلامِ يُطلِقُه المُتَكلِّمونَ على عِلمِ العَقائِدِ الَّذي يَتَكلَّمونَ فيه بالحَقِّ والباطِلِ على غَيْرِ الطَّريقةِ المَعْروفةِ عنْدَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم والتَّابعينَ لهم بإحْسانٍ، وهي الاعْتِصامُ بالقُرْآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ النَّبَويَّةِ؛ فأهْلُ الكَلامِ يَتَسَلَّطونَ على أدِلَّةِ القُرْآنِ بالتَّأويلِ، وعلى أدِلَّةِ السُّنَّةِ بالتَّأويلِ والرَّدِّ والتَّشْكيكِ، ويَخوضونَ مُتَكَلِّفينَ في مَسائِلَ أمسَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عن الكَلامِ فيها؛ ولِذلك اتَّفَقَ أئِمَّةُ الإسْلامِ مِن المُتَقَدِّمينَ والمُتَأخِّرينَ على ذَمِّ عِلمِ الكَلامِ، وذَمِّ أصْحابِه، وتَجْهيلِهم[1]. أمَّا الأشاعرة فيُعظِّمون مِن شأنِه، ويَحُثُّون أتْباعَهم على تعلُّمِه، بل يُوجِبُونه على البعضِ، ويَرَوْنَ أنَّه واجبٌ كفائيٌّ!

وعرَّفه الإيجيُّ -وهو مِن أشهَرِ عُلَماءِ الكَلامِ- بقوله: (الكَلامُ عِلمٌ يُقتَدَرُ معَه على إثْباتِ العَقائِدِ الدِّينيَّةِ بإيرادِ الحُجَجِ ودَفْعِ الشُّبْهةِ)، ثمَّ قال: (والمُرادُ بالعَقائِدِ ما يُقصَدُ به نَفْسُ الاعْتِقادِ دونَ العَمَلِ، وبالدِّينيَّةِ المَنْسوبةُ إلى دينِ مُحَمَّدٍ؛ فإنَّ الخَصْمَ وإن خَطَّأناه لا نُخرِجُه مِن عُلَماءِ الكَلامِ)[2].

وقال الجُرْجانيُّ: (الكَلامُ: عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن ذاتِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه، وأحْوالِ

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (١٩/ ١٣٤)، ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (١/ ٤٣٨) و(٢/ ٤٩٩) كلاهما لابن تيميَّة.

(٢) ((المواقف)) (١/ ٣١).

المُمْكِناتِ مِن المَبدَأِ والمَعادِ على قانونِ الإسْلامِ)، ثمَّ قال: (والقَيْدُ الأخيرُ لإخْراجِ العِلمِ الإلَهيِّ للفَلاسِفةِ)[١].

وعُلَماءُ الكَلامِ يدخلُ فيهم المُخْتلِفونَ الَّذين يُضَلِّلُ بعضُهم بعضًا، كما قال الإيجيُّ: (الخَصْمُ -كالمُعْتَزِلةِ مَثَلًا- وإن خَطَّأْناه في اعْتِقادِه، وما يَتَمَسَّكُ به في إثْباتِه، لا نُخرِجُه مِن عُلَماءِ الكَلامِ، ولا يَخرجُ عِلمُه الَّذي يَقتَدِرُ معَه على إثْباتِ عَقائِدِه الباطِلةِ مِن عِلمِ الكَلامِ)[٢].

وعن سَبَبِ تَسْميتِه عِلمَ الكَلامِ قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (إمَّا لأنَّ أَظهَرَ مَسْألةٍ تَكَلَّموا فيها وتَقاتَلوا عليها هي مَسْألةُ الكَلامِ، فسُمِّيَ النَّوْعُ باسْمِها، وإمَّا لمُقابَلتِهم الفَلاسِفةَ في تَسْميتِهم فَنًّا مِن فُنونِ عِلمِهم بالمَنطِقِ، والمَنطِقُ والكَلامُ مُترادِفانِ)[٣].

وقال الإيجيُّ: (إنَّما سُمِّيَ كَلامًا؛ إمَّا لأنَّه بإزاءِ المَنطِقِ للفَلاسِفةِ، أو لأنَّ أبْوابَه عُنْوِنَتْ أوَّلًا بالكَلامِ في كَذا، أو لأنَّ مَسْألةَ الكَلامِ أَشهَرُ أجْزائِه حتَّى كَثُرَ فيه التَّناحُرُ والسَّفْكُ فغَلَبَ عليه، أو لأنَّه يُورِثُ قُدْرةً على الكَلامِ في الشَّرْعيَّاتِ ومعَ الخَصْمِ)[٤]. وقيل غيرُ ذلك.

المبحثُ الثَّاني: نشأةُ عِلْمِ الكلامِ

قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (وأمَّا الاخْتِلافاتُ في الأُصولِ فحَدَثَتْ في آخِرِ أيَّامِ الصَّحابةِ

(١) ((التعريفات)) (ص: ١٨٥).

(٢) ((المواقف)) (١/ ٣٤).

(٣) ((الملل والنحل)) (١/ ٢٩). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٣/ ١٨٣، ١٨٤).

(٤) ((المواقف)) (١/ ٤٥).

بِدْعةُ مَعْبَدٍ الجُهَنيِّ[١]، وغَيْلانَ الدِّمَشْقيِّ[٢]، ويونُسَ الأَسْواريِّ[٣] في القَوْلِ بالقَدَرِ، وإنكارِ إضافةِ الخَيْرِ والشَّرِّ إلى القَدَرِ، ونَسَجَ على مِنْوالِهم واصلُ بنُ عَطاءٍ الغَزَّالُ، وكان تِلْميذَ الحَسَنِ البَصْريِّ، وتَلْمَذَ له عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ، وزادَ عليه في مَسائِلِ القَدَرِ...، والوَعيديَّةُ مِن الخَوارِجِ، والمُرْجِئةُ مِن الجَبْريَّةِ[٤]. والقَدَريَّةُ[٥] ابْتَدؤوا بِدْعتَهم في زَمانِ الحَسَنِ، واعْتَزَلَ واصلٌ عنهم وعن أُسْتاذِه بالقولِ بالمَنزِلةِ بَيْنَ المَنزِلتَينِ، فسُمِّيَ هو وأصْحابُه مُعْتَزِلةً[٦].

(١) مَعبَدٌ الجُهَنيُّ البَصريُّ القَدَريُّ، سمع من جماعةٍ من الصَّحابةِ، وشَهِد يومَ التَّحكيم، وهو من أوائل من تكلَّم في القَدَرِ، ويُقالُ: إنَّه أخذ ذلك عن رجُلٍ من النَّصارى من أهلِ العِراقِ يقالُ له: سَوسَنٌ، وأخذ غَيلانُ القَدَرَ مِن مَعبَدٍ. توفِّي سنةَ (٨٠ هـ). يُنظر: ((تاريخ دمشق)) لابن عساكر (٥٩/ ٣١٢)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (٤/ ١٨٥)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٢/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٢) هو غَيلانُ بنُ يُونُسَ -ويقالُ: ابنُ مُسلِمٍ- أبو مَروانَ القَدَريُّ، صاحِبُ مَعبَدٍ الجُهَنيِّ، وتُنسَبُ إليه فِرقةُ الغَيلانيَّةِ مِن القَدَريَّةِ، وهو من أوائل من تكَلَّم في القَدَرِ ودعا إليه. ناظَره الأوزاعيُّ بحضرةِ هِشامِ بنِ عبدِ الملِكِ، فانقَطَع غَيلانُ، ولم يَتُبْ. يُنظر: ((تاريخ دمشق)) لابن عساكر (٤٨/ ١٨٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٣/ ٢٩٤)، ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) لحاجي خليفة (٣/ ٧).

(٣) يونُسُ الأسواريُّ: من أوائل من تكلَّم بالقَدَرِ، وكان بالبصرةِ، فأخذ عنه مَعبَدٌ الجُهَنيُّ. ذكره الكَعبيُّ في «طبقاتِ المُعتَزِلةِ»، وذَكَر أنَّه كان يُلقَّبُ سِيْسَوَيهِ. يُنظر: ((لسان الميزان)) لابن حجر (٨/ ٥٧٩).

(٤) الجَبرُ هو نفيُ الفِعلِ حقيقةً عن العبدِ وإضافتُه إلى الرَّبِّ تعالى، والجَبريَّةُ أصنافٌ؛ منهم: الجَبريَّةُ الخالصةُ: هي التي لا تُثبِتُ للعبدِ فِعلًا ولا قُدرةً على الفِعلِ أصلًا، والجبريَّةُ المتوسِّطةُ: هي التي تُثبِتُ للعبدِ قُدرةً غيرَ مُؤَثِّرةٍ أصلًا. يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٨٥).

(٥) القَدَريَّةُ: هم نُفاةُ القَدَرِ، وكثيرًا ما يُطلَقُ هذا اللَّقَبُ على المُعتَزِلةِ. يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٤٣).

(٦) ((الملل والنحل)) (١/ ٢٨).

وقال ابنُ تَيميَّةَ: (كان المُسلِمون على ما بَعَث اللهُ به رَسولَه مِن الهُدى ودينِ الحَقِّ الموافِقِ لصَحيحِ المنقولِ وصَريحِ المعقولِ، فلمَّا قُتِل عُثمانُ بنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عنه ووقَعَت الفِتنةُ فاقتَتَل المُسلِمون بصِفِّينَ، مرَقَت المارِقةُ الَّتي قال فيها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «تمرُقُ مارِقةٌ على حينِ فُرقةٍ مِن المُسلِمينَ، يقتُلُهم أَولى الطَّائفتَينِ بالحَقِّ»[1]. وكان مُروقُها لَمَّا حَكَم الحَكَمانِ وافتَرَق النَّاسُ على غَيرِ اتِّفاقٍ.

وحدَثت أيضًا بِدعةُ التَّشيُّعِ، كالغُلاةِ المدَّعِينَ لإلهيَّةِ عَليٍّ، والمُدَّعينَ النَّصَّ على عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه، السَّابِّينَ لأبي بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما...

فهاتان البِدعتانِ -بِدعةُ الخوارِجِ والشِّيعةِ- حدَثَتا في ذلك الوقتِ لَمَّا وقعت الفِتنةُ، ثمَّ إنَّه في أواخِرِ عَصرِ الصَّحابةِ حدَثَت بِدعةُ القَدَريَّةِ والمُرجِئةِ، فأنكَر ذلك الصَّحابةُ والتَّابِعونَ، كعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وعبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، وجابِرِ بنِ عَبدِ اللَّهِ، وواثِلةَ بنِ الأسقَعِ.

ثمَّ إنَّه في أواخِرِ عَصرِ التَّابعينَ من أوائِلِ المائةِ الثَّانيةِ حدَثَت بِدعةُ الجَهميَّةِ مُنكِرةِ الصِّفاتِ، وكان أوَّلُ مَن أظهَر ذلك الجَعدَ بنَ دِرهَم[2]، فطَلَبه خالِدُ بنُ عَبدِ اللهِ القَسريُّ فضَحَّى به بواسِطٍ... ثمَّ ظَهَر بهذا المذهَبِ الجَهمُ بنُ صَفوانَ، ودخَلَت فيه بعدَ ذلك المعتَزِلةُ)[3].

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) هو الجَعدُ بنُ دِرهَم، وهو أوَّلُ من ابتدع أنَّ اللهَ ما اتَّخذ إبراهيَم خليلًا، ولا كلَّم موسى تكليمًا. وللجَعدِ أخبارٌ كثيرةٌ في الزَّندقةِ. يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (٥/ ٤٣٣)، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٢/ ٤٣٧).

(٣) ((منهاج السنة النبوية)) (١/ ٣٠٦-٣٠٩).

وقال ابنُ تَيميَّةَ: (... ثُمَّ بَعدَ انقِراضِ أكابِرِ التَّابِعينَ ظهرَت الجَهْميَّةُ، ثُمَّ لَمَّا عُرِّبَت كُتبُ =

فحينَ تُرجِمَت كُتبُ الفلسفةِ مِن اللُّغةِ اليونانيَّةِ إلى اللُّغةِ العربيَّةِ في عهْدِ الخليفةِ المأمونِ بنِ هارونَ الرَّشيدِ تأثَّر أهلُ البِدَعِ بالفَلسفةِ اليونانيَّةِ، وانتشَرَت مقالةُ الجَهميَّةِ، وظهر بِشرُ بنُ غِياثٍ المَريسيُّ البغداديُّ (ت: ٢١٨هـ) الَّذي نصر مذهَبَ الجَهميَّةِ، ومِن أشهَرِ الآخِذينَ عنه: القاضي أحمدُ بنُ أبي دُؤادَ (ت: ٢٤٠هـ)، ثُمَّ ظَهَرَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ (ت: ٢٤٣هـ)، فرَدَّ على الجَهْميَّةِ في قَوْلِهم بخَلْقِ القُرْآنِ، وابْتَدَعَ القَوْلَ بأنَّ كَلامَ اللهِ قائِمٌ بذاتِ اللهِ بلا مَشيئةٍ، ثمَّ ظهر في البصرةِ أبو عليٍّ الجُبَّائيُّ الحنَفيُّ (ت: ٣٠٣هـ) إمامُ المُعتَزِلةِ، وشَيخُ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ، وحينَ تبيَّنَ لأبي الحسَنِ الأشعَريِّ (ت: ٣٢٤هـ) بُطلانُ عقيدةِ المُعتَزِلةِ تاب منها، وردَّ على المُعتَزِلةِ، ووافق مذهَبَ السَّلَفِ في غالِبِ مسائِلِ الاعتقادِ، واشتَهَر أمرُه أوَّلًا في البصرةِ وبغدادَ، ثمَّ أشهَرَ مذهَبَه تلاميذُه وتلاميذُهم، وانتَسَب إليه الأشاعِرةُ مِن الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ، وظهَرَ في سَمَرْقَنْدَ أبو منصورٍ الماتُريديُّ الحَنفيُّ (ت: ٣٣٣هـ)، وانتَسَب إليه الماتُريديَّةُ من الحَنَفيَّةِ، وكَثُرَ الكَلامُ في مَسائِلِ العَقيدةِ بالحَقِّ والباطِلِ، وكَثُرَ الجِدالُ والخِصامُ في مَسائِلِ الاعْتِقادِ، وتكلَّفَ المُتكلِّمونَ الخَوْضَ فيما لم يَتكلَّمْ فيه السَّلَفُ الصَّالِحُ، بل صَرَّحَ كَثيرٌ مِن المُتكلِّمينَ بأنَّ طَريقتَهم أَعلَمُ وأَحكَمُ مِن طَريقةِ السَّلَفِ! وأدخل بَعضُ المُصنِّفينَ بِدَعَ أهلِ الكلامِ فيما صنَّفوه في التَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ وعُلومِ الحديثِ وشُروحِه. واللهُ المُستعانُ[1].

= الفُرسِ والرُّومِ ظهَرَ التَّشبُّهُ بفارِسَ والرُّومِ، وكُتبُ الهندِ انتقلَت بتوسُّطِ الفُرسِ إلى المُسلِمينَ، وكُتبُ اليونانِ انتقلَت بتوسُّطِ الرُّومِ إلى المُسلِمينَ). ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٢/ ٤٧٧، ٤٧٨).

(١) يُنظر: ((الفَرْق بين الفِرَق)) للبغدادي (ص: ١٤ - ١٧)، ((الكامل في التاريخ)) لابن الأثير =

قال أبو المُظفَّرِ السَّمعانيُّ: (كما يُرجَعُ في معرفةِ مذاهبِ الفُقَهاءِ الذين صاروا قُدوةً في هذه الأُمَّةِ إلى أهلِ الفِقهِ، ويُرجَعُ في معرفةِ اللُّغةِ إلى أهلِ اللُّغةِ، ويُرجَعُ في معرفةِ النَّحوِ إلى أهلِ النَّحوِ؛ فكذلك يجبُ أن يُرجَعَ في معرفةِ ما كان عليه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصحابُه إلى أهلِ النَّقلِ والرِّوايةِ؛ لأنَّهم عُنُوا بهذا الشَّأنِ، واشتَغَلوا بحِفظِه، والتَّفَحُّصِ عنه ونَقْلِه، ولولاهم لاندرَسَ عِلمُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولم يقِفْ أحدٌ على سُنَّتِه وطريقَتِه،... كلُّ فريقٍ من المُبتَدِعةِ إنَّما يدَّعي أنَّ الَّذي يعتَقِدُه هو ما كان عليه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ لأنَّهم كُلَّهم يدَّعون شَريعةَ الإسلامِ، مُلتزِمون في شعائِرِها، يَرَونَ أنَّ ما جاء به محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم هو الحَقُّ، غيرَ أنَّ الطُّرُقَ تفرَّقت بهم بعدَ ذلك، وأحدَثوا في الدِّينِ ما لم يأذَنْ به اللهُ ورسولُه، فزعَمَ كُلُّ فريقٍ أنَّه هو المتمَسِّكُ بشريعةِ الإسلامِ، وأنَّ الحقَّ الَّذي قام به رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم هو الَّذي يعتَقِدُه وينتَحِلُه، غيرَ أنَّ اللهَ تعالى أبى أن يكونَ الحَقُّ والعقيدةُ الصَّحيحةُ إلَّا مع أهلِ الحديثِ والآثارِ؛ لأنَّهم أخذوا دينَهم وعقائِدَهم خَلَفًا عن سَلَفٍ، وقَرنًا عن قَرنٍ، إلى أن انتهوا إلى التَّابعينَ، وأخذه التَّابعونَ عن أصحابِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأخذه أصحابُ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا طريقَ إلى معرفةِ ما دعا إليه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم النَّاسَ مِن الدِّينِ المستقيمِ والصِّراطِ القويمِ إلَّا هذا الطَّريقُ

= (٤/ ٢٨٣) و(٥/ ٢١) و(٦/ ١٤٩)، ((درء تعارض العقل والنقل)) (٥/ ٢٤٤، ٣٧٨)، ((مجموع الفتاوى)) (٥/ ٢٠ - ٢٣) كلاهما لابن تيميَّة، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٥/ ٩٨١)، ((شفاء العليل في مَسائِل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)) لابن القيم (ص: ٤٩ - ٥١، ١١٣، ١٣٧)، ((البداية والنهاية)) لابن كَثير (١٣/ ١٤٧، ١٩٩)، ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) للقرشي (٢/ ١٣٠، ٥٦٢)، ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز (٢/ ٧٩٤).

الَّذي سلكَه أصحابُ الحديثِ، وأمَّا سائرُ الفِرَقِ فطلَبوا الدِّينَ لا بطريقِه؛ لأنَّهم رجعوا إلى معقولِهم وخواطِرِهم وآرائِهم، فطلَبوا الدِّينَ مِن قِبَلِه، فإذا سمِعوا شيئًا مِن الكتابِ والسُّنَّةِ عرَضوه على معيارِ عُقولِهم، فإن استقام قَبِلوه، وإن لم يَستقِمْ في ميزانِ عُقولهم ردُّوه، فإن اضطُرُّوا إلى قَبولِه حرَّفوه بالتَّأويلاتِ البعيدةِ، والمعاني المستنكَرةِ؛ فحادوا عن الحقِّ، وزاغوا عنه، ونَبَذوا الدِّينَ وراءَ ظُهورِهم، وجعَلوا السُّنَّةَ تحتَ أقدامِهم، تعالى اللهُ عمَّا يَصِفون، وأمَّا أهلُ الحَقِّ فجَعلوا الكتابَ والسُّنَّةَ إمامَهم، وطلبوا الدِّينَ مِن قِبَلِهما، وما وقع لهم مِن مَعقولِهم وخواطِرِهم عرَضوه على الكِتابِ والسُّنَّةِ، فإن وجدوه موافِقًا لهما قَبِلوه، وشكَروا اللهَ عزَّ وجَلَّ حيثُ أراهم ذلك، ووقَفَهم عليه، وإن وجدوه مخالِفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكِتابِ والسُّنَّةِ)[1].

المبحثُ الثَّالثُ: أقوالُ العلماءِ في علمِ الكلام

فُتِن كثيرٌ من المتكلِّمين بعلمِ الكلام وظنُّوه مِن أَهَمِّ وأَشرَفِ العُلومِ الشَّرْعيَّةِ، وأَوجَبوا تَعَلُّمَه على بَعْضِ النَّاسِ[2]، وألَّفوا فيه كَثيرًا مِن الكُتُبِ، ومِن تلك الكُتُبِ: «نِهايةُ الإقْدام في عِلمِ الكَلام» للشَّهْرَسْتانيِّ، و«أساسُ التَّقْديس في عِلمِ الكَلامِ» للرَّازِيِّ، و«غايةُ المَرام في عِلمِ الكَلام» للآمِدِيِّ، و«المَواقِفُ في عِلمِ الكَلامِ» للإيجيِّ، و«المَقاصِدُ في عِلمِ الكَلامِ» للتَّفْتازانيِّ، و«المُسايَرةُ في عِلمِ الكَلامِ» لابنِ الهُمامِ، وغَيْرُها كَثيرٌ.

قال البَغَويُّ: (روى عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهديٍّ عن مالكٍ: لو كان الكلامُ عِلمًا

(١) ((الانتصار لأصحاب الحديث)) (ص: ٤٣)، ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوَام السُّنَّة الأصبهاني (٢/ ٢٣٦-٢٣٨).

(٢) يُنظر: ((الإشارة في علم الكلام)) للرازي (ص: ٢٦ - ٣٨).

لتكلَّم فيه الصَّحابةُ والتَّابعون، كما تكلَّموا في الأحكامِ والشَّرائعِ، ولكنَّه باطلٌ يدُلُّ على باطلٍ.

وسُئِل سفيانُ الثَّوريُّ عن الكلامِ، فقال: دعِ الباطلَ، أين أنت عن الحقِّ؟! اتبَعِ السُّنَّةَ، ودعِ البدعةَ)[1].

وعن الحَسَنِ بنِ محمَّدٍ الزَّعفرانيِّ، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (حُكمي في أهلِ الكلامِ أنْ يُضرَبوا بالجريدِ ويُطافَ بهم في العشائرِ والقبائلِ، هذا جزاءُ مَن ترك الكتابَ والسُّنَّةَ وأخذ في الكلامِ)[2].

وقالَ أبو الحارثِ أَحمَدُ بنُ مُحمَّدٍ: (سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللهِ [يَعْني أَحمَدَ بنَ حَنْبَلٍ] يقولُ: مَن أَحَبَّ الكَلامَ لم يَخرُجْ مِن قَلْبِه)[3].

وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ، عن مَذهَبِه واخْتِيارِه: (التَّمَسُّكُ بمَذهَبِ أهْلِ الأثَرِ، مِثلُ: أبي عَبْدِ اللهِ أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وإسْحاقَ بنِ إبْراهيمَ، وأبي عُبَيْدٍ القاسِمِ ابنِ سَلَّامٍ، والشَّافِعيِّ، ولُزومُ الكِتابِ والسُّنَّةِ، والذَّبُّ عن الأئمَّةِ المُتَّبعةِ لآثارِ السَّلَفِ، واخْتِيارُ ما اخْتارَه أهْلُ السُّنَّةِ مِن الأئمَّةِ في الأمْصارِ، مِثلُ: مالِكِ بنِ أَنَسٍ في المَدينةِ، والأَوْزاعيِّ بالشَّامِ، واللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ بمِصْرَ، وسُفْيانَ الثَّوْريِّ، وحَمَّادِ بنِ زَيدٍ بالعِراقِ، مِن الحَوادِثِ ممَّا لا يوجَدُ فيه رِوايةٌ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم والصَّحابةِ والتَّابِعينَ، وتَرْكُ رَأيِ المُلبِسينَ المُمَوِّهينَ المُزَخرِفينَ

(١) ((شرح السُّنَّة)) (١/ ٢١٧).

(٢) ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤١)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٨٠)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٨)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٠/ ٢٩)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٤/ ١٣٨).

(٣) رواه ابنُ أبي يعلى في ((طبقات الحنابلة)) (١/ ٧٥).

المُمَخْرِقينَ الكَذَّابينَ)[١].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (قال يحيى بنُ عمَّارٍ: العلومُ خمسةٌ: فعِلمٌ هو حياةُ الدِّينِ، وهو علمُ التَّوحيدِ. وعلمٌ هو غِذاءُ الدِّينِ، وهو علمُ التَّذكُّرِ بمعاني القرآنِ والحديثِ. وعلمٌ هو دواءُ الدِّينِ، وهو عِلمُ الفتوى، إذا نزل بالعبدِ نازلةٌ احتاج إلى من يشفيه منها، كما قال ابنُ مسعودٍ. وعِلمٌ هو داءُ الدِّينِ، وهو الكلامُ المحدَثُ، وعلمٌ هو هلاكُ الدِّينِ، وهو عِلمُ السِّحرِ ونحوِه)[٢].

وقدْ تَكلَّمَ أبو حامدٍ الغَزاليُّ عن عِلمِ الكَلامِ في كِتابِه «إحْياء عُلومِ الدِّينِ»، وقَرَّرَ أنَّه عِلمٌ مُحدَثٌ، وذَمَّه بما فيه، بَيْدَ أنَّه أَوجَبَ تَعلُّمَه على بعضِ النَّاسِ، وجَعَلَه مِن العُلومِ الشَّرْعيَّةِ لضَرورةِ رَدِّ شُبَهِ أهْلِ البِدَعِ به بقَدْرِ الحاجةِ، فقال: (حاصِلُ ما يَشْتَمِلُ عليه عِلمُ الكَلامِ مِن الأدِلَّةِ الَّتي يُنْتَفَعُ بِها فالقُرْآنُ والأخْبارُ مُشْتَملةٌ عليه، وما خَرَجَ عنهما فهو إمَّا مُجادَلةٌ مَذْمومةٌ، وهي مِن البِدَعِ، وإمَّا مُشاغَبةٌ بالتَّعَلُّقِ بمُناقضاتِ الفِرَقِ لها، وتَطْويلٌ بنَقْلِ المَقالاتِ الَّتي أَكثَرُها تُرَّهاتٌ وهَذَياناتٌ تَزْدَريها الطِّباعُ، وتَمُجُّها الأسْماعُ، وبعضُها خَوْضٌ فيما لا يَتَعَلَّقُ بالدِّينِ، ولم يكُنْ شيءٌ مِنه مَألوفًا في العَصْرِ الأوَّلِ، وكان الخَوْضُ فيه بالكُلِّيَّةِ مِن البِدَعِ، ولكنْ تَغَيَّرَ الآنَ حُكْمُه إذ حَدَثَتِ البِدْعةُ الصَّارِفةُ عن مُقْتَضى القُرْآنِ والسُّنَّةِ، فصارَ ذلك المَحْذورُ بحُكْمِ الضَّرورةِ مَأذونًا فيه، بل صارَ مِن فُروضِ الكِفاياتِ[٣]...، فإن قُلْتَ: تَعَلُّمُ الجَدَلِ والكَلامِ مَذْمومٌ كتَعَلُّمِ النُّجومِ،

(١) يُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة)) للالكائي (١/ ٢٠٢).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (١٠/ ١٤٥، ١٤٦). ويُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٤٨٢).

(٣) وتبنَّى هذا منظِّرُهم المعاصرُ سعيد فُودة، فقال: (الحَقُّ أنَّ عِلمَ الكلامِ واجِبٌ وُجوبَ كفايةٍ على المُسلِمين). ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٥٨).

أو هو مُباحٌ أو مَنْدوبٌ إليه؟ فاعْلَمْ أنَّ لِلنَّاسِ في هذا غُلُوًّا وإسْرافًا في أطْرافٍ، فمِن قائلٍ: إنَّه بِدْعةٌ أو حَرامٌ، وإنَّ العَبْدَ إن لَقِيَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ بكلِّ ذَنْبٍ سِوى الشِّرْكِ خَيْرٌ له مِن أن يَلْقاه بالكَلام، ومِن قائلٍ: إنَّه واجبٌ وفَرْضٌ إمَّا على الكِفايةِ أو على الأعْيانِ، وإنَّه أفضَلُ الأعْمالِ وأعْلى القُرُباتِ؛ فإنَّه تَحْقيقٌ لِعلمِ التَّوْحيدِ، ونِضالٌ عن دينِ اللهِ تَعالى، وإلى التَّحْريمِ ذَهَبَ الشَّافِعيُّ، ومالِكٌ، وأَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وسُفْيانُ، وجَميعُ أهْلِ الحَديثِ مِن السَّلَفِ...، والأَوْلى والأَبْعَدُ عن الالْتِباسِ أن نَقولَ: إنَّ في عِلمِ الكَلامِ مَنْفَعةً، وفيه مَضَرَّةً؛ فهو باعْتِبارِ مَنْفَعتِه في وَقْتِ الانْتِفاعِ حَلالٌ أو مَنْدوبٌ إليه أو واجِبٌ كما يَقْتَضيه الحالُ، وهو باعْتِبارِ مَضَرَّتِه في وَقْتِ الاسْتِضْرارِ ومَحَلِّه حَرامٌ؛ أمَّا مَضَرَّتُه فإثارةُ الشُّبُهاتِ، وتَحْريكُ العَقائِدِ وإزالتُها عن الجَزْمِ والتَّصْميمِ، فذلك ممَّا يَحصُلُ في الابْتِداءِ، ورُجوعُها بالدَّليلِ مَشْكوكٌ فيه، ويَخْتلِفُ فيه الأشْخاصُ، فهذا ضَرَرُه في الاعْتِقادِ الحَقِّ، وله ضَرَرٌ آخَرُ في تَأكيدِ اعْتِقادِ المُبْتَدِعةِ للبِدْعةِ...، وأمَّا مَنْفَعتُه فقدْ يُظَنُّ أنَّ فائدتَه كَشْفُ الحَقائِقِ ومَعْرِفتُها على ما هي عليه، وهَيْهاتَ! فليس في الكَلامِ وَفاءٌ بهذا المَطلَبِ الشَّريفِ، ولَعلَّ التَّخْبيطَ والتَّضْليلَ فيه أكثَرُ مِن الكَشْفِ والتَّعْريفِ؛ فاسْمَعْ هذا ممَّن خَبَرَ الكَلامَ ثُمَّ قَلاه بَعْدَ حَقيقةِ الخِبْرةِ، وبَعْدَ التَّغَلْغُلِ فيه إلى مُنْتَهى دَرَجةِ المُتَكلِّمينَ، وجاوَزَ ذلك إلى التَّعَمُّقِ في عُلومٍ أُخَرَ تُناسِبُ نَوْعَ الكَلامِ، وتَحَقَّقَ أنَّ الطَّريقَ إلى حَقائِقِ المَعْرِفةِ مِن هذا الوَجْهِ مَسْدودٌ، ولَعَمْري لا يَنفَكُّ الكَلامُ عن كَشْفٍ وتَعْريفٍ وإيضاحٍ لبعضِ الأمورِ، ولكِنْ على النُّدورِ في أمورٍ جَليَّةٍ تكادُ تُفهَمُ قَبْلَ التَّعَمُّقِ في صَنْعةِ الكَلامِ...، وإذا وَقَعَتِ الإحاطةُ بضَرَرِه ومَنْفَعتِه فيَنْبَغي أن يكونَ كالطَّبيبِ الحاذِقِ في اسْتِعْمالِ الدَّواءِ الخَطِرِ؛

إذ لا يَضَعُه إلَّا في مَوضِعِه، وذلك في وَقْتِ الحاجةِ، وعلى قَدْرِ الحاجةِ)[١].

وقال الغزاليُّ أيضًا: (ليس الطَّريقُ في تقويتِه وإثباتِه [أي: الاعتقادِ] أن يعلَمَ صنعةَ الجَدَلِ والكَلامِ، بل يشتَغِلُ بتلاوةِ القُرآنِ وتفسيرِه، وقراءةِ الحديثِ ومعانيه، ويشتَغِلُ بوظائفِ العباداتِ، فلا يزالُ اعتقادُه يَزدادُ رُسوخًا بما يقرَعُ سمعَه مِن أدلَّةِ القرآنِ وحُجَجِه، وبما يَرِدُ عليه مِن شواهِدِ الأحاديثِ وفوائِدِها، وبما يسطَعُ عليه من أنوارِ العباداتِ ووظائِفِها، وبما يسري إليه من مُشاهَدةِ الصَّالحينَ ومُجالسَتِهم وسيماهم، ... وينبغي أن يحرُسَ سمعَه من الجَدَلِ والكلامِ غايةَ الحراسةِ؛ فإنَّ ما يُشَوِّشُه الجدَلُ أكثَرُ ممَّا يُمهِّدُه، وما يُفسِدُه أكثَرُ ممَّا يُصلِحُه، بل تقويتُه بالجَدلِ تُضاهي ضَربَ الشَّجَرةِ بالمدَقَّةِ من الحديدِ رجاءَ تقويتِها بأن تكثُرَ أجزاؤُها، ورُبَّما يُفتِّتُها ذلك ويُفسِدُها، وهو الأغلَبُ، والمُشاهَدةُ تكفيك في هذا بيانًا، فناهيك بالعِيانِ بُرهانًا، فقِسْ عقيدةَ أهلِ الصَّلاحِ والتُّقى من عوامِّ النَّاسِ بعقيدةِ المُتكَلِّمينَ والمجادِلينَ، فترى اعتقادَ العامِّيِّ في الثَّباتِ كالطَّودِ الشَّامِخِ لا تحرِّكُه الدَّواهي والصَّواعِقُ، وعقيدةَ المُتكَلِّمِ الحارسِ اعتقادَه بتقسيماتِ الجَدَلِ كخَيطٍ مُرسَلٍ في الهواءِ، تُفيئُه الرِّياحُ مرَّةً هكذا، ومرَّةً هكذا!)[٢].

فهذا كَلامُ الغَزاليِّ الَّذي تَعَمَّقَ في عِلمِ الكَلامِ، وبَيَّنَ عن تَجْرِبةٍ ومَعْرِفةٍ أنَّ عِلمَ الكَلامِ كَثيرُ الضَّرَرِ، قَليلُ الفائِدةِ، ثُمَّ إنَّه في آخِرِ أمْرِه رَجَعَ عن عِلمِ الكَلامِ وألَّفَ كتابَه «إلْجام العَوام عن عِلمِ الكَلام».

قال ابنُ تيميَّةَ: (تَجِدُ عامَّةَ هؤلاءِ الخارِجينَ عن مِنْهاجِ السَّلَفِ مِن المَتَكلِّمةِ والمُتَصوِّفةِ يَعتَرِفُ بذلك إمَّا عنْدَ المَوْتِ وإمَّا قَبْلَ المَوْتِ، والحِكاياتُ في هذا

(١) يُنظر: ((إحياء علوم الدين)) (١/ ٢٢، ٩٤ - ٩٧). وأيضًا: ((تاريخ ابن خلدون)) (١/ ٥٨٩ - ٥٩١).

(٢) ((قواعد العقائد)) (ص: ٧٦ - ٧٨).

كَثيرةٌ مَعْروفةٌ؛ هذا أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ نَشَأَ في الاعْتِزالِ أرْبَعينَ عامًا يُناظِرُ عليه، ثُمَّ رَجَعَ عن ذلك، وصَرَّحَ بتَضْليلِ المُعْتَزِلةِ، وبالَغَ في الرَّدِّ عليهم، وهذا أبو حامِدٍ الغَزاليُّ معَ فَرْطِ ذَكائِه وتَأَلُّهِه، ومَعْرفتِه بالكَلامِ والفَلْسَفةِ، وسُلوكِه طَريقَ الزُّهْدِ والرِّياضةِ والتَّصوُّفِ رَجَعَ إلى طَريقةِ أهْلِ الحَديثِ، وصَنَّفَ «إلْجام العَوام عن عِلم الكَلام»، وهذا الرَّازيُّ في كِتابِه الَّذي صَنَّفَه في «أقْسام اللَّذَّات» قال: لقد تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الكَلاميَّةَ، والمَناهِجَ الفَلْسَفيَّةَ، فما رَأيْتُها تَشْفي عَليلًا، ولا تَرْوي غَليلًا، ورَأيْتُ أَقرَبَ الطُّرُقِ طَريقةَ القُرْآنِ، أَقرَأُ في الإثْباتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وأَقرَأُ في النَّفْي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ثُمَّ قال: ومَن جَرَّبَ مِثلَ تَجْرِبتي، عَرَفَ مِثلَ مَعْرِفتي، وكانَ يَتَمَثَّلُ كَثيرًا:

نِهايةُ إقْدامِ العُقولِ عِقالُ ... وأَكثَرُ سَعْيِ العالَمينَ ضَلالُ

وأرْواحُنا في وَحْشةٍ مِن جُسومِنا ... وحاصِلُ دُنْيانا أذًى ووَبالُ

ولم نَسْتَفِدْ مِن بَحْثِنا طولَ عُمرِنا ... سِوى أن جَمَعْنا فيه قيلَ وقالوا

وهذا إمامُ الحَرَمَينِ تَرَكَ ما كانَ يَنْتَحِلُه ويُقَرِّرُه، واخْتارَ مَذهَبَ السَّلَفِ، وكان يَقولُ: يا أصْحابَنا، لا تَشْتَغِلوا بالكَلامِ؛ فلو أنِّي عَرَفْتُ أنَّ الكَلامَ يَبلُغُ بي إلى ما بَلَغَ ما اشْتَغَلْتُ به!

وكذلك الشَّهْرَسْتانيُّ، وكان يُنشِدُ:

لَعَمْري لقد طُفْتُ المَعاهِدَ كلَّها ... وسَيَّرْتُ طَرْفي بَيْنَ تلك المَعالِمِ

فلم أرَ إلَّا واضِعًا كَفَّ حائِرٍ ... على ذَقَنٍ أو قارِعًا سِنَّ نادِمِ)[1].

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٤/ ٧٢).

وقال ابنُ القيِّم تعليقًا على كلامِ الغزاليِّ السَّابق: (فهذا كلامُ أبي حامدٍ مع معرفتِه بالكلامِ والفَلسَفةِ وتعمُّقِه في ذلك يذكُرُ اتِّفاقَ سَلَفِ أهلِ السُّنَّةِ على ذَمِّ الكلامِ، ويذكُرُ أنَّه ليس فيه فائدةٌ إلَّا الذَّبُّ عن هذه العقائدِ الشَّرعيَّةِ الَّتي أخبر بها الرَّسولُ أمَّتَه... وأمَّا السَّلَفُ فلم يكُنْ ذَمُّهم للكلامِ لمجرَّدِ ذلك [أي: لمجرَّدِ إثارتِه الشُّكوكَ]، ولا لمجرَّدِ اشتمالِه على ألفاظٍ اصطِلاحيَّةٍ إذا كانت معانيها صحيحةً، ولا حرَّموا معرفةَ الدَّليلِ على الخالقِ وصفاتِه وأفعالِه، بل كانوا أعلَمَ النَّاسِ بذلك، ولا حرَّموا نظرًا صحيحًا في دليلٍ صحيحٍ يُفضي إلى عِلمٍ نافعٍ، ولا مُناظَرةً في ذلك؛ إمَّا لهدى مُسترشِدٍ، وإمَّا لقَطعِ مُبطِلٍ، بل هم أكمَلُ النَّاسِ نظَرًا واستدلالًا واعتبارًا، وهم نظروا في أصحِّ الأدلَّةِ وأقوَمِها؛ فإنَّ القومَ كان نظَرُهم في خيرِ الكلامِ وأفضَلِه وأصدَقِه، وأدَلِّه على الحَقِّ، وأوصَلِه إلى المقصودِ بأقرَبِ الطُّرُقِ، وهو كلامُ اللهِ، وكانوا يَنظُرونَ في آياتِ اللهِ تعالى الأُفقيَّةَ والنَّفسيَّةَ، فيَرونَ منها من الأدِلَّةِ ما يُبيِّنُ أنَّ القرآنَ حقٌّ، فيتطابقُ عندهم السَّمعُ والعَقلُ، ويتصادَقُ الوَحيُ والفِطرةُ، كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، والإنسانُ له حالتانِ: إمَّا أن يكونَ ناظِرًا، وإمَّا أن يكونَ مُناظِرًا.

والنَّاظِرُ له حالتانِ؛ إحداهما: يُحمَدُ فيها، والثَّانيةُ: يُذَمُّ فيها. والمناظِرُ له حالتانِ أيضًا؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، فأشار بقيامِهم اثنينِ اثنينِ إلى المناظَرةِ، وفُرادى إلى النَّظَرِ والتفكُّرِ. وكلٌّ منهما ينقَسِمُ إلى محمودٍ ومذمومٍ؛ فالنَّظَرُ المحمودُ النَّظَرُ في الطَّريقِ الصَّحيحِ ليتوصَّلَ به إلى معرفةِ الحقِّ. والنَّظَرُ

المذمومُ نوعانِ:

أحَدُهما: النَّظَرُ في الطَّريقِ الباطِلِ وإن قَصَد به التَّوصُّلَ إلى الحقِّ؛ فإنَّ الطَّريقَ الباطِلَ لا يُفضي إلى الحَقِّ.

والثَّاني: النَّظَرُ والفِكرُ الَّذي يقصِدُ به ردَّ قَولِ خَصمِه مُطلَقًا حَقًّا كان أو باطِلًا، فهو ينظُرُ نظرًا يَرُدُّ به قَولَ مَن يُبغِضُه ويُعاديه بأيِّ وجهٍ كان)[1].

وقال أبو المظَفَّرِ السَّمعانيُّ: (وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ -سلَّمهم اللَّهُ- فإنَّهم يتمسَّكون بما نطَق به الكِتابُ، ووردت به السُّنَّةُ، ويحتجُّون له بالحُجَجِ الواضِحةِ والدَّلائِلِ الصَّحيحةِ حَسَبَ ما أذِنَ فيه الشَّرعُ، وورد به السَّمعُ، ولا يدخُلون بآرائِهم في صفاتِ اللهِ تعالى ولا في غيرِها من أمورِ الدِّينِ، وعلى هذا وجَدوا سَلَفَهم وأئمَّتَهم، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦].

وقال أيضًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في خُطبةِ الوداعِ، وفي مقاماتٍ له شَتَّى، وبحَضرتِه عامَّةُ أصحابِه رَضِيَ اللهُ عنهم: «ألا هل بلَّغْتُ؟»[2].

وكان ممَّا أُنزِل إليه وأُمِر بتبليغِه أمرُ التَّوحيدِ، وبيانُه بطريقتِه، فلم يترُكِ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم شيئًا من أمورِ الدِّينِ وقواعِدِه وأصولِه وشَرائِعِه وفُصولِه إلَّا بيَّنه وبلَّغه على كمالِه وتمامِه، ولم يؤخِّرْ بيانَه عن وقتِ الحاجةِ إليه؛ إذ لو أخَّر فيها البيانَ لكان قد كلَّفهم ما لا سبيلَ لهم إليه.

(١) ((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) (٤/ ١٢٧٢ - ١٢٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرةَ نُفَيْعِ بنِ الحارثِ رضي الله عنه.

وإذا كان الأمرُ على ما قُلْناه، وقد عَلِمْنا أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يَدْعُهم في هذه الأمورِ إلى الاستدلالِ بالأعراضِ والجواهِرِ وذِكْرِ ماهيَّتِهما، ولا يمكِنُ لأحَدٍ من النَّاسِ أن يَرويَ في ذلك عنه ولا عن أحدٍ من الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم من هذا النَّمَطِ حرفًا واحدًا فما فوقَه، لا في طريقِ تواتُرٍ ولا آحادٍ؛ فعَلِمْنا أنَّهم ذهبوا خلافَ مَذهَبِ هؤلاء، وسلَكوا غيرَ طريقِهم، وأنَّ هذا طريقٌ مُحدَثٌ مُختَرَعٌ لم يكُنْ عليه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ولا أصحابُه رَضِيَ اللهُ عنهم، وسُلوكُه يعودُ عليهم بالطَّعنِ والقَدحِ ونِسبتِهم إلى الجَهلِ وقِلَّةِ العِلمِ في الدِّينِ، واشتِباهِ الطَّريقِ عليهم...

وإيَّاك -رحمك اللهُ- أن تشتَغِلَ بكلامِهم، ولا تغتَرَّ بكثرةِ مقالاتِهم؛ فإنَّها سريعةُ التَّهافُتِ كثيرةُ التَّناقُضِ، وما من كلامٍ تَسمَعُه لفِرقةٍ منهم إلَّا ولخُصومِهم عليه كلامٌ يُوازيه أو يُقارِبُه، فكُلٌّ بكُلٍّ مُعارَضٌ، وبعضٌ ببَعضٍ مُقابَلٌ، وإنَّما يكونُ تقَدُّمُ الواحِدِ منهم وفَلْجُه على خَصمِه بقَدْرِ حَظِّه من البيانِ وحِذْقِه في صناعةِ الجَدَلِ والكلامِ.

وأكثَرُ ما يَغلِبُ بعضُهم بعضًا إنَّما هو إلزامٌ من طريقِ الجَدَلِ على أصولٍ لهم ومناقَضاتٍ على أقوالٍ حَفِظوها عليهم، فهم يطالبونهم بعَودِها وطَرْدِها، فمن تقاعَد عن ذلك سمَّوه من طريقِ الجَدَلِ مُنقَطِعًا، وجَعَلوه مُبطِلًا، وحكَموا بالفَلْجِ لخَصمِه!

والجَدَلُ لا يتبيَّنُ به حَقٌّ، ولا تقومُ به حُجَّةٌ، وقد يكونُ الخَصمانِ على مقالتَينِ مختَلِفَتينِ كِلتاهما بَاطِلة، ويكونُ الحَقُّ في ثالثةٍ غَيرِهما! فمُناقَضةُ أحَدِهما صاحِبَه لا تُصَحِّحُ مذهَبَه وإن أفسدَ به قَولَ خَصمِه؛ لأنَّهما مجتَمِعانِ في الخطَأِ مُشتَرِكان

فيه، كقولِ الشَّاعِرِ فيهم:

حُجَجٌ تَهافَتُ كالزُّجاجِ تَخالُها حَقًّا وكُلٌّ كاسِرٌ مَكسورُ

وإنَّما كان الأمرُ كذلك؛ لأنَّ واحِدًا من الفريقَينِ لا يعتَمِدُ في مقالتِه أصلًا صحيحًا، وإنَّما هو آراءٌ تتقابَلُ، وأوضاعٌ تتكافَأُ وتتعادَلُ، ولو أنصفوا في المحاجَّةِ لَزِم الواحِدَ منهم أن ينتَقِلَ عن مذهَبِه كُلَّ يوم كذا وكذا مرَّةً؛ لِما يُورَدُ عليه من الإلزاماتِ! وتراهم ينقَطِعون في الحِجاجِ ولا ينتَقِلون، وهذا هو الدَّليلُ على أنَّه ليس قَصدُهم طَلَبَ الحَقِّ، وإنَّما طريقُهم اتِّباعُ الهوى فحَسْبُ!)[1].

وقدْ ثَبَتَ عن أُمِّ المُؤمِنينَ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها أنَّها قالَتْ: قال رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((إنَّ أَبغَضَ الرِّجالِ إلى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ))[2].

قال أبو العبَّاسِ القُرْطُبيُّ في شَرْحِ هذا الحَديثِ: (هذا المَبْغوضُ عنْدَ اللهِ تَعالى هو الَّذي يَقصِدُ بخُصومتِه: مُدافَعةَ الحَقِّ، ورَدَّه بالأَوْجُهِ الفاسِدةِ والشُّبَهِ الموهِمةِ، وأَشَدُّ ذلك الخُصومةُ في أُصولِ الدِّينِ، كخُصومةِ أَكثَرِ المُتَكلِّمينَ المُعْرِضينَ عن الطُّرُقِ الَّتي أَرشَدَ إليها كِتابُ اللهِ، وسُنَّةُ نَبيِّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وسَلَفُ أُمَّتِه، إلى طُرُقٍ مُبْتَدَعةٍ، واصْطِلاحاتٍ مُخْتَرَعةٍ، وقَوانينَ جَدَليَّةٍ، وأمورٍ صِناعيَّةٍ، مَدارُ أَكثَرِها على مَباحِثَ سوفِسْطائيَّةٍ، أو مُناقَشاتٍ لَفْظيَّةٍ تَرِدُ بشُبَهِها على الآخِذِ فيها شُبَهٌ رُبَّما يَعجِزُ عنها، وشُكوكٌ يَذهَبُ الإيمانُ معَها، وأَحسَنُهم انْفِصالًا عنها أَجدَلُهم لا أَعلَمُهم، فكم مِن عالِمٍ بفَسادِ الشُّبْهةِ لا يَقْوى على حَلِّها! وكم مِن مُنفَصِلٍ عنها لا يُدرِكُ حَقيقةَ عِلمِها! ثُمَّ إنَّ هؤلاء المُتَكلِّمينَ قد ارْتَكَبوا أَنْواعًا مِن المُحالِ لا يَرْتَضيها البُلْهُ ولا الأَطْفالُ، لَمَّا بَحَثوا عن تَحَيُّزِ

(١) ((الانتصار لأصحاب الحديث)) (ص: ٦٩-٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٥٧)، ومسلم (٢٦٦٨).

الجَواهِرِ، والأكْوانِ، والأحْوالِ، ثُمَّ إنَّهم أخَذوا يَبحَثونَ فيما أَمسَكَ عن البَحْثِ فيه السَّلَفُ الصَّالِحُ، ولم يوجَدْ عنهم فيه بَحْثٌ واضِحٌ، وهو كَيْفيَّةُ تَعلُّقاتِ صِفاتِ اللهِ تَعالى، وتَقْديرُها، واتِّخاذُها في أنْفُسِها، وأنَّها هي الذَّاتُ أو غَيْرُها، وأنَّ الكَلامَ هل هو مُتَّحِدٌ أو مُنْقَسِمٌ؟ وإذا كان مُنْقَسِمًا فهل يَنْقَسِمُ بالأنْواعِ أو بالأوْصافِ؟ وكيف تَعلَّقَ في الأزَلِ بالمَأمورِ؟ ثُمَّ إذا انْعَدَمَ المَأمورُ فهل يَبْقى ذلك التَّعلُّقُ؟ وهلِ الأمْرُ لزَيدٍ بالصَّلاةِ مَثَلًا هو عَيْنُ الأمْرِ لعَمْرٍو بالزَّكاةِ؟ إلى غَيْرِ ذلك مِن الأبْحاثِ المُبْتَدَعةِ الَّتي لم يَأمُرِ الشَّرْعُ بالبَحْثِ عنها، وسَكَتَ أصْحابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ومَن سَلَكَ سَبيلَهم عن الخَوْضِ فيها؛ لِعِلمِهم بأنَّها بَحْثٌ عن كَيْفيَّةِ ما لا تُعلَمُ كَيْفيَّتُه؛ فإنَّ العُقولَ لها حَدٌّ تَقِفُ عنْدَه، وهو العَجْزُ عن التَّكْييفِ لا يَتَعدَّاه، ولا فرقَ بَيْنَ البَحْثِ في كَيْفيَّةِ الذَّاتِ وكَيْفيَّةِ الصِّفاتِ؛ ولِذلك قال العَليمُ الخَبيرُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ... عَصَمَنا اللهُ مِن بِدَعِ المُبْتَدِعينَ، وسَلَكَ بنا طُرُقَ السَّلَفِ الماضينَ، وإنَّما طَوَّلْتُ في هذه المَسْألةِ الأنْفاسَ؛ لِما قد شاعَ مِن هذه البِدَعِ في النَّاس، ولأنَّه قد اغْتَرَّ كَثيرٌ مِن الجُهَّالِ بزُخْرُفِ تلك الأقْوالِ، وقدْ بَذَلْتُ ما وَجَبَ عليَّ مِن النَّصيحة، واللهُ تَعالى يَتَوَلَّى إصْلاحَ القُلوبِ الجَريحة)[1].

وقال ابنُ الوَزيرِ اليَمانيُّ: (وبَعدُ، فإنِّي ما زِلتُ مشغوفًا بدَرَكِ الحقائِقِ، مَشغولًا بطَلَبِ المعارِفِ، مُؤثِرًا الطَّلَبَ لملازمةِ الأكابِرِ، ومطالعةِ الدَّفاتِرِ، والبَحثِ عن حقائِقِ مذاهِبِ المخالِفين، والتَّفتيشِ عن تلخيصِ أعذارِ الغالِطين، محسِنًا في ذلك للنِّيَّةِ، متحَرِّيًا فيه لطريقِ الإنصافِ السَّوِيَّةِ، متضَرِّعًا إلى اللهِ تضَرُّعَ مُضطَرٍّ محتارٍ[!]، غريقٍ في بحارِ الأنظارِ، طريحٍ في مهاوي الأفكارِ، قد وهَبْتُ أيَّامَ شَبابي

(١) ((المفهم لما أَشْكَل من تلخيص كِتاب مُسلِم)) (٦/ ٦٩٠ - ٦٩٤).

ولذَّاتي، وزمانَ اكتسابي ونشاطي، لكُدورةِ عِلمِ الكلامِ والجِدالِ، والنَّظَرِ في مقالاتِ أهلِ الضَّلالِ، حتَّى عرَفْتُ صِحَّةَ قَولِ مَن قال:

لقد طُفتُ في تلـــك المعاهِدِ كُلِّها ... وسَـــيَّرْتُ طَرْفي بَيْنَ تلك المعالِمِ

فلـــم أرَ إلَّا واضِعًـــا كَـــفَّ حائِرٍ ... علـــى ذَقَـــنٍ أو قارِعًا سِـــنَّ نادِمِ

وسببُ إيثاري لذلك، وسُلوكي تلك المسالِكَ: أنَّ أوَّلَ ما قَرَع سمعي، ورَسَخ في طَبعي: وُجوبُ النَّظَرِ، والقَولُ بأنَّ مَن قَلَّد في الاعتقادِ فقد كَفَر! فاستغرَقْتُ في ذلك حِدَّةَ نظري، وباكورةَ عُمُري، وما زِلتُ أرى كُلَّ فِرقةٍ من المتكَلِّمين تُداوي أقوالًا مريضةً، وتُقَوِّي أجنحةً مَهيضةً، فلم أحصُلْ على طائِلٍ، وتمثَّلْتُ فيهم بقَولِ القائِلِ:

كُلٌّ يُـــداوي ســـقيمًا مـــن مقالتِه ... فمَـــن لنا بصحيـــحٍ ما به سَـــقَمُ

فرجَعْتُ إلى كتابِ اللَّهِ، وسُنَّةِ رَسولِ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وقُلتُ: لا بدَّ أن يكونَ فيها براهينُ ورُدودٌ على مخالِفي الإسلامِ، وتعليمٌ وإرشادٌ لِمن اتَّبع الرَّسولَ عليه أفضَلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ، فتدبَّرْتُ ذلك فوجَدْتُ الشِّفاءَ كُلَّه؛ دِقَّه وجِلَّه، وانشَرَح صَدري، وصَلَح أمري، وزال ما كُنتُ به مُبتلًى، وأنشَدْتُ متمَثِّلًا:

فألقَتْ عصاها واستقَرَّتْ بها النَّوى ... كما قَرَّ عَينًا بالإيابِ المُســـافِرُ)[1].

وقال الشَّوكانيُّ: (اعترف كثيرٌ من هؤلاء المتكَلِّفين بأنَّه لم يَستفِدْ من تكَلُّفِه وعَدَمِ قنوعِه بما قَنَع به السَّلَفُ الصَّالحُ إلَّا مجرَّدَ الحَيرةِ التي وَجَد عليها غيرَه من المتكَلِّفين... وها أنا أُخبِرُك عن نفسي، وأوضِّحُ لك ما وقَعْتُ فيه في أمسي؛ فإنِّي في أيَّامِ الطَّلَبِ وعُنفوانِ الشَّبابِ شُغِلتُ بهذا العِلمِ الذي سَمَّوه

(١) ((العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)) (١/ ٢٠١، ٢٠٢).

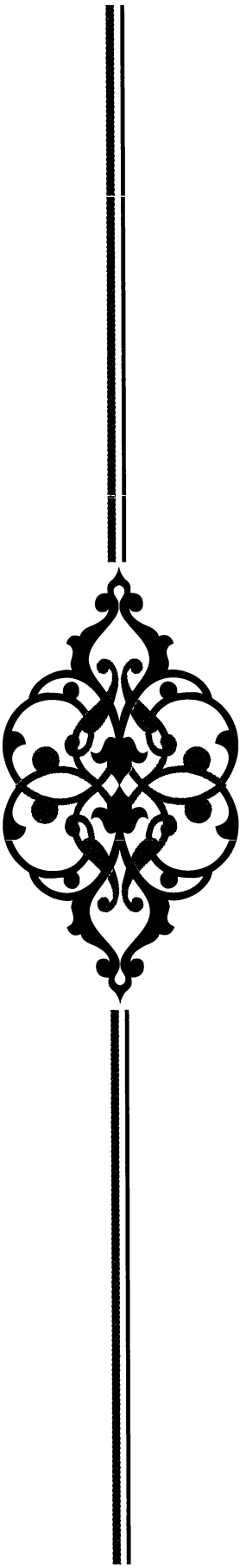
تارةً عِلمَ الكلامِ، وتارةً عِلمَ التَّوحيدِ، وتارةً عِلمَ أُصولِ الدِّينِ، وأكبَبْتُ على مؤلَّفاتِ الطَّوائِفِ المُختَلِفةِ منهم، ورُمتُ الرُّجوعَ بفائدةٍ، والعَودَ بعائدةٍ، فلم أظفَرْ من ذلك بغيرِ الخَيبةِ والحَيرةِ! وكان ذلك من الأسبابِ التي حَبَّبت إليَّ مَذهَبَ السَّلَفِ، على أنِّي كُنتُ قَبلَ ذلك عليه، ولكِنْ أردتُ أن أزدادَ منه بصيرةً وبه شَغَفًا، وقُلتُ عِندَ ذلك في تلك المذاهِبِ:

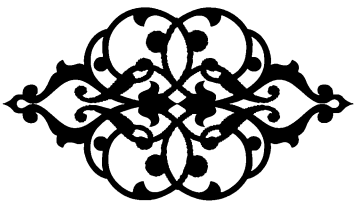
وغايــةُ مــا حصَّلْتُــه مــن مباحثــي ... ومِن نَظري مِن بعدِ طُــولِ التَّدَبُّرِ

هو الوَقفُ ما بَيْــنَ الطَّريقينِ حَيرةً ... فما عِلْــمُ مَن لم يَلْقَ غيــرَ التَّحيُّرِ

علــى أنَّني قد خُضتُ منــه غِمارَه ... وما قَنِعَتْ نفســي بغَيرِ التَّبحُّرِ)[1].

(١) ((التحف في مذاهب السلف)) (ص: ٤٧، ٤٨).





البابُ الأوَّلُ

الأشَاعِرةُ

وفيه تسعةُ فُصُولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ ومُؤسِّسِها

الفصلُ الثَّاني: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ وتَطوُّرُه

الفصلُ الثَّالثُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وتراجِمُ أبرزِ أعلامِه وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ، وأشهرُ كُتُبِهم

الفصلُ الرَّابعُ: أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ

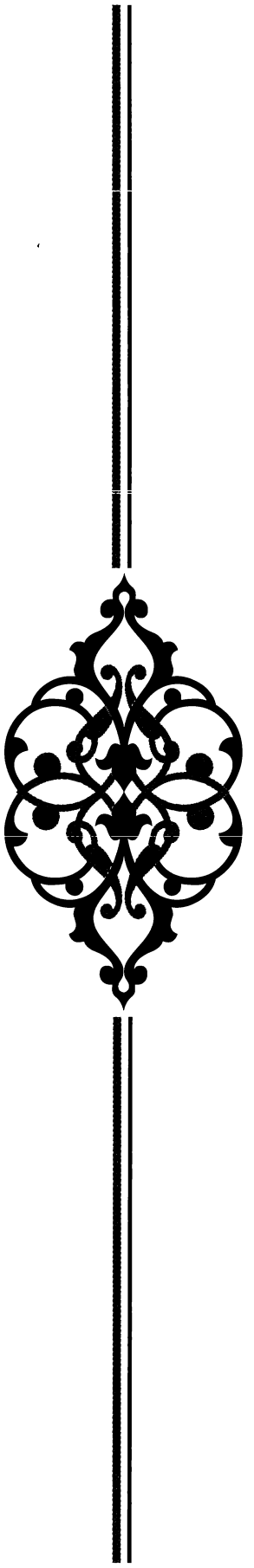
الفصلُ الخامسُ: مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ

الفصلُ السَّادسُ: اضْطِرابُ المَنهَجِ الأَشْعَرِيِّ وتَناقُضُه في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

الفصلُ السَّابعُ: عقيدةُ الأشاعِرةِ

الفَصلُ الثَّامنُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ، وبيانُ مخالفتِهم لأئمَّتِهم، وذمُّ فُقَهاءِ المذاهِبِ لهم

الفصلُ التَّاسعُ: تفاوُتُ الأشاعِرةِ في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ



الفصلُ الأوَّلُ
التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ ومُؤسِّسِها

المبحثُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ

الأشاعِرةُ: فِرْقةٌ تُنسَبُ إلى أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ البَصْريِّ المُتَوفَّى في بَغْدادَ سَنةَ (٣٢٤هـ)، ظَهَرَ مذهبُ هذه الفِرقةِ في القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْريِّ، ثُمَّ تَطوَّرَ فيما بَعْدُ بواسِطةِ كَثيرٍ مِن أئِمَّتِه؛ وصارَ يَنتَسِبُ إليه كَثيرٌ مِن المُسلِمينَ؛ لظَنِّهم أنَّه مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وأنَّه المَذهَبُ الحَقُّ الواجِبُ الاتِّباعِ في العَقائِدِ دونَ ما سِواه مِن المَذاهِبِ! معَ أنَّ هذا المَذهَبَ لم يكُنْ مَعْروفًا عنْدَ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ وأتْباعِهم، ولا يُعرَفُ عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ القَولُ بهذا المَذهَبِ الَّذي حَدَثَ بعدَ القَرنِ الثَّالِثِ الهِجْريِّ، وسيأتي النَّقلُ مِن كُتبِ الأشاعِرةِ أنْفُسِهم لبَيانِ تَطوُّرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ على يَدِ أعْلامِه[1]، حتَّى دَخَلَ مُتَأخِّروهم في مَتاهاتٍ كَلامِيَّةٍ وفَلْسَفيَّةٍ تُخالِفُ العَقيدةَ الصَّحيحةَ السَّمْحةَ الَّتي كان عليها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابُه رَضِيَ اللهُ عنهم، ومَن اتَّبَعَهم بإحْسانٍ.

المبحثُ الثَّاني: التَّعْريفُ بأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه، ومُصَنَّفاتُه

المطلبُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ

هو أبو الحَسَنِ، عليُّ بنُ إسْماعيلَ بنِ أبي بِشْرٍ -واسمُه إسْحاقُ- بنِ سالِمِ بنِ إسْماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ موسى بنِ بِلالِ بنِ أبي بُرْدةَ بنِ أبي موسى الأشْعَريِّ، مِن ذُرِّيَّةِ الصَّحابيِّ الجَليلِ أبي موسى الأشْعَريِّ رَضِيَ اللهُ عنه، والأشْعَريُّ نِسْبةٌ إلى قَبيلةٍ يَمنيَّةٍ تَنْتَسِبُ إلى أشعَرَ، مِن وَلَدِ كَهْلانَ بنِ سَبَأِ بنِ يَشجُبَ بنِ يَعرُبَ

(١) يُنظر ما سيأتي (ص: ٦٣).

ابنِ قَحْطانَ[١].

وُلِدَ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ في البَصْرةِ سنةَ ٢٦٠هـ، وقيل: كان شافعيَّ المَذهَبِ[٢]، وسَمِعَ الحَديثَ مِن الحافِظِ زَكَريَّا بنِ يَحْيى السَّاجيِّ البَصْريِّ[٣] (ت: ٣٠٧هـ)، وأخَذَ عنه مَذهَبَ أهْلِ السُّنَّةِ، ولازَمَ أبا عليٍّ الجُبَّائيَّ البَصْريَّ[٤] (ت: ٣٠٣هـ)، شَيْخَ المُعْتَزِلةِ، وأخَذَ عنه مَذهَبَ الاعْتِزالِ، وكان الأشْعَريُّ يَنوبُ عنه في بعضِ مَجالِسِه، ولَمَّا بَرَعَ في مَعْرِفةِ الاعْتِزالِ تَبَرَّأَ مِنه عَلَنًا، وأكثَرَ مِن التَّأليفِ في الرَّدِّ على المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم مِن أهْلِ البِدَعِ[٥].

اتَّفَقَ المُؤَرِّخونَ والباحِثونَ على أنَّه كان في أوَّلِ أمْرِه مُعْتزِليًّا، واسْتَمَرَّ على ذلك سِنينَ كَثيرةً، ثُمَّ رَجَعَ عن بِدْعةِ الاعْتِزالِ وعُمُرُه نَحْوُ أرْبَعينَ سَنةً، ورَدَّ على المُعْتَزِلةِ، وبَيَّنَ بُطْلانَ عَقائِدِهم الَّتي خالَفوا فيها الحَقَّ، وكان أبو الحَسَنِ

(١) يُنظر: ((أنساب الأشراف)) للبلاذري (١/ ٢٠١)، ((جمهرة أنساب العرب)) لابن حزم (١/ ٣٩٧)، ((الأنساب)) للسمعاني (١/ ٢٦٦).

(٢) يُنظر: ((طبقات الشَّافعيَّة)) لابن قاضي شهبة (١/ ١١٤).

(٣) قال الذَّهبيُّ: (السَّاجيُّ الإمامُ الحافِظُ مُحَدِّثُ البَصرةِ... وعنه أخذ أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ الأُصوليُّ تحريرَ مقالةِ أهلِ الحديثِ والسَّلَفِ... وقال ابنُ بطَّةَ: أنا أحمدُ بنُ زكريَّا بنِ يحيى السَّاجيُّ: قال أبي: القَولُ في السُّنَّةِ التي رأيتُ عليها أهلَ الحديثِ الذين لقِيتُهم: «إنَّ اللَّهَ على عَرشِه في سمائِه، يَقرُبُ مِن خَلقِه كيف شاء»، وذكَرَ سائِرَ الاعتقادِ). ((تذكرة الحفاظ)) (٢/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٤) هو أبو عليٍّ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ، المعروفُ بالجُبَّائيِّ، كان رأسًا في الفلسفةِ وعلمِ الكلامِ، وأخذ هذا العلمَ عن أبي يوسُفَ يعقوبَ الشَّحَّامِ البَصريِّ رئيسِ المعتَزِلةِ بالبصرةِ في عصرِه. يُنظر: ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خلِّكان (٤/ ٢٦٧)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٧/ ٧٠)، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٧/ ٣٢٤).

(٥) يُنظر: ((الفهرست)) للنديم (ص: ٢٢٥)، ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) لابن تيميَّة (١/ ٢٠٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٧/ ٧١، ١١٨).

الأَشْعَريُّ في هذه المَرْحلةِ على طَريقةِ عَبْدِ اللهِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ البَصْريِّ المُتَوفَّى سَنةَ (٢٤٣هـ)، الَّذي كان يُخالِفُ المُعْتَزِلةَ، ويُوافِقُ أَهْلَ السُّنَّةِ في كَثيرٍ مِن المَسائِلِ الاعْتِقاديَّةِ. وطَريقةُ ابنِ كُلَّابٍ أَقرَبُ إلى السُّنَّةِ مِن طَريقةِ المُعْتَزِلةِ، فكان أبو الحَسَنِ على هذه الطَّريقةِ مدةً من الزَّمن ثمَّ أعلن رُجوعَه إلى مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وإلى ما كان عليه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ.

قال ابنُ تيميَّةَ: (أبو الحَسَنِ الأَشْعَريُّ لَمَّا رَجَعَ عن مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ سَلَكَ طَريقةَ ابنِ كُلَّابٍ[١]، ومالَ إلى أَهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ، وانْتَسَبَ إلى الإمامِ أحمدَ، كما قد ذكَرَ ذلك في كُتُبِه كلِّها، كـالإبانةِ، والمُوجَزِ، والمَقالاتِ، وغَيْرِها، وكان مُخْتلِطًا بأَهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ كاخْتِلاطِ المُتكلِّمِ بهم...، وكان القُدَماءُ مِن أَصْحابِ أحمدَ -كأبي بَكْرٍ عَبْدِ العَزيزِ[٢]، وأبي الحَسَنِ التَّميميِّ[٣]، وأَمْثالِهما- يَذكُرونَه في كُتُبِهم على طَريقِ ذِكْرِ المُوافِقِ للسُّنَّةِ في الجُمْلةِ، ويَذكُرونَ ما ذَكَرَه

(١) أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ سعيدِ بنِ كُلَّابٍ القَطَّانُ، البصريُّ، رأسُ المتكَلِّمين بالبصرةِ في زمانِه، وصاحِبُ التَّصانيفِ في الرَّدِّ على المعتَزِلةِ، وربَّما وافقهم، ولُقِّبَ كُلَّابًا؛ لأنَّه كان يجُرُّ الخصومَ إلى نفسِه بفَضلِ بيانِه كالكُلَّابِ. يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١١/ ١٧٤)، ((الوافي بالوَفَيَات)) للصفدي (١٧/ ١٠٤).

(٢) هو عبدُ العزيزِ بنُ جعفَرِ بنِ أحمدَ بنِ يزدادَ بنِ معروفٍ، المعروفُ بغُلامِ الخَلَّالِ، أحدُ مشاهيرِ الحنابلةِ الأعيانِ، وممَّن صنَّف وجمع وناظر، وسمِعَ الحديثَ من أبي القاسمِ البَغَويِّ وطبَقتِه، توفِّيَ سنةَ (٣٦٣هـ). يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (١٢/ ٢٢٩)، ((طبقات الحنابلة)) لابن أبي يعلى (٢/ ١١٩)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ١٤٣)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٥/ ٣٥٠، ٣٥١).

(٣) هو أبو الحسَنِ عبدُ العزيزِ بنُ الحارثِ بنِ أسَدٍ التَّميميُّ، أحدُ فُقهاءِ الحنابلةِ الأعيانِ، صنَّف في الأصولِ والفروعِ والفرائضِ، توفِّيَ سنةَ (٣٧١هـ). يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (١٢/ ٢٣٣)، ((طبقات الحنابلة)) لابن أبي يعلى (٢/ ١٣٩)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٦١)، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٥/ ١٩٧).

مِن تَناقُضِ المُعْتَزِلةِ...، والأشْعَريُّ وأئِمَّةُ أصْحابِه -كأبي الحَسَنِ الطَّبَريِّ، وأبي عَبْدِاللهِ بنِ مُجاهِدٍ، والباهِلِيِّ، والقاضي أبي بَكْرٍ- مُتَّفِقونَ على إثْباتِ الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ الَّتي ذُكِرَتْ في القُرْآنِ؛ كالاسْتِواءِ، والوَجْهِ، واليَدِ، وإبْطالِ تَأويلِها، وليس له في ذلك قَوْلانِ أصْلًا، ولم يَذكُرْ أحَدٌ عن الأشْعَريِّ في ذلك قَوْلَينِ أصْلًا، بلْ جَميعُ مَن يَحْكي المَقالاتِ مِن أتْباعِه وغَيْرِهم يَذكُرُ أنَّ ذلك قَوْلُه، ولكنْ لأتْباعِه في ذلك قَوْلانِ)[1].

وقال المَقْريزيُّ في تَرْجمةِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ: (صارَ مِن أئِمَّةِ المُعْتَزِلةِ، ثُمَّ رَجَعَ عن القَوْلِ بخَلْقِ القُرْآنِ وغَيْرِه مِن آراءِ المُعْتَزِلةِ، وصَعِدَ يَوْمَ الجُمُعةِ بجامِعِ البَصْرةِ كُرْسيًّا، ونادى بأعْلى صَوْتِه: مَن عَرَفَني فقدْ عَرَفَني، ومَن لم يَعرِفْني فأنا أُعَرِّفُه بنَفْسي، أنا فُلانُ بنُ فُلانٍ، كُنْتُ أقولُ بخَلْقِ القُرْآنِ، وأنَّ اللهَ لا يُرى بالأبْصارِ، وأنَّ أفْعالَ الشَّرِّ أنا أفعَلُها، وأنا تائِبٌ مُقلِعٌ، مُعْتقِدٌ الرَّدَّ على المُعْتَزِلةِ، مُبيِّنٌ لفَضائِحِهم ومَعايِبِهم. وأخَذَ مِن حينئذٍ في الرَّدِّ عليهم، وسَلَكَ بعضَ طَريقِ أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ القَطَّانِ، وبَنى على قَواعِدِه)[2].

وذَكَرَ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانيُّ عَبْدَ اللهِ بنَ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ وقال: (وعلى طَريقتِه مَشى الأشْعَريُّ في «كِتابِ الإبانةِ»)[3]. وفي هذا الكَلامِ نَظَرٌ؛ فالمُطَّلِعُ في كِتابِ «الإبانةِ» يَجِدُ أنَّه أقرَبُ لمَنهَجِ السَّلَفِ مِن مَنهَجِ ابنِ كُلَّابٍ وإنْ ظلَّ متأثرًا بمنهجه، ثُمَّ إنَّ الأشْعَريَّ نفْسَه صَرَّحَ أنَّه على مَنهَجِ ابنِ حَنْبَلٍ، كما سيَأتي قريبًا.

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ١٦). ويُنظر: ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) للمقريزي (٤/ ١٩١).

(٢) ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) (٤/ ١٩٣).

(٣) ((لسان الميزان)) (٤/ ٤٨٧). ويُنظر: ((المواعظ والاعتبار)) للمقريزي (٤/ ١٩١).

وحُجَّةُ القائلينَ بهذا أنَّه لا يوجَدُ نَصٌّ واضِحٌ لأبي الحَسَنِ يُبيِّنُ فيه بَراءتَه مِن طَريقةِ ابنِ كُلَّابٍ كما تَبَرَّأَ مِن طَريقةِ المُعْتَزِلةِ. وهذه حُجَّةٌ داحِضةٌ؛ فلا يَلزَمُه أن يَذكُرَ ابنَ كُلَّابٍ بقَدْحٍ حتَّى يُنسَبَ لمَذهَبِ السَّلَفِ، ويَكْفيه انْتِسابُه للإمامِ أحمَدَ، وأنَّه يَقولُ بقَوْلِه؛ فقدْ قال في كِتابِه «الإبانة»: (فإنْ قال لنا قائِلٌ: قد أنْكَرْتُم قَولَ المُعْتَزِلةِ والقَدَريَّةِ والجَهْميَّةِ والحَروريَّةِ[1] والرَّافِضةِ والمُرْجِئةِ، فعَرِّفونا قَوْلَكم الَّذي به تَقولونَ، وديانَتَكم الَّتي بها تَدينونَ. قيلَ له: قَوْلُنا الَّذي نَقولُ به وديانَتُنا الَّتي نَدينُ بها: التَّمَسُّكُ بكِتابِ اللهِ رَبِّنا عَزَّ وجَلَّ، وبسُنَّةِ نَبيِّنا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وما رُوِيَ عن السَّادةِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ الحَديثِ، ونحن بذلك مُعْتَصِمونَ، وبما كان يَقولُ به أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ -نَضَّرَ اللهُ وَجْهَه، ورفَعَ درجتَه، وأَجزَلَ مَثوبتَه -قائلونَ، ولِما خالَفَ قَوْلَه مُخالِفونَ؛ لأنَّه الإمامُ الفاضِلُ، والرَّئيسُ الكامِلُ، الَّذي أبانَ اللهُ به الحَقَّ، ودَفَعَ به الضَّلالَ، وأَوضَحَ به المِنْهاجَ، وقَمَعَ به بِدَعَ المُبْتَدِعينَ، وزَيْغَ الزَّائِغينَ، وشَكَّ الشَّاكِّينَ، فرَحْمةُ اللهِ عليه مِن إمامٍ مُقدَّمٍ، وجَليلٍ مُعظَّمٍ، وكَبيرٍ مُفهِمٍ)[2].

وهذا النَّصُّ ظاهِرٌ جدًّا في رُجوعِه إلى مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وإلى ما كان عليه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ في الجُملة.

(١) الحَروريَّةُ من أسماءِ الخوارِجِ، نسبةً إلى حَروراءَ -اسمُ قريةٍ، يُمَدُّ ويُقصَرُ-؛ لأنَّه كان أوَّلُ مجتَمَعِهم بها وتحكيمِهم منها. يُنظر: ((الصَّحاح)) للجوهري (٢/ ٦٢٨)، ((الأنساب)) للسمعاني (٤/ ١٣٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٢/ ٣١٣، ٣٣٣).

(٢) ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) (ص: ٢٠). وهذا النَّصُّ نقَلَه ابنُ عَساكِرَ عن أبي الحَسَنِ من كِتابه ((الإبانة))، فلا مجالَ للتَّشكيكِ في صِحَّتِه عنه، فابنُ عَساكِر معدودٌ مِن متقَدِّمي الأشاعِرةِ، بل هو مِن أشهَرِ مَن ذَبَّ عن أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ. يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عَساكِر (ص: ١٥٧).

ومَن يُطالِعْ كِتابَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ المُسمَّى «الإبانة عن أُصولِ الدِّيانة» بعِلمٍ وإنْصافٍ يَتَبيَّنْ له أنَّه سارَ فيه على مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، معَ وُجودِ عِباراتٍ مُجْمَلةٍ وأخْطاءٍ لا تُخرِجُه عن مَذهَبِ السَّلَفِ. وقدْ صَرَّحَ عددٌ مِن العُلَماءِ برُجوعِه هذا، وانْتسابِه للإمامِ أحمدَ ومَذهَبِ السَّلَفِ[١].

قال ابنُ تيميَّةَ: (هذا الكِتابُ هو مِن أَشهَرِ تَآليفِ الأشْعَريِّ وآخِرِها؛ ولِهذا اعْتَمَدَه الحافظُ أبو بَكْرٍ السَّمْعانيُّ في كِتابِ الاعْتِقادِ له، وحَكى عنه في مَواضِعَ منه، ولم يَذكُرْ مِن تآليفِه سِواه، وكذلك الحافظُ أبو القاسِمِ بنُ عَساكِرَ في كِتابِه الَّذي صَنَّفَه وسَمَّاه: «تَبْيينَ كَذِبِ المُفْتري فيما يُنسَبُ إلى الشَّيخِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ»... صَنَّفَه ببَغْدادَ في آخِرِ عُمُرِه، لَمَّا زادَ اسْتِبْصارُه في السُّنَّةِ، ولَعلَّه لم يُفصِحْ في بعضِ الكُتُبِ القَديمةِ بما أَفصَحَ به فيه وفي أمْثالِه، وإن كان لم يَنْفِ فيها ما ذَكَرَه هنا في الكُتُبِ المُتأخِّرةِ، ففَرْقٌ بَيْنَ عَدَمِ القَوْلِ وبَيْنَ القَوْلِ بالعَدَمِ)[٢].

وقال أيضًا: (الأشْعَريَّةُ الَّذين يَنْفونَ الصِّفاتِ الخَبَريَّةَ، وأمَّا مَن قال منهم بكِتابِ «الإبانةِ» الَّذي صَنَّفَه الأشْعَريُّ في آخِرِ عُمُرِه، ولم يُظهِرْ مَقالةً تُناقِضُ ذلك؛ فهذا يُعَدُّ مِن أهْلِ السُّنَّةِ)[٣].

وقال أيضًا: (كان الأشْعَريُّ أَقرَبَ إلى مَذهَبِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ وأهْلِ السُّنَّةِ مِن كَثيرٍ مِن المُتَأخِّرينَ المُنْتسِبينَ إلى أَحْمَدَ الَّذين مالوا إلى بعضِ كَلامِ المُعْتَزِلةِ)[٤].

وقال الذَّهَبيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٤٨هـ): (كان مُعْتزِليًّا ثُمَّ تابَ، ووافَقَ أصْحابَ

(١) يُنظر: ((الإمام الأشْعَري حياته وأطواره العَقَديَّة)) لصالح العصيمي (ص: ٢٢٥-٢٤٤).

(٢) يُنظر: ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (١/ ١٣٥ - ١٤٣).

(٣) ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٣٥٩).

(٤) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٧٠).

الحَديثِ في أشْياءَ يُخالِفونَ فيها المُعْتَزِلةَ، ثُمَّ وافَقَ أصْحابَ الحَديثِ في أكثَرِ ما يَقولونَه...، فله ثَلاثةُ أحْوالٍ: حالٌ كان مُعْتزِليًّا، وحالٌ كان سُنِّيًّا في بعضٍ دونَ البعضِ، وحالٌ كان في غالِبِ الأُصولِ سُنِّيًّا، وهو الَّذي عَلِمْناه مِن حالِه، فرَحِمَه اللهُ وغَفَرَ له ولسائِرِ المُسلِمينَ)[1].

وقال ابنُ كَثيرٍ الشَّافعيُّ (ت: ٧٧٤هـ): (ذَكَروا للشَّيخِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ رَحِمَه اللهُ ثَلاثةَ أحْوالٍ؛ أوَّلُها: حالُ الاعْتِزالِ الَّتي رَجَعَ عنها لا مَحالةَ، والحالُ الثَّاني: إثْباتُ الصِّفاتِ العَقْليَّةِ السَّبْعةِ، وهي: الحَياةُ، والعِلمُ، والقُدْرةُ، والإرادةُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، والكَلامُ، وتَأويلُ الخَبَريَّةِ؛ كالوَجْهِ، واليَدَينِ، والقَدَمِ، والسَّاقِ، ونَحْوِ ذلك، والحالُ الثَّالِثةُ: إثْباتُ ذلك كلِّه مِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَشْبيهٍ، جَرْيًا على مِنْوالِ السَّلَفِ، وهي طَريقتُه في «الإبانة» الَّتي صَنَّفَها آخِرًا، وشَرَحَه القاضي الباقِلَّانيُّ، ونَقَلَها أبو القاسِمِ ابنُ عَساكِرَ، وهي الَّتي مالَ إليها الباقِلَّانيُّ، وإمامُ الحَرَمينِ، وغَيْرُهما مِن أئِمَّةِ الأصْحابِ المُتَقدِّمينَ في أواخِرِ أقْوالِهم، واللهُ أعلَمُ)[2].

وعلى كلِّ حالٍ سَواءٌ تَبَرَّأَ أبو الحَسَنِ مِن طَريقةِ ابنِ كُلَّابٍ أو بَقِيَ عليها، وسواءٌ ثَبَتَ اتِّباعُ أبي الحَسَنِ مَذهَبَ السَّلَفِ أو لم يَثْبُتْ، فالعُلَماءُ يَحكُمونَ على أيِّ قَوْلٍ بالصِّحَّةِ والفَسادِ بحَسَبِ مُوافقتِه لأدِلَّةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، فإذا وافَقَ أبو الحَسَنِ الكِتابَ والسُّنَّةَ في المَسائِلِ الَّتي تَكلَّمَ فيها، واتَّبَعَ فيها السَّلَفَ الصَّالِحَ فقدْ أصابَ، وإذا خالَفَ الأدِلَّةَ فقدْ أخطَأَ، وكلُّ أحَدٍ يُؤخَذُ مِن قَوْلِه ويُرَدُّ إلَّا نَبيَّنا مُحَمَّدًا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

(١) ((العرش)) (٢/ ٣٨٧).

(٢) ((طبقات الشافعيين)) (ص: ٢١٠). ويُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٣/ ٢٢٨).

ومِن المُؤسِفِ أنَّ مُعظَمَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ يُخالِفونَ أبا الحَسَنِ الأشْعَريَّ فيما أثْبَتَه مِن الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ في كِتابِ «الإبانة»، وهو كِتابٌ ثابتٌ عنه بلا شَكٍّ عنْدَ أهْلِ العِلمِ المُنْصِفينَ، وإن حاوَلَ بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ التَّشْكيكَ في ثُبوتِه أو ادِّعاءَ دُخولِ الزِّيادةِ فيه بلا بُرْهانٍ[١].

وقد أثبته ابنُ عَساكِرَ الأشعري في كِتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري»، ونقل مِن أوَّلِه أكثَرَ مِن عَشْرِ صَفحاتٍ، وقال: (من وقَفَ على كِتابه المسمَّى بالإبانة عَرَف موضِعَه مِن العِلمِ والدِّيانة)[٢].

وقال أيضًا: (ولم يَزَلْ كِتابُ الإبانة مُستَصوَبًا عند أهْلِ الدِّيانة، وسمِعْتُ الشَّيْخَ أبا بَكْرٍ البُوشَنجيَّ الفقيهَ الزَّاهِدَ يحكي عن بَعْضِ شُيوخِه أنَّ الإمامَ أبا عُثمانَ الصَّابونيَّ النَّيسابوريَّ ما كان يخرُجُ إلى مجلِسِ دَرْسِه إلَّا وبيَدِه كِتابُ الإبانة لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، ويُظهِرُ الإعجابَ به، ويقولُ: ماذا يُنكَرُ على مَن هذا الكِتابُ شَرْحُ مَذهَبِه؟! فهذا قَوْلُ الإمامِ أبي عُثمانَ، وهو من أعيانِ أهْلِ الأثَرِ بخُراسان)[٣]. كما نقل منه البيهقيُّ (ت: ٤٥٨هـ) في كِتابِه «الاعتقاد»[٤]،

(١) يُنظر: ((الأشاعرة في ميزان أهْل السُّنَّة)) لفيصل الجاسم (ص: ٦٨٧ - ٦٩٩)، وهو نقدٌ ماتِعٌ لكِتاب ((أهْل السُّنَّة الأشاعِرة شهادةُ عُلَماء الأمَّة وأدِلَّتُهم)) لحمد السنان وفوزي العنجري، وقد حاول مؤلِّفاه التَّشكيك في ثُبوتِ كِتاب الإبانة لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، وادَّعَيَا دخولَ التَّحْريفِ فيه، وهي دعوى لا تَثبُتُ أمامَ التحقيقِ العِلميِّ المنصِفِ.
ومِن أفضَلِ مَن حرَّر ثبوتَ الكتاب لأبي الحسن الأشعريِّ صالحٌ العصيميُّ في كِتابه ((الإمامُ الأشْعَريُّ - حياتُه وأطوارُه العَقَديَّة)).

(٢) ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ٢٨).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٣٨٩).

(٤) (ص: ١٠٩). وقابل ما في كتاب ((الاعتقاد)) بما في كتابِ ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) للأشْعَريِّ (ص: ١٠٠) تجِدِ النَّصَّ في كِتابِ الإبانة كما نقَلَه البَيْهقيُّ.

والبَيْهقيُّ معدودٌ من متقَدِّمي الأشاعِرةِ، وأثبته الأهوازيُّ (ت: ٤٤٦هـ)[١]، وأبو عثمان الصابونيُّ (ت: ٤٤٩هـ)[٢] وأثنى عليه، وبهذا يتبَيَّنُ بُطلانُ ما ذكره الصَّفَديُّ من أنَّ كِتابَ الإبانة موضوعٌ على لسانِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، كما في تاريخِه «الوافي بالوفيات»[٣].

وقال الذَّهبيُّ: (كِتابُ «الإبانةِ» من أشهَرِ تصانيفِ أبي الحَسَنِ، شَهَره الحافِظُ ابنُ عساكِرَ واعتمد عليه، ونسَخَه بخَطِّه الإمامُ محيي الدِّينِ النَّواويُّ...)، ثمَّ ذَكَر جملةً من أقوالِ أبي الحسَنِ، ثمَّ قال: (فلو انتهى أصحابُنا المتَكَلِّمون إلى مقالةِ أبي الحَسَنِ هذه ولَزِموها لأحسَنوا، ولكِنَّهم خاضوا كخَوضِ حُكَماءِ الأوائِلِ في الأشياءِ، ومَشَوا خَلفَ المَنطِقِ، فلا قُوَّةَ إلَّا باللهِ!)[٤].

وقد أنطَق اللهُ بالحَقِّ أحدَ شُيوخِ الأشاعرةِ المُعاصِرين، بل شيخَ مشايخِهم عضوَ هيئةِ كِبارِ العُلَماءِ بالأزهَرِ: حسنًا الشَّافعيَّ، فأثبت نسبةَ الكتابِ له، وقال بعد أن سرَد عددًا من مؤلَّفاتِ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ: (ومنها -بلا رَيبٍ- كتابُ «الإبانةِ عن أصولِ الدِّيانةِ» ... والواقعُ أنَّ هذا الكتابَ ليس هو الوحيدَ[٥] الذي يُثبِتُ فيه الشَّيخُ الصِّفاتِ الخَبَريَّةَ مِن الوَجهِ واليَدينِ والاستواءِ ونحوِها)[٦]، ثمَّ برَّر ذلك بمغالَطاتٍ لسْنا في صدَدِها الآنَ، والجديرُ بالذِّكرِ أنَّ شيخَ الأزهَرِ

(١) يُنظر: ((طبقات الحنابلة)) لابن أبي يعلى (٣-٣٧).

(٢) ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر (ص: ٣٨٩).

(٣) (١٩/ ١١٧). ويُنظر: ((رسالة في الذب عن أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ وكِتابه الإبانة عن أصول الدِّيانة)) لإبراهيم بن درباس المصري الشافعي.

(٤) ((العلو للعلي الغفار)) (ص: ٢١٩-٢٢٢).

(٥) يشير إلى كتاب: ((مقالات الإسْلاميِّينَ)) لأبي الحسن الأشعريِّ.

(٦) مقدمةُ تحقِيقِه لكتاب ((اللُّمع في الرد على أهل الزَّيغ والبدع)) لأبي الحسن الأشعريِّ (ص: ٦١).

أحمد الطَّيِّب أثنى في تقديمه للكتاب على هذه المقدِّمةِ مُقِرًّا بما فيها.

ولأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ أيضًا كِتابُ «مَقالات الإسْلاميِّينَ واخْتِلاف المُصَلِّينَ»[1] وفيه ما يُوافِقُ كِتابَ «الإبانة» مِن إثْباتِ الصِّفاتِ على مَنهَجِ السَّلَفِ[2].

وقد ادَّعى بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ أنَّ ما في كُتُبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ مِن إثْباتِ الصِّفاتِ هو مِن بابِ التَّفْويضِ لمَعانيها، وزَعَموا أنَّ تَفْويضَ مَعاني الصِّفاتِ هو مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنَّ أبا الحَسَنِ مُوافِقٌ للسَّلَفِ في تَفْويضِ مَعاني الصِّفاتِ!

وهذه دَعْوى لا تَصِحُّ؛ فلا يوجَدُ نَصٌّ صَريحٌ لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ بِذلك، وظاهِرُ كَلامِه في كِتابِه «الإبانة» إثْباتُ الصِّفاتِ على مَنهَجِ السَّلَفِ مِن غَيْرِ تَفْويضٍ للمَعاني، خاصَّةً أنَّه صَرَّحَ بأنَّه رَجَعَ لمَذهَبِ الإمامِ أحمدَ، وأَحْمَدُ ليس مُفَوِّضًا، وعلى التَّسْليمِ للأشاعِرةِ بِذلك فإنَّ أبا الحَسَنِ في كِتابِه «الإبانة» تَرَكَ تَأويلَ صِفاتِ اللهِ سُبْحانَه، فليتَ أتْباعَه المُنْتَسِبينَ إليه يَقْتَدونَ به في تَرْكِ تَأويلِ الصِّفاتِ.

المطلبُ الثَّاني: شيوخُ مُؤَسِّسِ المذهب الأشعريِّ وتلاميذُه ومُصَنَّفاتُه

الفرعُ الأوَّلُ: شيوخُه

مِن أشهَرِ شيوخِ أبي الحَسَنِ الأشعريِّ:

(١) ممَّن أثبته ابنُ عَساكِر في كِتابه ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ١٣٠).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عَساكِر (ص: ١٧٧ - ٣٠٦، ٣٨٧ - ٣٨٩)، ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) لابن تيميَّة (١/ ١٣٦ - ١٤٩)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٣٩)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٣٤٧ - ٣٥١)، ((طبقات الشافعيين)) لابن كَثير (ص: ٢٠٨ - ٢١٢)، ((الأشاعرة في ميزان أهْل السُّنَّة)) لفيصل الجاسم (ص: ٦٨٩ - ٦٩٦).

١- محمدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ الجُبَّائيُّ المعتزِليُّ[١]. (ت: ٣٠٣هـ).

٢- زكريَّا بنُ يحيى السَّاجيُّ[٢]. (ت: ٣٠٧هـ).

٣- أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أحمدَ المَروزيُّ[٣]. (ت: ٣٤٠هـ).

الفرعُ الثَّاني: تلاميذُه

مِن أشهَرِ تلاميذِ أبي الحسنِ الأشعريِّ[٤]:

١- أبو الحَسَنِ الباهِليُّ البَصْريُّ[٥]. (تُوفي بين سنتي: ٣٦١ و ٣٧٠هـ).

٢- أبو سَهْلٍ مُحمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ الصُّعْلوكيُّ النَّيْسابوريُّ[٦]. (ت: ٣٦٩هـ).

٣- مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ يَعقوبَ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيُّ[٧]. (تُوفِّيَ في حدود ٣٧٠هـ).

٤- أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَريُّ[٨]. (تُوفِّيَ في حدود ٣٨٠هـ).

الفرعُ الثَّالثُ: مُصَنَّفاتُه

لأبي الحسَنِ الأشعريِّ تصانيفُ كثيرةٌ نحوُ مئةِ كتابٍ، وذكَرَ بعضُهم أنَّها

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٧/ ٧١، ١١٨).

(٢) يُنظر: ((تذكرة الحفاظ)) للذهبي (٢/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٣) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٥٢/ ٤٢٩).

(٤) وسيأتي الحديثُ عنهم مفصَّلًا عندَ الحديثِ عن أبرز أعْلامِ الأشاعِرةِ (ص: ٨٤).

(٥) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ٣٠٤).

(٦) يُنظر: المصدر السابق: (١٦/ ٢٣٦، ٢٣٩).

(٧) يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٢/ ٢٠٠).

(٨) يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٤٦٦، ٤٦٧)، ((معجم المؤلفين)) لكحالة (٧/ ٢٣٤).

قريبةٌ مِن مِئَتَي كتابٍ[١]، بَيْدَ أنَّه لم يَصِلْ إلينا منها إلَّا القليلُ.

وروى ابنُ عساكِرَ عن الخطيبِ البَغداديِّ أنَّه نقَل أنَّ ابنَ حزمٍ ذكَر أنَّ أبا الحسَنِ الأشعريَّ له خمسةٌ وخمسون تصنيفًا، قال: (وقد ترَكَ ابنُ حزمٍ مِن عدَدِ مُصَنَّفاتِه أكثَرَ مِن مِقْدارِ النِّصفِ، وذكَرَها أبو بكرِ بنُ فُورَكٍ[٢] مُسَمَّاةً تَزيدُ على الضِّعفِ)[٣].

وقد ذكر أبو الحسَنِ الأشعريُّ في كتابِه «العُمَد في الرُّؤْيةِ» الكتبَ الَّتي صنَّفها إلى الوقتِ الذي كتَبَ فيه هذا الكتابَ، وهي على النَّحوِ التَّالي[٤]:

١- «الفُصول» في الرَّدِّ على المُلحِدين والخارِجين عن المِلَّةِ.

٢- «المُوجَز» اشتَمَل على اثني عَشَرَ كتابًا على حسَبِ تنوُّعِ مقالاتِ المخالِفين من الخارِجين عن المِلَّةِ والدَّاخِلين فيها، وآخِرُه كتابُ الإمامةِ.

٣- «كتابٌ في خَلقِ الأعمالِ»، نقض فيه اعتلالاتِ المعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ في خَلقِ الأعمالِ، وكشَفَ عن تمويهِهم في ذلك.

٤- «كتابٌ في الاستطاعةِ»، وهو كتابٌ كبيرٌ في الرَّدِّ على المُعتَزِلةِ.

٥- «كتابٌ في الصِّفاتِ»، تكلَّم فيه عن أصنافِ المُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ، وردَّ عليهم نفيَهم عِلمَ اللهِ وقُدرتَه وسائِرَ صِفاتِه، وفيه ردٌّ على من قال بقِدَمِ العالَمِ،

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٤٠).

(٢) ذكر ابن فورك اثنين وثلاثين كتابًا في: ((مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري)).

(٣) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ٩٢). ويُنظر منه أيضًا: (ص: ١٢٨-١٤٠).

(٤) يُنظر المصدر السابق: (ص: ١٣٥).

وفي فنونٍ كثيرةٍ من فُنونِ الصِّفاتِ في إثباتِ الوَجهِ للهِ واليَدَينِ، وفي استوائِه على عَرشِه.

٦- «كتابٌ في جوازِ رؤيةِ اللهِ بالأبصارِ»، نقَضَ فيه جميعَ اعتلالاتِ المُعتَزِلةِ في نفيِها وإنكارِها وإبطالِها.

٧- «كتابٌ كبيرٌ في اختلافِ النَّاسِ في الأسماءِ والأحكامِ والخاصِّ والعامِّ».

٨- «كتابٌ في الرَّدِّ على المجَسِّمةِ».

٩- «كتابٌ في الجِسمِ»، ذكَر فيه أنَّ المُعتَزِلةَ لا يمكِنُهم أن يجيبوا عن مسائِلِ الجِسميَّةِ كما يمكِنُه ذلك، وبيَّن لزومَ مَسائِلِ الجِسميَّةِ على أصولِهم.

١٠- «إيضاحُ البرهان في الرَّدِّ على أهلِ الزَّيغِ والطُّغيان»، جعله مدخَلًا إلى «الموجَز».

١١- «اللُّمَع في الرَّدِّ على أهلِ الزَّيغِ والبِدَع».

١٢- «اللُّمَعُ الكَبيرُ»، جعله مدخَلًا إلى كتابِ «إيضاحِ البُرهانِ».

١٣- «اللُّمَعُ الصَّغيرُ»، جعله مدخَلًا إلى «اللُّمَعِ الكبيرِ».

١٤- «الشَّرحُ والتَّفصيل في الرَّدِّ على أهلِ الإفكِ والتَّضليل»، جعله للمبتَدِئين، ومقدِّمةً يُنظَرُ فيها قبلَ كِتابِ اللُّمَعِ، ويَصلُحُ للمُتعَلِّمين.

١٥- «كتابٌ مختَصَرٌ جَعَله مدخَلًا إلى الشَّرحِ والتَّفصيلِ».

١٦- «كتابٌ كبيرٌ في نقضِ كتابِ الأصولِ للجُبَّائيِّ»، كشف فيه عن تمويهِه في كلامِه في أصولِ المُعتَزِلةِ، وذَكَر فيه ما للمُعتَزِلةِ من الحُجَجِ، ثمَّ نَقَضها بحُجَجِ اللهِ الزَّاهرةِ، وبراهينِه الباهِرةِ.

١٧- «كتابٌ كبيرٌ نَقَض فيه الكتابَ المعروفَ بنَقضِ تأويلِ الأدِلَّةِ للبَلخيِّ في أصولِ المُعتَزِلةِ»، أبان فيه عن شُبهِه التي أوردَها.

١٨- «مقالاتُ المُسلِمين»، استوعب جميعَ اختلافِهم ومقالاتِهم.

١٩- «جُمَل المقالاتِ» في جُمِلِ مقالاتِ المُلحِدين، وجُمَلِ أقاويلِ الموحِّدينَ.

٢٠- «الجواباتُ في الصِّفاتِ عن مسائِلِ أهلِ الزَّيغِ والشُّبُهات»[1].

٢١- «كتابٌ في الرَّدِّ على ابنِ الرَّاوندِيِّ في الصِّفاتِ والقُرآنِ».

٢٢- «نَقضُ كِتابٍ للخالِديِّ»، ألَّفه في القرآنِ والصِّفاتِ قبل أن يؤلِّفَ كتابَه المُلقَّبَ بـ «المُلَخَّص».

٢٣- «القامِعُ لكتابِ الخالِديِّ في الإرادةِ»، نقض به كتابًا للخالِديِّ في إثباتِ حدَثِ إرادةِ اللهِ تعالى، وأنه شاء ما لم يكُنْ، وكان ما لم يشَأْ، وأوضح فيه بطلانَ قَولِه ذلك.

٢٤- «الدَّافِعُ للمُهَذَّبِ»، نقَض فيه كتابَ «المُهَذَّب» للخالِديِّ في المقالاتِ.

٢٥- «نَقضُ كتابِ الخالِديِّ الذي نفى فيه رؤيةَ اللهِ تعالى بالأبصارِ».

٢٦- «نَقضُ كتابِ الخالِديِّ الذي ألَّفه في نفيِ خَلقِ الأعمالِ وتقديرِها عن رَبِّ العالَمين».

٢٧- «نَقضُ كتابِ البَلخيِّ الذي ذَكَر أنَّه أصلَحَ به غَلَط ابنِ الرَّاوندِيِّ في الجدَلِ».

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٣١). ذكر ابنُ عساكِرَ أنَّه أكبَرُ كُتُبِه.

قال الأشعريُّ: (نقَضْنا فيه كتابًا كنَّا ألَّفْناه قديمًا فيها على تصحيحِ مَذهَبِ المعتَزِلةِ، لم يؤلَّفْ لهم كتابٌ مِثلُه، ثمَّ أبان اللهُ سبحانه لنا الحَقَّ، فرجَعْنا عنه، فنقَضْناه، وأوضَحْنا بُطلانَه).

٢٨- «كتابٌ في الاستشهادِ»، بَيَّنَ فيه كيف يَلزَمُ المُعتَزِلةَ على محجَّتِهم في الاستشهادِ بالشَّاهِدِ على الغائِبِ أن يُثبِتوا عِلمَ اللهِ وقُدرتَه وسائِرَ صِفاتِه.

٢٩- «المُختَصَر في التَّوحيدِ والقَدَر» فيه كلامٌ عن إثباتِ رُؤيةِ اللهِ بالأبصارِ، وعن سائِرِ الصِّفاتِ، وفي أبوابِ القَدَرِ كُلِّها، وغيرِ ذلك.

٣٠- «شَرحُ أدَبِ الجَدَلِ».

٣١- «كتابُ الطَّبَرانيِّين» في فنونٍ كثيرةٍ.

٣٢- «جوابُ الخُراسانيَّةِ» في ضروبٍ من المسائِلِ كثيرةٍ.

٣٣- «كتابُ الأرجانيِّين» في أبوابِ مَسائِلِ الكلامِ.

٣٤- «جوابُ السِّيرافيِّين» في أجناسٍ من الكلامِ.

٣٥- «جوابُ العمانيِّين» في أنواعٍ من الكلامِ.

٣٦- «جوابُ الجُرجانيِّين» في مسائِلَ كانت تدورُ بينَه وبينَ المُعتَزِلةِ.

٣٧- «جوابُ الدِّمَشقيِّين» في لطائِفَ مِن الكلامِ.

٣٨- «جوابُ الواسِطيِّين» في فنونٍ من الكلامِ.

٣٩- «جواباتُ الرَّامَهُرْمُزيِّين»، كان بعضُ المُعتَزِلةِ مِن رامَهُرْمُزَ كتب إليه يسألُه الجوابَ عن مسائِلَ كانت تدورُ في نفسِه، فأجاب عنها.

٤٠- «المسائِلُ المنثورةُ البغداديَّةُ» فيه مجالِسُ دارت بينَه وبينَ أعلامِ المُعتَزِلةِ.

٤١- «المتَخَلُ» في المسائِلِ المنثوراتِ البَصريَّاتِ.

٤٢- «الفُنون» في الرَّدِّ على المُلحِدين.

٤٣- «النَّوادِر» في دقائِقِ الكلامِ.

٤٤- «الإدراك» في فُنونٍ مِن لطائفِ الكلامِ.

٤٥- «نقضُ كتابِ اللَّطيفِ للإسكافيِّ».

٤٦- «نقضُ كلامِ عبَّادِ بنِ سَلمانَ في دقائِقِ الكلامِ».

٤٧- «نقضُ كتابٍ لعَليِّ بنِ عيسى».

٤٨- «المختَزَن» في ضروبٍ من الكلامِ[١].

٤٩- «كتابٌ في بابِ «شيء»، وأنَّ الأشياءَ هي أشياءُ وإن عُدِمَت»[٢].

٥٠- «كتابٌ في الاجتهادِ في الأحكامِ».

٥١- «كتابٌ في أنَّ القياسَ يخُصُّ ظاهِرَ القُرآنِ».

٥٢- «كتابٌ في المعارِفِ».

٥٣- «كتابٌ في الأخبارِ وتخصيصِها».

٥٤- «الفنون» في أبوابٍ من الكلامِ، وهو غيرُ كتابِ «الفنون» الذي ألَّفه في الرَّدِّ على المُلحِدين، المارِّ ذِكرُه.

٥٥- «جوابُ المِصريِّين»، أتى فيه على كثيرٍ من أبوابِ الكلامِ.

٥٦- «كتابٌ في أنَّ العَجزَ عن الشَّيءِ غيرُ العَجزِ عن ضِدِّه، وأنَّ العجزَ لا يكونُ إلَّا من الموجودِ».

٥٧- «المسائِلُ على أهلِ التَّثنيةِ».

(١) ذكر فيه مسائِلَ للمخالِفين لم يسألوا عنها ولا سطروها في كُتُبِهم ولم يتَّجِهوا للسُّؤالِ، وأجاب عنها.

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٣٣). وقد صرَّح الأشعريُّ برجوعِه عن هذا الكتابِ ونقضِه، قال: (فمَن وقَع إليه فلا يُعَوِّلَنَّ عليه).

٥٨- «الاستقصاءُ لجَميعِ اعتراضِ الدَّهريِّين، وسائِرِ أصنافِ المُلحِدين»[١].

٥٩- «كتابٌ فيه رَدٌّ على الدَّهريِّين في اعتلالاتِهم في قِدَمِ الأجسامِ بأنَّها لا تخلو أنْ لو كانت مُحدَثةً من أن يكونَ أحدَثَها لنَفسِه أو لعِلَّةٍ».

٦٠- «كتابٌ نَقَض به اعتراضًا على داودَ بنِ عَليٍّ الأصبهانيِّ في مسألةِ الاعتقادِ».

٦١- «تفسيرُ القرآنِ»، ردَّ فيه على الجُبَّائيِّ والبَلخيِّ ما حَرَّفا من تأويلِه.

٦٢- «زياداتُ النَّوادِرِ».

٦٣- «جواباتُ أهلِ فارِسَ».

٦٤- «كتابٌ أخبر فيه عن اعتلالِ مَن زعم أنَّ الموتَ يفعَلُ بطَبعِه».

٦٥- «كتابٌ في الرُّؤيةِ»[٢].

٦٦- «الجوهَر في الرَّدِّ على أهلِ الزَّيغِ والمُنكَر».

٦٧- «كتابٌ أجاب فيه عن مسائِلِ الجُبَّائيِّ في النَّظَرِ والاستدلالِ وشرائِطِه».

٦٨- «أدبُ الجَدَلِ».

٦٩- «كتابٌ في مقالاتِ الفلاسِفةِ خاصَّةً».

٧٠- «كتابٌ في الرَّدِّ على الفلاسفةِ».

قال ابنُ عساكِرَ بعدَ ذِكرِ أسماءِ الكُتُبِ الآنفةِ الذِّكرِ التي سمَّاها الأشعريُّ في كتابِه «العُمَد في الرُّؤْيةِ»:

(١) ذَكَر فيه اعتراضَ الدَّهريِّين في قَولِ المُوحِّدين، وأجابهم عنه.

(٢) نَقَض به اعتراضاتٍ اعترض بها الجُبَّائيُّ عليه في مواضِعَ مُتفَرِّقةٍ من كُتُبٍ جَمَعها محمَّدُ بنُ عُمَرَ الصَّيمَريُّ وحكاها عنه؛ فأبان الأشعريُّ عن فسادِها.

(قال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ فُورَكٍ: هذا هو أسامي كُتُبِه التي ألَّفها إلى سنةِ عِشرينَ وثَلاثِمائةٍ، سوى أماليه على النَّاسِ والجواباتِ المتفَرِّقةِ عن المسائلِ الواردات من الجِهاتِ المختَلِفاتِ، وسوى ما أملاه على النَّاسِ ممَّا لم يَذكُرْ أساميَه هاهنا، وقد عاش بعد ذلك إلى سنةِ أربَعٍ وعشرينَ وثَلاثِمائةٍ وصَنَّف فيها كُتُبًا...)، ثمَّ ذَكَرها[١].

وقال ابنُ عساكِرَ عَقيبَ كلامِ ابنِ فُورَكٍ: (هذا آخِرُ ما ذكره أبو بَكرِ بنُ فُورَكٍ من تصانيفِه، وقد وقع إليَّ أشياءُ لم يذكُرْها في تسميةِ تواليفِه... فمنها)، ثمَّ سَرَدها[٢].

قال الذَّهَبيُّ: (رَأيتُ لأبي الحَسَنِ أربَعةَ تَواليفَ في الأُصولِ يَذكُرُ فيها قَواعِدَ مَذهَبِ السَّلَفِ في الصِّفاتِ، وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءَت، ثُمَّ قال: وبذلك أقولُ، وبه أدينُ، ولا تُؤَوَّلُ)[٣].

ومِن أحسَنِ تَصانيفِ أبي الحسَنِ المُوافِقةِ لأهلِ السُّنَّةِ في الجُملةِ: كِتابُ «الإبانة عن أصولِ الدِّيانة»، وكِتابُ «مَقالات الإسلاميِّينَ واختِلاف المُصَلِّينَ»، وهما مطبُوعانِ.

وقد مرَّ الحديثُ عن كتابِ «الإبانة»، ومحاولةِ بعضِهم التَّشكيكَ في نسبتِه للأشعريِّ[٤].

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ١٣٥).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ١٣٦).

(٣) ((سير أعلام النبلاء)) (١٥/ ٨٦).

(٤) يُنظر: (ص: ٤٢).

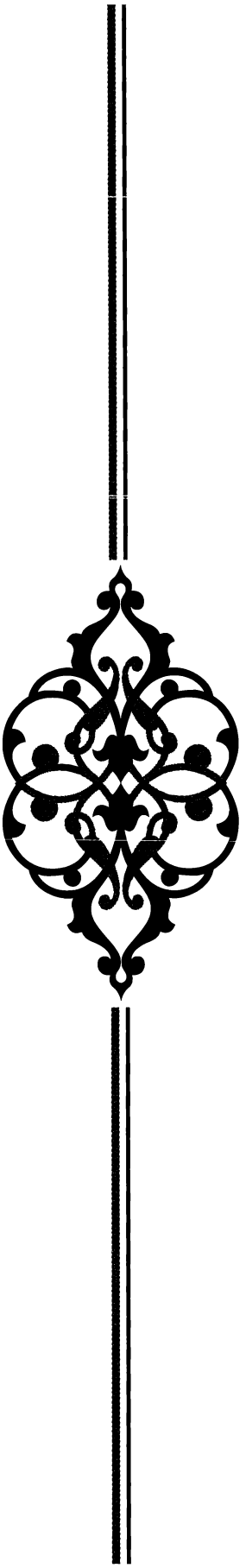
الفصلُ الثَّاني

نشأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وتطوُّرُه

وفيه مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ

المبحث الثَّاني: تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ



الفصلُ الثَّاني
نشأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وتطوُّرُه

المبحثُ الأوَّلُ: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ(١)

ظَهَرَ في أوَّلِ القَرْنِ الثَّالِثِ الهِجْريِّ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ البَصْريُّ (ت: ٢٤٣ هـ)، ويقالُ له: ابنُ كُلَّابٍ؛ لأنَّه كانَ يَجُرُّ الخُصومَ إلى نفْسِه بفَضْلِ بَيانِه كأنَّه كُلَّابٌ، ويُقالُ لأصْحابِه: الكُلَّابيَّةُ، وكان له فَضْلٌ وعِلمٌ ودينٌ، وصَنَّفَ مُصَنَّفاتٍ كَثيرةً في الرَّدِّ على الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ، ورُبَّما وافَقَ المُعْتَزِلةَ، وكان يَميلُ إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ، لكنْ فيه نَوْعٌ مِن البِدْعةِ، وهو الَّذي ابْتَدَعَ القَوْلَ بأنَّ كَلامَ اللهِ

(١) قال ابنُ المِبْرَدِ في ((جمع الجيوش والدَّساكِر على ابن عساكِر)) (ص: ٢٨١، ٢٨٢): (أنا أذكُرُ لك كلامًا تعلَمُ منه كيفيَّتَهم: كان الأشعَريُّ وأتْباعُه في زَمَنِه لا يظهَرُ منهم أحدٌ بَيْنَ النَّاسِ، ولا يَقدِرُ أحَدُهم على إظهارِ كَلِمةٍ واحدةٍ ممَّا هم عليه، ثمَّ لَمَّا ذهَب هو وأصحابُه -ولا نَسُبُّ أحدًا منهم، فلعلَّه قد تاب حقيقةً، بل نسألُ اللهَ له ولأتْباعِه المسامحةَ- وجاء أصحابُ أصحابِه، وكان ذلك في زَمَنِ شَيخِ الإسلامِ الأنصاريِّ، كان الواحِدُ والاثنانِ والثَّلاثةُ منهم إذا أرادوا أن يتكَلَّموا بشيءٍ مِن مَذهَبِهم وما هم عليه اختَفَوا بذلك بحيثُ لا يراهم أحَدٌ بالكُلِّيَّةِ؛ فقد ذكَر ذلك شيخُ الإسلامِ الأنصاريُّ وغيرُه، وهو إمامٌ مَقبولٌ عِندَ سائِرِ الطَّوائِفِ، ومَن لم يُصَدِّقْني ينظُرُ في كتابِه «ذمِّ الكلامِ» يجِدُ ذلك في عِدَّةِ مواضِعَ منه.

ثمَّ لَمَّا كان بعدَ ذلك بمدَّةٍ في زَمَنِ الخَطيبِ البَغداديِّ وغيرِه ظَهَروا بذلك بعضَ الظُّهورِ،... ثمَّ بعدَ ذلك بمدَّةٍ في زَمَنِ ابنِ الجَوزيِّ وأبي الخطَّابِ وغَيرِهم ظهَروا بذلك وأبرَزوه، وقَوِيَت شوكتُهم، وكانوا يقومون به ويقعون، تارةً لهم وتارةً عليهم، ثمَّ في زَمَنِ ابنِ عَساكِرَ وغيرِه ظهَروا وبرزوا أكثَرَ من ذلك، وصاروا تارةً يَظهَرون ويترَجَّحون، وتارةً يُظهَرُ عليهم، ثمَّ في زَمَنِ الشَّيخِ تقيِّ الدِّينِ ابنِ تَيميَّةَ ترجَّح أمرُهم وظهَروا غايةَ الظُّهورِ، ولكِنْ كان يقاوِمُهم هو وأصحابُه إلَّا أنَّ الظَّفَرَ في الظَّاهِرِ مع أولئك، ثمَّ بعدَ ذلك عمَّ الخَطبُ والبلوى بذلك، فصار ما هم عليه هو الظَّاهِرَ وصريحَ السُّنَّةِ، وما عليه السَّلَفُ هو الخَفيَّ، فلا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العَليِّ العظيمِ! ولكِنْ قد دنا الوقتُ، ولا يَصلُحُ لهذا الزَّمانِ أن يكونَ الأمرُ إلَّا كذلك).

قائِمٌ بذاتِ اللهِ بلا مَشيئةٍ، وكان ممَّن أخَذَ عنه الحارِثُ بنُ أسَدٍ المُحاسِبيُّ (ت: ٢٤٣هـ)، وداودُ بنُ عليٍّ الأصْبَهانيُّ الظَّاهِريُّ (ت: ٢٧٠هـ)، ثُمَّ جاءَ بَعْدَهم أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ (ت: ٣٢٤هـ)[١].

وقدْ شَرَحَ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ في كُتُبِه قَوْلَ عَبْدِ اللهِ بنِ كُلَّابٍ في بابِ الأسْماءِ والصِّفاتِ، وذَكَرَ اخْتِلافَ أصْحابِ عَبْدِ اللهِ بنِ كُلَّابٍ في بعضِ مَسائِلِ الكَلامِ، ولم يكُنْ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ مُوافِقًا لابنِ كُلَّابٍ في جَميعِ أقوالِه، لكنَّه تَأثَّرَ به كَثيرًا، فأصْلُ مَذهَبِ الأشاعِرةِ هو مَذهَبُ ابنِ كُلَّابٍ[٢].

وقدْ كَتَبَ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ أكثَرَ مِن ثَلاثِمِئةِ كِتابٍ ورِسالةٍ في العَقائِدِ وفي الرَّدِّ على المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم مِن أهْلِ البِدَعِ، حتَّى كان في أوائِلِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْريِّ أشهَرَ مِن ابنِ كُلَّابٍ، فكانَتْ تَأتيه الأسْئِلةُ مِن الآفاقِ، وكَثُرَ طُلَّابُه وأتْباعُه لا سِيَّما في العِراقِ وخُراسانَ، وأثْنى عليه غَيْرُ واحِدٍ مِن أهْلِ العِلمِ المَشْهورينَ، وصاروا بحُجَجِه يَحْتَجُّونَ، وعلى مِنْهاجِه يَذْهَبونَ، ثُمَّ صارَ يَنْتَسِبُ إليه كَثيرٌ مِن أهْلِ المَشرِقِ والمَغرِبِ مِن الفُقَهاءِ والمُحَدِّثينَ والأُصولِيِّينَ والصُّوفيَّةِ[٣].

وكان المُنْتَسِبونَ الأوائِلُ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ مِن أهْلِ العِلمِ والفَضْلِ والدِّينِ، ولم يكُنْ في عَهْدِهم قد امْتَزَجَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ بالفَلْسَفةِ والتَّصوُّفِ،

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (١٢/ ٣٦٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٥/ ٩٨١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٢/ ٢٩٩).

(٢) يُنظر: ((مقالات الإسلاميين)) لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ (١/ ١٣٨، ١٤١) و(٢/ ٣٩٨)، ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) للشهرستاني (ص: ١٧٢)، ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (١/ ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥)، ((الاستقامة)) (١/ ١٠٥) كلاهما لابن تيميَّة، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٤/ ٤٨٦)، ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٣٩ - ٤١).

(٣) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عَساكِر (ص: ١٠٢، ١١٧، ٤١٠).

فكانوا يَرَوْنَ الانْتِسابَ إلى أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ انْتِسابًا إلى السُّنَّة؛ لِما رأَوا في كُتُبِ أبي الحَسَنِ وكُتُبِ تَلاميذِه وتَلاميذِ تَلاميذِه مِن تَعْظيمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ومِن القُدْرةِ على إفْحامِ المُعْتَزِلة، والدِّفاعِ عن عَقائِدِ أهْلِ السُّنَّة، فرَأَوا أنَّ المَذهَبَ الأَشْعَريَّ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ الَّذين عَطَّلوا الصِّفاتِ، وبَيْنَ المُشَبِّهةِ الَّذين غَلَوا في إثْباتِ الصِّفاتِ كالكَرَّاميَّة[1]، وبعضِ فُضَلاءِ الحَنابِلةِ الَّذين بالغوا في إثْباتِ بعضِ الصِّفاتِ كأبي يَعْلى الفَرَّاءِ (ت: ٤٥٨هـ)[2].

ومن ذلك قولُ ابنِ عَساكِرَ -وهو من أشاعرةِ القرنِ السَّادسِ-: (لسْنا نُسَلِّمُ أنَّ أبا الحَسَنِ اخْتَرَعَ مَذهَبًا خامِسًا، وإنَّما أقامَ مِن مَذاهِبِ أهْلِ السُّنَّةِ ما صارَ عِنْدَ المُبْتَدِعةِ دارِسًا، وأَوضَحَ مِن أقْوالِ مَن تَقَدَّمَه مِن الأَرْبَعةِ وغَيْرِهم ما غَدا

(١) الكَرَّاميَّةُ: فِرقةٌ تُنسَبُ إلى محمَّدِ بنِ كَرَّام، وقد نُسِبَ إليه جوازُ وَضعِ الأحاديثِ على الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصحابِه، وكان يقولُ: الإيمانُ هو نُطقُ اللِّسانِ بالتَّوحيدِ مجرَّدًا عن عقدِ قَلبٍ وعَمَلِ جوارِحَ، تُوفِّيَ سنة (٢٥٥هـ). يُنظر: ((تاريخ دمشق)) لابن عساكر (٥٥/ ١٢٧)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١١/ ٥٢٣)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٤/ ٥١٥).

(٢) له مع سَعةِ عِلْمِه وفَضْلِه بَعْضُ الزَّلَّاتِ الشَّنيعةِ، غَفَرَ اللهُ لنا وله، وقد وقَعَت له تلك الأخطاءُ بسَبَبِ أخْذِه بظاهِرِ بَعْضِ النُّصوصِ الَّتي لا تَصِحُّ أو لا يَصِحُّ الاستدلالُ بها على الصِّفاتِ؛ لعَدَمِ صِحَّةِ دَلالتِها، ومِن ذلك: أنَّه أثبت للهِ سُبحانَه الأضراسَ، واللَّهاةَ، والفَخِذَ. يُنظر: ((إبطال التَّأويلات)) (ص: ٢٠٦، ٢١٨)، وأشنَعُ مِن هذا قَوْلُه بَعْدَ أن ذكرَ حَديثًا موضوعًا لا يَصِحُّ: (هذا الخَبَرُ يفيدُ أشياءَ؛ منها: جوازُ إطلاقِ الاستِلْقاءِ عليه، لا على وَجْهِ الاستراحةِ، بل على صِفةٍ لا تُعقَلُ معناها، وأنَّ له رِجْلَينِ يَضَعُ إحداهما على الأُخْرى على صِفةٍ لا نَعقِلُها؛ إذ ليس في حَمْلِه على ظاهِرِه ما يُحيلُ صِفاتِه!) ((إبطال التَّأويلات)) (ص: ١٩٠)، ولا شَكَّ أنَّ مِثْلَ هذه الأخطاءِ الشَّنيعةِ نفَّرَت كَثيرا مِن النَّاسِ عن اتِّباعِ الحَقِّ في بابِ الأسماءِ والصِّفاتِ، وحسَّنت لهم في ذلك الزَّمانِ المَذهَبَ الأَشْعَريَّ الَّذي كان في بدايةِ نَشأتِه مُتوَسِّطًا إلى حدٍّ ما بين المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ، وبَيْنَ المشبِّهةِ وغُلاةِ مُثبِتةِ الصِّفاتِ مِنَ الحَنابلةِ، وأبو يَعلى مع غُلُوِّه في الإثباتِ فهو من مُتكلِّمي الحنابلةِ المتأثِّرين بالأشاعرةِ، وهذا من المُتناقِضاتِ.

مُلتَبِسًا، وجَدَّدَ مِن مَعالِمِ الشَّريعةِ ما أَصْبَحَ بتَكْذيبِ مَن اعْتَدى مُنْطَمِسًا، ولسْنا نَنْتَسِبُ بمَذهَبِنا في التَّوْحيدِ إليه على مَعْنى أنَّا نُقلِّدُه فيه، ونَعْتمِدُ عليه، ولكنَّا نُوافِقُه على ما صارَ إليه مِن التَّوْحيدِ؛ لقِيامِ الأدِلَّةِ على صِحَّتِه، لا لِمُجَرَّدِ التَّقْليدِ، وإنَّما يَنْتَسِبُ مِنَّا مَن انْتَسَبَ إلى مَذهَبِه ليَتَمَيَّزَ عن المُبْتَدِعةِ الَّذين لا يَقولونَ به مِن أصْنافِ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ المُعَطِّلةِ، والمُجَسِّمةِ والكَرَّاميَّةِ والمُشَبِّهةِ السَّالِميَّةِ، وغَيْرِهم مِن سائرِ طَوائفِ المُبْتَدِعةِ، وأصْحابِ المَقالاتِ الفاسِدةِ المُخْتَرَعةِ؛ لأنَّ الأشْعَريَّ هو الَّذي انْتُدِبَ للرَّدِّ عليهم حتَّى قَمَعَهم، وأظهَرَ لِمَن لم يَعرِفِ البِدَعَ بِدَعَهم، ولَسْنا نَرى الأئمَّةَ الأرْبَعةَ الَّذين عَنَيْتُم في أُصولِ الدِّينِ مُخْتلِفينَ، بلْ نَراهم في القَوْلِ بتَوْحيدِ اللهِ وتَنْزيهِه في ذاتِه مُؤْتَلِفينَ، وعلى نَفْيِ التَّشْبيهِ عن القَديمِ سُبْحانَه وتَعالى مُجْتَمِعينَ، والأشْعَريُّ رَحِمَه اللهُ في الأُصولِ على مِنْهاجِهم أجْمَعينَ، فما على مَن انْتَسَبَ إليه على هذا الوَجْهِ جُناحٌ، ولا يُرْجى لمَن تَبَرَّأَ مِن عَقيدتِه الصَّحيحةِ فَلاحٌ)[1].

وممَّا رَغَّبَ فُقَهاءَ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ في الانْتِسابِ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ انتشارُ المَذهَبِ الماتُريديِّ الَّذي يُشابِهُ كَثيرًا المَذهَبَ الأشْعَريَّ في تَأويلِ الصِّفاتِ، وفي كَثيرٍ مِن مَسائلِ الاعْتِقادِ، وصارَ يَنْتَسِبُ فُقَهاءُ الحَنَفيَّةِ إلى المَذهَبِ الماتُريديِّ، فانْتَسَبَ كَثيرٌ مِن فُقَهاءِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ، لا سِيَّما وقدِ اشْتَهَرَ عنْدَ كَثيرٍ مِن النَّاسِ -حتَّى عنْدَ بعضِ الحَنابِلةِ- أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ هُمُ الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ وأهْلُ الحَديثِ[2].

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ٣٦٠ - ٣٦٢).

(٢) يُنظر: ((لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية)) للسفاريني (١/ ١٤١) و(٢/ ١٣٨)، ((إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين)) للزَّبيدي (٢/ ٦).

ولم تخلُ تلك الأزمنةُ من عُلماءَ حذَّروا من عِلمِ الكَلامِ وأهْلِ الأهْواءِ، وبيَّنوا بُطْلانَ تَأويلِ الصِّفاتِ، وألَّفوا مُؤَلَّفاتٍ كَثيرةً في بَيانِ مَذهَبِ السَّلَفِ[1]، لكنَّها لم تَشتَهِرْ في ذلك الزَّمانِ عنْدَ جُمْهورِ الأُمَّةِ كما اشْتَهَرَتْ كُتُبُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، ورُبَّما كان بعضُ أهْلِ العِلمِ إذا اطَّلَعوا عليها ظَنُّوا أنَّها تُقَرِّرُ مَذهَبَ السَّلَفِ الَّذي هو التَّفْويضُ في زَعْمِهم، فقد أَشهَرَ الأشاعِرةُ القَوْلَ بأنَّ هناك طَريقتَينِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ طَريقةَ السَّلَفِ وهي التَّفويضُ، وطَريقةَ الخَلَفِ وهي

(١) من ذلك: ((الرد على الجهمية والزنادقة)) لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ((الاخْتِلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة)) لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، ((الرد على الجهمية)) لعثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ)، ((السنة)) لابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، ((السنة)) للخلال (ت: ٣١١هـ)، ((التوحيد)) لابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ((بيان السنة والجماعة = العقيدة الطحاوية)) للطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، ((اعتقاد أئِمَّة الحَديث)) للإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)، ((الصِّفات)) للدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ)، ((التوحيد ومَعْرِفة أسماء الله عز وجل وصفاته)) لابن منده (ت: ٣٩٥هـ)، ((أصول السنة)) لابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، ((شرح أصول اعتقاد أهْل السُّنَّة والجَماعة)) للالكائي (ت: ٤١٨هـ)، ((رسالة السجزي إلى أهْل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) للسجزي (ت: ٤٤٤هـ)، ((الرسالة الوافية لمَذهَب أهْل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات)) للداني (ت: ٤٤٤هـ)، ((عَقيدة السَّلَف وأصْحاب الحَديث)) لأبي عثمان الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، ((ذم الكَلام وأهله)) للهروي (ت: ٤٨١هـ)، ((الاعتقاد)) لابن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ)، ((الحجة في بيان المحجة)) لِقِوَام السُّنَّة الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، ((فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاخْتِلاف)) للحسن العطار الهمذاني (ت: ٥٩٦هـ)، ((الاقتصاد في الاعتقاد)) لعبد الغني المقدسي (ت: ٦٠٠هـ)، ((ذم التَّأويل)) للموفق ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، وهذه الكُتُبُ كُلُّها كان مُؤَلِّفوها قَبْلَ ابن تيميَّةَ (ت: ٧٢٨هـ) وتلميذِه ابنِ القَيِّم (ت: ٧٥١هـ) اللَّذَينِ أشهرا مَذهَبَ السَّلَفِ في عَصْرِهما، وصَبَرا على ما نالهما من أذًى بسبَبِ ذلك، ومِن أحسَنِ كُتُبِهما في العَقيدة: ((العَقيدة الواسطية)) و((العَقيدة التدمرية)) و((الفتوى الحموية الكبرى)) ثلاثتُها لابن تيميَّة، و((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) و((اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية)) كلاهما لابنِ القَيِّم.

التَّأويلُ[١]! وصارَ هذا القَوْلُ مُسَلَّمًا به عنْدَ كَثيرٍ مِن العُلَماءِ، معَ أنَّه في الحَقيقةِ يُخالِفُ ما كان عليه السَّلَفُ مِن الإيمانِ بمَعاني الصِّفاتِ كما يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبْحانَه، وإنَّما هم يُفَوِّضونَ كَيْفيَّاتِ الصِّفاتِ لا مَعانيَها كما سيأتي بيانُه[٢].

المبحث الثَّاني: تَطوُّرُ[٣] المَذهَبِ الأشْعَريِّ

يَتَّفِقُ الباحِثونُ مِن الأشاعِرةِ وغَيْرِهم على أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ تَطَوَّرَ بَعْدَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ بواسِطةِ كَثيرٍ مِن أئمَّةِ المَذهَبِ؛ كأبي الحَسَنِ الباهِليِّ، ومُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَعْقوبَ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيِّ، والقاضي أبي بَكْرِ بنِ الباقِلَّانيِّ، وابنِ فُورَك، وأبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ، وعَبْدِ القاهِرِ البَغْداديِّ، وأبي القاسِمِ القُشَيْريِّ، وأبي المَعالي الجُوَيْنيِّ، وأبي حامِدٍ الغَزاليِّ، والفَخْرِ الرَّازيِّ، وأبي الحَسَنِ الآمِديِّ، والإيجيِّ. وهذا التَّطَوُّرُ في المذهَبِ الأشعَريِّ كان مِن حَسَنٍ

(١) يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٩٢، ١٠٣). ويحسُنُ هنا ذِكرُ ردِّ ابنِ تيميَّةَ على الرَّازيِّ حينَ قرَّر أنَّ مذهَبَ السَّلَفِ هو التَّفويضُ؛ فقد قال الرازيُّ مبيِّنًا مذهَبَ السَّلَفِ بحسَبِ ظَنِّه: (حاصِلُ هذا المذهَبِ: أنَّ هذه المتشابهاتِ يجبُ القطعُ فيها بأنَّ مرادَ اللهِ تعالى منها شيءٌ غيرُ ظاهِرِها، ثم يجِبُ تفويضُ معناها إلى اللهِ تعالى، ولا يجوزُ الخوضُ في تفسيرِها، وقال المتكَلِّمونَ: بل يجبُ الخوضُ في تأويلِ تلك المُتشابهاتِ)، فردَّ عليه ابنُ تيميَّةَ بقَولِه: (مَذهَبُ السَّلَفِ يُعرَفُ بنقلِ أقوالِهم، أو نَقلِ مَن هو خبيرٌ بأقوالِهم، وما ذكَره من العبارةِ لم يُنقَلْ عن أحَدٍ من السَّلَفِ، ولا نقَلَه مَن يحكي إجماعَ السَّلَفِ، ... ولكِنْ ما ذكَرَه هذا مِن مذهَبِ السَّلَفِ والتَّفويضِ إنَّما يَعرِضُ في كلامِ أبي حامِدٍ ونحوِه ممَّن ليس لهم خِبرةٌ بكلامِ السَّلَفِ رحمهم اللهُ، بل ولا بكلامِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فلا يُميِّزونَ بيْنَ صحيحِ هذا وبيْنَ ضعيفِه، ولكنْ يَنقلونَ مَذهَبَ السَّلَفِ بحسَبِ اعتقادِهم، لا بأقوالِ السَّلَفِ وما بيَّنوه وقالوه في هذا البابِ، وأقوالُ السَّلَفِ كثيرةٌ مشهورةٌ في كُتُبِ أهلِ الحديثِ والآثارِ الَّذين يَروونَها عنهم بالأسانيدِ المعروفةِ). ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٨/ ٥٣٦ - ٥٣٨) باختصارٍ.

(٢) (ص: ١٠٧، ١٨٧).

(٣) المقصودُ بالتَّطوُّرِ هنا: التغيير التدريجي من طَورٍ إلى طَورٍ، ومن مرحلةٍ إلى مرحلةٍ.

إلى سَيِّئٍ ثمَّ إلى أسوأَ، والنَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ يَجِدُ تَعَدُّدَ الأقْوالِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ، واخْتِلافَ الأشاعِرةِ في مَسائِلَ عَديدةٍ، ويَعتَبِرُ الأشاعِرةُ تَعَدُّدَ أقْوالِ أئِمَّتِهم واخْتِلافَهم اجْتِهادًا داخِلَ المَذهَبِ.

وهذه بعضُ الأمْثِلةِ على تَعَدُّدِ أقْوالِ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ، واخْتِلافِهم في بعضِ المَسائِلِ، مَنْقولةً مِن أشهَرِ كُتُبِهم:

١- قال الآمِديُّ: (ممَّا اخْتُلِفَ فيه قال بعضُهم: لا يَجوزُ أن يكونَ للهِ صِفةٌ زائِدةٌ على ما أثْبَتْناه...، ومِن الأصْحابِ -يعني الأشاعِرةَ- مَن زادَ على هذا، وأثبَتَ العِلمَ بوُجودِ صِفاتٍ زائِدةٍ على ما أثْبَتْناه، وذلك مِثلُ البَقاءِ والوَجْهِ والعَيْنَينِ واليَدَينِ)[1].

٢- قال الإيجيُّ: (اخْتُلِفَ في أوَّلِ واجِبٍ على المُكَلَّفِ أنَّه ماذا؟ فالأكثَرُ -ومِنهم الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ- على أنَّه مَعْرِفةُ اللهِ تَعالى؛ إذْ هو أصْلُ المَعارِفِ والعَقائِدِ الدِّينيَّةِ، وعليه يَتَفرَّعُ وُجوبُ كلِّ واجِبٍ مِن الواجِباتِ الشَّرْعيَّةِ. وقيلَ: هو النَّظَرُ فيها، أي: في مَعْرِفةِ اللهِ سُبْحانَه؛ لأنَّه واجِبٌ اتِّفاقًا، وهو قَبْلَها، وهذا مَذهَبُ جُمْهورِ المُعْتَزِلةِ والأسْتاذِ أبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ. وقيلَ: هو أوَّلُ جُزْءٍ مِن النَّظَرِ؛ لأنَّ وُجوبَ الكلِّ يَستلزِمُ وُجوبَ أجْزائِه، فأوَّلُ جُزْءٍ مِن النَّظَرِ واجِبٌ، وهو مُتَقدِّمٌ على النَّظَرِ المُتَقدِّمِ على المَعْرِفةِ. وقال القاضي -واخْتارَه ابنُ فُورَك، وإمامُ الحَرَمَينِ-: إنَّه القَصْدُ إلى النَّظَرِ)[2].

وقال أيضًا: (لَمَّا وُصِفَ تَعالى بالاسْتِواءِ في قَوْلِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] اخْتَلَفَ الأصْحابُ فيه؛ فقال الأكثَرونَ: هو الاسْتيلاءُ، ويَعودُ إلى القُدْرةِ،

(١) يُنظر: ((غاية المرام في علم الكلام)) (ص: ١٣٥).

(٢) يُنظر: ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (١/ ١٦٥، ١٦٦).

وذَهَبَ الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ في أحَدِ قَوْلَيه إلى أنَّه صِفةٌ زائِدةٌ، ولم يُقِمْ دَليلًا عليه، ولا يَجوزُ التَّعْويلُ على الظَّواهِرِ معَ قِيامِ الاحْتِمالِ)[١].

وقال الإيجيُّ أيضًا: (أَثبَتَ الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ في أحَدِ قَوْلَيه، وأبو إسْحاقَ الأسْفَراييِنيُّ، والسَّلَفُ، الوَجْهَ للهِ صِفةً ثُبوتِيَّةً زائِدةً، وقال في قَوْلٍ آخَرَ ووافَقَه القاضي: إنَّه الوُجودُ)[٢].

وقال أيضًا: (قال اللهُ تَعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فأَثبَتَ الشَّيْخُ صِفتَينِ ثُبوتيَّتَينِ زائِدتَينِ على الذَّاتِ وسائِرِ الصِّفاتِ، لكنْ لا بمَعْنى الجارِحتَينِ، وعليه السَّلَفُ، وإليه مَيْلُ القاضي في بعضِ كُتُبِه، وقال الأكْثَرُ: إنَّهما مَجازٌ عن القُدْرةِ؛ فإنَّه شائِعٌ، وخَلَقْتُه بيَدَيَّ، أي: بقُدْرةٍ كامِلةٍ، ولم يُرِدْ بقُدْرتَينِ، وتَخْصيصُ خَلْقِ آدَمَ بذلك معَ أنَّ الكلَّ مَخْلوقٌ بقُدْرتِه تَعالى تَشْريفٌ وتَكْريمٌ له)[٣].

٣- قال الصَّاويُّ: (اعْلَمْ أنَّ وُجوبَ صِفاتِ المَعاني ذاتيٌّ لها، مِثلُ وُجوبِ الذَّاتِ، وليسَتْ مُمْكِنةً في نَفْسِها واجِبةً بوُجوبِ الذَّاتِ، خِلافًا لسَعْدِ الدِّينِ، تَبَعًا لِلفَخْرِ، وتَبِعَه أيضًا جَماعةٌ كالبَيْضاويِّ، وشَنَّعَ عليه ابنُ التِّلِمْسانيِّ فقال: وصَرَّحَ أي: الفَخْرُ -والعِياذُ باللهِ- بكَلِمةٍ لم يُسبَقْ إليها، فقال: هي مُمْكِنةٌ باعْتِبارِ ذاتِها، واجِبةٌ بوُجوبِ ذاتِه جَلَّ وعَلا، وضاهى قَوْلَ الفَلاسِفةِ: العالَمُ مُمْكِنٌ باعْتِبارِ ذاتِه، واجِبٌ بوُجوبِ مُقتَضيه، ونَعوذُ باللهِ مِن زَلَّةِ عالِمٍ! وبَناها على اعْتِقادِ صِحَّةِ شُبْهةِ الفَلاسِفةِ: بأنَّ الافْتِقارَ بمَعْنى مُطلَقِ التَّوَقُّفِ يوجِبُ

(١) يُنظر: ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (٣/ ١٤٤).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (٣/ ١٥٢).

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

الإمْكانَ، وأنَّ كلَّ مُرَكَّبٍ مُفْتَقِرٌ إلى جُزئِه، وجُزؤُه غَيْرُه، والمُفْتَقِرُ للغَيْرِ لا يكونُ إلَّا مُمكِنًا، وتَوَهَّمَ التَّرْكيبَ باعْتِبارِ الصِّفاتِ، وادَّعَوا بأنَّ الإمْكانَ لا يُنافي القِدَمَ، وهي عَقيدةٌ باطِلةٌ تَهدِمُ كَثيرًا مِن مَسائِلِ أهْلِ السُّنَّةِ)[1].

٤- قال الفَخْرُ الرَّازيُّ: (مَذهَبُ شَيْخِنا أبي الحَسَنِ -رَحِمَه اللهُ تَعالى- والأكْثَرينَ مِن أصْحابِه أنَّ البَقاءَ صِفةٌ زائِدةٌ على الذَّاتِ، شاهِدًا كان أو غائِبًا، ومَذهَبُ القاضي وإمامِ الحَرَمَينِ والأكْثَرينَ مِن المُعْتَزِلةِ: أنَّ الباقيَ باقٍ لنَفْسِه شاهِدًا كان أو غائِبًا، ومَذهَبُ الكَعْبيِّ ومُتَّبِعيه إثْباتُه شاهِدًا ونَفْيُه غائِبًا، وهو اخْتِيارُ الإمامِ والِدي رَحِمَه اللهُ تَعالى)[2].

(١) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٩٥، ١٩٦). ويُنظر: ((تفسير ابن عرفة)) (٤/ ١٢٧)، ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٢٤٥). وفي هامشِ الكِتابِ قال محقِّقُه هاني مُحَمَّد: (اخْتَلَف الأشاعرة في صِفةِ البقاءِ: هل هي صِفةٌ زائِدةٌ على الذَّاتِ، أو نَفْسيَّةٌ، أو سَلْبيَّةٌ؟ فالشَّيْخ الأشْعَريُّ رحمه الله تعالى يرى أنَّ البقاءَ صِفةٌ زائِدةٌ على الذَّاتِ، وهو ما أجمعت عليه كُتُبُ عِلْمِ الكَلامِ خاصَّةً لدى المُتَأخِّرينَ، ولكِنَّ الشَّهْرَستانيَّ يقولُ: «إنَّ للأشْعَريِّ في البقاءِ اخْتِلافَ رأيٍ»، بمعنى أنَّه تارةً يرى أنَّ البقاءَ صِفةٌ نَفْسيَّةٌ، وتارةً يرى أنَّه صِفةٌ زائِدةٌ على الذَّاتِ. وترَتَّب على ذلك أنْ قال الأشْعَريُّ بعَدَمِ بقاءِ العَرَضِ زمانَينِ؛ وذلك لأنَّ البقاءَ معنًى وُجوديٌّ، والعَرَضَ مَعنًى قائِمٌ بالجَوهَرِ، فلو بَقِيَ العَرَضُ زمانينِ لكان باقيًا ببقاءٍ، وللَزِمَ قيامُ المعنى بالمعنى وهو محالٌ، ومِن ثَمَّ فقد ذهب الأشْعَريُّ إلى أنَّ العَرَضَ ينعَدِمُ في الزَّمانِ الثَّاني بذاتِه، وينعَدِمُ الجَوهَرُ بإمساكِ الأعراضِ عنه. وبَعْدَ الأشْعَريِّ انقَسَم أتْباعُه إلى قِسْمَينِ: قِسمٌ يقولُ برأيِ الأشْعَريِّ مِن أنَّ العَرَضَ لا يبقى زمانينِ، ولكِنَّهم رَفَضوا أقوالَ شَيْخِهم في كونِ البقاءِ صِفةً وُجوديَّةً زائِدةً. وقِسمٌ يقولُ -وعلى رأسِهم الرَّازيُّ وسائِرُ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ- إنَّ الأعراضَ باقيةٌ ما عدا الأصواتَ. وذهب جمهورُ الاشاعِرةِ إلى أنَّ البقاءَ صِفةٌ نَفْسيَّةٌ للباري تعالى وليست زائِدةً على ذاتِه تعالى، وبرز هذا بوُضوحٍ عندَ الباقِلَّانيِّ وإمامِ الحرَمَينِ والرَّازيِّ والآمِديِّ وغَيرِهم، بينما ذهب مُتَأخِّرو الأشاعِرةِ إلى اعتبارِ البَقاءِ صِفةً سَلْبيَّةً، بمعنى أنَّها تنفي عن الباري تعالى معنًى لا يَليقُ بذاتِه تعالى).

فما أَكثرَ التَّكلُّفَ والتَّنَطُّعَ في كَلامِ المُتَكلِّمينَ! ودِينُ اللهِ لا يَحْتاجُ إلى الفَلْسَفةِ وكَثْرةِ الآراءِ واخْتلافِ الأهْواءِ، ولا حاجةَ للمُسلِمِ بأن يَشغَلَ نَفْسَه بمَتاهاتِ عُلَماءِ الكَلامِ المُخْتلِفينَ، ولو أنَّهم اكْتَفَوا بما في القُرْآنِ مِن الإيمانِ بأسْماءِ اللهِ الحُسْنى، وأنَّه ليس كمِثلِه شيءٌ، وأنَّه الأوَّلُ والآخِرُ، والظَّاهِرُ والباطِنُ، وأنَّه الحَيُّ الَّذي لا يَموتُ، وأنَّه الحَيُّ القَيُّومُ، وأنَّه على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، وأنَّه بكُلِّ شَيءٍ عَليمٌ، وأنَّه أَحكَمُ الحاكِمينَ، وأنَّه رَبُّ العالَمينَ، وأنَّ النَّاسَ لا يُحيطونَ به عِلمًا؛ لَسَلِموا مِن هذه التَّطْويلاتِ والاخْتِلافاتِ، ولكنْ هكذا عِلمُ الكَلامِ الَّذي حَذَّرَ مِنه عُلَماءُ الإسْلامِ. واللهُ المُسْتعانُ.

وقدِ ازْدادَ تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ معَ مُرورِ الزَّمَنِ، فبَعْدَ أنْ كانت العَقيدةُ الأشْعَريَّةُ في زمنِ أبي الحسنِ أقرَبَ إلى منهجِ السَّلفِ صارَتِ عنْدَ المُتَأخِّرينَ بعيدةً عن معتقدِ السَّلفِ ومُخالِفةً لما كان عليه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابُه كما سيَأتي بَيانُه.

ومِن أَبرَزِ مَظاهِرِ التَّطوُّرِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ ما يَلي:

١- القُرْبُ مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ:

لا يَخْفى على النَّاظِرِ في الكُتُبِ المُعْتَمَدةِ عنْدَ الأشاعِرةِ أنَّهم يَتَّفِقونَ معَ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ في بعضِ المَسائِلِ والأُصولِ[1]، ومِن ذلك اتِّفاقُهم على تَقْديمِ ما ظنُّوه دليلًا عقليًّا قطعيًّا على أدلةِ الوحي بحُجَّة ظنيَّتها، معَ أنَّه لا تَعارُضَ أصْلًا بَيْنَ العَقْلِ الصَّريحِ والنَّقْلِ الصَّحيحِ.

(١) يُنظرُ مثلًا: ((الإشارة في علم الكلام)) للفخر الرازي (ص: ١٢٦، ٢٤٥)، ((شرح المواقف)) للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري (١/ ٢٧٦) و (٢/ ١٢٧) و (٦/ ١٧، ٩٣، ١٧٦) و(٨/ ١٠٦، ١٤٧)، ((شرح المقاصد في علم الكلام)) للتفتازاني (٢/ ٢٣٦).

وقد ذَكَرَ السَّنوسيُّ الأشعَريُّ أنَّ أصولَ الكُفرِ ستَّةٌ، ومنها: (التَّمَسُّكُ في أصولِ العقائدِ بمجرَّدِ ظواهِرِ الكتابِ والسُّنَّةِ مِن غيرِ عَرضِها على البراهينِ العقليَّةِ والقواطِعِ الشَّرعيَّةِ؛ للجَهلِ بأدلَّةِ العُقولِ، وعَدَمِ الارتياضِ بأساليبِ العَرَبِ، والجَهلِ بما تقرَّر في فَنِّ العربيَّةِ والبيانِ مِن ضوابطَ وأصولٍ)[1].

وفي مَسْألةِ الإيمانِ وافَقَ الأشاعِرةُ الجَهْميَّةَ في جَعْلِ الإيمانِ مُجَرَّدَ التَّصْديقِ بالقَلْبِ، وجَعَلوا الكُفْرَ مُجَرَّدَ التَّكْذيبِ، فعِنْدَهم أنَّ السُّجودَ للصَّنَمِ وسَبَّ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وإهانةَ المُصْحَفِ ليس كُفْرًا بذاتِه، وإنَّما هو دَليلٌ على الكُفْرِ الَّذي هو انْتِفاءُ التَّصْديقِ مِن قَلْبِ فاعِلِه[2]!

قال الآمِديُّ: (الإيمانُ في اللُّغةِ عِبارةٌ عن التَّصْديقِ، وفي عُرْفِ اسْتِعمالِ أهْلِ الحَقِّ مِن المُتَكلِّمينَ: عِبارةٌ عن التَّصْديقِ باللهِ وصِفاتِه وما جاءَتْ به أنْبياؤُه ورِسالاتُه...، وليس الإيمانُ هو الإقْرارَ باللِّسانِ فقط كما زَعَمَتِ الكَرَّاميَّةُ، ولا إقامةَ العِباداتِ والتَّمَسُّكَ بالطَّاعاتِ كما زَعَمَتِ الخارِجيَّةُ؛ فإنَّا نَعلَمُ مِن حالِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عنْدَ إظْهارِ الدَّعْوةِ أنَّه لم يَكْتَفِ مِن النَّاسِ بمُجَرَّدِ الإقْرارِ باللِّسانِ ولا العَمَلِ بالأرْكانِ معَ تَكْذيبِ الجَنانِ، بلْ كان يُسمَّى مَن كانَتْ حالُه كذلك كاذِبًا ومُنافِقًا ...، وبِهذا يَتَبيَّنُ أيضًا فَسادُ قَوْلِ الحَشويَّةِ[3]: إنَّ

(١) يُنظر: ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ٢٨٨، ٢٨٩).

(٢) يُنظر: ((تفسير الرازي)) (٢/ ٢٨٢).

(٣) قال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: (علامةُ أهلِ البِدَعِ الوقيعةُ في أهلِ الأثرِ، وعلامةُ الزَّنادقةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ حَشويَّةً، يريدونَ إبطالَ الآثارِ، وعلامةُ الجَهميَّةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهةً، وعلامةُ الرَّافضةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ ناصِبةً). رواه اللَّالَكائيُّ في ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) (٣٢١)، والصابونيُّ في ((عقيدة السلف أصحاب الحديث)) (ص: ٣٠٤). ومعنى حشويَّة: أي أنَّهم مِن حشوِ النَّاس وعامَّتِهم، أو أصحابُ كلامٍ حشوٍ.

الإيمانَ هو التَّصْديقُ بالجَنانِ، والإقْرارُ باللِّسانِ، والعَمَلُ بالأرْكانِ)[١].

قال ابنُ تيميَّةَ: (كَثيرٌ مِن مُتَأخِّري أصْحابِ الأشْعَريِّ خَرَجوا عن قَوْلِه إلى قَوْلِ المُعْتَزِلةِ أو الجَهْميَّةِ أو الفَلاسِفةِ)[٢].

والحَقُّ أنَّ الأشاعِرةَ -معَ قُرْبِهم مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ وتَأثُّرِهم بالفَلاسِفةِ- أَقرَبُ المُتَكلِّمينَ إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ، قال ابنُ تيميَّةَ: (الأشْعَريَّةُ الأغلَبُ عليهم أنَّهم مُرْجِئةٌ في بابِ الأسْماءِ والأحْكامِ، جَبْريَّةٌ في بابِ القَدَرِ، وأمَّا في الصِّفاتِ فليسوا جَهْميَّةً مَحْضةً، بل فيهم نَوْعٌ مِن التَّجَهُّمِ، وهُمْ في الجُمْلةِ أَقرَبُ المُتَكلِّمينَ إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ)[٣].

٢- تَأثيرُ الفَلْسَفةِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ:

النَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ يَعجَبُ مِن كَثْرةِ النَّقْلِ عن الفَلاسِفةِ، وشَرْحِ مَذاهِبِهم، وذِكْرِ أقْوالِهم، معَ المُوافَقةِ لها أحْيانًا.

قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (وافَقْنا الفَلاسِفةَ على أنَّ جِسْمًا ما أو قُوَّةً في جِسْمٍ لا يَصلُحُ أن يكونَ مُبدِعًا لجِسْمٍ)[٤].

وقال أيضًا: (غَلا إمامُ الحَرَمَينِ حيثُ أَثبَتَ لِلقُدْرةِ الحادِثةِ أَثَرًا هو الوُجودُ، غَيْرَ أنَّه لم يُثبِتْ للعَبْدِ اسْتِقلالًا بالوُجودِ ما لم يَسْتنِدْ إلى سَبَبٍ آخَرَ، ثُمَّ تَتَسَلْسَلُ الأسْبابُ في سِلْسِلةِ التَّرَقِّي إلى الباري سُبْحانَه، وهو الخالِقُ المُبدِعُ المُسْتقِلُّ بإبْداعِه مِن غَيْرِ احْتِياجٍ إلى سَبَبٍ، وإنَّما سَلَكَ في مَسلَكِ الفَلاسِفةِ حيثُ قالوا

(١) ((غاية المرام في علم الكلام)) (ص: ٣٠٩ - ٣١١).

(٢) ((شرح العقيدة الأصفهانيَّة)) (ص: ١٢٧).

(٣) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥٥).

(٤) ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) (ص: ٣٧).

بتَسَلْسُلِ الأسْبابِ، وتَأثيرِ الوَسائِطِ الأَعْلى في القَوابِلِ الأَدْنى)[١].

وقال الآمِديُّ مُبيِّنًا مُوافَقةَ مَذهَبِ الأشاعِرةِ لمَذهَبِ الفَلاسِفةِ الَّذين يُسَمِّيهم الحُكَماءَ في إنْكارِهم حِكْمةَ اللهِ في خَلْقِه وأفْعالِه: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ أنَّ الباريَ تَعالى خَلَقَ العالَمَ وأَبدَعَه لا لِغايةٍ يَسْتنِدُ الإبْداعُ إليها، ولا لِحِكْمةٍ يَتَوَقَّفُ الخَلْقُ عليها، بلْ كلُّ ما أَبدَعَه مِن خَيْرٍ وشَرٍّ ونَفْعٍ وضُرٍّ لم يكُنْ لِغَرَضٍ قادَه إليه، ولا لمَقْصودٍ أَوجَبَ الفِعلَ عليه، بلِ الخَلْقُ وأنْ لا خَلْقَ له جائِزانِ، وهُما بالنِّسْبةِ إليه سِيَّانِ، ووافَقَهم على ذلك طَوائِفُ الإلَهيِّينَ، وجَهابِذةُ الحُكَماءِ المُتَقدِّمينَ)[٢].

وقال التَّفْتازانيُّ: (لَمَّا نُقِلَتِ الفَلْسَفةُ الى العَربيَّةِ وخاضَ فيها الإسْلاميُّونَ حاوَلوا الرَّدَّ على الفَلاسِفةِ فيما خالَفوا فيه الشَّريعةَ، فخَلَطوا بالكَلامِ كَثيرًا مِن الفَلْسَفةِ؛ ليَتَحَقَّقوا مَقاصِدَها فيَتَمَكَّنوا مِن إبْطالِها، وهَلُمَّ جَرًّا إلى أن أَدرَجوا فيه مُعظَمَ الطَّبيعيَّاتِ والإلَهيَّاتِ، وخاضوا فى الرِّياضيَّاتِ حتَّى كادَ لا يَتَميَّزُ عن الفَلْسَفةِ، لولا اشْتِمالُه على السَّمْعيَّاتِ، وهذا هو كَلامُ المُتَأخِّرينَ)[٣].

وقدْ تَنَبَّهَ بعضُ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ لكَثْرةِ ضَرَرِ كَلامِ الفَلاسِفةِ، فحَذَّرَ مِن الكُتُبِ الَّتي تَنقُلُ كَلامَهم، جاءَ في «شَرْحِ السَّنوسيِّ على أُمِّ البَراهينِ»، وهو مِن الكُتُبِ المُعْتمَدةِ عنْدَ الأشاعِرةِ: (ولْيَحْذَرِ المُبْتَدي جُهْدَه أن يَأخُذَ أُصولَ دينِه مِن الكُتُبِ الَّتي حُشِيَتْ بكَلامِ الفَلاسِفةِ، وأُولِعَ مُؤَلِّفوها بنَقْلِ هَوَسِهم، وما هو كُفْرٌ صُراحٌ مِن عَقائِدِهم الَّتي سَتَروا نَجاستَها بما يَنْبَهِمُ على كَثيرٍ مِن اصْطِلاحاتِهم وعِبارتِهم الَّتي أَكثَرُها أسْماءٌ بِلا مُسَمَّياتٍ، وذلك ككُتُبِ الإمامِ الفَخْرِ في عِلمِ

(١) ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) (ص: ٤٩).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٢٢٤).

(٣) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ١٢).

الكَلامِ، و «طَوالِعِ» البَيْضاويِّ، ومَن حَذا حَذْوَهما في ذلك، وقَلَّ أن يُفلِحَ مَن أُولِعَ بِنَقلِ كَلامِ الفَلاسِفةِ أو يكونَ له نورُ إيمانٍ في قَلْبِه أو لِسانِه، وكيف يُفلِحُ مَن والى مَن حادَّ اللهَ ورُسُلَه عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وخَرَقَ حِجابَ الهَيْبةِ، ونَبَذَ الشَّريعةَ وَراءَ ظَهْرِه، وقال في حَقِّ مَوْلانا جَلَّ وعَزَّ وفي حَقِّ رُسُلِه عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ ما سَوَّلَتْ له نَفْسُه الحَمْقاءُ، ودَعاه إليه وَهْمُه المُخْتَلُّ؟! ولقد خُذِلَ بعضُ النَّاسِ فتَراه يُشَرِّفُ كَلامَ الفَلاسِفةِ المَلْعونينَ، ويُشَرِّفُ الكُتُبَ الَّتي تَعَرَّضَتْ لنَقْلِ كَثيرٍ مِن حَماقاتِهم!)[1].

٣- دُخولُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ في الغُلُوِّ في الأَوْلِياءِ وتَجْويزِ الاستغاثةِ بالصَّالِحينَ:

النَّاظِرُ في كُتُبِ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ يَجِدُ أنَّ بعضَهم قد غَلا في الأنبياءِ والصَّالِحينَ غُلُوًّا عَظيمًا، حتَّى جَوَّزوا الاسْتِغاثةَ بِهم، ودُعاءَهم مِن دُونِ اللهِ تعالى.

قال الباجوريُّ الأشْعَريُّ: (اعْتَقِدْ ثُبوتَ الكَرامةِ للأَوْلياءِ بمَعْنى جَوازِها ووُقوعِها لهم في الحَياةِ وبَعْدَ المَوْتِ كما ذَهَبَ إليه جُمْهورُ أهْلِ السُّنَّةِ، وليس في مَذهَبٍ مِن المَذاهِبِ الأرْبَعةِ قَوْلٌ بنَفْيِها بَعْدَ المَوْتِ، بلْ ظُهورُها حينَئذٍ أَوْلى؛ لأنَّ النَّفْسَ حينَئذٍ صافيةٌ مِن الأكْدارِ؛ ولِذا قيلَ: مَن لم تَظهَرْ كَرامتُه بَعْدَ مَوْتِه كما كانَتْ في حَياتِه فليس بصادِقٍ، وقال الشَّعْرانيُّ: ذَكَرَ لي بعضُ المَشايِخِ أنَّ اللهَ تَعالى يوكِلُ بقَبْرِ الوَلِيِّ مَلَكًا يَقْضي الحَوائِجَ، وتارةً يَخرُجُ الوَلِيُّ مِن قَبْرِه ويَقْضيها بنَفْسِه!)[2].

(١) ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ١٣٧). ويُنظر لأمثِلةٍ أُخرى فيها النَّقْلُ عن الفلاسِفةِ الَّذين يُسَمُّونَهم الحُكَماءَ: ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) للشهرستاني (ص: ٣٧، ١٨٤)، ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) للرازي (ص: ١٦)، ((غاية المرام في علم الكلام)) للآمدي (ص: ٥١، ٢٠٣).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٥٢).

وقال تقيُ الدِّينِ الحِصْنيُّ الأشعريُّ (ت: ٨٢٩هـ) مُنتَقِدًا ابنَ تَيميَّةَ في نَفيه حَياةَ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في قَبرِه كحَياتِه في الدُّنْيا[١]، ومَنعِه مِن التَّوَسُّلِ به بَعدَ مَوتِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: (مِن الأمورِ المُنتَقَدةِ عليه، وهو مِن أقبَحِ القَبائِحِ، وشَرِّ الأقوالِ وأخبَثِها- مَسْألةُ التَّفْرقةِ الَّتي أَحدَثَها غُلاةُ المُنافِقينَ مِن اليَهودِ، وعَصَوا أمرَ النَّبيِّ واستَمَرَّ عليها أتْباعُهم الَّذين يُظهِرونَ الإسلامَ وقُلوبُهم مُنطَويةٌ على بُغضِ النَّبيِّ! ولم يَقدِروا أن يَتوصَّلوا إلى الغَضِّ مِنه إلَّا بذلك.

وقد ذَكَرَ المَسألةَ الأئمَّةُ الأعلامُ، ... فمنهم الإمامُ العَلَّامةُ شَيخُ شُيوخِ وَقتِه، أبو الحَسَنِ عليٌّ القُونَويُّ، قال بَعْدَ ذِكرِه أشياءَ لا أُطَوِّلُ بذِكرِها، وفيها دَلالةٌ على أنَّ التَّوَسُّلَ بالنَّبيِّ في الحاجاتِ بعدَ وَفاتِه كالتَّوَسُّلِ به في حالِ حَياتِه، ثُمَّ قال: وهذا وأمثالُه يَرُدُّ على هؤلاء المُبتَدعةِ الَّذين نَبَغوا في زَمانِنا، ومَنَعوا التَّوَسُّلَ برَسولِ اللهِ...)[٢].

وسئل ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ الأشْعَريُّ (ت: ٩٧٤هـ): (هلْ يُمكِنُ الآنَ الاجْتِماعُ بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في اليَقَظةِ والتَّلَقِّي مِنه؟ فأجابَ بقَوْلِه: نَعمْ يُمكِنُ ذلك؛ فقدْ صَرَّحَ بأنَّ ذلك مِن كَراماتِ الأَوْلياءِ: الغَزاليُّ والبارِزيُّ والتَّاجُ السُّبْكيُّ والعَفيفُ اليافِعيُّ مِن الشَّافِعيَّةِ، والقُرْطُبيُّ وابنُ أبي جَمْرةَ مِن المالِكيَّةِ، وقد حكيَ عن بعضِ الأَوْلياءِ أنَّه حَضَرَ مَجلِسَ فَقيهٍ، فرَوى ذلك الفَقيهُ حَديثًا، فقال له الوَلِيُّ: هذا الحَديثُ باطِلٌ، قال: ومِن أين لك هذا؟ قال: هذا النَّبيُّ

(١) لاعتقادِهم أنَّ حياةَ الأنبياءِ في قبورِهم كحَياتِهم في الدُّنيا قَبلَ مَوتِهم! أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فيقولون: إنَّ حَياةَ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ بعدَ مَوتِهم مَحمولةٌ على حياةٍ بَرزخيَّةٍ كحَياةِ الشُّهَداءِ، وليسَتْ كحَياتِهم في الدُّنيا قبْلَ مَوتِهم.

(٢) ((دفع شبه من شبه وتمرد)) (ص: ٦٤).

صلَّى اللهُ عليه وسلَّم واقِفٌ على رأسِك يَقولُ: إنِّي لم أَقُلْ هذا الحَديثَ، وكُشِفَ للفَقيهِ فرآه!)[١].

والحِكاياتُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ الصُّوفيَّةِ المُتَأخِّرينَ كَثيرةٌ جِدًّا، ومَن نَظَرَ في كِتابِ «الطَّبَقاتِ الكُبْرى» للشَّعْرانيِّ الأشْعَريِّ يَجِدُ مِن ذلك أخْبارًا يَذكُرُها بِلا إسْنادٍ، أو يَرْويها عن مَجاهيلَ، ويَجزِمُ العاقِلُ السَّوِيُّ ببُطْلانِ أكثَرِها، ويَسْتَحيي مِن ذِكْرِ بعضِها.

وقال سَلامةُ العَزَّاميُّ الأشعريُّ الصُّوفيُّ (ت: ١٣٧٦هـ): (التَّوَسُّلُ والتَّشَفُّعُ والاستِغاثةُ بالنَّبيِّينَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، والصَّالِحينَ رَضيَ اللهُ عنهم بعدَ وَفاتِهم، معَ اعتِقادِ أنَّهم مَفاتيحُ الرَّحمةِ وأسبابُ الخَيرِ، والفاتِحُ لها بهم هو اللهُ وَحْدَه- ليس شِركًا ولا كُفرًا، ولا حَرامًا ولا مَكروهًا، بل هو سَبيلُ المُؤمِنينَ، وطَريقُ عِبادِ اللهِ المَرْضيِّينَ!)[٢].

ولبعضِ المُتَأخِّرينَ مِن الصُّوفيَّةِ الأشاعِرةِ كُتُبٌ شَنيعةٌ في الدِّفاعِ عن الشِّرْكِ أو وَسائِلِ الشِّرْكِ، ومِن ذلك كتابُ: «شِفاءُ السِّقام في زيارة خير الأنام» للسُّبكي، وكِتابُ «شَواهِد الحَقِّ في الاسْتِغاثةِ بسَيِّدِ الخَلْقِ»، وكتاب: «حِزبُ الاستغاثات بسَيِّد الرُّسالات» كلاهما للنَّبْهانيِّ، وكِتابُ: «إحْياءُ المَقْبورِ بأدِلَّةِ اسْتِحبابِ اتِّخاذِ المَساجِدِ والقِبابِ على القُبورِ» لأبي الفَيْضِ أحمد الغُماريِّ الأزْهَريِّ.

٤- ارْتِباطُ المَذهَبَينِ الفِقْهيَّينِ الشَّافِعيِّ والمالِكيِّ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ:

كان قُدَماءُ فُقَهاءِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ على مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ، ولَمَّا ظَهَرَ المَذهَبُ

(١) ((الفَتاوى الحديثية)) (ص: ٢١١، ٢١٢).

(٢) ((فرقان القُرْآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان)) (ص: ٢١).

الأشْعَريُّ صَرَّحَ بعضُ قُدَماءِ الشَّافِعيَّةِ والمالِكيَّةِ بالتَّحْذيرِ منه[١].

قال مُحَمَّدُ بنُ خُوَيْز مَنْدادَ المِصْريُّ المالِكيُّ (ت: ٣٩٠هـ تقريبًا): (أهْلُ الأهْواءِ عنْدَ مالِكٍ وسائِرِ أصْحابِنا هُمْ أهْلُ الكَلامِ، فكلُّ مُتَكلِّمٍ فهو مِن أهْلِ الأهْواءِ والبِدَعِ، أشْعَريًّا كان أو غَيْرَ أشْعَريٍّ)[٢].

وممَّن كان يَتَبَرَّأُ مِن الأشْعَريَّةِ أبو حامِدٍ الأسْفَراييِنيُّ (ت: ٤٠٦هـ)، إمامُ الشَّافِعيَّةِ في زَمانِه، فنَقَلَ ابنُ تيميَّةَ عن أبي الحَسَنِ الكَرَجيِّ الشَّافِعيِّ[٣] قَوْلَه: (وكان الشَّيْخُ أبو حامِدٍ الأسْفَراييِنيُّ شَديدَ الإنْكارِ على الباقِلَّانيِّ وأصْحابِ الكَلامِ، قال: ولم يَزَلِ الأئِمَّةُ الشَّافِعيَّةُ يَأنَفونَ ويَسْتَنْكِفونَ أن يُنسَبوا إلى الأشْعَريِّ، ويَتَبَرَّؤونَ ممَّا بَنى الأشْعَريُّ مَذهَبَه عليه، وينَهَون أصْحابَهم وأحْبابَهم عن الحَوْمِ حَوالَيه، على ما سَمِعْتُ عِدَّةً مِن المَشايِخِ والأئِمَّةِ -مِنهم الحافِظُ المُؤتَمنُ بنُ أحْمَدَ بنِ عليٍّ السَّاجيُّ- يَقولونَ: سَمِعْنا جَماعةً مِن المَشايِخِ الثِّقاتِ قالوا: كان الشَّيْخُ أبو حامِدٍ أحْمَدُ بنُ أبي طاهِرٍ الإسْفَراييِنيُّ -إمامُ الأئِمَّةِ، الَّذي طَبَّقَ الأرْضَ عِلمًا وأصْحابًا- إذا سَعى إلى الجُمُعةِ مِن قَطْعيَّةِ الكَرَجِ إلى جامِعِ المَنْصورِ يَدخُلُ الرِّباطَ المَعْروفَ بالزَّوْزنيِّ المُحاذيَ للجامِعِ، ويُقبِلُ على مَن حَضَرَ، ويَقولُ: اشْهَدوا علَيَّ بأنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، كما قالَه الإمامُ ابنُ حَنْبَلٍ، لا كما يَقولُه الباقِلَّانيُّ، وتَكَرَّرَ ذلك مِنه جُمُعاتٍ، فقيلَ له في ذلك، فقال: حتَّى يَنْتَشِرَ في النَّاسِ وفي أهْلِ الصَّلاحِ، ويَشيعَ الخَبَرُ في أهْلِ البِلادِ: أنِّي بَريءٌ ممَّا هُمْ عليه -يَعْني: الأشْعَريَّةَ- وبَريءٌ مِن مَذهَبِ أبي بَكْرِ بنِ الباقِلَّانيِّ؛

(١) انظر مبحث: (ذَمُّ فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ للأشَاعرةِ ومذهبِهم) (ص: ٥٣٠).

(٢) يُنظر: ((جامع بيان العِلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤٢).

(٣) هو محمَّدُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ محمَّدِ بنِ عُمرَ بنِ محمَّدٍ الكَرَجيُّ، المتوفَّى سنة ٥٣٢ هـ.

فإنَّ جَماعةً مِن المُتَفَقِّهةِ الغُرَباءِ يَدخُلونَ على الباقِلَّانيِّ خُفْيةً، ويَقْرَؤونَ عليه، فيُفْتَنونَ بمَذهَبِه، فإذا رَجَعوا إلى بِلادِهم أَظهَروا بِدْعتَهم لا مَحالةَ، فيَظُنُّ ظانٌّ أنَّهم مِنِّي تَعلَّموه قَبْلُ، وأنا ما قُلْتُه، وأنا بَريءٌ مِن مَذهَبِ الباقِلَّانيِّ وعَقيدتِه.

قال الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ: وسَمِعْتُ شَيْخي الإمامَ أبا مَنْصورٍ الفَقيهَ الأَصْبَهانيَّ[1] يَقولُ: سَمِعْتُ شَيْخَنا الإمامَ أبا بَكْرٍ الزَّاذَقانيَّ[2] يَقولُ: كُنْتُ في دَرْسِ الشَّيْخِ أبي حامِدٍ الأَسْفَراييِنيِّ، وكان يَنْهى أَصْحابَه عن الكَلامِ، وعن الدُّخولِ على الباقِلَّانيِّ، فبَلَغَه أنَّ نَفَرًا مِن أَصْحابِه يَدخُلونَ عليه خُفْيةً لقِراءةِ الكَلامِ، فظَنَّ أنِّي معَهم ومِنهم، وذَكَرَ قِصَّةً قال في آخِرِها: إنَّ الشَّيْخَ أبا حامِدٍ قال لي: يا بُنَيَّ، قد بَلَغَني أنَّك تَدخُلُ على هذا الرَّجُلِ -يَعْني: الباقِلَّانيَّ- فإيَّاك وإيَّاه؛ فإنَّه مُبْتَدِعٌ يَدْعو النَّاسَ إلى الضَّلالةِ، وإلَّا فلا تَحضُرْ مَجلِسي، فقُلْتُ: أنا عائذٌ باللهِ ممَّا قيلَ، وتائبٌ إليه، واشْهَدوا علَيَّ أنِّي لا أَدخُلُ إليه. قال الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ: وسَمِعْتُ الفَقيهَ الإمامَ أبا مَنْصورٍ سَعْدَ بنَ عليٍّ العجليَّ يَقولُ: سَمِعْتُ عِدَّةً مِن المَشايخِ والأئمَّةِ ببَغْدادَ -أَظُنُّ الشَّيْخَ أبا إسْحاقَ الشِّيرازيَّ أَحَدَهم- قالوا: كان أبو بَكْرٍ الباقِلَّانيُّ يَخرُجُ إلى الحَمَّامِ مُتَبَرْقِعًا؛ خَوْفًا مِن الشَّيْخِ أبي حامِدٍ الأَسْفَراييِنيِّ. قال أبو الحَسَنِ: ومَعْروفٌ شِدَّةُ الشَّيْخِ أبي حامِدٍ على أَهْلِ الكَلامِ، حتَّى مَيَّزَ أُصولَ فِقْهِ الشَّافِعيِّ مِن أُصولِ الأَشْعَريِّ، وعَلَّقَه عنه أبو بَكْرٍ الزَّاذَقانيُّ، وهو عِنْدي، وبه اقْتَدى الشَّيْخُ أبو إسْحاقَ الشِّيرازيُّ في كِتابَيه اللُّمَعِ والتَّبْصِرةِ، حتَّى لو وافَقَ قَوْلُ الأَشْعَريِّ وَجْهًا لأَصْحابِنا مَيَّزَه، وقال: هو قَوْلُ بعضِ أَصْحابِنا، وبه قالَتِ الأَشْعَريَّةُ[3]، ولم يَعُدَّهم مِن أَصْحابِ الشَّافِعيِّ،

(١) هو محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأصبهانيُّ.

(٢) هو عُبيدُ الله بنُ أحمدَ الزَّاذقانيُّ.

(٣) يُنظر على سبيلِ المثالِ: ((التبصرة في أصول الفقه)) (ص: ٢٢، ٢٧، ٦٧، ٩٩)، ((اللمع في =

اسْتَنْكَفوا مِنهم ومِن مَذهَبِهم في أُصولِ الفِقْهِ، فَضْلًا عن أُصولِ الدِّينِ، قلتُ: هذا المَنْقولُ عن الشَّيْخِ أبي حامِدٍ وأمْثالِه مِن أئِمَّةِ أصْحابِ الشَّافِعيِّ أصْحابِ الوُجوهِ، مَعْروفٌ في كُتُبِهم المُصَنَّفةِ في أُصولِ الفِقْهِ وغَيْرِها. وقدْ ذَكَرَ ذلك الشَّيْخُ أبو حامِدٍ، والقاضي أبو الطَّيِّبِ، وأبو إسْحاقَ الشِّيرازيُّ، وغَيْرُ واحِدٍ بَيَّنوا مُخالَفةَ الشَّافِعيِّ وغَيْرِه مِن الأئِمَّةِ لقَوْلِ ابن كُلَّابٍ والأشْعَريِّ في مَسْألةِ الكَلامِ الَّتي امْتازَ بِها ابنُ كُلَّابٍ والأشْعَريُّ عن غَيْرِهما)[1].

فهذا بعضُ كَلامِ أئِمَّةِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ المُتَقَدِّمينَ في ذَمِّ مَذهَبِ الأشاعِرةِ، ثُمَّ لَمَّا انْتَشَرَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ، ودَعا إليه أعْلامٌ مَشْهورونَ مِن أئِمَّةِ المَذهَبِ المالِكيِّ والشَّافِعيِّ صارَ أَغلَبُ فُقَهاءِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ المُتَأخِّرينَ أشاعِرةً[2]، وصاروا يَعْتَقِدونَ أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ هو مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ وأهلِ الحديث[3].

ففُتِنَ كَثيرٌ مِن العُلَماءِ وطُلَّابِ العِلمِ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ لفَضْلِ مؤسِّسِه أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ وأعْلامِه الَّذين طَوَّروا المَذهَبَ الأشْعَريَّ، وصاروا مِن الدُّعاةِ إليه أو مِن المُتَأثِّرينَ به، ولهم جُهودٌ عَظيمةٌ جِدًّا في الرَّدِّ على كَثيرٍ مِن أهْلِ البِدَعِ

= أصول الفقه)) (ص: ١٠، ١٣، ٢٤، ٧١).

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ٩٦ - ٩٨).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عَساكِر (ص: ١٤٠، ٢٥٥)، ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) لابن الجوزي (١٤/ ٢٩)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٣٦٥ - ٣٦٧، ٣٧٣ - ٣٧٧)، ((شجرة النور الزكية في طبقات المالكية)) لابن مخلوف (١/ ١١٨، ١٣٨).

(٣) قال القاضي عِياضٌ المالِكيُّ (ت: ٥٤٤هـ) في تَرْجمةِ ابنِ الباقِلَّانيِّ: (أبو بَكْرِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الطَّيِّبِ بنِ مُحَمَّدٍ القاضي، المَعْروفُ بابنِ الباقِلَّانيِّ، المُلَقَّبُ بشَيْخِ السُّنَّةِ، ولِسانِ الأُمَّةِ، المُتَكلِّمُ على مَذهَبِ المُثْبِتةِ وأهْلِ الحَديثِ، وطَريقةِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ). ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) (٧/ ٤٤).

والأهْواءِ كالجهْميَّةِ والمعتزِلةِ، ولهم أثَرٌ كَبيرٌ لا يُنكَرُ في مُخْتلِفِ العُلومِ النَّافِعةِ؛ مِن التَّفْسيرِ، والحَديثِ، والقِراءاتِ، والفِقْهِ، وأُصولِ الفِقْهِ، والنَّحْوِ، وغَيْرِ ذلك، فلم يُميِّزْ كَثيرٌ مِن النَّاسِ بَيْنَ العُلومِ النَّافِعةِ الَّتي نَقَلَها هؤلاءِ العُلَماءُ الأجِلَّاءُ، وبَيْنَ البِدَعِ الَّتي وافَقوا فيها أهْلَ الكَلامِ أو تَأثَّروا فيها بالفَلاسِفةِ والمُعْتَزِلةِ[1]، لا سِيَّما وكَثيرٌ مِن النَّاسِ لم يَطَّلِعْ على كُتُبِ العَقائِدِ الَّتي ألَّفَها عُلَماءُ أهْلِ السُّنَّةِ، وبَيَّنوا فيها عَقيدةَ السَّلَفِ أصْحابِ الحَديثِ؛ العَقيدةَ الصَّحيحةَ المُوافِقةَ لكِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى الله عليه وسلَّم، وما كان عليه الصَّحابةُ والتَّابِعونَ لهم بإحْسانٍ، وبعضُهم له اطِّلاعٌ عليها، لكن تَقَرَّرَ عنْدَه أنَّ طَريقةَ السَّلَفِ أسْلَمُ، وطَريقةَ الخَلَفِ أحْكَمُ وأعلَمُ؛ فعَظُمَتِ الفِتْنةُ، وانْتَشَرَتِ البِدْعةُ!

قال ابنُ تيميَّةَ عن أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ (ت: ٤٣٤ هـ) الَّذي أدخَلَ مَذهَبَ الأشْعَريِّ إلى مَكَّةَ، وهو أحَدُ أشهَرِ رُواةِ صَحيحِ البُخاريِّ: (أبو ذَرٍّ فيه مِن العِلمِ والدِّينِ والمَعْرِفةِ بالحَديثِ والسُّنَّةِ، وانْتِصابِه لِروايةِ البُخاريِّ عن شُيوخِه الثَّلاثةِ[2]، وغَيْرِ ذلك مِن المَحاسِنِ والفَضائِلِ ما هو مَعْروفٌ به، وكان قد قَدِمَ إلى بَغْدادَ مِن هَراةَ، فأخَذَ طَريقةَ ابنِ الباقِلَّانيِّ، وحَمَلَها إلى الحَرَمِ، وأهْلُ المَغرِبِ كانوا يَحُجُّونَ، فيَجْتَمِعونَ به ويَأخُذونَ عنه الحَديثَ وهذه الطَّريقةَ، ويَدُلُّهم على أصْلِها، فيَرحَلُ مِنهم مَن يَرحَلُ إلى المَشرِقِ، كما رَحَلَ أبو الوَليدِ الباجيُّ فأخَذَ

(١) وسيأتي التَّنْبيهُ في آخرِ البابِ (ص: ٥٣٧) على أنَّ بَعْضَ العُلَماءِ الأجِلَّاءِ المنسوبينَ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ ليسوا أشاعِرةً، وبَعْضُهم هو على طَريقةِ مُتَقَدِّمي الأشاعِرةِ دونَ مُتَأخِّريهم، وبَعْضُهم لا يُوافِقون المَذهَبَ الأشْعَريَّ في جَميعِ أُصولِه ومَسائِلِه، وإنَّما في بَعْضِ المَسائِلِ، ويخالِفون مُتَأخِّري الأشاعرة في كَثيرٍ من المَسائِلِ.

(٢) يعني: الْمُسْتَمْلِي والْكُشْمِيهَنِي والسَّرخسِي، ثلاثتهم عن الْفَرَبْرِيِّ، عن البُخاريِّ.

طَريقةَ أبي جَعْفَرٍ السِّمْنانيِّ الحَنَفيِّ صاحِبِ القاضي أبي بَكْرٍ، ورَحَلَ بعْدَه القاضي أبو بَكْرِ بنُ العَرَبيِّ فأخَذَ طَريقةَ أبي المَعالي في الإرْشادِ، ثُمَّ إنَّه ما مِن هؤلاء إلَّا مَن له في الإسْلامِ مَساعٍ مَشْكورةٌ، وحَسَناتٌ مَبْرورةٌ، وله في الرَّدِّ على كَثيرٍ مِن أهْلِ الإلْحادِ والبِدَعِ، والانْتِصارِ لكَثيرٍ مِن أهْلِ السُّنَّةِ والدِّينِ ما لا يَخْفى على مَن عَرَفَ أحْوالَهم، وتَكلَّمَ فيهم بعِلمٍ وصِدْقٍ وعَدْلٍ وإنْصافٍ، لكن لَمَّا الْتَبَسَ عليهم هذا الأصْلُ المَأخوذُ ابْتِداءً عن المُعْتَزِلةِ، وهُمْ فُضَلاءُ عُقَلاءُ احْتاجوا إلى طَرْدِه والْتِزامِ لَوازِمِه، فلَزِمَهم بسَبَبِ ذلك مِن الأقْوالِ ما أنكَرَه المُسلِمونَ مِن أهْلِ العِلمِ والدِّينِ، وصارَ النَّاسُ بسَبَبِ ذلك: مِنهم مَن يُعَظِّمُهم لِما لهم مِن المَحاسِنِ والفَضائِلِ، ومِنهم مَن يَذُمُّهم لِما وَقَعَ في كَلامِهم مِن البِدَعِ والباطِلِ، وخِيارُ الأمورِ أوْساطُها. وهذا ليس مَخْصوصًا بهؤلاء، بل مِثلُ هذا وَقَعَ لطَوائِفَ مِن أهْلِ العِلمِ والدِّينِ، واللهُ تَعالى يَتَقَبَّلُ مِن جَميعِ عِبادِه المُؤْمِنينَ الحَسَناتِ، ويَتَجاوَزُ لهم عن السَّيِّئاتِ، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. ولا رَيْبَ أنَّ مَن اجْتَهَدَ في طَلَبِ الحَقِّ والدِّينِ مِن جِهةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأخطَأَ في بعضِ ذلك، فاللهُ يَغفِرُ له خَطَأَه؛ تَحْقيقًا للدُّعاءِ الَّذي اسْتَجابَه اللهُ لنَبيِّه وللمُؤمِنينَ حيثُ قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ومَن اتَّبَعَ ظَنَّه وهواه فأخَذَ يُشنِّعُ على مَن خالَفَه بما وَقَعَ فيه مِن خَطَأٍ ظَنَّه صَوابًا بَعْدَ اجْتِهادِه، وهو مِن البِدَعِ المُخالِفةِ للسُّنَّةِ، فإنَّه يَلزَمُه نَظيرُ ذلك أو أعظَمُ أو أصغَرُ فيمَن يُعظِّمُه هو مِن أصْحابِه، فقَلَّ مَن يَسلَمُ مِن مِثلِ ذلك في المُتَأخِّرينَ؛ لكَثْرةِ الاشْتِباهِ والاضْطِرابِ، وبُعْدِ النَّاسِ عن نورِ

النُّبُوَّةِ وشَمْسِ الرِّسالةِ الَّذي به يَحصُلُ الهُدى والصَّوابُ، ويَزولُ به عن القُلوبِ الشَّكُّ والارْتيابُ)[١].

ثُمَّ في عَصْرِنا الحاضِرِ اهْتَمَّ كَثيرٌ مِن طُلَّابِ العِلمِ بالحَديثِ النَّبَويِّ والعَقيدةِ الصَّحيحةِ الَّتي كان عليها السَّلَفُ الصَّالِحُ، وتَمسَّكَ بها -بتَوْفيقِ اللهِ وفَضْلِه- كَثيرٌ مِن العُلَماءِ وطُلَّابِ العِلمِ حتَّى مِن المُنْتَسِبينَ إلى المَذهَبِ الشَّافِعيِّ والمالِكيِّ والحَنَفيِّ، وهي العَقيدةُ المُوافِقةُ للفِطْرةِ، الخالِيةُ مِن تَكَلُّفاتِ أهْلِ البِدَعِ؛ قال ابنُ الوَزيرِ اليَمانيُّ: (المُسلِمُ بالفِطْرةِ يُنكِرُ هذه البِدَعَ، وبالرُّسوخِ في عِلمِ الحَديثِ يَعلَمُ بالضَّرورةِ حُدوثَها، وأنَّ عَصْرَ النُّبُوَّةِ والصَّحابةِ بَريءٌ مِنها، مِثلَما يَعلَمُ أنَّ المُعْتَزِلةَ أبْرياءُ مِن مَذهَبِ الأشْعَريَّةِ، وأنَّ الأشْعَريَّةَ أبْرياءُ مِن مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ)[٢].

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ١٠١ - ١٠٤).

(٢) ((إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق)) (ص: ١٣٠).

الفصلُ الثَّالثُ

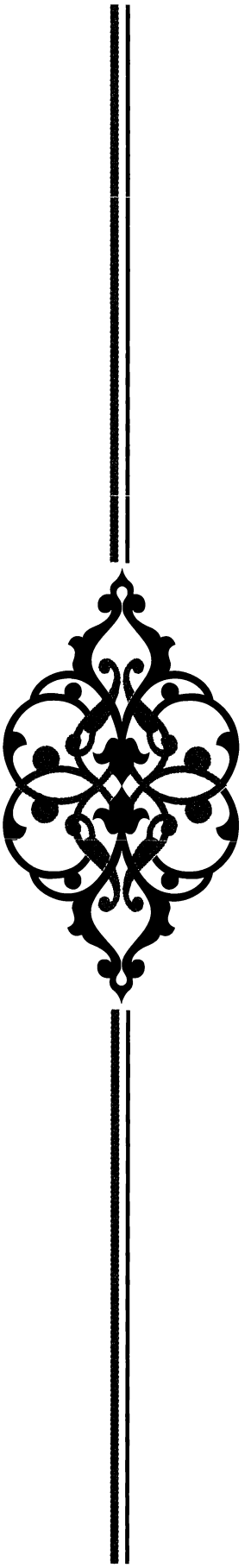
أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ و أبرزُ أعلامِه، وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ، وأشهرُ كُتُبِهم

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ

المبحثُ الثَّاني: أبرَزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ

المبحثُ الثَّالث: أشهرُ كُتُبِ الأشاعِرةِ المعتَمَدةِ لديهم



الفصلُ الثَّالثُ
أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ
و أبرزُ أعلامِه، وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم
بالجَهْميَّةِ، وأشهرُ كُتُبِهم

المبحثُ الأوَّلُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ

يُمكِنُ تَلْخيصُ أهَمِّ أسْبابِ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ بما يلي[1]:

أوَّلًا: انتسابُ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ وقُدَماءِ أصحابِه لأهلِ الحديثِ، ورَدُّهم أباطِيلَ المعتزلةِ باسمِ أهلِ الحديثِ بطُرُقٍ ومسالِكَ كلاميَّةٍ لم يكُنْ لكثيرٍ من أهلِ الحديثِ خِبرةٌ أو معرفةٌ بها مهَّد ذلك لدخولها على بعضِهم دونَ تفطُّنٍ لِما فيها من خللٍ.

ثانيًا: تصَدِّي الأشاعرةِ للمُعْتَزِلةِ وبيانُهم بُطْلانَ كَثيرٍ مِن بِدَعِهم ممَّا أدَّى إلى انحسارِ المذهبِ المعتزليِّ، وانتصارِ الأشاعرةِ عليهم، وهذا مِن أكبَرِ حسَناتِهم.

ثالثًا: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ في عاصِمةِ الخِلافةِ العبَّاسيَّةِ بَغْدادَ، وفيها الفُقَهاءُ والمُحَدِّثونَ والمُقْرِئونَ، وكان يَرحَلُ إليها طُلَّابُ العِلمِ، فكَثُرَ النَّاقِلونَ

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عَساكِر (ص: ١٠٠ - ١٠٨)، ((التبر المسبوك في نصيحة الملوك)) للغزالي (ص: ٩، ١١)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيميَّة (٢/ ١٠١ - ١٠٤) و(٧/ ٣٢ - ٣٧)، ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) للمقريزي (٤/ ١٩٢)، ((الأشاعرة في ميزان أهْل السُّنَّة)) لفيصل الجاسم (ص: ٧٤٩ - ٧٥٦)، ((موسوعة مواقف السَّلَف في العَقيدة والمَنهَج والتربية)) للمغراوي (٧/ ٢٦٩)، ((الانحرافات العَقَديَّة والعِلميَّة في القرنين الثَّالثَ عشَرَ والرَّابعَ عشَرَ الهِجْريَّيْنِ)) للزهراني (ص: ٦٤ - ٧٤، ٢٥٧ - ٢٦٧، ٤٣٥ - ٥٦٢).

لِهذا المَذهَبِ إلى جِهاتٍ كَثيرةٍ مِن بِلادِ الإسْلامِ شَرْقًا وغَرْبًا، وشَمَالًا وجَنوبًا.

رابعًا: اشْتِهارُ القَوْلِ بأنَّ هناك طَريقتَينِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها: طَريقةَ السَّلَفِ وهي التَّفْويضُ، وطَريقةَ الخَلَفِ وهي التَّأويلُ.

خامسًا: ظُهورُ المَذهَبِ الماتُريديِّ الَّذي يُشابِهُ كَثيرًا المَذهَبَ الأشْعَريَّ في تَأويلِ الصِّفاتِ، وفي كَثيرٍ مِن مَسائِلِ الاعْتِقادِ.

سادسًا: انْتِسابُ كَثيرٍ مِن فُقَهاءِ الحَنَفيَّةِ إلى المَذهَبِ الماتُريديِّ، فانْتَسَبَ كَثيرٌ مِن فُقَهاءِ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ.

سابعًا: اشْتِهارُ القَوْلِ بأنَّ أهْلَ السُّنَّةِ هُمُ الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ وأهْلُ الحَديثِ.

ثامنًا: انْتِشارُ التَّصوُّفِ الَّذي امْتَزَجَ بالعَقيدةِ الأشْعَريَّةِ أو الماتُريديَّةِ -وسيأتي تفصيلُ ذلك-[1].

تاسعًا: تَبَنِّي بعضِ السَّلاطين والمُلوكِ والوُزَراءِ والأُمَراءِ مَذهَبَ الأشاعِرةِ، وتَشْجيعُهم لأعْلامِه، ومُساهَمتُهم في نَشْرِه. ومِن أولئك:

١- **الوَزيرُ السَّلْجوقيُّ نِظامُ المُلْكِ** (ت: ٤٨٥هـ)، الَّذي بَنى المَدارِسَ النِّظاميَّةَ في بَغْدادَ ونَيْسابورَ والبَصْرةِ وأصْفَهانَ وبَلْخٍ وهَراةَ ومَرْوٍ والمُوصِلِ، وكان يُدرَّسُ في هذه المَدارِسِ النِّظاميَّةِ المَذهَبُ الأشْعَريُّ، ومِن أشْهَرِ المُدَرِّسينَ في بعضِ هذه المَدارِسِ: أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ، وأبو حامِدٍ الغَزاليُّ، وهُما مِن كِبارِ الأشاعِرةِ الفُقَهاءِ الأُصوليِّينَ.

٢- **ابنُ تُومَرْتَ أميرُ -ما يُسمَّى- دولة المُوَحِّدينَ** (ت: ٥٢٤هـ)، وهو مِن تَلاميذِ أبي حامِدٍ الغَزاليِّ، وقدْ أَسَّسَ دَوْلةَ المُوَحِّدينَ في بِلادِ المَغرِبِ، وتَبَنَّى

(١) يُنظر ما سيأتي (ص: ٤٨٤).

هو ومَن جاءَ بَعْدَه مِن مُلوكِ دَوْلةِ المُوَحِّدينَ المَذهَبَ الأشْعَريَّ، وكانَ لهم دَوْرٌ كَبيرٌ في نَشْرِه في بِلادِ المَغرِبِ والأَنْدَلُسِ.

قال المَقريزيُّ (ت: ٨٤٥هـ) عن دورِ ابنِ تُومَرْتَ في نشرِ المعتقَدِ الأشعَريِّ بالقوَّةِ: (حتَّى إنَّه صار هذا الاعتقادُ بسائرِ هذه البلادِ، بحيثُ إنَّ من خالفَه ضرَب عنُقَه، والأمرُ على ذلك إلى اليومِ)[١].

وقال أحمدُ بنُ خالدٍ النَّاصِريُّ[٢] (ت: ١٣١٥هـ) وهو يَصِفُ ابنَ تُومَرْتَ بعدَ أن سافر للمَشرِقِ وأخَذ المعتَقَدَ الأشعَريَّ وسَلَك طريقتَه وعاد للمَغرِبِ: (ثمَّ عاد محمَّدُ بنُ تُومَرْتَ إلى المغربِ ودعا النَّاسَ إلى سُلوكِ هذه الطَّريقةِ، وجَزَم بتضليلِ مَن خالفَها بل بتكفيرِه، وسَمَّى أتباعَه الموحِّدين؛ تعريضًا بأنَّ من خالف طريقتَه ليس بموحِّدٍ)[٣].

٣- **السُّلْطانُ نورُ الدِّينِ مَحْمودُ بنُ زَنْكيٍّ** (ت: ٥٦٩هـ)، وقد أَنْشَأَ أَكبَرَ دارٍ للحَديثِ في دِمَشْقَ، ووَكَّلَ مَشْيَختَها إلى الحافِظِ ابنِ عَساكِرَ صاحِبِ كِتابِ «تَبْيين كَذِبِ المُفْتري فيما نُسِبَ إلى الأشْعَريِّ»، وأَنْشَأَ في حَلَبَ المَدْرسةَ النِّفريَّةَ النُّوريَّةَ للشَّافِعيَّةِ، وتَوَلَّى التَّدْريسَ فيها قُطْبُ الدِّينِ مَسْعودُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّيْسابوريُّ، أَحَدُ أعْلامِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وتَوَثَّقَتْ عَلاقةُ صَلاحِ الدِّينِ الأَيُّوبيِّ بالشَّيْخِ الأشْعَريِّ قُطْبِ الدِّينِ مُسْعودٍ.

٤- **السُّلْطانُ صَلاحُ الدِّينِ الأَيُّوبيُّ**، القائدُ المَشْهورُ، فاتحُ القُدْسِ، (ت: ٥٨٩هـ)، حَفِظَ صَلاحُ الدِّينِ الأَيُّوبيُّ عَقيدةً أَلَّفَها له قُطْبُ الدِّينِ مَسْعودٌ النَّيْسابوريُّ، وصارَ

(١) ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) (٤/ ١٦٦).

(٢) مؤرخ مغربي.

(٣) ((الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى)) (١/ ١٩٦).

يُحفِّظُها صِغارَ أوْلادِه، وحَمَلَ صَلاحُ الدِّينِ النَّاسَ على عَقيدةِ الأشْعَريِّ[١]، وشَرَطَ ذلك في أوْقافِه ومَدارِسِه الَّتي كانَت في مِصْرَ، وبَعْدَ مَوْتِ صَلاحِ الدِّينِ اسْتَمَرَّ غالِبُ مُلوكِ الأَيُّوبيِّينَ على نُصرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، ولَمَّا زالَتِ الدَّوْلةُ الأَيُّوبيَّةُ، وجاءَ بَعْدَها دَوْلةُ المَماليكِ، وهُمْ مَوالي الأَيُّوبيِّينَ، ساروا أيضًا على المَذهَبِ الأشْعَريِّ، ثُمَّ جاءَتِ الدَّوْلةُ العُثْمانيَّةُ بَعْدَ المَماليكِ، فشَجَّعَ السَّلاطينُ العُثْمانيُّونَ التَّصوُّفَ الَّذي امْتَزَجَ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ والماتُريديِّ، وكان هذا مِن أسْبابِ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ والمَذهَبِ الماتُريديِّ في العُصورِ المُتَأخِّرةِ.

عاشِرًا: أنَّ بعض العُلَماءِ الَّذين تَبَنَّوُا المَذهَبَ الأشْعَريَّ أو تَأثَّروا به -كالباقِلَّانيِّ، وابنِ فُورَك، وعَبْدِ القاهِرِ البَغْداديِّ، والبَيْهَقيِّ، وأبي القاسِمِ القُشَيْريِّ، وأبي الوَليدِ الباجيِّ، وأبي المَعالي الجُوَيْنيِّ، وأبي حامِدٍ الغَزاليِّ، والمازَريِّ، وابنِ عَطِيَّةَ الأنْدَلُسيِّ، والقاضي ابنِ العَرَبيِّ، والقاضي عِياضٍ، والفَخْرِ الرَّازيِّ، وأبي الحَسَنِ الآمِديِّ، والعِزِّ بنِ عَبْدِ السَّلامِ، وأبي عَبْدِ اللهِ القُرْطُبيِّ، والنَّوَويِّ، والسُّبْكيِّ، وابنِ حَجَرٍ العَسْقَلانيِّ، والسُّيوطيِّ، وابنِ حَجَرٍ الهَيْتَميِّ، وغَيْرِهم- كان لهم تَآليفُ كَثيرةٌ في فُنونٍ شَتَّى وبعضها نافِعٌ جِدًّا، وكانوا إمَّا دُعاةً إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ صَراحةً، وإمَّا مُصَوِّبينَ لِما يَنْقُلونَه عن الأشاعِرةِ مِن تَأويلِ

(١) قال المقريزيُّ في ((المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)) (٤/ ١٦٦): (...وأمَّا العقائدُ فإنَّ السُّلطانَ صلاحَ الدِّين حمَلَ الكافَّةَ على عقيدةِ الشيخ أبي الحسنِ عليِّ بن إسماعيل الأشعريِّ). ومع ذلك لم يمنَعْ هذا عُلَماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ -من أمثالِ آلِ قُدامةَ المَقدِسيِّينَ وغيرِهم- من الجهادِ معه ضِدَّ الصَّليبيِّينَ. قال ابنُ كثيرٍ في ((البداية والنهاية)) (١٧/ ٢٠، ٢١) في ترجمةِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ قُدامةَ المقدِسيِّ، وهو أخو مُوَفَّقِ الدِّينِ ابنِ قُدامةَ صاحب المغني: (وكان هو وأخوه وابنُ خالِهم الحافِظُ عبدُ الغنيِّ وأخوه الشَّيخُ العِمادُ لا ينقَطِعون عن غَزاةٍ يخرجُ فيها المَلِكُ صلاحُ الدِّينِ إلى بلادِ الفِرنجِ، وقد حضَروا معه فَتحَ القُدسِ الشَّريفِ وغيرِها).

الصِّفاتِ أو ساكِتينَ عن بَيانِ بُطْلانه غالِبًا، لما تَقَرَّرَ عنْدَ أكثرِهم أنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هو التَّفْويضُ، وأنَّ الأشاعِرةَ يُجَوِّزونَ التَّفْويضَ أو التَّأويلَ، وأنَّه لا حَرَجَ على مَن أخَذَ بأحَدِ المَذهَبَينِ، وأخَذَ عنهم ذلك طُلَّابُهم وطُلَّابُ طُلَّابِهم، وهَلُمَّ جَرًّا، وتَأثَّرَ بهم مَن قَرَأَ كُتُبَهم المُتَنَوِّعةَ في العَقائِدِ والتَّفْسيرِ وعُلومِ القُرْآنِ، والفِقْهِ وأُصولِ الفِقْهِ والحَديثِ والنَّحْوِ والتَّراجِمِ[1]، حتَّى اعْتَمَدَ المَذهَبَ الأشْعَريَّ غالِبُ فُقَهاءِ الشَّافِعيَّةِ والمالِكيَّةِ المُتَأخِّرينَ، بل وتَأثَّرَ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ بعضُ فُقَهاءِ الحَنابِلةِ، فألَّفَ ابنُ الجَوْزيِّ الحَنْبَليُّ كِتابَ «دَفْعِ شُبْهةِ التَّشْبيهِ»، الَّذي رَدَّ فيه على بعضِ مَن غَلا في إثْباتِ الصِّفاتِ مِن الحَنابِلةِ، وقابَلَ ذلك بالتَّأويلِ أو التَّفْويضِ[2]، وألَّفَ مرعي الحَنْبَليُّ «أقاويلَ الثِّقاتِ في تَأويلِ الأسْماءِ والصِّفاتِ والآياتِ المُحكَماتِ والمُشْتَبِهاتِ»، الَّذي قَرَّرَ فيه مَذهَبَ التَّفْويضِ لمَعاني الصِّفاتِ، وادَّعى فيه أنَّه مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

حادِي عَشَرَ: غُرْبةُ الدِّينِ، وقِلَّةُ العِلمِ بحَقيقةِ ما كان عليه السَّلَفُ الصَّالِحُ مِن

(١) تَنْبيهٌ: بَعْضُ العُلَماءِ الأجِلَّاءِ المَنْسوبينَ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ كالبيهقيِّ والنوويِّ وابن حجرٍ لا يُوافِقون المَذهَبَ الأشْعَريَّ في جَميعِ أُصولِه ومَسائِلِه، بل يخالِفونَ الأشاعِرةَ -لا سِيَّما المُتَأخِّرين منهم- في كَثيرٍ مِن المَسائِلِ، وسيأتي تفصيلُ ذلك في آخر الباب (ص: ٥٣٧).

(٢) تأثَّرَ ابنُ الجوزيِّ بأهل الكلام في مسألةِ التَّأويلِ والتَّفويضِ، ولكِنَّه كان يتكلَّمُ على الأشاعرة، ومِن ذلك قوله في ترجمةِ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ: (أبو الحسَنِ الأشعريُّ المتكَلِّمُ،... تشاغَل بالكلامِ، ... ثمَّ تَبِع أقوامٌ مِن السَّلاطينِ مذهَبَه فتعصَّبوا له، وكَثُر أتْباعُه حتَّى تركت الشَّافعيَّةُ مُعتَقَدَ الشَّافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه ودانوا بقولِ الأشعريِّ!). ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) (١٤/ ٢٩).

وقَولُه عن أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ: (كان مِن الأشاعرةِ المُبغَضينَ، وهو أوَّلُ مَن أدخل الحَرَمَ مذهَبَ الأشعريِّ). ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) (١٤/ ٣٩١).

إمْرارِهم نُصوصَ الصِّفاتِ على ظاهِرِها مِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ، ومِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، وتَفْويضِهم كَيْفيَّةَ الصِّفاتِ معَ العِلمِ بمَعانيها كما يَليقُ بجَلالِ اللهِ وعَظَمتِه، وتَقْصيرُ كَثيرٍ مِن عُلَماءِ أهْلِ السُّنَّةِ في تَوْضيحِ الحَقِّ بأَدِلَّتِه، والرَّدِّ على الباطِلِ وأهْلِه، ومَن قامَ مِنهم بنُصْرةِ الحَقِّ والرَّدِّ على أهْلِ الباطِلِ أُوذِيَ إمَّا بالسَّجْنِ أو الطَّرْدِ والنَّفْيِ، ورُبَّما أَفْتى بعضُ المُتَعَصِّبينَ بسَفْكِ دَمِه، فاكْتَفى كَثيرٌ مِن عُلَماءِ أهْلِ السُّنَّةِ بالصَّمْتِ طَلَبًا للسَّلامةِ. واللهُ المُسْتعانُ.

ثاني عَشَرَ: تَبَنِّي كَثيرٍ مِن دُورِ العِلمِ في العالَمِ الإسْلاميِّ عَقيدةَ الأشْعَريَّةِ؛ كالجامعِ الأزْهَرِ في مِصْرَ، وجامِعِ الزَّيْتونةِ في تُونِسَ، وكَثيرٍ مِن المَدارِسِ الَّتي اعْتَمَدَتِ المَذهَبَ الأشْعَريَّ في مَكَّةَ والمَدينةِ ودِمَشْقَ وحَضْرَمَوْتَ وزَبيدٍ وإنْدونيسْيا وغَيْرِها مِن بِلادِ المُسلِمينَ.

المبحثُ الثَّاني: أبرَزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ

المطلبُ الأوَّلُ: أبرَزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ

١- أبو الحَسَنِ الباهِليُّ البَصْريُّ (تُوفِّيَ بَيْنَ سَنَةِ ٣٦١ و ٣٧٠هـ):

شَيْخُ المُتَكلِّمينَ، أبو الحَسَنِ الباهِليُّ البَصْريُّ، أَحَدُ طُلَّابِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ المُخْتَصِّينَ به، بَرَعَ في العَقْليَّاتِ، وكان يَقِظًا فَطِنًا، لَسِنًا، صالِحًا عابِدًا، وكان مِن شِدَّةِ اشْتِغالِه باللهِ مِثلَ مَجْنونٍ أو والِهٍ.

وهو شَيْخُ أبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ، وأبي بَكْرِ بنِ فُورَك، وأبي بَكْرٍ الباقِلانيِّ.

قال الأسْفَراييِنيُّ: (أنا في جانِبِ شَيْخِنا أبي الحَسَنِ الباهِليِّ كقَطْرةٍ في بَحْرٍ، وقد سَمِعْتُه يَقولُ: أنا في جَنْبِ الشَّيْخِ الأشْعَريِّ كقَطْرةٍ في جَنْبِ بَحْرٍ).

وكان الباهليُّ في أوَّلِ أمرِه شيعيًّا إماميًّا رئيسًا مُقَدَّمًا، ثُمَّ رَجَعَ عن هذا

المذهبِ بمُناظَرةٍ جَرَتْ له معَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ أَلْزَمَه فيها الحُجَّةَ، حتَّى بانَ له الخَطَأُ فيما كان عليه مِن مَذاهِبِ الإماميَّةِ فتَرَكَها، واخْتَلَفَ إليه ونَشَرَ عِلمَه بالبَصْرةِ، واسْتَفادَ منه الخَلْقُ الكَثيرونَ[1].

٢- مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيُّ (تُوفِّيَ في حدود ٣٧٠هـ):

أبو عَبْد اللهِ الطَّائيُّ، المُتكلِّمُ، أحَدُ طُلَّابِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ المُخْتَصِّينَ به، وهو مِن أهْلِ البَصْرةِ، قَدِمَ بَغْدادَ، وعليه دَرَسَ القاضي أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الكَلامَ، وله كُتُبٌ حِسانٌ في الأُصولِ، وذَكَرَ غَيْرُ واحِدٍ عنه أنَّه كان ثَخينَ السِّتْرِ، حَسَنَ التَّدَيُّنِ، جَميلَ الطَّريقةِ، وكان أبو بَكْرٍ البَرْقانيُّ يُثْني عليه ثَناءً حَسَنًا.

وكان ابنُ مُجاهِدٍ مالِكيَّ المَذهَبِ، إمامًا فيه مُقدَّمًا، غَلَبَ عليه عِلمُ الكَلامِ والأُصولِ[2].

٣- أبو سَهْلٍ، مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ الصُّعْلوكيُّ النَّيْسابوريُّ (ت: ٣٦٩ هـ):

مِمَّن صَحِبَ أبا الحَسَنِ الأشعريَّ ببَغْدادَ واسْتَفادَ مِنه، وكان شَيْخَ عَصْرِه، وقُدْوةَ أهْلِ زَمانِه، وإمامَ وَقْتِه في الفِقْهِ والنَّحْوِ، والتَّفْسيرِ واللُّغةِ، والشِّعْرِ والعَروضِ، والكَلامِ والتَّصَوُّفِ، وغَيْرِ ذلك مِن أصْنافِ العُلومِ، وهو مِن أصْحابِ الوُجوهِ في مَذهَبِ الشَّافِعيِّ.

ولم يَزَلْ هو ووَلَدُه ووَلَدُ وَلَدِه يُظهِرونَ مَذهَبَ الأشْعَريَّةِ، ويُجاهِدونَ أهْلَ

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٢٧، ١٢٨)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ٣٠٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٤٤)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٣٦٨).

(٢) ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٢/ ٢٠٠)، ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٦/ ١٩٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٣٣٩)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٣٦٨).

البِدَعِ بنَيْسابورَ مِن المُعْتَزِلةِ والرَّافِضةِ والكَرَّاميَّةِ، وأَفْتى ودَرَّسَ بنَيْسابورَ نَيِّفًا وثَلاثينَ سَنَةً.

قال أبو بَكْرٍ الصَّيْرفيُّ: لم يَرَ أَهْلُ خُراسانَ مِثلَ أبي سَهْلٍ.

وقال الصاحِبُ إسْماعيلُ بنُ عَبَّادٍ: ما رَأَيْنا مِثلَ أبي سَهْلٍ، ولا رأى مِثلَ نفْسِه[1].

٤- أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَريُّ (تُوفِّيَ في حدود ٣٨٠هـ):

رَحَلَ في طَلَبِ العِلمِ، وصَحِبَ أبا الحَسَنِ الأشعريَّ بالبَصْرةِ مُدَّةً، وتَخرَّجَ به، وصَنَّفَ تَصانيفَ عِدَّةً تَدُلُّ على عِلمٍ واسِعٍ، وفَضْلٍ بارِعٍ، وتَبَحَّرَ في عِلمِ الكَلامِ، حتَّى صار مِن المُبَرِّزينَ فيه والقَوَّامينَ بتَحْقيقِه، وكان مُفْتَنًّا في أصْنافِ العُلومِ، مُفْتِيًا، حافِظًا للفِقْهِ والكَلامِ والتَّفاسيرِ والمَعاني وأيَّامِ العَربِ، وهو مُؤَلِّفُ كِتابِ «تأويلُ الآياتِ المشكَّلة الموضَّحة»[2].

وفي هذا الكتابِ أثبتَ لله صِفةَ الاسْتِواءِ والعُلُوِّ للهِ تَعالى، وقال: (اعْلَمْ -عَصَمَنا اللهُ وإيَّاكَ مِن الزَّيْغِ برَحْمتِه- أنَّ اللهَ سُبْحانَه في السَّماءِ فوقَ كلِّ شيءٍ، مُسْتَوٍ على عَرْشِه بمَعْنى: أنَّه عالٍ عليه، ومعنى الاستواء: الاعتلاء، كما يقول العرب: استويتُ على ظهر الدَّابَّة، واستويتُ على السَّطح، يعني: علوتُه، واستوَتِ الشَّمسُ على رأسي، واستوى الطيرُ على قِمَّةِ رأسي بمعنى: علا في الجو، فوجد فوق رأسي)[3]، ثُمَّ ذَكَرَ بعضَ الآياتِ القُرْآنيَّةِ الدَّالَّةِ على اسْتِواءِ اللهِ على عَرْشِه

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ٥٤، ١٢٨)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٦/ ٢٣٥ - ٢٣٩)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ١٦٧).

(٢) ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٩٥)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٤٩٢)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٤٦٦، ٤٦٧).

(٣) يُنظر: ((تأويلُ الآياتِ المشكَّلة الموضَّحة)) (ص: ١٤٤).

وأنَّه في السَّماء سبحانه، ثُمَّ رَدَّ على المُعْتَزِلةِ في تَأويلِهم الاسْتِواءَ بالاسْتيلاءِ، ثُمَّ رَدَّ على الَّذين يَقولونَ: إنَّ اللهَ في كلِّ مَكانٍ، كما أَثبَتَ رُؤْيةَ المُؤمِنينَ للهِ سُبْحانَه في الآخِرةِ، ورَدَّ على المُعْتَزِلةِ المُنْكِرينَ لها.

لكنَّه فوَّض فيه الصِّفاتِ الخَبَريَّةَ كاليَدَينِ، وتَأوَّلَ فيه الأحاديثَ الواردةَ في الضَّحِكِ والعَجَبِ والفَرَحِ، وتَأوَّلَ كذلك صِفةَ النُّزولِ والمَجيءِ والإتْيانِ وغيرها.

٥- القاضي أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ، المَعْروفُ بابنِ الباقِلَّانيِّ (ت: ٤٠٣ هـ):

مِن أهْلِ البَصْرةِ، سَكَنَ بَغْدادَ، وسَمِعَ بِها الحَديثَ، وكان ثِقةً، فأمَّا عِلمُ الكَلامِ فكانَ أَعرَفَ النَّاسِ به، وكان في فَنِّه أَوحَدَ زَمانِه، وله التَّصانيفُ الكَثيرةُ المُنْتشِرةُ في الرَّدِّ على الرَّافِضةِ، والمُعْتَزِلةِ، والجَهْميَّةِ، والخَوارِجِ، وغَيْرِهم، وإليه انْتَهَتْ رِياسةُ المالِكيِّينَ في وَقْتِه، وكان له بجامِعِ المَنْصورِ حَلْقةٌ عَظيمةٌ، وقدْ أخَذَ عِلمَ النَّظَرِ عن أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُجاهِدٍ الطَّائيِّ صاحِبِ الأشْعَريِّ[(١)].

قال ابنُ بَرْهانَ النَّحْويُّ: (مَن سَمِعَ مُناظَرةَ القاضي أبي بَكْرٍ لم يَسْتَلِذَّ بَعْدَها بسَماعِ كَلامِ أَحَدٍ مِن المُتَكلِّمينَ والفُقَهاءِ والخُطَباءِ والمُتَرَسِّلينَ، ولا الأغاني أيضًا! مِن طِيبِ كَلامِه وفَصاحتِه، وحُسْنِ نِظامِه وإشارتِه)[(٢)].

وقال ابنُ خَلْدونَ: (كَثُرَ أتْباعُ الشَّيْخِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، واقْتَفى طَريقتَه مِن بَعْدِه تَلاميذُه، كابنِ مُجاهِدٍ وغَيْرِه، وأخَذَ عنهم القاضي أبو بَكْرٍ الباقِلَّانيُّ،

(١) يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٣/ ٣٦٤-٣٦٦)، ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٧/ ٤٤)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٩/ ٦٣).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ٢١٩).

فتَصدَّرَ للإمامةِ في طَريقتِهم، وهَذَّبَها، ووَضَعَ المُقدِّماتِ العَقْلِيَّةَ الَّتي تَتَوقَّفُ عليها الأدِلَّةُ والأنْظارُ...، وجَعَلَ هذه القَواعِدَ تَبَعًا للعَقائِدِ الإيمانيَّةِ في وُجوبِ اعْتِقادِها؛ لتَوَقُّفِ تلك الأدِلَّةِ عليها، وأنَّ بُطْلانَ الدَّليلِ يُؤذِنُ ببُطْلانِ المَدْلولِ)[1].

ويَتَبيَّنُ مِن كُتُبِ الباقِلَّانيِّ أنَّه يُثبِتُ صِفاتٍ للهِ تَعالى، ولا يُفرِّقُ بَيْنَ الصِّفاتِ العَقْلِيَّةِ والصِّفاتِ الخَبَريَّةِ، وهو كأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ لا يَقْتصِرُ على إثْباتِ الصِّفاتِ السَّبْعِ كما هو مَشْهورٌ عنْدَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ، وتابَعَ الأشْعَريَّ في تَأويلِ صِفةِ الغَضَبِ والرِّضا بأنَّ المَقْصودَ بهما: إرادةُ الثَّوابِ والعِقابِ، وخالَفَ الأشْعَريَّ فأثْبَتَ صِفةَ البَقاءِ للهِ سُبْحانَه، وذَهَبَ الباقِلَّانيُّ إلى أنَّ كَلامَ اللهِ مَعْنًى قائِمٌ بنفْسِه، وليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، ويَنْفي الباقِلَّانيُّ تَعْليلَ أفْعالِ اللهِ كما هو قَوْلُ الأشاعِرةِ، ويَرى إنْكارَ السَّبَبيَّةِ، فالإحْراقُ عنْدَه لا يكونُ بالنَّارِ، وإنَّما يَقَعُ عنْدَها لا بِها، وهذا مَبدَأُ السَّبَبيَّةِ الَّذي اشْتَهَرَ إنْكارُه عنْدَ الأشاعِرةِ، ويُعتَبَرُ الباقِلَّانيُّ المُؤَسِّسَ الثَّانيَ للمَذهَبِ الأشْعَريِّ، وقدْ أخَذَ الباقِلَّانيُّ عِلمَ الكَلامِ عن أصْحابِ الأشْعَريِّ، ومعَ كَوْنِ تَلامِذةِ الأشْعَريِّ ذَوي تَأثيرٍ واسِعٍ فإنَّه لم يَبلُغْ أحَدٌ مِنهم ما وَصَلَ إليه الباقِلَّانيُّ مِن تَجْريدِه نفْسَه لنُصْرةِ مَذهَبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ.

وقدْ تَمَثَّلَ ذلك بعِدَّةِ طُرُقٍ؛ أَهَمُّها:

أ- أنَّ الباقِلَّانيَّ رَبَطَ اسْمَه بالأشْعَريِّ، فصارَ عَلَمًا عليه يُذكَرُ في نَسَبِه، فيُقالُ: أبو بَكْرِ بنُ الطَّيِّبِ الباقِلَّانيُّ الأشْعَريُّ، وهذا مَوْجودٌ في الكُتُبِ الَّتي تَرْجَمَتْ له، وفي صُوَرِ عَناوِينِ مَخْطوطاتِ كُتُبِه.

(١) ((العِبَر وتاريخ المبتدأ والخبر)) (١/ ٥٨٩).

ب- معَ انْتِسابِ الباقِلَّانيِّ إلى الأشْعَريِّ كانَتْ عَلاقتُه طَيِّبةً معَ الحَنابِلةِ، تَبَعًا لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ الَّذي صَرَّحَ في كِتابِه «الإبانةِ» برُجوعِه إلى قَوْلِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وقدْ كانَ الباقِلَّانيُّ يَكتُبُ أحْيانًا في أجْوبتِه: مُحَمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الحَنْبَليُّ، كما كانَ يَكتُبُ: الأشْعَريُّ؛ لأنَّ الأشْعَريَّ وأصْحابَه كانوا مُنْتَسِبينَ إلى الإمامِ أحمدَ وأمْثالِه مِن أئِمَّةِ السُّنَّةِ، وقدِ اسْتَفادَ الباقِلَّانيُّ مِن ذلك سُمْعةً طَيِّبةً عنْدَ الحَنابِلةِ معَ أنَّه أشْعَريٌّ، كما أنَّ بعضَ الحَنابِلةِ مالوا إلى بعضِ أقْوالِ الأشاعِرةِ بسَبَبِ عَلاقتِهم بالباقِلَّانيِّ صاحِبِ البَلاغةِ والفَصاحةِ والحُجَجِ المَنْطِقيَّةِ الَّتي كانَ لها تَأثيرٌ كَبيرٌ فيهم.

ج- ناظَرَ الباقِلَّانيُّ المُبْتَدِعةَ مِن المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم مُناظَرةً عَلَنيَّةً أمامَ السَّلاطينِ، وألَّفَ لعَضُدِ الدَّوْلةِ كِتابَ «التَّمْهيدِ»، وقدْ أرسَلَ عَضُدُ الدَّوْلةِ الباقِلَّانيَّ إلى مَلِكِ الرُّومِ، وجَرَتْ له هناكَ مُناظَراتٌ مَشْهورةٌ معَ النَّصارى.

د- كان للباقِلَّانيِّ دَوْرٌ واضِحٌ في تَطْويرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ[1].

وقدْ طَوَّرَ الباقِلَّانيُّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن خِلالِ:

أ- وَضْعِ المُقَدِّماتِ العَقْليَّةِ لمَباحِثِ العَقيدةِ وعِلمِ الكَلامِ، مِثلُ مَباحِثِ الجَوْهَرِ والعَرَضِ، وأقْسامِ العُلومِ، والاسْتِدْلالِ، والكَلامِ على المَوْجوداتِ وأنْواعِها.

ب- المَيْلِ في المُناقَشاتِ إلى العَقْلِ، وضَعْفِ الاعْتِمادِ على النَّقْلِ.

ج- المَيْلِ إلى بعضِ أقْوالِ المُعْتَزِلةِ، خاصَّةً في بعضِ الصِّفاتِ، فقَرَّبَ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن أهْلِ الكَلامِ، وقَعَّدَ بعضَ القَواعِدِ الكَلاميَّةِ الَّتي كانَتْ سَبَبًا في

(١) يُنظر: ((تاريخ ابن خلدون)) (١/ ٥٨٩)، ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٧٨ - ٨١).

تَطوُّرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ إلى ما يُقارِبُ مَذاهِبَ الفَلاسِفةِ والجَهْميَّةِ في بعضِ المَسائِلِ العَقَديَّةِ[١].

٦- مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فُورَك الأصْبَهانيُّ (ت: ٤٠٦ هـ):

أبو بَكْرٍ الأصْبَهانيُّ، الفَقيهُ المُتَكلِّمُ، الأُصوليُّ الأديبُ النَّحْويُّ الواعِظُ، سَمِعَ مُسنَدَ الطَّيالِسيِّ مِن عَبْدِ اللهِ بنِ جَعْفَرٍ الأصْبَهانيِّ، ودَرَسَ بالعِراقِ مُدَّةً، ثُمَّ تَوَجَّهَ إلى الرَّيِّ، ورَاسَلَه أهْلُ نَيْسابورَ؛ لحاجتِهم إلى عِلمِه، فاسْتَوْطَنَها، وبَنَوا له بها مَدْرسةً ودارًا، وتَخرَّجَ به طائفةٌ في الأُصولِ والكَلامِ، رَوى عنه أبو بَكْرٍ البَيْهَقيُّ، وأبو القاسِمِ القُشَيْريُّ، وله تَصانيفُ جَمَّةٌ، وكان رَجُلًا صالِحًا، وكان مِن أَعلَمِ النَّاسِ بأمْرِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ وأسْماءِ كُتُبِه[٢].

حكى عليُّ بنُ الحُسَيْنِ العُكْبَريُّ، قال: سَمِعتُ أبا مَسْعودٍ أَحْمَدَ بنَ مُحَمَّدٍ البَجَليَّ الحافظَ يقولُ: (دَخَلَ ابنُ فُورَك على السُّلْطانِ مَحْمودٍ، فتَنَاظَرا، قال ابنُ فُورَك لمَحْمودٍ: لا يَجوزُ أن تَصِفَ اللهَ بالفَوْقيَّةِ؛ لأنَّه يَلزَمُك أن تَصِفَه بالتَّحْتيَّةِ؛ لأنَّه مَن جازَ أن يكونَ له فَوْقٌ جازَ أن يكونَ له تَحْتٌ! فقال مَحْمودٌ: ليس أنا وَصَفْتُه بالفَوْقيَّةِ فتُلزِمَني أن أَصِفَه بالتَّحْتيَّةِ، وإنَّما هو وَصَفَ نفْسَه بذلك! قال: فبُهِتَ)[٣].

وابنُ فُورَك مِن المُعاصِرينَ للباقِلَّانيِّ، وكِلاهما تَتَلْمَذَ على يَدِ أبي الحَسَنِ

(١) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٥٤).

(٢) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٣٥، ١٤٧، ٢٣٢)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خلِّكان (٤/ ٢٧٢)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٩/ ١٠٩ - ١١١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٤/ ١٢٧ - ١٣٣).

(٣) ((ذيل طبقات الحنابلة)) لابن رجب (١/ ٢١، ٢٢).

الباهِليِّ صاحِبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، وكِلاهما له أثَرٌ كَبيرٌ في تَطْويرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ.

وقدْ تَمَيَّزَ ابنُ فُورَك عن الباقِلَّانيِّ بما يَلي[١]:

أ- الاسْتِدْلالُ بالسُّنَّةِ في دَقائِقِ مَسائِلِ الأسْماءِ والصِّفاتِ، معَ أنَّه يَرى أنَّ أخْبارَ الآحادِ لا تُفيدُ اليَقينَ والعِلمَ، لكنَّه يَرى جَوازَ ذِكْرِها لإفادتِها غَلَبَةَ الظَّنِّ؛ فهي مِن بابِ الجائِزِ المُمْكِنِ[٢].

والمُطَّلِعُ على كِتابِ ابنِ فُورَك في مُشكِلِ الحَديثِ يَلحَظُ أمْرَينِ عَجيبَين:

أحَدُهما: البَحْثُ عن أوْجُهِ التَّأويلِ لكلِّ حَديثٍ مِن أحاديثِ الصِّفاتِ، والتَّكَلُّفُ في ذلك، وهو يَعْتقِدُ أنَّ هذه مُهِمَّةُ طائِفةٍ مِن أهْلِ الحَديثِ، فقدْ قَسَّمَهم إلى فِرْقَتَين: فِرْقةٌ هُمْ أهْلُ الرِّوايةِ، وفِرْقةٌ يَغلِبُ عليهم تَحْقيقُ طُرُقِ النَّظَرِ والمَقاييسِ، والإبانةُ عن تَرْتيبِ الفُروعِ على الأُصولِ، وقد جَعَلَ ابنُ فُورَك مُهِمَّتَه في كِتابِه هَدَفَ الفِرْقةِ الثَّانيةِ، فذَكَرَ فيه تَأويلَ ما يَراه مِن مُشْكِلِ الحَديثِ مِمَّا يوهِمُ التَّشْبيهَ[٣].

والأمْرُ الآخَرُ: خَلْطُه فيما يوردُه بَيْنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ والضَّعيفةِ والمَوْضوعةِ[٤].

ب- تَأويلُ صِفةِ الاسْتِواءِ والعُلُوِّ، خِلافًا لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ[٥].

(١) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٥٥).

(٢) يُنظر: ((مشكل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ٤٤).

(٣) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ٣٧).

(٤) يُنظر مثلًا: ((مشكل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ١٧ - ١٩، ١٢٠).

(٥) يُنظر: ((مشكل الحَديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ١٥٨ - ١٦٠، ٣٨٩). وقد نقل ابنُ تيميَّةَ عن ابنِ فُورَك فيما صنَّفه في أصولِ الدِّينِ قَوْلًا آخَرَ يوافِقُ أبا الحَسَنِ الأشْعَريَّ وابنَ الباقِلَّانيِّ في إثْباتِ صِفةِ العُلُوِّ، ثُمَّ قال ابنُ تيميَّةَ: (فيُشبِهُ -واللهُ أعلَمُ- أن يكونَ اجتهادُه مختَلِفًا في هذه المَسائلِ كما اختَلَف اجتهادُ غَيرِه؛ فأبو المَعالي كان يقولُ بالتَّأويلِ ثُمَّ حرَّمه، وحكى إجماعَ =

وقدْ طَوَّرَ ابنُ فُورَك المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن خِلالِ:

أ- العِنايةِ بالحَديثِ والاهْتِمامِ به، معَ البَقاءِ على مَنهَجِ أهْلِ الكَلامِ وطريقتِهم وتَأويلاتِهم، وبذلك خَفَّ الحاجِزُ الَّذي كان يَفصِلُ بَيْنَ أهْلِ السُّنَّةِ مِن أهْلِ الحَديثِ الَّذين يُثبِتونَ ما دَلَّتْ عليه النُّصوصُ، وأهْلِ الكَلامِ الَّذين كانوا بَعيدينَ عن الاهْتِمامِ بعِلمِ الحَديثِ رِوايةً ودِرايةً[(١)].

ب- الغُلُوِّ والتَّكَلُّفِ في تَأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها، وصارَ تَأويلُها هو الأصْلَ، وإثْباتُها قَليلٌ[(٢)].

ج- تَأويلِ صِفةِ الاسْتِواءِ والعُلُوِّ، وهذا تَطوُّرٌ خَطيرٌ وكَبيرٌ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ لم يكن معروفًا أو مشهورًا مِن قَبْلُ، وإن كان قد نُقِلَ عنه المَنْعُ مِن تَأويلِها[(٣)].

٧- أبو إسْحاقَ الأسْفَرايينيُّ، إبْراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ (ت: ٤١٨ هـ):

إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ مهْرانَ، المُتَكلِّمُ الأُصوليُّ الفَقيهُ الشَّافِعيُّ، شَيْخُ أهْلِ خُراسانَ، كان ذا فُنونٍ، بالِغًا في كلِّ فَنٍّ دَرَجةَ الإمامةِ، وكان طِرازَ

= السَّلَفِ على تحريمِه، وابنُ عَقيلٍ له أقوالٌ مُختَلِفةٌ، وكذلك لأبي حامدٍ والرَّازيِّ وغَيرِهم، وممَّا يُبيِّنُ اخْتِلافَ كَلامِ ابنِ فُورَك أنَّه في مُصَنَّفٍ آخَرَ قال: فإنْ قال قائِلٌ: أين هو؟ قيل: ليس بذي كيفيَّةٍ فنُخبِرَ عنها). ((مجموع الفتاوى)) (١٦/ ٨٩).

(١) قال ابنُ فُورَك في أوَّلِ كِتابِه مُشكِلِ الحَديثِ: (... إملاءُ كِتابٍ نَذكُرُ فيه ما اشتَهَر مِن الأحاديثِ المَرْويَّةِ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ممَّا يُوهِمُ ظاهِرُه التَّشبيهَ). ((مشكل الحَديث وبيانه)) (ص: ٣٧).

وقد ذَكَر ابنُ عَساكِرَ أنَّ لابنِ فُورَك كِتابًا باسمِ ((طبقات المتكلمين)). يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ١٢٥).

(٢) يُنظر: ((تفسير ابن فورك)) (٢/ ٣٣٤، ٣٣٦) و (٣/ ١٩٨).

(٣) يُنظر: ((مشكل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ١٥٨ - ١٦٠، ٣٨٩)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (١٦/ ٨٩).

ناحِيةِ الشَّرْقِ فَضْلًا عن نَيْسابورَ وناحِيتِه الَّتي كان مِنها، ثُمَّ كان مِن المُجْتَهِدينَ في العِبادةِ، والمُبالِغينَ في الوَرَعِ والتَّحَرُّجِ، رَحَلَ إلى العِراقِ في طَلَبِ العِلمِ، وحَصَّلَ ما لم يُحَصِّلْه غَيْرُه، وأخَذَ في التَّدْريسِ والتَّصْنيفِ والإفادةِ، دَرَسَ عليه أبو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ، وعنه أخَذَ عِلمَ الكَلامِ والأُصولِ عامَّةُ شُيوخِ نَيْسابورَ.

وكان الصاحِبُ بنُ عَبَّادٍ إذا انْتَهى إلى ذِكْرِ الباقِلَّانيِّ وابنِ فُورَك والأسْفَراييِنيِّ -وكانوا مُتَعاصِرينَ مِن أصْحابِ الأشْعَريِّ- قال لأصْحابِه: (ابنُ الباقِلَّانيِّ بَحْرٌ مُغرِق، وابنُ فُورَك صِلٌّ مُطرِق، والأسْفَراييِنيُّ نارٌ تُحرِق).

وقد جرتْ مُناظَرةٌ بَيْنَ أبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ والقاضي عَبْدِ الجَبَّارِ المُعْتَزِليِّ: قال عَبْدُ الجَبَّارِ في ابْتِداءِ جُلوسِه للمُناظَرةِ: سُبْحانَ مَن تَنَزَّهَ عن الفَحْشاءِ! فقال الأسْتاذُ مُجيبًا: سُبْحانَ مَن لا يَقَعُ في مُلْكِه إلَّا ما يَشاءُ! فقال عَبْدُ الجَبَّارِ: أفَيَشاءُ رَبُّنا أن يُعْصى؟! فقال الأسْتاذُ: أيُعْصى رَبُّنا قَهْرًا؟! فقال عَبْدُ الجَبَّارِ: أفَرَأيْتَ إنْ مَنَعَني الهُدى، وقَضى عليَّ بالرَّدى، أحْسَنَ إليَّ أمْ أساءَ؟! فقال الأسْتاذُ: إن كانَ مَنَعَك ما هو لك فقدْ أساءَ، وإن مَنَعَك ما هو له فيَخْتَصُّ برَحْمتِه مَن يَشاءُ. فانْقَطَعَ عَبْدُ الجَبَّارِ[1]!

٨- أبو مَنْصورٍ البَغْداديُّ، عَبْدُ القاهِرِ بنُ طاهِرِ بنِ مُحَمَّدٍ التَّميميُّ (ت: ٤٢٩ هـ):

وُلِدَ ببَغْدادَ ونَشَأَ بها، وسافَرَ معَ أبيه إلى خُراسانَ، وسَكَنا بنَيْسابورَ إلى أن ماتا، وتَفَقَّهَ على أبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ، وقَرَأَ عليه أُصولَ الدِّينِ، وكان أكْبَرَ

(١) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٢٥، ٢٤٤)، ((المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور)) للصَّريفيني (ص: ١٢٧)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خلكان (١/ ٢٨)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٤/ ٢٥٦ - ٢٦٢)، ((طبقات الشافعيين)) لابن كثير (ص: ٣٦٧).

تَلامِذته، وكان ماهِرًا في فُنونٍ عَديدةٍ، خُصوصًا في عِلمِ الحِسابِ، وله فيه تَواليفُ نافِعةٌ، وكان عارِفًا بالفَرائِضِ والنَّحْوِ والشِّعْرِ، وكانَ يُدرِّسُ في سَبْعةَ عَشَرَ فَنًّا، ويُضرَبُ به المَثَلُ، وهو أحَدُ أعْلامِ الشَّافِعيَّةِ، وجَلَسَ بَعْدَ أسْتاذِه أبي إسْحاقَ للإمْلاءِ، واخْتَلَفَ إليه الأئِمَّةُ فقَرؤوا عليه، حَدَّثَ عنه: أبو بَكْرٍ البَيْهَقيُّ، وأبو القاسِمِ القُشَيْريُّ، وخَلْقٌ. وهو من أعْلامِ الأشاعِرةِ في أوائل القَرْنِ الخامِسِ، وقدْ أدرَكَ ابنَ مُجاهِدٍ تلميذَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ.

ومِن تَصانيفِه كِتابُ «الفَرْق بَيْنَ الفِرَق»، وكِتابُ «التَّحْصيل في أُصولِ الفِقْه»، وكِتابُ «فَضائِح الكَرَّاميَّةِ»، وكِتابُ «تَأويل مُتَشابِهِ الأخْبارِ»، وكِتابُ «المِلَلِ والنِّحَلِ»، وكِتابُ «نَفْي خَلْقِ القُرْآنِ»، وكِتابُ «الأسماء الصِّفات»، وكِتابُ «الإيمانِ وأُصولِه»[1].

وقدْ طَوَّرَ أبو مَنْصورٍ البَغْداديُّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ مِن خِلالِ:

أ- مُخالَفتِه بعضَ أقْوالِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ.

ب- تَبَنِّي بعضِ أدِلَّةِ المُعْتَزِلةِ، مِثلُ دَليلِ حُدوثِ الأجْسامِ.

ج- تَأويلِه صِفةَ الاسْتِواءِ للهِ، معَ أنَّه رَدَّ على المُعْتَزِلةِ الَّذين أوَّلوا الاسْتِواءَ بالاسْتيلاءِ، وعَرَضَ أقْوالَ أصْحابِه الأشاعِرةِ، ثُمَّ صَحَّحَ تَأويلَ العَرْشِ بمَعْنى المُلْكِ، كأنَّه أرادَ أنَّ المُلْكَ ما اسْتَوى لأحَدٍ غَيْرِه، وذَكَرَ أنَّ مَعْنى آيةِ الاسْتِواءِ: على المُلْكِ اسْتَوى، أي: اسْتَوى المُلْكُ للإلهِ، ونَفى صِفةَ العُلُوِّ للهِ سُبْحانَه.

د- تَأويلِه صِفاتِ الوَجْهِ والعَيْنِ واليَدَينِ ونَحْوِها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ الَّتي

(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٥٧٢)، ((فوات الوَفَيَات)) لابن شاكر الكتبي (٢/ ٣٧١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٥/ ١٣٦ - ١٤٠).

أثْبَتَها أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ وابنُ الباقِلَّانيِّ.

هـ- عرْضِه في كِتابِه «الفَرْق بَيْنَ الفِرَق» مَذهَبَ الأشاعِرةِ على أنَّه مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وقدْ عَرَضَ البَغْداديُّ أقْوالَ الفِرَقِ بمَنهَجٍ واضِحٍ ومُرَتَّبٍ، واعْتَمَدَ على حَديثِ الافْتِراقِ الوارِدِ، وساقَ بعضَ رِواياتِه بأسانيدِه، ثُمَّ ذَكَرَ أنَّه مَرْوِيٌّ عن جَمْعٍ مِن الصَّحابةِ، ثُمَّ حَصَرَ أعْدادَ الفِرَقِ لتُوافِقَ ما في الحَديثِ، فذَكَرَ اثْنتَينِ وسَبْعينَ فِرْقةً، ثُمَّ الفِرْقةَ الثَّالِثةَ والسَّبْعينَ، وهي الفِرْقةُ النَّاجيةُ الواردةُ في الحَديثِ، وجَعَلَها فِرْقةَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وذَكَرَ أنَّ أصْنافَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ على مَذهَبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، فذَكَرَ مِنهم المُتَكلِّمينَ الَّذين تَبَرَّؤوا مِن التَّشْبيهِ والتَّعْطيلِ، وذَكَرَ مِنهم أئِمَّةَ الفِقْهِ مِن فَريقَيْ أهْلِ الرَّأيِ وأهْلِ الحَديثِ، وأدخَلَ فيهم أصْحابَ المَذاهِبِ الأرْبَعةِ وأهْلَ الظَّاهِرِ وغَيْرَهم، وذَكَرَ مِنهم أهْلَ الأدَبِ والنَّحْوِ والتَّصْريفِ واللُّغةِ، فذَكَرَ أعْلامَهم، وذَكَرَ مِنهم عُلَماءَ القِراءاتِ والتَّفْسيرِ، وذَكَرَ مِنهم الزُّهَّادَ والصُّوفيَّةَ، والمُرابِطينَ في الثُّغورِ، وعامَّةَ البُلْدانِ الَّتي غَلَبَ فيها شِعارُ أهْلِ السُّنَّةِ، وبنِسْبةِ هذه الأصْنافِ كلِّها إلى مَذهَبِ الأشاعِرةِ يكونُ البَغْداديُّ قدِ ادَّعى أنَّ انْتِشارَ المَذهَبِ الأشْعَريِّ عنْدَ هؤلاءِ دَليلٌ على أنَّه الحَقُّ، بلْ إنَّ البَغْداديَّ عَدَّ أعْلامَ الصَّحابةِ والسَّلَفِ مِن المُتَكلِّمينَ، فذَكَرَ أنَّ مِنهم عليَّ بنَ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنه لأنَّه ناظَرَ الخَوارِجَ، وعَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما لتَبَرُّئِه مِن القَدَريَّةِ، وعُمَرَ بنَ عَبْدِ العَزيزِ، وزَيدَ بنَ عليِّ بنِ الحُسَيْنِ، والحَسَنَ البَصْريَّ، والزُّهْريَّ، والشَّعْبيَّ، وجَعْفَرًا الصَّادِقَ! وعَدَّ مِن المُتَكلِّمينَ أبا حَنيفةَ، والشَّافِعيَّ، وأبا يوسُفَ القاضيَ! ثُمَّ ذَكَرَ أعْلامَ الكُلَّابيَّةِ والأشْعَريَّةِ الَّذين سَبَقوه أو عاصَروه، وبِهذا المَنهَجِ الَّذي لم يكُنْ مَعْهودًا في مُؤَلَّفاتِ ذلك العَصْرِ، معَ حُسْنِ العَرْضِ والتَّرْتيبِ والتَّبْويبِ، اسْتَطاعَ البَغْداديُّ

أن يَنشُرَ بَيْنَ النَّاسِ أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ هو المَذهَبُ الصَّحيحِ، وأنَّه المَذهَبُ الَّذي يَتَبَنَّاه أعْلامُ المُسلِمينَ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئِمَّةِ الدِّينِ مِن الفُقَهاءِ والقُرَّاءِ والمُفَسِّرينَ وغَيْرِهم، وقَرَّرَ أنَّ الأشاعِرةَ ليسوا فِرْقةً مِن فِرَقِ المُسلِمينَ، وإنَّما عَقيدتُهم هي عَقيدةُ جُمْهورِ أهْلِ السُّنَّةِ مِن المُسلِمينَ[1].

وبِهذا يَتَبيَّنُ أنَّ انْتِشارَ المَذهَبِ الأشْعَريِّ كان بواسِطةِ أعْلامِه الَّذين كانوا مِن أئِمَّةِ العِلمِ، ومِن أهْلِ الفَصاحةِ والبَيانِ، ولهم الرُّدودُ العَظيمةُ على كَثيرٍ مِن أهْلِ البِدَعِ، كالمُعْتَزِلةِ والرَّافِضةِ، واجْتَهدوا في دَعْوةِ النَّاسِ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ على أنَّه مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ووَقَعَ لبعضِهم في مُؤَلَّفاتِهم زَلَّاتٌ وأوْهامٌ ظَنُّوها مِن الدِّينِ، فعَظُمَتِ الفِتْنةُ بهم، كما يُقالُ: زَلَّةُ العالِمِ زَلَّةُ عالَمٍ!

٩- أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقيُّ (ت: ٤٥٨ هـ):

أبو بَكْرٍ البَيْهَقيُّ محدثٌ فقيهٌ أصوليٌّ مِن كِبارِ أصْحابِ أبي عَبْدِ اللهِ الحاكِمِ، وأخَذَ مَذهَبَ الشَّافِعيِّ عن أبي الفَتْحِ ناصِرِ بنِ مُحَمَّدٍ العُمَريِّ المَرْوَزيِّ، وغَيْرِه، وبَرَعَ في المَذهَبِ، وشُيوخُه أكثَرُ مِن مِئةِ شَيْخٍ[2]، وقَرَأَ عِلمَ الكَلامِ على مَذهَبِ الأشْعَريِّ، بُورِكَ له في مَرْوِيَّاتِه، وحَسُنَ تَصرُّفُه فيها؛ لحِذْقِه وخِبْرتِه بالأبْوابِ والرِّجالِ، وبَعُدَ صيتُه. وأقامَ مُدَّةً ببَيْهَقَ يُصنِّفُ كُتُبَه بعدَ أن صار واحِدَ زَمانِه،

(١) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٧٤ - ٥٨٠). ويُنظر أيضًا: ((الفرق بين الفرق)) للبغدادي (ص: ٤ - ٢٠، ٢٠٠، ٣٠٤ - ٣٥٤).

هذا، وقد قال ابنُ الصَّلاحِ في آخِرِ ترجمةِ أبي منصورٍ: (الأستاذُ أبو منصورٍ هذا يخبِطُ كثيرًا في نُقولِه وما يحكيه خَبْطَ عَشواءَ، فما أدري مِن أين يُؤتى؟!). ((طبقات الفقهاء الشافعية)) (٢/ ٥٥٦).

(٢) مِن أشهَرِ مَشايخِه: أبو عَبْدِ اللهِ الحاكِمُ، وابنُ فُورَك، وعبدُ القاهِرِ البَغداديُّ، وأبو عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميُّ، وأبو ذَرٍّ الهَرَويُّ. يُنظر: ((السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي)) للمنصوري (ص: ٤١٩، ٣٧٩، ٥٥٠، ٥٦٤).

وفَرْدَ أقْرانِه، وحافِظَ أوانِه، ثُمَّ إنَّه طُلِبَ إلى نَيْسابورَ لنَشْرِ العِلمِ بها فأجابَ، وذلك في سَنَةِ إحْدى وأرْبَعينَ وأرْبَعمِئةٍ، فاجْتَمَعَ الأئِمَّةُ وحَضَروا مَجلِسَه لقِراءةِ تَصانيفِه، جَمَعَ نُصوصَ الشَّافِعيِّ، واحْتَجَّ لها بالكِتابِ والسُّنَّةِ. ومن تصانيفه: «السُّنَن الكَبير»، و«السُّنَن الصَّغير»، و«السُّنَن والآثار»، و«دَلائِل النُّبُوَّةِ»، و«شُعَب الإيمانِ»، و «الأسْماء والصِّفات»، وغير ذلك.

قال عَبْدُ الغافِرِ: كانَ على سيرةِ العُلَماءِ، قانِعًا مِن الدُّنْيا باليَسيرِ، مُتَجَمِّلًا في زُهْدِه ووَرَعِه، وقال إمامُ الحَرَمينِ: ما مِن شافِعيٍّ إلا ولِلشَّافِعيِّ عليه مِنَّةٌ إلَّا البَيْهَقيَّ، فإنَّ له على الشافِعيِّ مِنَّةً؛ لتَصانيفِه في نُصْرةِ مَذهَبِه[1].

والبَيْهَقيُّ يُوافِقُ مَذهَبَ الأشاعِرةِ في كَثيرٍ مِن مَسائِلِ الاعْتِقادِ؛ فإنَّه ذَهَبَ إلى تَأويلِ بعضِ الصِّفاتِ، وتَفْويضِ مَعاني بعضِها الآخَرِ، وزَعَمَ أنَّ التَّفْويضَ مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ووافَقَ الأشاعِرةَ بأنَّ كَلامَ اللهِ ليس بصَوْتٍ ولا حَرْفٍ، وهو يُثبِتُ صِفةَ الوَجْهِ واليَدَينِ والعَيْنِ للهِ سُبْحانَه بلا تَأويلٍ، كما هو قَوْلُ مُتَقدِّمي الأشاعِرةِ[2].

قال ابنُ تيميَّةَ: (الحافِظُ أبو بَكْرٍ البَيْهَقيُّ وأمْثالُه أقرَبُ إلى السُّنَّةِ مِن كَثيرٍ مِن أصْحابِ الأشْعَريِّ المُتَأخِّرينَ الَّذين خَرَجوا عن كَثيرٍ مِن قَوْلِه إلى قَوْلِ المُعْتَزِلةِ أو الجَهْميَّةِ أو الفَلاسِفةِ)[3].

ولِلبَيْهَقيِّ كِتابُ «الأسْماء والصِّفات»، وافَقَ في كَثيرٍ مِن مَسائِلِه مَنهَجَ السَّلَفِ

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٠/ ٩٥)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٤/ ٨ - ١١).

(٢) يُنظر: ((الأسماء والصِّفات)) للبيهقي (٢/ ٢٩)، ((الاعتقاد)) للبيهقي (ص: ٧١، ٨٨)، ((البيهقي وموقفه من الإلهيات)) للغامدي (ص: ٣٢٢ - ٣٧٣، ٤٠٩ - ٤١٢).

(٣) ((شرح العقيدة الأصفهانيَّة)) (ص: ١٢٧).

الصَّالِحِ ومَن اتَّبَعَهم مِن أهْلِ السُّنَّةِ، ووافَقَ في بعضِ مَسائِلِه الأشاعِرةَ؛ قال البَيْهَقيُّ مُبَيِّنًا سَبَبَ تَأليفِه هذا الكِتابَ: (كَتَبَ إلَيَّ الأسْتاذُ أبو مَنْصورٍ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ ابنِ أبي أيُّوبَ الأُصوليُّ رَحِمَه اللهُ، الَّذي كان يَحُثُّني على تَصنيفِ هذا الكِتابِ؛ لِما في الأحاديثِ المُخرَّجةِ فيه مِن العَوْنِ على ما كانَ فيه مِن نُصْرةِ السُّنَّةِ وقَمْعِ البِدْعةِ)[1].

وأبو مَنْصورٍ هذا الَّذي كان يَحُثُّ البَيْهَقيَّ على تَأليفِ كِتابِ «الأسْماء والصِّفات» أشْعَريٌّ مَشْهورٌ، وهو تِلْميذُ أبي بَكْرِ بنِ فُورَك وخَتَنُه[2].

ومِن تَأويلاتِ الصِّفاتِ الَّتي ذَكَرَها البَيْهَقيُّ قَوْلُه: (الرِّضا عنْدَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ رَضِيَ اللهُ عنه يَرجِعُ إلى الإرادةِ، وهو إرادةُ إكْرامِ المُؤمِنينَ، وكذلك الرَّحْمةُ تَرجِعُ إلى الإرادةِ، وهي إرادةُ الإنْعامِ والإكْرامِ)[3].

وبَعْدَ أن ذَكَرَ البَيْهَقيُّ بعضَ الأدِلَّةِ مِن القُرْآنِ والسُّنَّةِ على صِفةِ الاسْتِواءِ قال: (المُتَقدِّمونَ مِن أصْحابِنا رَضِيَ اللهُ عنهم كانوا لا يُفَسِّرونَه ولا يَتَكلَّمونَ فيه كنَحْوِ مَذهَبِهم في أمْثالِ ذلك...، أخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الحافِظُ، قال: هذه نُسْخةُ الكِتابِ الَّذي أمْلاه الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ أحْمَدُ بنُ إسْحاقَ بنِ أيُّوبَ في مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ فيما جَرى بَيْنَ مُحَمَّدِ بنِ إسْحاقَ بنِ خُزَيْمةَ وبَيْنَ أصْحابِه، فذَكَرَها وذَكَرَ فيها: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] بلا كَيْفٍ، والآثارُ عن السَّلَفِ في مِثلِ هذا كَثيرةٌ، وعلى هذه الطَّريقِ يَدُلُّ مَذهَبُ الشَّافِعيِّ رَضِيَ الله عنه، وإليها ذَهَبَ أحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، والحُسَيْنُ بنُ الفَضْلِ البَجَليُّ، ومِن المُتَأخِّرينَ

(١) ((الأسماء والصِّفات)) (٢/ ٦٠).

(٢) يُنظر: ((السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي)) للمنصوري (ص: ٥٥٦).

(٣) ((الأسماء والصِّفات)) (١/ ٤٧٨).

أبو سُلَيْمانَ الخَطَّابيُّ، وذَهَبَ أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ إسْماعيلَ الأشْعَريُّ إلى أنَّ اللهَ تَعالى جَلَّ ثَناؤُه فَعَلَ في العَرْشِ فِعْلًا سَمَّاه اسْتِواءً، كما فَعَلَ في غَيْرِه فِعْلًا سَمَّاه رِزْقًا أو نِعْمةً أو غَيْرَهما مِن أفْعالِه، ثُمَّ لم يُكَيِّفِ الاسْتِواءَ إلَّا أنَّه جَعَلَه مِن صِفاتِ الفِعْلِ؛ لقَوْلِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وثُمَّ للتَّراخي، والتَّراخي إنَّما يكونُ في الأفْعالِ، وأفْعالُ اللهِ تَعالى توجَدُ بلا مُباشَرةٍ منه إيَّاها ولا حَرَكةٍ، وذَهَبَ أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَريُّ في آخَرينَ مِن أهْلِ النَّظَرِ إلى أنَّ اللهَ تَعالى في السَّماءِ فوقَ كلِّ شيءٍ مُسْتَوٍ على عَرْشِه؛ بمَعْنى أنَّه عالٍ عليه، ومَعْنى الاسْتِواءِ: الاعْتِلاءُ، كما يَقولُ: اسْتَوَيْتُ على ظَهْرِ الدَّابَّةِ، واسْتَوَيْتُ على السَّطْحِ بمَعْنى عَلَوْتُه، واسْتَوَتِ الشَّمْسُ على رأسي، واسْتَوى الطَّيْرُ على قِمَّةِ رأسي؛ بمَعْنى عَلا في الجَوِّ، فوُجِدَ فوق رأسي، والقَديمُ سُبْحانَه عالٍ على عَرْشِه لا قاعِدٌ ولا قائِمٌ ولا مُماسٌّ ولا مُبايِنٌ عن العَرْشِ، يُريدُ به: مُبايَنةَ الذَّاتِ الَّتي هي بمَعْنى الاعْتِزالِ أو التَّباعُدِ؛ لأنَّ المُماسَّةَ والمُبايَنةَ الَّتي هي ضِدُّها، والقِيامَ والقُعودَ مِن أوْصافِ الأجْسامِ، واللهُ عَزَّ وجَلَّ أحَدٌ صَمَدٌ لم يَلِدْ ولم يولَدْ ولم يكُنْ له كُفُوًا أحَدٌ، فلا يَجوزُ عليه ما يَجوزُ على الأجْسامِ تَبارَكَ وتَعالى. وحَكى الأسْتاذُ أبو بَكْرِ بنُ فُورَكَ هذه الطَّريقةَ عن بعضِ أصْحابِنا أنَّه قال: اسْتَوى بمَعْنى: عَلا، ثُمَّ قال: ولا يُريدُ بذلك عُلُوًّا بالمَسافةِ والتَّحَيُّزِ والكَوْنِ في مَكانٍ مُتَمَكِّنًا فيه، ولكنْ يُريدُ مَعْنى قَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] أي: مَن فَوْقَها على مَعْنى نَفْيِ الحَدِّ عنه، وأنَّه ليس مِمَّا يَحْويه طَبَقٌ أو يُحيطُ به قُطْرٌ، ووَصْفُ اللهِ سُبْحانَه وتَعالى بذلك طريقهُ الخبر، فلا نَتَعَدَّى ما وَرَدَ به الخَبَرُ. قُلْتُ: وهو على هذه الطَّريقةِ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، وكَلِمةُ ﴿ثُمَّ﴾ تَعَلَّقَتْ بالمُسْتَوى عليه، لا بالاسْتِواءِ، وهو كقَوْلِه: ﴿ثُمَّ

﴿ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفۡعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦] يَعْني: ثُمَّ يكونُ عَمَلُهم فيَشهَدُه. وقدْ أشارَ أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ إسْماعيلَ إلى هذه الطَّريقةِ حِكايةً، فقال: وقال بعضُ أصْحابِنا: إنَّه صِفةُ ذاتٍ، ولا يُقالُ: لم يَزَلْ مُسْتَوِيًا على عَرْشِه، كما أنَّ العِلمَ بأنَّ الأشْياءَ قد حَدَثَتْ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، ولا يُقالُ: لم يَزَلْ عالِمًا بأنْ قد حَدَثَتْ، ولَمَّا حَدَثَتْ بَعْدُ، قال: وجَوابي هو الأوَّلُ، وهو أنَّ اللهَ مُسْتَوٍ على عَرْشِه، وأنَّه فوقَ الأشْياءِ بائِنٌ مِنها، بمَعْنى أنَّها لا تَحُلُّه ولا يَحُلُّها، ولا يَمَسُّها ولا يُشبِهُها، وليستِ البَيْنونةُ بالعُزْلةِ، تَعالى اللهُ رَبُّنا عن الحُلولِ والمُماسَّةِ عُلُوًّا كَبيرًا. قال: وقدْ قال بعضُ أصْحابِنا: إنَّ الاسْتِواءَ صِفةُ اللهِ تَعالى تَنْفي الاعْوِجاجَ عنه. وفيما كَتَبَ إلَيَّ الأسْتاذُ أبو مَنْصورِ بنُ أبي أيُّوبَ أنَّ كَثيرًا مِن مُتَأخِّري أصْحابِنا ذَهَبوا إلى أنَّ الاسْتِواءَ هو القَهْرُ والغَلَبةُ، ومَعْناه: أنَّ الرَّحْمنَ غَلَبَ العَرْشَ وقَهَرَه، وفائِدتُه الإخْبارُ عن قَهْرِه مَمْلوكاتِه، وأنَّها لم تَقهَرْه، وإنَّما خُصَّ العَرْشُ بالذِّكْرِ؛ لأنَّه أعظَمُ المَمْلوكاتِ، فنَبَّهَ بالأعْلى على الأدْنى. قال: والاسْتِواءُ بمَعْنى القَهْرِ والغَلَبةِ شائِعٌ في اللُّغةِ...، قال: وليس ذلك في الآيةِ بمَعْنى الاسْتيلاءِ؛ لأنَّ الاسْتيلاءَ غَلَبةٌ معَ تَوَقُّعِ ضَعْفٍ، قال: وممَّا يُؤَيِّدُ ما قُلْناه قَوْلُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فصلت: ١١]، والاسْتِواءُ إلى السَّماءِ هو القَصْدُ إلى خَلْقِ السَّماءِ، فلمَّا جازَ أن يكونَ القَصْدُ إلى السَّماءِ اسْتِواءً جازَ أن تكونَ القُدْرةُ على العَرْشِ اسْتِواءً...، ويُذكَرُ عن أبي العالِيةِ في هذه الآيةِ أنَّه قالَ: اسْتَوى يَعْني: ارْتَفَعَ. ومُرادُه بذلك -واللهُ أعلَمُ- ارْتِفاعُ أمْرِه، وهو بُخارُ الماءِ الَّذي مِنه وَقَعَ خَلْقُ السَّماءِ)[1].

فالبَيْهَقيُّ كان له دَوْرٌ في رَبْطِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ بالفِقْهِ الشَّافِعيِّ، وهو أحَدُ

(١) ((الأسماء والصِّفات)) (٢/ ٣٠٤، ٣٠٨ - ٣١١).

المُحَدِّثينَ الكِبار فكان له دورٌ أيضًا في ربطهم بالحديث وروايته لِبَيانِ أنَّ ذلك لا يُخالِفُ مَنهَجَ الأشاعِرةِ.

١٠- أبو القاسِم، عَبْدُ الكَريم بنُ هَوازِنَ القُشَيْريُّ النَّيْسابوريُّ (ت: ٤٦٥ هـ):

شَيْخُ خُراسانَ، ومُقدَّمُ الطَّائفةِ، قَرَأَ الأدَبَ والعَربيَّةَ، وحَضَرَ مَجلِسَ أبي عليٍّ الدَّقَّاق، وكان واعِظَ وَقْتِه، فقبِلَه الدَّقَّاقُ وأَقبَلَ عليه، وأشارَ عليه بتَعلُّمِ العِلمِ، فتَفَقَّهَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ إلى أبي بَكْرِ بنِ فُورَك الأُصوليِّ، فأخَذَ عنه الكَلامَ والنَّظَرَ، حتَّى بَلَغَ فيه الغايةَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ إلى أبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ، ونَظَرَ في تَواليفِ ابنِ الباقِلَّانيِّ، ثُمَّ زَوَّجَه أبو عليٍّ الدَّقَّاقُ بابنتِه، فلمَّا تُوفِّيَ أبو عليٍّ عاشَرَ أبا عَبْدِ الرَّحْمنِ السُّلَميَّ الصُّوفيَّ وصَحِبَه، وانْتَهَتْ إليه رِياسةُ التَّصوُّفِ في زَمانِه؛ وكان طَيِّبَ النَّفْسِ، لَطيفَ الإشارةِ، غَوَّاصًا على المَعاني، وكان إمامًا قُدْوةً، مُفَسِّرًا، مُحَدِّثًا، فَقيهًا، مُتَكلِّمًا، نَحْويًّا، كاتِبًا، شاعِرًا، مَليحَ الخَطِّ جِدًّا، وكان يَقُصُّ، وكانَ حَسَنَ المَوْعِظةِ، مَليحَ الإشارةِ، وكانَ يَعرِفُ الأُصولَ على مَذهَبِ الأشْعَريِّ، والفُروعَ على مَذهَبِ الشَّافِعيِّ، وقد أخَذَ الفِقْهَ عن أبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ بَكْرٍ الطُّوسيِّ.

صَنَّفَ التَّفْسيرَ الكَبيرَ، وصَنَّفَ الرِّسالةَ في رِجالِ الطَّريقةِ، وحَجَّ معَ البَيْهَقيِّ وأبي مُحَمَّدٍ الجُوَيْنيِّ، وكان له في الفُروسيَّةِ واسْتِعْمالِ السِّلاحِ يَدٌ بَيْضاءُ[1].

والقُشَيريُّ كغيرِه مِن عُلماءِ الأشاعرةِ يُؤَوِّلُ أكثرَ الصِّفاتِ، وهذه بعضُ النُّقولاتِ مِن كُتُبِه تُبَيِّنُ تَأويلَه الصِّفاتِ:

أ- قال القُشَيْريُّ في تَفْسيرِ سورةِ المُلْكِ: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾: بقُدْرتِه إظْهارُ ما

(١) يُنظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (١٢/ ٣٦٦)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خَلِّكان (٣/ ٢٠٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبيِّ (١٠/ ٢١٧)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسُّبكيِّ (٥/ ١٥٣ - ١٥٦).

يُريدُ)[١].

ب- وقال في تَفْسيرِ قَوْلِه تَعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]: (﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أرادَ بِهم المَلائِكةَ الَّذين يَسكُنونَ السَّماءَ، فهُمْ مُوَكَّلونَ بالعَذابِ، وخَوَّفَهم بالمَلائِكةِ أن يُنزِلوا عليهم العُقوبةَ مِن السَّماءِ، أو يَخسِفوا بِهم الأرْضَ، وكذلك خَوَّفَهم أن يُرسِلوا عليهم حِجارةً كما أَرْسَلوا على قَوْمِ لوطٍ)[٢].

ج- وقال في أوَّلِ رِسالتِه المَشْهورةِ: (تَعالى عن أن يُقالَ: كيف هو؟ أو أين هو؟)[٣].

د- وقال: (سَمِعْتُ الإمامَ أبا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ الحَسَنِ بنِ فُورَك رَحِمَه اللهُ تَعالى يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ المَحْبوبِ خادِمَ أبي عُثْمانَ المَغْرِبيِّ يَقولُ: قال لي أبو عُثْمانَ المَغْرِبيُّ يَوْمًا: يا مُحَمَّدُ، لو قال لك أحَدٌ: أين مَعْبودُكَ أَيْشٍ تَقولُ؟ قال: قُلْتُ: أَقولُ: حيثُ لم يَزَلْ، قال: فإن قال: أين كان في الأزَلِ، أيْشٍ تَقولُ؟ قال: قُلْتُ: أَقولُ: حيثُ هو الآنَ، يَعْني أنَّه كما كانَ، ولا مَكانَ، فهو الآنَ كما كانَ، قال: فارْتَضى مِنِّي ذلك، ونَزَعَ قَميصَه وأَعْطانيه)[٤].

هـ- وقال: (له يَدانِ، هُما صِفتانِ، يَخلُقُ بِهما ما يَشاءُ سُبْحانَه على التَّخْصيصِ، وله الوَجْهُ الجَميلُ، وصِفاتُ ذاتِه مُخْتَصَّةٌ بذاتِه، لا يَقالُ: هي وهو، ولا هي أغْيارٌ له، بلْ هي صِفاتٌ له أَزَليَّةٌ، ونُعوتٌ سَرْمَديَّةٌ، وأنَّه أَحَديُّ الذَّاتِ، ليس

(١) ((لطائف الإشارات)) (٣/ ٦١٠).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ٦١٤).

(٣) ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ١٤).

(٤) المصدر السابق: (١/ ٢٤).

يُشبِهُه شَيءٌ مِن المَصْنوعاتِ، ولا يُشبِهُه شيءٌ مِن المَخْلوقاتِ، ليس بجِسْمٍ، ولا جَوْهَرٍ، ولا عَرَضٍ، ولا صِفاتُه أعْراضٌ، ولا يَتَصوَّرُ في الأوْهامِ، ولا يَتَقدَّرُ في العُقولِ، ولا له جِهةٌ ولا مَكانٌ، ولا يَجْري عليه وَقْتٌ وزَمانٌ، ولا يَجوزُ في وَصْفِه زِيادةٌ ولا نُقْصانٌ، ولا يَخُصُّه هَيْئةٌ وقَدٌّ، ولا يَقطَعُه نِهايةٌ وحَدٌّ، ولا يَحُلُّه حادِثٌ، ولا يَحمِلُه على الفِعلِ باعِثٌ، ولا يَجوزُ عليه لَوْنٌ ولا كَوْنٌ، ولا يَنصُرُه مَدَدٌ ولا عَوْنٌ، ولا يَخرُجُ عن قُدْرتِه مَقْدورٌ، ولا يَنفَكُّ عن حُكْمِه مَفْطورٌ، ولا يَعزُبُ عن عِلمِه مَعْلومٌ، ولا هو على فِعلِه كيف يَصنَعُ وما يَصنَعُ مَلومٌ، لا يُقالُ له: أينَ، ولا حيثُ، ولا كيفَ)[1].

وبمِثلِ هذا الكلامِ المُنمَّقِ والمُزخْرَفِ انْتَشَرَ المَذهَبُ الأشْعَريُّ، وصَدَقَ رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إذ يَقولُ: ((إنَّ مِن البَيانِ لَسِحْرًا))[2]، ففي كَلامِ القُشَيْريِّ هذا ونُقولاتِه حَقٌّ وباطِلٌ، وفي بعضِ كَلامِه ألْفاظٌ مُجْمَلةٌ لم يَتَكلَّمْ فيها السَّلَفُ الصَّالِحُ بالنَّفْيِ ولا الإثْباتِ؛ كالجِسْمِ والجَوْهَرِ والعَرَضِ، وقدْ أخَذَ أهْلُ الكَلامِ مِثلَ هذه الألْفاظِ مِن كُتُبِ الفَلاسِفةِ. وعُلَماءُ الكَلامِ أمثال القُشَيْريِّ وغيره، يُريدونَ نَصْرَ الإسْلامِ بما كَتَبوا مِن مُصَنَّفاتٍ، ويُريدونَ تَنْزيهَ اللهِ سُبْحانَه عن النَّقائِصِ بِهذه العِباراتِ، فوَقَعوا في تَأويلِ كَثيرٍ مِن الصِّفاتِ، وقدْ أثَّرَ القُشَيْريُّ تَأثيرًا عَظيمًا في الصُّوفيَّةِ الَّذين اتَّخَذوا رِسالتَه عُمْدةً في التَّصَوُّفِ، فصارَ غالِبُ الصُّوفيَّةِ بَعْدَ القُشَيْريِّ أشاعِرةً أو مُتَأثِّرينَ بمَذهَبِ الأشاعِرةِ.

قال القُشَيْريُّ: (اعْلَموا رَحِمَكم اللهُ تَعالى أنَّ المُسلِمينَ بَعْدَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ

(١) ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ٣٢).

(٢) رواه البخاريُّ (٥٧٦٧) من حَديثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما.

عليه وسلَّم لم يَتَسَمَّ أفاضِلُهم في عَصْرِهم بتَسْمية عَلَم سِوى صُحْبةِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ إذ لا فَضيلةَ فَوْقَها، فقيلَ لهم: الصَّحابةُ، ولَمَّا أَدرَكَهم أَهْلُ العَصْرِ الثَّاني سُمِّيَ مَن صَحِبَ الصَّحابةَ التَّابعينَ، ورَأَوا ذلك أَشرَفَ سِمةٍ، ثُمَّ قيلَ لِمَن بَعْدَهم: أَتْباعُ التَّابِعينَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ، وتَبايَنَتِ المَراتِبُ، فقيلَ لخَواصِّ النَّاسِ مِمَّن لهم شِدَّةُ عِنايةٍ بأَمْرِ الدِّينِ: الزُّهَّادُ والعُبَّادُ، ثُمَّ ظَهَرَتِ البِدَعُ، وحَصَلَ التَّداعي بَيْنَ الفِرَقِ، فكلُّ فَريقٍ ادَّعَوا أنَّ فيهم زُهْدًا، فانْفَرَدَ خَواصُّ أَهْلِ السُّنَّةِ المُراعونَ أَنْفاسَهم معَ اللهِ تَعالى، الحافِظونَ قُلوبَهم عن طَوارِقِ الغَفْلةِ باسمِ التَّصوُّفِ، واشْتَهَرَ هذا الاسمُ لِهؤلاء الأكابِرِ قَبْلَ المِئَتَينِ مِن الهِجْرةِ)[1].

دَوْرُ القُشَيْريِّ في نُصْرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ وتَطْويرِه[2]:

اشْتَهَرَ القُشَيْريُّ بالتَّصوُّفِ أَكثَرَ مِن شُهْرتِه بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ، ودَوْرُه في نُصْرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ وتَطْويرِه يَتَمثَّلُ في جانِبَينِ:

الجانِبُ الأوَّلُ: دِفاعُه عن الأشاعِرةِ وَقْتَ المِحْنةِ الَّتي مَرُّوا بها، فقدْ كَتَبَ رِسالتَه «الشِّكاية»[3] الَّتي دافَعَ فيها عن الأشْعَريِّ وعن الأشاعِرةِ، ورَدَّ على التُّهَمِ المُوَجَّهةِ إليهم، وأجابَ عن المَسائِلِ الَّتي نُقِمَتْ على الأشْعَريِّ.

وأَهَمُّ تلك المَسائِلِ:

أ- اتِّهامُ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ معَ أتْباعِه أنَّهم يَقولونَ: إنَّ الرَّسولَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ليس بنَبيٍّ في قَبْرِه، ولا رَسولٍ بَعْدَ مَوْتِه.

ب- أنَّ الأشْعَريَّ يَقولُ: إنَّ اللهَ لا يُجازي المُطيعينَ على إيمانِهم وطاعتِهم،

(١) ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ٣٤).

(٢) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) (٢/ ٥٩٢).

(٣) ردَّ عليه عمار خنفر في كتابه الماتِع ((قصة الأشاعرة)).

ولا يُعذِّبُ الكُفَّارَ والعُصاةَ على كُفْرِهم ومَعاصيهم.

ج- مَسْألةُ كَلامِ اللهِ، وأنَّ موسى عليه السَّلامُ لم يَسمَعْ كَلامَ اللهِ، وأنَّ كلامَ اللهِ ليس صَوْتًا ولا حَرْفًا.

د- أنَّ الأشْعَريَّ يُكفِّرُ العَوامَّ الَّذين لا يَملِكونَ النَّظَرَ والاسْتِدلالَ، وقدْ بَيَّنَ القُشَيْريُّ أنَّ هذا كَذِبٌ على الأشْعَريِّ، وأنَّه يَرى صِحَّةَ إيمانِ المُقلِّدِ.

هـ- أنَّ الاشْتِغالَ بعِلمِ الكَلامِ بِدْعةٌ، وقدْ دافَعَ القُشَيْريُّ عن عِلمِ الكَلامِ.

الجانبُ الثَّاني: إدْخالُ التَّصوُّفِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ، ورَبْطُه به، وذلك حينَ ألَّفَ القُشَيْريُّ رِسالتَه المَشْهورةَ في التَّصوُّفِ وأحْوالِه، وتَراجِمِ رِجالِه المَشْهورينَ، فذَكَرَ في هذه الرِّسالةِ أنَّ عَقيدةَ أعْلامِ التَّصوُّفِ هي عَقيدةُ الأشاعِرةِ، فكانت رِسالتُه سَبَبًا عَظيمًا في دُخولِ الأشاعِرةِ في التَّصوُّفِ، ودُخولِ الصُّوفيَّةِ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ[1].

١١- إمامُ الحَرَمَينِ أبو المَعالي، عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ اللهِ الجُوَيْنيُّ (ت: ٤٧٨هـ):

إمامُ الحَرَمَينِ، رَئيسُ الشَّافِعيَّةِ بنَيْسابورَ، تَفَقَّهَ على والِدِه، فأتى على جَميعِ مُصَنَّفاتِه، وتُوُفِّيَ أبوه وله عِشْرونَ سَنَةً، فأُقعِدَ مَكانَه للتَّدْريسِ، فكان يُدَرِّسُ ويُخرِّجُ إلى مَدْرسةِ البَيْهَقيِّ، وجَدَّ واجْتَهَدَ في المَذهَبِ والخِلافِ والأَصلَينِ وغَيْرِها، وشاعَ اسْمُه واشْتَهَرَ في صِباه، وأَحكَمَ الأُصولَ على أبي القاسِمِ الأسْفَراييِنيِّ الإسْكافِ، واضْطُرَّ إلى السَّفَرِ عن نَيْسابورَ، فذَهَبَ إلى المُعَسْكَرِ، ثُمَّ إلى بَغْدادَ،

(١) يُنظر: ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ٣٤ - ١٤٩)، ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عَساكِر (ص: ١٠٩ - ١١٣)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٢٦٩). وسيأتي مبحث بعنوان: عَلاقة الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ (ص: ٤٨٤).

وصَحِبَ أبا نَصْرٍ الكُنْدُريَّ الوَزيرَ مُدَّةً يَطوفُ معَه، ويَلْتَقي في حَضْرتِه بالأكابِرِ مِن العُلَماءِ، ويُناظِرُهم ويَحْتَكُّ بهم، حتَّى تَهذَّبَ في النَّظَرِ، وشاعَ ذِكْرُه، ثُمَّ خَرَجَ إلى الحِجازِ، وجاوَرَ بمَكَّةَ أرْبَعَ سِنينَ، يُدرِّسُ ويُفْتي، ويَجمَعُ طُرُقَ المَذهَبِ، إلى أن رَجَعَ إلى بَلَدِه نَيْسابورَ، فأُقعِدَ للتَّدْريسِ بنِظاميَّةِ نَيْسابورَ، واسْتَقامَتْ أمورُ الطَّلَبةِ، وبَقِيَ على ذلك قَريبًا مِن ثَلاثينَ سَنَةً، غَيْرَ مُزاحَمٍ ولا مُدافَعٍ، مُسَلَّمٌ له المِحْرابُ والمِنبَرُ، والخَطابةُ والتَّدْريسُ، ومَجلِسُ الوَعْظِ يَوْمَ الجُمُعةِ، وظَهَرَتْ تَصانيفُه، وحَضَرَ دَرْسَه الأكابِرُ والجَمْعُ العَظيمُ مِن الطَّلَبةِ، وكان يَقعُدُ بَيْنَ يَدَيه كلَّ يَوْمٍ نَحْوٌ مِن ثَلاثِمئةِ رَجُلٍ، وتَفَقَّهَ به جَماعةٌ مِن الأئِمَّةِ، وسَمِعَ الحَديثَ مِن أبيه وغَيْرِه، وكان إذا أخَذَ في عِلمِ الصُّوفيَّةِ وشَرْحِ الأحْوالِ أبْكى الحاضِرينَ.

قال الباخَرْزيُّ في تَرْجمةِ أبي المَعالي: (الفِقْهُ فِقْهُ الشَّافِعيِّ، والأدبُ أدَبُ الأَصْمَعِيِّ، وحُسنُ بَصَرِه بالوَعْظِ كالحَسَنِ البَصْريِّ)[1].

قال السَّمْعانيُّ: قَرَأْتُ بخَطِّ أبي جَعْفَرٍ الهَمَذانيِّ: سَمِعْتُ أبا المَعالي يَقولُ: قَرَأْتُ خَمْسينَ ألْفًا في خَمْسينَ ألْفًا، ثُمَّ خَلَّيْتُ أهْلَ الإسْلامِ بإسْلامِهم فيها، وعُلومِهم الظَّاهِرةِ، ورَكِبْتُ البَحْرَ الخِضَمَّ العَظيمَ، وغُصْتُ في الَّذي نُهيَ أهْلُ الإسْلامِ عنه، كلُّ ذلك في طَلَبِ الحَقِّ، وكُنْتُ أهرُبُ في سالِفِ الدَّهْرِ مِن التَّقْليدِ، والآنَ رَجَعْتُ مِن الكلِّ إلى كَلِمةِ الحَقِّ، عليكم بدينِ العَجائِزِ، فإن لم يُدرِكْني الحَقُّ بلَطيفِ بِرِّه، فأَموتَ على دينِ العجائِزِ، ويَختِمَ عاقِبةَ أمْري عنْدَ الرَّحيلِ على كَلِمةِ الإخْلاصِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فالوَيْلُ لابنِ الجُوَيْنيِّ؛ يُريدُ نفْسَه. وقال غانِمٌ المُوشِيليُّ: سَمِعْتُ الإمامَ أبا المَعالي الجُوَيْنيَّ يَقولُ: لو اسْتَقْبَلْتُ مِن أمْري ما اسْتَدْبَرْتُ ما اشْتَغَلْتُ بالكَلامِ. وقال أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ في كِتابِ

(١) ((دمية القصر وعصرة أهل العصر)) (٢/ ١٠٠٠).

الرِّسالةِ النِّظاميَّةِ: اخْتَلَفَتْ مَسالكُ العُلَماءِ في الظَّواهِرِ الَّتي وَرَدَتْ في الكِتابِ والسُّنَّةِ، وامْتَنَعَ على أهْلِ الحَقِّ اعْتِقادُ فَحْواها، فرأى بعضُهم تَأويلَها، والْتَزَمَ ذلك في آيِ الكِتابِ وما يَصِحُّ مِن السُّنَنِ، وذَهَبَ أئِمَّةُ السَّلَفِ إلى الانْكِفافِ عن التَّأويلِ، وإجْراءِ الظَّواهِرِ على مَوارِدِها، وتَفْويضِ مَعانيها إلى الرَّبِّ تَعالى[1]، والَّذي نَرْتَضيه رَأيًا، ونَدينُ اللهَ به عَقْدًا اتِّباعُ سَلَفِ الأُمَّةِ؛ فالأَوْلى الاتِّباعُ، وتَرْكُ الابْتِداعِ، والدَّليلُ السَّمْعيُّ القاطِعُ في ذلك أنَّ إجْماعَ الأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعةٌ، ... وقدْ دَرَجَ صَحْبُ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم على تَرْكِ التَّعَرُّضِ لمَعانيها، ودَركِ ما فيها، وهُمْ صَفوةُ الإسْلامِ المُسْتَقِلُّونَ بأعْباءِ الشَّريعةِ، وكانوا لا يَأْلُونَ جُهْدًا في ضَبْطِ قَواعِدِ المِلَّةِ، والتَّواصي بحِفْظِها، وتَعْليمِ النَّاسِ ما يَحْتاجونَ إليه مِنها، فلو كان تَأويلُ هذه الظَّواهِرِ مُسَوَّغًا أو مَحْتومًا لَأَوْشَكَ أن يكونَ اهْتمامُهم بها فَوْقَ اهْتِمامِهم بفُروعِ الشَّريعةِ، فإذا تَصَرَّمَ عَصْرُهم وعَصْرُ التَّابعينَ على الإضْرابِ عن التَّأويلِ، كان ذلك قاطِعًا بأنَّه الوَجْهُ المُتَّبَعُ، فحَقٌّ على ذي الدِّينِ أن يَعْتقِدَ

(١) السَّلَفُ كانوا يُفَوِّضون كيفيَّةَ الصِّفاتِ لا معانيَ الصِّفاتِ، فأبو المَعالي الجُوَيْنيُّ رجَعَ عن تأويلِ الصِّفاتِ، ونَسَب إلى السَّلَفِ القَوْلَ بتفويضِ معانيها، فرُجوعُه كان إلى مَذهَبِ التَّفويضِ، وليس إلى مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الَّذين يؤمِنون بمعاني الصِّفاتِ على ظاهِرِها الَّذي يليقُ بجَلالِ اللهِ وعَظَمَتِه، ويفَوِّضونَ كيفيَّةَ الصِّفاتِ لا معانِيَها، مع اعتقادِ أنَّ اللهَ ليس كمِثْلِه شَيءٌ؛ فالاستواءُ مَثَلًا عندَ السَّلَفِ معلومٌ، وهو العُلُوُّ والارتفاعُ كما يليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبحانَه، لكِنَّ الكيفيَّةَ مجهولةٌ، وقد اشتَهَر عند الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ أنَّ في صفاتِ اللهِ سُبحانَه قَوْلَين مشهورين للأشاعِرةِ؛ هما: التَّأويلُ، والتَّفويضُ! قال السُّبكيُّ الأشْعَريُّ في ترجمةِ أبي المَعالي الجُوَيْنيِّ: (للأشاعِرةِ قَوْلانِ مَشهورانِ في إثْباتِ الصِّفاتِ: هل تُمَرُّ على ظاهِرِها مع اعتِقادِ التَّنْزيهِ، أو تُؤَوَّلُ؟ والقَوْلُ بالإمرارِ مع اعتِقادِ التَّنْزيهِ هو المَعزُوُّ إلى السَّلَفِ، وهو اختيارُ الإمامِ في الرِّسالةِ النِّظاميَّةِ، وفي مواضِعَ مِن كَلامِه، فرُجوعُه معناه الرُّجوعُ عن التَّأويلِ إلى التَّفْويضِ، ولا إنكارَ في هذا ولا في مُقابِلِه؛ فإنَّها مسألةٌ اجتِهاديَّةٌ، أعني مسألةَ التَّأويلِ أو التَّفْويضِ مع اعتِقادِ التَّنْزيهِ). ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٥/ ١٩١).

تَنَزُّهَ الباري عن صِفاتِ المُحْدَثينَ، ولا يَخوضَ في تَأويلِ المُشْكِلاتِ، ويَكِلَ مَعْناها إلى الرَّبِّ[١]، فلْيُجْرِ آيةَ الاسْتِواءِ والمَجيءِ، وقَوْلَه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ١٤]، و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صَحَّ مِن أخْبارِ الرَّسولِ كخَبَرِ النُّزولِ وغَيْرِه- على ما ذَكَرْنا. وقال مُحَمَّدُ بنُ طاهِرٍ الحافِظُ: سَمِعْتُ أبا الحَسَنِ القَيْرَوانيَّ الأديبَ بنَيْسابورَ -وكان يَسمَعُ معَنا الحَديثَ، وكان يَخْتَلِفُ إلى دَرْسِ الأسْتاذِ أبي المَعالي الجُوَيْنيِّ، يَقرَأُ عليه الكَلامَ- يَقولُ: سَمِعْتُ الأسْتاذَ أبا المَعالي اليَوْمَ يَقولُ: يا أصْحابَنا، لا تَشْتَغِلوا بالكَلامِ؛ فلو عَرَفْتُ أنَّ الكَلامَ يَبلُغُ بي إلى ما بَلَغَ ما اشْتَغَلْتُ به.

وحَكى أبو عَبْدِ اللهِ الحَسَنُ بنُ العبَّاسِ الرُّسْتُميُّ فَقيهُ أصْبَهانَ قال: حَكى لنا أبو الفَتْحِ الطَّبَريُّ الفَقيهُ قالَ: دَخَلْتُ على أبي المَعالي في مَرَضِه، فقالَ: اشْهَدوا علَيَّ أنِّي قد رَجَعْتُ عن كلِّ مَقالةٍ تُخالِفُ السَّلَفَ، وأنِّي أَموتُ على ما تَموتُ عليه عَجائِزُ نَيْسابورَ.

وذَكَرَ مُحَمَّدُ بنُ طاهِرٍ أنَّ المُحدِّثَ أبا جَعْفَرٍ الهَمَذانيَّ حَضَرَ مَجلِسَ وَعْظِ أبي المَعالي، فقال: كانَ اللهُ ولا عَرْشَ، وهو الآنَ على ما كانَ عليه، فقال أبو جَعْفَرٍ: أَخبِرْنا يا أُسْتاذُ عن هذه الضَّرورةِ الَّتي نَجِدُها، ما قال عارِفٌ قَطُّ: يا اللهُ، إلَّا وَجَدَ مِن قَلْبِه ضَرورةً تَطلُبُ العُلُوَّ، لا نَلْتَفِتُ يَمْنةً ولا يَسْرةً، فكيف نَدفَعُ هذه الضَّرورةَ عن أنْفُسِنا؟! فقال: يا حَبيبي، ما ثَمَّ إلَّا الحَيْرةُ! ولَطَمَ على رأسِه ونَزَلَ، وبَقِيَ وَقْتٌ عَجيبٌ، وقال فيما بَعْدُ: حَيَّرَني الهَمَذانيُّ!

ولِأبي المَعالي مِن التَّصانيفِ: كِتابُ «نِهايةِ المَطلَبِ في المَذهَبِ»، وكِتابُ «الإرْشادِ في الأُصولِ»، وكِتابُ «الرِّسالةِ النِّظاميَّةِ في الأحْكامِ الإسْلاميَّةِ»، وكِتابُ

(١) تقَدَّم أنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كانوا يُفَوِّضون كيفيَّةَ الصِّفاتِ لا معانيَ الصِّفاتِ.

«الشَّامِل في أُصولِ الدِّينِ»، وكِتابُ «البُرْهان في أُصولِ الفِقْهِ»، وكِتابُ «غِياث الأُمَمِ في الإمامةِ»[١].

ومِن أَشهَرِ تَلاميذِ الجُوَيْنيِّ:

أبو حامِدٍ الغَزاليُّ، وأبو نَصْرٍ عَبْدُ الرَّحيم بنُ عَبْدِ الكَريم القُشَيْريُّ، وعلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ الطَّبَريُّ المَعْروفُ بالْكِيَا الهَرَّاسيِّ، وغَيْرُهم.

أَثَرُ أبي المَعالي الجُوَيْنيِّ في تَطْويرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ[٢]:

يُعتَبَرُ أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ مِن أَعظَمِ أعْلامِ الأشاعِرةِ، ومِمَّا تَمَيَّزَ به أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ فيما يَتَعلَّقُ بمَذهَبِ الأشاعِرةِ ما يَلي:

أ- تَجْديدُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ؛ فالجُوَيْنيُّ وإن تَبَنَّى أقْوالَ شُيوخِه السَّابقينَ ونَقَلَها فإنَّه رَدَّ أو ناقَشَ ما يَرى أنَّه يَسْتحِقُّ الرَّدَّ والمُناقَشةَ، حتَّى لو كانَت تلك الأقْوالُ لأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، والباقِلَّانيِّ، وأبي إسْحاقَ الأسْفَراييِنيِّ، وابنِ فُورَك.

ب- تَأويلُ الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ، كالوَجْهِ والعَيْنِ واليَدَينِ، مُخالِفًا أئِمَّةَ المَذهَبِ الأشْعَريِّ الَّذين يُثبِتُونَها بلا تَأويلٍ؛ كأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، والباقِلَّانيِّ، والبَيْهَقيِّ، ووافَقَ الجُوَيْنيُّ المُعْتَزِلةَ في تَأويلِ صِفةِ الاسْتِواءِ للهِ سُبْحانَه بالاسْتيلاءِ، ولم يَسبِقْه إلى هذا أحَدٌ مِن أئِمَّةِ الأشاعِرةِ الَّذين كانوا يَرُدُّونَ على المُعْتَزِلةِ تَأويلَهم صِفةَ الاسْتِواءِ بالاسْتيلاءِ، بل إنَّ الجُوَيْنيَّ ألْزَمَ الأشاعِرةَ بتَأويلِ صِفةِ الوَجْهِ واليَدَينِ والعَيْنِ كتَأويلِ صِفةِ النُّزولِ وغَيْرِها.

(١) يُنظر لترجمته: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٠/ ٤٢٤ - ٤٢٨)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٥/ ١٦٥ - ١٧٩).

(٢) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٦٠٠ - ٦٢١).

جـ- القُرْبُ مِن مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ أكثرَ مِمَّن سَبَقَه مِن الأشاعِرةِ، ومِن الشَّواهِدِ على ذلك أنَّ الجُوَيْنيَّ لَمَّا شَرَحَ مَذهَبَ الأشاعِرةِ في مَسْألةِ كَلامِ اللهِ تعالى قَرَّرَ أنَّ المَذهَبَ الأشْعَريَّ لا يُعارِضُ مَذهَبَ المُعْتَزِلةِ؛ لأنَّهما يَتَّفِقانِ على أنَّ كَلامَ اللهِ بغَيْرِ صَوْتٍ ولا حَرْفٍ، وإنَّما الخِلافُ معَ المُعْتَزِلةِ في كَوْنِهم لا يُثبِتونَ الكَلامَ النَّفْسيَّ الَّذي يُثبِتُه الأشاعِرةُ.

د- اطَّلَعَ الجُوَيْنيُّ على كَثيرٍ مِن كُتُبِ الفَلاسِفةِ، وتَأثَّرَ بها في تَأصيلِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ في بُحوثِه الكَلاميَّةِ.

هـ- إدْخالُ عِلمِ المَنطِقِ وعِلمِ الكَلامِ في عِلمِ أُصولِ الفِقْهِ، وقدْ تَأثَّرَ بمَنهَجِه هذا مَن جاءَ بَعْدَه مِن الأشاعِرةِ وغَيْرِهم؛ كالغَزاليِّ، والرَّازيِّ، والآمِديِّ.

قال ابنُ تيميَّةَ عن أبي المعالي الجُوَينيِّ: (غيَّر مذهَبَ الأشعريِّ في كثيرٍ مِن القواعِدِ، ومالَ إلى قَولِ المُعتَزِلةِ؛ فإنَّه كان كثيرَ المُطالعةِ لكُتُبِ أبي هاشمِ بنِ الجُبَّائيِّ، وكان قليلَ المعرفةِ بمعاني الكتابِ والسُّنَّةِ، وكلامِ السَّلَفِ والأئمَّةِ، مع براعتِه وذكائِه في فنِّه)[1].

وقال أيضًا: (عامَّةُ أُصولِ أهلِ البِدَعِ والأهواءِ الخارجينَ عن الكِتابِ والسُّنَّةِ مبنيَّةٌ على نوعٍ مِن القياسِ الَّذي وضَعوه، يُعارِضونَ به ما جاءت به الرُّسُلُ، ونوعٍ مِن الإجماعِ الَّذي يدَّعونَه، فيُرَكِّبون مِن ذلك القياسِ العَقليِّ ومِن هذا الإجماعِ السَّمعيِّ الَّذي يَزْعُمونَه أصلَ دينِهم؛ ولهذا تجدُ أبا المعالي -وهو أحذَقُ المتأخِّرينَ- إنَّما يَعتَمِدُ فيما يدَّعيه مِن القواطِعِ على نحوِ ذلك)[2].

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٥/ ٥٠٧). ويُنظر منه أيضًا: (٣/ ٥٤٠).

(٢) يُنظر: ((التسعينية)) (٢/ ٦٣١). ويُنظر أيضًا: ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٣٧٤ - ٣٧٩).

١٢- أبو حامِدٍ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ الغَزاليُّ (ت: ٥٠٥ هـ):

صاحبُ التَّصانيفِ، والذَّكاءِ المُفْرِطِ. تفقَّهَ ببلدِه أوَّلًا، ثمَّ قَدِمَ نَيْسابورَ، ولازَمَ إمامَ الحَرَمَينِ، وجَدَّ واجْتَهَدَ حتَّى بَرَعَ في المَذهَبِ والخِلافِ والجَدَلِ والأصْلَينِ والمَنطِقِ، وقَرَأَ الحِكْمةَ والفَلْسَفةَ، وأَحكَمَ كلَّ ذلك، وفَهِمَ كَلامَ أرْبابِ هذه العُلومِ، وتَصَدَّى للرَّدِّ على مُبْطليهم، وإبْطالِ دَعاويهم، وصَنَّفَ في كلِّ فَنٍّ مِن هذه العُلومِ[1].

قال أبو عَمرِو بنُ الصَّلاحِ الشَّافعيُّ في ترجمتِه للغزاليِّ: (أتى بخَلطِه المَنطِقَ بأصولِ الفِقهِ بِدعةً عَظُم شُؤمُها على المتفَقِّهةِ، حتَّى كَثُر بعدَ ذلك فيهم المُتفلسِفةُ، واللهُ المستعانُ! ولأبي عبدِ اللهِ المازَريِّ الفقيهِ المتكَلِّمِ الأصوليِّ -وكان إمامًا محقِّقًا بارعًا في مذهبَيْ مالِكٍ والأشعريِّ، وله تصانيفُ في فُنونٍ- رسالةٌ يَذكُرُ فيها حالَ الغزاليِّ وحالَ كتابِه «الإحياء»، أصدَرها في حياةِ الغَزاليِّ، فذكَرَ فيها ما اختصارُه: أنَّ الغزاليَّ كان قد خاض في علومٍ وصنَّف فيها، واشتَهَر بالإمامةِ في إقليمِه، وبرَع حتَّى تضاءَل له المنازِعون، استبحَر في الفِقهِ، وفي أصولِ الفِقهِ، وهو بالفِقهِ أعرَفُ، وأمَّا أصولُ الدِّينِ فليس بالمُستبحِرِ فيها، شغَله عن ذلك قراءتُه علومَ الفلسفةِ، وكسَبَتْه قراءةُ الفلسفةِ جُرأةً على المعاني، وتسهيلًا للهجومِ على الحقائِقِ؛ لأنَّ الفلاسفةَ تمرُّ مع خواطِرِها، وليس لها شرعٌ يَردَعُها، ولا تخافُ مِن مخالفةِ أئمَّةٍ تتبَعُها؛ فلذلك خامرَه ضَربٌ من الإدلالِ على المعاني، فاسترسَلَ فيها استرسالَ مَن لا يُبالي بغيرِه! قال: وقد عرَّفني بعضُ أصحابِه

(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٩/ ٣٢٣)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٦/ ١٩١ - ٢١٤). وقد طوَّلَ السُّبكيُّ ترجمةَ الغزاليِّ، ودافَعَ عنه بما يراه صوابًا، وكِتابُه ((طبقاتُ الشَّافعيَّةِ)) يعتني فيه كَثيرًا بتراجِمِ الأشاعِرةِ.

أنَّه كان له عكوفٌ على قراءةِ رسائِلِ إخوانِ الصَّفا[١]، وهذه الرَّسائلُ إحدى وخمسون رسالةً، كُلُّ رسالةٍ مُستقِلَّةٌ بنَفْسِها، وقد ظُنَّ في مؤلِّفِها ظُنونٌ، وفي الجُملةِ هو رجُلٌ فيلسوفٌ قد خاض في عُلومِ الشَّرعِ، فمَزَج ما بيْن العِلمَين، وحسَّن الفلسفةَ في قُلوبِ أهلِ الشَّرعِ بآياتٍ وأحاديثَ يَذكُرُها عندَها، ثمَّ إنَّه كان في هذا الزَّمانِ المتأخِّرِ فيلسوفٌ يُعرَفُ بابنِ سينا[٢]، ملأ الدُّنيا تواليفَ في عُلومِ الفلسفةِ، وكان ينتمي إلى الشَّرعِ، ويتحلَّى بحِليةِ المُسلِمينَ، وأدَّاه قُوَّتُه في عِلمِ الفلسفةِ إلى أن تلطَّف جُهدَه في ردِّ أصولِ العقائِدِ إلى عِلمِ الفلاسِفةِ، وتمَّ له مِن ذلك ما لم يَتِمَّ لغيرِه مِن الفلاسفةِ، ووجَدْتُ هذا الغزاليَّ يُعوِّلُ عليه في أكثَرِ ما يُشيرُ إليه في علومِ الفلسفةِ، حتَّى إنَّه في بعضِ الأحايينِ يَنقلُ نصَّ كلامِه مِن غيرِ تغييرٍ، وأحيانًا يُغيِّرُه بنَقلِه إلى الشَّرعيَّاتِ أكثَرَ مِن نقلِ ابنِ سينا؛ لِكَونِه أعْلَمَ بأسرارِ الشَّرعِ منه؛ فعلى ابنِ سينا ومؤلِّفِ رسائِلِ إخوانِ الصَّفا عوَّل الغزاليُّ في عِلمِ الفَلسفةِ)[٣].

قال ابنُ تيميَّةَ: (الغزاليُّ في كلامِه مادَّةٌ فلسفيَّةٌ كبيرةٌ بسَبَبِ كلامِ ابنِ سينا

(١) وضَعها جماعةٌ في دولةِ بني بُوَيه ببغدادَ، وكانوا من الصَّابئةِ المُتفَلسِفةِ المتحَنِّفةِ، راموا الجمعَ بزعمِهم بينَ دينِ الصَّابئةِ المبَدِّلين وبينَ الحَنيفيَّةِ، وأتوا بكلامِ المتفلسِفةِ وبأشياءَ من الشَّريعةِ، وفي هذه الرَّسائِلِ من الكُفرِ والجَهلِ شيءٌ كثيرٌ. يُنظر: ((معجم الأدباء)) لياقوت (٣/ ١٣٣٥، ١٣٣٦)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٤/ ٧٩).

(٢) هو أبو عليٍّ الحُسَينُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سِينا، الرَّئيسُ، صاحِبُ الفلسفةِ والتَّصانيفِ، توفِّي سنةَ (٤٢٨هـ). قال الذَّهبيُّ: (كان ابنُ سينا آيةً في الذَّكاءِ، وهو رأسُ الفلاسفةِ الإسلاميِّين الذين مَشَوا خَلفَ العقولِ، وخالفوا الرَّسولَ). ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٩/ ٤٤٦). ويُنظر: ((وفيات الأعيان)) لابن خَلِّكان (٢/ ١٥٧)، ((الوافي بالوفيات)) للصفدي (١٢/ ٢٤٢).

(٣) ((طبقات الفقهاء الشافعية)) (١/ ٢٥٤ - ٢٥٧).

في «الشِّفا» وغيرِه، ورسائِلِ إخوانِ الصَّفا، وكلامِ أبي حيَّانَ التَّوحيديِّ[١]، وأمَّا المادَّةُ المُعتَزِليَّةُ في كلامِه فقليلةٌ أو معدومةٌ، وكلامُه في «الإحياء» غالِبُه جَيِّدٌ، لكِنْ فيه موادُّ فاسدةٌ: مادَّةٌ فلسفيَّةٌ، ومادَّةٌ كلاميَّةٌ، ومادَّةٌ مِن تُرَّهاتِ الصُّوفيَّةِ، ومادَّةٌ مِن الأحاديثِ الموضوعةِ)[٢].

وقال أيضًا: (هؤلاء الَّذين لا يَعرِفونَ الأحاديثَ الصَّحيحةَ مِن الضَّعيفةِ، ولا يَعرِفونَ دَلالةَ الألفاظِ حتَّى يميِّزوا ما هو تأويلٌ مخالِفٌ للظَّاهِرِ وما ليس تأويلًا مخالِفًا للظَّاهِرِ، فلِقِلَّةِ معرفتِهم بأعلامِ الهُدى -وهي ألفاظُ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- ووَجهِ دَلالتِها، يقَعونَ في الحَيرةِ والاضطرابِ، حتَّى لا يُميِّزوا بيْنَ ما يُقبَلُ مِن كلامِ الفلاسفةِ والمتكلِّمينَ وما يُرَدُّ، بل تارةً يوافِقونَهم، وتارةً يُخالِفونَهم، وتارةً يُكفِّرونَهم، فهم دائمًا متناقِضونَ، في قَولٍ مختَلِفٍ، يؤفَكُ عنه مَن أُفِك، وأبو حامِدٍ مِن خيارِهم وأعلَمِهم وأدَيِّنِهم، وهو مع هذا يُكَفِّرُ الفلاسفةَ فضلًا عن أن يُضلِّلَهم تارةً، وتارةً يجعَلُ ما كفَّرهم به مِن العِلمِ المضنونِ به على غيرِ أهلِه، ويُضلِّلُ المتكَلِّمينَ تارةً، ويجعَلُ طريقَهم ليس فيها بيانٌ للحقِّ، وتارةً يجعلُها عُمدتَه وأصلَه الَّذي يُضلِّلُ مَن خالفه، وكذلك تارةً يقولُ في الصُّوفيَّةِ الأقوالَ المُتناقِضةَ؛ فتارةً يجعَلُهم خاصَّةَ الأمَّةِ، ويُفضِّلُهم على الفُقَهاءِ، وتارةً يمنَعُ إعطاءَهم الزَّكاةَ، ويوجِبُ عليهم الاكتسابَ، مع إباحتِه إعطاءَ الزَّكاةِ للمُتفَقِّهةِ، وإن كان في آخِرِ عُمُرِه مال إلى طريقةِ أهلِ الحديثِ،

(١) هو عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ العبَّاسِ، كان متفَنِّنًا في جميعِ العُلومِ من النَّحوِ واللُّغةِ والشِّعرِ والأدَبِ، والفِقهِ، والكلامِ على رأيِ المعتَزِلةِ، وكان سَيِّئَ الاعتقادِ. توفِّيَ سنةَ (٤٠٠هـ) أو نحوَها. يُنظر: ((معجم الأدباء)) لياقوت (٥/ ١٩٢٣)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ١١٩)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٥/ ٢٨٦)، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٩/ ٥٥).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥٤).

وكان كثيرَ المُطالَعةِ لصحيحِ البخاريِّ، وبذلك خُتِم عمَلُه، وعليه مات، وهو أفضَلُ أحوالِه، واللهُ تعالى يغفِرُ لنا ولسائرِ إخواننا الَّذين سبَقونا بالإيمانِ، ولا يجعَل في قلوبِنا غِلًّا للذين آمنوا، ربَّنا إنَّك رؤوفٌ رحيمٌ، ومع هذا فأبو حامدٍ لم يُعرَفْ في كلامِه خروجٌ إلى الشِّركِ وعبادةِ الأوثانِ، بل غايةُ ما ينتهي إليه ضلالُ الصَّابئينَ مِن المُتفلسِفةِ ونحوِهم)[1].

أثَرُ أبي حامِدٍ الغَزاليِّ في تَطْويرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ[2]:

أوَّلًا: يُعَدُّ الغَزاليُّ مِن أشهَرِ أعْلامِ الأشاعِرةِ الَّذين دافَعوا عن المَذهَبِ الأشْعَريِّ ضِدَّ مُناوئيه مِن مُختلِفِ الطَّوائِفِ، وقدْ سَمَّى أحَدَ كُتُبِه الأشْعَريَّةِ بـ «الاقْتِصاد في الاعْتِقاد»، والغَزاليُّ لم يَأتِ بجَديدٍ فيما يَتَعلَّقُ بمَذهَبِ الأشاعِرةِ، بل جاءَتْ كُتُبُه واسْتِدْلالاتُه مُلَخِّصةً كَلامَ مَن سَبَقَه مِن أعْلامِ الأشاعِرةِ معَ صياغةٍ جَديدةٍ، وأُسْلوبٍ سَهْلٍ، وهو مُكثِرٌ مِن التَّأليفِ، وكُتُبُه اشْتَهَرَتْ شَرْقًا وغَرْبًا، وكان لها أعظَمُ الأثَرِ في نَشْرِ التَّصوُّفِ والعَقيدةِ الأشْعَريَّةِ، والمُلاحَظُ في مَذهَبِ الغَزاليِّ تَرْكيزُه على أمورٍ:

أ- القَوْلُ بصِحَّةِ إيمانِ المُقلِّدِ، خِلافًا للمَشْهورِ مِن مَذهَبِ جُمْهورِ الأشاعِرةِ.

ب- تَأكيدُ إنْكارِ السَّبَبيَّةِ، وهي مَسْألةٌ مَشْهورةٌ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وكان لِهذا تَأثيرٌ كَبيرٌ في الفِكْرِ الصُّوفيِّ بَعْدَ الغَزاليِّ حينَ أصْبَحَتْ الكَراماتُ والخَوارِقُ المَزْعومةُ للأوْلياءِ مَقْبولةً مَهْما كان فيها مِن مُخالَفةٍ للشَّرْعِ والعَقْلِ.

ج- القَوْلُ بقانونِ التَّأويلِ الكَلاميِّ حينَ يُتَوَهَّمُ التَّعارُضُ بَيْنَ العَقْلِ والنَّقْلِ، وقدْ تَأثَّرَ بِهذا القانونِ جَمْهَرةُ الأشاعِرةِ بَعْدَ الغَزاليِّ، وصارَ هذا القانونُ أحَدَ

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٦/ ١٣٢ - ١٣٤).

(٢) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٦٢٦ - ٦٤٤).

رَكائِزِ العَقيدةِ الأشْعَريَّةِ وأَخطَرَها وأَعظَمَها أثرًا، وقدْ أَفرَدَه ابنُ تيميَّةَ بمُؤَلَّفه الكَبيرِ «دَرْءُ تَعارُضِ العَقْلِ والنَّقْلِ».

د- رَدُّه على الفَلاسِفةِ معَ تَأثُّرِه بِهم؛ فقدْ أَلَّفَ كِتابَه «تَهافُت الفَلاسِفةِ» بَعْدَ أن تَوَسَّعَ في الفَلْسفةِ. حتى قال عنه تلميذُه أبو بَكْرِ بنُ العَرَبيِّ: (شَيْخُنا أبو حامِدٍ بَلَعَ الفَلاسِفةَ، وأرادَ أن يَتَقَيَّأَهم، فما اسْتَطاعَ!)[1].

ثانيًا: مَنهَجُ الشَّكِّ عنْدَ الغَزاليِّ تَمَثَّلَ في أَمْرَينِ:

أَحَدُهما: شَكٌّ عَمَليٌّ، وهو ما سَطَّرَه بوُضوحٍ في كِتابِه «المُنْقِذ مِن الضَّلالِ»، فشَرَحَ ما جَرى له، وسَمَّاه داءً ومَرَضًا.

والثَّاني: شَكٌّ مَنْهَجيٌّ، قال الغَزاليُّ في آخِرِ كِتابِه «ميزانِ العَمَلِ»: (اطْلُبِ الحَقَّ بطَريقِ النَّظَرِ لتكونَ صاحِبَ مَذهَبٍ، ولا تكنْ في صورةِ أَعْمى تُقلِّدُ قائِدًا يُرْشِدُك إلى الطَّريقِ وحَوالَيك ألْفٌ مِثْلُ قائِدِك يُنادونَ عليك بأنَّه أَهلَكَك وأَضَلَّك عن سَواءِ السَّبيلِ، وستَعلَمُ في عاقِبةِ أمْرِك ظُلْمَ قائِدِك، فلا خَلاصَ إلَّا في الاسْتِقلالِ... ولو لم يكُنْ في مَجاري هذه الكَلِماتِ إلَّا ما يُشَكِّكُ في اعْتِقادِك المَوْروثِ لتُنْتَدَبَ للطَّلبِ، فناهيك به نَفْعًا؛ إذ الشُّكوكَ هي المُوصِلةُ إلى الحَقِّ، فمَن لم يَشُكَّ لم يَنظُرْ، ومَن لم يَنظُرْ لم يُبصِرْ، ومَن لم يُبصِرْ بَقِيَ في العَمى والضَّلالِ، نَعوذُ باللهِ مِن ذلك)[2]، وهذا الشَّكُّ هو الَّذي يُذكَرُ في أوَّلِ واجِبٍ على المُكلَّفِ، هل هو النَّظَرُ أو القَصْدُ إلى النَّظَرِ أو الشَّكُّ؟ وإذا كانَ الأوَّلُ والثَّاني قد أَخَذَ به بعضُ الأشاعِرةِ، فإنَّ الثَّالِثَ -وهو الشَّكُّ- إنَّما يُؤْثَرُ القَوْلُ به عن أبي هاشِمٍ الجُبَّائيِّ المُعْتَزِليِّ.

(١) ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٤/ ٢٦٩).

(٢) ((ميزان العمل)) (ص: ٤٠٩).

ثالثًا: تَصوُّفُ الغَزاليِّ وفَلْسفتُه

بقَدْرِ اشْتِهارِ الغَزاليِّ بأشْعَريَّتِه اشْتَهَرَ بتَصَوُّفِه؛ فهو يُمَثِّلُ مَرْحلةً مِن مَراحِلِ امْتِزاجِ التَّصوُّفِ بالمَذهَبِ الأشْعَريِّ حتَّى كادَ أن يكونَ جُزْءًا مِنه.

والغَزاليُّ على تَوَسُّعِه في العُلومِ العَقْليَّةِ لم يكُنْ مُتَوَسِّعًا في السُّنَّةِ النَّبَويَّةِ[1]، وما أَكثَرَ الأحاديثَ المَوْضوعةَ والباطِلةَ والضَّعيفةَ الَّتي يَذكُرُها في كُتُبِه! بلْ إنَّه في كِتابِه «المَواعِظ في الأحاديثِ القُدْسيَّةِ» ذَكَرَ ٣٨ حَديثًا قُدْسيًّا لا يَصِحُّ مِنها حَديثٌ واحِدٌ!

قال ابنُ تيميَّةَ: (كانَ أبو حامِدٍ يَنقُلُ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وعن الصَّحابةِ والتَّابعينَ مِن الأكاذيبِ ما لا يُحْصيه إلَّا اللهُ! ولم يكُنْ مِمَّن يَتَعمَّدُ الكَذِبَ؛ فإنَّه كانَ أَجَلَّ قَدْرًا مِن ذلك، وكانَ مِن أَعظَمِ النَّاسِ ذَكاءً، وطَلَبًا للعِلمِ، وبَحْثًا عن الأمورِ، وكانَ مِن أَعظَمِ النَّاسِ قَصْدًا للحَقِّ، وله مِن الكَلامِ الحَسَنِ المَقْبولِ أشْياءُ عَظيمةٌ بَليغةٌ، ومِن حُسْنِ التَّقْسيمِ والتَّرْتيبِ ما هو به مِن أَحسَنِ المُصَنِّفينَ، لكنْ لِكَوْنِه لم يَصِلْ إلى ما جاءَ به الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مِن الطُّرُقِ الصَّحيحةِ كانَ يَنقُلُ ذلك بحَسَبِ ما بَلَغَه)[2].

وقال تِلْميذُه أبو بَكْرِ بنُ العَرَبيِّ: (كانَ أبو حامِدٍ تاجًا في هامةِ اللَّيالي، وعِقْدًا في لَبَّةِ المَعالي، حتَّى أَوغَلَ في التَّصوُّف، وأَكثَرَ معَهم التَّصرُّف، فخَرَجَ على الحَقيقة، وحادَ في أَكثَرِ أحْواله عن الطَّريقة، وجاءَ بألْفاظٍ لا تُطاق، ومَعانٍ ليس لها معَ الشَّريعةِ انْتِظامٌ ولا اتِّساق، فكانَ عُلَماءُ بَغْدادَ يَقولونَ: لقد أصابَتِ الإسْلامَ فيه عَيْنٌ، فإذا ذَكَروه جَعَلوه في حَيِّزِ العَدَم، وقَرَعوا عليه السِّنَّ مِن نَدَم، وقاموا

(١) وقد صَرَّح الغزاليُّ بذلك، فقال: (بضاعَتي في عِلْمِ الحَديثِ مُزْجاةٌ). ((قانون التَّأويل)) (ص: ٣٠).
(٢) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٦/ ١٢٦).

في التَّأسُّفِ عليه على قَدَم، فإذا لَقِيتَه رَأَيْتَ رَجُلًا قد عَلا في نفْسِه، ابنَ وَقْتِه، لا يُبالي بغَدِه ولا أمْسِه، فواحَسْرتي عليه!)[١].

وقال الذَّهَبيُّ: (لِلغَزاليِّ غَلَطٌ كَثيرٌ، وتَناقُضٌ في تَواليفِه العَقْليَّةِ، ودُخولٌ في الفَلْسَفةِ، وشُكوكٌ، ومَن تَأمَّلَ كُتُبَه العَقْليَّةَ رأى العَجائِبَ، وكان مُزْجَى البِضاعةِ مِن الآثارِ، على سَعةِ عُلومِه، وجَلالةِ قَدْرِه، وعَظَمتِه)[٢].

ولا يُنكِرُ المُنصِفُ مَحاسِنَه وفَضائِلَه، وكلٌّ يُؤخَذُ مِن قَوْلِه ويُرَدُّ إلا نَبيَّنا مُحَمَّدًا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولله الأمْرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ.

قال الذَّهَبيُّ: (غُلاةُ المُعْتَزِلةِ، وغُلاةُ الشِّيعةِ، وغُلاةُ الحَنابِلةِ، وغُلاةُ الأشاعِرةِ، وغُلاةُ المُرْجِئةِ، وغُلاةُ الجَهْميَّةِ، وغُلاةُ الكَرَّاميَّةِ قد ماجَتْ بهم الدُّنْيا وكَثُروا، وفيهم أذْكياءُ وعُبَّادٌ وعُلَماءُ، نَسأَلُ اللهَ العَفْوَ والمَغْفِرةَ لأهْلِ التَّوْحيدِ، ونَبرَأُ إلى اللهِ مِن الهَوى والبِدَعِ، ونُحِبُّ السُّنَّةَ وأهْلَها، ونُحِبُّ العالِمَ على ما فيه مِن الاتِّباعِ والصِّفاتِ الحَميدةِ، ولا نُحِبُّ ما ابْتَدَعَ فيه بتَأويلٍ سائِغٍ، وإنَّما العِبْرةُ بكَثْرةِ المَحاسِنِ)[٣].

١٣- مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ تُومَرْتَ (ت: ٥٢٤ هـ):

قال الذَّهَبيُّ: (مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ تُومَرْتَ -المُلَقِّبُ نفْسَه بالمَهْدِيِّ- المَغرِبيُّ، صاحِبُ دَعْوةِ السُّلْطانِ عَبْدِ المُؤمِنِ مَلِكِ المَغْرِبِ، كان يَدَّعي أنَّه حَسَنيٌّ عَلَويٌّ، وهو مِن جَبَلِ السُّوسِ[٤] في أَقْصى المَغْرِبِ، نَشَأَ هناك ثُمَّ رَحَلَ

(١) ((العواصم من القواصم)) (ص: ٧٨).

(٢) ((تاريخ الإسلام)) (١١/ ٧١).

(٣) ((سير أعلام النبلاء)) (٢٠/ ٤٥).

(٤) السُّوسُ: بلدٌ بالمَغرِبِ. يُنظر: ((معجم البلدان)) لياقوت (٣/ ٢٨١).

إلى المَشْرِقِ لطَلَبِ العِلمِ، ولَقِيَ أبا حامِدٍ الغَزاليَّ، وجاوَرَ بمَكَّةَ، وحَصَّلَ طَرَفًا جَيِّدًا مِن العِلمِ، وكانَ مُتَوَرِّعًا مُتَنَسِّكًا، مَهيبًا مُتَقَشِّفًا مُخْشَوشِنًا، أمَّارًا بالمَعْروفِ، كَثيرَ الإطْراقِ، مُتَعَبِّدًا، يَتَبَسَّمُ إلى مَن لَقِيَه، ولا يَصحَبُه مِن الدُّنْيا إلَّا عصًا وركْوةٌ، وكانَ شُجاعًا جَريئًا عاقلًا، بَعيدَ الغَوْرِ، فَصيحًا في العَربيِّ والمَغربيِّ، قد طُبِعَ على النَّهْيِ عن المُنكَرِ، مُتَلَذِّذًا به، مُتَحَمِّلًا المَشَقَّةَ والأذيَّةَ فيه، أُوذِيَ بمَكَّةَ لذلك فخَرَجَ إلى مِصْرَ، وبالَغَ في الإنْكارِ، فزادوا في أذاه وطَرْدِه، وكان إذا خافَ مِن البَطْشِ وإيقاعِ الفِعْلِ به خَلَطَ في كَلامِه ليَظُنُّوه مَجْنونًا، فخَرَجَ إلى الإسْكَنْدريَّةِ، فأقامَ بِها مُدَّةً، ورَكِبَ البَحْرَ إلى بِلادِه، فلمَّا رَكِبَ السَّفينةَ شَرَعَ يُنكِرُ، وألْزَمَهم بالصَّلاةِ والتِّلاوةِ، فلمَّا انْتَهى إلى المَهْدِيَّةِ نَزَلَ بها في مَسجِدٍ مُعلَّقٍ على الطَّريقِ، وكانَ يَجلِسُ في طاقتِه، فلا يَرى مُنكَرًا مِن آلةِ المَلاهي أو أواني الخُمورِ إلَّا نَزَلَ وكَسَرَها، فتَسامَعَ به النَّاسُ وجاؤوا إليه، وقَرؤوا عليه كُتُبًا في أُصولِ الدِّيانةِ، ثُمَّ نَزَحَ عن البَلَدِ إلى بِجايةَ، فأقامَ بها يُنكِرُ كدَأبِه، فأُخرِجَ مِنها إلى قَريةٍ مَلَّالةَ، فوَجَدَ بها عَبْدَ المُؤمِنِ بنَ عليٍّ القَيْسيَّ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ في تِينمَلَّلَ[1]، وجاءَ النَّاسُ يَتَبَرَّكونَ به، وكانَ كلُّ مَن أتاه اسْتَدْناه، وعَرَضَ عليه ما في نفْسِه مِن الخُروجِ، فإن أجابَه أضافَه إلى خَواصِّه، وإن خالَفَه أعرَضَ عنه، وكانَ يَسْتَميلُ الشَّبابَ الأغْمارَ، وكَثُرَ أتْباعُه مِن أهْلِ الجِبالِ... عَظُمَ شَأنُه بتِلِمْسانَ إلى أن انْفَصَلَ عنها، وقد اسْتَحْوَذَ على قُلوبِ كُبَرائِها، فأتى فاسَ، وأظهَرَ الأمْرَ بالمَعْروفِ، وكانَ جُلُّ ما يَدْعو إليه عِلمَ الاعْتِقادِ على طَريقةِ الأشْعَريَّةِ، وكانَ أهْلُ المَغْرِبِ يُنافِرونَ هذه العُلومَ، ويُعادونَ مَن ظَهَرَتْ عليه، فجَمَعَ والي فاسَ الفُقَهاءَ

(١) تينُ مَلَّل: جبالٌ بالمغرِبِ بها قرًى ومزارعُ يسكنُها البرابرُ، قال ياقوتُ: (بينَ أوَّلِها ومَرَّاكُشَ نحوُ ثلاثةِ فراسِخَ، بها كان أوَّلُ خروجِ محمَّدِ بنِ تُومَرْتَ المسمَّى بالمَهديِّ الذي أقام الدَّولةَ). ((معجم البلدان)) (٢/ ٦٩).

له، فناظَرَهم، فظَهَرَ عليهم؛ لأنَّه وَجَدَ جَوًّا خالِيًا، وناسًا لا عِلمَ لهم بالكَلام، فأشاروا على المُتَوَلِّي بإخْراجِه، فسارَ إلى مَرَّاكُشَ، ثُمَّ نَزَلَ تِينمَلَّلَ، ومِن هذا المَوضِعِ قامَ أمْرُه، وبه قَبْرُه، فلمَّا نَزَلَه اجْتَمَعَ إليه وُجوهُ المَصامِدةِ، فشَرَعَ في بَثِّ العِلمِ والدُّعاءِ إلى الخَيْرِ، وكَتَمَ أمْرَه، وصَنَّفَ لهم عَقيدةً بلِسانِهم، وعَظُمَ في أعيُنِهم، وأَحَبَّتْه قُلوبُهم، وأخَذَ يَذكُرُ المَهْدِيَّ ويُشَوِّقُ إليه، وجَمَعَ الأحاديثَ الَّتي جاءَتْ في فَضْلِه، فلمَّا قَرَّرَ عنْدَهم عَظَمةَ المَهْدِيِّ ونَسَبَه ونَعْتَه، ادَّعى ذلك لنَفْسِه، وقال: أنا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، وسَرَدَ له نَسَبًا إلى عليٍّ عليه السَّلامُ، وصَرَّحَ بدَعْوى العِصْمةِ لنفْسِه، وأنَّه المَهْدِيُّ المَعْصومُ، وبَسَطَ يَدَه للمُبايَعةِ فبايَعوه، ثُمَّ صَنَّفَ لهم تَصانيفَ في العِلمِ؛ مِنها كِتابٌ سَمَّاه: «أَعَزَّ ما يُطلَبُ»، وعَقائِدَ على مَذهَبِ الأشْعَريِّ في أكثَرِ المَسائِلِ إلَّا في إثْباتِ الصِّفاتِ؛ فإنَّه وافَقَ المُعْتَزِلةَ في نَفْيِها، وفي مَسائِلَ قَليلةٍ غَيْرِها، وكان يُبطِنُ شَيئًا مِن التَّشَيُّعِ، وعَظُمَتْ فِتْنةُ القَوْمِ به، وبالَغوا في طاعتِه، إلى أن بَلَغوا حَدًّا لو أمَرَ أحَدَهم بقَتْلِ أبيه أو أخيه أو ابنِه لقَتَلَه! وسَهَّلَ ذلك عليهم ما في طِباعِهم مِن القَسْوةِ المَعْهودةِ في أهْلِ الجِبالِ، لا سِيَّما المَغارِبةِ البَرْبَرِ؛ فإنَّهم جُبِلوا على الإقْدامِ على الدِّماءِ. قال: وقَوِيَ أمْرُ ابن تُومَرْتَ في سَنَةِ خَمْسَ عَشْرةَ وخَمْسمِئةٍ، فلمَّا كانَ في سَنَةِ سَبْعَ عَشْرةَ جَهَّزَ جَيْشًا مِن المَصامِدةِ، جُلُّهم مِن أهْلِ تِينمَلَّلَ والسُّوسِ، وقال لهم: اقْصِدوا هؤلاء المارِقينَ المُبَدِّلينَ الَّذين تَسَمَّوا بالمُرابِطينَ، فادْعُوهم إلى إماتةِ المُنكَرِ، وإزالةِ البِدَعِ، والإقْرارِ بالإمامِ المَهْدِيِّ المَعْصومِ، فإن أجابوكم فهُمْ إخوانُكم، وإلَّا فقاتِلوهم، وقدْ أباحَتْ لكم السُّنَّةُ قِتالَهم، وقدَّم عليهم عبدَ المُؤمِنِ، فسارَ بهم قاصِدًا مَرَّاكُشَ، فانْهَزَمَ المَصامِدةُ، وقُتِلَ مِنهم مَقْتلةٌ كَبيرةٌ، ونَجا عَبْدُ المُؤمِنِ، فلمَّا بَلَغَ الخَبَرُ ابنَ تُومَرْتَ أخَذَ يُهَوِّنُ عليهم، ويُقرِّرُ عنْدَهم أنَّ قَتْلاهم شُهَداءُ،

فزادَهم حِرْصًا على الحَرْبِ. وقال الأَميرُ عَزيزٌ في أَخْبارِ القَيْروانِ: إنَّ ابنَ تُومَرْتَ سَمَّى أَتْباعَه بالمُوَحِّدينَ، والمُخالِفينَ أَمْرَه: مُجَسِّمينَ! وقال اليَسَعُ ابنُ حَزْمٍ: سمَّى ابنُ تُومَرْتَ أَتْباعَ المُرابِطينَ مُجَسِّمينَ، وما كانَ أَهْلُ المَغرِبِ يَدينونَ إِلَّا بتَنْزيهِ اللهِ تَعالى عمَّا لا يَجِبُ له، وصِفتِه بما يَجِبُ له، وتَرْكِ الخَوْضِ فيما تَقصُرُ العُقولُ عن فَهْمِه، وكان عُلَماءُ المَغرِبِ يُعَلِّمونَ العامَّةَ أَنَّ اللَّازِمَ لهم أَنَّ اللهَ ليس كمِثلِه شيءٌ وهو السَّميعُ البَصيرُ، فكَفَّرَهم ابنُ تُومَرْتَ، وحَصَلَ له في نُفوسِ أَتْباعِه مِن التَّصْديقِ والبَرَكةِ ما لا يَحوزُه الوَصْفُ!)[١].

وقال مُحَمَّدٌ السُّلَيْمانيُّ: (العَقيدةُ الأَشْعَريَّةُ لم تَتمَكَّنْ في المَغرِبِ الإِسْلاميِّ إِلَّا في القَرْنِ السَّادِسِ[٢]، وذلك بمَجيءِ المَهْدِيِّ ابنِ تُومَرْتَ الَّذي طَعَنَ على أَهْلِ المَغرِبِ في إِمْرارِهم المُتَشابِهاتِ كما جاءَتْ، وحَمَلَهم على القَوْلِ بالتَّأْويلِ، والأَخْذِ بمَذاهِبِ الأَشْعَريَّةِ، وأَلَّفَ في ذلك الرَّسائلَ البَسيطةَ والعَميقةَ[٣]، ويَسَّرَ رَواجَها، حتَّى كانَ لها الظُّهورُ والغَلَبةُ)[٤].

١٤- أبو بَكْرٍ ابنُ العَرَبيِّ المالِكيُّ، مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الإِشْبيليُّ (ت: ٥٤٣ هـ):

قال الذَّهَبيُّ: (الإِمامُ أبو بَكْرٍ ابنُ العَرَبيِّ، المَعافِريُّ، الأَنْدَلُسيُّ، الإِشْبيليُّ، الحافِظُ، أَحَدُ الأَعْلامِ، قال ابنُ بَشْكُوالَ[٥]: أَخبَرَني أَنَّه دَخَلَ الشَّامَ ولَقِيَ بِها

(١) ((تاريخ الإسلام)) (١١/ ٤٠٨).

(٢) يُنظر: ((العِبَر وديوان المبتدأ والخبر)) لابن خَلْدونَ (١/ ٢٨٦)، ((السلفية وأعلامها في موريتانيا)) للطيب بن عمر بن الحسين (ص: ٢٢٠-٢٢٤).

(٣) أَلَّفَ ابنُ تُومَرْتَ عقيدةً مختصرةً على مَذهَبِ الأشاعِرةِ سمَّاها (المُرشِدةِ)، وكانَ يَفرِضُها على عامَّةِ النَّاسِ.

(٤) مقدمة كِتاب ((قانون التَّأويل)) لابن العربي (ص: ٤٢).

(٥) يُنظر: ((الصِّلة في تاريخ أئمَّة الأندلس)) لابن بشكوال (ص: ٥٥٨).

أبا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ الوَليدِ الطُّرْطوشيَّ، وتَفَقَّهَ عنْدَه، ولَقِيَ بها جَماعةً مِن العُلَماءِ والمُحَدِّثينَ، وأنَّه دَخَلَ بَغْدادَ، ثُمَّ حَجَّ سَنَةَ تِسْعٍ وثَمانينَ، وسَمِعَ مِن الحُسَيْنِ ابنِ عليٍّ الطَّبَريِّ، وعادَ إلى بَغْدادَ، فصَحِبَ أبا بَكْرٍ الشَّاشيَّ، وأبا حامِدٍ الغَزاليَّ، وغَيْرَهما، وتَفَقَّهَ عنْدَهم، ثُمَّ صَدَرَ عن بَغْدادَ، ولَقِيَ بمِصْرَ والإسْكَنْدَريَّةِ جَماعةً، فاسْتَفادَ مِنهم وأفادَهم، وعادَ إلى بَلَدِه سَنَةَ ثَلاثٍ وتِسْعينَ بعِلمٍ كَثيرٍ لم يُدخِلْه أحَدٌ قَبْلَه مِمَّن كانت له رِحْلةٌ إلى المَشرِقِ، وكانَ مِن أهْلِ التَّفَنُّنِ في العُلومِ، والاسْتِبْحارِ فيها، والجَمْعِ لها، مُقَدَّمًا في المَعارِفِ كلِّها، مُتَكلِّمًا في أنْواعِها، نافِذًا في جَميعِها، حَريصًا على أدائِها ونَشْرِها، ثاقِبَ الذِّهْنِ في تَمْييزِ الصَّوابِ مِنها، يَجمَعُ إلى ذلك كلِّه آدابَ الأخْلاقِ معَ حُسْنِ المُعاشَرةِ، ولينِ الكَنَفِ، وكَثْرةِ الاحْتِمالِ، وكَرَمِ النَّفْسِ، وحُسْنِ العَهْدِ، وثَباتِ الوُدِّ، واسْتُقْضِيَ ببَلَدِه، فنَفَعَ اللهُ به أهْلَها؛ لصَرامتِه وشِدَّتِه، ونُفوذِ أحْكامِه، وكانَت له في الظَّالِمينَ سَوْرةٌ مَرْهوبةٌ، ثُمَّ صُرِفَ عن القَضاءِ، وأقْبَلَ على نَشْرِ العِلمِ وبَثِّه، وقال ابنُ عَساكِرَ: سَمِعَ أبا الفَتْحِ نَصْرَ بنَ إبْراهيمَ المَقْدِسيَّ، وأبا الفَضْلِ بنَ الفُراتِ، وأبا البَرَكاتِ أحْمَدَ بنَ طاوُسٍ، وجَماعةً.

قُلْتُ: ومِن تَصانيفِه: كِتابُ «عارِضةِ الأحْوَذيِّ في شَرْحِ التِّرْمِذيِّ»، وكِتابُ «التَّفْسيرِ» في خَمْسِ مُجَلَّداتٍ كِبارٍ، وغَيْرُ ذلك مِن الكُتُبِ في الحَديثِ، والفِقْهِ، والأُصولِ. وكانَ أحَدَ مَن بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهادِ، وأحَدَ مَن انْفَرَدَ بالأنْدَلُسِ بعُلُوِّ الإسْنادِ، وذَكَرَ ابنُ النَّجَّارِ أنَّه قَرَأَ كُتُبَ الأدَبِ ببَغْدادَ على أبي زَكَريَّا التِّبْريزيِّ، وقَرَأَ الفِقْهَ والأُصْلَينِ على الغَزاليِّ، وأبي بَكْرٍ الشَّاشيِّ، وحَصَّلَ الكُتُبَ والأُصولَ، وحَدَّثَ ببَغْدادَ على سَبيلِ المُذاكَرةِ، وصَنَّفَ مُصَنَّفاتٍ كَثيرةً في الحَديثِ، والفِقْهِ، والأُصولِ، وعُلومِ القُرْآنِ، والأدَبِ، والنَّحْوِ، والتَّواريخِ، واتَّسَعَ حالُه،

وكَثُرَ إفْضالُه، ومَدَحَه الشُّعَراءُ، وعَمِلَ على إشْبيليةَ سورًا مِن مالِه، ووَلِيَ قَضاءَها، وكانَ مِن الأئِمَّةِ المُقْتَدى بِهم)[1].

ويُعدُّ ابنُ العَرَبيِّ من عُلماءِ الأشاعرةِ الذين لهم جُهودٌ كَبيرةٌ في الأمْرِ بالمَعْروفِ والنَّهْيِ عن المُنكَرِ، وقد أفادَ كثيرًا في مؤلفاتِه الأُصوليَّةِ، والحَديثيَّةِ، والفِقْهيَّةِ، وله دورٌ عظيمٌ في الدِّفاعِ عن الصَّحابةِ وما جَرى بَيْنَهم، والرَّدِّ على الطَّوائِفِ المُنْحرِفةِ عن مَذهَبِ السَّلَفِ في موقفِهم من الصَّحابة وذلك في كِتابِه «العَواصِم مِن القَواصِم في تَحْقيقِ مَواقِفِ الصَّحابةِ بَعْدَ وَفاةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم».

وكان ابنُ العَرَبيِّ مُنافِحًا عن السُّنَّةِ رادًّا على أهْلِ البِدَعِ والأهْواءِ، إلَّا أنَّه -غَفَرَ اللهُ له- أَخطَأَ خَطأً شَنيعًا في نيلِه من أهل السُّنَّة والجماعة وفي دَعْوتِه إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ، ونَشْرِه في بِلادِ الأَنْدَلُسِ والمَغرِبِ العَرَبيِّ، ومِن كَلامِه في ذلك قوله: (الَّذي أراه لكم على الإطْلاقِ أن تَقْتَصِروا على كُتُبِ عُلَمائِنا الأشْعَريَّةِ، وعلى العِباراتِ الإسْلاميَّةِ، والأدِلَّةِ القُرْآنيَّةِ)[2].

١٥- أبو الفَتْحِ الشَّهْرَسْتانيُّ، مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الكَريمِ (ت: ٥٤٨ هـ):

يُلقَّبُ بالأَفضَلِ، وكان إمامًا مُبَرِّزًا في عِلمِ الكَلامِ والنَّظَرِ، وهو مِن أعْيانِ الأشاعِرةِ، وتَفَقَّهَ على أَحْمَدَ الخَوافيِّ، وبَرَعَ في الفِقْهِ، وقَرَأَ الكَلامَ والأُصولَ على أبي نَصْرِ ابنِ القُشَيْريِّ، وأخَذَ عنه طَريقةَ الأشْعَريِّ، وقَرَأَ الكَلامَ أيضًا على الأسْتاذِ أبي القاسِمِ الأنْصاريِّ، وصَنَّفَ كِتابَ «المِلَلِ والنِّحَلِ»، وكِتابَ «نِهايةِ الإقْدامِ»، وغَيْرَ ذلك، وكانَ كَثيرَ المَحْفوظِ، مَليحَ الوَعْظِ، دَخَلَ بَغْدادَ سَنَةَ عَشْرٍ وخَمْسِمِئةٍ، وأقامَ بها ثَلاثَ سِنينَ، ووَعَظَ بها، وظَهَرَ له قَبولٌ عنْدَ العَوامِّ، وقدْ

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) (١١/ ٨٣٤ - ٨٣٦).

(٢) ((العواصم من القواصم)) (ص: ٨٠).

سَمِعَ بنَيْسابورَ مِن أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ أَحْمَدَ المَدينيِّ وغَيْرِه[١].

والنَّاظِرُ في كُتُبِ الشَّهْرَسْتانيِّ يَجِدُ أنَّ مَعْرفتَه بالدِّياناتِ والمِلَلِ والأهْواءِ وأقْوالِ الفَلاسِفةِ أكثَرُ مِن مَعْرفتِه بمَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وأئِمَّةِ الحَديثِ!

قال ابنُ تيميَّةَ: (غالِبُ كُتُبِ أهْلِ الكَلامِ والنَّاقِلينَ للمَقالاتِ يَنْقُلونَ في أُصولِ المِلَلِ والنِّحَلِ مِن المَقالاتِ ما يَطولُ وَصْفُه، ونَفْسُ ما بَعَثَ اللهُ به رَسولَه وما يَقولُه أصْحابُه والتَّابِعونَ لهم في ذلك الأصْلِ الَّذي حَكَوا فيه أقوالَ النَّاسِ لا يَنقُلونَه، لا تَعَمُّدًا مِنهم لتَرْكِه، بلْ لأنَّهم لم يَعرِفوه، بلْ ولا سَمِعوه؛ لِقِلَّةِ خِبْرتِهم بنُصوصِ الرَّسولِ وأصْحابِه والتَّابِعينَ...، والشَّهْرَسْتانيُّ قد نَقَلَ في غَيْرِ مَوضِعٍ أقْوالًا ضَعيفةً يَعرِفُها مَن يَعرِفُ مَقالاتِ النَّاسِ، معَ أنَّ كِتابَه أَجْمَعُ مِنْ أَكْثَرِ الكُتُبِ المُصَنَّفةِ في المَقالاتِ، وأَجوَدُ نَقْلًا، لكنَّ هذا البابَ وَقَعَ فيه ما وَقَعَ؛ ولِهذا لَمَّا كانَ خَبيرًا بقَوْلِ الأشْعَريَّةِ وقَوْلِ ابنِ سينا ونَحْوِه مِن الفَلاسِفةِ كانَ أَجوَدَ ما نَقَلَه قَوْلُ هاتَينِ الطَّائِفتَينِ، وأمَّا الصَّحابةُ والتَّابِعونَ وأئِمَّةُ السُّنَّةِ والحَديثِ، فلا هو ولا أمْثالُه يَعرِفونَ أقْوالَهم، بل ولا سَمِعوها على وَجْهِها بنَقْلِ أهْلِ العِلمِ لها بالأسانيدِ المَعْروفةِ، وإنَّما سَمِعوا جُمَلًا تَشْتمِلُ على حَقٍّ وباطِلٍ... وبالجُمْلةِ فالشَّهْرَسْتانيُّ يُظهِرُ المَيْلَ إلى الشِّيعةِ، إمَّا بباطِنِه وإمَّا مُداهَنةً لهم؛ فإنَّ كِتابَ «المِلَلِ والنِّحَلِ» صَنَّفَه لرَئيسٍ مِن رُؤسائِهم، وكانت له وِلايةٌ ديوانيَّةٌ)[٢].

١٦- الحافِظُ أبو القاسِمِ ابنُ عَساكِرَ الدِّمَشْقِيُّ (ت: ٥٧١ هـ):

الحافِظُ الكَبيرُ عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ هِبةِ اللهِ، الدِّمَشْقِيُّ، الشَّافِعيُّ، صاحِبُ

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١١/ ٩٤١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٣٧٢) و(٦/ ١٢٨ - ١٣٠).

(٢) ((منهاج السنة النبوية)) (٦/ ٣٠٣ - ٣٠٦).

«تاريخ دِمَشْقَ»، أحَدُ أعْلامِ الحَديثِ، سَمِعَ بدِمَشْقَ، ورَحَلَ إلى بَغْدادَ لسَماعِ الحَديثِ فأقامَ بها خَمْسَ سِنينَ، وحَجَّ وسَمِعَ بمَكَّةَ، وسَمِعَ بالكوفةِ، ولازَمَ الدَّرْسَ والتَّفَقُّهَ بالمَدرَسةِ النِّظاميَّةِ، ورَحَلَ إلى أذْرَبيجانَ وخُراسانَ وأصْبَهانَ، ورَجَعَ إلى دِمَشقَ بعِلمٍ جَمٍّ، وسَماعاتٍ كَثيرةٍ. وعِدَّةُ شُيوخِه ألْفٌ وثَلاثُمِئةِ شَيْخٍ، وثَمانونَ امْرَأةً ونَيِّفٌ، وحَدَّثَ بخُراسانَ وأصْبَهانَ وبَغْدادَ، وصَنَّفَ التَّصانيفَ المُفيدةَ، ولم يكُنْ في زَمانِه أحفَظُ ولا أعرَفُ بالرِّجالِ منه، فإليه انْتَهَتْ الرِّياسةُ في الحِفْظِ والإتْقانِ والمَعْرِفةِ التَّامَّةِ والثِّقةِ، ومَن تَصَفَّحَ تاريخَه عَلِمَ قَدْرَه، وكان غَزيرَ الفَضْلِ، ثِقةً مُتقنًا، دَيِّنًا خَيِّرًا حَسَنَ السَّمْتِ، صَحيحَ القِراءةِ مُتَثَبِّتًا مُحْتاطًا، جَمَعَ بَيْنَ مَعْرِفةِ المُتونِ والأسانيدِ، رَحَلَ وتَعِبَ، وبالَغَ في الطَّلَبِ إلى أن جَمَعَ ما لم يَجمَعْ غَيْرُه، وأَرْبى على أقْرانِه. وهو معَ جَلالتِه وحِفْظِه يَرْوي الأحاديثَ الواهِيةَ والمَوْضوعةَ ولا يُبَيِّنُها، وكَذا كانَ عامَّةُ الحُفَّاظِ الَّذين بَعْدَ القُرونِ الثَّلاثةِ إلَّا مَن شاءَ رَبُّك... تُوُفِّيَ في حادي عَشَرَ رَجَبٍ سنة (٥٧١ هـ)، وحَضَرَ الصَّلاةَ عليه السُّلْطانُ صَلاحُ الدِّينِ[1].

ومِن أشهَرِ كُتُبِه الَّتي دافع فيها عن المذهبِ الأشعريِّ ومؤسِّسِه أبي الحسَنِ كتابُ «تَبْيين كَذِبِ المُفْتري فيما نُسِبَ إلى الإمامِ أبى الحَسَنِ الأشْعَريِّ»، قال عنه السُّبْكيُّ: (كِتابُ «تَبْيين كَذِبِ المُفْتري فيما نُسِبَ إلى الإمامِ أبى الحَسَنِ الأشْعَريِّ» الَّذي صَنَّفَه الحافِظُ ابنُ عَساكِرَ هو مِن أَجَلِّ الكُتُبِ وأَعظَمِها فائدةً وأحَسَنِها، فيُقالُ: كلُّ سُنِّيٍّ لا يكونُ عِنْدَه كِتابُ «التَّبْيينِ» لابنِ عَساكِرَ فليس مِن أمْرِ نَفْسِه على بَصيرةٍ، ويُقالُ: لا يكونُ الفَقيهُ شافِعيًّا على الحَقيقةِ حتَّى يُحَصِّلَ

(١) يُنظر: ((وفَيَات الأعيان)) لابن خلكان (٣/ ٣٠٩-٣١١)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٢/ ٤٩٣ - ٥٠٠)، ((البداية والنهاية)) لابن كثير (١٦/ ٥١٤، ٥١٥).

كِتابَ «التَّبْيينِ» لابنِ عَساكِرَ، وكان مَشْيَخَتُنا يَأمُرونَ الطَّلَبَةَ بالنَّظَرِ فيه)[١].

١٧- فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ (ت: ٦٠٦ هـ):

فَخْرُ الدِّينِ أبو عَبْدِ اللهِ القُرَشيُّ البَكْريُّ التَّيْميُّ الطَّبَرِسْتانيُّ الأصْلِ الرَّازِيُّ، ابنُ خَطيبِ الرَّيِّ، الشَّافِعيُّ المُفَسِّرُ إمامُ المُتَكَلِّمينَ، وصاحِبُ التَّصانيفِ، وكان إذا رَكِبَ مَشى حَوْلَه نَحْوُ ثَلاثِمئةِ تِلْميذٍ فُقَهاءَ، وغَيْرِهم، وكانَ خَوارِزْم شاه يَأتي إليه، وكان شَديدَ الحِرْصِ جِدًّا في العُلومِ الشَّرْعيَّةِ والحِكَميَّةِ، حادَّ الذِّهْنِ، كَثيرَ البَراعةِ، قَويَّ النَّظَرِ في صِناعةِ الطِّبِّ، عارِفًا بالأدَبِ، له شِعْرٌ بالفارِسيِّ والعَربيِّ، وَقَفَ على تَصانيفِ أبي عليِّ بنِ سينا والفارابيِّ، وعَلِمَ مِن ذلك عِلْمًا كَثيرًا، وقَرَأَ الفَلْسَفةَ على المَجْدِ الجيليِّ، وكانوا يَقْصِدونَه مِن البِلادِ على اخْتِلافِ مَطالِبِهم في العُلومِ وتَفَنُّنِهم، فكان كلٌّ مِنهم يَجِدُ عِنْدَه النِّهايةَ القُصْوى فيما يَرومُه مِنه، وتصانيفُه كثيرةٌ، منها: تَفْسيرُه الكَبيرُ، سَمَّاه «مَفاتيحَ الغَيْبِ»، وله كِتابُ «عُيون الحِكْمةِ» فَلْسَفة، وكِتابٌ في الرَّمْلِ، وكِتابٌ في الهَنْدَسةِ، وكِتابُ «الاخْتِبارات العَلائيَّة» فيه تَنْجيمٌ، وكِتابُ «الاخْتِبارات السَّماويَّة» تَنْجيم، وكِتابُ «المِلَل والنِّحَل»، وكِتابُ «الطِّبِّ الكَبيرِ»، وكانَ خَطيبَ الرَّيِّ، وكانَ أكثَرُ مُقامِه بها، وتَوَجَّهَ إلى خَوارِزْمَ ومَرِضَ بها، وامْتَدَّ مَرَضُه أشْهُرًا، وماتَ بهَراةَ بدارِ السَّلْطَنةِ، وكانَ عَلاءُ المُلْكِ وَزيرُ خَوارِزْمَ شاه قد تَزَوَّجَ بابنتِه، وكانَ لفَخْرِ الدِّينِ أمْوالٌ عَظيمةٌ، ومَماليكُ تُرْكٌ، وحَشَمٌ وتَجَمُّلٌ زائِدٌ، وعلى مَجلِسِه هَيبةٌ شَديدةٌ.

وقد بدتْ منه في تواليفِه بلايا وعظائمُ وسحرٌ وانحرافاتٌ عن السُّنَّةِ، واللهُ

(١) ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٣/ ٣٥١). ولابنِ المبرَدِ الصَّالحيِّ الحَنْبليِّ (ت: ٩٠٩ هـ) كِتاب: ((جمع الجيوش والدساكر على ابن عَساكِر))، ردَّ فيه على ما أورده ابنُ عَساكِرَ في كِتابِه ((تبيين كَذِب المفتري))، وفيه فوائِدُ حَسَنةٌ، لكِنَّه خشَّن فيه العِبارةَ، وأغلَظَ في الرَّدِّ على ابنِ عَساكِرَ.

يعفو عنه؛ فإنَّه تُوُفِّيَ على طريقةٍ حميدةٍ، واللهُ يَتولَّى السَّرائرَ.

ومِن شِعْرِه:

نِـهـايــة إقْــدامِ العُــقولِ عِـقــالُ ... وأَكثَــرُ سَــعْيِ العالَميــنَ ضَــلالُ

وأرْواحُنا في وَحْشــةٍ مِن جُسومِنا ... وحاصِــلُ دُنْيانــا أذًى ووَبــالُ

ولم نَسْــتَفِدْ مِن بَحْثِنا طولَ عُمْرِنا ... سِــوى أن جَمَعْنا فيه قيــلَ وقالوا

ومِن كَلامِه: رَأيْتُ الأَصلَحَ والأَصوبَ طَريقةَ القُرْآنِ، وهو تَرْكُ التَّعَمُّقِ والاسْتِدْلالاتِ بأَقْسامِ أجْسامِ السَّمَواتِ والأَرَضينَ على وُجودِ الرَّبِّ، ثُمَّ تَرْكُ التَّعَمُّقِ، ثُمَّ المُبالَغةُ في التَّعْظيمِ مِن غَيْرِ خَوْضٍ في التَّفاصيلِ؛ فأَقْرَأُ في التَّنْزيهِ قَوْلَه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وأَقْرَأُ في الإثْباتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وعلى هذا القانونِ فقِسْ، وأَقولُ مِن صَميمِ القَلْبِ مِن داخِلِ الرُّوحِ: إنِّي مُقِرٌّ بأنَّ كلَّ ما هو الأَكمَلُ الأَفضَلُ الأَعظَمُ الأَجَلُّ فهو لك، وكلَّ ما فيه عَيْبٌ ونَقْصٌ فأنت مُنَزَّهٌ عنه. وأَقولُ: إنَّ عَقْلي وفَهْمي قاصِرٌ عن الوُصولِ إلى كُنْهِ صِفةِ ذَرَّةٍ مِن مَخْلوقاتِك.

قال أبو عَمْرِو بنُ الصَّلاحِ: حَدَّثَني القُطْبُ الطُّوغانيُّ مَرَّتَينِ أنَّه سَمِعَ الفَخْرَ الرَّازيَّ يَقولُ: لَيْتَني لم أَشْتَغِلْ بالكَلامِ، وبَكى!

وقال في وَصِيَّتِه لَمَّا احْتُضِرَ لتِلْميذِه إبْراهيمَ بنِ أبي بَكْرٍ الأَصْبَهانيِّ: لقد اخْتَبَرْتُ الطُّرُقَ الكَلاميَّةَ، والمَناهِجَ الفَلْسَفيَّةَ؛ فما رَأيْتُ فيها فائِدةً تُساوي الفائِدةَ الَّتي وَجَدْتُها في القُرْآنِ؛ لأنَّه يَسْعى في تَسْليمِ العَظَمةِ والجَلالةِ للهِ، ويَمنَعُ عن التَّعَمُّقِ في إيرادِ المُعارَضاتِ والمُناقَضاتِ، وما ذاك إلَّا لِلعِلمِ بأنَّ العُقولَ البَشَريَّةَ تَتَلاشى في تلك المَضايِقِ العَميقةِ، والمَناهِجِ الخَفِيَّةِ، وكلُّ ما وَرَدَ في القُرْآنِ والصِّحاحِ،

المُتَعَيَّنُ للمَعْنى الواحِدِ، فهو كما هو، وأَقولُ: ديني مُتابَعةُ الرَّسولِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وكِتابي القُرْآنُ العَظيمُ، وتَعْويلي في طَلَبِ الدِّينِ عليهما، وأمَّا الكُتُبُ الَّتي صَنَّفْتُها، واسْتَكْثَرْتُ فيها مِن إيرادِ السُّؤالاتِ، فلْيَذكُرْني مَن نَظَرَ فيها بصالِحِ دُعائِه، على سَبيلِ التَّفَضُّلِ والإنْعامِ، وإلَّا فلْيَحذِفِ القَوْلَ السَّيِّئَ؛ فإنِّي ما أَرَدْتُ إلَّا تَكْثيرَ البَحْثِ، وشَحْذَ الخاطِرِ. والاعْتِمادُ في الكلِّ على اللهِ[1].

وقال ابنُ حَجَرٍ: (كانَ في أوَّلِ أمْرِه فَقيرًا، ثُمَّ اتَّفَقَ أنَّه صاهَرَ تاجِرًا مُتَموِّلًا له وَلَدانِ فزَوَّجَهما ابْنتَيه، وماتَ التَّاجِرُ فتَقَلَّبَ الفَخْرُ في ذلك المالِ، وصارَ مِن رُؤَساءِ ذلك الزَّمانِ، يَقومُ على رأسِه خَمْسونَ مَمْلوكًا بمَناطِقِ الذَّهَبِ وحُلَلِ الوَشْيِ، وكانَ قالَ للسُّلْطانِ يَوْمًا: نحن في ظِلِّ سَيْفِك، فقالَ له السُّلْطانُ: ونحن في شَمْسِ عِلمِك! وكانَتْ له أوْرادٌ مِن صَلاةٍ وصيامٍ لا يُخِلُّ بِها، وكانَ معَ تَبَحُّرِه في الأُصولِ يَقولُ: مَن الْتَزَمَ دينَ العَجائِزِ فهو الفائِز. وكانَ يُعابُ بإيرادِ الشُّبَهِ الشَّديدةِ ويُقَصِّرُ في حَلِّها، ورَأَيْتُ في «الإكْسيرِ في عِلمِ التَّفْسيرِ» للنَّجْمِ الطُّوفيِّ ما مُلَخَّصُه: ما رَأَيْتُ في التَّفاسيرِ أَجمَعَ لِغالِبِ عِلمِ التَّفْسيرِ مِن القُرْطُبيِّ، ومِن تَفْسيرِ الإمامِ فَخْرِ الدِّينِ، إلَّا أنَّه كَثيرُ العُيوبِ، فحَدَّثَني شَرَفُ الدِّينِ النَّصيبيُّ عن شَيْخِه سِراجِ الدِّينِ الشِّرْمساحيِّ المَغربيِّ أنَّه صَنَّفَ كِتابَ المآخِذِ في مُجَلَّدَينِ بَيَّنَ فيهما ما في تَفْسيرِ الفَخْرِ مِن الزَّيْفِ والبَهْرَجِ، وكانَ يَنقِمُ عليه كَثيرًا ويَقولُ: يوردُ شُبَهَ المخالِفينَ على غايةِ ما يكونُ مِن التَّحْقيقِ، ثُمَّ يوردُ مَذهَبَ أهْلِ السُّنَّةِ والحَقِّ على غايةٍ مِن الوَهاءِ!

(١) يُنظر: ((إخبار العلماء بأخبار الحكماء)) للقفطي (ص: ٢٢٠)، ((عيون الأنباء في طبقات الأطباء)) لابن أبي أصيبعة (ص: ٤٦٢-٤٧٠)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٣/ ١٣٧ - ١٤٤)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٨/ ٨١).

قالَ الطُّوفيُّ: ولَعَمْري إنَّ هذا دَأْبُه في كُتُبِه الكَلاميَّةِ والحِكَميَّةِ حتَّى اتَّهَمَه بعضُ النَّاسِ، ولكنَّه خِلافُ ظاهرِ حالِه؛ لأنَّه لو كانَ اخْتارَ قَوْلًا أو مَذهَبًا ما كانَ عنْدَه مَن يَخافُ مِنه حتَّى يَتَستَّرَ عنه، ولَعلَّ سَبَبَه أنَّه كانَ يَسْتَفْرِغُ قُواه في تَقْريرِ دَليلِ الخَصْمِ، فإذا انْتَهى إلى تَقْريرِ دَليلِ نفْسِه لا يَبْقى عِنْدَه شيءٌ مِن القُوى، ولا شَكَّ أنَّ القُوى النَّفْسانيَّةَ تابعةٌ للقُوى البَدَنيَّةِ، وقدْ صَرَّحَ في مُقدِّمةِ «نِهايةِ العُقولِ» أنَّه يُقَرِّرُ مَذهَبَ خَصْمِه تَقْريرًا لو أرادَ خَصْمُه أن يُقَرِّرَه لم يَقدِرْ على الزِّيادةِ على ذلك! وذَكَرَ السَّكونيُّ أنَّ الرَّازيَّ قال في كُتُبِه في الأُصولِ: إنَّ مَذهَبَ الجَبْرِ هو المَذهَبُ الصَّحيحُ، وقالَ بنَفْيِ صِفاتِ اللهِ، وزَعَمَ أنَّها مُجَرَّدُ نِسَبٍ وإضافاتٍ، كقَوْلِ الفَلاسِفةِ!)[1].

مَنهَجُ الرَّازيِّ وأثَرُه في تَطوُّرِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ[2]:

أوَّلًا: يُمَثِّلُ الرَّازِيُّ مَرْحلةً خَطيرةً في مَسيرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ؛ فقدْ تَرَكَ مُؤَلَّفاتٍ عَديدةً دافَعَ فيها عن المَذهَبِ الأشْعَريِّ بكلِّ ما يَملِكُه مِن حُجَجٍ عَقْليَّةٍ، كما أنَّه أفاضَ في بعضِها في دِراسةِ الفَلْسَفةِ، فوافَقَ أصْحابَها حينًا وخالَفَهم حينًا آخَرَ، بلْ وَصَلَ الأمْرُ به إلى أن يُؤَلِّفَ في السِّحْرِ والشِّرْكِ ومُخاطَبةِ النُّجومِ! وقدِ اخْتَلَفَتْ آراءُ النَّاسِ فيه بَيْنَ مادِحٍ وقادِحٍ، ومُدافِعٍ عنه مُنافِحٍ، وناقِدٍ له جارِحٍ، وقدِ انْتَهى في آخِرِ عُمُرِه إلى أن الحَقَّ في الرُّجوعِ إلى الاسْتِدْلالِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، ولكنْ بَقِيَتِ المُشْكِلةُ في مُؤَلَّفاتِه الكَلاميَّةِ والفَلْسَفيَّةِ الَّتي انْتَشَرَتْ؛ لِذلك اخْتَلَفَتْ أقْوالُ النَّاسِ فيه وفي مُؤَلَّفاتِه:

(١) ((لسان الميزان)) (٦/ ٣١٩). ويُنظر: ((الإكسير في علم التفسير)) للطوفي (ص: ٥٥).

(٢) يُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٦٥٤ - ٦٧٥).

فالسُّبْكيُّ كالَ له المَدْحَ كَيْلًا بلا حِسابٍ[١]، وقال في كِتابِه «مُعيد النِّعَم» بَعْدَ أن بَيَّنَ ضَرَرَ الفَلْسَفةِ وأعْلامِها كابنِ سينا: (فلقد حَصَلَ ضَرَرٌ عَظيمٌ على المُسلِمينَ بمَزْجِ كَلامِ الحُكَماءِ بكَلامِ المُتَكلِّمينَ...، فإن قُلْتَ: فقدْ خاضَ حُجَّةُ الإسْلامِ الغَزاليُّ والإمامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازيُّ في عُلومِ الفَلْسَفةِ ودَوَّنوها، وخَلَطوها بكَلامِ المُتَكلِّمينَ، فهَلَّا تُنكِرُ عليهما! قُلْتُ: إنَّ هَذَينِ إمامانِ جَليلانِ، ولم يَخُضْ واحِدٌ مِنهما في هذه العُلومِ حتَّى صارَ قُدْوةً في الدِّينِ، وضُرِبَتِ الأمْثالُ باسْمِهما في مَعْرِفةِ عِلمِ الكَلامِ على طَريقةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ مِن الصَّحابةِ والتَّابِعينَ فمَن بَعْدَهم، فإيَّاكَ أن تَسمَعَ شَيئًا غَيْرَ ذلك فتَضِلَّ ضَلالًا مُبينًا، فهذانِ إمامانِ عَظيمانِ، وكان حقًّا عليهما نَصْرُ المُؤمِنينَ، وإعْزازُ هذا الدِّينِ بدَفْعِ تُرَّهاتِ أولئك المُبْطِلينَ، فمَن وَصَلَ إلى مَقامِهما لا مَلامَ عليه بالنَّظَرِ في الكُتُبِ الفَلْسَفيَّةِ، بلْ هو مُثابٌ مَأجورٌ)[٢].

أمَّا الَّذين انْتَقَدوا الرَّازيَّ فكَثيرونَ؛ مِنهم ابنُ تيميَّةَ، فقال عنه: (هذا الرَّجُلُ كثيرُ السَّفسَطةِ والتَّشكيكِ؛ فهو مِن أعظَمِ المُتكَلِّمينَ سَفسَطةً وتشكيكًا، لا يُعرَفُ مِن جنسِ المُتكَلِّمينَ مَن هو أعظَمُ تقريرًا للشُّكوكِ والشُّبُهاتِ الباطلةِ، وأضعَفُ جوابًا عنها منه)[٣].

وقال أيضًا: (هو كثيرُ التَّناقُضِ؛ يقولُ القَولَ ثمَّ يرجِعُ عنه، ويقولُ في الآخَرِ ما يناقِضُه، كما يوجَدُ هذا في عامَّةِ كُتُبِه، تغمَّده اللهُ برحمتِه، وعفا عنه وسائِرِ المؤمنينَ ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا

(١) يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٨/ ٨١).

(٢) ((معيد النعم ومبيد النقم)) (ص: ٦٥).

(٣) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٨/ ٤٦٥).

﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وتوبتُه معروفةٌ مشهورةٌ)[١].

وقال أيضًا: (أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عُمَرَ الرَّازيُّ الجَهْميُّ الجَبْريُّ، قد يخرُجُ إلى حقيقةِ الشِّركِ وعبادةِ الكواكِبِ والأوثانِ في بعضِ الأوقاتِ، وصنَّف في ذلك كتابَه المعروفَ في السِّحرِ وعبادةِ الكواكِبِ والأوثانِ، مع أنَّه كثيرًا ما يحَرِّمُ ذلك، ويَنهى عنه متَّبِعًا للمُسلمينَ وأهلِ الكتبِ والرِّسالةِ، وينصُرُ الإسلامَ وأهلَه في مواضِعَ كثيرةٍ، كما يُشَكِّكُ أهلَه ويُشَكِّكُ غيرَ أهلِه في أكثَرِ المواضِعِ، وقد ينصُرُ غيرَ أهلِه في بعضِ المواضِعِ؛ فإنَّ الغالِبَ عليه التَّشكيكُ والحَيرةُ أكثَرُ مِن الجَزمِ والبيانِ)[٢].

وقال أيضًا: (الرَّازيُّ وأمْثالُه يَدَّعونَ أنَّه ليس في السَّمْعِ ما يُصَرِّحُ بأنَّ اللهَ كانَ وَحْدَه ثُمَّ ابْتَدَأَ إحْداثَ الأشْياءِ مِن العَدَمِ، بلْ يَقولونَ بما هو أبلَغُ مِن ذلك، كما يَذكُرُ مِثلَ ذلك في كِتابِ «المَطالِبِ العالِيةِ» وغَيْرِ ذلك مِن كُتُبِه)[٣].

وقال عنهُ الذَّهَبيُّ: (صاحِبُ التَّصانيفِ، رأسٌ في الذَّكاءِ والعَقْليَّاتِ، لكنَّه عَرِيٌّ مِن الآثارِ، وله تَشْكيكاتٌ على مَسائِلَ مِن دَعائِمِ الدِّينِ تورِثُ حَيْرةً، نَسأَلُ اللهَ أن يُثَبِّتَ الإيمانَ في قُلوبِنا، وله كِتابُ «السِّرُّ المَكْتوم في مُخاطَبةِ النُّجوم» سِحْرٌ صَريحٌ، فلَعلَّه تابَ مِن تَأليفِه إن شاءَ اللهُ تَعالى)[٤].

ثانيًا: الرَّازيُّ مِن الَّذين خَلَطوا الكَلامَ بالفَلْسَفةِ، وقدِ انْتَقَدَه في ذلك بعضُ مُتَأخِّري الأشْعَريَّةِ، وهو وإن خالَفَ الفَلاسِفةَ أحْيانًا أو رَدَّ على بعضِ

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٨/ ٥٢٩).

(٢) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (١٦/ ٢١٣).

(٣) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٦/ ٣٢٥).

(٤) ((ميزان الاعتدال)) (٣/ ٣٤٠).

أعْلامِ الأشاعِرةِ، فإنَّه وَضَعَ بعضَ التَّآليفِ الَّتي أَصْبَحَتْ فيما بَعْدُ عُمْدةً يَعْتمِدُ عليها الأشاعِرةُ، لا سِيَّما كِتابِه «أساس التَّقْديس» الَّذي يُعَدُّ مِن أَقْوى كُتُبِه الأشْعَريَّةِ وأَهَمِّها، كَتَبَه الرَّازيُّ وأهْداه للمَلِكِ العادِلِ مُحَمَّدِ بنِ أَيُّوبَ، مِن كِبارِ سَلاطينِ الدَّوْلةِ الأَيُّوبيَّةِ، وهو أخو السُّلْطانِ صَلاحِ الدِّينِ الأَيُّوبيِّ[1]، وقدْ رَدَّ على هذا الكِتابِ ابنُ تيميَّةَ في كِتابِه «بَيان تَلْبيسِ الجَهْميَّةِ في تَأسيسِ بِدَعِهم الكَلاميَّةِ»؛ حيثُ تَتَبَّعَ فيه أَقْوالَ الرَّازيِّ ونَقَضَها، وبَيَّنَ ما فيها مِن مُخالَفةِ مَذهَبِ السَّلَفِ.

قال ابنُ تيميَّةَ في مُقدِّمةِ كِتابِه «بَيان تَلْبيسِ الجَهْميَّةِ»: (إنَّما يَعْتَمِدونَ على ما يَجِدونَه في كُتُبِ المُتَجَهِّمةِ المُتَكلِّمينَ، وأَجَلُّ مَن يَعْتمِدونَ كَلامَه هو أبو عَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ الرَّازيُّ، إمامُ هؤلاء المُتَأخِّرينَ...، فلِهذا ذَكَرْتُ ما ذَكَرَه أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ الرَّازيُّ المَعْروفُ بابنِ خَطيبِ الرَّيِّ، الإمامُ المُطلَقُ في اصْطِلاحِ المُقْتَدينَ به مِن أَهْلِ الفَلْسَفةِ والكَلامِ، المُقدَّمُ عِنْدَهم على مَن تَقدَّمَه مِن صِنفِه في الأنامِ، القائمُ عِنْدَهم بتَجْديدِ الإسْلامِ، حتَّى قد يَجْعلونَه في زَمَنِه ثانيَ الصِّدِّيقِ في هذا المَقامِ، لِما رَدَّه في ظَنِّهم مِن أقاويلِ الفَلاسِفةِ والمُعْتَزِلةِ ونَحْوِهم بالحُجَجِ العِظامِ، ويَقولونَ: إنَّ أبا حامِدٍ ونَحْوَه لم يَصِلوا إلى تَحْقيقِ

(١) قال الرَّازيُّ في مُقَدِّمةِ كِتابِه: (أمَّا بَعْدُ؛ فإنِّي وإن كُنتُ ساكِنًا في أقاصي بلادِ المَشرِقِ إلَّا أنِّي سَمِعْتُ أَهْلَ المشرِقِ والمَغرِبِ مُطبِقينَ مُتَّفِقينَ على أنَّ السُّلطانَ المُعظَّمَ العالِمَ العادِلَ المُجاهِدَ سَيْفَ الدُّنيا والدِّينِ، سُلطانَ الإسلامِ والمُسلِمينَ، أفضَلَ سلاطينِ الحَقِّ واليَقينِ، أبا بَكْرِ بنَ أَيُّوبَ -لا زالت راياتُه في تقويةِ الحَقِّ والمَذهَبِ الصِّدْقِ متصاعِدةً إلى عَنانِ السَّماءِ، وآثارُ أنوارِ قُدرتِه ومَكِنَتِه باقيةً بحَسَبِ تعاقُبِ الصَّباحِ والمساءِ- أفضَلُ الملوكِ وأكمَلُ السَّلاطينِ في آياتِ الفَضْلِ، وبيِّناتِ الصِّدقِ، وتقويةِ الدِّينِ القويمِ، ونُصرةِ الصِّراطِ المستقيمِ؛ فأردْتُ أن أتحفَه بتُحفةٍ سَنِيَّةٍ، وهَدِيَّةٍ مَرْضِيَّةٍ، فأتحَفْتُه بهذا الكِتابِ الَّذي سَمَّيتُه بـ«أساس التَّقْديس»، على بُعْدِ الدَّارِ، وتبايُنِ الأقطارِ، وسألتُ اللهَ الكَريمَ أن ينفعَه به في الدَّارَينِ، بفَضْلِه وكَرَمِه). ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) (ص: ١٣).

ما بَلَغَه هذا الإمامُ، فَضْلًا عن أبي المَعالي ونَحْوِه مِمَّن عِنْدَهم فيما يُعَظِّمونَه مِن العِلمِ والجَدَلِ بالوُقوفِ على نِهايةِ الإقْدامِ، وإنَّ الرَّازِيَّ أتى في ذلك مِن نِهايةِ العُقولِ والمَطالِبِ العالِيةِ بما يَعجزُ عنه غَيْرُه مِن ذَوي الإقْدامِ، حتَّى كانَ فَهْمُ ما يَقولُه عِنْدَهم هو غايةَ المَرامِ، وإن كانَ فُضَلاؤُهم معَ ذلك مُعْتَرِفينَ بِما في كَلامِه مِن كَثْرةِ التَّشْكيكِ في الحَقائِقِ، وكَثْرةِ التَّناقُضِ في الآراءِ والطَّرائِقِ، وأنَّه مُوقِعٌ لأصْحابِه في الحَيْرةِ والاضْطِرابِ، غَيْرُ موصِلٍ إلى تَحْقيقِ الحَقِّ الَّذي تَسكُنُ إليه النُّفوسُ وتَطْمَئِنُّ إليه الأَلْبابُ، لكنَّهم لم يَرَوا أكمَلَ مِنه في هذا البابِ...، فإنَّه اسْتَقْصى في هذا البابِ الحُجَجَ الَّتي للجَهْمِيَّةِ مِن السَّمْعِيَّاتِ والعَقْليَّاتِ، وبالَغَ فيها بأَعظَمِ المُبالَغاتِ...، وتَأوَّلَ فيه الآياتِ والأحاديثَ الواردةَ في ذلك بما ذَكَرَه مِن أباطيلِ التَّأويلاتِ، وذَكَرَ فيه ما ذَكَرَه مِن حُجَجِ مُخالفيه، وأجابَ عنها بما أَمكَنَه مِن الجَواباتِ؛ فكانَ عُمْدتَهم في هذا البابِ)[1].

ومِمَّا يَدُلُّ على دُخولِ الرَّازِيِّ في الفَلْسَفةِ:

أ- تصريحُ الرَّازيِّ نفْسِه أنَّه قضى شَطرًا كبيرًا مِن حياتِه في قراءةِ كُتُبِ الفَلسفةِ ليَرُدَّ على أهلِها، فلعلَّ اطِّلاعَه عليها أورثَ تأثيرًا سيِّئًا على فِكرِه واعتقادِه؛ قال الرَّازيُّ: (كان أعظَمَ الفلاسفةِ قَدْرًا أرسطاليسُ، وله كُتُبٌ كثيرةٌ، ولم يَنقُلْ تلك الكُتُبَ أحَدٌ أحسَنُ ممَّا نقله الشَّيخُ الرَّئيسُ أبو عليٍّ بنُ سينا، الَّذي كان في زمَنِ محمودِ بنِ سُبُكْتِكينَ، وجميعُ الفلاسفةِ يعتَقِدونَ في تلك الكتُبِ اعتقاداتٍ عظيمةً، وكنَّا نحن في ابتداءِ اشتِغالِنا بتحصيلِ علمِ الكلامِ تشَوَّقْنا إلى معرفةِ كُتُبِهم لنَرُدَّ عليهم، فصَرَفْنا شَطرًا صالحًا مِن العُمُرِ في ذلك، حتَّى وفَّقَنا اللهُ تعالى

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (١/ ٨ - ١٢).

في تصنيفِ كُتُبٍ تتضَمَّنُ الرَّدَّ عليهم)[١].

قال الشَّهْرَزوريُّ عنه: (أورَدَ على الحُكَماءِ شُكوكًا وشُبَهًا كَثيرةً، وما قَدَرَ أن يَتَخَلَّصَ مِنها، وأكثَرُ مَن جاءَ بَعْدَه ضَلَّ بسَبَبِها... مُتحيِّرٌ في مذاهِبِه الَّتي يخبِطُ فيها خَبْطَ عَشْواءَ)[٢].

ب- اهْتِمامُه بكُتُبِ ابنِ سينا وغَيْرِه؛ ففي «المَباحِث المَشْرِقيَّة» اعْتَمَدَ كَثيرًا على أقْوالِ ابنِ سينا ونَقَلَها، كما أنَّه شَرَحَ «الإشارات»، واخْتَصَرَها، وشَرَحَ «عُيون الحِكْمة»، وكلُّها لابنِ سينا.

ج- مُوافَقتُه لأقْوالِ الفَلاسِفة، وهو وإن رَجَعَ عن بعضِها فإنَّ أقْوالَه وتَرْجيحاتِه بَقِيَتْ مُدَوَّنةً في كُتُبِه، كقَوْلِه بالتَّنْجيم، وأنَّ للكَواكِبِ أرْواحًا تُؤَثِّرُ في الحَوادِثِ الأرْضِيَّة، وكذلك قَوْلُه في السِّحْرِ، وتَأليفُه في ذلك كِتابًا مُسْتَقِلًّا سَمَّاه: «السِّرَّ المَكْتوم في مُخاطَبةِ النُّجوم»، وقدْ أشارَ إليه الرَّازيُّ وأحالَ عليه في بعضِ كُتُبِه[٣].

والنَّاظِرُ في كِتابِ الرَّازيِّ «المَطالِب العالِية مِن العِلمِ الإلهيِّ»[٤] يَجِدُ عَجائِبَ

(١) ((اعتقادات فرق المسلمين والمشركين)) (ص: ٩١).

(٢) ((نزهة الأرواح)) (٢/ ١٤٤، ١٤٦).

(٣) يُنظر تفصيلُ ذلك في كِتابِ: ((فخر الدين الرازي وآراؤه الكلاميَّة والفلسفيَّة)) لمُحَمَّد صالح الزركان.

(٤) قال ابنُ تيميَّةَ: (المطالِبُ العاليةُ هي آخِرُ ما صَنَّفه، وجمَعَ فيها غايةَ عُلومِه). ((درء تعارض العقل والنقل)) (٣/ ٢٣). وقال ابنُ تيميَّةَ أيضًا: (وهو مِن أكبَرِ كُتُبِه الكَلاميَّة). ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٢٢١). ونَسَبَ الكِتابَ إليه غيرُ واحِدٍ مِنَ العُلَماءِ؛ منهم ابنُ خَلِّكانَ، وتاجُ الدِّينِ السُّبكيُّ، وابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانيُّ. يُنظر: ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خلِّكان (٤/ ٢٤٩)، ((طبقات الشَّافعيَّة الكبرى)) للسبكي (٨/ ٨٧)، ((لسان الميزان)) لابن حَجَر (٦/ ٣١٩). وقال ابنُ كَثير: (جالت أقلامُ فَخْرِ الدِّينِ رحمه الله في فنونٍ كَثيرةٍ مِنَ العُلوم، واتَّسَعَت دائِرَتُه، وتسَلْطَنَ في فَنِّ الكَلامِ خاصَّةً، حتَّى قيل: إنَّه كان يحفَظُ «الشَّامِل» لإمامِ الحَرَمينِ في ذلك، وله اختياراتٌ كَثيرةٌ في =

مِن عِلمِ السِّحْرِ والتَّنْجيمِ والطَّلاسِمِ والشِّرْكيَّاتِ، ومِن أقْوالِه في هذا الكِتابِ:

أ- قَوْلُه: (الفَصْلُ الثَّامِنَ عَشَرَ في بَيانِ كَيْفيَّةِ الانْتِفاعِ بزيارةِ المَوْتى والقُبورِ: سَأَلَني بعضُ أكابِرِ المُلوكِ عن هذه المَسْألةِ، وهو المَلِكُ مُحَمَّدُ بنُ سامِ بنِ الحُسَيْنِ الغُوريُّ، وكان رَجُلًا حَسَنَ السِّيرةِ، مَرْضِيَّ الطَّريقةِ، شَديدَ المَيْلِ إلى العُلَماءِ، قَويَّ الرَّغْبةِ في مُجالَسةِ أهْلِ الدِّينِ والعَقْلِ، فكَتَبْتُ له فيه رِسالةً، وأنا أذكُرُ هاهنا مُلَخَّصَ ذلك الكَلامِ...، إنَّ الإنْسانَ إذا ذَهَبَ إلى قَبْرِ إنْسانٍ قَويِّ النَّفْسِ كامِلِ الجَوْهَرِ شَديدِ التَّأثيرِ، ووَقَفَ هناك ساعةً، وتَأثَّرَتْ نَفْسُه مِن تلك التُّرْبةِ؛ حَصَلَ لنَفْسِ هذا الزَّائِرِ تَعَلُّقٌ بتلك التُّرْبةِ، وقدْ عَرَفْتَ أنَّ لنَفْسِ ذلك المَيِّتِ تَعَلُّقًا بتلك التُّرْبةِ أيضًا، فحينَئذٍ يَحصُلُ لنَفْسِ هذا الزَّائِرِ الحَيِّ ولنَفْسِ ذلك الإنْسانِ المَيِّتِ مُلاقاةٌ؛ بسَبَبِ اجْتِماعِهما على تلك التُّرْبةِ...)[1]!

ب- قَوْلُه: (إنَّ المُنَجِّمينَ يَنسُبونَ كلَّ بَلْدةٍ إلى بُرْجٍ مُعيَّنٍ وإلى كَوْكَبٍ مُعيَّنٍ، ولا بُدَّ في الأعْمالِ السِّحْريَّةِ مِن رِعايةِ تلك الأحْوالِ؛ فهذه أمورٌ يَجبُ على مَن يَتَوَلَّى هذه الصِّناعةَ ألَّا يكونَ غافِلًا عنها؛ حتَّى تكونَ أعْمالُه أقرَبَ إلى الصَّوابِ، وأبعَدَ عن الزَّلَلِ، واللهُ المُوَفِّقُ)[2]!

= كُتُبٍ مُتعَدِّدةٍ يَرُدُّ بَعْضُها بعضًا، ولكِنَّ الَّذي صنَّفه على طَريقةِ أهْلِ الكَلامِ «نهاية العقُول»، وهو مِن أجوَدِ كُتبِه، وكذا كِتاب «الأربعين»، وأمَّا «المباحِثُ الشَّرقيَّة» فأكثَرُها على طَريقِ الحِكْمةِ، ومَذهَبِ الفلاسِفةِ، وكِتابُه «المطالِبُ العاليةُ» أجمَعُ في ذلك كُلِّه، وهي آخِرُ ما صَنَّف في ذلك؛ ولهذا لم يُتِمَّها، وبَقِيَ عليه منها بَقِيَّةٌ، ثُمَّ قيل: إنَّه نَدِمَ على دُخولِه في هذا الفَنِّ، كما قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ الصَّلاحِ رحمه اللهُ: أخبرني القُطْبُ الطوغانيُّ مرَّتَينِ أنَّه سمع الفَخْرَ الرَّازيَّ يقولُ: ليتني لم أشتَغِلْ بعِلْمِ الكَلامِ، وبكى). ((طبقات الشافعيين)) (ص: ٧٨٠).

(١) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٧/ ٢٧٥).

(٢) المصدر السابق: (٨/ ١٨٥).

ج- قَوْلُه: (العِلمُ بالسِّحْرِ غَيْرُ قَبيحٍ ولا مَحْظورٍ، اتَّفَقَ المُحَقِّقونَ على ذلك؛ لأنَّ العِلمَ لِذَاتِه شَريفٌ، وأيضًا لعُمومِ قَوْلِه تَعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ولأنَّ السِّحْرَ لو لم يكُنْ يُعلَمُ لَما أَمكَنَ الفَرْقُ بَيْنَه وبَيْنَ المُعجِزِ، والعِلمُ بكَوْنِ المُعجِزِ مُعْجِزًا واجِبٌ، وما يَتَوَقَّفُ الواجِبُ عليه فهو واجِبٌ، فهذا يَقْتَضي أن يكونَ تَحْصيلُ العِلمِ بالسِّحْرِ واجِبًا، وما يكونُ واجِبًا كيف يكونُ حَرامًا وقَبيحًا؟!)[1].

ثالثًا: تقريرُه أنَّ أحاديثَ الآحادِ لا تفيدُ إلَّا الظَّنَّ، ولا يجوزُ التَّمَسُّكُ بها في العقيدةِ حتَّى ولو كانت في صحيحِ البُخاريِّ ومُسلِمٍ!

قال الرَّازيُّ: (أخبارُ الآحادِ مظنونةٌ، فلمْ يَجُزِ التَّمَسُّكُ بها في معرفةِ اللهِ تعالى وصِفاتِه... أمَّا البُخاريُّ والقُشَيريُّ[2] فهُمَا ما كانا عالِمَينِ بالغُيوبِ، بل اجتَهَدا واحتاطَا بمِقْدارِ طاقتِهما، فأمَّا اعتقادُ أنَّهما عَلِما جميعَ الأحوالِ الواقعةِ في زمانِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلى زماننا فذلك لا يقولُه عاقِلٌ، غايةُ ما في البابِ أنَّا نحسِنُ الظَّنَّ بهما، وباللَّذينَ رَوَيَا عنهم، إلَّا أنَّا إذا شاهَدْنا خبرًا مشتَمِلًا على مُنكَرٍ لا يمكِنُ إسنادُه إلى الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قطَعْنا بأنَّه مِن أوضاعِ الملاحِدةِ ومِن ترويجاتِهم على أولئك المُحَدِّثينَ... واعلَمْ أنَّ هذا البابَ كثيرُ الكلامِ، وأنَّ القَدْرَ الَّذي أورَدْناه كافٍ في بيانِ أنَّه لا يجوزُ التَّمَسُّكُ في أصلِ الدِّينِ بأخبارِ الآحادِ. واللهُ أعلَمُ)[3]. وهذا طعنٌ صريحٌ في الصحيحين.

وقد تعجَّب ابنُ تيميَّةَ مِن كلامِ الرَّازيِّ في ردِّ أحاديثِ الآحادِ، فقال: (مِن

(١) ((تفسير الرازي)) (٣/ ٦٢٦).

(٢) يعني الإمامَ مسلمَ بنَ الحَجَّاجِ صاحبَ «الصَّحيحِ».

(٣) ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) (ص: ١٢٧ - ١٢٩).

العَجَبِ العجيبِ أنَّ هذا الرَّجُلَ المحادَّ للهِ ولرَسولِه عَمَد إلى الأخبارِ المُستفيضةِ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم الَّتي توارَثَها عنه أئمَّةُ الدِّينِ، ووَرَثَةُ الأنبياءِ والمُرسَلينَ، واتَّفق على صِحَّتِها جميعُ العارِفينَ، فقَدَح فيها قدحًا يُشبِهُ قَدحَ الزَّنادقةِ!)[1].

وأعجَبُ مِن هذا أنَّ الرَّازيَّ قرَّر أنَّ الأدِلَّةَ النَّقليَّةَ وإن كانت مِن القُرآنِ الكريمِ لا تفيدُ اليقينَ، وإنَّما تفيدُ الظَّنَّ! فإذا حصل تعارُضٌ بيْنَها وبيْن العقلِ فيَجبُ عندَه تقديمُ العقلِ؛ لأنَّ الأدِلَّةَ العقليَّةَ قطعيَّةٌ، وأمَّا أدلَّةُ القرآنِ وكذلك أدلَّةُ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ -سواءٌ المتواترةُ أو الآحادُ- فهي ظنِّيَّةُ الدَّلالةِ[2]!

قال الرَّازيُّ: (شَرطُ التَّمسُّكِ بالدَّلائلِ النَّقليَّةِ عدَمُ المُعارِضِ العقليِّ القاطِعِ؛ لأنَّ بتقديرِ وُجودِه يجبُ صَرفُ الظَّاهِرِ السَّمعيِّ إلى التَّأويلِ)[3].

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٣/ ٨٣).

(٢) يُنظر: ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) للرازي (٩/ ١١٣ - ١١٧). ويُنظر: ((الأربعين في أصول الدين)) للرازي (٢/ ٢٥١ - ٢٥٤)، ((معالم أصول الدين)) للرازي (ص: ٢٥). قال ابنُ تيميَّةَ: (كان الثِّقةُ يحدِّثُ عن الشَّيخِ أبي عمرِو بنِ الصَّلاحِ أنَّه لَمَّا رأى قَولَه: إنَّ الأدلَّةَ السَّمعيَّةَ لا تفيدُ اليقينَ، لعَنَه على ذلك، وقال: هذا تعطيلُ الإسلامِ! والمقصودُ هنا: أن يتبيَّنَ أنَّ دعواه أنَّ كُلَّ دليلٍ سمعيٍّ موقوفٌ على مُقدِّماتٍ ظَنِّيَّةٍ دعوى باطلةٌ، معلومٌ فسادُها بالاضطرارِ، ولو صحَّ هذا لَكان لا يجزِمُ أحدٌ بمرادِ أحدٍ، ولكان العلمُ بمرادِ كُلِّ مُتكلِّمٍ لا يكونُ إلَّا ظنًّا، وهذا ممَّا يُعلَمُ فسادُه بالاضطرارِ، وإذا كان آحادُ العامَّةِ قد بيَّن مرادَه بكلامِه حتَّى يقطَعَ بمُرادِه، فالعُلماءُ أَولى بذلك، وإذا كان العُلَماءُ المُصَنِّفون في العُلومِ يُقطَعُ بمرادِهم في أكثَرِ ما يقولونه كما يُقطَعُ بمرادِ الفُقَهاءِ والأطبَّاءِ والحُسَّابِ وغيرِهم؛ فالرَّسولُ الَّذي هو أكمَلُ الخَلقِ عِلمًا وبيانًا ونُصحًا أَولى أن يُبيِّنَ مرادَه ويقطَعَ به، وكلامُ اللهِ تعالى أكمَلُ مِن كلامِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأكمَلُ بيانًا، فهو أَولى بالقطعِ بمرادِ الرَّبِّ فيه مِن كلامِ كُلِّ أحدٍ). ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٨/ ٤٨٧ - ٤٨٩).

(٣) ((الأربعين في أصول الدين)) (٢/ ٢٥٣). قال ابنُ تيميَّةَ: (مَن قال: إنَّ الدَّليلَ السَّمعيَّ لا يُعلَمُ =

وقرَّر الرَّازيُّ أنَّ الأصلَ في الاستدلالِ أن يكونَ بالأدِلَّةِ العقليَّةِ، أمَّا الأدِلَّةُ النَّقليَّةُ مِن القُرآنِ والسُّنَّةِ فهي لزيادةِ اليقينِ، وليست أصلًا في الاستدلالِ، وإنَّما الاعتمادُ على العقولِ!

قال الرَّازيُّ: (الدَّلائِلُ العقليَّةُ إذا دلَّت على صِحَّةِ قولِنا، ثمَّ رأينا أنَّ ظواهِرَ القُرآنِ والأخبارِ تؤكِّدُ تلك العَقليَّاتِ، قَوِيَ اليقينُ، وزالت الشُّبُهاتُ)[1].

وقد مشى الأشاعِرةُ المتأخِّرونَ على ما قرَّره لهم الرَّازيُّ[2]، فتجِدُهم في كتُبِ العقيدةِ يُكثِرونَ مِن الاستدلالِ بالأدِلَّةِ العقليَّةِ، ولا يَستدِلُّونَ بأدِلَّةِ القُرآنِ والسُّنَّةِ إلَّا قليلًا، فهم يُقدِّمونَ العَقلَ على النَّقلِ حتَّى ولو كان النَّقلُ مِن القُرآنِ الكريمِ! بل ذكر السَّنوسيُّ الأشعريُّ أن مِن أصولِ الكُفرِ التَّمَسُّكَ في أصولِ العقائِدِ بمُجرَّدِ ظواهِرِ الكتابِ والسُّنَّةِ مِن غيرِ عَرضِها على البراهينِ العقليَّةِ والقواطِعِ الشَّرعيَّةِ[3]!

قال المُعلِّميُّ: (اعلَمْ أنَّ مقتضى كلامِ الرَّازيِّ في منعِه الاحتجاجَ البتَّةَ بالنُّصوصِ في العقائِدِ الَّتي لا يجزِمُ العَقلُ وَحْدَه فيها بالجوازِ: أنَّه لو كان الرَّازيُّ في عهدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم، وقد قامت عندَه البراهينُ العقليَّةُ اليقينيَّةُ على أنَّه

= به مرادُ المتكَلِّم، كما يقولُ الرَّازيُّ ومتَّبِعوه الَّذين يزعُمونَ أنَّ الأدِلَّةَ السَّمعيَّةَ لا تفيدُ اليقينَ بمرادِ المتكَلِّم، فهؤلاء ليس عِندَهم دليلٌ شرعيٌّ يفيدُ العِلمَ بما أخبَرَ به الرَّسولُ، فكيف يعارِضونَ ذلكَ المعقولَ؟!). ((درء تعارض العقل والنقل)) (٥/ ٣٤٢).

(١) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٩/ ٢١٤).

(٢) قال ابنُ تيميَّةَ: (لم يكُنِ الأشعَريُّ وأئمَّةُ أصحابِه على هذا، بل كانوا موافِقينَ لسائِرِ أهلِ السُّنَّةِ في وُجوبِ تصديقِ ما جاء به الشَّرعُ مُطلَقًا، والقَدحِ فيما يُعارِضُه، ولم يكونوا يقولون: الأدِلَّةُ السَّمعيَّةُ لا تفيدُ اليقينَ، بل كُلُّ هذا ممَّا أحدَثه المتأخِّرونَ الَّذين مالوا إلى الاعتزالِ والفلسفةِ مِن أتْباعِهم). ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ١٣).

(٣) يُنظر: ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ٢٨٨، ٢٨٩).

نبيٌّ صادقٌ، وآمَنَ به، ثمَّ أخبَرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم بخبرٍ يتعلَّقُ بتلك العقائِدِ؛ لقال الرَّازيُّ: لا يمكِنُني أن أعلَمَ أنَّ هذا المعنى الظَّاهِرَ الواضِحَ مِن كلامِك هو مُرادُك؛ لاحتمالِ أن تكونَ أردْتَ خِلافَه! فلو قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم: لم أُرِدْ إلَّا هذا المعنى، وهو الظَّاهِرُ الواضِحُ، وهو كَيْتَ وكَيتَ، لقال الرَّازيُّ: كلامُك هذا الثَّاني كالأوَّلِ! فلو أكَّد النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم وأقسَم بآكَدِ الأقسامِ لَقال الرَّازيُّ: لا تتعَبْ يا رسولَ اللهِ؛ فإنَّ ذاك الأمرَ الَّذي دلَّ عليه خَبَرُك يحتَمِلُ أن يكونَ ممتَنِعًا عَقلًا، ما دام كذلك فلا يمكِنُ أن أثِقَ بمرادِك! فلو قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم: إنَّه ليس بمُمتنعٍ عَقلًا، بل هو واقِعٌ حَقًّا، لقال الرَّازيُّ: لا يمكِنُني أن أثِقَ بما يُفهِمُه كلامُك مهما صرَّحْتَ وحقَّقْتَ وأكَّدْتَ حتَّى يَثْبُتَ عندي ببُرهانٍ عقليٍّ أنَّه غيرُ ممتَنِعٍ عَقلًا! فلْيتدبَّرِ العاقِلُ هل يَصدُرُ مِثلُ هذا ممَّن يؤمِنُ بأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، وأنَّه صادِقٌ في كُلِّ ما أخبره به عن اللهِ؟!)[1].

رابعًا: حَيْرتُه وتَناقُضُه ورُجوعُه

يُعَدُّ الرَّازيُّ مِن أكثَرِ الأشاعِرةِ اضْطِرابًا في أقْوالِه، وهذا بالنَّظَرِ إلى مُجمَلِ أقْوالِه في جَميعِ كُتُبِه، كما أنَّه في بعضِ المَسائِلِ أعلَنَ حَيْرتَه أو شَكَّه، وفي آخِرِ أمْرِه رَجَعَ إلى طَريقةِ القُرْآنِ وفَضَّلَها، ولَعلَّ مِن أسْبابِ هذه الأمورِ في مَنهَجِه اعتِقادَه أنَّ دَلالاتِ القُرآنِ والسُّنَّةِ لا تفيدُ إلَّا الظَّنَّ، وأنَّها لا تفيدُ اليقينَ، وإنَّما المُعَوَّلُ عندَه على العَقلِ، ولا يخفى أنَّ العقولَ مختلِفةٌ متباينةٌ، وما يَنفيه بعَقلِه يُثبِتُه غيرُه بالعقلِ أيضًا، ولعَلَّ مِن الأسبابِ كذلك خَوْضَه في المَسائِلِ الفَلْسَفيَّةِ والكَلاميَّةِ، وتَقْريرَه لكلِّ مَسْألةٍ بالأدِلَّةِ الَّتي أوردَها أصْحابُها، وزِيادتَه على ذلك

(١) ((القائد إلى تصحيح العقائد)) (ص: ١٧١).

بأدِلَّةٍ مِن عِنْدِه يَرى أنَّها صالِحةٌ لأن تكونَ دَليلًا لهم.

ومِن المُلاحَظاتِ في مَنهَجِ الرَّازِيِّ وأثَرِه على مَن بَعْدَه:

أ- كثيرٌ ممَن جاءَ بَعْدَ الرَّازِيِّ مِن الأشاعِرةِ اعْتَمَدَ في تَقْريرِ أُصولِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ على ما كَتَبَه الرَّازِيُّ؛ لأنَّه اسْتَقْصى ما قالَه المُتَقَدِّمونَ مِن الأشاعِرةِ، وزادَ على ذلك؛ ومِن ثَمَّ أصبحَتْ كُتُبُه مَصادِرَ مُيَسَّرةً ومُسْتَوْعِبةً لأدِلَّةِ الأشاعِرةِ في تَقْريرِ مَذهَبِهم، والرَّدِّ على خُصومِهم، وإذا أَطْلَقوا «الإمامَ» فهُمْ يُريدونَ الرَّازِيَّ.

ب- ضَعَّفَ الرَّازِيُّ بعضَ أدِلَّةِ الأشاعِرةِ، ونَقَدَ بعضَ أعْلامِ الأشاعِرةِ في مُناسَباتٍ مُخْتلِفةٍ؛ فقدْ نَقَدَ البَغْداديَّ والغَزاليَّ والشَّهْرَسْتانيَّ في بعضِ المَسائِلِ.

ج- كانت للرَّازِيِّ اجْتِهاداتٌ في المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وَصَلَتْ إلى حَدِّ القُرْبِ مِن المُعْتَزِلةِ أحْيانًا؛ ففي صِفةِ الكَلامِ ضَعَّفَ الرَّازِيُّ أدِلَّةَ الأشاعِرةِ العَقْليَّةَ لإثْباتِ هذه الصِّفةِ، بلْ بَيَّنَ أنَّ مُنازَعةَ الأشاعِرةِ للمُعْتَزِلةِ في هذه المَسْألةِ ضَعيفةٌ، وصَرَّحَ بأنَّ الحُروفَ والأصْواتَ مُحدَثةٌ.

د- صَرَّحَ الرَّازِيُّ بالجَبْرِ في مَسْألةِ القَدَرِ، خِلافًا لأئِمَّةِ الأشاعِرةِ الَّذين يُنكِرونَ أن يكونَ قَوْلُهم بالكَسْبِ يُؤَدِّي إلى الجَبْرِ.

هـ- تَأَثَّرَ الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ بمَنهَجِ الرَّازِيِّ في خَلْطِ عُلومِ الفَلْسَفةِ بعِلمِ الكَلامِ؛ قال ابنُ خَلْدونَ: (لَمَّا وَضَعَ المُتَأخِّرونَ في عُلومِ الفَلْسَفةِ ودَوَّنوا فيها ورَدَّ عليهم الغَزاليُّ ما رَدَّ منها، ثُمَّ خَلَطَ المُتَأخِّرونَ من المُتَكلِّمينَ مَسائِلَ عِلمِ الكَلامِ بمَسائِلِ الفَلْسَفةِ لاشْتِراكِهما في المَباحِثِ، وتَشابُهِ مَوْضوعِ عِلمِ الكَلامِ بمَوْضوعِ الإلَهيَّاتِ، ومَسائِلِه بمَسائِلِها، فصارَتْ كأنَّها فَنٌّ واحِدٌ، ثُمَّ غَيَّروا تَرْتيبَ الحُكَماءِ في مَسائِلِ الطَّبيعيَّاتِ والإلَهيَّاتِ وخَلَطوهما فَنًّا واحِدًا؛ قَدَّموا

الكَلامَ في الأمورِ العامَّةِ، ثُمَّ أَتْبَعوه بالجسْمانيَّاتِ وتَوابِعِها، ثُمَّ بالرُّوحانيَّاتِ وتَوابِعِها إلى آخرِ العِلمِ كما فَعَلَه الإمامُ ابنُ الخَطيبِ الرَّازيُّ في «المَباحث المَشرِقيَّة» وجَميعُ مَن بَعْدَه مِن عُلَماءِ الكَلامِ، وصارَ عِلمُ الكَلامِ مُخْتَلطًا بمَسائِلِ الحِكْمةِ، وكُتُبُه مَحْشُوَّةً بها...، فاعْلَمْ ذلك لتُمَيِّزَ به بَيْنَ الفَنَّين؛ فإنَّهما مُخْتَلِطانِ عِنْدَ المُتَأخِّرينَ في الوَضْعِ والتَّأليفِ، والحَقُّ مُغايَرةُ كلٍّ منهما لصاحِبِه بالمَوْضوعِ والمَسائِلِ، وإنَّما جاءَ الالْتِباسُ مِن اتِّحادِ المَطالِبِ عِنْدَ الاسْتِدلالِ، وصارَ احْتِجاجُ أهْلِ الكَلامِ كأنَّه إنْشاءٌ لطَلَبِ الاعْتِدادِ بالدَّليلِ، وليس كذلك، بلْ إنَّما هو رَدٌّ على المُلْحِدينَ)[1].

والمُتَتَبِّعُ لكُتُبِ البَيْضاويِّ والتَّفْتازانيِّ والإيجيِّ وغَيْرِهم يُلاحِظُ هذا المَنهَجَ واضِحًا، حتَّى إنَّ مَباحِثَ الإلَهيَّاتِ -وهي المَقْصودةُ- لا تَأْخُذُ مِن الكِتابِ الواحِدِ مِنها إلَّا جُزْءًا صَغيرًا في آخرِ الكِتابِ، والباقي كلُّه مُقدِّماتٌ مَنْطِقيَّةٌ وطَبيعيَّةٌ وفَلْسَفيَّةٌ!

قال حُسَين آتاي، عَميدُ كُلِّيَّةِ الإلَهيَّاتِ بجامعةِ أنْقَرة: (مِن خِلالِ اطِّلاعِنا على ما كُتِبَ عن هذا العالِمِ الكَبيرِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازيِّ، وعلى ضَوْءِ ما تَوَصَّلْنا إليه مِن نَتائِجَ نَسْتَطيعُ أن نَقولَ: إنَّ الرَّازيَّ قد لَعِبَ دَوْرًا كَبيرًا في عِلمِ الكَلامِ، والفَلْسَفةِ الإسْلاميَّةِ، ويُمكِنُ إيجازُ ذلك في نُقْطَتَين:

الأُولى: أنَّه اسْتَوْعَبَ فَلْسَفةَ أَرِسْطو التَّقْليديَّةَ، ثُمَّ كان أوَّلَ مَن أَدخَلَ هذه الفَلْسَفةَ في عِلمِ الكَلامِ، ونَتيجةً لِما قامَ به الرَّازيُّ أَصْبَحَ عِلمُ الكَلامِ فَلْسَفةً، ويُمكِنُ أن نَقولَ بعِبارةٍ أخرى: إنَّه جَعَلَ تلك الفَلْسَفةَ كَلامًا، وهكذا امْتَزَجَ عِلمُ الكَلامِ بالفَلْسَفةِ.

(١) يُنظر: ((تاريخ ابن خَلْدون)) (١/ ٦٥٣، ٦٥٤).

والثَّانيةُ: وإذا كان الرَّازِيُّ قد أَدخَلَ الفَلْسَفةَ في عِلمِ الكَلامِ فإنَّه على ضَوْءِ فَلْسَفةِ أَرِسْطو التَّقْليديَّةِ قد أَعْطى اتِّجاهًا جَديدًا لعِلمِ الكَلامِ، فأَثَّرَ بذلك في الفِكْرِ الإسْلاميِّ؛ وقدْ ظَهَرَ تَأثيرُ الرَّازِيِّ جَليًّا في غَيْرِه مِن خِلالِ بَقاءِ العَديدِ مِن العُلَماءِ والمُفَكِّرينَ أَسْرى اتِّجاهِه ومَنهَجِه بَعْدَ ذلك)[1].

هذا، وقدْ تَقدَّمَ في تَرْجمةِ الرَّازِيِّ أنَّه في آخِرِ حَياتِه صَرَّحَ بنَدَمِه على الدُّخولِ في عِلمِ الكَلامِ والفَلْسَفةِ ومدحِه لطريقَةِ القرآنِ والسُّنَّة[2].

١٨- أبو الحَسَنِ سَيْفُ الدِّينِ الآمِدِيُّ (ت: ٦٣١هـ):

الأُصوليُّ المُتَكلِّمُ، أَحَدُ أَذْكياءِ العالَمِ، وُلِدَ بَعْدَ الخَمْسينَ وخَمْسِمِئةٍ بِبَسيرٍ بآمِدَ، وقَرَأَ بها القِراءاتِ، وحَفِظَ «الهِدايةَ» في مَذهَبِ أَحْمَدَ، وقَرَأَ القِراءاتِ أيضًا ببَغْدادَ، وتَفَقَّهَ ببَغْدادَ على أبي الفَتْحِ ابنِ المَنِّيِّ الحَنْبليِّ، ثُمَّ انْتَقَلَ شافِعيًّا، وصَحِبَ أبا القاسِمِ بنَ فَضْلانَ، واشْتَغَلَ عليه في الخِلافِ، وبَرَعَ فيه، وتَفَنَّنَ في عِلمِ النَّظَرِ، وأَحكَمَ الأَصْلَينِ والفَلْسَفةَ وسائِرَ العَقْليَّاتِ، وأَكثَرَ مِن ذلك، حتَّى إنَّه لم يكُنْ في زَمانِه مَن يُجاريه في ذلك. ودَخَلَ الدِّيارَ المِصْريَّةَ، وتَصدَّرَ بها لإقْراءِ العَقْليَّاتِ بالجامِعِ الظَّافِريِّ، وأعادَ بمَدْرَسةِ الشَّافِعيِّ، وتَخرَّجَ به جَماعةٌ، وصَنَّفَ تَصانيفَ عَديدةً، ثُمَّ قاموا عليه ونَسَبوه إلى فَسادِ العَقيدةِ والانْحِلالِ والتَّعْطيلِ والفَلْسَفةِ، وكَتَبوا مَحْضَرًا بذلك، ووَضَعوا خُطوطَهم بما يُسْتَباحُ به الدَّمُ، فخَرَجَ مُسْتَخْفيًا إلى الشَّامِ فاسْتَوْطَنَ حَماةَ، وصَنَّفَ في الأَصْلَينِ والمَنطِقِ والحِكْمةِ والخِلافِ، ثُمَّ تَحوَّلَ إلى دِمَشْقَ، ودَرَّسَ بالعَزيزيَّةِ مُدَّةً، ثُمَّ عُزِلَ عنها لسَبَبٍ اتُّهِمَ فيه، وأقامَ بَطَّالًا في بَيْتِه، وماتَ وله ثَمانونَ سَنَةً. ومِن تصانيفِه:

(١) تقديم حسين آتاي لكتاب ((محصل أفكار المتقدمين)) للرازي.

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٢٦).

«الأبْكارُ في أُصولِ الدِّينِ»، و«الإحْكامُ في أُصولِ الفِقْهِ»....[١].

والآمِدِيُّ وإنْ كان يتَّفقُ مع الرَّازيِّ في أمورٍ كثيرة؛ كخَلْطِه عِلمَ الكَلامِ بالفَلْسَفةِ، ومَيْلِه إلى التَّصوُّفِ الفَلْسَفيِّ، فإنَّه كان كَثيرًا ما يَرُدُّ عليه، وكان تَناقُضُه أَقَلَّ مِن تَناقُضِ الرَّازيِّ.

١٩- العِزُّ بنُ عَبْدِ السَّلامِ (ت: ٦٦٠ هـ):

قال الذَّهَبيُّ: (عَبْدُ العَزيزِ بنُ عَبْدِ السَّلامِ، شَيْخُ الإسْلامِ، وبَقِيَّةُ الأئِمَّةِ الأعْلامِ، عِزُّ الدِّينِ، أبو مُحَمَّدٍ السُّلَميُّ، الدِّمَشْقيُّ، الشَّافِعيُّ، وُلِدَ سَنَةَ سَبْعٍ وسَبْعينَ وخَمْسِمِئةٍ، وسَمِعَ مِن القاسِمِ بنِ الحافِظِ عليِّ بنِ عَساكِرَ، رَوى عنه: شُيوخُنا العَلَّامةُ أبو الفَتْحِ ابنُ دَقيقِ العيدِ، وأبو مُحَمَّدٍ الدِّمْياطيُّ، وأبو الحُسَيْنِ اليُونينيُّ، وتَفَقَّهَ على الإمامِ فَخْرِ الدِّينِ بنِ عَساكِرَ، وقَرَأَ الأُصولَ والعَرَبيَّةَ، ودَرَّسَ وأَفْتى وصَنَّفَ، وبَرَعَ في المَذهَبِ، وبَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهادِ، وقَصَدَه الطَّلَبةُ مِن البِلادِ، وانْتَهَتْ إليه مَعْرِفةُ المَذهَبِ ودَقائِقُه، وتَخرَّجَ به أئِمَّةٌ، وله التَّصانيفُ المُفيدةُ، والفَتاوى السَّديدةُ، وكان إمامًا ناسِكًا، وَرِعًا عابِدًا، أمَّارًا بالمَعْروفِ، نَهَّاءً عن المُنكَرِ، لا يَخافُ في اللهِ لَوْمةَ لائِمٍ، ذَكَرَه الشَّريفُ عِزُّ الدِّينِ فقال: حَدَّثَ ودَرَّسَ، وأَفْتى وصَنَّفَ، وتَوَلَّى الحُكْمَ بمِصْرَ مُدَّةً، والخَطابةَ بجامِعِها العَتيقِ، وكان عَلَمَ عَصْرِه في العِلمِ، جامِعًا لفُنونٍ مُتَعَدِّدةٍ، عارِفًا بالأُصولِ والفُروعِ والعَرَبيَّةِ، مُضافًا إلى ما جُبِلَ عليه مِن تَرْكِ التَّكَلُّفِ، والصَّلابةِ في الدِّينِ، وشُهْرتُه تُغْني عن الإطْنابِ في وَصْفِه. قُلْتُ: ووَلِيَ خَطابةَ دِمَشْقَ، فلمَّا تَسَلْطَنَ الصَّالِحُ إسْماعيلُ

(١) يُنظر: ((مرآة الزمان في تواريخ الأعيان)) لسبط ابن الجوزي (٢٢/ ٣٣٢)، ((وفَيَات الأعيان)) لابن خلِّكان (٣/ ٢٩٣)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٤/ ٥٠، ٥١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٨/ ٣٠٦).

وأَعْطى الفِرَنْجَ الشَّقيفَ وصَفَدَ، نالَ مِنه ابنُ عَبْدِ السَّلامِ على المِنبَرِ، وتَرَكَ الدُّعاءَ له، فعَزَلَه الصَّالِحُ وحَبَسَه، ثُمَّ أَطلَقَه، فنَزَحَ إلى مِصْرَ، فلمَّا قَدِمَها تَلَقَّاه المَلِكُ الصَّالِحُ نَجْمُ الدِّينِ أَيُّوبُ، وبالَغَ في احْترامِه إلى الغايةِ، ولَمَّا ماتَ شَهِدَ جِنازتَه المَلِكُ الظَّاهِرُ بَيْبَرْسُ)[١].

وكان العِزُّ مِن كِبارِ علماءِ الأشاعرةِ مع مَيلٍ إلى التَّصوُّف، أَلَّفَ «المُلْحة في اعْتِقادِ أَهْلِ الحَقِّ» قَرَّرَ فيها مَذهَبَ الأشاعِرةِ في كَلامِ اللهِ، وإنْكارِ الحَرْفِ والصَّوْتِ، وشَنَّعَ على مُخالِفيه مِن الحَنابِلةِ، ووَصَفَهم بالحَشْوِ، وأَغلَظَ عليهم. وفي كِتابِه «الإشارة» أَوَّلَ صِفاتِ المَجيءِ، والقَبْضةِ، واليَدَينِ، والنُّزولِ، والضَّحِكِ، والفَرَحِ، والعَجَبِ، والاسْتِواءِ، والمَحَبَّةِ، والغَضَبِ، والسَّخطِ وغَيْرَها. وذَكَرَ في كِتابِه «قواعد الأحكام» أَنْواعَ العُلومِ الَّتي يُمنَحُها الأَنْبياءُ والأَوْلياءُ؛ فمِنها: عُلومٌ إلْهاميَّةٌ يُكشَفُ بها عمَّا في القُلوبِ، فيَرى أَحَدُهم مِن الغائِباتِ ما لم تَجْرِ العادةُ بسَماعِ مِثلِه، ومِنهم مَن يَرى المَلائِكةَ، والشَّياطينَ، والبِلادَ النَّائِيةَ، بلْ يَنظُرُ إلى ما تحتَ الثَّرى، ومِنهم مَن يَرى السَّمَواتِ وأَفْلاكَها وكَواكِبَها، وشَمْسَها وقَمَرَها على ما هي عليه، ومِنهم مَن يَرى اللَّوْحَ المَحْفوظَ ويَقرَأُ ما فيه، وكذلك يَسمَعُ أَحَدُهم صَريرَ الأَقْلامِ، وأَصْواتَ المَلائِكةِ والجانِّ، ويَفهَمُ أَحَدُهم مَنطِقَ الطَّيْرِ[٢]!

ولم يكن العِزُّ بنُ عَبْدِ السَّلامِ مِن غُلاةِ الأشاعِرةِ الَّذين يُكفِّرونَ مُخالِفيهم المُثْبِتينَ للصِّفاتِ، فقد ذَكَرَ أَنَّ مُعْتقِدَ الجِهةِ ومُثبِتَ الحَرْفِ والصَّوْتِ لا يَكْفُرُ[٣]، وأَنَّ الصِّفاتِ الخَبَريَّةَ الحَقُّ فيها معَ واحِدٍ، والباقونَ مُخْطِؤونَ خَطَأً مَعْفُوًّا عنه[٤]؛ ولَعلَّ هذا -واللهُ أَعلَمُ- أَثَّرَ في بعضِ تَلاميذِه ومَن جاءَ بَعْدَه؛ فهذا ابنُ

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) (١٤/ ٩٣٣-٩٣٥). (٢) يُنظر: (١/ ١٤٠).

(٣) يُنظر: ((الفتاوى)) (ص: ٩٩، ١٥٣). (٤) يُنظر: ((قواعدالأحكام)) (١/ ٢٠١).

دَقيقِ العيدِ -وهو مِن تَلاميذِ العِزِّ بنِ عَبْدِ السَّلامِ- لم يَتَوَسَّعْ في تَأويلِ الصِّفاتِ كما تَوَسَّعَ مُتَأخِّرو الأشاعِرةِ، قال السُّيوطيُّ: (تَوَسَّطَ ابنُ دَقيقِ العيدِ فقال: إذا كانَ التَّأويلُ قَريبًا مِن لِسانِ العَربِ لم يُنكَرْ، أو بَعيدًا تَوَقَّفْنا عنه، وآمَنَّا بمَعْناه على الوَجْهِ الَّذي أُريدَ به معَ التَّنْزيهِ، وما كانَ مَعْناه مِن هذه الألْفاظِ ظاهِرًا مَفْهومًا مِن تَخاطُبِ العَربِ قُلْنا به مِن غَيْرِ تَوْقيفٍ)[1].

٢٠- القاضي ناصِرُ الدِّينِ البَيْضاويُّ (ت: ٦٨٥هـ):

قال تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ: (عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، القاضي ناصِرُ الدِّينِ البَيْضاويُّ، صاحِبُ «الطَّوالِعِ»، و«المِصباح في أُصولِ الدِّينِ»، و«الغاية القُصْوى» في الفِقْهِ، و«المِنْهاج في أُصولِ الفِقْهِ»، و«أنوارُ التنْزيلِ» في التَّفْسيرِ، و«شَرْح المَصابيحِ» في الحَديثِ، كان إمامًا مُبَرِّزًا نَظَّارًا صالِحًا مُتَعَبِّدًا زاهِدًا، وَلِيَ قَضاءَ القُضاةِ بشيرازَ، ودَخَلَ تِبْريزَ وناظَرَ بها)[2].

ومِن أشهرِ كتبِه تفسيرُه المُسمَّى: «أنْوار التَّنْزيلِ»، وكِتابُه «طَوالع الأنْوارِ»، وقد عُنِيَ بهما العُلَماءُ فشَرَحوهما، ووَضَعوا عليهما حَواشِيَ عَديدةً.

وقال عبَّاس سُلَيْمان في مُقدِّمةِ تَحْقيقِه لكِتابِ «الطَّوالِع»: («الطَّوالِعُ» أنْفَسُ ما كَتَبَه البَيْضاويُّ على الإطْلاقِ، نَظَرًا للدَّوْرِ الَّذي لَعِبَه هذا الكِتابُ في تَأسيسِ الفَلْسَفةِ الكَلاميَّةِ أو عِلمِ الكَلامِ الفَلْسَفيِّ، و«الطَّوالِعُ» نَموذَجٌ جَيِّدٌ للمُؤَلَّفاتِ الكَلاميَّةِ في عَصْرِ البَيْضاويِّ، وَضَعَ فيه مُؤَلِّفُه تَفْصيلًا لمُشكِلاتِ عِلمِ الكَلامِ والفَلْسَفةِ، وناقَشَ هذه المُشكِلاتِ مُناقَشةً وافِيةً مِن وِجْهةِ نَظَرِه كأَحَدِ أقْطابِ الأشاعِرةِ؛ حيثُ لا يَخْفى على المُطالِعِ ذلك المَنهَجُ الأشْعَريُّ الَّذي اتَّبَعَه

(١) ((الإتقان في علوم القرآن)) (٤/ ١٣٥٧).
(٢) ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٨/ ١٥٧).

البَيْضاويُّ جُمْلةً وتَفْصيلًا، وقدْ ظَهَرَتِ الرُّوحُ الأشْعَريَّةُ واضِحةً في «الطَّوالِعِ» وُضوحًا مَلْموسًا نَظَرًا لمُتابَعةِ البَيْضاويِّ فيه لواحِدٍ مِن أقْطابِ الأشاعِرةِ السَّابِقينَ عليه، هو فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ الَّذي تَقيَّدَ البَيْضاويُّ بخُطاه خاصَّةً في كِتابِه «المَباحِثِ المَشرِقيَّةِ»[1].

٢١- القاضي عَضُدُ الدِّينِ الإيجيُّ (ت: ٧٥٦ هـ):

عبدُ الرَّحْمنِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغَفَّارِ، العَلَّامةُ عَضُدُ الدِّينِ الإيجيُّ الشِّيرازيُّ، قاضي قُضاةِ الشَّرْقِ، وشَيْخُ العُلَماءِ بتلك البِلادِ، كان إمامًا في المَعْقولاتِ، عارِفًا بالأَصْلَينِ والمَعاني والبَيانِ والنَّحْوِ، مُشارِكًا في الفِقْهِ، اشْتَغَلَ على زَيْنِ الدِّينِ الهنكيِّ تَلْميذِ القاضي ناصِرِ الدِّينِ البَيْضاويِّ وغَيْرِه، وشرَح مُختصَرَ ابنِ الحاجِبِ في أُصولِ الفِقْهِ الشَّرْحَ المَشْهورَ، وله غيرُه مِن المُؤَلَّفاتِ المَشْهورةِ في العُلومِ الكَلاميَّةِ والعَقْليَّةِ؛ مِنها «المَواقِفُ» و«الجَواهِرُ» وغَيْرُهما في عِلمِ الكَلامِ، و«الفَوائِدُ الغِياثيَّةُ» في المَعاني والبَيانِ، وكان صاحِبَ ثَرْوةٍ، وجودٍ وإكْرامٍ للوافِدينَ عليه، وكَلِمةٍ نافِذةٍ، وكان أكثَرُ إقامتِه أوَّلًا بمَدينةِ سُلْطانيَّةَ، وتَوَلَّى قَضاءَ القُضاةِ بمَمْلَكةِ أبي سَعيدٍ، فحُمِدَتْ سيرتُه، ثُمَّ غَضِبَ عليه صاحِبُ كَرْمانَ فحَبَسَه إلى أن ماتَ. وأَنجَبَ تَلاميذَ اشْتَهَروا في الآفاقِ؛ مِثلُ: شَمْسِ الدِّينِ الكَرمانيِّ، وضِياءِ الدِّينِ العَفيفيِّ، وغَيْرِهما[2].

ومِن أشهَرِ كُتُبِه كتابُ «المَواقِف في عِلمِ الكَلامِ»، وهو كِتابٌ مُتَوَسِّطٌ قَسَمَه إلى سِتَّةِ مَواقِفَ وله شروحٌ وعليه حَواشٍ.

(١) مقدمة كِتاب ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) (ص: ١٥).

(٢) يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (١٠/ ٤٦)، ((طبقات الشافعية)) للإسنوي (٢/ ١٠٩)، ((طبقات الشافعية)) لابن قاضي شُهْبة (٣/ ٢٧ - ٢٩).

المطلبُ الثَّاني: تَأثُّرُ أعْلامِ الأشاعِرةِ بالجَهْميَّةِ

تَقدَّمَ أنَّ المَذهَبَ الأَشْعَرِيَّ تَطوَّرَ كَثيرًا بواسِطةِ أعْلامِه حتَّى صارَ مَذهَبًا مُخالِفًا لمَذهَبِ السَّلَفِ، وقد بَدَأَتِ المُخالَفةُ لمَذهَبِ السَّلَفِ مِن أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ نفْسِه؛ فقد خالَفَ السَّلَفَ في بعضِ المَسائِلِ، معَ حِرْصِه على الانْتِسابِ إلى السُّنَّةِ، وقِيامِه بنُصْرةِ مَذاهِبِ السَّلَفِ في كَثيرٍ مِن المَسائِلِ، إلَّا أنَّه كان مُتَأثِّرًا ببعضِ أُصولِ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ، ثُمَّ ازْدادَ المَذهَبُ الأَشْعَرِيُّ بُعْدًا عن مَذهَبِ السَّلَفِ حتَّى صارَ الأشاعِرةُ يُخالِفونَ مَذهَبَ أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ نفْسِه معَ انْتِسابِهم إليه، ويُخالِفونَ قُدَماءَ أتْباعِه الَّذين أشهَروا المَذهَبَ الأَشْعَرِيَّ كالباقِلَّانيِّ، ومِن أسْبابِ ذلك خَوْضُهم في عِلمِ الكَلامِ، وتَأثُّرُهم بالمُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ والفَلاسِفةِ.

وممَّا يُبيِّنُ تَأثُّرَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ بالمُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ والفَلاسِفةِ قَوْلُ التَّفْتازانيِّ: (لمَّا نُقِلَتِ الفَلْسَفةُ إلى العَرَبيَّةِ وخاضَ فيها الإسْلاميُّونَ، حاوَلوا الرَّدَّ على الفَلاسِفةِ فيما خالَفوا فيه الشَّريعةَ، فخَلَطوا بالكَلامِ كَثيرًا مِن الفَلْسَفةِ؛ ليَتَحَقَّقوا مَقاصِدَها فيَتَمَكَّنوا مِن إبْطالِها، وهَلُمَّ جَرًّا إلى أنْ أَدْرَجوا فيه مُعظَمَ الطَّبيعياتِ والإلَهيَّاتِ، وخاضوا في الرِّياضياتِ حتَّى كادَ لا يَتَميَّزُ عن الفَلْسَفةِ، لولا اشْتِمالُه على السَّمْعيَّاتِ، وهذا هو كَلامُ المُتَأخِّرينَ)[1].

وقال ابن تيميَّة: (كَثيرٌ مِن مُتَأخِّري أصْحابِ الأشْعَرِيِّ خَرَجوا عن قَوْلِه إلى قَوْلِ المُعْتَزِلةِ أو الجَهْميَّةِ أو الفَلاسِفةِ)[2].

وقال أيضًا: (الأشْعَرِيُّ وأمْثالُه بَرْزَخٌ بَيْنَ السَّلَفِ والجَهْميَّةِ، أخَذوا مِن هؤلاء كَلامًا صَحيحًا، ومِن هؤلاء أُصولًا عَقْليَّةً ظَنُّوها صَحيحةً وهي فاسِدةٌ؛ فمِن

(١) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ١٢).

(٢) ((شرح العقيدة الأصفهانيَّة)) (ص: ١٢٧).

النَّاسِ مَن مالَ إليه مِن الجِهةِ السَّلَفيَّةِ، ومِن النَّاسِ مَن مالَ إليه مِن الجِهةِ البِدْعيَّةِ الجَهْميَّةِ كأبي المَعالي وأتْباعِه، ومِنهم مَن سَلَكَ مَسلَكَهم كأئِمَّةِ أصْحابِهم)[1].

وقدْ تَقَدَّمَتْ بعضُ الأقوال مِن الكُتُبِ المُعْتَمَدةِ عِندَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ، وفيها بَيانُ خَوْضِ الأشاعِرةِ في عِلمِ الكَلامِ المَذْمومِ، وخَوضُهم هذا كان سَبَبَ انحرافِهم في كثيرٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، ومن ذلك الصِّفاتُ الإلهيَّةُ، ومِن أبرَزِها صِفةُ العُلُوِّ والفوقيَّةِ، وصِفةُ الكلامِ، حتَّى وافقوا المُعتَزِلةَ فيهما أو قارَبوهما؛ لذلك سنخُصُّهما بمزيدٍ من النُّقولاتِ عنهم ومِن كُتُبِهم؛ حتَّى يَظهَرَ مدى بُعدِهم عن المنقولِ والمعقولِ.

أمَّا صفةُ الكلامِ فقد صرَّح أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ بأنَّ خِلافَ الأشاعِرةِ معَ المُعْتَزِلةِ في صِفةِ الكَلامِ خِلافٌ لَفْظيٌّ، فقال: (اعْلَموا أنَّ الكَلامَ معَ المُعْتَزِلةِ وسائِرِ المُخالِفينَ في هذه المَسْألةِ يَتعلَّقُ بالنَّفْيِ والإثْباتِ؛ فإنَّ ما أَثبَتوه وقَدَّروه كَلامًا فهو في نفْسِه ثابتٌ، وقَوْلُهم: إنَّه كَلامُ اللهِ تَعالى، إذا رُدَّ إلى التَّحْصيلِ آلَ الكَلامُ إلى اللُّغاتِ والتَّسْمياتِ؛ فإنَّ مَعْنى قَوْلِهم: «هذه العِباراتُ كَلامُ اللهِ» أنَّها خَلْقُه، ونحن لا نُنكِرُ أنَّها خَلْقُ اللهِ، ولكن نَمْتنِعُ مِن تَسْميةِ خالِقِ الكَلامِ مُتَكلِّمًا به؛ فقد أَطبَقْنا على المَعْنى، وتَنازَعْنا بَعْدَ الاتِّفاقِ في تَسْميته)[2].

وصَرَّحَ بما قالَه الجُوَيْنيُّ الجُرْجانيُّ أيضًا، فقال: (اعْلَمْ أنَّ ما تَقولُه المُعْتَزِلةُ في كَلامِ اللهِ تَعالى، وهو خَلْقُ الأصْواتِ والحُروفِ الدَّالَّةِ على المَعاني المَقْصودةِ، وكَوْنُها حادِثةً قائِمةً بغَيْرِ ذاتِه تَعالى، فنحن نَقولُ به، ولا نِزاعَ بَيْنَنا وبَيْنَهم في ذلك، وما نَقولُه نحن ونُثبِتُه مِن كَلامِ النَّفْسِ المُغايِرِ لسائِرِ الصِّفاتِ

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٦/ ٤٧١).

(٢) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١٣٦).

فهُمْ يُنكِرونَ ثُبوتَه، ولو سَلَّموه لم يَنْفوا قِدَمَه الَّذي نَدَّعيه في كَلامِه تَعالى، فصارَ مَحَلُّ النِّزاعِ بَيْنَنا وبَيْنَهم نَفْيَ المَعْنى النَّفْسيِّ وإثْباتَه)[١].

ومِن أَشهَرِ الأمْثلةِ أيضًا الَّتي تُبَيِّنُ قُرْبَ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ مِن المعتزلةِ والجَهْميَّةِ نَفْيُهم الصِّفاتِ الإلَهيَّةَ الخَبَريَّةَ كالاسْتِواءِ؛ فقدْ خالَفوا مَذهَبَ شَيْخِهم أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، الَّذي أَثْبَتَ في كِتابِه «الإبانة» صِفةَ الاسْتِواءِ وغَيْرَها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ في الجُملةِ، ومعَ ذلك خالَفَه المُنْتَسِبونَ إليه، فأوَّلوا هذه الصِّفاتِ بما لا يَثْبُتُ عن شَيْخِهم أبي الحَسَنِ، ولا عن أحَدٍ مِن السَّلَفِ الصَّالِحِ.

وقدْ وَصَلَ الحالُ بهم إلى أن قالوا قَوْلَهم العَجيبَ الغَريبَ الَّذي لا يَعرِفُه أحَدٌ مِن الصَّحابةِ والتَّابِعينَ وأتْباعِهم: إنَّ اللهَ ليس بداخِلِ العالَمِ ولا خارِجِه، ولا فَوْقَ ولا تحتَ[٢]! كما سيأتي تفصيلُه[٣].

قال ابنُ تيميَّةَ في رَدِّه على الرَّازيِّ الَّذي نَصَرَ قَوْلَ الجَهْميَّةِ بنَفْيِ صِفةِ الاسْتِواءِ للهِ على عَرْشِه: (إذا كانَ قَوْلُ ابنِ كُلَّابٍ والأشْعَريِّ وأئِمَّةِ أصْحابِه، وهو الَّذي ذَكَروا أنَّه اتَّفَقَ عليه سَلَفُ الأُمَّةِ وأهْلُ السُّنَّةِ؛ أنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ، وأنَّ له وَجْهًا ويَدَينِ، وتَقْريرُ ما وَرَدَ مِن النُّصوصِ الدَّالَّةِ على أنَّه فَوْقَ العَرْشِ، وأنَّ تَأويلَ اسْتَوى بمَعْنى اسْتَوْلى هو تَأويلُ المُبْطِلينَ- عُلِمَ أنَّ هذا الرَّازيَّ ونَحْوَه هُمُ المُخالِفونَ لأئِمَّتِهم في ذلك، وأنَّ الَّذي نَصَرَه ليس هو قَوْلَ ابنِ كُلَّابٍ والأشْعَريِّ وأئِمَّةِ أصْحابِه، وإنَّما هو صَريحُ قَوْلِ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ ونَحْوِهم، وإن كان قد قالَه

(١) ((شرح المواقف)) (٣/ ١٣٥).

(٢) يُنظر: ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ٣٧)، ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) للفخر الرازي (ص: ١٩)، ((المواقف)) للإيجي مع شرح الجرجاني (٣/ ٣١).

(٣) يُنظر: (ص: ٢٩٠) أقوالهم في صِفةِ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ.

بعضُ مُتَأَخِّري الأشْعَريَّةِ كأبي المَعالي ونَحْوِه)[١].

وقال أبو المَعالي الجُوَينيُّ: (ذَهَبَ بعضُ أئِمَّتِنا إلى أنَّ اليَدَينِ والعَيْنَينِ والوَجْهَ صِفاتٌ ثابِتةٌ للرَّبِّ تَعالى، والسَّبيلُ إلى إثْباتِها السَّمْعُ دونَ قَضيَّةِ العَقْلِ، والَّذي يَصِحُّ عنْدَنا حَمْلُ اليَدَينِ على القُدْرةِ، وحَمْلُ العَيْنَينِ على البَصَرِ، وحَمْلُ الوَجْهِ على الوُجودِ)[٢].

فهذا الَّذي صَحَّحَه الجُوَيْنيُّ مُوافِقٌ لقَوْلِ الجَهْميَّةِ، وهو الَّذي اعْتَمَدَه الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ، معَ مُخالَفتِه الصَّريحةِ لأئِمَّتِهم المُتَقَدِّمينَ الَّذين يُعَظِّمونَهم؛ فتَأمَّلْ هذه النُّقولَ عن أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ والباقِلَّانيِّ في إثْباتِ الصِّفاتِ وعَدَمِ تَأويلِها:

قال أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ: (أَخبَرَ تَعالى أنَّ له وَجْهًا وعَيْنًا، ولا تُكَيَّفُ ولا تُحَدُّ... ونَفى الجَهْميَّةُ أن يكونَ للهِ تَعالى وَجْهٌ كما قال، وأَبطَلوا أن يكونَ له سَمْعٌ وبَصَرٌ وعَيْنٌ... فمَن سَأَلَنا فقال: أتَقولونَ: إنَّ للهِ سُبْحانَه وَجْهًا؟ قيلَ له: نَقولُ ذلك، خِلافًا لِما قالَه المُبْتَدِعونَ...، قد سُئِلْنا: أتَقولونَ: إنَّ للهِ يَدَينِ؟ قيلَ: نَقولُ ذلك بلا كَيْفٍ، فثَبَتَتِ اليَدُ بلا كَيْفٍ...، وليس يَجوزُ في لِسانِ العَربِ ولا في عادةِ أهْلِ الخِطابِ أن يَقولَ القائِلُ: عَمِلْتُ كَذا بيَدي، ويَعْني به النِّعْمةَ. وإذا كانَ اللهُ عزَّ وجلَّ إنَّما خاطَبَ العَربَ بلُغتِها، وما يَجْري مَفْهومًا في كَلامِها ومَعْقولًا في خِطابِها، وكانَ لا يَجوزُ في خِطابِ أهْلِ اللِّسانِ أن يَقولَ القائِلُ: فَعَلْتُ بيَدي، ويَعْني النِّعْمةَ- بَطَلَ أن يكونَ مَعْنى قَوْلِه تَعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النِّعْمةَ)[٣].

وقال الباقِلَّانيُّ: (بابٌ: في أنَّ للهِ وَجْهًا ويَدَينِ. فإنْ قال قائِلٌ: فما الحُجَّةُ

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٣/ ٣٨٢).

(٢) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١٧٥).

(٣) ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) (ص: ١٢١ - ١٢٧).

في أنَّ للهِ عَزَّ وجَلَّ وَجْهًا ويَدَين؟ قيلَ له: قَولُه تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقَولُه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فأَثبَتَ لنَفْسِه وَجْهًا ويَدَين. فإن قالوا: فما أَنكَرْتُم أن يكونَ المَعْنى في قَوْلِه: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أنَّه خَلَقَه بقُدْرتِه أو بنِعْمتِه؛ لأنَّ اليَدَ في اللُّغةِ قد تكونُ بمَعْنى النِّعْمةِ، وبمَعْنى القُدْرةِ، كما يُقالُ: لي عِندَ فُلانٍ يَدٌ بَيْضاءُ، يُرادُ به نِعْمةٌ؟ يُقالُ لهم: هذا باطِلٌ؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿بِيَدَيَّ﴾ يَقْتَضي إثْباتَ يَدَينِ هما صِفةٌ له، فلو كان المُرادُ بهما القُدْرةَ لَوَجَبَ أن يكونَ له قُدْرتانِ، وأنتم فلا تَزعُمونَ أنَّ لِلباري سُبْحانَه قُدْرةً واحِدةً، فكيف يَجوزُ أن تُثْبِتوا له قُدْرَتينِ؟ وقد أَجمَعَ المُسلِمونَ مِن مُثْبِتي الصِّفاتِ والنَّافينَ لها على أنَّه لا يَجوزُ أن يكونَ له تَعالى قُدْرتانِ؛ فبَطَلَ ما قُلْتُم، وكذلك لا يَجوزُ أن يكونَ اللهُ تَعالى خَلَقَ آدَمَ بنِعْمتَينِ؛ لأنَّ نِعَمَ اللهِ تَعالى على آدَمَ وعلى غَيْرِه لا تُحْصى)[1].

وقدْ صَرَّحَ كَثيرٌ مِن مُتَأخِّري الأشاعِرةِ أنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ أَسلَمُ، ومَذهَبَ الخَلَفِ أَحكَمُ وأَعلَمُ، وقدْ شَنَّعَ عليهم في هذا القَوْلِ كَثيرٌ مِن العُلَماءِ؛ قال المُلَّا عَلِيٌّ القاريُّ الماتُريديُّ: (كلَّما ابْتَدَعَ شَخْصٌ بِدْعةً اتَّسَعوا في جَوابِها، واضْطَرَبوا في بَيانِ خَطَئِها وصَوابِها؛ فالعِلمُ نُقْطةٌ كَثَّرَها الجاهِلونَ، ولِذلك صارَ كَلامُ الخَلَفِ كَثيرًا قَليلَ البَرَكةِ، بخِلافِ كَلامِ السَّلَفِ؛ فإنَّه قَليلٌ كَثيرُ البَرَكةِ والمَنْفَعةِ، فالفَضْلُ لِلمُتَقَدِّمينَ، لا ما يَقولُه جَهَلةُ المُتَكَلِّمينَ: إنَّ طَريقةَ المُتَقَدِّمينَ أَسلَمُ، وطَريقَتَنا أَحكَمُ وأَعلَمُ!)[2].

(١) ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) (ص: ٢٩٥ - ٢٩٩).

(٢) ((الرد على القائلين بوحدة الوجود)) (ص: ٢٨).

المبحثُ الثَّالث: أشهرُ كُتُبِ الأشاعِرةِ المعتَمَدةِ لديهم

١- «تمهيدُ الأوائِلِ وتلخيصُ الدَّلائِلِ» لأبي بكرٍ الباقِلَّانيِّ (ت: ٤٠٣هـ):

الباقِلَّانيُّ هو الَّذي وضَع نظامًا للعقيدةِ الأشعريَّةِ على الطَّريقةِ الجَدَليَّةِ؛ وهو أفضَلُ المتكلِّمينَ المنتَسِبينَ لأبي الحَسَنِ الأشعَريِّ.

قال ابنُ تيميَّةَ: (القاضي أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الباقِلَّانِّي المتكَلِّمُ، وهو أفضَلُ المتكَلِّمينَ المنتَسِبينَ إلى الأشعريِّ، ليس فيهم مِثلُه؛ لا قَبْلَه ولا بَعْدَه)[١].

فكتابُه هذا مِن أشهَرِ كُتُبِه، وفيه رُدودٌ على الفِرَقِ المخالِفةِ للأشاعرةِ، وفيه مناقشةٌ للمسائلِ الكلاميَّةِ الَّتي وقع فيها الخلافُ.

وقد ركَّز الباقِلَّانيُّ في كتابِه هذا على الحِجاجِ العَقليِّ، والرُّدودِ الطَّويلةِ على المنَجِّمينَ، والثَّنويَّةِ، والدِّيصانيَّةِ، والمجوسِ، والبراهِمةِ، واليهودِ، والنَّصارى، وغيرِهم، وفَصَّل في مسائِلِ الصِّفاتِ والقَدَرِ وغيرِها على وَفقِ مذهَبِ الأشاعِرةِ[٢].

٢- «مُجرَّد مقالاتِ الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ»، لابن فُورَك (ت: ٤٠٦هـ):

تكمُنُ أهمِّيَّةُ مُؤَلِّفه ابنِ فُورَك في أنَّه يُعَدُّ أحَدَ المصادِرِ الأساسيَّةِ للعقيدةِ الأشعَريَّةِ؛ فإنَّ كُتُبَ أبي الحَسَنِ الأشعريِّ نفْسِه لا تصلُحُ لمعرفةِ المذهَبِ الأشعَريِّ بسِماتِه المستَقِرَّةِ عليه الآنَ أو حتَّى المعروفةِ في القرونِ السَّابقةِ؛ فقام ابنُ فُورَك في كتابِه هذا بضَمِّ أبحاثٍ كثيرةٍ مِن أبحاثِ عِلمِ الكلامِ؛ كالحقيقةِ والمجازِ، والأسماءِ والصِّفاتِ، وحُدوثِ العالَمِ، ومسألةِ الكلامِ، والإرادةِ، ورُؤيةِ اللهِ، وخَلقِ أفعالِ العبادِ، وغيرِ ذلك[٣]، وصار يُعَدُّ أهَمَّ مصدَرٍ لكُتُبِ أبي الحسَنِ

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٥/ ٩٨).

(٢) يُنظر: ((موقف ابن تيمية من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٥٣٠).

(٣) يُنظر: ((قراءة في المصادر الأولى لفِرقتي المعتزلة والأشاعرة)) لرامي إبراهيم (ص: ٩٢).

الأشعَريِّ المفقودة[١].

إلَّا أنَّ منهَجَ ابنِ فُورَك في كتابِه هذا وطريقتَه في النَّقلِ لم تَسلَمْ مِن ملاحظةٍ جَوهريَّةٍ تُؤَثِّرُ على مدى مصداقيَّةِ ما يَنسُبُه إلى أبي الحَسَنِ الأشعَريِّ مِن آراءٍ؛ فقد قال في المقَدِّمةِ: (أمَّا بعدُ، فقد وقفتُ على ما سألتُم -أسعَدكم اللهُ بطاعتِه- مِن شِدَّةِ حاجتِكم إلى الوُقوفِ على أصولِ مذاهِبِ شَيخِنا أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ إسماعيلَ الأشعريِّ رَضِيَ اللهُ عنه، وما تُبنى عليه أدِلَّتُه وحُجَجُه على المخالِفينَ، وأنْ أجمَعَ لكم منها مُتفرِّقَها في كتُبِه ما يوجَدُ منها منصوصًا له. وما لا يوجَدُ منصوصًا له أجَبْنا فيه على حَسَبِ ما يليقُ بأصولِه وقواعِدِه، وأعَرِّفُكم مع ذلك ما اختَلَف قولُه فيه في كتُبِه، وما قطَع به منهما. وما لم يَقطَعْ بأحدِهما ورأَينا أنَّ أحَدَهما أَولى بمذهَبِه وأليقُ بأصولِه، فنبَّهْنا عليه)[٢].

ثمَّ قال في الخاتمةِ: (قد كُنَّا شرَطْنا في أوَّلِ الكتابِ أنَّا نذكُرُ ما وجَدْنا عنه فيه نَصًّا منه عليه في كتابٍ له معروفٍ، وننسُبُه إلى ذلك الكتابِ إذا لم يكُنْ ذلك مِن المشهورِ الَّذي لا يحتاجُ إلى ذِكرِه الحكايةُ عنه لشُهرتِه، وإن لم نجِدْ عنه فيه نصًّا عليه ووجَدْنا أصولَه تشهَدُ بذلك وقواعِدَه عليه تُبنى، نسَبْناه إليه على هذا الوَجهِ، وما وجَدْنا له معنًى ما حكَيْناه عنه أضَفْناه إليه على أنَّه معنى مذهَبِه، وقُلْنا في جميعِ ذلك: إنَّه كان يقولُ كذا وكذا، وتفصيلُ ذلك على الوَجهِ الَّذي بَيَّنَّا، وطريقُنا في نسبةِ ذلك إليه مِن جهةِ القولِ ومِن طريقِ أنَّه قال- جاريةٌ على الرَّسمِ الَّذي كشَفْنا عنه)[٣].

فمِن هذَينِ النَّصَّينِ يتبيَّنُ أنَّه أجاز لنَفْسِه أن ينسُبَ إلى أبي الحَسَنِ الأشعَريِّ ما

(١) يُنظر: ((الإمام الأشعري حياته وأطواره العقدية)) للعصيمي (ص: ٢٩١).

(٢) ((مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري)) (ص: ٩).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٣٣٨، ٣٣٩).

لم يَقُلْه، وكان الأَولى أن ينقُلَ نصوصَ الأشعريِّ مِن كُتُبِه، ثمَّ يُضيفَ أو يُعَلِّقَ عليها.

٣- «أُصولُ الدِّينِ»، لأبي منصورٍ عبدِ القاهرِ بنِ طاهرٍ البغداديِّ (ت: ٤٢٩هـ):

غرَضُه مِن هذا الكتابِ هو بيانُ عقيدةِ الأشاعرةِ؛ لذا اعتنى اعتناءً جَيِّدًا بسَردِ آراءِ الأشاعرةِ ملخَّصةً، ويُصَدِّرُ بها المسألةَ الَّتي يذكُرُها، ثمَّ بعدَ ذلك يتعرَّضُ لِمَن خالفَ، ويدخُلُ معهم في نقاشٍ ليُثبِتَ في الأخيرِ رأيَ الأصحابِ، الَّذين يعني بهم الأشاعرةَ[١].

وهذا الكتابُ في حقيقةِ الأمرِ يُعتَبَرُ مِن الكتُبِ الشَّامِلةِ الواضِحةِ لعقيدةِ الأشاعِرةِ مع مِيزةِ نَقلِه لآراءِ جماعةٍ مِن أصحابِه ممَّا قد لا يوجَدُ في مرجعٍ آخَرَ بشَكلٍ مُحكَمٍ وواضِحٍ[٢].

٤- «الإرشاد إلى قواعِدِ الأدِلَّةِ في أصولِ الاعتِقاد»، للجوينيِّ (ت: ٤٧٨هـ):

مؤلِّفُ الكتابِ أبو المعالي يُعتَبَرُ مِن أبرَزِ الشَّخصيَّاتِ في تاريخِ الفِكرِ الأشعَريِّ، وكتابُه هذا مِن الكُتُبِ المؤَثِّرةِ في المذهَبِ، بل اعتبَره البعضُ (الصِّيغةَ النِّهائيَّةَ للمَذهَبِ الأشعَريِّ)[٣].

وقد سمَّاه ابنُ تيميَّةَ زَبُورَ المُستأخرينَ مِن أتْباعِه[٤].

ويرى عبدُ الرَّحمنِ بدوي أنَّ «الإرشاد» للجُوَينيِّ إضافةً إلى كتابَيه «لُمَعُ الأدِلَّةِ» و«العقيدةُ النِّظاميَّةُ» فيها عَرضٌ لآرائِه وآراءِ الأشاعِرةِ دونَ أدِلَّتِها، ودونَ الرُّدودِ على أقوالِ الخُصومِ، وهذا يجعَلُها تقريريَّةً مجرَّدةً خاليةً مِن الحِجاجِ

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) للبغدادي (ص: ٢٤).

(٢) يُنظر: ((قراءة في المصادر الأولى لفرقتي المعتزلة والأشاعرة)) لرامي إبراهيم (ص: ٩٥).

(٣) ((تاريخ الفلسفة الإسلامية)) لكوربن (ص: ٢٠٣).

(٤) ((التسعينية)) (٢/ ٦٤٥- ٦٤٥).

العَقليِّ الدَّقيقِ، الَّذي هو مِن أخَصِّ خصائِصِ عِلمِ الكلامِ، في حينِ يتجَلَّى غنيًّا وفيرًا في كتابِه «الشَّامِل». ويستشهِدُ الجُوَينيُّ في عرضِه لمذهَبِ الأشاعرةِ بثلاثةٍ على وَجهِ التَّخصيصِ؛ هم: أبو الحَسَنِ الأشعريُّ المتوفَّى سنةَ: ٣٢٤هـ، ويشيرُ إليه عادةً بقَولِه: «شيخُنا»، وأبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ المتوفَّى سنةَ ٤٠٣هـ، وكثيرًا ما يُشيرُ إليه بقولِه: «القاضي»، وأبو إسحاقَ الأَسْفَراييِنيُّ المتوفَّى سنةَ: ٤١٣هـ، ويشيرُ إليه مِرارًا بقولِه: «الأستاذُ». وهو يعتَرِفُ بأنَّه يستَمِدُّ جُلَّ ما يوردُه مِن حُجَجٍ وتقريراتٍ ممَّا كتبه مشايخُ المذهَبِ، وخصوصًا هؤلاء الثَّلاثةَ. ولم يصَرِّحْ بأنَّه أتى بجديدٍ إلَّا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي إيرادُه بُرهانًا مِن عندِه على إثباتِ استحالةِ حَوادِثَ لا أوَّلَ لها[1] . وعلى الكتابِ عِدَّةُ شُروحٍ مطبوعةٍ.

٥- «الشَّامِلُ في أصولِ الدِّينِ»، لأبي المعالي عبدِالمَلِكِ الجُوَينيِّ (ت:٤٧٨هـ):

القَدْرُ الموجودُ مِن هذا الكتابِ يُشَكِّلُ الجزءَ الأوَّلَ منه، والباقي مفقودٌ، وهذا الجزءُ المطبوعُ يَضُمُّ ثلاثةَ أقسامٍ: النَّظَرُ، والتَّوحيدُ، والعِلَلُ[2].

وقد أشار الجُوَينيُّ في مقدِّمتِه إلى أنَّ كتابَه هذا تحريرٌ لكتابِ «شَرحِ اللُّمَعِ» للقاضي الباقِلَّانيِّ[3].

وتكمُنُ أهمِّيَّةُ هذا الكتابِ في احتوائِه على آراءٍ جديدةٍ نِسبيًّا في المذهَبِ الأشعَريِّ في تلك الفترةِ؛ فقد عقَد محَقِّقو الكتابِ مُقابلةً بيْنَ الجُوَينيِّ والأشعَريِّ، وأشاروا إلى التَّطوُّرِ الَّذي وقَع في الأشعريَّةِ على يَدِه، خاصَّةً في مسائِلِ الصِّفاتِ؛ كالوَجهِ والعَينِ والجَنبِ للهِ، وغيرِها، ونظريَّةِ الكَسبِ الَّتي أصَّلَ لها الجُوَينيُّ

(١) يُنظر: ((مذاهب الإسلاميين)) (ص: ٦٩٩، ٧٠٠).

(٢) يُنظر: مقدمة المحقق علي النشار لكتاب ((الشامل)) للجويني (ص: ٧٩).

(٣) يُنظر: (المرجع في علم الكلام)) لشميتكه (١/ ٤٢٧).

تأصيلًا في محاولةٍ منه للتَّوفيقِ بيْنَ قُدرةِ العبدِ وقُدرةِ الرَّبِّ، مع رُدودِه على بعضِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ وغيرِ الإسلاميَّةِ[١].

وسبق قولُ ابنِ تيميَّةَ عن أبي المعالي الجُوَينيِّ: (غيَّر مذهَبَ الأشعريِّ في كثيرٍ من القواعِدِ، ومال إلى قَولِ المُعتَزِلةِ؛ فإنَّه كان كثيرَ المُطالعةِ لكُتُبِ أبي هاشمِ بنِ الجُبَّائيِّ، وكان قليلَ المعرفةِ بمعاني الكتابِ والسُّنَّةِ، وكلامِ السَّلَفِ والأئمَّةِ، مع براعتِه وذكائِه في فنِّه)[٢].

وقد اختُصِر الشَّامِلُ في كتابٍ بعُنوانِ «الكامِلُ في أصولِ الدِّينِ في اختصارِ الشَّامِلِ في أصولِ الدِّينِ» لموسى بنِ الأميرِ التِّبْريزيِّ (ت: ٧٦٣هـ)، وهو مطبوعٌ[٣].

٦- «المواقِفُ في عِلمِ الكلامِ»، لعَضُدِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ الإيجيِّ (ت: ٧٥٦هـ):

هذا الكتابُ أحَدُ أهَمِّ المراجِعِ الكلاميَّةِ الأشعريَّةِ، وقد قسَّم الإيجيُّ كتابَه إلى ستَّةِ مواقِفَ، الأربعةُ الأولى منها في المقَدِّماتِ المنطِقيَّةِ والمباحِثِ الفَلسَفيَّةِ، والموقِفُ الخامِسُ والسَّادِسُ في الإلهيَّاتِ.

وأكبَرُ ما يميِّزُ هذا الكتابَ التَّقسيمُ الجيِّدُ للمسائِلِ؛ حيثُ إنَّه يُقَسِّمُ الموقِفَ إلى مراصِدَ، وكُلَّ مَرصَدٍ إلى مقاصِدَ، وكلَّ مَقصَدٍ -إن احتاج- إلى مسالِكَ، كما أنَّ أُسلوبَه وعبارتَه قويَّةٌ سَلِسةٌ مع البُعدِ عن التَّطويلِ في المناقَشاتِ، كما أنَّه اعتمد على أقوالِ كِبارِ رِجالِ الأشاعرةِ والتَّرجيحِ بيْنَها إن كان بيْنَهم خلافٌ،

(١) يُنظر: ((الشَّامل في أصول الدِّين)) (ص: ٧٧، ٧٨)، ((قراءة في المصادر الأولى لفرقتي المعتزلة والأشاعرة)) لرامي إبراهيم (ص: ٩٦).

(٢) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٥/ ٥٠٧). ويُنظر فيه أيضًا: (٣/ ٥٤٠).

(٣) يُنظر: مقدِّمةُ المحقِّقِ عليٍّ النَّشَّارِ لكتاب ((الشَّامل)) للجُوَيْنيِّ (ص: ٨٨).

وهو كثيرًا ما يوردُ أقوالَ المعتزلةِ والفلاسفةِ ويناقِشُها[١].

٧- «مَتنُ أُمِّ البراهينِ»، لأبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ السَّنوسيِّ (ت: ٨٩٥هـ):

أبو عبدِ اللهِ السَّنوسيُّ هو آخِرُ المجتَهدينَ داخِلَ المذهَبِ الأشعَريِّ، فهو محرِّرُه ومُنقِّحُه، ولم يأتِ بَعْدَه مِثلُه.

وكتابُ «أُمِّ البراهينِ» يُعرَفُ بـ «العقيدةِ الصُّغرى» أو «السَّنوسيَّةِ الصُّغرى»، وهو مِن الكُتُبِ المعتَمَدةِ عندَ متأخِّري الأشاعرةِ، فهذه العقيدةُ لَقِيتْ قَبولًا واسعًا واهتمامًا كبيرًا بيْن الأشاعرة وتُعَدُّ مِن أكثرِ المتونِ العَقَديَّةِ الأشعريَّةِ الَّتي تَناوَلها الأشاعِرةُ بالعنايةِ؛ إذ بلغَت أعمالُهم عليها قُرابةَ (٧٠) عمَلًا مِن الشُّروحِ والحواشي والتَّقريراتِ والنَّظْمِ.

قال تلميذُ المُؤَلِّفِ محمَّدُ بنُ عُمَرَ المَلَّاليُّ التِّلِمْسانيُّ عن هذه العقيدةِ: (عقائدُه كافيةٌ فيه خصوصًا الصُّغرى، لا يُعادِلُها شيءٌ من العقائدِ)[٢]. وممن شرح متن «أم البراهين» السَّنوسيُّ نفسُه، وصَدَر مؤخَّرًا نقدٌ ماتعٌ له بعنوان: «دراسةٌ نظريَّةٌ نقديَّةٌ على شرحِ أمِّ البراهين» لأحمد آل عبداللَّطيف.



(١) يُنظر: ((موقف ابن تيمية من الأشاعرة)) للمحمود (٢/ ٦٨٩- ٦٩٠).

(٢) يُنظر: ((نيل الابتهاج بتطريز الديباج)) للتُّنْبُكْتي (ص: ٥٦٤- ٥٦٥).

الفصلُ الرَّابعُ

أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ

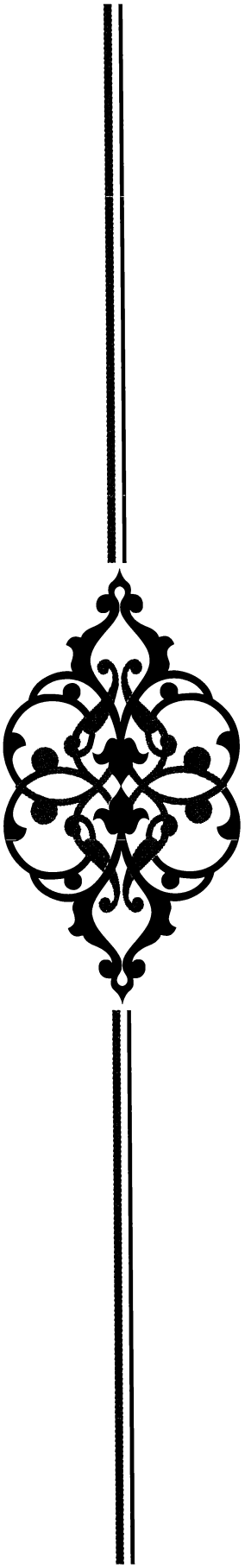
وفيه أربعةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: تَقْديمُ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ على الأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ عندَ توَهُّمِ التَّعارُضِ

المبحثُ الثَّاني: القولُ بالقياسِ في مسائلِ التَّوحيد

المبحثُ الثَّالثُ: عَدَمُ الاحْتِجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ

المبحثُ الرَّابعُ: التَّفْويضُ والتَّأويلُ لنُصوصِ الصِّفاتِ



الفصلُ الرَّابعُ
أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ

المبحثُ الأوَّلُ: تَقْديمُ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ على الأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ عندَ تَوَهُّمِ التَّعارُضِ

يَعتمِدُ الأشاعِرةُ في الاسْتِدْلالِ في العَقيدةِ على القواعِدِ الكلاميَّةِ التي يسمُّونها أَدِلَّةً عَقْليَّةً، ويَتوسَّعونَ فيها كَثيرًا، ويَخوضونَ بعُقولِهم في مَعارِكَ كَلاميَّةٍ معَ المُخالِفينَ مِن المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ الَّذين يَجمَعُهم القَوْلُ بالاعْتِمادِ على العُقولِ لمَعْرِفةِ الحَقِّ مِن الباطِلِ، ومعَ ذلك تَخْتلِفُ عُقولُهم اخْتِلافًا عَظيمًا، والأشاعِرةُ يَجعَلونَ أَدِلَّةَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ تابِعةً للعَقْلِ، غَيْرَ مُسْتقِلَّةٍ بالاسْتِدْلالِ غالِبًا، وإن كانوا خَيْرًا مِن المُعْتَزِلةِ في الاسْتِدْلالِ بالقُرْآنِ والسُّنَّةِ؛ فالأشاعِرةُ يَسْتدِلُّونَ بالأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ في كُتُبِ الاعْتِقادِ، لكن الغالبَ عنْدَهم أنَّه لا يُكْتَفى بها، ولا يَصِحُّ عنْدَهم الاعْتِمادُ عليها دونَ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ، وكثيرًا ما يصحَبُ ذلك تهويلٌ للأقيسَةِ الكلاميَّةِ، والجزمُ بكونها أدلَّةً عقليَّةً قطعيَّةَ الدَّلالةِ، فيتعيَّنُ تقديمُها على الدَّليلِ النَقليِّ، ولأجلِ ذلك ذَكَرَ السَّنوسيُّ وغيرُه، كما سيأتي[1] أنَّ مِن أُصولِ الكُفْرِ التَّمَسُّكَ في أُصولِ العَقائِدِ بمُجَرَّدِ ظَواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ!

قال الرَّازيُّ: (الدَّلائِلُ العَقْليَّةُ إذا دَلَّتْ على صِحَّةِ قَوْلِنا، ثُمَّ رَأَيْنا أنَّ ظَواهِرَ القُرْآنِ والأخْبارِ تُؤكِّدُ تلك العَقْليَّاتِ؛ قَوِيَ اليَقينُ، وزالَتِ الشُّبُهاتُ)[2].

وقال أيضًا: (اعْلَمْ أنَّ الدَّلائِلَ القَطْعيَّةَ العَقْليَّةَ إذا قامَتْ على ثُبوتِ شيءٍ ثُمَّ وَجَدْنا أَدِلَّةً نَقْليَّةً يُشعِرُ ظاهِرُها بخِلافِ ذلك، فهناك لا يَخْلو الحالُ مِن أحَدِ

(١) (ص: ١٦١).
(٢) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٩/ ٢١٤).

أمورٍ أرْبَعةٍ: إمَّا أن يُصَدَّقَ مُقْتَضى العَقْلِ والنَّقْلِ، فيَلزَمَ تَصْديقُ النَّقيضَينِ، وهو مُحالٌ، وإمَّا أن نُبطِلَهما فيَلزَمَ تكْذيبُ النَّقيضَينِ، وهو مُحالٌ، وإمَّا أن تُصَدَّقَ الظَّواهِرُ النَّقْليَّةُ، وتُكذَّبَ الظَّواهِرُ العَقْليَّةُ، وذلك باطِلٌ؛ لأنَّه لا يُمكِنُنا أن نَعرِفَ صِحَّةَ الظَّواهِرِ النَّقْليَّةِ إلَّا إذا عَرَفْنا بالدَّلائِلِ العَقْليَّةِ إثْباتَ الصَّانِعِ وصِفاتِه، وكَيْفيةَ دَلالةِ المُعجِزةِ على صِدْقِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وظُهورَ المُعجِزاتِ على يَدِ مُحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولو صار القَدْحُ في الدَّلائِلِ العَقْليَّةِ القَطْعيَّةِ صارَ العَقْلُ مُتَّهَمًا غَيْرَ مَقْبولِ القَوْلِ، ولو كان كذلك لَخَرَجَ أن يكونَ مَقْبولَ القَوْلِ في هذه الأُصولِ، وإذا لم تثبُتْ هذه الأُصولُ خَرَجَتِ الدَّلائِلُ النَّقْليَّةُ عن كَوْنِها مُفيدةً، فثَبَتَ أنَّ القَدْحَ في العقلِ لتَصْحيحِ النَّقْلِ يُفْضي إلى القَدْحِ في العَقْلِ والنَّقْلِ معًا، وإنَّه باطِلٌ، ولَمَّا بَطَلَتِ الأقْسامُ الأرْبَعةُ لم يَبْقَ إلَّا أن يُقطَعَ بمُقْتَضى الدَّلائِلِ العَقْليَّةِ القاطِعةِ بأنَّ هذه الدَّلائِلَ النَّقْليَّةَ إمَّا أن يُقالَ: إنَّها غَيْرُ صَحيحةٍ، أو يُقالَ: إنَّها صَحيحةٌ إلَّا أنَّ المُرادَ مِنها غَيْرُ ظَواهِرِها، ثمَّ إنْ جَوَّزْنا التَّأويلَ اشتَغَلْنا على سَبيلِ التَّبرُّعِ بذِكْرِ تلك التَّأويلاتِ على التَّفْصيلِ، وإن لم نُجَوِّزِ التَّأويلَ فَوَّضْنا العِلمَ بِها إلى اللهِ تَعالى. فهذا هو القانونُ الكُلِّيُّ المَرْجوعُ إليه في جَميعِ المُتَشابِهاتِ، وباللهِ التَّوْفيقُ)[1].

وقال ابنُ أبي شَريفٍ الأشعريُّ: (كلُّ لَفْظٍ يَرِدُ في الشَّرْعِ ممَّا يُسنَدُ إلى الذَّاتِ المُقدَّسةِ، أو يُطلَقُ اسْمًا أو صِفةً لها وهو مُخالِفٌ للعَقْلِ، ويُسمَّى المُتَشابِهَ- لا يَخْلو إمَّا أن يَتواتَرَ أو يُنقَلَ آحادًا، والآحادُ إنْ كان نَصًّا لا يَحْتمِلُ التَّأويلَ، قَطَعْنا بافْتِراءِ ناقِلِه أو سَهْوِه أو غَلَطِه، وإنْ كان ظاهِرًا فظاهِرُه غَيْرُ مُرادٍ، وإنْ كان مُتَواتِرًا فلا يُتَصوَّرُ أن يكونَ نَصًّا لا يَحْتمِلُ التَّأويلَ، بلْ لا بُدَّ أن يكونَ ظاهِرًا،

(١) ((أساس التقديس)) (ص: ٢٢٠، ٢٢١).

وحينَئذٍ نقولُ: الاحْتِمالُ الَّذي يَنْفيه العَقْلُ ليس مُرادًا مِنه، ثُمَّ إنْ بَقِيَ بَعْدَ انْتِفائِه احْتِمالٌ واحِدٌ تَعيَّنَ أنَّه المُرادُ بحُكْمِ الحالِ)[١].

وقال الجُرْجانيُّ في شرحِه على «المواقف» للإيجيِّ: («تَقْديمُ النَّقْلِ على العَقْلِ» بأن يُحكَمَ بثُبوتِ ما يَقْتَضيه الدَّليلُ النَّقْليُّ دونَ ما يَقْتَضيه الدَّليلُ العَقْليُّ «إبْطالٌ للأصْلِ بالفَرْعِ»؛ فإنَّ النَّقْلَ لا يُمكِنُ إثْباتُه إلَّا بالعَقْلِ؛ لأنَّ الطَّريقَ إلى إثْباتِ الصَّانِعِ ومَعْرِفةِ النُّبُوَّةِ وسائِرِ ما يَتَوقَّفُ صِحَّةُ النَّقْلِ عليه ليس إلَّا العَقْلَ، فهو أصْلٌ للنَّقْلِ الَّذي تَتَوقَّفُ صِحَّتُه عليه، فإذا قُدِّمَ النَّقْلُ عليه، وحُكِمَ بثُبوتِ مُقْتَضاه وَحْدَه، فقدْ أُبطِلَ الأصْلُ بالفَرْعِ)[٢].

وقال أيضًا: («الدَّلائِلُ النَّقْليَّةُ هل تُفيدُ اليَقينَ» بما يُسْتدَلُّ بها عليه مِن المَطالِبِ أو لا؟ «قيلَ: لا» تُفيدُ، وهو مَذهَبُ المُعْتَزِلةِ وجُمْهورِ الأشاعِرةِ...)[٣].

وقال الإيجي: (لا يَجوزُ التَّعْويلُ على الظَّواهِرِ معَ قِيامِ الاحْتِمالِ)[٤].

وقال السَّنوسيُّ: (مِن أُصولِ الكُفْرِ التَّمَسُّكُ في أُصولِ العَقائِدِ بمُجَرَّدِ ظَواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن غَيْرِ عَرْضِها على البَراهينِ العَقْليَّةِ والقَواطِعِ الشَّرْعيَّةِ؛ للجَهْلِ بأَدِلَّةِ العُقولِ، وعَدَمِ الارْتِباطِ بأساليبِ العَربِ)[٥].

وقد نسَب الصَّاويُّ المالِكيُّ هذا القولَ الشَّنيعَ إلى عُلَماءِ الأشاعِرةِ، فقال:

(١) ((المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام)) (ص: ٢٧).

(٢) ((شرح الجُرْجاني على المواقف)) (١/ ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٢٠٥، ٢٠٩). ثمَّ ذكر أنَّها قد تُفيدُ اليَقينَ مع قرائن مُشاهَدةٍ مِن المَنْقولِ عنه أو مُتَواتِرةٍ.

(٤) ((المواقف للإيجي مع شرح الجُرْجاني)) (٣/ ١٤٤).

(٥) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢١٧).

(إنَّ العُلَماءَ ذكروا أنَّ من أُصولِ الكُفرِ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ!)[١].

بل قرَّره أيضًا في الفُروعِ، فقال: (لا يجوزُ تقليدُ ما عدا المذاهِبَ الأربعةَ، ولو وافَق قَولَ الصَّحابةِ والحديثَ الصَّحيحَ والآيةَ؛ فالخارِجُ عن المذاهِبِ الأربعةِ ضالٌّ مُضِلٌّ، ورُبَّما أدَّاه ذلك للكُفرِ؛ لأنَّ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ من أصولِ الكُفرِ!)[٢].

وقال الصَّفاقُسِيُّ: (اعْلَمْ أنَّ الصِّفاتِ تَنْقسِمُ بحَسَبِ الاسْتِدْلالِ عليها إلى ثَلاثةِ أقْسامٍ:

(١) ((حاشية الصاوي على الجلالين)) (١/ ٢٤٨).

(٢) المصدر السابق: (٤/ ١١٩٢)

وقد بَيَّنَ بُطلانَ هذا الكلامِ الشِّنقيطيُّ في ((أضواءِ البيانِ)) في كلامٍ طويلٍ جِدًّا هو في النَّفاسةِ غايةٌ، ومِن ذلك قولُه: (أمَّا قَولُه: إنَّ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ من أصولِ الكُفرِ، فهذا أيضًا من أشنَعِ الباطِلِ وأعظَمِه، وقائلُه من أعظَمِ النَّاسِ انتِهاكًا لحُرمةِ كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، سُبحانَك هذا بُهتانٌ عظيمٌ!

والتَّحقيقُ الَّذي لا شَكَّ فيه، وهو الَّذي كان عليه أصحابُ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وعامَّةُ عُلَماءِ المُسلِمين: أنَّه لا يجوزُ العُدولُ عن ظاهِرِ كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في حالٍ من الأحوالِ بوَجهٍ من الوُجوهِ، حتَّى يقومَ دليلٌ صحيحٌ شَرعيٌّ صارِفٌ عن الظَّاهِرِ إلى المحتَمَلِ المرجوحِ.

والقَولُ بأنَّ العَمَلَ بظاهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن أصولِ الكُفرِ لا يَصدُرُ البتَّةَ عن عالمٍ بكِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه، وإنَّما يَصدُرُ عمَّن لا عِلمَ له بالكِتابِ والسُّنَّةِ أصلًا ... والحَقُّ الذي لا شَكَّ فيه أنَّ هذا القولَ لا يقولُه عالمٌ ولا متعَلِّمٌ؛ لأنَّ ظواهِرَ الكِتابِ والسُّنَّةِ هي نورُ اللهِ الذي أنزله على رسولِه ليُستضاءَ به في أرضِه، وتقامَ به حُدودُه، وتُنفَّذَ به أوامِرُه، ويُنصَفَ به بَيْنَ عبادِه في أرضِه... وقد أجمَع جميعُ المُسلِمين على أنَّ العمَلَ بالظَّاهِرِ واجِبٌ حتَّى يَرِدَ دليلٌ شرعيٌّ صارِفٌ عنه إلى المحتَمَلِ المرجوحِ، وعلى هذا كُلُّ مَن تكلَّم في الأُصولِ.

فتنفيرُ النَّاسِ وإبعادُها عن كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه، بدعوى أنَّ الأخذَ بظَواهِرِهما من أصولِ الكُفرِ، هو مِن أشنَعِ الباطِلِ وأعظَمِه). يُنظر: ((أضواء البيان)) (٧/ ٢٦٥-٢٩٨، ٣٢٣، ٣٢٦).

- قِسْمٌ لا يَكْفي فيه **إلَّا الدَّليلُ العَقْليُّ**: وهو ما تَتَوقَّفُ عليه دَلالةُ المُعجِزةِ، كوُجوبِ الوُجودِ له تَعالى، والقُدْرةِ، والإرادةِ، ممَّا يَتَوقَّفُ عليه الفِعلُ؛ فإنَّ المُعجِزةَ فِعلٌ مِن أفْعالِه تَعالى، ولا تَثْبُتُ رِسالةُ الرَّسولِ عُمومًا إلَّا بالمُعجِزةِ، فإذا كانَتِ القُدْرةُ مَثَلًا لا تَثْبُتُ إلَّا بقَوْلِ الرَّسولِ -الَّذي هو الدَّليلُ الشَّرْعيُّ-، ولا يُقبَلُ قَوْلُه إلَّا بظُهورِ المُعجِزةِ الدَّالَّةِ على صِدْقِه وعلى ثُبوتِ رِسالتِه، وظُهورُ المُعجِزةِ مُتَوقِّفٌ على اتِّصافِ المُرسِلِ بالقُدْرةِ مَثَلًا؛ فقدْ تَوَقَّفَتِ القُدْرةُ على ظُهورِ المُعجِزةِ، وتَوَقَّفَتِ المُعجِزةُ على اتِّصافِ مُظهِرِها بالقُدْرةِ؛ فحَصَلَ الدَّوْرُ، فلم يَصِحَّ أن يُستَدَلَّ على ذلك بالشَّرْعِ. والحاصِلُ أنَّه لا تَصِحُّ رِسالةُ الرَّسولِ حتَّى يَتَّصِفَ مُرسِلُه بالقُدْرةِ، ولا تَثْبُتُ له القُدْرةُ حتَّى تَصِحَّ رِسالةُ الرَّسولِ، وهو دَوْرٌ كما تَقدَّمَ.

- وقِسْمٌ يَكْفي فيه **الدَّليلُ الشَّرْعيُّ**: وهو ما لا يَتَوقَّفُ عليه دَلالةُ المُعجِزةِ، كسَمْعِه تَعالى، وبَصَرِه[1]، وكَلامِه، والإدْراكِ -على القَوْلِ به- والبَعْثِ، وأحْوالِ الآخِرةِ.

(١) ويُلاحَظُ أنَّ بَعْضَ الأشاعِرةِ اكتفى في إثْباتِ صِفتَيِ السَّمعِ والبَصَرِ بالأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ دونَ ذِكْرِ أَدِلَّةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، كأبي المعالي الجُوَينيِّ، فقد قال: (يجبُ وَصْفُ الباري تَعالى بكَونِه سَميعًا بصيرًا، والدَّليلُ عليه: أنَّ الواحِدَ إذا أبصَرَ فإنَّه يجري منه تحديقٌ في جِهةِ المَرْئيِّ، واتِّصالُ أشِعَّةٍ به على مَجْرى العادةِ. وإذا سَمِعَ يقرَعُ الهواءُ صِماخَيه. والإدراكُ الحقيقيُّ يَقَعُ وراءَ الاتِّصالاتِ الَّتي ذكَرْناها، وذلك الإدراكُ له مزيَّةٌ على العِلْمِ بالمغيَّبِ الَّذي لم يُدرَكْ. فالرَّبُّ تَعالى يُدرِكُ المُبصَرَ والمسموعَ على الحقيقةِ الَّتي نُدرِكُه عليها، ويتَعالى عمَّا تتَّصِفُ به الحواسُّ والحَدَقُ والأَصْمِخةُ. كما يَعلَمُ مِن غَيرِ نَظَرٍ واسْتِدْلالٍ، ويَقدِرُ مِن غَيرِ فَرضِ جارِحةٍ وأداةٍ. فمَن وَصَفَ الإلهَ بما ذكَرْناه مِن تحقيقِ الإدراكِ فقد وافق في المعنى. ونحن نقطَعُ باستحالةِ اتِّصافِه بالإحساسِ والتَّحْديقِ والإصاخةِ، فإنْ أنكَرَ مُنكِرٌ كَونَه مُدرِكًا لحقيقةِ الأشياءِ فقد أثبت للمَخلوقِ في الإحاطةِ والدَّرَكِ مَزِيَّةً على الخالِقِ، ولا خَفاءَ ببُطلانِ ذلك، وكيف يَصِحُّ في العَقْلِ أن يَخلُقَ الرَّبُّ للعَبدِ الدَّرَكَ الحقيقيَّ، وهو لا يُدرِكُ حقيقةَ ما خَلَق للعَبدِ إدراكَه؟!). ((العَقيدة النظامية في الأركان الإسلامية)) (ص: ١٦٢).

- وقِسْمٌ اخْتُلِفَ فيه -**وهو الوَحْدانيَّةُ**- هل هو كالقِسْمِ الأوَّلِ، فلا يَصِحُّ أن يُعلَمَ إلَّا بالدَّليلِ العَقْليِّ، أو يُسْتدَلَّ عليه بالدَّليلِ السَّمْعيِّ أيضًا كالقِسْمِ الثَّاني؟ فقال بعضٌ: يَصِحُّ أن يُسْتدَلَّ عليه بالدَّليلِ الشَّرْعيِّ، وهو رَأيُ إمامِ الحَرَمَينِ والفَخْرِ، وقال بعضُ المُحَقِّقينَ: لا يَكْفي فيها الدَّليلُ السَّمْعيُّ، وهو مُخْتارُ السَّنوسيِّ)[1].

فتَبَيَّنَ بهذا أنَّ الأدِلَّةَ العَقْليَّةَ عنْدَ الأشاعِرةِ -حسَبَ ظنِّهم- مُقدَّمةٌ على الأدِلَّةِ النَّقْليَّةِ، وأنَّهم عنْدَ تَعارُضِهما في الظَّاهِرِ يُقدِّمونَ ما يَتَوَهَّمونَ أنَّه تَقْديمٌ للعَقْلِ على النَّقْلِ، معَ أنَّ العَقْلَ الصَّريحَ لا يُناقِضُ النَّقْلَ الصَّحيحَ، ولا يُمكِنُ أبَدًا أن يَتَعارَضَ العَقْلُ معَ أدِلَّةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، ولكنَّ الأشاعِرةَ يَظُنُّونَ تَعارُضَ العَقْلِ معَ بعضِ ظَواهِرِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ، كنُصوصِ الصِّفاتِ، فيُقدِّمونَ حينَئذٍ العَقْلَ الَّذي يَتَوهَّمونَه على الكِتابِ والسُّنَّةِ، ومِثلُ هذا مُخاطَرةٌ شَديدةٌ في الدِّينِ، تُوقِعُ الإنْسانَ في المَضايقِ والإشْكالاتِ، وتُؤَدِّي إلى الاعْتِراضِ على الشَّرْعِ[2].

وما أَحسَنَ ما قالَه السِّجْزيُّ في أوَّلِ رِسالتِه إلى أهْلِ زَبيدٍ: (إقامةُ البُرْهانِ على أنَّ الحُجَّةَ القاطِعةَ هي الَّتي يَرِدُ بها السَّمْعُ لا غَيْرُ، وأنَّ العَقْلَ آلةٌ للتَّمْييزِ فحَسْبُ، قال اللهُ سُبْحانَه لنَبيِّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، فأمَرَ جَلَّ جَلالُه نَبيَّه عليه السَّلامُ أن يَدْعوَ إلى إثْباتِ الوَحْدانيَّةِ بالوَحْيِ، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فبَيَّنَ أنَّ مَن تَقدَّمَ مِن الرُّسُلِ

(١) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٤).

(٢) يُنظر: ((مَنهَج أهل السُّنَّة والجماعة ومَنهَج الأشاعرة في توحيد الله)) لخالد عبد اللطيف (٢/ ٥٦٠).

كانوا يَحْتَجُّونَ على الكُفَّارِ في الوَحْدانيَّةِ بالوَحْيِ، ولم يُؤْمَروا إلَّا بذلك، وقال جَلَّ جَلالُه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦])[1].

وقال أبو المُظفَّرِ السَّمْعانيُّ: (اعلَمْ أنَّ فَصْلَ ما بيْنَنا وبَينَ المبتَدِعةِ هو مسألةُ العقلِ؛ فإنَّهم أسَّسوا دينَهم على المعقولِ، وجعَلوا الاتِّباعَ والمأثورَ تبَعًا للمعقولِ، وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فقالوا: الأصلُ الاتِّباعُ، والعقولُ تَبَعٌ[2]، ولو كان أساسُ الدِّينِ على المعقولِ لَاسْتَغنى الخَلقُ عن الوَحيِ وعن الأنبياءِ صلَواتُ اللهِ عليهم، ولَبَطَل معنى الأمرِ والنَّهيِ، ولَقالَ مَن شاء ما شاء، ولو كان الدِّينُ بُنيَ على المعقولِ لَجاز للمؤمنينَ ألَّا يَقْبَلوا شيئًا حتَّى يَعقِلوا، ونحن إذا تدبَّرْنا عامَّةَ ما جاء في أمرِ الدِّينِ مِن ذِكرِ صفاتِ اللهِ، وما تعَبَّدَ النَّاسَ به مِن اعتقادِه، وكذلك ما ظهَر بيْنَ المُسلِمينَ وتداوَلوه بيْنَهم، ونقَلوه عن سلَفِهم إلى أن أسنَدوه إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مِن ذِكرِ عذابِ القبرِ، وسؤالِ مُنْكَرٍ ونَكيرٍ، والحَوضِ، والميزانِ، والصِّراطِ، وصفاتِ الجَنَّةِ، وصِفاتِ النَّارِ، وتخليدِ الفريقَينِ فيهما؛ أمورٌ لا نُدرِكُ حقائقَها بعُقولِنا، وإنَّما ورَد الأمرُ بقَبولِها،

(١) ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) (ص: ١٣١).

(٢) قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: (مَن لمْ يَعْرِفْ تفسيرَ الحديثِ ويَبْلُغْه عقْلُه فقد كُفِيَ ذلكَ وأُحْكِمَ له، فعليه الإيمانُ به، والتَّسليمُ له؛ مِثْلُ حديثِ الصَّادقِ المَصْدوقِ، ومِثْلُ ما كان مِثْلَه في القَدَرِ، ومِثلُ أحاديثِ الرُّؤيةِ كلِّها -وإنْ نَبَتْ عنِ الأسماعِ، واستَوْحَشَ منها المُستمِعُ، وإنَّما عليه الإيمانُ بها، وألَّا يَرُدَّ منها حرفًا واحدًا- وغَيرِها مِنَ الأحاديث المَأثوراتِ عنِ الثِّقاتِ). ((أصول السنة)) (ص: ١٣).

والإيمانِ بها، فإذا سمِعْنا شيئًا مِن أمورِ الدِّينِ وعقَلْناه وفَهِمْناه، فللَّه الحَمدُ في ذلك والشُّكرُ، ومنه التَّوفيقُ، وما لم يُمكِنَّا إدراكُه وفَهْمُه، ولم تَبلُغْه عُقولُنا؛ آمَنَّا به، وصَدَّقْناه، واعتقَدْنا أنَّ هذا مِن قِبَلِ رُبوبيَّتِه وقُدرتِه، واكتَفَيْنا في ذلك بعِلمِه ومشيئتِه، وقال تعالى في مِثلِ هذا: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥])[1].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (كلُّ ما يَدُلُّ عليه الكِتابُ والسُّنَّةُ فإنَّه مُوافِقٌ لصَريحِ المَعْقولِ. والعَقْلُ الصَّريحُ لا يُخالِفُ النَّقْلَ الصَّحيحَ، ولكنَّ كَثيرًا مِن النَّاسِ يَغلَطونَ إمَّا في هذا، وإمَّا في هذا، فمَن عَرَفَ قَوْلَ الرَّسولِ ومُرادَه به كان عارِفًا بالأدِلَّةِ الشَّرْعيةِ، وليس في المَعْقولِ ما يُخالِفُ المَنْقولَ؛ ولِهذا كان أئمَّةُ السُّنَّةِ على ما قالَه أَحمَدُ ابنُ حَنْبَلٍ: مَعْرِفةُ الحَديثِ والفِقْهُ فيه أَحَبُّ إلَيَّ مِن حِفْظِه، أي: مَعْرِفتُه بالتَّمْييزِ بَيْنَ صَحيحِه وسَقيمِه، والفِقْهُ فيه مَعْرِفةُ مُرادِ الرَّسولِ، وتَنْزيلُه على المَسائلِ الأُصوليَّةِ والفُروعيَّةِ أَحَبُّ إلَيَّ مِن أن يُحفَظَ مِن غَيْرِ مَعْرِفةٍ وفِقْهٍ. وهكذا قال عليُّ بنُ المَدينيِّ وغَيْرُه مِن العُلَماءِ، فإنَّه مَن احْتَجَّ بلَفْظٍ ليس بثابتٍ عن الرَّسولِ، أو بلَفْظٍ ثابتٍ عن الرَّسولِ وحَمَلَه على ما لم يَدُلَّ عليه، فإنَّما أُتِيَ مِن نَفْسِه. وكذلك العَقْليَّاتُ الصَّريحةُ إذا كانَت مُقدِّماتُها وتَرْتيبُها صَحيحًا لم تكنْ إلَّا حَقًّا، لا تُناقِضُ شَيئًا ممَّا قالَه الرَّسولُ. والقُرْآنُ قد دَلَّ على الأدِلَّةِ العَقْليَّةِ الَّتي بها يُعرَفُ الصَّانِعُ وتَوْحيدُه وصِفاتُه وصِدْقُ رُسُلِه، وبها يُعرَفُ إمْكانُ المَعادِ، ففي القُرْآنِ مِن بَيانِ أُصولِ الدِّينِ الَّتي تُعْلَمُ مُقدِّماتُها بالعَقْلِ الصَّريحِ ما لا يوجَدُ مِثلُه في كَلامِ أَحَدٍ مِن النَّاسِ، بلْ عامَّةُ ما يأتي به حُذَّاقُ النُّظَّارِ مِن الأدِلَّةِ العَقْليَّةِ

(١) يُنظر: ((الحُجَّة في بيان المَحَجَّة)) لقِوَام السنة الأصبهاني (١/ ٣٤٧).

يَأتي القُرْآنُ بخُلاصتِها، وبما هو أَحسَنُ مِنها؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨]، وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١]. وأمَّا الحُجَجُ الدَّاحِضةُ الَّتي يَحتَجُّ بِها المَلاحِدةُ، وحُجَجُ الجَهْميَّةِ مُعَطِّلةِ الصِّفاتِ، وحُجَجُ الدَّهْريَّةِ وأمْثالِها كما يوجَدُ مِثلُ ذلك في كَلامِ المُتَأخِّرينَ الَّذين يُصَنِّفونَ في الكَلامِ المُبتَدَعِ، وأقْوالِ المُتَفَلْسِفةِ، ويَدَّعونَ أنَّها عَقْليَّاتٌ- ففيها مِن الجَهْلِ والتَّناقُضِ والفَسادِ ما لا يُحْصيه إلَّا رَبُّ العِبادِ!)[1].

وقال أيضًا: (ما جاءَ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في هذا البابِ وغَيْرِه كلُّه حَقٌّ يُصدِّقُ بعضُه بعضًا، وهو مُوافِقٌ لفِطْرةِ الخَلائِقِ، وما جُعِلَ فيهم مِن العُقولِ الصَّريحةِ، والقُصودِ الصَّحيحةِ، لا يُخالِفُ العَقْلَ الصَّريحَ، ولا القَصْدَ الصَّحيحَ، ولا الفِطْرةَ المُسْتقيمةَ، ولا النَّقْلَ الصَّحيحَ الثَّابتَ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وإنَّما يَظُنُّ تَعارُضَها مَن صَدَّقَ بباطِلٍ مِن المَنْقولِ، أو فَهِمَ مِنه ما لم يَدُلَّ عليه، أو اعْتَقَدَ شَيئًا ظَنَّه مِن العَقْليَّاتِ وهو مِن الجَهْليَّاتِ، أو مِن الكُشوفاتِ وهو مِن الكُسوفاتِ، إن كان ذلك مُعارِضًا لمَنْقولٍ صَحيحٍ، وإلَّا عارَضَ بالعَقْلِ الصَّريحِ أو الكَشْفِ الصَّحيحِ ما يَظُنُّه مَنْقولًا عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ويكونُ كَذِبًا عليه، أو ما يَظُنُّه لَفْظًا دالًّا على شيءٍ ولا يكونُ دالًّا عليه)[2].

وقال أيضًا: (لا يمكِنُ الحُكمُ بَيْنَ النَّاسِ في مواردِ النِّزاعِ والاختِلافِ على الإطلاقِ إلَّا بكتابٍ مُنَزَّلٍ مِن السَّماءِ، ولا رَيبَ أنَّ بعضَ النَّاسِ قد يَعلَمُ بعَقلِه ما لا

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٢/ ٨٠ - ٨٢).

(٢) المصدر السابق: (٦/ ٥٨٠).

يَعلَمُه غيرُه، وإن لم يمكِنْه بيانُ ذلك لغيرِه، ولكِنْ ما عُلِم بصَريحِ العَقلِ لا يُتصَوَّرُ أن يُعارِضَه الشَّرعُ البتَّةَ، بل المنقولُ الصَّحيحُ لا يعارِضُه معقولٌ صريحٌ قَطُّ.

وقد تأمَّلْتُ ذلك في عامَّةِ ما تنازَع النَّاسُ فيه، فوجَدْتُ ما خالف النُّصوصَ الصَّحيحةَ الصَّريحةَ شُبُهاتٍ فاسِدةً يُعلَمُ بالعقلِ بُطلانُها، بل يُعلَمُ بالعقلِ ثُبوتُ نَقيضِها الموافِقِ للشَّرعِ.

وهذا تأمَّلْتُه في مسائِلِ الأُصولِ الكِبارِ، كمسائِلِ التَّوحيدِ والصِّفاتِ، ومَسائِلِ القَدَرِ والنُّبوَّاتِ والمَعادِ وغيرِ ذلك، ووجَدتُ ما يُعلَمُ بصريحِ العَقلِ لم يخالِفْه سَمعٌ قَطُّ، بل السَّمعُ الَّذي يُقالُ: إنَّه يخالِفُه، إمَّا حديثٌ موضوعٌ، أو دَلالةٌ ضَعيفةٌ، فلا يَصلُحُ أن يكونَ دليلًا لو تجرَّد عن معارضةِ العَقلِ الصَّريحِ، فكيف إذا خالفه صريحُ المعقولِ؟!

ونحن نعلَمُ أنَّ الرُّسُلَ لا يخبِرون بمُحالاتِ العُقولِ، بل بمُحاراتِ العُقولِ، فلا يخبِرون بما يَعلَمُ العَقلُ انتِفاءَه، بل يُخبِرون بما يَعجِزُ العَقلُ عن معرفتِه)[1].

وقد نقَض ابنُ القَيِّمِ في «الصَّواعِقِ المُرسَلة» القانونَ الكُلِّيَّ الَّذي ذكره المتكلِّمون، وأفرَد له فصلًا مُطَوَّلًا بما لا مزيدَ عليه، بعُنوانِ: (فَصلٌ في الطَّاغوتِ الثَّاني؛ وهو قَولُهم: إنْ تعارَض العَقلُ والنَّقلُ وَجَب تقديمُ العَقلِ؛ لأنَّه لا يمكِنُ الجَمعُ بَيْنَهما، ولا إبطالُهما، ولا تقديمُ النَّقلِ؛ لأنَّ العَقلَ أصلُ النَّقلِ، فلو قَدَّمْنا عليه النَّقلَ لبَطَل العَقلُ، وهو أصلُ النَّقلِ؛ فلَزِم بُطلانُ النَّقلِ!)[2].

وقال ابنُ الوزيرِ اليَمانيُّ: (فإنْ قيل: تقديمُ العَقلِ على السَّمعِ أَولى عِندَ التَّعارُضِ؛ لأنَّ السَّمعَ عُلِم بالعَقلِ، فهو أصلُه، ولو بَطَل العَقلُ بَطَل السَّمعُ والعَقلُ معًا، وهذه

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ١٤٧). ويُنظر: ((التدمرية)) لابن تيمية (ص: ١٤٨).
(٢) ((الصواعق المرسلة)) (٣/ ٧٩٦).

مِن قواعِدِ المتكَلِّمينَ!

قُلْنا: قد اعتَرَضهم في ذلك المحقِّقون بأنَّ العُلومَ يَستحيلُ تعارُضُها في العَقلِ والسَّمعِ، فتعارُضُها تقديرُ مُحالٍ؛ فإنَّه لو بطَل السَّمعُ أيضًا بعدَ أن دَلَّ العَقلُ على صِحَّته لبطَلَا معًا أيضًا؛ لأنَّ العَقلَ قد كان حكَم بصِحَّةِ السَّمعِ، وأنَّه لا يَبطُلُ، فحينَ بطَلَ السَّمعُ عَلِمْنا ببُطلانه بُطلانَ الأحكامِ العَقليَّةِ. وممَّن ذكَر ذلك ابنُ تَيميَّةَ، وابنُ دقيقِ العيدِ، والزَّركَشيُّ في «شَرحِ جَمعِ الجوامِعِ»[1].

وقال ابنُ عُثيمينَ: (الإسْلامُ دينٌ يُطابِقُ العَقْلَ والفِطْرةَ، ويَتَمَشَّى معَهما إلى الغايةِ النَّبيلةِ الَّتي هدى العُقَلاءَ إليها؛ ولِذلك لا يُمكِنُ أن تَجِدَ في الإسْلامِ ما يُناقِضُ العَقْلَ الصَّريحَ، أو الفِطْرةَ المُسْتَقيمةَ)[2].

فوازِنْ بينَ كلامِ عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ هذا، وبينَ كلامِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ السَّابِقِ؛ تعرِفِ الفَرقَ بينَهم.

المبحثُ الثَّاني: القولُ بالقياسِ في مسائلِ التَّوحيد

تمهيدٌ:

روى قِوَامُ السُّنَّةِ الأصفهانيُّ بإسنادِه عن أبي يوسُفَ القاضي أنَّه قال: (ليس التَّوحيدُ بالقياسِ؛ ألم تَسمَعْ إلى قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ في الآياتِ الَّتي يَصِفُ بها نفْسَه أنَّه عالِمٌ قادِرٌ قويٌّ مالِكٌ، ولم يقُلْ: إنِّي قادِرٌ عالِمٌ لعِلَّةِ كذا أقدِرُ، ولسَبَبِ كذا أعلَمُ، ولهذا المعنى أملِكُ؛ فلذلك لا يجوزُ القياسُ في التَّوحيدِ، ولا يُعرَفُ إلَّا بأسمائِه، ولا يُوصَفُ إلَّا بصِفاتِه)[3].

(١) ((إيثار الحق على الخلق)) (ص: ١١٧، ١١٨)

(٢) ((مجموع فتاوى ورسائل العُثيمين)) (١٨/ ٥٧١).

(٣) ((الحجة في بيان المحجة)) (١/ ١٢٢، ١٢٤).

وقال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: (أُصولُ السُّنَّةِ[١] عِندَنا: التَّمسُّكُ بما كان عليه أصحابُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، والاقتِداءُ بهم، وتَرْكُ البِدَعِ، وكلُّ بِدعةٍ فهي ضَلالةٌ، وترْكُ الخُصوماتِ في الدِّينِ... وليس في السُّنَّةِ قياسٌ، ولا تُضرَبُ لها الأمثالُ، ولا تُدرَكُ بالعقولِ ولا الأهواءِ، إنَّما هو الاتِّباعُ وترْكُ الهَوى)[٢].

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: (لا خِلافَ بيْنَ فُقَهاءِ الأمصارِ وسائِرِ أهلِ السُّنَّةِ -وهم أهلُ الفِقهِ والحديثِ- في نفيِ القياسِ في التَّوحيدِ، وإثباتِه في الأحكامِ، إلَّا داودَ بنَ عليِّ بنِ خَلَفٍ الأصفهانيَّ ثمَّ البغداديَّ، ومَن قال بقَولِه؛ فإنَّهم نَفَوُا القياسَ في التَّوحيدِ والأحكامِ جميعًا، وأمَّا أهلُ البِدَعِ فعلى قولَينِ في هذا البابِ سِوى القولَينِ المذكورَينِ؛ منهم مَن أثبَتَ القياسَ في التَّوحيدِ والأحكامِ جميعًا، ومنهم مَن أثبَتَه في التَّوحيدِ ونفاه في الأحكامِ)[٣].

قال ابنُ عُثَيمين: (القياسُ ينقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قياسُ شُمولٍ، وقياسُ تمثيلٍ، وقياسُ أولويَّةٍ؛ فهو سُبحانَه وتعالى لا يُقاسُ بخَلقِه قياسَ تمثيلٍ ولا قياسَ شُمولٍ.

١- **قياسُ الشُّمولِ**: هو ما يُعرَفُ بالعامِّ الشَّاملِ لجميعِ أفرادِه، بحيثُ يكونُ كُلُّ فردٍ منه داخلًا في مُسمَّى ذلك اللَّفظِ ومعناه؛ فمثلًا: إذا قُلْنا: الحياةُ، فإنَّه لا تُقاسُ حياةُ اللهِ تعالى بحياةِ الخَلقِ؛ مِن أجْلِ أن الكُلَّ يَشملُه اسمُ «حَيٍّ».

٢- **قياسُ التَّمثيلِ**: هو أن يَلحَقَ الشَّيءُ مَثيلَه، فيُجعَلَ ما ثبت للخالِقِ مِثلَ ما ثبت للمخلوقِ.

(١) أي: أمورُ العقيدةِ وأصول الدِّينِ.

(٢) ((أصول السُّنَّة)) (ص: ١٢).

(٣) ((جامع بيان العلم وفضله)) (٢/ ٨٨٧).

٣- **قياسُ الأولويَّةِ**: هو أن يكونَ الفَرعُ أَولى بالحُكمِ مِن الأصلِ؛ ولهذا يقولُ العُلماءُ: إنَّه مُستعمَلٌ في حَقِّ اللهِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، بمعنى: كُلُّ صِفةِ كمالٍ فللَّه تعالى أعلاها، والسَّمعُ والعِلمُ والقُدرةُ والحياةُ والحِكمةُ وما أشبَهَها موجودةٌ في المخلوقاتِ، لكِنْ للهِ أعلاها وأكمَلُها.

ولهذا أحيانًا نستَدِلُّ بالدَّلالةِ العقليَّةِ من زاويةِ القياسِ بالأَوْلى؛ فمَثلًا نقولُ: العُلُوُّ صِفةُ كَمالٍ في المخلوقِ، فإذا كان صفةَ كمالٍ في المخلوقِ فهو في الخالِقِ مِن بابِ أَولى، وهذا دائمًا نجِدُه في كلامِ العُلَماءِ)[1].

أمَّا الأشاعِرةُ فعِندَهم أنَّ مِن قضايا العقيدةِ ما لا يُدرَكُ إلَّا بالعَقلِ، ولهم مسالكُ في الاستِدلالِ العقليِّ، ولبعضِهم انتقاداتٌ عليها، قال أبو المعالي الجُوَينيُّ: (رتَّب أئمَّتُنا أدِلَّةَ العَقلِ ترتيبًا ننقُلُه ثمَّ نُبَيِّنُ فسادَه، ونوضِّحُ مختارَنا؛ فنكونُ جامعين بَيْنَ نَقلِ تراجِمِ المذاهِبِ والتَّنبيهِ على الصَّوابِ منها. قالوا: أدلَّةُ العُقولِ تنقَسِمُ أربعةَ أقسامٍ؛ أَحَدُها: بناءُ الغائبِ على الشَّاهِدِ، والثَّاني: إنتاجُ المقَدِّماتِ النَّتائِجَ، والثَّالثُ: السَّبْرُ والتَّقسيمُ، والرَّابعُ: الاستدلالُ بالمتَّفَقِ عليه على المختَلَفِ فيه.

ثمَّ قالوا: أمَّا بناءُ الغائبِ على الشَّاهِدِ فلا يجوزُ التَّحكُّمُ به مِن غيرِ جامِعٍ عَقليٍّ... ثمَّ حصَروا الجوامِعَ في أربَعِ جِهاتٍ؛ أَحَدُها: الجَمعُ بالعِلَّةِ، والثَّاني: الجَمعُ بالحقيقةِ، والثَّالِثُ: الجَمعُ بالشَّرطِ، والرَّابعُ: الجَمعُ بالدَّليلِ)[2].

المطلبُ الأوَّلُ: قِياسُ الشُّمولِ

قال ابنُ تَيميَّةَ: (قياسُ الشُّمولِ يَؤولُ في الحقيقةِ إلى قياسِ التَّمثيلِ، كما أنَّ

(١) ((شرح العقيدة الواسطية)) (١/ ١٢٩- ١٣١).

(٢) ((البرهان في أصول الفقه)) (١/ ٢٥).

الآخِرَ في الحقيقةِ يَؤولُ إلى الأوَّلِ؛ ولهذا تنازَعَ النَّاسُ في مُسَمَّى القياسِ؛ فقيل: هو قياسُ التَّمثيلِ فقط، وهو قولُ أكثَرِ الأصوليِّينَ، وقيل: قياسُ الشُّمولِ فقط، وهو قولُ أكثَرِ المنطقيِّينَ، وقيل: بل القياسانِ جميعًا، وهو قولُ أكثَرِ الفُقَهاءِ والمتكَلِّمينَ، وذلك أنَّ قياسَ الشُّمولِ مَبْناه على اشتراكِ الأفرادِ في الحُكمِ العامِّ وشُمولِه لها، وقياسَ التَّمثيلِ مبناه على اشتراكِ الاثنَينِ في الحُكمِ الَّذي يعُمُّهما، ومآلُ الأمْرَينِ واحِدٌ)[١].

وقد اسْتَخدَمَ الأشاعِرةُ هذا القِياسَ في الإثْباتِ، وفي النَّفْيِ.

قال الباجوريُّ: (الدَّليلُ على وُجوبِ الإرادةِ له تَعالى أن تقولَ: اللهُ صانِعٌ للعالَمِ بالاخْتِيارِ، وكلُّ مَن كانَ كذلك تَجِبُ له الإرادةُ؛ فاللهُ تَجِبُ له الإرادةُ)[٢]. فأثْبَتوا الإرادةَ لله تعالى لأنَّ كلَّ خالقٍ لابد أنْ تكونَ له إرادة.

وقال الجُرْجانيُّ: (قَوْلُه تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] يَدُلُّ على الجُلوسِ، وقد عارَضَه الدَّليلُ العَقْليُّ الدَّالُّ على اسْتِحالةِ الجُلوسِ في حَقِّه تَعالى؛ فيُؤَوَّلُ الاسْتِواءُ بالاسْتِيلاءِ، أو يُجعَلُ الجُلوسُ على العَرْشِ كِنايةً عن المُلْكِ!)[٣]. فنفوا الاستواء لأنَّه -حَسَبَ زعمِهم- يدلُّ على الجلوس وهو ممتنعٌ -حسب زعمهم- على الله، فأوَّلوا الاستواءَ بالاستيلاء!

وهذا خطأ؛ فاللهُ عَزَّ وجَلَّ كما قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، قال ابنُ تَيْميَّةَ: (اللهُ سُبْحانَه وتَعالى لا تُضرَبُ له الأمْثالُ الَّتي فيها مُماثَلةٌ لخَلْقِه؛ فإنَّ اللهَ لا مِثلَ له، بلْ له المَثَلُ الأَعْلى، فلا يَجوزُ أن يَشْترِكَ هو والمَخْلوقُ

(١) ((الرد على المنطقيين)) (ص: ٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٢٤).

(٣) ((المواقف للإيجي مع شرح الجُرْجاني)) (١/ ٢٠٧).

في قِياسِ تَمْثيلٍ، ولا في قِياسِ شُمولٍ تَسْتوي أفْرادُه، ولكن يُسْتعمَلُ في حَقِّه المَثَلُ الأَعْلى، وهو أنَّ كلَّ ما اتَّصَفَ به المَخْلوقُ مِن كَمالٍ فالخالِقُ أَوْلى به، وكلَّ ما تَنَزَّهَ عنه المَخْلوقُ مِن نَقْصٍ فالخالِقُ أَوْلى بالتَّنْزيهِ عنه، فإذا كان المَخْلوقُ مُنَزَّهًا عن مُماثَلةِ المَخْلوقِ معَ المُوافَقةِ في الاسْمِ، فالخالِقُ أَوْلى أن يُنَزَّهَ عن مُماثَلةِ المَخْلوقِ، وإن حَصَلَتْ مُوافَقةٌ في الاسْمِ)[١].

المطلبُ الثَّاني: قِياسُ التَّمثيلِ (قِياسُ الغائبِ على الشَّاهِدِ)

هذا النَّوْعُ مِن القِياسِ اضْطرَبَ فيه الأشاعِرةُ؛ فتارةً يَستَعملونَه، وتارةً يَرفُضونَه، وقد ردَّ بعضُهم على بعضٍ في ذلك، بَيْدَ أنَّهم يَسْتَعْملونَه كَثيرًا في نَفْيِ الصِّفاتِ.

قال الغَزاليُّ: (التَّمثيلُ: وهو الَّذي تُسَمِّيه الفُقَهاءُ قياسًا، ويُسَمِّيه المتكَلِّمون رَدَّ الغائبِ إلى الشَّاهِدِ، ومعناه: أن يوجَدَ حُكمٌ في جُزئيٍّ مُعَيَّنٍ واحدٍ، فيُنقَلَ حُكمُه إلى جُزئيٍّ آخَرَ يُشابِهُه بوَجهٍ ما، ومِثالُه في العقليَّاتِ أن نقولَ: السَّماءُ حادِثٌ؛ لأنَّه جِسمٌ، قياسًا على النَّباتِ والحيوانِ وهذه الأجسامِ الَّتي يُشاهَدُ حُدوثُها، وهذا غيرُ سديدٍ ما لم يمكِنْ أن يتبيَّنَ أنَّ النَّباتَ كان حادثًا؛ لأنَّه جِسمٌ، وأنَّ جِسميَّتَه هي الحدُّ الأوسَطُ للحُدوثِ، فإنْ ثبت ذلك فقد عرَفْتَ أنَّ الحيوانَ حادِثٌ؛ لأنَّ الجِسمَ حادِثٌ، فهو حُكمٌ كُلِّيٌّ، ويَنتَظِمُ منه قياسٌ على هيئةِ الشَّكلِ الأوَّلِ، وهو أنَّ السَّماءَ جِسمٌ، وكُلَّ جسمٍ حادِثٌ؛ فينتجُ أنَّ السَّماءَ حادِثٌ)[٢].

وقال الرَّازيُّ: (قِياسُ الغائبِ على الشَّاهِدِ مُطلَقًا باطِلٌ...، فإنَّ الأصْلَ المُعْتَبَرَ في إثْباتِ التَّنْزيهِ أنَّ قِياسَ الغائبِ على الشَّاهِدِ لا يَجوزُ)[٣].

(١) ((التدمرية)) (ص: ٥٠).

(٢) ((معيار العلم في فن المنطق)) (ص: ١٦٥). ويُنظر: ((المنخول)) للغزالي (ص: ١١٢).

(٣) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٢/ ٥٣). ويُنظر منه أيضًا: (٨/ ٦٤).

وقال الباقِلَّانيُّ: (يَجِبُ الحُكْمُ والوَصْفُ للشَّيءِ في الشَّاهِدِ لِعِلَّةٍ ما، فيَجِبُ القَضاءُ على أنَّ مَن وُصِفَ بتلك الصِّفةِ في الغائِبِ فحُكْمُه في أنَّه مُسْتحِقٌّ لها لتلك العِلَّةِ حُكْمُ مُسْتَحِقِّها في الشَّاهِدِ؛ لأنَّه يَسْتَحيلُ قِيامُ دَليلٍ على مُسْتحِقِّ الوَصْفِ بتلك الصِّفةِ معَ عَدَمِ ما يوجِبُها، وذلك كعِلْمِنا أنَّ الجِسْمَ إنَّما كانَ جِسْمًا لتَأليفِه، وأنَّ العالِمَ إنَّما كان عالِمًا لوُجودِ عِلمِه، فوَجَبَ القَضاءُ بإثْباتِ عِلمِ كلِّ مَن وُصِفَ بأنَّه عالِمٌ، وتَأليفِ كلِّ مَن وُصِفَ بأنَّه جِسْمٌ أو مُجْتمِعٌ؛ لأنَّ الحُكْمَ العَقْليَّ المُسْتحَقَّ لعِلَّةٍ لا يَجوزُ أن يُسْتحَقَّ معَ عَدَمِها، ولا لوُجودِ شيءٍ يُخالِفُها؛ لأنَّ ذلك يُخرِجُها عن أن تكونَ عِلَّةً للحُكْمِ)[1].

وقال ابنُ العَرَبيِّ: (قد كان عُلَماؤُنا الأَوَّلونَ قالوا: إنَّ قِياسَ الغائِبِ على الشَّاهِدِ لا يكونُ إلَّا في الطُّرُقِ الأرْبَعةِ المَعْلومةِ؛ وهي العِلَّةُ والحَقيقةُ والشَّرْطُ والدَّليلُ، وأباه الآخَرونَ وقالوا: لا يُحمَلُ الغائِبُ على الشَّاهِدِ بحالٍ، ولا في وَجْهٍ، وكلُّ حَقيقةٍ مِنهما في نفْسِها ذاتُ اسْتِقْلالٍ)[2].

وقال الجُرْجانيُّ في «شرح المواقف»: («هاهنا طَريقانِ ضَعيفانِ» يَسلُكُهما بعضُ المُتكلِّمينَ في إثْباتِ مَطالِبِهم العَقْليَّةِ «الأوَّلُ» أنَّهم إذا حاوَلوا نَفْيَ شيءٍ غَيْرِ مَعْلومِ الثُّبوتِ بالضَّرورةِ «قالوا: لا دَليلَ عليه فيَجِبُ نَفْيُه» ...، الطَّريقُ «الثَّاني» مِن ذَيْنِكَ الطَّريقَينِ الضَّعيفَينِ «قِياسُ الغائِبِ على الشَّاهِدِ» وإنَّما يَسلُكونَه إذا حاوَلوا إثْباتَ حُكْمٍ للهِ سُبْحانَه، فيَقيسونَه على المُمْكِناتِ قِياسًا فِقْهيًّا، ويُطلِقونَ اسْمَ الغائِبِ عليه تَعالى لكَوْنِه غائِبًا عن الحَواسِّ، «ولا بُدَّ» في هذا القِياسِ، بلْ في القِياسِ الفِقْهيِّ مُطلَقًا «مِن إثْباتِ عِلَّةٍ مُشْتَرَكةٍ» بَيْنَ المَقيسِ والمَقيسِ عليه،

(١) ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل)) (ص: ٣٢).

(٢) ((الأمد الأقصى)) (ص: ٦٤٣).

«وهو» أي: هذا الإثْباتُ بطَريقِ اليَقينِ «مُشكِلٌ» جِدًّا؛ «لجَوازِ كَوْنِ خُصوصيَّةِ الأصْلِ» الَّذي هو المَقيسُ عليه «شَرْطًا» لوُجودِ الحُكْمِ فيه، «أو» كَوْنِ خُصوصيَّةِ «الفَرْعِ» الَّذي هو المَقيسُ «مانِعًا» مِن وُجودِه فيه، وعلى التَّقْديرَينِ لا يَثْبُتُ بَيْنَهما عِلَّةٌ مُشْتَرَكةٌ)[1].

وقال أيضًا: (احْتَجَّ الأشاعِرةُ بوُجوهٍ؛ الأوَّلُ: ما اعْتَمَدَ عليه القُدَماءُ، وهو قِياسُ الغائِبِ على الشَّاهِدِ؛ فإنَّ العِلَّةَ والحَدَّ والشَّرْطَ لا يَخْتلِفُ غائِبًا وشاهِدًا، وقد عَرَفْتَ ضَعْفَه، كيف والخَصْمُ قائِلٌ باخْتِلافِ مُقْتَضى الصِّفاتِ شاهِدًا وغائِبًا؟!)[2].

والتَّحْقيقُ في هذه المَسْألةِ ما قَرَّرَه ابنُ تَيْميَّةَ بقَوْلِه: (... لا رَيْبَ أنَّ قِياسَ الغائِبِ على الشَّاهِدِ يكونُ تارةً حَقًّا، وتارةً باطِلًا، وهذا مُتَّفَقٌ عليه بَيْنَ العُقَلاءِ؛ فإنَّهم مُتَّفِقونَ على أنَّ الإنْسانَ ليس له أن يَجعَلَ كلَّ ما لم يُحِسَّه مُماثِلًا لِما أَحَسَّه؛ إذ مِن المَوْجوداتِ أمورٌ كَثيرةٌ لم يُحِسَّها، ولم يُحِسَّ ما يُماثِلُها مِن كلِّ وَجْهٍ، بلْ مِن الأمورِ الغائِبةِ عن حِسِّه ما لا يَعلَمُه أو ما يَعلَمُه بالخَبَرِ بحسَبِ ما يُمكِنُ تَعْريفُه به، كما أنَّ منها ما يَعلَمُه بالقِياسِ والاعْتِبارِ على ما شَهِدَه، وهذا هو المَعْقولُ، كما أنَّ الأوَّلَ هو المَسْموعُ، والمَحْسوسُ ابْتِداءً هو ما يُحِسُّه بظاهِرِه أو باطِنِه، وهذا بَيِّنٌ.

القِسْمُ الثَّاني: وهو أنَّهم مُتَّفِقونَ على أنَّ مِن الأمورِ الغائِبةِ عن حِسِّه ما يَعلَمُه بالقِياسِ والاعْتِبارِ على ما شَهِدَه، كما يَعلَمُ ما يَغيبُ عنه مِن أفْرادِ الآدَميِّينَ والبَهائِمِ والحُبوبِ والثِّمارِ وأفْرادِ الأطْعِمةِ والأشْرِبةِ واللِّباسِ ونَحْوِ ذلك، فإنَّما يُسَمِّيه

(١) يُنظر: ((المواقف للإيجي مع شرح الجُرْجاني)) (١/ ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ٦٧).

الفُقَهاءُ ونَحْوُهم جِنْسًا واحِدًا، أو هو ما له اسْمٌ جامِعٌ يَجمَعُ أَنْواعًا يُمَيَّزُ بَيْنَها بالصِّفاتِ؛ كالحِنْطةِ، والتَّمرِ، والإنْسانِ، والفَرَسِ، وهو الَّذي يُسمِّيه المَنْطِقيُّونَ النَّوْعَ، وما هو أَخَصُّ مِن ذلك، وإن كان قد يُسمَّى أيضًا جِنْسًا أو صِنْفًا أو نَوْعًا؛ كالعَرَبيِّ، والعِبْريِّ، والفارِسيِّ، والرُّوميِّ، وكالتَّمْرِ البَرْنيِّ والمَعْقِليِّ، ونَحْوِ ذلك، لا رَيْبَ أنَّ الإنْسانَ لم يُحِسَّ جَميعَ أعْيانِه وأفْرادِه، وإنَّما يَعلَمُ غائِبَها بالقِياسِ على شاهِدِها، فهذا أصْلٌ مُتَّفَقٌ عليه بَيْنَ العُقَلاءِ)[١].

وقد أشار ابنُ تَيميَّةَ إلى اضطِرابِ موقِفِ المتكَلِّمينَ والفلاسِفةِ مِن هذا النَّوعِ مِن القياسِ؛ وأطالَ في الردِّ عليهم[٢].

وقال أيضًا: (فلو قالوا: قياسُ الغَيبِ على الشَّهادةِ، لَكانت العبارةُ موافِقةً، وأمَّا قياسُ الغائِبِ ففيه مخالَفةٌ في ظاهِرِ اللَّفظِ، ولكِنْ موافقةٌ في المعنى. فلهذا حَصَل في إطلاقِه التَّنازُعُ)[٣].

وقال أيضًا: (كانت طريقةُ الأنبياءِ صَلَواتُ اللهِ عليهم وسلامُه الاستِدلالَ على الرَّبِّ تعالى بذِكرِ آياتِه. وإن استَعمَلوا في ذلك القياسَ استعمَلوا قياسَ الأَولى، لم يستَعمِلوا قياسَ شُمولٍ تستوي أفرادُه، ولا قياسَ تمثيلٍ محْضٍ؛ فإنَّ الرَّبَّ تعالى لا مِثلَ له، ولا يجتَمِعُ هو وغيرُه تحتَ كُلِّيٍّ تستوي أفرادُه، بل ما ثبت لغَيرِه مِن كمالٍ لا نَقْصَ فيه، فثُبوتُه له بطريقِ الأَولى، وما تنَزَّه عنه غيرُه من النَّقائِصِ فتنَزُّهُه عنه بطريقِ الأَولى؛ ولهذا كانت الأقيسةُ العَقليَّةُ البُرهانيَّةُ المذكورةُ في القرآنِ مِن هذا البابِ، كما يذكُرُه في دلائِلِ رُبوبيَّتِه وأُلوهيَّتِه)[٤].

(١) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٢/ ٣٢٦).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (٢/ ٣٤٥ - ٣٥٠).

(٣) ((مجموع الفتاوى)) (١٤/ ٥٢، ٥٣).

(٤) ((الرد على المنطقيين)) (ص: ١٥٠).

المطلبُ الثَّالثُ: قِياس الأَولى

وهذا وافَق الأشاعِرةُ فيه أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهو حَقٌّ؛ فكُلُّ صفةِ كَمالٍ في حقِّ المخلوقِ فهي في حَقِّ اللهِ أَولى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

المبحثُ الثَّالثُ: عَدَمُ الاحْتِجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ

يُقرِّرُ الأشاعِرةُ أنَّه لا يَجوزُ الاسْتِدْلالُ بخَبَرِ الآحادِ في بابِ العَقائِدِ؛ لأنَّ أخْبارَ الآحادِ ظَنِّيَّةُ الدَّلالةِ، ولا تُفيدُ اليَقينَ[١].

قال أبو المَعالي الجُوَينيُّ: (أمَّا الأحاديثُ الَّتي يَتَمَسَّكونَ بها فآحادٌ لا تُفْضي إلى العِلمِ، ولو أَضرَبْنا عن جَميعِها لَكانَ سائِغًا، لكنَّا نُومِئُ إلى تَأويلِ ما دُوِّنَ مِنها في الصِّحاحِ)[٢].

وقال الرَّازيُّ: (أخْبارُ الآحادِ مَظْنونةٌ، فلم يَجُزِ التَّمسُّكُ بها في مَعْرِفةِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه، وإنَّما قُلْنا: إنَّها مَظْنونةٌ؛ وذلك لأنَّا أَجمَعْنا على أنَّ الرُّواةَ ليسوا مَعْصومينَ)[٣].

وقال التَّفْتازانيُّ: (خَبَرُ الواحِدِ على تَقْديرِ اشْتِمالِه على جَميعِ الشَّرائِطِ المَذْكورةِ في أُصولِ الفِقْهِ لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، ولا عِبْرةَ بالظَّنِّ في بابِ الاعْتِقاداتِ)[٤].

(١) يُنظر: ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل)) للباقلاني (ص: ٤٤٥)، ((مشكل الحديث وبيانه)) لابن فورك (ص: ٤٤، ٣٦٧)، ((الشامل في أصول الدين)) للجويني (ص: ٥٥٧)، ((المحصول)) للرازي (٤/ ٣٥٣ - ٣٩١)، ((شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري)) (٢/ ٥٢) و (٨/ ٢٤)، ((شرح المقاصد في علم الكلام)) للتفتازاني (١/ ٦).

(٢) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١٨١).

(٣) ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) (ص: ١٢٧). ويُنظر أيضًا: ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) للرازي (٩/ ٢٠١ - ٢١٤).

(٤) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٨٩). ويُنظر: ((فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد)) =

قال سعيد فُودَة: (إذا أخَذْنا خبَرَ الآحاد وَحْدَه فإنَّه لا يفيدُ العِلمَ قَطعًا؛ فلا يجوزُ الاحتجاجُ به في علمِ التَّوحيدِ إذا قُلْنا: إنَّ جميعَ ما في عِلمِ التَّوحيدِ مقطوعٌ به، أو يجوزُ بِناءً على إدخالِ بعضِ المسائِلِ الظَّنِّيَّةِ فيه، ولو على سبيلِ الإلحاقِ)[1].

وقال أيضًا: (المطلوبُ في العقائِدِ هو القطعُ واليقينُ، سواءٌ كان مِن حديثٍ مشهورٍ أو متواترٍ، أو حتَّى مِن دونِ حَديثٍ، لو كان هناك دليلٌ قَطعيٌّ قام على أمرٍ ما في العقائِدِ فيَجِبُ الأخذُ به، حتَّى لو لم يَرِدْ نقلٌ... وحديثُ الآحادِ وَحْدَه دونَ دليلٍ أو قرينةٍ تَرفَعُه إلى رُتبةِ القَطعِ والعِلم لا يُبنى عليه اعتقادٌ، ولكِنَّ بعضَ العُلَماءِ قالوا: يجوزُ الأخذُ بالآحادِ وَحْدَه في فُروعِ العقائدِ لا في أصولِها)[2].

والصَّوابُ أنَّ مَسائِلَ الاعْتِقادِ تُؤخَذُ مِن القُرْآنِ الكَريم، ومِن الحَديثِ الصَّحيحِ بقِسْمَيه؛ المُتَواتِرِ، والآحادِ، والَّذي عليه الصَّحابةُ ومَن تَبِعَهم بإحْسانٍ مِن العُلَماءِ المُحَقِّقينَ أن خَبَرَ الواحِدِ المُتَلقَّى بالقَبولِ يُفيدُ العِلمَ والعَمَلَ حتَّى في مَسائِلِ الاعْتِقادِ، وممَّا يَدُلُّ على ذلك أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لَمَّا بَعَثَ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ رَضيَ اللهُ عنه إلى أهْلِ اليَمَنِ قال له: ((إنَّكَ تَقْدَمُ على قَوْمٍ مِن أهْلِ الكِتَابِ، فلْيَكُنْ أوَّلَ ما تَدْعوهم إلى أن يُوَحِّدوا اللهَ تَعالى...))[3]. فمُعاذٌ واحِدٌ، وقد بعَثه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يدعو أهلَ اليَمَنِ إلى التَّوحيدِ، وهو أُسُّ العقيدةِ.

= لزكريا الأنصاري (ص: ٥٤٠).

(١) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٢٦، ٢٧).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٦٣٠، ٦٣١).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٧٣٧٢) واللَّفظُ له، ومسلمٌ (١٩) من حديث عبدِالله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

قال الشَّافعيُّ: (إنْ قالَ قائلٌ: اذْكُرِ الحُجَّةَ في تَثْبيتِ خَبَرِ الواحِدِ بنَصِّ خَبَرٍ، أو دَلالةٍ فيه، أو إجْماعٍ، قُلْتُ له: أَخبَرَنا سُفْيانُ عن عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ عن عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ عن أبيه: أنَّ النَّبيَّ قال: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقالتي فحَفِظَها ووَعاها وأدَّاها، فرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقيهٍ، ورُبَّ حامِلِ فِقْهٍ إلى مَن هو أَفقَهُ منه»[1]...، فلمَّا نَدَبَ رَسولُ اللهِ إلى اسْتِماعِ مَقالتِه وحِفْظِها وأدائِها امْرَأً يُؤَدِّيها، والمَرْءُ واحِدٌ، دَلَّ على أنَّه لا يَأمُرُ أن يُؤَدَّى عنه إلَّا ما تَقومُ به الحُجَّةُ على مَن أدَّى إليه؛ لأنَّه إنَّما يُؤَدَّى عنه حَلالٌ، وحَرامٌ يُجْتَنَبُ، وحَدٌّ يُقامُ، ومالٌ يُؤخَذُ ويُعْطى، ونَصيحةٌ في دينٍ ودُنْيا...، لم أَحفَظْ عن فُقَهاءِ المُسلِمينَ أنَّهم اخْتَلَفوا في تَثْبيتِ خَبَرِ الواحِدِ)[2].

وقال السَّمْعانيُّ: (إنَّ الخَبَرَ إذا صَحَّ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ورَواه الثِّقاتُ والأئِمَّةُ، وأَسنَدَه خَلَفُهم عن سَلَفِهم إلى رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وتَلَقَّتْه الأُمَّةُ بالقَبولِ؛ فإنَّه يوجِبُ العِلمَ فيما سَبيلُه العِلمُ. وهذا قَوْلُ عامَّةِ أَهْلِ الحَديثِ والمُتْقِنينَ مِن القائِمينَ على السُّنَّة. وإنَّما هذا القَوْلُ الَّذي يُذكَرُ أنَّ خَبَرَ الواحِدِ لا يُفيدُ العِلمَ بحالٍ، ولا بُدَّ مِن نَقْلِه بطَريقِ التَّواتُرِ لوُقوعِ العِلمِ به- شيءٌ اخْتَرَعَتْه القَدَريَّةُ والمُعْتَزِلةُ، وكان قَصْدُهم مِنه رَدَّ الأَخْبارِ)[3].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (الصَّحيحُ أنَّ خَبَرَ الواحِدِ قد يفيدُ العِلمَ إذا احتَفَّت به قرائِنُ تفيدُ العِلمَ... ولهذا كان أكثَرُ مُتونِ الصَّحيحَينِ ممَّا يَعلَمُ عُلَماءُ الحديثِ عِلمًا

(١) أخرجه مطوَّلًا: الترمذيُّ (٢٦٥٨)، والشَّافعيُّ في ((المسند)) (١٨٠٦) واللَّفْظُ له، والحُمَيديُّ (٨٨). صَحَّحه ابنُ حَجَرٍ في ((موافقة الخُبْر الخَبَر)) (١/ ٣٦٤)، والألبانيُّ في ((صحيح سنن الترمذي)) (٢٦٥٨)، وصحَّح إسنادَه شُعَيبٌ الأرناؤوطُ في تخريج ((شرح السُّنَّة)) (١/ ٢٣٦) (١١٢).

(٢) يُنظر: ((الرسالة)) (ص: ٤٠١- ٤٠٣، ٤٥٨).

(٣) يُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوَام السنة الأصبهاني (٢/ ٢٢٨).

قطعيًّا أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قاله؛ تارةً لتواتُرِه عندَهم، وتارةً لتلَقِّي الأمَّةِ له بالقَبولِ، وخبَرُ الواحِدِ المُتلقَّى بالقَبولِ يُوجِبُ العِلمَ عندَ جُمهورِ العُلَماءِ مِن أصحابِ أبي حنيفةَ ومالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ، وهو قَولُ أكثَرِ أصحابِ الأشعَريِّ، كالإسفَرايينيِّ وابنِ فُورَك؛ فإنَّه وإن كان في نفْسِه لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، لكنْ لمَّا اقترن به إجماعُ أهلِ العِلمِ بالحديثِ على تلقِّيه بالتَّصديقِ كان بمنزلةِ إجماعِ أهلِ العِلمِ بالفِقهِ على حُكمٍ مُستنِدينَ في ذلك إلى ظاهِرٍ أو قياسٍ أو خبَرٍ واحدٍ؛ فإنَّ ذلك الحُكمَ يصيرُ قَطعيًّا عندَ الجُمهورِ، وإن كان بدونِ الإجماعِ ليس بقَطعيٍّ؛ لأنَّ الإجماعَ معصومٌ، فأهلُ العِلمِ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ لا يُجمِعونَ على تحليلِ حرامٍ، ولا تحريمِ حلالٍ، كذلك أهلُ العِلمِ بالحديثِ لا يُجمِعونَ على التَّصديقِ بكَذِبٍ، ولا التَّكذيبِ بصِدقٍ، وتارةً يكونُ عِلمُ أحَدِهم لقرائِنَ تحتَفُّ بالأخبارِ تُوجِبُ لهم العِلمَ، ومَن عَلِمَ ما عَلِموه حصَل له مِن العِلمِ ما حصَل لهم)[1].

وقال ابنُ القيِّم: (انْعِقادُ الإجْماعِ المَعْلومِ المُتَيقَّنِ على قَبولِ هذه الأحاديثِ، وإثْباتِ صِفاتِ الرَّبِّ تَعالى بِها، فهذا لا يَشُكُّ فيه مَن له أَقَلُّ خبْرةٍ بالمَنْقولِ؛ فإنَّ الصَّحابةَ هم الَّذين رَوَوْا هذه الأحاديثَ، وتَلَقَّاها بعضُهم عن بعضٍ بالقَبولِ، ولم يُنكِرْها أَحَدٌ مِنهم على مَن رَواها، ثُمَّ تَلَقَّاها عنهم جَميعُ التَّابِعينَ مِن أوَّلِهم إلى آخِرِهم، ومَن سَمِعَها مِنهم تَلَقَّاها بالقَبولِ والتَّصْديقِ لهم، ومَن لم يَسمَعْها مِنهم تَلَقَّاها عن التَّابِعينَ كذلك، وكذلك تابِعُ التَّابِعينَ معَ التَّابِعينَ، هذا أمْرٌ يَعلَمُه ضَرورةً أهْلُ الحَديثِ كما يَعلَمونَ عَدالةَ الصَّحابةِ وصِدْقَهم وأمانتَهم، ونَقْلُهم ذلك عن نَبيِّهم صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كنَقْلِهم الوُضوءَ، والغُسْلَ مِن الجَنابةِ، وأعْدادَ الصَّلَواتِ وأوقاتَها، ونَقْلِ الأذانِ، والتَّشهُّدِ، والجُمُعةِ، والعيدَينِ؛ فإنَّ الَّذين

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٨/ ٤٠).

نَقَلوا هذا هُمُ الَّذين نَقَلوا أحاديثَ الصِّفاتِ، فإنْ جازَ عليهم الخَطَأُ والكَذِبُ في نَقْلِها جازَ عليهم ذلك في نَقْلِ غَيْرِها ممَّا ذَكَرْنا، وحينَئذٍ فلا وُثوقَ لنا بشيءٍ نُقِلَ لنا عن نَبيِّنا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم البَتَّةَ، وهذا انْسِلاخٌ مِن الدِّينِ والعِلمِ والعَقْلِ، على أنَّ كَثيرًا مِن القادِحينَ في دينِ الإسْلامِ قد طَرَدوا وقالوا: لا وُثوقَ لنا بشيءٍ مِن ذلك البَتَّةَ!)[1].

وقال ابنُ أبي العِزِّ الحنفيُّ: (خَبَرُ الواحِدِ إذا تَلَقَّتْه الأمَّةُ بالقَبولِ عَمَلًا به وتَصْديقًا له يُفيدُ العِلمَ اليَقينيَّ عنْدَ جَماهيرِ الأمَّةِ، وهو أحَدُ قِسْمَي المُتواتِرِ. ولم يكنْ بَيْنَ سَلَفِ الأمَّةِ في ذلك نِزاعٌ...، وكان رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يُرسِلُ رُسُلَه آحادًا، ويُرسِلُ كُتُبَه معَ الآحادِ، ولم يكنِ المُرسَلُ إليهم يَقولونَ: لا نَقْبَلُه؛ لأنَّه خَبَرُ واحِدٍ...! وخَبَرُ الواحِدِ وإن كانَ يَحْتمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، ولكنَّ التَّفْريقَ بَيْنَ صَحيحِ الأخْبارِ وسَقيمِها لا يَنالُه أحَدٌ إلَّا بَعْدَ أن يكونَ مُعظَمَ أوْقاتِه مُشْتغِلًا بالحَديثِ والبَحْثِ عن سيرةِ الرُّواةِ؛ ليَقِفَ على أحْوالِهم وأقْوالِهم، وشِدَّةِ حَذَرِهم من الطُّغْيانِ والزَّلَلِ، وكانوا بحيثُ لو قُتِلوا لم يُسامِحوا أحَدًا في كَلِمةٍ يَتَقوَّلُها على رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا فَعَلوا هُمْ بأنْفُسِهم ذلك. وقد نَقَلوا هذا الدِّينَ إلينا كما نُقِلَ إليهم، فهُمْ يَزكُ[2] الإسْلامِ، وعِصابةُ الإيمانِ، وهُمْ نُقَّادُ الأخْبارِ، وصَيارِفةُ الأحاديثِ. فإذا وَقَفَ المَرْءُ على هذا مِن شَأنِهم، وعَرَفَ حالَهم، وخَبَرَ صِدْقَهم ووَرَعَهم وأمانتَهم؛ ظَهَرَ له العِلمُ فيما

(١) ((مختصر الصواعق المرسلة)) لابن الموصلي (ص: ٦٠٥).

(٢) «يَزكُ»: كَلِمةٌ أعجَميَّةٌ تُركيَّةٌ بمعنى جُندٍ وحُماةٍ وحُرَّاسٍ. استعملها ابنُ القَيِّمِ أيضًا في النَّونيَّةِ، فقال:

يَـــزكٌ علـــى الإســـلامِ بـــل حِصـــنٌ له ... يـــأوي إلـــيـــه عَـــســـاكِـــرُ الـــفُـــرْقـــانِ

نَقَلوه ورَوَوْه. ومَن له عَقْلٌ ومَعْرِفةٌ يَعلَمُ أنَّ أهْلَ الحَديثِ لهم مِن العِلمِ بأحْوالِ نَبيِّهم وسيرتِه وأخْبارِه ما ليس لِغَيْرِهم به شُعورٌ، فَضْلًا أن يكونَ مَعْلومًا لهم أو مَظْنونًا، كما أنَّ النُّحاةَ عنْدَهم مِن أخْبارِ سيبَوَيْهِ والخَليلِ وأقوالِهما ما ليس عنْدَ غَيْرِهم، وعنْدَ الأطِبَّاءِ مِن كَلامِ بُقْراطَ وجالينوسَ ما ليس عنْدَ غَيْرِهم، وكلُّ ذي صَنْعةٍ هو أَخبَرُ بِها مِن غَيْرِه)[١].

وقال ابنُ عُثَيْمينَ: (جَوابُنا على مَن يَرى أنَّ أحاديثَ الآحادِ لا تَثبُتُ بها العَقيدةُ؛ لأنَّها تُفيدُ الظَّنَّ، والظَّنُّ لا تُبْنى عليه العَقيدةُ- أن نقولَ:

هذا رأيٌ غَيْرُ صَوابٍ؛ لأنَّه مَبْنيٌّ على غَيْرِ صَوابٍ، وذلك مِن عِدَّةِ وُجوهٍ:

١- القَوْلُ بأنَّ حَديثَ الآحادِ لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ ليس على إطْلاقِه، بل في أخْبارِ الآحادِ ما يُفيدُ اليَقينَ إذا دَلَّتِ القَرائِنُ على صِدْقِه، كما إذا تَلَقَّتْه الأمَّةُ بالقَبولِ، مِثلُ حَديثِ عَمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضيَ اللهُ عنه: ((إنَّما الأعْمالُ بالنِّيَّاتِ))[٢]؛ فإنَّه خَبَرُ آحادٍ، ومعَ ذلك فإنَّنا نَعلَمُ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قالَه، وهذا ما حَقَّقَه شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْميَّةَ، والحافِظُ ابنُ حَجَرٍ، وغَيْرُهما.

٢- أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كانَ يُرسِلُ الآحادَ بأُصولِ العَقيدةِ: شَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحمَّدًا رَسولُ اللهِ، وإرْسالُه حُجَّةٌ مُلزِمةٌ، كما بَعَثَ مُعاذًا إلى اليَمَنِ[٣]، واعتَبَرَ بَعْثَه حُجَّةً مُلزِمةً لأهْلِ اليَمَنِ بقَبولِه.

(١) يُنظر: ((شرح الطحاوية)) (٢/ ٥٠١- ٥٠٣).

(٢) أخرجه مطوَّلًا: البخاريُّ (١) واللَّفْظُ له، ومسلمٌ (١٩٠٧) باختلافٍ يسيرٍ.

(٣) لَفْظُ الحديثِ: عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: ((أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بعث معاذًا رَضِيَ اللهُ عنه إلى اليَمَنِ، فقال: ادْعُهم إلى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسولُ اللهِ...)).
أخرجه البخاريُّ (١٣٩٥) واللَّفْظُ له، ومسلمٌ (١٩).

٣- إذا قُلْنا بأنَّ العَقيدةَ لا تَثبُتُ بأخْبارِ الآحادِ أَمكَنَ أن يُقالَ: والأحْكامُ العَمَليَّةُ لا تَثبُتُ بأخْبارِ الآحادِ؛ لأنَّ الأحْكامَ العَمَليَّةَ يَصحَبُها عَقيدةُ أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَ بهذا أو نَهى عن هذا، وإذا قُبِلَ هذا القَوْلُ تَعطَّلَ كَثيرٌ مِن أحْكامِ الشَّريعةِ...

٤- أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَ بالرُّجوعِ إلى قَوْلِ أهْلِ العِلمِ لِمَن كانَ جاهِلًا فيما هو مِن أعظَمِ مَسائِلِ العَقيدةِ، وهي الرِّسالةُ، فقالَ تَعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ * بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]، وهذا يَشمَلُ سُؤالَ الواحِدِ والمُتَعدِّدِ. والحاصِلُ أنَّ خَبَرَ الآحادِ إذا دَلَّتِ القَرائِنُ على صِدْقِه أفادَ العِلمَ، وثَبَتَتْ به الأحْكامُ العَمَليَّةُ والعِلميَّةُ)[1].

المبحثُ الرَّابعُ: التَّفْويضُ والتَّأويلُ لنُصوصِ الصِّفاتِ

تمهيدٌ:

للأشاعِرةِ مَسْلَكانِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ هُما: التَّفْويضُ، والتَّأويلُ.

قال النَّوَويُّ: (اعْلَمْ أنَّ لأهْلِ العِلمِ في أحاديثِ الصِّفاتِ وآياتِ الصِّفاتِ قَوْلَينِ:

أحَدُهما: وهو مَذهَبُ مُعظَمِ السَّلَفِ أو كلِّهم: أنَّه لا يُتَكلَّمُ في مَعْناها، بل يَقولونَ: يَجِبُ علينا أن نُؤمِنَ بها، ونَعْتقِدَ لها مَعنًى يَليقُ بجَلالِ اللهِ تَعالى وعَظَمتِه، معَ اعْتِقادِنا الجازِمِ أنَّ اللهَ تَعالى ليس كمِثلِه شيءٌ، وأنَّه مُنَزَّهٌ عن التَّجَسُّمِ والانْتِقالِ والتَّحَيُّزِ في جِهةٍ، وعن سائِرِ صِفاتِ المَخْلوقِ، وهذا القَوْلُ هو مَذهَبُ جَماعةٍ مِن المُتَكلِّمينَ، واخْتارَه جَماعةٌ مِن مُحَقِّقيهم، وهو أسلَمُ.

والقَوْلُ الثَّاني: وهو مَذهَبُ مُعظَمِ المُتَكلِّمينَ: أنَّها تُتَأوَّلُ على ما يَليقُ بِها

(١) ((مجموع فتاوى ورسائل العُثيمين)) (١/ ٣١).

على حَسَبِ مَواقِعِها، وإنَّما يَسوغُ تَأويلُها لِمَن كان مِن أهْلِه، بأن يكونَ عارِفًا بلِسانِ العَربِ، وقَواعِدِ الأُصولِ والفُروعِ، ذا رِياضةٍ في العِلمِ)[١].

وقال تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ: (للأشاعِرةِ قَوْلانِ مَشْهورانِ في إثْباتِ الصِّفاتِ: هلْ تُمَرُّ على ظاهِرِها معَ اعْتِقادِ التَّنْزيهِ، أو تُؤَوَّلُ؟ والقَوْلُ بالإمْرارِ معَ اعْتِقادِ التَّنْزيهِ هو المَعْزُوُّ إلى السَّلَفِ، وهو اخْتِيارُ الإمامِ[٢] في الرِّسالةِ النِّظاميَّةِ، وفي مَواضِعَ مِن كَلامِه، فرُجوعُه مَعْناه الرُّجوعُ عن التَّأويلِ إلى التَّفْويضِ، ولا إنْكارَ في هذا، ولا في مُقابِلِه؛ فإنَّها مَسْألةٌ اجْتِهاديَّةٌ، أَعْني مَسْألةَ التَّأويلِ أو التَّفْويضِ معَ اعْتِقادِ التَّنْزيهِ)[٣].

المطلبُ الأوَّلُ: التَّفْويضُ عند الأشاعِرةِ

المُرادُ بالتَّفْويضِ عنْدَ الأشاعِرةِ ومَن سَلَكَ سَبيلَهم تَفْويضُ المَعْنى.

قال اللَّقَانيُّ في مَنْظومتِه المَشْهورةِ عنْدَ الأشاعِرةِ:

وكُلُّ نَـــصٍّ أَوهَـــمَ التَّشْـــبيهَا أَوِّلْـــهُ أو فَـــوِّضْ ورُمْ تَنْزيهَـــا[٤]

قال الصَّفاقُسِيُّ في شَرْحِ ذلك: («وكلُّ نَصٍّ» مِن كِتابٍ أو سُنَّةٍ «أَوهَمَ» باعْتِبارِ ظاهِرِ دَلالتِه، أي: أَوقَعَ في الوَهْمِ «التَّشْبيها» له تَعالى بالحَوادِثِ، المُسْتحيلَ على مَن ثَبَتَ مُخالَفَتُه للحَوادِثِ في ذاتِه وفي صِفاتِه، فيَجِبُ تَنْزيهُ الباري تَعالى عن ذلك الظَّاهِرِ المُسْتَحيلِ عَقْلًا وشَرْعًا؛ ولِذا قالَ: «أَوِّلْه» أي: اصْرِفْه عن ظاهِرِه

(١) ((شرح النووي على مُسلِم)) (٣/ ١٩).

(٢) هو أبو المعالي الجُوَيْنيُّ، وكلامُه في ((العقيدة النظامية)) (ص: ٣٢). ويُنظر: ((منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة)) لآل عبد اللطيف (ص: ٢٦٥-٣٢١).

(٣) ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٥/ ١٩١).

(٤) يُنظر: ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣).

وُجوبًا، ثُمَّ أنت مُخَيَّرٌ في: أن تُؤَوِّلَه بتَأويلٍ خاصٍّ يَليقُ بالجَنابِ الرَّفيعِ؛ كتَأويلِ اليَدِ بالقُدْرةِ أو النِّعْمةِ الَّذي هو مَعْناها المَجازيُّ، ... هذا مَذهَبُ الخَلَفِ، وهو أَعلَمُ وأَحكَمُ. «أو» أَوِّلْه إجْمالًا لا تَفْصيلًا، و«فَوِّضِ» الأمْرَ في المُرادِ مِنها تَفْصيلًا إلى اللهِ العَليمِ الحَكيمِ. وهذا مَذهَبُ السَّلَفِ، وهو أَسلَمُ؛ لسَلامتِه مِن التَّجاسُرِ على تَأويلِ المُتَشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُ تَأويلَه إلَّا اللهُ)[1].

وقال الباجوريُّ: (قَوْلُه: «أَوِّلْه» أي: احْمِلْه على خِلافِ ظاهِرِه معَ بَيانِ المَعْنى المُرادِ، فالمُرادُ: أَوِّلْه تَأويلًا تَفْصيليًّا بأن يكونَ فيه بَيانُ المَعْنى المُرادِ كما هو مَذهَبُ الخَلَفِ: وهُمْ مَن كانوا بَعْدَ الخَمْسِمِئةِ، وقيلَ: مَنْ بَعْدَ القُرونِ الثَّلاثةِ. وقَوْلُه: «أو فَوِّضْ» أي: بَعْدَ التَّأويلِ الإجْماليِّ الَّذي هو صَرْفُ اللَّفْظِ عن ظاهِرِه، فبَعْدَ هذا التَّأويلِ فَوِّضِ المُرادَ مِن النَّصِّ الموهِمِ إليه تَعالى على طَريقةِ السَّلَفِ: وهُمْ مَن كانوا قَبْلَ الخَمْسِمِئةِ، وقيلَ: القُرونُ الثَّلاثةُ: الصَّحابةُ، والتَّابِعونَ، وأَتْباعُ التَّابِعينَ، وطَريقةُ الخَلَفِ أَعلَمُ وأَحكَمُ[2]؛ لِما فيها مِن مَزيدِ الإيضاحِ، والرَّدِّ على الخُصومِ، وهي الأَرجَحُ؛ ولِذلك قَدَّمَها المُصنِّفُ، وطَريقةُ السَّلَفِ أَسلَمُ؛ لِما فيها مِن السَّلامةِ مِن تَعْيينِ مَعنًى قد يكونُ غَيْرَ مُرادٍ له تَعالى. وقَوْلُه: «ورُمْ تَنْزيهَا» أي: واقْصِدْ تَنْزيهًا له تَعالى عمَّا لا يَليقُ به معَ تَفْويضِ عِلمِ المَعْنى المُرادِ)[3].

وقال سعيد فُودَة عن التَّفويضِ: (هي طريقةُ عَدَدٍ لا بأسَ به مِن الأشاعرةِ مِن المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ، فضلًا عن كَونِها الطَّريقةَ المشهورةَ عن أكثَرِ السَّلَفِ،

(١) يُنظر: ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣ - ٦٥).

(٢) ما أجرَأَه! يُعرِّفُ السَّلَفَ بأنَّهم الصَّحابةُ والتَّابعونَ وأتباعُ التَّابعينَ، ومَن بعدَهم خَلَفٌ، ثمَّ يقولُ: طريقةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ!

(٣) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٥٦).

ولكِنْ لا يَعزُبُ عن الذِّهنِ أيضًا أنَّ طريقةَ التَّأويلِ إذا كان الدَّليلُ يُساعِدُ عليه طريقةٌ مُعتَمَدةٌ أيضًا عِندَ أهلِ السُّنَّةِ)[١].

وعُمدةُ المُفَوِّضةِ هو أنَّ ظاهِرَ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ يُوهِمُ التَّشبيهَ؛ فوجب تفويضُه، وهذا باطِلٌ، ومؤدَّى هذا الكلامِ أن يكونَ اللهُ ورَسولُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قد تَكلَّما بما ظاهرُه الباطِلُ!

قال ابنُ تيميَّة: (...وأمَّا التَّفويضُ: فإنَّ مِن المَعْلومِ أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَنا أن نَتَدبَّرَ القُرْآنَ، وحَضَّنا على عَقْلِه وفَهْمِه، فكيف يَجوزُ معَ ذلك أن يُرادَ مِنَّا الإعْراضُ عن فَهْمِه ومَعْرِفتِه وعَقْلِه؟! وأيضًا فالخِطابُ الَّذي أُريدَ به هُدانا والبَيانُ لنا، وإخْراجُنا مِن الظُّلَماتِ إلى النُّورِ، إذا كانَ ما ذُكِرَ فيه مِن النُّصوصِ ظاهِرُه باطِلٌ وكُفْرٌ، ولم يُرَدْ منَّا أن نَعرِفَ لا ظاهِرَه ولا باطِنَه، أو أُريدَ منَّا أن نَعرِفَ باطِنَه مِن غَيرِ بَيانٍ في الخِطابِ لِذلك، فعلى التَّقْديرَينِ لم نُخاطَبْ بما بُيِّنَ فيه الحَقُّ، ولا عرفْنا أنَّ مَدْلولَ هذا الخِطابِ باطِلٌ وكُفْرٌ. وحَقيقةُ قَولِ هؤلاء في المُخاطِبِ لنا: أنَّه لم يُبَيِّنِ الحَقَّ ولا أَوضَحَه، معَ أمْرِه لنا أن نَعْتقِدَه، وأنَّ ما خاطَبَنا به وأمَرَنا باتِّباعِه والرَّدِّ إليه لم يُبَيِّنْ به الحَقَّ ولا كَشَفَه، بل دَلَّ ظاهِرُه على الكُفْرِ والباطِلِ، وأرادَ منَّا أن نَفهَمَ مِنه شَيئًا، أو أن نَفهَمَ مِنه ما لا دَليلَ عليه فيه! وهذا كلُّه ممَّا يُعلَمُ بالاضْطِرارِ تَنْزيهُ اللهِ ورَسولِه عنه)[٢].

وقال مُبَيِّنًا خُطورةَ مَذهَبِ التَّفْويضِ: (فيَبْقى هذا الكَلامُ سَدًّا لبابِ الهُدى والبَيانِ مِن جِهةِ الأنْبياءِ، وفَتَحًا لبابِ مَن يُعارِضُهم ويَقولُ: إنَّ الهُدى والبَيانَ في طَريقِنا لا في طَريقِ الأنْبياءِ؛ لأنَّا نحن نَعلَمُ ما نَقولُ ونُبَيِّنُه بالأدِلَّةِ العَقْليَّةِ، والأنْبياءُ

(١) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٦٦٨).

(٢) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٠١).

لم يَعلَموا ما يَقولونَ فَضْلًا عن أن يُبيِّنوا مُرادَهم! فتَبَيَّنَ أنَّ قَوْلَ أهْلِ التَّفْويضِ الَّذين يَزعُمونَ أنَّهم مُتَّبعونَ للسُّنَّةِ والسَّلَفِ مِن شَرِّ أقْوالِ أهْلِ البِدَعِ والإلْحادِ)[١].

وقال أيضًا: (أهْلُ التَّجْهيلِ يَقولونَ: إنَّ الرَّسولَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يَعرِفْ مَعانيَ ما أنزَلَ اللهُ إليه مِن آياتِ الصِّفاتِ، ولا جِبْريلُ يَعرِفُ مَعانيَ الآياتِ، ولا السَّابِقونَ الأوَّلونَ عَرَفوا ذلك! وكذلك قَوْلُهم في أحاديثِ الصِّفاتِ: إنَّ مَعْناها لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، معَ أنَّ الرَّسولَ تكلَّمَ بها ابْتِداءً! فعلى قَوْلِهم تكلَّمَ بكَلامٍ لا يَعرِفُ مَعْناه!)[٢].

والمَقْصودُ هنا بَيانُ خَطَأِ نِسْبةِ مَذهَبِ التَّفْويضِ إلى السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنَّ القَوْلَ بأنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هو التَّفْويضُ كان سَبَبًا في تَفْضيلِ بعضِ العُلَماءِ لمَذهَبِ الأشاعِرةِ أو على الأقَلِّ رِضاهم عنهم في خَوْضِهم في صِفاتِ اللهِ بالتَّأويلِ؛ لأنَّ في التَّأويلِ لنُصوصِ الصِّفاتِ زيادةَ عِلمٍ وفَضْلٍ على المُفَوِّضةِ السَّاكِتينَ عنها، المُعْتَرِفينَ بجَهْلِهم بمَعانيها، الَّذين حالُهم كحالِ الأُمِّيِّينَ الَّذين لا يَعلَمونَ الكِتابَ إلَّا أمانيَّ، ومَعاذَ اللهِ أن يكونَ هذا حالَ السَّلَفِ، وبهذا يَتَبيَّنُ بُطْلانُ قَوْلِ مَن قالَ: مَذهَبُ السَّلَفِ أسلَمُ، ومَذهَبُ الخَلَفِ أحكَمُ وأعلَمُ! بل مَذهَبُ السَّلَفِ أحكَمُ وأعلَمُ وأسلَمُ.

فالقَوْلُ بأنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هو عَدَمُ التَّكلُّمِ عن مَعاني الصِّفاتِ، وتَفْويضُ مَعانيها للجَهْلِ بها: قَوْلٌ خطأٌ، بل السَّلَفُ كانوا يَتكلَّمونَ عن مَعاني الصِّفاتِ، ويُفوِّضونَ كَيْفيَّتَها لا مَعانيَها، والأمْثِلةُ على ذلك كَثيرةٌ جِدًّا[٣].

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٠٥).

(٢) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٥/ ٣٤).

(٣) يُنظر: ((جامع البيان)) لابن جرير الطبري (١/ ١٩٠، ٤٥٤)، و(١٣/ ٤١١)، ((الحجة في =

وما نُقِلَ عن بعضِهم من إيجابِ إمرارِها والنَّهيِ عن تفسيرِها، فمقصودُهم إبقاؤها على ظاهِرِها الذي يأباه أهلُ التَّعطيلِ ممَّن جعلوا ظاهِرَها مشابَهةً للمخلوقِ، ثمَّ ذهبوا يُفَسِّرونها بما يؤولُ إلى نفيِ معناها. فهذا هو التَّفسيرُ الذي نهى عنه الأئمَّةُ.

وقال ابنُ القَيِّم: (أصْحابُ التَّجْهيلِ قالوا: نُصوصُ الصِّفاتِ ألْفاظٌ لا تُعقَلُ مَعانيها، ولا نَدْري ما أرادَ اللهُ ورَسولُه مِنها، ولكن نَقرَؤُها ألْفاظًا لا مَعانيَ لها، ونَعلَمُ أنَّ لها تَأويلًا لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، وهي عنْدَنا بمَنزِلةِ: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]...، وظَنَّ هؤلاء أنَّ هذه طَريقةُ السَّلَفِ، وأنَّهم لم يَكونوا يَعرِفونَ حَقائِقَ الأسْماءِ والصِّفاتِ، ولا يَفهَمونَ مَعْنى قَوْلِه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقَوْلِه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقَوْلِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأمْثالِ ذلك مِن نُصوصِ الصِّفاتِ، وبَنَوا هذا المَذهَبَ على أصْلَينِ؛ أحَدُهما: أنَّ هذه النُّصوصَ مِن المُتَشابِهِ، والثَّاني: أنَّ للمُتَشابِهِ تَأويلًا لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، فنَتَجَ مِن هذَينِ الأصْلَينِ اسْتِجْهالُ السَّابِقينَ الأوَّلينَ مِن المُهاجِرينَ والأنْصارِ وسائِرِ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ لهم بإحْسانٍ...، ولازِمُ قَوْلِهم أنَّ الرَّسولَ كان يَتَكلَّمُ بذلك ولا يَعلَمُ مَعْناه! ثُمَّ تَناقَضوا أقبَحَ تَناقُضٍ فقالوا: تُجْرى على ظَواهِرِها، وتَأويلُها ممَّا يُخالِفُ الظَّواهِرَ باطِلٌ، ومعَ ذلك فلها تَأويلٌ

= بيان المحجة)) لقِوَامِ السُّنَّة الأصبهاني (١/ ٣١٣) و (٢/ ١١٦)، ((الفتوى الحموية الكبرى)) لابن تيمية (ص: ٣٠٧، ٣٦١ - ٣٦٨)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (١/ ٢٠١ - ٢٠٥)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٣٩)، ((القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى)) لابن عُثيمينَ (ص: ٣٤ - ٤٨)، ((تبرئة السلف من تفويض الخلف)) للحيدان (ص: ١٤).

لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ! فكيف يُثبتونَ لها تَأويلًا، ويَقولونَ: تُجْرى على ظَواهِرِها، ويَقولونَ: الظَّاهِرُ مِنها غَيْرُ مُرادٍ، والرَّبُّ مُنفَرِدٌ بِعِلمِ تَأويلِها؟! وهل في التَّناقُضِ أقبَحُ مِن هذا؟! وهؤلاء غَلِطوا في المُتَشابِهِ، وفي جَعْلِ هذه النُّصوصِ مِن المُتَشابِهِ، وفي كَوْنِ المُتَشابِهِ لا يَعلَمُ مَعْناه إلَّا اللهُ، فأَخْطؤوا في المُقدِّماتِ الثَّلاثِ...، فهؤلاء تَرَكوا التَّدَبُّرَ المَأمورَ به، والتَّذَكُّرَ والتَّعَقُّلَ لمَعاني النُّصوصِ الَّذي هو أساسُ الإيمانِ وعَمودُ اليَقينِ، وأَعرَضوا عنه بقُلوبِهم، وتَعَبَّدوا بالأَلْفاظِ المُجَرَّدةِ الَّتي أُنزِلَتْ في ذلك، وظَنُّوا أنَّها أُنزِلَتْ للتِّلاوةِ والتَّعَبُّدِ بِها دونَ تَعقُّلِ مَعانيها، وتَدَبُّرِها والتَّفكُّرِ فيها!)[1].

وقال أيضًا: (حِفْظُ حُرْمةِ نُصوصِ الأسْماءِ والصِّفاتِ بإجْراءِ أخْبارِها على ظَواهِرِها، وهو اعْتِقادُ مَفْهومِها المُتبادِرِ إلى أذْهانِ عامَّةِ الأُمَّةِ، كما قال مالكٌ رَحِمَه اللهُ وقدْ سُئِلَ عن قَوْلِه تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: كيف اسْتَوى؟ فأَطرَقَ مالكٌ حتَّى عَلاه الرُّحَضاءُ، ثُمَّ قال: الاسْتِواءُ مَعْلومٌ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ. ففَرَّقَ بَيْنَ المَعْنى المَعْلومِ مِن هذه اللَّفْظةِ، وبَيْنَ الكَيْفِ الَّذي لا يَعقِلُه البَشَرُ[2]، وهذا الجَوابُ مِن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه شافٍ عامٌّ في جَميعِ مَسائِلِ الصِّفاتِ، فمَن سَأَلَ عن قَوْلِه: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]: كيف يَسمَعُ ويَرى؟ أُجيبَ بِهذا الجَوابِ بعَيْنِه، فقيلَ له: السَّمْعُ والبَصَرُ مَعْلومٌ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقولٍ. وكذلك مَن سَأَلَ عن العِلمِ، والحَياةِ، والقُدْرةِ، والإرادةِ، والنُّزولِ، والغَضَبِ، والرِّضا، والرَّحْمةِ،

(١) ((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) (٢/ ٤٢٢ - ٤٢٤).

(٢) قال ابنُ العَرَبيِّ المالكيُّ مُبَيِّنًا مذهبَ مالكٍ في نصوصِ الصِّفاتِ: (مَذهَبُ مالكٍ رحمه اللهُ أنَّ كُلَّ حديثٍ منها معلومُ المعنى؛ ولذلك قال للَّذي سأله: الاستواءُ معلومٌ، والكيفيَّةُ مجهولةٌ). ((عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي)) (٣/ ١٦٦).

والضَّحِك، وغَيْرِ ذلك، فمَعانيها كلُّها مَفْهومةٌ، وأمَّا كَيْفيَّتُها فغَيْرُ مَعْقولةٍ؛ إذ تَعَقُّلُ الكَيْفيَّةِ فَرْعُ العِلمِ بكَيْفيَّةِ الذَّاتِ وكُنْهِها. فإذا كان ذلك غَيْرَ مَعْقولٍ للبَشَرِ، فكيف يُعقَلُ لهم كَيْفيَّةُ الصِّفاتِ؟ والعِصْمةُ النَّافعةُ في هذا البابِ: أن يوصَفَ اللهُ بما وَصَفَ به نَفْسَه، وبما وَصَفَه به رَسولُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، مِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ، ومِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، بل تُثبَتُ له الأسْماءُ والصِّفاتُ، وتُنْفى عنه مُشابَهةُ المَخْلوقاتِ، فيكونُ إثْباتُك مَنَزَّهًا عن التَّشْبيهِ، ونَفْيُك مُنَزَّهًا عن التَّعْطيلِ، فمَن نَفى حَقيقةَ الاسْتِواءِ فهو مُعَطِّلٌ، ومَن شَبَّهَه باسْتِواءِ المَخْلوقِ على المَخْلوقِ فهو مُمَثِّلٌ، ومَن قال: اسْتِواءٌ ليس كمِثْلِه شيءٌ، فهو المُوَحِّدُ المُنَزِّهُ)[1].

المطلبُ الثَّاني: التَّأويلُ عند الأشاعرةِ

التَّأويلُ: هو حَمْلُ اللَّفْظِ على خِلافِ ظاهِرِه إلى مَعنًى آخَرَ؛ سواءٌ كان مُرادًا لِلمُتَكلِّمِ أو غَيْرَ مُرادٍ.

وقد أَكثَرَ الأشاعِرةُ مِن الخَوْضِ في تَأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها، بل جَعَلوا ذلك مِن أَهَمِّ أغْراضِهم في كُتُبِ العَقائِدِ كما فَعَلَ ذلك أبو بَكْرِ بنُ فُورَك في كِتابِه «مُشكِلِ الحَديثِ وبَيانِه»[2]، ولِبعضِ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ قَوْلانِ في الصِّفاتِ: التَّأويلُ والتَّفْويضُ، كأبي المَعالي الجُوَيْنيِّ[3].

وكلامُ الأشاعِرةِ في تَأويلِ نُصوصِ الصِّفاتِ كَثيرٌ جِدًّا، لا سِيَّما المُتَأخِّرونَ مِنهم، ومِن ذلك ما يَلي:

١ - قال الغَزاليُّ: (أَدِلَّةُ العُقولِ دَلَّت على اسْتِحالةِ المَكانِ، والجِهةِ، والصُّورةِ،

(١) يُنظر: ((مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين)) (٢/ ٨٤).

(٢) يُنظر: (ص: ٣٧ - ٤٩٩).

(٣) يُنظر: ((الشامل في أُصول الدين)) للجويني (ص: ٥٤٣).

ويَدِ الجارحةِ، وعَيْنِ الجارحةِ، وإمْكانِ الانْتقالِ والاسْتقرارِ على الله سُبْحانَه؛ فوَجَبَ التَّأويلُ بأَدِلَّةِ العُقولِ، وما وَعَدَ مِن الأُمورِ الآخِرةِ ليس مُحالًا في قُدْرةِ اللهِ تَعالى، فيَجِبُ الجَرْيُ على ظاهِرِ الكَلامِ، بل على فَحْواه الَّذي هو صَريحٌ فيه)[١].

وقال أيضًا: (الأَشْعَريُّ والمُعْتَزِليُّ لزِيادةِ بَحْثِهما تَجاوَزا ذلك إلى تَأويلِ ظَواهِرَ كَثيرةٍ، وأَقرَبُ النَّاسِ إلى الحَنابِلةِ في أمورِ الآخِرةِ الأَشْعَريَّةُ وَفَّقَهم اللهُ؛ فإنَّهم قَرَّروا فيها أَكثَرَ الظَّواهِرِ إلَّا يَسيرًا، والمُعْتَزِلةُ أَشَدُّ مِنهم تَوَغُّلًا في التَّأويلاتِ، وهُمْ معَ هذا -أَعْني: الأَشْعَريَّةَ- يُضْطَرُّونَ أيضًا إلى تَأويلِ أمورٍ كما ذَكَرْناه مِن قَوْلِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّه يُؤْتى بالمَوْتِ في صورةِ كَبْشٍ أَملَحَ»، وكما وَرَدَ مِن وَزْنِ الأعْمالِ بالميزانِ؛ فإنَّ الأَشْعَريَّ أوَّلَ وَزْنَ الأعْمالِ فقال: تُوزَنُ صَحائِفُ الأعْمالِ)[٢].

ولأبي حامِدٍ الغَزاليِّ كَلامٌ يَميلُ فيه إلى تَرْجيحِ التَّفْويضِ على التَّأويلِ، فقال: (أَكثَرُ ما قيلَ في التَّأويلاتِ ظُنونٌ وتَخْميناتٌ، والعاقِلُ فيه بَيْنَ أن يَحكُمَ بالظَّنِّ، وبَيْنَ أن يقولَ: أَعْلَمُ أنَّ ظاهِرَه غَيْرُ مُرادٍ؛ إذ فيه تَكْذيبٌ للعَقْلِ، وأمَّا عَيْنُ المُرادِ فلا أَدْري، ولا حاجةَ إلى أن أَدْريَ؛ إذ لا يَتَعلَّقُ به عَمَلٌ[٣]، ولا سَبيلَ فيه إلى حَقيقةِ الكَشْفِ واليَقينِ، ولَسْتُ أرى أن أَحكُمَ بالتَّخْمينِ، وهذا أَصْوَبُ وأَسلَمُ عنْدَ كلِّ عاقِلٍ، وأَقرَبُ إلى الأمْنِ في القِيامةِ؛ إذ لا يَبْعُدُ أن يُسأَلَ في القِيامةِ ويُطالَبَ ويُقالَ: حَكَمْتَ علينا بالظَّنِّ! ولا يُقالُ له: لِمَ لَمْ تَستنبِطْ مُرادَنا الخَفيَّ الغامِضَ الَّذي لم يُؤمَرْ فيه بعَمَلٍ، وليس عليك فيه مِن الاعْتِقادِ إلَّا الإيمانُ

(١) ((تهافت الفلاسفة)) (ص: ٢٩٣).

(٢) ((فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)) (ص: ٤٢).

(٣) كيف لا يتعَلَّقُ به عَمَلٌ، ومعرفةُ معاني صفاتِ اللهِ سُبحانَه من أعظَمِ وأجَلِّ المطالِبِ الإيمانيَّةِ؟!

المُطلَقُ، والتَّصْديقُ المُجمَلُ، وهو أن يقولَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]؟ فهذه المُطالَبةُ في القِيامةِ بَعيدةٌ، وإن كانَت فالجَوابُ عنها أَسهَلُ، ولأجْلِه قال الإمامُ مالِكٍ رَضيَ اللهُ عنه لَمَّا سُئِلَ عن الاسْتِواءِ: الاسْتِواءُ مَعْلومٌ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ)[١].

٢- وقال الفَخْرُ الرَّازِيُّ: (شَرْطُ التَّمسُّكِ بالدَّلائِلِ النَّقْليَّةِ عَدَمُ المُعارِضِ العَقْليِّ القاطِعِ؛ لأنَّ بتَقْديرِ وُجودِه يَجِبُ صَرْفُ الظَّاهِرِ السَّمْعيِّ إلى التَّأويلِ)[٢].

وقال أيضًا: (وأمَّا الدَّلالةُ السَّمْعيَّةُ: إمَّا أن تكونَ تَواتُرًا أو آحادًا، أمَّا الآحادُ فلا يُفيدُ العِلمَ، أمَّا التَّواتُرُ فإمَّا أن يكونَ مُحْتمِلًا للتَّأويلِ أو لا يكونَ كذلك، فأمَّا المُحتَمِلُ للتَّأويلِ فلا يَنْتَهِضُ حُجَّةً في القَطْعيَّاتِ، وأمَّا النَّصُّ المُتَواتِرُ الَّذي لا يَحتَمِلُ التَّأويلَ لو كان مَوْجودًا لَكانَ العِلمُ به وبالمُرادِ منه ضَروريًّا، وإلَّا فلا أَقَلَّ مِن عُثورِ العُلَماءِ واطِّلاعِهم عليه بَعْدَ البَحْثِ التَّامِّ؛ ولَمَّا رَأَيْناهم لم يَنقُلوا ذلك، وما أوردوه في كُتبِهم عَلِمْنا أنَّه غَيْرُ مَوْجودٍ، وهذا واضِحٌ)[٣].

وقال أيضًا: (اللَّفْظُ إذا كان له حَقيقةٌ واحِدةٌ ثُمَّ دَلَّ دَليلٌ على أنَّها غَيْرُ مُرادةٍ وَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ على مَجازِه، ثُمَّ ذلك المَجازُ إنْ كان واحِدًا تَعيَّنَ صَرْفُ اللَّفْظِ إليه صَوْنًا عن التَّعْطيلِ، وإن كان مُعيَّنًا بَقِيَ اللَّفْظُ مُطَّرِدًا في تلك المَجازاتِ، وحينَئذٍ فذلك الكَلامُ الَّذي ذَكَرْناه في المُجمَلِ عائِدٌ هاهنا بعَيْنِه، فثَبَتَ بما ذَكَرْنا أنَّ تَأويلَ المُتَشابِهِ قد يكونُ مَعْلومًا، وقد يكونُ مَظْنونًا، والقَوْلُ بالظَّنِّ غَيْرُ حاصِلٍ على ما سَبَقَ تَقْريرُه في بابِ أنَّ التَّمسُّكَ بخَبَرِ الواحِدِ في مَعْرِفةِ اللهِ

(١) ((قانون التَّأويل)) (ص: ٢٣).

(٢) ((الأربعين في أصول الدين)) (٢/ ٢٥٣).

(٣) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٢٤٥).

غَيْرُ جائزٍ، فهذا هو الكَلامُ في تَقْريرِ مَذهَبِ السَّلَفِ، وأمَّا المُتكلِّمونَ القائلونَ في تَأويلاتِ المُفَصَّلةِ فحُجَّتُهم ما تَقدَّمَ أنَّ القُرْآنَ يَجبُ أن يكونَ مَفْهومًا، ولا سَبيلَ إليه في رِواياتِ المُتَشابِهةِ إلَّا بذِكْرِ التَّأويلاتِ، فكان المَصيرُ إليه واجِبًا، واللهُ أَعلَمُ)[١].

٣- وقال التَّفْتازانيُّ: (الأَدِلَّةُ القَطْعيَّةُ قائمةٌ على التَّنْزيهاتِ، فيَجبُ أن يُفوَّضَ عِلمُ النُّصوصِ إلى اللهِ تَعالى، على ما هو دَأبُ السَّلَفِ؛ إيثارًا للطَّريقِ الأَسلَمِ، أو تُؤَوَّلَ بتَأويلاتٍ صَحيحةٍ على ما اخْتارهَ المُتَأخِّرونَ؛ دَفْعًا لمَطاعِنِ الجاهِلينَ)[٢].

٤- وقال الصَّفاقُسيُّ في بَيانِ طَريقةِ الأشاعِرةِ في نُصوصِ الصِّفاتِ: (أنت مُخيَّرٌ في: أن تُؤَوِّلَه بتَأويلٍ خاصٍّ يَليقُ بالجَنابِ الرَّفيعِ؛ كتَأويلِ اليَدِ بالقُدْرةِ أو النِّعْمةِ؛ الَّذي هو مَعْناها المَجازيُّ، ... هذا مَذهَبُ الخَلَفِ، وهو أَعلَمُ وأَحكَمُ. «أو» أَوِّلْه إجْمالًا لا تَفْصيلًا، و«فَوِّضِ» الأمْرَ في المُرادِ مِنها تَفْصيلًا إلى اللهِ العَليمِ الحَكيمِ. وهذا مَذهَبُ السَّلَفِ، وهو أَسلَمُ؛ لسَلامتِه مِن التَّجاسُرِ على تَأويلِ المُتَشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُ تَأويلَه إلَّا اللهُ)[٣].

٥- وقال سعيد فُودَة: (المرادُ بالتَّأويلِ هو صَرفُ الذِّهنِ عن المعنى الَّذي يتبادَرُ إليه بملابسةِ العاداتِ الإنسانيَّةِ والمخلوقاتِ الكونيَّةِ، ورَبْطُه بمعنًى يناسِبُ الذَّاتَ الإلهيَّةَ بالاعتمادِ على قرائِنَ لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ)[٤].

فهذا غَيْضٌ مِن فَيْضٍ ممَّا في كُتُبِ الأشاعِرةِ مِن القَوْلِ بالتَّأويلِ الَّذي هو في

(١) ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) (ص: ١٤٠).

(٢) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٣٥).

(٣) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣ - ٦٥).

(٤) ((نقض الرسالة التدمرية)) (ص: ١٢٤).

الحَقيقةِ تَحْريفٌ لا يَسْتَطيعُ المُنصِفُ أن يَجزِمَ أنَّه مُرادُ اللهِ سُبْحانَه، وقد جَعَلَه الأشاعِرةُ مَسلَكًا في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها.

قال ابنُ تيميَّة: (المَقْصودُ هنا أنَّ السَّلَفَ كان أَكثَرُهم يَقِفونَ عنْدَ قَوْلِه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] بناءً على أنَّ التَّأويلَ الَّذي هو الحَقيقةُ الَّتي اسْتَأثَرَ اللهُ بعِلمِها لا يَعلَمُها إلَّا هو. وطائفةٌ منهم -كمُجاهِدٍ وابنِ قُتَيْبَةَ وغَيْرِهما- قالوا: بلِ الرَّاسِخونَ يَعلَمونَ التَّأويلَ، ومُرادُهم بالتَّأويلِ المَعْنى الثَّاني، وهو التَّفْسيرُ، فليس بَيْنَ القَوْلَينِ تَناقُضٌ في المَعْنى.

وأمَّا التَّأويلُ بمَعْنى صَرْفِ اللَّفْظِ عن مَفْهومِه إلى غَيْرِ مَفْهومِه فهذا لم يكُنْ هو المُرادَ بلَفْظِ التَّأويلِ في كَلامِ السَّلَفِ، اللَّهُمَّ إلَّا أنَّه إذا عُلِمَ أنَّ المُتكلِّمَ أرادَ المَعْنى الَّذي يُقالُ: إنَّه خِلافُ الظَّاهِرِ جَعَلوه مِن التَّأويلِ الَّذي هو التَّفْسيرُ؛ لكَوْنِه تَفْسيرًا للكَلامِ، وبَيانًا لمُرادِ المُتكلِّمِ به، أو جَعَلوه مِن النَّوْعِ الآخَرِ الَّذي هو الحَقيقةُ الثَّابتةُ في نفْسِ الأمْرِ الَّتي اسْتَأثَرَ اللهُ بعِلمِها؛ لكَوْنِه مُندَرِجًا في ذلك، لا لكَوْنِه مُخالِفًا للظَّاهِرِ، وكان السَّلَفُ يُنكِرونَ التَّأويلاتِ الَّتي تُخرِجُ الكَلامَ عن مُرادِ اللهِ ورَسولِه، الَّتي هي مِن نَوْعِ تَحْريفِ الكَلِمِ عن مَواضِعِه، فكانوا يُنكِرونَ التَّأويلَ الباطِلَ الَّذي هو التَّفْسيرُ الباطِلُ، كما نُنكِرُ قَوْلَ مَن فَسَّرَ كَلامَ المُتكلِّمِ بخِلافِ مُرادِه، وقدْ يُنكِرونَ مِن التَّأويلِ الَّذي هو التَّفْسيرُ ما لا يُعلَمُ صِحَّتُه، فنُنكِرُ الشَّيءَ للعِلمِ بأنَّه باطِلٌ، أو لعَدَمِ العِلمِ بأنَّه حَقٌّ، ولا يُنكِرونَ تَرْجمةَ الكَلامِ لِمَن لا يُحسِنُ اللُّغةَ، ورُبَّما أَنكَروا مِن ذلك ما لا يَفهَمُه المُستمِعُ أو ما تَضُرُّه مَعْرفتُه، كما يُنكِرونَ تَحْديثَ النَّاسِ بما تَعجِزُ عُقولُهم عن مَعْرفتِه، أو بما تَضُرُّهم مَعْرِفتُه، كما قال عليٌّ عليه السَّلامُ: «حَدِّثوا النَّاسَ بما يَعرِفونَ،

ودَعوا ما يُنكِرونَ، أتُحِبُّونَ أن يُكذَّبَ اللهُ ورَسولُه؟!»[(١)][(٢)].

وقال ابنُ القَيِّم: (قَوْلُ القائِلِ: يُحمَلُ اللَّفْظُ على كَذا وكَذا، يُقالُ له: ما تَعْني بالحَمْلِ؟ أتَعْني به أنَّ اللَّفْظَ مَوْضوعٌ لِهذا المَعْنى؟ فهذا نَقْلٌ مُجَرَّدٌ مَوضِعُه كُتُبُ اللُّغةِ، فلا أثَرَ لحَمْلِك، أم تَعْني به اعْتِقادَ أنَّ المُتَكلِّمَ أرادَ ذلك المَعْنى الَّذي حَمَلْتَه عليه؟ فهذا قَوْلٌ عليه بلا عِلمٍ، وهو كَذِبٌ مُفْتَرًى إن لم تَأتِ بدَليلٍ يَدُلُّ على أنَّ المُتكلِّمَ أرادَه، أم تَعْني به أنَّك أنشَأْتَ له مَعنًى فإذا سَمِعْتَه اعْتَقَدْتَ أنَّ ذلك معناه؟ وهذا حَقيقةُ قَوْلِك وإن لم تُرِدْه، فالحَمْلُ إمَّا إخْبارٌ عن المُتَكلِّم بأنَّه أرادَ ذلك المَعْنى، فهذا الخَبَرُ إمَّا صادِقٌ إن كان ذلك المَعْنى هو المَفْهومَ مِن لَفْظِ المُتَكلِّم، وإمَّا كاذِبٌ إن كان لَفْظُه لم يَدُلَّ عليه؛ وإمَّا إنْشاءٌ لاسْتِعْمالِ ذلك اللَّفْظِ في هذا المَعْنى، وهذا إنَّما يكونُ في كَلامٍ تُنْشِئُه أنت، لا في كَلامِ الغَيْرِ. وحَقيقةُ الأمْرِ أنَّ قَوْلَ القائِلِ: نَحمِلُه على كَذا، أو نَتأوَّلُه بكَذا، إنَّما هو مِن بابِ دَفْعِ دَلالةِ اللَّفْظِ على ما وُضِعَ له؛ فإنَّ مُنازِعَه لَمَّا احْتَجَّ عليه به ولم يُمكِنْه دَفْعُ وُرودِه دَفَعَ مَعْناه، وقال: أحمِلُه على خِلافِ ظاهِرِه. فإن قيلَ: بل لِلحَمْلِ مَعنًى آخَرُ لم تَذكُروه، وهو أنَّ اللَّفْظَ لَمَّا اسْتَحالَ أن يُرادَ به حَقيقتُه وظاهِرُه، ولا يُمكِنُ تَعْطيلُه، اسْتَدْلَلْنا بوُرودِه وعَدَمِ إرادةِ ظاهِرِه على أنَّ مَجازَه هو المُرادُ، فحَمَلْناه عليه دَلالةً، لا ابْتِداءً وإنْشاءً. قيلَ: فهذا المَعْنى هو الإخْبارُ عن المُتَكلِّم أنَّه أرادَه، وهو إمَّا صِدْقٌ أو كَذِبٌ كما تَقدَّمَ، ومِن المُمْتنِعِ أن يُريدَ خِلافَ حَقيقتِه وظاهِرِه، ولا يُبيِّنَ للسَّامِعِ المَعْنى الَّذي أرادَه، بل يَقْترِنُ بكَلامِه ما يُؤكِّدُ إرادةَ الحَقيقةِ، ونحن لا نَمنَعُ أنَّ المُتَكلِّمَ قد يُريدُ بكَلامِه خِلافَ ظاهِرِه إذا قَصَدَ التَّعْميةَ

(١) أخرجه البخاريُّ (١٢٧) بلَفْظ: (حَدِّثوا النَّاسَ بما يَعرِفون، أتُحِبُّون أن يُكَذَّبَ اللهُ ورَسولُه؟!).

(٢) ((الصفدية)) (١/ ٢٩١).

على السَّامِعِ؛ حيثُ يَسوغُ ذلك كما في المَعاريضِ الَّتي يَجِبُ أو يَسوغُ تَعاطيها، ولكنَّ المُنكَرَ غايةَ الإنْكارِ أن يُريدَ بكَلامِه خِلافَ ظاهِرِه وحَقيقتِه إذا قَصَدَ البَيانَ والإيضاحَ وإفْهامَ مُرادِه؛ فالخِطابُ نَوْعانِ: نَوْعٌ يُقصَدُ به التَّعْميةُ على السَّامِعِ، ونَوْعٌ يُقصَدُ به البَيانُ والهِدايةُ والإرْشادُ، فإطْلاقُ اللَّفْظِ وإرادةُ خِلافِ حَقيقتِه وظاهِرِه مِن غَيْرِ قَرائِنَ تَحتَفُّ به تُبَيِّنُ المَعْنى المُرادَ- مَحَلُّه النَّوْعُ الأوَّلُ لا الثَّاني، واللهُ أعلَمُ)[1].

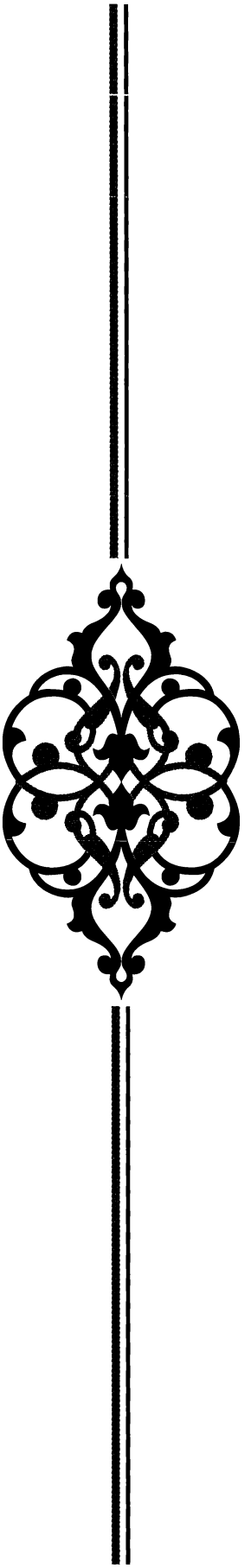
(١) ((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) (١/ ٢٠٤).

الفصلُ الخامسُ
مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ
في بابِ الصِّفاتِ

وفيه مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: اعْتِقادُ أنَّ نُصوصَ الصِّفاتِ مِن المُتَشابِهِ

المبحثُ الثَّاني: الاعْتِمادُ في بابِ الصِّفاتِ على دَليلِ حُدوثِ الأجْسامِ



الفصلُ الخامسُ
مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ
في بابِ الصِّفاتِ

المبحثُ الأوَّلُ: اعْتِقادُ أنَّ نُصوصَ الصِّفاتِ من المُتَشابِهِ

إنَّ مَنشَأَ ضلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ ظَنُّهم أنَّ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثَها مِن المُتَشابِهِ الَّذي اسْتَأثَرَ اللهُ بعِلمِ تَأويلِه، وأنَّه لا يُفهَمُ مَعْناه، معَ أنَّه لا يُعلَمُ عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ جَعْلُ أسْماءِ اللهِ وصِفاتِه مِن المُتَشابِهِ، ولا أحَدَ مِن العُلَماءِ المُتَقدِّمينَ جَعَلَ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثَها كالكَلامِ الأعْجَميِّ، وكالحُروفِ المُقَطَّعةِ في أوائِلِ السُّوَرِ، بل نُصوصُهم صَريحةٌ في أنَّهم يُمِرُّونَ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثَها على ما دَلَّتْ عليه مِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ، ولا تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، ويَفهَمونَ المُرادَ مِنها، ويُنكِرونَ تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ والمُعَطِّلةِ ويُبطِلونَها[1].

وقد ذَكَرَ ابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ في تَفْسيرِ الآياتِ المُتَشابِهاتِ خَمْسةَ أقْوالٍ للسَّلَفِ، ليس مِنها قَوْلٌ واحدٌ بأنَّها آياتُ الصِّفاتِ، فقال: (قد اخْتَلَفَ أهْلُ التَّأويلِ في تَأويلِ قَوْلِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وما المُحكَمُ مِن آيِ الكِتابِ؟ وما المُتَشابِهُ منه؟ فقال بعضُهم: المُحكَماتُ مِن آيِ القُرْآنِ: المَعْمولُ بهنَّ، وهنَّ النَّاسِخاتُ، أو المُثْبَتاتُ الأحْكام؛ والمُتَشابِهاتُ مِن آيِه: المَتْروكُ العَمَلُ بهنَّ، المَنْسوخاتُ...، وقال آخَرونَ: المُحكَماتُ مِن آيِ الكِتابِ: ما أحكَمَ اللهُ فيه بَيانَ حَلالِه وحَرامِه؛ والمُتَشابِهُ مِنها: ما أشْبَهَ بعضُه بعضًا في المَعاني وإنِ اخْتَلَفَتْ ألْفاظُه...، وقال

(١) يُنظر: ((الأشاعرة في ميزان أهل السنة)) للجاسم (ص: ٢٥٤).

آخَرونَ: المُحكَماتُ مِن آيِ الكِتابِ: ما لم يَحْتمِلْ مِن التَّأويلِ غَيْرَ وَجْهٍ واحِدٍ؛ والمُتَشابِهُ منه: ما احْتَمَلَ مِن التَّأويلِ أَوْجُهًا...، وقال آخَرونَ: مَعْنى المُحكَمِ: ما أَحكَمَ اللهُ فيه مِن آيِ القُرْآنِ وقَصَصِ الأُمَمِ ورُسُلِهم الَّذين أُرسِلوا إليهم، ففَصَّلَه ببَيانِ ذلك لمُحمَّدٍ وأُمَّتِه، والمُتَشابِهُ: هو ما اشْتَبَهَتِ الألْفاظُ به مِن قِصَصِهم عنْدَ التَّكْريرِ في السُّوَرِ، بقَصِّه باتِّفاقِ الألْفاظِ واخْتِلافِ المَعاني، وبقَصِّه باخْتِلافِ الألْفاظِ واتِّفاقِ المَعاني...، وقال آخَرونَ: بل المُحكَمُ مِن آيِ القُرْآنِ: ما عَرَفَ العُلَماءُ تَأويلَه، وفَهِموا مَعْناه وتَفْسيرَه؛ والمُتَشابِهُ: ما لم يكُنْ لأحَدٍ إلى عِلمِه سَبيلٌ ممَّا اسْتأثَرَ اللهُ بعِلمِه دونَ خَلْقِه، وذلك نَحْوُ الخَبَرِ عن وَقْتِ مَخرَجِ عيسى ابنِ مَرْيَمَ، ووَقْتِ طُلوعِ الشَّمْسِ مِن مَغرِبِها، وقِيامِ السَّاعةِ، وفَناءِ الدُّنْيا، وما أَشبَهَ ذلك، فإنَّ ذلك لا يَعلَمُه أَحَدٌ، وقالوا: إنَّما سمَّى اللهُ مِن آيِ الكِتابِ المُتَشابِهِ الحُروفَ المُقَطَّعةَ الَّتي في أوائِلِ بعضِ سُوَرِ القُرْآنِ مِن نَحْوِ: ﴿الٓمٓ﴾، و﴿الٓمٓصٓ﴾، و﴿الٓمٓرٰ﴾، و﴿الٓرٰ﴾، وما أَشبَهَ ذلك...)[1]، ثُمَّ رَجَّحَ ابنُ جَريرٍ هذا القَوْلَ الأخير.

وقد عَقَدَ الحارِثُ المُحاسِبيُّ[2] (ت: ٢٤٣هـ) في كِتابِه «فَهْم القُرْآنِ» قِسْمًا في المحكَمِ والمُتَشابِهِ، وذَكَرَ أَقْوالَ النَّاسِ في المُحكَمِ والمُتَشابِهِ، ولم يَذكُرْ أنَّ منها آياتِ الصِّفاتِ[3].

وعَقَدَ أبو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ فَصْلًا في كِتابِه «مَقالاتِ الإسْلاميِّينَ» في حِكايةِ أقاويلِ

(١) يُنظر: ((جامع البيان)) (٥/ ١٩٢، ١٩٦ - ٢٠١).

(٢) الحارِثُ بنُ أَسَدٍ، أبو عبدِ اللهِ المحاسِبيُّ، حدَّث عن يزيدَ بنِ هارونَ، وله كُتُبٌ في الزُّهدِ والمعامَلةِ، وقد دخَل في شيءٍ يسيرٍ من الكلامِ. يُنظر: ((طبقات الصوفية)) للسلمي (ص: ٥٨)، ((تاريخ بغداد)) للخطيب (٩/ ١٠٤)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٢/ ١١٠).

(٣) يُنظر: (ص: ٣٢٥ - ٣٣١).

النَّاسِ في المُحكَمِ والمُتَشابِهِ، ولم يَنقُلْ عن أحَدٍ أنَّ مِن المُتَشابِهِ آياتِ الصِّفاتِ[١].

وجَميعُ كُتُبِ السُّنَّةِ الَّتي نَقَلَتْ آثارَ السَّلَفِ في العَقيدةِ؛ ككِتابِ «الرَّدِّ على الجَهْميَّةِ» لأحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، والدَّارِميِّ، وابنِ مَنْدَهْ، وكِتابِ «السُّنَّة» للمُزَنيِّ، وابنِ أبي عاصِمٍ، والخَلَّالِ، والبَرْبَهاريِّ، وكِتابِ «صَريح السُّنَّة» لابنِ جَريرٍ الطَّبَريِّ، وكِتابِ «أُصول السُّنَّة» لابنِ أبي زَمَنينَ، وكِتابِ «شَرْح أُصولِ اعْتِقادِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ» لِلَّالَكائيِّ، وغَيْرُها كَثيرٌ، ولم يُنقَلْ في أيٍّ مِنها عن أحَدٍ مِن السَّلَفِ الصَّالِحِ أنَّه جَعَلَ آياتِ الصِّفاتِ مِن المُتَشابِهِ.

ولابنِ قُتَيْبَةَ كَلامٌ نَفيسٌ يَتَعلَّقُ بآياتِ الصِّفاتِ، وممَّا قال فيه: (لَسْنا ممَّن يَزعُمُ أنَّ المُتَشابِهَ في القُرْآنِ لا يَعلَمُه الرَّاسِخونَ في العِلمِ، وهذا غَلَطٌ مِن مُتَأوِّليه على اللُّغةِ والمَعْنى، ولم يُنزِلِ اللهُ شَيئًا مِن القُرْآنِ إلَّا لِيَنفَعَ به عِبادَه، ويَدُلَّ به على مَعنًى أرادَه، فلو كانَ المُتَشابِهُ لا يَعلَمُه غَيْرُه لَلَزِمَنا للطَّاعِنِ مَقالٌ، وتَعلَّقَ علينا بعِلَّةٍ، وهلْ يَجوزُ لأحَدٍ أن يقولَ: إنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يكُنْ يَعرِفُ المُتَشابِهَ؟! وإذا جازَ أن يَعرِفَه معَ قَوْلِ اللهِ تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] جازَ أن يَعرِفَه الرَّبَّانيُّونَ مِن صَحابتِه، فقد دَعا لابنِ عبَّاسٍ فقال: «اللَّهُمَّ عَلِّمْه التَّأويلَ، وفَقِّهْه في الدِّينِ»[٢]...، ولو لم يكنْ للرَّاسِخينَ في العِلمِ حَظٌّ في المُتَشابِهِ إلَّا أن يَقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] لم يكنْ للرَّاسِخينَ فَضْلٌ على المُتَعلِّمينَ، بل على جَهَلةِ المُسلِمينَ؛ لأنَّهم جَميعًا يَقولونَ: آمَنَّا به كلٌّ مِن عِنْدِ رَبِّنا! وبَعْدُ: فإنَّا لم نَرَ المُفَسِّرينَ تَوَقَّفوا عن

(١) يُنظر: (١/ ١٧٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣٠٣٢)، وابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم (٦٢٨٠).

صححه ابن حبان، وابن عبدالبر في ((الاستيعاب)) (٣/ ٦٧)، وابن الملقن في ((شرح البخاري)) (٢/ ٣٣٩).

شيءٍ مِن القُرْآنِ فقالوا: هذا مُتَشابِهٌ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، بل أَمَرُّوه كلَّه على التَّفْسيرِ، حتَّى فَسَّروا الحُروفَ المُقَطَّعةَ في أوائِلِ السُّوَرِ)[1].

وما ذَكَرَه ابنُ قُتَيْبةَ في تَفْسيرِ قَوْلِه تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] هو أَحَدُ القَوْلَينِ في مَعْنى الآيةِ، قال ابنُ كَثيرٍ: (قَوْلُه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في الوَقْفِ هاهنا؛ فقيلَ: على الجَلالةِ، كما قال ابنُ عبَّاسٍ: التَّفْسيرُ على أَرْبَعةِ أَنْحاءٍ: فتَفْسيرٌ لا يُعذَرُ أَحَدٌ في فَهْمِه، وتَفْسيرٌ تَعرِفُه العَرَبُ مِن لُغاتِها، وتَفْسيرٌ يَعلَمُه الرَّاسِخونَ في العِلمِ، وتَفْسيرٌ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ. ويُرْوى هذا القَوْلُ عن عائِشةَ، وعُرْوةَ، وأبي الشَّعْثاءِ، وأبي نَهيكٍ، وغَيْرِهم...، ورَوى ابنُ جَريرٍ عن عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزيزِ ومالِكِ بنِ أَنَسٍ: أنَّهم يُؤمِنونَ به ولا يَعلَمونَ تَأويلَه[2]. واخْتارَ ابنُ جَريرٍ هذا القَوْلَ. ومِنهم مَن يَقِفُ على قَوْلِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، وتَبِعَهم كَثيرٌ مِن المُفَسِّرينَ وأَهْلِ الأُصولِ، وقالوا: الخِطابُ بما لا يُفهَمُ بَعيدٌ، وقد رَوى ابنُ أبي نَجيحٍ، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قال: أنا مِن الرَّاسِخينَ الَّذين يَعلَمونَ تَأويلَه. وقال ابنُ أبي نَجيحٍ عن مُجاهِدٍ: والرَّاسِخونَ في العِلمِ يَعلَمونَ تَأويلَه ويَقولونَ: آمَنَّا به. وكذا قالَ الرَّبيعُ بنُ أَنَسٍ. ومِن العُلَماءِ مَن فَصَّلَ في هذا المَقامِ، فقال: التَّأويلُ يُطلَقُ ويُرادُ به في القُرْآنِ مَعْنيانِ؛ أَحَدُهما: التَّأويلُ بمَعْنى حَقيقةِ الشَّيءِ، وما يَؤولُ أَمْرُه إليه، ومِنه قَوْلُه تَعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقَوْلُه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: حَقيقةُ ما أُخبِروا به

(١) يُنظر: ((تأويل مشكل القُرْآن)) (ص: ٦٦ - ٦٩، ٧١ - ٧٣).

(٢) يُنظر: ((جامع البيان)) لابن جرير الطبري (٥/ ٢١٩).

مِن أمْرِ المَعادِ، فإن أُريدَ بالتَّأويلِ هذا فالوَقْفُ على الجَلالةِ؛ لأنَّ حَقائِقَ الأمورِ وكُنْهَها لا يَعلَمُه على الجَلِيَّةِ إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، ويكونُ قَوْلُه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ مُبتَدَأً، و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خَبَرَه. وأمَّا إنْ أُريدَ بالتَّأويلِ المَعْنى الآخَرُ، وهو التَّفْسيرُ والتَّعْبيرُ والبَيانُ عن الشَّيءِ، كقَوْلِه تَعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٦] أي: بتَفْسيرِه، فإنْ أُريدَ به هذا المَعْنى فالوَقْفُ على: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾؛ لأنَّهم يَعلَمونَ ويَفهَمونَ ما خُوطِبوا به بِهذا الاعْتِبار، وإن لم يُحيطوا عِلمًا بحَقائِقِ الأشْياءِ على كُنْهِ ما هي عليه، وعلى هذا فيكونُ قَوْلُه: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالًا مِنهم، وقَوْلُه إخْبارًا عنهم أنَّهم ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أي: بالمُتَشابِهِ ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي: الجَميعُ مِن المُحكَمِ والمُتَشابِهِ حَقٌّ وصِدْقٌ، وكلُّ واحِدٍ مِنهما يُصَدِّقُ الآخَرَ ويَشهَدُ له؛ لأنَّ الجَميعَ مِن عِنْدِ اللهِ، وليس شيءٌ مِن عِنْدِ اللهِ بمُخْتلِفٍ ولا مُتَضادٍّ؛ لقَوْلِه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]؛ ولِهذا قال تَعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: إنَّما يَفهَمُ ويَعقِلُ ويَتَدبَّرُ المَعانيَ على وَجْهِها أُولو العُقولِ السَّليمةِ، والفُهومِ المُسْتَقيمةِ)[1].

قال الأَوْزاعيُّ: (كُنَّا والتَّابِعونَ مُتوافِرونَ نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى ذِكْرُه فوقَ عَرشِه، ونؤمِنُ بما ورَدَت السُّنَّةُ به مِن صِفاتِه جلَّ وعلا)[2].

وقال ابنُ جريرٍ: (فإنْ قال لنا قائِلٌ: فما الصَّوابُ مِن القَولِ في معاني هذه الصِّفاتِ الَّتي ذُكِرَت، وجاء ببَعضِها كتابُ اللهِ عزَّ وجَلَّ ووَحْيُه، وجاء ببَعضِها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؟ قيل: الصَّوابُ مِن هذا القولِ عِندَنا أن نُثبِتَ

(١) يُنظر: ((تفسير القرآن العظيم)) (٢/ ١٠ - ١٢).

(٢) أخرجه البيهقي في ((الأسماء والصفات)) (٨٦٥).

حقائقَها على ما نَعرِفُ مِن جهةِ الإثباتِ ونَفيِ التَّشبيهِ، كما نفى ذلك عن نفْسِه جلَّ ثناؤُه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فيُقالُ: اللهُ سميعٌ بصيرٌ، له سمعٌ وبصَرٌ؛ إذ لا يُعقَلُ مُسمًّى سميعًا بصيرًا في لغةٍ ولا عقلٍ في النُّشوءِ والعادةِ والمُتعارَفِ إلَّا مَن له سمعٌ وبَصَرٌ... فنُثبِتُ كُلَّ هذه المعاني الَّتي ذكَرْنا أنَّها جاءت بها الأخبارُ والكتابُ والتَّنزيلُ على ما يُعقَلُ من حقيقةِ الإثباتِ، ونَنفي عنه التَّشبيهَ)[١].

وقال الخَطيبُ البغداديُّ (ت: ٤٦٣هـ): (ما رُوِيَ مِن الصِّفاتِ في السُّنَنِ الصِّحاحِ مَذهَبُ السَّلَفِ إثباتُها وإجراؤُها على ظواهِرِها، ونَفْيُ الكَيفِ والتَّشبيهِ عنها، والأصلُ في هذا أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فَرعٌ على الكلامِ في الذَّاتِ، وإذا كان معلومًا أنَّ إثباتَ ربِّ العالَمينَ إنَّما هو إثباتُ وُجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييفٍ، فكذلك إثباتُ صِفاتِه إنَّما هو إثباتُ وُجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييف)[٢].

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ (ت: ٤٦٣هـ): (أهلُ السُّنَّةِ مُجْمِعون على الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحَملِها على الحقيقةِ لا على المجازِ، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفونَ شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّونَ فيه صفةً محصورةً، وأمَّا أهلُ البِدَعِ والجَهميَّةُ والمُعتَزِلةُ كُلُّها والخوارجُ فكُلُّهم يُنكِرُها، ولا يحمِلُ شيئًا منها على الحقيقةِ)[٣].

(١) يُنظر: ((التبصير في معالم الدين)) (ص: ١٤٠، ١٤٢).

(٢) رواه الذهبي في كتاب ((العرش)) (٢/ ٤٥٧).

(٣) ((التمهيد)) (٧/ ١٤٥). ويُنظر: ((سنن الترمذي)) (٣/ ٤١)، ((التبصير في معالم الدين)) للطبري (ص: ١٣٢ - ١٤٧)، ((التوحيد)) لابن خزيمة (١/ ١١٨)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٤٥٧)، ((الهداية)) لمكي بن أبي طالب (١٠/ ٦٣٧٨)، ((ذم التأويل)) للمقدسي (ص: ١١، ٣٩، ٤٠)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٣/ ٢٩٤، ٢٩٥)، =

وقال البَغَويُّ (ت: ٥١٦هـ): (كُلُّ ما جاء مِن هذا القَبيلِ في الكتابِ أو السُّنَّةِ -كاليدِ والإصبَعِ والعَينِ والمجيءِ والإتيانِ- فالإيمانُ بها فَرضٌ، والامتناعُ عن الخوضِ فيها واجِبٌ؛ فالمُهتدي مَن سلك فيها طريقَ التَّسليمِ، والخائضُ فيها زائغٌ، والمنكِرُ مُعطِّلٌ، والمُكيِّفُ مُشبِّهٌ، تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظَّالِمون عُلُوًّا كبيرًا)[1].

وقال عبدُ القادِرِ الجيلانيُّ (ت: ٥٦١هـ): (هو بجِهةِ العُلُوِّ مُستوٍ على العَرشِ... وهو بائنٌ مِن خَلقِه، لا يخلو مِن عِلمِه مكانٌ، ولا يجوزُ وَصفُه بأنَّه في كُلِّ مكانٍ، بل يُقالُ: إنَّه في السَّماءِ على العَرشِ، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم حكَمَ بإسلامِ الأَمَةِ لَمَّا قال لها: «أين اللهُ؟» فأشارت إلى السَّماءِ[2]... وكَوْنُه عزَّ وجَلَّ على العَرشِ مذكورٌ في كُلِّ كتابٍ أُنزِل على كُلِّ نبيٍّ أُرسِلَ بلا كَيفٍ، ولأنَّ اللهَ تعالى فيما لم يَزَلْ مَوصوفٌ بالعُلُوِّ والقُدرةِ والاستيلاءِ والغَلَبةِ على جميعِ خَلقِه مِن العَرشِ وغَيرِه، فلا يُحمَلُ الاستواءُ على ذلك. فالاستواءُ مِن صفاتِ الذَّاتِ بعدَما أخبَرَنا به، ونصَّ عليه، وأكَّده في سَبعِ آياتٍ من كتابِه، والسُّنَّةِ المأثورةِ به، وهو صِفةٌ لازمةٌ له، ولائقةٌ به، كاليدِ والوَجهِ والعَينِ والسَّمعِ والبَصَرِ والحياةِ والقُدرةِ، وكَوْنِه خالقًا ورازقًا

= ((الصواعق المرسلة)) لابن القيم (١/ ٢١٢ - ٢١٤)، ((تفسير القرآن العظيم)) لابن كثير (٧/ ١١٣)، ((قطف الثمر)) لصدِّيق حسن خان (ص: ٥٩)، ((منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات)) للشنقيطي (ص: ٣٨)، ((القواعد المثلى)) لابن عثيمين (ص: ٣٤).

(١) ((شرح السنة)) (١٥/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديثِ معاويةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَميِّ رَضِيَ اللهُ عنه.

ومُحْيِيًا ومُمِيتًا، مَوصوفٌ بها، ولا نَخرُجُ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، نقرأُ الآيةَ والخبَرَ، ونؤمِنُ بما فيهما، ونَكِلُ الكيفيَّةَ في الصِّفاتِ إلى عِلمِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، كما قال سُفيانُ بنُ عُيَيْنةَ رحمه اللهُ: كُلُّ ما وصَف اللهُ تعالى نفْسَه في كتابِه فتفسيرُه قِراءتُه، لا تفسيرَ له غيرُها، ولا نتكَلَّفُ غيرَ ذلك؛ فإنَّه غَيبٌ، لا مجالَ للعَقلِ في إدراكِه، ونسألُ اللهَ تعالى العَفوَ والعافيةَ، ونَعوذُ به مِن أن نقولَ فيه وفي صفاتِه ما لم يُخبِرْنا به هو أو رسولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ)[1].

وقال ابنُ تَيْميَّةَ: (أمَّا إدْخالُ أسْماءِ اللهِ وصِفاتِه أو بعضِ ذلك في المُتَشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُ تَأويلَه إلَّا اللهُ، أو اعْتِقادُ أنَّ ذلك هو المُتَشابِهُ الَّذي اسْتَأثَرَ اللهُ بعِلمِ تَأويلِه كما يَقولُ كلَّ واحِدٍ مِن القَوْلَينِ طَوائِفُ مِن أصْحابِنا وغَيْرِهم، فإنَّهم وإن أصابوا في كَثيرٍ ممَّا يَقولونَه ونَجوا مِن بِدَعٍ وَقَعَ فيها غَيْرُهم، فالكَلامُ على هذا مِن وَجْهَينِ؛ الأوَّلُ: مَن قال: إنَّ هذا مِن المُتَشابِهِ، وإنَّه لا يُفهَمُ مَعْناه فنَقولُ: أمَّا الدَّليلُ على بُطْلانِ ذلك فإنِّي ما أَعلَمُ عن أحَدٍ مِن سَلَفِ الأُمَّةِ ولا مِن الأئِمَّةِ؛ لا أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ ولا غَيْرِه، أنَّه جَعَلَ ذلك مِن المُتَشابِهِ الدَّاخِلِ في هذه الآيةِ، ونَفى أن يَعلَمَ أحَدٌ مَعْناه، وجَعَلوا أسْماءَ اللهِ وصِفاتِه بمَنزِلةِ الكَلامِ الأعْجَميِّ الَّذي لا يُفهَمُ، ولا قالوا: إنَّ اللهَ يُنزِلُ كَلامًا لا يَفهَمُ أحدٌ مَعْناه، وإنَّما قالوا كَلِماتٍ لها مَعانٍ صَحيحةٌ، قالوا في أحاديث الصِّفاتِ: تُمَرُّ كما جاءَت، ونَهَوا عن تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ ورَدُّوها وأَبطَلوها، الَّتي مَضْمونُها تَعْطيلُ النُّصوصِ عمَّا دَلَّتْ عليه، ونُصوصُ أَحمَدَ والأئِمَّةِ قَبْلَه بَيِّنةٌ في أنَّهم كانوا يُبطِلونَ تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ، ويُقِرُّونَ النُّصوصَ على ما دَلَّتْ عليه مِن مَعْناها، ويَفهَمونَ مِنها بعضَ

(١) يُنظر: ((الغنية لطالبي طريق الحق)) (١/ ١٢١، ١٢٤، ١٢٥).

ما دَلَّتْ عليه، كما يَفهَمونَ ذلك في سائرِ نُصوصِ الوَعْدِ والوَعيدِ والفَضائلِ وغَيْرِ ذلك، ... فهذا اتِّفاقٌ مِن الأئمَّةِ على أنَّهم يَعلَمونَ مَعْنى هذا المُتَشابِهِ، وأنَّه لا يُسكَتُ عن بَيانِه وتَفْسيرِه، بلْ يُبيَّنُ ويُفسَّرُ باتِّفاقِ الأئمَّةِ مِن غَيْرِ تَحْريفٍ له عن مَواضِعِه أو إلْحادٍ في أسْماءِ اللهِ وآياتِه. وممَّا يُوَضِّحُ لك ما وَقَعَ هنا مِن الاضْطِرابِ أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ مُتَّفِقونَ على إبْطالِ تَأويلاتِ الجَهْميَّةِ ونَحْوِهم مِن المُنْحَرِفينَ المُلْحِدينَ، والتَّأويلُ المَرْدودُ هو صَرْفُ الكَلامِ عن ظاهِرِه إلى ما يُخالِفُ ظاهِرَه، فلو قيلَ: إنَّ هذا هو التَّأويلُ المَذْكورُ في الآيةِ، وأنَّه لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، لَكانَ في هذا تَسْليمٌ للجَهْميَّةِ أنَّ للآيةِ تَأويلًا يُخالِفُ دَلالتَها، لكنَّ ذلك لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ! وليس هذا مَذهَبَ السَّلَفِ والأئمَّةِ، وإنَّما مَذهَبُهم نَفْيُ هذه التَّأويلاتِ ورَدُّها لا التَّوقُّفُ فيها، وعنْدَهم قِراءةُ الآيةِ والحَديثِ تَفْسيرُها، وتُمَرُّ كما جاءَتْ دالَّةً على المَعاني، لا تُحرَّفُ ولا يُلحَدُ فيها)[1].

وقال ابنُ الوزير اليماني (ت: ٨٤٠هـ): (لا يجوزُ القَولُ بأنَّ ظاهِرَ هذه الأسماءِ كُفرٌ وضلالٌ، وأنَّ الصَّحابةَ والسَّلَفَ الصَّالحَ لم يَفهَموا ذلك، أو فَهِموا ولم يَقوموا بالواجِبِ عليهم مِن نُصحِ المُسلِمينَ، وبيانِ التَّأويلِ الحقِّ لهم،... العادةُ توجِبُ في كُلِّ ما كان كذلك أن يظهَرَ التَّحذيرُ منه مِن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ومِن أصحابِه أعظَمَ ممَّا حَذَّروا مِن الدَّجَّالِ الأعوَرِ الكذَّابِ، ولا يجوزُ عليهم مع كمالِ عُقولِهم وأديانِهم أن يَترُكوا صِبيانَهم ونِساءَهم وعامَّتَهم يَسمَعون ذلك منسوبًا إلى اللهِ وإلى كتابِه ورسولِه، وظاهِرُه الكُفرُ، وهم سُكوتٌ عليه!)[2].

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (١٣/ ٢٩٤ - ٢٩٦).

(٢) ((إيثار الحق على الخلق)) (ص: ١٣٠). ويُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٧/ ٧٥ - ٧٧).

المبحثُ الثَّاني: الاعْتِمادُ في بابِ الصِّفاتِ على دَليلِ حُدوثِ الأجْسامِ[١]

بَنى الأشاعِرةُ مَذهَبَهم في صِفاتِ اللهِ تَعالى على مُقدِّماتٍ وأقْيسةٍ عَقْليَّةٍ جَعَلوها أُصولًا لدينِهم، يُقدِّمونَها على كِتابِ اللهِ تَعالى وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ومِن تلك الأُصولِ: دَليلُ حُدوثِ الأجْسامِ، وبِناءً على ذلك نَفَوْا أو أوَّلُوا عددًا مِن الصِّفاتِ الإلهيَّةِ على اعتبارِ أنَّها حادِثةُ الوُقوعِ، وما كان كذلك فلا يَصدُرُ -بزَعمِهم- إلَّا مِن حادِثٍ، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن الحدوثِ؛ فوَجَب إذًا أن يكونَ مُنزَّهًا عن تلك الصِّفاتِ الحادثةِ، وعليه فإمَّا أن تُنفى تلك الصِّفاتُ أو تُؤوَّلَ، وبهذا وقَعوا في تعطيلِ الصِّفاتِ بدعوى تنزيهِ الرَّبِّ سُبحانَه، وبهذا أعمَلوا العقلَ المجرَّدَ، وضرَبوا بنُصوصِ الوَحيِ عُرضَ الحائِطِ.

ومِن كلامِهم في هذا البابِ:

١- قال عبدُ القاهرِ البَغداديُّ: (وأمَّا جِسميَّةُ خُراسانَ مِن الكَرَّاميَّةِ فتكفيرُهم واجِبٌ؛ لقولِهم بأنَّ اللهَ له حَدٌّ ونهايةٌ مِن جِهةِ السُّفلِ، ومنها يُماسُّ عَرشَه، ولقولِهم: إنَّ اللهَ محَلٌّ للحوادِثِ، وإنَّما يرى الشَّيءَ برؤيةٍ تحدُثُ فيه، ويُدرِكُ ما يَسمَعُه بإدراكٍ يحدُثُ فيه، ولولا حدوثُ الإدراكِ فيه لم يكُنْ مدرِكًا لصَوتٍ ولا مُدرِكًا لمرئيٍّ، وقد أفسدوا بإجازةِ حُلولِ الحوادِثِ في ذاتِ اللهِ تعالى لأنفُسِهم دلالةَ الموحِّدينَ على حدوثِ الأجسامِ بحُلولِ الحوادِثِ، وإذا لم يَصِحَّ على أصولِهم حدوثُ العالَمِ لم يكُنْ لهم طريقٌ إلى معرفةِ صانعِ العالَمِ، وصاروا جاهِلينَ به)[٢].

(١) معنى دليلِ حُدوثِ الأجْسام أنَّ المخلوقاتِ في هذا العالَمِ يقَعُ فيها التَّغيُّرُ والتَّجدُّدُ، وهذا يعني أنَّها حادثةٌ وليست أزَليَّةً، فلا بُدَّ لها من مُحدِثٍ أزليٍّ لا يحدُثُ له تجدُّدٌ، وهو اللهُ تعالى ذو الصِّفاتِ الأزَليَّةِ التي لا تقبَلُ الحدوثَ والتجَدُّدَ بزَعمِهم.

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ٣٣٧، ٣٣٨).

٢- وقال أبو حامدٍ الغزاليُّ: (مَن لا يُصَدِّقُ بحُدوثِ الأجسامِ لا يَقدِرُ على إقامةِ دليلٍ على أنَّ الأوَّلَ ليس بجِسمٍ أصلًا)[١].

٣- وقال الفَخرُ الرَّازيُّ: (يمتنعُ أن يكونَ ذاتُ اللهِ تعالى مُساويًا لذَواتِ الأجسامِ في تمامِ الماهيَّةِ لوُجوهٍ... الثَّالثُ: أنَّه لَمَّا كان ذاتُه تعالى مساويًا لذواتِ سائِرِ المتحَيِّزاتِ، فكما صَحَّ في سائِرِ المتحيِّزاتِ كَونُها متحَرِّكةً تارةً وساكنةً تارةً أُخرى، وجَب أن تكونَ ذاتُه أيضًا كذلك؛ فعلى هذا التَّقديرِ يلزَمُ أن يكونَ ذاتُه تعالى قابلًا للحَرَكةِ والسُّكونِ، وكُلُّ ما كان كذلك وجَب القولُ بكَونِه مُحْدَثًا؛ لِما ثبت في تقريرِ هذه الدَّلائِلِ في مسألةِ حُدوثِ الأجسامِ، ولَمَّا كان محدِثًا وحدوثُه محالٌ، فكونُه جِسمًا محالٌ)[٢].

وقال أيضًا: (بيانُ أنَّ قابليَّةَ الصِّفاتِ الحادثةِ حادِثةٌ. والدَّليلُ عليه: أنَّ كَوْنَ تلك الحوادِثِ مقبولةً للغيرِ صفةٌ عارضةٌ لذواتِها، وإمكانُ الصِّفةِ موقوفٌ على إمكانِ الموصوفِ، ولَمَّا كان حصولُ الحادِثِ في الأزَلِ محالًا، كان كونُ الصِّفةِ الحادثةِ مَقبولًا للغيرِ أَولى بأن يمتَنعَ كونُه أزليًّا، وهذا يدُلُّ على أنَّ قابليَّةَ الصِّفاتِ الحادثةِ حادِثةٌ... فظهَر بهذا الدَّليلِ: أنَّ كُلَّ ما كان قابلًا للحوادِثِ فإنَّه يمتنِعُ أن يكونَ قديمًا، لكِنَّ الأجسامَ والنُّفوسَ البَشَريَّةَ قابلةٌ للحوادِثِ، فيمتَنعُ كونُها قديمةً، ثمَّ نقولُ: والإلهُ تعالى قديمٌ، فيمتنِعُ كونُه قابلًا للحوادِثِ)[٣].

وقال أيضًا: (اللهُ تعالى ليس بمتحَيِّزٍ... الحُجَّةُ الثَّانيةُ: أنَّا ذكَرْنا في مسألةِ حُدوثِ الأجسامِ: أنَّ كلَّ متحيِّزٍ فهو مُحْدَثٌ، فلو كان الباري تعالى متحَيِّزًا لَكان

(١) ((تهافت الفلاسفة)) (ص: ١٩٥).

(٢) ((أساس التَّقديس في علم الكلام)) (ص: ٣٦).

(٣) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٧/ ١٩٧).

محدَثًا، لكنْ يمتنعُ أن يكونَ محدَثًا، فيمتَنِعُ أن يكونَ متحَيِّزًا. الحُجَّةُ الثَّالثةُ: وذكَرْنا في مسألةِ حُدوثِ الأجسامِ: أنَّ كُلَّ متحيِّزٍ فهو متناهي المِقدارِ، وكُلُّ متناهي المِقدارِ فهو محدَثٌ، يُنتِجُ أنَّ كُلَّ مُتحَيِّزٍ فهو محدَثٌ، والباري تعالى ليس بمُحْدَثٍ؛ فلا يكونُ متحَيِّزًا)[1].

وقال أيضًا: (لو كان ذاتُه مختَصًّا بمكانٍ وجِهةٍ، لَكان إمَّا أن يَصِحَّ عليه أن يَخرُجَ منها، أو لا يصِحَّ؛ فإن صَحَّ لَزِم كونُه محَلًّا للحَرَكةِ والسُّكونِ. وكُلُّ ما كان كذلك كان محدَثًا -على ما بيَّنَّاه في مسألةِ حدوثِ الأجسامِ- وإن تعذَّر عليه الخروجُ منها كان كالزَّمِنِ المُقعَدِ العاجِزِ عن الحركةِ، وذلك صِفةُ نَقصٍ، وهو على اللهِ تعالى مُحالٌ)[2].

٤- وقال التَّفتازانيُّ: (المشهورُ في الاستدلالِ على حُدوثِ الأجسامِ أنَّها لا تخلو عن الحوادِثِ، وكُلُّ ما لا يخلو عن الحوادِثِ فهو حادِثٌ، أمَّا الكُبرى فظاهرةٌ، وأمَّا الصُّغرى فلِوَجهَينِ؛ أحدُهما: أنَّ الأجسامَ لا تخلو عن الأعراضِ كما مرَّ، والأعراضُ كُلُّها حادثةٌ؛ إذ لو كانت قديمةً لَكانت باقيةً بما تقرَّرَ مِن أنَّ القِدَمَ يُنافي العَدَمَ، والأزَليَّةَ تَستلزِمُ الأبَديَّةَ، لكِنَّ اللَّازمَ باطِلٌ لِما سبَق...)[3].

٥- وقال سعيد فُودَة: (صَرَّح أهلُ السُّنَّةِ بأنَّ اللهَ تعالى يتَّصِفُ بصِفاتٍ كُلُّها قديمةٌ، ولا توجَدُ صِفةٌ مِن صفاتِ اللهِ حادثةٌ؛ لأنَّ قيامَ الحادِثِ بالذَّاتِ يَستلزِمُ حُدوثَ الذَّاتِ، وهذا باطِلٌ)[4].

(١) ((الأربعين في أصول الدين)) (١/ ١٤٩).

(٢) المصدر السابق: (١/ ١٥٨).

(٣) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (١/ ٣٢٧).

(٤) ((الكاشف الصغير)) (ص: ٣٠٤).

قال ابنُ تَيْميَّةَ: (كان السَّلَفُ والأئِمَّةُ يَذُمُّونَ الكَلامَ المُبتَدَعَ؛ فإنَّ أصْحابَه يُخْطِئونَ إمَّا في مَسائِلِهم، وإمَّا في دَلائِلِهم؛ فكَثيرًا ما يُثبِتونَ دينَ المُسلِمينَ في الإيمانِ باللهِ ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه على أُصولٍ ضَعيفةٍ بل فاسِدةٍ يَلْتزِمونَ لِذلك لَوازِمَ يُخالِفونَ بِها السَّمْعَ الصَّحيحَ والعَقْلَ الصَّريحَ، وهذا حالُ الجَهْميَّةِ مِن المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم؛ حيثُ أَثبَتوا حُدوثَ العالَمِ بحُدوثِ الأجْسامِ، وأَثبَتوا ذلك بحُدوثِ صِفاتِها الَّتي هي الأعْراضُ، فاضْطرَّهم ذلك إلى القَولِ بحُدوثِ كلِّ مَوْصوفٍ، فنَفَوا عن اللهِ الصِّفاتِ! وقالوا بأنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ، وأنَّه لا يُرى في الآخِرةِ، وقالوا: إنَّه لا مُبايِنَ ولا مُحايِثَ، وأمْثالُ ذلك مِن مَقالاتِ النُّفاةِ الَّتي تَسْتلزِمُ التَّعْطيلَ)[1].

وقال أيضًا: (شُبْهةُ نُفاةِ الكَلامِ المَشْهورةُ أنَّهم اعْتَقَدوا أنَّ الكَلامَ صِفةٌ مِن الصِّفاتِ لا تكونُ إلَّا بفِعْلٍ مِن الأفْعالِ القائِمةِ بالمُتَكلِّم؛ فلو تَكلَّمَ الرَّبُّ لَقامَتْ به الصِّفاتُ والأفْعالُ، وزَعَموا أنَّ ذلك مُمْتنِعٌ؛ قالوا: لأنَّا إنَّما اسْتَدْلَلْنا على حُدوثِ العالَمِ بحُدوثِ الأجْسامِ، واسْتَدْلَلْنا على حُدوثِها بما قامَ بها مِن الأعْراضِ الَّتي هي الصِّفاتُ والأفْعالُ، فلو قامَ بالرَّبِّ الصِّفاتُ والأفْعالُ للَزِمَ أن يكونَ مُحْدَثًا، وبَطَلَ الدَّليلُ الَّذي اسْتَدْلَلْنا به على حُدوثِ العالَمِ وإثْباتِ الصَّانِعِ، فقال لهم أهْلُ السُّنَّةِ والإثْباتِ: دَليلُكم هذا دَليلٌ مُبْتدَعٌ في الشَّرْعِ، لم يَسْتدِلَّ به أحَدٌ مِن سَلَفِ الأمَّةِ وأئِمَّتِها، بل قد ذَكَرَ الأشْعَريُّ في رِسالتِه إلى أهْلِ الثَّغْرِ[2] أنَّه دَليلٌ مُحرَّمٌ في دينِ الرُّسُلِ، وأنَّه لا يَجوزُ بِناءُ دينِ المُسلِمينَ

(١) ((شرح العقيدة الأصفهانية)) (ص: ١٣٧).

(٢) (ص: ١٠٨، ١٠٩).

هذه الرِّسالةُ نسبَها ابنُ عساكرَ لأبي الحسَنِ الأشعَريِّ وتبعَه كثيرون، منهم ابنُ تيميَّةَ وابنُ القيِّم وغيرُهما، والرَّاجحُ أنَّها لتلميذِه ابنِ مجاهدٍ الطَّائيِّ. يُنظر: بحث ((تحقيق في نسبةِ رسالةِ =

عليه، وذَكَرَ غَيْرُه أنَّه باطِلٌ في العَقْلِ، كما هو مُحرَّمٌ في الشَّرْعِ، وأنَّ ذَمَّ السَّلَفِ والأئمَّةِ لأهْلِ الكَلامِ والجَهْميَّةِ، وأهْلِ الخَوْضِ في الأعْراضِ والأجْسامِ- أعظَمُ ما قَصَدوا به ذَمُّ مِثلِ هذا الدَّليلِ)[1].

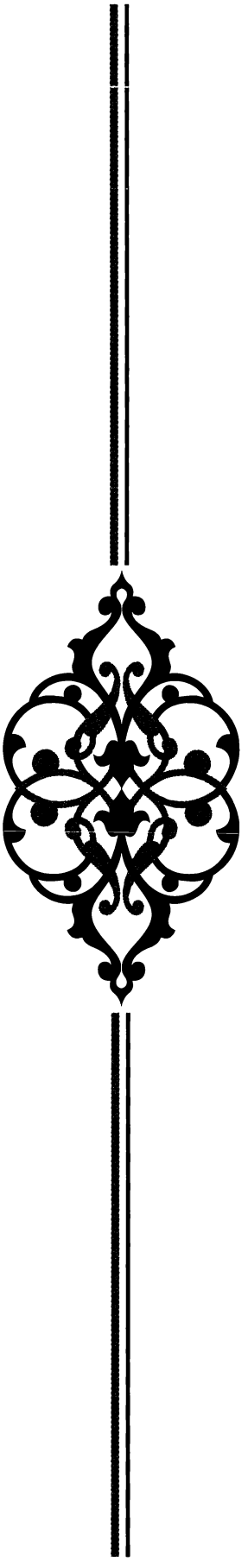
ونَختِمُ هذه المسألة بكَلامِ الفَخْرِ الرَّازيِّ الَّذي اعْتَرَفَ فيه بأنَّ أَفضَلَ الطُّرُقِ طريقةُ القُرْآنِ الكَريمِ، وهذا نَصُّ كَلامِه: (ليس في شيءٍ مِن الكُتُبِ بَيانُ هذا النَّوْعِ مِن الدَّلائِلِ كما في القُرْآنِ؛ فإنَّه مَمْلوءٌ مِن هذا النَّوْعِ مِن البَيانِ. قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فهذه الآيةُ مُشْتمِلةٌ على ثَمانيةِ أنْواعٍ مِن الدَّلائِلِ؛ فالثَّلاثةُ الأُوَلُ مِن الدَّلائِلِ الفَلَكيَّةِ، وهي قَوْلُه تَعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، والخَمْسةُ الباقيةُ مِن الدَّلائِلِ هي دَلائِلُ عالَمِ العَناصِرِ، وهي قَوْلُه تَعالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَه دَلائِلَ النَّباتِ فقال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَه دَلائِلَ الحَيوانِ فقال: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ دَلائِلَ الآثارِ العُلويَّةِ، وذَكَرَ فيها نَوْعَينِ؛ الرِّياحَ والسَّحابَ، فقال: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ولَمَّا ذَكَرَ هذه الدَّلائِلَ الثَّمانيةَ قال: ﴿لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. ونَختِمُ هذه الفُصولَ بخاتِمةٍ عَظيمةِ النَّفْعِ، وهي أنَّ الدَّلائِلَ

= أهلِ الثَّغرِ بباب الأبوابِ إلى الإمامِ الأشعريِّ)) لمحمد حاج عيسى، نُشر في مجلَّةِ المدوَّنةِ الجزائريَّةِ، العدد ٢٣ عام ١٤٤١هـ.

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥١٩).

الَّتي ذَكَرَها الحُكَماءُ والمُتَكلِّمونَ وإنْ كانَت كامِلةً قَويَّةً، فإنَّ هذه الطَّريقةَ المَذْكورةَ في القُرْآنِ عنْدي أنَّها أَقربُ إلى الحَقِّ والصَّوابِ؛ وذلك لأنَّ تلك الدَّلائِلَ دَقيقةٌ، وبسَبَبِ ما فيها مِن الدِّقَّةِ انْفَتَحَتْ أبْوابُ الشُّبُهاتِ، وكَثُرَتِ السُّؤالاتُ، وأمَّا الطَّريقُ الوارِدُ في القُرْآنِ فحاصِلُه راجِعٌ إلى طَريقٍ واحِدٍ، وهو المَنْعُ مِن التَّعمُّقِ، والاحْتِرازُ عن فَتْحِ بابِ القِيلِ والقالِ، وحَمْلُ الفَهْمِ والعَقْلِ على الاسْتِكْثارِ مِن دَلائِلِ العالَمِ الأَعْلى والأَسفَلِ، ومَن تَرَكَ التَّعصُّبَ وجَرَّبَ مِثلَ تَجرِبتي عَلِمَ أنَّ الحَقَّ ما ذَكَرْتُه)[1].

(١) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (١/ ٢٣٥).



الفصلُ السَّادسُ

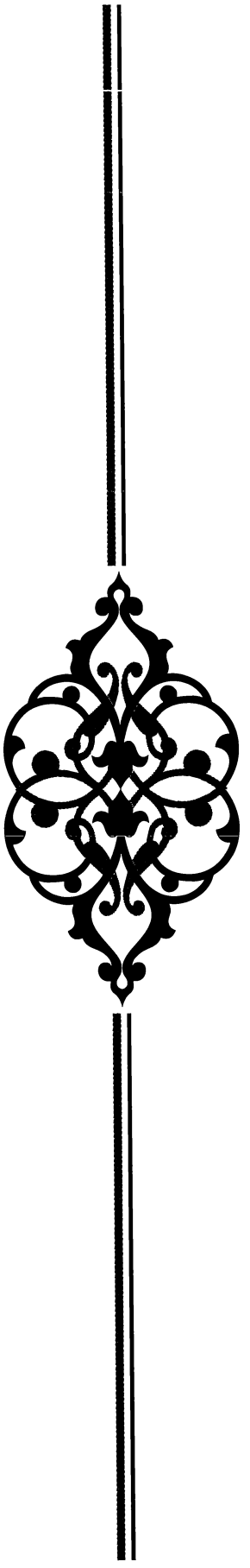
اضْطِرابُ المَنهَجِ الأَشْعَرِيِّ وتَناقُضُه في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: اضطِرابُ الأشاعِرةِ في إثْباتِ الصِّفاتِ

المبحثُ الثَّاني: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في نَفْيِ الصِّفاتِ

المبحثُ الثَّالثُ: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في أَدِلَّةِ الصِّفاتِ



الفصلُ السَّادسُ
اضْطِرابُ المَنهَجِ الأَشْعَرِيِّ وتَناقُضُه في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

المبحثُ الأوَّلُ: اضطِرابُ الأشاعِرةِ في إثْباتِ الصِّفاتِ

أَثبَتَ الأشاعِرةُ سَبْعَ صِفاتٍ مِن الصِّفاتِ الوُجوديَّةِ الثُّبوتيَّةِ سَمَّوْها صِفاتِ المَعاني، ونَفَوْا ما عَداها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ، معَ أنَّ الأصْلَ أنَّ القَوْلَ في بعضِ الصِّفاتِ كالقَوْلِ في بعضِها الآخَرِ، فإنْ كان المُخاطَبُ ممَّن يُقِرُّ بأنَّ اللهَ حيٌّ بحَياةٍ، عَليمٌ بعِلمٍ، قَديرٌ بقُدْرةٍ، سَميعٌ بسَمْعٍ، بَصيرٌ ببَصَرٍ، مُتكلِّمٌ بكَلامٍ، مُريدٌ بإرادةٍ، ويَجعَلُ ذلك كلَّه حَقيقةً، ويُنازِعُ في مَحَبَّتِه ورِضاه وغَضَبِه وكَراهيتِه، فيَجعَلُ ذلك مَجازًا، ويُفَسِّرُه إمَّا بالإرادةِ، وإمَّا ببعضِ المَخْلوقاتِ مِن النِّعَمِ والعُقوباتِ- قيلَ له: لا فَرْقَ بَيْنَ ما نَفَيْتَه وبَيْنَ ما أَثْبَتَّه، بلِ القَوْلُ في أحَدِهما كالقَوْلِ في الآخَرِ، فإن قُلْتَ: إنَّ إرادتَه مِثلُ إرادةِ المَخْلوقينَ، فكذلك مَحبَّتُه ورِضاه وغَضَبُه، وهذا هو التَّمْثيلُ، وإن قُلْتَ: له إرادةٌ تَليقُ به كما أنَّ للمَخْلوقِ إرادةً تَليقُ به، قيلَ لك: وكذلك له مَحَبَّةٌ تَليقُ به، وللمَخْلوقِ مَحَبَّةٌ تَليقُ به، وله رِضًا وغَضَبٌ يَليقُ به، وللمَخْلوقِ رِضًا وغَضَبٌ يَليقُ به[1]. فإنْ كان لا يَلزَمُ مِن إثْباتِ الصِّفاتِ السَّبْعِ أيُّ مَحْذورٍ مِن المَعاني فكذلك لا يَلزَمُ مِن إثْباتِ بَقيَّةِ الصِّفاتِ تلك المَحاذيرُ، وإذا كان يَلزَمُ مِن إثْباتِ بَقيَّةِ الصِّفاتِ تلك المَحاذيرُ فقد لَزِمَ إثْباتُها مِن إثْباتِ الصِّفاتِ السَّبْعِ؛ لأنَّ الأصْلَ واحِدٌ.

(١) يُنظر: ((التدمرية)) لابن تيمية (ص: ٣١ - ٣٣)، ((منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله)) لخالد عبد اللطيف (٢/ ٦٤٢-٦٥٦).

وقد ابتدع الأشاعرةُ القولَ بالكَلامِ النَّفْسيِّ، ونَفَوْا أن يكونَ اللهُ يَتَكلَّمُ متى شاءَ، ونَفَوا أن يكونَ كَلامُ اللهِ مَسْموعًا، وقالوا: إنَّ كَلامَ اللهِ أَزَلِيٌّ، وكلُّه واحِدٌ، فالأمْرُ والنَّهْيُ والخَبَرُ كلُّه كَلامٌ واحِدٌ، ولا يُثبتونَ كأهْلِ السُّنَّةِ أنَّ اللهَ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، بل كَلامُه سُبْحانَه عنْدَهم صِفةٌ قَديمةٌ لا تَجدُّدَ لها، في حينِ أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ يَقولونَ: كَلامُ اللهِ قَديمُ النَّوْعِ، حادِثُ الآحادِ.

وقولُ الأشعريِّ في مَسْألةِ الكَلامِ قد تابع فيه ابنَ كُلَّابٍ، ولم يَسبِقِ ابنَ كُلَّابٍ إلى ذلك أحَدٌ، ولا وافَقَه عليه أحدٌ مِن رُؤوسِ الطَّوائِفِ، وأصْلُه في ذلك مَسْألةُ الصِّفاتِ الاخْتِياريَّةِ ونَحْوِها مِن الأمورِ المُتَعلِّقةِ بمَشيئتِه وقُدْرتِه تَعالى: هل تَقومُ بذاتِه أمْ لا؟ فكان السَّلَفُ والأئمَّةُ يُثبتونَ ما يَقومُ بذاتِه تعالى مِن الصِّفاتِ والأفْعالِ مُطلَقًا، والجَهْميَّةُ مِن المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم يُنكِرونَ ذلك مُطلَقًا، فوافَقَ ابنُ كُلَّابٍ السَّلَفَ والأئمَّةَ في إثْباتِ الصِّفاتِ، ووافَقَ الجَهْميَّةَ في نَفْيِ قِيامِ الأفْعالِ به تَعالى، وما يَتَعلَّقُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه؛ ولِهذا وغَيْرِه تكلَّمَ النَّاسُ فيمَن اتَّبَعَه -كـالقَلانسيِّ، والأَشْعَريِّ، ونَحْوِهما- بأنَّ في أقْوالِهم بَقايا مِن الاعْتِزالِ، وهذه البَقايا أصْلُها هو الاسْتِدْلالُ على حُدوثِ العالَمِ بطَريقةِ الحَرَكاتِ؛ فإنَّ هذا الأصْلَ هو الَّذي أَوقَعَ المُعْتَزِلةَ في نَفْيِ الصِّفاتِ والأفْعالِ[1].

قال ابنُ تَيْميَّةَ: (السَّلَفُ وأئمَّةُ السُّنَّةِ والحَديثِ يَقولونَ: إنَّ اللهَ يَتَكلَّمُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه، وكَلامُه ليس بمَخْلوقٍ، بل كَلامُه صِفةٌ له قائمةٌ بذاتِه...، مُتَّفِقونَ على أنَّه لم يَزَلْ مُتَكلِّمًا إذا شاءَ وكيف شاءَ...، يَقولونَ: إنَّه صِفةُ ذاتٍ وفِعْلٍ، هو يَتَكلَّمُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه كَلامًا قائمًا بذاتِه، وهذا هو المَعْقولُ مِن صِفةِ الكَلامِ لكلِّ مُتَكلِّمٍ، فكلُّ حَيٍّ وُصِفَ بالكَلامِ -كالمَلائِكةِ، والبَشَرِ، والجِنِّ، وغَيْرِهم- فكَلامُهم

(١) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٢/ ٩٨).

لا بُدَّ أن يَقومَ بأنْفُسِهم، وهُمْ يَتَكلَّمونَ بمَشيئتِهم وقُدْرتِهم. والكلامُ صِفةُ كَمالٍ لا صِفةُ نَقْصٍ، ومَن تَكلَّمَ بمَشيئتِه أَكمَلُ ممَّن لا يَتَكلَّمُ بمَشيئتِه، فكيف يَتَّصِفُ المَخْلوقُ بصِفاتِ الكَمالِ دونَ الخالِقِ؟! ولكنَّ الجَهْميَّةَ والمُعْتَزِلةَ بَنَوا على أصْلِهم أنَّ الرَّبَّ لا يَقومُ به صِفةٌ؛ لأنَّ ذلك بزَعْمِهم يَسْتلزِمُ التَّجْسيمَ والتَّشْبيهَ المُمْتنِعَ؛ إذ الصِّفةُ عَرَضٌ، والعَرَضُ لا يَقومُ إلَّا بجِسْمٍ، والكُلَّابيَّةُ يَقولونَ: هو مُتَّصِفٌ بالصِّفاتِ الَّتي ليس له عليها قُدْرةٌ، ولا تكونُ بمَشيئتِه، فأمَّا ما يكونُ بمَشيئتِه فإنَّه حادِثٌ، والرَّبُّ تَعالى لا تقومُ به الحَوادِثُ)[1].

وقال أيضًا: (السَّلَفُ والأئِمَّةُ قالوا: إنَّ اللهَ تَكلَّمَ بالقُرْآنِ وغَيْرِه مِن الكُتُبِ المُنزَّلةِ، وإنَّ اللهَ نادى موسى بصَوْتٍ سَمِعَه موسى بأُذُنِه، كما دَلَّتْ على ذلك النُّصوصُ، ولم يَقُلْ أحَدٌ مِنهم: إنَّ ذلك النِّداءَ الَّذي سَمِعَه موسى قَديمٌ أزَليٌّ، ولكنْ قالوا: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ مُتَكلِّمًا إذا شاءَ وكيف شاءَ؛ لأنَّ الكَلامَ صِفةُ كَمالٍ لا صِفةُ نَقْصٍ، وإنَّما يكونُ صِفةَ كَمالٍ إذا قامَ به، لا إذا كان مَخْلوقًا بائِنًا عنه؛ فإنَّ المَوْصوفَ لا يتَّصف إلَّا بما قامَ به[2]، لا يَتَّصِفُ بما هو بائِنٌ عنه، فلا يكونُ المَوْصوفُ حَيًّا عالِمًا قادِرًا، مُتَكلِّمًا رَحيمًا مُريدًا، بحَياةٍ قامَتْ بغَيْرِه، ولا بعِلمٍ وقُدْرةٍ قامَت بغَيْرِه، ولا بكَلامٍ ورَحْمةٍ وإرادةٍ قامَت بغَيْرِه، والكُلامُ بمَشيئةِ المُتَكلِّمِ وقُدْرتِه أَكمَلُ ممَّن لا يكونُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه... وإذا كان كَمالًا فدَوامُ الكَمالِ له، وأنَّه لم يَزَلْ مَوْصوفًا بصِفاتِ الكَمالِ أَكمَلُ مِن كَوْنِه صارَ مُتَكلِّمًا بَعْدَ أن لم يَكُنْ، لو قُدِّرَ أنَّ هذا مُمْكِنٌ فكيف إذا كانَ مُمْتنِعًا؟! وكان أئِمَّةُ السُّنَّةِ والجَماعةِ كلَّما ابتُدِعَ في الدِّينِ بِدْعةٌ أنكَروها، ولم يُقِرُّوها؛ ولِهذا حَفِظَ اللهُ دينَ

(١) ((جامع الرسائل)) (٢/ ٤، ٦، ٧).

(٢) في الأصل: (فإنَّ الموصوفَ -إلَّا بما قام به- لا يتَّصِفُ بما هو بائنٌ عنه)! والصَّوابُ ما أثبَتْنا.

الإسلامِ، فلا يَزالُ في أمَّةِ مُحمَّدٍ طائفةٌ هاديةٌ مَهْدِيَّةٌ، ظاهِرةٌ مَنْصورةٌ)[١].

وكذلك أَثبَتَ الأشاعِرةُ للهِ إرادةً ومَشيئةً قَديمةً، ونَفَوْا أنْ تتجدَّد لله أفعالٌ بمشيئتِه واختيارِه! وهذا أَوقَعَهم في إشْكالاتٍ وتناقضاتٍ، والإرادةُ الَّتي يُثبِتونَها لم يَدُلَّ عليها سَمْعٌ ولا عَقْلٌ؛ فإنَّه لا تُعرَفُ إرادةٌ تُرجِّحُ مُرادًا على مُرادٍ بلا سَبَبٍ يَقْتَضي التَّرجيحَ، ومَن قالَ مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ: إنَّ القادِرَ يُرَجِّحُ أحَدَ مَقْدورَيه على الآخَرِ بلا مُرَجِّحٍ، فهو مُكابِرٌ، ولكن لَمَّا تَكَلَّموا في مَبدَأِ الخَلْقِ بكَلامٍ ابْتَدَعوه خالَفوا به الشَّرْعَ والعَقْلَ احْتاجوا إلى هذه المُكابَرةِ، وبذلك تَسَلَّطَ عليهم الفَلاسِفةُ مِن جِهةٍ أخرى، فلا لِلإسْلامِ نَصَروا، ولا لِلفَلاسِفةِ كَسَروا[٢]!

المبحثُ الثَّاني: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في نَفْيِ الصِّفاتِ

اعْتَمَدَ الأشاعِرةُ في نَفْيِ الصِّفاتِ الفِعليَّةِ -كالرَّحْمةِ، والغَضَبِ، والرِّضا، والنُّزولِ، والاسْتِواءِ- على أصْلِ نَفْيِ حُلولِ الحَوادِثِ، ثُمَّ شَرَعوا في تَأويلِها؛ فتَناقَضوا واضْطَرَبوا.

قال ابنُ تَيْميَّةَ رادًّا على مَن يَنْفي صِفاتِ اللهِ بحُجَّةِ أنَّ إثْباتَها يَسْتلزِمُ حُلولَ الحَوادِثِ باللهِ سُبْحانَه، حتَّى نَفَوْا أن يكونَ اللهُ يَعلَمُ الشَّيءَ حينَ وُقوعِه: (ليس لهم قَطُّ حُجَّةٌ على نَفْيِ الصِّفاتِ إلَّا ما تَخَيَّلوه مِن أنَّ هذا تَرْكيبٌ، ... أمَّا التَّغَيُّرُ فقالوا: العِلمُ بالمُتَغَيِّراتِ يَسْتَلْزِمُ أن يكونَ عِلمُه بأنَّ الشَّيءَ سيَكونُ غَيْرَ عِلمِه بأنْ قد كانَ، فيَلزَمُ أن يكونَ مَحَلًّا للحَوادِثِ، وهُمْ ليس عنْدَهم على نَفْيِ هذه اللَّوازِمِ حُجَّةٌ أصْلًا؛ لا بَيِّنةٌ ولا شُبْهةٌ، وإنَّما نَفَوْه لنَفْيِهم الصِّفاتِ لا لأمْرٍ يَخْتَصُّ بذلك، بخِلافِ مَن نَفى ذلك مِن الكُلَّابيَّةِ ونَحْوِهم؛ فإنَّهم لَمَّا اعْتَقَدوا أنَّ القَديمَ لا تَقومُ

(١) ((الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح)) (٤/ ٣٤١).

(٢) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٦/ ٣٠٠ - ٣٠٦).

به الحَوادِثُ قالوا: لأنَّها لو قامَتْ به لم يَخْلُ منها، وما لم يَخْلُ من الحَوادِثِ فهو حادِثٌ، وقدْ بَيَّنَ أتْباعُهم كالرَّازيِّ والآمِديِّ وغَيْرِهم فَسادَ المُقَدِّمةِ الأُولى الَّتي يُخالِفُهم فيها جُمْهورُ العُقَلاءِ، ويَقولونَ: بلِ القابِلُ للشَّيءِ قد يَخْلو عنه وعن ضِدِّه، أمَّا المُقَدِّمةُ الثَّانيةُ فهي حُجَّةُ المُتَكلِّمينَ الجَهْميَّةِ والقَدَريَّةِ ومَن وافَقَهم مِن أهْلِ الكَلامِ على إثْباتِ حُدوثِ الأجْسامِ باسْتِلْزامِها للحَوادِثِ، وقالوا: ما لا يَخْلو عن الحَوادِثِ أو ما لا يَسبِقُها فهو حادِثٌ؛ لبُطْلانِ حَوادِثَ لا أوَّلَ لها، وهو التَّسَلْسُلُ في الآثارِ. والفَلاسِفةُ لا يَقولونَ بشيءٍ مِن ذلك، بل عنْدَهم القَديمُ تَحُلُّه الحَوادِثُ، ويُجَوِّزونَ حَوادِثَ لا أوَّلَ لها؛ ولِهذا كان كَثيرٌ مِن أساطينِهم ومُتَأخِّريهم -كأبي البَرَكاتِ- يُخالِفونَهم في إثْباتِ الصِّفاتِ وقِيامِ الحَوادِثِ بالواجِبِ، وقالوا لإخْوانِهم الفَلاسِفةِ: ليس معَكم حُجَّةٌ على نَفْيِ ذلك، بل هذه الحُجَّةُ أثْبَتُّموها مِن جِهةِ التَّنْزيهِ والتَّعْظيمِ بلا حُجَّةٍ، والرَّبُّ لا يكونُ مُدَبِّرًا للعالَمِ إلَّا بهذه القَضيَّةِ، فكانَ مِن تَنْزيهِ الرَّبِّ وإجْلالِه تَنْزيهُه عن هذا التَّنْزيهِ، وإجلالُه عن هذا الإجْلالِ)[1].

ومِنَ اضْطِرابِ الأشاعِرةِ وتَناقُضِهم: أنَّهم نَفَوُا الصِّفاتِ الفِعليَّةَ؛ كصِفةِ الرَّحْمةِ، والغَضَبِ، والرِّضا؛ لأنَّها كما يَزعُمونَ لا يَدُلُّ عليها العَقْلُ، معَ أنَّه يُمكِنُ إثْباتُها بالعَقْلِ، وهي ثابتةٌ في القُرْآنِ والسُّنَّةِ، وهُما مُقدَّمانِ على العقلِ.

قال ابنُ تَيْميَّةَ: (فإنْ قال: تلك الصِّفاتُ[2] أُثبِتُها بالعَقْلِ؛ لأنَّ الفِعلَ الحادِثَ دَلَّ على القُدْرةِ، والتَّخْصيصَ دَلَّ على الإرادةِ، والإحْكامَ دَلَّ على العِلمِ، وهذه الصِّفاتُ مُسْتلزِمةٌ للحَياةِ، والحَيُّ لا يَخْلو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكَلامِ أو ضِدِّ

(١) يُنظر: ((الرد على المنطقيين)) (ص: ٤٦٣ - ٤٦٧).

(٢) أي: الصِّفاتُ السَّبعُ الَّتي يُثبِتُها الأشاعرةُ.

ذلك. قال له سائِرُ أهْلِ الإثْباتِ: لك جَوابانِ:

أحَدُهما: أن يُقالَ: عَدَمُ الدَّليلِ المُعيَّنِ لا يَسْتلزِمُ عَدَمَ المَدْلولِ المُعيَّنِ، فهَبْ أنَّ ما سَلَكْتَه مِن الدَّليلِ العَقْليِّ لا يُثبِتُ ذلك؛ فإنَّه لا يَنْفيه، وليس لك أن تَنْفيَه بغَيْرِ دَليلٍ؛ لأنَّ النَّافيَ عليه الدَّليلُ، كما على المُثبِتِ. والسَّمْعُ قد دَلَّ عليه، ولم يُعارِضْ ذلك مُعارِضٌ عَقْليٌّ ولا سَمْعيٌّ؛ فيَجِبُ إثْباتُ ما أَثْبَتَه الدَّليلُ السَّالِمُ عن المُعارِضِ المُقاوِمِ.

الثَّاني: أن يُقالَ: يُمكِنُ إثْباتُ هذه الصِّفاتِ بنَظيرِ ما أَثْبَتَّ به تلك مِن العَقْليَّاتِ، فيُقالُ:...، إكْرامُ الطَّائعينَ يَدُلُّ على مَحَبَّتِهم، وعِقابُ الكُفَّارِ يَدُلُّ على بُغْضِهم، كما قد ثَبَتَ بالشَّاهِدِ والخَبَرِ مِن إكْرامِ أوْلِيائِه وعِقابِ أعْدائِه، والغاياتُ المَحْمودةُ في مَفْعولاتِه ومَأموراتِه -وهي ما تَنْتَهي إليه مَفْعولاتُه ومَأموراتُه مِن العَواقِبِ الحَميدةِ- تَدُلُّ على حِكْمتِه البالِغةِ كما يَدُلُّ التَّخْصيصُ على المَشيئةِ وأَوْلى؛ لِقُوَّةِ العِلَّةِ الغائيَّةِ؛ ولِهذا كان ما في القُرْآنِ مِن بَيانِ ما في مَخْلوقاتِه مِن النِّعَمِ والحِكَمِ أعظَمَ ممَّا في القُرْآنِ مِن بَيانِ ما فيها مِن الدَّلالةِ على مَحْضِ المَشيئةِ)[1].

المبحثُ الثَّالثُ: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في أدِلَّةِ الصِّفاتِ

تَقدَّمَ[2] أنَّ بعضَ أئمةِ الأشاعِرةِ يُقَرِّرونَ أنَّ الأَدِلَّةَ النَّقْليَّةَ -وإن كانَت مِن القُرْآنِ الكَريمِ فَضْلًا عن الأحاديثِ المُتَواتِرةِ أو الآحادِ- لا تُفيدُ اليَقينَ.

قال الفَخْرُ الرَّازيُّ: (الدَّلائِلُ النَّقْليَّةُ لا تُفيدُ اليَقينَ؛ لأنَّها مَبْنيَّةٌ على نَقْلِ اللُّغاتِ، ونَقْلِ النَّحْوِ والتَّصْريفِ، وعَدَمِ الاشْتِراكِ، وعَدَمِ المَجازِ، وعَدَمِ الإضْمارِ، وعَدَمِ

(١) يُنظر: ((التدمرية)) (ص: ٣٣ - ٣٥).
(٢) يُنظر: (ص: ١٥٩).

النَّقْلِ، وعَدَمِ التَّقْديمِ والتَّأخيرِ، وعَدَمِ التَّخْصيصِ، وعَدَمِ النَّسْخِ، وعَدَمِ المُعارِضِ العَقْليِّ. وعَدَمُ هذه الأشْياءِ مَظْنونٌ لا مَعْلومٌ، والمَوْقوفُ على المَظْنونِ مَظْنونٌ، وإذا ثَبَتَ هذا ظَهَرَ أنَّ الدَّلائِلَ النَّقْليَّةَ ظَنِّيَّةٌ، وأنَّ العَقْليَّةَ قَطْعيَّةٌ، والظَّنُّ لا يُعارِضُ القَطْعَ)[1].

قال ابنُ القَيِّم: (إنَّ المُعارِضينَ بَيْنَ العَقْلِ والنَّقْلِ وبَيْنَ ما أَخبَرَ به الرَّسولُ قد اعْتَرَفوا بأنَّ العِلمَ بانْتِفاءِ المُعارِضِ مُطلَقًا لا سَبيلَ إليه؛ إذ ما مِن مُعارِضٍ بنفْسِه إلَّا ويُحْتمَلُ أن يكونَ له مُعارِضٌ آخَرُ، وهذا ما اعْتَمَدَ عليه صاحِبُ «نِهايةِ العُقولِ»، وجَعَلَ السَّمْعيَّاتِ لا يُحتَجُّ بها على العِلمِ بحالٍ! وحاصِلُ هذا أنَّا لا نَعلَمُ ثُبوتَ ما أَخبَرَ به الرَّسولُ حتَّى نَعلَمَ انْتِفاءَ ما يُعارِضُه، ولا سَبيلَ إلى العِلمِ بانْتِفاءِ المُعارِضِ مُطلَقًا لِما تَقدَّمَ، وأيضًا فلا يَلزَمُ مِن انْتِفاءِ العِلمِ بالمُعارِضِ العِلمُ بانْتِفاءِ المُعارِضِ، ولا رَيْبَ أنَّ هذا القَوْلَ مِن أَفسَدِ أقْوالِ العالَمِ، وهو مِن أَعظَمِ أُصولِ أَهْلِ الإلْحادِ والزَّنْدَقةِ، وليس في عَزْلِ الوَحْيِ عن مَرتَبتِه أَبلَغُ مِن هذا)[2].

ومعَ تَقْريرِ الأشاعِرةِ أنَّ الأَدِلَّةَ السَّمْعيَّةَ لا تُفيدُ اليَقينَ يَقْطَعونَ بعِلمِهم بما وَرَدَ في بابِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ معَ عَدَمِ تَيَقُّنِهم بانْتِفاءِ المُعارِضِ العَقْليِّ في الدَّليلِ النَّقْليِّ، فتَناقَضوا في قَوْلِهم: إنَّ الدَّليلَ السَّمْعيَّ يُفيدُ الظَّنَّ ولا يُفيدُ اليَقينَ، ومعَ ذلك يَقولونَ بأنَّهم يَجْزِمونَ بما أَخبَرَ اللهُ به في كِتابِه عن اليَوْمِ الآخِرِ، وهذا تَناقُضٌ!

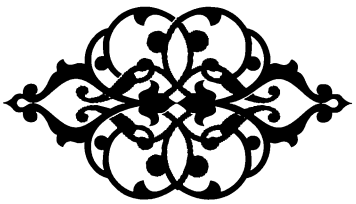
ومِن تَناقُضِهم أيضًا: أنَّهم يُقرِّرونَ أنَّهم لا يَعْتمِدونَ على أحاديثِ الآحادِ في

(١) ((معالم أصول الدين)) (ص: ٢٥). ويُنظر أيضًا: ((الأربعين في أصول الدين)) للرازي (٢/ ٢٥١ - ٢٥٤).

(٢) ((الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة)) (٢/ ٧٣١).

بابِ العَقائِدِ كأحاديثِ الصِّفاتِ، ومعَ ذلك يَعْتمِدونَ على أحاديثَ مَوْضوعةٍ وضَعيفةٍ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، فيُجَوِّزُ بعضُهم مَثَلًا الاسْتِغاثةَ بغَيْرِ اللهِ، وليس لهم مِن حُجَّةٍ على ذلك إلَّا شُبُهاتٌ مُضلَّةٌ، وأحاديثُ مَوْضوعةٌ، وحِكاياتٌ مَكْذوبةٌ، وتَقدَّمَ[1] ذِكْرُ بعضِ النُّقولِ عن بعضِ أئِمَّةِ المَذهَبِ الأَشْعَرِيِّ ممَّا فيه مُخالَفةٌ صَريحةٌ لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ومِن ذلك الغُلُوُّ في الصَّالِحينَ إلى حَدِّ اعْتِقادِ أنَّهم يَعلَمونَ الغَيْبَ، وأنَّهم يَسْتَجيبونَ لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم، ولم يَسْتَدِلُّوا على ذلك بأَدِلَّةٍ قَطْعيَّةٍ مِن القُرْآنِ ولا مِن السُّنَّةِ الصَّحيحةِ المُتَواتِرةِ، أو حتَّى الآحادِ الصَّحيحةِ، معَ أنَّ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ أَعظَمُ أبوابِ العَقيدةِ، واللهُ المُسْتعانُ!

(١) (ص: ٦٨).



الفصلُ السَّابعُ

عقيدةُ الأشاعِرةِ

وفيه تمهيدٌ وتسعةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ

المبحثُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ

المبحثُ الثَّالثُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

المبحثُ الرَّابعُ: مَفْهومُ الإيمانِ والكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ

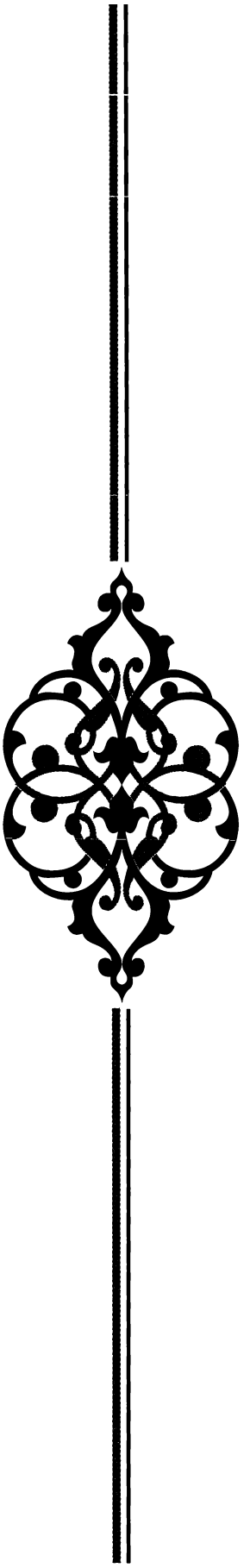
المبحثُ الخامسُ: مفهومُ القَدَرِ وما يَتعلَّقُ به عندَ الأشاعرةِ

المبحثُ السَّادسُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه

المبحثُ السَّابعُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ، والرَّدُّ عليه

المبحثُ الثَّامنُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارقِ والمُعجِزاتِ، والرَّدُّ عليه

المبحثُ التَّاسعُ: عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ



الفصلُ السَّابعُ
عقيدةُ الأشاعِرةِ

تمهيدٌ:

يَظُنُّ بعضُ النَّاسِ أنَّ الأشاعِرةَ إنَّما يُخالِفونَ السَّلَفَ في مَسْألةِ تَأويلِ الصِّفاتِ فحَسْبُ، وليس الأمْرُ كذلك، وإنَّما شَنَّعَ العُلَماءُ على الأشاعِرةِ بسَبَبِ دُخولِهم في عِلمِ الكَلامِ، وتَأثُّرِهم بالفَلاسِفةِ، وتَوَسُّعِهم في تَأويلِ الصِّفاتِ مِثلَ تَأويلاتِ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ[1].

المبحثُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ

يُطلِقُ الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ على تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ: تَوْحيدَ الذَّاتِ والصِّفات والأفْعالِ، ومُرادُهم بتَوْحيدِ الذَّاتِ نَفْيُ التَّرْكيبَ في ذاتِه تَعالى، ونَفْيُ تَعَدُّدِها بحيثُ يكونُ هناك إلهٌ ثانٍ وثالثٌ فأكثَرُ، ومُرادُهم بتَوْحيدِ الصِّفات نفي النَّظيرِ فيها، ومُرادُهم بتَوْحيدِ الأفْعالِ نَفْيُ تَأثيرِ أيِّ شيءٍ غَيْرِ اللهِ في إيجادِ فِعلٍ مِن الأفْعالِ[2].

١- قال الباجوريُّ: (مَبحَثُ الوَحْدانيَّةِ أَشرَفُ مَباحِثِ هذا الفَنِّ؛ ولِذلك سُمِّيَ باسمٍ مُشتَقٍّ مِنها فقيلَ: عِلمُ التَّوْحيدِ...، والمُرادُ مِنها هنا: وَحْدةُ الذَّاتِ والصِّفاتِ، بمَعْنى عَدَمِ النَّظيرِ فيهما...، ووَحْدةُ الأفْعالِ بمَعْنى أنَّه لا تَأثيرَ لغَيْرِه

(١) وسيأتي تفصيلُ هذا في مبحث: أقوالُ العُلَماءِ في مخالَفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ. (ص: ٤٩٥).

(٢) يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٤٢)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٣١٣)، ((المطالب العالية من العِلم الإلهي)) للرازي (٣/ ٢٥٨)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢١٥)، ((إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد)) للسنباوي (ص: ٢٥)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣).

في فِعلٍ مِن الأفْعالِ)[١].

٢- وقال السَّنوسيُّ: (الوَحدانيَّةُ في حقِّه تعالى تَشتمِلُ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: نفيُ الكثرةِ في ذاتِه تعالى، ويسمَّى: الكمَّ المتَّصِلَ.

الثَّاني: نفيُ النَّظيرِ له جلَّ وعزَّ في ذاتِه تعالى، أو في صفةٍ من صفاتِه، ويسمَّى: الكَمَّ المُنفصِلَ.

الثَّالثُ: انفرادُه تعالى بالإيجادِ والتَّدبيرِ العامِّ بلا واسِطةٍ ولا معالجةٍ، فلا مؤثِّرَ سواه تعالى في أثَرٍ ما عمومًا؛ قال جَلَّ من قائلٍ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال جَلَّ وعَزَّ: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦])[٢].

٣- وقال الدُّسوقيُّ: (الوَحْدانيَّةُ تَشْتَمِلُ على ثَلاثةِ أَوجُهٍ: وَحْدانيَّةُ الذَّاتِ، ووَحْدانيَّةُ الصِّفاتِ، ووَحْدانيَّةُ الأفْعالِ، وكلٌّ مِن الوَجْهَينِ الأوَّلَينِ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ: فوَحْدانيَّةُ الذَّاتِ تَنْفي التَّرْكيبَ في ذاتِه تَعالى، وتَنْفي التَّعَدُّدَ؛ بأن يكونَ ثَمَّ ذاتٌ أخرى قَديمةٌ لها مِن صِفاتِ الأُلوهيَّةِ ما لِذاتِ مَوْلانا، ووَحْدانيَّةُ الصِّفاتِ تَنْفي اتِّصافَ الذَّاتِ العَلِيَّةِ بقُدْرتَينِ وإرادتَينِ إلى آخِرِ الصِّفاتِ السَّبْعِ، وتَنْفي وُجودَ صِفةٍ تُشبِهُ صِفتَه في ذاتٍ غيرِ ذاتِه حادِثةٍ)[٣].

والمُلاحَظُ أنَّ الأشاعِرةَ يَهْتَمُّونَ بإثْباتِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ أكثَرَ مِن اهْتمامِهم بتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ثُمَّ نَجِدُ أنَّهم لا يُقَرِّرونَ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ بوُضوحٍ كأهْلِ السُّنَّةِ

(١) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١١٤).

(٢) ((شرح أم البراهين)) (ص: ١٥٣).

(٣) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ١٦٢).

الَّذين يَقولونَ: هو إفْرادُ اللهِ بالخَلْقِ والمُلْكِ والتَّدْبيرِ.

قال ابنُ أبي العزِّ الحنفي: (كَثيرٌ مِن أهْلِ النَّظَرِ يَزعُمونَ أنَّ دَليلَ التَّمانُعِ هو مَعْنى قَوْلِه تَعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢]؛ لاعْتِقادِهم أنَّ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ الَّذي قَرَّروه هو تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ الَّذي بَيَّنَه القُرْآنُ، ودَعَتْ إليه الرُّسُلُ عليهم السَّلامُ، وليس الأمْرُ كذلك، بلِ التَّوْحيدُ الَّذي دَعَتْ إليه الرُّسُلُ ونَزَلَتْ به الكُتُبُ هو تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ المُتَضَمِّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ، وهو عِبادةُ اللهِ وَحْدَه لا شَريكَ له؛ فإنَّ المُشرِكينَ مِن العَربِ كانوا يُقِرُّونَ بتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وأنَّ خالِقَ السَّمَواتِ والأرْضِ واحِدٌ، كما أخبَرَ تَعالى عنهم بقَوْلِه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، ومِثلُ هذا كَثيرٌ في القُرْآنِ. ولم يَكونوا يَعْتَقِدونَ في الأصْنامِ أنَّها مُشارِكةٌ للهِ في خَلْقِ العالَمِ، بلْ كان حالُهم فيها كحالِ أمْثالِهم مِن مُشرِكي الأُمَمِ مِن الهِنْدِ والتُّرْكِ والبَرْبَرِ وغَيْرِهم؛ تارةً يَعْتَقِدونَ أنَّ هذه تَماثيلُ قَوْمٍ صالِحينَ مِن الأنْبياءِ والصَّالِحينَ، ويَتَّخِذونَهم شُفَعاءَ، ويَتَوَسَّلونَ بهم إلى اللهِ، وهذا كان أصْلَ شِرْكِ العَربِ...، ومِن أسْبابِ الشِّرْكِ عِبادةُ الكَواكِبِ، واتِّخاذُ الأصْنامِ بحَسَبِ ما يُظَنُّ أنَّه مُناسِبٌ للكَواكِبِ مِن طِباعِها. وشِرْكُ قَوْمِ إبْراهيمَ عليه السَّلامُ كان -فيما يُقالُ- مِن هذا البابِ. وكذلك الشِّرْكُ بالمَلائِكةِ والجِنِّ، واتِّخاذُ الأصْنامِ لهم. وهؤلاء كانوا مُقِرِّينَ بالصَّانِعِ، وأنَّه ليس لِلعالَمِ صانِعانِ، ولكنِ اتَّخَذوا هؤلاءِ شُفَعاءَ، كما أخبَرَ عنهم تَعالى بقَوْلِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تَعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ

﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. وكذلك كان حالُ الأُمَمِ السَّالِفةِ المُشرِكةِ الَّتي كَذَّبَتِ الرُّسُلَ، كما حَكى اللهُ تَعالى في قِصَّةِ صالِحٍ عليه السَّلامُ عن تِسْعةِ الرَّهْطِ الَّذين ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ أي: تَحالَفوا باللهِ ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ﴾ [النمل: ٤٩]، فهؤلاءِ المُفسِدونَ المُشرِكونَ تحالَفوا باللهِ عنْدَ قَتْلِ نَبيِّهم وأهْلِه، وهذا يُبَيِّنُ أنَّهم كانوا مُؤمِنينَ باللهِ إيمانَ المُشرِكينَ؛ فعُلِمَ أنَّ التَّوْحيدَ المَطْلوبَ هو تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ الَّذي يَتَضَمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ)[1].

وقال المَقْريزيُّ: (لا رَيْبَ أنَّ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ لم يُنكِرْه المُشرِكونَ، بلْ أَقَرُّوا بأنَّه سُبْحانَه وَحْدَه خالِقُهم، وخالِقُ السَّمَواتِ والأرْضِ، والقائِمُ بمَصالِحِ العالَمِ كلِّه، وإنَّما أَنْكَروا تَوْحيدَ الإلَهيَّةِ والمَحَبَّةِ، كما قد حَكى اللهُ تَعالى عنهم في قَوْلِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فلمَّا سَوَّوْا غَيْرَه به في هذا التَّوْحيدِ كانوا مُشرِكينَ، كما قال تَعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورِۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وقدْ عَلَّمَ اللهُ سُبْحانَه وتَعالى عِبادَه كَيْفيَّةَ مُبايَنةِ الشِّرْكِ في تَوْحيدِ الإلَهيَّةِ، وأنَّه تَعالى حَقيقٌ بإفْرادِه وَلِيًّا وحَكَمًا ورَبًّا، فقال تَعالى: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فلا وَلِيَّ ولا حَكَمَ ولا رَبَّ إلَّا اللهُ، الَّذي مَن عَدَلَ به غَيْرَه فقدْ أَشرَكَ في أُلوهِيَّتِه ولو وَحَّدَ رُبوبيَّتَه، فتَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ هو الَّذي اجْتَمَعَتْ فيه الخَلائِقُ مُؤمِنُها وكافِرُها، وتَوْحيدُ الإلَهيَّةِ مَفرَقُ الطُّرُقِ بَيْنَ

(١) يُنظر: ((شرح الطحاوية)) (١/ ٢٨ - ٣٢).

المُؤمِنينَ والمُشرِكينَ، ولِهذا كانَتْ كَلِمةُ الإسْلام: لا إلهَ إلَّا اللهُ، ولو قال: لا رَبَّ إلَّا اللهُ، لَمَا أَجْزأه عنْدَ المُحَقِّقينَ، فتَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ هو المَطْلوبُ مِن العِبادِ)[1].

وقال الصَّنعانيُّ: (التَّوحيدُ قِسمانِ؛ القِسمُ الأوَّلُ: توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والخالِقيَّةِ والرَّازِقيَّةِ ونحوِها، ومعناه: أنَّ اللهَ وَحْدَه هو الخالِقُ للعالَمِ، وهو الرَّبُّ لهم والرَّازِقُ لهم، وهذا لا يُنكِرُه المُشرِكون ولا يجعَلون للهِ فيه شريكًا، بل هم مُقِرُّون به...

والقِسمُ الثَّاني: توحيدُ العِبادةِ، ومعناه: إفرادُ اللهِ وَحْدَه بجميعِ أنواعِ العباداتِ، فهذا هو الَّذي جعَلوا للهِ فيه شُرَكاءَ، ولَفظُ الشَّريكِ يُشعِرُ بالإقرارِ باللهِ تعالى.

فالرُّسُلُ عليهم السَّلامُ بُعِثوا لتقريرِ الأوَّلِ، ودُعاءِ المُشرِكين إلى الثَّاني، مِثلُ قَولِهم في خِطابِ المُشرِكين: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣]، ونهيهم عن شِركِ العِبادةِ؛ ولذا قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: قائلينَ لأُمَمِهم أنِ اعبُدوا اللَّهَ، فأفاد بقَولِه: ﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾ أنَّ جميعَ الأُمَمِ لم تُرسَلْ إليهم الرُّسُلُ وتُبعَثْ إلَّا لطلَبِ توحيدِ العِبادةِ، لا للتَّعريفِ بأنَّ اللهَ هو الخالِقُ للعالَمِ، وأنَّه ربُّ السَّمواتِ والأرضِ؛ فإنَّهم مُقِرُّون بهذا؛ ولهذا لم تَرِدِ الآياتُ فيه -في الغالِبِ- إلَّا بصيغةِ استفهامِ التَّقريرِ، نحوُ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] [إبراهيم: ١٠] ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾

(١) يُنظر: ((تجريد التوحيد المفيد)) (ص: ٧ - ٩).

(٢) قال ابنُ كثيرٍ: (يخبرُ تعالى عمَّا دار بيْنَ الكُفَّارِ وبيْنَ رُسُلِهم من المجادَلةِ، وذلك أنَّ أُمَمَهم =

[الأنعام: ١٤] ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١] ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [فاطر: ٤٠] استفهامُ تقريرٍ لهم؛ لأنَّهم به مُقِرُّون.

وبهذا تَعرِفُ أنَّ المُشركين لم يتَّخِذوا الأصنامَ والأوثانَ ولم يَعبُدوها، ولم يتَّخِذوا المسيحَ وأُمَّه ولم يتَّخِذوا الملائكةَ شُركاءَ للهِ تعالى لأجْلِ أنَّهم أشرَكوهم في خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ، وفي خَلقِ أنفُسِهم؛ بل اتَّخَذوهم لأنَّهم يُقَرِّبونهم إلى اللهِ زُلْفى، كما قالوه، فهم مُقرُّون باللهِ في نفْسِ كَلِماتِ كُفرِهم، وأنَّهم شُفَعاءُ عِندَ اللهِ...

وكلُّ مُشرِكٍ مُقِرٌّ بأنَّ اللهَ خالقُه وخالِقُ السَّمواتِ والأرضِ، وربُّه وربُّ ما فيهنَّ ورازقُهم؛ ولهذا احتجَّ عليهم الرُّسُلُ بقَولِهم: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وبقَولِهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]، والمُشركون مُقِرُّون بذلك ولا يُنكِرونَه)[1].

= لَمَّا واجهوهم بالشَّكِّ فيما جاؤوهم به مِن عبادةِ اللهِ وحْدَه لا شريكَ له، قالت الرُّسُلُ: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾؟ وهذا يحتَمِلُ شَيئين؛ أحَدُهما: أفي وجودِه شَكٌّ؟! فإنَّ الفِطَرَ شاهِدةٌ بوُجودِه، ومجبولةٌ على الإقرارِ به، فإنَّ الاعترافَ به ضروريٌّ في الفِطَرِ السَّليمةِ، ولكِنْ قد يَعرِضُ لبَعضِها شَكٌّ واضطِرابٌ، فتحتاجُ إلى النَّظَرِ في الدَّليلِ المُوصِلِ إلى وُجودِه؛ ولهذا قالت لهم الرُّسُلُ تُرشِدُهم إلى طريقِ معرفتِه بأنَّه ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الَّذي خلَقَها وابتَدَعها على غيرِ مِثالٍ سَبَق؛ فإنَّ شواهِدَ الحُدوثِ والخَلقِ والتَّسخيرِ ظاهِرٌ عليها، فلا بُدَّ لها مِن صانعٍ، وهو اللهُ لا إلهَ إلَّا هو، خالِقُ كُلِّ شيءٍ وإلهُه ومَليكُه.

والمعنى الثَّاني في قَولِهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ أي: أفي إلهيَّتِه وتفَرُّدِه بوُجوبِ العبادةِ له شَكٌّ، وهو الخالِقُ لجميعِ الموجوداتِ، ولا يَستَحِقُّ العبادةَ إلَّا هو، وحْدَه لا شريكَ له؟! فإنَّ غالِبَ الأمَمِ كانت مُقِرَّةً بالصَّانِعِ، ولكِنْ تَعبُدُ معه غيرَه مِن الوسائِطِ الَّتي يَظُنُّونَها تنفَعُهم أو تُقَرِّبُهم مِن اللهِ زُلْفى). ((تفسير القرآن العظيم)) (٤/ ٤٨٢).

(١) ((تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد)) (ص: ٥٠-٥٣). ويُنظر: ((الفتح الرباني من فتاوى الإمام =

ومعَ وُضوحِ الفَرْقِ بَيْنَ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ نَجدُ بعضَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ يُنكِرُ الفَرْقَ بَيْنَهما، ويَزعُمُ بعضُهم أنَّ التَّفْريقَ بَيْنَهما قد أَحدَثَه ابنُ تيميَّةَ!

قال يوسفُ الدِّجْويُّ (ت: ١٣٦٥ هـ): (قولُهم: إنَّ التَّوحيدَ يَنقَسِمُ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الألوهيَّةِ، تقسيمٌ غيرُ معروفٍ لأحدٍ قبْلَ ابنِ تيميَّةَ)[١].

وقال أبو حامِدِ بنُ مَرْزوقٍ (ت: ١٣٩٥ هـ): (تَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ وتَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ الَّذي اخْتَرَعَه ابنُ تيميَّةَ)[٢].

وقال أيضًا: (لم يَقُلْ أيُّ صَحابيٍّ مِن أصْحابِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تَعالى عليه وسلَّم ورَضِيَ عنهم: إنَّ التَّوْحيدَ يَنْقَسِمُ إلى تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، وإنَّ مَن لم يَعرِفْ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ لا يُعتَدُّ بمَعرِفته لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ هذا يَعرِفُه المُشرِكونَ، وإنِّي أتَحَدَّى كلَّ مَن له إلْمامٌ بالعِلمِ أن يَنقُلَ لنا هذا التَّقْسيمَ المُخْتَرَعَ عنهم ولو بروايةٍ واهِيةٍ)[٣].

وقال أيضًا عن ابنِ تيميَّةَ: (قَسَّمَ التَّوْحيدَ إلى قِسْمَينِ وثَلاثةٍ؛ تَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وتَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ، أو هما معَ تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ، ولم يَقُلِ اللهُ هذا في كِتابِه العَزيزِ، ولا رَسولُه صلَّى اللهُ تَعالى عليه وسلَّمَ، ولا السَّلَفُ)[٤].

ومسمَّى الأُلوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ مَعْروفٌ قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بمِئاتِ السِّنينَ، سواءٌ سَمَّوه

= الشوكاني)) (١/ ٣٣٦).

(١) يُنظر: ((مجلة الأزهر)) ج٤، العدد الصادر في ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ، ((مقالات وفتاوى الشيخ يوسف الدجوي)) (١/ ٢٤٩).

(٢) ((براءة الأشْعَرِيِّين من عقائد المخالفين)) (١/ ٨٩).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٩٦).

(٤) المصدر السابق: (١/ ١١٥).

أقْسامًا أو لا:

قال مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ (ت: ٣١٠هـ)، وهو قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بأَكثَرَ مِن أرْبَعمِئةِ سنةٍ: (القَوْلُ في تَأويلِ قَوْلِه تَعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ١٩]، يَقولُ تَعالى ذِكْرُه لنَبيِّه مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: فاعْلَمْ يا مُحَمَّدُ أنَّه لا مَعْبودَ تَنْبَغي أو تَصلُحُ له الأُلوهةُ، ويَجوزُ لك ولِلخَلْقِ عِبادتُه، إلَّا اللهُ الَّذي هو خالِقُ الخَلْقِ، ومالِكُ كلِّ شيءٍ، يَدِينُ له بالرُّبوبيَّةِ كُلُّ ما دونَه)[١].

وقال أيضًا: (﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ يَقولُ جَلَّ جلالُه: هذا الذي هذه صِفتُه سَيِّدُكم ومولاكم لا مَن لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا يُدَبِّرُ ولا يقضي من الآلهةِ والأوثانِ. ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ يقولُ: فاعبُدوا ربَّكم الذي هذه صِفتُه، وأخلِصوا له العبادةَ، وأفرِدوا له الأُلوهةَ والرُّبوبيَّةَ بالذِّلَّةِ منكم له دونَ أوثانِكم وسائِرِ ما تُشرِكون معه في العِبادةِ)[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ (ت: ٣٥٤هـ)، وهو قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بنَحْوِ أرْبَعةِ قُرونٍ: (الحَمْدُ للهِ المُتَفَرِّدِ بوَحْدانيَّةِ الأُلوهيَّةِ، المُتَعَزِّزِ بعَظَمةِ الرُّبوبيَّةِ)[٣].

وقال مكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ[٤] (ت: ٤٣٧هـ): (﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [غافر: ٦٤]، أي: من حلالِ الرِّزقِ وطَيِّبِه ولذيذِه، هو اللهُ رَبُّكم الذي لا تَصلُحُ الألوهيَّةُ

(١) ((جامع البيان)) (٢١/ ٢٠٨).

(٢) المصدر السابق (١٢/ ١١٤)

(٣) ((روضة العقلاء ونزهة الفضلاء)) (ص: ١٤).

(٤) أبو محمَّدٍ مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ القَيسيُّ القَيروانيُّ ثمَّ القُرطبيُّ المالِكيُّ، من أهلِ التَّبحُّرِ في عُلومِ القرآنِ والعربيَّةِ، كثيرُ التَّواليفِ في عِلمِ القرآنِ، محسِنٌ لذلك. يُنظر: ((الصلة في تاريخ أئمة الأندلس)) لابن بشكوال (ص: ٥٩٧)، ((وَفَيَات الأعيان)) لابن خَلِّكان (٥/ ٢٧٤).

إلَّا له، ولا تحسُنُ العبادةُ لغَيرِه.

ثمَّ قال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [غافر: ٦٤]، أي: الذي خلَق هذه الأشياءَ لكم وأحسَن إليكم، هو اللهُ رَبُّكم لا تصلُحُ الرُّبوبيَّةُ إلَّا له.

﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤]، أي: مالِكُ جميعِ الخَلقِ.

ثمَّ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، أي: لا معبودَ غيرُه يستحِقُّ العبادةَ.

﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥]، أي: مُفرِدين له العبادةَ والألوهيَّةَ)[1].

وعن أي شيءٍ يتحدَّثُ هنا غير التَّوحيد؟!

بل ذكَرَ هذا التقسيمَ مؤسِّسُ المذهبِ الماتُريديِّ أبو منصور المتوفى سنة ٣٣٣ هجرية في أكثر من خمسينَ موضعًا من تفسيرِه.

فقال: (﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، يحتَمِلُ: النَّهيَ عن الإشراكِ في العبادةِ والطَّاعةِ، ويحتَمِلُ: النَّهيَ عن الإشراكِ في الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ، ويحتَمِلُ: النَّهيَ عن الإشراكِ في سُلطانِه، وغيرِ ذلك؛ كُلُّ ذلك إشراكٌ باللهِ. وباللهِ العِصمةُ)[2].

ومقابلُ الشِّركِ التَّوحيدُ.

وقال أيضًا: (قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] يحتَمِلُ: الشِّركَ في الاعتقادِ، وهو أن يُشرِكَ غيرَه في ربوبيَّتِه وألوهيَّتِه، وبَينَ أن يُشرِكَ غيرَه في عبادتِه؛ ألا ترى أنَّه قال عزَّ وجَلَّ: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، ثمَّ قال اللهُ تعالى في آخرِه: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]:

(١) ((الهداية إلى بلوغ النهاية)) (١٠/ ٦٤٥٤، ٦٤٥٥)

(٢) ((تفسير الماتريدي)) (٣/ ١٧٠).

جعل الإشراكَ في الألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ والإشراكَ في العبادةِ واحدًا؛ كُلُّه شِركٌ باللهِ. وباللهِ التَّوفيقُ)[١]. وهذا صريحٌ في أنَّ التَّوحيدَ عنده ينقسم إلى توحيد الألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ.

وكذلك أبو اللَّيثِ السَّمَرْقَنْديُّ (ت: ٣٧٣هـ) وهو من كبار أئمة الماتُريديَّة، قال: (﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ أي: دائمًا خالِصًا. ويقالُ: الألوهيَّةُ والرُّبوبيَّةُ له خالِصًا)[٢]. وما الذي يكون خالصًا غير التَّوحيد؟!

وقال أيضًا: (... فعلى جميعِ الخَلقِ أن يحمَدوه. ويقالُ: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦] يعني: الألوهيَّةَ والرُّبوبيَّةَ)[٣].

بل منهم من صرَّح بتسميته توحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدَ الإلَهيَّةِ، قال مُرْتَضى الزَّبيديُّ الأشْعَريُّ الماتُريديُّ: (التَّوْحيدُ تَوْحيدانِ: تَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وتَوْحيدُ الإلَهيَّةِ، فصاحِبُ تَوْحيدِ الرَّبانيَّةِ يَشهَدُ قَيُّوميَّةَ الرَّبِّ فوقَ عَرْشِه، يُدَبِّرُ أمْرَ عِبادِه وَحْدَه، فلا خالِقَ ولا رازِقَ ولا مُعْطِيَ ولا مانعَ ولا مُحْيِيَ ولا مُميتَ ولا مُدَبِّرَ لأمْرِ المَمْلَكةِ ظاهِرًا وباطِنًا غَيْرُه، فما شاءَ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ، ولا تَتَحرَّكُ ذَرَّةٌ إلَّا بإذْنِه، ولا يَجوزُ حادِثٌ إلَّا بمَشيئتِه، ولا تَسقُطُ وَرَقةٌ إلَّا بعِلمِه، ولا يَعزُبُ عنه مِثْقالُ ذَرَّةٍ في السَّمَواتِ ولا في الأرْضِ ولا أَصغَرُ مِن ذلك ولا أَكبَرُ إلَّا وقدْ أحْصاها عِلمُه، وأحاطَتْ بِها قُدْرتُه، ونَفَذَتْ فيها مَشيئتُه، واقْتَضَتْها حِكْمتُه. وأمَّا تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ فهو أن يُجمِعَ هِمَّتَه وقَلْبَه وعَزْمَه وإرادتَه وحَرَكاتِه

(١) ((تفسير الماتريدي)) (٣/ ٣٦٢)

(٢) ((بحر العلوم)) (٢/ ٢٧٧)

(٣) المصدر السابق: (٣/ ٢٨٣)

على أداءِ حَقِّه، والقِيامِ بعُبوديَّتِه)[١].

أمَّا قَوْلُ أبي حامِدِ بنِ مَرْزوقٍ: (لم يَقُلْ أيُّ صَحابيٍّ مِن أصْحابِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تَعالى عليه وسلَّمَ ورَضِيَ عنهم: إنَّ التَّوْحيدَ يَنْقَسِمُ إلى تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، وإنَّ مَن لم يَعرِفْ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ لا يُعتَدُّ بمَعرِفتِه لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ هذا يَعرِفُه المُشرِكونَ، وإنِّي أتَحَدَّى كلَّ مَن له إلْمامٌ بالعِلمِ أن يَنقُلَ لنا هذا التَّقْسيمَ المُخْتَرَعَ عنهم ولو بِروايةٍ واهِيةٍ...، لم يأتِ في سُنَّةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تَعالى عليه وسلَّمَ الواسِعةِ الَّتي هي بَيانٌ لكِتابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ مِن صِحاحٍ وسُنَنٍ ومَسانيدَ ومَعاجِمَ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ تَعالى عليه وسلَّمَ كان يَقولُ لأصْحابِه ويُعَلِّمُهم أنَّ التَّوْحيدَ يَنْقَسِمُ إلى تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، وإنَّ مَن لم يَعرِفْ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ لا يُعتَدُّ بمَعرِفتِه لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ هذا يَعرِفُه المُشرِكونَ)[٢]، فهذا اسْتِدْلالٌ عَجيبٌ! وهو كمَن يَسْتَدِلُّ على إنْكارِ شُروطِ الصَّلاةِ بأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يَقُلْ لأصْحابِه: إنَّ شُروطَ الصَّلاةِ كَذا وكَذا، ومَعْلومٌ أنَّ الفُقَهاءَ أخذوا شُروطَ الصَّلاةِ مِن القُرْآنِ والسُّنَّةِ، أو كمَن يَسْتَدِلُّ على إنْكارِ تَقْسيمِ النِّفاقِ إلى نِفاقٍ أكبَرَ وأصغَرَ بكَوْنِ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وأصْحابِه لم يُصَرِّحوا بهذا التَّقْسيمِ، فكما أنَّ شُروطَ الصَّلاةِ دَلَّت عليها الأدِلَّةُ الشَّرْعيَّةُ ولا إنْكارَ على مَن ذَكَرَها مِن الفُقَهاءِ، وكما أنَّ تَقْسيمَ النِّفاقِ إلى نِفاقٍ أكبَرَ وأصغَرَ دَلَّت عليه الأدِلَّةُ الشَّرْعيَّةُ؛ فكذلك تَقْسيمُ التَّوْحيدِ لا وَجْهَ لإنْكارِه معَ ثُبوتِ الأدِلَّةِ عليه.

(١) يُنظر: ((تاج العروس)) (٩/ ٢٧٥، ٢٧٦). وهذا الكلامُ لابن القيِّمِ في أواخر ((مدارج السالكين)) (٣/ ٤٧١)، أخذه منه الزَّبيديُّ دونَ عزوٍ!

(٢) ((براءة الأشعريين من عقائد المخالفين)) (١/ ٩٧).

ومن الأشاعرةِ من قسَّم التوحيد إلى أقسامٍ لم تكن معروفةً عند الصَّحابة كقَوْلِ الجُرْجانيِّ: (التَّوْحيدُ ثَلاثةُ أشْياءَ: مَعْرِفةُ اللهِ تَعالى بالرُّبوبيَّةِ، والإقْرارُ بالوَحْدانيَّةِ، ونَفْيُ الأنْدادِ عنه جُمْلةً)[1].

فلمَ لا يعُدُّ أبو حامِدٍ ابنُ مرزوقٍ هؤلاء الأشاعِرةَ والماتُريديَّةَ في جُمْلةِ مَنِ اخترع تقسيمَ التَّوحيدِ، وخالَفوا الكِتابَ والسُّنَّةَ، حسَبَ زعمِه؟!

قال بَكْر أبو زَيدٍ في رَدِّه على مُنكِري تَقْسيمِ التَّوْحيدِ إلى تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ: (هذا التَّقْسيمُ الاسْتِقْرائيُّ لَدى مُتَقَدِّمي عُلَماءِ السَّلَفِ: أشارَ إليه ابنُ مَنْدَه، وابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ، وغَيْرُهما، وقَرَّرَه شَيْخا الإسْلامِ ابنُ تيميَّةَ وابنُ القَيِّم، وقَرَّرَه الزَّبيديُّ في تاجِ العَروسِ، وشَيْخُنا الشِّنْقيطيُّ في أضْواءِ البَيانِ، وآخَرونَ، رَحِمَ اللهُ الجَميعَ، وهو اسْتِقْراءٌ تامٌّ لنُصوصِ الشَّرْعِ، وهو مُطَّرِدٌ لَدى أهْلِ كلِّ فَنٍّ، كما في اسْتِقْراءِ النُّحاةِ كَلامَ العَربِ إلى «اسْمٍ، وفِعْلٍ، وحَرْفٍ»، والعَربُ لم تَفُهْ بهذا، ولم يَعْتِبْ على النُّحاةِ في ذلك عاتِبٌ)[2].

ومعَ تَرْكيزِ الأشاعِرةِ على تَقْريرِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ نَجِدُ أنَّ بعضَهم يُثبِتُ للأنبياءِ أو الأولياءِ اسْتِجابتَهم لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم، ويَعُدُّونَ ذلك مِن كَراماتِهم، وهذه بعضُ أقوالِهم:

١- ذَكَرَ أبو سعيدٍ الخادِميُّ الحنفيُّ (ت: ١١٧٦هـ): نُقولًا عن بعضِ الأشاعِرةِ، فقال: (عن الزَّيْلعيِّ: ويَجوزُ التَّوَسُّلُ إلى اللهِ تَعالى والاسْتِغاثةُ بالأنْبياءِ والصَّالِحينَ بَعْدَ مَوْتِهم؛ لأنَّ المُعْجِزةَ والكَرامةَ لا تَنْقَطِعُ بمَوْتِهم. وعن الرَّمْليِّ

(١) ((التعريفات)) (ص: ٦٩).

(٢) ((التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير)) (ص: ٣٠). ويُنظر رسالة: ((القَوْل السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد)) لعبد الرزاق البدر.

أيضًا بعَدَمِ انْقطاعِ الكَرامةِ بالمَوْتِ. وعن إمامِ الحَرَمَين: ولا يُنكِرُ الكَرامةَ ولو بَعْدَ المَوْتِ إلَّا رافِضيٌّ!. وعن الأُجْهُوريِّ: الوَلِيُّ في الدُّنْيا كالسَّيْفِ في غِمْدِه، فإذا ماتَ تَجَرَّدَ مِنه، فيكونُ أَقْوى في التَّصرُّفِ، كَذا نُقِلَ عن نورِ الهِدايةِ لأبي عليٍّ السِّنْجِيِّ)[1].

٢- وقال الشِّهابُ الرَّمليُّ: (الاستغاثةَ بالأنبياءِ والمُرسَلين والأولياءِ والعُلَماءِ والصَّالحينَ جائزةٌ، وللرُّسُلِ والأنبياءِ والأولياءِ والصَّالحين إغاثةٌ بعدَ موتِهم؛ لأنَّ مُعجِزةَ الأنبياءِ وكراماتِ الأولياءِ لا تنقَطِعُ بموتِهم. أمَّا الأنبياءُ فلأنَّهم أحياءٌ في قبورِهم يُصَلُّون ويحُجُّون كما وردت به الأخبارُ، وتكونُ الإغاثةُ منهم مُعجِزةً لهم، والشُّهَداءُ أيضًا أحياءٌ شُوهِدوا نهارًا جِهارًا يقاتِلون الكُفَّارَ.

وأمَّا الأولياءُ فهي كرامةٌ لهم؛ فإنَّ أهلَ الحَقِّ على أنَّه يقَعُ من الأولياءِ بقصدٍ وبغيرِ قَصدٍ أمورٌ خارقةٌ للعادةِ يُجريها اللهُ تعالى بسَبَبِهم، والدَّليلُ على جوازِها أنَّها أمورٌ ممكِنةٌ لا يَلزَمُ من جوازِ وقوعِها مُحالٌ، وكُلُّ ما هذا شأنُه فهو جائزُ الوقوعِ)[2].

٣- وقال سَلامةَ العَزَّاميِّ: (التَّوَسُّلُ والتَّشَفُّعُ والاسْتِغاثةُ بالنَّبِيِّينَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، والصَّالِحينَ رَضِيَ الله عنهم، بَعْدَ وَفاتِهم، معَ اعْتِقادِ أنَّهم مَفاتيحُ الرَّحْمةِ وأسْبابُ الخَيْرِ، والفاتِحُ لها بِهم هو اللهُ وَحْدَه- ليس شِرْكًا ولا كُفْرًا، ولا حَرامًا ولا مَكْروهًا، بلْ هو سَبيلُ المُؤمِنينَ، وطَريقُ عِبادِ اللهِ المَرْضيِّينَ!)[3].

٤- وقال يوسُفُ الدِّجْويُّ الأشْعَريُّ، مُفْتي «مَجَلَّةِ الأزْهَرِ»: (جاءَتْنا رَسائِلُ

(١) ((بريقة محمودية)) (١/ ٢٠٣).

(٢) ((فتاوى الرملي)) (٤/ ٣٨٢).

(٣) يُنظر: ((فرقان القُرْآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان)) (ص: ٢١).

كَثيرةٌ يَسأَلُ مُرْسِلوها عن تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ وتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ ما مَعْناهما؟ وما الَّذي يَتَرَتَّبُ عليهما؟ ومَن ذا الَّذي فَرَّقَ بَيْنَهما؟ وما هو البُرْهانُ على صِحَّةِ ذلك أو بُطْلانه؟ فنَقولُ وباللهِ التَّوْفيقُ: إنَّ صاحِبَ هذا الرَّأيِ هو ابنُ تيميَّةَ الَّذي شادَ بذِكْرِه، قال: إنَّ الرُّسُلَ لم يُبْعَثوا إلَّا لتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، وهو إفْرادُ اللهِ بالعِبادةِ، وأمَّا تَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ -وهو اعْتِقادُ أنَّ اللهَ رَبُّ العالَمينَ المُتَصَرِّفُ في أمورِهم- فلم يُخالِفْ فيه أحَدٌ مِن المُشرِكينَ والمُسلِمينَ، بدَليلِ قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ٣٨]، ثُمَّ قالوا: إنَّ الَّذين يَتَوَسَّلونَ بالأنْبياءِ والأَوْلِياءِ ويَتَشَفَّعونَ بهم ويُنادونَهم عنْدَ الشَّدائِدِ هُمْ عابِدونَ لهم، قد كَفَروا بما كفَر به عُبَّادُ الأوثانِ والمَلائكةِ والمَسيحِ سواءً بسواءٍ، فإنَّهم لم يَكْفُروا باعْتِقادِهم الرُّبوبيَّةَ في تلك الأوْثانِ وما معَها، بل بتَرْكِهم تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ بعِبادتِها، وهذا يَنطَبِقُ على زُوَّارِ القُبورِ المُتَوَسِّلينَ بالأَوْلِياءِ المُنادينَ لهم، المُسْتَغيثينَ بِهم، الطَّالِبينَ مِنهم ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ تَعالى)[1].

وقال أيضًا: (المستغيثُ إن كان طالبًا من اللهِ بكرامةِ هذا الميِّتِ لديه فالأمرُ واضِحٌ، وإن كان طالبًا من الوَليِّ نفسِه فإنَّما يطلُبُ منه على اعتقادِ أنَّ اللهَ أعطاه قوَّةً رُوحانيَّةً تُشبِهُ قوَّةَ الملائكةِ، فهو يفعَلُ بها بإذنِ اللهِ، فهل في ذلك تأليهٌ له؟

ولو فرَضْنا جدَلًا أنَّنا مخطِئون في ذلك لم يكُنْ فيه شِركٌ ولا كُفرٌ، بل نكونُ كمن طلب من المُقعَدِ المعونةَ مُعتَقِدًا أنَّه صحيحٌ غيرُ مُقعَدٍ، مع أنَّ عَمَلَ الأرواحِ ومواهِبَ الأنبياءِ والأولياءِ ثابتةٌ في الدَّلائلِ القَطعيَّةِ...

وصفوةُ القولِ أنَّنا نقولُ: هؤلاء المستغيثون يعتَقِدون أنَّ اللهَ أعطى هؤلاء

(١) يُنظر: ((مجلة الأزهر)) ج٤، العدد الصادر في ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ، ((مقالات وفتاوى الشيخ يوسف الدجوي)) (١/ ٢٤٨).

الأولياءَ مواهِبَ لم يُعْطِها لغيرِهم، وذلك جائزٌ...

فالاستغاثةُ مَبنيَّةٌ عِندَنا على أنَّ الأنبياءَ والأولياءَ أحياءٌ في قبورِهم كالشُّهَداءِ، بل أعلى من الشُّهَداءِ، ويمكِنُهم أن يَدْعوا اللهَ تعالى للمُستغيثِ بهم، بل يمكِنُهم أن يعاونوه بأنفُسِهم كما تعاونُ الملائكةُ بني آدمَ، وللأرواحِ تصرُّفٌ كبيرٌ في البَرزخِ)[1].

المبحثُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ

التَّوْحيدُ عنْدَ الأشاعِرةِ يَشملُ ثَلاثةَ أمورٍ:

١- أنَّ اللهَ واحِدٌ في ذاتِه لا قَسيمَ له.

٢- وأنَّه واحِدٌ في صِفاتِه لا شَبيهَ له.

٣- وأنَّه واحِدٌ في أفْعالِه لا شَريكَ له[2].

قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (قال أصْحابُنا: الواحِدُ هو الشَّيءُ الَّذي لا يَصِحُّ انْقِسامُه؛ إذْ لا تَقبَلُ ذاتُه القِسْمةَ بوَجْهٍ، ولا تَقبَلُ الشَّرِكةَ بوَجْهٍ؛ فالباري تَعالى واحِدٌ في ذاتِه لا قَسيمَ له، وواحِدٌ في صِفاتِه لا شَبيهَ له، وواحِدٌ في أفْعالِه لا شَريكَ له)[3].

وقال ابنُ العَرَبيِّ: (صارَ واحِدًا في ذاتِه بعَدَمِ التَّجَزِّي، واحِدًا في صِفاتِه، واحِدًا في أفْعالِه ومَخْلوقاتِه، وكلُّ واحِدٍ مِن هذه الأَوْجُهِ الثَّلاثةِ واجِبٌ في وَصْفِه؛ فلا قَسيمَ له في الذَّاتِ، ولا شَبيهَ له في الصِّفاتِ، ولا شَريكَ له في تَدْبيرِ المَصْنوعاتِ)[4].

(١) ((مقالات وفتاوى يوسف الدجوي)) (١/ ٢٦٢، ٢٦١).

(٢) يُنظر: ((الرسالة القشيرية)) للقشيري (٢/ ٤٦٢)، ((الشامل في أصول الدين)) للجويني (ص: ٣٤٥)، ((الاعتقاد)) للبيهقي (ص: ٥٩).

(٣) ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) (ص: ٥٦). ويُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (١/ ٤٢).

(٤) ((الأمد الأقصى)) (ص: ٣١٣).

وقال الصَّفاقُسيُّ: (التَّوْحيدُ: أن تُثبِتَ ذاتًا مَوْصوفةً بالصِّفاتِ، مُنَزَّهةً عن النَّقائصِ، مُخالِفةً للحَوادِثِ. قال بعضُ الحُكَماءِ: أُصولُ التَّوْحيدِ أرْبَعةٌ:

أوَّلُها: العِلمُ بوَحْدانيَّةِ اللهِ تَعالى.

والثَّاني: أن تَعلَمَ أنَّه مُنَزَّهٌ عن الكَيْفيَّةِ.

والثَّالِثُ: أن تَعلَمَ أنَّه مُتَعالٍ عن الكَمِّيَّةِ.

والرَّابِعُ: أن تَعلَمَ أنَّه مُتَعالٍ عن الأيْنِيَّةِ)[١].

وقال أيضًا: (التَّدَيُّنُ بالتَّوْحيدِ الَّذي هو: إثْباتُ ذاتٍ غَيْرِ مُشْبِهةٍ للذَّواتِ، ولا مُعَطِّلةٍ عن الصِّفاتِ: مِمَّا لم يُخْتَلَفْ فيه في شَريعةٍ مِن الشَّرائعِ، حتَّى لو ألَّفَ أبونا آدَمُ كِتابًا في عِلمِ الكَلامِ لَكانَ يُقرَأُ ويُقَرَّرُ في زَمانِنا، ومِن قَبْلِنا كذلك)[٢].

وقال السَّنوسيُّ: (مَعْنى الأُلوهيَّةِ اسْتِغناءُ الإلهِ عن كُلِّ ما سِواه، وافْتِقارُ كُلِّ ما عَداه إليه، فمَعْنى لا إلهَ إلَّا اللهُ: لا مُسْتَغنيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه كلُّ ما عَداه إلَّا اللهُ تَعالى)[٣].

ونَجِدُ بعضَ الأشاعِرةِ قد يُبَيِّنُ مَعْنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» على المَعْنى الحَقِّ، ويُعرِّفُ التَّوْحيدَ كما يُعرِّفُه أهْلُ السُّنَّةِ، لكنْ لا يَقْتَصِرُ على ذِكْرِ الصَّوابِ، كما في هذه النُّقولِ:

١- قال الصَّاويُّ: (مَعْنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» المُطابِقيُّ: لا مَعْبودَ بحَقٍّ إلَّا اللهُ، ومَعْناها الالْتِزاميُّ: لا مُسْتَغْنِيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه كلُّ ما عَداه إلَّا اللهُ)[٤].

(١) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٣٨).

(٢) المصدر السابق: (ص: ١٦٤).

(٣) ((متن السنوسية)) (ص: ١١).

(٤) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٨٩).

وقال أيضًا مُعَرِّفًا التَّوْحيدَ الشَّرْعيَّ: (هو إفْرادُ المَعْبودِ بالعِبادةِ معَ اعْتِقادِ وَحْدتِه ذاتًا وصِفاتٍ وأفْعالًا. فقَوْلُنا: «إفْرادُ المَعْبودِ بالعِبادةِ» أي: عَدَمُ الشَّريكِ له فيها ظاهِرًا وباطِنًا. وقَوْلُنا: «معَ اعْتِقادِ وَحْدتِه» أي: مَعْرِفةِ وَحْدتِه)[1].

٢- وقال الباجوريُّ: (الجُمْلةُ الأُولى نَفَتِ الأُلوهيَّةَ عن غَيْرِه تَعالى وأَثْبَتَتْها له تَعالى، وحَقيقةُ الأُلوهيَّةِ العِبادةُ بحَقٍّ، ويَلزَمُ مِنها اسْتِغناءُ الإلهِ عن كلِّ ما سِواه، وافْتِقارُ كلِّ ما عَداه إليه، فحَقيقةُ الإلهِ: المَعْبودُ بحَقٍّ، ويَلزَمُ مِنه أنَّه مُسْتَغْنٍ عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرٌ إليه كلُّ ما عَداه، فمَعْنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» الحَقيقيُّ: لا مَعْبودَ بحَقٍّ في الواقِعِ إلَّا اللهُ. ومَعْناها بطَريقِ اللُّزومِ: لا مُسْتَغْنِيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه كلُّ ما عَداه إلَّا اللهُ)[2].

وقال الباجوريُّ أيضًا في تعريفِ التَّوحيدِ: (هو إفْرادُ المَعْبودِ بالعِبادةِ معَ اعْتِقادِ وَحْدتِه والتَّصْديقِ بها ذاتًا وصِفاتٍ وأفْعالًا، فليس هناك ذاتٌ تُشبِهُ ذاتَه تَعالى، ولا تَقبَلُ ذاتُه الانْقِسامَ لا فِعْلًا ولا وَهْمًا ولا فَرضًا مُطابِقًا للواقِعِ، ولا تُشبِهُ صِفاتُه الصِّفاتِ، ولا تَعَدُّدَ فيها مِن جِنْسٍ واحِدٍ بأن يكونَ له تَعالى قُدْرتانِ مَثَلًا، ولا يَدخُلُ أفْعالَه الاشْتِراكُ؛ إذ لا فِعْلَ لغَيْرِه سُبْحانَه خَلْقًا، وإن نُسِبَ إلى غَيْرِه كَسْبًا)[3].

٣- وقال الدُّسوقيُّ: (الحاصِلُ أنَّ الإلهَ إنْ أُخِذَ مِن أَلَهَ: إذا عُبِدَ، كان مَعْنى الإلهِ: المَعْبودَ بحَقٍّ، وكان مَعْنى الكَلِمةِ المُشرَّفةِ المُطابِقيُّ: لا مُسْتَحِقًّا للمَعْبوديَّةِ بحَقٍّ إلَّا اللهُ، وكان المَعْنى الثَّاني -وهو: لا مُسْتَغْنِيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه

(١) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٢).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٣٨، ٣٩).

كلُّ ما عَداه إلَّا اللهُ- تَفْسيرًا باللَّازِمِ. وإنْ أُخِذَ الإلهُ مِن لاهَ: إذا ارْتَفَعَ، كان مَعْنى الإلهِ: المُرْتفِعَ عَظيمَ الشَّأْنِ، وكان مَعْنى الكَلِمةِ المُشرَّفةِ المُطابِقيُّ: لا سَيِّدَ مُرْتَفِعًا عَظيمَ الشَّأنِ إلَّا اللهُ، وكان المَعْنى الثَّاني -وهو: لا مُسْتَغْنِيًا عن كلِّ ما سِواه ومُفْتَقِرًا إليه كلُّ ما عَداه- تَفْسيرًا باللَّازِمِ)[1].

وللأسَفِ نَجِدُ عنْدَ بعضِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ خَلَلًا في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، بلْ وَصَلَ الحالُ ببعضِ غُلاتِهم أنْ ألَّفوا كُتُبًا تُناقِضُ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ وتُدافعُ عن الشِّرْكِ ووَسائِلِه! سبق ذكر بعضها[2].

بلْ إنَّ مِن الأشاعِرةِ مَن أَثبَتَ للكَواكِبِ تَأثيرًا وتَدْبيرًا للكَوْنِ[3]!

وقدْ تَقدَّمَت بعضُ أقوال أئِمَّةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ ممَّا فيه مُخالَفةٌ صَريحةٌ لتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ[4]، ومِن ذلك الغُلُوُّ في الصَّالحينَ إلى حَدِّ اعْتِقادِ أنَّهم يَعلَمونَ الغَيْبَ، وأنَّهم يَسْتَجيبونَ لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم. واللهُ المُسْتعانُ!

ونَجِدُ في كَلامِ بعضِ الأشاعِرةِ شُبُهاتٍ مُزَخْرَفةً، واعْتِراضاتٍ يَحسَبُها الجاهِلُ صَحيحةً، ففَتَنوا النَّاسَ بتَجْويزِ دُعاءِ غَيْرِ اللهِ سُبْحانَه، واتَّهَموا مَن لا يَسْتَغيثُ بالرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنَّه لا يُعَظِّمُه التَّعْظيمَ الواجِبَ له، وتَأمَّلْ كَلامَ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكيِّ الأشْعَريِّ الَّذي أَبطَلَه ابنُ عَبْدِ الهادي بكَلامٍ نَفيسٍ؛ قال السُّبْكيُّ: (المَعْلومُ مِن الدِّينِ وسِيَرِ السَّلَفِ الصَّالِحينَ التَّبَرُّكُ ببعضِ المَوْتى مِن الصَّالِحينَ، فكيف بالأنْبياءِ والمُرْسَلينَ؟! ومَن ادَّعى أنَّ قُبورَ الأنْبياءِ وغَيْرِهم

(١) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢٠٧).

(٢) يُنظر: (ص: ٧١).

(٣) يُنظر: ترجمة الرازي (ص: ١٢٥، ١٣٣).

(٤) يُنظر: (ص: ٦٨، ٢٢٧، ٢٤١).

مِن أمْواتِ المُسلِمينَ سواءٌ فقدْ أتى أمْرًا عَظيمًا نَقطَعُ ببُطْلانِه وخَطَئِه فيه، وفيه حَطٌّ لرُتْبةِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ إلى دَرَجةِ مَن سِواه مِن المُؤمِنينَ؛ وذلك كُفْرٌ بيَقينٍ، فإنَّ مَن حَطَّ رُتْبَةَ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسَلَّم عمَّا يَجبُ له فقدْ كَفَرَ. فإنْ قال: إنَّ هذا ليس بحَطٍّ، ولكنَّه مَنْعٌ مِن التَّعْظيمِ فَوْقَ ما يَجبُ له، قُلْتُ: هذا جَهْلٌ وسوءُ أدَبٍ... ونحن نَقطَعُ بأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسَلَّم يَسْتحِقُّ مِن التَّعْظيمِ أكثَرَ مِن هذا المِقْدارِ في حَياتِه وبَعْدَ مَوْتِه، ولا يَرْتابُ في ذلك مَن في قَلْبِه شيءٌ مِن الإيمانِ)[1].

قال ابنُ عَبْدِ الهادي رادًّا عليه: (انْظُرْ إلى ما تَضَمَّنَه مِن الغُلُوِّ والجَهْلِ والتَّكْفيرِ بمُجَرَّدِ الهَوى وقِلَّةِ العِلمِ، أفَلا يَسْتَحيي مَن هذا مَبلَغُ عِلمِه أن يَرْميَ أتْباعَ الرَّسولِ وحِزْبَه وأوْلِياءَه برَأيِه الَّذي يَشهَدُ به عليه كَلامُه، لكنْ مَن يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَه فلن تَملِكَ له مِن اللهِ شَيئًا ...، يُقالُ لِهذا المُعترِضِ وأشْباهِه مِن عُبَّادِ القُبورِ: أتوجبونَ كلَّ تَعْظيمٍ للرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أو نَوْعًا خاصًّا مِن التَّعْظيمِ؟ فإن أوجَبْتُم كلَّ تَعْظيمٍ لَزِمَكم أن توجبوا السُّجودَ لقَبْرِه وتَقْبيلَه واسْتِلامَه والطَّوافَ به؛ لأنَّه مِن تَعْظيمِه، وقد أنكَرَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ على مَن عَظَّمَه بما لم يَأذَنْ به، كتَعْظيمِ مَن سَجَدَ له، وقال: «لا تُطْروني كما أطْرَتِ النَّصارى عيسى ابنَ مَرْيَمَ؛ فإنَّما أنا عَبْدٌ، فقَوْلوا: عَبْدُ اللهِ ورَسولُه»[2]، ومَعْلومٌ أنَّ مُطْريَه إنَّما قَصَدَ تَعْظيمَه، وقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لِمَن قال له: سَيِّدُنا وابنُ سَيِّدِنا، وخَيْرُنا وابنُ خَيْرِنا: «عليكم بقَوْلِكم، ولا يَسْتَهْوِيَنَّكم الشَّيْطانُ»[3]، فمَن عَظَّمَه بما لا يُحِبُّ فإنَّما أتى

(١) ((شفاء السقام في زيارة خير الأنام)) (ص: ٣١١).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٣٤٤٥) من حديثِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنه.

(٣) أخرجه مطوَّلًا: أحمد (١٢٥٥١)، وابنُ حِبَّانَ (٦٢٤٠) باخْتِلافٍ يسيرٍ، والنَّسائيُّ في ((السنن الكبرى)) (١٠٠٧٨) واللَّفْظُ له من حديثِ أنَسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ الله عنه. =

بضِدِّ التَّعْظيم، وهذا نَفْسُ ما حَرَّمَه الرَّسولُ صَلواتُ اللهِ وسَلامُه عليه، ونَهى عنه وحَذَّرَ منه. وأيضًا فإنَّ الحَلِفَ به تَعْظيمٌ له، فقولوا: يَجبُ على الحالِفِ أن يَحلِفَ به؛ لأنَّه تَعْظيمٌ له، وتَعْظيمُه واجبٌ، وكذلك تَسْبيحُه وتَكْبيرُه والتَّوَكُّلُ عليه والذَّبْحُ باسْمِه، كلُّ هذا تَعْظيمٌ له...، وإن قُلْتُم: إنَّما نوجِبُ نَوْعًا خاصًّا مِن التَّعْظيمِ طُولِبْتُم بضابِطِ هذا النَّوْعِ وَحْدَه، والفَرْقِ بَيْنَه وبَيْنَ التَّعْظيمِ الَّذي لا يَجِبُ ولا يَجوزُ)[1].

والمُطَّلِعُ على كُتُبِ الأشاعِرةِ يَجِدُ أن تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ غَيْرُ واضِحٍ فيها، وأنَّ اهْتِمامَهم بتَقْريرِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ أكثَرُ مِن اهْتِمامِهم بتَقْريرِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ولو بحثتَ في كُتُبِ التَّوْحيدِ والعَقائِدِ الَّتي أَلَّفَها الأشاعِرةُ فستجِد أنَّ أكثَرَهم لا يَذْكُرُ قَوْلَه تَعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، ولا قَوْلَه سُبْحانَه: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وغالِبُهم لم يَذكُرْ حَديثَ: ((لَعَنَ اللهُ اليَهودَ والنَّصارى؛ اتَّخَذوا قُبورَ أنْبيائِهم مَساجِدَ))[2]، وغالِبُهم لم يَذكُرِ الفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ الأَكبَرِ والشِّرْكِ الأَصغَرِ.

أسْبابُ عَدَمِ وُضوحِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ في المَنهَجِ الأشْعَريِّ[3]:

السَّبَبُ الأوَّلُ: تعريفُ كَثيرٍ مِن الأشاعِرةِ كَلِمةَ (إله) بأنَّه القادِرُ على الاخْتِراعِ.

= صحَّحه ابنُ حِبَّانَ، والألبانيُّ في ((إصلاح المساجد)) (ص: ١٣٩)، والوادعيُّ على شرط مُسلِم في ((الصَّحيح المسنَد مما ليس في الصَّحيحين)) (١٣٢)، وشعيبٌ الأرناؤوط في تخريج ((مسند أحمد)) (١٣٥٢٩).

(١) ((الصارم المنكي في الرد على السبكي)) (ص: ٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاريُّ (١٣٩٠)، ومُسلِم (٥٢٩) من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها.

(٣) يُنظر: ((مَنهَج أهْل السُّنَّة والجَماعة ومَنهَج الاشاعرة في توحيد الله تعالى)) لخالد عبد اللطيف (١/ ١٥٤).

قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (قال أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ إسْماعيلَ الأشْعَريُّ: إذا كان الخالِقُ على الحَقيقةِ هو الباريَ تَعالى لا يُشارِكُه في الخَلْقِ غَيْرُه، فأَخَصُّ وَصْفِه تَعالى هو: القُدْرةُ على الاخْتِراعِ، قال: وهذا هو تَفْسيرُ اسْمِه تَعالى: الله)[١].

وقال عبدُ القاهِرِ الأسْفَراييِنيُّ: (اختَلَفَ أصْحابُنا في مَعْنى الإلهِ؛ فمِنهم مَن قال: إنَّه مُشْتَقٌّ مِن الإلَهيَّةِ، وهي قُدْرتُه على اخْتِراعِ الأعْيانِ، وهو اخْتِيارُ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ)[٢].

وقال الفَخْرُ الرَّازيُّ: (الإلهُ هو القادِرُ على الاخْتِراعِ)[٣].

قال سُلَيْمانُ بنُ عَبْدِ اللهِ آلُ الشَّيْخِ: (... فما الجَوابُ عن قَوْلِ مَن قال بأنَّ مَعْنى الإلهِ: هو القادِرُ على الاخْتِراعِ، ونَحْوُ هذه العِبارةِ؟ قيلَ: الجَوابُ مِن وَجْهَينِ:

أَحَدُهما: أنَّ هذا قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ، لا يُعرَفُ أحَدٌ قالَه مِن العُلَماءِ، ولا مِن أئِمَّةِ اللُّغةِ.

الثَّاني: على تَقْديرِ تَسْليمِه، فهو تَفْسيرٌ باللَّازِمِ للإلهِ الحَقِّ؛ فإنَّ اللَّازِمَ له أن يكونَ خالِقًا قادِرًا على الاخْتِراعِ، ومتى لم يكُنْ كذلك فليس بإلهٍ حَقٍّ وإن سُمِّيَ إلَهًا، وليس مُرادُه أنَّ مَن عَرَفَ أنَّ الإلهَ هو القادِرُ على الاخْتِراعِ فقدْ دَخَلَ في الإسْلامِ، وأتى بتَحْقيقِ المَرامِ مِن مِفْتاحِ دارِ السَّلامِ، فإنَّ هذا لا يَقولُه أحَدٌ؛ لأنَّه يَسْتَلْزِمُ أن يكونَ كُفَّارُ العَربِ مُسلِمينَ! ولو قُدِّرَ أنَّ بعضَ المُتَأخِّرينَ أراد ذلك فهو مُخطِئٌ يُرَدُّ عليه بالدَّلائِلِ السَّمْعيَّةِ والعَقْليَّةِ)[٤].

السَّبَبُ الثَّاني: عدمُ إفرادِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ بالتَّأليفِ لتَأكيدِه

(١) ((الملل والنحل)) (١/ ١٠٠).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ١٢٣).

(٣) ((المطالب العالية من العِلم الإلهي)) (٩/ ٢٨٥). ويُنظر: ((تفسير الرازي)) (٣٢/ ٢١٧).

(٤) يُنظر: ((تيسير العزيز الحميد)) (١/ ١٨٤ - ١٨٧).

والحَثِّ عليه والتَّرْغيبِ فيه، معَ أنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ إلى بَيانِه، والتَّحْذيرِ مِمَّا يُضادُّه، بلْ إنَّ كَثيرًا مِن غُلاةِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ أنكَروا التَّفْريقَ بَيْنَ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ كما تَقدَّمَ، وسَبَبُ هذا الإنْكارِ أنَّ الأشاعِرةَ قَرَّروا تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ، وظَنُّوا أنَّ مَن حَقَّقَه لا يُتَصَوَّرُ مِنه أن يُشرِكَ باللهِ!

وقدْ قال تَعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[يوسف: ١٠٦].

قال الشَّوْكانيُّ: (﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ ﴾ أي: وما يُصَدِّقُ ويُقِرُّ أكثَرُ النَّاسِ باللهِ مِن كَوْنِه الخالِقَ الرَّزَّاقَ المُحْيِيَ المُميتَ ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ باللهِ؛ يَعْبُدونَ معَه غَيْرَه كما كانَتْ تَفعَلُه الجاهِليَّةُ، فإنَّهم مُقِرُّونَ باللهِ سُبْحانَه وبأنَّه الخالِقُ لهم؛ ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[لقمان: ٢٥]، لكنَّهم كانوا يُثبِتونَ له شُرَكاءَ فيَعْبُدونَهم ليُقَرِّبوهم إلى اللهِ، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣]، ومِثلُ هؤلاء الَّذين اتَّخَذوا أحْبارَهم ورُهْبانَهم أرْبابًا مِن دونِ اللهِ، المُعْتَقِدونَ في الأمْواتِ بأنَّهم يَقدِرونَ على ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ سُبْحانَه كما يَفعَلُه كَثيرٌ مِن عُبَّادِ القُبورِ)[1].

وعن عَبْدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما أنَّه قال في قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦]: (مِن إيمانِهم إذا قيلَ لهم: مَن خَلَقَ السَّماءَ؟ ومَن خَلَقَ الأرْضَ؟ ومَن خَلَقَ الجِبالَ؟ قالوا: اللهُ، وهُمْ مُشرِكونَ!)[2].

(١) ((فتح القدير)) (٣/ ٧٠).

(٢) أخرجه الطبري في ((جامع البيان)) (١٩٩٥٤).

حسَّن إسنادَه ابنُ حجر في ((فتح الباري)) (١٣/ ٥٠٣).

وعن عامرٍ الشَّعْبيِّ وعِكْرِمةَ في قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ قالا: (يَعلَمونَ أنَّه رَبُّهم، وأنَّه خَلَقَهم، وهُمْ مُشرِكونَ به)[١].

وعن عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ زَيدٍ في قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ قال: (ليس أَحَدٌ يَعبُدُ معَ اللهِ غَيْرَه إلَّا وهو مُؤمِنٌ باللهِ، ويَعرِفُ أنَّ اللهَ رَبُّه، وأنَّ اللهَ خالِقُه ورازِقُه، وهو يُشرِكُ به؛ أَلَا تَرى كيف قال إبْراهيمُ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧]؟! قد عَرَفَ أنَّهم يَعبُدونَ رَبَّ العالَمينَ معَ ما يَعبُدونَ، قال: فليس أَحَدٌ يُشرِكُ به إلَّا وهو مُؤمِنٌ به، أَلَا تَرى كيف كانَتِ العَربُ تُلَبِّي تَقولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لا شَريكَ لك، إلَّا شَريكٌ هو لك، تَملِكُه وما مَلَك[٢]؟! المُشرِكونَ كانوا يَقولونَ هذا)[٣].

وقدْ تَقدَّمَ[٤] أنَّ بعضَ أعْلامِ الأشاعِرةِ أجازوا دُعاءَ غَيْرِ اللهِ، وألَّفَ بعضُهم كُتُبًا شَنيعةً في تَبْريرِ الشِّرْكِ أو الدِّفاعِ عن وسائِلِه أو الرَّدِّ على أهْلِ التَّوْحيدِ! وألَّفَ الفَخْرُ الرَّازيُّ -وهو أعظَمُ أئمَّةِ الأشاعِرةِ المُتأخِّرينَ- كِتابَ: «السِّرِّ المَكْتومِ في مُخاطَبةِ النُّجومِ»، وألَّفَ أيضًا كِتابَ «المَطالِبِ العالِيةِ مِن العِلمِ الإلَهيِّ»، وفيه عَجائِبُ مِن عِلمِ السِّحْرِ والتَّنْجيمِ والطَّلاسِمِ والشِّرْكيَّاتِ، وتَقدَّمَ

(١) أخرجه الطبري في ((جامع البيان)) (١٣/ ٣٧٣).

(٢) عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: (كان المُشْرِكُونَ يقولونَ: لَبَّيْكَ لا شَريكَ لَكَ، قال: فيَقولُ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: وَيْلَكُمْ! قدْ قَدْ، فيَقولونَ: إلَّا شَريكًا هو لَكَ، تَمْلِكُهُ وما مَلَكَ. يقولونَ هذا وَهُمْ يَطُوفُونَ بالبَيْتِ!). أخرجه مسلم (١١٨٥).

ومعنى: (قَدْ قَدْ) أي: اكتَفوا بقَولِكُم بالتَّوْحيدِ واقْتَصِروا عليه، وَلا تَزيدُوا ما بَعْدَها مِن قَولِكم: (إلَّا شَريكًا هوَ لكَ، تَملِكُه وما ملَكَ)، ومُرادُهم بذلك الشَّريكِ أصْنامُهم.

(٣) أخرجه الطبري في ((جامع البيان)) (١٣/ ٣٧٦)، وابن أبي حاتم في ((التفسير)) (١٢٨٥٦).

(٤) (ص: ٧١).

ذِكْرُ بعضِ النُّقولِ مِن هذا الكِتابِ في تَرْجمةِ الرَّازيِّ![1].

بل هم لا يُفرِّقون بين توحيد الربوبيَّة وتوحيد الألوهيَّة:

قال سلامةُ القُضاعيُّ العزاميُّ (ت: ١٣٧٦هـ): (إذا بانَ أنَّه لا خالِقَ سِواه ثَبَتَ قَطْعًا أنَّه لا يَسْتحِقُّ العِبادةَ غَيْرُه؛ فإنَّ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ -أي: اسْتحقاقَ العِبادةِ- مُتَلازِمانِ عُرْفًا وشَرْعًا، فالقَوْلُ بأحَدِهما قَوْلٌ بالآخَرِ، والإشْراكُ في أحَدِهما إشْراكٌ في الآخَرِ، فمَن اعْتَقَدَ أنَّه لا رَبَّ ولا خالِقَ إلَّا اللهُ، لم يَرَ مُسْتحِقًّا للعِبادةِ إلَّا هو، ومَن اعْتَقَدَ أنَّه لا يَسْتحِقُّ العِبادةَ غَيْرُه كان ذلك بِناءً منه على أنَّه لا رَبَّ إلَّا هو، ومَن أشْرَكَ معَ اللهِ غَيْرَه في العِبادةِ كان لا مَحالةَ قائلًا برُبوبيَّةِ هذا الغَيْرِ، هذا ما لا يُعرَفُ في النَّاسِ سِواه، فإنَّ ما لا تُعْتقَدُ له رُبوبيَّةٌ اسْتَحالَ أن يُتَّخَذَ مَعْبودًا؛ ولِهذا تَجِدُ الأنْبياءَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ ومَن أرسَلَهم جَلَّ جَلالُه يَكْتَفونَ في الدَّعْوةِ إلى التَّوْحيدِ بأحَدِهما، ويَضَعونَ كُلًّا مِنهما مَوضِعَ الآخَرِ؛ اكْتِفاءً بشِدَّةِ التَّلازُمِ بَيْنَهما في العُقولِ، وأنَّ القَوْلَ بتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ هو إقْرارٌ بتَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ وبالعَكْسِ)[2].

وقال أيضًا: (لا خَفاءَ على مَن تَدَبَّرَ كِتابَ اللهِ في أنَّ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ مُتَلازِمانِ في نَظَرِ العَقْلِ والشَّرْعِ؛ فالقَوْلُ بأحَدِهما قَوْلٌ بالآخَرِ، وانْتِفاءُ أحَدِهما في اعْتِقادِ مَن اعْتَقَدَ الانْتِفاءَ قَوْلٌ منه بانْتِفاءِ الآخَرِ، والبَرْهَنةُ على أحَدِهما هو اسْتِدْلالٌ على الآخَرِ، والقَوْلُ بأنَّ المُرْسَلينَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ ما جاؤوا بتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ النَّاسَ كانوا في غُنْيةٍ عن بَيانِه، وما جاؤوا إلَّا بتَوْحيدِ العِبادةِ احْتِجاجًا ببعضِ الآياتِ الَّتي لم يُحسِنوا فَهْمَها- قَوْلٌ بما تُكَذِّبُه نُصوصُ الكِتابِ

(١) يُنظر: (ص: ١٣٣).

(٢) ((فرقان القُرْآن بين صفات الخالق وصفات والأكوان)) (ص: ٨٧).

العَزيزِ، ودَعْوى يَدْحَضُها العِلمُ بتاريخِ المُشركينَ قَديمِه وحَديثِه)[١].

وقال أبو حامِدٍ ابنُ مَرْزوقٍ: (تَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ مُتَلازمانِ لا يَنفَكُّ أحَدُهما عن الآخَرِ في الوُجودِ وفي الاعْتِقادِ؛ فمَن اعْتَرَفَ بأنَّه لا رَبَّ إلَّا اللهُ كان مُعْتَرِفًا بأنَّه لا يَسْتحِقُّ العِبادةَ غَيْرُه، ومَن أَقَرَّ بأنَّه لا يَسْتحِقُّ العِبادةَ غَيْرُه كان مُذعِنًا بأنَّه لا رَبَّ سِواه، وهذا الثَّاني هو مَعْنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» في قُلوبِ جَميعِ المُسلِمينَ)[٢].

وقال هاني حامِد[٣]: (صِفةُ الوَحْدانيَّةِ هي بحَقٍّ شِعارُ الإسْلامِ، وقدِ اهْتَمَّ بها المُتَكلِّمونَ اهْتِمامًا كَبيرًا؛ وذلك لمُواجَهةِ القائلينَ بتَعَدُّدِ الآلِهةِ، ومِن شِدَّةِ حِرْصِ المُتَكلِّمينَ على إثْباتِ الوَحْدانيَّةِ لمَوْلانا تَعالى وتَقَدَّسَ أَثْبَتوا الوَحْدانيَّةَ له تَعالى في الذَّاتِ والصِّفاتِ والأفْعالِ...، وقارِنْ رأيَ الأشاعِرةِ ومَن تابَعَهم برأيِ ابنِ تيميَّةَ ومَدْرَستِه؛ حيثُ مِن رأيِهم القَوْلُ بوُجودِ نَوْعَينِ مِن التَّوْحيدِ: أ- تَوْحيدُ الرُّبوبيَّةِ، ب- تَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ)[٤].

السَّبَبُ الثَّالِثُ: حَمْلُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ الآياتِ الواردةَ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ على أنَّها في تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بلْ وأَنكَروا على مَن فَرَّقَ بَيْنَ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ وتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ كما تَقَدَّمَ آنفًا، وأَنكَروا على مَن يَنْهى النَّاسَ عن دُعاءِ غَيْرِ اللهِ مِن الأنْبياءِ والصَّالِحينَ، وأَنكَروا على مَن يَحكُمُ على مَن يَدْعو غَيْرَ اللهِ بأنَّه مُشرِكٌ، ويَكْفي في الرَّدِّ عليهم قَوْلُ الشَّوْكانيِّ: (مَن يَدْعو الأمْواتَ ويَهتِفُ بهم عنْدَ الشَّدائِدِ ويَطوفُ بقُبورِهم ويَطلُبُ مِنهم ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ؛ لا يَصدُرُ مِنه

(١) ((فرقان القُرْآن بين صفات الخالق وصفات والأكوان)) (ص: ٩١).

(٢) ((براءة الأشْعَريين من عقائد المخالفين)) (١/ ٩١).

(٣) أشعري معاصر.

(٤) يُنظر: هامش كتاب ((الإشارة في علم الكلام)) للرازي (ص: ٢٥٦، ٢٥٧).

ذلك إلَّا عن اعْتِقادٍ كاعْتِقادِ أَهْلِ الجاهِليَّةِ في أَصْنامِهم، هذا إن أرادَ مِن المَيِّتِ الَّذي يَعْتقِدُه ما كان تَطلُبُه الجاهِليَّةُ مِن أَصْنامِهم مِن تَقْريبِهم إلى اللهِ، فلا فَرْقَ بَيْنَ الأَمْرَين، وإن أرادَ اسْتِغلالَ مَن يَدْعوه مِن الأمْواتِ بأن يُعْطِيَه ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فهذا أمْرٌ لم تَبلُغْ إليه الجاهِليَّةُ؛ فإنَّهم قالوا ما حَكاه اللهُ عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ولم يَدَّعوا لأصْنامِهم أنَّهم يَسْتَقِلُّونَ بإيصالِهم إلى ما يَطلُبونَه دونَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، فهذا هو شِرْكُ الجاهِليَّةِ الَّذي بَعَثَ اللهُ لأجْلِه رُسُلَه، وأَنزَلَ فيه كُتُبَه، وقاتَلَتْهم الأنْبياءُ عليه، وأمَّا الخَلْقُ والرِّزْقُ والمَوْتُ والحَياةُ ونَحْوُ ذلك فالجاهِليَّةُ يُقِرُّونَ في جاهِليَّتِهم وقَبْلَ بَعْثةِ الرُّسُلِ بأنَّ اللهَ سُبْحانَه هو المُسْتَقِلُّ بذلك: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] ... وبالجُمْلةِ فإخْلاصُ التَّوْحيدِ للهِ عَزَّ وجَلَّ، وقَطْعُ عَلائِقِ الشِّرْكِ كائِنةً ما كانَت، لا تَحْتاجُ إلى أن تُنْقَلَ فيه أقْوالُ الرِّجالِ أو يُستَدَلَّ عليه بالأدِلَّةِ؛ فإنَّه الأمْرُ الَّذي بَعَثَ اللهُ لأجْلِه رُسلَه، وأَنزَلَ فيه كُتُبَه، وفي هذا الإجْمالِ ما يُغْني عن التَّفْصيلِ، ومَن شَكَّ في هذا فعليه بالتَّفَكُّرِ في القُرْآنِ الكَريمِ؛ فإنَّه سيَجِدُه مِن أَعظَمِ مَقاصِدِه، وأَكثَرِ مَوارِدِه)[1].

وقال أيضًا: (اعْلَمْ أنَّ الرَّزِيَّةَ كلَّ الرَّزِيَّةِ والبَلِيَّةَ كلَّ البَلِيَّةِ أمْرٌ غَيْرُ ما ذَكَرْناه مِن التَّوَسُّلِ المُجَرَّدِ، والتَّشَفُّعِ ممَّن له الشَّفاعةُ، وذلك ما صارَ يَعْتقِدُه كَثيرٌ مِن العَوامِّ، وبعضُ الخَواصِّ في أَهْلِ القُبورِ، وفي المَعْروفينَ بالصَّلاحِ مِن الأحْياءِ مِن أنَّهم يَقدِرونَ على ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ جَلَّ جَلالُه، ويَفعلَونُ بهم ما لا يَفعَلُه إلَّا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، حتَّى نَطَقَتْ ألْسِنتُهم بما انْطَوَتْ عليه قُلوبُهم، فصاروا

(١) يُنظر: ((الفتح الرباني من فَتاوى الإمام الشوكاني)) (١/ ١٨٦، ١٨٨).

يَدْعونَهم تارةً معَ اللهِ تَعالى، وتارةً اسْتِقْلالًا، ويُصَرِّحونَ بأسْمائِهم، ويُعَظِّمونَهم تَعْظيمَ مَن يَملِكُ الضُّرَّ والنَّفْعَ، ويَخْضَعونَ لهم خُضوعًا زائِدًا على خُضوعِهم عنْدَ وُقوفِهم بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهم في الصَّلاةِ والدُّعاءِ، وهذا إذا لم يكُنْ شِرْكًا فلا نَدْري ما هو الشِّرْكُ، وإذا لم يكُنْ كُفْرًا فليس في الدُّنْيا كُفْرٌ...، اعْلَمْ أنَّ اللهَ لم يَبعَثْ رُسُلَه ويُنزِلْ كُتُبَه لتَعْريفِ خَلْقِه بأنَّه الخالِقُ لهم والرَّازِقُ ونَحْوُ ذلك؛ فإنَّ هذا يُقِرُّ به كلُّ مُشرِكٍ قَبْلَ بَعْثةِ الرُّسُلِ...، بلْ بَعَثَ اللهُ رُسُلَه وأنزَلَ كُتُبَه لإخْلاصِ تَوْحيدِه، وإفْرادِه بالعِبادةِ. وإخْلاصُ التَّوْحيدِ لا يَتِمُّ إلَّا بأن يكونَ الدُّعاءُ كلُّه للهِ، والنِّداءُ والاسْتِغاثةُ والرَّجاءُ، واسْتِجْلابُ الخَيْرِ واسْتِدْفاعُ الشَّرِّ، له ومِنه لا لغَيْرِه ولا مِن غَيْرِه؛ ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]... وقدْ تَقَرَّرَ أنَّ شِرْكَ المُشرِكينَ الَّذين بَعَثَ اللهُ إليهم خاتَمَ رُسُلِه لم يكُنْ إلَّا باعْتِقادِهم أنَّ الأنْدادَ الَّتي اتَّخَذوها تَنْفَعُهم وتَضُرُّهم وتُقَرِّبُهم إلى اللهِ، وتَشفَعُ لهم عنْدَه، معَ اعْترافِهم بأنَّ اللهَ سُبْحانَه وتَعالى هو خالِقُها وخالِقُهم، ورازِقُها ورازِقُهم، ومُحْييها ومُحْييهم، ومُميتُها ومُميتُهم...، وإذا تَقَرَّرَ هذا فلا شَكَّ أنَّ مَن اعْتَقَدَ في مَيِّتٍ مِن الأمْواتِ، أو حَيٍّ مِن الأحْياءِ أنَّه يَضُرُّه أو يَنفَعُه، إمَّا اسْتِقْلالًا أو معَ اللهِ تَعالى، وناداه أو تَوَجَّهَ إليه أو اسْتَغاثَ به في أمْرٍ مِن الأمورِ الَّتي لا يَقدِرُ عليها المَخْلوقُ- فلم يُخلِصِ التَّوْحيدَ للهِ، ولا أفْرَدَه بالعِبادةِ؛ إذِ الدُّعاءُ بطَلَبِ وُصولِ الخَيْرِ إليه ودَفْعِ الضُّرِّ عنه هو نَوْعٌ مِن أنْواعِ العِبادةِ، ولا فَرْقَ بَيْنَ أن يكونَ هذا المَدْعوُّ مِن دونِ اللهِ أو معَه حَجَرًا أو شَجَرًا، أو مَلَكًا أو شَيْطانًا، كما كانَت تَفعَلُ ذلك الجاهِليَّةُ، وبَيْنَ أن يكونَ إنْسانًا مِن الأحْياءِ أو الأمْواتِ كما يَفعَلُه الآنَ كَثيرٌ مِن المُسلِمينَ. وكلُّ عالِمٍ يَعلَمُ هذا ويُقِرُّ به؛ فإنَّ العِلَّةَ واحِدةٌ، وعِبادةُ غَيْرِ اللهِ وتَشْريكُ غَيْرِه معَه تكونُ للحَيَوانِ كما تكونُ للجَمادِ، وللحَيِّ كما تكونُ

للمَيِّتِ...، فمَن زَعَمَ أنَّ ثَمَّ فَرْقًا بَيْنَ مَن اعْتَقَدَ في وَثَنٍ مِن الأوْثانِ أنَّه يَضُرُّ ويَنفَعُ، وبَيْنَ مَن اعْتَقَدَ في مَيِّتٍ مِن بَني آدَمَ، أو حَيٍّ مِنهم أنَّه يَضُرُّ أو يَنفَعُ أو يَقدِرُ على أمْرٍ لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ- فقدْ غَلِطَ غَلَطًا بَيِّنًا، وأقَرَّ على نَفْسِه بجَهْلٍ كَبيرٍ؛ فإنَّ الشِّرْكَ هو دُعاءُ غَيْرِ اللهِ في الأشْياءِ الَّتي تَخْتَصُّ به، أو اعْتِقادُ القُدْرةِ لغَيْرِه فيما لا يَقدِرُ عليه سِواه، أو التَّقَرُّبُ إلى غَيْرِه بشيءٍ ممَّا لا يُتَقَرَّبُ به إلَّا إليه، ومُجَرَّدُ تَسْميةِ المُشرِكينَ لِما جَعَلوه شَريكًا بالصَّنَمِ والوَثَنِ والإلهِ ليس فيه زِيادةٌ على التَّسْميةِ بالوَلِيِّ والقَبْرِ والمَشهَدِ، كما يَفعَلُه كَثيرٌ مِن المُسلِمينَ، بلِ الحُكْمُ واحِدٌ إذا حَصَلَ لمَن يَعْتقِدُ في الوَلِيِّ والقَبْرِ ما كان يَحصُلُ لمَن كان يَعْتقِدُ في الصَّنَمِ والوَثَنِ؛ إذ ليس الشِّرْكُ هو بمُجَرَّدِ إطْلاقِ بعضِ الأسْماءِ على بعضِ المُسَمَّياتِ، بلِ الشِّرْكُ هو أن يَفعَلَ لغَيْرِ اللهِ شَيئًا يَخْتَصُّ به سُبْحانَه وتَعالى، سواءٌ أطلَقَ على ذلك الغَيْرِ ما كان تُطلِقُه عليه الجاهِليَّةُ، أو أطلَقَ عليه اسْمًا آخَرَ؛ فلا اعْتِبارَ بالاسْمِ قَطُّ، ومَن لم يَعرِفْ هذا فهو جاهِلٌ لا يَسْتحِقُّ أن يُخاطَبَ بما يُخاطَبُ به أهْلُ العِلمِ...، فإن قُلْتَ: إنَّ المُشرِكينَ كانوا لا يُقِرُّونَ بكَلِمةِ التَّوْحيدِ، وهؤلاء المُعْتَقِدونَ في الأمْواتِ يُقِرُّونَ بها! قُلْتُ: هؤلاء إنَّما قالوها بألْسِنتِهم وخالَفوها بأفْعالِهم؛ فإنَّ مَن اسْتَغاثَ بالأمْواتِ أو طَلَبَ مِنهم ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ سُبْحانَه، أو عَظَّمَهم، أو نَذَرَ عليهم بجُزْءٍ مِن مالِه، أو نَحَرَ لهم- فقد نَزَّلَهم مَنزِلةَ الآلِهةِ الَّتي كان المُشرِكونَ يَفعَلونَ لها هذه الأفْعالَ...، مَن تَكلَّمَ بكَلِمةِ التَّوْحيدِ وفَعَلَ أفْعالًا تُخالِفُ التَّوْحيدَ، كاعْتِقادِ هؤلاء المُعْتَقِدينَ في الأمْواتِ، فلا رَيْبَ أنَّه قد تَبَيَّنَ مِن حالِهم خِلافُ ما حَكَتْه ألْسِنتُهم مِن إقْرارِهم بالتَّوْحيدِ...، واعْلَمْ أنَّ مِن الشُّبَهِ الباطِلةِ الَّتي يوردُها المُعْتَقِدونَ في الأمْواتِ أنَّهم ليسوا كالمُشرِكينَ مِن أهْلِ الجاهِليَّةِ؛ لأنَّهم إنَّما اعْتَقَدوا في الأوْلِياءِ والصَّالِحينَ، وأولئك اعْتَقَدوا

في الأَوْثانِ والشَّياطينِ! وهذه الشُّبْهةُ داحِضةٌ تُنادي على صاحِبِها بالجَهْلِ؛ فإنَّ اللهَ سُبْحانَه لم يَعذِرْ مَن اعْتَقَدَ في عيسى عليه السَّلامُ وهو نَبيٌّ مِن الأَنْبياءِ، بلْ خاطَبَ النَّصارى بتلك الخِطاباتِ القُرْآنيَّةِ، ومِنها: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال لِمَن كان يَعبُدُ المَلائكةَ: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ * قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، ولا شَكَّ أنَّ عيسى والمَلائكةَ أَفضَلُ مِن هؤلاء الأَوْلِياءِ والصَّالِحينَ الَّذين صارَ هؤلاء القُبوريُّونَ يَعْتَقِدونَهم، ويَغلُونَ في شَأنِهم...، واعْلَمْ أنَّ ما حَرَّرْناه وقَرَّرْناه مِن أنَّ كَثيرًا ممَّا يَفعَلُه المُعْتَقِدونَ في الأَمْواتِ يكونُ شِرْكًا، قد يَخْفى على كَثيرٍ مِن أَهْلِ العِلمِ، وذلك لا لِكَوْنِه خَفيًّا في نَفْسِه، بل لإطْباقِ الجُمْهورِ على هذا الأَمْرِ، وكَوْنِه قد شابَ عليه الكَبيرُ، وشَبَّ عليه الصَّغيرُ، وهو يَرى ذلك ويَسمَعُه، ولا يَرى ولا يَسمَعُ مَن يُنكِرُه، بلْ رُبَّما يَسمَعُ مَن يُرَغِّبُ فيه، ويَندُبُ النَّاسَ إليه، ويَنْضَمُّ إلى ذلك ما يُظهِرُه الشَّيْطانُ للنَّاسِ مِن قَضاءِ حَوائِجِ مَنْ قَصَدَ بعضَ الأَمْواتِ الَّذين لهم شُهْرةٌ، ولِلعامَّةِ فيهم اعْتِقادٌ)[1].

وقال أيضًا في تقريظِه لرسالةِ «المقالات الوفية» في تَجْويزِ الاسْتِغاثةِ بغَيْرِ اللهِ: (المُسْتَغيثُ لا يَعْتَقِدُ أنَّ المُسْتغاثَ به مِن الخَلْقِ مُسْتَقِلٌّ في أمْرٍ مِن الأمورِ غَيْرُ مُسْتَمِدٍّ مِن اللهِ تَعالى أو راجِعٍ إليه، وذلك شيءٌ مَفْروغٌ مِنه، ولا فَرْقَ في ذلك بَيْنَ الأَحْياءِ والأَمْواتِ؛ فإنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، ولا تَأْثيرَ عنْدَنا لشيءٍ في

(١) يُنظر: ((الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني)) (١/ ٣١٨، ٣٣٦ - ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٩ - ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٧).

شيءٍ بنَفْسِه، فهذا هو ما عليه جَماعةُ أهْلِ الحَقِّ)[١].

ويَزعُمُ بعضُ الأشاعِرةِ أنَّ ابنَ تيميَّةَ ابْتَدَعَ القَوْلَ بالمَنْعِ مِن التَّوَسُّلِ بالأنْبياءِ والصَّالِحينَ، معَ أنَّه لا يَخْفى على مَن يَعرِفُ السُّنَّةَ النَّبَويَّةَ وما جاءَ عن الصَّحابةِ رَضِيَ الله عنهم والتَّابِعينَ لهم بإحْسانٍ أنَّهم لم يَكونوا يَتَوَسَّلونَ بذَواتِ الأنْبياءِ والصَّالِحينَ.

قال ابنُ تيميَّةَ: (التَّوَسُّلُ بالنَّبيِّ بمَعْنى الإقْسامِ على اللهِ بذاتِه والسُّؤالِ بذاتِه، فهذا هو الَّذي لم تكنِ الصَّحابةُ يَفعَلونَه في الاسْتِسْقاءِ ونَحْوِه؛ لا في حَياتِه ولا بَعْدَ مَماتِه، لا عنْدَ قَبْرِه ولا غَيْرِ قَبْرِه، ولا يُعرَفُ هذا في شيءٍ مِن الأدْعيةِ المَشْهورةِ بَيْنَهم، وإنَّما يُنقَلُ شيءٌ مِن ذلك في أحاديثَ ضَعيفةٍ مَرْفوعةٍ ومَوْقوفةٍ، أو عمَّن ليس قَوْلُه حُجَّةً، وهذا هو الَّذي قال أبو حَنيفةَ وأصْحابُه: إنَّه لا يَجوزُ، ونَهَوْا عنه حيثُ قالوا: لا يُسأَلُ بمَخْلوقٍ، ولا يَقولُ أحَدٌ: أسألُك بحَقِّ أنْبيائِك، قال أبو الحُسَيْنِ القُدوريُّ في كِتابِه الكَبيرِ في الفِقْهِ المُسمَّى بشَرْحِ الكَرْخيِّ في بابِ الكَراهةِ: وقدْ ذَكَرَ هذا غَيْرُ واحِدٍ مِن أصْحابِ أبي حَنيفةَ. قال بِشْرُ بنُ الوَليدِ: حَدَّثَنا أبو يوسُفَ، قال: قال أبو حَنيفةَ: لا يَنْبَغي لأحَدٍ أن يَدْعوَ اللهَ إلَّا به، وأكرَهُ أن يَقولَ: بحَقِّ خَلْقِك. قال أبو يوسُفَ: وأكرَهُ أن يَقولَ: بحَقِّ فُلانٍ، أو بحَقِّ أنْبيائِك ورُسُلِك، وبحَقِّ البَيْتِ الحَرامِ والمَشْعَرِ الحَرامِ. قال القُدوريُّ: المَسْألةُ بخَلْقِه لا تَجوزُ؛ لأنَّه لا حَقَّ للخَلْقِ على الخالِقِ، فلا تَجوزُ وِفاقًا...، وهذا التَّوَسُّلُ بالأنْبياءِ -بمَعْنى السُّؤالِ بِهم- وهو الَّذي قال أبو حَنيفةَ وأصْحابُه وغَيْرُهم: إنَّه لا يَجوزُ، ليس في المَعْروفِ مِن مَذهَبِ مالِكٍ ما يُناقِضُ ذلك،

(١) يُنظر: ((المقالات الوفية)) لحسن خزبك (ص: ١٦٦).

فمَن نَقَلَ عن مَذهَبِ مالِكٍ: أنَّه جَوَّزَ التَّوَسُّلَ به بمَعْنى الإقْسامِ به أو السُّؤالِ به، فليس معَه في ذلك نَقْلٌ عن مالِكٍ وأصْحابِه، بلِ المَعْروفُ عن مالِكٍ أنَّه كَرِهَ للدَّاعي أن يَقولَ: يا سَيِّدي سَيِّدي، وقال: قُلْ كما قالَتِ الأنْبياءُ: يا رَبِّ يا رَبِّ يا كَريمُ. فإذا كان مالِكٌ يَكرَهُ مِثلَ هذا الدُّعاءِ؛ إذ لم يكُنْ مَشْروعًا عنْدَه، فكيف يَجوزُ عنْدَه أن يُسأَلَ اللهُ بمَخْلوقٍ؛ نَبيًّا كان أو غَيْرَه، وهو يَعلَمُ أنَّ الصَّحابةَ لَمَّا أَجْدَبوا عامَ الرَّمادةِ لم يَسألوا اللهَ بمَخْلوقٍ؛ لا نَبيٍّ ولا غَيْرِه؟! بلْ قال عُمَرُ: اللَّهُمَّ إنَّا كُنَّا إذا أَجْدَبْنا نَتَوَسَّلُ إليك بنَبيِّنا فتَسْقينا، وإنَّا نَتَوَسَّلُ إليك بعَمِّ نَبيِّنا فاسْقِنا، فيُسْقَوْنَ...، وكذلك ذَكَرَ الفُقَهاءُ مِن أصْحابِ الشَّافِعيِّ وأَحْمَدَ وغَيْرِهم أنَّه يُتَوَسَّلُ في الاسْتِسْقاءِ بدُعاءِ أهْلِ الخَيْرِ والصَّلاحِ، قالوا: وإن كان مِن أقارِبِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فهو أَفضَلُ؛ اقْتِداءً بعُمَرَ، ولم يَقُلْ أحَدٌ مِن أهْلِ العِلمِ: إنَّه يُسأَلُ اللهُ تَعالى في ذلك بنَبيٍّ ولا بغَيْرِ نَبيٍّ...، وأمَّا دُعاءُ الرَّسولِ وطَلَبُ الحَوائِجِ مِنه وطَلَبُ شَفاعتِه عنْدَ قَبْرِه أو بَعْدَ مَوْتِه، فهذا لم يَفعَلْه أحَدٌ مِن السَّلَفِ، ومَعْلومٌ أنَّه لو كان قَصْدُ الدُّعاءِ عنْدَ القَبْرِ مَشْروعًا لفَعَلَه الصَّحابةُ والتَّابِعونَ، وكذلك السُّؤالُ به، فكيف بدُعائِه وسُؤالِه بَعْدَ مَوْتِه؟!)[1].

وهذا الكاسانيُّ الحَنَفيُّ -وهو قَبْلَ ابنِ تيميَّةَ بأَكثَرَ مِن قَرْنٍ- يَقولُ ناقِلًا عن المَذهَبِ الحَنَفيِّ: (يُكرَهُ للرَّجُلِ أن يَقولَ في دُعائِه: أَسأَلُك بحَقِّ أنْبيائِك ورُسُلِك، وبحَقِّ فُلانٍ؛ لأنَّه لا حَقَّ لأحَدٍ على اللهِ سُبْحانَه وتَعالى جَلَّ شَأنُه)[2]. والكَراهةُ عنْدَ الحَنَفيَّةِ إذا أُطلِقَتْ فهي كَراهةُ تَحْريمٍ.

(١) يُنظر: ((قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة)) (ص: ٨٧، ١٢٥ - ١٢٨، ١٤١).

(٢) ((بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع)) (٥/ ١٢٦). ويُنظر: ((تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي)) (٦/ ٣١).

السَّبَبُ الرَّابِعُ: اعتقادُهم أنَّ الأمْرَ بعبادةِ اللهِ ليس أوَّلَ واجبٍ على المُكَلَّفِ، وأنَّ أوَّلَ واجبٍ على المُكَلَّفِ: المَعْرِفةُ، أو النَّظَرُ، أو القَصْدُ إلى النَّظَرِ المُؤَدِّي إلى إثْباتِ وُجودِ اللهِ تَعالى، ولذلك اشْتَغَلوا تَدْريسًا وتَصْنيفًا في تَحْقيقِ ما زَعَموا أنَّه أوَّلُ واجبٍ على المُكَلَّفِ، ولم يَهْتَمُّوا كَثيرًا بتَحْقيقِ التَّوْحيدِ، والتَّحْذيرِ مِن الشِّرْكِ ووَسائِلِه.

ولا يكادُ يَجِدُ الباحِثُ لهم تَصْنيفًا مُسْتَقِلًّا يُوَضِّحُ مَنهَجَهم في هذا التَّوْحيدِ.

وهُمْ على مَراتِبَ:

المَرْتبةُ الأُولى: وهُمُ المُتَقَدِّمونَ، فإنَّه لا يُمكِنُ أن يُقالَ عنهم: إنَّهم خالَفوا في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ. والأدِلَّةُ على هذا الأمْرِ إجْمالًا هي:

١- لم يُنقَلْ عن الأئِمَّةِ الأعْلامِ مِن أهْلِ السُّنَّةِ الرَّدُّ على الأشاعِرةِ في مَسائِلِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ؛ ممَّا يَدُلُّ على عَدَمِ وُجودِ مُخالَفةٍ مِنهم؛ إذ لو وُجِدَتْ لَما تَأخَّرَ الأئِمَّةُ في الرَّدِّ عليهم.

٢- وُجودُ تَعْريفاتٍ لبعضِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ المُتقدِّمينَ للتَّوْحيدِ تُفيدُ دُخولَ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ فيه صَراحةً.

٣- إيرادُ الأئِمَّةِ لمُقَدِّماتٍ يُسَلِّمُ بها المُخالِفُ، خاصَّةً في مَسْألةِ كَلامِ اللهِ أنَّه غَيْرُ مَخْلوقٍ؛ حيثُ وَرَدَتِ الاسْتِعاذةُ بكَلِماتِ اللهِ -ومَعْلومٌ أنَّه لا يُسْتعاذُ بمَخْلوقٍ- فلا شَكَّ أنَّ الأشاعِرةَ يُسَلِّمونَ بِهذه الطَّريقةِ كما هو ظاهِرٌ مِن صَنيعِ البَيْهَقيِّ.

٤- تَنْصيصُ بعضِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ على أنْواعٍ مِن العِباداتِ؛ كالدُّعاءِ، والرَّجاءِ،

والخَوْفِ، والخَشْيةِ، وبيَّنوا أنَّها لا تكونُ إلَّا لله. وتَنْصيصُ بعضِهم على صُوَرِ اتِّخاذِ المُشرِكينَ للأصْنامِ شُفَعاءَ؛ ممَّا يَدُلُّ على فَهْمِهم للشِّرْكِ في الأُلوهيَّةِ.

٥- إنْكارُ بعضِ عُلَماءِ الأشاعِرةِ ما وَقَعَ فيه النَّاسُ في أزْمِنتِهم مِن التَّعَلُّقِ بالخَلْقِ، والتَّبَرُّكِ بالحيطانِ والأعْمِدةِ، وتَعْظيمِ قُبورِ الأكابِرِ، وبَيانُهم أنَّ ذلك مِن الشِّرْكِ.

لكن يُؤخَذُ على أهلِ هذه المرتبةِ طَريقةُ اسْتِدْلالِهم بالآياتِ الواردةِ لتَقْريرِ الأُلوهيَّةِ على أنَّها للرُّبوبيَّةِ...، وتَفْسيرُهم للإلهِ بأنَّه القادِرُ على الاخْتِراعِ مِن جِهةِ أنَّه مُخالِفٌ للحَقِّ، ولِما يُخْشى أن يكونَ فِعلُهم هذا سَبَبًا في جَهْلِ كَثيرٍ مِن المُتَأخِّرينَ لحَقيقةِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ، ووُقوعِهم فيما يُناقِضُه[1].

المَرْتَبةُ الثَّانيةُ: وهُمُ الَّذين أُثِرَ عنهم الوُقوعُ في بعضِ مَظاهِرِ الشِّرْكِ. وهؤلاء وإن لم يَنُصَّ الرَّازيُّ على أعْيانِهم في عَصْرِه، فإنَّه في عَصْرِ السُّبْكيِّ والهَيْتَميِّ يُمكِنُ نِسْبةُ هذا الأمْرِ إلى الأشاعِرةِ؛ حيثُ إنَّهما دافَعا عن بعضِ الشِّرْكِ ووَسائِلِه الَّتي وَقَعَ فيها العَوامُّ، ويَظهَرُ هذا الأمْرُ بجَلاءٍ ووُضوحٍ في عَصْرِ دَحْلانَ، وقَبْلَه بقَليلٍ إلى يَوْمِنا هذا، حيثُ الشِّرْكُ الصَّريحُ. واللهُ المُسْتعانُ.

المَرْتَبةُ الثَّالِثةُ: وهُمُ الَّذين لم يُؤثَرْ عنهم الوُقوعُ في الشِّركِ الصَّريحِ، لكن معَ بَقاءِ نِسْبتِهم إلى التَّصوُّفِ، فهؤلاء يُؤخَذُ عليهم سُكوتُهم عن بَيانِ الحَقِّ لأتْباعِهم، وانْتِسابُهم إلى التَّصوُّفِ.

(١) يُنظر: ((جامع البيان)) لابن جرير الطبري (١٣/ ٥٧٤)، ((الجامع لأحكام القرآن)) للقرطبي (٩/ ٣٣٣)، ((تفسير القرآن العظيم)) لابن كثير (٤/ ٤٧٢)، ((تيسير الكريم الرحمن)) للسعدي (ص: ٤٢٠).

ومِن أقْوالِهم في أوَّلُ واجِبٍ على المُكَلَّفِ النَّظَرُ[١]:

١- قَوْلُ الباقِلَّانيِّ: (أوَّلُ ما فَرَضَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ على جَميعِ العِبادِ النَّظَرُ في آياتِه، والاعْتِبارُ بمَقْدوراتِه، والاسْتِدْلالُ عليه بآثارِ قُدْرتِه وشَواهِدِ رُبوبيَّتِه؛ لأنَّه سُبْحانَه غَيْرُ مَعْلومٍ باضْطِرارٍ، ولا مُشاهَدٍ بالحَواسِّ، وإنَّما يُعلَمُ وُجودُه وكَوْنُه على ما تَقْتَضيه أفْعالُه بالأدِلَّةِ القاهِرةِ، والبَراهينِ الباهِرةِ)[٢].

٢- قَوْلُ أبي المَعالي الجُوَيْنيِّ: (أوَّلُ ما يَجِبُ على العاقِلِ البالِغِ -باسْتِكْمالِ سِنِّ البُلوغِ، أو الحُلُمِ- شَرْعًا: القَصْدُ إلى النَّظَرِ الصَّحيحِ المُفْضي إلى العِلمِ بحَدَثِ العالَمِ، والنَّظَرُ -في اصْطِلاحِ المُوَحِّدينَ- هو الفِكْرُ الَّذي يَطلُبُ به مَن قامَ به عِلمًا أو غَلَبَةَ ظَنٍّ)[٣].

٣- وقال الرَّازيُّ: (اتَّفَقَ المُتَكلِّمونَ على أنَّ أوَّلَ الواجِباتِ مَعْرِفةُ اللهِ تَعالى، أو النَّظَرُ في مَعْرِفةِ اللهِ، أو القَصْدُ إلى ذلك النَّظَرِ، على الاخْتِلافِ المَشْهورِ فيما بَيْنَهم)[٤].

٤- وقال الباجوريُّ: (الأَصَحُّ أنَّ أوَّلَ واجِبٍ مَقْصِدًا: المَعْرِفةُ، وأوَّلَ واجِبٍ وَسيلةً قَريبةً: النَّظَرُ، ووَسيلةً بَعيدةً: القَصْدُ إلى النَّظَرِ، وبِهذا يُجمَعُ بَيْنَ الأقْوالِ

(١) ومنهم مَن ذَهَب إلى خِلافِ ما عليه جَمهرتُهم، ومِن ذلك ما يدُلُّ عليه كلامُ الشَّهْرَستانيِّ في ((نهايةِ الإقدامِ في عِلمِ الكلامِ)) (ص: ٧٥): (إنَّ الفِطَرَ السَّليمةَ الإنسانيَّةَ شَهِدَت بضرورةِ فِطرتِها وبَديهةِ فِكرتِها على صانعٍ حكيمٍ عالمٍ قديرٍ... ولهذا لم يَرِدِ التَّكليفُ بمعرفةِ وُجودِ الصَّانعِ، وإنَّما ورد بمعرفةِ التَّوحيدِ ونَفيِ الشَّريكِ).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٢١).

(٣) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٢٤).

(٤) ((تفسير الرازي)) (٣٢/ ٢١٧).

الثَّلاثةِ)[١].

والمَعْروفُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ وإجْماعِ السَّلَفِ أنَّ أوَّلَ ما يَجبُ على المُكَلَّفينَ هو عِبادةُ اللهِ تَعالى وَحْدَه لا شَريكَ له، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تَعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وفي حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما أنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لَمَّا بَعَثَ مُعاذَ بنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عنه إلى اليَمَنِ قال له: ((إنَّك تَأتي قَوْمًا مِن أهْلِ الكِتابِ، فادْعُهم إلى شَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسولُ اللهِ))[٢].

قال أبو المُظَفَّرِ السَّمْعانيُّ: (أنكَرْنا طَريقةَ أهْلِ الكَلامِ على ما أسَّسوا، فإنَّهم قالوا: أوَّلُ ما يَجبُ على الإنْسانِ النَّظَرُ المُؤَدِّي إلى مَعْرِفةِ الباري، وهذا قَوْلٌ مُخترَعٌ لم يَسبِقْهم إليه أحَدٌ مِن السَّلَفِ، وأئمَّةِ الدِّينِ، ولو أنَّك تَدَبَّرْتَ جَميعَ أقْوالِهم وكُتُبِهم لم تَجِدْ هذا في شيءٍ مِنها، لا مَنْقولًا مِن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا مِن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنه، وكذلك مِن التَّابعينَ بَعْدَهم. وكيف يَجوزُ أن يَخْفى عليهم أوَّلُ الفَرائضِ وهُمْ صُدورُ هذه الأُمَّةِ، والسُّفَراءُ بَيْنَنا وبَيْنَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؟! ولَئِنْ جازَ أن يَخْفى الفَرْضُ الأوَّلُ على الصَّحابةِ والتَّابعينَ، حتَّى لم يُبَيِّنوا لأحَدٍ مِن هذه الأُمَّةِ معَ شِدَّةِ اهْتمامِهم بأمْرِ الدِّينِ، وكَمالِ عِنايتِهم حتَّى اسْتَخْرَجَه هؤلاء بلَطيفِ فِطْنتِهم في زَعْمِهم، فلَعلَّه خَفِيَ عليهم فَرائضُ أُخَرُ! ولَئِنْ كان هذا جائزًا فلقد ذَهَبَ الدِّينُ وانْدَرَسَ؛ لأنَّا إنَّما نَبْني أقْوالَنا على أقْوالِهم، فإذا ذَهَبَ الأصْلُ فكيف يُمكِنُ البِناءُ عليه؟! نَعوذُ

(١) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ٨٣).

(٢) أخرجه مطوَّلًا البخاري (١٣٩٥)، ومُسلِم (١٩) واللفظ له.

باللهِ مِن قَوْلٍ يُؤَدِّي إلى هذه المَقالةِ الَّتي تُؤَدِّي إلى الانْسِلاخِ مِن الدِّينِ، وتَضْليلِ الأئِمَّةِ الماضِينَ! هذا وقدْ تَواتَرَتِ الأخْبارُ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كان يَدْعو الكُفَّارَ إلى الإسْلامِ والشَّهادتَينِ)[1].

ومِمَّا تَقدَّمَ يَتَبَيَّنُ مُسمَّى التَّوْحيدِ عنْدَ الأشاعِرةِ، فمِن المَعْلومِ عنْدَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ أنَّ تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ: هو إفْرادُ اللهِ بالعِبادةِ، وهو حَقيقةُ دينِ الإسْلامِ، وتَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ يَتَضمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتَوْحيدَ الأسْماءِ والصِّفاتِ؛ فإنَّ مَن عَبَدَ اللهَ تَعالى وَحْدَه، لم يعبده إلَّا لأنَّه يَعْتقدُ بأنَّه سُبْحانَه هو المُتَفرِّدُ بالخَلْقِ والرِّزْقِ والتَّدْبيرِ وغَيْرِ ذلك مِن خَصائِصِ الرُّبوبيَّةِ، وأنَّه سُبْحانَه له الأسْماءُ الحُسْنى والصِّفاتُ العُلا، الَّتي تَدُلُّ على أنَّه المُسْتحِقُّ للعِبادةِ وَحْدَه لا شَريكَ له.

قال ابنُ تيميَّةَ: (وَقَعَ الغَلَطُ في مُسمَّى التَّوْحيدِ؛ فإنَّ عامَّةَ المُتَكلِّمينَ الَّذين يُقَرِّرونَ التَّوْحيدَ في كُتُبِ الكَلامِ والنَّظَرِ، غايتُهم أن يَجعَلوا التَّوْحيدَ ثَلاثةَ أنْواعٍ، فيَقولونَ: هو واحِدٌ في ذاتِه لا قَسيمَ له، وواحِدٌ في صِفاتِه لا شَبيهَ له، وواحِدٌ في أفْعالِه لا شَريكَ له، وأَشهَرُ الأنْواعِ الثَّلاثةِ عنْدَهم هو الثَّالِثُ وهو تَوْحيدُ الأفْعالِ، وهو أنَّ خالِقَ العالَمِ واحِدٌ، وهُمْ يَحْتَجُّونَ على ذلك بما يَذْكُرونَه مِن دَلالةِ التَّمانُعِ وغَيْرِها، ويَظُنُّونَ أن هذا هو التَّوْحيدُ المَطْلوبُ، وأنَّ هذا هو مَعْنى قَوْلِنا: لا إلهَ إلَّا اللهُ، حتَّى قد يَجعَلونَ مَعْنى الإلَهيَّةِ القُدْرةَ على الاخْتِراعِ! ومَعْلومٌ أنَّ المُشرِكينَ مِن العَربِ الَّذين بُعِثَ إليهم مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أوَّلًا لم يَكونوا يُخالِفونَه في هذا، بلْ كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، حتَّى إنَّهم كانوا يُقِرُّونَ بالقَدَرِ أيضًا، وهُمْ معَ هذا مُشرِكونَ، فقدْ تَبَيَّنَ أنْ ليس في العالَمِ مَن يُنازِعُ في أصْلِ هذا الشِّرْكِ، ... وكذلك النَّوعُ الثَّاني وهو قَوْلُهم: لا شَبيهَ

(١) يُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لقِوَام السُّنَّة الأصبهاني (٢/ ١٢٠).

له في صِفاتِه؛ فإنَّه ليس في الأُمَمِ مَن أَثبَتَ قَديمًا مُماثِلًا له في ذاتِه؛ سواءٌ قال: إنَّه يُشارِكُه، أو قال: إنَّه لا فِعلَ له، بل مَن شَبَّهَ به شَيئًا مِن مَخْلوقاتِه فإنَّما يُشَبِّهُه به في بعضِ الأمورِ، وقدْ عُلِمَ بالعَقْلِ امْتِناعُ أن يكونَ له مِثلٌ في المَخْلوقاتِ يُشارِكُه فيما يَجِبُ أو يَجوزُ أو يَمْتنعُ عليه؛ فإنَّ ذلك يَسْتَلْزِمُ الجَمْعَ بَيْنَ النَّقيضَينِ كما تَقدَّمَ، وعُلِمَ أيضًا بالعَقْلِ أنَّ كلَّ مَوْجودَينِ قائِمَينِ بأنْفُسِهما فلا بُدَّ بَيْنَهما مِن قَدْرٍ مُشتَرَكٍ، كاتِّفاقِهما في مُسمَّى الوُجودِ والقِيامِ بالنَّفْسِ والذَّاتِ ونَحْوِ ذلك؛ فإنَّ نَفْيَ ذلك يَقْتَضي التَّعْطيلَ المَحْضَ، وإنَّه لا بُدَّ مِن إثْباتِ خَصائِصِ الرُّبوبيَّةِ، وقدْ تَقدَّمَ الكَلامُ على ذلك...، وكذلك النَّوْعُ الثَّالِثُ، وهو قَوْلُهم: هو واحِدٌ لا قَسيمَ له في ذاتِه أو لا جُزْءَ له أو لا بعضَ له- لَفْظٌ مُجمَلٌ؛ فإنَّ اللهَ سُبْحانَه أَحَدٌ صَمَدٌ لم يَلِدْ ولم يُولَدْ ولم يكُنْ له كُفُوًا أَحَدٌ...، لكنَّهم يُدرِجونَ في هذا اللَّفْظِ نَفْيَ عُلُوِّه على عَرْشِه ومُبايَنتِه لخَلْقِه وامْتيازِه عنهم، ونَحْوِ ذلك مِن المَعاني المُسْتَلْزِمةِ لنَفْيِه وتَعْطيلِه، ويَجعَلونَ ذلك مِن التَّوْحيدِ، فقدْ تَبيَّنَ أنَّ ما يُسمُّونَه تَوْحيدًا فيه ما هو حَقٌّ، وفيه ما هو باطِلٌ، ولو كان جَميعُه حَقًّا؛ فإنَّ المُشرِكينَ إذا أَقَرُّوا بذلك كلِّه لم يَخرُجوا مِن الشِّرْكِ الَّذي وَصَفَهم به في القُرْآنِ، وقاتَلَهم عليه الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، بلْ لا بُدَّ أن يَعْتَرِفوا أنَّه لا إلهَ إلَّا اللهُ، وليس المُرادُ بالإلهِ هو القادِرَ على الاخْتِراعِ كما ظَنَّه مَن ظَنَّه مِن أئِمَّةِ المُتَكلِّمينَ، حيثُ ظَنُّوا أنَّ الإلَهيَّةَ هي القُدْرةُ على الاخْتِراعِ دونَ غَيْرِه، وأنَّ مَن أَقَرَّ بأنَّ اللهَ هو القادِرُ على الاخْتِراعِ دونَ غَيْرِه فقدْ شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلَّا هو! فإنَّ المُشرِكينَ كانوا يُقِرُّونَ بِهذا وهُمْ مُشرِكونَ كما تَقدَّمَ بَيانُه، بلِ الإلهُ الحَقُّ هو الَّذي يَسْتحِقُّ بأن يُعبَدَ، فهو إلهٌ بمَعْنى مَألوهٍ؛ لا إلهٌ بمَعْنى آلِهٍ؛ والتَّوْحيدُ أن يَعبُدَ اللهَ وَحْدَه لا شَريكَ له،

والإشْراكُ أن يَجعَلَ معَ اللهِ إلَهًا آخَرَ)[١].

ذِكرُ بعضِ الآثارِ المترتِّبةِ على إهمالِ الأشاعرةِ توحيدَ الألوهيَّةِ:

ترتَّب على إهمالِ الأشعريَّةِ توحيدَ الألوهيَّةِ عدَّةُ أمورٍ؛ من أهمِّها:

١- إنكارُ دخولِ توحيدِ الألوهيَّةِ في حقيقةِ التَّوحيدِ.

وقد سبق ذِكرُ أنَّ المتكلِّمين لم يذكُروا توحيدَ الألوهيَّةِ في أقسامِ التَّوحيدِ[٢]؛ فإنَّهم يرونَ أنَّ توحيدَ الألوهيَّةِ هو بعينِه توحيدُ الرُّبوبيَّةِ، حيثُ فسَّروا الإلهَ بالقادرِ على الاختراعِ!

وقد صرَّح متأخِّروهم بذلك، ومن ذلك قولُ أحمدَ زيني دحلان في إنكارِه على مَن جعَل توحيدَ الألوهيَّةِ قِسمًا من أقسامِ التَّوحيدِ: (وأمَّا جعلُهم التَّوحيدَ نوعين: توحيدَ الرُّبوبيَّةِ، وتوحيدَ الألوهيَّةِ، فباطلٌ أيضًا؛ فإنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ هو توحيدُ الألوهيَّةِ... ومن المعلومِ أنَّ من أقَرَّ بالرُّبوبيَّةِ فقد أقرَّ له بالألوهيَّةِ؛ إذ ليس الرَّبُّ غيرَ الإلهِ، بل هو الإلهُ بعينِه)[٣].

ولقد أُتي القومُ من عدمِ إدراكِهم أنَّ لفظَي (الرَّبِّ) و(الإلهِ) يختلفُ معناهما حسَبَ التَّجريدِ أو الاقترانِ، فإذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا، فيأتي الرَّبُّ بمعنى المعبودِ المتألَّهِ، إذا أُفردَ عن (الإلهِ) كما في سؤالِ الملَكينِ في القبرِ: ((مَن ربُّك؟))[٤]، أي: من إلهُك، وكقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٣/ ٩٧ - ١٠١).

(٢) (ص: ٢٣٣).

(٣) ((الدرر السنية)) (ص: ٤٠، ٤١). ويُنظر: ((جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية)) للشمس الأفغاني (١/ ١٧٩-١٩٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٧١) عن البراءِ بنِ عازبٍ، عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: ((﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾)) [إبراهيم: ٢٧]. قال: ((نزلت في عذابِ القبرِ. فيقالُ له: من =

﴿ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠] [الأحقاف: ١٣]، وكقولِه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فالرُّبوبيَّةُ هنا هي الألوهيَّةُ، ليست قسيمةً لها.

أمَّا عِندَ اجتماعِ اللَّفظينِ في سياقٍ واحدٍ فإنَّهما يفترقانِ في المعنى، ويصيرُ لكلِّ واحدٍ منهما معنًى يخصُّه، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١ - ٣]، وقولِه سُبحانَه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فاللهُ هو الإلهُ المستحِقُّ للعبوديَّةِ، والرَّبُّ في الآيةِ الخالقُ المربِّي السَّيِّدُ.

ولَمَّا كان القرآنُ الكريمُ قد أكثرَ من ذمِّ المشركين الذين عبدوا غيرَ اللهِ تعالى، وجعَل حقيقةَ التَّوحيدِ إفرادَ اللهِ بالعبادةِ وحدَه، وجعَل الشِّركَ صَرفَ العبادةِ لغيرِه؛ فزَعِ المتكلِّمون إلى ادِّعاءِ أنَّ صرفَ شيءٍ من العبادةِ لغيرِ اللهِ تعالى لا يكونُ شِركًا إلَّا إذا تضَمَّن اعتقادَ الرُّبوبيَّةِ فيمن صُرِفت له العبادةُ!

قال القضاعيُّ: (إنَّ مسمَّى العبادةِ شرعًا لا يدخُلُ فيه شيءٌ من التَّوسُّلِ والاستغاثةِ وغيرِهما، بل لا يشتَبِهُ بالعبادةِ أصلًا؛ فإنَّ كُلَّ ما يدُلُّ على التَّعظيمِ لا يكونُ من العبادةِ إلَّا إذا اقترن به اعتقادُ الرُّبوبيَّةِ لذلك المعظَّمِ، أو صفةٍ من صفاتِها الخاصَّةِ بها).

وقال أيضًا: (إنَّ الدُّعاءَ بمعنى النِّداءِ إن كان لمن لا يعتقدُه ربًّا فليس من العبادةِ في شيءٍ... وإن كان لمن يعتقِدُ ربوبيَّتَه أو استقلالَه بالنَّفعِ والضُّرِّ، أو شفاعتَه عِندَ اللهِ بغيرِ إذنِ اللهِ؛ فهو عبادةٌ لذلك المدعوِّ، وقد يُطلقُ الدُّعاءُ على العبادةِ. وقد عَلمتَ أنَّ معناها: الخضوعُ التَّامُّ لمن يعتقدُ فيه ربوبيَّةً، أو خاصَّةً من خواصِّها)[1].

= ربُّك؟ فيقولُ: ربي اللهُ ...)).

(١) يُنظر: ((جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية)) للشمس الأفغاني (١/ ٢٩٠-٢٩٦).

وقد بَيَّنَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّ الإنسانَ قد يعبُدُ الدِّرهمَ والدِّينارَ؛ قال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ والدِّرهم، والقطيفةِ والخميصةِ، إن أُعطيَ رضيَ، وإن لم يُعطَ لم يَرضَ))[(١)]. وليس هناك عاقلٌ يعتقدُ ربوبيَّةَ الدِّينارِ أو الدِّرهم.

وعن أبي رجاءٍ العُطارديِّ، قال: (كنَّا نعبُدُ الحَجَرَ، فإذا وجَدْنا حجرًا هو أخْيَرَ منه ألقَيناه، وأخَذْنا الآخَرَ، فإذا لم نجِدْ حَجَرًا جمَعْنا جُثوةً من ترابٍ، ثمَّ جِئنا بالشَّاةِ فحلَبْناه عليه، ثمَّ طُفْنا به، فإذا دخَل شهرُ رجبٍ قُلنا: مُنَصِّلُ الأسنَّةِ[(٢)]، فلا نَدَعُ رمحًا فيه حديدةٌ، ولا سَهمًا فيه حديدةٌ، إلَّا نزَعْناه وألقيناه شَهرَ رَجَبٍ)[(٣)]، ولا يمكِنُ أن تُحمَلَ العبادةُ هنا على أنَّهم كانوا يعتَقِدون أنَّ الحجارةَ تخلُقُ وترزُقُ وتحيي وتميتُ!

وهل من قال اللهُ في حقِّه: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] يعتَقِدُ أنَّ لهواه صفةً من صفاتِ الرُّبوبيَّةِ؟!

٢- إخراجُ الشِّركِ العَمَليِّ من حقيقةِ الشِّركِ؛ حيثُ إنَّهم لا يعتبرون الاستغاثةَ والاستعانةَ بغيرِ اللهِ فيما لا يقدِرُ عليه إلَّا اللهُ، وكذا الذَّبحُ والنَّذرُ والطَّوافُ بالقُبورِ شِركًا إلَّا إذا تضمَّن اعتقادَ ربوبيَّةِ مَن صُرِفَت له! فكُلُّ الأعمالِ القلبيَّةِ والظَّاهريَّةِ إذا صُرِفَت لغيرِ اللهِ تعالى لا تُعتبرُ عندَهم شِركًا إلَّا إذا تضمَّنَت اعتقادَ الرُّبوبيَّةِ لغيرِ اللهِ سُبحانَه.

ومنشَأُ ربطِ الشِّركِ باعتقادِ الرُّبوبيَّةِ لغيرِ اللهِ تعالى هو أنَّهم لا يعتبرون حقيقةَ

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٦) من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه.

(٢) أي مُخرجَ السِّهام والرِّماح من أماكِنها.

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٧٦).

التَّوحيدِ إلَّا توحيدَ الرُّبوبيَّةِ!. ووقع في هذا الشَّرَكِ كثيرٌ من المعاصرينَ.

قال محمَّد عَلَوي المالِكيُّ: (ولا يَكفُرُ المستغيثُ إلَّا إذا اعتقَد الخلقَ والإيجادَ لغيرِ اللهِ)[1]!

مع أنَّ الشِّركَ عِلميٌّ وعَمَليٌّ، كما أنَّ التَّوحيدَ عِلميٌّ وعَمَليٌّ، والشِّركُ العَمَليُّ يكونُ في أعمالِ القلبِ وأعمالِ الجوارحِ.

عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: ((سألتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أيُّ الذَّنبِ أعظمُ عِندَ اللَّهِ؟ قال: أن تجعَلَ للهِ ندًّا وهو خلَقَك. قلتُ: إنَّ ذلك لعظيمٌ! قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: وأن تقتُلَ ولَدَك تخافُ أن يَطعَمَ معك. قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: أن تُزانيَ حليلةَ جارِك))[2].

والنِّدُّ: المِثْلُ والشَّبيهُ، فمَن صرَف شيئًا من العباداتِ لغيرِ اللهِ تعالى فقد أشرَكَ به شِركًا يُبطِلُ التَّوحيدَ ويُنافيه.

ومن أمثلةِ الشِّركِ العمَليِّ: دعاءُ غيرِ اللهِ فيما لا يقدِرُ عليه إلَّا اللهُ عزَّ وجَلَّ.

قال ابنُ تَيميَّةَ: (فمَن جعَل الملائكةَ والأنبياءَ وسائطَ يدعوهم ويتوكَّلُ عليهم ويسألُهم جَلبَ المنافعِ ودفعَ المضارِّ -مِثلَ أن يسألَهم غُفرانَ الذَّنبِ، وهدايةَ القلوبِ، وتفريجَ الكُروبِ، وسدَّ الفاقاتِ- فهو كافرٌ بإجماعِ المُسلمين)[3].

وقد قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ * إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤].

(١) ((مفاهيم يجب أن تصحح)) (ص: ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٧) واللفظ له، ومسلم (٨٦).

(٣) ((مجموع الفتاوى)) (١/ ١٢٤).

وكما لا يكفي في ثبوتِ الإسلامِ مجرَّدُ الإقرارِ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ حتى يحقِّقَ معهما توحيدَ الألوهيَّةِ، فكذلك الشِّركُ ليس محصورًا في إثباتِ شريكٍ مع اللهِ تعالى في ربوبيَّتِه وأسمائِه وصفاتِه، بل يدخُلُ فيه الشِّركُ في الألوهيَّةِ؛ فإنَّ العبادةَ لا تكونُ إلَّا لمن يستحقُّها، وهو اللهُ تعالى؛ فمَن ذبحَ أو نذَر أو سجَد أو ركعَ لغيرِ الله تعالى، فقد أشرَكَ به حتَّى لو كان محقِّقًا لتوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ.

وقد حكى اللهُ عن المشركينَ قولَهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]. فهذه تسويةُ الخالقِ بالمخلوقِ في العبادةِ، لا في الخَلقِ والتَّدبيرِ، وهي التي قال اللهُ فيها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وصَرفُ العبادةِ لغيرِ اللهِ سُبحانَه شِركٌ حتَّى لو لم يعتقِدْ فيمَن صُرِفت له أنَّه قادرٌ على الخلقِ والإيجادِ.

فلقد أخطأ المتكلِّمون في زعمِهم أنَّ الشِّركَ إنَّما يكونُ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ فقط، مع أنَّ الشِّركَ كما يكونُ في الرُّبوبيَّةِ يكونُ في الألوهيَّةِ، بل هو الغالبُ على أهلِ الإشراكِ من الشِّركِ في الرُّبوبيَّةِ، وقد أخبَر اللهُ تعالى عن المُشركين في آياتٍ كثيرةٍ أنَّهم كانوا مُقرِّين بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، ولم يكُنْ إشراكُهم في الرُّبوبيَّةِ، وإنَّما كان في الألوهيَّةِ؛ حيثُ عبَدوا أصنامَهم مع اللهِ تعالى بحجَّةِ أنَّها تقرِّبُهم إلى اللهِ زُلفى، ومن أعظَمِ الآياتِ الدَّالَّةِ على أنَّ إشراكَهم كان في الألوهيَّةِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قال المَقْريزيُّ: (شِركُ الأُمَمِ كُلُّه نوعانِ: شِركٌ في الإلهيَّةِ، وشِركٌ في الرُّبوبيَّةِ؛ فالشِّركُ في الإلهيَّةِ والعبادةِ هو الغالبُ على أهلِ الإشراكِ، وهو شِركُ عبَّادِ

الأصنام، وعبَّادِ الملائكةِ، وعبَّادِ الجنِّ، وعُبَّادِ المشايخِ والصَّالحينَ الأحياءِ والأمواتِ، الذين قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ويَشفَعوا لنا عندَه، وينالَنا بسببِ قُربِهم من اللهِ وكرامتِه لهم قُربٌ وكرامةٌ، كما هو المعهودُ في الدُّنيا من حصولِ الكرامةِ والزُّلفى لمن يخدُمُ أعوانَ السُّلطانِ وأقاربَه وخاصَّتَه.

والكتُبُ الإلهيَّةِ كلُّها من أوَّلِها إلى آخِرِها تُبطِلُ هذا المذهَبَ وترُدُّه، وتُقَبِّحُ أهلَه، وتنصُّ على أنَّهم أعداءُ اللهِ تعالى، وجميعُ الرُّسُلِ صلواتُ اللهِ عليهم متَّفِقون على ذلك، من أوَّلِهم إلى آخِرِهم، وما أهلَك اللهُ تعالى مَن أهلَك من الأمَمِ إلَّا بسَبَبِ هذا الشِّركِ، ومِن أجْلِه)[1].

المبحثُ الثَّالثُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ

المطلبُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في أسْماءِ اللهِ الحُسنى

يُثبِتُ الأشاعِرةُ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى، ويَشرَحونَ مَعانيَها، لكنَّهم لا يُثبِتونَ غالِبَ الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ الَّتي تَضَمَّنَتْها الأسْماءُ الحُسْنى، ويُؤَوِّلونَها ما عَدا الصِّفاتِ السَّبْعَ المَعْروفةَ عنْدَهم بما يُوافِقُ مَذهَبَهم[2]؛ فمَثَلًا اسمُ اللهِ العَلِيُّ، والأَعْلى، والمُتَعالِ، يُثبتونها أسماءً لله، لكنْ يَقولون: إنَّها تَدُلُّ على مَعْنى عُلُوِّ القَدْرِ والقَهْرِ،

(١) ((تجريدُ التَّوحيد المفيد)) (ص: ١٤). ويُنظر: ((حقيقةُ التَّوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين)) لعبد الرحيم السُّلَمي (ص: ٤٧٨ - ٥٢٨)، ((الشهادتان)) للمقدَّم (ص: ٤٨٩ - ٥٠٢).

(٢) قال الغزالي: (جملةُ الأسماءِ الحُسْنى ترجِعُ إلى ذاتٍ وسبعِ صفاتٍ). ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ١٢٦).

وقال ابنُ العَرَبيِّ: (الأسماءُ الَّتي دلَّت عليها دلائِلُ التَّوحيدِ سَبعةٌ: الموجودُ، القادِرُ، العالِمُ، السَّميعُ، البَصيرُ، المُريدُ، الحَيُّ، المتكَلِّمُ). ((الأمد الأقصى)) (ص: ١٧٥). وسيأتي تفصيلُ الكلامِ فيها (ص: ٢٧٨).

ويَنْفونَ دَلالتَها على عُلُوِّ اللهِ على خَلْقِه بذاتِه، وأنَّه فَوْقَهم حَقيقةً كما يَليقُ بجَلالِه[١].

وممَّن كَتَبَ في مَعاني أسْماءِ اللهِ مِن الأشاعِرةِ:

١- الحَلِيميُّ[٢]، في كِتابِه «المِنْهاج في شُعَبِ الإيمانِ»[٣].

٢- البَيْهَقيُّ، في كِتابِه «الأسْماء والصِّفات»، وقدِ اعْتَمَدَ في شَرْحِه على كِتابِ «شأن الدُّعاءِ» للخَطَّابيِّ، وكِتابِ «المِنْهاج في شُعَبِ الإيمانِ» للحَلِيميِّ[٤].

٣- القُشَيْريُّ[٥]، في كِتابِه «شَرْح أسْماءِ اللهِ الحُسْنى».

٤- الغَزَاليُّ، في كِتابِه «المَقْصَدُ الأَسْنى في شَرْحِ مَعاني أسْماءِ اللهِ الحُسْنى».

٥- أبو بَكْرِ بنُ العَرَبيِّ، في كِتابِه «الأمد الأقصى».

٦- الفَخْرُ الرَّازيُّ، في كِتابِه «لوامِع البَيِّناتِ شَرْح أسْماءِ اللهِ تَعالى والصِّفاتِ».

وافَقَ الأشاعِرةُ السَّلفَ الصَّالحَ في عِدَّةِ مَسائلَ تَتعلَّقُ بالأسْماءِ الحُسْنى؛ منها:

١- القَوْلُ بأنَّ أسْماءَ اللهِ تَعالى تَوْقيفيَّةٌ، وقدْ خالَفَ منهم في هذا الباقِلَّانيُّ، فذَهَبَ إلى أنَّها غَيْرُ تَوْقيفيَّةٍ، وأنَّ كلَّ لَفْظٍ دلَّ على مَعنًى ثابتٍ للهِ تَعالى جازَ

(١) يُنظر: ((المقصد الأسنى)) للغزالي (ص: ١٠٦ - ١٠٩)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ٣٨٠ - ٣٨٥).

(٢) أبو عبدِ اللهِ الحُسَينُ بنُ الحَسَنِ بنِ محمَّدِ بنِ حَليمٍ البُخاريُّ الشَّافعيُّ، رئيسُ المحَدِّثين والمتكَلِّمين بما وراءَ النَّهرِ، أحدُ الأذكياءِ، وكان متفَنِّنًا، سَيَّالَ الذِّهنِ، مناظِرًا، طويلَ الباعِ في الأدَبِ والبيانِ، توفِّي سنةَ (٤٠٣هـ). يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٢٣١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٤/ ٣٣٣).

(٣) يُنظر: (١/ ١٨٨ - ٢١٠).

(٤) يُنظر: ((الأسماء والصِّفات)) للبيهقي (١/ ٣٦ - ٢٢٨).

(٥) هو أبو القاسِمِ عبدُ الكريمِ بنُ هوازنَ بنِ عبدِ المَلِكِ القُشَيريُّ، وقد تقدَّمت ترجمتُه (ص: ١٠١).

إطْلاقُه عليه بلا تَوْقيفٍ إذا لم يكُنْ إطْلاقُه موهِمًا لِما لا يَليقُ بكَبْريائِه[١]، وهذا قَوْلٌ باطِلٌ بلا شَكٍّ.

٢- القَوْلُ بأنَّ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى مُشْتَقَّةٌ، وليسَتْ جامِدةً؛ ولِذلك شَرَحَها العُلَماءُ، وبَيَّنوا مَعانيَها[٢].

٣- القَوْلُ بأنَّ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى لا يُحصيها أحَدٌ مِن الخَلْقِ، وأنَّها تَزيدُ على تِسْعةٍ وتِسْعينَ اسْمًا[٣].

وخالَفوهم في مَسْألةِ: هلِ الاسْمُ هو المُسمَّى أو غَيْرُه؟ فالجَهْميَّةُ قَرَّروا أنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى؛ ليَسلَمَ لهم قَوْلُهم بخَلْقِ القُرْآنِ، فقابَلَهم بعضُ المُنْتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ مِن الأشاعرةِ وغيرِهم فقالوا: بلِ الاسْمُ هو المُسمَّى، حتَّى لا يُقالَ: إنَّ أسْماءَ اللهِ غَيْرُ اللهِ.

قال الباقِلَّانيُّ: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ الاسْمَ هو المُسمَّى بعَيْنِه وذاتِه، والتَّسْميةُ الدَّالَّةُ عليه تُسمَّى اسْمًا على سَبيلِ المَجازِ. والدَّليلُ عليه قَوْلُه تَعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨] ومَعْناه: تَبارَكَ رَبُّك، وأيضًا قَوْلُه تَعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ولا يَشُكُّ عاقِلٌ أنَّ المُسبَّحَ هو اللهُ تَعالى، لا قَوْلُ مَن يَقولُ التَّسْبيحَ، ويَدُلُّ عليه قَوْلُه تَعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقدْ عَلِمْنا

(١) يُنظر: ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ٣٠٦، ٣١٢)، ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) للصفاقسي (ص: ٨٢)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٢).

(٢) يُنظر: ((تلخيص الأدِلَّة لقواعد التوحيد)) للصفار (ص: ٣٤٠، ٣٧٩).

(٣) يُنظر: ((المقصد الأسنى)) للغزالي (ص: ١٦٧)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ١٩٥).

أنَّهم ما كانوا يَعبُدونَ الأقْوالَ والتَّسْمياتِ، وإنَّما كانوا يَعبُدونَ الأصْنامَ؛ فأمَّا قَوْلُه تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقَوْلُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنَّ للهِ تِسْعةً وتِسْعينَ اسْمًا مَن أَحْصاها دَخَلَ الجَنَّةَ»[١]، فالعَدَدُ في ذلك راجِعٌ إلى التَّسْمياتِ الَّتي هي عِباراتُ الاسْمِ، فالتَّسْميةُ تَدُلُّ على الذَّاتِ حَسَبَ دَلالةِ الكِتابةِ على المَكْتوبِ، فمَن لا يُمَيِّزُ بَيْنَ الاسْمِ والتَّسْميةِ وبَيْنَ الكِتابةِ والمَكْتوبِ وما جَرى هذا المَجْرى، فلا يُحِلُّ اللهُ له أن يُفْتيَ في دينِ اللهِ تَعالى، نَعوذُ باللهِ مِن الجَهْلِ باللهِ تَعالى وصِفاتِه)[٢].

ولابنِ تيميَّةَ بَحْثٌ مُحَرَّرٌ وتَحْقيقٌ نَفيسٌ في مَسْألةِ الاسْمِ والمُسمَّى[٣]، ومِن ذلك قَوْلُه: (فَصْلٌ: في الاسْمِ والمُسمَّى، هَل هُوَ هُوَ، أو غَيْرُه؟ أو لا يُقالُ: هو هو، ولا يُقالُ: هو غَيْرُه؟ أو هو له؟ أو يُفصَّلُ في ذلك؟ فإنَّ النَّاسَ قد تَنازَعوا في ذلك، والَّذي كان مَعْروفًا عنْدَ أئمَّةِ السُّنَّةِ أَحْمَدَ وغَيْرِه: الإنْكارُ على الجَهْميَّةِ الَّذين يَقولونَ: أسْماءُ اللهِ مَخْلوقةٌ، فيَقولونَ: الاسْمُ غَيْرُ المُسمَّى، وأسْماءُ اللهِ غَيْرُه، وما كان غَيْرَه فهو مَخْلوقٌ! وهؤلاء هُمُ الَّذين ذَمَّهم السَّلَفُ وغَلَّظوا فيهم القَوْلَ؛ لأنَّ أسْماءَ اللهَ مِن كَلامِه، وكَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، بلْ هو المُتكلِّمُ به، وهو المُسمِّي لنَفْسِه بما فيه مِن الأسْماءِ، والجَهْميَّةُ يَقولونَ: كَلامُه مَخْلوقٌ، وأسْماؤُه مَخْلوقةٌ، وهو نَفْسُه لم يَتَكلَّمْ بكَلامٍ يَقومُ بذاتِه، ولا سَمَّى نَفْسَه باسْمٍ

(١) أخرجه البخاريُّ (٢٧٣٦)، ومُسلِم (٢٦٧٧) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه بلَفظِ: ((إنَّ للهِ تِسعةً وتِسعينَ اسمًا، مِائةً إلَّا واحِدًا، مَن أحصاها دَخَل الجنَّةَ)).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٥٧). ويُنظر أيضًا: ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) للباقلاني (ص: ٢٥٨ - ٢٦٤)، ((الأمد الأقصى)) لابن العربي (ص: ١٧٤)، ((الإشارة في علم الكلام)) للرازي (ص: ٢٨٢ - ٢٨٥).

(٣) وهو بحثٌ طويلٌ جدًا اقتصرنا منه على الشَّاهد.

هو المُتكلِّمُ به...، وكان الَّذين يُطلِقونَ القَوْلَ بأنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى هذا مُرادُهم؛ فلِهذا يُرْوى عن الشَّافِعيِّ والأصْمَعيِّ وغَيْرِهما أنَّه قال: إذا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقولُ: الاسْمُ غَيْرُ المُسمَّى، فاشْهَدْ عليه بالزَّنْدقةِ. ولم يُعرَفْ أيضًا عن أحَدٍ مِن السَّلَفِ أنَّه قال: الاسْمُ هو المُسمَّى، بلْ هذا قالَه كَثيرٌ مِن المُنْتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ بَعْدَ الأئِمَّةِ، وأنكَرَه أكثَرُ أهْلِ السُّنَّةِ عليهم، ثُمَّ مِنهم مَن أمسَكَ عن القَوْلِ في هذه المَسْألةِ نَفْيًا وإثْباتًا؛ إذْ كان كلٌّ مِن الإطْلاقَينِ بِدْعةً...، وذَكَرَ[1] أنَّ القَوْلَ في الاسْمِ والمُسمَّى مِن الحَماقاتِ المُبْتَدَعةِ الَّتي لا يُعرَفُ فيها قَوْلٌ لأحَدٍ مِن الأئِمَّةِ، وأنَّ حَسْبَ الإنْسانِ أن يَنْتَهيَ إلى قَوْلِه تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهذا هو القَوْلُ بأنَّ الاسْمَ للمُسمَّى. وهذا الإطْلاقُ اخْتِيارُ أكثَرِ المُنْتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ مِن أصْحابِ الإمامِ أحْمَدَ وغَيْرِه...، وهؤلاء الَّذين قالوا: إنَّ الاسْمَ هو المُسمَّى لم يُريدوا بذلك أنَّ اللَّفْظَ المُؤَلَّفَ مِن الحُروفِ هو نَفْسُ الشَّخْصِ المُسمَّى به؛ فإنَّ هذا لا يَقولُه عاقِلٌ؛ ولِهذا يُقالُ: لو كان الاسْمُ هو المُسمَّى لَكانَ مَن قال: نارٌ، احْتَرَقَ لِسانُه! ومِن النَّاسِ مَن يَظُنُّ أنَّ هذا مُرادُهم، ويُشَنِّعُ عليهم، وهذا غَلَطٌ عليهم؛ بل هؤلاء يَقولونَ: اللَّفْظُ هو التَّسْميةُ، والاسْمُ ليس هو اللَّفْظَ، بلْ هو المُرادُ باللَّفْظِ؛ فإنَّك إذا قُلْتَ: يا زَيدُ، يا عُمَرُ، فليس مُرادُك دُعاءَ اللَّفْظِ، بل مُرادُكَ دُعاءُ المُسمَّى باللَّفْظِ، وذَكَرْتَ الاسْمَ، فصارَ المُرادُ بالاسْمِ هو المُسمَّى، وهذا لا رَيْبَ فيه...، فلمَّا كانَتْ أسْماءُ الأشْياءِ إذا ذُكِرَتْ في الكَلامِ المُؤَلَّفِ فإنَّما المَقْصودُ هو المُسَمَّياتُ، قال هؤلاء: الاسْمُ هو المُسمَّى، وجَعَلوا اللَّفْظَ الَّذي هو الاسْمُ عنْدَ النَّاسِ هو التَّسْميةَ...، لو اقْتَصَروا على أنَّ أسْماءَ الشَّيءِ إذا ذُكِرَتْ في الكَلامِ فالمُرادُ بِها المُسَمَّياتُ لَكانَ ذلك مَعنًى

(١) يعني به ابنَ جَريرٍ الطَّبَريَّ كما سيأتي النَّقلُ عنه بعدَ قليلٍ.

واضِحًا لا يُنازِعُ فيه مَن فَهِمَه، لكنْ لم يَقْتَصِروا على ذلك؛ ولِهذا أَنكَرَ قَوْلَهم جُمْهورُ النَّاسِ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ وغَيْرِهم؛ لِما في قَوْلِهم مِن الأمورِ الباطِلةِ، مِثلِ دَعْواهم أنَّ لَفْظَ اسْمِ الَّذي هو: «ا س م» مَعْناه ذاتُ الشَّيءِ ونَفْسُه، وأنَّ الأسْماءَ -مِثلَ زَيدٍ وعَمْرٍو- هي التَّسْمياتُ؛ ليست هي أَسْماءَ المُسَمَّياتِ! وكِلاهُما باطِلٌ مُخالِفٌ لِما يَعلَمُه جَميعُ النَّاسِ مِن جَميعِ الأُمَمِ ولِما يَقولونَه؛ فإنَّهم يَقولونَ: إنَّ زَيدًا وعَمْرًا ونَحْوَ ذلك هي أَسْماءُ النَّاسِ، والتَّسْميةُ جَعْلُ الشَّيءِ اسْمًا لغَيْرِه هي مَصدَرُ سَمَّيْتُه تَسْميةً إذا جَعَلْتَ له اسْمًا، والاسمُ هو القَوْلُ الدَّالُّ على المُسمَّى، ليس الاسْمُ الَّذي هو لَفْظُ اسْمٍ هو المُسمَّى؛ بلْ قد يُرادُ به المُسمَّى؛ لأنَّه حُكْمٌ عليه ودَليلٌ عليه، فهُمْ تَكَلَّفوا هذا التَّكَلُّفَ ليَقولوا: إنَّ اسْمَ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، ومُرادُهم أنَّ اللهَ غَيْرُ مَخْلوقٍ، وهذا ممَّا لا تُنازِعُ فيه الجَهْميَّةُ والمُعْتَزِلةُ؛ فإنَّ أولئك ما قالوا: الأسْماءُ مَخْلوقةٌ إلَّا لَمَّا قال هؤلاء: هي التَّسْمياتُ، فوافَقوا الجَهْميَّةَ والمُعْتَزِلةَ في المَعْنى، ووافَقوا أَهْلَ السُّنَّةِ في اللَّفْظِ، ولكنْ أرادوا به ما لم يَسبِقْهم أَحَدٌ إلى القَوْلِ به مِن أنَّ لَفْظَ اسْمٍ وهو «ألف سين ميم» مَعْناه إذا أُطلِقَ هو الذَّاتُ المُسمَّاةُ...، وأمَّا قَوْلُهم: إنَّ الاسْمَ يُرادُ به التَّسْميةُ، وهو القَوْلُ، فهذا الَّذي جَعَلوه هُمْ تَسْميةً هو الاسْمُ عنْدَ النَّاسِ جَميعِهم، والتَّسْميةُ جَعْلُه اسْمًا، والإخْبارُ بأنَّه اسْمٌ، وقدْ سَلَّموا أنَّ لَفْظَ الاسْمِ أَكثَرُ ما يُرادُ به ذلك...، فأَسْماؤُه الحُسْنى، مِثلُ: الرَّحْمنِ الرَّحيمِ والغَفورِ الرَّحيمِ، فهذه الأقْوالُ هي أَسْماؤُه الحُسْنى، وهي إذا ذُكِرَتْ في الدُّعاءِ والخَبَرِ يُرادُ بها المُسمَّى...، القائِلُ إذا قال: ما اسْمُ مَعْبودِكم؟ فقُلْنا: اللهُ، فالمُرادُ أنَّ اسْمَه هو هذا القَوْلُ، ليس المُرادُ أنَّ اسْمَه هو ذاتُه وعَيْنُه الَّذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرْضَ، فإنَّه إنَّما سَألَ عن اسْمِه، لم يَسأَلْ عن نَفْسِه؛ فكان الجَوابُ بذِكْرِ اسْمِه، وإذا قال: ما مَعْبودُكم؟ فقُلْنا: اللهُ،

فالمُرادُ هنا المُسمَّى؛ ليسَ المُرادُ أنَّ المَعْبودَ هو القَوْلُ، فلمَّا اخْتَلَفَ السُّؤالُ في المَوْضِعَينِ اخْتَلَفَ المَقْصودُ بالجَوابِ، وإن كان في المَوْضِعَينِ قال: الله... قالَ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] المُرادُ أنَّه نَفْسَه له الأسْماءُ الحُسْنى، ومِنها اسْمُه اللهُ، كما قال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فالَّذي له الأسْماءُ الحُسْنى هو المُسمَّى بِها...، وأمَّا احْتِجاجُهم بقَوْلِه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وأنَّ المُرادَ سَبِّحْ رَبَّك الأَعْلى، وكذلك قَوْلُه: ﴿تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وما أَشبَهَ ذلك، فهذا لِلنَّاسِ فيه قَوْلانِ مَعْروفانِ، وكِلاهُما حُجَّةٌ عليهم؛ مِنهم مَن قال: الاسْمُ هنا صِلةٌ، والمُرادُ: سَبِّحْ رَبَّك، وتَبارَكَ رَبُّك. وإذا قيلَ: هو صِلةٌ فهو زائِدٌ لا مَعْنى له؛ فيَبطُلُ قَوْلُهم: إنَّ مَدْلولَ لَفْظِ اسْمٍ «ألف سين ميم» هو المُسمَّى؛ فإنَّه لو كان له مَدْلولٌ مُرادٌ لم يكُنْ صِلةً...، والتَّحْقيقُ أنَّه ليس بصِلةٍ، بل أمَرَ اللهُ بتَسْبيحِ اسْمِه كما أمَرَ بذِكْرِ اسْمِه، والمَقْصودُ بتَسْبيحِه وذِكْرِه هو تَسْبيحُ المُسمَّى وذِكْرُه، فإنَّ المُسبِّحَ والذَّاكِرَ إنَّما يُسبِّحُ اسْمَه ويَذكُرُ اسْمَه، فيَقولُ: سُبْحانَ رَبِّيَ الأَعْلى، فهو نَطَقَ بلَفْظِ رَبِّي الأَعْلى، والمُرادُ هو المُسمَّى بهذا اللَّفْظِ، فتَسْبيحُ الاسْمِ هو تَسْبيحُ المُسمَّى، ومَن جَعَلَه تَسْبيحًا للاسْمِ يَقولُ: المَعْنى: أنَّك لا تُسَمِّي به غَيْرَ اللهِ، ولا تُلحِدُ في أسْمائِه، فهذا ممَّا يَسْتحِقُّه اسْمُ اللهِ، لكنَّ هذا تابِعٌ للمُرادِ بالآيةِ، ليس هو المَقْصودَ بها القَصْدَ الأوَّلَ...، فتَبيَّنَ أنَّ الَّذين قالوا: الاسْمُ هو المُسمَّى، إنَّما يُسلَّمُ لهم أنَّ أسْماءَ الأشْياءِ إذا ذُكِرَتْ في الكَلامِ أُريدَ به المُسمَّى، وهذا ممَّا لا يُنازِعُ فيه أَحَدٌ مِن العُقَلاءِ...، وأمَّا الَّذين قالوا: إنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى فهُمْ إذا أرادوا أنَّ الأسْماءَ الَّتي هي أقْوالٌ ليسَتْ نَفْسُها هي المُسَمَّياتِ، فهذا أيضًا لا يُنازِعُ فيه أَحَدٌ مِن العُقَلاءِ...، ولكنَّ

هؤلاء الَّذين أَطلَقوا مِن الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ أنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى مَقْصودُهم أنَّ أسْماءَ اللهِ غَيْرُه، وما كان غَيْرَه فهو مَخْلوقٌ...، وأمَّا الَّذين يَقولونَ: إنَّ الاسْمَ للمُسمَّى كما يَقولُه أَكثَرُ أهْلِ السُّنَّةِ فهؤلاء وافَقوا الكِتابَ والسُّنَّةَ والمَعْقولَ؛ قال اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنَّ للهِ تِسْعةً وتِسْعينَ اسْمًا»(١))(٢).

وقال ابنُ أبي العِزِّ: (قَوْلُهم: الاسْمُ عَيْنُ المُسمَّى أو غَيْرُه؟ طالَما غَلِطَ كَثيرٌ مِن النَّاسِ في ذلك، وجَهِلوا الصَّوابَ فيه، فالاسْمُ يُرادُ به المُسمَّى تارةً، ويُرادُ به اللَّفْظُ الدَّالُّ عليه أخرى، فإذا قُلْتَ: قال اللهُ كَذا، أو سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه، ونَحْوَ ذلك، فهذا المُرادُ به المُسمَّى نَفْسُه، وإذا قُلْتَ: اللهُ اسْمٌ عَرَبيٌّ، والرَّحْمنُ اسْمٌ عَرَبيٌّ، والرَّحْمنُ مِن أسْماءِ اللهِ تَعالى، ونَحْوَ ذلك، فالاسْمُ هاهنا للمُسمَّى، ولا يُقالُ: غَيْرُه؛ لِما في لَفْظِ الغَيْرِ مِن الإجْمالِ؛ فإنْ أُريدَ بالمُغايَرةِ أنَّ اللَّفْظَ غَيْرُ المَعْنى فحَقٌّ، وإن أُريدَ أنَّ اللهَ سُبْحانَه كان ولا اسْمَ له، حتَّى خَلَقَ لنَفْسِه أسْماءً، أو حتَّى سَمَّاه خَلْقُه بأسْماءٍ مِن صُنْعِهم- فهذا مِن أَعظَمِ الضَّلالِ والإلْحادِ في أسْماءِ اللهِ تَعالى)(٣).

وما أحسَنَ قَولَ ابنِ جَريرٍ الطَّبَريِّ في هذه المسألةِ؛ حيثُ قال: (أمَّا القولُ في الاسمِ: أهو المُسمَّى أم غيرُ المُسمَّى؟ فإنَّه مِن الحماقاتِ الحادثةِ الَّتي لا أثرَ فيها فيُتَّبعَ، ولا قَولَ مِن إمامٍ فيُستمَعَ؛ فالخَوضُ فيه شَينٌ، والصَّمتُ عنه زَينٌ.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومُسلِم (٢٦٧٧) مطوَّلًا من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ١٨٥ - ٢٠٧). ويُنظر منه أيضًا: (١٢/ ١٦٩).

(٣) ((شرح الطحاوية)) (١/ ١٠٢).

وحَسْبُ امرئٍ من العِلم به والقولِ فيه أن يَنتهيَ إلى قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ ثناؤُه الصَّادقُ، وهو قَولُه: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقَولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ويعلَمَ أنَّ رَبَّه هو الَّذي على العَرشِ استوى، ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]، فمَن تجاوَز ذلك فقد خاب وخَسِر، وضلَّ وهلَك)[1]!

وأنكر ابنُ العَرَبيِّ على عُلَمائِهم الأشاعِرةِ خَوضَهم في هذه المسألةِ وغَلَّطَهم فيها، فقال: (قال عُلَماؤنا -رحمهم اللهُ- في أنَّ الاسمَ هو المُسَمَّى أم لا، مع سائِرِ الطَّوائِفِ قولًا كثيرًا، وأتعبوا في ذلك خواطِرَهم، ومَن أنصَفَ ولم يتعَسَّفْ لم يَشُكَّ في فسادِ القولِ بأنَّ الاسمَ [هو] المُسَمَّى؛ فإنَّ لأهلِ اللُّغةِ في ذلك طُرُقًا رتَّبوها على قوانينِ العَرَبِ، إفسادُها خَبَلٌ، والخُروجُ عنها وَهَلٌ، وعَجَبًا لهم -على جلالةِ أقدارِهم- كيف نازعوا خصومَهم هذه المسألةَ، وهم -بشهادةِ اللهِ- في غِنًى عنه؟!....)[2].

المطلبُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في صفاتِ اللهِ العُلى

تمهيدٌ:

مَسائِلُ الصِّفاتِ مِن أَعظَمِ المَسائِلِ الَّتي خالَفَ فيها الأشاعِرةُ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ومَنهَجُهم في هذا البابِ يَنْحَصِرُ إجْمالًا في إثْباتِ بعضِ الصِّفاتِ للهِ تَعالى إثْباتًا مُقارِبًا للسَّلَفِ مِن وَجْهٍ، ومُقارِبًا مِن وَجْهٍ آخَرَ للمُعْتَزِلةِ، وأمَّا في النَّفْيِ فقدْ سَلَكوا مَسلَكَ المُعْتَزِلةِ؛ حيث يُفَصِّلونَ في نَفْيِ صِفاتِ النَّقْصِ بأنَّه غَيْرُ جِسْمٍ ولا جَوْهَرٍ ولا مُتَحَيِّزٍ ولا مُرَكَّبٍ ولا قابِلٍ للتَّجْزئةِ، ونَحْوِ ذلك مِن

(١) يُنظر: ((صريح السنة)) (ص: ٢٦، ٢٧).

(٢) ((الأمد الأقصى)) (٢٠٧).

الأَلْفاظِ المُحْدَثةِ الَّتي لا يَجوزُ إطْلاقُها على اللهِ سُبْحانَه[١].

الفرعُ الأوَّلُ: مُجملُ اعتقادِ الأشاعرةِ في صفاتِ الله

أَثْبَتَ مُتَقَدِّمو الأشاعِرةِ كَثيرًا مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ؛ كالاسْتِواءِ، والوَجْهِ، واليَدَينِ، والرَّحْمةِ، والسَّخَطِ، ونَحْوِ ذلك[٢]، وإن كان بَعضُهم يُثبِتُها معَ تَفْويضِ مَعانيها كما تَقدَّمَ، وليس كما يُثبِتُها السَّلَفُ الصَّالِحُ على حَقيقتِها اللَّائقةِ باللهِ سُبْحانَه، معَ تَفْويضِ كَيْفِيَّاتِها[٣]، وأمَّا الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ فالمُعْتمَدُ عنْدَهم إثْباتُ سَبْعِ صِفاتٍ سَمَّوها صِفاتِ المَعاني؛ وهي: العِلمُ، والقُدْرةُ، والإرادةُ، والحَياةُ، والكَلامُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، وبعضُهم يُثبِتُ صِفةَ الإدْراكِ[٤].

قال عبدُ القاهرِ البَغداديُّ: (أصحابُنا مُجمِعونَ على أنَّ اللهَ تعالى حيٌّ بحياةٍ،

(١) يُنظر: ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ١٥٨)، ((الإشارة في علم الكلام)) للرازي (ص: ٩٤، ٩٦)، ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) للآمدي (٢/ ٧).

(٢) يُنظر: ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٢١ - ١٢٧)، ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) لابن مجاهد تلميذ أبي الحسن الأشعري (ص: ١٢٧)، ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) للباقلاني (ص: ٢٩٨)، ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) للجويني (ص: ١٧٥)، ((الأسماء والصِّفات)) للبيهقي (٢/ ٣٠٤، ٣٠٨ - ٣١١)، ((غاية المرام في علم الكلام)) للآمدي (ص: ١٣٥)، ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (٣/ ١٥٢).

(٣) يُنظر: ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)) لابن عبد البر (٧/ ١٣١)، ((شرح السنة)) للبغوي (١٥/ ٢٥٧)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيميَّة (٥/ ٣٤)، ((مدارج السالكين)) لابن القيم (٢/ ٨٤)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٥/ ١٩١).

(٤) يُنظر: ((التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين)) لطاهر الأسْفَراييني (ص: ١٦٣)، ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) للآمدي (١/ ٢٦٥)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (٣/ ١٤٧)، ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) للصفاقسي (ص: ٦٧)، ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٩٦ - ١١٧)، ((حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد)) (ص: ١٤٣)، ((حواشٍ على شرح الكبرى للسنوسي)) للحامدي (ص: ٢١٣).

وقادِرٌ بقُدرةٍ، وعالِمٌ بعِلمٍ، ومريدٌ بإرادةٍ، وسامِعٌ بسَمعٍ لا بأُذُنٍ، وباصِرٌ ببَصَرٍ هو رُؤيةٌ لا عينٌ، ومُتكَلِّمٌ بكَلامٍ لا من جِنسِ الأصواتِ والحُروفِ، وأجمَعوا على أنَّ هذه الصِّفاتِ السَّبْعَ أزَلِيَّةٌ، وسمَّوْها قَديمةً)[١].

وقال الغزاليُّ: (جملةُ الأسماءِ الحُسنى ترجِعُ إلى ذاتٍ وسَبْعِ صِفاتٍ)[٢].

وقال أيضًا: (إنَّ الصِّفاتِ السَّبعةَ الَّتي دلَلْنا عليها ليست هي الذَّاتَ، بل هي زائدةٌ على الذَّاتِ)[٣].

وقال أيضًا: (الصِّفاتُ السَّبْعُ الَّتي هي الحياةُ والعِلمُ والقُدرةُ والإرادةُ والسَّمعُ والبصَرُ والكلامُ: يرجِعُ جميعُ ذلك إلى العِلمِ، ثمَّ العِلمُ يرجِعُ إلى الذَّاتِ)[٤].

وقال ابنُ العربيِّ: (الأسماءُ الَّتي دلَّت عليها دلائِلُ التَّوحيدِ سَبعةٌ: الموجودُ، القادِرُ، العالِمُ، السَّميعُ، البصيرُ، المُريدُ، الحيُّ، المُتكَلِّمُ)[٥].

وقال أيضًا: (جِهاتُ الجَلالِ والشَّرَفِ انحصَرَت في سبعِ صِفاتٍ)[٦].

وأوجبَ السَّنوسيُّ لله تعالى سبْعَ صفاتٍ تُسمَّى صفاتِ المعاني، وهي كَوْنُه تعالى قادرًا ومريدًا وعالِمًا وحيًّا وسميعًا وبصيرًا ومُتكَلِّمًا[٧].

والأشاعِرةُ لا يُثبِتون هذه الصِّفاتِ السَّبْعَ كما يُثبِتُها أهلُ السُّنَّةِ على حقيقتِها

(١) ((أصول الدين)) (ص: ٩٠).

(٢) ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ١٢٦).

(٣) ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ٧٥).

(٤) ((المقصد الأسنى)) (ص: ١٦٠).

(٥) ((الأمد الأقصى)) (ص: ١٧٥)

(٦) المصدر السابق: (ص: ١٠٤٢)

(٧) يُنظر: ((شرح على أم البراهين)) للسنوسي (ص: ١٥٧).

دونَ تأويلٍ، وكما هو اعتقادُ عوامِّ المُسلِمينَ الموافِقُ للفِطرةِ!

وقدْ قَرَّرَ الأشاعِرةُ أنَّ صِفاتِ المَعاني ليست عَيْنَ الذَّاتِ، ولا غَيْرَ الذَّاتِ[١].

قال طاهِرٌ الأسْفَرايِينيُّ: (لا يَجوزُ في صِفاتِ القَديم سُبْحانَه أن يُقالَ: إنَّها هي هو أو غَيْرُه، ولا هي هو، ولا هي غَيْرُه، ولا إنَّها مُوافِقةٌ أو مُخالِفةٌ، ولا إنَّها تُباينُه أو تُلازِمُه، أو تَتَّصِلُ به أو تَنْفَصِلُ عنه، أو تُشْبِهُه أو لا تُشْبِهُه، ولكنْ يَجبُ أن يُقالَ: إنَّها صِفاتٌ له مَوْجودةٌ به، قائِمةٌ بذاتِه، مُخْتَصَّةٌ به. وإنَّما قُلْنا: إنَّها لا هي هو؛ لأنَّ هذه الصِّفاتِ لو كانَتْ هي هو لم يَجُزْ أن يكونَ هو عالِمًا ولا قادِرًا ولا مَوْصوفًا بشيءٍ مِن هذه الأوْصافِ؛ لأنَّ العِلمَ لا يكونُ عالِمًا، والقُدْرةَ لا تكونُ قادِرةً، ولا مَوْصوفًا بشيءٍ مِن هذه الصِّفاتِ. وإنَّما قُلْنا: لا يُقالُ: إنَّها غَيْرُه؛ لأنَّ الغَيْرَين يَجوزُ وُجودُ أحَدِهما معَ عَدَمِ الآخَرِ، ولَمَّا اسْتَحالَ هذا المَعْنى في الذَّاتِ والصِّفاتِ لم يَجُزْ فيه الخِلافُ المُغايِرُ. وإنَّما قُلْنا: لا هي هو، ولا هي غَيْرُه؛ لأنَّ في نَفْيِ كلِّ واحِدٍ مِنهما إثْباتَ الآخَرِ، وقدْ بَيَّنَّا اسْتِحالةَ الإثْباتِ فيه. وإنَّما قُلْنا: لا يُقالُ: إنَّها تُوافِقُه أو تُخالِفُه أو تُباينُه أو تُشْبِهُه؛ لأنَّ جَميعَ ذلك يَتَضَمَّنُ المُغايَرةَ، وذلك يَتَضَمَّنُ جَوازَ عَدَمِ أحَدِهما معَ وُجودِ الآخَرِ، وذلك مُحالٌ)[٢].

وقال الصَّفَّارُ: (سائِرُ أوْصافِه ليسَتْ هي هو، ولا هو هي)[٣].

وقدْ أَقَرَّ الغَزاليُّ أنَّ هذه العِباراتِ لم تكنْ مَوْجودةً في عَهْدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابِه، وإن كانَ يَرى إباحتَها؛ لِضَرورةِ كَشْفِ شُبُهاتِ المُخالِفينَ،

(١) يُنظر: ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) للصفاقسي (ص: ٧٦)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٩٤ - ١٩٧)، ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) للباجوري (ص: ١٤٠ - ١٤٢).

(٢) ((التبصير في الدين)) (ص: ١٦٥).

(٣) ((تلخيص الأدِلَّة لقواعد التوحيد)) (ص: ٩٥).

فقال: (لَيْتَ شِعْري متى نُقِلَ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أو عن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم إحْضارُ أعْرابيٍّ أَسلَمَ وقَوْلُه له: الدَّليلُ على أنَّ العالَمَ حادِثٌ أنَّه لا يَخْلو عن الأعْراضِ، وما لا يَخْلو عن الحَوادِثِ حادِثٌ، وإنَّ اللهَ تَعالى عالِمٌ بعِلمٍ وقادِرٌ بقُدْرةٍ زائِدةٍ عن الذَّاتِ، لا هي هو، ولا هي غَيْرُه، إلى غَيْرِ ذلك مِن رُسومِ المُتكلِّمينَ؟!)[1].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (مَن قال: إنَّه ذاتٌ لا صِفةَ لها، أو مَوْجودٌ مُطلَقٌ لا يَتَّصِفُ بصِفةٍ ثُبوتيَّةٍ، فهذا يَمتَنِعُ تَحَقُّقُه في الخارِجِ، وإنَّما يُمكِنُ تَقْديرُ هذا في الذِّهْنِ كما تُقَدَّرُ المُمْتنِعاتُ، فَضْلًا عن أن يكونَ رَبًّا خالِقًا للمَخْلوقاتِ. وهؤلاء أَلْجَأَهم إلى هذه الأمورِ مُضايَقاتُ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ لهم في مَسائِلِ الصِّفاتِ؛ فإنَّهم صاروا يَقولونَ لهم: كَلامُ اللهِ هو اللهُ أو غَيْرُ اللهِ؟ إنْ قُلْتُم: هو غَيْرُه، فما كان غَيْرَ اللهِ فهو مَخْلوقٌ، وإن قُلْتُم: هو هو، فهو مُكابَرةٌ! وهذا أوَّلُ ما احْتَجُّوا به على الإمامِ أَحْمَدَ في المِحْنةِ، فإنَّ المُعتَصِمَ لَمَّا قال لهم: ناظِروه، قال له عَبْدُ الرَّحْمنِ بنُ إسْحاقَ: يا أبا عَبْدَ اللهِ، ما تَقولُ في القُرْآنِ -أو قال: في كَلامِ اللهِ-؟ يَعْني: أهو اللهُ أو غَيْرُه؟ فقال له أَحْمَدُ: ما تَقولُ في عِلمِ اللهِ، أهو اللهُ أو غَيْرُه؟! فعارَضَه أَحْمَدُ بالعِلمِ، فسَكَتَ عَبْدُ الرَّحْمنِ... وقدْ تَكلَّمَ الإمامُ أَحْمَدُ في رَدِّه على الجَهْميَّةِ في جَوابِ هذا، وبَيَّنَ أنَّ لَفْظَ الغَيْرِ لم يَنطِقْ به الشَّرْعُ لا نَفْيًا ولا إثْباتًا، وحينَئذٍ فلا يَلزَمُ أن يكونَ داخِلًا لَفْظُ الغَيْرِ في كَلامِ الشَّارِعِ ولا غَيْرَ داخِلٍ، فلا يَقومُ دَليلٌ شَرْعيٌّ على أنَّه مَخْلوقٌ. وأيضًا فهو لَفْظٌ مُجمَلٌ؛ يُرادُ بالغَيْرِ ما هو مُنفَصِلٌ عن الشَّيءِ، ويُرادُ بالغَيْرِ ما ليس هو الشَّيءَ؛ فلِهذا لا يُطلَقُ القَوْلُ بأنَّ كَلامَ اللهِ وعِلمَ اللهِ ونَحْوَ ذلك هو هو؛ لأنَّ هذا باطِلٌ، ولا يُطلَقُ أنَّه

(١) ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ٢٥٠).

غَيْرُه؛ لِئَلَّا يُفهَمَ أنَّه بائِنٌ عنه مُنفَصِلٌ عنه، وهذا الَّذي ذَكَرَه الإمامُ أَحْمَدُ عليه الحُذَّاقُ مِن أئِمَّةِ السُّنَّةِ، فهؤلاء لا يُطلِقونَ أنَّه هو، ولا يُطلِقونَ أنَّه غَيْرُه، ولا يَقولونَ: ليس هو هو، ولا غَيْرَه، فإنَّ هذا أيضًا إثْباتُ قِسْمٍ ثالِثٍ، وهو خَطَأٌ، ففَرْقٌ بَيْنَ تَرْكِ إطْلاقِ اللَّفْظَينِ لِما في ذلك مِن الإجْمالِ، وبَيْنَ نَفْيِ مُسمَّى اللَّفْظَينِ مُطلَقًا وإثْباتِ مَعنًى ثالِثٍ خارِجٍ عن مُسمَّى اللَّفْظَينِ، فجاءَ بَعْدَ هؤلاء أبو الحَسَنِ -وكان أَحذَقَ ممَّن بَعْدَه- فقال: نَنْفي مُفرَدًا لا مَجْموعًا، فنَقولُ مُفرَدًا: ليستِ الصِّفةُ هي المَوْصوفَ، ونَقولُ مُفرَدًا: ليستْ غَيْرَه، ولا يُجمَعُ بَيْنَهما فيقالُ: لا هي هو، ولا هي غَيْرُه؛ لأنَّ الجَمْعَ بَيْنَ النَّفْيِ فيه مِن الإيهامِ ما ليس في التَّفْريقِ. وجاءَ بَعْدَه أقْوامٌ فقالوا: بل نَنْفي مَجْموعًا فنَقولُ: لا هي هو، ولا هي غَيْرُه، ثُمَّ كَثيرٌ مِن هؤلاء إذا بَحَثوا [يَقولون: هذا المعنى إمَّا أن يكونَ هذا، وإمَّا أن يكونَ غيرَه؛ فيَتَناقَضون][1]، وسَبَبُ ذلك أنَّ لَفْظَ الغَيْرِ مُجمَلٌ؛ يُرادُ بالغَيْرِ: المُباينُ المُنفصِلُ، ويُرادُ به: ما ليس هو عَيْنَ الشَّيءِ، وقدْ يُعبَّرُ عن الأوَّلِ بأنَّ الغَيْرَينِ ما جازَ وُجودُ أحَدِهما وعَدَمُه، أو ما جازَ مُفارَقةُ أحَدِهما الآخَرَ بزَمانٍ أو مَكانٍ أو وُجودٍ، ويُعبَّرُ عن الثَّاني بأنَّه ما جازَ العِلمُ بأحَدِهما معَ عَدَمِ العِلمِ بالآخَرِ، وبَيْنَ هذا وهذا فَرْقٌ ظاهِرٌ، فصِفاتُ الرَّبِّ اللَّازِمةُ له لا تُفارِقُه البَتَّةَ، فلا تكونُ غَيْرًا بالمَعْنى الأوَّلِ، ويَجوزُ أن تُعلَمَ بعضُ الصِّفاتِ دونَ بعضٍ، وتُعلَمَ الذَّاتُ دونَ الصِّفةِ، فتكونَ غَيْرًا باعْتِبارِ الثَّاني؛ ولِهذا أطلَقَ كَثيرٌ مِن مُثْبِتةِ الصِّفاتِ عليها أغْيارًا للذَّاتِ، ومِنهم مَن قال: نَقولُ: إنَّها غَيْرُ الذَّاتِ، ولا نَقولُ: إنَّها غَيْرُ اللهِ؛ فإنَّ لَفْظَ الذَّاتِ لا يَتَضَمَّنُ الصِّفاتِ، بخِلافِ اسْمِ اللهِ فإنَّه يَتَناوَلُ

(١) وقع في ((مجموع الفتاوى)) سقطٌ فأتمَمْناه مِن كتاب: ((جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية)) لعبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، المطبوع ضمن ((مجموعة الرسائل والمسائل النجدية)) (٤/ ١٤٤).

الصِّفاتِ؛ ولِهذا كان الصَّوابُ -على قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ- أَلَّا يُقالَ في الصِّفاتِ: إنَّها زائِدةٌ على مُسمَّى اسمِ اللهِ، بلْ مَن قال ذلك فقدْ غَلِطَ عليهم، وإذا قيلَ: هلْ هي زائِدةٌ على الذَّاتِ أمْ لا؟ كان الجَوابُ: إنَّ الذَّاتَ المَوْجودةَ في نَفْسِ الأمْرِ مُسْتَلْزِمةٌ للصِّفاتِ، فلا يُمكِنُ وُجودُ الذَّاتِ مُجَرَّدةً عن الصِّفاتِ، بلْ ولا يوجَدُ شيءٌ مِن الذَّواتِ مُجَرَّدًا عن جَميعِ الصِّفاتِ، بل لَفْظُ الذَّاتِ تَأنيثُ «ذو»، ولَفْظُ «ذو» مُسْتَلْزِمٌ للإضافةِ، وهذا اللَّفْظُ مُوَلَّدٌ، وأصْلُه أن يُقالَ: ذاتُ عِلمٍ، ذاتُ قُدْرةٍ، ذاتُ سَمْعٍ، كما قال تَعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ﴾ [الأنفال: ١]، ويُقالُ: فُلانةُ ذاتُ مالٍ، ذاتُ جَمالٍ، ثُمَّ لَمَّا عَلِموا أنَّ نَفْسَ الرَّبِّ ذاتُ عِلمٍ وقُدْرةٍ وسَمْعٍ وبَصَرٍ -رَدًّا على مَن نَفى صِفاتِها- عَرَّفوا لَفْظَ الذَّاتِ، وصارَ التَّعْريفُ يَقومُ مَقامَ الإضافةِ، فحيثُ قيلَ: لَفْظُ الذَّاتِ، فهو ذاتُ كَذا، فالذَّاتُ لا تكونُ إلَّا ذاتَ عِلمٍ وقُدْرةٍ ونَحْوِ ذلك مِن الصِّفاتِ لَفْظًا ومَعنًى، وإنَّما يُريدُ مُحَقِّقو أَهْلِ السُّنَّةِ بقَوْلِهم: «الصِّفاتُ زائِدةٌ على الذَّاتِ» أنَّها زائِدةٌ على ما أَثْبَتَه نُفاةُ الصِّفاتِ مِن الذَّاتِ، فإنَّهم أَثْبَتوا ذاتًا مُجَرَّدةً لا صِفاتٍ لها! فأَثْبَتَ أَهْلُ السُّنَّةِ الصِّفاتِ زائِدةً على ما أَثْبَتَه هؤلاء، فهي زِيادةٌ في العِلمِ والاعْتِقادِ والخَبَرِ، لا زِيادةٌ على نَفْسِ اللهِ جَلَّ جَلالُه وتَقَدَّسَتْ أسْماؤُه، بلْ نَفْسُه المُقدَّسةُ مُتَّصِفةٌ بِهذه الصِّفاتِ، لا يُمكِنُ أن تُفارِقَها، فلا توجَدُ الصِّفاتُ بدونِ الذَّاتِ، ولا الذَّاتُ بدونِ الصِّفاتِ)[1].

وقدْ ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى نَفْيِ الأفْعالِ الاخْتِياريَّةِ القائِمةِ بذاتِ الرَّبِّ تعالى؛ كالاسْتِواءِ، والمَجيءِ، والكَلامِ، والغَضَبِ، والرِّضا، وجَعَلوا الإرادةَ واحِدةً قَديمةً، وقالوا: كَلامُه كَلامٌ نَفْسيٌّ قَديمٌ، وليس بصَوْتٍ وحَرْفٍ، ولا يَتَكلَّمُ متى

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (١٧/ ١٥٨ - ١٦٢).

شاءَ، وزَعَموا أنَّهم يُنَزِّهونَ اللهَ عن حُلولِ الحَوادِثِ!

ونَفْيُ أفْعالِ اللهِ الاخْتِياريةِ أمْرٌ مُحدَثٌ مُخالِفٌ لأدِلَّةِ الشَّرْعِ والعَقْلِ، فاللهُ فَعَّالٌ لِما يُريدُ، ويَتكلَّمُ متى شاءَ، وما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ؛ قال اللهُ سُبْحانَه: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ۝ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٢٩ - ٣١].

وهذه بعضُ أقوالِ الأشاعِرةِ من كُتُبِهم:

١- قال طاهِرٌ الأسْفَراييِنيُّ: (الحَوادِثُ لا يَجوزُ حُلولُها في ذاتِه وصِفاتِه؛ لأنَّ ما كان مَحَلًّا للحَوادِثِ لم يَخْلُ مِنها، وإذا لم يَخْلُ كان مُحْدَثًا مِثلَها، ولِهذا قال الخَليلُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٰٔفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ بَيَّنَ به أنَّ مَن حَلَّ به مِن المَعاني ما يُغَيِّرُه مِن حالٍ إلى حالٍ كان مُحْدَثًا، لا يَصِحُّ أن يكونَ إلَهًا)[١].

٢- قال الغَزاليُّ: (العِلمُ بكَوْنِه حَيًّا عالِمًا قادِرًا مُريدًا سَميعًا بَصيرًا مُتَكلِّمًا مُنَزَّهًا عن حُلولِ الحَوادِثِ، وأنَّه قَديمُ الكَلامِ والعِلمِ والإرادةِ)[٢].

وقال أيضًا: (اعْلَمْ أنَّ الكَلامَ القائِمَ بنَفْسِه قَديمٌ، وكذا جَميعُ صِفاتِه؛ إذ يَسْتَحيلُ أن يكونَ مَحَلًّا للحَوادِثِ داخِلًا تحتَ التَّغَيُّرِ، بل يَجِبُ للصِّفاتِ مِن نُعوتِ القِدَمِ ما يَجِبُ للذَّاتِ، فلا تَعْتَريه التَّغيُّراتُ، ولا تَحُلُّه الحادِثاتُ، بل لم يَزَلْ في قِدَمِه مَوْصوفًا بمَحامِدِ الصِّفاتِ، ولا يَزالُ في أبَدِه كذلك مُنَزَّهًا عن تَغَيُّرِ الحالاتِ؛ لأنَّ ما كان مَحَلَّ الحَوادِثِ لا يَخْلو عنها، وما لا يَخْلو عن الحَوادِثِ فهو حادِثٌ، وإنَّما ثَبَتَ نَعْتُ الحُدوثِ للأجْسامِ مِن حيثُ تَعَرُّضُها للتَّغَيُّرِ،

(١) ((التبصير في الدين)) (ص: ١٦٠).

(٢) ((قواعد العقائد)) (ص: ١٤٥).

وتَقَلُّبِ الأوْصافِ، فكيف يكونُ خالِقُها مُشارِكًا لها في قَبولِ التَّغَيُّرِ؟!)[١].

٣- قال الرَّازِيُّ: (يَسْتَحيلُ قِيامُ الحَوادِثِ بذاتِ اللهِ تَعالى، خِلافًا للكَرَّاميَّةِ، والدَّليلُ عليه أنَّ كلَّ ما كان قابِلًا للحَوادِثِ فإنَّه يَسْتَحيلُ خُلُوُّه عن الحَوادِثِ، وكلُّ ما كان يَمْتَنِعُ خُلُوُّه عن الحَوادِثِ فهو حادِثٌ، يَنتِجُ أنَّ كلَّ ما كان قابِلًا للحَوادِثِ فإنَّه يكونُ حادِثًا، وعنْدَ هذا نَقولُ: الأجْسامُ قابِلةٌ للحَوادِثِ، فيَجِبُ كَوْنُها حادِثةً، ونَقولُ أيضًا: إنَّ اللهَ تَعالى يَمْتَنِعُ أن يكونَ حادِثًا، فوَجَبَ أن يَمْتَنِعَ كَوْنُه قابِلًا للحَوادِثِ، والحاصِلُ أنَّ الجَمْعَ بَيْنَ قَبولِ الحوادِثِ وبَيْنَ القِدَمِ مُحالٌ)[٢].

وقال أيضًا: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ أنَّ كَلامَ اللهِ تَعالى لا أوَّلَ لوُجودِه، وهو ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، بل هي دَلالاتٌ عليه)[٣].

٤- قال الآمِدِيُّ: (بَيانُ امْتِناعِ حُلولِ الحَوادِثِ بذاتِ الرَّبِّ تَعالى...، اتَّفَقَ العُقَلاءُ مِن أرْبابِ المِلَلِ وغَيْرِهم على اسْتِحالةِ قِيامِ الحَوادِثِ بذاتِ الرَّبِّ تَعالى، غَيْرَ المَجوسِ والكَرَّاميَّةِ؛ فإنَّهم اتَّفَقوا على جَوازِ قِيامِ الحَوادِثِ بذاتِ الرَّبِّ تَعالى)[٤].

وكَلامُ الآمِدِيِّ هذا أخَذَه تَقْليدًا مِن كَلامِ أبي المَعالي الجُوَيْنيِّ بلا تَحْقيقٍ؛ حيثُ قال الجُوَيْنيُّ: (اتَّفَقَ أهْلُ الحَقِّ على اسْتِحالةِ قِيامِ الحَوادِثِ بذاتِ القَديمِ سُبْحانَه وتَعالى، ولم يَصِرْ أحَدٌ مِن أهْلِ المِلَلِ والنِّحَلِ -بَعْدَ المَجوسِ- إلى تَجْويزِ قِيامِ الحَوادِثِ بالقَديمِ إلَّا الكَرَّاميَّةُ)[٥].

(١) ((قواعد العقائد)) (ص: ١٨٥).

(٢) ((معالم أصول الدين)) (ص: ٤٩).

(٣) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٢٠٥).

(٤) ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (٢/ ٢٠).

(٥) ((الشامل في أصول الدين)) (ص: ٥٢٩). ويُنظر أيضًا: ((لمع الأدِلَّة في قواعد عقائد أهل =

وقدْ ساقَ ابنُ تيميَّةَ كَلامَ الآمِدِيِّ ورَدَّ عليه، فقال: (مَوردُ النِّزاعِ أنَّه هل يَقومُ به ما يَتعلَّقُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه إمَّا مِن بابِ الأفْعالِ كالاسْتِواءِ إلى غَيْرِه والاسْتِواءِ عليه، والإتْيانِ والمَجيءِ والنُّزولِ ونَحْوِ ذلك، وإمَّا مِن بابِ الأقْوالِ والكَلِماتِ، وإمَّا مِن بابِ الأحْوالِ كالفَرَحِ والغَضَبِ والإراداتِ والرِّضا والضَّحِكِ ونَحْوِ ذلك، وإمَّا مِن بابِ العُلومِ والإدْراكاتِ كالسَّمْعِ والبَصَرِ والعِلمِ بالمَوْجودِ بَعْدَ العِلمِ بأنَّه سيُوجَدُ، وإذا كان كذلك فقَوْلُه: إنَّ العُقَلاءَ مِن أرْبابِ المِلَلِ وغَيْرِهم مُتَّفقونَ على اسْتِحالةِ ذلك غَيْرَ أنَّ الكَرَّاميَّةَ... إلى آخِرِه، ليس بنَقْلٍ مُطابِقٍ؛ أمَّا أهْلُ المِلَلِ فلا يُضافُ إليهم مِن حيثُ هُمْ أرْبابُ مِلَّةٍ إلَّا ما ثَبَتَ عن صاحِبِ المِلَّةِ صَلَواتُ اللهِ عليه وسَلامُه، أو ما أَجمَعَ عليه أهْلُ العِلمِ، وأمَّا ما قالَه بعضُ أهْلِ المِلَّةِ برَأيِه أو اسْتِنْباطِه، معَ مُنازَعةِ غَيْرِه له فلا يَجوزُ إضافتُه إلى المِلَّةِ، ومِن المَعْلومِ أنَّه لا يُمكِنُ أحَدًا أن يَنقُلَ عن مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا عن إخْوانِه المُرْسَلينَ -كموسى وعيسى صَلَواتُ اللهِ عليهما- ما يَدُلُّ على قَوْلِ النُّفاةِ لا نَصًّا ولا ظاهِرًا، بلِ الكُتُبُ الإلَهيَّةُ المُتَواتِرةُ عنهم والأحاديثُ المُتَواتِرةُ عنهم تَدُلُّ على نَقيضِ قَوْلِ النُّفاةِ، وتُوافِقُ قَوْلَ أهْلِ الإثْباتِ، وكذلك أصْحابُ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم والتَّابِعونَ لهم بإحْسانٍ، وأئِمَّةُ المُسلِمينَ أرْبابُ المَذاهِبِ المَشْهورةِ، وشُيوخُ المُسلِمينَ المُتَقدِّمينَ، لا يُمكِنُ أحَدًا أن يَنقُلَ نَقْلًا صَحيحًا عن أحَدٍ مِنهم بما يُوافِقُ قَوْلَ النُّفاةِ، بلِ المَنْقولُ المُسْتَفيضُ عنهم يُوافِقُ قَوْلَ أهْلِ الإثْباتِ، فنَقْلُ مِثلِ هذا عن أهْلِ المِلَّةِ خَطَأٌ ظاهِرٌ، ولكنَّ أهْلَ الكَلامِ والنَّظَرِ مِن أهْلِ المِلَّةِ تَنازَعوا في هذا الأصْلِ لَمَّا حَدَثَ في أهْلِ المِلَّةِ مَذهَبُ الجَهْميَّةِ نُفاةِ الصِّفاتِ، وذلك بَعْدَ المِئةِ الأُولى في أواخِرِ عَصْرِ التَّابِعينَ، ولم يكُنْ قَبْلَ هذا

= السُّنَّة والجماعة)) للجويني (ص: ١٠٩).

يُعرَفُ في أهْلِ المِلَّةِ مَن يَقولُ بنَفْيِ الصِّفاتِ، ولا بنَفْيِ الأمورِ الاخْتِياريَّةِ القائمةِ بذاتِه، فلمَّا حَدَثَ هذا القَوْلُ، وقالَتْ به المُعْتَزِلةُ، وقالوا: لا تَحُلُّ به الأعْراضُ والحَوادِثُ، وأرادوا بذلك أنَّه لا تَقومُ به صِفةٌ كالعِلمِ والقُدْرةِ، ولا فِعلٌ كالخَلْقِ والاسْتِواءِ؛ أَنكَرَ أئمَّةُ السَّلَفِ ذلك عليهم كما هو مُتَواتِرٌ مَعْروفٌ، وعند هذا قالَتِ المُعْتَزِلةُ: إنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ؛ لأنَّه لو قامَ بذاتِه للَزِمَ أن تَقومَ به الأفْعالُ والصِّفاتُ! وأَطبَقَ السَّلَفُ والأئمَّةُ على إنْكارِ هذا عليهم، وكلُّ مَن خالَفَهم قَبْلَ ابنِ كُلَّابٍ كان يَقولُ بقِيامِ الصِّفاتِ والأقْوالِ والأفْعالِ المُتَعلِّقةِ بمَشيئتِه وقُدْرتِه به، لكنِ ابنُ كُلَّابٍ ومُتَّبِعوه فَرَّقوا بَيْنَ ما يَلزَمُ الذَّاتَ مِن أعْيانِ الصِّفاتِ كالحَياةِ والعِلمِ، وبَيْنَ ما يَتَعلَّقُ بالمَشيئةِ والقُدْرةِ، فقالوا: هذا لا يَقومُ بذاتِه؛ لأنَّ ذلك يَسْتَلْزِمُ تَعاقُبَ الحَوادِثِ عليه، وابنُ كَرَّامٍ كان مُتَأخِّرًا بَعْدَ مِحْنةِ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وتُوفِّيَ ابنُ كَرَّامٍ في حُدودِ سِتِّينَ ومِئتينِ، فكان بَعْدَ ابنِ كُلَّابٍ بمُدَّةٍ، وكان أَكثَرُ أهْلِ القِبْلةِ قَبْلَه على مُخالَفةِ المُعْتَزِلةِ والكُلَّابيَّةِ، حتَّى طَوائفُ أهْلِ الكَلامِ مِن الشِّيعةِ والمُرْجِئةِ، كانوا يَقولونَ بقِيامِ الحَوادِثِ به، حتَّى صَرَّحَتْ طَوائفُ منهم بالحَرَكةِ، كما صَرَّحَت بذلك طَوائفُ مِن أئمَّةِ الحَديثِ والسُّنَّةِ، وصَرَّحوا بأنَّه لم يَزَلْ مُتَكلِّمًا إذا شاءَ، وأنَّ الحَرَكةَ مِن لَوازِمِ الحَياةِ، وأمْثالُ ذلك، بلْ هُمْ يَقولونَ: إنَّه إنَّما ابْتَدَعَ مَن ابْتَدَعَ مِن أهْلِ الكَلامِ البِدَعَ المُخالِفةَ للنُّصوصِ وللمَعْقولِ بهذا الأصْلِ، كقَوْلِ مَن قال: إنَّ الكَلامَ مَعنًى واحِدٌ قَديمٌ، وقَوْلِ مَن قال: إنَّ المَعْدومَ يَرى ويَسمَعُ! وقَوْلِ مَن قال بقِدَمِ صَوْتٍ مُعيَّنٍ، وأمَّا غَيْرُ أهْلِ المِلَلِ فالفَلاسِفةُ مُتَنازِعونَ في هذا الأصْلِ، والمَحْكيُّ عن كَثيرٍ مِن أساطينِهم القُدَماءِ أنَّه كان يَقولُ بذلك، حتَّى صَرَّحَ بالحَرَكةِ مَن صَرَّحَ منهم)[1].

(١) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (٤/ ٢٣ - ٢٥).

وقال أيضًا: (مَسْألةُ الصِّفاتِ الاخْتِياريَّةِ هي مِن تَمامِ حَمْدِه، فمَن لم يُقِرَّ بها لم يُمكِنْه الإقْرارُ بأنَّ اللهَ مَحْمودٌ البَتَّةَ، ولا أنَّه رَبُّ العالَمينَ؛ فإنَّ الحَمْدَ ضِدُّ الذَّمِّ، والحَمْدُ هو الإخْبارُ بمَحاسِنِ المَحْمودِ معَ المَحَبَّةِ له، والذَّمُّ هو الإخْبارُ بمَساوِئِ المَذْمومِ معَ البُغْضِ له، وجِماعُ المَساوِئِ فِعلُ الشَّرِّ، كما أنَّ جِماعَ المَحاسِنِ فِعلُ الخَيْرِ، فإذا كان يَفعَلُ الخَيْرَ بمَشيئتِه وقُدْرتِه اسْتَحَقَّ الحَمْدَ، فمَن لم يكُنْ له فِعلٌ اخْتِياريٌّ يَقومُ به، بلْ ولا يَقدِرُ على ذلك، لا يكونُ خالِقًا ولا رَبًّا للعالَمينَ)[1].

فالمُتَكلِّمونَ عُمومًا نَفَوُا الصِّفاتِ الفِعْليَّةَ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ، وذلك مِثلُ الكَلامِ والنُّزولِ والاسْتِواءِ والإتْيانِ والضَّحِكِ والرِّضا والغَضَبِ، وغَيْرِ ذلك مِن الصِّفاتِ المُتَعلِّقةِ بمَشيئةِ اللهِ وإرادتِه، وأنَّه يَفعَلُها عَزَّ وجَلَّ متى شاءَ، وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ هذا يُؤَدِّي إلى حُلولِ الحَوادِثِ بمَعْنى أنَّه فَعَلَ فِعْلًا بَعْدَ فِعْلٍ، وهذا حُدوثٌ وتَغَيُّرٌ عنْدَهم، وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن الحَوادِثِ، كما أنَّه مُؤَدٍّ إلى أنَّ اللهَ تَحُلُّ به الحَوادِثُ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، هكذا على العُمومِ زَعَموا!

والرَّدُّ عليهم يكونُ على النَّحْوِ التَّالي[2]:

١- أنَّ دَعْوى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لا يَفعَلُ الشَّيءَ بَعْدَ الشَّيءِ أو لا يَفعَلُ متى شاءَ وهو ما يُسَمُّونَه نَفْيَ الحَوادِثِ: دَعْوى لا دَليلَ عليها مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ، بلِ الأدِلَّةُ كلُّها على خِلافِها، وأمَّا اسْتِدْلالُ بعضِ المُتَكلِّمينَ بقِصَّةِ إبْراهيمَ

(١) ((جامع الرسائل)) (٢/ ٥٧).

(٢) يُنظر: ((أصول مسائل العقيدة عند السَّلف وعند المبتدعة)) لسعود الخلف (٢/ ٤١). ويُنظر أيضًا: ((جامع الرسائل)) لابن تيميَّة (٢/ ٥٠ - ٥٥)، ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيميَّة (٤/ ٧١ - ٧٨).

الخَليلِ عليه السَّلامُ، وقَوْلِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وزَعْمِهم أنَّ الأُفُولَ مَعْناه: التَّغَيُّرُ والتَّحَرُّكُ، وهو مَنْفيٌّ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ بدَلالةِ هذه الآيةِ -فهو اسْتِدْلالٌ ظاهِرُ البُطْلانِ؛ لأنَّ الأُفولَ في اللُّغةِ الاحْتِجابُ والمَغيبُ، وليس التَّغَيُّرَ والحَرَكةَ، وإبْراهيمُ عليه السَّلامُ كان يُحاجُّهم في الأُلوهيَّةِ، وليس في صِفاتِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ولا في وُجودِه.

٢- أنَّ دَعْوى المُتكلِّمينَ نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ هو عَيْنُ دَعْوى الفَلاسِفةِ في أنَّ اللهَ لا يَتَغيَّرُ ولا يَتَحرَّكُ، فأخَذَها المُتكلِّمونَ مِنهم وسَمَّوْها: نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ، وهي دَعْوى باطِلةٌ شَرْعًا، كما أنَّها باطِلةٌ عَقْلًا؛ إذ لازِمُها أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ جَمادٌ أو مَيتٌ؛ فإنَّ الجَمادَ والمَيتَ هو الَّذي لا يَتَأتَّى مِنه الفِعْلُ أو الحَرَكةُ.

٣- أنَّ إثْباتَ أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ هو الخالِقُ والمُتَصرِّفُ في هذا الكَوْنِ يَنْفي تَمامًا هذه الدَّعْوى ويُبطِلُها؛ لأنَّ لازِمَ ذلك أنَّه يَفعَلُ ما يَشاءُ وَقْتَ ما يَشاءُ، وهذا حُدوثٌ، فمَن نَفى الأفْعالَ المُتَعلِّقةَ بالمَشيئةِ والاخْتِيارِ على اعْتِبارِ أنَّها حَوادِثُ فعليه أن يَنْفِيَ الخَلْقَ والتَّدْبيرَ، ومَن قال بِذلك فقدْ كَفَرَ.

٤- أنَّ دَعْوى المُتكلِّمينَ أنَّ حُدوثَ الحَوادِثِ تَغيُّرٌ، والتَّغَيُّرُ على اللهِ مُحالٌ- تَلاعُبٌ بالألْفاظِ غَيْرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ التَّغَيُّرَ هو أن يَنْقَلِبَ حالُ الإنْسانِ مِن حالٍ إلى حالٍ، بأن يكونَ صَحيحًا فيُصبِحَ مَريضًا، أو يكونَ صالِحًا فيُصبِحَ عاصِيًا، أو يكونَ عاصِيًا فيُصبِحَ صالِحًا، هذا غالِبُ ما يُطلَقُ عليه التَّغَيُّرُ في اللُّغةِ والشَّرْعِ، أمَّا إذا كان الإنْسانُ مُصَلِّيًا فصلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ صلَّى الظُّهْرَ لا يُقالُ: تَغَيُّرٌ، أو كان مُتكلِّمًا ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ تكلَّمَ لا يُقالُ لِهذا: تَغَيُّرٌ، فيَثْبُتُ مِن هذا أنَّ دَعْوى المُتكلِّمينَ بأنَّ حُلولَ الحَوادِثِ تَغَيُّرٌ- كَلامٌ باطِلٌ، وتَحْميلٌ للألْفاظِ فَوْقَ ما تَحْتَمِلُ.

٥- أنَّ دَعْوى نَفْيِ الحَوادِثِ دَعْوى لم تَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنَّةِ، فهي مُبْتَدَعةٌ، بلْ إنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ على خِلافِها، ومَن يَدَّعي نَفْيَ حُلولِ الحَوادِثِ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ يَنْفي عنه بذلك سائِرَ صِفاتِه الفِعليَّةِ الاخْتِياريَّةِ، مِثْلُ الاسْتِواءِ والنُّزولِ والرِّضا والفَرَحِ والمَجيءِ ونَحْوِ ذلك، فكيف يَصِحُّ لمُسلِمٍ أن يَنْفيَ ما ثَبَتَ قَطْعًا في الكِتابِ والسُّنَّةِ بأَلْفاظٍ مُبْتَدَعةٍ؟!

الفرعُ الثَّاني: صِفةُ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ للهِ تعالى

إنَّ مِن أعظَمِ المسائِلِ الَّتي خالف فيها الأشاعِرةُ مذهَبَ السَّلفِ صفةَ عُلوِّ اللهِ وصِفةَ استوائِه على عَرشِه كما يليقُ بجلالِه سُبحانَه، فإنَّهم ابتدعوا القولَ بأنَّه سُبحانَه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، ولا فوقَ ولا تحتَ، قال الذَّهبيُّ: (فأمَّا القولُ الثَّالثُ المتوَلِّدُ أخيرًا مِن أنَّه تعالى ليس في الأمكنةِ ولا خارِجًا عنها، ولا فوقَ عَرشِه، ولا هو متَّصِلٌ بالخَلقِ ولا بمنفصِلٍ عنهم، ولا ذاتُه المُقدَّسةُ متحيِّزةٌ، ولا بائنةٌ عن مخلوقاتِه، ولا في الجهاتِ ولا خارجًا عن الجهاتِ، فهذا شيءٌ لا يُعقَلُ ولا يُفهَمُ، مع ما فيه مِن مخالفةِ الآياتِ والأخبارِ، ففِرَّ بدينِك، وإيَّاك وآراءَ المتكلِّمينَ، وآمِنْ باللهِ وما جاء عن اللهِ على مرادِ اللهِ، وفوِّضْ أمرَك إلى اللهِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ)[1].

وهذه بعضُ أقوالِهم في صِفةِ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ للهِ تعالى:

١- قال القُشَيْريُّ عن الله تبارك وتعالى: (لا له جِهةٌ ولا مَكانٌ، ولا يَجْري عليه وَقْتٌ وزَمانٌ... لا يُقالُ له: أينَ، ولا حيثُ، ولا كيفَ)[2].

(١) ((العلو للعلي الغفار)) (ص: ٢٦٨).

(٢) ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ٣٢).

وقال في أوَّلِ رِسالتِه المَشْهورةِ: (تَعالى عن أن يُقالَ: كيف هو؟ أو أين هو؟)[١].

وقال في تَفْسيرِ قَوْلِ الله تَعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] (﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: أرادَ بهم المَلائِكةَ الَّذين يَسكُنونَ السَّماءَ، فهُمْ مُوَكَّلونَ بالعَذابِ، وخَوَّفَهم بالمَلائِكةِ أن يُنزِلوا عليهم العُقوبةَ مِن السَّماءِ، أو يَخْسِفوا بهم الأرْضَ، وكذلك خَوَّفَهم أن يُرسِلوا عليهم حِجارةً كما أَرسَلوا على قَوْمِ لوطٍ!)[٢].

٢- وقال الغَزاليُّ: (أَدِلَّةُ العُقولِ دَلَّت على اسْتِحالةِ المَكانِ، والجِهةِ، والصُّورةِ، ويَدِ الجارِحةِ، وعَيْنِ الجارِحةِ، وإمْكانِ الانْتِقالِ والاسْتِقرارِ على الله سُبْحانَه؛ فوَجَبَ التَّأويلُ بأَدِلَّةِ العُقولِ، وما وَعَدَ مِن الأُمورِ الآخِرةِ ليس مُحالًا في قُدْرةِ اللهِ تَعالى، فيَجِبُ الجَرْيُ على ظاهِرِ الكَلامِ، بل على فَحْواه الَّذي هو صَريحٌ فيه)[٣].

وقال أيضًا: (اللهُ ليس خارجَ العالَمِ ولا داخِلَ العالَمِ)[٤].

٣- قال الفَخرُ الرَّازيُّ: (الباري سُبحانَه وتعالى موجودٌ لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجًا عنه، ولا متَّصِلًا بالعالَمِ ولا منفَصِلًا عنه)[٥].

٤- قال الآمِديُّ: (اللهُ لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجًا عنه، ... والقَولُ بأنَّ ذلك غيرُ معقولٍ إنَّما يَصِحُّ فيما كان من ذواتِ الجِهةِ والحَيِّزِ، أمَّا ما ليس من ذواتِ الجِهةِ والحَيِّزِ فالقولُ بأنَّه إمَّا داخِلُ العالَمِ وإمَّا خارِجٌ عنه لا يكونُ مَعقولًا)[٦].

(١) ((الرسالة القُشَيْرية)) (١/ ١٤).

(٢) ((لطائف الإشارات)) (٣/ ٦١٤).

(٣) ((تهافت الفَلاسِفة)) (ص: ٢٩٣).

(٤) المصدر السابق: (ص: ٢٥٢).

(٥) ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٧/ ٥٠).

(٦) ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (٢/ ٤٥).

٥- قال الإيجيُّ: (لَمَّا وُصِفَ تَعالى بالاسْتِواءِ في قَوْلِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] اخْتَلَفَ الأصْحابُ فيه؛ فقال الأكثَرونَ: هو الاسْتيلاءُ، ويَعودُ إلى القُدْرةِ، وذَهَبَ الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ في أحَدِ قَوْلَيه إلى أنَّه صِفةٌ زائِدةٌ، ولم يُقِمْ دَليلًا عليه، ولا يَجوزُ التَّعْويلُ على الظَّواهِرِ معَ قِيامِ الاحْتِمالِ)[١].

٦- قال الجُرْجانيُّ: (قَوْلُه تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] يَدُلُّ على الجُلوسِ، وقد عارَضَه الدَّليلُ العَقْليُّ الدَّالُّ على اسْتِحالةِ الجُلوسِ في حَقِّه تَعالى؛ فيُؤَوَّلُ الاسْتِواءُ بالاسْتِيلاءِ، أو يُجعَلُ الجُلوسُ على العَرْشِ كِنايةً عن المُلْكِ!)[٢].

وقال أيضًا: (اللهُ تعالى ليس في جهةٍ من الجِهاتِ ولا في مكانٍ من الأمكِنةِ، وخالَف فيه المُشَبِّهةُ وخَصَّصوه بجِهةِ الفَوقِ اتِّفاقًا ... والجوابُ: أنَّه لا داخِلَ ولا خارِجَ، وهذا خروجٌ عن الموهومِ دونَ المعقولِ)[٣].

٧- قال الصَّفاقُسِيُّ في بَيانِ طَريقةِ الأشاعِرةِ في نُصوصِ الصِّفاتِ: (أنت مُخيَّرٌ في: أن تُؤَوِّلَه بتَأويلٍ خاصٍّ يَليقُ بالجَنابِ الرَّفيعِ؛ كتَأويلِ اليَدِ بالقُدْرةِ أو النِّعْمةِ؛ ... وكتَأويلِ الاسْتِواءِ في قَوْلِه تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بالاسْتِيلاءِ؛ فإنَّ الاسْتِواءَ لَفْظٌ له مَعْنيانِ:

قَريبٌ: وهو الاسْتِقرارُ، ويَتَعالى مَوْلانا عنه. وبَعيدٌ: وهو الاسْتِيلاءُ والقَهْرُ والغَلَبةُ، وهو المُرادُ مِن الآيةِ ونَحْوِها؛ إذ هو اللَّائِقُ بالمَوْلى تَعالى كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (٣/ ١٤٤).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق: (٣/ ٣٢، ٣٦).

قـد اسْـتَوى بِشْـرٌ علـى العِـراقِ مِـن غَيْـرِ سَـيْفٍ ودَمٍ مُهْـراقِ

فيكونُ مِن بابِ التَّوْريةِ، وهي مِن بَديعِ البَلاغةِ. هذا مَذهَبُ الخَلَفِ، وهو أَعلَمُ وأَحكَمُ. «أو» أَوِّلْه إجْمالًا لا تَفْصيلًا، و«فَوِّضِ» الأمْرَ في المُرادِ مِنها تَفْصيلًا إلى اللهِ العَليمِ الحَكيمِ. وهذا مَذهَبُ السَّلَفِ، وهو أَسلَمُ لسَلامتِه مِن التَّجاسُرِ على تَأويلِ المُتَشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُ تَأويلَه إلَّا اللهُ)[1].

٨- وقال الباجوريُّ: (الحاصِلُ أنَّه إذا وَرَدَ في القُرْآنِ أو السُّنَّةِ ما يُشعِرُ بإثْباتِ الجِهةِ، أو الجِسْميَّةِ، أو الصُّورةِ، أو الجَوارِحِ، اتَّفَقَ أَهْلُ الحَقِّ وغَيْرُهم ما عَدا المُجَسِّمةَ والمُشَبِّهةَ على تَأويلِ ذلك لوُجوبِ تَنْزيهِه تَعالى عمَّا دَلَّ عليه ما ذُكِرَ بحَسَبِ ظاهِرِه؛ فمِمَّا يوهِمُ الجِهةَ قَوْلُه تَعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فالسَّلَفُ يَقولونَ: فَوْقيَّةٌ لا نَعلَمُها، والخَلَفُ يَقولونَ: المُرادُ بالفَوْقيَّةِ التَّعالي في العَظَمةِ، فالمَعْنى يَخافونَ، أي: المَلائكةُ، رَبَّهم مِن أجْلِ تَعاليه في العَظَمةِ، أي: ارْتِفاعِه فيها، ومِنه قَوْلُه تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ فالسَّلَفُ يَقولونَ: اسْتِواءً لا نَعلَمُه، والخَلَفُ يَقولونَ: المُرادُ به الاسْتِيلاءُ والمُلْكُ)[2].

٩- قال أبو عَبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ جَلالٍ: (نعتَقِدُ أنَّه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَ العالَمِ، والعَجزُ عن الإدراكِ إدراكٌ؛ لقيامِ الدَّلائِلِ الواضِحةِ على ذلك عَقلًا ونَقلًا)[3].

١٠- وقال أبو حَفصٍ الفاسيُّ: (لا شَكَّ أنَّ المعتَقَدَ هو أنَّ اللهَ تعالى سُبحانَه ليس في جهةٍ، وقد أوضَحَ الأئمَّةُ تقريرَه في الكُتُبِ الكلاميَّةِ بما لا مَزيدَ عنه؛ فهو

(١) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣ - ٦٥).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٥٦).

(٣) ((براءة الأشعريين من عقائد المخالفين)) (١/ ٨٢).

سُبحانَه ليس داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، ولا متَّصِلًا به ولا منفَصِلًا عنه)[١].

١١- وقال القاوُقْجيُّ الطَّرابُلسيُّ: (مُنَزَّهٌ عن الجِهَةِ والجِسميَّةِ، فلا يُقالُ: له يمينٌ ولا شِمالٌ، ولا خَلْفٌ ولا أَمَامٌ، ولا فَوْقَ العَرْشِ وَلا تَحتَهُ، وَلا عن يمينِه ولا عن شِمالِهِ، ولا داخِلٌ في العالَمِ ولا خارِجٌ عنه. ولا يُقالُ: لا يَعلَمُ مَكانَه إلَّا هو. ومَن قال: لا أعرِفُ اللهَ في السَّمَاءِ هو أم في الأرضِ، كَفَرَ؛ لأنَّه جعَلَ أحدَهما له مكانًا، فإذا قال لك: ما دَليلُك على ذلك؟ فقُلْ: لأنَّه لو كان له جِهةٌ أو هو في جِهةٍ، لكان مُتَحَيِّزًا، وكُلُّ مُتَحَيِّزٍ حَادِثٌ، والحُدوثُ عليه مُحالٌ)[٢].

١٢- وقال سعيد فودة: (اللهُ فوقَ المخلوقاتِ فوقيَّةً ليست مكانيَّةً؛ فكونُه فوقَ العَرشِ لا يستلزِمُ أن يكونَ أقرَبَ بالمسافةِ إلى العَرشِ منه إلى ما هو غيرُ العَرشِ، وهذا القولُ وإن كان صَعبَ التَّخيُّلِ إلَّا أنَّه معقولٌ؛ لأنَّ هذه الفوقيَّةَ ليست حِسِّيَّةً مكانيَّةً)[٣].

وقال أيضًا: (العُلُوُّ الثَّابِتُ للهِ عندَ أهلِ الحَقِّ ليس على طريقِ كَونِ اللهِ في جِهةِ العُلُوِّ، أي: عاليًا على خَلقِه بالمسافةِ؛ لأنَّ هذا لا يكونُ إلَّا بينَ الأجسامِ؛ ولذلك فأهلُ الحَقِّ يُثبِتون العُلُوَّ، ويريدونَ به العُلُوَّ في القَدْرِ والحقيقةِ والذَّاتِ، لا العُلُوَّ في الجِهةِ والمسافةِ)[٤].

وقال أيضًا: (كَذَب مَن قال: إنَّ اللهَ تعالى في جِهةِ الفَوقِ، مدَّعيًا أنَّ الفَوقَ أشرَفُ الجِهاتِ، وأنَّ اللهَ يجِبُ أن يكونَ فوقَ؛ فلا يوجَدُ تفضيلٌ لجهةٍ عن جهةٍ

(١) ((طلائع البشرى)) (ص: ٣٤٢).

(٢) ((مختصر الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٩، ١٠).

(٣) ((الكاشف الصغير)) (ص: ١٣٢).

(٤) المصدر السابق: (ص: ٢٧٦).

في نفْسِ الأمرِ... واللهُ تعالى موجودٌ لا في مكانٍ، فالمكانُ أصلًا مخلوقٌ من مخلوقاتِ اللهِ تعالى، فكيف ينحَصِرُ اللهُ تعالى أو يتحَدَّدُ بمكانٍ هو خَلَقَه؟ ولا يوجَدُ مكانٌ غيرُ مخلوقٍ، أو مكانٌ عَدَميٌّ، كما توهَّمَ بعضُ المُجَسِّمةِ، فقال: إنَّ اللهَ تعالى موجودٌ في مكانٍ عَدَميٍّ)[١].

بل إنَّه ألَّف كتابًا بعنوان: «حُسْنُ المحاجَجة في بيان أنَّ الله تعالى لا داخِلَ العالَم ولا خارِجَه»[٢]!

وممَّا يدُلُّ على أنَّ هذه المقولةَ أخذها الأشاعرةُ مِن الجَهميَّةِ؛ ما نَقَلَه الملَطيُّ عن أبي عاصِمٍ خُشَيشِ بنِ أصرَمَ النَّسائيِّ[٣] (ت: ٢٥٣هـ) في كتابِه «الاستقامة» أنَّه عِندَ حديثِه عن أصنافِ الجَهميَّةِ قال: (ومنهم صِنفٌ قالوا: لا نقولُ: إنَّ اللهَ بائِنٌ من الخَلقِ ولا غيرُ بائنٍ، ولا فَوقَهم ولا تحتَهم، ولا بَيْنَ أيمانِهم ولا عن شمائِلِهم، ولا هو أعظَمُ من بَعوضٍ ولا قُرادٍ، ولا أصغَرُ منها، ولا نقولُ هذا، ولا نقولُ: إنَّ اللهَ قَويٌّ ولا شديدٌ، ولا حيٌّ ولا ميِّتٌ، ولا يغضَبُ ولا يرضى ولا يَسخَطُ، ولا يحِبُّ ولا يَعجَبُ، ولا يَرحَمُ ولا يَفرَحُ، ولا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا يَقبِضُ ولا يَبسُطُ، ولا يَضَعُ ولا يرفَعُ! تعالى اللهُ عمَّا يقولونَ عُلُوًّا كبيرًا)[٤].

(١) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٧٢٤).

(٢) لسعيد فُودة، من إصداراتِ دارِ الإمامِ النَّوَويِّ، وشِعارُ هذه الدَّارِ: (المكتبةُ التَّخصُّصيَّةُ في الرَّدِّ على الوَهَّابيَّةِ)، وقد ردَّ على كتابه هذا محمد بن عبدالرحمن الخميس في رسالةٍ لطيفةٍ بعنوان: ((نقضُ قولِ من تبع الفلاسفة في دعواهم أنَّ الله لا داخل العالم ولا خارجه)).

(٣) قال عنه الذَّهبيُّ في ((سير أعلام النبلاء)) (١٢/ ٢٥٠): (الإمامُ، الحافظُ، الحجَّةُ، مصنِّفُ كتابِ الاستقامةِ، أبو عاصمٍ النَّسائيُّ)، وعنوانُ كتابِه: (الاستقامةُ في السُّنَّة والردُّ على أهلِ البِدَع والأهواءِ).

(٤) يُنظر: ((التَّنبيهُ والرَّدُّ على أهل الأهواء والبدع)) (ص: ٩٧).

أمَّا أئمَّةُ السَّلَفِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فهذه أقوالُهم في صِفةِ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ:

أولًا: إجماعُ عُلَماءِ السَّلَفِ على عُلُوِّ اللهِ وفوقيَّتِه، وأنَّه سُبحانَه في السَّماءِ

١- الأوزاعيُّ (ت: ١٥٧هـ) قال: (كنَّا والتَّابعون متوافِرون نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى ذِكرُه فوقَ عَرشِه، ونؤمِنُ بما وردَت السُّنَّةُ به مِن صفاتِه جلَّ وعلا)[١].

٢- وقال زكريَّا السَّاجيُّ (ت: ٣٠٧هـ): (القولُ في السُّنَّةِ التي رأيتُ عليها أصحابَنا أهلَ الحديثِ الذين لقيناهم أنَّ اللهَ تعالى على عَرشِه في سمائِه، يَقرُبُ مِن خَلقِه كيف شاء)[٢].

٣- وقال ابنُ بطَّةَ العُكبَريُّ (ت: ٣٧٨هـ): (بابُ الإيمانِ بأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ على عرشِه، بائنٌ مِن خَلقِه، وعِلمُه محيطٌ بخَلقِه: أجمع المُسلِمون من الصَّحابةِ والتَّابعين وجميعِ أهلِ العِلمِ من المُؤمِنينَ أنَّ اللهَ تبارك وتعالى على عَرشِه فوقَ سمواتِه، بائنٌ مِن خَلقِه، وعِلمُه محيطٌ بجميعِ خَلقِه)[٣].

٤- وقال أبو عُمَرَ الطَّلَمَنكيُّ الأندَلسيُّ (ت: ٤٢٩هـ) في كتاب «الوصول إلى معرفة الأصول»: (أجمع المُسلِمون من أهلِ السُّنَّةِ على أنَّ معنى قولِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحوِ ذلك من القُرآنِ: أنَّه عِلمُه، وأنَّ اللهَ تعالى فوق السَّمَواتِ بذاتِـه، مُستوٍ على عَرشِه كيف شاء)[٤].

٥- وقال أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ (ت:٤٣٠هـ) في كتابه «الاعتقاد»: (طريقتُنا

(١) يُنظر: ((الأسماء والصفات)) للبيهقي (٢/ ٣٠٤).

(٢) يُنظر: ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٠٥)، ((اجتماع الجيوش الإسلامية)) لابن القيم (٢/ ٢٤٥).

(٣) يُنظر: ((الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة)) (٧/ ١٣٦).

(٤) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (٦/ ٢٥٠، ٢٥١)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٤٦).

طريقةُ السَّلَفِ المتَّبعينَ للكِتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ، وممَّا اعتقدوه: ... وأنَّ الأحاديثَ التي ثبتت في العَرشِ واستواءِ اللهِ عليه يقولون بها ويُثبِتونها من غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، وأنَّ اللهَ بائنٌ مِن خَلقِه، والخَلقُ بائنون منه، لا يَحُلُّ فيهم ولا يمتزِجُ بهم، وهو مستوٍ على عرشِه في سمائِه من دونِ أرضِه)[1].

٦- وقال أبو نصرٍ السِّجزيُّ (ت: ٤٤٤هـ) في كتابه «الإبانة»: (فأئمَّتُنا -كسفيانَ الثَّوريِّ، ومالكِ بنِ أنسٍ، وسفيانَ بنِ عُيَينةَ، وحمَّادِ بنِ سَلَمةَ، وحمَّادِ بنِ زيدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ، وفُضَيلِ بنِ عِياضٍ، وأحمدَ بنِ حَنبَلٍ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحَنظليِّ- متَّفقون على أنَّ اللهَ سُبحانَه بذاتِه فوقَ العرشِ، وأنَّ علمَه بكلِّ مكانٍ، وأنَّه يُرى يومَ القيامةِ بالأبصارِ فوقَ العرشِ، وأنَّه يَنزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا، وأنَّه يغضَبُ ويرضى، ويتكَلَّمُ بما شاء؛ فمن خالف شيئًا من ذلك فهو منهم بريءٌ، وهم منه بُرآءُ)[2].

٧- قال أبو عُثمانَ الصَّابونيُّ (ت: ٤٤٩هـ): (ويعتَقِدُ أصحابُ الحديثِ ويَشهَدون أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالى فوقَ سَبعِ سمواتِه على عَرشِه، كما نطق به كتابُه... وعُلَماءُ الأمَّةِ وأعيانُ الأئمَّةِ من السَّلَفِ رحِمَهم الله لم يختَلِفوا في أنَّ اللهَ على عرشِه، وعرشُه فوقَ سمواتِه)[3].

٨- وقال ابنُ عبدِ البَرِّ (ت: ٤٦٣هـ) بعدَ ذِكرِ حديثِ النُّزولِ: (فيه دليلٌ على أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ على العرشِ من فوقِ سَبعِ سَمواتٍ، كما قالت الجماعـةُ، وهو مِن حُجَّتِهم على المُعتَزِلةِ والجهَميَّةِ في قَولِهم: إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ

(١) ((بيان تلبيس الجهمية)) لابن تيمية (٥/ ٦٣، ٦٤)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٤٣).

(٢) يُنظر: ((درء التعارض)) لابن تيمية (٦/ ٢٥٠)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٦٥٦).

(٣) ((عقيدة السلف وأصحاب الحديث)) (ص: ٤٤).

في كُلِّ مكانٍ وليس على العَرشِ)[١].

ثانيًا: أقوالُ كبارِ أئمَّةِ الإسلامِ:

١- قال أبو مطيع البَلخيُّ تلميذُ أبي حنيفةَ: (سألتُ أبا حنيفةَ رحمه اللهُ عمَّن يقولُ: لا أعرفُ رَبِّي في السَّماءِ أو في الأرضِ! قال: (فقد كَفَر؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وعَرشُه فوقَ سَبعِ سمواتٍ، قال: إنَّه يقولُ: على العَرشِ استوى، ولكِنَّه لا يدري العرشُ في الأرضِ أم في السَّماءِ؟ فقال: إذا أنكر أنَّه في السَّماءِ فقد كَفَر)[٢].

٢- وقال مالكُ بنُ أنَسٍ: (اللهُ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ، وعِلمُه في كُلِّ مكانٍ، لا يخلو من عِلمِه مكانٌ)[٣].

٣- وقال الشَّافِعيُّ: (القَولُ في السُّنَّةِ الَّتي أنا عليها، ورأيتُ أصحابَنا عليها أهلَ الحديثِ الذين رأيتُهم فأخذتُ عنهم؛ مِثلُ: سُفيانَ ومالكٍ وغَيرِهما: الإقرارُ بشَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ، وأنَّ اللهَ على عَرْشِه في سمائِه يَقرُبُ مِن خَلْقِه كيف شاء، وأنَّ اللهَ تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كيف شاء...)[٤].

وقال أيضًا: (معنى قَولِه في الكِتابِ: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]،

(١) ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)) (٧/ ١٢٩).

(٢) ((شرح الفقه الأكبر)) للسمرقندي (ص: ٢٥)، ((شرح العقيدة الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ٣٨١).

(٣) ((السنة)) لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧، ١٧٤، ٢٨٠)، ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١٠٧٦، ١٠٧٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ١٥٣، ١٥٤)، ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)) لابن عبد البر (٧/ ١٣٨)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٥)، ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٦٦). ويُنظر: ((الرسالة)) للقيرواني (ص: ٥).

(٤) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨٠، ١٨١)، ((العرش)) للذهبي (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٦٥).

مَن فوقَ السَّماءِ على العرشِ، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، الآية، وكُلُّ ما علا فهو سماءٌ، والعَرشُ أعلى السَّمواتِ؛ فهو على العَرشِ سُبحانَه وتعالى كما أخبَرَ بلا كيفٍ، بائنٌ مِن خَلقِه، غيرُ مماسٍّ مِن خَلقِه، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[١].

٤- وقال يوسُفُ بنُ موسى القَطَّانُ شَيخُ أبي بكرٍ الخَلَّالِ: (قيل لأبي عبدِ اللهِ: اللهُ تعالى فوقَ السَّماءِ السَّابعةِ على عَرشِه بائنٌ مِن خَلقِه، وقُدرتُه وعِلمُه بكُلِّ مكانٍ؟ قال: نعَمْ، هو على عَرشِه، ولا يخلو شيءٌ مِن عِلمِه)[٢]

٥- وقال ابنُ خُزيمةَ: (مَن لم يَقُلْ بأنَّ اللهَ فوقَ سَمواتِه وأنَّه على عرشِه بائنٌ مِن خَلقِه، وجَبَ أن يُستتابَ، فإن تاب وإلَّا ضُرِبَت عُنُقُه ثمَّ أُلقيَ على مَزبلةٍ؛ لئلَّا يتأذَّى بنَتْنِ ريحِه أهلُ القِبلةِ ولا أهلُ الذِّمَّةِ)[٣].

٦- وقال عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَهْديٍّ الطَّبَريُّ تلميذُ أبي الحسَنِ الأشعريِّ: (اعْلَمْ -عَصَمَنا اللهُ وإيَّاك مِن الزَّيْغِ برَحْمتِه- أنَّ اللهَ سُبْحانَه في السَّماءِ فوقَ كلِّ شيءٍ، مُسْتَوٍ على عَرْشِه بمَعْنى: أنَّه عالٍ عليه، ومعنى الاستواءِ: الاعتلاءُ، كما يقولُ العربُ: استويتُ على ظَهرِ الدَّابَّةِ، واستويتُ على السَّطحِ، يعني: علَوْتُه، واستوَتِ الشَّمسُ على رأسي، واستوى الطَّيرُ على قِمَّةِ رأسي بمعنى: علا في الجو، فوجد فوقَ رأسي)[٤].

٧- وقال البُخاريُّ: (حَذَّرَ يَزيدُ بنُ هارونَ عن الجَهْميَّةِ، وقال: مَن زَعَمَ أنَّ

(١) ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ١٥٩)، ((طبقات الحنابلة)) لابن أبي يعلى (١/ ٤٢١)، ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٦٧).

(٣) رواه الحاكم في ((تاريخ نيسابور)) كما في ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٦/ ٢٦٤).

(٤) ((تأويل الآيات المشكلة الموضحة)) (ص: ١٤٤).

الرَّحْمنَ على العَرْشِ اسْتَوى على خِلافِ ما يَقِرُّ في قُلوبِ العامَّةِ فهو جَهْميٌّ. وقال سُلَيْمانُ التَّيْميُّ: لو سُئِلْتُ: أينَ اللهُ؟ لَقُلْتُ: في السَّماءِ، فإنْ قالَ: فأين كانَ عَرْشُه قَبْلَ السَّماءِ؟ لَقُلْتُ: على الماءِ، فإن قال: فأين كان عَرْشُه قَبْلَ الماءِ؟ لَقُلْتُ: لا أَعلَمُ. قال أبو عَبْدِ اللهِ: وذلك لِقَوْلِه تَعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يَعْني: إلَّا بما بَيَّنَ)[١].

٨- وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: (ومِن الحُجَّةِ أيضًا في أنَّه عزَّ وجلَّ على العرشِ فَوقَ السَّمَواتِ السَّبعِ أنَّ الموحِّدينَ أجمعينَ من العَرَبِ والعَجَمِ إذا كرَبَهم أمرٌ أو نزلت بهم شِدَّةٌ رفعوا وجوهَهم إلى السَّماءِ يستغيثونَ ربَّهم تبارك وتعالى، وهذا أشهَرُ وأعرَفُ عِندَ الخاصَّةِ والعامَّةِ من أن يُحتاجَ فيه إلى أكثَرَ من حكايتِه؛ لأنَّه اضطرارٌ لم يؤنِّبْهم عليه أحَدٌ، ولا أنكره عليهم مُسلِمٌ) [٢].

٩- وقال عبدُ القادرِ الجِيلانيُّ: (هو بجِهةِ العُلُوِّ مُستوٍ على العَرشِ... وهو بائنٌ مِن خَلقِه، لا يخلو مِن عِلمِه مكانٌ، ولا يجوزُ وَصفُه بأنَّه في كُلِّ مكانٍ، بل يُقالُ: إنَّه في السَّماءِ على العَرشِ، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم حكَمَ بإسلامِ الأَمَةِ لَمَّا قال لها: «أين اللهُ؟» فأشارت إلى السَّماءِ[٣]... وكَوْنُه عزَّ وجَلَّ على العَرشِ مذكورًا في كُلِّ كتابٍ أُنزِل على كُلِّ نبيٍّ أُرسِلَ بلا كَيفٍ، ولأنَّ اللهَ تعالى فيما لم يَزَلْ مَوصوفٌ بالعُلُوِّ والقُدرةِ

(١) ((خلق أفعال العباد)) (ص: ٣٦).

(٢) ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)) (٧/ ١٣٤).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديثِ معاويةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَميِّ رَضِيَ اللهُ عنه.

والاستيلاءِ والغَلَبةِ على جميعِ خَلقِه مِن العَرشِ وغَيرِه، فلا يُحمَلُ الاستواءُ على ذلك. فالاستواءُ مِن صفاتِ الذَّاتِ بعدَما أخبَرَنا به، ونصَّ عليه، وأكَّده في سَبعِ آياتٍ من كتابِه، والسُّنَّةِ المأثورةِ به، وهو صِفةٌ لازمةٌ له، ولائقةٌ به)[1].

١٠- وقال العمرانيُّ الشَّافعيُّ: (قالَتِ الأَشْعَرِيَّةُ: لا يَجوزُ وَصْفُه بأنَّه على العَرْشِ ولا في السَّماءِ...، قالوا: إذا قُلْتُم: إنَّه على العَرْشِ، أَفْضى إلى أنَّه يكونُ مَحْدودًا، أو أنَّه يَفْتَقِرُ إلى مَكانٍ وجِهةٍ تُحيطُ به، وتَعالى اللهُ عن ذلك، والجَوابُ: أنَّا وإن قُلْنا إنَّه على العَرْشِ كما أَخبَرَ بكِتابِه وأَخبَرَ به نَبيُّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فلا نَقولُ: إنَّه مَحْدودٌ، ولا إنَّه يَفْتَقِرُ إلى مَكانٍ، ولا تُحيطُ به جِهةٌ ولا مَكانٌ، بل كانَ ولا مَكانَ ولا زَمانَ، ثُمَّ خَلَقَ المَكانَ والزَّمانَ، واسْتَوى على العَرْشِ بلا كَيْفيَّةٍ، ولم يَخلُقِ العَرْشَ لحاجةٍ، بل كما حُكِيَ عن ذي النُّونِ المِصْريِّ لمَّا قيلَ له: ما أرادَ اللهُ بخَلْقِ العَرْشِ؟ فقالَ: أرادَ اللهُ ألَّا تَتيهَ قُلوبُ العارِفينَ، ولم يَخلُقْه لحاجتِه إليه، فإذا قيلَ للعَبْدِ المُؤمنِ: أين اللهُ؟ قالَ: على العَرْشِ، وقد صَرَّح القاضي أبو بَكْرٍ الباقِلَّانيُّ الأَشْعَرِيُّ في «التَّمْهيدِ» بالقَوْلِ في هذه المَسْألةِ كما قال أَصْحابُ الحَديثِ[2]. وأمَّا الغَزاليُّ فخالَفَهم في «الاقْتِصادِ»، وقال: أمَّا رَفْعُ الأيْدي في الدُّعاءِ إلى السَّماءِ فلأنَّها قِبْلةُ الدُّعاءِ كما أنَّ البَيْتَ قِبْلةُ الصَّلاةِ[3]! وهذا تَمْويهٌ منه ومُعانَدةٌ لِما وَرَدَ به القُرْآنُ والسُّنَّةُ، وما عليه العُلَماءُ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ. وأمَّا قَوْلُه: إنَّ السَّماءَ قِبْلةُ الدُّعاءِ، فيُقالُ له: لو كانَ هذا كما قُلْتَ لم

(١) ((الغنية لطالبي طريق الحق)) (١/ ١٢١، ١٢٤، ١٢٥).

(٢) يُنظر: ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) للباقلاني (ص: ٣٠١). ويُنظر أيضًا: ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ٢٣٧، ٢٣٨).

(٣) يُنظر: ((الاقتصاد في الاعتقاد)) للغزالي (ص: ٣٥).

يَصِحَّ الدُّعاءُ إلَّا لِمَن تَوَجَّهَ بيَدَيه إلى السَّماءِ كما لا تَصِحُّ الصَّلاةُ إلَّا لِمَن تَوَجَّهَ إلى الكَعْبةِ)[١].

الفرعُ الثَّالثُ: صِفَتا السَّمْعِ والبَصَرِ

الأشاعِرةُ المُتَقَدِّمونَ أثبتوا لله سُبْحانَه وتعالى صِفَتَي السَّمْعِ والبَصَرِ خلافًا للمتأخرين منهم، وردُّوا على المُعْتَزِلةِ نَفْيَهم لهاتَينِ الصِّفتَينِ.

١- قال أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ: (زَعَمَتِ المُعْتَزِلةُ أنَّ قَوْلَ اللهِ تَعالى: ﴿سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١] أنَّ مَعْناه عَليمٌ! قيلَ لهم: فإذا قال اللهُ تَعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، فمَعْنى ذلك عنْدَكم: عَلِمَ؟ فإنْ قالوا: نَعمْ. قيلَ لهم: فقدْ وَجَبَ عليكم أن تَقولوا: مَعْنى قَوْلِه: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] أَعلَمُ وأَعلَمُ! إذا كان مَعْنى ذلك العِلمَ...، وزَعَمَتِ الجَهْميَّةُ أنَّ اللهَ تَعالى لا عِلمَ له، ولا قُدْرةَ، ولا حَياةَ، ولا سَمْعَ، ولا بَصَرَ له...، ونَفَتِ المُعْتَزِلةُ صِفاتِ رَبِّ العالَمينَ، وزَعَمَتْ أنَّ مَعْنى «سَميع بَصير» راءٍ بمَعْنى عَليمٍ...، فيُقالُ للمُعْتَزِلةِ: إذا زَعَمْتُم أنَّ مَعْنى سَميعٍ وبَصيرٍ مَعْنى عالِمٍ، فهَلَّا زَعَمْتُم أنَّ مَعْنى قادِرٍ مَعْنى عالِمٍ! وإذا زَعَمْتُم أنَّ مَعْنى سَميعٍ وبَصيرٍ مَعْنى قادِرٍ، فهَلَّا زَعَمْتُم أنَّ مَعْنى قادِرٍ مَعْنى عالِمٍ!)[٢].

٢- وقال ابن مُجاهِدٍ الطَّائيِّ مُبَيِّنًا ما أَجمَعَ عليه السَّلَفُ: (اعْلَموا أَرشَدَكم اللهُ أنَّ ممَّا أَجْمَعوا -رَحْمةُ اللهِ عليهم- على اعْتِقادِه ممَّا دَعاهم النَّبيُّ صلَّى اللهُ

(١) ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) (٢/ ٦٠٩، ٦٢٠ - ٦٢٣).

(٢) يُنظر: ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) (ص: ١٥٧ - ١٦٠).

عليه وسلَّم إليه، ونَبَّهَهم بما ذَكَرْناه على صِحَّتِه...، وأنَّه عَزَّ وجَلَّ لم يَزَلْ قَبْلَ أن يَخلُقَه [يعني: قبْلَ أن يَخلُقَ العالَمَ] واحِدًا عالِمًا قادِرًا مُرِيدًا مُتَكلِّمًا سَميعًا بَصيرًا، له الأسْماءُ الحُسْنى والصِّفاتُ العُلا... وأَجْمَعوا على أنَّه عَزَّ وجَلَّ يَسمَعُ ويَرى)[1].

٣- وقال الباقِلَّانيُّ: (يَجِبُ أن يُعلَمَ: أنَّه سَميعٌ لجَميعِ المَسْموعاتِ، بَصيرٌ لجَميعِ المُبْصَراتِ... لو لم يوصَفْ بالسَّمْعِ والبَصَرِ لوَجَبَ أن يوصَفَ بضِدِّ ذلك مِن الصَّمَمِ والعَمى، واللهُ يَتَعالى عن ذلك عُلُوًّا كَبيرًا)[2].

٤- وقال عبدُ القاهِرِ البَغْداديُّ عن المُعْتَزِلةِ البَصْريِّينَ: (أَقَرُّوا بأنَّ اللهَ تَعالى يَرى خَلْقَه مِن الأجْسامِ والألْوانِ، وأَنْكَروا أن يَرى نَفْسَه، كما أَنْكَروا أن يَراه غَيْرُه، وزَعَمَ الكَعْبيُّ أنَّ اللهَ تَعالى لا يَرى نَفْسَه ولا غَيْرَه إلَّا على مَعْنى عِلمِه بنَفْسِه وبغَيْرِه، وتَبِعَ النَّظَّامَ في قَوْلِه: إنَّ اللهَ تَعالى لا يَرى شَيئًا في الحَقيقةِ! والمُعْتَزِلةُ البَصْريُّونَ معَ أصْحابِنا في أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ سامِعٌ للكَلامِ والأصْواتِ على الحَقيقةِ، لا على مَعْنى أنَّه عالِمٌ بِهما، وزَعَمَ الكَعْبيُّ والبَغْداديُّونَ مِن المُعْتَزِلةِ أنَّ اللهَ تَعالى لا يَسمَعُ شَيئًا على مَعْنى الإدْراكِ المُسَمَّى بالسَّمْعِ، وتَأَوَّلوا وَصْفَه بالسَّميعِ البَصيرِ على مَعْنى أنَّه عَليمٌ بالمَسْموعاتِ الَّتي يَسمَعُها غَيْرُه، والمَرْئِيَّاتِ الَّتي يَراها غَيْرُه)[3].

٥- وقال أبو بَكْرِ بنُ العَربيِّ: (**المَسْألةُ الأُولى**: في تَحْقيقِ السَّمْعِ والبَصَرِ: اخْتَلَفَ أصْحابُنا في سَمْعِه وبَصَرِه؛ فمِنهم مَن قال: إنَّهما نَوْعانِ مِن العِلمِ

(١) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) (ص: ١١٨، ١٢٧).

(٢) يُنظر: ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٣٥).

(٣) ((الفرق بين الفرق)) (ص: ١٦٦).

بالوُجودِ، أحَدُهما يُقالُ له: سَمْعٌ، والآخَرُ يُقالُ له: بَصَرٌ، ولم يُنكِرْ إطْلاقَ القَوْلِ بأنَّ للهِ عُلومًا غَيْرَ مُتَماثِلةٍ، ولا يَسُدُّ واحِدٌ مِنهم مَسَدَّ صاحِبِه، ومِنهم مَن قال: إنَّ السَّمْعَ إدْراكُ المَسْموعِ. وقدِ اخْتَلَفَ في ذلك جَوابُ شَيْخِنا أبي الحَسَنِ في كُتُبِه؛ فتارةً قال: السَّمْعُ إدْراكُ المَسْموعِ، ورَدَّ قَوْلَ مَن قال: إنَّه العِلمُ بالمَسْموعِ، وقال في بعضِ كُتُبِه: إنَّه ضَرْبٌ مِن العِلمِ. قال الأسْتاذُ أبو بَكْرِ بنُ فُورَك: الصَّحيحُ أنَّه إدْراكُ المَسْموعِ، وأنَّه صِفةٌ تَزيدُ على العِلمِ، وكذلك القَوْلُ في البَصَرِ: إنَّه صِفةٌ تَزيدُ على العِلمِ. والنُّكْتةُ فيه أنَّه لو كان مَعْنى يَسمَعُ ويُبصِرُ يَعلَمُ -وهو عالِمٌ بما كان ويكونُ- لَكانَ سامِعًا ومُبصِرًا لِما كانَ ويكونُ، وذلك مُحالٌ. وفي شُمولِ العِلمِ للمَوْجودِ والمَعْدومِ، واخْتِصاصِ السَّمْعِ والبَصَرِ بالمَوْجودِ أعظَمُ دَليلٍ على الفَرْقِ بَيْنَهما، وتَمَيُّزِ كلِّ واحِدٍ مِنهما بحَقيقتِه ومُتَعلَّقِه.

المَسْألةُ الثَّانيةُ: الباري تَعالى عنْدَنا سَميعٌ بسَمْعٍ، بَصيرٌ ببَصَرٍ، وخالَفَتْ في ذلك المُبْتَدِعةُ فقالوا: إنَّ الباريَ تَعالى سَميعٌ وبَصيرٌ بمَعْنى أنَّه عالِمٌ، وقدْ بَيَّنَّا أنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ مَعنًى يَزيدُ على العِلمِ المُطلَقِ، وأنَّه لا بُدَّ له مِن فائِدةٍ مُجَدَّدةٍ.

المَسْألةُ الثَّالِثةُ: نَقولُ: إنَّ الباريَ تَعالى سَميعٌ حَقيقةً بكلِّ مَعنًى لُغويٍّ؛ لأنَّ اللُّغةَ في ذلك لا تَأباه الحَقيقةُ، وكلُّ جائِزٍ في الحَقيقةِ وَرَدَتْ به اللُّغةُ لا مَرَدَّ له. فإذا قُلْنا: إنَّه سَميعٌ بمَعْنى أنَّه عالِمٌ بالمَسْموعاتِ فإنَّ ذلك يَرجِعُ إلى صِفاتِ الذَّاتِ والإثْباتِ، وإن قُلْنا: إنَّه سَميعٌ بمَعْنى أنَّه قابِلٌ فلِذلك وَجْهانِ؛ أحَدُهما: أنَّه يَرجِعُ إلى مَدْحِه له، فيَعودُ إلى الكَلامِ، وهو مِن صِفاتِ الذَّاتِ أيضًا. والثَّاني: رُجوعُه إلى الثَّوابِ، فإنَّ الكَريمَ إذا قَبِلَ ورَضِيَ أثابَ، وإذا كان سَميعًا بمَعْنى أنَّه مُسمِعٌ فقدْ قالَ عُلَماؤُنا: إنَّه مِن صِفاتِ الأفْعالِ، وذلك يَعودُ إلى إسْماعِه لخَلْقِه كَلامَه وكَلامَ غَيْرِه، وإذا قُلْنا في كَوْنِه بَصيرًا: إنَّه بمَعْنى إدْراكِ المُبْصَراتِ رَجَعَ

إلى الذَّاتِ؛ لأنَّ الإدْراكَ مَعنًى قائمٌ بالمُدرِكِ، وإن قُلْنا: إنَّه بمَعْنى العِلمِ بخَفِيَّاتِ الأمورِ كما يُقالُ: فُلانٌ بَصيرٌ بكَذا، فلا نَجعَلُه مَعْناه الأَخَصَّ به؛ لأنَّ ذلك قَوْلٌ بمَذهَبِ المُبْتَدِعةِ في أنَّه بَصيرٌ بمَعْنى أنَّه عالِمٌ، ولكنَّه عنْدَنا أحَدُ مَعانيه، والأصْلُ هو الإدْراكُ فيه، وإن قُلْنا: إنَّه بمَعْنى مُبصِرٍ احْتَمَلَ مَعْنيَينِ؛ أحَدُهما: أنَّه بمَعْنى فاعِلٍ، أي: باصِرٍ؛ لأنَّ العَربَ تَقولُ: بَصُرْتُ به وأَبصَرْتُه بمَعْنى رَأيْتُه، فتَجعَلُ فَعُلَ مِن هذا البابِ وأَفعَلَ بمَعنًى واحِدٍ، فإذا أرَدْت تَعْديةَ الفِعلِ فيه عَدَّيْتَه بالتَّضْعيفِ، فتَقولُ: بَصَّرْتُه بتَشْديدِ الصَّادِ. والثَّاني: أن يكونَ بمَعْنى أنَّه جَعَلَ غَيْرَه يُبصِرُ، فيكونُ مِن صِفاتِ الأفْعالِ)[1].

ولكنَّ الأشاعِرةَ المُتَأخِّرينَ لا يُثبِتونَ صِفةَ السَّمْعِ والبَصَرِ كما يُثبِتُها السَّلَفُ، ولا كما يُثبِتُها أئمَّةُ الأشاعِرةِ المُتَقدِّمونَ، بلْ يَزعُمونَ أنَّهما صِفتانِ ذاتيَّتانِ أزَليَّتانِ، وهذا حَقٌّ، ولكنَّهم يُنكِرونَ أنَّهما أيضًا صِفتانِ فِعْليَّتانِ للهِ سُبْحانَه، ويُنكِرونَ أنَّه يَسمَعُ الأصْواتَ عنْدَ حُدوثِها، وأنَّه يَرى الأشْياءَ عنْدَ وُجودِها، وبعضُهم يَقولُ: هما مِن الصِّفاتِ الفِعْليَّةِ بمَعْنى أنَّ اللهَ سَميعٌ أي: جَعَلَ خَلْقَه يَسمَعونَ! بَصيرٌ أي: جَعَلَ خَلْقَه يُبصِرونَ! وبعضُهم يَجعَلُ السَّمْعَ والبَصَرَ بمَعْنى العِلمِ، فاقْتَرَبوا بهذا مِن مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ، وبعضُهم لا يُفرِّقُ في المَعْنى بَيْنَ السَّمْعِ والبَصَرِ، فيَجعَلُهما بمَعْنى الإدْراكِ! ولهم كَلامٌ فَلْسَفيٌّ في إثْباتِ صِفةِ السَّمْعِ والبَصَرِ، وبعضُهم يُفَوِّضُ مَعْنى صِفةِ السَّمْعِ والبَصَرِ.

أقْوالُ بعضِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ في صِفتَيِ السَّمْعِ والبَصَرِ:

١ - قال الدُّسوقيُّ: (يَسمَعُ بسَمْعِه سَمْعَه وبَصَرَه، ويُبصِرُ ببَصَرِه سَمْعَه وبَصَرَه،

(١) يُنظر: ((الأمد الأقصى)) (ص: ٥٦٧ - ٥٧٠).

فكلٌّ منهما كالعلمِ يَتَعلَّقُ بنَفْسِه وبغَيْرِه. واعْلَمْ أنَّهما وإن تَعَلَّقا بالمَوْجوداتِ لكنْ على كَيْفيَّةٍ مُغايِرةٍ لكَيْفيَّةِ تَعَلُّقِ الآخَرِ بها، لا يَعلَمُ تلك الحالةَ إلَّا اللهُ تَعالى، وحينَئذٍ فلا يُغْني أحَدُهما عن الآخَرِ، وتَعَلُّقُهما بالقَديمِ تَنْجيزيٌّ قَديمٌ، وبالحادِثِ صلوحيٌّ قَديمٌ، وتَنْجيزيٌّ حادِثٌ)[1].

٢- وقال محمَّدٌ الفَضالي: (من صِفاتِه تَعالى: السَّمْعُ والبَصَرُ، وهُما صِفتانِ قائِمتانِ بذاتِه تَعالى يَتَعلَّقانِ بكلِّ مَوْجودٍ، أي: يَنكَشِفُ بهما كلُّ مَوْجودٍ واجِبًا كانَ أو جائِزًا، فالسَّمْعُ والبَصَرُ يَتَعلَّقانِ بذاتِه تَعالى وصِفاتِه، أي إنَّ ذاتَه تَعالى وصِفاتِه مُنكَشِفةٌ له تَعالى بسَمْعِه وبَصَرِه زِيادةً على الانْكشافِ بعِلمِه. وزَيدٌ وعَمْرٌو والحائِطُ يَسمَعُ اللهُ تَعالى ذَواتِها ويُبصِرُها، ويَسمَعُ صَوْتَ صاحِبِ الصَّوْتِ ويُبصِرُه، أي: الصَّوتَ، فإنْ قُلْتَ: سَماعُ الصَّوْتِ ظاهِرٌ، وأمَّا سَماعُ ذاتِ زَيدٍ وذاتِ الحائِطِ غَيْرُ ظاهِرٍ! وكذلك تَعلُّقُ البَصَرِ بالأصْواتِ؛ لأنَّ الأصْواتَ تُسمَعُ فقط! قُلْنا: يَجِبُ علينا الإيمانُ بأنَّهما مُتَعلِّقانِ بكلِّ مَوْجودٍ، وأمَّا كَيْفيَّةُ التَّعلُّقِ فهي مَجْهولةٌ لنا، فاللهُ تَعالى يَسمَعُ ذاتَ زَيدٍ، ولا نَعرِفُ كَيْفيَّةَ تَعَلُّقِ السَّمْعِ بها، وليس المُرادُ أنَّه يَسمَعُ مَشْيَ ذاتِ زَيدٍ؛ لأنَّ سَماعَ مَشْيِه داخِلٌ في سَماعِ الأصْواتِ، واللهُ تَعالى يَسمَعُ الأصْواتَ كلَّها، بلِ المُرادُ أنَّه يَسمَعُ ذاتَ زَيدٍ وجُثَّتَه زِيادةً على سَماعِ مَشْيِه مَثَلًا، لكن لا نَعرِفُ كَيْفيَّةَ تَعلُّقِ سَماعِ اللهِ تَعالى بنَفْسِ الذَّواتِ، وهذا ما كُلِّفَ به الشَّخْصُ مِن ذَكَرٍ وأنْثى، وباللهِ التَّوْفيقُ)[2].

٣- وقال الباجوريُّ: (السَّمْعُ: صِفةٌ أزَليَّةٌ قائِمةٌ بذاتِه تَعالى تَتَعلَّقُ بالمَوْجوداتِ:

(١) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٨٥).

(٢) يُنظر: حاشية الباجوري على كتاب ((كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام)) للفضالي (ص: ١٢١).

الأصْواتِ، وغَيْرِها كالذَّواتِ، وهذه طَريقةُ السَّنوسيِّ ومَن تَبِعَه. وقال السَّعْدُ: تَتَعلَّقُ بالمَسْموعاتِ، فيُحتَمَلُ أنَّ مُرادَه المسموعاتُ في حَقِّنا وهي الأصْواتُ، فيكونُ مُخالِفًا لطَريقةِ السَّنوسيِّ ومَن تَبِعَه، ويُحتَمَلُ أنَّ مُرادَه المَسْموعاتُ في حقِّه تَعالى، وهي المَوْجوداتُ: الأصْواتُ وغَيْرُها، فيكونُ مُوافِقًا لطَريقةِ السَّنوسيِّ، فيَسمَعُ سُبْحانَه وتَعالى كُلًّا مِن الأصْواتِ والذَّواتِ، بمَعْنى أنَّ كُلًّا منهما مُنكَشِفٌ للهِ بسَمْعِه، ويَجبُ اعْتِقادُ أنَّ الانْكِشافَ بالسَّمْعِ غَيْرُ الانْكِشافِ بالبَصَرِ، وأنَّ كُلًّا مِنهما غَيْرُ الانْكشافِ بالعِلمِ، ولكلٍّ حَقيقةٌ يُفَوَّضُ عِلمُها للهِ تَعالى، وليس الأمْرُ على ما نَعهَدُه مِن أنَّ البَصَرَ يُفيدُ بالمُشاهَدةِ وُضوحًا فوقَ العِلمِ، بل جَميعُ صِفاتِه تامَّةٌ كامِلةٌ، يَسْتَحيلُ عليه الخَفاءُ والزِّيادةُ والنَّقْصُ إلى غَيْرِ ذلك...

البَصَرُ: صِفةٌ أزَليَّةٌ قائمةٌ بذاتِه تَعالى تَتَعلَّقُ بالمَوْجوداتِ الذَّواتِ وغَيْرِها، كما هو طَريقةُ السَّنوسيِّ ومَن تَبِعَه، وقال السَّعْدُ: تَتَعلَّقُ بالمُبصَراتِ، فيُحتَمَلُ أنَّ مُرادَه المُبصَراتُ في حَقِّنا؛ وهي الذَّواتُ والألْوانُ، فيكونُ مُخالِفًا لطَريقةِ السَّنوسيِّ ومَن تَبِعَه، ويُحتَمَلُ أنَّ مُرادَه المُبصَراتُ في حَقِّه تَعالى؛ وهي المَوْجوداتُ: الذَّواتُ وغَيْرُها، فيكونُ مُوافِقًا لطَريقةِ السَّنوسيِّ فيه، فيُبصِرُ سُبْحانَه وتَعالى جَميعَ المَوْجوداتِ حتَّى الأصْواتَ ولو خَفِيَّةً جِدًّا كدَبيبِ النَّمْلةِ السَّوداءِ في اللَّيلِ المُظلِمِ، بمَعْنى أنَّ ذلك مُنكَشِفٌ للهِ ببَصَرِه)[1].

وقال أيضًا عن صِفةِ السَّمْعِ والبَصَرِ والإدْراكِ: (هذه الصِّفاتُ الثَّلاثةُ مُتَّحِدةُ المُتَعلَّقِ، ولا يَلزَمُ مِن اتِّحادِ المُتَعلَّقِ اتِّحادُ الصِّفةِ، بلِ الصِّفةُ مُتَعَدِّدةٌ، وكلٌّ مِنها له حَقيقةٌ مِن الانْكشافِ ليست عَيْنَ حَقيقةِ غَيْرِه، لا يَعلَمُ تلك الحَقيقةَ إلَّا اللهُ تَعالى)[2].

(١) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٣١، ١٣٢).

(٢) المصدر السابق: (ص: ١٤٨).

٤- وقال الصَّاويُّ عن صِفةِ السَّمْعِ: (صِفةٌ أزَليَّةٌ قائمةٌ بذاتِه تَعالى، تَتَعلَّقُ بجَميعِ المَوْجوداتِ تَعلُّقَ إحاطةٍ وانْكِشافٍ، وهذا هو التَّحْقيقُ عنْدَ السَّنوسيِّ والأشْعَريِّ، لا بالمَسْموعاتِ فقط، خِلافًا للسَّعْدِ، وكذا البَصَرُ: الحَقُّ أنَّ تَعلُّقَه بالمَوْجوداتِ لا بالمُبصَراتِ، فيَسمَعُ الأصْواتَ ولو خَفيَّةً جِدًّا، ويُبصِرُ الأشْياءَ ولو دَقيقةً)[1].

فتَبيَّنَ بهذه النُّقولِ أنَّ الأشاعِرةَ المُتَأخِّرينَ لا يُثبِتونَ مَعْنى السَّمْعِ والبَصَرِ كما يُثبِتُه السَّلَفُ، وكما هو المُتَبادِرُ إلى عامَّةِ النَّاسِ مِن أنَّ اللهَ تعالى يَسمَعُ كلَّ صَوْتٍ حادِثٍ، ويَرى كلَّ مَوْجودٍ، بل يَقولونَ: هما صِفتانِ ذاتيَّتانِ أزَليَّتانِ، واللهُ سُبْحانَه يَسمَعُ الأصْواتَ والذَّواتِ، ويُبصِرُ الذَّواتِ والأصْواتَ، وأنَّ ذلك بمَعْنى الانْكِشافِ، ولعَدَمِ وُضوحِ مَعْنى هاتَينِ الصِّفتَينِ عنْدَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ الَّذين تَأثَّروا بشُبُهاتِ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ، فقدْ فَوَّضَ بعضُهم مَعْنى صِفتَيِ السَّمْعِ والبَصَرِ اللَّتَينِ يَعلَمُهما العَجائزُ والأطْفالُ، وهكذا يَفعَلُ عِلمُ الكَلامِ بأصْحابِه، فصاروا إلى خِلافِ ما أخبَرَ اللهُ به في كِتابِه، واللهُ المُسْتعانُ!

فالأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ فَسَّروا صِفتَيِ السَّمْعِ والبَصَرِ بالإدْراكِ، ثُمَّ جَعَلوا صِفتَيِ السَّمْعِ والبَصَرِ ثابتَتَينِ في العَدَمِ، ثُمَّ قالوا: إنَّهما لا تَتعلَّقانِ إلَّا بالمَوْجودِ، وجَعَلوا تَعَلُّقَهما بالمَوْجودِ عَدَمًا مَحْضًا، وقالوا: إنَّ اللهَ يَسمَعُ الذَّواتِ نَفْسَها، ويُبصِرُ الأصْواتَ نَفْسَها، وهذه أقْوالٌ فاسِدةٌ[2]!

(١) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٨٦).

(٢) يُنظر: ((حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني)) (١/ ٥٥)، ((حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع)) (٢/ ٤٥٨)، ((تحقيق المقام)) للباجوري (ص: ١٢١ - ١٢٦)، ويُنظر: ((موقف ابن تيميَّةَ من الأشاعرة)) للمحمود (٣/ ١٠٦٢ - ١٠٦٦).

قال ابنُ تيميَّةَ: (السَّمْعُ والبَصَرُ يُطلَقُ بمَعْنى ما به يُسمَعُ ويُبصَرُ، وليس اللهُ عنْدَهم سَميعًا بَصيرًا بهذا الاعْتِبارِ، وإن كانَ أهْلُ الإثْباتِ يَقولونَ بذلك، وإنَّما هو عنْدَهم مُجَرَّدُ الإدْراكِ فقط! فكيف يُقالُ: كان ثابتًا في العَدَمِ غَيْرَ مُتَعلِّقٍ، وأنَّه لا يَتَعلَّقُ إلَّا بالمَوْجودِ، وأنَّ تَعلُّقَه بالمَوْجودِ عَدَمٌ مَحْضٌ؟! هذه أقْوالٌ مَعْلومةُ الفَسادِ بالضَّرورةِ)[1].

وقال أيضًا: (قد دَلَّ الكِتابُ والسُّنَّةُ واتِّفاقُ سَلَفِ الأُمَّةِ ودَلائِلُ العَقْلِ على أنَّه سَميعٌ بَصيرٌ، والسَّمْعُ والبَصَرُ لا يَتَعلَّقُ بالمَعْدومِ، فإذا خَلَقَ الأشْياءَ رآها سُبْحانَه، وإذا دَعاه عِبادُه سَمِعَ دُعاءَهم وسَمِعَ نَجْواهم، كما قال تَعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١] أي: تَشْتَكي إليه، وهو يَسمَعُ التَّحاوُرَ، والتَّحاوُرُ تَراجُعُ الكَلامِ بَيْنَها وبَيْنَ الرَّسولِ، قالَتْ عائِشةُ: (سُبْحانَ الَّذي وَسِعَ سَمْعُه الأصْواتَ! لقد كانَتِ المُجادِلةُ تَشْتَكي إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في جانِبِ البَيْتِ، وإنَّه لَيَخْفى علَيَّ بَعْضُ كَلامِها، فأنزَلَ اللهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١])[2]، وكما قال تَعالى لموسى وهارونَ: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠])[3].

(١) ((التسعينية)) (٣/ ٧٧٩).

(٢) أخرجه البخاريُّ مُعَلَّقًا بصيغةِ الجزمِ مختصَرًا قبل حديث (٧٣٨٦)، وأخرجه موصولًا النسائيُّ (٣٤٦٠)، وابنُ ماجه (١٨٨)، وأحمدُ (٢٤١٩٥).

صحَّحه ابنُ عساكر في ((معجم الشيوخ)) (١/ ١٦٣)، وابنُ حجر في ((تغليق التعليق)) (٥/ ٣٣٩)، وقال ابنُ تيميَّةَ في ((تلبيس الجهمية)) (١/ ٢٨٠): (إسناده ثابتٌ).

(٣) ((الرد على المنطقيين)) (ص: ٤٦٥).

بل إنَّ بعضَ الأشاعرةِ يَنفي صِفَتَي السَّمعِ والبصرِ ويَرجعُهما إلى العِلم، قال سعيد فُودَة: (بعضُ أهلِ السُّنَّةِ[١] قالوا: إنَّ عِلمَ اللهِ بالمسموعاتِ يُسَمَّى سمعًا، وعِلمَ اللهِ بالمُبصَراتِ يُسمَّى بصَرًا، فأرجَعوا السَّمعَ والبصَرَ إلى العِلم، ولم يعتَقِدوها صِفاتٍ زائدةً على العِلم، وهو قولٌ له وجاهتُه كما لا يخفى! وقد ورد عن الإمامِ الأشعَريِّ أحَدُ قولينِ بإرجاعِ السَّمعِ والبصَرِ إلى العِلم كما قُلْنا، وهو ما اختاره بعضُ مُحَقِّقي الماتُريديَّةِ، ولا يستَلزِمُ نقصًا ولا نفْيَ كمالٍ عن اللهِ تعالى، وبه تُحَلُّ كثيرٌ مِن الإشكالاتِ الواردةِ في هذا المقام؛ فافهَمْ)[٢].

قال ابنُ تيميَّةَ: (العَقْلُ الصَّريحُ يَدُلُّ على ذلك[٣]؛ فإنَّ المَعْدومَ لا يَرى ولا يَسمَعُ بصَريحِ العَقْلِ واتِّفاقِ العُقَلاءِ...، فإذا خَلَقَ العِبادَ وعَمِلوا وقالوا؛ فإمَّا أن نَقولَ: إنَّه يَسمَعُ أقْوالَهم ويَرى أعْمالَهم، وإمَّا لا يَرى ولا يَسمَعُ، فإنَّ نَفْيَ ذلك تَعْطيلٌ لهاتَينِ الصِّفتَينِ، وتَكْذيبٌ للقُرْآنِ، وهُما صِفَتَا كَمالٍ لا نَقْصَ فيه، فمَن يَسمَعُ ويُبصِرُ أكمَلُ ممَّن لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، والمَخْلوقُ يَتَّصِفُ بأنَّه يَسمَعُ ويُبصِرُ، فيَمْتنِعُ اتِّصافُ المَخْلوقِ بصِفاتِ الكَمالِ دونَ الخالِقِ سُبْحانَه وتَعالى! وقد عابَ اللهُ تَعالى مَن يَعبُدُ مَن لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ في غَيْرِ مَوضِعٍ؛ ولأنَّه حَيٌّ، والحَيُّ إذا لم يَتَّصِفْ بالسَّمْعِ والبَصَرِ اتَّصَفَ بضِدِّ ذلك، وهو العَمى والصَّمَمُ، وذلك مُمْتنِعٌ ...)[٤].

الفرعُ الرَّابعُ: صِفةُ العِلم

أثبَتَ الأشاعِرةُ المُتَقَدِّمونَ صِفةَ العِلمِ للهِ سُبْحانَه، وأَنْكَروا على المُعْتَزِلةِ

(١) يعني بهم: أصحابَه الأشاعرةَ.

(٢) هامش ((شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد)) للسنوسي بتحقيق سعيد فودة (ص: ٨٠).

(٣) أي: يدُلُّ على إثباتِ صِفَتَي السَّمعِ والبصرِ لله تعالى.

(٤) ((جامع الرسائل)) (٢/ ١٧).

قَوْلَهم: إنَّ اللهَ عالِمٌ بلا عِلمٍ!

١- قال أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ: (الفصلُ السَّابعُ: الرَّدُّ على الجَهْميَّةِ في نَفْيِهم عِلمَ اللهِ تَعالى وقُدْرتَه وجَميعَ صِفاتِه؛ قال اللهُ تَعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال تَعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]،... وزَعَمَتِ الجَهْميَّةُ أنَّ اللهَ تَعالى لا عِلمَ له...، وقالَتِ المُعْتَزِلةُ: إنَّ اللهَ عالِمٌ، قادِرٌ، حَيٌّ، سَميعٌ، بَصيرٌ مِن طَريقِ التَّسْميةِ، مِن غَيْرِ أن يُثبِتوا له حَقيقةَ العِلمِ، والقُدْرةِ، والسَّمْعِ، والبَصَرِ...، وقدْ قال رَئيسٌ مِن رُؤَسائِهم -وهو أبو الهُذَيلِ العَلَّافُ-: إنَّ عِلمَ اللهِ هو اللهُ! فجَعَلَ اللهَ تَعالى عِلمًا! وأُلْزِمَ، فقيلَ له: إذا قُلْتَ: إنَّ عِلمَ اللهِ هو اللهُ، فقُلْ: يا عِلمَ اللهِ اغْفِرْ لي وارْحَمْني، فأبى ذلك، فلَزِمَه المُناقَضةُ...، مَن قال: إنَّ اللهَ تَعالى عالِمٌ ولا عِلمَ له، كان ذلك مُناقِضًا خارِجًا عن جُملةِ المُسلِمينَ، وقدْ أَجمَعَ المُسلِمونَ قَبْلَ حُدوثِ الجَهْميَّةِ والمُعْتَزِلةِ والحَروريَّةِ على أنَّ للهِ عِلمًا لم يَزَلْ، وقدْ قالوا: عِلمُ اللهِ لم يَزَلْ، وعِلمُ اللهِ سابِقٌ في الأشْياءِ، ولا يَمْتَنِعونَ أن يَقولوا في كلِّ حادِثةٍ تَحدُثُ ونازِلةٍ تَنزِلُ: كلُّ هذا سابِقٌ في عِلمِ اللهِ، فمَن جَحَدَ أنَّ للهِ عِلمًا فقدْ خالَفَ المُسلِمينَ، وخَرَجَ عن اتِّفاقِهم)[1].

٢- وقال الباقِلَّانيُّ: (عِلمُ اللهِ سُبْحانَه، وهو صِفتُه لذاتِه، وليس بعِلمِ ضَرورةٍ ولا اسْتِدْلالٍ...، فأَثبَتَ العِلمَ لنَفْسِه، ونَصَّ على أنَّه صِفةٌ له في نَصِّ كِتابِه)[2].

وقال أيضًا: (يَدُلُّ على إثْباتِ عِلمِ اللهِ مِن نَصِّ كِتابِه قَوْلُه: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقَوْلُه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]،

(١) يُنظر: ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) (ص: ١٤١، ١٤٣- ١٤٥).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ١٤).

فأثبت لنَفْسِه العِلمَ)[١].

ونَجِدُ بعضَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ يَذكُرُ في صِفةِ العِلمِ كَلامًا مُتَكَلَّفًا لم يُؤثَرْ عن السَّلَفِ الصَّالِحِ ولا عن الأشاعرة المتقدِّمين، ومِنه كَلامٌ صَحيحٌ يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبْحانَه، وكَلامًا مُجْمَلًا يَحْتاجُ إلى اسْتِفْصالٍ وتَفْصيلٍ، وكَلامًا غَيْرَ مَفْهومٍ نَتَوَقَّفُ في إثْباتِه أو نَفْيِه، ووَصَلَ بهم الأمْرُ إلى ذِكْرِ مَذاهِبِ الفَلاسِفةِ والمُتكلِّمينَ في صِفةِ العِلمِ، معَ تَطْويلِهم بذِكْرِ شُبُهاتِهم وإبْطالِها بالأدِلَّةِ العَقْليَّةِ[٢].

أقْوالُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ في صِفةِ العِلمِ:

١- قال الغَزاليُّ: (إذا عَلِمْنا أنَّ ذاتًا عالِمةٌ فقدْ عَلِمْنا شَيئًا مُبْهَمًا لا نَدْري حَقيقتَه، لكنْ نَدْري أنَّ له صِفةَ العِلمِ، فإن كانَتْ صِفةُ العِلمِ مَعْلومةً لنا حَقيقةً كان عِلْمُنا بأنَّه عالِمٌ عِلمًا تامًّا بحَقيقةِ هذه الصِّفةِ، وإلَّا فلا، ولا يَعرِفُ أحَدٌ حَقيقةَ عِلمِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ إلَّا مَن له مِثلُ عِلمِه، وليس ذلك إلَّا له، فلا يَعرِفُه أحَدٌ سِواه، وإنَّما يَعرِفُه غَيْرُه بالتَّشْبيهِ بعِلمِ نَفْسِه، وعِلمُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ لا يُشبِهُ عِلمَ الخَلْقِ البَتَّةَ؛ فلا يكونُ مَعْرِفةُ الخَلْقِ به مَعْرِفةً تامَّةً حَقيقيَّةً، بل إيهامِيَّةً تَشْبيهيَّةً)[٣].

وقال أيضًا: (العَليمُ مَعْناه ظاهِرٌ، وكَمالُه أن يُحيطَ بكلِّ شيءٍ عِلمًا؛ ظاهِرِه وباطِنِه، دَقيقِه وجَليلِه، أوَّلِه وآخِرِه، عاقِبتِه وفاتِحتِه، وهذا مِن حيثُ كَثْرةُ المَعْلوماتِ، وهي لا نِهايةَ لها، ثُمَّ يكونُ العِلمُ في ذاتِه مِن حيثُ الوُضوحُ والكَشْفُ على أتَمِّ

(١) ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) (ص: ٢٣٣).

(٢) يُنظر مَثَلًا: ((المطالب العالية من العِلم الإلهي)) للرازي (٣/ ١٠١ - ١٧١)، فقد أطال الرَّازيُّ الكلامَ في ذِكْرِ صِفةِ العِلمِ، والأدِلَّةِ العقليَّةِ على إثْباتِها، وذِكْرِ مَذاهِبِ المتكَلِّمينَ والفلاسِفةِ فيها، وذِكْرِ شُبُهاتِهم وإبطالِها.

(٣) ((المقصد الأسنى)) (ص: ٥٦).

ما يُمكِنُ فيه، بحيثُ لا يُتَصَوَّرُ مُشاهَدةٌ وكَشْفٌ أَظهَرُ مِنه، ثُمَّ لا يكونُ مُسْتَفادًا مِن المَعْلوماتِ، بلْ تكونُ المَعْلوماتُ مُسْتَفادةً مِنه.

تَنْبيهٌ: للعَبْدِ حَظٌّ مِن وَصْفِ العَليمِ لا يَكادُ يَخْفى، ولكنْ يُفارِقُ عِلمُه عِلمَ اللهِ تَعالى في الخَواصِّ الثَّلاثِ؛ إحْداها: المَعْلوماتُ في كَثْرتِها، فإنَّ مَعْلوماتِ العَبْدِ وإنِ اتَّسَعَتْ فهي مَحْصورةٌ في قَلْبِه، فأنَّى يُناسِبُ ما لا نِهايةَ له؟! والثَّانيةُ: أنَّ كَشْفَه وإن اتَّضَحَ فلا يَبلُغُ الغايةَ الَّتي لا يُمكِنُ وَراءَها، بلْ تكونُ مَشاهَدتُه للأشْياءِ كأنَّه يَراها مِن وَراءِ سِتْرٍ رَقيقٍ، ولا تُنْكِرَنَّ دَرَجاتِ الكَشْفِ؛ فإنَّ البَصيرةَ الباطِنةَ كالبَصَرِ الظَّاهِرِ، وفَرْقٌ بَيْنَ ما يَتَّضِحُ في وَقْتِ الإسْفارِ، وبَيْنَ ما يَتَّضِحُ ضَحْوةَ النَّهارِ، والثَّالثةُ: أنَّ عِلمَ اللهِ سُبْحانَه وتَعالى بالأشْياءِ غَيْرُ مُسْتَفادٍ مِن الأشْياءِ، بلِ الأشْياءُ مُسْتَفادةٌ مِنه، وعِلمُ العَبْدِ بالأشْياءِ تابِعٌ للأشْياءِ وحاصِلٌ بها)[1].

٢- وقال الآمِديُّ: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ أنَّ الباريَ تَعالى عالِمٌ بعِلمٍ واحِدٍ قائمٍ بذاتِه، قَديمٍ أزَلِيٍّ، مُتَعلِّقٍ بجَميعِ المُتَعلَّقاتِ، غَيْرِ مُتَناهٍ بالنَّظَرِ إلى ذاتِه، ولا بالنَّظَرِ إلى مُتَعلَّقاتِه، وأمَّا الفَلاسِفةُ فمُخْتلِفونَ؛ فمِنهم مَن نَفى كَوْنَه عالِمًا مُطلَقًا، لا بذاتِه ولا بغَيْرِه. ومِنهم مَن أَثبَتَ كَوْنَه عالِمًا بذاتِه دونَ غَيْرِه. ومِنهم مَن أَثبَتَ كَوْنَه عالِمًا بذاتِه وبغَيْرِه إن كانَ مَعنًى كُلِّيًّا، ولم يُجوِّزْ كَوْنَه عالِمًا بالجُزْئِيَّاتِ مِن حيثُ هي جُزْئِيَّاتٌ، بلْ على نَحوٍ كُلِّيٍّ، وهذا هو الَّذي يَنصُرُه أبو عليٍّ بنُ سينا. وأمَّا المُتَكلِّمونَ فمِنهم مَن قال: لا يوصَفُ الباري تَعالى بما يوصَفُ به خَلْقُه؛ فلا يوصَفُ بكَوْنِه عالِمًا، ولا حَيًّا؛ ولكنْ يوصَفُ بكَوْنِه قادِرًا، خالِقًا؛ لأنَّه لا يوصَفُ شيءٌ مِن مَخْلوقاتِه بذلك على الحَقيقةِ، وأَثبَتَ للهِ عُلومًا حادِثةً لا في مَحَلٍّ، وهذا هو مَذهَبُ جَهْمِ بنِ صَفْوانَ. ومِنهم مَن قال: هو عالِمٌ بمَعْنى أنَّه

(١) ((المقصد الأسنى)) (ص: ٨٦).

ليس بجاهِلٍ، وهو مَذهَبُ ضِرارِ بنِ عَمْرٍو. وذَهَبَ الجُبَّائيُّ وابنُه أبو هاشِمٍ: إلى أنَّه عالِمٌ لِذاتِه، لكنِ اخْتَلَفا؛ فقال الجُبَّائيُّ: هو عالِمٌ لِذاتِه، أي: لا يَقْتَضي كَوْنُه عالِمًا صِفةً زائِدةً مِن عِلمٍ، أو حالٍ. وقال أبو هاشِمٍ: هو عالِمٌ لذاتِه، بمَعْنى أنَّه ذو حالةٍ زائِدةٍ لا توصَفُ بالوُجودِ ولا بالعَدَمِ، ولا بكَوْنِها مَعْلومةً ولا مَجْهولةً. وذَهَبَ أبو الهُذَيلِ العَلَّافُ إلى أنَّ الباريَ تَعالى عالِمٌ بعِلمٍ؛ هو ذاتُه. وذَهَبَ أبو الحُسَيْنِ البَصْريُّ، وهِشامُ بنُ الحَكَمِ إلى أنَّ اتِّصافَه بكَوْنِه عالِمًا بالجُزْئِيَّاتِ مُتَجَدِّدٌ، وبالكُلِّيَّاتِ أزَلِيٌّ. وذَهَبَ آخَرونَ إلى أنَّه لا يَعلَمُ ما لا نِهايةَ له مِن المَعْلوماتِ؛ بلْ إنَّما يَعلَمُ ما كان مُتَناهِيًا)[1].

٣- وقال الإيجيُّ: (المُخالِفُ في هذا الأصْلِ فِرَقٌ، الأُولى: مَن قال: إنَّه لا يَعلَمُ نَفْسَه؛ لأنَّ العِلمَ نِسْبةٌ، والنِّسْبةُ لا تكونُ إلَّا بَيْنَ شَيئَينِ، ونِسْبةُ الشَّيءِ إلى نَفْسِه مُحالٌ. والجَوابُ مَنْعُ كَوْنِ العِلمِ نِسْبةً، بلْ هو صِفةٌ ذاتُ نِسْبةٍ، ونِسْبةُ الصِّفةِ إلى الذَّاتِ مُمْكِنةٌ، سَلَّمْناه، لكن لا نُسَلِّمُ أنَّ الشَّيءَ لا يُنسَبُ إلى ذاتِه نِسْبةً عِلميَّةً، وكيف لا وأحَدُنا يَعلَمُ نَفْسَه؟! لا يُقالُ: ذلك لتَرْكيبٍ في أنْفُسِنا بوَجْهٍ مِن الوُجوهِ، وكَلامُنا في الواحِدِ الحَقيقيِّ؛ لأنَّا نَقولُ: أحَدُنا لو كان له نِسْبةٌ إلى كلِّ جُزْءٍ مِنه فقدْ حَصَلَ المَطْلوبُ، وإلَّا فلا يَعلَمُ إلَّا أحَدَ جُزْأَيه، فيكونُ العالِمُ غَيْرَ المَعلومِ، فلا يَعلَمُ نَفْسَه. الثَّانيةُ: مَن قال: إنَّه لا يَعلَمُ شَيئًا أصْلًا، وإلَّا عَلِمَ نَفْسَه؛ إذ يَعلَمُ على تَقْديرِ كَوْنِه عالِمًا بشَيءٍ أنَّه يَعلَمُه، وذلك يَتَضَمَّنُ عِلمَه بنَفْسِه، وقدْ بَيَّنَّا امْتِناعَه، لا يُقالُ: لا نُسَلِّمُ أنَّ مَن عَلِمَ شَيئًا عَلِمَ أنَّه عالِمٌ به، وإلَّا لَزِمَ مِن العِلمِ بشَيءٍ واحِدٍ العِلمُ بأمورٍ غَيْرِ مُتَناهِيةٍ؛ لأنَّا نَقولُ: المُدَّعَى لُزومُ إمْكانِ عِلمِه به، فإنَّ مَن عَلِمَ شَيئًا أمكَنَه أن يَعلَمَ أنَّه عالِمٌ به بالضَّرورةِ، وإلَّا جازَ أن يكونَ أحَدُنا

(١) يُنظر: ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (١/ ٣٢٢ - ٣٢٤).

عالِمًا بالمَجَسْطِيِّ[١] والمَخْروطاتِ، ولكنْ لا يُمكِنُه أن يَعلَمَ أنَّه عالِمٌ به، وإنِ الْتَفَتَ إلى ذلك وبالَغَ في الاجْتِهادِ، وذلك سَفْسَطةٌ. والجَوابُ أنَّه إن امْتَنَعَ مِنه تَعالى عِلمُه بنَفْسِه مَنَعْنا المُلازَمةَ، وقُلْنا: الضَّرورةُ فيمَن يُمكِنُه العِلمُ بنَفْسِه، وإنْ أَمكَنَ له[٢] مَنَعْنا بُطْلانَ التَّالي)[٣].

٤- قال الجُرْجانيُّ: (صِفةُ العِلمِ قَديمةٌ وواحِدةٌ وغَيْرُ مُتَناهيةٍ ذاتًا بمَعْنى سَلْبِ التَّناهي، وغَيْرُ مُتَناهيةٍ تَعلُّقًا بمَعْنى إثْباتِ اللَّاتناهي في تَعلُّقِها بالفِعلِ، والإرادةُ أيضًا كذلك، لكنْ تَعلُّقُها غَيْرُ مُتَناهٍ بالقُوَّةِ كما في القُدْرةِ، وعلى هذا فقِسْ)[٤].

٥- قال أبو العِزِّ مُظَفَّرُ بنُ عَبْدِ اللهِ المُقْتَرِحُ: (آحادُ المُمْكِناتِ لا تَتَناهى، وآحادُ المَعْلوماتِ لا تَتَناهى، والمَعْلوماتُ أَنْواعٌ لا تَعلُّقَ لنَوْعٍ مِنها بالباقي، كلُّ واحِدٍ مِن هذه الأَنْواعِ لا تَتَناهى آحادُه، فيُضَمُّ بعضُها إلى بعضٍ حتَّى يُقالَ: زادَتْ، فكما أنَّ المُسْتَحيلَ مَعْلومٌ معَ أنَّه لا يَنْحَصِرُ، فإذا أُضيفَ إليه واحِدٌ مِن المُمْكِنِ لا يَتَغَيَّرُ ولا يَزْدادُ، كذلك لا تَحصُلُ كَثْرةٌ بالضَّمِّ، فتَأمَّلوا ذلك تَرشُدوا. فإنْ قيلَ: ما لا يَتَناهى تَقْديرٌ خَياليٌّ، والَّذي يَتَقَرَّرُ في العَقْلِ عَدَمُ الوُقوفِ على قَدْرٍ مَخْصوصٍ في التَّجْويزِ، معَ أنَّ ما يَدخُلُ في التَّقْديرِ مُتَناهٍ، ولا يُقدِّرُ العَقْلُ إلَّا ما يَتَناهى، وتَعلُّقُ العِلمِ بما لا يَتَناهى على التَّفْصيلِ مُتَناقِضٌ؛ فوَجَبَ القَوْلُ بالصَّلاحيَّةِ. قيلَ: إذا لم يَقِفِ العَقْلُ في التَّجْويزِ على عَدَدٍ، فيَلزَمُ تَحَقُّقُ عِلمِنا بتَجْويزِ العِلمِ بما لا يَتَناهى، وليس ذلك إشارةً إلى عَدَمِ الوُقوفِ؛ فإنَّ ما ثَبَتَ

(١) المَجَسْطيُّ: اسمٌ لِعلمِ الهيئةِ، وبه سُمِّيَ الكتابُ الَّذي وضعه بَطْلَيْمُوسُ الحكيمُ، وعُرِّب في زمنِ المأمونِ. يُنظر: ((تاج العروس)) للزَّبيدي (٢٠/ ٩١).

(٢) أي: عِلمُه بنفْسِه.

(٣) ((المواقف)) (ص: ٢٨٧، ٢٨٨).

(٤) ((شرح المواقف)) (٣/ ٨٧).

صِحَّتُه وامْتَنَعَ علينا فتَجِبُ صِحَتُّه له، والصِّحَّةُ في حَقِّه تَعالى بمَعْنى الوُجوبِ لا بمَعْنى الجَوازِ، وإذا سُلِّمَ عَدَمُ الوُقوفِ فيَلزَمُ صِحَّةُ العِلمِ بعَدَدٍ لا يَقِفُ، وهو مَعْنى عَدَمِ النِّهايةِ. والقَوْلُ بأنَّ التَّفْصيلَ يُناقِضُ عَدَمَ النِّهايةِ تَحَكُّمٌ لا يُسمَعُ، وقدْ قامَ الدَّليلُ على عَكْسِه بما قَرَّرْناه مِن أنَّ صِحَّةَ الاتِّصافِ بالعِلمِ بما لا يَتَناهى ممَّا يوجِبُ وَصْفَ الباري به تَحَقُّقًا ووُجوبًا)[1].

وهذه المَسْألةُ ذَكَرَها أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ في كِتابِه البُرْهانِ[2]، وفَهِمَ مِنها المازَريُّ أنَّه يَقولُ بأنَّ اللهَ لا يَعلَمُ الجُزْئِيَّاتِ المُتَناهيةَ! وقد تَعجَّبَ المازَريُّ مِنه،

(١) ((الأسرار العَقْلِيَّة في الكلمات النبوية)) (١/ ١٠٤).

(٢) ونَصُّ كَلامِه: (تردَّدَ المتكلِّمونَ في انحصارِ الأجناسِ كالألوانِ؛ فقَطَع قاطِعون بأنَّها غيرُ متناهيةٍ في الإمكانِ كآحادِ كُلِّ جِنسٍ، وزعَم آخَرون أنَّها مُنحَصِرةٌ، وقال المقتَصِدون: لا ندري أنَّها مُنحَصِرةٌ أم لا، ولم يُثْبتوا مَذهَبَهم على بصيرةٍ وتحقيقٍ، والَّذي أراه قَطعًا أنَّها منَحِصرةٌ؛ فإنَّها لو كانت غيرَ مُنحَصِرةٍ لَتعلَّقَ العِلمُ منها بأجناسٍ لا تتناهى على التَّفصيلِ، وذلك مستحيلٌ، فإن استنكر الجَهَلةُ ذلك، وشَمَخوا بآنافِهم وقالوا: الباري سُبحانَه عالِمٌ بما لا يتناهى على التَّفصيلِ، سَفَّهْنا عقوْلَهم، وأحَلْنا تقريرَ هذا الفَنِّ على أحكامِ الصِّفاتِ في الكَلامِ، وبالجُمْلةِ عِلْمُ اللهِ تعالى إذا تعَلَّقَ بجواهِرَ لا تتناهى فمعنى تعَلُّقِه بها استرسالُه عليها مِن غيرِ فَرْضِ تفصيلِ الآحادِ مع نَفْيِ النِّهايةِ، فإنَّ ما يُحيلُ دُخولَ ما لا يتناهى في الوُجودِ يُحيلُ وُقوعَ تقديراتٍ غيرِ مُتناهيةٍ في العِلمِ، والأجناسُ المُختَلِفةُ الَّتي فيها الكَلامُ يَستحيلُ استِرْسالُ العِلمِ عليها؛ فإنَّها متباينةٌ بالخواصِّ، وتعَلُّقُ العِلمِ بها على التَّفْصيلِ مع نَفْيِ النِّهايةِ مُحالٌ، وإذا لاحت الحقائقُ فلْيَقُلِ الأخرَقُ بَعْدَها ما شاء). ((البرهان في أصول الفقه)) (١/ ١١٥). وقد أطال السُّبكيُّ في الرَّدِّ على مَن شَنَّع على الجُوَيْنيِّ في هذه المسألةِ كالمازَريِّ وغيرِه، ووَجَّه كَلامَ الجُوَيْنيِّ بغَيرِ ما فَهِمَه مَن شنَّع عليه. يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٥/ ١٩٣ - ٢٠٧).

ومِن كلام الجُوَيْنيِّ ما قد يُفهَمُ منه خِلافُ ذلك وإن لم يكنْ صريحًا؛ قال في ((البرهان في أصول الفقه)) (٢/ ٨٤٧): (الرَّبُّ تعالى كان عالِمًا في أزَلِه تفاصيلَ ما يقَعُ فيما لا يَزالُ).

وقال في ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١١٨): (الباري تعالى متَّصِفٌ بعِلمٍ واحدٍ، متعَلِّقٍ بما لم يَزَلْ ولا يزالُ، وهو يوجِبُ له حُكمَ الإحاطةِ بالمعلوماتِ على تفاصيلِها).

ورَدَّ عليه هذا القَوْلَ، وذَكَرَ أنَّه قالَه بسَبَبِ إدْمانِه النَّظَرَ في مَذاهِبِ الفَلاسِفةِ[1].

وشَنَّعَ على الجُوَيْنيِّ أيضًا أبو بَكْرِ بنُ العَرَبيِّ، ونَقَلَ كَلامَه كامِلًا، ورَدَّ عليه وناقَشَه، ثُمَّ قال في آخِرِ البَحْثِ كَلامًا نَفيسًا جِدًّا تَضَمَّنَ نَصيحةً عَظيمةً لَيْتَ الأشاعِرةَ يَأخُذونَ بها.

قال ابنُ العَرَبيِّ: (إنَّما العَجَبُ كلُّ العَجَبِ مِن كَلِماتٍ صَدَرَتْ عن أبي المَعالي فادِحةٍ تَحومُ أو تَشِفُّ على أنَّ عِلمَ الباري لا يَتَعلَّقُ بالمَعْلوماتِ على التَّفْصيلِ...، فنتَخِلُ مِن هذا كلِّه أنَّ هذه الأَلْفاظَ مِن الجُمْلةِ والتَّفْصيلِ والحَصْرِ أَلْفاظٌ مُوَلَّدةٌ، رَكَّبَتْ عليها المُبْتَدِعةُ عُلومَها، وخاضَ فيها عُلَماؤُنا معَهم، ولكلِّ واحِدٍ فيها اصْطِلاحٌ تَرْكيبُ مَعْناه على ما اصْطُلِحَ عليه فيها، ويَخْتلِفُ الاثْنانِ في الوَجْهِ المُصْطَلَحِ عليه، فيَتَبارَيانِ ويَتَعارَضانِ، ونحن إذا تَكَلَّمْنا على ذلك قُلْنا: دَعُونا مِن العِباراتِ المُحْدَثةِ الفاسِدةِ، الباري تَعالى عالِمٌ بعِلمٍ، لا يَخْفى عليه شيءٌ في الأرْضِ ولا في السَّماءِ، يَعلَمُ ما كانَ وما يكونُ، ولا يُقَدَّرُ شيءٌ إلَّا وهو عالِمٌ به، نَعمْ، وقد كَتَبَه، فهذا عَقْدٌ صَحيحٌ مَدْلولٌ عليه. فإن قُلْتُم: على التَّفْصيلِ يَعلَمُ أو على الجُمْلةِ؟ قُلْنا: لا نُدرِكُ ما تُريدونَ؛ فإن أرَدْتُم بقَوْلِكم:

(١) يُنظر: ((إيضاح المحصول من برهان الأصول)) (ص: ١٢٤ - ١٣١). وممَّا قاله المازَريُّ: (بوُدِّي لو محَوتُ هذا مِن هذا الكِتابِ بماءِ بَصَري؛ لأنَّ هذا الرَّجُلَ له سابِقةٌ قديمةٌ، وآثارٌ كَريمةٌ في عَقائِدِ الإسلامِ والذَّبِّ عنها، وتشييدِها، وحُسْنِ العبارةِ عن حقائِقِها، وإظهارِ ما أخفاه العُلَماءُ مِن أسرارٍ، ولكنَّه في آخِرِ أمْرِه ذَكَر أنَّه خاضَ في فُنونٍ مِن عِلمِ الفَلْسَفةِ، وذاكَرَ أحَدَ أئمَّتِها، فإن ثبت هذا القَوْلُ عليه، وقُطِعَ بإضافةِ هذا المَذهَبِ في هذه المَسألةِ إليه، فإنَّما سَهَّل عليه رُكوبَ هذه المسالِكِ إدمانُه للنَّظَرِ في مَذاهِبِ أولئك. ومِنَ العظيمةِ في الدِّينِ أن يقولَ مُسلِمٌ: إنَّ اللهَ سُبحانَه يخفى عنه خافيةٌ ولو دَقَّت، حتَّى لا يحيطَ بها العُقولُ، ولا تتوَهَّمَها الأوهامُ، والمُسلِمون لو سَمِعوا أحَدًا يَبوحُ بخِلافِ هذا لتبَرَّؤوا منه، وأخرجوه عن جُملتِهم). ((إيضاح المحصول من برهان الأصول)) (ص: ١٢٥).

«على التَّفْصيلِ» أنَّه لا يَخْفى عليه شيءٌ، فذلك صَحيحٌ، وإن أرَدْتُم بـ «الجُمْلةِ» أنَّه يَعلَمُ شَيئًا، ويَخْفى عليه آخَرُ، فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ الدَّليلَ قد قامَ على أنَّه لا يَخْفى عليه شيءٌ، فإنَّما نَتَكلَّمُ معَكم في عُمومِ عِلمِه وخُصوصِه، والجُمْلةُ والتَّفْصيلُ عِباراتٌ بارِدةٌ، لا نَلْتَفِتُ لكم إليها، ولا نَبْني عليها حُكْمًا، ولا نَصِفُ الباريَ بشيءٍ منها، لا نَفْيًا ولا إثْباتًا، وإنَّما نَصِفُه بما وَصَفَ به نَفْسَه، ودَلَّ الدَّليلُ عليه مِن سَعةِ عِلمِه، وتَقدُّسِ ذاتِه وصِفاتِه، وأنَّه لا يَخْفى عليه شيءٌ كان أو لم يكُنْ، تَقدَّمَ أو تَأخَّرَ، فعلى هذا عَوِّلُوا، ودَعُوا بُنَيَّاتِ الطُّرُقِ، والألْفاظَ المُحْدَثةَ، وخُذوا ذاتَ اليَمينِ، وهو ما كانَ عليه السَّلَفُ المُتَقَدِّمونَ مِن الصَّحابةِ والتَّابِعينَ)[1].

ولابنِ تيميَّةَ في كتابه «الرد على المنطقيين»[2] كلامًا طويلًا نفيسًا بيَّن فيه ضَلالَ الفَلاسِفةِ ومَن اتَّبَعَهم في مَسْألةِ عِلمِ اللهِ سُبْحانَه.

الفرعُ الخامسُ: صِفةُ كَلامِ اللهِ

تَفَرَّدَ الأشاعِرةُ بإثْباتِ الكَلامِ النَّفْسيِّ للهِ سُبْحانَه، ويَقولونَ: إنَّ كَلامَ اللهِ أزَلِيٌّ، وكلُّه واحِدٌ، فالأمْرُ والنَّهْيُ والخَبَرُ كلُّه كَلامٌ واحِدٌ، ولا يُثبِتونَ ما أثْبَتَه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ مِن أنَّ اللهَ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، بلْ كَلامُه سُبْحانَه عنْدَ الأشاعِرةِ صِفةٌ قَديمةٌ لا تَجَدُّدَ لها، في حينِ أنَّ أهْلَ السُّنَّةِ يَقولونَ: كَلامُ اللهِ قَديمُ النَّوْعِ، حادِثُ الآحادِ.

وأثْبَتَ الأشاعِرةُ أنَّ كَلامَ اللهِ صِفةٌ للهِ سُبْحانَه، وأنَّه غَيْرُ مَخْلوقٍ، ورَدُّوا على المُعْتَزِلةِ في قَوْلِهم بخَلْقِ القُرْآنِ، وإنْ كانَ بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ

(١) يُنظر: ((العواصم من القواصم)) (ص: ٩٨، ١٠٤).

(٢) (ص: ٤٦٢ - ٤٦٧).

قد جَعَلَ خِلافَهم معَ المُعْتَزِلةِ في هذه المَسْألةِ خِلافًا لَفْظيًّا، وسيَأتي قريبًا نَقْلُ كلِّ ذلك مِن كُتُبِهم.

قال أبو نَصرٍ السِّجْزيُّ: (اعلَموا -أرشَدَنا اللهُ وإيَّاكم- أنَّه لم يكُنْ خِلافٌ بَينَ الخَلقِ على اختِلافِ نِحَلِهم مِن أوَّلِ الزَّمانِ إلى الوَقتِ الَّذي ظهَر فيه ابنُ كُلَّابٍ والقَلانِسيُّ والأشعَريُّ وأقرانُهم في أنَّ الكلامَ لا يكونُ إلَّا حرفًا وصوتًا ذا تأليفٍ واتِّساقٍ، وإن اختلفَت به اللُّغاتُ... فالإجماعُ مُنعَقِدٌ بَينَ العُقلاءِ على كَونِ الكلامِ حَرفًا وصَوتًا، فلمَّا نبَغَ ابنُ كُلَّابٍ وأضرابُه وحاولوا الرَّدَّ على المُعتَزِلةِ مِن طريقِ مجَرَّدِ العقلِ -وهم لا يَخبُرونَ أُصولَ السُّنَّةِ، ولا ما كان السَّلَفُ عليه، ولا يحتجُّونَ بالأخبارِ الواردةِ في ذلك زعمًا منهم أنَّها أخبارُ آحادٍ، وهي لا توجِبُ عِلمًا- وألزمَتْهم المُعتَزِلةُ أنَّ الاتِّفاقَ حاصِلٌ على أنَّ الكلامَ حرفٌ وصوتٌ، ويدخُلُه التَّعاقُبُ والتَّأليفُ، وذلك لا يوجَدُ في الشَّاهِدِ إلَّا بحركةٍ وسكونٍ، ولا بُدَّ له مِن أن يكونَ ذا أجزاءٍ وأبعاضٍ، وما كان بهذه المثابةِ لا يجوزُ أن يكونَ مِن صفاتِ ذاتِ اللهِ؛ لأنَّ ذاتَ اللهِ سُبحانَه لا تُوصَفُ بالاجتماعِ والافتراقِ، والكُلِّ والبعضِ، والحَركةِ والسُّكونِ، وحُكمُ الصِّفةِ الذَّاتيَّةِ حُكمُ الذَّاتِ، قالوا: فعُلِم بهذه الجملةِ أنَّ الكلامَ المضافَ إلى اللهِ سُبحانَه خلْقٌ له، أحدَثَه وأضافَه إلى نفْسِه، كما تقولُ: عبدُ اللهِ، وخَلقُ اللهِ، وفِعلُ اللهِ؛ فضاق بابنِ كُلَّابٍ وأضرابِه النَّفَسُ عندَ هذا الإلزامِ؛ لقِلَّةِ معرفتِهم بالسُّنَنِ، وتركِهم قَبولَها، وتسليمِهم العِنانَ إلى مجرَّدِ العقلِ، فالتَزموا ما قالته المُعتَزِلةُ، وركِبوا مُكابَرةَ العِيانِ، وخرَقوا الإجماعَ المنعَقِدَ بَينَ الكافَّةِ المُسلِمِ والكافرِ، وقالوا للمُعتَزِلةِ: الَّذي ذكَرْتُموه ليس بحقيقةِ الكلامِ، وإنَّما يُسمَّى ذلك كلامًا على المجازِ؛ لكَونِه حكايةً أو عبارةً عنه، وحقيقةُ الكلامِ: معنًى قائِمٌ بذاتِ المُتكَلِّمِ... ثمَّ خرجوا مِن هذا إلى أنَّ إثباتَ الحَرفِ والصَّوتِ

في كلامِ اللهِ سُبحانَه تجسيمٌ، وإثباتَ اللُّغةِ فيه تشبيهٌ!)[١].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (اعلَمْ أنَّ أصلَ القَولِ بالعبارةِ أنَّ أبا محمَّدٍ عبدَ اللهِ بنَ سعيدِ بنِ كُلَّابٍ هو أوَّلُ مَن قال في الإسلامِ: إنَّ معنى القرآنِ كلامُ اللهِ، وحروفَه ليست كلامَ اللهِ، فأخذ بنِصفِ قَولِ المُعتَزِلةِ ونِصفِ قَولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ! وكان قد ذهب إلى إثباتِ الصِّفاتِ للهِ تعالى، وخالف المُعتَزِلةَ في ذلك، وأثبتَ العُلُوَّ للهِ على العَرشِ ومُبايَنَتَه المخلوقاتِ، وقرَّر ذلك تقريرًا هو أكمَلُ مِن تقريرِ أتْباعِه بَعْدَه. وكان النَّاسُ قد تكلَّموا فيمَنْ بلَّغ كلامَ غيرِه هل يُقالُ له: حكايةٌ عنه أم لا؟ وأكثَرُ المُعتَزِلةِ قالوا: هو حكايةٌ عنه، فقال ابنُ كُلَّابٍ: القُرآنُ العربيُّ حكايةٌ عن كلامِ اللهِ؛ ليس بكلامِ اللهِ! فجاء بعدَه أبو الحسَنِ الأشعَريُّ فسلَك مَسلَكَه في إثباتِ أكثَرِ الصِّفاتِ، وفي مسألةِ القرآنِ أيضًا، واستَدرَك عليه قولَه: إنَّ هذا حكايةٌ، وقال: الحكايةُ إنَّما تكونُ مِثلَ المحكيِّ، فهذا يُناسِبُ قولَ المُعتَزِلةِ، وإنَّما يناسِبُ قولَنا أن نقولَ: هو عبارةٌ عن كلامِ اللهِ؛ لأنَّ الكلامَ ليس مِن جنسِ العبارةِ)[٢].

وقال أيضًا: (سائِرُ المَسائِلِ ليس لابنِ كُلَّابٍ والأشْعَريِّ بها اخْتِصاصٌ، بلْ ما قالاه قالَه غَيْرُهما؛ إمَّا مِن أهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ، وإمَّا مِن غَيْرِهم، بخِلافِ ما قالَه ابنُ كُلَّابٍ في مَسْألةِ الكَلامِ، واتَّبَعَه عليه الأشْعَريُّ؛ فإنَّه لم يَسبِقِ ابنَ كُلَّابٍ إلى ذلك أحَدٌ، ولا وافَقَه عليه مِن رُؤوسِ الطَّوائِفِ، وأصْلُه في ذلك مَسْألةُ الصِّفاتِ الاخْتِياريَّةِ، ونَحْوِها مِن الأمورِ المُتَعلِّقةِ بمَشيئتِه وقُدْرتِه تَعالى: هلْ تَقومُ بذاتِه أم لا؟ فكانَ السَّلَفُ والأئِمَّةُ يُثبِتونَ ما يَقومُ بذاتِه مِن الصِّفاتِ والأفْعالِ مُطلَقًا، والجَهْميَّةُ مِن المُعْتَزِلةِ وغَيْرِهم يُنكِرونَ ذلك مُطلَقًا، فوافَقَ

(١) يُنظر: ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) (ص: ١١٥ - ١١٩).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (١٢/ ٢٧٢).

ابنُ كُلَّابٍ السَّلَفَ والأئمَّةَ في إثْباتِ الصِّفاتِ، ووافَقَ الجَهْميَّةَ في نَفْيِ قِيامِ الأفْعالِ به تَعالى وما يَتَعلَّقُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه؛ ولِهذا وغَيْرِه تكلَّمَ النَّاسُ فيمَن اتَّبَعَه كـالقَلانسيِّ والأشْعَريِّ ونَحْوِهما بأنَّ في أقْوالِهم بَقايا مِن الاعْتِزالِ، وهذه البَقايا أصْلُها هو الاسْتِدْلالُ على حُدوثِ العالَمِ بطَريقةِ الحَرَكاتِ، فإنَّ هذا الأصْلَ هو الَّذي أوقَعَ المُعْتَزِلةَ في نَفْيِ الصِّفاتِ والأفْعالِ)[1].

أقْوالُ أئمَّةِ الأشاعِرةِ المُتَقَدِّمينَ وأتْباعِهم مِن المُتَأخِّرينَ في صِفةِ الكَلامِ، منقُولةٌ مِن كُتُبِهم، معَ تَضَمُّنِ بعضِ النُّقولاتِ حَقًّا وباطِلًا، وسيَأتي في آخِرِ المَبحَثِ بَيانُ الصَّوابِ الَّذي عليه أهْلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ المُتَّبِعونَ لكِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِه صلَّى الله عليه وسلَّم وما كان عليه سَلَفُ الأُمَّةِ:

١- قال الأشْعَريُّ (ت: ٣٢٤هـ): (نَقولُ: إنَّ كَلامَ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، وأنَّه سُبْحانَه لم يَخلُقْ شَيئًا إلَّا وقدْ قال له: كُنْ... وإنَّ مَن قالَ بخَلْقِ القُرْآنِ فهو كافِرٌ)[2]. وهذا كلامٌ حقٌّ.

٢- وقال الباقِلَّانيُّ (ت: ٤٠٣هـ): (كَلامُ اللهِ تَعالى صِفةٌ لِذاتِه لم يَزَلْ ولا يَزالُ مَوْصوفًا به، وأنَّه قائِمٌ به ومُخْتَصٌّ بذاتِه، ولا يَصِحُّ وُجودُه بغَيْرِه، وإن كان مَحْفوظًا بالقُلوبِ، ومَتْلُوًّا بالألْسُنِ، ومَكْتوبًا في المَصاحِفِ، ومَقْروءًا في المَحاريبِ، على الحَقيقةِ لا على المَجازِ، وغَيْرُ حالٍّ في شيءٍ مِن ذلك، وأنَّه لو حَلَّ في غَيْرِه لَكانَ ذلك الغَيْرُ مُتَكلِّمًا به، وآمِرًا وناهِيًا ومُخبِرًا وقائِلًا: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وذلك خِلافُ دينِ المُسلِمينَ. وأنَّ كَلامَه سُبْحانَه لا يَجوزُ أن يكونَ جِسْمًا مِن الأجْسامِ، ولا جَوْهَرًا، ولا

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ٩٨).

(٢) يُنظر: ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) (ص: ٢٣ - ٢٧).

عَرَضًا، وأنَّه لو كان كذلك لَكانَ مِن جِنْسِ كَلامِ البَشَرِ، ومُحْدَثًا كهُوَ، يَتَعالى اللهُ سُبْحانَه أن يَتَكلَّمَ بكَلامِ المَخْلوقينَ. وأن يعلَمَ: أنَّ كَلامَه مَسْموعٌ بالآذانِ، وإن كان مُخالِفًا لسائِرِ اللُّغاتِ وجَميعِ الأصْواتِ، وأنَّه ليس مِن جِنْسِ المَسْموعاتِ، كما أنَّه مَرْئِيٌّ بالأبْصارِ، وإن كانَ مُخالِفًا لأجْناسِ المَرْئِيَّاتِ، وكما أنَّه مَوْجودٌ مُخالِفٌ لسائِرِ الحَوادِثِ المَوْجوداتِ، وأنَّ سامِعَ كَلامِه منه تَعالى بغَيْرِ واسِطةٍ ولا تُرْجمانٍ -كجِبْريلَ وموسى ومُحَمَّدٍ عليهم السَّلامُ- حَقٌّ، سَمِعَه مِن ذاتِه غَيْرَ مَتْلُوٍّ ولا مَقْروءٍ، ومَن عَداهم ممَّن يَتولَّى اللهُ خِطابَه بنَفْسِه إنَّما يَسمَعُ كَلامَه مَتْلُوًّا ومَقْروءًا، وكذلك قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وأنَّ قِراءتَنا القُرْآنَ كَسْبٌ لنا نُثابُ عليها، ونُلامُ على تَرْكِها؛ إذ وَجَبَتْ علينا في الصَّلَواتِ، وأنَّه لا يَجوزُ أن يُحكَى كلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ولا أن يُلفَظَ به؛ لأنَّ حِكايةَ الشَّيءِ مِثلُه وما يُقارِبُه، وكَلامُ اللهِ تَعالى لا مِثلَ له مِن كَلامِ البَشَرِ، ولا يَجوزُ أن يُلفَظَ به بتَكلُّمِ الخَلْقِ؛ لأنَّ ذلك يوجِبُ كَوْنَ كَلامِ اللهِ تَعالى قائمًا بذاتَينِ قَديمٍ ومُحْدَثٍ، وذلك خِلافُ الإجْماعِ والمَعْقولِ. وأنَّ كَلامَ اللهِ تَعالى غَيْرُ مُتَبَعِّضٍ ولا مُتَغايِرٍ، وأنَّ الصِّفةَ هي ما قامَتْ بالشَّيءِ، وأنَّ الوَصْفَ قَوْلُ الواصِفِ الدَّالُّ على الصِّفةِ، خِلافَ ما يَذهَبُ إليه القَدَريَّةُ)[1].

وقال أيضًا: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ كَلامَ اللهِ تَعالى مَسْموعٌ لنا على الحَقيقةِ لكنْ بواسِطةٍ وهو القارِئُ؛ دَليلُ ذلك قَوْلُه تَعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. واعْلَمْ أنَّ المَسْموعَ فهو كَلامُ اللهِ القَديمُ، صِفةٌ للهِ تَعالى قَديمةٌ مَوْجودةٌ بوُجودٍ قَبْلَ سَماعِ السَّامِعِ لها، وإنَّما

(١) يُنظر: ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٢٥-٢٧).

المَوْجودُ بَعْدَ أن لم يكُنْ هو سَمْعُ السَّامِعِ، وفَهْمُ الفاهِمِ لكَلامِ اللهِ تَعالى، يُحدِثُ اللهُ تَعالى له سَمْعًا إذا أرادَ أن يُسمِعَه كَلامَه، وفَهْمًا إذا أرادَ أن يُفهِمَه كَلامَه؛ لأنَّ المَسْموعَ لم يكُنْ ثُمَّ كانَ عنْدَ السَّمْعِ والفَهْمِ)[١].

وقال أيضًا: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ اللهَ تَعالى لا يَتَّصِفُ كَلامُه القَديمُ بالحُروفِ والأصْواتِ)[٢].

وقال أيضًا: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ الكَلامَ الحَقيقيَّ هو المَعْنى المَوْجودُ في النَّفْسِ، لكنْ جُعِلَ عليه أماراتٌ تَدُلُّ عليه؛ فتارةً تَكونُ قَوْلًا بلِسانٍ على حُكْمِ أهْلِ ذلك اللِّسانِ، وما اصْطَلَحوا عليه، وجَرى عُرْفُهم به، وجُعِلَ لُغةً لهم، وقدْ بَيَّنَ تَعالى ذلك بقَوْلِه: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤]، فأَخبَرَ تَعالى أنَّه أرسَلَ موسى عليه السَّلامُ إلى بَني إسْرائيلَ بلِسانٍ عِبْرانيٍّ، فأَفهَمَ كَلامَ اللهِ القَديمَ القائِمَ بالنَّفْسِ بالعِبْرانيَّةِ، وبَعَثَ عيسى عليه السَّلامُ بلِسانٍ سُرْيانيٍّ، فأَفهَمَ قَوْمَه كَلامَ اللهِ القَديمَ بلِسانِهم، وبَعَثَ نَبيَّنا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بلِسانِ العَربِ، فأَفهَمَ قَوْمَه كَلامَ اللهِ القَديمَ القائِمَ بالنَّفْسِ بكَلامِهم؛ فلُغةُ العَربِ غَيْرُ لُغةِ العِبْرانيَّةِ، ولُغةُ السُّرْيانيَّةِ غَيْرُهما، لكنَّ الكَلامَ القَديمَ القائِمَ بالنَّفْسِ شيءٌ واحِدٌ لا يَخْتلِفُ ولا يَتَغَيَّرُ. وقدْ يَدُلُّ على الكَلامِ القائِمِ بالنَّفْسِ الخُطوطُ المُصْطَلَحُ عليها بَيْنَ كلِّ أهْلِ خَطٍّ، فيَقومُ الخَطُّ في الدَّلالةِ مَقامَ النُّطْقِ باللِّسانِ...، وكذلك قد يَدُلُّ على الكَلامِ الحَقيقيِّ القائِمِ بالنَّفْسِ الرُّموزُ والإشاراتُ)[٣].

٣- قال ابنُ فُورَك: (مَعْنى تَكْليمِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ خَلْقَه إفْهامُه إيَّاهم كَلامَه على

(١) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٩١).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٩٤).

(٣) المصدر السابق: (ص: ١٠١، ١٠٢).

ما يُريدُ؛ إمَّا بإسْماعِ عِبارةٍ تَدُلُّ على مُرادِه، أو بإبْتِداءِ فَهْمٍ يَخلُقُه في قَلْبِه يَفهَمُ به ما يُريدُ أن يُفهِمَه به، وكلُّ ذلك سائِغٌ جائِزٌ، وهو مَعْنى ما يُكلِّمُ اللهُ تَعالى به العَبْدَ عنْدَ المُحاسَبةِ)[١].

وقال أيضًا: (كما يُنكَرُ قَوْلُ مَن قال: إنَّ اللهَ لم يَتكلَّمْ إلَّا مَرَّةً واحِدةً، كذلك يُنكَرُ قَوْلُ مَن قال: إنَّ اللهَ تكلَّمَ مَرَّةً بَعْدَ أُخرى؛ لأنَّ كلَّ ذلك يوجِبُ حَدَثَ الكَلامِ)[٢].

وقال أيضًا: (الصَّحيحُ أن يُقالَ: إنَّ كَلامَ اللهِ لم يَزَلْ ولا يَزالُ، وأنَّه مُسمِعٌ مَن يَشاءُ مِن خَلْقِه، ومُفْهِمٌ مَن أرادَ مِنهم إفْهامَه في الوَقْتِ الَّذي يُريدُ أن يُسمِعَه ويُفهِمَه ما يُريدُ مِن ذلك مِن غَيْرِ تَجْديدِ قَوْلٍ ولا كَلامٍ)[٣].

٤- قال عَبْدُ القاهِرِ البَغْداديُّ مُبيِّنًا إجْماعَ أهْلِ السُّنَّةِ -ويُقصَدُ بهم في كلامِه الأشاعِرةُ ومَن قال بقَوْلِهم-: (أجْمَعوا على أنَّ كَلامِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ صِفةٌ له أزَليَّةٌ، وأنَّه غَيْرُ مَخْلوقٍ ولا مُحْدَثٍ ولا حادِثٍ)[٤].

٥- قال طاهِرُ بنُ مُحَمَّدٍ الأسْفَراييِنيُّ: (كَلامُ اللهِ تَعالى ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ؛ لأنَّ الحَرْفَ والصَّوْتَ يَتَضَمَّنانِ جَوازَ التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ، وذلك مُسْتَحيلٌ على القَديمِ سُبْحانَه، وما دَلَّ مِن كِتابِ اللهِ تَعالى على أنَّ مُتَعلِّقاتِ الكَلامِ لا نِهايةَ لها دَليلٌ على أنَّه ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ؛ لوُجوبِ التَّناهي فيما صَحَّ وَصْفُه به...، كَلامُ اللهِ قَديمٌ وكَلامٌ واحِدٌ، أمْرٌ، ونَهْيٌ، وخَبَرٌ واسْتِخْبارٌ على

(١) ((مُشْكِل الحديث وبيانه)) (ص: ٢٢٦).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٤٤٦).

(٣) المصدر السابق: (ص: ٤٤٩).

(٤) ((الفَرْق بين الفِرَق)) (ص: ٣٢٥).

مَعْنى التَّقْديرِ، وكلُّ ما وَرَدَ في الكُتُبِ من اللهِ تَعالى باللُّغاتِ المُخْتلِفةِ؛ العِبْريَّةِ، والعَربيَّةِ، والسُّرْيانيَّةِ، كلُّها عِباراتٌ تَدُلُّ على مَعْنى كِتابِ اللهِ تَعالى)[1].

٦- قال أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ: (مِن مُعْتَقَدِ أَهْلِ الحَقِّ أنَّ كَلامَ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى ليس بحُروفٍ مُنْتَظِمةٍ، ولا أَصْواتٍ مُقَطَّعةٍ، وإنَّما هو صِفةٌ قائمةٌ بذاتِه تَعالى، يَدُلُّ عليها قِراءةُ القُرْآنِ، كما يَدُلُّ قَوْلُ القائلِ: اللهُ، على الوُجودِ الأزَلِيِّ، ويُعتَبَرُ المُسمَّى أصْواتًا، والمَفْهومُ مِنها الرَّبُّ تَبارَكَ وتَعالى...، يَجِبُ إطْلاقُ القَوْلِ بأنَّ كَلامَ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى مَسْموعٌ، وليس المُرادُ بذلك تَعَلُّقَ الإدْراكِ بالكَلامِ الأزَلِيِّ القائمِ بالباري تَعالى، ولكنَّ المُدرَكَ صَوْتُ القارِئِ، والمَفْهومَ عنْدَ قِراءتِه كَلامُ اللهِ سُبْحانَه)[2].

وقال الجُوَيْنيُّ أيضًا مُبَيِّنًا الخِلافَ بَيْنَ ابنِ كُلَّابٍ وأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ: (قد ذَهَبَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ رَحِمَه اللهُ من أصْحابِنا إلى أنَّ الكَلامَ الأزَلِيَّ لا يَتَّصِفُ بكَوْنِه أمْرًا، نَهْيًا، خَبَرًا، إلَّا عنْدَ وُجودِ المُخاطَبينَ، واسْتِجماعِهم شَرائِطَ المَأمورينَ المَنْهيِّينَ، فإذا أَبدَعَ اللهُ العِبادَ، وأَفهَمَهم كَلامَه على قَضيَّةِ أمْرٍ، أو موجَبِ زَجْرٍ، أو مُقْتَضى خَبَرٍ، اتَّصَفَ عنْدَ ذلك الكَلامُ بهذه الأحْكامِ، وهي مِن صِفاتِ الأفْعالِ عنْدَه، بمَثابةِ اتِّصافِ الباري تَعالى فيما لا يَزالُ بكَوْنِه خالِقًا رازِقًا مُحسِنًا مُتَفَضِّلًا. وهذه الطَّريقةُ وإن دَرَأَتْ تَشْغيبًا فهي غَيْرُ مَرْضيَّةٍ، والصَّحيحُ ما ارْتَضاه شَيْخُنا رَضِيَ اللهُ عنه[3] مِن أنَّ الكَلامَ الأزَلِيَّ لم يَزَلْ مُتَّصِفًا بكَوْنِه أمْرًا نَهْيًا خَبَرًا، والمَعْدومُ على أصْلِه مَأمورٌ بالأمْرِ الأزَلِيِّ على تَقْديرِ الوُجودِ، والأمْرِ

(١) ((التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين)) (ص: ١٦٧).

(٢) يُنظر: ((العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية)) (ص: ١٥٥، ١٥٧).

(٣) يعني به: أبا الحسَنِ الأشعريَّ.

القَديم في نَفْسِه على صِفةِ الاقْتِضاءِ ممَّن سيَكونُ إذا كانوا، والَّذي اسْتَنْكَروه مِن اسْتِحالةِ كَوْنِ المَعْدومِ مأمورًا لا تَحْصيلَ له)[1].

وقال أيضًا: (التَّحْقيقُ في ذلك أنَّ المُخالِفينَ قَدَّروا الكَلامَ حُروفًا وأصْواتًا، وبَنَوا على ما اعْتَقَدوه اسْتِحالةَ مُخاطَبةِ المَعْدومِ بحُروفٍ تَتوالى، وليس الأمْرُ على ما قَدَّروه؛ فإنَّ الكَلامَ عنْدَ أهْلِ الحَقِّ مَعنًى قائمٌ بالنَّفْسِ ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، والكَلامُ الأزَلِيُّ يَتعلَّقُ بجَميعِ مُتَعلِّقاتِ الكَلامِ على اتِّحادِه، وهو أمْرٌ بالمَأموراتِ، نَهْيٌ عن المَنْهيَّاتِ، خَبَرٌ عن المُخْبَراتِ، ثُمَّ يَتعلَّقُ بالمُتَعلِّقاتِ المُتَجَدِّداتِ، ولا يَتَجَدَّدُ في نَفْسِه. وسَبيلُه فيما قَرَّرْناه سَبيلُ العِلمِ الأزَلِيِّ؛ فإنَّه كان في الأزَلِ مُتَعلِّقًا بالقَديمِ وصِفاتِه وعَدَمِ العالَمِ، وأنَّه سيَكونُ فيما لا يَزالُ، ولَمَّا حَدَثَ العالَمُ تَعلَّقَ العِلمُ الأزَلِيُّ بوُقوعِ حُدوثِه، ولم يَتَجَدَّدْ في نَفْسِه، وكذلك الكَلامُ الأزَلِيُّ كان على تَقْديرِ خِطابِ موسى إذا وُجِدَ، فلمَّا وُجِدَ كان خِطابًا له تَحْقيقًا، والمُتَجَدِّدُ موسى دونَ الكَلامِ)[2].

وقال الجُوَيْنيُّ أيضًا: (المَعْنيُّ بالإنْزالِ أنَّ جِبْريلَ صَلَواتُ اللهِ عليه أدرَكَ كَلامَ اللهِ تَعالى وهو في مَقامِه فَوْقَ سَبْعِ سَمَواتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إلى الأرْضِ، فأفْهَمَ الرَّسولَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ما فَهِمَه عنْدَ سِدْرةِ المُنْتَهى مِن غَيْرِ نَقْلٍ لِذاتِ الكَلامِ)[3].

وقال أيضًا مُصَرِّحًا بأنَّ خِلافَ الأشاعِرةِ معَ المُعْتَزِلةِ في صِفةِ الكَلامِ خِلافٌ لَفْظيٌّ: (اعْلَموا أنَّ الكَلامَ معَ المُعْتَزِلةِ وسائرِ المُخالِفينَ في هذه المَسْألةِ يَتعلَّقُ بالنَّفْيِ والإثْباتِ، فإنَّ ما أثْبَتوه وقَدَّروه كَلامًا فهو في نَفْسِه ثابتٌ، وقَوْلُهم: «إنَّه

(١) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١٣٩).

(٢) المصدر السابق: (ص: ١٤٧).

(٣) المصدر السَّابق: (ص: ١٥٥).

كَلامُ اللهِ تَعالى» إذ رُدَّ إلى التَّحْصيلِ آلَ الكَلامُ إلى اللُّغاتِ والتَّسْمياتِ؛ فإنَّ مَعْنى قَوْلِهم: «هذه العِباراتُ كَلامُ اللهِ» أنَّها خَلْقُه، ونحن لا نُنكِرُ أنَّها خَلْقُ اللهِ، ولكن نَمْتَنِعُ مِن تَسْميةِ خالِقِ الكَلامِ مُتَكلِّمًا به؛ فقدْ أَطبَقْنا على المَعْنى، وتَنازَعْنا بَعْدَ الاتِّفاقِ في تَسْميتِه)[1].

وقدْ صَرَّحَ بما قالَه الجُوَيْنيُّ الجُرْجانيُّ أيضًا، فقال: (اعْلَمْ أنَّ ما تَقولُه المُعْتَزِلةُ في كَلامِ اللهِ تَعالى -وهو خَلْقُ الأصْواتِ والحُروفِ الدَّالَّةِ على المَعاني المَقْصودةِ، وكَوْنُها حادِثةً قائمةً بغَيْرِ ذاتِه تَعالى- فنحن نَقولُ به، ولا نِزاعَ بَيْنَنا وبَيْنَهم في ذلك، وما نَقولُه نحن ونُثبِتُه مِن كَلامِ النَّفْسِ المُغايِرِ لسائِرِ الصِّفاتِ فهُمْ يُنكِرونَ ثُبوتَه، ولو سَلَّموه لم يَنْفوا قِدَمَه الَّذي نَدَّعيه في كَلامِه تَعالى، فصارَ مَحَلُّ النِّزاعِ بَيْنَنا وبَيْنَهم نَفْيَ المَعْنى النَّفْسيِّ وإثْباتَه)[2].

٧- قال الجُرْجانيُّ في شرح «المواقف» للإيجيِّ: («هذا» الَّذي قالَتْه المُعتَزِلةُ «لا نُنْكِرُه» نحن، بلْ نَقولُ به ونُسَمِّيه كَلامًا لَفْظيًّا، ونَعْتَرِفُ بحُدوثِه، وعَدَمِ قِيامِه بذاتِه تَعالى، «لكنَّا نُثبِتُ أمْرًا وَراءَ ذلك، وهو المَعْنى القائِمُ بالنَّفْسِ» الَّذي يُعَبَّرُ عنه بالأَلْفاظِ)[3].

٨- قال أبو حامِدٍ الغَزاليُّ: (الإنْسانُ يُسمَّى مُتَكلِّمًا باعْتِبارَينِ؛ أحَدُهما: بالصَّوْتِ والحَرْفِ، والآخَرُ: بكَلامِ النَّفْسِ الَّذي ليس بصَوْتٍ وحَرْفٍ، وذلك كَمالٌ، وهو في حَقِّ اللهِ تَعالى غَيْرُ مُحالٍ، ولا هو دالٌّ على الحُدوثِ، ونحن لا نُثبِتُ في حَقِّ اللهِ تَعالى إلَّا كَلامَ النَّفْسِ)[4].

(١) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١٣٦).

(٢) ((شرح المواقف)) (٣/ ١٣٥).

(٣) المصدر السابق: (٣/ ٢٠٣).

(٤) ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ٦٨).

وقال أيضًا: (موسى صلَّى اللهُ عليه وسلَّم سَمِعَ كَلامَ اللهِ بغَيْرِ صَوْتٍ ولا حَرْفٍ، كما يَرى الأبْرارُ ذاتَ اللهِ تَعالى في الآخِرةِ مِن غَيْرِ جَوْهَرٍ ولا عَرَضٍ)[١].

٩- قال الفَخْرُ الرَّازيُّ: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ أنَّ كَلامَ اللهِ تَعالى لا أوَّلَ لوُجودِه، وهو ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، بل هي دَلالاتٌ عليه، واخْتَلَفوا في أنَّه هل يُوصَفُ في الأزَلِ بكَوْنِه آمِرًا ناهِيًا؟ فمَنَعَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ مِن ذلك، وقال: إنَّما يَتَّصِفُ بهذه الصِّفاتِ إذا خَلَقَ المُكَلَّفينَ وأفهَمَهم ما أرادَ أن يُفهِمَهم مِن كَلامِه، حتَّى إنَّه إذا أفهَمَ المُخاطَبينَ إيجابًا أو نَدْبًا اتَّصَفَ كَلامُه حينَئذٍ بكَوْنِه أمْرًا، وإن أفهَمَهم تَحْريمًا أو تَنْزيهًا اتَّصَفَ بكَوْنِه نَهْيًا، ولهم تَرَدُّدٌ في أنَّه: هل يَتَّصِفُ في الأزَلِ بكَوْنِه خَبَرًا أم لا؟ وذَهَبَ شَيْخُنا رَضِيَ اللهُ تَعالى[٢] عنه إلى أنَّ الكَلامَ القَديمَ لم يَزَلْ أمْرًا نَهْيًا خَبَرًا خِطابًا)[٣].

١٠- قال الآمِديُّ: (مَعْنى كَوْنِه مُتَكلِّمًا عنْدَ أصْحابِنا: أنَّه قامَ بذاتِه كَلامٌ، قَديمٌ، أزَلِيٌّ نَفْسانيٌّ، أحَديُّ الذَّاتِ، ليس بحُروفٍ، ولا أصْواتٍ، وهو معَ ذلك مُتَعلِّقٌ بجَميعِ مُتَعلَّقاتِ الكَلامِ. لكنِ اخْتَلَفوا في وَصْفِ كَلامِ اللهِ تَعالى في الأزَلِ بكَوْنِه أمْرًا ونَهْيًا، مُخاطَبةً تَكلُّمًا، فأثْبَتَ ذلك الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ، ونَفاه عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ وطائِفةٌ كَثيرةٌ مِن المُتَقدِّمينَ، معَ اتِّفاقِهم على وَصْفِه تَعالى بذلك فيما لا يَزالُ)[٤].

وقال أيضًا: (أمَّا كَوْنُ القُرْآنِ مَسْموعًا بحاسَّةِ الأُذُنِ فقدِ اخْتَلَفَ أصْحابُنا

(١) ((قواعد العقائد)) (ص: ٥٩).

(٢) يعني به: أبا الحسَنِ الأشعريَّ.

(٣) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٢٠٥).

(٤) ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (١/ ٣٥٣).

فيه؛ فأصَّلَ شَيْخُنا رَحِمَه اللهُ أنَّه يَجوزُ تَعلُّقُ كلِّ إدْراكٍ بكلِّ مَوْجودٍ، وعلى هذا فلا يَمْتَنِعُ سَماعُ كَلامِ اللهِ القَديم بحاسَّةِ الأُذُنِ، وذَهَبَ عَبْدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ إلى أنَّ إدْراكَ السَّمْعِ لا يَتَعلَّقُ بغَيْرِ الأصْواتِ، وعلى هذا فالمُجمَعُ على كَوْنِه مَسْموعًا إنَّما هو القُرْآنُ بمَعْنى القِراءةِ على ما تَقَدَّمَ، وهو المُرادُ مِن سَماعِ موسى لكَلامِ اللهِ تَعالى. ومِن أصْحابِنا مَن زَعَمَ أنَّ المَسْموعَ هو المُتكلمُ دونَ الكَلامِ، وهو مَرْدودٌ بما تُدرِكُه ضَرورةً مِن صَوْتِ المُتكلِّمِ عنْدَ كَلامِه. وأمَّا المَلْموسُ المَنْظورُ إليه بالأعْيُنِ فليس هو المَقْروءَ والأصْواتَ والحُروفَ المُنْتَظِمةَ مِنها بالإجْماعِ، وإنَّما هو الكِتابةُ الدَّالَّةُ على القُرْآنِ القَديم، ولا يَلزَمُ مِن حُدوثِها حُدوثُ مَدْلولِها، وما أُجمِعَ عليه أنَّه مُرَكَّبٌ مِن الحُروفِ والأصْواتِ فإنَّما هو القُرْآنُ بمَعْنى القِراءةِ، لا نَفْسُ المَقْروءِ على ما تَقدَّمَ)[1].

وقال الآمِديُّ مُبيِّنًا مَعْنى سَماعِ موسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لكَلامِ اللهِ سُبْحانَه: (السَّماعُ قد يُطلَقُ ويُرادُ به الإدْراكُ كما في الإدْراكِ بحاسَّةِ الأُذُنِ، وقدْ يُطلَقُ ويُرادُ به الانْقيادُ والطَّاعةُ، وقدْ يُطلَقُ بمَعْنى الفَهْمِ والإحاطةِ، ومِنه يُقالُ: سَمِعْتُ فُلانًا، وإن كان ذلك مُبَلِّغًا على لِسانِ غَيْرِه، ولا يَكونُ المُرادُ به غَيْرَ الفَهْمِ لِما هو قائِمٌ بنَفْسِه، والَّذي هو مَدْلولُ عِبارةِ ذلك المُبلِّغِ، وإذا عُرِفَ ذلك فمِن الجائِزِ أن يكونَ قد سَمِعَ موسى كَلامَ اللهِ تَعالى القَديمَ، بمَعْنى أنَّه خَلَقَ له فَهْمَه والإحاطةَ به إمَّا بواسِطةٍ أو بغَيْرِ واسِطةٍ، والسَّماعُ بهذا الاعْتِبارُ لا يَسْتَدْعي صَوْتًا ولا حَرْفًا، وما يُطلَقُ عليه مِن الحُروفِ والأصْواتِ أنَّه كَلامُ اللهِ تَعالى فليس مَعْناه إلَّا أنَّه دالٌّ على ما في نَفْسِه، وذلك كما يُقالُ: نادى الأَميرُ في البَلَدِ، وإن كانَ المُنادي غَيْرَه، ويُقالُ لِمَن أَنشَدَ شِعْرَ الحُطَيْئةِ: إنَّه مُتَكلِّمٌ بكَلامِ الحُطَيْئةِ

(١) ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (١/ ٣٦٧).

وشِعْرِه، ومِن ذلك سُمِّيَ الوَحْيُ كَلامًا للهِ تَعالى حتَّى يُقالَ: تكلَّمَ اللهُ بالوَحْيِ، والوَحْيُ كَلامُه، ولا نُنكِرُ أنَّ القُرْآنَ القَديمَ مَكْتوبٌ ومَحْفوظٌ ومَسْموعٌ ومَتْلُوٌّ، لكن ليس مَعْنى كَوْنِه مَكْتوبًا أو مَحْفوظًا أنَّه حالٌّ في المَصاحِفِ أو الصُّدورِ، بلْ مَعْناه أنَّه قد حَصَلَ فيها ما هو دالٌّ عليه، وهو مَفْهومٌ مِنه ومَعْلومٌ، وليس مَعْنى كَوْنِه مُنزَلًا أنَّه مُنْتَقِلٌ مِن مَكانٍ إلى مَكانٍ؛ فإنَّ ذلك غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ على كِلا المَذهَبَينِ، بلْ مَعْناه أنَّ ما فَهِمَه جِبْريلُ مِن كَلامِ اللهِ تَعالى فَوْقَ سَبْعِ سَمَواتٍ عنْدَ سِدْرةِ المُنْتَهى يَنزِلُ بتَفْهيمِه للأنْبياءِ إلى بَسيطِ الغَبْراءِ، وكذلك ليس مَعْنى كَوْنِه مَسْموعًا إلَّا ما ذَكَرْناه فيما مَضى، ومَن حَقَّقَ ما مَهَّدْناه وأَحاطَ بما قَرَّرْناه هانَ عليه التَّفَصِّي عن كلِّ ما أَوْرَدوه مِن الظَّواهِرِ الظَّنِّيَّةِ، واعْتَمَدوه مِن الآثارِ النَّبَوِيَّةِ...، نَعمْ، لو قيلَ: إنَّ كَلامَه بحُروفٍ وأَصْواتٍ لا كحُروفِنا وأَصْواتِنا، كما أنَّ ذاتَه وصِفاتِه ليسَتْ كذاتِنا وصِفاتِنا كما قال بعضُ السَّلَفِ، فالحَقُّ أنَّ ذلك غَيْرُ مُسْتَبعَدٍ عَقْلًا، لكنَّه ممَّا لم يَدُلَّ الدَّليلُ القاطِعُ على إثْباتِه مِن جِهةِ المَعْقولِ أو مِن جِهةِ المَنْقولِ، فالقَوْلُ به تَحَكُّمٌ غَيْرُ مَقْبولٍ)[1].

١١- قال التَّفْتازانيُّ: (التَّحقيقُ: أنَّ كلامَ اللهِ تعالى اسمٌ مُشتَرَكٌ بيْنَ الكلامِ النَّفْسيِّ القديمِ، ومعنى الإضافةِ: كَوْنُه صِفةَ اللهِ تعالى، وبيْنَ اللَّفظيِّ الحادِثِ المؤلَّفِ مِن السُّوَرِ والآياتِ، ومعنى الإضافةِ: أنَّه مخلوقٌ لله تعالى، ليس مِن تأليفاتِ المخلوقينَ)[2].

١٢- جاء في شَرحِ الجُرْجانيِّ على «المواقِفِ» للإيجي ما نصُّه: (لفظُ المعنى يُطلَقُ تارةً على مَدلولِ اللَّفظِ، وأُخرى على الأمرِ القائمِ بالغيرِ، فالشَّيخُ الأشعريُّ

(١) ((غاية المرام في علم الكلام)) (ص: ١١٠ - ١١٢).

(٢) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٤٦).

لَمَّا قال: الكلامُ هو المعنى النَّفْسيُّ، فَهِم الأصحابُ منه أنَّ مرادَه مدلولُ اللَّفظِ وَحْدَه، وهو القديمُ عندَه، وأمَّا العباراتُ فإنَّما تُسمَّى كلامًا مجازًا؛ لدَلالتِها على ما هو كلامٌ حقيقيٌّ، حتَّى صرَّحوا بأنَّ الألفاظَ حادِثةٌ على مذهَبِه أيضًا، لكنَّها ليست كلامَه حقيقةً، وهذا الَّذي فَهِموه مِن كلامِ الشَّيخِ له لَوازِمُ كثيرةٌ فاسدةٌ، كعدَمِ إكفارِ مَن أنكَر كلاميَّةَ ما بيْن دفَّتَيِ المُصحَفِ، مع أنَّه عُلِم مِن الدِّينِ ضَرورةً كَونُه كلامَ اللهِ تعالى حقيقةً، وكعَدَمِ المُعارضةِ والتَّحَدِّي بكلامِ اللهِ تعالى الحقيقيِّ، وكعَدَمِ كَونِ المقروءِ والمحفوظِ كلامَه حقيقةً، إلى غيرِ ذلك ممَّا لا يخفى على المتفَطِّنِ في الأحكامِ الدِّينيَّةِ؛ فوجب حَملُ كلامِ الشَّيخِ على أنَّه أراد به المعنى الثَّانيَ، فيكونُ الكلامُ النَّفْسيُّ عِندَه أمرًا شامِلًا للَّفظِ والمعنى جميعًا، قائمًا بذاتِ اللهِ تعالى، وهو مكتوبٌ في المصاحِفِ، مقروءٌ بالألسُنِ، محفوظٌ في الصُّدورِ، وهو غيرُ الكتابةِ والقراءةِ والحِفظِ الحادِثةِ، وما يُقالُ مِن أنَّ الحُروفَ والألفاظَ مُترتِّبةٌ مُتعاقِبةٌ، فجوابُه: أنَّ ذلك التَّرتُّبَ إنَّما هو في التَّلَفُّظِ بسبَبِ عَدَمِ مُساعدةِ الآلةِ، فالتَّلفُّظُ حادِثٌ، والأدِلَّةُ الدَّالَّةُ على الحُدوثِ يجبُ حَمْلُها على حُدوثِه دونَ حُدوثِ المَلْفوظِ جمعًا بيْنَ الأدلَّةِ، وهذا الَّذي ذكَرْناه وإن كان مخالِفًا لِما عليه متأخِّرو أصحابِنا إلَّا أنَّه بعدَ التَّأمُّلِ تُعرَفُ حقيقتُه... وهذا المحمَلُ لكلامِ الشَّيخِ ممَّا اختاره الشَّيخُ محمَّدٌ الشَّهْرَسْتانيُّ في كتابِه المُسمَّى بـ«نهايةِ الإقدامِ»، ولا شُبهةَ في أنَّه أقرَبُ إلى الأحكامِ الظَّاهِريَّةِ المنسوبةِ إلى قواعِدِ المِلَّةِ)[1].

١٣- قال الدُّسوقيُّ: (ليس مَعْنى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] أنَّه ابْتَدَأَ الكَلامَ بَعْدَ أنْ كانَ ساكِتًا، ولا أنَّه بَعْدَما كَلَّمَه سَكَتَ، وإنَّما

(١) يُنظر: ((المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني)) (٣/ ١٤١).

المَعْنى أنَّه أزالَ الحِجابَ عن موسى، وخَلَقَ له سَمْعًا، وقَوَّاه حتَّى أدرَكَ كَلامَه القَديمَ، ثُمَّ مَنَعَه بَعْدَ ذلك ورَدَّه لِما كانَ عليه قَبْلَ سَماعِ كَلامِه)[١].

وقال أيضًا: (المُعْتَزِلةُ يَقولونَ: إنَّ الكَلامَ لا يكونُ إلَّا حُروفًا وأصْواتًا، وحينَئذٍ فلا يَتَّصِفُ به المَوْلى بحيثُ يَكونُ قائمًا به؛ لِئَلَّا يَلزَمَ قِيامُ الحَوادِثِ به، ومَعْنى كَوْنِه مُتَكلِّمًا أنَّه خالِقٌ للكَلامِ في غَيْرِه، ورَدَّ عليهم أهْلُ السُّنَّةِ[٢] بأنَّ كَلامَنا النَّفْسيَّ ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، وهو كَلامٌ حَقيقةً، فلْيَكنْ كَلامُ اللهِ كذلك، أي ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، وهو كَلامٌ حَقيقةً، فليس مُرادُ أهْلِ السُّنَّةِ بقَوْلِهم: فلْيَكنْ كَلامُ اللهِ كذلك أنَّهما مُتَماثِلانِ في الحَقيقةِ، بلْ هُما مُتَبايِنانِ؛ لأنَّ كَلامَه تَعالى قَديمٌ، وكَلامُنا النَّفْسيُّ حادِثٌ مُشْتَمِلٌ على التَّقْديمِ والتَّأخيرِ، بلْ مُرادُهم التَّشْبيهُ في أنَّ كُلًّا مِنهما ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، وإنْ تَبايَنا في الحَقيقةِ)[٣].

١٤- قال الصَّاويُّ: (تَكْليمُ اللهِ لموسى على الجَبَلِ كان بالكَلامِ النَّفْسيِّ على التَّحْقيقِ عنْدَ الأشاعِرةِ)[٤].

١٥- وقال الباجُوريُّ مُبَيِّنًا مَذهَبَ الأشاعِرةِ الَّذين وَصَفَهم بأنَّهم أهْلُ السُّنَّةِ: (اخْتَلَفَ أهْلُ المِلَلِ والمَذاهِبِ في مَعْنى كَلامِه تَعالى؛ فقال أهْلُ السُّنَّةِ: صِفةٌ أزَليَّةٌ قائِمةٌ بذاتِه تَعالى ليست بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، مُنَزَّهةٌ عن التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ والإعْرابِ والبِناءِ، ومُنَزَّهةٌ عن السُّكوتِ النَّفْسيِّ بأن لا يُدَبِّرَ في نَفْسِه الكَلامَ معَ القُدْرةِ عليه، ومُنَزَّهةٌ عن الآفةِ الباطِنيَّةِ بأن لا يَقدِرَ على ذلك كما في حالِ

(١) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ١١٣).

(٢) يعني: الأشاعرةَ.

(٣) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ١١٤).

(٤) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٨٣).

الخَرَسِ والطُّفوليَّةِ. وقالت الحَشَويَّةُ وطائفةٌ سَمَّوْا أَنْفُسَهم بالحَنابلة: كَلامُه تَعالى هو الحُروفُ والأَصْواتُ المُتَواليةُ المُتَرَتِّبةُ، ويَزعُمونَ أنَّها قَديمةٌ، وتَغالى بعضُهم حتَّى زَعَمَ قِدَمَ هذه الحُروفِ الَّتي نَقْرَؤُها والرُّسومِ، بلْ تَجاوَزَ جَهْلُ بعضِهم لغِلافِ المُصْحَفِ)[١].

وفي موضعٍ آخَرَ صرَّح بحَقيقةَ مَذهَبِ الأشاعِرةِ في كَلامِ اللهِ تعالى، وأنَّهم يَقولونَ بخَلْقِ القُرْآنِ الَّذي نَقْرَؤُه، فقال عن مَذهَبِ الأشاعِرةِ الَّذين يُطلِقُ عليهم أهلَ السُّنَّة: (مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ أنَّ القُرْآنَ بمَعْنى الكَلامِ النَّفْسيِّ ليس بمَخْلوقٍ، وأمَّا القُرْآنُ بمَعْنى اللَّفْظِ الَّذي نَقْرَؤُه فهو مَخْلوقٌ، لكنْ يَمْتَنِعُ أن يُقالَ: القُرْآنُ مَخْلوقٌ ويُرادَ به اللَّفْظُ الَّذي نَقْرَؤُه إلَّا في مَقامِ التَّعْليمِ؛ لأنَّه رُبَّما أَوهَمَ أنَّ القُرْآنَ بمَعْنى كَلامِه تَعالى مَخْلوقٌ؛ ولِذلك امْتَنَعَتِ الأئِمَّةُ مِن القَوْلِ بخَلْقِ القُرْآنِ)[٢].

١٦- وقال سعيد فُودَة: (اللهُ تعالى متكَلِّمٌ، وكلامُه الَّذي هو صفةٌ مِن صِفاتِه يقومُ به، هذا القَدْرُ مُتَّفَقٌ عليه بَيْنَ الأشاعِرةِ والمجَسِّمةِ، ولكِنَّ المجَسِّمةَ[٣] يقولون زيادةً: إنَّ الكلامَ صوتٌ وحرفٌ، ومِن هؤلاء ابنُ تَيميَّةَ)[٤].

وقال أيضًا: (قال أهلُ السُّنَّةِ[٥]: الكلامُ أنواعٌ: بعضُه متألِّفٌ مِن حَرفٍ وصَوتٍ، وبعضُه ليس مِن حرفٍ وصَوتٍ، وقالوا: لَمَّا كان الحرفُ والصَّوتُ كُلٌّ منهما حادثًا، ووجَب أن يكونَ اللهُ مُتكَلِّمًا ومتَّصِفًا بصِفةِ الكلامِ؛ امتنَع أن يكونَ متَّصِفًا بالحرفِ والصَّوتِ، بل وجَب أن يكونَ متَّصِفًا بالكلامِ الَّذي ليس هو حرفٌ

(١) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٢٩ - ١٣١).

(٢) المصدر السابق: (ص: ١٦٠).

(٣) يعني أهلِ الحديث، أهلِ السنة والجماعة، فهم ينبزونهم بالمجسِّمة والحشويَّة.

(٤) ((الكاشف الصغير)) (ص: ٣٠٩).

(٥) يعني عنده: الأشاعرةَ.

وصَوتٌ)[١].

وقال أيضًا: (إنَّ اللهَ سُبحانَه متكَلِّمٌ، أي: إنَّه متَّصِفٌ بصفةٍ نَفْسيَّةٍ هي الكلامُ، ولكِنْ لا يُشابِهُ كلامُه أيَّ كلامٍ، ولا يُماثِلُ هذه الصِّفةَ أيُّ صفةِ كلامٍ نفْسيٍّ عِندَ البشَرِ ولا غيرِهم... وهذه الصِّفةُ ليس بحرفٍ وصوتٍ، بل هي صفةٌ نَفْسيَّةٌ للهِ... وقالوا في الوَقتِ نفْسِه: إنَّه جَلَّ شأنُه يمكِنُ أن يَخلُقَ أصواتًا وحروفًا وكلماتٍ دالَّةً على بعضِ مدلولاتِ كَلامِه النَّفْسيِّ، ولكِنَّ هذه الأصواتَ أو الأفعالَ ليست قائمةً بذاتِ اللهِ تعالى؛ لاستحالةِ قيامِ الحوادثِ به جَلَّ شأنُه)[٢].

وقال أيضًا: (صرَّح السَّادةُ الأشاعِرةُ أنَّ كُلَّ حادثٍ فهو مخلوقٌ بلا رَيبٍ، واللهُ سُبحانَه لا يقومُ في ذاتِه الشَّريفةِ حوادِثُ ولا مخلوقاتٌ، إذَنْ لا بُدَّ أن يكونَ اللهُ تعالى قد أحدث القرآنَ العَرَبيَّ في بعضِ مخلوقاتِه)[٣].

هذه أقوالُ أئمَّةِ الأشاعرةِ على أنَّ كلامَ الله كلامٌ نَفْسيٌّ، ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ[٤]، وأنه صِفةٌ أزَليَّةٌ قائمةٌ بذاتِه تَعالى، ليس فيه تقديمٌ ولا تأخيرٌ.

أمَّا أئمَّةُ السَّلَفِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فهذه أقوالُهم في صِفةِ الكَلامِ:

١- عن مُعاويةَ بنِ عَمَّارٍ الدُّهْنيِّ، قال: (قُلْتُ لجَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ: إنَّهم يَسْألونَ

(١) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٥٥٣).

(٢) ((المصدر السابق)) (ص: ٥٥٧).

(٣) ((الكاشف الصغير)) (ص: ٣٤٢، ٣٤٣).

(٤) قال السَّفَّارينيُّ في ((لوامع الأنوار)) (١/ ١٤٣): (ممَّن ذهبَ إلى مَذهَبِ السَّلَفِ والحنابِلةِ مِن قِدَمِ كلامِه تعالى، وأنَّه بحَرفٍ وصَوتٍ، من مُتأخِّري محقِّقي الأشاعِرةِ: صاحبُ المواقِفِ، وإنْ ردَّ عليه جمعٌ منهم من مُتَحذْلِقٍ ومُجَازِفٍ)، يعني بصاحبِ المواقف العضُدَ الإيجيَّ، لكِنْ لم نقَعْ على شيءٍ من هذا في أيٍّ مِن كُتُبِه.

عن القُرْآنِ مَخْلوقٌ هو؟ قال: ليس بخالِقٍ ولا مَخْلوقٍ، ولكنَّه كَلامُ اللهِ)[١].

٢- وقال وَكيعُ بنُ الجَرَّاحِ: (مَن زَعَمَ أنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ فقدْ زَعَمَ أنَّ شَيئًا مِن اللهِ مَخْلوقٌ. فقيلَ له: مِن أين قُلْتَ هذا؟ قال: لأنَّ اللهَ تبارك وتعالى يَقولُ: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، ولا يكونُ مِن اللهِ شيءٌ مَخْلوقٌ)[٢].

٣- وقال سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بنَ دينارٍ يَقولُ: (أَدْرَكْتُ مَشايِخَنا مُنْذُ سَبْعينَ سَنَةً يَقولونَ: القُرْآنُ كَلامُ اللهِ، مِنه بَدَأَ، وإليه يَعودُ)[٣].

٤- عن أبي النَّضْرِ هاشمِ بنِ القاسِمِ، قال: (دَعانا إبْراهيمُ بنُ شَكْلَةَ، وأَحضَرَ بِشْرًا المَريسيَّ؛ أرادَ ضَرْبَ عُنُقِه، فقال لنا: ما تَقولونَ في القُرْآنِ؟ قال: فقُلْتُ: القُرْآنُ كَلامُ اللهِ، غَيْرُ مَخْلوقٍ، فقال: لِمَ لَمْ نَقُلْ: كَلامُ اللهِ، ونَسكُتْ؟ قال: قُلْتُ: لأنَّ هذا العَدُوَّ للهِ قال: مَخْلوقٌ، فلم نَجِدْ بُدًّا مِن أن نَقولَ: غَيْرُ مَخْلوقٍ)[٤].

٥- وقال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ: (القرآنُ كلامُ اللهِ وليس بمَخلوقٍ. ولا يَضْعُفُ أنْ يَقولَ: ليس بمَخلوقٍ؛ فإنَّ كلامَ اللهِ ليس ببائنٍ منه، وليس منه شَيْءٌ مَخلوقٌ.

وإيَّاكَ ومُناظَرةَ مَن أُخْذِلَ فيه، ومَن قال باللَّفظِ وغَيْرِه، ومَن وَقَفَ فيه فقال: لا أَدري مَخلوقٌ أو ليس بمَخلوقٍ، وإنَّما هو كلامُ اللهِ! فهذا صاحبُ بِدْعةٍ، مِثْلُ مَن قال: هو مَخلوقٌ! وإنَّما هو كلامُ اللهِ ليس بمَخلوقٍ)[٥].

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في ((كتاب السنة)) (١٣٢) وابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (٥٢)، والبيهقي في ((الأسماء والصفات)) (٥٣٧).

(٢) يُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالَكائي (٢/ ٢٤٥).

(٣) أخرجه الطبري في ((صريح السنة)) (١٦)، وابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (١٨٤)، واللالكائي في ((شرح أصول الاعتقاد)) (٣٨١).

(٤) أخرجه الخلال في ((كتاب السنة)) (١٧٩٨).

(٥) ((أصول السُّنَّة)) (ص: ١٠).

وعن أبي بَكْرٍ الأَثْرَم أنَّ العَبَّاسَ بنَ عَبْدِ العَظيم العَنْبَريَّ قال لأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ: (يا أبا عَبْدِ اللهِ، قَوْمٌ هاهنا حَدَّثوا، يَقولونَ: لا نَقولُ: مَخْلوقٌ ولا غَيْرُ مَخْلوقٍ! قال: هؤلاء أَضَرُّ مِن الجَهْميَّةِ على النَّاسِ، وَيْلَكُم! فإنْ لم تَقولوا: ليس بمَخْلوقٍ، فقَوْلوا: مَخْلوقٌ! فقال العَبَّاسُ: ما تَقولُ يا أبا عَبْدِ اللهِ؟ فقال: الَّذي أَعْتَقِدُه وأَذهَبُ إليه، ولا أَشُكُّ فيه: أنَّ القُرْآنَ غَيْرُ مَخْلوقٍ. سُبْحانَ اللهِ! ومَن يَشُكُّ في هذا؟! سُبْحانَ اللهِ! في هذا شَكٌّ؟! قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففَرَّقَ بَيْنَ الخَلْقِ والأمْرِ. القُرْآنُ مِن عِلمِ اللهِ، أَلَا تَراه يَقولُ: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ٢]، والقُرْآنُ فيه أسْماءُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، أيَّ شيءٍ تَقولونَ؟! أَلَا تَقولونَ: إنَّ أسْماءَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ غَيْرُ مَخْلوقةٍ؟ مَن زَعَمَ أنَّ أسْماءَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ مَخْلوقةٌ فقدْ كَفَرَ، لم يَزَلِ اللهُ عَزَّ وجَلَّ قَديرًا، عَليمًا، عَزيزًا، حَكيمًا، سَميعًا، بَصيرًا، لَسْنا نَشُكُّ أنَّ أسْماءَ اللهِ ليست بمَخْلوقةٍ، ولَسْنا نَشُكُّ أنَّ عِلمَ اللهِ تَبارَكَ وتَعالى ليس بمَخْلوقٍ، وهو كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، ولم يَزَلِ اللهُ عَزَّ وجَلَّ حَكيمًا. وأيُّ كُفْرٍ أَبيَنُ مِن هذا؟! وأيُّ كُفْرٍ أَكفَرُ مِن هذا؟! إذا زَعَموا أنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ فقدْ زَعَموا أنَّ أسْماءَ اللهِ مَخْلوقةٌ، وأنَّ عِلمَ اللهِ مَخْلوقٌ! ولكنَّ النَّاسَ يَتَهاوَنونَ بهذا، ويَقولونَ: إنَّما يَقولونَ: القُرْآنُ مَخْلوقٌ، فيَتَهاوَنونَ، ويَظُنُّونَ أنَّه هَيِّنٌ، ولا يَدْرونَ ما فيه مِن الكُفْرِ)[1].

وقال أبو بكرٍ المَرُّوذيُّ: (سمِعتُ أبا عبدِ اللهِ -يعني: أحمدَ بنَ حَنبَلٍ- وقيل له: إنَّ عبدَ الوهَّابِ قد تكَلَّم وقال: مَن زعَم أنَّ اللهَ كَلَّم موسى بلا صَوتٍ فهو جَهميٌّ عدُوُّ اللهِ وعَدُوُّ الإسلامِ، فتبسَّم أبو عبدِ اللهِ، وقال: ما أحسَنَ ما قال! عافاه اللهُ!)[2].

(١) أخرجه الخلال في ((كتاب السنة)) (١٨٠٤) مطوَّلًا.

(٢) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (٢/ ٣٨ - ٣٩). ويُنظر أيضًا: ((المسائل والرسائل =

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: (سألتُ أبي رحِمَه اللهُ عن قَومٍ يَقولونَ: لَمَّا كلَّم اللهُ عزَّ وجَلَّ موسى، لم يتكلَّمْ بصَوتٍ، فقال أبي: بلى، إنَّ رَبَّك عزَّ وجَلَّ تكلَّم بصَوتٍ، هذه الأحاديثُ نَرويها كما جاءت. وقال أبي رحمه اللهُ: حديثُ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه: «إذا تكلَّم اللهُ عزَّ وجَلَّ سُمِع له صَوتٌ كجَرِّ السِّلسِلةِ على الصَّفوانِ»[1]، قال أبي: وهذا الجَهميَّةُ تُنكِرُه. وقال أبي: هؤلاء كفَّارٌ، يُريدون أن يُمَوِّهوا على النَّاسِ، مَن زعَم أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ لم يتكلَّمْ فهو كافِرٌ، ألَا إنَّا نَروي هذه الأحاديثَ كما جاءت)[2].

٦- قال أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إسْماعيلَ البُخاريُّ: (سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ بنَ

= المروية عن الإمام أحمد في العقيدة)) للأحمدي (١/ ٣٠٢- ٣٠٣)، ((العقيدة السلفية في كلام رب البرية)) للجديع (ص: ١٦٢).

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه بلفظِ: ((إذا تَكلَّمَ اللهُ بالوَحْيِ سَمِعَ أهْلُ السَّماءِ للسَّماءِ صَلْصَلةً كجَرِّ السِّلْسِلةِ على الصَّفا، فيُصعَقونَ، فلا يَزالونَ كذلك حتَّى يَأتيَهم جِبْريلُ، حتَّى إذا جاءَهم جِبْريلُ فُزِّعَ عن قُلوبِهم، فيَقولونَ: يا جِبْريلُ ماذا قالَ رَبُّك؟ فيَقولُ: الحَقَّ، فيَقولونَ: الحَقَّ، الحَقَّ)). وأخرجه ابنُ حِبَّان (٣٧)، والبيهقيُّ في ((الأسماء والصفات)) (٤٣٣).

صحَّحه ابنُ حِبَّان، والبيهقيُّ، وابن تَيميَّةَ في ((العقيدة الأصفهانية)) (٦٨)، والألباني في ((صحيح سنن أبي داود)) (٤٧٣٨).

والحديثُ رُوِي موقوفًا، ولفظُه: عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه قال: (إنَّ اللَّهَ عزَّ وجَلَّ إذا تكَلَّم بالوَحيِ سَمِع أهلُ السَّماءِ للسَّماءِ صَلصَلةً كجَرِّ السِّلسِلةِ على الصَّفا، فيُصعَقون، فلا يزالون كذلك حتَّى يأتيَهم جبريلُ عليه السَّلامُ، فإذا جاءهم جبريلُ فُزِّع عن قُلوبِهم، قال: فيقولون: يا جبريلُ، ماذا قال رَبُّك؟ قال: فيقولُ: الحَقَّ، قال: فينادُونَ: الحَقَّ الحَقَّ).

أخرجه موقوفًا البخاريُّ مُعَلَّقًا بصيغة الجَزمِ قبلَ حديث (٧٤٨١) بلفظٍ مقارِبٍ، وأخرجه موصولًا البيهقيُّ في ((الأسماء والصفات)) (٤٣٢) واللَّفظُ له.

صحَّحه البيهقيُّ. وقال الخطيب في ((تاريخ بغداد)) (١١/ ٣٩٢): (هو المحفوظ).

(٢) يُنظر: ((السنة)) (١/ ٢٨٠، ٢٨١)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٢/ ٣٦٨).

سَعيدٍ يَقولُ: سَمِعْتُ يَحْيى بنَ سَعيدٍ يَقولُ: ما زِلْتُ أَسمَعُ أَصْحابَنا يَقولونَ: إنَّ أَفْعالَ العِبادِ مَخْلوقةٌ. قال أبو عَبْدِ اللهِ: حَرَكاتُهم وأَصْواتُهم واكْتِسابُهم وكِتابتُهم مَخْلوقةٌ، فأمَّا القُرْآنُ المَتْلُوُّ المُبينُ المُثبَتُ في المُصْحَفِ المَسْطورُ المَكْتوبُ المُوعَى في القُلوبِ؛ فهو كَلامُ اللهِ ليس بخَلْقٍ، قال اللهُ تَعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وقال إسْحاقُ بنُ إبْراهيمَ: فأمَّا الأوْعيةُ فمَن يَشُكُّ في خَلْقِها؟!)[1].

وقال البُخاريُّ أيضًا: (لقيتُ أكثَرَ مِن ألْفِ رَجُلٍ مِن أهلِ العِلمِ؛ أهلِ الحِجازِ ومكَّةَ والمدينةِ والكوفةِ والبَصرةِ وواسِطٍ وبَغدادَ والشَّامِ ومِصرَ، لَقِيتُهم كَرَّاتٍ قَرنًا بعد قَرنٍ ثمَّ قَرنًا بعد قَرنٍ، أدركتُهم وهم متوافِرون منذُ أكثَرَ مِن ستٍّ وأربعين سنةً ... فما رأيتُ واحِدًا منهم يختَلِفُ في هذه الأشياءِ: أنَّ الدِّينَ قَولٌ وعَمَلٌ؛ وذلك لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، وأنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ؛ لقَولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قال ابنُ عُيينةَ: فبَيَّن اللهُ الخَلقَ من الأمرِ؛ لقَولِه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤])[2].

٧- قال ابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ: (القُرْآنُ كَلامُ اللهِ وتَنْزيلُه؛ إذ كانَ مِن مَعاني تَوْحيدِه، فالصَّوابُ مِن القَوْلِ في ذلك عنْدَنا أنَّه كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ كيف كُتِبَ وحيثُ تُلِيَ وفي أيِّ مَوضِعٍ قُرِئَ؛ في السَّماءِ وُجِدَ، وفي الأرْضِ حيثُ حُفِظَ،

(١) ((خلق أفعال العباد)) (٢/ ٧٠).

(٢) يُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (١/ ١٩٣-١٩٦).

في اللَّوْحِ المَحْفوظِ كان مَكْتوبًا، وفي أَلْواحِ صِبْيانِ الكَتاتيبِ مَرْسومًا، في حَجَرٍ نُقِشَ، أو في وَرَقٍ خُطَّ، أو في القَلْبِ حُفِظَ، وبلسانٍ لُفِظَ، فمَن قال غَيْرَ ذلك أو ادَّعى أنَّ قُرْآنًا في الأرْضِ أو في السَّماءِ سِوى القُرْآنِ الَّذي نَتْلوه بأَلْسِنتِنا ونَكتُبُه في مَصاحِفِنا، أو اعْتَقَدَ غَيْرَ ذلك بقَلْبِه، أو أَضمَرَه في نَفْسِه، أو قالَه بلِسانِه دائِنًا به؛ فهو باللهِ كافِرٌ، حَلالُ الدَّمِ، بَريءٌ مِن اللهِ، واللهُ مِنه بَريءٌ، بقَوْلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال -وقَوْلُه الحَقُّ- عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ﴾ [التوبة: ٦]، فأَخبَرَ جَلَّ ثَناؤُه أنَّه في اللَّوْحِ المَحْفوظِ مَكْتوبٌ، وأنَّه مِن لِسانِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مَسْموعٌ، وهو قُرْآنٌ واحِدٌ مِن مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مَسْموعٌ، في اللَّوْحِ المَحْفوظِ مَكْتوبٌ، وكذلك هو في الصُّدورِ مَحْفوظٌ، وبأَلْسُنِ الشُّيوخِ والشَّبابِ مَتْلُوٌّ)[1].

٨- وقال أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ في ذِكْرِ بيانِ عقيدةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، على مَذهبِ فُقهاءِ المِلَّةِ: أبي حَنيفةَ النُّعمانِ بنِ ثابتٍ الكوفيِّ، وأبي يوسفَ يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الأنصاريِّ، وأبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبانيِّ، وما يَعتَقِدونَ مِن أُصولِ الدِّينِ، ويَدِينونَ به رَبَّ العالَمينَ: (إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ منه بَدَا بلا كَيفيَّةٍ قَوْلًا، وأَنزَلَه على رسولِه وَحْيًا، وصَدَّقَه المؤْمِنون على ذلكَ حَقًّا. وأَيْقَنوا أنَّه كلامُ اللهِ تعالى بالحقيقةِ، ليس بمَخلوقٍ ككَلامِ البَرِيَّةِ. فمَن سمِعَه فزَعَمَ أنَّه كلامُ البَشَرِ، فقد كَفَر، وقد ذَمَّهُ اللهُ وعابَه وأَوعَدَه بسَقَرَ؛ حيثُ قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]. فلمَّا أَوعَدَ اللهُ بسَقَر، لِمَن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾؛

(١) ((صريح السنة)) (ص: ١٨).

عَلِمْنا وأَيْقَنَّا أنَّه قَولُ خالقِ البَشَر، ولا يُشْبِهُ قَولَ البَشَر. ومَن وَصَفَ اللهَ بمَعنًى مِن مَعاني البَشَر، فقد كَفَر. فمَن أَبصَرَ هذا اعتَبَر، وعن مِثْلِ قَولِ الكُفَّارِ انزَجَر، وعَلِمَ أنَّه بصِفاتِه ليس كالبَشَر)[1].

٩- وقال أبو بكرٍ الآجُرِّيُّ: (بابُ ذِكرِ الإيمانِ بأنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، وأنَّ كَلامَه جَلَّ وعلا ليس بمخلوقٍ، ومن زعم أنَّ القرآنَ مخلوقٌ فقد كَفَر. اعلَموا -رَحِمَنا اللهُ وإيَّاكم- أنَّ قَولَ المُسلمين الَّذين لم تَزِغْ قُلوبُهم عن الحَقِّ، ووُفِّقوا للرَّشادِ قديمًا وحديثًا: إنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ليس بمخلوقٍ؛ لأنَّ القرآنَ مِن عِلمِ اللهِ، وعِلمُ اللهِ لا يكونُ مخلوقًا، تعالى اللهُ عن ذلك، دَلَّ على ذلك القرآنُ والسُّنَّة وقَولُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، وقَولُ أئمَّةِ المُسلمين، لا يُنكِرُ هذا إلَّا جَهميٌّ خَبيثٌ)[2].

١٠- عَدَّد اللَّالَكائيُّ أسْماءَ أكثَرَ مِن خَمْسمِئةِ عالِمٍ مِن عُلَماءِ المُسلِمينَ في مُختلِفِ الأعْصارِ ومِن عِدَّةِ أمْصارٍ ممَّن يَقولُ: إنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، وقال في آخِرِ كَلامِه: (فهؤلاء خَمْسُمِئةٍ وخَمْسونَ نَفْسًا أو أكثَرُ مِن التَّابعينَ وأتْباعِ التَّابعينَ، والأئمَّةِ المَرْضيِّينَ، سِوى الصَّحابةِ الخَيِّرينَ، على اخْتِلافِ الأعْصارِ، ومُضِيِّ السِّنينَ والأعْوامِ، وفيهم نَحْوٌ مِن مِئةِ إمامٍ ممَّن أخَذَ النَّاسُ بقَوْلِهم، وتَدَيَّنوا بمَذاهِبِهم، ولو اشْتَغَلْتُ بنَقْلِ قَوْلِ المُحْدَثينَ لَبَلَغَتْ أسْماؤُهم أُلوفًا كَثيرةً، لكنِّي اخْتَصَرْتُ وحَذَفْتُ الأسانيدَ للاخْتِصارِ، ونَقَلْتُ عن هؤلاء عَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ، لا يُنكِرُ عليهم مُنكِرٌ، ومَن أنكَرَ قَوْلَهم اسْتَتابوه أو أمَروا بقَتْلِه أو نَفْيِه أو صَلْبِه، ولا خِلافَ بَيْنَ الأمَّةِ أنَّ أوَّلَ مَن قال: القُرْآنُ مَخْلوقٌ، جَعْدُ بنُ

(١) ((العقيدة الطحاوية)) (ص: ١٢، ١٣).

(٢) ((الشريعة)) (١/ ٤٨٩).

دِرْهَمٍ في سِنِي نَيِّفٍ وعِشْرينَ ومِئةٍ، ثُمَّ جَهْمُ بنُ صَفْوانَ)[١].

١١- وقال ابنُ أبي الخَيرِ العِمْرانيُّ[٢] (ت: ٥٥٨هـ): (قد وافقَنا الأشعَريَّةُ على أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ، ومَن قال بخَلقِه فهو كافرٌ، ورَدُّوا على قولِ المعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ: إنَّه مخلوقٌ. إلَّا أنَّ الأشعريَّةَ قالوا: كلامُ اللهِ الحقيقيُّ هو معنًى قائمٌ في نفْسِه لا يُفارِقُه، لا يَدخُلُ كلامَه النَّظمُ والتَّأليفُ والتَّعاقُبُ، ولا يكونُ بحَرفٍ وصَوتٍ، ولا يتكلَّمُ اللهُ بالعَرَبيَّةِ ولا بغَيرِها مِن اللُّغاتِ، وليس له أوَّلٌ ولا آخِرٌ ولا بعضٌ، بل هو شيءٌ واحدٌ لم يُنزِلْه اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا على أحَدٍ من الأنبياءِ، ولا يُتلى ولا يُكتَبُ، ولم يَسمَعْه أحدٌ إلَّا موسى عليه السَّلامُ، وهذه السُّوَرُ والآياتُ عِبارةٌ وحكايةٌ عن كلامِ اللهِ، وتُسَمَّى قُرآنًا، وكذلك التَّوراةُ عِبارةٌ عن كلامِ اللهِ بلُغةِ موسى وقَوْمِه، والإنجيلُ عِبارةٌ عن كلامِ اللهِ بلُغةِ عيسى وقَوْمِه!

فادَّعَوا أنَّ كلامَ اللهِ غيرُ القرآنِ، وأنَّ القرآنَ غيرُ كلامِ اللهِ؛ فقولُهم: إنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ، تلاعُبٌ وخَلْفٌ من الكلامِ!

والدَّليلُ على أنَّ هذا القرآنَ يُسَمَّى كلامَ اللهِ: قَولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، ولا خِلافَ أنَّه أراد: حتَّى يسمَعَ منك هذا القُرآنَ، فإنْ قَبِلَه ودخل في الإسلامِ فهو منكم، وإلَّا فأبلِغْه مَأْمَنَه. ومِن الدَّليلِ على ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.

(١) ((شرح أصول اعتقاد أهْل السُّنَّة والجَماعة)) (٢/ ٢٥٣ - ٣٤٤).

(٢) هو يحيى بن أبي الخير سالم بن أسْعَد بن يحيى، مِن كبارِ فُقَهاءِ الشَّافعيَّةِ في اليَمَنِ، له مؤلَّفاتٌ في الرَّدِّ على الأشاعِرةِ والمُعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ. يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٢/ ١٥٥)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٧/ ٣٣٦).

ومعلومٌ أنَّ المُشرِكينَ لا سبيلَ لهم إلى سَماعِ ما في نَفْسِ اللهِ مِن الكلامِ ولا إلى تبديلِه؛ فتقَرَّر بهذا أنَّ المرادَ بهذا كُلِّه هو القرآنُ المتلوُّ المسموعُ.

ويدُلُّ على ما قُلْناه قَولُه تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾، والمرادُ بكلامِ اللهِ في هذه الآيةِ: التَّوراةُ.

ويدُلُّ على هذا أنَّ المتلوَّ يُسَمَّى كلامَ اللهِ قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الآيةَ، إلى قَولِه تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ اللَّهِ﴾، أي: لا تغييرَ لِما وعَدَ اللهُ أولياءَه مِن كريمِ ثوابِه.

وأمَّا الدَّليلُ على أنَّ هذا المتلُوَّ يُسَمَّى قرآنًا فقَولُه تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾، فالَّذي تَحدَّى اللهُ العرَبَ أن يأتوا بمِثلِه وجَعَله معجزةً لنبيِّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأخبَر أنَّهم لا أتونَ بمِثلِه: هو هذا القُرآنُ والسُّوَرُ والآياتُ، فأمَّا ما في نفْسِ الباري مِن الكلامِ فلا سبيلَ للعَرَبِ ولا لأحَدٍ مِن الخَلقِ إلى سماعِه، ولا إلى مُعارَضتِه.

ويدُلُّ على ما قُلْنا قَولُه تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فقال: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾، وهذه إشارةٌ إلى شيءٍ موجودٍ مع النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وما في نفْسِ الباري ليس بموجودٍ معه، ولأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إنَّما أنذَرَهم بما يُتلى في هذه السُّوَرِ والآياتِ)[1].

١٢- وقال ابنُ الجوزيِّ: (وقد عَلِم كُلُّ ذي عَقلٍ أنَّ القائلَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]: إنَّما أشار إلى ما سَمِعه، ولا يختَلِفُ أولو الألبابِ وأهلُ الفَهمِ للخِطابِ أنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ كنايةٌ عن القرآنِ، وقَولَه: ﴿نَزَلَ بِهِ﴾

(١) ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) (٢/ ٥٥٤- ٥٥٦).

كنايةٌ أيضًا عنه، وقولَه: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾ إشارةٌ إلى حاضرٍ، وهذا أمرٌ مُستقيمٌ لم يختَلِفْ فيه أحدٌ مِن القُدَماءِ في زَمَنِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، والصَّحابةِ رِضوانُ اللهِ عليهم.

ثمَّ دسَّ الشَّيطانُ دسائِسَ البِدَعِ، فقال قومٌ: هذا المشارُ إليه مخلوقٌ! فثبت الإمامُ أحمدُ رحمه اللهُ ثُبوتًا لم يَثْبُتْه غيرُه على دَفعِ هذا القولِ؛ لئلَّا يتطَرَّقَ إلى القرآنِ ما يمحو بعضَ تعظيمِه في النُّفوسِ، ويُخرِجُه عن الإضافةِ إلى اللهِ عزَّ وجَلَّ، ورأى أنَّ ابتداعَ ما لم يُقَلْ فيه لا يجوزُ استِعمالُه، فقال: كيف أقولُ ما لم يُقَلْ؟!)[1].

١٣- وقال مُوَفَّقُ الدِّينِ ابنُ قُدامةَ: (نعتَقِدُ أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ، وهو هذه المائةُ والأربعَ عَشْرةَ سورةً، أوَّلُها سورةُ الفاتحةِ، وآخِرُها المعَوِّذاتُ، وأنَّه سُوَرٌ وآياتٌ وحُروفٌ وكَلِماتٌ، مَتلوٌّ مسموعٌ مكتوبٌ.

وعندَهم [أي: الأشعَريَّةِ] أنَّ هذه السُّوَرَ والآياتِ ليست بقرآنٍ، وإنَّما هي عبارةٌ عنه وحكايةٌ، وأنَّها مخلوقةٌ، وأنَّ القرآنَ معنًى في نفْسِ الباري، وهو شيءٌ واحِدٌ لا يتجَزَّأُ ولا يتبعَّضُ ولا يتعدَّدُ، ولا هو شيءٌ يَنزِلُ، ولا يُتلى ولا يُسمَعُ ولا يُكتَبُ، وأنَّه ليس في المصاحِفِ إلَّا الوَرَقُ والمِدادُ)[2].

١٤- وقال ابنُ عُثَيمين: (الأشعريَّةُ قالوا: كلامُ اللهِ معنًى قائِمٌ بنَفْسِه لا يتعَلَّقُ بمشيئتِه، وهذه الحروفُ والأصواتُ المسموعةُ مخلوقةٌ للتَّعبيرِ عن المعنى القائِمِ بنفْسِ اللهِ!

ونَرُدُّ عليهم بما يلي:

١- أنَّه خلافُ إجماعِ السَّلَفِ.

(١) ((صيد الخاطر)) (ص: ١٩٧).

(٢) ((المناظرة في القرآن)) (ص: ١٧، ١٨).

٢- خِلافُ الأدِلَّة؛ لأنَّها تدُلُّ على أنَّ كلامَ اللهِ يُسمَعُ، ولا يُسمَعُ إلَّا الصَّوتُ، لا يُسمَعُ المعنى القائمُ بالنَّفْسِ.

٣- خِلافُ المعهودِ؛ لأنَّ الكلامَ المعهودَ هو ما ينطِقُ به المتكَلِّمُ، لا ما يُضمِرُه في نفْسِه.

والدَّليلُ على أنَّه حروفٌ:

قَولُه تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١، ١٢]؛ فإنَّ هذه الكَلِماتِ حُروفٌ، وهي كلامُ اللهِ.

والدَّليلُ على أنَّه بصَوتٍ قَولُه تعالى:

﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، والنِّداءُ والمناجاةُ لا تكونُ إلَّا بصوتٍ.

وروى عبدُ اللهِ بنُ أُنَيسٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه قال: «يَحشُرُ اللهُ الخلائِقَ فيُناديهم بصَوتٍ يَسمَعُه مَن بَعُدَ كما يَسمَعُه مَن قَرُبَ: أنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ»(١)...

وكلامُ اللهِ تعالى قديمُ النَّوعِ حادِثُ الآحادِ، ومعنى قديمِ النَّوعِ: أنَّ اللهَ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتكَلِّمًا، ليس الكلامُ حادِثًا منه بعدَ أنْ لم يكُنْ، ومعنى حادِثِ الآحادِ: أنَّ آحادَ كلامِه -أي: الكلامَ المُعَيَّنَ المخصوصَ- حادِثٌ؛ لأنَّه متعَلِّقٌ بمشيئتِه،

(١) أخرجه البخاري معلَّقًا بصيغة التَّضعيف قبلَ حديث (٧٤٨١) واللَّفظُ له، وأخرجه موصولًا أحمدُ (١٦٠٤٢)، والطَّبَرانيُّ (١٤/ ٢٧٥) (١٤٩١٤).

حسَّنه ابنُ القيِّم كما في ((مختصر الصواعق المرسلة)) (ص: ٤٨٩)، وصحَّح إسنادَه الحاكمُ في ((المستدرك)) (٣٦٣٨)، وحسَّنه المُنْذِريُّ في ((الترغيب والترهيب)) (٤/ ٣٠٣)، وابنُ حجر في ((فتح الباري)) (١/ ٢٠٩).

متى شاء تكَلَّم بما شاء كيف شاء)[١].

وبهذا يَتَبيَّنُ بوُضوحٍ أنَّ اللهَ سُبْحانَه مُتَّصِفٌ بصِفةِ الكَلامِ أزَلًا وأبَدًا، لا بِدايةَ لكَلامِه ولا نِهايةَ له، وصِفةُ الكَلامِ صِفةٌ للهِ سُبْحانَه ذاتيَّةٌ فِعْليَّةٌ؛ فهي ذاتيَّةٌ باعْتِبارِ أنَّه لا بِدايةَ للاتِّصافِ بها، وفِعْليَّةٌ بكَوْنِها تَتَعلَّقُ بالمَشيئةِ والإرادةِ، فكَلامُ اللهِ مُتَعلِّقٌ بمَشيئتِه، يَتَكلَّمُ متى شاءَ، كيف شاءَ، وكَلامُ اللهِ قَديمُ النَّوْعِ، حادِثُ الآحادِ، فقدْ كَلَّمَ موسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في زَمانِه، وكَلَّمَ نَبيَّنا مُحَمَّدًا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لَيْلةَ المِعْراجِ، ويُكلِّمُ النَّاسَ يَوْمَ القِيامةِ، ويُكلِّمُ أهْلَ الجَنَّةِ إذا دَخَلوا الجَنَّةَ، وكَلامُ اللهِ سُبْحانَه ليس ككَلامِ المَخْلوقينَ، ولا نَعلَمُ كَيْفيَّتَه، ويَجِبُ الإيمانُ بأنَّ اللهَ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ، وقدْ تَكلَّمَ اللهُ سُبْحانَه بالقُرْآنِ بحُروفِه ومَعانيه، وسَمِعَه منه جِبْريلُ عليه السَّلامُ، وأسمَعَه جِبْريلُ مُحَمَّدًا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأسمَعَه مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أُمَّتَه، وليس لِجِبْريلَ ولا لمُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلَّا التَّبْليغُ، فهو كَلامُ اللهِ على الحَقيقةِ لا كَلامُ غَيْرِه، وهو مُنزَّلٌ غَيْرُ مَخْلوقٍ، ومَذهَبُ الأشاعِرةِ في كَلامِ اللهِ أقرَبُ إلى مَذهَبِ المُعْتَزِلةِ، وقدْ تَأثَّروا في مَذهَبِهم بالجَهْميَّةِ والفَلاسِفةِ، فوَصَفوا اللهَ بالكَلامِ النَّفْسيِّ الَّذي ابْتَدَعوا القَوْلَ به، وأنكَروا أن يَكونَ اللهُ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ، وقالوا: ليس في المُصْحَفِ كَلامُ اللهِ، بلْ فيه الدَّلالةُ على كَلامِ اللهِ، وليس هو كَلامَ اللهِ! فخالَفوا أدِلَّةَ القُرْآنِ والسُّنَّةِ، وما كان عليه السَّلَفُ الصَّالِحُ، الَّذين كانوا يَقولونَ: القُرْآنُ كَلامُ اللهِ، ولا يُطلِقونَ القَوْلَ بأنَّ كَلامَ اللهِ قَديمٌ، ولا أنَّ القُرْآنَ قَديمٌ، بلْ يَقولونَ: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ، وأنَّ المَكْتوبَ في المَصاحِفِ والمَحْفوظَ في الصُّدورِ هو كَلامُ اللهِ رَبِّ العالَمينَ.

(١) ((تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد)) (ص: ٧٣، ٧٤).

كما قال اللهُ تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠].

وقال اللهُ سُبْحانَه: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥].

وقال اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وقال اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧].

وعن زَيدِ بنِ خالِدٍ الجُهَنيِّ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: ((صلَّى بنا النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم صَلاةَ الصُّبْحِ بالحُدَيْبِيَةِ، ثُمَّ قال: أَتَدْرونَ ماذا قال رَبُّكم اللَّيْلةَ؟ قالوا: اللهُ ورَسولُه أَعلَمُ، قال: أَصبَحَ مِن عِبادي مُؤمِنٌ بي، وكافِرٌ؛ فأمَّا مَن قال: مُطِرْنا بفَضْلِ اللهِ ورَحْمتِه، فذلك مُؤمِنٌ بي كافِرٌ بالكَوْكَبِ، وأمَّا مَن قال: مُطِرْنا بنَوْءِ كَذا وكَذا، فذلك كافِرٌ بي، مُؤمِنٌ بالكَوْكَبِ))[1].

وعن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: قال رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((إذا قَضى اللهُ الأمْرَ في السَّماءِ، ضَرَبَتِ المَلائِكةُ بأجْنِحَتِها خُضْعانًا لقَوْلِه، كأنَّه سِلْسِلةٌ على صَفْوانٍ، فإذا فُزِّعَ عن قُلوبِهم قالوا: ماذا قالَ رَبُّكم؟ قالوا للَّذي قالَ: الحَقَّ، وهو العلِيُّ الكَبيرُ))[2].

وعن عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: قال رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((إذا تَكلَّمَ اللهُ بالوَحْيِ سَمِعَ أهْلُ السَّماءِ للسَّماءِ صَلْصَلةً كجَرِّ السِّلْسِلةِ

(١) أخرجه البخاريُّ (١٠٣٨) واللَّفظُ له، ومُسلِم (٧١).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٤٨٠٠) مطوَّلًا.

على الصَّفا، فيُصْعَقونَ، فلا يَزالونَ كذلك حتَّى يَأتيَهم جِبْريلُ، حتَّى إذا جاءَهم جِبْريلُ فُزِّعَ عن قُلوبِهم، فيَقولونَ: يا جِبْريلُ، ماذا قالَ رَبُّك؟ فيَقولُ: الحَقَّ، فيَقولونَ: الحَقَّ، الحَقَّ))[1].

وإذا أردْتَ أن تعرِفَ الفَرقَ بيْنَ قَولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ السَّهلِ الفِطريِّ المُيَسَّرِ، وقولِ أهلِ الكلامِ -كالأشاعِرةِ، والماتُريديَّةِ- المُعقَّدِ الفَلسَفيِّ؛ فانظُرْ في معتَقَدِ كُلٍّ منها في كلامِ اللهِ تعالى.

قال أهلُ السُّنَّةِ: (اللهُ يَتَكلَّمُ متى شاءَ بما شاءَ كيف شاءَ)، وهذا كلامُهم منذُ أكثرَ مِن ألْفِ عامٍ إلى الآنَ.

أمَّا الأشاعرةُ فيُلخِّصُ سعيد فُودة مذهبَهم في كلامِ الله فيقولُ: (يمكِنُ أن يُقالَ بِناءً على مَذهَبِ الأشاعِرةِ: إنَّ اللهَ يقدِرُ على الكلامِ بما شاء بِناءً على الكلامِ اللَّفْظيِّ الحادِثِ أو غيرِ اللَّفظيِّ كما ذكَرْناه، وهذا الكلامُ دالٌّ على كلامِه النَّفْسيِّ، وغيرُ قائمٍ بذاتِه لحُدوثِه. ويُطلَقُ عليه أنَّه كلامٌ للهِ؛ لأنَّه دالٌّ على كلامِ اللهِ، ولأنَّه صادِرٌ مِن اللهِ بالخَلقِ المباشرِ ليَدُلَّ المخلوقاتِ على كلامِه النَّفْسيِّ الأزَليِّ!)[2].

ومِن أشهَرِ مَن حقَّقَ الخِلافَ في مَسْألةِ الكَلامِ وبيَّن مَذهَبَ السَّلَفِ بالأدِلَّةِ النَّقْليَّةِ والعَقْليَّةِ: ابنُ تيميَّةَ، كما بيَّن أسْبابَ مَنشَأِ أقْوالِ المُخالِفينَ لمَذهَبِ السَّلَفِ، وكَشفَ شُبُهاتِهم:

قال ابنُ تيميَّةَ: (مَذهَبُ السَّلَفِ والفُقَهاءِ والجُمْهورِ أنَّ الكَلامَ اسْمٌ للَّفْظِ

(١) أخرجه أبو داودَ (٤٧٣٨) واللَّفظُ له، وابنُ خُزَيْمةَ في ((التوحيد)) (١/ ٣٥٠)، وابنُ حِبَّانَ (٣٧). صحَّحه ابنُ حِبَّانَ، وابنُ تيميَّةَ في ((العقيدة الأصفهانية)) (٦٨)، والبيهقيُّ في ((الأسماء والصِّفات)) (١/ ٤١٣).

(٢) ((الكاشف الصغير)) (ص: ٤٥١، ٤٥٢).

والمَعْنى بطَريقِ العُمومِ، فإذا قيلَ: تَكلَّمَ فُلانٌ، كانَ المَفْهومُ مِنه عنْدَ الإطْلاقِ اللَّفْظَ والمَعْنى جَميعًا، كما قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنَّ اللهَ تَجاوَزَ لأُمَّتي عمَّا حَدَّثَتْ بِه أنْفُسَها ما لم تَتَكلَّمْ أو تَعمَلْ به»[1]...، فالكَلامُ إذا أُطلِقَ يَتَناوَلُ اللَّفْظَ والمَعْنى جَميعًا، وإذا سُمِّيَ المَعْنى وَحْدَه كَلامًا أو اللَّفْظُ وَحْدَه كَلامًا فإنَّما ذاك معَ قَيْدٍ يَدُلُّ على ذلك)[2].

وقال أيضًا: (مَسْألةُ كَلامِ اللهِ تَعالى: النَّاسُ فيها مُضْطَربونَ، وقدْ بَلَغوا فيها إلى تِسْعةِ أقْوالٍ:

أحَدُها: أنَّ كَلامَ اللهِ ما يَفيضُ على النُّفوسِ مِن المَعاني الَّتي تَفيضُ؛ إمَّا مِن العَقْلِ الفَعَّالِ عنْدَ بعضِهم، وإمَّا مِن غَيْرِه، وهذا قَوْلُ الصَّابِئةِ والمُتَفَلْسِفةِ المُوافِقينَ لهم كابنِ سينا.

وثانيها: أنَّه مَخْلوقٌ خَلَقَه اللهُ مُنْفصِلًا عنه، وهذا قَوْلُ الرَّافِضةِ المُتَأخِّرينَ، والزَّيْديَّةِ، والمُعْتَزِلةِ، والجَهْميَّةِ.

وثالِثُها: أنَّه مَعْنًى واحِدٌ قَديمٌ قائِمٌ بذاتِ اللهِ، هو الأمْرُ والنَّهْيُ، والخَبَرُ والاسْتِخْبارُ، إنْ عُبِّرَ عنه بالعَربيَّةِ كانَ قُرْآنًا، وإن عُبِّرَ عنه بالعِبْريَّةِ كانَ تَوْراةً، وهذا قَوْلُ ابنِ كُلَّابٍ ومَن وافَقَه، كالأشْعَريِّ وغَيْرِه.

ورابِعُها: أنَّه حُروفٌ وأصْواتٌ أزَليَّةٌ مُجْتمِعةٌ في الأزَلِ، وهذا قَوْلُ السَّالِميَّةِ ونَحْوِهم.

وخامِسُها: أنَّه حُروفٌ وأصْواتٌ لكن تَكلَّمَ به بَعْدَ أن لم يكُنْ مُتَكلِّمًا، وكَلامُه

(١) أخرجه البخاري (٥٢٦٩)، ومُسلِم (١٢٧) باخْتِلافٍ يسيرٍ مِن حَديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.
(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٥٣٣).

حادِثٌ في ذاتِه كما أنَّ فِعْلَه حادِثٌ في ذاتِه بَعْدَ أنْ لم يكُنْ مُتَكلِّمًا ولا فاعِلًا، وهذا قَوْلُ الكَرَّاميَّةِ وغَيْرِهم.

وسادِسُها: قولُ مَن يقولُ: إنَّه لم يَزَلْ مُتَكلِّمًا إذا شاءَ، ومتى شاءَ، وكيف شاءَ، بكَلام يَقومُ به، وهو يَتكلَّمُ به بصَوْتٍ يُسمَعُ، وأنَّ نَوْعَ الكَلام أزَلِيٌّ قَديمٌ، وإن لم يَجعَلْ نَفْسَ الصَّوْتِ المُعيَّنِ قَديمًا، وهذا هو المَأثورُ عن أئِمَّةِ الحَديثِ والسُّنَّةِ.

وسابِعُها: كَلامُه يَرجِعُ إلى ما يَحدُثُ مِن عِلمِه وإرادتِه القائِمِ بذاتِه، وأبو عَبْدِ اللهِ الرَّازِيُّ يَقولُ بِهذا القَوْلِ في كِتابِه «المَطالِب العالِية».

وثامِنُها: كَلامُه يَتَضَمَّنُ مَعنًى قائِمًا بذاتِه وهو ما خَلَقَه في غَيْرِه، ثُمَّ مِن هؤلاء مَن يَقولُ في ذلك المَعْنى بقَوْلِ ابنِ كُلَّابٍ، وهذا قَوْلُ أبي مَنْصورٍ الماتُريديِّ، ومِنهم مَن يَقولُ بقَوْلِ المُتَفَلْسِفةِ، وهذا قَوْلُ طائِفةٍ مِن المَلاحِدةِ الباطِنيَّةِ مُتَشَيِّعهم ومُتَصَوِّفِهم.

وتاسِعُها: كَلامُ اللهِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ المَعْنى القَديمِ القائِمِ بالذَّاتِ، وبَيْنَ ما يَخلُقُه في غَيْرِه مِن الأصْواتِ، وهذا قَوْلُ أبي المَعالي ومَن اتَّبَعَه مِن مُتَأخِّري الأشْعَريَّةِ)[1].

وقال ابنُ تيميَّةَ أيضًا: (السَّلَفُ وأئِمَّةُ السُّنَّةِ والحَديثِ يَقولونَ: إنَّ اللهَ يَتَكلَّمُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه، وكَلامُه ليس بمَخْلوقٍ، بلْ كَلامُه صِفةٌ له قائِمةٌ بذاتِه...، مُتَّفِقونَ على أنَّه لم يَزَلْ مُتَكلِّمًا إذا شاءَ، وكيف شاءَ...، يَقولونَ: إنَّه صِفةُ ذاتٍ وفِعْلٍ، هو يَتَكلَّمُ بمَشيئتِه وقُدْرتِه كَلامًا قائِمًا بذاتِه، وهذا هو المَعْقولُ مِن صِفةِ الكَلامِ لكلِّ مُتَكلِّمٍ، فكلُّ حَيٍّ وُصِفَ بالكَلامِ -كالمَلائِكةِ، والبَشَرِ، والجِنِّ، وغَيْرِهم- فكَلامُهم لا بُدَّ أن يَقومَ بأنْفُسِهم، وهُمْ يَتكلَّمونَ بمَشيئتِهم

(١) ((منهاج السنة النبوية)) (٢/ ٣٥٨ - ٣٦٣).

وقُدْرتِهم. والكَلامُ صِفةُ كَمالٍ لا صِفةُ نَقْصٍ، ومَن تَكلَّمَ بمَشيئتِه أَكمَلُ ممَّن لا يَتكلَّمُ بمَشيئتِه، فكيف يَتَّصِفُ المَخْلوقُ بصِفاتِ الكَمالِ دونَ الخالِقِ؟! ولكنَّ الجَهْميَّةَ والمُعْتَزِلةَ بَنَوْا على أَصْلِهم أنَّ الرَّبَّ لا يَقومُ به صِفةٌ؛ لأنَّ ذلك بزَعْمِهم يَسْتَلْزِمُ التَّجْسيمَ والتَّشْبيهَ المُمْتَنِعَ؛ إذِ الصِّفةُ عَرَضٌ، والعَرَضُ لا يَقومُ إلَّا بجِسْمٍ. والكُلَّابيَّةُ يَقولونَ: هو مُتَّصِفٌ بالصِّفاتِ الَّتي ليس له عليها قُدْرةٌ، ولا تكونُ بمَشيئتِه، فأمَّا ما يكونُ بمَشيئتِه فإنَّه حادِثٌ، والرَّبُّ تَعالى لا تَقومُ به الحَوادِثُ، ويُتَرْجِمونَ الصِّفاتِ الاخْتِياريَّةَ بمَسْألةِ حُلولِ الحَوادِثِ؛ فإنَّه إذا كَلَّمَ موسى بنَ عِمْرانَ بمَشيئتِه وقُدْرتِه، وناداه حينَ أتاه بقُدْرتِه ومَشيئتِه كانَ ذلك النِّداءُ والكَلامُ حادِثًا. قالوا: فلو اتَّصَفَ الرَّبُّ به لَقامَتْ به الحَوادِثُ، قالوا: ولو قامَتْ به الحَوادِثُ لم يَخْلُ منها، وما لم يَخْلُ مِن الحَوادِثِ فهو حادِثٌ، قالوا: ولأنَّ كَوْنَه قابِلًا لتلك الصِّفةِ إن كانَ مِن لَوازِمِ ذاتِه كانَ قابِلًا لها في الأزَلِ، فيَلزَمُ جَوازُ وُجودِها في الأزَلِ، والحَوادِثُ لا تكونُ في الأزَلِ؛ فإنَّ ذلك يَقْتَضي وُجودَ حَوادِثَ لا أوَّلَ لها)[1].

وقال أيضًا: (لم يُنقَلْ عن أحَدٍ مِن السَّلَفِ أنَّه قال: إنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بلا صَوْتٍ أو بلا حَرْفٍ، ولا أنَّه أنكرَ أن يَتكلَّمَ اللهُ بصَوْتٍ أو بحَرْفٍ، كما لم يَقُلْ أحَدٌ مِنهم: إنَّ الصَّوْتَ الَّذي سَمِعَه موسى قَديمٌ، ولا إنَّ ذلك النِّداءَ قَديمٌ، ولا قالَ أحَدٌ مِنهم: إنَّ هذه الأصْواتَ المَسْموعةَ مِن القُرَّاءِ هي الصَّوْتُ الَّذي تَكلَّمَ اللهُ به، بلِ الآثارُ مُسْتَفيضةٌ عنهم بالفَرْقِ بَيْنَ الصَّوْتِ الَّذي يَتكلَّمُ اللهُ به، وبَيْنَ أصْواتِ العِبادِ، وكانَ أئمَّةُ السُّنَّةِ يَعُدُّونَ مَن أنكرَ تَكلُّمَه بصَوْتٍ: مِن الجَهْميَّةِ، كما قال الإمامُ أحْمَدُ لَمَّا سُئِلَ عمَّن قالَ: إنَّ اللهَ لا يَتكلَّمُ بصَوْتٍ، فقال: هؤلاء جَهْميَّةٌ،

(١) ((جامع الرسائل)) (٢/ ٤، ٦).

إنَّما يَدورونَ على التَّعْطيلِ)[١].

الفرعُ السَّادسُ: صِفةُ الإرادةِ

يُثبتُ الأشاعِرةُ للهِ سُبْحانَه صِفةَ الإرادةِ، ويُرجِعون كثيرًا من الصِّفات إليها مِثلُ الرَّحْمةِ، والمَحَبَّةِ، والرِّضا، والغَضَبِ، وأَنْكَروا على أَهْلِ البِدَعِ الَّذين نَفَوا عن اللهِ سُبْحانَه صِفةَ الإرادةِ، وخاضوا فيما خاضَ فيه أَهْلُ عِلمِ الكَلامِ فيما يَتعلَّقُ بتلك الصِّفةِ، وذَكَروا في كُتُبِهم أَقْوالَ المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ في شَأنِها، وتَكَلَّفوا في الرَّدِّ عليهم بعُقولِهم مُجاراةً لهم، وقدْ تَأثَّروا بتلك المَباحِثِ الكَلاميَّةِ والفَلْسَفيَّةِ الَّتي فيها تَنَطُّعٌ وخَوْضٌ فيما لا يَجوزُ الخَوْضُ فيه، حتَّى إنَّ بعضَ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ صَرَّحَ بأنَّ الإرادةَ في حَقِّ اللهِ غَيْرُ مَعْقولةٍ، كما أنَّ الأشاعِرةَ لا يفرِّقون بَيْنَ الإرادةِ الشَّرْعيَّةِ والإرادةِ الكَوْنيَّةِ، ويَنْفي الأشاعِرةُ أن يكونَ اللهُ يُريدُ ما شاءَ متى شاءَ، بلْ يُثبتونَ إرادةً أَزَليَّةً؛ ولِذلك فهُمْ في الحَقيقةِ لا يُثبتونَ صِفةَ الإرادةِ كما يُثبِتُها السَّلَفُ للهِ سُبْحانَه بما يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ وكَمالِه، مِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، ومِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ.

أَقْوالُ الأشاعِرةِ في صِفةِ الإرادةِ:

١ - قال الباقِلَّانيُّ: (بابٌ في أنَّه مُريدٌ. فإنْ قالَ قائِلٌ: فما الدَّليلُ على أنَّه مُريدٌ؟ قيلَ له: وُجودُ الأفْعالِ مِنه، وتَقدُّمُ بعضِها على بعضٍ في الوُجودِ، وتَأخُّرُ بعضِها عن بعضٍ في الوُجودِ، فلولا أنَّه قَصَدَ إلى إيجادِ ما أَوجَدَ منها لَما وُجِدَ، ولا تَقدَّمَ مِن ذلك ما تَقدَّمَ، ولا تَأخَّرَ مِنه ما تَأخَّرَ، معَ صِحَّةِ تَقدُّمِه بَدَلًا مِن تَأخُّرِه، وتَأخُّرِه بَدَلًا مِن تَقدُّمِه)[٢].

وقال أيضًا: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ الباريَ عالِمٌ بعِلمٍ قَديمٍ مُتَعلِّقٍ بجَميعِ

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (١٢/ ٣٠١ - ٣٠٥).

(٢) ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) (ص: ٤٧).

المَعْلوماتِ، ولا يوصَفُ عِلمُه بأنَّه مُكْتَسَبٌ ولا ضَروريٌّ. وأنَّه قادِرٌ بقُدْرةٍ قَديمةٍ شامِلةٍ لجَميعِ المَقْدوراتِ، مُريدٌ بإرادةٍ قَديمةٍ مُتَعلِّقةٍ بجَميعِ الكائِناتِ)[١].

٢- وقال أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ أنَّ الباريَ تَعالى مُريدٌ بإرادةٍ قَديمةٍ)[٢].

٣- وقال الغَزاليُّ: (اللهُ تَعالى عالِمٌ بعِلمٍ، حَيٌّ بحَياةٍ، قادِرٌ بقُدْرةٍ، ومُريدٌ بإرادةٍ، ومُتَكلِّمٌ بكَلامٍ، وسَميعٌ بسَمْعٍ، وبَصيرٌ ببَصَرٍ، وله هذه الأوْصافُ مِن هذه الصِّفاتِ القَديمةِ)[٣].

٤- وقال الآمِديُّ: (مَذهَبُ أهْلِ الحَقِّ أنَّ الباريَ تَعالى مُريدٌ بإرادةٍ قائِمةٍ بذاتِه قَديمةٍ، أزَليَّةٍ، وُجوديَّةٍ، واحِدةٍ، لا تَعدُّدَ فيها، مُتَعلِّقةٍ بجَميعِ الجائِزاتِ، غَيْرِ مُتَناهيةٍ بالنَّظَرِ إلى ذاتِها، ولا بالنَّظَرِ إلى مُتَعلَّقاتِها...، وأمَّا المَحَبَّةُ والرِّضا: فقدِ اخْتَلَفَ أصْحابُنا فيه؛ فذَهَبَ المُعظَمُ مِنهم إلى أنَّ الإرادةَ هي نَفْسُ المَحَبَّةِ والرِّضا، وذَهَبَ الباقونَ: إلى المُغايَرةِ بَيْنَهما)[٤].

وقال أيضًا: (الرَّحْمنُ الرَّحيمُ: مَعْناهما مُريدُ الإنْعامِ على الخَلْقِ؛ فيَرجِعُ حاصِلُهما إلى صِفةِ الإرادةِ...، الغَفَّارُ: مَعْناه المُريدُ لإزالةِ العُقوبةِ بَعْدَ اسْتِحقاقِها، وهو راجِعٌ إلى صِفةِ الإرادةِ)[٥].

وقال أيضًا: (الطَّريقُ الموصِلُ إلى ثُبوتِ صِفةِ الإرادةِ إنَّما هو كَوْنُ الكائِناتِ،

(١) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٣٦).

(٢) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١١٤).

(٣) ((قواعد العقائد)) (ص: ١٨٨).

(٤) يُنظر: ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (١/ ٢٩٨، ٣٠٣).

(٥) يُنظر: المصدر السابق: (٢/ ٥٠٤، ٥٠٨).

وذلك إنَّما يَدُلُّ على أنَّه لا بُدَّ مِن إرادةٍ يكونُ بها التَّخْصيصُ، والقَوْلُ بتَعَدُّدِها ممَّا يَزيدُ على القَوْلِ الواجِبِ مِن غَيْرِ دَليلٍ؛ فإنَّه لا مانعَ مِن أن تكونَ الإرادةُ واحِدةً، والمُتَعلَّقاتُ مُتَعدِّدةً، وذلك على نَحْوِ تَعَلُّقِ الشَّمْسِ بما قابَلَها واسْتَضاءَ بها، فإنَّه وإن كان مُتَعدِّدًا لا يوجِبُ تَعَدُّدَها في نَفْسِها، وإن أَوجَبَ تَعَدُّدَ مُتَعلَّقاتِها على ما لا يَخْفى، وهذا هو الأَقرَبُ إلى الإنْصافِ، والأَبعَدُ عن الاعْتِسافِ مِن جِهةِ أنَّ العَقْلَ قد دَلَّ على وُجودِ أَصْلِ الإرادةِ، فالقَوْلُ بنَفْيِها تَقْصيرٌ، والقَوْلُ بتَكَثُّرِها إفْراطٌ، وكلٌّ خارِجٌ عن حَوْزةِ الاحْتِياطِ، ولَعَمْري إنَّ مَن رامَ نَفْيَ التَّكثُّرِ مِن صِفةِ الإرادةِ أو غَيْرِها مِن الصِّفاتِ بغَيْرِ ما سَلَكْناه لم يَجِدْ فيه كَلامًا مُحَصَّلًا...، الإرادةُ صِفةٌ واحِدةٌ لا انْقِسامَ فيها، لا بالحَدِّ، ولا بالكَمِّ، وإن وَقَعَ التَّعَدُّدُ في مُتَعلَّقاتِها وتَعَلُّقِها، وذلك على نَحْوِ ما ذَكَرْناه مِن تَعَلُّقِ الشَّمْسِ بما قابَلَها واسْتَضاءَ بها، فإنَّه وإن كانَ مُتَعدِّدًا أو مُتَغايِرًا لا يوجِبُ وُقوعَ التَّعَدُّدِ في الشَّمْسِ نَفْسِها، وهو المَعْنيُّ بسَلْبِ النِّهايةِ عن ذاتِ واجِبِ الوُجودِ، وكَذا في غَيْرِ الإرادةِ مِن صِفاتِ الذَّاتِ، وأمَّا سَلْبُ النِّهايةِ عنها بالنَّظَرِ إلى مُتَعلَّقاتِها فليس المَعْنيُّ به أيضًا إلَّا أنَّ ما يَصِحُّ أن تَتَعلَّقَ به الإرادةُ مِن الجائِزاتِ لا نِهايةَ له بالقُوَّةِ، لا أنَّه غَيْرُ مُتَناهٍ بالفِعْلِ، وهذا ممَّا لا مِراءَ فيه، ولا دَليلَ يُنافيه)[1].

٥- وقال الباجوريُّ: (اعْلَمْ أنَّ للإرادةِ تَعَلُّقَينِ: تَعَلُّقًا صلوحيًّا قديمًا، وهو صَلاحِيَّتُها في الأزَلِ لتَخْصيصِ المُمْكِنِ بالوُجودِ أو بالعَدَمِ، وبالغِنى أو بالفَقْرِ وهكذا، وتَعَلُّقًا تَنْجيزيًّا قديمًا، وهو تَخْصيصُ اللهِ بها أزَلًا المُمْكِنَ ببعضِ ما يَجوزُ عليه مِن المُمْكِناتِ السَّابِقةِ)[2].

(١) يُنظر: ((غاية المرام في علم الكلام)) (ص: ٧٣، ٧٥).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٤٤).

وكما سبَق ذِكرُه، فمُعتقَدُ الأشاعِرةِ لصِفةِ الإرادةِ المُغايرُ لمُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ جعَلَهم يَنْفون عدَدًا مِن صفاتِ اللهِ سُبحانَه وتعالى؛ كالرَّحمةِ، والمحبَّةِ، والبُغضِ، والغَضَبِ، وغَيرِها مِن الصِّفاتِ.

٦- وقال سعيد فُودَة: (نَفْعُ العبادِ بالإحسانِ إليهم يدُلُّ على إرادةِ اللهِ تعالى الإحسانَ إليهم، ولا يُشتَرَطُ دَلالتُه على صِفةٍ أخرى غيرِ الإرادةِ تُسَمَّى الرَّحمةَ، بل الرَّحمةُ لا تكونُ إلَّا عَيْنَ إرادةِ الإنعامِ)[1].

وقال أيضًا: (إكرامُ الطَّائعينَ يدُلُّ على إرادةِ الإنعامِ عليهم، ولا يُشتَرَطُ أن يدُلَّ على صفةٍ مُغايرةٍ على الإرادةِ تُسَمَّى المحبَّةَ، بل المحبَّةُ ليست إلَّا عينَ إرادةِ الإنعامِ والإرضاءِ)[2].

وقال أيضًا: (عِقابُ الكافِرين يدُلُّ على إرادةِ تعذيبِهم، ولا يدُلُّ على وجودِ صِفةٍ زائدةٍ غيرِ الإرادةِ تسمَّى البُغضَ، بل البُغضُ في حَقِّ اللهِ تعالى لا يَعني أكثَرَ مِن إرادةِ التَّعذيبِ)[3].

وقال أيضًا: (قال عُلَماءُ الأشاعِرةِ المحَقِّقونَ بوُجوبِ حَملِ الصِّفةِ كالغَضَبِ إمَّا على إرادةِ التَّعذيبِ أو عَينِ التَّعذيبِ، ثمَّ إنَّ الإرادةَ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ، وإنَّ التَّعذيبَ فِعلٌ غيرُ قائمٍ بذاتِ اللهِ تعالى، بل هو قائمٌ بالمخلوقِ المعذَّبِ)[4].

وقال أيضًا: (معنى قولِنا: إنَّ اللهَ يَغضَبُ، أنَّه يعاقِبُ العاصيَ، أي: هذا تعبيرٌ وكنايةٌ عن مرادِ اللهِ وحُكمِه على الفِعلِ المعيَّنِ الَّذي تعَلَّقَ به، والغَضَبُ الحقيقيُّ

(١) ((نقض الرسالة التدمرية)) (ص: ٢٨).

(٢) المصدر السَّابق.

(٣) المصدر السَّابق.

(٤) المصدر السَّابق: (ص: ٢٩).

المعروفُ في اللُّغةِ لا يقومُ باللهِ تعالى؛ لأنَّه انفِعالٌ، والانفعالُ نقصٌ في المنفَعِلِ كما هو معلومٌ عِندَ العُقلاءِ)[١].

وقال أيضًا: (إن لم يَدُلَّ الدَّليلُ العَقليُّ على صفةِ الغَضَبِ مَثَلًا فإنَّنا نَنظُرُ في الدَّليلِ النَّقليِّ، فإنْ رأَيْناه قاطِعًا بإثباتِها كصِفةٍ مُتمَيِّزةٍ عن غَيرِها مِن الصِّفاتِ -نحوَ القُدرةِ والإرادةِ- فإنَّه يجبُ علينا إثباتُها، ولكِنْ إذا رأَينا نفْسَ الدَّليلِ النَّقليِّ غيرَ قاطعٍ بكَونِها مغايِرةً للصِّفاتِ المذكورةِ، فكيف يَصِحُّ مِنَّا إثباتُها كصِفةٍ مُستَقِلَّةٍ؟!)[٢].

وقد قعَّد سعيد فُودَة لذلك بقولِه: (القاعدةُ أنَّ كُلَّ وَصْفٍ وُصِفَ اللهُ تعالى به، فإنْ كان معناه وُجوديًّا وثبَت له ما يُقابِلُه مِن فِعلٍ وُجوديٍّ، كالمحبَّةِ والبُغضِ؛ فلا يَصِحُّ إثباتُهما -أي: الوصفِ، والفعلِ- قائمَينِ بعَينِ الذَّاتِ الجليلةِ، بل يجبُ إرجاعُهما إلى مبادِئِهما مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ، كالإرادةِ مثلًا)[٣]. فجَعَل مَرجِعَها كُلِّها للإرادةِ الإلهيَّةِ! وفي موضِعٍ آخَرَ جَعَل صِفاتِ الأفعالِ كُلَّها راجعةً إلى الإرادةِ والقُدرةِ، فقال: (كلُّ ما كان صادرًا عن القدرةِ والإرادةِ فيَمتَنِعُ أن يكونَ صِفةً؛ لأنَّه حادثةٌ، بل هو فِعلٌ، والفعلُ ليس هو نفْسَ الصِّفةِ)[٤].

كما أنَّهم لا يُفرِّقون بيْن الإرادةِ الشَّرعيَّةِ والإرادةِ الكَونيَّةِ.

قال سعيد فُودَة: (الإرادةُ التَّشريعيَّةُ هي إرادةُ تكوينِ الشَّريعةِ؛ حيث إنَّ اللهَ أراد إنزالَ الشَّريعةِ على الوَجهِ الَّتي هي عليه، وهذه الإرادةُ حصَلت ولم

(١) يُنظر: ((الكاشف الصغير)) (ص: ٣٠٣).

(٢) ((نقض الرسالة التدمرية)) (ص: ٢٧).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ٣٠).

(٤) ((الكاشف الصغير)) (ص: ٣١٩).

تتخَلَّفْ، فإرادةُ اللهِ واحدةٌ لا تتنوَّعُ، وتفريقُهم بَيْنَ الإرادتَينِ لا وجهَ له)[١].

وقد بيَّن ابنُ تيميَّةَ وتلميذُه ابنُ القيِّمِ مَذهَبَ السَّلَفِ ومَذاهِبَ المُخالِفينَ لهم في صِفةِ الإرادةِ:

فقال ابنُ تيميَّةَ: (يَنْبَغي أن يُعرَفَ أنَّ الإرادةَ في كِتابِ اللهِ على نَوْعَينِ؛ أحَدُهما: الإرادةُ الكَوْنيَّةُ، وهي الإرادةُ المُسْتَلْزِمةُ لوُقوعِ المُرادِ الَّتي يُقالُ فيها: ما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ، وهذه الإرادةُ في مِثلِ قَوْلِه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]...، وأمَّا النَّوْعُ الثَّاني: فهو الإرادةُ الدِّينيَّةُ الشَّرْعيَّةُ، وهي مَحَبَّةُ المُرادِ ورِضاه، ومَحَبَّةُ أهْلِه والرِّضا عنهم، وجَزاؤُهم بالحُسْنى، كما قال تَعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]...، فهذه الإرادةُ لا تَسْتَلْزِمُ وُقوعَ المُرادِ إلَّا أن يَتَعلَّقَ به النَّوْعُ الأوَّلُ مِن الإرادةِ)[٢].

وقال أيضًا: (قالَتِ الجَهْميَّةُ ومَن اتَّبَعها مِن الأشْعَريَّةِ وأمْثالِهم: قد عُلِمَ بالكِتابِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ أنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، ورَبُّه ومَليكُه؛ ولا يكونُ خالِقًا إلَّا بقُدْرتِه ومَشيئتِه؛ فما شاءَ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكنْ، وكلُّ ما في الوُجودِ فهو بمَشيئتِه وقُدْرتِه وهو خالِقُه؛ سَواءٌ في ذلك أفْعالُ العِبادِ وغَيْرُها؛ ثُمَّ قالوا: وإذا كانَ مُريدًا لكلِّ حادِثٍ، والإرادةُ هي المَحَبَّةُ والرِّضا، فهو مُحِبٌّ راضٍ لكلِّ حادِثٍ، وقالوا: كلُّ ما في الوُجودِ مِن كُفْرٍ وفُسوقٍ وعِصْيانٍ فإنَّ اللهَ راضٍ به، مُحِبٌّ له، كما هو مُريدٌ له! فقيلَ لهم: فقدْ قالَ تَعالى: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. فقالوا: هذا بمَنزِلةِ أن يُقالَ: لا يُريدُ الفَسادَ، ولا يُريدُ

(١) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ١٨٣).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ١٨٧).

لِعبادِه الكُفْرَ؛ وهذا يَصِحُّ على وَجْهَينِ؛ إمَّا أن يكونَ خاصًّا بمَن لم يَقَعْ مِنه الكُفْرُ والفَسادُ، ولا رَيْبَ أنَّ اللهَ لا يُريدُ ولا يُحِبُّ ما لم يَقَعْ عنْدَهم، فقالوا: مَعْناه: لا يُحِبُّ الفَسادَ لِعبادِه المُؤمِنينَ، ولا يَرْضاه لهم. وحَقيقةُ قَوْلِهم: أنَّ اللهَ أيضًا لا يُحِبُّ الإيمانَ ولا يَرْضاه مِن الكُفَّارِ؛ فالمَحَبَّةُ والرِّضا عنْدَهم كالإرادةِ عنْدَهم مُتَعَلِّقةٌ بما وَقَعَ دونَ ما لم يَقَعْ؛ سَواءٌ كانَ مَأمورًا به أو مَنْهيًّا عنه، وسَواءٌ كانَ مِن أسْبابِ سَعادةِ العِبادِ أو شَقاوتِهم، وعنْدَهم أنَّ اللهَ يُحِبُّ ما وُجِدَ مِن الكُفْرِ والفُسوقِ والعِصْيانِ، ولا يُحِبُّ ما لم يوجَدْ مِن الإيمانِ والطَّاعةِ، كما أرادَ هذا دونَ هذا!

والوَجْهُ الثَّاني: قالوا: لا يُحِبُّ الفَسادَ دينًا، ولا يَرْضاه دينًا، وحَقيقةُ هذا القَوْلِ: أنَّه لا يُريدُه دينًا، فإنَّه إذا أرادَ وُقوعَ الشَّيءِ على صِفةٍ لم يكنْ مُريدًا له على خِلافِ تلك الصِّفةِ، وهو إذا أرادَ وُقوعَ شيءٍ معَ شيءٍ لم يُرِدْ وُقوعَه وَحْدَه، فإنَّه إذا أرادَ أن يَخلُقَ زَيدًا مِن عَمْرٍو لم يُرِدْ أن يَخلُقَه مِن غَيْرِه، وإذا أرادَ أن يُنزِلَ مَطَرًا فتَنبُتُ الأرْضُ به، فإنَّه أرادَ إنْزالَه على تلك الصِّفةِ، وإذا أرادَ أن يَركَبَ البَحْرَ قَوْمٌ فيَغرَقَ بعضُهم، ويَسلَمَ بعضُهم، ويَربَحَ بعضُهم، فإنَّما أرادَه على تلك الصِّفةِ، فكذلك الإيمانُ والكُفْرُ؛ قُرِنَ بالإيمانِ نَعيمُ أصْحابِه، وبالكُفْرِ عَذابُ أصْحابِه، وإن لم يكنْ عنْدَهم جَعْلُ شيءٍ لشيءٍ سَبَبًا، ولا خَلْقُ شيءٍ لحِكْمةٍ؛ لكنْ جَعْلُ هذا معَ هذا. وعنْدَهم جَعْلُ السَّعادةِ معَ الإيمانِ لا به، كما يَقولونَ: إنَّه خَلَقَ الشِّبَعَ عنْدَ الأكْلِ لا به...، ثُمَّ الجَهْمُ بنُ صَفْوانَ ونُفاةُ الصِّفاتِ مِن المُعْتَزِلةِ ونَحْوِهم لا يُثبِتونَ إرادةً قائمةً بذاتِه، بلْ إمَّا أن يَنْفوها، وإمَّا أن يَجعَلوها بمَعْنى الخَلْقِ والأمْرِ، وإمَّا أن يَقولوا: أَحدَثَ إرادةً لا في مَحَلٍّ! وأمَّا مُثبِتةُ الصِّفاتِ كابنِ كُلَّابٍ والأشْعَريِّ وغَيْرِهما مِمَّن يُثبِتِ الصِّفاتِ، ولا يُثبِتُ

إلَّا واحِدًا مُعيَّنًا، فلا يُثبِتُ إلَّا إرادةً واحِدةً تَتَعلَّقُ بكلِّ حادِثٍ، وسَمْعًا واحِدًا مُعيَّنًا مُتَعلِّقًا بكلِّ مَسْموعٍ، وبَصَرًا واحِدًا مُعيَّنًا مُتَعلِّقًا بكلِّ مَرْئِيٍّ، وكَلامًا واحِدًا بالعَيْنِ يَجمَعُ جَميعَ أنْواعِ الكَلام، فهؤلاء يَقولونَ: جَميعُ الحادِثاتِ صادِرةٌ عن تلك الإرادةِ الواحِدةِ العَيْنِ المُفْرَدةِ، الَّتي تُرَجِّحُ أحَدَ المُتَماثِلَينِ لا بمُرَجِّحٍ، وهي المَحَبَّةُ والرِّضا وغَيْرُ ذلك. وهؤلاء إذا شَهِدوا هذا لم يَبْقَ عنْدَهم فَرْقٌ بَيْنَ جَميعِ الحَوادِثِ في الحُسْنِ والقُبْحِ إلَّا مِن حيثُ مُوافَقتُها للإنْسانِ، ومُخالَفةُ بعضِها له، فما وافَقَ مُرادَه ومَحْبوبَه كانَ حَسَنًا عنْدَه، وما خالَفَ ذلك كانَ قَبيحًا عنْدَه، فلا يكونُ في نَفْسِ الأمْرِ حَسَنةٌ يُحِبُّها اللهُ، ولا سَيِّئةٌ يَكرَهُها، إلَّا بمَعْنى أنَّ الحَسَنةَ هي ما قُرِنَ بها لَذَّةُ صاحِبِها، والسَّيِّئةَ ما قُرِنَ بها أَلَمُ صاحِبِها، مِن غَيْرِ فَرْقٍ يَعودُ إليه، ولا إلى الأفْعالِ أصْلًا؛ ولِهذا يَجوزُ عنْدَهم أن يَأمُرَ اللهُ بكلِّ شيءٍ حتَّى الكُفْرِ والفُسوقِ والعِصْيانِ، ويَنْهى عن كلِّ شيءٍ حتَّى عن الإيمانِ والتَّوْحيدِ، ويَجوزُ نَسْخُ كلِّ ما أمَرَ به بكلِّ ما نَهى عنه، ولم يَبْقَ عنْدَهم في الوُجودِ خَيْرٌ ولا شَرٌّ، ولا حَسَنٌ ولا قَبيحٌ إلَّا بهذا الاعْتِبارِ، فما في الوُجودِ ضُرٌّ ولا نَفْعٌ، والنَّفْعُ والضُّرُّ أمْرانِ إضافِيَّانِ، فرُبَّما نَفَعَ هذا ما ضَرَّ هذا، كما يُقالُ: مَصائِبُ قَوْمٍ عنْدَ قَوْمٍ فَوائِدُ!)[1].

وقال ابنُ القَيِّم: (قال كَثيرٌ مِن الأشْعَرِيَّةِ، بلْ جُمْهورُهم ومَن اتَّبَعَهم: إنَّ الرِّضا والمَحَبَّةَ والإرادةَ في حَقِّ الرَّبِّ تَعالى بمَعنًى واحِدٍ، وإنَّ كلَّ ما شاءَه وأرادَه فقدْ أَحَبَّه ورَضِيَه، ثُمَّ أَوْرَدوا على أنْفُسِهم هذا السُّؤالَ، وأجابوا بأنَّه لا يَمْتنِعُ أن يُقالَ: إنَّه يَرْضى بها [أي: المَعاصي]، ولكنْ لا على وَجْهِ التَّخْصيصِ، بلْ يُقالُ: يَرْضى بكلِّ ما خَلَقَه وقَضاه وقَدَّرَه، ولا نُفرِدُ مِن ذلك الأُمورَ المَذْمومةَ، كما يُقالُ: هو

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٣٤٠ - ٣٤٤).

رَبُّ كلِّ شيءٍ، ولا يُقالُ: رَبُّ كَذا وكَذا لِلأشْياءِ الحَقيرةِ الخَسيسةِ، وهذا تَصْريحٌ مِنهم بأنَّه راضٍ بها في نَفْسِ الأمْرِ، وإنَّما امْتَنَعَ الإطْلاقُ أدَبًا واحْتِرامًا فقط، فلمَّا أُوردَ عليهم قَوْلُه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] أجابوا عنه بجَوابَينِ؛ **أحَدُهما**: مِمَّن لم يَقَعْ مِنه، وأمَّا مَن وَقَعَ مِنه فهو يَرْضاه؛ إذ هو بمَشيئتِه وإرادتِه، **والثَّاني**: لا يَرْضاه لهم دِينًا، أي: لا يَشْرَعُه لهم، ولا يَأمُرُهم به، ويَرْضاه مِنهم كَوْنًا، وعلى قَوْلِهم فيَكونُ مَعْنى الآيةِ: ولا يَرْضى لِعبادِه الكُفْرَ حيثُ لم يوجَدْ مِنهم، فلو وُجِدَ مِنهم أحَبَّه ورَضِيَه! وهذا في البُطْلانِ والفَسادِ كما تَراه، وقدْ أخبَرَ سُبْحانَه أنَّه لا يَرْضى ما وُجِدَ مِن ذلك، وإن وَقَعَ بمَشيئتِه، كما قال تَعالى: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، فهذا قَوْلٌ واقِعٌ بمَشيئتِه وتَقْديرِه، وقدْ أخبَرَ سُبْحانَه أنَّه لا يَرْضاه، وكذلك قَوْلُه سُبْحانَه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، فهو سُبْحانَه لا يُحِبُّه كَوْنًا ولا دِينًا، وإن وَقَعَ بتَقْديرِه، كما لا يُحِبُّ إبْليسَ وجُنودَه وفِرْعونَ وحِزْبَه، وهو رَبُّهم وخالِقُهم، فمَن جَعَلَ المَحَبَّةَ والرِّضا بمَعْنى الإرادةِ والمَشيئةِ لَزِمَه أن يكونَ اللهُ سُبْحانَه مُحِبًّا لإبْليسَ وجُنودِه، وفِرْعونَ وهامانَ وقارونَ، وجَميعِ الكُفَّارِ وكُفْرِهم، والظَّلَمةِ وفِعْلِهم! وهذا كما أنَّه خِلافُ القُرْآنِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ المَعْلومِ بالضَّرورةِ فهو خِلافُ ما عليه فِطَرُ العالَمينَ الَّتي لم تُغَيَّرْ بالتَّواطُؤِ والتَّواصي بالأقْوالِ الباطِلةِ)[1].

الفرعُ السَّابعُ: صِفةُ القُدْرةِ

يُثبِتُ الأشاعِرةُ للهِ سُبْحانَه وتعالى صِفةَ القُدْرةِ، ووافَقوا في إثْباتِها السَّلَفَ مِن حيثُ الجُمْلةُ، وأنْكَروا على أهْلِ البِدَعِ الَّذين نَفَوا عن اللهِ سُبْحانَه صِفةَ القُدْرةِ، لكنَّهم خاضوا فيما خاضَ فيه أهْلُ الكَلامِ فيما يَتَعلَّقُ بشَأنِها، وذَكَر متأخِّرُوهم

(١) ((شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)) (ص: ٢٧٩).

في كُتُبِهم أقْوالَ المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ، وتَكَلَّفوا في الرَّدِّ عليهم بعُقولِهم مُجاراةً لهم، وقدْ تَأثَّروا بتلك المَباحِثِ الكَلاميَّةِ والفَلْسَفيَّةِ الَّتي فيها تَنَطُّعٌ وخَوْضٌ فيما لا يَجوزُ الخَوْضُ فيه، وقدْ ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى نَفْيِ تَأثيرِ الأسْبابِ، وادَّعَوا أنَّهم بذلك يُحَقِّقونَ إثْباتَ صِفةِ القُدْرةِ للهِ سُبْحانَه!

أقْوالُ الأشاعِرةِ المتقدِّمينَ في صِفةِ القُدْرةِ:

١- قال أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ: (زَعَمَتِ الجَهْميَّةُ أنَّ اللهَ تَعالى لا عِلمَ له، ولا قُدْرةَ، ولا حَياةَ، ولا سَمْعَ، ولا بَصَرَ له، وأرادوا أن يَنْفوا أنَّ اللهَ تَعالى عالِمٌ، قادِرٌ، حَيٌّ، سَميعٌ، بَصيرٌ، فمَنَعَهم خَوْفُ السَّيْفِ مِن إظْهارِهم نَفْيَ ذلك، فأتَوا بمَعْناه؛ لأنَّهم إذا قالوا: لا عِلمَ للهِ ولا قُدْرةَ له، فقدْ قالوا: إنَّه ليس بعالِمٍ ولا قادِرٍ، ووَجَبَ ذلك عليهم، وهذا إنَّما أخَذوه عن أهْلِ الزَّنْدَقةِ والتَّعْطيلِ؛ لأنَّ الزَّنادِقةَ قد قال كَثيرٌ مِنهم: إنَّ اللهَ تَعالى ليس بعالِمٍ، ولا قادِرٍ، ولا حَيٍّ، ولا سَميعٍ، ولا بَصيرٍ، فلم تَقدِرِ المُعْتَزِلةُ أن تُفصِحَ بذلك، فأتَتْ بمَعْناه، وقالَتْ: إنَّ اللهَ عالِمٌ، قادِرٌ، حَيٌّ، سَميعٌ، بَصيرٌ مِن طَريقِ التَّسْميةِ، مِن غَيْرِ أن يُثبِتوا له حَقيقةَ العِلمِ، والقُدْرةِ، والسَّمْعِ، والبَصَرِ!)[1].

٢- وقال الباقِلَّانيُّ: (يَجبُ أن يُعلَمَ أنَّه تَعالى قادِرٌ على جَميعِ المَقْدوراتِ، والدَّليلُ عليه قَوْلُه تَعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، ولأنَّا نَعلَمُ قَطْعًا اسْتِحالةَ صُدورِ الأفْعالِ مِن عاجِزٍ لا قُدْرةَ له، ولَمَّا ثَبَتَ أنَّه فاعِلُ الأشْياءِ ثَبَتَ أنَّه قادِرٌ)[2].

(١) ((الإبانة عن أصول الدِّيانة)) (ص: ١٤٣).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٣٤).

أقْوالُ الأشاعِرةِ المُتأخِّرينَ في صِفةِ القُدْرةِ:

١- وقال الجُوَيْنيُّ: (الحادِثُ في حالِ حُدوثِه مَقْدورٌ بالقُدْرةِ القَديمةِ، وإن كانَ مُتَعلِّقًا لِلقُدْرةِ الحادِثةِ فهو مَقْدورٌ بِها، وإذا بَقِيَ مَقْدورٌ مِن مَقْدوراتِ الباري تَعالى، وهو الجوهرُ [إذ لا يَبقى] غيرُه مِن الحوادثِ فلا يَتَّصِفُ في حالِ بَقائِه واستِمْرارِ وُجودِه بكَوْنِه مَقْدورًا إجْماعًا)[١].

وقال أيضًا: (القُدْرةُ الحادِثةُ لا تَتَعلَّقُ إلَّا بقائِمٍ بمَحَلِّها، وما يَقَعُ مُباينًا لمَحَلِّ القُدْرةِ فلا يكونُ مَقْدورًا بِها، بلْ يَقَعُ فِعْلًا للباري تَعالى مِن غَيْرِ اقْتِدارِ العَبْدِ عليه، فإذا انْدَفَعَ حَجَرٌ عنْدَ اعْتِمادِ العَبْدِ عليه، فانْدِفاعُه غَيْرُ مَقْدورٍ للعَبْدِ عنْدَ أهْلِ الحَقِّ)[٢].

٢- وقال الغَزاليُّ: (مُحْدِثُ العالَمِ قادِرٌ؛ لأنَّ العالَمَ فِعْلٌ مُحكَمٌ، مُرَتَّبٌ، مُتقَنٌ، مَنْظومٌ، مُشْتَمِلٌ على أنْواعٍ مِن العَجائِبِ والآياتِ، وذلك يَدُلُّ على القُدْرةِ)[٣].

٣- وقال الآمِديُّ: (يَجِبُ أن يكونَ الباري تَعالى قادِرًا بقُدْرةٍ؛ لِضَرورةِ ما أَسْلَفْناه مِن البَيانِ، وأَوْضَحْناه مِن البُرْهانِ في مَسْألةِ العِلمِ والإرادةِ، ويَجِبُ أن تكونَ صِفةً وُجوديَّةً، قَديمةً، أزَليَّةً، قائِمةً بذاتِ الرَّبِّ تَعالى، مُتَّحِدةً، لا كَثْرةَ فيها، مُتَعلِّقةً بجَميعِ المَقْدوراتِ، غَيْرَ مُتَناهِيةٍ بالنِّسْبةِ إلى ذاتِها، ولا بالنَّظَرِ إلى مُتَعلَّقاتِها؛ لِما حَقَّقْناه. وليسَتِ القُدْرةُ عِبارةً عمَّا يُلازِمُه الإيجادُ، بلْ ما يَتَأتَّى به الإيجادُ على تَقْديرِ تَهَيُّئِه مِن غَيْرِ اسْتِحالةِ ذلك على نَحْوِ ما في التَّمْييزِ والتَّخْصيصِ بالإرادةِ، وبه يَتَبيَّنُ فَسادُ قَوْلِ مَن أَلْزَمَ الإيجادَ بالقُدْرةِ القَديمةِ على

(١) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٢٣٩).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٢٥٠).

(٣) ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ٥١).

مَن نَفى الإيجادَ بالذَّاتِ؛ حيثُ ظَنَّ أنَّ القُدْرةَ القَديمةَ يُلازِمُها الإيجادُ، لا ما يَتَأتَّى بِها الإيجادُ وإن لم يُلازِمْها)[١].

٤- وقال الجُرْجانيُّ مُبَيِّنًا مَذهَبَ الأشاعِرةِ في تَأثيرِ الأسْبابِ: (الأسْبابُ العادِيَّةُ غَيْرُ مُؤَثِّرةٍ أصْلًا، أَلَا تَرى أنَّا إذا عَلِمْنا مُلاقاةَ النَّارِ للقُطْنِ عَلِمْنا احْتِراقَه، وإن لم نَعلَمْ شَيئًا آخَرَ غَيْرَ المُلاقاةِ؟ وإذا عَلِمْنا أنَّ البَدَنَ الصَّحيحَ يَتَناوَلُ الغِذاءَ الجَيِّدَ عَلِمَنا حُصولَ الشِّبَعِ، وإن لم نَعلَمْ غَيْرَ التَّناوُلِ؟ معَ أنَّ الاحْتِراقَ والشِّبَعَ إنَّما يَحصُلانِ بفِعلِ اللهِ تَعالى ابْتِداءً مِن غَيْرِ أن يكونَ للمُلاقاةِ والتَّناوُلِ مَدخَلٌ فيهما بالتَّأثيرِ)[٢].

٥- وقال الصَّفاقُسِيُّ: (لا تَأثيرَ لِشيءٍ مِن العادِيَّاتِ ممَّا جَرَتْ عادةُ الإلهِ وسُنَّتُه أن يَخلُقَ عنْدَها الشَّيءَ مُقْتَرِنًا بها؛ كإيجادِه تَعالى الرِّيَّ عنْدَ الشُّرْبِ، والشِّبَعَ عنْدَ الأكْلِ، والقَطْعَ عنْدَ اقْترانِ السِّكِّينِ بالمَقْطوعِ أو المَذْبوحِ، واحْتِراقَ الشَّيءِ عنْدَ مُلاقاةِ النَّارِ له، فهذه الأشْياءُ وما ماثَلَها لا تَأثيرَ لها فيما قارَنَتْه البَتَّةَ؛ بدَليلِ انْفِرادِه تَعالى بالفِعْلِ؛ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤])[٣].

وقال أيضًا: (واجِبٌ له تَعالى قُدْرةٌ عَظيمةٌ، عامَّةُ التَّعلُّقِ بجَميعِ المُمْكِناتِ، إيجادًا وإعْدامًا وتَأثيرًا فيها، قَديمةٌ، أزَليَّةٌ، قائمةٌ بالذَّاتِ العَليَّةِ، مُنَزَّهةٌ عن الكَيْفيَّةِ. وبُرْهانُ وُجوبِ اتِّصافِه تَعالى بالقُدْرةِ: أنَّه لو لم يَتَّصِفْ بِها لاتَّصَفَ بالعَجْزِ، وهو مُحالٌ؛ لِما يَلزَمُ عليه مِن عَدَمِ وُجودِ الحَوادِثِ، وهو خِلافُ المُشاهَدِ)[٤].

(١) ((غاية المرام في علم الكلام)) (ص: ٨٥).

(٢) ((شرح المواقف)) (٢/ ٣١).

(٣) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٦٣).

(٤) المصدر السابق: (ص: ٦٨).

٦- وقال الصَّاويُّ: (القُدْرةُ: مَعْناها لُغةً: القُوَّةُ. واصْطِلاحًا: صِفةٌ أزَلِيَّةٌ، قائمةٌ بذاتِه، زائدةٌ عليها، يَتَأتَّى بها إيجادُ كلِّ مُمكنٍ وإعْدامُه، على وَفْقِ الإرادةِ. وتَعْبيرُنا بأزَلِيَّةٍ دونَ قَديمةٍ؛ إمَّا بِناءً على أنَّ القَديمَ والأزَلِيَّ مُتَرادِفانِ، أو على أنَّ الأزَلِيَّ أعَمُّ مِن القَديمِ؛ لأنَّه يَشملُ الذَّاتَ والصِّفاتِ والمَعْدومَ والمَوْجودَ، وتَخْصيصَ القَديمِ بالذَّاتِ الواجبةِ الوُجودِ. فخَرَجَ بقَوْلِنا: «قائمةٌ بذاتِه» السَّلْبيَّةُ، وبقَوْلِنا: «زائدةٌ عليها» النَّفْسيَّةُ، وبقَوْلِنا: «يَتَأتَّى بها إيجادُ كلِّ مُمكنٍ وإعْدامُه ... إلخ» ما عَدا المُعَرَّفَ؛ لأنَّ تَعلُّقَ الإرادةِ: التَّخْصيصُ، وتَعلُّقَ العِلمِ: الانْكِشافُ والإحاطةُ، وتَعلُّقَ الكَلامِ: الدَّلالةُ، والحَياةُ لا تَعلُّقَ لها بشَيءٍ، والسَّمْعِ والبَصَرِ: الانْكِشافُ. وخَرَجَ بقَوْلِنا: «كلِّ مُمكنٍ» الواجباتُ كذاتِ اللهِ وصِفاتِه، والمُسْتَحيلاتُ كالشَّريكِ والوَلَدِ، فإنَّ القُدْرةَ لا تَعلُّقَ لها بهما؛ لأنَّها إن تَعلَّقَتْ بالواجبِ فإمَّا أن تُعدِمَه، وهو مُحالٌ، وإمَّا أن توجِدَه، وهو تَحْصيلُ الحاصِلِ. وإن تَعَلَّقَتْ بالمُسْتَحيلِ فإمَّا أن تَتعلَّقَ بإعْدامِه، وهو تَحْصيلُ الحاصِلِ، أو بإيجادِه، وهو مُحالٌ، فتَخَلُّفُ قُدْرةِ اللهِ عن تَعَلُّقِها بالواجبِ والمُسْتَحيلِ ليس بعَجْزٍ. ودَخَلَ في قَوْلِنا: «كلُّ مُمكنٍ» أفْعالُنا الاخْتِياريَّةُ، ففيه رَدٌّ على المُعْتَزِلةِ القائلينَ بأنَّ العَبْدَ يَخلُقُ أفْعالَ نَفْسِه الاخْتِياريَّةَ. وكما أنَّ قُدْرةَ اللهِ تَتعلَّقُ بالإيجادِ تَتعلَّقُ بالإعْدامِ على المَشْهورِ، وقيلَ: لا تَتعلَّقُ بالإعْدامِ، بلْ إذا أرادَ اللهُ إعْدامَ شيءٍ أمْسَكَ عنه المَدَدَ)[1].

وقال أيضًا: (الرَّبْطُ العاديُّ: أصْلُ كُفْرِ الطَّبائعيِّينَ، وضَلالُ مَن تَبِعَهم مِن جَهَلةِ المُؤمِنينَ، فرَأَوُا ارْتِباطَ الشِّبَعِ بالأكْلِ بحيثُ لا يَتَخلَّفُ)[2].

٧- وقال الباجوريُّ: (مَن اعْتَقَدَ أنَّ الأسْبابَ العاديَّةَ؛ كالنَّارِ، والسِّكِّينِ، والأكْلِ،

(١) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٦٩ - ١٧١).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٢٥٢).

والشُّرْبِ، تُؤَثِّرُ في مُسَبَّباتِها؛ كالحَرْقِ، والقَطْعِ، والشِّبَعِ، والرِّيِّ، بطَبْعِها وذاتِها- فهو كافِرٌ بالإجْماعِ، أو بقُوَّةٍ خَلَقَها اللهُ فيها ففي كُفْرِه قَوْلانِ، والأَصَحُّ أنَّه ليس بكافِرٍ، بلْ هو فاسِقٌ مُبْتَدِعٌ)[1].

والأشاعرةُ يرجِعونَ صفاتِ الأفعال لله كلِّها إلى صِفةِ القُدرةِ.

قال سعيد فُودَة: (الحقُّ هو رُجوعُ جميعِ صِفاتِ الأفعالِ إلى القُدرةِ... هذا ما ذكره أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ[2]، وهو أنَّ أصولَ الصِّفاتِ معدودةٌ، وباقي الأوصافِ والأسماءِ راجعةٌ إليها، لا أنَّ كُلَّ اسمٍ له صفةٌ خاصَّةٌ، فكَوْنُ اللهِ مُصَوِّرًا، أي: أنَّه قادِرٌ على التَّصويرِ، يُنشِئُ الصُّوَرَ بقُدرتِه وإرادتِه، لا أنَّ هناك صفةً للهِ تعالى اسمُها المصَوِّريَّةَ)[3].

ولابنِ تيميَّةَ كلامٌ كثير في تبيينِ مَذهَبِ السَّلَفِ ومَذاهِبِ المُخالِفينَ لهم في صِفةِ القُدْرةِ وما يَتَعلَّقُ بها، مِن ذلك:

قولُه: (مَذهَبُ المُسلِمينَ أنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قَديرٌ، سَواءٌ شاءَه أو لم يَشَأْه، كما قال تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]...، وقال تَعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، وقال تَعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، فاللهُ تَعالى قادِرٌ على ذلك، فلو شاءَه لفَعَلَه بقُدْرتِه، وهو لا يَشاؤُه)[4].

وقال أيضًا: (الرَّبُّ تَعالى ما شاءَ كانَ، وما لم يَشَأْ لم يكنْ، وهو يُخبِرُ في

(١) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٦٧).

(٢) فُودة يُطلِقُ على الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ لقَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ!

(٣) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٣٣٣).

(٤) ((مجموع الفتاوى)) (١١/ ٤٨٨، ٤٨٩).

غَيْرِ مَوضِعٍ أنَّه لو شاءَ لفَعَلَ أُمورًا لم يَفعَلْها، كما قال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فبيَّنَ أنَّه لو شاءَ ذلك لَكانَ قادِرًا عليه، لكنَّه لا يَفعَلُه؛ لأنَّه لم يَشَأْه؛ إذْ كان عَدَمُ مَشيئتِه أَرجَحَ في الحِكْمةِ معَ كَوْنِه قادِرًا عليه لو شاءَه. ومِن هؤلاء مَن يَقولُ: إنَّما يَقدِرُ على الأُمورِ المُباينةِ له دونَ الأفْعالِ القائمةِ بنَفْسِه، كما يَقولُ ذلك المُعْتَزِلةُ والجَهْميَّةُ ومَن وافَقَهم مِن الأشْعَريَّةِ وغَيْرِهم. ومِنهم مَن يَقولُ: بلْ يَقدِرُ على ما يَقومُ به مِن الأفْعالِ وعلى ما هو بائِنٌ عنه، كما يُحْكى عن الكَرَّاميَّةِ. والصَّوابُ الَّذي دَلَّ عليه القُرْآنُ والعَقْلُ أنَّه يَقدِرُ على هذا وهذا؛ قال تَعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، وقال: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، وهذا كَثيرٌ في القُرْآنِ أَكثَرَ مِن النَّوْعِ الآخَرِ، فإنَّ ما قالَه الكَرَّاميَّةُ والهِشاميَّةُ أَقرَبُ إلى العَقْلِ والنَّقْلِ ممَّا قالَتِ الجَهْميَّةُ ومَن وافَقَهم، وإن كانَ فيما حَكَوه عنهم خَطَأٌ مِن جِهةِ نَفْيِهم القُدْرةَ على الأُمورِ المُباينةِ، واللهُ تَعالى قد أَخبَرَ أنَّه على كلِّ شيءٍ قَديرٌ)[1].

وقال أيضًا: (الإقْرارُ بأنَّ اللهَ لم يَزَلْ يَفعَلُ ما يَشاءُ، ويَتَكلَّمُ بما يَشاءُ هو وَصْفُ الكَمالِ الَّذي يَليقُ به، وما سِوى ذلك نَقْصٌ يَجِبُ نَفْيُه عنه؛ فإنَّ كَوْنَه لم يكنْ قادِرًا ثُمَّ صارَ قادِرًا على الكَلامِ أو الفِعْلِ معَ أنَّه وَصْفٌ له- فإنَّه يَقْتَضي أنَّه كانَ ناقِصًا عن صِفةِ القُدْرةِ الَّتي هي مِن لَوازِمِ ذاتِه، والَّتي هي مِن أَظهَرِ صِفاتِ الكَمالِ، فهو مُمْتنِعٌ في العَقْلِ بالبُرْهانِ اليَقينيِّ؛ فإنَّه إذا لم يكنْ قادِرًا ثُمَّ صارَ قادِرًا فلا بُدَّ مِن أمْرٍ جَعَلَه قادِرًا بَعْدَ أن لم يَكُنْ! فإذا لم يكنْ هناك إلَّا العَدَمُ المَحْضُ امْتَنَعَ أن يَصيرَ قادِرًا بَعْدَ أن لم يكنْ، وكذلك يَمْتنِعُ أن يَصيرَ عالِمًا بَعْدَ

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٦/ ٤٥٩).

أن لم يكنْ قَبْلَ هذا، بخِلافِ الإنْسانِ؛ فإنَّه كانَ غَيْرَ عالِمٍ ولا قادِرٍ ثُمَّ جَعَلَه غَيْرُه عالِمًا قادِرًا، وكذلك إذا قالوا: كانَ غَيْرَ مُتَكلِّمٍ ثُمَّ صارَ مُتَكلِّمًا)[1].

وقال أيضًا: (دَوامُ كَونِه قادِرًا في الأزَلِ والأبَدِ؛ فإنَّه قادِرٌ، ولا يَزالُ قادرًا على ما يَشاؤُه بمشيئتِه، فلم يَزَلْ مُتكَلِّمًا إذا شاء وكيف شاء، وهذا قَولُ السَّلَفِ والأئمَّةِ... وفي الحقيقةِ أنَّه مَن لم يقُلْ بقَولِ السَّلَفِ فإنَّه لا يُثبِتُ للهِ قُدرةً، ولا يُثبِتُه قادِرًا؛ فالجَهميَّةُ ومَنِ اتَّبَعهم والمُعتَزِلةُ والقدَريَّةُ المُجبِّرةُ والنَّافيةُ حقيقةُ قَولِهم أنَّه ليس قادرًا، وليس له المُلكُ؛ فإنَّ المُلكَ إمَّا أن يكونَ هو القُدرةُ أو المقدورُ أو كِلاهما، وعلى كُلِّ تقديرٍ فلا بدَّ من القُدرةِ؛ فمَن لم يُثبِتْ له القُدرةَ حقيقةً لم يُثبِتْ له مُلكًا، كما لا يُثبِتونَ له حَمدًا)[2].

الفرعُ الثَّامنُ: صِفةُ الحَياةِ

يُثبِتُ الأشاعِرةُ للهِ سُبْحانَه صِفةَ الحَياةِ، ووافَقوا في إثْباتِها السَّلَفَ الصَّالِحَ مِن حيثُ الجُمْلةُ، وأَنْكَروا على أهْلِ البِدَعِ الَّذين نَفَوا عن اللهِ سُبْحانَه صِفةَ الحَياةِ، لكنَّهم خاضوا فيما خاضَ فيه أهْلُ عِلمِ الكَلامِ فيما يَتَعلَّقُ بشَأنِها، وذَكَروا في كُتُبِهم أقْوالَ المُعْتَزِلةِ والفَلاسِفةِ في هذه الصِّفةِ، وتَكَلَّفوا في الرَّدِّ عليهم بعُقولِهم مُجاراةً لهم.

أقْوالُ الأشاعِرةِ في صِفةِ الحَياةِ:

١- قال ابنُ مُجاهِدٍ الطَّائيِّ: (أَجْمَعوا على إثباتِ حياةٍ للهِ عزَّ وجلَّ لم يَزَلْ بها حَيًّا، وعلمًا لم يَزَلْ به عالِمًا، وقُدرةً لم يَزَلْ بها قادِرًا، وكلامًا لم يزَلْ به متكَلِّمًا، وإرادةً لم يَزَلْ بها مُريدًا، وسمعًا وبَصَرًا لم يَزَلْ به سميعًا بصيرًا.

(١) ((مجموع الفتاوى)) (١٨/ ٢٣٧).

(٢) المصدر السابق: (٨/ ٢٩، ٣٠).

وعلى أنَّ شيئًا مِن هذه الصِّفاتِ لا يَصِحُّ أن يكونَ مُحدَثًا؛ إذ لو كان شيءٌ منها مُحدَثًا لَكان تعالى قبْلَ حُدوثِها موصوفًا بضِدِّها، ولو كان ذلك لخرَج عن الإلهيَّةِ، وصار إلى حُكمِ المُحْدَثينَ الَّذين يَلحَقُهم النَّقصُ، ويختَلِفُ عليهم صِفاتُ الذَّمِّ والمَدحِ، وهذا يَستحيلُ على اللهِ عزَّ وجَلَّ، وإذا استحال ذلك عليه وجَب أن يكونَ لم يَزَلْ بصفةِ الكَمالِ؛ إذ كان لا يجوزُ عليه الانتقالُ مِن حالٍ إلى حالٍ)[1].

٢- وقال الباقِلَّانيُّ: (... أنَّه الحَيُّ الَّذي لا يَموتُ، والدَّائِمُ الَّذي لا يَزولُ، وأنَّه إلهُ كلِّ مَخْلوقٍ، ومُبْدِعُه ومُنْشِئُه ومُخْتَرِعُه، وأنَّه لم يَزَلْ مُسَمِّيًا لنَفْسِه بأسْمائِه، وواصِفًا لها بصِفاتِه، قَبْلَ إيجادِ خَلْقِه، وأنَّه قَديمٌ بأسْمائِه وصِفاتِ ذاتِه الَّتي مِنها: الحَياةُ الَّتي بها بانَ مِن المَوْتِ والأمْواتِ، والقُدْرةُ الَّتي أَبدَعَ بها الأجْناسَ والذَّواتِ، والعِلمُ الَّذي أَحكَمَ به جَميعَ المَصْنوعاتِ، وأحاطَ بجَميعِ المَعْلوماتِ، والإرادةُ الَّتي صَرَفَ بها أصْنافَ المَخْلوقاتِ، والسَّمْعُ والبَصَرُ اللَّذانِ أَدرَكَ بهما جَميعَ المَسْموعاتِ والمُبْصَراتِ، والكَلامُ الَّذي به فارَقَ الخَرَسَ والسُّكوتَ وذَوي الآفاتِ، والبَقاءُ الَّذي به سَبَقَ المُكَوَّناتِ، ويَبْقى به بَعْدَ جَميعِ الفانِياتِ)[2].

وقال أيضًا: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ الباريَ جَلَّتْ قُدْرتُه حَيٌّ، وهذه المَسْألةُ أوَّلُ مَسائِلِ قَوْلِ الشَّيْخِ[3]: مَوْصوفٌ بما وَصَفَ به نَفْسَه في كِتابِه، وعلى لِسانِ نَبيِّه، فنَقولُ: الباري يوصَفُ بالحَياةِ، والدَّليلُ عليه قَوْلُه تَعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقَوْلُه تَعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨])[4].

(١) ((رسالة إلى أهل الثغر)) (ص: ١٢١، ١٢٢).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٢٣).

(٣) يعني: أبا الحسَنِ الأشعريَّ.

(٤) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٣٣).

٣- وقال الغَزاليُّ: (العِلمُ بكَوْنِه عَزَّ وجَلَّ حَيًّا؛ فإنَّ مَن ثَبَتَ عِلمُه وقُدْرتُه ثَبَتَ بالضَّرورةِ حَياتُه، ولو تُصُوِّرَ قادِرٌ وعالِمٌ فاعِلٌ مُدَبِّرٌ دونَ أن يكونَ حَيًّا، لَجازَ أن يُشَكَّ في حَياةِ الحَيَواناتِ عنْدَ تَرَدُّدِها في الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ، بل في حَياةِ أرْبابِ الحِرَفِ والصِّناعاتِ، وذلك انْغِماسٌ في غَمْرةِ الجَهالاتِ والضَّلالاتِ!)[١].

وقال أيضًا: (نَدَّعي أنَّه تَعالى حَيٌّ، وهو مَعْلومٌ بالضَّرورةِ، ولم يُنكِرْه أحَدٌ مِمَّن اعْتَرَفَ بكَوْنِه تَعالى عالِمًا قادِرًا، فإنَّ كَوْنَ العالِمِ القادِرِ حَيًّا ضَروريٌّ؛ إذْ لا يَعْني بالحَيِّ إلَّا ما يَشعُرُ بنَفْسِه، ويَعلَمُ ذاتَه وغَيْرَه. والعالِمُ بجَميعِ المَعْلوماتِ، والقادِرُ على جَميعِ المَقْدوراتِ كيف لا يكونُ حَيًّا؟! وهذا واضِحٌ، والنَّظَرُ في صِفةِ الحَياةِ لا يَطولُ)[٢].

٤- وقال الفَخْرُ الرَّازيُّ: (إذا كانَ قادِرًا وَجَبَ أن يكونَ عالِمًا؛ لأنَّ أفْعالَه مُحْكَمةٌ مُتْقَنةٌ، وكلُّ فِعْلٍ مُتْقَنٍ ففاعِلُه عالِمٌ، فإذَنْ صانِعُ العالَمِ عالِمٌ، وكلُّ عالِمٍ فهو حَيٌّ، فصانِعُ العالَمِ حَيٌّ؛ فثَبَتَ أنَّه تَعالى قادِرٌ عالِمٌ حَيٌّ)[٣].

وقال أيضًا: (اعْلَمْ أنَّ المُرادَ مِن كَوْنِه تَعالى حَيًّا أنَّه يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، ولَمَّا ثَبَتَ بالدَّليلِ كَوْنُه قادِرًا عالِمًا، وكُلُّ ما كانَ مَوْجودًا امْتَنَعَ أن يكونَ مُمْتنِعَ الوُجودِ، يَثْبُتُ أنَّه تَعالى يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، ولا مَعنى لكَوْنِه حَيًّا إلَّا ذلك)[٤].

٥- وقال الآمِديُّ: (مَذهَبُ أصْحابِنا أنَّ اللهَ تَعالى حَيٌّ بحَياةٍ، وأنَّ الحَياةَ

(١) يُنظر: ((قواعد العقائد)) (ص: ١٧٩)، ((إحياء علوم الدين)) (١/ ١٠٨).

(٢) ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ٦١).

(٣) يُنظر: ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ١١٠ - ١١٢).

(٤) ((المطالب العالية من العِلم الإلهي)) (٣/ ٢١٧).

صِفةٌ وُجوديَّةٌ زائِدةٌ على ذاتِ الرَّبِّ تَعالى، وما لَه مِن الصِّفاتِ الوُجوديَّةِ السَّابِقِ ذِكْرُها، واتَّفَقَتِ المُعْتَزِلةُ على كَوْنِه حَيًّا لا بحَياةٍ، لكنَّ مِنهم مَن قالَ: مَعْنى كَوْنِه حَيًّا: أنَّه لا يَمْتنعُ عليه أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، كأبي الحُسَيْنِ البَصْريِّ، وذَهَبَتِ الفَلاسِفةُ إلى أنَّ مَعْنى كَوْنِه حَيًّا أنَّه ليس بمَيِّتٍ)[1].

٦- وقال البَيْضاويُّ: (اتَّفَقَ الجُمْهورُ على أنَّه تَعالى حَيٌّ، لكنَّهم اخْتَلَفوا في المَعْنى؛ فذَهَبَ الحُكَماءُ وأبو الحُسَيْنِ إلى أنَّ حياتَه عِبارةٌ عن صِحَّةِ اتِّصافِه بالعِلمِ والقُدْرةِ، وذَهَبَ الباقونَ إلى أنَّها عِبارةٌ عن صِفةٍ تَقْتَضي هذه الصِّحَّةَ، ويَدُلُّ عليها أنَّها لو لم تَكُنْ كذلك لَكانَ اخْتِصاصُه تَعالى بهذه الصِّحَّةِ تَرْجيحًا بلا مُرَجِّحٍ، ويَنْتَقِضُ باتِّصافِه تَعالى بتلك الصِّفةِ، ويَنْدَفِعُ بأنَّ ذاتَه المَخْصوصَ كافٍ في التَّخْصيصِ والاقْتِضاءِ)[2].

٧- وقال ابنُ أبي شَريفٍ المَقْدِسيُّ: (ليس مَعْنى الحَياةِ في حَقِّه تَعالى ما يَقولُه الطَّبيعيُّ مِن قُوَّةِ الحِسِّ، ولا قُوَّةِ التَّغْذيةِ، ولا القُوَّةِ التَّابعةِ للاعْتِدالِ النَّوْعيِّ الَّتي تَفيضُ عنها سائِرُ القُوى الحَيَوانيَّةِ، ولا ما يَقولُه الحُكَماءُ وأبو الحُسَيْنِ البَصْريُّ مِن أنَّ مَعْنى حَياتِه تَعالى كَوْنُه يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، بلْ هي صِفةٌ حَقيقيَّةٌ قائِمةٌ بالذَّاتِ، تَقْتَضي صِحَّةَ العِلمِ والقُدْرةِ)[3].

٨- جاء في «المواقف» للإيجيِّ بشرحِ الجُرْجانيِّ: («إنَّه تَعالى حَيٌّ، هذا ممَّا اتَّفَقَ عليه الكلُّ» مِن أهْلِ المِلَلِ وغَيْرِهم؛ «لأنَّه عالِمٌ قادِرٌ، وقدْ أَطبَقوا أيضًا عليه»، أي: على أنَّه عالِمٌ، إلَّا شِرْذِمةً لا يُعبَأُ بهم، «وكلُّ عالِمٍ قادِرٍ فهو

(١) ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (١/ ٤٣٦).

(٢) ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) (ص: ١٨٥).

(٣) ((المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام)) (ص: ٥٨).

حَيٌّ بالضَّرورةِ، لكن اخْتَلَفوا في مَعْنى حَياتِه؛ لأنَّها في حَقِّنا إمَّا اعْتِدالُ المِزاجِ النَّوْعيِّ» كما يُشعِرُ به كَلامُ المُحَصِّلِ؛ حيثُ قال: المُرادُ مِن الحَياةِ إن كانَ اعْتِدالَ المِزاجِ أو قُوَّةَ الحِسِّ والحَرَكةِ فهو مَعْقولٌ، وإن كانَ أمْرًا ثالِثًا فلا بُدَّ مِن تَصْويرِه وإقامةِ الدَّليلِ عليه، «وإمَّا قُوَّةٌ تَتْبَعُ ذلك الاعْتِدالَ»؛ سَواءٌ كانَتْ نَفْسَ قُوَّةِ الحِسِّ والحَرَكةِ أو مُغايِرةً لها على ما اخْتارَه ابنُ سينا، «ولا تُتَصَوَّرُ» الحَياةُ بشيءٍ مِن هذه المَعاني «في حَقِّه تَعالى، فقالوا: إنَّما هي كَوْنُه يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، وهو مَذهَبُ الحُكَماءِ وأبي الحُسَيْنِ البَصْريِّ مِن المُعْتَزِلةِ. وقال الجُمْهورُ» مِن أصْحابِنا ومِن المُعْتَزِلةِ: «إنَّها صِفةٌ توجِبُ صِحَّةَ العِلمِ» والقُدْرةِ؛ «إذ لولا اخْتِصاصُه بصِفةٍ توجِبُ صِحَّةَ العِلمِ» الكامِلِ والقُدْرةِ الشَّامِلةِ «لَكانَ اخْتِصاصُه بصِحَّةِ العِلمِ» والقُدْرةِ المَذْكورَينِ «تَرْجيحًا بلا مُرَجِّحٍ، وأجابوا عنه بأنَّه مَنْقوضٌ باخْتِصاصِه بتلك الصِّفةِ» الموجِبةِ للصِّحَّةِ؛ «فإنَّه لو كانَ بصِفةٍ أخرى لَزِمَ التَّسَلْسُلُ» في الصِّفاتِ الوُجوديَّةِ، هذا خَلْفٌ، «فلا بُدَّ مِن الانْتِهاءِ إلى ما يكونُ» اخْتِصاصُه به «بصِفةٍ أخرى»، فيكونُ تَرْجيحًا بلا مُرَجِّحٍ)[1].

٩- وقال الصَّفاقُسِيُّ: (مِن صِفاتِه تَعالى الواجِبةِ له تَعالى: الحَياةُ القَديمةُ...، والحَياةُ: صِفةٌ أزَليَّةٌ تُصَحِّحُ لِمَن قامَتْ به أن يَتَّصِفَ بالعِلمِ والإرادةِ والقُدْرةِ، والدَّليلُ على اتِّصافِه تَعالى بالحَياةِ: اتِّصافُه تَعالى بالصِّفاتِ الَّتي لا يُمكِنُ أن تَقومَ إلَّا بالحَيِّ؛ مِن العِلمِ، والقُدْرةِ، والإرادةِ وغَيْرِها، وأنَّه لو لم يكنْ حيًّا لم يوجَدْ شيءٌ مِن الحَوادِثِ، وهو خِلافُ المُشاهَدِ، وقال تَعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥])[2].

(١) ((شرح المواقف)) (٣/ ١١٥).

(٢) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٧٢).

١٠- وقال السَّنوسيُّ: (الحَياةُ صِفةٌ تُصَحِّحُ لِمَن قامَتْ به أن يَتَّصِفَ بالإدْراكِ، ومَعْنى كَوْنِها لا تَتعلَّقُ بشيءٍ أنَّها لا تَقْتَضي أمْرًا زائدًا على القِيامِ بمَحَلِّها، والصِّفةُ المُتَعلِّقةُ هي الَّتي تَقْتَضي أمْرًا زائدًا على ذلك، أَلَا تَرى أنَّ العِلمَ بَعْدَ قِيامِه بمَحَلِّه يَطلُبُ أمْرًا يُعلَمُ به؟ وكَذا القُدْرةُ والإرادةُ ونَحْوُهما، وبالجُمْلةِ، فجَميعُ صِفاتِ المَعاني مُتَعلِّقةٌ، أي: طالِبةٌ لزائدٍ على القِيامِ بمَحَلِّها سِوى الحَياةِ، وهذا التَّعلُّقُ نَفْسيٌّ لتلك الصِّفاتِ، كما أنَّ قِيامَها بالذَّاتِ نَفْسيٌّ لها أيضًا)[1].

وقال الدُّسوقيُّ في حاشيتِه على كَلامِ السَّنوسيِّ السَّابِقِ: (قَوْلُه: «لِمَن قامَتْ به» هذا تَحْقيقٌ لمَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ مِن أنَّ الصِّفةَ إنَّما توجِبُ حُكْمَها لِمَن قامَتْ به، لا لإخْراجِ صِفةٍ لم تكنْ كذلك. قَوْلُه: «أن يَتَّصِفَ بالإدْراكِ» إنَّما قالَ: أن يَتَّصِفَ بالإدْراكِ، ولم يَقُلْ: أن يُدرِكَ؛ لأنَّ الَّذي مِن لَوازِمِ الحَياةِ صِحَّةُ الإدْراكِ، لا الإدْراكُ نَفْسُه، وشَمِلَ قَوْلُه: «الإدراك» العِلمَ والسَّمْعَ والبَصَرَ، وإدْراكَ نَحْوِ اللَّمْسِ والشَّمِّ والذَّوْقِ على القَوْلِ به. فإن قُلْتَ: مُقْتَضى التَّعْريفِ أنَّ الحَياةَ ليسَتْ شَرْطًا في غَيْرِ الإدْراكِ مِن الصِّفاتِ، وليس كذلك، بلْ كما أنَّها شَرْطٌ في الإدْراكِ، وهو العِلمُ والسَّمْعُ والبَصَرُ، هي شَرْطٌ أيضًا في القُدْرةِ والإرادةِ والكَلامِ؛ لاسْتِحالةِ وُجودِها بدونِها، وأُجيبَ بأنَّ ذِكْرَ الإدْراكِ في التَّعْريفِ وجَعْلَه مَشْروطًا بالحَياةِ، وهي شَرْطٌ له، لا يُفيدُ أنَّ غَيْرَه مِن الصِّفاتِ ليس كذلك؛ لأنَّ الإدْراكَ لا مَفْهومَ له؛ لكَوْنِه اسْمًا جامِدًا لَقَبًا، فلا يكونُ ذِكْرُه في التَّعْريفِ لأجْلِ الاحْترازِ عن غَيْرِه كما هو مَشْهورٌ عنْدَ جُمْهورِ الأُصوليِّينَ، سَلَّمْنا أنَّ له مَفْهومًا، وأنَّه يُذكَرُ للاحْترازِ، لكن دَعْوى ذِكْرِه للاحْترازِ هنا غَيْرُ مُسَلَّمةٍ؛ لأنَّ شَرْطيَّةَ الحَياةِ لبَقيَّةِ الصِّفاتِ تُفهَمُ بطَريقِ اللُّزومِ؛ وذلك لأنَّ الإدْراكَ لازِمٌ للقُدْرةِ والإرادةِ

(١) ((شرح على أم البراهين)) (ص: ١٦٥).

والكَلامِ، وهي مَلْزومةٌ له، وما كانَ شَرْطًا في اللَّازِمِ فهو شَرْطٌ في المَلْزومِ)[١].

١١- وقال الباجوريُّ: (الحَياةُ لا تَتَعلَّقُ بشيءٍ، أي: أمْرٍ مَوْجودٍ أو مَعْدومٍ، فالمُرادُ بالشَّيءِ هنا المَعْنى اللُّغويُّ الشَّامِلُ للمَوْجودِ والمَعْدومِ، ويَصِحُّ أن يكونَ المُرادُ به المَعْنى الاصْطِلاحيَّ، ويُقالُ: إذا كانَتْ لا تَتَعلَّقُ بالمَوْجودِ فأَوْلى ألَّا تَتَعلَّقَ بالمَعْدومِ، فليسَتِ الحَياةُ مِن الصِّفاتِ المُتَعلِّقةِ؛ لأنَّها صِفةٌ مُصَحِّحةٌ للإدْراكِ، أي: مُصَحِّحةٌ لِمَن قامَتْ به أن يَتَّصِفَ بصِفاتِ الإدْراكِ، ولا تَقْتَضي أمْرًا زائِدًا على قِيامِها بمَحَلِّها، ومِثْلُ الحَياةِ: الوُجودُ، والقِدَمُ، والبَقاءُ، عنْدَ مَن يَعُدُّها مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ)[٢].

فتَبَيَّنَ مِن هذه النُّقولِ أنَّ الأشاعِرةَ يُثبِتونَ للهِ سُبْحانَه صِفةَ الحَياةِ، لكنَّهم يَتَكلَّفونَ في إثْباتِها بخَلْطِها بكَلامِ الفَلاسِفةِ ونَحْوِهم مِن أهْلِ البِدَعِ، وهذا خِلافُ ما عليه السَّلَفُ؛ فعُلَماءُ أهْلِ السُّنَّةِ المُتَّبِعونَ للسَّلَفِ يَتَجَنَّبونَ الخَوْضَ فيما خاضَ فيه الفَلاسِفةُ والمُعْتَزِلةُ ومَن تَأثَّرَ بهم وجاراهم مِن المُتَكلِّفينَ في المَباحِثِ العَقَديَّةِ.

ومِن خلالِ النُّقولاتِ الآتيةِ يَتبيَّنُ مَذهبُ السَّلَفِ في صِفةِ الحَياةِ بلا تَكَلُّفٍ ولا تَنَطُّعٍ:

١- قال أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ: (نَقولُ في تَوحيدِ اللهِ، مُعتَقِدينَ بتوفيقِ اللهِ: إنَّ اللهَ واحِدٌ لا شَريكَ لَه، ولا شَيْءَ مِثْلُه، ولا شَيْءَ يُعْجِزُه، ولا إلهَ غَيْرُه. قديمٌ بلا ابتِداء، دائِمٌ بلا انتِهاء. لا يَفنَى ولا يَبيدُ، ولا يَكونُ إلَّا ما يُريدُ. لا تَبْلُغُه الأَوهامُ، ولا تُدْرِكُه الأَفهامُ، ولا يُشبِهُهُ الأَنامُ. حَيٌّ لا يَموتُ، قَيُّومٌ لا يَنامُ. خالِقٌ بلا

(١) ((شرح على أم البراهين)) (ص: ١٠٨).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٥٠).

حاجة، رازِقٌ بلا مُؤْنة. مُميتٌ بلا مَخافة، باعثٌ بلا مَشَقَّة. ما زالَ بصِفاتِه قَديمًا قَبْلَ خَلْقِه، لمْ يَزْدَدْ بكَوْنِهم شَيئًا لمْ يكنْ قَبْلَهُم مِن صِفَتِه. وكما كان بصِفاتِه أَزَليًّا، كذلكَ لا يَزالُ عليها أَبَديًّا)[1].

٢- وقال البَغَويُّ: (على العبدِ أن يعتَقِدَ أنَّ اللَّهَ سُبحانَه وتعالى عظيمٌ له عَظَمةٌ، كبيرٌ له كِبرياءُ، عزيزٌ له عِزَّةٌ، حَيٌّ له حياةٌ، باقٍ له بقاءٌ، عالمٌ وله عِلمٌ، ومتكَلِّمٌ وله كلامٌ، قويٌّ له قُوَّةٌ، وقادِرٌ وله قُدرةٌ، وسميعٌ وله سَمعٌ، بصيرٌ له بَصَرٌ...

وقال اللهُ سُبحانَه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١].

وقال اللهُ سُبحانَه وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]...)[2].

٣- وقال ابنُ تيميَّةَ: (لا رَيْبَ أنَّ اللهَ حَيٌّ كما نَطَقَتْ بذلك كُتُبُه المُنزَّلةُ، الَّتي هي آياتُه القَوْليَّةُ، ودَلَّتْ على ذلك آياتُه كمَخْلوقاتِه، الَّتي هي آياتُه الفِعْليَّةُ...، وقال تَعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. والدَّلائِلُ على حَياتِه كَثيرةٌ:

مِنها: أنَّه قد ثَبَتَ أنَّه عالِمٌ، والعِلمُ لا يَقومُ إلَّا بحَيٍّ، وثَبَتَ أنَّه قادِرٌ، مُخْتارٌ، يَفعَلُ بمَشيئتِه، والقادِرُ المُخْتارُ لا يكونُ إلَّا حيًّا.

ومِنها: أنَّه خالِقُ الأحْياءِ وغَيْرِهم، والخالِقُ أَكمَلُ مِن المَخْلوقِ، فكلُّ كَمالٍ ثَبَتَ للمَخْلوقِ فهو مِن الخالِقِ، فيَمْتنعُ أن يكونَ المَخْلوقُ أَكمَلَ مِن خالِقِه،

(١) ((العقيدة الطحاوية)) (ص: ٨، ٩).

(٢) يُنظر: ((شرح السُّنَّة)) (١/ ١٧٧-١٨٠).

وكَمالُه أكمَلَ مِنه.

والمُتَفَلْسِفةُ القائلونَ بالموجِبِ بالذَّاتِ يُسَلِّمونَ هذا، ويَقولونَ: كَمالُ المَعْلولِ مُسْتَفادٌ مِن عِلَّتِه، فإذا كانَ خالِقًا للأحْياءِ كانَ حَيًّا بطَريقِ الأَوْلى والأَحْرى.

ومِنها: أنَّ الحَيَّ أكمَلُ مِن غَيْرِ الحَيِّ، كما قال تَعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]، فلو كانَ الخالِقُ غَيْرَ حَيٍّ لَزِمَ أن يكونَ المُمكِنُ المُحدَثُ المَخْلوقُ أكمَلَ مِن الواجِبِ القَديمِ الخالِقِ، فيكونَ أنقَصُ المَوْجودينَ أكمَلَ مِن أكمَلِها...! اللهُ مَوْصوفٌ بصِفاتِ الكَمالِ الثُّبوتيَّةِ؛ كالحَياةِ والعِلمِ والقُدْرةِ، فيَلزَمُ مِن ثُبوتِها سَلْبُ صِفاتِ النَّقْصِ، وهو سُبْحانَه لا يُمدَحُ بالصِّفاتِ السَّلْبيَّةِ إلَّا لتَضَمُّنِها المَعانيَ الثُّبوتيَّةَ؛ فإنَّ العَدَمَ المَحْضَ والسَّلْبَ الصِّرْفَ لا مَدْحَ فيه ولا كَمالَ؛ إذ كانَ المَعْدومُ يُوصَفُ بالعَدَمِ المَحْضِ، والعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ لا كَمالَ فيه، إنَّما الكَمالُ في الوُجودِ)[1].

وقال أيضًا: (قَوْلُه تَعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، نَزَّهَ نَفْسَه عن السِّنَةِ والنَّوْمِ؛ لأنَّ ذلك يَتَضمَّنُ كَمالَ حَياتِه وقَيُّوميَّتِه، كما قال تَعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فهو سُبْحانَه حَيٌّ لا يَموتُ...، مَوْصوفٌ بصِفاتِ الكَمالِ، مُنَزَّهٌ عن كلِّ نَقْصٍ وعَيْبٍ، مَوْصوفٌ بالحَياةِ، والعِلمِ، والقُدْرةِ، والسَّمْعِ، والبَصَرِ، والكَلامِ، مُنَزَّهٌ عن المَوْتِ، والجَهْلِ، والعَجْزِ، والصَّمَمِ، والعَمى، والبَكَمِ، وهو سُبْحانَه لا مِثلَ له في شيءٍ مِن صِفاتِ الكَمالِ، وهو مُنَزَّهٌ عن كلِّ نَقْصٍ وعَيْبٍ، فإنَّه قُدُّوسٌ سَلامٌ، يَمْتنِعُ عليه النَّقائِصُ والعُيوبُ بوَجْهٍ مِن الوُجوهِ، وهو سُبْحانَه لا مِثلَ له في شيءٍ مِن صِفاتِ كَمالِه، بلْ هو الأحَدُ الصَّمَدُ، الَّذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ، ولم

(١) يُنظر: ((الجواب الصَّحيح لمن بدل دين المسيح)) (٣/ ٢٠٧ - ٢٠٩).

يكنْ له كُفُوًا أحَدٌ؛ ولِهذا كانَ مَذهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وأئِمَّتِها أنَّهم يَصِفونَ اللهَ بِما وَصَفَ به نَفْسَه، وبما وَصَفَ به رَسولُه، مِن غَيْرِ تَحْريفٍ ولا تَعْطيلٍ، ومِن غَيْرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، فيُثبِتونَ له ما أثبَتَه لنَفْسِه مِن الأسْماءِ والصِّفاتِ، ويُنَزِّهونَه عمَّا نَزَّهَ عنه نَفْسَه مِن مُماثَلةِ المَخْلوقاتِ، إثْباتٌ بلا تَمْثيلٍ، وتَنْزيهٌ بلا تَعْطيلٍ)[1].

الفرعُ التَّاسعُ: صِفةُ البَقاءِ

اخْتَلَفَ الأشاعِرةُ في إثْباتِ صِفةِ البَقاءِ للهِ سُبْحانَه، معَ أنَّ الأمْرَ واضِحٌ في إثْباتِ هذه الصِّفةِ ولا يدعو إلى الخلافِ أو النِّزاعِ، ولكنْ بسَبَبِ خَوْضِهم في عِلمِ الكَلامِ تَكَلَّفوا حتَّى اخْتَلَفوا وردَّ بعضُهم على بعضٍ، بل ردَّ بعضُهم -كالرَّازيِّ والآمِديِّ والإيجيِّ والتَّفْتازانيِّ وغيرِهم- على شيخِهم أبي الحسَنِ الأشعريِّ!

أقْوالُ الأشاعِرةِ في صِفةِ البَقاءِ:

١- قال الباقِلَّانيُّ: (قَديمٌ بأسْمائِه وصِفاتِ ذاتِه الَّتي مِنها: الحَياةُ الَّتي بِها بانَ مِن المَوْتِ والأمْواتِ...، والبَقاءُ الَّذي به سَبَقَ المُكَوَّناتِ، ويَبْقى به بَعْدَ جَميعِ الفانِياتِ)[2].

وقال أيضًا: (يَجِبُ أن يُعلَمَ: أنَّ اللهَ سُبْحانَه باقٍ، ومَعْنى ذلك: أنَّه دائِمُ الوُجودِ، والدَّليلُ عليه قَوْلُه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، يَعْني: ذاتَ رَبِّك، وأيضًا قَوْلُه تَعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، يَعْني: ذاتَه، ولأنَّه قد ثَبَتَ قِدَمُه، وما ثَبَتَ قِدَمُه اسْتَحالَ عَدَمُه)[3].

وقال الباقِلَّانيُّ أيضًا: (بابٌ: البَقاءُ مِن صِفاتِ ذاتِه. فإنْ قالَ قائِلٌ: وما الدَّليلُ

(١) ((جامع المسائل)) (٣/ ٢٠٧).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٢٣).

(٣) المصدر السَّابق: (ص: ٣٦).

على أنَّ البَقاءَ مِن صِفاتِ ذاتِه؟ قُلْنا: مِن قِبَلِ أنَّه لم يَزَلْ باقِيًا؛ إذ كانَ كائنًا مِن غَيْرِ حُدوثٍ، والباقي مِنَّا لا يكونُ باقِيًا إلَّا ببَقاءٍ، دَليلُ ذلك اسْتِحالةُ بَقاءِ الشَّيءِ في حالِ حُدوثِه، فلو بَقِيَ لنَفْسِه كانَ باقِيًا في حالِ حُدوثِه، وذلك مُحالٌ باتِّفاقٍ، فصَحَّ أنَّه باقٍ ببَقاءٍ؛ إذ كانَ قَديمًا يَسْتحيلُ أن تكونَ ذاتُه بَقاءً أو في مَعْنى الصِّفاتِ)[1].

٢- وقال الجُوَيْنيُّ: (يَجبُ القَطْعُ بأنَّ اللهَ تَعالى باقٍ، وما وَجَبَ قِدَمُه اسْتَحالَ عَدَمُه، فإنَّ القَديمَ هو الَّذي قَضى العَقْلُ بوُجوبِ وُجودِه؛ إذ لو كانَ وُجودُه جائزًا لوَقْتٍ، لَحُكِمَ بحُدوثِه)[2].

وقال أيضًا: (ذَهَبَ العُلَماءُ مِن أئِمَّتِنا إلى أنَّ البَقاءَ صِفةَ الباقي زائِدةٌ على وُجودِه، بمَثابةِ العِلمِ في حَقِّ العالِمِ، والَّذي نَرْتَضيه أنَّ البَقاءَ يَرجِعُ إلى نَفْسِ الوُجودِ المُسْتَمِرِّ مِن غَيْرِ مَزيدٍ، ولو لم نَسلُكْ هذا المَسلَكَ للَزِمَنا أن نَصِفَ الصِّفاتِ الأزَليَّةَ بكَوْنِها باقِيةً، ثُمَّ نُثبِتَ لها بَقاءً. ويَجُرُّ سِياقُ هذا القَوْلِ إلى قِيامِ المَعْنى بالمَعْنى، ثُمَّ لو قَدَّرْنا بَقاءً قَديمًا، للَزِمَنا أن نَصِفَه ببَقاءٍ، ثُمَّ يَتَسَلْسَلُ القَوْلُ. فإن قيلَ: الدَّليلُ على ثُبوتِ المَعاني تَجَدُّدُ أحْكامِها على مَحالِّها؛ فإذا وَجَدْنا جَوْهَرًا غَيْرَ مُتَحرِّكٍ، ثُمَّ اتَّصَفَ بالتَّحَرُّكِ، كانَ ذلك دالًّا على تَجَدُّدِ المَعْنى، وهذا بعَيْنِه مُتَحَقِّقٌ في البَقاءِ؛ فإنَّ الجَوْهَرَ في حالِ حُدوثِه لا يَتَّصِفُ بكَوْنِه باقِيًا، وإذا اسْتَمَرَّ له الوُجودُ اتَّصَفَ بكَوْنِه باقِيًا. قُلْنا: الاتِّصافُ بالبَقاءِ راجِعٌ إلى اسْتِمْرارِ الوُجودِ، وهو بمَثابةِ القِدَمِ، فما وُجِدَ وكانَ حَديثَ عَهْدٍ بالحُدوثِ لم يُسَمَّ قَديمًا، فإذا عَتَقَ وتَقادَمَ سُمِّيَ في الإطْلاقِ قَديمًا، ولا يَدُلُّ ذلك على أنَّ القِدَمَ مَعنًى. فإن قيلَ: إذا صَرَفْتُم البَقاءَ إلى نَفْسِ الباقي فما الَّذي

(١) ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) (ص: ٢٩٩).

(٢) ((العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية)) (ص: ١٦٤).

تُنكرونَ مِن قَوْلِ مَن يَقولُ: بَقاءُ الأعْراضِ؟ قُلْنا: الأعْراضُ يَسْتَحيلُ بَقاؤُها، فإنَّها لو بَقِيَتْ لاسْتَحالَ عَدَمُها؛ فإنَّا إذا قَدَّرْنا بَقاءَ بَياضٍ ودَوامَ وُجودِه، لم يُتَصَوَّرِ انْتِفاؤُه فيَعقُبُه سَوادٌ؛ إذ ليس السَّوادُ بنَفْيِ البَياضِ ومُضادَّاته أَوْلى مِن البَياضِ بدَفْعِ السَّوادِ ومَنْعِه مِن الطُّرُوِّ. ولا مَعْنى لِما يَتَخيَّلُه بعضُ النَّاسِ مِن أنَّ الباقيَ يَعدَمُ بإعْدامِ اللهِ؛ فإنَّ الإعْدامَ هو العَدَمُ، والعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، ولا مَعْنى لتَعلُّقِ القُدْرةِ بالنَّفْيِ المَحْضِ. وتَحْصيلُ قَوْلِ القائلِ: يَقدِرُ الباري على إعْدامِ المَوْجودِ يَؤولُ إلى أنَّه يَقدِرُ على ألَّا يكونَ الموجِدَ)[1].

٣- وقال الغَزاليُّ: (الحَقُّ سُبْحانَه وتَعالى قَبْلَ الزَّمانِ، وحيثُ خَلَقَ الزَّمانُ لم يَتَغيَّرْ مِن ذاتِه شيءٌ، وقَبْلَ خَلْقِ الزَّمانِ لم يكنْ لِلزَّمانِ عليه جَرَيانٌ، وبَقِيَ بَعْدَ خَلْقِ الزَّمانِ على ما عليه كانَ، ولقد أَبْعَدَ مَن قالَ: البَقاءُ صِفةٌ زائدةٌ على ذاتِ الباقي. وأَبعَدُ مِنه مَن قالَ: القِدَمُ وَصْفٌ زائدٌ على ذاتِ القَديمِ، وناهيك بُرْهانًا على فَسادِه ما لَزِمَه مِن الخَبْطِ في بَقاءِ البَقاءِ، وبَقاءِ الصِّفاتِ، وقِدَمِ القِدَمِ، وقِدَمِ الصِّفاتِ!)[2].

وقال أيضًا: (العِلمُ بأنَّه تَعالى معَ كَوْنِه أزَليًّا أَبَديًّا ليس لوُجودِه آخِرٌ، فهو الأوَّلُ والآخِرُ، والظَّاهِرُ والباطِنُ؛ لأنَّ ما ثَبَتَ قِدَمُه اسْتَحالَ عَدَمُه. وبُرْهانُه أنَّه لو انْعَدَمَ لَكانَ لا يَخْلو إمَّا أن يَنْعَدِمَ بنَفْسِه، أو بمُعدِمٍ يُضادُّه، ولو جازَ أن يَنْعدِمَ شيءٌ يُتَصَوَّرُ دَوامُه بنَفْسِه لَجازَ أن يوجَدَ شيءٌ يُتَصَوَّرُ عَدَمُه بنَفْسِه، فكما يَحْتاجُ طَرَيانُ الوُجودِ إلى سَبَبٍ فكذلك يَحْتاج طَرَيانُ العَدَمِ إلى سَبَبٍ، وباطِلٌ أن يَنْعدِمَ بمُعدِمٍ يُضادُّه؛ لأنَّ ذلك المُعدِمَ لو كانَ قَديمًا لَما تُصُوِّرَ الوُجودُ معَه،

(١) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ١٥٨).

(٢) ((المقصد الأسنى)) (ص: ١٤٨).

وقدْ ظَهَرَ بالأَصْلَينِ السَّابِقَينِ وُجودُه وقِدَمُه، فكيف كانَ وُجودُه في القِدَمِ ومعَه ضِدُّه؟ فإن كانَ الضِّدُّ المُعدِمُ حادِثًا كانَ مُحالًا؛ إذ ليس الحادِثُ في مُضادَّتِه للقَديمِ حتَّى يَقطَعَ وُجودَه بأَوْلى مِن القَديمِ في مُضادَّتِه للحادِثِ حتَّى يَدفَعَ وُجودَه، بلِ الدَّفْعُ أَهوَنُ مِن القَطْعِ، والقَديمُ أَقْوى وأَوْلى مِن الحادِثِ)[1].

٤- وقال ابنُ العَرَبيِّ: (الباقي في اللُّغةِ هو: المَوْجودُ زَمانَينِ فما زادَ، وهو في الشَّريعةِ عِبارةٌ عن ذلك المَعْنى بنَفْيِ التَّناهي، قال تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]...، وَصْفُ الباري بأنَّه باقٍ عِبارةٌ عن أنَّه لا انْقِطاعَ لوُجودِه، فلا باقيَ في الحَقيقةِ إلَّا اللهُ...، اخْتَلَفَ عُلَماؤُنا في أنَّ الباريَ باقٍ ببَقاءٍ كما هو عالِمٌ بعِلمٍ أم لا؟ وهو أمْرٌ قَريبٌ لا يَضُرُّ في الاعْتِقادِ)[2].

٥- وقال الرَّازيُّ: (مَذهَبُ شَيْخِنا أبي الحَسَنِ رَحِمَه اللهُ تَعالى والأَكثَرينَ مِن أصْحابِه أنَّ البَقاءَ صِفةٌ زائِدةٌ على الذَّاتِ، شاهِدًا كانَ أو غائِبًا، ومَذهَبُ القاضي وإمامِ الحَرَمَينِ والأَكثَرينَ مِن المُعْتَزِلةِ: أنَّ الباقيَ باقٍ لنَفْسِه، شاهِدًا كانَ أو غائِبًا، ومَذهَبُ الكَعْبيِّ ومُتَّبِعيه إثْباتُه شاهِدًا ونَفْيُه غائِبًا، وهو اخْتِيارُ الإمامِ والِدي رَحِمَه اللهُ تَعالى)[3].

وقال أيضًا: (اللهُ تَعالى باقٍ لِذَاتِه، خِلافًا للأشْعَريِّ. لنا: أنَّه واجِبُ الوُجودِ لِذاتِه، والواجِبُ لِذاتِه يَمْتنِعُ أن يكونَ واجِبًا لغَيْرِه، فيَمْتنِعُ كَوْنُه باقِيًا بالبَقاءِ، وأيضًا لو كان باقِيًا بالبَقاءِ لَكانَ كَوْنُ بَقائِه بَقاءَه[4]؛ إن كانَ لبَقاءِ آخَرَ لَزِمَ

(١) ((قواعد العقائد)) (ص: ١٥٧).

(٢) ((الأمد الأقصى)) (ص: ٤٨٨).

(٣) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٢٤٥).

(٤) وقع في ((شرح المعالم)) لابن التلمساني (ص: ٣٧٣): (لَكانَ كَوْنُ بَقائِه باقيًا).

التَّسَلْسُلُ، وإن كانَ لبَقاءِ الذَّاتِ لَزِمَ الدَّوْرُ، وإن كانَ لنَفْسِه فحينَئذٍ يكونُ البَقاءُ باقِيًا لنَفْسِه، والذَّاتُ باقيةٌ ببَقاءِ البَقاءِ، فكانَ البَقاءُ واجِبَ الوُجودِ لِذاتِه، والذَّاتُ واجِبةَ الوُجودِ لغَيْرِها، فحينَئذٍ تَنْقلِبُ الذَّاتُ صِفةً، والصِّفةُ ذاتًا، وهو مُحالٌ)[1].

٦- وقال الآمِدِيُّ: (مِن أئِمَّتِنا مَن زادَ على هذا، وأَثبَتَ له صِفاتٍ زائِدةً على ذلك، وجَزَمَ بها؛ كالبَقاءِ...، وقد اتَّفَقَ المُتَكلِّمونَ على جَوازِ إطْلاقِ الباقي على الخالِقِ، والمَخْلوقِ المُسْتَمِرِّ الوُجودِ حَقيقةً، خِلافًا لأبي هاشِمٍ؛ فإنَّه قال: الباقي على الحَقيقةِ إنَّما هو اللهُ تَعالى، وتَسْميةُ المَخْلوقِ باقِيًا مَجازٌ. واتَّفَقوا على أنَّ الحادِثَ في أوَّلِ زَمانِ حُدوثِه لا يوصَفُ بكَوْنِه باقِيًا، ما عَدا الكَرَّاميَّةَ؛ فإنَّهم وَصَفوه بكَوْنِه باقِيًا، وأمَّا كَوْنُ الباقي باقِيًا ببَقاءٍ زائِدٍ عليه فقدْ أَثبَتَه الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ رَحِمَه اللهُ، ومُعظَمُ أئِمَّتِنا، وقال القاضي أبو بَكْرٍ: الباقي باقٍ بنَفْسِه، لا ببَقاءٍ زائِدٍ عليه، وهو مَذهَبُ المُعْتَزِلةِ. واخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّيْخِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ في بَقاءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه؛ فقالَ تارةً: اللهُ تَعالى وصِفاتُه باقِيةٌ ببَقاءٍ واحِدٍ، وذلك البَقاءُ باقٍ ببَقاءٍ آخَرَ، وقال تارةً: اللهُ تَعالى باقٍ ببَقاءٍ قائِمٍ به، وكلُّ صِفةٍ مِن صِفاتِه باقِيةٌ ببَقاءٍ هو نَفْسُها)[2].

وقال أيضًا: (البَقاءُ ليس زائِدًا على مَعْنى اسْتِمْرارِ الوُجودِ، فمَعْنى قَوْلِنا: إنَّ الشَّيءَ باقٍ أنَّه مُسْتمِرُّ الوُجودِ، وإنَّه ليس بباقٍ أنَّه غَيْرُ مُسْتمِرِّ الوُجودِ، وذلك لا يَزيدُ على نَفْسِ الوُجودِ فيما يَعرِضُ مِن الأحْوالِ المُعَدَّدةِ، والمُدَدِ المُسَرْمَدةِ، ثُمَّ ولو كانَ البَقاءُ صِفةً زائِدةً على نَفْسِ الوُجودِ؛ فإمَّا أن يكونَ مَوْجودًا أو مَعْدومًا، فإن كانَ مَعْدومًا فلا صِفةَ، وإن كانَ مَوْجودًا لَزِمَ أن يكونَ له بَقاءٌ، وإلَّا فلا يكونُ

(١) ((معالم أصول الدين)) (ص: ٦٨).

(٢) ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (١/ ٤٤٠).

مُسْتمِرًّا، وذلك في صِفاتِ الباري تَعالى مُحالٌ، وإن كانَ له بَقاءٌ فالكَلامُ في ذلك البَقاءِ كالكَلامِ في الأوَّلِ، وهَلُمَّ جَرًّا، وذلك يُفْضي إلى ما لا نِهايةَ له، وهو مُحالٌ، ثُمَّ يَلزَمُ مِنه أن يكونَ البَقاءُ قائمًا بالبَقاءِ، وذلك مُمْتنِعٌ؛ إذ ليس قِيامُ أحَدِهما بالآخَرِ بأَوْلى مِن العَكْسِ؛ لاشْتِراكِهما في الحَقيقةِ، واتِّحادِهما في الماهِيَّةِ، وهذا الَّذي ذَكَرْناه مِمَّا لا يُفَرَّقُ فيه بَيْنَ مَوْجودٍ ومَوْجودٍ، لا شاهِدًا ولا غائِبًا، فإذًا ليس البَقاءُ صِفةً زائِدةً على نَفْسِ الباقي)[1].

٧- وقال الإيجيُّ: (البَقاءُ أَثبَتَه الشَّيْخُ صِفةً زائِدةً على الوُجودِ؛ إذ الوُجودُ مُتَحَقِّقٌ دونَه كما في أوَّلِ الحُدوثِ، وأُجيبَ عنه بأنَّه مَنْقوضٌ بالحُدوثِ؛ فإنَّه غَيْرُ الوُجودِ لتَحَقُّقِ الوُجودِ بَعْدَ الحُدوثِ، فلو دَلَّ ذلك على كَوْنِه زائِدًا لَكانَ الحُدوثُ زائِدًا، ولَزِمَ التَّسَلْسُلُ، ونَفاه القاضي أبو بَكْرٍ، والإمامانِ؛ إمامُ الحَرَمَينِ، والإمامُ الرَّازيُّ، وقالوا: البَقاءُ هو نَفْسُ الوُجودِ في الزَّمانِ الثَّاني)[2].

٨- وقال التَّفْتازانيُّ: (مِن الصِّفاتِ المُخْتلَفِ فيها البَقاءُ؛ أَثبَتَه الشَّيْخُ الأشْعَريُّ وأَشْياعُه مِن أهْلِ السُّنَّةِ؛ لأنَّ الواجِبَ باقٍ بالضَّرورةِ، فلا بُدَّ أن يَقومَ به مَعنًى هو البَقاءُ كما في العالِمِ والقادِرِ؛ لأنَّ البَقاءَ ليس مِن السُّلوبِ والإضافاتِ، وهو ظاهِرٌ، وليس أيضًا عِبارةً عن الوُجودِ، بلْ زائِدًا عليه؛ لأنَّ الشَّيءَ قد يوجَدُ ولا يَبْقى كالأعْراضِ، سيَّما السَّيَّالةِ. وذَهَبَ الأكثَرونَ إلى أنَّه ليس صِفةً زائِدةً على الوُجودِ؛ لوُجوهٍ:

أحَدُها: أنَّ المَعْقولَ مِنه اسْتِمْرارُ الوُجودِ، ولا مَعْنى لِذلك سِوى الوُجودِ مِن حيثُ انْتِسابُه إلى الزَّمانِ الثَّاني بَعْدَ الزَّمانِ الأوَّلِ.

(١) ((غاية المرام في علم الكلام)) (ص: ١٣٦).

(٢) ((شرح المواقف للإيجي)) للجرجاني (٨/ ١٠٦).

وثانيها: أنَّ الواجبَ لو كانَ باقيًا بالبَقاءِ الَّذي ليس نَفْسَ ذاتِه لَما كانَ واجبَ الوُجودِ لِذاتِه؛ لأنَّ ما هو مَوْجودٌ لِذاتِه فهو باقٍ لِذاتِه ضَرورةَ أنَّ ما بالذَّاتِ لا يَزولُ أبَدًا، وإذا فُسِّرَ البَقاءُ بصِفةٍ بها الوُجودُ في الزَّمانِ الثَّاني كانَ لُزومُ المُحالِ أظهَرَ؛ لأنَّه يَؤولُ إلى أنَّ الواجبَ مَوْجودٌ في الزَّمانِ الثَّاني لأمْرٍ سِوى ذاتِه، واعْتَرَضَ صاحبُ «الصَّحائِف»[1] بأنَّ اللَّازمَ ليس إلَّا افتقارَ صِفةٍ إلى صِفةٍ أخرى نَشَأتْ مِن الذَّاتِ، ولا امْتِناعَ فيه، كالإرادةِ يَتَوَقَّفُ على العِلمِ، والعِلمِ على الحَياةِ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الوُجودَ ليس مِن الذَّاتِ، ولو سُلِّمَ فافْتِقارُه إلى أمْرٍ سِوى الذَّاتِ يُنافي الوُجوبَ بالذَّاتِ.

وثالِثُها: أنَّ الذَّاتَ لو كان باقيًا بالبَقاءِ لا بنَفْسِه، فإن افْتَقَرَ صِفةُ البَقاءِ إلى الذَّاتِ لَزِمَ الدَّوْرُ؛ لتَوَقُّفِ ثُبوتِ كلٍّ في الزَّمانِ الثَّاني على الآخَرِ، وإن افْتَقَرَ الذَّاتُ إلى البَقاءِ معَ اسْتِغْنائِه عنه كانَ الواجِبُ هو البَقاءَ لا الذَّاتَ، هذا خَلْفٌ، وإن لم يَفْتَقِرْ أحَدُهما إلى الآخَرِ بلِ اتَّفَقَ تَحَقُّقُهما معًا كما ذَكَرَه صاحِبُ المَواقِفِ لَزِمَ تَعَدُّدُ الواجِبِ؛ لأنَّ كلًّا مِن الذَّاتِ والبَقاءِ يكونُ مُسْتَغْنِيًا عمَّا سِواه؛ إذ لو افْتَقَرَ البَقاءُ إلى شيءٍ لافْتَقَرَ إلى الذَّاتِ ضَرورةَ افْتِقارِ الكلِّ إليه، والمُسْتَغْني عن جَميعِ ما سِواه واجِبٌ قَطْعًا، هذا معَ أنَّ ما فُرِضَ مِن عَدَمِ افْتِقارِ البَقاءِ إلى الذَّاتِ مُحالٌ؛ لأنَّ افْتِقارَ الصِّفاتِ إلى الذَّاتِ ضَروريٌّ.

ورابِعُها: أنَّ البَقاءَ لو كانَ صِفةً أزَلِيَّةً زائِدةً على الذَّاتِ قائِمةً به كانَتْ باقِيةً بالضَّرورةِ، وحينَئِذٍ فإن كانَ لها بَقاءٌ يُنقَلُ الكَلامُ إليه ويَتَسَلْسَلُ، وأيضًا يَلزَمُ قِيامُ المَعْنى بالمَعْنى، وهو باطِلٌ عنْدَكم، وإن لم يكنْ له بَقاءٌ كانَ كعالِمٍ بِلا عِلمٍ، وقدْ بُيِّنَ بُطْلانُه. فإن قيلَ: هو باقٍ بالبَقاءِ إلَّا أنَّ بَقاءَه نَفْسُه لا زائِدًا عليه ليَتَسَلْسَلَ،

(١) هو شمسُ الدِّينِ السَّمَرقَنْديُّ، المتوفَّى في القرنِ السَّابعِ.

قُلْنا: فحينَئذٍ يَجوزُ أن يكونَ الباري تَعالى باقِيًا ببَقاءٍ هو نَفْسُه، عالِمًا بعِلمٍ هو نَفْسُه، فلا يُثبِتُ زِيادةَ صِفةِ البَقاءِ على ما هو رأيُ الشَّيْخِ، ولا زِيادةَ العِلمِ والقُدْرةِ وغَيْرِهما على ما هو رأيُ أهْلِ الحَقِّ)[1].

٩- وقال الصَّفاقُسِيُّ: (ممَّا هو واجِبٌ له تَعالى: البَقاءُ، وتقدَّمَ أنَّه صِفةٌ سَلْبِيَّةٌ...، ومَعْنى البَقاءِ في حَقِّه تَعالى: نَفْيُ الآخِريَّةِ، ونَفْيُ العَدَمِ اللَّاحِقِ، كما أنَّ مَعْنى القِدَمِ: نَفْيُ الأوَّليَّةِ، ونَفْيُ العَدَمِ السَّابِقِ؛ قال اللهُ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]؛ فالأوَّلُ: القَديمُ مِن غَيْرِ بِدايةٍ، والآخِرُ: الباقي مِن غَيْرِ نِهايةٍ...، وكما يَجِبُ له تَعالى الوُجودُ والقِدَمُ كَذا يَجِبُ له بَقاءٌ لا يَشوبُه -أي: لا يُخالِطُه- عَدَمٌ، بلْ لا نِهايةَ له؛ لِما عَرَفْتَ مِن أنَّ كلَّ مَن ثَبَتَ قِدَمُه اسْتَحالَ عَدَمُه. وبُرهانُ وُجوبِ البَقاءِ لمَوْلانا جَلَّ وعَلا أنَّه تَعالى لو لم يَجِبْ له البَقاءُ لكانَ يَقبَلُ الوُجودَ والعَدَمَ، وكلُّ مَن يَقبَلُ الوُجودَ والعَدَمَ وُجودُه جائِزٌ لا واجِبٌ، وكلُّ مَن وُجودُه جائِزٌ فهو حادِثٌ فيَفْتَقِرُ إلى مَن يُرَجِّحُ وُجودَه على عَدَمِه، فلو لم يكنْ تَعالى باقِيًا لَكانَ حادِثًا، وقدْ سَبَقَ قَريبًا اسْتِحالةُ الحُدوثِ عليه تَعالى، ووُجوبُ القِدَمِ له جَلَّ وعَلا، فيَلزَمُ أن يكونَ باقِيًا لوُجوبِ قِدَمِه؛ إذ كلُّ مَن ثَبَتَ قِدَمُه اسْتَحالَ عَدَمُه، ووَجَبَ بَقاؤُه)[2].

١٠- وقال السَّنوسيُّ: (المُخْتارُ في البَقاءِ أنَّه عِبارةٌ عن سَلْبِ العَدَمِ اللَّاحِقِ للوُجودِ، والدَّليلُ على وُجوبِ هذه الصِّفةِ له جَلَّ وعَلا أنَّه لو قُدِّرَ لُحوقُ العَدَمِ له -تَعالى عن ذلك عُلُوًّا كَبيرًا- لَكانَتْ ذاتُه العَلِيَّةُ تَقبَلُ الوُجودَ والعَدَمَ لفَرْضِ اتِّصافِه بِهما، ولا تَتَّصِفُ ذاتُه بصِفةٍ حتَّى تَقبَلَها، لكنَّ قَبولَه جَلَّ وعَلا للعَدَمِ

(١) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ١٠٦).

(٢) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٥٩).

مُحالٌ؛ إذ لو قَبِلَه لَكانَ هو والوُجودُ بالنِّسْبةِ إلى ذاتِه سِيَّانِ؛ إذًا القَبولُ للذَّاتِ نَفْسيٌّ لا يَخْتلِفُ، فيَلزَمُ افْتِقارُ وُجودِه إلى موجِدٍ يُرَجِّحُه على العَدَمِ الجائزِ فيكونُ حادثًا، كيف وقدْ ثَبَتَ بالبُرْهانِ القَطْعيِّ وُجوبُ قِدَمِه. فبانَ لك بهذا البُرْهانِ أنَّ وُجوبَ القِدَمِ يَسْتَلْزِمُ أَبَدًا وُجوبَ البَقاءِ، وأنَّ تَجْويزَ العَدَمِ اللَّاحِقِ يوجِبُ العَدَمَ السَّابِقَ، فخَرَجَ لك بهذا البُرْهانِ قاعِدةٌ كُلِّيَّةٌ، وهي أنَّ كلَّ ما ثَبَتَ قِدَمُه اسْتَحالَ عَدَمُه؛ لأنَّ القِدَمَ لا يكونُ أَبَدًا إلَّا واجِبًا للقَديمِ، وهذا البُرْهانُ الَّذي ذَكَرْنا لوُجوبِ البَقاءِ مُخْتَصَرٌ، وهو معَ اخْتِصارِه قَطْعيٌّ لا شُبْهةَ في شيءٍ مِن مُقَدِّماتِه، والدَّليلُ المَشْهورُ بَيْنَ المُتَكلِّمينَ فيه طولٌ وتَقْسيمٌ لم يُجمَعْ على بُطْلانِ جَميعِ أقْسامِه؛ وذلك أنَّهم يَقولونَ: لو طَرَأَ العَدَمُ على القَديمِ لوَجَبَ أن يكونَ [له] مُقْتَضٍ؛ إذ طُرُوُّ أمْرٍ لنَفْسِه بغَيرِ مُقْتَضٍ -لا سِيَّما إن كانَ مَرْجوحًا كهذا- مُحالٌ ضَرورةً، والمُقْتَضي إمَّا بالاخْتِيارِ أوَّلًا، والمُقْتَضي المُخْتارُ لا يَفعَلُ العَدَمَ؛ إذ ليس بفِعْلٍ، وغَيْرُ المُخْتارِ إمَّا عَدَمُ شَرْطٍ أو طَرَيانُ ضِدٍّ. باطِلٌ أن يكونَ عَدَمَ شَرْطٍ؛ لأنَّ ذلك الشَّرْطَ إنْ كان قَديمًا نَقَلْنا الكَلامَ إلى عَدَمِه ولَزِمَ التَّسَلْسُلُ، وإن كانَ حادثًا لَزِمَ وُجودُ القَديمِ في الأزَلِ بدونِ شَرْطِه وهو مُحالٌ. وباطِلٌ أن يكونَ طَرَيانَ ضِدٍّ؛ لأنَّه إن طَرَأَ قَبْلَ انْعِدامِ القَديمِ لَزِمَ اجْتِماعُ الضِّدَّينِ، وإن طَرَأَ بَعْدَ انْعِدامِه فقدِ انْعَدَمَ القَديمُ بغَيْرِ مُقْتَضٍ؛ لاسْتِحالةِ تَأَخُّرِ المُقْتَضي عن أثَرِه، وأيضًا يَلزَمُ في الضِّدِّ تَرْجيحُ المَرْجوحِ، ولا أَقَلَّ مِن التَّساوي؛ إذ دَفْعُ القَديمِ السَّابِقِ وُجودُه لطريانِ ضِدٍّ أَوْلى مِن العَكْسِ، وأيضًا فالضِّدُّ إن قامَ بالقَديمِ لَزِمَ اجْتِماعُ الضِّدَّينِ وإلَّا بَطَلَ اقْتِضاؤُه لعَدَمِ الاخْتِصاصِ. واعْلَمْ أنَّ بمِثلِ هذا البُرْهانِ اسْتَدَلَّ أئِمَّةُ السُّنَّةِ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهم على اسْتِحالةِ بَقاءِ الأعْراضِ، قالوا: بل بنَفْسِ وُجودِها تَنْعدِمُ، فلا بَقاءَ لها أصْلًا، وسَواءٌ ما شُوهِدَ

فيه ذلك؛ كالحَرَكاتِ والأصْواتِ، أو لا كالألْوانِ والاعْتِقاداتِ؛ قالوا: لأنَّها لو بَقِيَتْ لاسْتَحالَ عَدَمُها لِما ذُكِرَ في التَّقْسيمِ[1]، فألْزَموا مِثلَ ذلك في الجَواهِرِ معَ أنَّها تَبْقى ويَصِحُّ عَدَمُها، فأجابوا بأنَّ شَرْطَ بَقائِها إمْدادُها بالأعْراضِ، فإذا أرادَ اللهُ إعْدامَها قَطَعَ عنها خَلْقَ الأعْراضِ، ومَذهَبُ القاضي أنَّ الإعْدامَ يَصِحُّ أن يكونَ مُتَعلِّقًا للقُدْرةِ، وأُلزِمَ صِحَّةُ إضافةِ العَدَمِ السَّابِقِ إلى المُؤَثِّرِ؛ فإنَّ مَعْقولَ العَدَمِ لا يَخْتلِفُ، وفُرِّقَ بأنَّ السَّابقَ مُسْتمِرٌّ، والمُسْتمِرُّ يَسْتَغْني عن المُرَجِّحِ، واللَّاحِقَ طارِئٌ، ومُقْتضاه تَرْجيحُ طَرَفِ المُمكِنِ، وتَرْجيحُ طَرَفِ المُمكِنِ لا يَسْتَغْني عن المُؤثِّرِ، فلأجْلِ هذا تُرُدِّدَ في بَقاءِ الأعْراضِ، وجَزَمَ الفَخْرُ في المَعالِمِ بصِحَّةِ بَقائِها، وقُدَماءُ الأشْعَريَّةِ لَمَّا اعْتَقَدوا أنَّ الباقيَ باقٍ ببَقاءٍ، وأنَّ الجَواهِرَ إنَّما صَحَّ بَقاؤُها لقِيامِ البَقاءِ بِها- قالوا: لو بَقِيَتِ الأعْراضُ لَزِمَ قِيامُ المَعْنى بالمَعْنى، وهو مُحالٌ)[2].

وأهْلُ السُّنَّةِ والجماعة عافاهم اللهُ مِن هذا الهَذَيانِ والتَّنَطُّعِ والتَّكَلُّفِ الَّذي عافى اللهُ مِنه الصَّحابةَ والتَّابعينَ وأتْباعَهم؛ فهُمْ يُثبِتونَ للهِ سُبْحانَه صِفةَ البَقاءِ كما دَلَّ على ذلك القُرْآنُ الكَريمُ، وكما هو مَعْلومٌ في فِطْرةِ المُسلِمينَ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وقال جلَّ ثناؤُه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال سُبْحانَه: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

وهذه بعضُ نُقولاتِ أهْلِ السُّنَّةِ في صِفةِ البَقاءِ للهِ تَعالى:

١- قال البَغَويُّ: (على العبدِ أن يعتَقِدَ أنَّ اللَّهَ سُبحانَه وتعالى عظيمٌ له عَظَمةٌ،

(١) أي: مِن أنَّ العدمَ لا بُدَّ أن يكونَ لِمُقْتَضٍ، وهو إمَّا مختارٌ... إلخ.

(٢) يُنظر: ((حواشٍ على شرح الكبرى للسنوسي)) للحامدي (ص: ١٥٣-١٥٦).

كبيرٌ له كِبرياءُ، عزيزٌ له عِزَّةٌ، حَيٌّ له حياةٌ، باقٍ له بقاءٌ، عالمٌ وله عِلمٌ، ومتكَلِّمٌ وله كلامٌ، قويٌّ له قُوَّةٌ، وقادِرٌ وله قُدرةٌ، وسميعٌ وله سَمعٌ، بصيرٌ له بَصَرٌ...)[1].

٢- وقال قِوَامُ السُّنَّةِ الأصْبَهانيُّ: (مَعْنى الباقي: الدَّائِمُ المَوْصوفُ بالبَقاءِ الَّذي لا يَسْتَوْلي عليه الفَناءُ، وليستْ صِفةُ بَقائه ودَوامه كبَقاءِ الجَنَّةِ والنَّارِ ودَوامِهما؛ وذلك أنَّ بَقاءَه أبَديٌّ أزَلِيٌّ، وبَقاءَ الجَنَّةِ والنَّارِ أبَديٌّ غَيْرُ أزَلِيٍّ، فالأزَلِيُّ ما لم يَزَلْ، والأبَديُّ ما لا يَزالُ، والجَنَّةُ والنَّارُ كائِنتانِ بَعْدَ أن لم تَكونا، قالَ بعضُ العُلَماءِ في قَوْلِه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]: الأوَّلُ الَّذي لا قَبْلَ له، والآخِرُ الَّذي لا بَعْدَ له، فقَبْلُ وبَعْدُ نِهايتانِ، واللهُ تَعالى هو الأوَّلُ قَبْلَ كلِّ شيءٍ، والآخِرُ بَعْدَ كلِّ شيءٍ)[2].

٣- وقال مُحَمَّدُ بنُ إبْراهيمَ الوَزيرُ مُبيِّنًا الواجِبَ على المُسلِمينَ: (إثْباتُ كلِّ كَمالٍ للهِ جَلَّ جَلالُه، ونَفْيُ كلِّ نَقْصٍ وعَيْبٍ عنه سُبْحانَه، وتَخْصيصُه دونَ خَلْقِه بوُجوبِ الوُجودِ، والقِدَمِ، والبَقاءِ، وعَدَمِ التَّشْبيهِ والتَّشْريكِ، والنِّدِّ والكُفءِ، والضِّدِّ)[3].

المبحثُ الرَّابعُ: مَفْهومُ الإيمانِ والكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ

المطلبُ الأوَّلُ: مَفْهومُ الإيمانِ عنْدَ الأشاعِرةِ

الفرعُ الأوَّلُ: تعريفُ الإيمانِ عند الأشاعِرةِ

مِن المَسائِلِ الَّتي اخْتَلَفَتْ فيها الأقوال عن أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ مَسْألةُ الإيمانِ؛ ففي كِتابِه «الإبانة» التَّصْريحُ بأنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، اتِّباعًا لمَذهَبِ

(١) يُنظر: ((شرح السُّنَّة)) (١/ ١٧٧-١٨٠).

(٢) ((الحُجَّة في بيان المَحَجَّة)) (١/ ١٤٠).

(٣) ((العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)) (٥/ ٧٥).

السَّلَف، ونَقَلَ عنه أتْباعُه وغَيْرُهم القَوْلَ بأنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، ونَقَلَ بعضُهم أنَّ لأبي الحَسَنِ في الإيمانِ قَوْلَين، فالظَّاهِرُ أنَّ قَوْلَه الأخيرَ هو الَّذي رَجَعَ فيه إلى مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّة؛ فإنَّ كِتابَه «الإبانة» مِن آخِرِ تَآليفِه، ومعَ هذا فإنَّ المَشْهورَ في مَذهَبِ الأشاعِرةِ أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ. قال قِوَامُ السُّنَّةِ الأصبهانيُّ: (الإيمانُ في الشَّرعِ عبارةٌ عن جميعِ الطَّاعاتِ الباطنةِ والظَّاهِرةِ، وقالت الأشعَريَّةُ: الإيمانُ هو التَّصديقُ، والأفعالُ والأقوالُ من شرائعِه، لا من نَفسِ الإيمانِ. وفائدةُ هذا الاختلافِ أنَّ مَن أخَلَّ بالأفعالِ وارتكب المنهيَّاتِ لا يتناوَلُه اسمُ مُؤمنٍ على الإطلاقِ، فيُقالُ: هو ناقِصُ الإيمانِ؛ لأنَّه قد أخَلَّ ببعضِه، وعندَهم يتناوَلُه الاسمُ على الإطلاقِ؛ لأنَّه عبارةٌ عن التَّصديقِ، وقد أتى به)[1].

وهذه بعضُ أقوالِهم مِن كُتُبِهم:

١- قال الباقِلَّانيُّ: (الإيمانُ باللهِ عَزَّ وجَلَّ هو: التَّصْديقُ بالقَلْبِ بأنَّه اللهُ الواحِدُ الفَرْدُ الصَّمَدُ...، والدَّليلُ على أنَّ الإيمانَ هو الإقْرارُ بالقَلْبِ والتَّصْديقُ قَوْلُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] يُريدُ: بمُصَدِّقٍ لنا. ومِنه قَوْلُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ [غافر: ١٢] أي: تُصَدِّقوا. ويُقالُ: فُلانٌ يُؤمِنُ باللهِ وبالبَعْثِ، أي: يُصدِّقُ بذلك. وكذلك قَوْلُهم: فُلانٌ يُؤمِنُ بالشَّفاعةِ والقَدَرِ، وفُلانٌ لا يُؤمِنُ بذلك، يَعْني به التَّصْديقَ، وبنَفْيِ الإيمانِ به التَّكْذيبَ. وقد اتَّفَقَ أهْلُ اللُّغةِ قَبْلَ نُزولِ القُرْآنِ وبَعْثِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ على أنَّ الإيمانَ في اللُّغةِ هو التَّصْديقُ دونَ سائِرِ أفْعالِ الجَوارِحِ والقُلوبِ)[2].

(١) ((الحجة في بيان المحجة)) (١/ ٤٣٧، ٤٣٨).

(٢) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٢٢).

وقال أيضًا: (الإيمانُ هو التَّصْديقُ باللهِ تَعالى، وهو العِلمُ، والتَّصْديقُ يوجَدُ بالقَلْبِ. فإنْ قالَ: وما الدَّليلُ على ما قُلْتُم؟ قيلَ له: إجْماعُ أهْلِ اللُّغةِ قاطِبةً على أنَّ الإيمانَ في اللُّغةِ قَبْلَ نُزولِ القُرْآنِ وبَعْثةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم هو التَّصْديقُ، لا يَعرِفونَ في لُغتِهم إيمانًا غَيْرَ ذلك...، فوَجَبَ أن يكونَ الإيمانُ في الشَّريعةِ هو الإيمانَ المَعْروفَ في اللُّغةِ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ ما غَيَّرَ لِسانَ العَرَبِ ولا قَلَبَه، ولو فَعَلَ ذلك لتَواتَرَتِ الأخْبارُ بفِعلِه، وتَوَفَّرَتْ دَواعي الأُمَّةِ على نَقْلِه، ولَغَلَبَ إظْهارُه وإشْهارُه على طَيِّه وكِتْمانِه، وفي عِلمِنا بأنَّه لم يَفعَلْ ذلك، بلْ أَقَرَّ أسْماءَ الأشْياءِ والتَّخاطُبَ بأَسْرِه على ما كانَ فيها- دَليلٌ على أنَّ الإيمانَ في الشَّرْعِ هو الإيمانُ اللُّغويُّ)[1].

٢- وقال الجُوَيْنيُّ: (فَصْلٌ في مَعْنى الإيمانِ. اعْلَموا أنَّ غَرَضَنا في هذا الفَصْلِ يَسْتَدْعي تَقْديمَ ذِكْرِ حَقيقةِ الإيمانِ، وهذا ممَّا اخْتَلَفَتْ فيه مَذاهِبُ الإسْلاميِّينَ؛ فذَهَبَتِ الخَوارِجُ إلى أنَّ الإيمانَ هو الطَّاعةُ، ومالَ إلى ذلك كَثيرٌ مِن المُعْتَزِلةِ، واخْتَلَفَتْ مَذاهِبُهم في تَسْميةِ النَّوافِلِ إيمانًا. وصارَ أصْحابُ الحَديثِ إلى أنَّ الإيمانَ مَعْرِفةٌ بالجَنانِ، وإقْرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالأرْكانِ. وذَهَبَ بعضُ القُدَماءِ إلى أنَّ الإيمانَ هو المَعْرِفةُ بالقَلْبِ والإقْرارُ بها. وذَهَبَتِ الكَرَّاميَّةُ إلى أنَّ الإيمانَ هو الإقْرارُ باللِّسانِ فحَسْبُ، ومُضْمِرُ الكُفْرِ إذا أَظْهَرَ الإيمانَ مُؤمِنٌ حَقًّا عنْدَهم، غَيْرَ أنَّه يَسْتوجِبُ الخُلودَ في النَّارِ. ولو أَضمَرَ الإيمانَ ولم يَتَّفِقْ منه إظْهارُه، فهو ليس بمُؤمِنٍ، وله الخُلودُ في الجَنَّةِ. والمَرْضِيُّ عنْدَنا أنَّ حَقيقةَ الإيمانِ التَّصْديقُ باللهِ تَعالى، فالمُؤمِنُ باللهِ مَن صَدَّقَه)[2].

(١) ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل)) (ص: ٣٨٩).

(٢) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٤١٥).

٣- وقال الشَّهْرَسْتانيُّ: (الإيمانُ هو التَّصْديقُ بالجَنانِ. وأمَّا القَوْلُ باللِّسانِ والعَمَلُ بالأرْكانِ ففُروعُه، فمَن صَدَّقَ بالقَلْبِ، أي: أقَرَّ بوَحْدانيَّةِ اللهِ تَعالى، واعْترَفَ بالرُّسُلِ تَصْديقًا لهم فيما جاؤوا به مِن عنْدِ اللهِ تَعالى بالقَلْبِ؛ صَحَّ إيمانُه حتَّى لو ماتَ عليه في الحالِ كانَ مُؤمِنًا ناجِيًا، ولا يَخرُجُ مِن الإيمانِ إلَّا بإنْكارِ شيءٍ مِن ذلك)[1].

٤- وقال الغَزاليُّ: (الإيمانُ هو التَّصْديقُ المَحْضُ، واللِّسانُ تُرْجمانُ الإيمانِ)[2].

٥- وقال الرَّازيُّ: (الإيمانُ عِبارةٌ عن التَّصْديقِ بكلِّ ما عُرِفَ بالضَّرورةِ كَوْنُه مِن دينِ مُحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم معَ الاعْتِقادِ...، فإنْ قالَ قائِلٌ: هاهنا صورَتانِ؛ **الصُّورةُ الأُولى**: مَن عَرَفَ اللهَ تَعالى بالدَّليلِ والبُرْهانِ ولَمَّا تَمَّ العِرْفانُ ماتَ ولم يَجِدْ مِن الزَّمانِ والوَقْتِ ما يَتَلَفَّظُ فيه بكَلِمةِ الشَّهادةِ. فهاهنا إن حَكَمْتُم أنَّه مُؤمِنٌ فقدْ حَكَمْتُم بأنَّ الإقْرارَ اللِّسانيَّ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ في تَحْقيقِ الإيمانِ، وهو خَرْقٌ للإجْماعِ، وإن حَكَمْتُم بأنَّه غَيْرُ مُؤمِنٍ فهو باطِلٌ؛ لقَوْلِه عليه السَّلامُ: «يَخرُجُ مِن النَّارِ مَن كانَ في قَلْبِه مِثْقالُ ذَرَّةٍ مِن إيمانٍ»[3]، وهذا قَلْبٌ طافِحٌ بالإيمانِ، فكيف لا يكونُ مُؤمِنًا؟!

الصُّورةُ الثَّانيةُ: مَن عَرَفَ اللهَ تَعالى بالدَّليلِ، ووَجَدَ مِن الوَقْتِ ما أَمكَنَه أن يَتَلَفَّظَ بكَلِمةِ الشَّهادةِ، ولكنَّه لم يَتَلَفَّظْ بها، فإن قُلْتُم: إنَّه مُؤمِنٌ، فهو خَرْقٌ للإجْماعِ،

(١) ((المِلَل والنِّحَل)) (١/ ١٠١).

(٢) ((قواعد العقائد)) (ص: ٢٤٩).

(٣) أخرجه الترمذيُّ (٢٥٩٨)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في ((التفسير)) (٥٨٧) من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ. وأصلُه في صَحيحِ البُخاريِّ (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) مطوَّلًا من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُ البُخاريِّ: ((... اذْهَبوا فمَن وجَدْتُم في قَلْبِه مِثقالَ ذَرَّةٍ مِن إيمانٍ فأخْرِجوه ...)).

وإن قُلْتُم: ليس يُؤمِنُ، فهو باطِلٌ؛ لقَوْلِه عليه السَّلامُ: «يَخرُجُ مِن النَّارِ مَن كانَ في قَلْبِه مِثْقالُ ذَرَّةٍ مِن الإيمانِ»، ولا يَنْتَفي الإيمانُ مِن القَلْبِ بالسُّكوتِ عن النُّطْقِ! والجَوابُ: أنَّ الغَزاليَّ مَنَعَ مِن هذا الإجْماعِ في الصُّورتَينِ، وحَكَمَ بكَوْنِهما مُؤمِنَينِ، وأنَّ الامْتِناعَ عن النُّطْقِ يَجْري مَجْرى المَعاصي الَّتي يُؤْتى بِها معَ الإيمانِ)[1].

٦- وقال الآمِديُّ مُرَجِّحًا قَوْلَ أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ القديم في أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، ومُناقِشًا أَدِلَّةَ المُخالِفينَ: (الحَقُّ في هذه المَسْألةِ غَيْرُ خارِجٍ عن مَذهَبِ الشَّيْخِ أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ: وهو أنَّ الإيمانَ باللهِ تَعالى هو تَصْديقُ القَلْبِ به...، قَوْلُه عليه السَّلامُ: «لا يَزْني الزَّاني حينَ يَزْني وهو مُؤمِنٌ»[2] لا نُسَلِّمُ أنَّ قَوْلَه: «وهو مُؤمِنٌ» في هذا الحَديثِ مَأخوذٌ عن الإيمانِ، بل مِن الأمْنِ، ومَعْناه: لا يَزْني الزَّاني حينَ يَزْني وهو مُؤمِنٌ، أي: على أمْنٍ مِن عَذابِ اللهِ تَعالى. وإنْ سَلَّمْنا أنَّه مَأخوذٌ مِن الإيمانِ، غَيْرَ أنَّه يَجِبُ حَمْلُه على الإيمانِ بمَعْنى التَّصْديقِ؛ لِما فيه مِن مُوافَقةِ الوَضْعِ اللُّغويِّ، وأن يُحمَلَ قَوْلُه: «لا يَزْني الزَّاني حينَ يَزْني وهو مُؤمِنٌ» على حالةِ الاسْتِحْلالِ لزِناه، ويكونُ تَقْديرُه: لا يَزْني الزَّاني حينَ يَزْني مُسْتَحِلًّا لزِناه وهو مُؤمِنٌ، أي: مُصَدِّقٌ. ويُمكِنُ أن يكونَ المُرادُ مِن قَوْلِه: «لا يَزْني الزَّاني حينَ يَزْني وهو مُؤمِنٌ»، أي: على صِفاتِ المُؤمِنِ مِن اجْتِنابِ المَحْظوراتِ، وهو وإن لَزِمَ مِنه التَّأويلُ غَيْرَ أنَّا لو لم نَحمِلْه على ذلك للَزِمَ مِنه حَمْلُ الإيمانِ على غَيْرِ مَوْضوعِه اللُّغويِّ...، قَوْلُهم: لو كانَ الإيمانُ هو التَّصْديقَ لَما كانَ مَن قَتَلَ نَبيًّا، أو اسْتَخَفَّ به، أو سَجَدَ بَيْنَ يَدَي صَنَمٍ- كافِرًا إذا كانَ مُصدِّقًا! قُلْنا: نحن لا نُنكِرُ جَوازَ مُجامَعةِ هذه الكَبائِرِ معَ

(١) يُنظر: ((تفسير الرَّازيّ)) (٢/ ٢٧١). ويُنظر أيضًا: ((قواعد العقائد)) للغزالي (ص: ٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٢٤٧٥)، ومسلمٌ (٥٧) مطوَّلًا من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.

الإيمانِ عَقْلًا، غَيْرَ أنَّ الأُمَّةَ مُجمعةٌ على تَكْفيرِه، فعَلِمْنا انْتِفاءَ التَّصْديقِ عنْدَ وُجودِ هذه الكَبائِرِ سَمْعًا، ويَجبُ أن يُقالَ بِذلك جَمْعًا بَيْنَ العَمَلِ بوَضْعِ اللُّغةِ وإجْماعِ الأُمَّةِ على التَّكْفيرِ، وهو أَوْلى مِن إبْطالِ أحَدِهما)[1].

٧- وقال الإيجيُّ: (اعْلَمْ أنَّ الإيمانَ في اللُّغةِ التَّصْديقُ؛ قال تَعالى حِكايةً عن إخْوةِ يوسُفَ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمُصدِّقٍ، وقال: «الإيمانُ: أن تُؤمِنَ باللهِ، ومَلائِكته، وكُتُبِه، ورُسُلِه»[2] أي: تُصدِّقَ، وأمَّا في الشَّرْعِ وهو مُتَعلَّقُ ما ذَكَرْنا مِن الأحْكام، فهو عنْدَنا -وعليه أَكثَرُ الأئِمَّةِ؛ كالقاضي، والأسْتاذِ- التَّصْديقُ للرَّسولِ فيما عُلِمَ مَجيئُه به ضَرورةً؛ فتَفْصيلًا فيما عُلِمَ تَفْصيلًا، وإجْمالًا فيما عُلِمَ إجْمالًا. وقيلَ: هو المَعْرِفةُ؛ فقَوْمٌ: باللهِ، وقَوْمٌ: باللهِ وبما جاءَتْ به الرُّسُلُ. وقالَتِ الكَرَّاميَّةُ: هو كَلِمتا الشَّهادةِ. وقالَتْ طائِفةٌ: التَّصْديقُ معَ الكَلِمتينِ، ويُرْوى هذا عن أبي حَنيفةَ رَحِمَه اللهُ. وقال قَوْمٌ: إنَّه أعْمالُ الجَوارِحِ، فذَهَبَ الخَوارِجُ والعَلَّافُ وعَبْدُ الجَبَّارِ إلى أنَّه الطَّاعاتُ فَرْضًا أو نَفْلًا، وذَهَبَ الجُبَّائيُّ وابنُه وأَكثَرُ المُعْتَزِلةِ البَصْريَّةِ إلى أنَّه الطَّاعاتُ المُفْتَرَضةُ دونَ النَّوافِلِ. وقال السَّلَفُ وأصْحابُ الأثَرِ: إنَّه مَجْموعُ هذه الثَّلاثةِ، فهو تَصْديقٌ بالجَنانِ، وإقْرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالأرْكانِ)[3].

وفي كَلامِ الإيجيِّ التَّصْريحُ بأنَّ مَذهَبَ الأشاعِرةِ غَيْرُ مَذهَبِ السَّلَفِ

(١) يُنظر: ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (٥/ ٩، ١٨).

(٢) أخرجه مسلمٌ (٨) من حديثِ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنه، بلَفْظ: ((... فأخبِرْني عن الإيمانِ. قال: أن تؤمِنَ باللهِ وملائكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه ...)).
وأخرجه البخاريُّ (٥٠)، ومسلمٌ (١٠) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُ مسلمٍ: ((... قال: يا رَسولَ اللهِ، ما الإيمانُ؟ قال: أن تؤمِنَ باللهِ وملائكَتِه وكِتابِه ولِقائِه ورُسُلِه ...)).

(٣) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجُرْجاني)) (٣/ ٥٢٧).

وأصْحابِ الأثَرِ.

٨- وقال سعيد فُودَة: (رُوِيَ عن بعضِ المتقَدِّمينَ والمتأخِّرينَ أنَّهم يُدرِجون العَمَلَ في الإيمانِ، فإن قَصَدوا أنَّ العَمَلَ رُكنٌ، ومَن لم يَقُمْ به أو بجُزئِه كَفَر، فمَذهَبُهم باطِلٌ قطعًا، وهو عائدٌ إلى مَذهَبِ الخوارِجِ، وإن قصَدوا أنَّ العمَلَ يندَرِجُ في الإيمانِ بوجهِ أنَّه مُنْبَنٍ على التَّصديقِ -كما يقولُ الأشاعِرةُ- فلا خِلافَ، وإن قصَدوا أنَّه مُندَرِجٌ في نوعٍ من الإيمانِ -على التَّحقيقِ الَّذي قرَّره الحَلِيميُّ- فلا إشكالَ)[1].

وهذا الَّذي ذَهَبوا إليه مخالِفٌ لإجماعِ السَّلَفِ، وهذه بعضُ أقوالِهم ونَقلِهم الإجماعَ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ:

١- قال يحيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ: (كُلُّ مَن أدركتُ مِن الأئِمَّةِ كانوا يقولون: الإيمان قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[2].

٢- وقال عبدُ الرَّزَّاقِ الصَّنعانيُّ: (لَقِيت اثنينِ وسِتِّينَ شيخًا؛ منهم: مَعْمَرٌ، والأوزاعيُّ، والثَّوريُّ، والوَليدُ بنُ محمَّدٍ القُرَشيُّ، ويَزيدُ بنُ السَّائِبِ، وحمَّادُ بنُ سَلَمةَ، وحَمَّادُ بنُ زيدٍ، وسُفيانُ بنُ عُيَينةَ، وشُعَيبُ بنُ حَربٍ، ووكيعُ بنُ الجَرَّاحِ، ومالِكُ بنُ أنَسٍ، وابنُ أبي ليلى، وإسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، والوَليدُ بنُ مُسلمٍ، ومَن لم نُسَمِّه- كُلُّهم يقولون: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[3].

٣- وقال أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّام: (هذه تَسميَةُ مَن كان يقولُ: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ... فسَمَّى أكثَرَ مِن مائةٍ وثلاثين رجلًا من أهلِ العِلمِ مِن

(١) ((الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية)) (ص: ٩٦٨).

(٢) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبيِّ (٩/ ١٧٩).

(٣) أخرجه اللالكائي في ((شرح أصول الاعتقاد)) (١٧٣٧).

الصَّحابةِ وغيرِهم، ثم قال: هؤلاء كلُّهم يقولون: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، وهو قَولُ أهلِ السُّنَّة، والمعمولُ به عِندَنا)[١].

٤- وقال أحمَدُ بنُ حَنبلٍ -في ذِكرِ جُمَلٍ مِن اعتقادِه-: (الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ ويَنقُصُ. وذكَرَ أمورًا ثم قال: هذا ما اجتمع عليه السَّلَفُ من العُلَماءِ في الآفاقِ)[٢].

٥- وقال البُخاريُّ: (لقيتُ أكثَرَ مِن ألْفِ رجُلٍ مِن العُلَماءِ بالأمصارِ، فما رأيتُ أحدًا يختَلِفُ في أنَّ الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، ويَزيدُ ويَنقُصُ)[٣].

٦- وقال يعقوبُ الفَسَويُّ: (الإيمانُ عندَنا -أهلَ السُّنَّةِ- الإخلاصُ للهِ بالقُلوبِ والألسِنَةِ والجوارِحِ، وهو قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، على ذلك وجَدْنا كُلَّ مَن أدرَكْنا مِن عَصْرِنا، بمكَّةَ والمدينةِ والشَّامِ والبَصرةِ والكُوفةِ، ثمَّ ذكر منهم بضعًا وثلاثين)[٤].

٧- وقال سَهلُ بنُ المتوكِّلِ الشَّيبانيُّ: (أدركتُ ألْفَ أستاذٍ وأكثَرَ، كُلُّهم يقولون: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[٥].

٨- وقال ابنُ جَريرٍ: (أمَّا القولُ في الإيمانِ هل قَولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ ويَنقُصُ، أم لا زيادةَ فيه ولا نُقصانَ؟ فإنَّ الصَّوابَ فيه قَولُ مَن قال: هو قَولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ ويَنقُصُ، وبه جاء الخَبَرُ عن جماعةٍ مِن أصحابِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وعليه مضى أهلُ الدِّينِ والفَضلِ)[٦].

(١) أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (١١١٧).

(٢) يُنظر: ((مناقب الإمام أحمد)) لابن الجوزي (ص: ٢٢٢-٢٢٤).

(٣) يُنظر: ((فتح الباري)) لابن حجر (١/ ٤٧)، ((إتحاف السادة المتقين)) للزَّبيديِّ (٢/ ٢٥٦).

(٤) يُنظر: ((شرح اعتقاد أهل السنة)) للالكائيِّ (١٧٥٣).

(٥) يُنظر: المصدر السابق: (١٧٥٤).

(٦) يُنظر: ((صريح السنة)) (ص: ٢٥).

٩- وقال ابنُ أبي زَيدٍ القيروانيُّ: (فَصلٌ فيما أجمعت عليه الأمَّةُ مِن أمورِ الدِّيانةِ، ومِن السُّنَنِ الَّتي خلافُها بدعةٌ وضلالةٌ... -فذكر أمورًا؛ منها:- أنَّ الإيمانَ قَولٌ باللِّسانِ وإخلاصٌ بالقَلبِ وعَمَلٌ بالجوارحِ، يَزيدُ ذلك بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ نقصًا عن حقائقِ الكَمالِ، لا مُحبِطًا للإيمانِ)[١].

١٠- وقال أبو نَصرٍ السِّجْزيُّ: (وعندَ أهلِ الأثَرِ أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ، وعُلَماءُ الآفاقِ المتَّبَعون كُلُّهم على هذا القَولِ)[٢].

١١- وقال ابنُ بطَّالٍ: (مَذهَبُ جماعةِ أهلِ السُّنَّةِ مِن سَلَفِ الأمَّةِ وخَلَفِها أنَّ الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[٣].

١٢- وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: (أجمَعَ أهلُ الفِقهِ والحديثِ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، ولا عَمَلَ إلَّا بنِيَّةٍ، والإيمانُ عندَهم يَزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ)[٤].

١٣- وقال البَغَويُّ: (اتَّفَقت الصَّحابةُ والتَّابعون فمَن بعدَهم من عُلماءِ السُّنَّةِ على أنَّ الأعمالَ من الإيمانِ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢ - ٣]، فجَعَل الأعمالَ كلَّها إيمانًا، وكما نطَق به حديثُ أبي هُريرةَ.

وقالوا: إنَّ الإيمانَ قولٌ، وعَمَلٌ، وعقيدةٌ، يزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ)[٥].

(١) يُنظر: ((اجتماع الجيوش الإسلامية)) لابن القيِّم (ص: ٢١٨).

(٢) يُنظر: ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت)) (ص: ٢٧٤).

(٣) يُنظر: ((شرح صحيح البخاري)) (١/ ٥٦)، نقله عنه النووي في شرحه لـ ((صحيح مسلم)) (١/ ١٤٦) والكرماني في شرحه لـ ((صحيح البخاري)) (١/ ٧٦).

(٤) ((التمهيد)) (٩/ ٢٣٨)، ونقله عنه ابن تيميَّةَ. يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ٣٣٠).

(٥) ((شرح السنة)) (١/ ٣٨، ٣٩).

١٤- وقال عبدُ الغَنيِّ المَقدِسيُّ في عقيدتِه: (اعلَمْ -وفَّقَنا اللهُ وإيَّاك- أنَّ صالحَ السَّلَفِ وخيارَ الخَلَفِ وسادةَ الأئمَّةِ وعُلَماءَ الأمَّةِ؛ اتَّفَقَت أقوالُهم وتطابَقَت آراؤُهم على -وذكرَ أمورًا؛ منها:- والإيمانُ بأنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ ونيَّةٌ، يَزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ)[١].

١٥- وقال ابنُ تيميَّةَ: (أجمعَ السَّلَفُ أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[٢].

١٦- وقال ابنُ القَيِّم: (فإنَّه بإجماعِ السَّلَفِ: يَزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمعصيةِ)[٣].

١٧- وقال ابنُ كثيرٍ: (هو مَذهَبُ جُمهورِ الأمَّةِ، بل حكى الإجماعَ عليه غيرُ واحدٍ مِن الأئمَّةِ؛ كالشَّافعيِّ، وأحمدَ بنِ حَنبَلٍ، وأبي عُبَيدٍ)[٤].

١٨- وقال السَّفَّارينيُّ: (الذي اعتَمَده أئمَّةُ الأثَرِ وعُلَماءُ السَّلَفِ: أنَّ الإيمانَ: تصديقٌ بالجَنانِ، وإقرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالأركانِ، يَزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالعِصيانِ)[٥].

هذا مُعتَقَدُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في الإيمانِ، وهو ما أجمعَ عليه السَّلَفُ ومَن تَبِعَهم. أمَّا الَّذي اسْتَقَرَّ عليه المَذهَبُ الأَشْعَرِيُّ ودَوَّنَه المُتَأخِّرونَ مِن الأشاعِرةِ في كُتُبِهم: فهو أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ، وأنَّ قَوْلَ اللِّسانِ شَرْطٌ لإجْراءِ الأحْكامِ في الدُّنْيا، وأنَّ عَمَلَ الجَوارِحِ شَرْطُ كَمالٍ في الإيمانِ[٦]. وهذا يُناقضُ

(١) يُنظر: ((عقيدة الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي)) (ص: ٣٨، ٩٠).

(٢) يُنظر: ((الفتاوى)) (٧/ ٦٧٢).

(٣) يُنظر: ((مدارج السالكين)) (١/ ٤٢٢).

(٤) يُنظر: ((تفسير القرآن العظيم)) (٤/ ١٢).

(٥) يُنظر: ((شرح ثلاثيات المسند)) (٢/ ١٦٠).

(٦) يُنظر: ((حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد)) (ص: ٩٢ - ٩٥)، ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٣٣ - ١٣٦)، ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) =

إجماعَ السَّلف بل ويُناقض معْتقدَ شيخهم أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، حيث قال: (نُؤمِنُ أنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[١].

ويَنْبَغي التَّنْبيهُ على أنَّ الأشاعِرةَ وإن وافَقوا الجَهْميَّةَ في جَعْلِ الإيمانِ مُجَرَّدَ التَّصْديقِ، فَهُم يُعَظِّمونَ الأعْمالَ الصَّالِحةَ، ويَجعَلونَها شَرْطًا لكَمالِ الإيمانِ، ويَجعَلونَ الأعْمالَ السَّيِّئةَ سَبَبًا لدُخولِ النَّارِ، فهُمْ -وإن خالَفوا السَّلَفَ الصَّالِحَ الَّذين يَجعَلونَ الأعْمالَ جُزءًا مِن الإيمانِ- لا يُهمِلونَ الأعْمالَ الصَّالِحةَ[٢]، بل قد وافَقَ بعضُ الأشاعِرةِ السَّلَفَ في مُسمَّى الإيمانِ؛ كأبي عَبْدِ اللهِ بنِ مُجاهِدٍ، وأبي مَنْصورٍ البَغْداديِّ، وأبي القاسِمِ القُشَيْريِّ[٣].

الفرعُ الثَّاني: خِلافُ الأشاعِرةِ في زِيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه

النَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ يَجِدُ خِلافًا بيْن أئِمَّتِهم في مَسألةِ زِيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه؛ فمِنهم مَن أَثبَتَ الزِّيادةَ والنُّقْصانَ في الإيمانِ، ومِنهم مَن لم يُثبِتْ ذلك، ومِنهم مَن فَصَّلَ في المَسْألةِ، ومِنهم مَن جَعَلَ الخِلافَ لَفْظيًّا.

وهذه بعضُ أقوالِهم مِن كُتُبِهم:

١- قال ابنُ مُجاهِد تلميذُ أبي الحسن الأشعريِّ: (أَجمَعوا على أنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُصُ بالمَعْصيةِ، وليس نُقْصانُه عنْدَنا شَكًّا فيما أُمِرْنا بالتَّصْديقِ

= للباجوري (ص: ٩٢).

(١) يُنظر: ((الإبانة عن أصول الديانة)) (ص: ٢٧)، ونقل كلامَه هذا ابنُ عساكِر في كتابه ((تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى الأشعري)) (ص: ١٦٠).

(٢) يُنظر: ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) للصفاقسي (ص: ٤٨)، ((الإيمان بين السلف والمتكلمين)) للغامدي (ص: ١٥٢).

(٣) يُنظر: ((الإيمان)) لابن تيمية (ص: ٩٩)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (١/ ١٣٠).

به، ولا جَهْلًا به؛ لأنَّ ذلك كُفْرٌ، وإنَّما هو نُقْصانٌ في مَرْتَبةِ العِلمِ وزِيادةِ البَيانِ، كما يَخْتلِفُ وَزْنُ طاعتِنا وطاعةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وإن كنَّا جَميعًا مُؤَدِّينَ للواجِبِ علينا)[1].

وتعجَبُ عندَما تَرى متقدِّمي علماء المذهَبِ الأشعريِّ يَنقُلُون الإجماعَ في المسألةِ، ثمَّ تجِدُ أتْباعَهم يُخالِفونَهم ويخالِفونَ الإجماعَ الَّذي نقَلوه! وهذا كُلُّه بسَبَبِ خَوضِهم في عِلمِ الكلامِ المذمومِ وتوغُّلِهم فيه.

٢- وقال الباقِلَّانيُّ: (اعْلَمْ أنَّا لا نُنكِرُ أن نُطلِقَ القَوْلَ بأنَّ الإيمانَ عَقْدٌ بالقَلْبِ، وإقْرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالأرْكانِ، على ما جاءَ في الأثَرِ؛ لأنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إنَّما أرادَ بذلك أن يُخبِرَ عن حَقيقةِ الإيمانِ الَّذي يَنفَعُ في الدُّنْيا والآخِرةِ؛ لأنَّ مَن أقَرَّ بلِسانِه، وصَدَّقَ بقَلْبِه، وعَمِلَ أرْكانَه، حَكَمْنا له بالإيمانِ وأحْكامِه في الدُّنْيا مِن غَيْرِ تَوَقُّفٍ ولا شَرْطٍ، وحَكَمْنا له أيضًا بالثَّوابِ في الآخِرةِ وحُسْنِ المُنقَلَبِ، مِن حيثُ شاهِدُ الحالِ، وقَطَعْنا له بذلك في الآخِرةِ، بشَرْطِ أن يكونَ في مَعْلومِ اللهِ تَعالى أنَّه يُحْييه على ذلك ويُميتُه عليه. ولو أقَرَّ بلِسانِه وعَمِلَ بأرْكانِه ولم يُصَدِّقْ بقَلْبِه، نَفَعَه ذلك في أحْكامِ الدُّنْيا، ولم يَنفَعْه في الآخِرةِ، وقد بَيَّنَ ذلك صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ حيثُ قال: «يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلِسانِه، ولَمَّا يَدخُلِ الإيمانُ في قَلْبِه...»[2]. وإذا تَأمَّلْتَ هذا التَّحْقيقَ وتَدَبَّرْتَه وَجَدْتَ بحَمْدِ اللهِ تَعالى ومَنِّه أنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ ليس فيهما اضْطِرابٌ ولا اخْتِلافٌ، وإنَّما الاضْطِرابُ

(١) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) (ص: ١٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٨٠)، وأحمدُ (١٩٧٧٦) مطوَّلًا باختلافٍ يسيرٍ مِن حديثِ أبي بَرْزةَ الأسلَميِّ رَضِيَ اللهُ عنه.

صحَّحه الألبانيُّ في ((صحيح سنن أبي داود)) (٤٨٨٠)، وصحَّحه لغيرِه شُعَيبٌ الأرناؤوطُ في تخريج ((سنن أبي داود)) (٤٨٨٠)، وجوَّد إسنادَه العراقيُّ في ((تخريج الإحياء)) (٢/ ٢٥٠).

والاخْتِلالُ والاخْتِلافُ في فَهْمِ مَن سَمِعَ ذلك، وليس له فَهْمٌ صَحيحٌ، نَعوذُ باللهِ مِن ذلك. وكذلك أيضًا لا نُنكِرُ أن نُطلِقَ أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ كما جاءَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ، لكنَّ النَّقْصانَ والزِّيادةَ يَرجِعُ في الإيمانِ إلى أحَدِ أمْرَينِ: إمَّا أن يكونَ ذلك راجِعًا إلى القَوْلِ والعَمَلِ دونَ التَّصْديقِ؛ لأنَّ ذلك يُتَصوَّرُ فيهما معَ بَقاءِ الإيمانِ، فأمَّا التَّصْديقُ فمتى انْخَرَمَ مِنه أَدْنى شيءٍ بَطَلَ الإيمانُ. وبَيانُ ذلك: أنَّ المُصدِّقَ بجَميعِ ما جاءَ به الرَّسولُ عليه السَّلامُ إذا تَرَكَ صَلاةً أو صِيامًا أو زَكاةً أو قِراءةً في مَوضِعٍ تَجِبُ فيه القِراءةُ، أو غَيْرَ ذلك مِن الواجِباتِ، لا يوصَفُ بالكُفْرِ بمُجَرَّدِ التَّرْكِ معَ كَمالِ التَّصْديقِ وثَباتِه عليه، وبالضِّدِّ مِن ذلك لو فَعَلَ جَميعَ الطَّاعاتِ، وأَقَرَّ بجَميعِ الواجِباتِ، وصَدَّقَ بجَميعِ ما جاءَ به الرَّسولُ إلَّا تَحْريمَ الخَمْرِ أو نِكاحَ الأُمِّ، ولم يَفعَلْ واحِدًا مِنهما؛ فإنَّه يوصَفُ بالكُفْرِ، وانْسَلَخَ مِن الإيمانِ، ولا يَنفَعُ جَميعُ ذلك معَ انْخِرامِ تَصْديقِه في هذا الحُكْمِ الواحِدِ، فيَجوزُ نَقْصُ الإيمانِ وزِيادتُه مِن طَريقِ الأقْوالِ والأفْعالِ، ولا يَجوزُ مِن طَريقِ التَّصْديقِ، وقد بَيَّنَ ذلك صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بقَوْلِه: «لا يَكمُلُ إيمانُ العَبْدِ حتَّى يُحِبَّ لأخيه المُسلِمِ الخَيْرَ»[1]، وكذلك قَوْلُه: «حتَّى يَأمَنَ جارُه بَوائِقَه»[2]، وأرادَ بذلك الكَفَّ عن الأذى، ولم يُرِدِ التَّصْديقَ؛ لأنَّه لو اسْتَحَلَّ أذاه لم يكنْ له إيمانٌ لا زائِدٌ ولا ناقِصٌ. فافْهَمْ ذلك. والأمْرُ الثَّاني: في جَوازِ إطْلاقِ الزِّيادةِ والنُّقْصانِ على الإيمانِ يُتَصوَّرُ أيضًا أن يكونَ مِن حيثُ الحُكْمُ لا مِن حيثُ الصُّورةُ، فيكونُ ذلك أيضًا في الجَميعِ مِن التَّصديقِ والإقْرارِ والعَمَلِ،

(١) أصلُه في الصَّحيحِ بنَحْوِه بلَفْظِ: ((لا يؤمِنُ أحَدُكم حتَّى يحِبَّ لأخيه ما يحِبُّ لنَفْسِه)).
أخرجه البخاريُّ (١٣) واللَّفْظُ له، ومسلمٌ (٤٥) مِن حديثِ أنَسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) أخرج مسلمٌ في صحيحه (٤٦) من حديثِ أنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عنه مرفوعًا: ((لا يدخُلُ الجنَّةَ مَن لا يأمَنُ جارُه بوائِقَه)).

ويكونُ المُرادُ بذلك في الزِّيادةِ والنُّقْصانِ راجعًا إلى الجَزاءِ والثَّوابِ، والمَدْحِ والثَّناءِ، دونَ نَقْصٍ وزِيادةٍ في تَصْديقٍ مِن حيثُ الصُّورةِ)[1].

٣- وقال الجُوَيْنيُّ: (إن قيلَ: فما قَوْلُكم في زِيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه؟ قُلْنا: إذا حَمَلْنا الإيمانَ على التَّصْديقِ فلا يَفضُلُ تَصْديقٌ تَصْديقًا، كما لا يَفضُلُ عِلمٌ عِلمًا، ومَن حَمَلَه على الطَّاعةِ سِرًّا وعَلَنًا -وقد مالَ إليه القَلانِسيُّ- فلا يَبعُدُ على ذلك إطْلاقُ القَوْلِ بأنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطَّاعةِ، ويَنقُصُ بالمَعْصيةِ، وهذا ممَّا لا نُؤْثِرُه. قُلْنا: النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَفضُلُ مَن عَداه باسْتِمرارِ تَصْديقِه، وعِصْمةِ اللهِ إيَّاه مِن مُخامَرةِ الشُّكوكِ، واخْتِلاجِ الرِّيَبِ، والتَّصْديقُ عَرَضٌ لا يَبْقى، وهو مُتَوالٍ للنَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، ثابتٌ لغَيْرِه في بعضِ الأوْقاتِ، زائِلٌ عنه في أوْقاتِ الفَتَراتِ، فيَثْبُتُ للنَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام أعْدادٌ مِن التَّصْديقِ لا يَثْبُتُ لغَيْرِه إلَّا بعضُها، فيكونُ إيمانُه بذلك أكْثَرَ، فلو وُصِفَ الإيمانُ بالزِّيادةِ والنُّقْصانِ، وأُريدَ بذلك ما ذَكَرْناه، لَكان مُسْتَقيمًا؛ فاعْلَموه)[2].

٤- وقال الغَزاليُّ: (اخْتِلافُهم في أنَّ الإيمانَ: هل يَزيدُ ويَنقُصُ، أم هو على رُتْبةٍ واحِدةٍ؟ وهذا الاخْتِلافُ مَنْشَؤُه الجَهْلُ بكَوْنِ الاسْمِ مُشْتَرَكًا، أعْني اسْمَ الإيمانِ، وإذا فُصِّلَ مُسَمَّياتُ هذا اللَّفْظِ ارْتَفَعَ الخِلافُ، وهو مُشتَرَكٌ بَيْنَ ثَلاثةِ مَعانٍ؛ إذ قد يُعبَّرُ به عن التَّصْديقِ اليَقينيِّ البُرْهانيِّ، وقد يُعبَّرُ به عن الاعْتِقادِ التَّقْليديِّ إذا كانَ جَزْمًا، وقد يُعبَّرُ به عن تَصْديقٍ معَه العَمَلُ بمُوجَبِ التَّصْديقِ، ودَليلُ إطْلاقِه على الأوَّلِ أنَّ مَن عَرَفَ اللهَ تَعالى بالدَّليلِ، وماتَ عَقيبَ مَعْرفتِه فإنَّا نَحكُمُ بأنَّه ماتَ مُؤمِنًا، ودَليلُ إطْلاقِه على التَّصْديقِ التَّقْليديِّ أنَّ جَماهيرَ

(١) يُنظر: ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٥٣ - ٥٥).

(٢) يُنظر: ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٤١٨).

العَرَبِ كانوا يُصدِّقونَ رَسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بمُجَرَّدِ إحْسانِه إليهم، وتَلَطُّفِه بهم، ونَظَرِهم في قَوانينِ أحْوالِه مِن غَيْرِ نَظَرٍ في أَدِلَّةِ الوَحْدانيَّةِ، ووَجْهِ دَلالةِ المُعجِزةِ، وكانَ يَحكُمُ رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بإيمانِهم، وقد قال تَعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] أي: بمُصدِّقٍ، ولم يُفرِّقْ بَيْنَ تَصْديقٍ وتَصْديقٍ. ودَليلُ إطْلاقِه على الفِعلِ قولُه عليه السَّلامُ: «لا يَزْني الزَّاني وهو مُؤمِنٌ حينَ يَزْني»[(١)]، وقَوْلُه عليه السَّلامُ: «الإيمانُ بِضْعةٌ وسَبْعونَ بابًا، أَدْناها إماطةُ الأذى عن الطَّريقِ»[(٢)]. فنَرجِعُ إلى المَقْصودِ ونَقولُ: إن أُطلِقَ الإيمانُ بمَعْنى التَّصْديقِ البُرْهانيِّ لم يُتَصوَّرْ زِيادتُه ولا نُقْصانُه، بلِ اليَقينُ إن حَصَلَ بكَمالِه فلا مَزيدَ عليه، وإنْ لم يَحصُلْ بكَمالِه فليس بيَقينٍ، وهي خُطَّةٌ واحِدةٌ، ولا يُتَصوَّرُ فيها زِيادةٌ ونُقْصانٌ إلَّا أن يُرادَ به زِيادةُ وُضوحٍ، أي: زِيادةُ طُمَأْنينةِ النَّفْسِ إليه،...أمَّا إذا أُطلِقَ بمَعْنى التَّصْديقِ التَّقْليديِّ فذلك لا سَبيلَ إلى جَحْدِ التَّفاوُتِ فيه؛ فإنَّا نُدرِكُ بالمُشاهَدةِ مِن حالِ اليَهوديِّ في تَصْميمِه على عَقْدِه ومِن حالِ النَّصْرانيِّ والمُسلِمِ تَفاوُتًا، حتَّى إنَّ الواحِدَ منهم لا يُؤَثِّرُ في نَفْسِه وحَلِّ عَقْدِ طَلَبِه التَّهْويلاتُ والتَّخْويفاتُ، ولا التَّحْقيقاتُ العِلميَّةُ، ولا التَّخييلاتُ الإقْناعيَّةُ، والواحِدُ منهم معَ كَوْنِه جازِمًا في اعْتِقادِه تَكونُ نَفْسُه أَطوَعَ لقَبولِ اليَقينِ؛ وذلك لأنَّ الاعْتِقادَ على القَلْبِ مِثلُ عُقْدةٍ ليس فيها انْشِراحٌ وبَرْدُ يَقينٍ، والعُقْدةُ تَخْتلِفُ في شِدَّتِها وضَعْفِها، فلا يُنكِرُ هذا التَّفاوُتَ مُنْصِفٌ، وإنَّما يُنكِرُه الَّذين سَمِعوا مِن العُلومِ والاعْتِقاداتِ أساميَها، ولم يُدرِكوا مِن

(١) أخرجه البخاريُّ (٢٤٧٥)، ومسلمٌ (٥٧) مطوَّلًا من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) أخرجه البخاريُّ (٩) مختصَرًا بلَفْظ: ((بِضعٌ وسِتُّون))، ومسلمٌ (٣٥) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُه: ((الإيمانُ بِضعٌ وسَبعونَ أو بِضعٌ وسِتُّون شُعبةً، فأفضَلُها قَولُ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطَّريقِ، والحياءُ شُعبةٌ مِن الإيمانِ)).

أَنْفُسِهم ذَوْقَها، ولم يُلاحِظوا اخْتِلافَ أحْوالِهم وأحْوالِ غَيْرِهم فيها. وأمَّا إذا أُطلِقَ بالمَعْنى الثَّالِثِ -وهو العَمَلُ معَ التَّصْديقِ- فلا يَخْفى تَطَرُّقُ التَّفاوُتِ إلى نَفْسِ العَمَلِ، وهلْ يَتَطرَّقُ بسَبَبِ المُواظَبةِ على العَمَلِ تَفاوُتٌ إلى نَفْسِ التَّصْديقِ؟ هذا فيه نَظَرٌ، وتَرْكُ المُداهَنةِ في مِثلِ هذا المَقامِ أَوْلى، والحَقُّ أَحَقُّ ما قيلَ، فأقولُ: إنَّ المُواظَبةَ على الطَّاعاتِ لها تَأثيرٌ في تَأكيدِ طُمَأْنينةِ النَّفْسِ إلى الاعْتِقادِ التَّقْليديِّ، ورُسوخِه في النَّفْسِ، وهذا أمْرٌ لا يَعرِفُه إلَّا مَن سَبَرَ أحْوالَ نفْسِه، وراقَبَها في وَقْتِ المُواظَبةِ على الطَّاعةِ، وفي وَقْتِ الفَتْرةِ، ولاحَظَ تَفاوُتَ الحالِ في باطِنِه، فإنَّه يَزْدادُ بسَبَبِ المُواظَبةِ على العَمَلِ أُنْسُه لمُعْتَقداتِه، ويَتَأكَّدُ به طُمَأْنينتُه، حتَّى إنَّ المُعْتَقِدَ الَّذي طالَتْ منه المُواظَبةُ على العَمَلِ بمُوجَبِ اعْتِقادِه أَعْصى نَفْسًا على المُحاوِلِ تَغْييرَه وتَشْكيكَه ممَّن لم تَطُلْ مُواظَبتُه، بل العاداتُ تَقْضي بها)[1].

٥- وقال الإيجيُّ: (الإيمانُ هلْ يَزيدُ ويَنقُصُ؟ أَثبَتَه طائفةٌ، ونَفاه آخَرونَ، قال الإمامُ الرَّازيُّ وكَثيرٌ مِن المُتَكلِّمينَ: هو فَرْعُ تَفْسيرِ الإيمانِ، فإن قُلْنا: هو التَّصْديقُ، فلا يَقبَلُهما؛ لأنَّ الواجِبَ هو اليَقينُ، وإنَّه لا يَقبَلُ التَّفاوُتَ؛ لأنَّ التَّفاوُتَ إنَّما هو لاحْتِمالِ النَّقيضِ، وهو ولو بأَبعَدِ وَجْهٍ يُنافي اليَقينَ. وإن قُلْنا: هو الأعْمالُ، فيَقبَلُهما، وهو ظاهِرٌ. والحَقُّ أنَّ التَّصْديقَ يَقبَلُ الزِّيادةَ والنُّقْصانَ بوَجْهَينِ؛ الأوَّلُ: القُوَّةُ والضَّعْفُ. قَوْلُكم: الواجِبُ اليَقينُ، والتَّفاوُتُ لاحْتِمالِ النَّقيضِ، قُلْنا: لا نُسَلِّمُ أنَّ التَّفاوُتَ لِذلك، ثُمَّ ذلك يَقْتَضي أن يكونَ إيمانُ النَّبيِّ وآحادِ الأمَّةِ سَواءً، وإنَّه باطِلٌ إجْماعًا، ولِقَوْلِ إبْراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، والظَّاهِرُ أنَّ الظَّنَّ الغالِبَ الَّذي لا يَخطُرُ معَه

(١) يُنظر: ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ١٢٢).

احْتمالُ النَّقيضِ بالبالِ حُكْمُه حُكْمُ اليَقينِ، الثَّاني: التَّصْديقُ التَّفْصيليُّ في أفْرادِ ما عُلِمَ مَجيئُه به جُزْءٌ مِن الإيمانِ يُثابُ عليه ثَوابَه على تَصْديقِه بالإجْمالِ، والنُّصوصُ دالَّةٌ على قَبولِه لَهما)[1].

٦- وقال الجُرْجانيُّ: (كَوْنُ التَّصْديقِ الإيمانيِّ قابلًا للزِّيادةِ واضِحٌ وُضوحًا تامًّا...، ولا شَكَّ أنَّ التَّصْديقاتِ التَّفَضُّليَّةَ تَقبَلُ الزِّيادةَ فكَذا الإيمانُ، والنُّصوصُ كنَحْوِ قَوْلِه تَعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] دالَّةٌ على قَبولِه لَهما، أي: قَبولِ الإيمانِ للزِّيادةِ والنُّقْصانِ بالوَجْهِ الثَّاني، كما أنَّ نَصَّ قَوْلِه: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠] دَلَّ على قَبولِه لَهما بالوَجْهِ الأوَّلِ)[2].

والمُعتَمَدُ عِندَ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ، كما هو قَولُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، مخالِفينَ بذلك قولَ أئمَّتِهم السَّابِقينَ أربابِ عِلمِ الكلامِ.

قال اللَّقَانيُّ في «جوهرةِ التَّوحيدِ»:

ورُجِّحَتْ زيادةُ الإيمانِ ... بما تَزيدُ طاعةُ الإنسانِ

ونَقصُه بِنَقصِها وقيلَ لا ... وقيلَ: لا خُلْفَ، كذا قد نُقِلَا

وقال الصَّفاقسيُّ: («ورُجِّحَت زيادةُ الإيمانِ» أي: رجَح القولُ بزيادةِ الإيمانِ، وهو مذهَبُ مُعظَمِ السَّلَفِ والمحَدِّثينَ، وهو للأشاعِرةِ وطائفةٍ من المتكَلِّمينَ، وأحَدُ قَولَي مالكٍ، وقَولُ الشَّافعيِّ. واستدلُّوا بآياتٍ كثيرةٍ، منها قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] إلى غيرِ ذلك «بما تزيدُ طاعةُ الإنسانِ»، أي: بسَبَبِ زيادةِ طاعةِ المؤمِنِ. «ونَقصُه» أي: الإيمانِ «بنَقصِها» أي: الطَّاعةِ، «وقيل»: إنَّ الإيمانَ «لا» يزيدُ

(١) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجُرْجاني)) (٣/ ٥٤٢).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (٣/ ٥٤٤).

ولا ينقُصُ؛ إذ هو التَّصديقُ الجازِمُ مع الإذعانِ، فلا يُتصَوَّرُ فيه زيادةٌ ولا نقصانٌ، وهو لأبي حنيفةَ وطائفةٍ، واختاره إمامُ الحَرَمينِ.

«وقيل: لا خُلفَ» ومن قال بزيادتِه عنى بذلك زيادةَ الأعمالِ، ومَن قال بعَدَمِ الزِّيادةِ أراد التَّصديقَ. نَعَم، زيادةً ظاهرةً على قولِ مَن يجعَلُ الأعمالَ من الإيمانِ)[1].

وقال الصَّاويُّ: («ورُجِّحَت... إلخ» وهذا التَّرجيحُ لجُمهورِ الأشاعِرةِ، والماتُريديَّةِ، ومالِكٍ، والشَّافِعيِّ، وأحمدَ. وحُجَّتُهم: العَقلُ والنَّقلُ.

أمَّا العَقلُ: فلأنَّه يَلزَمُ عليه مساواةُ إيمانِ المُنهمِكينَ في الفِسقِ والمعاصي لإيمانِ الأنبياءِ والملائكةِ، واللَّازمُ باطِلٌ فكذا الملزومُ.

وأمَّا النَّقلُ: فقَولُه تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا...﴾ [الأنفال: ٢]...

وأيضًا فإنَّ المُشاهَدَ للشَّخصِ في نفسِه أنَّه عِندَ كَثرةِ عبادتِه وذِكرِه وإقبالِه على اللهِ، يجِدُ في نفسِه رقَّةً ونورًا، لم يوجَدْ عِندَ عَدَمِ الطَّاعةِ.

قولُه: «طاعةُ الإنسانِ» هذا هو الشَّأنُ، وإلَّا فقد يزيدُ مِن فَضلِ اللهِ، لا بسَبَبِ طاعةٍ.

قولُه: «وقيل: لا» أي: وقال جماعةٌ، منهم الإمامُ أبو حنيفةَ وأصحابُه: إنَّه لا يزيدُ ولا يَنقُصُ؛ لأنَّه التَّصديقُ البالغُ حَدَّ الجَزمِ، فلو قُلْنا بنَقصِه لكان ظَنًّا، وهو كُفرٌ، ولو قُلْنا بزيادتِه لكان لا معنى له في غايةِ الجَزمِ، وهو منتهى الزِّيادةِ.

ومحلُّ الزِّيادةِ والنَّقصِ -على القَولِ به- في غيرِ إيمانِ الأنبياءِ والملائكةِ؛ فإنَّ إيمانَ الأنبياءِ يَزيدُ ولا يَنقُصُ، وكذا إيمانُ الملائكةِ على قَولٍ، وقيل: إيمانُ الأنبياءِ يزيدُ ولا يَنقُصُ، وكذا إيمانُ الملائكةِ على قَولٍ، وقيل: إيمانُهم لا يزيدُ ولا يَنقُصُ...

(١) ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٥٣).

قَولُه: «وقيل: لا خُلفَ» هذا للفَخرِ الرَّازيِّ جامعًا بَينَ القولَينِ بحَملِ القَولِ بالزِّيادةِ والنَّقصِ على الأعمالِ، والقَولِ بأنَّه لا يَنقُصُ ولا يزيدُ على التَّصديقِ. وهو مردودٌ بأنَّ الخِلافَ إنَّما هو في أصلِ الإيمانِ، وهو التَّصديقُ فهو حقيقيٌّ لا لفظيٌّ. وأشار بقَولِه: «كذا قد نُقِلا» إلى التَّبَرِّي منه، وأنَّه غيرُ مُعَوَّلٍ عليه، وتقدَّم أنَّ المُعوَّلَ عليه الأوَّلُ)[1].

وقال الباجوريُّ: (العَمَلُ من كمالِ الإيمانِ عندَ أهلِ السُّنَّة، وقد ذكَر المُصَنِّفُ هنا أنَّه يزيدُ بزيادتِه ويَنقُصُ بنَقصِه، فقال: «ورُجِّحَت زيادةُ الإيمانِ ... إلخ»: أي ورَجَّح جماعةٌ من العُلَماءِ -وهم جُمهورُ الأشاعرةِ- القَولَ بزيادةِ الإيمانِ؛ لأنَّه لا معنى لترجيحِ زيادةِ الإيمانِ إلَّا ترجيحُ القولِ بها... وقد احتجُّوا على أنَّ الإيمانَ يزيدُ ويَنقُصُ بحُجَّةٍ عَقليَّةٍ ونَقليَّةٍ ...)[2].

وقد تَقدَّم نقْلُ إجماعِ السَّلفِ على زيادةِ الإيمانِ ونُقصَانِه[3].

الفرعُ الثَّالثُ: خِلافُ الأشاعِرةِ في مَسْألةِ الاسْتِثْناءِ في الإيمانِ

للأشاعِرةِ فيما يَتعلَّقُ بهذه المَسْألةِ قَوْلٌ غَريبٌ مُحْدَثٌ لم يَسْبقْهم إليه أحدٌ مِن السَّلَفِ، وهو أنَّ الإيمانَ هو ما وافى به العَبْدُ رَبَّه عنْدَ مَوْتِه، وأنَّ مَن كانَ في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ مُؤمِنًا فاللهُ راضٍ عنه في حالِ كُفْرِه، ومَن كانَ في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ كافِرًا فاللهُ ساخِطٌ عليه في حالِ إيمانِه، وهذا بِناءً على قَوْلِهم في مَنْعِ حُلولِ الحَوادِثِ، وأنَّ غَضَبَ اللهِ أو رِضاه أزَليٌّ، وكذلك إرادتُه ومَحَبَّتُه، فقَرَّروا أنَّ سَخَطَ اللهِ وبُغْضَه للكافِرِ، أو رِضاه ومَحَبَّتَه للمُؤمِنِ، كلُّها أزَليَّةٌ، ولا يُمكِنُ

(١) ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٣٧ - ١٤١).

(٢) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٠٠-١٠٢).

(٣) يُنظر: (ص: ٣٩١ - ٣٩٥).

أن تَقَعَ في المُسْتقبَلِ عنْدَ وُقوعِ سَبَبِها!

قال الباقِلَّانيُّ: (الاعتِبارُ في ذلك كُلِّه بالمآلِ لا بالحالِ؛ فمَن رَضِيَ سبحانَه عنه لم يَزَلْ راضيًا عنه، لا يَسخَطُ عليه أبدًا، وإن كان في الحالِ عاصيًا. ومَن سَخِط عليه فلا يَزالُ ساخِطًا عليه ولا يَرضى عنه أبدًا، وإن كان في الحالِ مُطيعًا. ومِثالُ ذلك: أنَّه سُبحانَه وتعالى لم يَزَلْ راضيًا عن سَحَرةِ فِرعَونَ، وإن كانوا في حالِ طاعةِ فِرعَونَ على الكُفرِ والضَّلالِ، لكنْ لَمَّا آمَنوا في المآلِ بانَ بأنَّه تعالى لم يزَلْ راضيًا عنهم، وكذلك الصِّدِّيقُ والفاروقُ رَضِيَ اللهُ عنهما، لم يزَلْ راضيًا عنهما في حالِ عبادةِ الأصنامِ؛ لِعلمِه بمآلِ أمرِهما وما يَصيرُ إليه مِن التَّوحيدِ ونصرِ الرَّسولِ، والجهادِ في سبيلِ اللهِ تعالى. وكذلك لم يزَلْ ساخِطًا على إبليسَ وبَلْعَمَ وبَرْصِيصَ في حالِ عبادتِهم؛ لِعلمِه بمآلِهم وما يصيرُ إليه حالُهم)[1].

ونَسَبَ عبدُ القاهرِ البَغداديُّ للأشاعِرةِ قولَهم: (إنَّ اللهَ تعالى لم يَزَلْ مواليًا لِمَن عَلِم أنَّه يكونُ وَليًّا له إذا وُجِد، ومُعاديًا لِمَن عَلِم أنَّه إذا وُجِد كَفرَ وماتَ على كُفرِه، يكونُ معاديًا له قبْلَ كُفرِه، وفي حالِ كُفرِه، وبعدَ مَوتِه)[2].

قال ابنُ حَزْمٍ: (اخْتَلَفَ المُتَكلِّمونَ في مَعنًى عَبَّروا عنه بلَفْظِ المُوافاةِ، وهو أنَّهم قالوا في إنْسانٍ مُؤمِنٍ صالِحٍ مُجْتهِدٍ في العِبادةِ ثُمَّ ماتَ مُرْتَدًّا كافِرًا، وآخَرَ كافِرٍ مُتَمَرِّدٍ وفاسِقٍ ثُمَّ ماتَ مُسلِمًا تائِبًا: كيف كانَ حُكْمُ كلِّ واحِدٍ مِنهما قَبْلَ أن يَنْتقِلَ إلى ما ماتَ عليه عنْدَ اللهِ تَعالى؟ فذَهَبَ هِشامُ بنُ عَمْرٍو الفُوَطيُّ وجَميعُ الأَشْعَريَّةِ إلى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يَزَلْ راضِيًا عن الَّذي ماتَ مُسلِمًا تائِبًا، ولم يَزَلْ ساخِطًا على الَّذي ماتَ كافِرًا أو فاسِقًا، واحْتَجُّوا في ذلك بأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ

(١) يُنظر: ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٤٣).

(٢) يُنظر: ((الفرق بين الفرق)) (ص: ١٤٢).

لا يَتَغيَّرُ عِلمُه، ولا يَرْضى ما سَخِطَ، ولا يَسخَطُ ما رَضيَ. وقالَتِ الأشْعَريَّةُ: الرِّضا مِن اللهِ عَزَّ وجَلَّ لا يَتَغيَّرُ...، وذَهَبَ سائِرُ المُسلِمينَ إلى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ كانَ ساخِطًا على الكافِرِ والفاسِقِ، ثُمَّ رَضيَ اللهُ عنهما إذا أَسلَمَ الكافِرُ وتابَ الفاسِقُ، وأنَّه كانَ تَعالى راضِيًا عن المُسلِمِ وعن الصَّالِحِ، ثُمَّ سَخِطَ عليهما إذا كَفَرَ المُسلِمُ وفَسَقَ الصَّالِحُ)[1].

والأشاعِرةُ مُختَلِفونَ في مَسْألةِ الاسْتِثناءِ في الإيمانِ، ولهم أكثرُ مِن قَولٍ، وهذه بعضُ أقوالِهم مِن كُتُبِهم:

١- قال الباقِلَّانيُّ: (يَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّه يَجوزُ أن يقولَ العَبْدُ: أنا مُؤمِنٌ حَقًّا، ويَعْني به في الحالِ، ويَجوزُ أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ اللهُ، ويَعْني به في المُسْتقبَلِ، فأمَّا في الماضي وفي الحالِ فلا يَجوزُ أن يقولَ: إن شاءَ اللهُ؛ لأنَّ ذلك يكونُ شَكًّا في الإيمانِ، ولأنَّ الاسْتِثْناءَ إنَّما يَصِحُّ في المُسْتقبَلِ، ولا يَصِحُّ في الماضي)[2].

٢- وقال عَبْدُ القاهِرِ البَغْداديُّ: (القائلونَ بأنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ مِن أصْحابِ الحَديثِ مُخْتلِفونَ في الاسْتِثْناءِ فيه؛ فمِنهم مَن يَقولُ به، وهو اخْتِيارُ شَيْخِنا أبي سَهْلٍ مُحمَّدِ بنِ سُلَيْمانَ الصُّعْلوكيِّ، وأبي بَكْرٍ مُحمَّدِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ فُورَك. ومِنهم مَن يُنكِرُه، وهذا اخْتِيارُ جَماعةٍ مِن شُيوخِ عَصْرِنا؛ مِنهم أبو عَبْدِ اللهِ بنُ مُجاهِدٍ، والقاضي أبو بَكْرٍ مُحمَّدُ بنُ الطَّيِّبِ الأَشْعَريُّ، وأبو إسْحاقَ إبْراهيمُ ابنُ مُحمَّدٍ الأسْفَراييِنيُّ. وكلُّ مَن قالَ مِن أهْلِ الحَديثِ بأنَّ جُمْلةَ الطَّاعاتِ مِن الإيمانِ قالَ بالمُوافاةِ، وقالَ: كلُّ مَن وافى رَبَّه على الإيمانِ فهو المُؤمِنُ، ومَن

(١) يُنظر: ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٤/ ٤٨).

(٢) يُنظر: ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٥٧).

وافاه بغَيْرِ الإيمانِ الَّذي أَظهَرَه في الدُّنْيا عُلِمَ في عاقِبتِه أنَّه لم يكنْ قَطُّ مُؤمِنًا. والواحِدُ مِن هؤلاء يقولُ: أَعلَمُ أنَّ إيماني حَقٌّ، وضِدَّه باطِلٌ، وإن وافَيْتُ رَبِّي عليه كُنْتُ مُؤمِنًا حَقًّا، فيَسْتَثْني في كَوْنِه مُؤمِنًا، ولا يَسْتَثْني في صِحَّةِ إيمانِه)[1].

٣- وقال أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ: (إنْ قيلَ: قد أُثِرَ عن سَلَفِكم رَبْطُ الإيمانِ بالمَشيئةِ، وكانَ إذا سُئِلَ الواحِدُ منهم عن إيمانِه قالَ: إنَّه مُؤمِنٌ إن شاءَ اللهُ، فما مَحْصولُ ذلك؟ قُلْنا: الإيمانُ ثابِتٌ في الحالِ قَطْعًا لا شَكَّ فيه، ولكنَّ الإيمانَ الَّذي هو عَلَمُ الفَوْزِ وآيةُ النَّجاةِ إيمانُ المُوافاةِ، فاعْتَنى السَّلَفُ به وقَرَنوه بالمَشيئةِ، ولم يَقصِدوا التَّشَكُّكَ في الإيمانِ النَّاجِزِ)[2].

٤- وقال الغَزاليُّ مُبَيِّنًا أَوْجُهَ الاسْتِثْناءِ في الإيمانِ: (الاسْتِثْناءُ صَحيحٌ، وله أَرْبَعةُ أَوْجُهٍ؛ وَجْهانِ مُسْتنِدانِ إلى الشَّكِّ لا في أَصْلِ الإيمانِ، ولكنْ في خاتِمتِه أو كَمالِه، ووَجْهانِ لا يَسْتنِدانِ إلى الشَّكِّ.

الوَجْهُ الأوَّلُ الَّذي لا يَسْتنِدُ إلى مُعارَضةِ الشَّكِّ: الاحْترازُ مِن الجَزْمِ خيفةَ ما فيه مِن تَزْكيةِ النَّفْسِ...، **الوَجْهُ الثَّاني**: التَّأديبُ بذِكْرِ اللهِ تَعالى في كلِّ حالٍ، وإحالةِ الأمورِ كلِّها إلى مَشيئةِ اللهِ سُبْحانَه. **الوَجْهُ الثَّالثُ** مُسْتنَدُه الشَّكُّ، ومَعْناه: أنا مُؤمِنٌ حَقًّا إن شاءَ اللهُ ...، ويَرجِعُ هذا إلى الشَّكِّ في كَمالِ الإيمانِ لا في أَصْلِه، وكلُّ إنْسانٍ شاكٌّ في كَمالِ إيمانِه، وذلك ليس بكُفْرٍ، والشَّكُّ في كَمالِ الإيمانِ حَقٌّ مِن وَجْهَينِ؛ أَحَدُهما: مِن حيثُ إنَّ النِّفاقَ يُزيلُ كَمالَ الإيمانِ، وهو خَفِيٌّ لا تَتَحقَّقُ البَراءةُ منه، والثَّاني: أنَّه يَكمُلُ بأعْمالِ الطَّاعاتِ، ولا يَدْري وُجودَها على الكَمالِ... **الوَجْهُ الرَّابِعُ**: وهو أيضًا مُسْتنِدٌ إلى الشَّكِّ، وذلك مِن

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) (ص: ٢٥٣).

(٢) يُنظر: ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٤١٩).

خَوْفِ الخاتِمةِ؛ فإنَّه لا يَدْري أَيَسْلَمُ له الإيمانُ عنْدَ المَوْتِ أمْ لا؟)[١].

٥- وقال الرَّازِيُّ: (كان عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعودٍ رَضيَ اللهُ عنه يقولُ: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ اللهِ، وتَبِعَه جَمْعٌ مِن عُظَماءِ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ رَضيَ اللهُ عنهم، وهو قَوْلُ الشَّافِعيِّ رَضيَ اللهُ عنه، وأَنكَرَه أبو حَنيفةَ وأصْحابُه رَحمَهم اللهُ تَعالى؛ قالَتِ الشَّافِعيَّةُ: لنا وُجوهٌ؛ الأوَّلُ: أنَّا لا نَحمِلُ هذا على الشَّكِّ في الإيمانِ، بل على التَّبَرُّكِ، كقَوْلِ اللهِ تَعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وليس المُرادُ مِنه الشَّكَّ؛ لأنَّه على اللهِ تَعالى مُحالٌ، بل لأجْلِ التَّبَرُّكِ والتَّعْظيم. والثَّاني: أن يُحمَلَ على الشَّكِّ، لكن لا في الحالِ، بل في العاقِبةِ؛ لأنَّ الإيمانَ المُنْتَفَعَ به هو الباقي عنْدَ المَوْتِ، وكلُّ أحَدٍ يَشُكُّ في ذلك، فنَسألُ اللهَ تَعالى إبْقاءَنا على تلك الحالةِ. والثَّالثُ: أنَّ الإيمانَ لَمَّا كانَ عنْدَ الشَّافِعيِّ هو مَجْموعَ الأمورِ الثَّلاثةِ؛ وهي القَوْلُ، والعَمَلُ، والاعْتِقادُ، وكانَ حُصولُ الشَّكِّ في العَمَلِ يَقْتَضي حُصولَ الشَّكِّ في أحَدِ أجْزاءِ هذه الماهِيَّةِ، فيَصِحُّ الشَّكُّ في حُصولِ الإيمانِ، وأمَّا عنْدَ أبي حَنيفةَ رَضيَ اللهُ عنه فلمَّا كانَ الإيمانُ عِبارةً عن الاعْتِقادِ المُجَرَّدِ لم يَكُنِ الشَّكُّ في العَمَلِ موجِبًا لوُقوعِ الشَّكِّ في الإيمانِ، فظَهَرَ أنَّه ليس بَيْنَ الإمامَينِ رَضيَ اللهُ عنهما مُخالَفةٌ في المَعْنى)[٢].

ومَسْألةُ الاسْتِثْناءِ في الإيمانِ مِن المَسائِلِ الَّتي خالَفَ فيها الماتُريديَّةُ الأَشْعريَّةَ، وشَنَّعوا عليهم فيها، معَ أنَّ كُلًّا مِنهم يَرى أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ.

قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ الماتُريديُّ: (إذا عَرَفْتَ أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، وهو أمْرٌ حَقيقيٌّ لا يَتَبيَّنُ بانْعِدامِه وتَبَدُّلِه بما يُضادُّه أنَّه ما كانَ مَوْجودًا، كمَن كانَ قائِمًا

(١) يُنظر: ((قواعد العقائد)) (ص: ٢٧٠، ٢٧١ - ٢٧٤، ٢٨٢).

(٢) يُنظر: ((معالم أصول الدين)) (ص: ١٣٥).

ثُمَّ قَعَدَ، أو كانَ شابًّا ثُمَّ شاخَ، لم يَتَبَيَّنْ أنَّه ما كانَ قائمًا ولا شابًّا، وعُرِفَ بهذا بُطْلانُ قَوْلِ الأَشْعَرِيَّةِ ومَن ساعَدَهم في المُوافاةِ، وهو القَوْلُ: إنَّ العِبْرةَ للخَتْمِ، فمَن خُتِمَ له بالإيمانِ تَبيَّنَ أنَّه كانَ مِن الابْتِداءِ مُؤمِنًا، وحينَ كانَ خَرَّ ساجِدًا بَيْنَ يَدَيِ الصَّنَمِ مُعْتقِدًا للشِّرْكِ والأديانِ الباطِلةِ كانَ مُؤمِنًا مُصدِّقًا للهِ تَعالى ورَسولِه، مُؤمِنًا مُخلِصًا آتِيًا بالعِباداتِ وإن كانَ كافِرًا مِن الابْتِداءِ! وهذا ظاهِرُ الفَسادِ، وقَضيَّةُ هذا أنَّ مَن شاخَ يَتَبيَّنُ أنَّه كانَ شَيْخًا في حالِ عُنْفوانِ شَبابِه، بل حينَ كانَ طِفْلًا رَضيعًا في المَهْدِ، بل حينَ كانَ في بَطْنِ الأُمِّ! والقَوْلُ به إنْكارٌ للحَقائِقِ، وبِهذا يُعرَفُ أيضًا بُطْلانُ قَوْلِهم: إنَّا مُؤمِنونَ إن شاءَ اللهُ؛ لأنَّ ذلك كشابٍّ يَقولُ: أنا شابٌّ إن شاءَ اللهُ تَعالى، وكطَويلٍ يقولُ: أنا طَويلٌ إن شاءَ اللهُ تَعالى، وذلك كلُّه هَذَيانٌ، فكَذا هذا، واللهُ المُوفِّقُ)[1].

أقوالُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في هذه المَسْألةِ:

١- قال الآجُرِّيُّ: (مِن صِفةِ أهلِ الحَقِّ -ممَّن ذكَرْنا مِن أهلِ العِلمِ- الاستثناءُ في الإيمانِ، لا على جهةِ الشَّكِّ، نعوذُ باللهِ مِنَ الشَّكِّ في الإيمانِ، ولكِنْ خَوفَ التزكيةِ لأنْفُسِهم مِن الاستِكمالِ للإيمانِ، لا يدري أهو ممَّن يستحِقُّ حقيقةَ الإيمانِ أم لا؟ وذلك أنَّ أهلَ العِلمِ مِن أهلِ الحَقِّ إذا سُئِلوا: أمُؤمِنٌ أنت؟ قال: آمنتُ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليَومِ الآخِرِ والجنَّةِ والنَّارِ، وأشباهِ هذا، والنَّاطِقُ بهذا والمصَدِّقُ به بقَلْبِه: مُؤمِنٌ، وإنَّما الاستثناءُ في الإيمانِ، لا يدري: أهو ممَّن يستوجِبُ ما نَعَت اللهُ عزَّ وجَلَّ به المُؤمِنين مِن حقيقةِ الإيمانِ أم لا؟ هذا، وطريقُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ عندَهم أنَّ الاستثناءَ في الأعمالِ لا يكونُ في القَولِ والتَّصديقِ بالقَلْبِ، وإنَّما الاستثناءُ في الأعمالِ

(١) يُنظر: ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ١٥٢).

الموجِبةِ لحقيقةِ الإيمانِ، والنَّاسُ عندَهم على الظَّاهِرِ مُؤمِنون، به يتوارَثون، وبه يتناكَحون، وبه تجري أحكامُ مِلَّةِ الإسلامِ، ولكِنَّ الاستثناءَ منهم على حَسَبِ ما بَيَّنَّاه لك، وبَيَّنَه العُلَماءُ مِن قَبْلِنا، رُوِيَ في هذا سُنَنٌ كثيرةٌ، وآثارٌ تَدُلُّ على ما قُلْنا... وهذا مَذهَبُ كثيرٍ من العُلَماءِ، وهو مَذهَبُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ)[1].

٢- وقال البَغَويُّ: (وكَرِهوا أن يقولَ الرَّجُلَ: أنا مُؤمِنٌ حَقًّا، بل يقولُ: أنا مُؤمِنٌ، ويجوزُ أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاء اللهُ. لا على معنى الشَّكِّ في إيمانِه واعتقادِه مِن حيثُ عِلمُه بنَفْسِه؛ فإنَّه فيه على يقينٍ وبصيرةٍ، بل على معنى الخَوفِ مِن سُوءِ العاقبةِ، وخفاءِ عِلمِ اللهِ تعالى فيه عليه؛ فإنَّ أمرَ السَّعادةِ والشَّقاوةِ يَبْتَني على ما يَعلَمُ اللهُ مِن عَبدِه، ويَختِمُ عليه أمرَه، لا على ما يَعلَمُه العبدُ مِن نَفْسِه، والاستِثناءُ يكونُ في المستقبَلِ، وفيما خَفيَ عليه أمرُه، لا فيما مضى وظَهَر؛ فإنَّه لا يسوغُ في اللُّغةِ لمن تيقَّن أنَّه قد أكَل وشَرِب أن يقولَ: أكَلتُ إن شاء اللَّهُ، وشَرِبتُ إن شاء اللهُ، ويصِحُّ أن يقولَ: آكُلُ وأشرَبُ إن شاء اللهُ.

ولو قال: أنا مُؤمِنٌ مِن غيرِ استثناءٍ، يجوزُ؛ لأنَّه مُؤمِنٌ باللَّهِ وملائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه، مُقِرٌّ بها مِن غيرِ شَكٍّ.

قال سُفيانُ الثَّوريُّ: مَن كَرِه أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاء اللَّهُ، فهو عندَنا مُرجِئٌ. يمُدُّ بها صوتَه.

وقال أيضًا: خالَفْنا المُرجِئةَ في ثلاثٍ؛ نحن نقولُ: الإيمانُ قولٌ وعَملٌ، وهُم يقولونَ: قولٌ بلا عَمَلٍ، ونحن نقولُ: يزيدُ ويَنقُصُ، وهُم يقولونَ: لا يزيدُ ولا ينقُصُ، ونحن نقولُ: نحن مُؤمِنونَ بالإقرارِ، وهُم يقولونَ: نحن مُؤمِنونَ عندَ اللهِ.

(١) يُنظر: ((الشريعة)) (٢/ ٦٥٦-٦٥٨).

وقال أيضًا: النَّاسُ عندَنا مُؤمِنون مُسلِمون في المناكَحةِ والطَّلاقِ والأحكامِ، فأمَّا عِندَ اللهِ فلا ندري ما هم.

وقال أيضًا: نحن مُؤمِنون، والنَّاسُ عندَنا مُؤمِنون، وهؤلاء القومُ يريدونَ منَّا أن نَشهَدَ أنَّا عِندَ اللهِ مُؤمِنون، ولم يكُنْ هذا فَعالَ مَن مضى.

وكذلك لا يجوزُ لأحَدٍ أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ في عِلمِ اللهِ؛ لأنَّ عِلمَ اللهِ لا يتغَيَّرُ، وقد يتبدَّلُ حالُ الإنسانِ، فيُصبحُ الرَّجُلُ مُؤمِنًا ويُمسي كافِرًا، ويُمسي مُؤمِنًا ويُصبِحُ كافِرًا، ونعوذُ باللهِ مِن الخِذْلانِ، والكُفرِ بعدَ الإيمانِ)[1].

٣- وقال قِوَامُ السُّنَّةِ الأصبَهانيُّ: (يُكرَهُ لِمن حصل منه الإيمانُ أن يقولَ: أنا مؤمِنٌ حَقًّا ومؤمِنٌ عندَ اللهِ، ولكن يقولُ: أنا مؤمِنٌ أرجو، أو مؤمِنٌ إن شاء اللهُ، أو يقولُ: آمَنتُ باللهِ وملائكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه، وليس هذا على طريقِ الشَّكِّ في إيمانِه، لكِنَّه على معنى أنَّه لا يَضبِطُ أنَّه قد أتى بجميعِ ما أُمِرَ به، وتَرَك جميعَ ما نُهِيَ عنه، خلافًا لقولِ مَن قال: إذا عَلِمَ مِن نَفْسِه أنَّه مؤمِنٌ، جاز أن يقولَ: أنا مؤمِنٌ حَقًّا.

والدَّليلُ على امتناعِ القَطْعِ لنَفْسِه ودُخولِ الاستثناءِ إجماعُ السَّلَفِ، قيل لابنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه: إنَّ هذا يَزعُمُ أنَّه مؤمِنٌ، قال: سلوه أفي الجنَّةِ هو أمْ في النَّارِ؟ فسألوه فقال: اللهُ أعلَمُ. فقال له عبدُ اللهِ: فهلَّا وكَلْتَ الأُولى كما وكَلْتَ الآخِرةَ!

ولأنَّه قد ثبت أنَّ الإيمانَ جميعُ الطَّاعاتِ، وتَرْكُ المحرَّماتِ، وهو في الحالِ لا يَضبِطُ أنَّه قد أدَّى سائِرَ ما لَزِمَه، واجتنَب كلَّ ما حَرُم عليه، وإنَّما يُعلَمُ ذلك

(١) يُنظر: ((شرح السنة)) (١/ ٤١-٤٣).

في الثَّاني، فلا يجوزُ أن يُعلَمَ أنَّه مؤمِنٌ مستَحِقٌّ للثَّوابِ)[1].

ولابنِ تَيْميَّةَ كَلامٌ كَثيرٌ مُحَقَّقٌ في هذه المَسْألةِ، وتَحْريرٌ لِخِلافِ النَّاسِ فيها، نَنقُلُ مِن كَلامِه ما يَلي:

قال ابنُ تَيْميَّةَ: (الاسْتِثْناءُ في الإيمانِ بقَوْلِ الرَّجُلِ: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ اللهُ، النَّاسُ فيه على ثَلاثةِ أقْوالٍ؛ منهم مَن يوجِبُه، ومِنهم مَن يُحرِّمُه، ومِنهم مَن يُجَوِّزُ الأَمْرَينِ باعْتِبارَينِ، وهذا أَصَحُّ الأقْوالِ؛ فالَّذين يُحَرِّمونَه هُمُ المُرْجِئةُ والجَهْميَّةُ، ونَحْوُهم ممَّن يَجعَلُ الإيمانَ شَيئًا واحِدًا يَعلَمُه الإنْسانُ مِن نفْسِه كالتَّصْديقِ بالرَّبِّ ونَحْوِ ذلك ممَّا في قَلْبِه، فيَقولُ أحَدُهم: أنا أَعلَمُ أنِّي مُؤمِنٌ كما أَعلَمُ أنِّي تَكلَّمْتُ بالشَّهادتَينِ، وكما أَعلَمُ أنِّي قَرأْتُ الفاتحةَ...، قالوا: فمَن اسْتَثْنى في إيمانِه فهو شاكٌّ فيه، وسَمَّوْهمُ الشَّكَّاكةَ. والَّذين أَوجَبوا الاسْتِثْناءَ لهم مَأخَذانِ؛ أَحَدُهما: أنَّ الإيمانَ هو ما ماتَ عليه الإنْسانُ، والإنْسانُ إنَّما يكونُ عنْدَ اللهِ مُؤمِنًا وكافِرًا باعْتِبارِ المُوافاةِ وما سَبَقَ في عِلمِ اللهِ أنَّه يكونُ عليه، وما قَبْلَ ذلك لا عِبْرةَ به. قالوا: والإيمانُ الَّذي يَتَعقَّبُه الكُفْرُ فيَموتُ صاحِبُه كافِرًا ليس بإيمانٍ، كالصَّلاةِ الَّتي يُفسِدُها صاحِبُها قَبْلَ الكَمالِ، وكالصِّيامِ الَّذي يُفطِرُ صاحِبُه قَبْلَ الغُروبِ، وصاحِبُ هذا هو عنْدَ اللهِ كافِرٌ لِعلمِه بما يَموتُ عليه، وكذلك قالوا في الكُفْرِ، وهذا المَأخَذُ مَأخَذُ كَثيرٍ مِن المُتَأخِّرينَ مِن الكُلَّابيَّةِ وغَيْرِهم ممَّن يُريدُ أن يَنصُرَ ما اشْتَهَرَ عن أهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ مِن قَوْلِهم: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ اللهُ، ويُريدُ معَ ذلك أنَّ الإيمانَ لا يَتَفاضَلُ، ولا يَشُكُّ الإنْسانُ في المَوْجودِ منه، وإنَّما يَشُكُّ في المُسْتقبَلِ...، والمَأخَذُ الثَّاني في الاسْتِثْناءِ: أنَّ الإيمانَ المُطلَقَ يَتَضمَّنُ فِعلَ ما أمَرَ اللهُ به عَبْدَه كلِّه، وتَرْكَ المُحَرَّماتِ كلِّها؛ فإذا قال الرَّجُلُ:

(١) يُنظر: ((الحجة في بيان المحجة)) (١/ ٤٤٣-٤٤٥).

أنا مُؤمِنٌ بِهذا الاعْتِبارِ فقد شَهِدَ لنَفْسِه بأنَّه مِن الأبْرارِ المُتَّقينَ القائِمينَ بفِعْلِ جَميعِ ما أُمِروا به، وتَرْكِ كلِّ ما نُهُوا عنه، فيكونُ مِن أوْلياءِ اللهِ، وهذا مِن تَزْكيةِ الإنْسانِ لنَفْسِه، وشَهادَتِه لنَفْسِه بما لا يَعلَمُ، ولو كانَتْ هذه الشَّهادةُ صَحيحةً لَكانَ يَنْبَغي له أن يَشهَدَ لنَفْسِه بالجَنَّةِ إن ماتَ على هذه الحالِ، ولا أحَدَ يَشهَدُ لنَفْسِه بالجَنَّةِ؛ فشَهادتُه لنَفْسِه بالإيمانِ كشَهادتِه لنَفْسِه بالجَنَّةِ إذا ماتَ على هذه الحالِ؛ وهذا مَأخَذُ عامَّةِ السَّلَفِ الَّذين كانوا يَسْتَثْنونَ وإنْ جَوَّزوا تَرْكَ الاسْتِثْناءِ بمَعنًى آخَرَ...، لَفْظُ الإيمانِ فيه إطْلاقٌ وتَقْييدٌ، فكانوا يُجيبونَ بالإيمانِ المُقَيَّدِ الَّذي لا يَسْتلزِمُ أنَّه شاهِدٌ فيه لنَفْسِه بالكَمالِ؛ ولِهذا كانَ الصَّحيحُ أنَّه يَجوزُ أن يُقالَ: أنا مُؤمِنٌ، بلا اسْتِثْناءٍ إذا أرادَ ذلك، لكنْ يَنْبَغي أن يَقرُنَ كَلامَه بما يُبيِّنُ أنَّه لم يُرِدِ الإيمانَ المُطلَقَ الكامِلَ)[1].

وقال أيضًا: (أكثَرُ المُتَأخِّرينَ الَّذين نَصَروا قَوْلَ جَهْم يَقولونَ بالاسْتِثْناءِ في الإيمانِ، ويَقولونَ: الإيمانُ في الشَّرْعِ هو ما يُوافي به العَبْدُ رَبَّه، وإن كانَ في اللُّغةِ أعَمَّ مِن ذلك، فجَعَلوا في مَسْألةِ الاسْتِثْناءِ مُسمَّى الإيمانِ ما ادَّعوا أنَّه مُسمَّاه في الشَّرْعِ، وعَدَلوا عن اللُّغةِ، فهَلَّا فَعَلوا هذا في الأعْمالِ؟! ودَلالةُ الشَّرْعِ على أنَّ الأعْمالَ الواجِبةَ مِن تَمامِ الإيمانِ لا تُحْصى كَثْرةً، بخِلافِ دَلالتِه على أنَّه لا يُسمَّى إيمانًا إلَّا ما ماتَ الرَّجُلُ عليه؛ فإنَّه ليس في الشَّرْعِ ما يَدُلُّ على هذا، وهو قَوْلٌ مُحْدَثٌ لم يَقُلْه أحَدٌ مِن السَّلَفِ)[2].

وقال أيضًا: (مَن قالَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ اللهُ، وهو يَعْتقِدُ أنَّ الإيمانَ فِعلُ جَميعِ الواجِباتِ، ويَخافُ ألَّا يكونَ قائِمًا بِها فقد أحسَنَ؛ ولِهذا كان الصَّحابةُ يَخافونَ

(١) يُنظر: ((الإيمان)) (ص: ٣٣٤، ٣٤٨، ٣٥٠).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ١١٧).

النِّفاقَ على أَنْفُسِهم...، ومَن اعْتَقَدَ أنَّ المُؤمِنَ المُطلَقَ هو الَّذي يَسْتحِقُّ الجَنَّةَ، فاسْتَثْنى خَوْفًا مِن سوءِ الخاتِمةِ؛ فقد أصابَ، وهذا مَعْنى ما يُرْوى عن ابنِ مَسْعودٍ أنَّه قيلَ له عن رَجُلٍ: أنت مُؤمِنٌ؟ فقالَ: نَعمْ. فقيلَ له: أنت مِن أَهْلِ الجَنَّةِ؟ فقالَ: أَرْجو. فقالَ: هَلَّا وكَلَ الأُولى كما وَكَلَ الثَّانِيةَ؟! ومَن اسْتَثْنى خَوْفًا مِن تَزْكيةِ نفْسِه أو مَدْحِها أو تَعْليقِ الأُمورِ بمَشيئةِ اللهِ، فقد أَحسَنَ، ومَن جَزَمَ بما يَعلَمُه أيضًا في نفْسِه مِن التَّصْديقِ فهو مُصيبٌ)[1].

المطلبُ الثَّاني: مَفْهومُ الكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ

ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى أنَّ الكُفْرَ هو تَكْذيبُ القَلْبِ أو جَهْلُه، ولا يَرَوْنَ أيَّ عَمَلٍ أو قَوْلٍ كُفْرًا بذاتِه، حتَّى السُّجودَ للصَّنَمِ، وإلْقاءَ المُصْحَفِ في القاذوراتِ، أو سَبَّ اللهِ سُبْحانَه، وسَبَّ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم! وإنَّما يَجعَلونَ مِثلَ تلك الأعْمالِ والأقْوالِ عَلامةً على الكُفْرِ الَّذي هو التَّكْذيبُ، وقَرَّروا أنَّ مَن حُكِمَ بكُفْرِه فلِعَدَمِ تَصْديقِ قَلْبِه، وخالَفوا مُعْتَقَدَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ الَّذين يَجعَلونَ الكُفْرَ كما يكونُ بالاعْتِقادِ يكون بالقَوْلِ، أو العَمَلِ، أو الشَّكِّ، أو التَّرْكِ، سواءٌ كانَ ذلك اعْتِقادًا أو عِنادًا معَ التَّصْديقِ أو اسْتِهْزاءً ولَعِبًا!

وهذه بعضُ أقوالِ الأشاعِرةِ مِن كُتُبِهم:

١- قال الباقِلَّانيُّ: (بابُ القَوْلِ في مَعْنى الكُفْرِ. إن قالَ قائلٌ: وما الكُفْرُ عنْدَكم؟ قيلَ له: هو ضِدُّ الإيمانِ، وهو الجَهْلُ باللهِ عَزَّ وجَلَّ، والتَّكْذيبُ به السَّاتِرُ لقَلْبِ الإنْسانِ عن العِلمِ به، فهو كالمُغَطِّي للقَلْبِ عن مَعْرِفةِ الحَقِّ...، وقد يكونُ الكُفْرُ بمَعْنى التَّكْذيبِ والجَحْدِ والإنْكارِ، وليس في المَعاصي كُفْرٌ غَيْرَ ما ذَكَرْناه، وإن جازَ أن يُسمَّى أحْيانًا ما جُعِلَ عَلَمًا على الكُفْرِ كُفْرًا، نَحْوُ عِبادةِ الأفْلاكِ والنِّيرانِ،

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ٦٨١، ٦٨٢).

واسْتِحْلالِ المُحرَّماتِ، وقَتْلِ الأَنْبياءِ، وما جَرى مَجْرى ذلك ممَّا وَرَدَ به التَّوْقيفُ، وصَحَّ الإجْماعُ على أنَّه لا يَقَعُ إلَّا مِن كافِرٍ باللهِ، مُكَذِّبٍ له، وجاحِدٍ له)[1].

٢- وقال عَبْدُ القاهِرِ البَغْداديُّ: (قال أبو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ: إنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ للهِ ولِرُسُلِه عليهم السَّلامُ في أخْبارِهم، ولا يكونُ هذا التَّصْديقُ صَحيحًا إلَّا بمَعْرفتِه، والكُفْرُ عنْدَه هو التَّكْذيبُ، وإلى هذا القَوْلِ ذَهَبَ ابنُ الرَّاوَنْديِّ، والحُسَيْنُ بنُ الفَضْلِ البَجَليُّ)[2].

وقال أيضًا: (قال أصْحابُنا: إنَّ أكْلَ الخِنْزيرِ مِن غَيْرِ ضَرورةٍ ولا خَوْفٍ، وإظْهارَ زِيِّ الكَفَرةِ في بِلادِ المُسلِمينَ مِن غَيْرِ إكْراهٍ عليه، والسُّجودَ للشَّمْسِ أو للصَّنَمِ، وما جَرى مَجْرى ذلك- مِن عَلاماتِ الكُفْرِ، وإن لم يكنْ في نفْسِه كُفْرًا، إذا لم يُضامَّه عَقْدُ القَلْبِ على الكُفْرِ، ومَن فَعَلَ شَيئًا مِن ذلك أَجرَيْنا عليه حُكْمَ أهْلِ الكُفْرِ وإن لم نَعلَمْ كُفْرَه باطِنًا)[3].

٣- وقال التَّفْتازانيُّ: (حَقيقةُ الإيمانِ هو التَّصْديقُ القَلْبيُّ، فلا يَخرُجُ المُؤمِنُ عن الاتِّصافِ به إلَّا بما يُنافيه، ومُجَرَّدُ الإقْدامِ على الكَبيرةِ لِغَلَبةِ شَهْوةٍ أو حَمِيَّةٍ أو أَنَفةٍ أو كَسَلٍ، خُصوصًا إذا اقْتَرَنَ به خَوْفُ العِقابِ ورَجاءُ العَفْوِ والعَزْمُ على التَّوبةِ- لا يُنافيه، نَعمْ، إذا كانَ بطَريقِ الاسْتِحْلالِ والاسْتِخْفافِ كانَ كُفْرًا؛ لكَوْنِه عَلامةً للتَّكْذيبِ، ولا نِزاعَ في أنَّ مِن المَعاصي ما جَعَلَه الشَّارِعُ أمارةً للتَّكْذيبِ، وعُلِمَ كَوْنُه كذلك بالأَدِلَّةِ الشَّرْعيَّةِ؛ كسُجودٍ للصَّنَمِ، وإلْقاءِ المُصْحَفِ في القاذوراتِ، والتَّلَفُّظِ بكَلِماتِ الكُفْرِ، ونَحوِ ذلك ممَّا يَثبُتُ بالأَدِلَّةِ أنَّه كُفْرٌ،

(١) يُنظر: ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل)) (ص: ٣٩٢، ٣٩٤).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) (ص: ٢٤٨، ٢٤٩).

(٣) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ٢٦٦).

وبهذا يَنحَلُّ ما قيلَ: إنَّ الإيمانَ إذا كانَ عِبارةً عن التَّصْديقِ والإقْرارِ يَنْبَغي ألَّا يَصيرَ المُقِرُّ المُصدِّقُ كافِرًا بشَيءٍ مِن أفْعالِ الكُفْرِ وألْفاظِه، ما لم يَتَحقَّقْ مِنه التَّكْذيبُ أو الشَّكُّ)[1].

وقد أنْكَر أهْلُ العِلمِ على الأشاعِرةِ قولهم هذا، ومِن ذلك ما قالَه ابنُ حَزْم: (نَقولُ للجَهْميَّةِ والأَشْعَريَّةِ في قَوْلِهم: إنَّ جَحْدَ اللهِ تَعالى، وشَتْمَه، وجَحْدَ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، إذا كانَ كلُّ ذلك باللِّسانِ، فإنَّه ليس كُفْرًا، لكنَّه دَليلٌ على أنَّ في القَلْبِ كُفْرًا! أَخْبِرونا عن هذا الدَّليلِ الَّذي ذَكَرْتُم: أتَقْطَعونَ به فتُثبِتونَه يَقينًا ولا تَشُكُّونَ في أنَّ في قَلْبِه جَحْدًا للرُّبوبيَّةِ وللنُّبُوَّةِ؟ أم هو دَليلٌ يَجوزُ ويَدخُلُه الشَّكُّ، ويُمكِنُ ألَّا يكونَ في قَلْبِه كُفْرٌ؟ ولا بُدَّ مِن أحَدِهما، فإن قالوا: إنَّه دَليلٌ لا نَقطَعُ به قَطْعًا، ولا نُثبِتُه يَقينًا، قُلْنا لهم: فما بالُكم تَحْتَجُّونَ بالظَّنِّ الَّذي قالَ تَعالى فيه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٨]؟... وإن قالوا: بل يَثْبُتُ بهذا الدَّليلِ، ونقطَعُ به ونوقِنُ أنَّ كُلَّ من أعلن بما يوجِبُ إطلاقَ اسمِ الكُفرِ عليه في الشَّريعةِ، فإنَّه جاحِدٌ بقَلبِه. قُلْنا لهم -وباللهِ تعالى التَّوفيقُ-: هذا باطِلٌ من وجوهٍ؛ أوَّلُها: أنَّه دعوى بلا برهانٍ، وثانيها: أنَّه عِلمُ غَيبٍ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ عزَّ وجَلَّ، والذي يضمِرُه، وقد قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إنِّي لم أُبعَثْ لأشُقَّ عن قُلوبِ النَّاسِ»[2]، فمُدَّعي هذا مُدَّعي عِلمِ غَيبٍ، ومُدَّعي عِلمِ الغيبِ كاذِبٌ...)[3]، ثمَّ ذكَر أوجُهًا أُخرى.

(١) يُنظر: ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: ((إنِّي لَمْ أُومَرْ أنْ أنْقُبَ عن قُلُوبِ النَّاسِ ولَا أشُقَّ بُطُونَهُمْ)).

(٣) يُنظر: ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٣/ ١٢٠).

وقال أيضًا: (أمَّا قَوْلُهم: إنَّ شَتْمَ اللهِ تَعالى ليس كُفْرًا، وكذلك شَتْمُ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فهو دَعْوى؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قال: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ [التوبة:٧٤]، فنَصَّ تَعالى على أنَّ مِن الكَلام ما هو كُفْرٌ، وقال تَعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ﴾ [النساء:١٤٠]، فنَصَّ تَعالى أنَّ مِن الكَلامِ في آياتِ اللهِ تَعالى ما هو كُفْرٌ بعَيْنِه مَسْموعٌ، وقال تَعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة:٦٥، ٦٦]، فنَصَّ تَعالى على أنَّ الاسْتِهْزاءَ باللهِ تَعالى أو بآياتِه أو برَسولٍ مِن رُسُلِه كُفْرٌ مُخرِجٌ عن الإيمانِ، ولم يَقُلْ تَعالى في ذلك: إنِّي عَلِمْتُ أنَّ في قُلوبِكم كُفْرًا، بل جَعَلَهم كُفَّارًا بنَفْسِ الاسْتِهزاءِ، ومَن ادَّعى غَيْرَ هذا فقد قَوَّلَ اللهَ تَعالى ما لم يَقُلْ، وكَذَبَ على اللهِ تَعالى)[1].

وقال ابنُ تَيْميَّةَ: (يَمْتنِعُ أن يكونَ الإنْسانُ مُحِبًّا للهِ ورَسولِه، مُريدًا لِما يُحِبُّه اللهُ ورَسولُه إرادةً جازِمةً، معَ قُدْرتِه على ذلك وهو لا يَفعَلُه، فإذا لم يَتَكلَّم الإنْسانُ بالإيمانِ معَ قُدْرتِه دَلَّ على أنَّه ليس في قَلْبِه الإيمانُ الواجبُ الَّذي فَرَضَه اللهُ عليه، ومِن هنا يَظهَرُ خَطأُ قَوْلِ جَهْمِ بنِ صَفْوانَ ومَن اتَّبَعَه؛ حيثُ ظَنُّوا أنَّ الإيمانَ مُجَرَّدُ تَصْديقِ القَلْبِ وعِلْمِه، لم يَجعَلوا أعْمالَ القَلْبِ مِن الإيمانِ، وظَنُّوا أنَّه قد يكونُ الإنْسانُ مُؤمِنًا كامِلَ الإيمانِ بقَلْبِه، وهو معَ هذا يَسُبُّ اللهَ ورَسولَه، ويُعادي اللهَ ورَسولَه، ويُعادي أوْلِياءَ اللهِ، ويُوالي أعْداءَ اللهِ، ويَقتُلُ الأنْبياءَ، ويَهدِمُ المَساجِدَ، ويُهينُ المَصاحِفَ، ويُكرِمُ الكُفَّارَ غايةَ الكَرامةِ، ويُهينُ المُؤمِنينَ غايةَ الإهانةِ! قالوا: وهذه كلُّها مَعاصٍ لا تُنافي الإيمانَ الَّذي في قَلْبِه، بل يَفعَلُ هذا وهو في الباطِنِ عنْدَ اللهِ مُؤمِنٌ! قالوا: وإنَّما ثَبَتَ له في الدُّنْيا أحْكامُ الكُفَّارِ؛ لأنَّ هذه

(١) يُنظر: ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٣/ ١١٤).

الأقْوالَ أمارةٌ على الكُفْرِ ليُحكَمَ بالظَّاهِرِ كما يُحكَمُ بالإقْرارِ والشُّهودِ، وإن كانَ في الباطِنِ قد يَكونُ بخِلافِ ما أقَرَّ به، وبخِلافِ ما شَهِدَ به الشُّهودُ! فإذا أُورِدَ عليهم الكِتابُ والسُّنَّةُ والإجْماعُ على أنَّ الواحِدَ مِن هؤلاء كافِرٌ في نفْسِ الأمْرِ مُعذَّبٌ في الآخِرةِ، قالوا: فهذا دَليلٌ على انْتِفاءِ التَّصْديقِ والعِلمِ مِن قَلْبِه! فالكُفْرُ عنْدَهم شيءٌ واحِدٌ وهو الجَهْلُ، والإيمانُ شيءٌ واحِدٌ وهو العِلمُ، أو تكْذيبُ القَلْبِ وتَصْديقُه، فإنَّهم مُتنازِعونَ: هلْ تَصْديقُ القَلْبِ شيءٌ غَيْرُ العِلمِ أو هو هو؟ وهذا القَوْلُ معَ أنَّه أفسَدُ قَوْلٍ قيلَ في الإيمانِ، فقد ذَهَبَ إليه كَثيرٌ مِن أهْلِ الكَلامِ المُرْجِئةِ!)[1].

وقال أيضًا: (مَنشَأُ هذه الشُّبْهةِ الَّتي أَوجَبَتْ هذا الوَهمَ مِن المُتكلِّمينَ ومَن حَذا حَذْوَهم مِن الفُقَهاءِ أنَّهم رأَوا أنَّ الإيمانَ هو تَصْديقُ الرَّسولِ فيما أخبَرَ به، ورأَوا أنَّ اعْتِقادَ صِدْقِه لا يُنافي السَّبَّ والشَّتْمَ بالذَّاتِ، كما أنَّ اعْتِقادَ إيجابِ طاعتِه لا يُنافي مَعْصيتَه؛ فإنَّ الإنْسانَ قد يُهينُ مَن يَعْتقِدُ وُجوبَ إكْرامِه، كما يَترُكُ ما يَعْتقِدُ وُجوبَ فِعلِه، ويَفعَلُ ما يَعْتقِدُ وُجوبَ تَرْكِه، ثُمَّ رأَوا أنَّ الأُمَّةَ قد كَفَّرَتِ السَّابَّ فقالوا: إنَّما كُفِّرَ لأنَّ سَبَّه دَليلٌ على أنَّه لم يَعْتقِدْ أنَّه حَرامٌ، واعْتِقادُ حِلِّه تَكْذيبٌ للرَّسولِ؛ فكَفَرَ بهذا التَّكْذيبِ لا بتلك الإهانةِ، وإنَّما الإهانةُ دَليلٌ على التَّكْذيبِ، فإذا فُرِضَ أنَّه في نفْسِ الأمْرِ ليس بمُكَذِّبٍ كانَ في نفْسِ الأمْرِ مُؤمِنًا، وإن كانَ حُكْمُ الظَّاهِرِ إنَّما يَجْري عليه بما أظْهَرَه؛ فهذا مَأخَذُ المُرْجِئةِ ومُعْتَضديهم، وهُمُ الَّذين يَقولونَ: الإيمانُ هو الاعْتِقادُ والقَوْلُ، وغُلاتِهم وهُمُ الكَرَّاميَّةُ الَّذين يَقولونَ: هو مُجَرَّدُ القَوْلِ وإن عَرِيَ عن الاعْتِقادِ. وأمَّا الجَهْميَّةُ الَّذين يَقولونَ: هو مُجَرَّدُ المَعْرِفةِ والتَّصْديقِ بالقَلْبِ فقط وإن لم يَتكلَّمْ بلِسانِه،

(١) يُنظر: ((الإيمان)) (ص: ١٥٠، ١٥١).

فلهم مَأخَذٌ آخَرُ، وهو أنَّه قد يَقولُ بلِسانِه ما ليس في قَلْبِه، فإذا كانَ في قَلْبِه التَّعْظيمُ والتَّوْقيرُ للرَّسولِ، لم يَقدَحْ إظْهارُ خِلافِ ذلك بلِسانِه في الباطِنِ، كما لا يَنفَعُ المُنافِقَ إظْهارُ خِلافِ ما في قَلْبِه في الباطِنِ.

وجَوابُ الشُّبْهةِ الأُولى مِن وُجوهٍ:

أحَدُها: أنَّ الإيمانَ وإن كانَ أصْلُه تَصْديقَ القَلْبِ فذلك التَّصْديقُ لا بُدَّ أن يوجِبَ حالًا في القَلْبِ وعَمَلًا له، وهو تَعْظيمُ الرَّسولِ وإجْلالُه ومَحَبَّتُه، وذلك أمْرٌ لازِمٌ، كالتَّألُّمِ والتَّنَعُّمِ عنْدَ الإحْساسِ بالمُؤلِمِ والمُنعِمِ، وكالنَّفْرةِ والشَّهوةِ عنْدَ الشُّعورِ بالمُلائِمِ والمُنافي، فإذا لم تَحصُلْ هذه الحالُ والعَمَلُ في القَلْبِ لم يَنفَعْ ذلك التَّصْديقُ ولم يُغْنِ شَيئًا، وإنَّما يَمْتنعُ حُصولُه إذا عارَضَه مُعارِضٌ مِن حَسَدِ الرَّسولِ، أو التَّكَبُّرِ عليه، أو الإهْمالِ له، وإعْراضِ القَلْبِ عنه، ونَحْوِ ذلك، كما أنَّ إدْراكَ المُلائِمِ والمُنافي يوجِبَ اللَّذَّةَ والألَمَ إلَّا أن يُعارِضَه مُعارِضٌ، ومتى حَصَلَ المُعارِضُ كانَ وُجودُ ذلك التَّصْديقِ كعَدَمِه، كما يكونُ وُجودُ ذلك كعَدَمِه، بل يكونُ ذلك المُعارِضُ موجِبًا لعَدَمِ المَعْلولِ الَّذي هو حالٌّ في القَلْبِ، وبتَوَسُّطِ عَدَمِه يَزولُ التَّصْديقُ الَّذي هو العِلَّةُ، فيَنْقلِعُ الإيمانُ بالكُلِّيَّةِ مِن القَلْبِ، وهذا هو الموجِبُ لكُفْرِ مَن حَسَدَ الأنْبياءَ، أو تَكبَّرَ عليهم، أو كَرِهَ فِراقَ الإلْفِ والعادةِ معَ عِلمِه بأنَّهم صادِقونَ، وكُفْرُهم أغلَظُ مِن كُفْرِ الجُهَّالِ.

الثَّاني: أنَّ الإيمانَ وإن كانَ يَتَضمَّنُ التَّصْديقَ فليس هو مُجرَّدَ التَّصْديقِ، وإنَّما هو الإقْرارُ والطُّمَأْنينةُ؛ وذلك لأنَّ التَّصْديقَ إنَّما يَعرِضُ للخَبَرِ فقط، فأمَّا الأمْرُ فليس فيه تَصْديقٌ مِن حيثُ هو أمْرٌ، وكَلامُ اللهِ خَبَرٌ وأمْرٌ؛ فالخَبَرُ يَسْتَوجِبُ تَصْديقَ المُخبِرِ، والأمْرُ يَستوجِبُ الانْقيادَ له والاسْتِسْلامَ، وهو عَمَلٌ في القَلْبِ جِماعُه الخُضوعُ والانْقيادُ للأمْرِ، وإن لم يَفعَلِ المَأمورَ به، فإذا قوبِلَ

الخَبَرُ بالتَّصْديقِ، والأمْرُ بالانْقيادِ؛ فقد حَصَلَ أصْلُ الإيمانِ في القَلْبِ، وهو الطُّمَأْنينةُ والإقْرارُ، فإنَّ اشْتِقاقَه مِن الأمْنِ الَّذي هو القَرارُ والطُّمَأْنينةُ، وذلك إنَّما يَحصُلُ إذا اسْتَقَرَّ في القَلْبِ التَّصْديقُ والانْقيادُ، وإذا كانَ كذلك فالسَّبُّ إهانةٌ واسْتِخْفافٌ، والانْقِيادُ للأمْرِ إكْرامٌ وإعْزازٌ، ومُحالٌ أن يُهينَ القَلْبُ مَن قد انْقادَ له وخَضَعَ واسْتَسْلَمَ أو يَسْتَخِفَّ به، فإذا حَصَلَ في القَلْبِ اسْتِخْفافٌ واسْتِهانةٌ امْتَنَعَ أن يكونَ فيه انْقِيادٌ أو اسْتِسْلامٌ، فلا يكونُ فيه إيمانٌ، وهذا هو بعَيْنِه كُفْرُ إبْليسَ؛ فإنَّه سَمِعَ أمْرَ اللهِ له فلم يُكذِّبْ رَسولًا، ولكن لم يَنْقَدْ للأمْرِ، ولم يَخضَعْ له، واسْتَكْبَرَ عن الطَّاعةِ؛ فصارَ كافِرًا، وهذا مَوضِعٌ زاغَ فيه خَلْقٌ مِن الخَلَفِ، تُخُيِّلَ لهم أنَّ الإيمانَ ليس في الأصْلِ إلَّا التَّصْديقَ، ثُمَّ يَرَوْنَ مِثلَ إبْليسَ وفِرْعَوْنَ ممَّن لم يَصدُرْ عنه تَكْذيبٌ، أو صَدَرَ عنه تَكْذيبٌ باللِّسانِ لا بالقَلْبِ، وكُفْرُه مِن أغلَظِ الكُفْرِ، فيَتَحيَّرونَ، ولو أنَّهم هُدُوا لِما هُدِيَ إليه السَّلَفُ الصَّالِحُ لَعَلِموا أنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، أعْني في الأصْلِ: قَوْلًا في القَلْبِ، وعَمَلًا في القَلْبِ، فإنَّ الإيمانَ بحسَبِ كَلامِ اللهِ ورِسالتِه، وكَلامُ اللهِ ورِسالتُه يَتَضمَّنُ أخْبارَه وأوامِرَه، فيُصدِّقُ القَلْبُ أخْبارَه تَصْديقًا يوجِبُ حالًا في القَلْبِ بحَسَبِ المُصدَّقِ به، والتَّصْديقُ هو مِن نَوْعِ العِلمِ والقَوْلِ، ويَنْقادُ لأمْرِه ويَسْتَسلِمُ، وهذا الانْقِيادُ والاسْتِسْلامُ هو نَوْعٌ مِن الإرادةِ والعَمَلِ، ولا يكونُ مُؤمِنًا إلَّا بمَجْموعِ الأمْرَينِ، فمتى تَرَكَ الانْقيادَ كانَ مُسْتَكبِرًا، فصارَ مِن الكافِرينَ، وإذا كانَ مُصدِّقًا فالكُفْرُ أعَمُّ مِن التَّكْذيبِ؛ يكون تَكْذيبًا وجَهْلًا، ويكونُ اسْتِكْبارًا وظُلْمًا؛ ولِهذا لم يوصَفْ إبْليسُ إلَّا بالكُفْرِ والاسْتِكْبارِ دونَ التَّكْذيبِ؛ ولِهذا كانَ كُفْرُ مَن يَعلَمُ -مِثلُ اليَهودِ ونَحْوِهم- مِن جِنْسِ كُفْرِ إبْليسَ، وكانَ كُفْرُ مَن يَجهَلُ -مِثلُ النَّصارى ونَحْوِهم- ضَلالًا، وهو الجَهْلُ...، أَلَا تَرى أنَّ مَن صَدَّقَ الرَّسولَ بأنَّ

ما جاءَ به هو رِسالةُ اللهِ، وقد تَضَمَّنَتْ خَبَرًا وأَمْرًا، فإنَّه يَحْتاجُ إلى مَقامٍ ثانٍ، وهو تَصْديقُه خَبَرَ اللهِ، وانقيادُه لأَمْرِ اللهِ؟ فإذا قال: أَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، فهذه الشَّهادةُ تَتَضمَّنُ تَصْديقَ خَبَرِه، والانْقِيادَ لأَمْرِه، فإذا قال: وأَشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا رَسولُ اللهِ، تَضَمَّنَتْ تَصْديقَ الرَّسولِ فيما جاءَ به مِن عنْدِ اللهِ، فبمَجْموعِ هاتَينِ الشَّهادتَينِ يَتِمُّ الإقْرارُ، فلمَّا كان التَّصْديقُ لا بُدَّ منه في كِلا الشَّهادتَينِ -وهو الَّذي يَتَلقَّى الرِّسالةَ بالقَبولِ- ظَنَّ مَن ظَنَّ أنَّه أَصْلٌ لجَميعِ الإيمانِ، وغَفَلَ عن أنَّ الأَصْلَ الآخَرَ لا بُدَّ منه، وهو الانْقِيادُ، وإلَّا فقد يُصدِّقُ الرَّسولَ ظاهِرًا وباطِنًا ثُمَّ يَمْتنِعُ مِن الانْقِيادِ للأَمْرِ؛ إذ غايتُه في تَصْديقِ الرَّسولِ أن يكونَ بمَنزِلةِ مَن سَمِعَ الرِّسالةَ مِن اللهِ سُبْحانَه وتَعالى كإبْليسَ، وهذا ممَّا يُبيِّنُ لك أنَّ الاسْتِهْزاءَ باللهِ وبرَسولِه يُنافي الانْقِيادَ له؛ لأنَّه قد بَلَّغَ عن اللهِ أنَّه أَمَرَ بطاعتِه، فصارَ الانْقِيادُ له مِن تَصْديقِه في خَبَرِه، فمَن لم يَنقَدْ لأَمْرِه فهو إمَّا مُكذِّبٌ له، أو مُمْتنِعٌ عن الانْقِيادِ لرَبِّه، وكِلاهما كُفْرٌ صَريحٌ، ومَن اسْتَخَفَّ به واسْتَهْزَأَ بقَلْبِه امْتَنَعَ أن يكونَ مُنْقادًا لأَمْرِه؛ فإنَّ الانْقِيادَ إجْلالٌ وإكْرامٌ، والاسْتِخْفافَ إهانةٌ وإذْلالٌ، وهذان ضِدَّانِ، فمتى حَصَلَ في القَلْبِ أحَدُهما انْتَفى الآخَرُ، فعُلِمَ أنَّ الاسْتِخْفافَ والاسْتِهانةَ به يُنافي الإيمانَ مُنافاةَ الضِّدِّ للضِّدِّ)[1].

المطلبُ الثَّالثُ: حكمُ إيمانُ المقلِّد

ذَهَبَ بعضُ الأشاعِرةِ إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ المُقلِّدِ، بل ذَهَبَ بعضُهم إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ العامِّيِّ المُقلِّدِ!

١- قال الدُّسوقيُّ: (قد أَنكَرَ القَوْلَ بعَدَمِ إيمانِ المُقلِّدِ بعضُهم، وهذا خِلافُ ما صَحَّحَه في شَرْحِ الكُبْرى مِن كُفْرِه، وادُّعِيَ الإجْماعُ عليه، وقدْ عَلِمْتَ ما هو

(١) يُنظر: ((الصارم المسلول على شاتم الرَّسول)) (ص: ٥١٨ - ٥٢١).

المُعْتمَدُ مِن تلك الأقْوالِ. واعْلَمْ أنَّ الخِلافَ في المُقلِّدِ في كُفْرِه وعَدَمِ كُفرِه إنَّما هو بالنِّسْبةِ لنَجاتِه وعَدَمِها في الآخِرةِ؛ لأنَّه في الدُّنْيا لا قائِلَ بأنَّه يُعامَلُ مُعامَلةَ الكافِرِ، بلْ يُعامَلُ مُعامَلةَ المُسلِمينَ فيها اتِّفاقًا، قال الشَّاويُّ: وهذا الخِلافُ الَّذي في المُقلِّدِ بعَكْسِ الخِلافِ الَّذي في المُعْتَزِلةِ في أنَّهم كُفَّارٌ أو مُؤمِنونَ عُصاةٌ، فإنَّه بالنَّظَرِ لحالِ الدُّنْيا أي: هلْ تَجْري عليهم أحْكامُ الكُفَّارِ في الدُّنْيا أم لا؟ وأمَّا في الآخِرةِ فلا خِلافَ أنَّهم يُخَلَّدونَ في النَّارِ، وتَأمَّلْه)[1].

وقال أيضًا: (والحاصِلُ أنَّ مَن اخْتَرَمَتْهُ المَنِيَّةُ قَبْلَ أن يَنظُرَ أو عَجَزَ عن النَّظَرِ لبَلادةٍ، فهو مُؤمِنٌ، وإن تَمَكَّنَ مِن النَّظَرِ بأن وَسِعَ الزَّمَنُ النَّظَرَ ولم يَنظُرْ ولم يُختَرَمْ، فهو مُؤمِنٌ عاصٍ عنْدَ الأُسْتاذِ، وكافِرٌ عنْدَ ابنِ العَرَبيِّ)[2].

وقدْ شَنَّعَ عليهم العُلَماءُ بذلك؛ فقال الهَرَويُّ فيما نَقَلَه عنه ابنُ تيميَّةَ: (وأَبطَلوا التَّقْليدَ، فكَفَّروا آباءَهم وأمَّهاتِهم وأزْواجَهم وعَوامَّ المُسلِمينَ، وأَوجَبوا النَّظَرَ في الكَلامِ...، فكَفَّروا السَّلَفَ!)[3].

٢- وقال أبو العباس القرطبي[4] (ت: ٦٥٦هـ): (ولو لم يكُنْ في الكَلامِ شيءٌ

(١) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٥٦). ويُنظر منه أيضًا: (ص: ٢١٨).

(٢) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٦٢). ويُنظَرُ في الرَّدِّ على مَن لا يقولُ بصِحَّةِ إيمانِ المقَلِّدِ: ((فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)) للغزالي (ص: ٧٠ - ٧٥)، ((صيانة صحيح مسلم)) لابن الصلاح (ص: ١٤٣)، ((فتح الباري)) لابن حَجَر (١/ ٧١)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسَّفَّاريني (١/ ٢٦٧ - ٢٧٠)، ((الدرر السنية في الأجوبة النجدية)) (١٠/ ٤٠٩).

(٣) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٤/ ٤١٤).

(٤) أبو العبَّاسِ القُرطبيُّ أحمدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الأنصاريُّ، المحَدِّثُ الفقيهُ المالِكيُّ الأشعَريُّ، نزيلُ الإسكندريَّةِ، كان من كبارِ الأئمَّةِ. وُلِد بقُرطبةَ سنةَ (٥٧٨هـ)، وكان يُعرَفُ في بلادِه بابنِ المُزَيِن، وسمع من جماعةٍ، وأخذ نفسَه بعِلمِ الكلامِ، وأنَّ الجوهرَ الفَردَ لا يقبَلُ الانقسامَ، =

يُذَمُّ به إلَّا مَسْألتانِ هما مِن مَبادِئه لَكانَ حَقيقًا بالذَّمِّ، وجَديرًا بالتَّرْكِ:

إحْداهما: قَوْلُ طائفةٍ مِنهم: إنَّ أوَّلَ الواجباتِ الشَّكُّ في اللهِ تَعالى!

والثَّانيةُ: قَوْلُ جَماعةٍ مِنهم: إنَّ مَن لم يَعرِفِ اللهَ تَعالى بالطُّرُقِ الَّتي طَرَّقوها، والأبْحاثِ الَّتي حَرَّروها، فلا يَصِحُّ إيمانُه، وهو كافِرٌ! فيَلزَمُهم على هذا تَكفيرُ أكثَرِ المُسلِمينَ مِن السَّلَفِ الماضينَ، وأئمَّةِ المُسلِمينَ، وأنَّ مَن يَبدَأُ بتَكْفيرِه أباه وأسْلافَه وجيرانَه، وقدْ أُورِدَ على بعضِهم هذا، فقال: لا يُشنِّعُ عليَّ بكَثْرةِ أهْلِ النَّارِ!)[1].

وقد ردَّ العُلَماءُ عليهم وبَيَّنوا صِحَّةَ إيمانِ المُقَلِّدِ، وهذه بعضُ أقوالِهم:

١- قال أبو المُظَفَّرِ السَّمعانيُّ: (وأمَّا الكلامُ في مسائلِ الأصولِ: فقد ذهَب جميعُ المتكَلِّمين وطائفةٌ من الفُقَهاءِ أنَّه لا يجوزُ للعامِّيِّ التَّقليدُ فيها، ولا بُدَّ أن يَعرِفَ ما يعرِفُه بالدَّليلِ، وقالوا: العقائدُ الأصوليَّةُ عقليَّةٌ، والنَّاسُ جميعًا مُشتركون في العقلِ، ولأنَّ العِلمَ بها واجِبٌ والعِلمُ لا يحصُلُ للمُقَلِّدِ بتقليدِ غيرِه، ولأنَّ الدَّلائِلَ على الأصولِ ظاهِرةٌ وليست غامِضةً، فتكليفُ العامِّيِّ ليعرِفَ الأصولَ بدلائِلِها لا يؤدِّي إلى الحَرَجِ الشَّديدِ؛ فيَسقُطَ عنهم لذلك.

واعلَمْ أنَّ أكثَرَ الفُقَهاءِ على خِلافِ هذا، وقالوا: لا يجوزُ أن نُكَلِّفَ العوامَّ اعتقادَ الأصولِ بدلائِلِها؛ لأنَّ في ذلك المشقَّةَ العظيمةَ والبَلوى الشَّديدةَ، وهي في الغُموضِ والخَفاءِ أشَدُّ من الدَّلائِلِ الفِقهيَّةِ في الفُروعِ؛ ولهذا خَفِيَ على كثيرٍ من العُقَلاءِ مع شِدَّةِ عنايتِهم في ذلك واهتمامِهم العظيمِ، فصارت دلائِلُ الأصولِ

= وتغلغَلَ في تلك الشِّعابِ، ثمَّ نزع إلى عِلمِ الحديثِ وفِقهِه، واختَصَر الصَّحيحين، وصنَّف كتابَ «المُفهِم لما أشكل من تلخيصِ كتاب مسلِم». توفِّيَ بالإسكندريَّةِ في ذي القَعدةِ سنةَ (٦٥٦ هـ).

(١) ((المفهم لما أَشْكَل من تلخيص كِتاب مُسلِم)) (٦/ ٦٩٠ - ٦٩٤).

مِثلَ دلائِلِ الفُروعِ، ولأنَّا نحكُمُ بإيمانِ العامَّةِ ونقطَعُ أنَّهم لا يَعرِفون الدَّلائِلَ ولا طُرُقَها، وإنَّما شأنُهم التَّقليدُ والاتِّباعُ المحْضُ، وإنَّما طريقُهم أخذُ شيئَينِ في التَّقليدِ؛ أحَدُهما: أنَّهم عَرَفوا أنَّ العُلَماءَ قد قالوا ما قالوا عن حُجَّةٍ ودليلٍ، فيكونُ اتِّباعُهم لأقوالِ العُلَماءِ اعتِقادًا عن دليلٍ بهذا الوَجهِ.

وهذا لأنَّ العوامَّ يَعلَمون أنَّ العُلَماءَ يقولون ما يقولون عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وقد عرَفوا إقامةَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم من المعجِزاتِ ما يَعجِزُ عنه البَشَرُ، وتحَقَّق في قُلوبِهم ثُبوتُه بهذا الطَّريقِ، وأنَّه يقولُ ما يقولُه عن اللهِ عزَّ وجَلَّ، فحَصَلت عقائِدُهم عن عِلمٍ ودليلٍ قام لهم فيها بهذا الوَجهِ.

وأمَّا إيجابُ مَعرفةِ الأصولِ على ما يقولُه المتكَلِّمون فبعيدٌ جِدًّا عن الصَّوابِ)[1].

وقال أيضًا: (ومِن قَبيحِ ما يَلزَمُهم في اعتقادِهم أنَّا إذا بَنَينا الحَقَّ على ما قالوا وأوجَبْنا طَلَبَ الدِّينِ بالطَّريقِ الذي ذكَروه، وجب من ذلك تكفيرُ العوامِّ بأجمَعِهم؛ لأنَّهم لا يَعرِفون إلَّا الاتِّباعَ المجرَّدَ، ولو عُرِض عليهم طريقُ المتكَلِّمين في معرفةِ اللهِ تعالى ما فَهِمَه أكثَرُهم فضلًا من أن يصيرَ فيه صاحِبُ استدلالٍ وحِجاجٍ ونَظَرٍ! وإنَّما غايةُ توحيدِهم التزامُ ما وجدوا عليه سَلَفَهم وأئمتَّهم في عقائِدِ الدِّينِ، والعَضُّ عليها بالنَّواجِذِ، والمواظَبةُ على وظائِفِ العباداتِ، ومُلازمةُ الأذكارِ بقُلوبٍ سَليمةٍ طاهرةٍ عن الشُّبُهاتِ والشُّكوكِ، تراهم لا يحيدون عمَّا اعتقدوه وإن قُطِّعوا إرْبًا إرْبًا، فهنيئًا لهم هذا اليقينُ، وطوبى لهم هذه السَّلامةُ! فإذا كفَّروا هؤلاء النَّاسَ وهم السَّوادُ الأعظَمُ وجُمهورُ الأمَّةِ، فما هذا إلَّا طَيٌّ بِساطِ الإسلامِ، وهَدمُ مَنارِ الدِّينِ وأركانِ الشَّريعةِ وأعلامِ الإسلامِ، وإلحاقُ هذه الدَّارِ -أعني دارَ الإسلامِ- بدارِ الكُفرِ، وجَعْلُ أهليهما بمنزلةٍ

(١) ((قواطع الأدلة في الأصول)) (٢/ ٣٤٦، ٣٤٧).

واحِدةٍ ... واللهُ يكفي أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ شَرَّهم، ويَرُدُّ كَيدَهم في نَحرِهم، ويُلحِقُ بهم عاقبةَ مَكرِهم، بقُدرتِه وعظيمِ سَطوتِه)[١].

٢- وقال ابنُ حزمٍ: (... ونحن لا نُنكِرُ الاستدلالَ، بل هو فِعلٌ حَسَنٌ مندوبٌ إليه محضوضٌ عليه كُلُّ من أطاقه؛ لأنَّه تزوُّدٌ من الخيرِ، وهو فَرضٌ على كُلِّ مَن لم تَسكُنْ نفسُه إلى التَّصديقِ -نعوذُ باللَّهِ عزَّ وجَلَّ من البلاءِ-، وإنَّما نُنكِرُ كونَه فرضًا على كُلِّ أحدٍ، لا يصِحُّ إسلامُ أحدٍ دونَه! هذا هو الباطِلُ المحْضُ)[٢].

٣- وقال النَّوويُّ في شرحِ حديثِ: ((أُمِرْتُ أن أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يشهَدوا أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، ويُؤمنوا بي وبما جئتُ به))[٣]: (فيه دَلالةٌ ظاهِرةٌ لمذهَبِ المحَقِّقينَ والجماهيرِ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ أنَّ الإنسانَ إذا اعتقد دينَ الإسلامِ اعتقادًا جازِمًا لا تَرَدُّدَ فيه، كفاه ذلك، وهو مؤمِنٌ مِن المُوَحِّدينَ، ولا يجِبُ عليه تعَلُّمُ أدِلَّةِ المتكَلِّمينَ ومَعرفةُ الله تعالى بها، خِلافًا لمن أوجَبَ ذلك، وجعَلَه شَرْطًا في كَونِه مِن أهلِ القِبلةِ، وزَعَم أنَّه لا يكونُ له حُكمُ المسلِمينَ إلَّا به، وهذا المذهَبُ هو قَولُ كثيرٍ مِن المعتَزِلةِ، وبَعضِ أصحابِنا المتكَلِّمينَ، وهو خَطَأٌ ظاهِرٌ؛ فإنَّ المرادَ التَّصديقُ الجازِمُ، وقد حَصَل، ولأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم اكتفى بالتَّصديقِ بما جاء به صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولم يشتَرِطِ المعرفةَ بالدَّليلِ؛ فقد تظاهَرَت بهذا أحاديثُ في الصَّحيحينِ يحصُلُ بمَجموعِها التَّواتُرُ بأصلِها، والعِلْمُ القَطْعيُّ)[٤].

(١) ((الانتصار لأصحاب الحديث)) (ص: ٧٣، ٧٤).

(٢) ((الفصل في الملل والأهواء والنحل)) (٤/ ٣٣). ويُنظر: ((الدرة فيما يجب اعتقاده)) (ص: ٣٩٠، ٣٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ((شرح مسلم)) (١/ ٢١٠، ٢١١).

٤- وقال ابنُ تيميَّةَ: (الَّذين أوجَبوا النَّظَرَ مِن الطَّوائِفِ العامَّةِ نَوعان؛ أحَدُهما: مَن يقولُ: إنَّ أكثَرَ العامَّةِ تارِكوه، وهؤلاء على قولين: فغُلاتُهم يقولون: إنَّ إيمانَهم لا يَصِحُّ، وأكثَرُهم يقولون: يصِحُّ إيمانُهم تقليدًا، مع كَونِهم عُصاةً بتَرْكِ النَّظَرِ، وهذا قَولُ جُمهورِهم، قد ذَكَر هذا طوائِفُ مِن الحَنَفيَّةِ وغيرِهم، كما ذَكَر مَن ذَكَر مِن الحنَفِيَّةِ في شَرحِ «الفِقهِ الأكبَرِ»، فقالوا: قال أبو حنيفةَ وسُفيانُ ومالِكٌ والأوزاعيُّ وعامَّةُ الفُقَهاءِ وأهلُ الحَديثِ بصِحَّةِ إيمانِ المقَلِّدِ، ولكِنَّه عاصٍ بتركِ الاستدلالِ،... والنَّوعُ الثَّاني مِن مُوجِبي النَّظَرِ -وهم جمهورُهم- يقولون: إنَّه متيسِّرٌ على العامَّةِ، كما يقولُه القاضي أبو بكرٍ والقاضي أبو يَعْلى وغَيرُهما ممَّن يقولُ ذلك)[1].

وقال أيضًا: (أمَّا التَّقليدُ الباطِلُ المذمومُ فهو قَبولُ قَولِ الغَيرِ بلا حُجَّةٍ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠] في البقرة، وفي المائدةِ وفي لُقمانَ: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ﴾ [لقمان: ٢١]، وفي الزُّخرفِ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤]، وفي الصَّافَّاتِ: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ * فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصافات: ٦٩-٧٠]، وقال: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ * وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦، ٦٧] الآياتِ، وقال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقال: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤٧]، وفي الآيةِ

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٤/ ٩٣).

الأخرى: ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقال: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥]، فهذا الاتِّباعُ والتَّقليدُ الَّذي ذَمَّه اللهُ هو اتِّباعُ الهوى؛ إمَّا للعادةِ والنَّسَبِ كاتِّباعِ الآباءِ، وإمَّا للرِّئاسةِ كاتِّباعِ الأكابِرِ والسَّادةِ والمتكَبِّرين، فهذا مِثلُ تقليدِ الرَّجُلِ لأبيه أو سَيِّدِه أو ذي سُلْطانِه، وهذا يكونُ لِمَن لم يستَقِلَّ بنَفْسِه، وهو الصَّغيرُ؛ فإنَّ دينَه دينُ أُمِّه، فإن فُقِدَت فدِينُ مَلِكِه وأبيه، فإن فُقِد -كاللَّقيطِ- فدِينُ المتوَلِّي عليه، وهو أهلُ البَلَدِ الَّذي هو فيه، فأمَّا إذا بَلَغ وأعرَبَ لسانُه فإمَّا شاكِرًا وإمَّا كَفُورًا، وقد بَيَّن اللهُ أنَّ الواجبَ الإعراضُ عن هذا التَّقليدِ إلى اتِّباعِ ما أنزَلَ اللهُ على رُسُلِه؛ فإنَّهم حُجَّةُ اللهِ الَّتي أعذَرَ بها إلى خَلْقِه... فإنْ عَلِمَ أنَّ مُقَلِّدَه مُصيبٌ، كتَقليدِ الرَّسولِ، أو أهلِ الإجماعِ؛ فقد قلَّده بحُجَّةٍ، وهو العِلمُ بأنَّه عالمٌ، وليس هو التَّقليدَ المذكورَ، وهذا التَّقليدُ واجبٌ؛ للعِلمِ بأنَّ الرَّسولَ معصومٌ، وأهلَ الإجماعِ مَعصومون)[1].

فوُجوبُ الإيمانِ باللهِ وملائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ لا يُشتَرَطُ فيه أن يكونَ عن نَظَرٍ واستدلالٍ، بل يكفي اعتقادٌ جازمٌ بذلك، فالمختارُ الَّذي عليه السَّلَفُ، وأئِمَّةُ الفتوى مِن الخَلَفِ، وعامَّةُ الفُقَهاءِ: صِحَّةُ إيمانِ المقَلِّدِ؛ فإنَّ الصَّحابةَ رِضوانُ اللهِ عليهم أجمعينَ فَتَحوا أكثَرَ بلادِ العَجَمِ، وقَبِلوا إيمانَ عَوامِّهم، كأجلافِ العَرَبِ، وإن كان تحتَ السَّيفِ، أو تبعًا لكبيرٍ منهم أسلَمَ، ولم يأمروا أحدًا منهم بترديدِ نَظَرٍ، ولا سألوه عن دليلِ تصديقِه، ولا أرجَؤوا أمْرَه حتَّى ينظُرَ، والعَقلُ يجزِمُ في نحوِ هذا بعَدَمِ وُقوعِ الاستِدلالِ منهم؛ لاستِحالتِه

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٢٠/ ١٥).

حينَئذٍ، فكان ما أطبَقوا عليه دليلًا على إيمانِ المقَلِّدِ[١].

قال السَّفَّارينيُّ: (النَّظَرُ ليس بشَرطٍ في حُصولِ المعرفةِ مُطلَقًا، وإلَّا لَما وُجِدَت بدونِه؛ لوُجوبِ انتِفاءِ المشروطِ بانتفاءِ الشَّرطِ، لكِنَّها قد توجَدُ؛ فظهر أنَّ النَّظَرَ لا يتعَيَّنُ على كُلِّ أحدٍ، وإنَّما يتعَيَّنُ على مَن لا طريقَ له سِواه، بأنْ بلَغَتْه دعوةُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أوَّلَ ما بلغَتْه دَعْوَتُه، وصَدَّق به تصديقًا جازِمًا بلا تردُّدٍ، فمع صِحَّةِ إيمانِه بالاتِّفاقِ لا يأثَمُ بتَرْكِ النَّظَرِ، وإن كان ظاهِرُ ما تقَدَّمَ الإثمَ مع حُصولِ الإيمانِ؛ لأنَّ المقصودَ الَّذي لأجْلِه طُلِبَ النَّظَرُ مِن المكَلَّفِ -وهو التَّصديقُ الجازِمُ- قد حصل بدونِ النَّظَرِ، فلا حاجةَ إليه، نَعَمْ، في رتبتِه انحِطاطٌ، ورُبَّما كان متزلزِلَ الإيمانِ، فالحَقُّ أنَّه يأثَمُ بتَرْكِ النَّظَرِ وإن حصل له الإيمانُ، ومِن ثَمَّ نَقَل بعضُهم الإجماعَ على تأثيمِه؛ لأنَّ جَزْمَه حينَئذٍ لا ثِقةَ به؛ إذ لو عَرَضَت له شُبهةٌ عَكَّرت عليه، وصار متردِّدًا، بخِلافِ الجَزمِ النَّاشِئِ عن الاستِدلالِ؛ فإنَّه لا يفوتُ بذلك، واللهُ تعالى وَلِيُّ التَّوفيقِ)[٢].

المبحثُ الخامسُ: مفهومُ القَدَرِ وما يَتعلَّقُ به عندَ الأشاعرةِ

المطلبُ الأوَّلُ: إثباتُ الأشاعرةِ للقَدَرِ

القَدَرُ هو تقديرُ اللهِ تعالى للأشياءِ في القِدَمِ، وعِلمُه سُبحانَه أنَّها ستقَعُ في أوقاتٍ معلومةٍ وعلى صِفاتٍ مخصوصةٍ، وكتابَتُه لذلك، ومشيئتُه له، ووُقوعُها على حسَبِ ما قدَّرها وخلَقَه لها، فهو عِلمُ اللهِ بالأشياءِ، وكتابتُه، ومشيئتُه، وخَلْقُه لها، وهذه مراتِبُ القَدَرِ الأربَعُ الَّتي يُثبتُها أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ[٣]، والأشاعرةُ

(١) يُنظر: ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٢٧٠).

(٢) ((لوامع الأنوار البهية)) (١/ ٢٧٠).

(٣) يُنظر: ((شرح النووي على مسلم)) (١/ ١٥٤)، ((شفاء العليل)) لابن القيم (ص: ٢٩)، ((فتح =

يُثبتونَ القَدَرَ مِن حيثُ الجملةُ كأهلِ السُّنَّةِ[١]، لكِنْ لهم مخالفاتٌ في مسائلَ تتعلَّقُ بالقَدَرِ سيأتي بيانُها في مباحِثِ هذا الفَصلِ إن شاء الله.

أقوالُ الأشاعرةِ في إثباتِ القَدَرِ:

١- قال ابنُ مجاهدٍ تلميذُ أبي الحسنِ الأشعريِّ مُبيِّنًا إجماعَ السَّلفِ: (أجمَعوا على أنَّه تعالى قد قدَّر جميعَ أفعالِ الخَلقِ وآجالَهم وأرزاقَهم قبْلَ خَلقِه لهم، وأثبتَ في اللَّوحِ المحفوظِ جميعَ ما هو كائنٌ منهم إلى يومِ يُبعثونَ، وقد دلَّ على ذلك بقولِه: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣]، وأخبَر أنَّه عزَّ وجلَّ يُقرِّعُ الجاحِدينَ لذلك في جهنَّمَ بقولِه: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨، ٤٩])[٢].

وقال أيضًا: (أجمَعوا على أنَّ جميعَ ما عليه سائرُ الخلقِ مِن تصرُّفِهم قد قدَّره اللهُ عزَّ وجلَّ قبْلَ خَلقِه لهم، وأحصاه في اللَّوحِ المحفوظِ لهم، وأحاط عِلمُه به وبهم، وأخبَر بما يكونُ منهم، وأنَّ أحدًا لا يَقدِرُ على تغييرِ شَيءٍ مِن ذلك، ولا الخروجِ عمَّا قدَّره اللهُ تعالى وسبَقَ عِلمُه به، وبما يتصرَّفونَ في عِلمِه، ويَنتهونَ إلى مَقاديرِه؛ فمِنهم شقيٌّ وسعيدٌ)[٣].

٢- وقال الغَزاليُّ: (الحاصِلُ أنَّ القَدَريَّةَ أثبتوا الاختيارَ الكُلِّيَّ للعبدِ في جميعِ أفعالِ العبادِ، وأنكروا قضاءَ اللهِ تعالى وقدَرَه بالكُلِّيَّةِ في الأفعالِ الاختياريَّةِ،

= الباري)) لابن حجر (١/ ١١٨)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٣٥٩)، ((القول المفيد)) لابن عثيمين (٢/ ٤٠٣ - ٤٠٨)، ((مصطلحات في كتب العقائد)) للحمد (ص: ١٧٤).

(١) يُنظر: ((الإيمان)) لابن تيمية (ص: ٧٥)، ((الاستغاثة في الرد على البكري)) لابن تيمية (ص: ١٢٧، ١٢٨)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٢/ ١٣٥).

(٢) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) (ص: ١٤٠).

(٣) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ١٥١).

والجَبريَّةَ نَفَوُا الاختيارَ بالكُلِّيَّةِ في أفعالِ العبادِ، واعتمَدوا على القضاءِ والقَدَرِ؛ فينبغي للباحثِ معهم أن يضربَهم، ويمزِّقَ ثيابَهم وعمائِمَهم، ويَخدِشَ وُجوهَهم، ويَنتِفَ أشعارَهم وشواربَهم ولِحاهم، ويعتَذِرَ بما اعتذر هؤلاء السُّفَهاءُ في سائرِ أفعالِهم القبيحةِ الصَّادرةِ منهم! والمُعتزِلةُ أضافوا الشَّرَّ فقط إلى أنفُسِهم، وأثبتوا لأنفُسِهم الاختيارَ الكُلِّيَّ تحرُّزًا عن نسبةِ القُبحِ والظُّلمِ إلى اللهِ، ولكِن نسَبوا إلى اللهِ العَجزَ في ضِمنِ ذلك ولم يَدْروا! فتعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فتوسَّطوا بيْنَهم؛ فلم يَنفوا الاختيارَ عن أنفُسِهم بالكُلِّيَّةِ، ولم يَنفوا القضاءَ والقَدَرَ عن اللهِ تعالى بالكُلِّيَّةِ، بل قالوا: أفعالُ العبادِ مِن اللهِ مِن وَجهٍ، ومِن العبدِ مِن وجهٍ، وللعبدِ اختيارٌ في إيجادِ أفعالِه. واعلَمْ أنَّ قضاءَ اللهِ تعالى على أربعةِ أوجُهٍ: قضاءُ الطَّاعاتِ، وقضاءُ المعاصي، وقضاءُ النِّعَمِ، وقضاءُ الشَّدائدِ، والمذهبُ المستقيمُ في ذلك إذا قضى للعبدِ الطَّاعةَ فعليه أن يَستقبلَه بالجُهدِ والإخلاصِ حتَّى يُكرمَه اللهُ بالتَّوفيقِ والهدايةِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩]، يعني: الَّذين جاهَدوا في طاعتِنا وفي دينِنا لَنُوَفِّقَنَّهم لذلك، وإذا قضى المعصيةَ فعليه أن يستقبلَه بالاستغفارِ والتَّوبةِ والنَّدامةِ مِن صميمِ الفؤادِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، وإذا قضى النِّعمةَ فعليه أن يستقبلَه بالشُّكرِ والسَّخاءِ حتَّى يُكرِمَه بالزِّيادةِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ﴾ [إبراهيم:٧]، وإذا قضى الشِّدَّةَ فعليه أن يستقبلَه بالصَّبرِ والرِّضا حتَّى يُعطيَه الكرامةَ في الدَّارِ الآخرةِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجۡرَهُم بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [الزمر:١٠])[1].

(١) يُنظر: ((الأربعين في أصول الدين)) (ص: ٨).

وقال الغَزاليُّ أيضًا: (اعلَمْ أنَّ مَن نَسبَ المشيئةَ والكَسبَ إلى نفْسِه فهو قَدَريٌّ، ومَن نفاهما عن نفْسِه فهو جَبريٌّ، ومَن نَسَب المشيئةَ إلى اللهِ تعالى والكَسبَ إلى العبدِ فهو سُنِّيٌّ صوفيٌّ رشيدٌ، فقُدرةُ العبدِ وحرَكتُه خَلقٌ للرَّبِّ تعالى، وهما وَصفٌ للعبدِ وكَسبٌ له، والقَدَرُ اسمٌ لِما صدر مُقدَّرًا عن فِعلِ القادِرِ، والقضاءُ هو الخَلقُ، والفَرقُ بيْن القضاءِ والقَدَرِ هو أنَّ القَدَرَ أعمُّ، والقضاءَ أخصُّ، فتدبيرُ الأوَّليَّاتِ قَدَرٌ، وسَوقُ تلك الأقدارِ بمَقاديرِها وهَيْئاتِها إلى مُقتَضياتِها هو القضاءُ؛ فالقَدَرُ إذًا تقديرُ الأمرِ بَدْءًا، والقضاءُ فَصلُه، وقَطعُ ذلك الأمرِ، كما يُقالُ: قضى القاضي)[1].

٣- وقال الإيجي: (أفعالُ العِبادِ الاختياريَّةُ واقعةٌ بقُدرةِ اللهِ سُبحانَه وتعالى وَحْدَها، وليس لقُدرتِهم تأثيرٌ فيها، بل اللهُ سُبحانَه أجرى عادتَه بأن يُوجِدَ في العبدِ قُدرةً واختيارًا، فإذا لم يكُنْ هناك مانعٌ أوجَدَ فيه فِعلَه المقدورَ مقارنًا لهما، فيكونُ فِعلُ العبدِ مخلوقًا لله إبداعًا وإحداثًا، ومكسوبًا للعبدِ، والمرادُ بكَسبِه إيَّاه مقارنُته لقدرتِه وإرادتِه مِن غيرِ أن يكونَ هناك منه تأثيرٌ أو مدخَلٌ في وُجودِه سِوى كَونِه محَلًّا له، وهذا مذهَبُ الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعَريِّ)[2].

٤- وقال الصَّاوي: (قولُه[3]: «وواجبٌ إيمانُنا بالقَدَرِ» أي: ممَّا يجبُ علينا الإيمانُ به: الإيمانُ بالقضاءِ والقَدَرِ؛ ...، واختلَفوا في تعريفِ القَدَرِ؛ فقالت الأشاعِرةُ: هو إيجادُ اللهِ الأشياءَ على طِبقِ ما سبَق به عِلمُه وإرادتُه، فعليه هو صِفةُ فِعلٍ، وهي حادِثةٌ. وقالت الماتُريديَّةُ: هو تحديدُه تعالى أزَلًا كلَّ مخلوقٍ

(١) يُنظر: ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ١٠٩).

(٢) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢١٤).

(٣) يعني: اللَّقَانيَّ، صاحبَ منظومةِ ((جوهرة التَّوحيد)).

بحَدِّه الَّذي يُوجَدُ به من حُسنٍ وقُبحٍ وغيرِ ذلك، فهو تعلُّقُ العِلمِ والإرادةِ، وعليه فهو قديمٌ. وقد يُقالُ: الخِلافُ لفظيٌّ؛ فمَن نظر لمظهَرِ الإيجادِ قال: هو حادِثٌ، ومَن نظر لمُتعَلَّقِ العِلمِ والإرادةِ التَّنجيزيِّ الأزَليِّ قال: هو قديمٌ، فنقولُ في تعريفِه الجامِعِ لهما: هو إيجادُ اللهِ للأشياءِ على طِبقِ العِلمِ والإرادةِ.

قَولُه: «وبالقضا» هو لغةً: الحُكمُ، واصطلاحًا: عرَّفه الماتُريديَّةُ: بأنَّه الفعلُ مع زيادةِ إحكامٍ، فعليه هو حادثٌ، وعرَّفه الأشاعِرةُ: بأنَّه إرادةُ اللهِ المتعَلِّقةُ بالأشياءِ أزَلًا، وعليه فهو قديمٌ، وقال بعضُهم: القضاءُ والقَدَرُ شيءٌ واحدٌ، وهو: إيجادُ اللهِ الأشياءَ على طِبقِ تعلُّقِ العِلمِ والقُدرةِ، وفي الحقيقةِ الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ تعاكسا، فما قالت الأشاعِرةُ: إنَّه قضاءٌ، قالت الماتُريديَّةُ: إنَّه قَدَرٌ، وبالعكسِ)[1].

٥- وقال محمَّدٌ الفَضاليُّ في «كفاية العوامِّ»: (اختُلِفَ في معنى القضاءِ والقَدَرِ؛ فقيل: القضاءُ إرادةُ اللهِ تعالى وتعلُّقُها الأزَليُّ، والقَدَرُ إيجادُ اللهِ تعالى الأشياءَ على وَفقِ الإرادةِ؛ فإرادةُ اللهِ تعالى المُتعلِّقةُ أزَلًا بأنَّك تصيرُ عالمًا أو سلطانًا: قضاءٌ، وإيجادُ العِلمِ فيك بَعْدَ وُجودِك أو السَّلطنةِ على وَفقِ الإرادةِ: قَدَرٌ. وقيل: القضاءُ: عِلمُ اللهِ الأزَليُّ، وتعَلُّقُه بالمعلومِ، والقَدَرُ: إيجادُ اللهِ الأشياءَ على وَفقِ العِلمِ، فعِلمُ اللهِ المُتعلِّقُ أزَلًا بأنَّ الشَّخصَ يصيرُ عالِمًا بعْدَ وُجودِه: قضاءٌ، وإيجادُ العِلمِ فيه بعْدَ وُجودِه: قَدَرٌ. وعلى كُلٍّ مِن القولينِ فالقضاءُ قديمٌ؛ لأنَّه صفةٌ مِن صفاتِه تعالى، أمَّا الإرادةُ أو العِلمُ والقَدَرُ حادِثٌ؛ لأنَّه الإيجادُ، والإيجادُ مِن تعلُّقاتِ القُدرةِ، وتعلُّقاتُ القُدرةِ حادثةٌ).

٦- وقال الباجوريُّ تعليقًا على كلامِ الفضاليِّ الآنِفِ الذِّكْرِ: (ذكَر قولَينِ وبقيَ أقوالٌ أُخَرُ؛ منها ما قاله السَّنوسيُّ في شرحِ رسالةِ الحوضِ: إنَّ القضاءَ

(١) يُنظر: ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٥٤).

إبرازُ الكائناتِ على وَفقِ عِلمِه تعالى، والقَدَرَ تحديدُ كلِّ شيءٍ بحَدِّه الَّذي يُوجَدُ عليه مِن حُسنٍ وقُبحٍ، ونَفعٍ وضَرَرٍ... إلى غيرِ ذلك أزَلًا، وعلى هذا القولِ فالقَضاءُ حادِثٌ، والقَدَرُ قديمٌ، عَكسُ ما قاله الشَّيخُ؛ لأنَّ الأوَّلَ هو تعلُّقُ القُدرةِ التَّنجيزيُّ الحادِثُ، والثَّاني تعلُّقُ الإرادةِ التَّنجيزيُّ القديمُ. ومنها: أنَّهما بمعنى إرادتِه تعالى. ومنها: أنَّهما بمعنى قُدرتِه تعالى. ومنها: أنَّهما بمعنى كلٍّ منهما. ولعلَّ اقتصارَه على القولَينِ المذكورَينِ؛ لشُهرتِهما)[1].

المطلبُ الثَّاني: مذهَبُ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ تعالى وإرادتِه وحِكمتِه، والرَّدُّ عليه

الفرعُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ تعالى وإرادتِه وحِكمتِه

مِن العقائدِ الَّتي قرَّرها اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابِه أنَّه سُبحانَه خالقُ كلِّ شيءٍ، وأنَّه يَفعلُ ما يَشاءُ، وأنَّه إذا أراد شيئًا كَوْنًا فلا رادَّ لإرادتِه، وأنَّه أحكمُ الحاكِمينَ؛ قال الله سُبحانَه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، وقال تبارك وتعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقال العليمُ الحكيمُ: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وبَعْدَ ظُهورِ البِدَعِ، وتأثُّرِ أهلِ الكلامِ بالفَلسفةِ وقَعَ الخِلافُ في مسألةِ تعليلِ أفعالِ اللهِ؛ فذهب كثيرٌ من الأشاعِرةِ إلى إنكارِ التَّعليلِ، وقالوا: إنَّ اللهَ تعالى خلَق المخلوقاتِ وأمَر بالمأموراتِ لِمَحْضِ المشيئةِ، وليس ذلك لغرَضٍ أو عِلَّةٍ، بل إنَّ بعضَهم نفى الحِكمةَ كما سيأتي مِن كلامِهم. ومِن الإنصافِ القَولُ: إنَّ الأشاعِرةَ ليسوا على مسافةٍ واحِدةٍ مِن موضوعِ التَّعليلِ؛ فإنَّ منهم مَن نفى التَّعليلَ عن الأفعالِ والأحكامِ مُطلقًا، ومنهم مَن نفاه عن الأفعالِ وأثبَتَه في الأحكامِ، ومنهم مَن أثبَتَه في الأمْرَينِ كِلَيْهما كما سيأتي بيانُه قريبًا.

(١) يُنظر: ((تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام)) (ص: ١٥٩).

أقوالُ الأشاعرةِ في تقريرِ مذهبِهم في أفعالِ اللهِ وإرادتِه وحِكمتِه:

١- قال ابنُ مُجاهِدٍ: (لا يُسأَلُ في شَيءٍ مِن ذلك عمَّا يَفعلُ، ولا لأفعالِه عِللٌ؛ لأنَّه مالِكٌ غيرُ مملوكٍ، ولا مأمورٍ ولا مَنهيٍّ)[١].

٢- وقال الباقِلَّانيُّ: (بابٌ في أنَّ صُنعَ اللهِ للعالَمِ ليس لغرَضٍ. فإنْ قال قائِلٌ: فهل تقولونَ: إنَّ صانعَ العالَمِ صنَعه بعْدَ أن لم يَصنَعْه لداعٍ دعاه إلى فِعلِه، ومُحرِّكٍ حرَّكه، وباعِثٍ بعَثه، وغرَضٍ أزعَجه، وخاطرٍ اقتضى وُجودَ الحوادِثِ منه، أمْ صنعه لا لشيءٍ ممَّا سألْتُ عنه؟ قيل: إنَّه تعالى صنَعَ العالَمَ لا لشيءٍ ممَّا سألْتَ عنه. فإنْ قيلَ: وما الدَّليلُ على ذلك؟ قيل: الدَّليلُ عليه أنَّ الدَّواعيَ والمُزعِجاتِ والخواطرَ والأغراضَ إنَّما تكونُ وتَجوزُ على ذي الحاجةِ الَّذي يصِحُّ منه اجتِلابُ المنافعِ ودَفْعُ المَضارِّ، وذلك أمرٌ لا يجوزُ إلَّا على مَن جازت عليه الآلامُ واللَّذَّاتُ، ومَيلُ الطَّبعِ والنُّفورِ، وكلُّ ذلك دليلٌ على حَدَثِ مَن وُصِف به، وحاجتِه إليه، وهو مُنتَفٍ عن القديمِ تعالى، وكذلك الأسبابُ المُزعِجةُ المُحرِّكةُ الباعثةُ على الأفعالِ إنَّما تُحَرِّكُ الغافِلَ، وتُنبِّهُ الجاهلَ، وتَخطُرُ للخائفِ والرَّاجي؛ الَّذي يخافُ الاستِضرارَ بتَركِ الأفعالِ، ويَرجو بإيقاعِها الصَّلاحَ والانتفاعَ، واللهُ يَتعالى عن ذلك)[٢].

٣- وقال الشَّهْرَسْتانيُّ مُبيِّنًا مَذهَبَ الأشاعرةِ: (مَشيئتُه تعالى كُلِّيَّةٌ مُتعلِّقةٌ بنِظامِ الكلِّ، غيرُ مُعَلَّلةٍ بعِلَّةٍ، حتَّى لا يُقالَ: إنَّما اختار هذا لكذا، وإنَّما فعَل هذا لكذا، فلِكُلِّ شَيءٍ عِلَّةٌ، ولا عِلَّةَ لصُنعِه تعالى، بل لا يريدُ إلَّا كما عَلِم)[٣].

(١) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) (ص: ١٣٦).

(٢) يُنظر: ((تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)) (ص: ٥٠).

(٣) يُنظر: ((الملل والنحل)) (٢/ ٨٦).

٤- وقال الرَّازيُّ: (لا يجوزُ أن تكونَ أفعالُ اللهِ تعالى وأحكامُه مُعلَّلةً بعِلَّةٍ البتَّةَ)[١].

٥- وقال البَيْضاويُّ: (اللهُ تعالى يفعَلُ ما يَشاءُ ويَختارُ، لا عِلَّةَ لصُنعِه، ولا غايةَ لفِعلِه)[٢].

٦- وقال الآمِديُّ: (لو كان فِعلُ اللهِ تعالى لا يخلو عن حِكمةٍ وغَرَضٍ؛ فذلك الغَرَضُ إمَّا قديمٌ، أو حادِثٌ؛ فإن كان قديمًا فإمَّا أن يلزَمَ قِدَمُ الفعلِ لقِدَمِ غَرَضِه، أو لا يلزَمُ، فإنْ لزِمَ فهو مُحالٌ، على ما سنُبيِّنُه مِن حُدوثِ أفعالِه. وإن لم يلزَمْ قِدَمُ الفِعلِ لقِدَمِ غَرَضِه؛ فالغَرضُ غيرُ حاصِلٍ مِن ذلك الفِعلِ؛ لِحُصولِه دونَه، وما لا يكونُ الغرَضُ حاصلًا مِن فِعلِه فلا يكونُ في فِعلِه غَرَضٌ، وهو المطلوبُ)[٣].

وقال أيضًا: (لا نُنكِرُ كَوْنَ اللهِ تعالى حكيمًا في فِعلِه، ولكنَّ ذلك يتحقَّقُ فيما يُتقنُه في صُنعِه، وتحقُّقُه على وَفقِ عِلمِه به وإرادتِه، ولا يتوقَّفُ ذلك على أن يكونَ له في فِعلِه غَرَضٌ وغايةٌ، والعَبَثُ إنَّما يلزمُ في فِعلِه بانتفاءِ الغرَضِ فيه أنْ لو كان فِعْلُه ممَّا يُطلَبُ فيه الغرَضُ، وهو محَلُّ النِّزاعِ)[٤].

وقال أيضًا: (مذهَبُ أهلِ الحَقِّ أنَّ الباريَ تعالى خلَقَ العالَمَ وأبدعه لا لغايةٍ يَستَنِدُ الإبداعُ إليها، ولا لحِكمةٍ يتوقَّفُ الخَلقُ عليها، بل كُلُّ ما أبدعه مِن خَيرٍ وشَرٍّ ونَفعٍ وضُرٍّ لم يكُنْ لغرَضٍ قاده إليه، ولا لمقصودٍ أوجَب الفِعلَ عليه، بل الخَلقُ وأنْ لا خَلْقَ له جائزانِ، وهما بالنِّسبةِ إليه سِيَّانِ)[٥].

(١) يُنظر: ((الأربعين في أصول الدين)) (١/ ٣٥٠).

(٢) يُنظر: ((طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)) (ص: ٢٠٢).

(٣) يُنظر: ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (٢/ ١٥٢).

(٤) يُنظر: المصدر السابق: (٢/ ١٥٧).

(٥) يُنظر: المصدر السابق: (٢/ ١٥١).

٧- وقال الجُرْجانيُّ في شرحِه على «المواقف» للعَضُدِ الإيجيِّ: (وقالوا[1]: لا يجوزُ تعليلُ أفعالِه تعالى بشيءٍ مِن الأغراضِ والعِلَلِ الغائيَّةِ، ووافقَهم على ذلك جَهابذةُ الحُكماءِ وطوائفُ الإلهيِّينَ «وخالفهم فيه المُعتَزِلةُ» وذهبوا إلى وُجوبِ تعليلِها، وقالت الفُقهاءُ: لا يجبُ ذلك، لكِنَّ أفعالَه تابعةٌ لمصالحِ العِبادِ تفضُّلًا وإحسانًا «لنا» في إثباتِ مذهَبِنا «بَعْدَ ما بيَّنَّا مِن أنَّه لا يجبُ عليه» تعالى «شيءٌ» فلا يجبُ حينئذٍ أن يكونَ فِعلُه مُعلَّلًا بغَرَضٍ «ولا يَقبُحُ منه شيءٌ» فلا يَقبُحُ أن تخلوَ أفعالُه عن الأغراضِ بالكُلِّيَّةِ، وذلك يُبطِلُ مذهبَ المُعتَزِلةِ «وجهانِ» يُبطِلانِ المذهبَينِ معًا -أعني: وُجوبَ التَّعليلِ، ووُقوعَه تفضُّلًا- «أحدُهما: لو كان فِعلُه تعالى لغَرَضٍ» مِن تحصيلِ مصلحةٍ أو دفْعِ مَفسَدةٍ «لَكان» هو «ناقِصًا لذاتِه مُستكمَلًا بتحصيلِ ذلك الغرَضِ؛ لأنَّه لا يَصلُحُ غَرَضُنا للفاعِلِ إلَّا ما هو أصلَحُ له مِن عدَمِه»؛ وذلك لأنَّ ما استوى وُجودُه وعدَمُه بالنَّظرِ إلى الفاعِلِ، أو كان وُجودُه مرجوحًا بالقياسِ إليه، لا يكونُ باعثًا له على الفِعلِ وسببًا لإقدامِه عليه بالضَّرورةِ، فكلُّ ما كان غرَضًا وجب أن يكونَ وُجودُه أصلحَ للفاعِلِ وأليقَ به مِن عدَمِه «وهو معنى الكمالِ» فإذَن يكونُ الفاعِلُ مُستكمَلًا بوُجودِه وناقِصًا بدونِه «فإنْ قيل: لا نُسَلِّمُ المُلازَمةَ؛ لأنَّ الغرَضَ قد يكونُ عائدًا» إلى الفاعِلِ، فيلزَمُ ما ذكَرْتُم مِن النُّقصانِ والاستكمالِ، وقد يكونُ عائدًا «إلى غيرِه» فلا يلزمُ، «فليس» يلزَمُ مِن كَونِه تعالى فاعلًا لغَرَضٍ أن يكونَ مِن قبيلِ الأوَّلِ؛ إذ ليس «كُلُّ مَن يفعَلُ لغرَضٍ يفعَلُ لغَرَضِ نَفْسِه»، بل ذلك في حقِّه تعالى مُحالٌ؛ لتعاليه عن التَّضرُّرِ والانتفاعِ، فتَعيَّن أن يكونَ غرَضُه راجعًا إلى عِبادِه، وهو الإحسانُ إليهم بتحصيلِ مَصالِحِهم ودفْعِ مَفاسِدِهم، ولا مَحذورَ في ذلك «قُلْنا: نَفْعُ غيرِه»

(١) يعني: الأشاعرةَ.

والإحسانُ إليه «إن كان أَولى بالنِّسبةِ إليه تعالى مِن عدَمِه جاء الإلزامُ»؛ لأنَّه تعالى يستفيدُ حينَئذٍ بذلك النَّفعِ والإحسانِ ما هو أَولى به وأصلحُ له «وإلَّا» أي: وإن لم يكُنْ أَولى، بل كان مساويًا أو مرجوحًا «لم يَصلُحْ أن يكونَ غرَضًا له»؛ لِما مَرَّ مِن العِلمِ الضَّروريِّ بذلك، بل نقولُ: «كيف» ندَّعي وُجوبَ تعليلِ أفعالِه تعالى بمَنافعِ العِبادِ «وإنَّا نعلَمُ أنَّ خُلودَ أهلِ النَّارِ في النَّارِ مِن فِعلِ اللهِ، ولا نفعَ فيه لهم ولا لغيرِهم ضرورةً، وثانيهما:» أي: ثاني الوجهَينِ «أنَّ غرَضَ الفِعلِ» أمرٌ «خارجٌ عنه يَحصُلُ تبَعًا للفِعلِ وبتوَسُّطِه» أي: يكونُ للفعلِ مدخَلٌ في وُجودِه، وهذا ممَّا لا يُتصوَّرُ في أفعالِه «إذ هو تعالى فاعِلٌ لجميعِ الأشياءِ ابتِداءً كما بيَّنَّاه» فيما سلَف «فلا يكونُ شيءٌ مِن الكائناتِ» والحوادثِ «إلَّا فِعلًا له» صادِرًا عنه بتأثيرِ قدرتِه فيه ابتداءً بلا واسطةٍ «لا غرَضًا لفِعلٍ آخَرَ» له مدخَلٌ في وُجودِه بحيثُ «لا يحصُلُ» ذلك الشَّيءُ «إلَّا به ليصلُحَ» أن يكونَ «غرَضًا لذلك الفِعلِ» حاصِلًا بتوَسُّطِه «وليس جَعلُ البعضِ» مِن أفعالِه وآثارِه «غرَضًا أَولى مِن البَعضِ» الآخَرِ؛ إذ لا مدخَلَ لشَيءٍ منها في وُجودِ الآخَرِ على تقديرِ استنادِها بأسْرِها إليه على سواءٍ، فجَعْلُ بعضِها غرَضًا مِن بعضٍ آخَرَ دونَ عَكسِه تحكُّمٌ بَحْتٌ، فلا يُتصوَّرُ تعليلٌ في أفعالِه أصلًا «وأيضًا» إذا عُلِّلتْ أفعالُه بالأغراضِ «فلا بُدَّ مِن الانتهاءِ إلى ما هو الغرَضُ» والمقصودُ في نفْسِه، وإلَّا تسَلْسَلَتِ الأغراضُ إلى ما لا نهايةَ لها «ولا يكونُ ذلك» الَّذي هو غرضٌ ومقصودٌ في نفْسِه «لغرَضٍ آخَرَ»؛ لأنَّه خلافُ ما فُرِض «وإذا جاز ذلك بطَل القولُ بوُجوبِ الغَرَضِ»؛ إذ قد انتهى أفعالُه إلى فِعلٍ لا غرَضَ له، وهو الَّذي كان مقصودًا في نفْسِه، وقد يُقالُ: لا يجبُ في الغرَضِ كَوْنُه مُغايرًا بالذَّاتِ، بل يَكفيه التَّغايُرُ الاعتباريُّ... نحن نجوِّزُ أن يَصدُرَ عنه تعالى فِعلٌ لا غرَضَ فيه أصلًا، وأنتم

تمنعونَه وتُعبِّرونَ عنه بالعبثِ، فلا يُجْديكم نَفعًا «وإن أردْتُم» بالعبثِ «أمرًا آخَرَ فلا بُدَّ» لكم أوَّلًا «مِن تصويرِه» أي: تصويرِ ذلك الأمرِ الآخَرِ حتَّى نَفهَمَه ونتصَوَّرَه «ثمَّ» لا بُدَّ ثانيًا «مِن تقريرِه» أي: بيانِ ثُبوتِ ذلك المفهومِ للفِعلِ على تقديرِ خُلُوِّه من الغرَضِ «ثمَّ» لا بُدَّ ثالثًا «مِن الدَّلالةِ على امتناعِه» أي: استِحالةِ الفِعلِ المتَّصِفِ بذلك المفهومِ الآخَرِ «على اللهِ سُبحانَه وتعالى»؛ حتَّى يَتِمَّ لكم مَطلوبُكم. وقد يقالُ في الجوابِ: إنَّ العبَثَ ما كان خاليًا عن الفوائدِ والمنافعِ، وأفعالُه تعالى مُحكَمةٌ مُتقَنةٌ مُشتمِلةٌ على حِكَمٍ ومَصالِحَ لا تُحصى راجعةٍ إلى مَخلوقاتِه تعالى، لكنَّها ليست أسبابًا باعثةً على إقدامِه، وعِللًا مُقتضيةً لفاعليَّتِه، فلا تكونُ أغراضًا له ولا عِللًا غائيَّةً لأفعالِه حتَّى يلزَمَ استكمالُه بها، بل تكونُ غاياتٍ ومَنافِعَ لأفعالِه وآثارًا مُترتِّبةً عليها، فلا يلزمُ أن يكونَ شيءٌ مِن أفعالِه عَبثًا خاليًا عن الفوائِدِ، وما ورد مِن الظَّواهرِ الدَّالَّةِ على تعليلِ أفعالِه تعالى فهو محمولٌ على الغايةِ والمنفعةِ، دونَ الغَرَضِ والعِلَّةِ الغائيَّةِ)[1].

وفي هذا بيانُ أنَّ الأشاعرةَ يُثبِتون الحِكمةَ في المخلوقاتِ[2]، ولكِنَّهم لا يجعلونَ تلك الحِكَمَ عِلَّةً لخَلقِها.

وقد بيَّن هذا بوُضوحٍ، فقال: (لا تُعلَّلُ أفعالُه بالأغراضِ والعِلَلِ؛ لأنَّ ثُبوتَ الغرَضِ للفاعِلِ من فِعلٍ يَستلزِمُ استِكمالَه بغيرِه، وثُبوتَ عِلَّةٍ لفِعلِه يَستلزِمُ نُقصانَه في فاعليَّتِه، وليس يلزَمُ مِن ذلك عَبَثٌ في أفعالِه تعالى؛ لأنَّها مُشتمِلةٌ على حِكَمٍ ومَصالِحَ لا تُحصى، إلَّا أنَّها ليست عِلَلًا لأفعالِه، ولا أغراضًا له منها)[3].

(١) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢٩٥ - ٢٩٨).

(٢) وقد ألَّف في هذا أبو حامدٍ الغزالي كتاب ((الحِكمة من مخلوقاتِ الله)). يُنظر: ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ٧ - ٤٦).

(٣) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (١/ ١٢).

٨- وكذلك أثبَتَها الباجوريُّ، فقال: (اعلَمْ أنَّ أفعالَه تعالى وأحكامَه وإن كانت منزَّهةً عن الغَرَضِ، لكنْ لا تخلو عن حكمةٍ وإن لم تَصِلْ إليها عقولُنا؛ لأنَّها لو لم تكُنْ لحكمةٍ لكانت عبَثًا، وهو محالٌ عليه تعالى. والفَرْقُ بَيْنَ الغرَضِ والحِكمةِ: أنَّ الغَرَضَ يكونُ مقصودًا من الفِعلِ أو الحُكمِ، بحيثُ يكونُ باعثًا وحاملًا عليه، والحِكمةُ لا تكونُ كذلك)[1].

وعلَّق أحمد الأجهوريُّ في حاشيتِه على عبارةِ الباجوريِّ الأخيرةِ: (والحِكمةُ لا تكونُ كذلك) فقال: (مثَّلوها تقريبًا بما لو غَرَس شَجَرةً لثَمَرِها، فثَمَرُها غَرَضٌ باعثٌ على الغَرسِ، وظِلُّها يُعَدُّ حِكمةً، أي: مَصلحةً مترتِّبةً على الفِعلِ مِن غيرِ أن تكونَ باعثةً عليه، فحُكمُ اللهِ تعالى بالنِّسبةِ لأفعالِه وأحكامِه كالظِّلِّ بالنِّسبةِ للغَرسِ)[2].

وقال مُبَيِّنًا ما يُنزِّهُ اللهُ سُبحانَه عنه: (أو يتَّصِفُ بالأغراضِ في الأفعالِ أو الأحكامِ، فليس فِعلُه كإيجادِ زَيدٍ لغَرَضٍ مِن الأغراضِ، أي: مَصلحةٍ تبعثُه على ذلك الفِعلِ، فلا يُنافي أنَّه لحِكمةٍ، وإلَّا لَكان عبَثًا، وهو مُستحيلٌ في حقِّه تعالى، وليس حُكمُه كإيجابِه الصَّلاةَ علينا لغَرَضٍ مِن الأغراضِ، أي: مصلحةٍ تبعَثُه على ذلك الحُكمِ، فلا يُنافي أنَّه لحِكمةٍ)[3].

٩- وقال المارِغْنيُّ: (الأغراضُ جَمعُ غَرَضٍ، وهو الأمرُ الباعثُ -أي الحامِلُ- على فِعلٍ أو حُكمٍ، ويُسمَّى سَبَبًا باعثًا وعِلَّةً باعثةً.

مثلًا إذا قصَدْتَ إخراجَ الماءِ مِن الأرضِ فحَفَرْتَها حتَّى خرج الماءُ، فالحَفرُ

(١) يُنظر: ((حاشية الباجوري على أم البراهين)) (ص: ١٢٧).

(٢) يُنظر: المصدر السابق.

(٣) يُنظر: ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٦٤).

فِعلٌ، وخروجُ الماءِ غرَضٌ، أي: أمرٌ باعثٌ لك على الحفرِ، واللهُ جلَّ جلالُه يستحيلُ عليه أن يتَّصِفَ بغَرَضٍ يبعَثُه على فِعلٍ مِن أفعالِه، كإيجادِه لزَيدٍ، أو على حُكمٍ مِن أحكامِه، كإيجابِه للصَّلاةِ، وتحريمِه للزِّنا... نعَمْ، أفعالُ اللهِ وأحكامُه لا تخلو عن حِكمةٍ وإن لم تَصِلْ إليها عقولُنا؛ لأنَّها لو خلَتْ عن الحِكمةِ لَكانت عبَثًا، وهو مُحالٌ عليه تعالى.

والحِكمةُ: ما يترَتَّبُ عن الفِعلِ أو الحُكمِ، ولا يكونُ باعثًا عليه، كالرُّكوبِ والزِّينةِ؛ فإنَّهما الحِكمةُ في خَلقِ اللهِ الخَيلَ والبِغالَ والحَميرَ، كما ذكرَه عزَّ وجَلَّ في قولِه: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨]. وإنَّما لم تكُنِ الحِكمةُ باعثةً؛ لأنَّ صاحِبَها يَعلَمُ قبْلَ أن يَصدُرَ منه الفِعلُ والحُكمُ أنَّها تترتَّبُ قَطعًا على فِعلِه وحُكمِه، بخِلافِ صاحبِ الغَرَضِ؛ فإنَّه يُريدُ ويَقصِدُ مِن فِعلِه وحُكمِه حُصولَ غَرَضِه، ولا يعلَمُ هل يترَتَّبُ غرَضُه عليهما أو لا يترَتَّبُ)[1].

لكن نازَعَ التَّفْتازانيُّ في نَفيِ تعليلِ أفعالِ اللهِ، فأثبت تعليلَ بعضِها.

١٠- قال التَّفْتازانيُّ: (الحقُّ أنَّ تعليلَ بعضِ الأفعالِ -سيَّما شرعيَّةَ الأحكامِ بالحِكَمِ والمصالحِ- ظاهِرٌ، كإيجابِ الحُدودِ والكَفَّاراتِ، وتحريمِ المُسكِراتِ، وما أشبَهَ ذلك، والنُّصوصُ أيضًا شاهِدةٌ بذلك، كقَولِه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦][2]، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ

(١) ((طالع البشرى)) (ص: ٩٧).

(٢) قال الرازيُّ في تفسيرِ هذه الآيةِ: (فِعلُ اللهِ تعالى ليس لغرَضٍ، وإلَّا لَكان بالغرَضِ مُستكمِلًا، وهو في نفْسِه كامِلٌ، فكيف يُفهَمُ لأمرِ اللهِ الغَرَضُ والعِلَّةُ؟ نقولُ: المعتزلةُ تمسَّكوا به، وقالوا: أفعالُ اللهِ تعالى لأغراضٍ، وبالَغوا في الإنكارِ على مُنكِري ذلك، ونحن نقولُ: فيه وُجوهٌ: ... الثَّاني: هو أنَّ ذلك تقديرٌ كالتَّمنِّي والتَّرجِّي في كلامِ اللهِ تعالى، وكأنَّه يقولُ: العبادةُ عندَ الخَلقِ شيءٌ، لو كان ذلك مِن أفعالِكم لَقُلْتُم: إنَّه لها). ((تفسير الرازي)) (٢٨/ ١٩٢).

إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [المائدة: ٣٢] الآيةَ[١]... ولهذا كان القياسُ حُجَّةً إلَّا عِندَ شِرْذِمةٍ لا يُعتَدُّ بهم، وأمَّا تعميمُ ذلك بأن لا يخلوَ فِعلٌ مِن أفعالِه عن غَرَضٍ فمَحَلُّ بَحثٍ)[٢].

١١- وقال السَّنوسيُّ: (استحالةُ أن يكونَ فِعلُه تعالى لغَرَضٍ؛ لأنَّه لو كان له غَرَضٌ في الفِعلِ لأوجبه عليه، وإلَّا لم يكُنْ عِلَّةً له، فيكونُ مقهورًا، كيف وربُّك يخلُقُ ما يشاءُ ويختارُ؟!)[٣].

١٢- وقال زكريَّا الأنصاريُّ: (جرَتْ سُنَّتُه تعالى أن يفعَلَ الأشياءَ بحِكَمٍ ومَصالِحَ، ولا يُقالُ: إنَّها أغراضٌ؛ لأنَّ أفعالَه تعالى لا تُعَلَّلُ بالأغراضِ؛ إذ الغَرَضُ هو ما يمتنِعُ الفِعلُ بدونِه، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن امتناعِ شيءٍ عليه، بل قادِرٌ على كلِّ شيءٍ، وإذا فعَل شيئًا لحِكمةٍ لا يمتَنِعُ عليه لغَيرِ تلك الحِكمةِ أو لا لحِكمةٍ أصلًا؛ فانتفى التَّعليلُ بالأغراضِ)[٤].

(١) قال الرَّازي في تفسيرِ هذه الآيةِ: (قال أصحابُنا: القولُ بتعليلِ أحكامِ اللهِ تعالى مُحالٌ؛ لوُجوهٍ: أحدُها: أنَّ العلَّةَ إن كانت قديمةً لَزِمَ قِدَمُ المعلولِ، وإن كانت مُحْدَثةً وجَب تعليلُها بعلَّةٍ أُخرى، ولزِم التَّسلسُلُ، وثانيها: لو كان معلَّلًا بعلَّةٍ فوُجودُ تلك العلَّةِ وعدَمُها بالنِّسبةِ إلى اللهِ تعالى إن كان على السَّويَّةِ امتنع كَوْنُه علَّةً، وإن لم يكُنْ على السَّويَّةِ فأحدُهما به أَولى، وذلك يَقتضي كَوْنَه مستفيدًا تلك الأَولويَّةَ مِن ذلك الفِعلِ، فيكونُ ناقصًا لذاتِه مُستكمِلًا بغيرِه، وهو مُحالٌ. وثالثُها: أنَّه قد ثبت توقُّفُ الفعلِ على الدَّواعي، ويمتنعُ وُقوعُ التَّسلسُلِ في الدَّواعي، بل يجِبُ انتهاؤها إلى الدَّاعيةِ الأولى الَّتي حدثت في العبدِ لا مِن العبدِ، بل من اللهِ، وثبت أنَّ عندَ حُدوثِ الدَّاعيةِ يجبُ الفعلُ، وعلى هذا التَّقديرِ فالكُلُّ من اللهِ، وهذا يمنَعُ مِن تعليلِ أفعالِ اللهِ تعالى وأحكامِه؛ فثبت أنَّ ظاهِرَ هذه الآيةِ مِن المُتشابِهاتِ، لا مِن المُحْكَماتِ). ((تفسير الرازي)) (١١/ ٣٤٣).

(٢) يُنظر: ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ١٥٧).

(٣) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى)) (ص: ٤٢٢).

(٤) يُنظر: ((فتح الإله الماجد بايضاح شرح العقائد على شرح العقائد النسفية)) (ص: ٤٢٦).

الفرعُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهبِ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ وإرادتِه وحِكمتِه

أصاب الأشاعِرةُ في كثيرٍ مِن رُدودِهم على المُعتَزِلةِ الَّذين أوجَبوا على اللهِ سُبحانَه وتعالى فِعلَ الأصلَحِ ومُراعاته، ولكنَّهم خلَطوا في ثلاثةِ مُصطَلحاتٍ؛ وهي: (الغرَضُ، والعِلَّةُ، والحِكمةُ)، ومَن يقرَأْ كلامَهم في هذه المُصطَلَحاتِ يَجِدْ تناقُضًا واختِلافًا بيْنَهم، أمَّا الغَرَضُ بمعنى الأمرِ الباعِثِ على الفِعلِ قبْلَ حُصولِه؛ ونفيُ هذا محلُّ اتِّفاقٍ بيْنَهم؛ لأنَّه هو الَّذي يدفَعُ ويُهَيِّجُ للفِعلِ. فهذا في حَقِّ اللهِ مُحالٌ؛ فهو مُنَزَّهٌ عن الحاجاتِ، وغنيٌّ عن كُلِّ ما سِواه، وعندَهم أنَّ اللهَ تعالى مُنَزَّهٌ عن الغَرَضِ حتَّى في حقِّ الخَلقِ، على اعتبارِ أنَّ اللهَ تعالى لا يجِبُ عليه رعايةُ الصَّلاحِ والأصلَحِ، فلا يجِبُ على اللهِ تعالى لعِبادِه جَلْبُ مصلحةٍ ولا دَفْعُ مَضَرَّةٍ. فالغَرَضُ عِندَ الأشاعِرةِ في كُلِّ حالٍ مُحالٌ، لكنَّهم خَلَطوا واختلفوا في العِلَّةِ والحِكمةِ؛ فتارةً يُغايِرون بيْنَهما فيُثبِتون الحِكمةَ ويَنفون العِلَّةَ، وتارةً يُعَبِّرون عن العِلَّةِ بالحِكمةِ فيَنفونَها، والمُثبِتون منهم الحِكمةَ يقولون: إنَّها تأتي بعْدَ الفِعلِ لا قَبْلَه، فهي مُترتِّبةٌ عليه، والفِعلُ نفْسُه حِكمةٌ، ويترَتَّبُ عليه حِكمةٌ. وهُم بهذا المعنى يُثبِتون حِكمةً غيرَ مقصودةٍ. فأمَّا إن استُخدِمَت لَفظةُ الحِكمةِ أو العِلَّةِ بمعنى الغَرَضِ، فهنا تأخُذُ الحِكمةُ معنى الغَرَضِ وحُكْمَه عندَهم؛ فمَن أثبَتَ الحِكمةَ منهم في مَوضِعٍ ونفاها في موضعٍ فبهذا الاعتبارِ، أي: لنَفيِ الغَرَضِ عنه تعالى والباعِثِ الَّذي يَبعثُه على فِعلِ الشَّيءِ.

فأفعالُ اللهِ عِندَ الأشاعرة لا تُعلَّلُ بالأغراضِ والغاياتِ، وإنَّما يفعَلُ بمحضِ المشيئةِ والإرادةِ دونَ أن يتوقَّفَ فِعلُه على الحِكَمِ والتَّعليلِ؛ وإنَّما يترَتَّبُ على فِعلِه حِكَمٌ[1].

(١) يُنظر: ((المواقف)) للإيجي (٨/ ٢٠٢)، ((نهاية الإقدام)) للشهرستاني (ص: ٣٩٧)، ((غاية =

ولعَلَّ خَلْطَ هذه المُصطَلَحاتِ (العلَّة، والغرَض، والحِكمة) في كلامِ بعضِهم أدَّى إلى هذا الاختلافِ بيْنَهم، واللهُ تعالى أعلَمُ.

قال ابنُ تَيميَّةَ: (هم لا يقولون: إنَّه لا يفعَلُ مصلحةً ما؛ فإنَّ هذا مُكابرةٌ، بل يقولون: إنَّ ذلك ليس بواجبٍ عليه، وليس بلازمٍ وُقوعُه، ويقولون: إنَّه لا يفعَلُ شيئًا لأجْلِ شيءٍ، وإنَّما اقتَرَن هذا بهذا لإرادتِه لِكِلَيْهِما، فهو يفعَلُ أحدَهما مع صاحِبِه، لا به ولا لأجْلِه، والاقترانُ بَيْنَهما ممَّا جرَتْ به عادتُه، لا لِكَونِ أحَدِهما سببًا للآخَرِ، ولا حِكمةً له، ويقولون: إنَّه ليس في القرآنِ في خَلقِه وأمرِه لامُ تعليلٍ، وقد وافقهم على ذلك طائفةٌ مِن أصحابِ مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغيرِهم، مع أنَّ أكثَرَ الفُقَهاءِ الَّذين يوافِقونهم على هذا في كُتُبِ الكلامِ يقولون بضِدِّ ذلك في مسائِلِ الفقهِ والتَّفسيرِ والحديثِ وأدِلَّةِ الفقهِ، وكلامُهم في أصولِ الفقهِ تارةً يوافِقُ هؤلاء، وتارةً يوافِقُ هؤلاء)[1].

وقال أيضًا: (هذه المسألةُ كبيرةٌ، مِن أجَلِّ المسائِلِ الكِبارِ الَّتي تكلَّم فيها النَّاسُ، وأعظَمُها شُعوبًا وفُروعًا، وأكثَرُها شُبَهًا ومحاراتٍ؛ فإنَّ لها تعلُّقًا بصِفاتِ اللهِ تعالى وبأسمائِه وأفعالِه وأحكامِه؛ مِن الأمرِ والنَّهيِ والوعدِ والوعيدِ، وهي داخلةٌ في خَلقِه وأمرِه، فكُلُّ ما في الوجودِ مُتعلِّقٌ بهذه المسألةِ؛ فإنَّ المخلوقاتِ جميعَها مُتعلِّقةٌ بها، وهي مُتعلِّقةٌ بالخالِقِ سُبحانَه، وكذلك الشَّرائعُ كُلُّها: الأمرُ والنَّهيُ والوعدُ والوعيدُ مُتعلِّقةٌ بها، وهي مُتعلِّقةٌ بمسائِلِ القَدَرِ والأمرِ، وبمسائِلِ الصِّفاتِ والأفعالِ، وهذه جوامِعُ عُلومِ النَّاسِ؛ فعِلمُ الفِقهِ الَّذي هو الأمرُ والنَّهيُ

= المرام)) للآمدي (ص: ٢٢٤)، ((الأربعين)) للرازي (١/ ٣٥٠)، ((حاشية الباجوري على أم البراهين)) (ص: ١٢٧)، ((طالع البشرى)) للمارغني (ص: ٩٧)، ((موقف العقل)) لمصطفى صبري (٣/ ٥، ٦)، ويُنظر أيضًا ما سبقَ من أقوالِهم.

(١) ((منهاج السنة النبوية)) (١/ ٤٦٥).

مُتعلِّقٌ بها، وقد تكلَّم النَّاسُ في تعليلِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ والأمرِ والنَّهيِ، كالأمرِ بالتَّوحيدِ، والصِّدقِ والعَدلِ، والصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحَجِّ، والنَّهيِ عن الشِّركِ والكَذِبِ، والظُّلمِ والفواحِشِ؛ هل أمَر بذلك لحِكمةٍ ومصلحةٍ وعِلَّةٍ اقتضَت ذلك أمْ ذلك لِمَحْضِ المشيئةِ وصِرْفِ الإرادةِ؟ وهل عِلَلُ الشَّرعِ بمعنى الدَّاعي والباعِثِ، أو بمعنى الأمَارةِ والعلامةِ؟ وهل يَسوغُ في الحِكمةِ أن يَنهى اللهُ عن التَّوحيدِ والصِّدقِ والعَدلِ، ويأمُرَ بالشِّركِ والكَذِبِ والظُّلمِ أم لا؟ وتكلَّم النَّاسُ في تنزيهِ اللهِ تعالى عن الظُّلمِ: هل هو مُنزَّهٌ عنه مع قُدرتِه عليه، أم الظُّلمُ ممتَنِعٌ لنَفْسِه لا يُمكِنُ وُقوعُه؟ وتكلَّموا في محبَّةِ اللهِ ورِضاه وغَضَبِه وسَخَطِه: هل هي بمعنى إرادتِه، أو هي الثَّوابُ والعِقابُ المخلوقُ، أم هذه صِفاتٌ أخصُّ مِن الإرادةِ؟ وتنازَعوا فيما وقع في الأرضِ مِن الكُفرِ والفُسوقِ والعِصيانِ: هل يريدُه ويُحبُّه ويَرضاه كما يريدُ ويحبُّ سائرَ ما يحدُثُ، أم هو واقعٌ بدونِ قُدرتِه ومشيئتِه وهو لا يَقدِرُ أن يَهدِيَ ضالًّا ولا يُضِلَّ مُهتدِيًا، أم هو واقعٌ بقُدرتِه ومشيئتِه، ولا يكونُ في مُلكِه ما لا يريدُ، وله في جميعِ خَلقِه حِكمةٌ بالغةٌ، وهو يُبغِضُه ويَكرَهُه ويَمقُتُ فاعِلَه، ولا يُحِبُّ الفسادَ، ولا يَرضى لعِبادِه الكُفرَ، ولا يُريدُه الإرادةَ الدِّينيَّةَ المُتضَمِّنةَ لِمَحبَّتِه ورِضاه، وإن أراده الإرادةَ الكَونيَّةَ الَّتي تَتناوَلُ ما قدَّره وقَضاه؟ وفروعُ هذا الأصلِ كثيرةٌ لا يحتَمِلُ هذا الموضِعُ استِقصاءَها... قَولُ مَن يقولُ: خَلَق المخلوقاتِ وأمَر بالمأموراتِ لا لعِلَّةٍ ولا لداعٍ ولا باعِثٍ، بل فعَل ذلك لِمَحْضِ المشيئةِ وصِرْفِ الإرادةِ، وهذا قولُ كثيرٍ ممَّن يُثبِت القَدَرَ، ويَنتَسِبُ إلى السُّنَّةِ مِن أهلِ الكلامِ والفِقهِ وغَيرِهم، وقد قال بهذا طوائفُ مِن أصحابِ مالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغَيرِهم، وهو قَولُ الأشعَريِّ وأصحابِه، وقَولُ كثيرٍ من نُفاةِ القياسِ في الفِقهِ الظَّاهريَّةِ، كابنِ حَزمٍ وأمثالِه، ومِن حُجَّةِ هؤلاء أنَّه لو خَلَق الخَلْقَ

لعِلَّةٍ لَكان ناقِصًا بدونِها مُستكمَلًا بها)[١].

وقال أيضًا: (أجمَع المُسلِمونَ على أنَّ اللهَ تعالى مَوصوفٌ بالحِكمةِ، لكنْ تنازَعوا في تفسيرِ ذلك؛ فقالت طائفةٌ: الحِكمةُ تَرجِعُ إلى عِلمِه بأفعالِ العِبادِ، وإيقاعِها على الوَجهِ الَّذي أراده، ولم يُثبِتوا إلَّا العِلمَ والإرادةَ والقُدرةَ. وقال الجُمهورُ من أهلِ السُّنَّةِ وغيرِهم: بل هو حكيمٌ في خَلقِه وأمْرِه، والحِكمةُ ليست مُطلَقَ المشيئةِ؛ إذ لو كان كذلك لَكان كلُّ مُريدٍ حكيمًا، ومعلومٌ أنَّ الإرادةَ تنقَسِمُ إلى محمودةٍ ومذمومةٍ، بل الحِكمةُ تتضَمَّنُ ما في خَلقِه وأمْرِه مِن العواقِبِ المحمودةِ، والغاياتِ المحبوبةِ، والقَولُ بإثباتِ هذه الحِكمةِ هو قولُ جماهيرِ طوائفِ المُسلِمينَ مِن أهلِ التَّفسيرِ والفِقهِ والحديثِ، والتَّصَوُّفِ والكلامِ، وغَيرِهم؛ فأئمَّةُ الفُقَهاءِ مُتَّفِقونَ على إثباتِ الحِكمةِ والمصالحِ في أحكامِه الشَّرعيَّةِ، وإنَّما يُنازِعُ في ذلك طائفةٌ مِن نُفاةِ القياسِ وغيرِ نُفاتِه، وكذلك ما في خَلقِه مِن المنافِعِ والحِكَمِ والمصالحِ لعِبادِه معلومٌ. وأصحابُ القَولِ الأوَّلِ -كجَهمِ بنِ صَفوانَ، ومُوافقيه كالأشعَريِّ ومَن وافَقَه مِن الفُقَهاءِ مِن أصحابِ مالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغَيرِهم- يقولونَ: ليس في القُرآنِ لامُ التَّعليلِ في أفعالِ اللهِ، بل ليس فيه إلَّا لامُ العاقِبةِ. وأمَّا الجُمهورُ فيقولونَ: بل لامُ التَّعليلِ داخِلةٌ في أفعالِ اللهِ تعالى وأحكامِه... وأكثَرُ أهلِ السُّنَّةِ على إثباتِ الحِكمةِ والتَّعليلِ)[٢].

وقال ابنُ القيِّمِ: (اللهُ سُبحانَه حكيمٌ، لا يفعَلُ شيئًا عَبَثًا ولا لغيرِ معنًى ومصلحةٍ وحِكمةٍ هي الغايةُ المقصودةُ بالفعلِ، بل أفعالُه سُبحانَه صادرةٌ عن حِكمةٍ بالغةٍ لأجْلِها فَعَل، كما هي ناشئةٌ عن أسبابٍ بها فَعَل، وقد دَلَّ كلامُه وكلامُ رسولِه

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٨١).

(٢) يُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) (١/ ١٤١ - ١٤٧).

على هذا وهذا في مواضِعَ لا تكادُ تُحصى، ولا سبيلَ إلى استيعابِ أفرادِها)[1].

وقال أيضًا في سياقِ الحديثِ عن الحكمةِ في إيلامِ الحيواناتِ غيرِ المُكَلَّفة: (هذه مسألةٌ تكَلَّم النَّاسُ فيها قديمًا وحديثًا، وتباينَتْ طُرُقُهم في الجوابِ عنها؛ فالجاحِدونَ للفاعِلِ المختارِ الَّذي يفعَلُ بمَشيئتِه وقُدرتِه يُحيلونَ ذلك على الطَّبيعةِ المجَرَّدة، وأنَّ ذلك مِن لَوازِمِها ومُقتَضياتِها، ليس بفِعلِ فاعِلٍ، ولا قُدرةِ قادِرٍ، ولا إرادةِ مُريدٍ! ومُنكِرو الحِكمةِ والتَّعليلِ يَرُدُّونَ ذلك إلى مَحْضِ المشيئةِ وصِرْفِ الإرادةِ [الَّتي] تُخصِّصُ مِثلًا على مثلٍ بلا مُوجبٍ ولا غايةٍ ولا حِكمةٍ مطلوبةٍ، ولا سَبَبٍ أصلًا، وظنُّوا أنَّهم بذلك يتخلَّصون مِن السُّؤالِ، ويَسُدُّون على نُفوسِهم بابَ المُطالَبةِ، وإنَّما سَدُّوا على نُفوسِهم بابَ معرفةِ الرَّبِّ وكمالِه، وكمالِ أسمائِه وأوصافِه وأفعالِه، فعطَّلوا حِكمَتَه وحقيقةَ إلَهيَّتِه وحمْدَه، وكانوا كالمُستَجيرينَ مِن الرَّمْضاءِ بالنَّارِ! وأمَّا مَن أثبَتَ حِكمةً وتعليلًا لا يَعودانِ إلى الخالِقِ، بل إلى المخلوقِ، سلَكوا طريقةَ التَّعويضِ على تلك الآلامِ في حَقِّ مَن يُبعَثُ للثَّوابِ والعِقابِ، وقالوا: قد يكونُ في ذلك إثابةٌ لإثابتِهم بصبرِهم وتألُّمِهم، وإثابةٌ لهم وتعويضٌ في القيامةِ بما نالَهم مِن تلك الآلامِ. وأمَّا المُثبِتون لحقائِقِ أسماءِ الرَّبِّ وصِفاتِه وحِكمتِه الَّتي هي وَصفُه، ولأجْلِها تَسمَّى بالحكيمِ، وعنها صدَر خَلْقُه وأمْرُه؛ فهُم أعلَمُ الفِرَقِ بهذا الشَّأنِ، ومَسلَكُهم فيه أصَحُّ المسالِكِ وأسلَمُ من التَّناقُضِ والاضطرابِ؛ فإنَّهم جمَعوا بيْنَ إثباتِ القُدرةِ والمشيئةِ العامَّةِ والحِكمةِ الشَّاملةِ الَّتي هي غايةُ الفِعلِ، ورَبَطوا ذلك بالأسماءِ والصِّفاتِ، فتَصادَقَ عندَهم السَّمعُ والعَقلُ والشَّرعُ والفِطرةُ، وعَلِموا أنَّ ذلك مُقتضى الحِكمةِ البالغةِ، وأنَّه مِن لوازِمِها، وأنَّ لازِمَ الحَقِّ حقٌّ، ولازِمَ العَدلِ

(١) يُنظر: ((شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)) (ص: ١٩٠).

عَدلٌ، ولَوازِمَ الحِكمةِ مِن الحِكمةِ)[١].

وقد نقدَ الطَّاهِرُ بنُ عاشورٍ[٢] أصحابَه الأشاعرةَ، فقال: (من العجائِبِ أنَّهم يُسَلِّمون أنَّ أفعالَ اللهِ تعالى لا تخلو عن الثَّمَرةِ والحِكمةِ، ويمنعون أن تكونَ تلك الحِكَمُ عِلَلًا وأغراضًا، مع أنَّ ثَمَرةَ فِعلِ الفاعِلِ العالِمِ بكُلِّ شَيءٍ لا تخلو من أن تكونَ غَرَضًا؛ لأنَّها تكونُ داعيًا للفِعلِ ضَرورةَ تحَقُّقِ عِلمِ الفاعِلِ وإرادتِه.

ولم أدْرِ أيُّ حَرَجٍ نظَروا إليه حينَ منَعوا تعليلَ أفعالِ اللهِ تعالى وأغراضِها؟!

ويترجَّحُ عندي أنَّ هاتِه المسألةَ اقتضاها طردُ الأُصولِ في المناظَرةِ؛ فإنَّ الأشاعرةَ لَمَّا أنكَروا وجوبَ فِعلِ الصَّلاحِ والأصلَحِ، أورد عليهم المعتَزِلةُ أو قدَّروا هم في أنفُسِهم أن يورَدَ عليهم أنَّ اللهَ تعالى لا يفعَلُ شَيئًا إلَّا لغَرَضٍ وحِكمةٍ، ولا تكونُ الأغراضُ إلَّا لمصالِحَ، فالتَزموا أنَّ أفعالَ اللهِ تعالى لا تُناطُ بالأغراضِ ولا يُعَبَّرُ عنها بالعِلَلِ، ويُنبئُ عن هذا أنَّهم لمَّا ذكَروا هذه المسألةَ ذَكَروا في أدِلَّتِهم الإحسانَ للغَيرِ ورَعْيَ المصلحةِ.

وهنالك سَبَبٌ آخَرُ لفَرضِ المسألةِ، وهو التَّنزُّهُ عن وَصفِ أفعالِ اللهِ تعالى بما يُوهِمُ المنفعةَ له أو لغَيرِه، وكِلاهما باطِلٌ؛ لأنَّه لا ينتَفِعُ بأفعالِه، ولأنَّ الغيرَ قد لا يكونُ فِعلُ اللهِ بالنِّسبةِ إليه مَنفعةً.

هذا، وقد نقل أبو إسحاقَ الشَّاطبيُّ في «الموافَقاتِ» عن جمهورِ الفُقَهاءِ والمتكَلِّمين

(١) يُنظر: ((شفاء العليل)) (ص: ٢٤٨ - ٢٥١).

(٢) هو محمَّدٌ الطَّاهِرُ بنُ عاشورٍ: رئيسُ المُفتين المالكيِّين بتونُسَ، وشيخُ جامعِ الزَّيتونةِ وفُروعِه بتونُسَ، مولِدُه ووفاتُه ودراستُه بها. ومن مُصنَّفاتِه المطبوعةِ: ((التحرير والتنوير)) في تفسير القرآن الكريم، ((مقاصد الشريعة الإسلامية))، ((أصول النظام الاجتماعي في الإسلام))، ((الوقف وآثاره في الإسلام))، ((أصول الإنشاء والخطابة))، ((موجز البلاغة)). توفي سنة (١٣٩٣هـ). يُنظر: ((الأعلام)) للزِّرِكْلي (٦/ ١٧٤).

أنَّ أحكامَ اللهِ تعالى مُعَلَّلةٌ بالمصالِحِ ودَرءِ المفاسِدِ، وقد جمع الأقوالَ ابنُ عَرَفةَ في «تفسيرِه» فقال: «هذا هو تعليلُ أفعالِ اللهِ تعالى، وفيه خِلافٌ، وأمَّا أحكامُه فمُعَلَّلةٌ»)[1].

المطلبُ الثَّالثُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ، والرَّدُّ عليه

الفرعُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ

يتَّفِقُ الأشاعِرةُ مع أهلِ السُّنَّةِ في كَوْنِ أفعالِ العِبادِ مخلوقةً، وخالَفوا أهلَ السُّنَّةِ في كَوْنِ العبدِ فاعِلًا لِفعلِه حقيقةً أو لا؟ وبيْنَ أئمَّةِ الأشاعِرةِ خِلافٌ في تقريرِ ذلك، وقد اخترع الأشاعِرةُ القَولَ بالكَسبِ، واختَلفوا في تفسيرِه، وظنُّوا أنَّهم به توسَّطوا بيْنَ القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ، والمشهورُ عِندَهم تفسيرُ الكَسبِ بما يُبقيهم في مذهَبِ الجَبْريَّةِ؛ فالإنسانُ عِندَهم مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ.

أقوالُ الأشاعِرةِ في تقريرِ مَذهَبِهم في أفعالِ العِبادِ:

١- قال الباقِلَّانيُّ: (يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ العبدَ له كَسبٌ، وليس مجبورًا، بل مُكتَسِبٌ لأفعالِه من طاعةٍ ومعصيةٍ؛ لأنَّه تعالى قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يعني: مِن ثَوابِ طاعةٍ، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يعني: مِن عِقابِ معصيةٍ،... ويدُلُّ على صِحَّةِ هذا أيضًا: أنَّ العاقِلَ مِنَّا يُفرِّقُ بيْنَ تحرُّكِ يَدِه جَبرًا وسائرِ بدَنِه عِندَ وُقوعِ الحُمَّى به، أو الارتعاشِ، وبيْنَ أن يحرِّكَ هو عُضوًا مِن أعضائِه قاصِدًا إلى ذلك باختيارِه؛ فأفعالُ العِبادِ هي كَسبٌ لهم، وهي خَلقُ اللهِ تعالى، فما يتَّصِفُ به الحَقُّ لا يتَّصِفُ به الخَلقُ، وما يتَّصِفُ به الخَلقُ لا يتَّصِفُ به الحقُّ، وكما لا يُقالُ لله تعالى: إنَّه مُكتَسِبٌ، كذلك لا يُقالُ للعبدِ: إنَّه خالِقٌ)[2].

(١) ((التحرير والتنوير)) (١/ ٣٨٠، ٣٨١).

(٢) يُنظر: ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٤٣).

٢- وقال الجُوَيْنيُّ: (اختلَف أئمَّتُنا في وَجهِ تعَلُّقِ القُدرةِ الحادثةِ بمَقدورِها؛ فصار صائرونَ إلى أنَّ القُدرةَ الحادثةَ تؤثِّرُ في إثباتِ حالٍ للمَقدورِ يتميَّزُ بها المكتَسَبُ عن الضَّروريِّ، فإذا فرَضْنا حركةً ضروريَّةً إلى جهةٍ، وقَدَّرْنا أُخرى كَسْبيَّةً إلى تلك الجِهةِ، فالكَسْبيَّةُ على حالةٍ زائدةٍ هي مِن أثَرِ تعلُّقِ القُدرةِ الحادثةِ بها، والكَسبيَّةُ تتميَّزُ بها عن الضَّروريَّةِ، وأمَّا الحُدوثُ وإثباتُ الذَّواتِ، فالرَّبُّ تعالى مُستأثِرٌ بها. وهذه الطَّريقةُ غيرُ مَرْضيَّةٍ، ولا جَرَيانَ لها على قواعدِ أهلِ الحَقِّ، وفي المصيرِ إليها افتتاحُ وُجوهٍ مِن الفسادِ يجبُ تَنَكُّبُها؛ منها: أنَّ العَبدَ يَستحيلُ أن ينفَرِدَ بمَقدورٍ دونَ الرَّبِّ تعالى؛ فإن فرَضْنا للقُدرةِ الحادثةِ أثرًا، وحكَمْنا بثُبوتِه للعبدِ، فقد خرَمْنا اعتقادَ وُجوبِ كَونِ الرَّبِّ قادرًا على كلِّ شيءٍ مَقدورٍ. ويستحيلُ المصيرُ إلى أنَّ الحالةَ المفروضةَ تقعُ بالقُدْرةِ القديمةِ والحادثةِ، فإنَّ ذلك مستحيلٌ، ولو ساغ فَرْضُه لَساغ تقديرُ خَلقٍ بيْنَ خالِقَينِ.

على أنَّ صاحِبَ هذه الطَّريقةِ يُحيلُ مُعتَقَدَه على ادِّعاءِ حالةٍ مجهولةٍ لا يُمكِنُه الإفصاحُ بها، مع قَطعِنا بأنَّ الحرَكةَ الكَسبيَّةَ مماثِلةٌ للضَّروريَّةِ، وتقديرُ أحوالٍ مجهولةٍ حَيْدٌ عن السَّدادِ، وتطريقٌ لدَواعي الفسادِ إلى أصولِ الاعتقادِ.

فالوَجهُ: القَطعُ بأنَّ القُدرةَ الحادثةَ لا تؤثِّرُ في مَقدورِها أصلًا، وليس مِن شَرطِ تعلُّقِ الصِّفةِ أن تؤثِّرَ في مُتعلَّقِها؛ إذ العِلمُ معقولٌ تعلُّقُه بالمعلومِ مع أنَّه لا يُؤثِّرُ فيه، وكذلك الإرادةُ المُتعلِّقةُ بفِعلِ العبدِ لا تُؤثِّرُ في مُتعلَّقِها)[1].

وقال الجُوينيُّ أيضًا: (قُدرةُ العبدِ مخلوقةٌ لله تبارك وتعالى باتِّفاقِ القائلينَ بالصَّانعِ، والفِعلُ المقدورُ بالقُدْرةِ الحادثةِ واقعٌ بها قَطعًا، ولكنَّه مُضافٌ إلى اللهِ تبارك وتعالى تقديرًا وخَلقًا؛ فإنَّه وقَعَ بفِعلِ اللهِ تبارك وتعالى، وهو القُدرةُ، وليست القُدرةُ فِعلًا

(١) يُنظر: ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٢٢٩).

للعبدِ، وإنَّما هي صِفتُه، وهي مِلكٌ للهِ تبارك وتعالى وخَلقٌ له.

وإذا كان مُوقِعُ الفِعلِ خَلقًا للهِ، فالواقِعُ به مُضافٌ خَلقُه للرَّبِّ تبارك وتعالى وتقديرًا، وقد ملَّك اللهُ العبدَ اختيارًا يُصَرِّفُ به القُدرةَ، فإذا أوقع بالقُدْرةِ شيئًا آلَ الواقِعُ إلى حُكمِ اللهِ تعالى مِن حيثُ إنَّه وقَع بفِعلِ اللهِ تعالى، ولو اهتدَتْ لهذا الفِرقةُ الضَّالَّةُ لَما كان بَيْنَنا وبَيْنَهم خِلافٌ، ولكِنَّهم ادَّعَوا [اسْتِبْدادًا] بالاختراعِ، وانفرادًا بالخَلقِ والابتِداعِ؛ فضَلُّوا وأضَلُّوا.

ونُبيِّنُ تميُّزَنا عنهم بتفريعِ المذهَبينِ؛ فإنَّا لَمَّا أضَفْنا فِعلَ العبدِ إلى تقديرِ الإلهِ قُلْنا: أحدَث اللهُ تبارك وتعالى القُدرةَ في العبدِ على أقدارٍ أحاط بها عِلمُه، وهيَّأ أسبابَ الفِعلِ، وسَلَب العبدَ العِلمَ بالتَّفاصيلِ، وأراد مِن العَبدِ أن يفعَلَ، فأحدَث فيه دواعيَ مُستحثَّةً، وخِيرةً، وإرادةً، وعَلِم أنَّ الأفعالَ ستقَعُ على قَدرٍ معلومٍ، فوقعَت بالقُدْرةِ الَّتي اخترَعها للعبدِ على ما عَلِم وأراد. وللعِبادِ اختيارُهم واتِّصافُهم بالاقتِدارِ، والقُدرةُ خَلقُ اللهِ تعالى ابتداءً، ومَقدورُها مُضافٌ إليه مشيئةً وعِلمًا وقضاءً وخَلقًا وفِعلًا، مِن حيثُ إنَّه نتيجةُ ما انفرد بخَلقِه وهو القُدرةُ، ولو لم يُرِدْ وُقوعَ مَقدورِه لَما أقدَره عليه، ولَما هيَّأ أسبابَ وُقوعِه. ومَن هُدِيَ لهذا استمرَّ له الحقُّ المُبينُ؛ فالعبدُ فاعِلٌ مختارٌ مُطالَبٌ مأمورٌ مَنهيٌّ، وفِعلُه تقديرٌ للهِ، ومُرادٌ له، وخَلْقٌ مَقضيٌّ له)[1].

٣- وقال الرَّازيُّ: (بيانُ تفاصيلِ مذاهِبِ النَّاسِ في هذا البابِ: اعلَمْ أنَّا نعلَمُ بالضَّرورةِ أنَّ القادِرَ على الفِعلِ إذا دعاه الدَّاعي إليه، ولم يمنَعْه منه مانعٌ، فإنَّه يحصُلُ ذلك الفِعلُ، وهذا القَدْرُ معلومٌ، ثمَّ اختلف العُقلاءُ بَعدَ ذلك على أقوالٍ:

القَولُ الأوَّلُ: أنَّ المؤثِّرَ في حُصولِ هذا الفعلِ هو قدرةُ اللهِ تعالى، وليس لقُدرةِ

(١) يُنظر: ((العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية)) (ص: ١٩٢ - ١٩٤).

العبدِ في وجودِه أثرٌ، وهذا قَولُ أبي الحسَنِ الأشعريِّ وأكثَرِ أتْباعِه، كالقاضي أبي بَكرٍ الباقِلَّانيِّ، وابنِ فُورَك، ثمَّ حصل هاهنا بيْنَ الأشعريِّ وبيْنَ القاضي اختلافٌ مِن وجهٍ آخَرَ؛ فقال الأشعريُّ: قُدرةُ العبدِ كما لم تُؤثِّرْ في وُجودِ الفعلِ البتَّةَ، لم تؤثِّرْ أيضًا في شيءٍ مِن صِفاتِ ذلك الفعلِ، وقال القاضي: قُدرةُ العبدِ وإن لم تُؤثِّرْ في وُجودِ ذلك الفعلِ إلَّا أنَّها أثَّرَتْ في صفةٍ مِن صفاتِ ذلك الفِعلِ، وتلك الصِّفةُ هي المُسمَّاةُ بالكَسبِ، قال: وذلك لأنَّ الحركةَ الَّتي هي طاعةٌ والحركةَ الَّتي هي معصيةٌ قد اشترَكا في كَونِ كُلٍّ منهما حركةً، وامتازتْ إحداهما عن الأُخرى بكَونِها طاعةً أو معصيةً، وما به المُشارَكةُ غيرُ ما به المُمايَزةُ؛ فثبت أنَّ كَوْنَها حركةً غيرٌ، وكونُها طاعةً أو معصيةً فذاتُ الحركةِ ووُجودُها واقعٌ بقُدرةِ اللهِ تعالى، أمَّا كَوْنُها طاعةً أو معصيةً فهو صفةٌ واقعةٌ بقُدرةِ العبدِ، هذا تلخيصُ مذهَبِ القاضي على أحسَنِ الوُجوهِ...)[1].

وقال في موضعٍ آخر: (الإنسانُ مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ)[2].

٤- وقال الإيجي: (العَبدُ مجبورٌ في أفعالِه)[3].

٥- وقال التَّفْتازانيُّ: (ذهب المحقِّقونَ إلى أنَّ المآلَ هو الجَبرُ، وإن كان في الحالِ الاختيارُ، وأنَّ الإنسانَ مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ)[4].

وقال أيضًا: (الحَقُّ ما قال بعضُ أئمَّةِ الدِّينِ أنَّه لا جَبرَ ولا تفويضَ، ولكِنْ أمْرٌ بيْنَ أمْرَينِ؛ وذلك لأنَّ مبنى المبادي القريبةِ لأفعالِ العِبادِ على قُدرتِه واختيارِه،

(١) يُنظر: ((المطالب العالية من العلم الإلهي)) (٩/ ٩ - ١٢).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (٣/ ٦٠) و (٩/ ٢٥، ٢٥٨).

(٣) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢٦٣).

(٤) يُنظر: ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ١٢٩).

والمبادي البعيدةِ على عَجزِه واضطِراره؛ فإنَّ الإنسانَ مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ، كالقَلَم في يدِ الكاتبِ، والوَتَدِ في شَقِّ الحائطِ، وفي كلامِ العُقَلاءِ: قال الحائطُ للوَتَدِ: لِمَ تَشُقُّني؟ فقال: سَلْ مَن يَدُقُّني!)[1].

٦- وقال الصَّفاقُسيُّ: (ذكَر النَّاظِمُ[2] مسألةَ الكَسبِ الَّتي وقَع فيها الخِلافُ بيْنَ أهلِ الحَقِّ[3] والجَبْريَّةِ والمُعتَزِلةِ، فقال: «وعِندَنا» مَعشَرَ أهلِ الحَقِّ «للعَبدِ كَسْبٌ» أي: قُدرةٌ حادِثةٌ تُقارِنُ المقدورَ فقط، ولا تؤثِّرُ فيه، ويُعبَّرُ عنها بالاستطاعةِ أيضًا، وهي عَرَضٌ يَخلُقُه اللهُ للعبدِ عِندَ إرادةِ الاكتسابِ، وهي شَرطٌ لأداءِ الفِعلِ، وفي التَّكليفِ؛ ولذا قال: «كُلِّفَا» العبدُ به، يعني أنَّ تلك القُدرةَ الحادثةَ بها وقَع التَّكليفُ الشَّرعيُّ مِن اللهِ تعالى للعَبدِ.

وبهذا يَظهَرُ بُطلانُ مَذهَبِ الجَبريَّةِ القائلينَ بأنْ لا قُدرةَ ولا كَسْبَ ولا اختيارَ، وأنَّ العبدَ مجبورٌ على كلِّ حالٍ، لا فَرقَ عِندَهم بَينَ حركةِ الاضطِرارِ -كالمُرتَعِشِ- وحركةِ الاختيارِ، ومذهَبُهم فاسِدٌ ظاهِرُ الفسادِ؛ لِما فيه مِن إنكارِ المحسوسِ وإبطالِ الشَّرعِ؛ لأنَّ العبدَ على مذهَبِهم لا كَسْبَ له أصلًا ولا وُسْعَ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وهذا الكَسبُ الَّذي أثبَتَه أهلُ السُّنَّةِ لا تأثيرَ له، كما أشار إليه النَّاظمُ بقَولِه: «ولم يَكُنْ» ذلك العبدُ «مُؤثِّرًا» بذلك الكَسبِ الَّذي كُلِّف به في المقدورِ تأثيرَ اختراعٍ وخَلقٍ وإيجادٍ له؛

(١) يُنظر: المصدر السابق: (٢/ ١٤٢).

(٢) يعني: اللَّقَانيَّ، صاحبَ منظومةِ ((جوهرة التَّوحيد))، والبيتُ المشروحُ هو قولُه:

وعِندَنا للعبدِ كَسْبٌ كُلِّفَ ... ولم يَكُنْ مُؤَثِّرًا فلْتَعْرِفَا

ويُروى فيه أيضًا:

وعِندَنا للعبدِ كَسْبٌ كُلِّفَا ... به ولَكِن لمْ يُؤَثِّر فاعْرِفَا

(٣) يعني: الأشاعرةَ.

لقيام البُرهانِ على انفرادِ الباري تعالى بالتَّأثيرِ، لا مُؤَثِّرَ سِواه في شيءٍ ما عُمومًا؛ ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وبهذا يتبيَّنُ بُطلانُ مذهَبِ القَدَريَّةِ مَجوسِ هذه الأُمَّةِ، القائلينَ بأنَّ القُدرةَ الحادثةَ تُؤثِّرُ فيما تقارِنُه، فأثبتوا التَّأثيرَ لغَيرِ القُدرةِ القديمةِ، وجعلوا القُدرةَ الحادثةَ أنفَذَ مِن القُدرةِ القديمةِ فيما تعلَّقَت به، وإرادةَ العبدِ أنفَذَ مِن إرادةِ خالِقِه! تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظَّالِمون عُلُوًّا كبيرًا، ومذهَبُهم أيضًا واضِحُ البُطلانِ، وهم أسوأُ حالًا مِن الجَبريَّةِ.

والحَقُّ مذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ[1] رَضِيَ اللهُ عنهم مِن أنَّ للعَبدِ كَسبًا، أي: قُدرةً حادثةً تُقارِنُ المقدورَ الحادِثَ، ولا تؤثِّرُ فيه، وإنَّما مولانا جلَّ وعلا يَخلُقُ بقدرتِه عِندَ ذلك الاقترانِ ما شاء)[2].

٧- وقال الدُّسوقيُّ: (الفِعلُ يُنسَبُ للعبدِ مِن حيثُ الكَسبُ، وهو تعلُّقُ قُدرةِ العبدِ بالمقدورِ، أي: مُقارَنتُها في الوُجودِ للفِعلِ المكسوبِ؛ فالعَبدُ إذا أراد فِعلًا خلَق فيه قُدرةً، وخلَق ذلك الفِعلَ المرادَ مُتقارِنَينِ في الوُجودِ، فاقترانُهما في الوُجودِ هو الكَسبُ، وإنَّما قُلْنا: إنَّ المقارنةَ بحسَبِ الوُجودِ؛ للاحترازِ عن التَّعَقُّلِ؛ فإنَّ القُدرةَ سابقةٌ على الفِعلِ في التَّعقُّلِ، فعَلِمْتَ مِن هذا أنَّ القُدرةَ الحادثةَ عَرَضٌ مُقارِنٌ للفعلِ لا موجودٌ قَبْلَه، وأنَّ إرادةَ العبدِ للفعلِ سَبَبٌ في إيجادِ اللهِ الفِعلَ والقُدرةَ معًا، وعَلِمْتَ أنَّ مُقارَنةَ القُدرةِ للفِعلِ تُسمَّى كَسبًا، وقد يُطلَقُ الكَسبُ على المكسوبِ، وهو الحرَكاتُ المقارِنةُ للقُدرةِ، وعَلِمْتَ أنَّ

(١) يعني: الأشاعرةَ.

(٢) يُنظر: ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) (ص: ٩٣).

الفِعلَ يُنسَبُ لله إيجادًا، وللعَبدِ كَسبًا)[١].

٨- وقال الصَّاوي: (الجَبريَّةُ يقولونَ: العَبدُ مجبورٌ ظاهِرًا وباطنًا، فهو كالخَيطِ المُعَلَّقِ في الهواءِ، ويُنكِرونَ التَّكليفَ، وإرسالَ الرُّسُلِ، ويقولونَ: تعذيبُ اللهِ العَبدَ على المعاصي ظُلمٌ!

والمُعتَزِلةُ يقولونَ: العَبدُ مُختارٌ ظاهِرًا وباطِنًا، يخلُقُ أفعالَ نَفْسِه الاختياريَّةَ، وإلَّا لو كان الفِعلُ لله لَكان تعذيبُه على المعاصي ظُلمًا. وكِلاهما باطِلٌ.

وأهلُ السُّنَّةِ يقولونَ: العَبدُ له فِعلٌ اضطراريٌّ: كسُقوطٍ من جَبَلٍ، وكحَرَكةِ المرتَعِشِ، وهذا الفِعلُ لا تكليفَ فيه قطعًا؛ لأنَّه فِعلُ اللهِ اتِّفاقًا، ومِن ذلك الإكراهُ. وفِعلٌ اختياريٌّ: وهو فِعلُ اللهِ أيضًا، لكِن باعتبارِ الإيجادِ، ويُنسَبُ للعبدِ باعتبارِ الكَسْبِ، وهو تعلُّقُ قُدرةِ العَبدِ وإرادتِه بالفِعلِ، فمِن عظيمِ قُدرتِه تعالى إيجادُ الفِعلِ عِندَ قُدرةِ العبدِ لا بقُدرتِه وإرادتِه، وذلك كقَطعِ السِّكِّينِ مثَلًا؛ فإنَّ القَطعَ عِندَ مُرورِ السِّكِّينِ لا بالسِّكِّينِ؛ فإنَّه يمكِنُ تخلُّفُه، فمُقارَنةُ قُدرةِ العَبدِ وإرادتِه لإيجادِ اللهِ هو المُسمَّى بالكَسبِ)[٢].

٩- وقال السَّنوسيُّ: (ما نُقِل عن إمامِ الحَرَمينِ مِن أنَّ له قولًا بأنَّ القُدرةَ الحادثةَ تُؤثِّرُ في الأفعالِ، لكِنْ لا على سبيلِ الاستقلالِ، كما تقولُ القَدَريَّةُ، بل على أقدارٍ قَدَّرَها اللهُ تعالى، فهو قَولٌ مرغوبٌ عنه، لا يصِحُّ القولُ به، ولا تقليدُه في ذلك إن صحَّ عنه؛ لفَسادِه قطعًا، وعدَمِ جَريه على السُّنَّةِ نقلًا وعقلًا؛ لأنَّ القُدرةَ الحادثةَ على مُقتضى هذا القَولِ إمَّا أن يكونَ من صِفةِ نَفْسِها إيجادُ هذا الفِعلِ الَّذي تتعَلَّقُ به أو لا، فإن كان الأوَّلَ لزِمَ عِندَ تعلُّقِها بالفِعلِ إمَّا سلْبُ

(١) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ١٣٤).

(٢) يُنظر: ((شرح الصاوي على جوهرة التوحيد)) (ص: ٢٤٠).

صِفتِها النَّفْسيَّةِ إن لم تؤثِّرْ في الفِعلِ، وكان الموجِدُ له هو اللهَ تعالى، أو غلَبَتُها لقُدرتِه تعالى إن كانت هي الَّتي أثَّرت في الفِعلِ، وفرَضْنا أنَّ اللهَ تعالى أراد أن يوجِدَ ذلك الفِعلَ بقُدرتِه، وكِلا الأمْرَينِ مُحالٌ، ولا يدفَعُ محذورَ ما لَزِم مِن العَجزِ والغَلَبةِ في الثَّاني قَولُه: إنَّ تأثيرَهما إنَّما هو على وَفقِ إرادتِه تعالى؛ لأنَّ التَّأثيرَ إذا قُدِّر أنَّه صفةٌ نفْسيَّةٌ للقُدرةِ الحادِثةِ لم يمكُنْ أن يتوقَّفَ ثبوتُه لها على شيءٍ أصلًا، وإن كان الثَّانيَ -وهو أنَّ التَّأثيرَ ليس صِفةً نفْسيَّةً للقُدرةِ الحادثةِ- لَزِم أن تفتَقِرَ إلى معنًى يقومُ بها، ويوجِبُ لها التَّأثيرَ، وننقُلُ الكلامَ حينَئذٍ إلى ذلك المعنى الَّذي أوجَب لها التَّأثيرَ، هل ذلك أيضًا من صِفةٍ نفْسيَّةٍ أو لمعنًى قام به. ويلزَمُ التَّسلسُلُ، وقيامُ المعنى بالمعنى)[1].

١٠- وقال الحامِديُّ: (قولُ الأشعريِّ ومَن تابعَه، وهو الَّذي دلَّ عليه الكِتابُ والسُّنَّةُ، وأجمَع عليه سَلَفُ الأمَّةِ: إنَّ قُدرةَ العبدِ لا تأثيرَ لها البتَّةَ، وإنَّما هي مُقارِنةٌ لمقدورِها فقط)[2].

وقال أيضًا: (تفسيرُ الكَسبِ الَّذي قال به أهلُ السُّنَّةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، وهو درجةٌ وُسْطى بيْنَ مذهَبَي الجَبريَّةِ والقَدَريَّةِ، وكثيرًا ما يَتوهَّمُ مَن لا عِلمَ عِندَه أنَّ معنى الكَسبِ كَوْنُ القُدرةِ الحادِثةِ لها تأثيرٌ ما، وهذا التَّأثيرُ الَّذي يُفسِّرُ به الجاهِلُ معنى الكَسبِ إن أراد أنَّ القُدرةَ الحادِثةَ تُؤثِّرُ في الفِعلِ كما يُحكى عن القاضي والأستاذِ، فقد تقدَّم فسادُ هذا القولِ، وعدَمُ جَرَيانِه على السُّنَّةِ،... وإن أراد أنَّها تُؤثِّرُ في وُجودِ المقدورِ، لكِنْ بمشيئةِ اللهِ تعالى لا على الاستقلالِ، كما يُحكى عن إمامِ الحرَمينِ في آخرِ أمرِه، فقد تقدَّم أيضًا فسادُ هذا القولِ، وتشعُّبُه مِن

(١) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى)) (ص: ٣٣٦).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ٣٤٠).

مذهَبِ القَدَريَّةِ مَجوسِ هذه الأمَّةِ)[1].

الفرعُ الثَّاني: الرَّدُّ على مَذهَبِ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ

إنَّ مُعتقَدَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في أفعالِ العبادِ أنَّها مخلوقةٌ للهِ تعالى، وأنَّ العبدَ فاعِلٌ لِفعلِه حقيقةً، وهو فاعِلُه باختيارِه ومشيئتِه.

قال قِوَامُ السُّنَّةِ الأصبهانيُّ: (قد تمسَّك أهلُ القَدَرِ بآياتٍ جَهِلوا معانيَها، وحمَلوها على غيرِ وُجوهِها، وجَعَلوها ذريعةً لِبدعتِهم وأهوائِهم، ومعانيها عندَ أهلِ الحَقِّ ظاهرةٌ على ما يوافِقُ العقائدَ الصَّحيحةَ.

منها قَولُه تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وفي قراءةِ عبدِ اللهِ: وما أصابك مِن سيِّئةٍ فمِن نفْسِك وأنا كتَبتُها عليك. وقيل في التَّفسيرِ: القَولُ هنا مُضمَرٌ، كأنَّه قال: ويقولون: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾. ويدُلُّ على هذا قولُه تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

وقيل: نزلَت على سَبَبٍ، وهو ما فَعَل الرُّماةُ يومَ أُحُدٍ مِن إخلالِهم بالمكانِ الَّذي أمَرَهم رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بمُلازَمتِه؛ فالحَسَنةُ: ما أصابوا مِن القَتلِ والسَّبيِ والغنائِمِ مِن الكُفَّارِ. والسَّيِّئةُ: ما أُصيبَ منهم مِن القَتلِ والجَرحِ.

ونحن إن جعَلْنا أفعالَ العبادِ مِن اللهِ خَلقًا ومشيئةً وتقديرًا، فهي مِن العبادِ فِعلٌ وكَسبٌ. وبهذا المعنى صحَّت إضافةُ الأفعالِ إلى العبادِ، وتحقَّقت منهم الأعمالُ.

وقد ورد في الكتابِ الدَّلائِلُ على كُلٍّ واحدٍ مِن هذين، فاتَّبَعْنا القرآنَ وجَرَيْنا معه بما دَلَّ عليه مِن أنَّ الأعمالَ مخلوقةٌ للهِ تعالى، مكتَسَبةٌ مِن العبادِ.

(١) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى)) (ص: ٣٤٨).

فالآيةُ الأولى -وهي قولُه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾- دلَّت على أنَّها مِن اللهِ خَلقًا وتقديرًا وقضاءً.

والآيةُ الثَّانيةُ دلَّت على أنَّها مِن العبادِ كَسبًا وفِعلًا. وعلى هذا يُحمَلُ جميعُ ما ورد في القرآنِ مِن تحقيقِ أعمالِ العِبادِ، وإثباتِ أفعالِهم، وإضافتِها إليهم.

وكذلك ما ورد في القرآنِ من ذِكرِ الجزاءِ على الطَّاعاتِ، والعِقابِ على المعاصي، إنَّما صحَّ إطلاقُ هذا اللَّفظِ وإن كان ما يفعَلُه محضَ الفَضلِ، على ما نَطَق به الكتابُ؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ۝ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٤-٣٥]، وقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، وقال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «ما منكم مِن أحدٍ يُنجيه عمَلُه، قالوا: ولا أنت يا رسولَ اللهِ؟ قال: ولا أنا، إلَّا أن يتغمَّدَني اللهُ برحمته»[1].

وقالوا: إذا جعَلْنا أفعالَ العبادِ مخلوقةً للهِ تعالى لم يمكِنْ تحقيقُ أفعالِ العِبادِ وأعمالِهم؛ لأنَّ الفِعلَ الواحِدَ لا يُتصَوَّرُ مِن فاعِلَينِ!

وكذلك ذِكرُ الجزاءِ على الأعمالِ دليلٌ على أنَّ أفعالَ العبادِ بأجمَعِها منسوبةٌ إلى العبادِ، وليس للهِ تعالى فيها صُنعٌ ولا خَلقٌ؛ لأنَّ الجزاءَ إنَّما يكونُ مِن المُجازي على فِعلِ الغيرِ، لا على فِعلِ نفْسِه، وهل يُتصَوَّرُ في الفِعلِ أن يتوعَّدَ أحدٌ أحدًا على فِعلِ نفْسِه، أو يُثيبَه على فعلِ نفْسِه؟!

وقالوا في قَولِه تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]، أي: وجَدَه ضالًّا،

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، وأخرجه مسلم (٢٨١٦) مِن حديثِ أبي هُريرةَ رضِي الله عنه بلفظِ: ((لنْ يُدخِلَ أحدًا مِنكم عملُه الجنَّةَ. قالوا: ولا أنتَ يا رسولَ الله؟ قال: ولا أنا. إلَّا أنْ يَتغمَّدَني الله منه بفَضلٍ ورحمةٍ)).

أو سمَّاه ضالًّا. وكذلك قولُه تعالى: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أي: وجَدْناه ضالًّا!

ولهم تأويلاتٌ بعيدةٌ مُنكَرةٌ.

وقولُهم: لا يجوزُ فِعلٌ مِن فاعِلَين؛ فالَّذي يَعتَمِدُ عليه أربابُ الدِّينِ والسُّنَّةِ ويُعَوِّلون عليه أصلانِ:

أحدُهما: أن يُعلَمَ ويُعتَقَدَ أنَّ في الدِّينِ أمورًا يلزَمُنا الإيمانُ بجُملتِها، ولا يصِحُّ وُصولُنا إلى تفصيلِ حقائِقِها، وسبيلُنا أن ننتهيَ إلى ما حُدَّ لنا فيه، وأن نَرُدَّ الأمرَ إلى ما وردَ مِن التَّوقيفِ من أحكامِها.

قال بعضُ العُلَماءِ: إذا انتهى الكلامُ إلى اللهِ وإلى ما تفَرَّد به مِن العِلمِ، فليس إلَّا الانتهاءُ والتَّوقيفُ.

والأصلُ الآخَرُ: أن يُعلَمَ أنَّه ليس ما لا يُدرِكُه العقلُ فلا يجوزُ اعتقادُه في الدِّينِ، وقد غَلِط النَّاسُ في هذا غَلَطًا عظيمًا، فجعلوا ما يَعجزُ العَقلُ عن الإحاطةِ به مُستحيلًا في بابِ الدِّينِ، وقالوا: لا يجوزُ أن يُعتقَدَ إلَّا ما يدرِكُه العقلُ!

وإنَّما قولُ أهلِ السُّنَّةِ: إنَّ ما لا يدرِكُه العقلُ فمِن حَقِّه التَّوقيفُ وتفويضُ عِلمِه إلى اللهِ تعالى، وتَركُ الخوضِ فيه، ولا نقولُ: إنَّه يُعرَضُ على ميزانِ العُقولِ، فإنِ استقام قُبِل، وإلَّا طُرِح! فهذا مَذهَبُ مَن يَبني دينَه على المعقولِ.

فأمَّا مَن جَعَل أساسَ دينِه الاتِّباعَ فإنَّما طريقُه ما بيَّنَّاه، وإذا عرَفْتَ هذين الأصلينِ فلا تَغفُلْ عنهما في شيءٍ ممَّا يورِدُه أهلُ البِدعةِ؛ فإنَّ الجوابَ عمَّا يورِدونَه مع إحكامِ هذين الأصلينِ سَهلٌ.

وبيانُ هذا السُّؤالِ الَّذي أورَدوه أنَّا عرَفْنا أنَّ الأفعالَ الَّتي يفعَلُها العبادُ

مخلوقةٌ للهِ سُبحانَه وتعالى بالكتابِ والسُّنَّةِ، وعَلِمْنا أنَّها مكسوبةٌ للعبادِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، فوقَفْنا حيثُ وقف بنا الشَّرعُ، ولم نتجاوَزِ الحَدَّ الَّذي ضربه لنا، ولم نعارِضْه بكيفَ؟ ولا لِمَ؟

وهذا هو حقيقةُ حَدِّ العبوديَّةِ والطَّواعيةِ مِن العبدِ للخالِقِ؛ فإنَّه لا مُعارَضةَ للمملوكِ على المالِكِ، ولا للعَبدِ على السَّيِّدِ، وإنَّما سبيلُه الامتثالُ والقَبولُ، والرَّبُّ يفعَلُ ما يشاءُ)[1].

وقد بَيَّن ابنُ تيميَّةَ الخِلافَ في هذه المسألةِ، وذكر مذهَبَ السَّلفِ، وردَّ على المخالِفينَ لهم، فقال: (طائفةٌ مِن أهلِ الكلامِ -المُثبِتينَ للقَدَرِ- ظنُّوا أنَّ الفِعلَ هو المفعولُ، والخَلقَ هو المخلوقُ، فلمَّا اعتقَدوا أنَّ أفعالَ العِبادِ مخلوقةٌ مفعولةٌ للهِ، قالوا: فهي فِعلُه. فقيل لهم مع ذلك: أهيَ فِعلُ العبدِ؟ فاضطَربوا؛ فمنهم مَن قال: هي كَسْبُه لا فِعلُه، ولم يُفرِّقوا بيْنَ الكَسبِ والفعلِ بفَرقٍ محقَّقٍ. ومنهم مَن قال: بل هي فِعلٌ بيْنَ فاعِلَينِ. ومنهم مَن قال: بل الرَّبُّ فَعَل ذاتَ الفِعلِ، والعَبدُ فَعَل صِفاتِه. والتَّحقيقُ ما عليه أئمَّةُ السُّنَّةِ وجمهورُ الأمَّةِ مِن الفَرقِ بيْنَ الفِعلِ والمفعولِ، والخَلقِ والمخلوقِ؛ فأفعالُ العِبادِ هي كغيرِها مِن المُحْدَثاتِ مخلوقةٌ مفعولةٌ لله، كما أنَّ نفْسَ العبدِ وسائرَ صِفاتِه مخلوقةٌ مفعولةٌ لله، وليس ذلك نَفْسَ خَلقِه وفِعلِه، بل هي مخلوقةٌ ومفعولةٌ، وهذه الأفعالُ هي فِعلُ العبدِ القائمُ به، ليست قائمةً بالله، ولا يتَّصِفُ بها؛ فإنَّه لا يتَّصِفُ بمخلوقاتِه ومفعولاتِه، وإنَّما يتَّصِفُ بخَلقِه وفِعلِه، كما يتَّصِفُ بسائرِ ما يقومُ بذاتِه، والعبدُ فاعلٌ لهذه الأفعالِ، وهو المتَّصِفُ بها، وله عليها قُدرةٌ، وهو فاعِلُها باختيارِه ومشيئتِه، وذلك كُلُّه مخلوقٌ لله، فهي فِعلُ العبدِ، ومفعولةٌ للرَّبِّ، لكِنْ هذه

(١) ((الحجة في بيان المحجة)) (٢/ ٦٢-٦٨).

الصِّفاتُ لم يخلُقْها اللهُ بتوسُّطِ قدرةِ العبدِ ومشيئتِه؛ بخِلافِ أفعالِه الاختياريَّةِ؛ فإنَّه خلَقَها بتوسُّطِ خَلقِه لمشيئةِ العبدِ وقُدرتِه، كما خلَق غيرَ ذلك مِن المُسَبَّباتِ بواسطةِ أسبابٍ أُخَرَ)[١].

وقال أيضًا: (الأشعريُّ وإن أثبَت للمخلوقِ قُدرةً، لكِنْ يُثبِتُ قُدرةً لا تُؤثِّرُ في المقدورِ)[٢].

وقال أيضًا: (الأشعَريُّ ومَن وافَقه اتَّبَعوا جَهْمًا على قَولِه في القَدَرِ، وإن كانوا يُثبِتون قُدرةً وكَسبًا، لكِنْ ما أثبتوه لا حقيقةَ له في المعنى، بل قَولُهم هو قَولُ جَهْمٍ، وإن نازعوه في إثباتِ القُدرةِ والكَسبِ)[٣].

وقال أيضًا: (الأشعريَّةُ يقولونَ: هذه الحوادِثُ فِعلُ اللهِ تعالى، ليس للعَبدِ منها فِعلٌ أصلًا، وهم وإن كانوا لا يُثبِتون لقُدرةِ العَبدِ أثَرًا في حُصولِ المقدورِ، فإنَّهم يُفرِّقون بيْنَ ما كان في محَلِّ القُدرةِ فيَجعَلونَه مَقدورًا للعَبدِ، وما كان خارِجًا عن محَلِّ القُدرةِ فلا يجعَلونَه مَقدورًا للعبدِ، وأكثَرُ مَن نازعهم يقولُ: إنَّ هذا كلامٌ لا يُعقَلُ؛ فإنَّه إذا لم يَثبُتْ للقُدرةِ أثَرٌ لم يكُنِ الفَرقُ بيْنَ ما كان في محَلِّ القُدرةِ وبيْنَ ما كان في غَيرِ محلِّ القُدرةِ إلَّا فَرقًا في محلِّ الحادِثِ من غيرِ أن يكونَ للقُدرةِ في ذلك تأثيرٌ، وتسميةُ هذا مقدورًا دونَ هذا تحكُّمٌ محضٌ، وتفريقٌ بيْنَ المتماثِلَينِ؛ ولهذا قال بَعضُ النَّاسِ: عجائِبُ الكلامِ الَّتي لا حقيقةَ لها ثلاثةٌ: طَفرةُ النَّظَّامِ، وأحوالُ أبي هاشِمٍ، وكَسْبُ الأشعريِّ! وإذا قيل لهؤلاء: الكَسبُ

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٢/ ١١٩).

(٢) يُنظر: ((الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح)) (٣/ ٢٩٤).

(٣) يُنظر: ((الصفدية)) (٢/ ٣٣١).

يؤكِّدُ كلامَه هذا ما تقدَّمَ (ص: ٤٥٠) عن الرازيِّ وغيرِه من أنَّ الإنسانَ مختارٌ في صورة مضطرٍّ.

الَّذي أثبتُّموه لا تُعقَلُ حقيقتُه، فإذا قالوا: الكَسبُ ما وُجِد في محَلِّ القُدرةِ المُحْدِثةِ مُقارِنًا لها مِن غيرِ أن يكونَ للقُدرةِ تأثيرٌ فيه، قيل لهم: فلا فَرقَ بَينَ هذا الكَسبِ وبَينَ سائرِ ما يحدُثُ في غيرِ محَلِّها، وغيرَ مقارِنٍ لها؛ إذ اشتراكُ الشَّيئينِ في زمانِهما ومَحلِّهما لا يُوجِبُ كَونَ أحدِهما له قُدرةٌ على الآخَرِ، كاشتراكِ العَرَضَينِ الحادِثَينِ في محَلٍّ واحِدٍ في زمانٍ واحدٍ، بل قد يُقالُ: ليس جَعلُ الكَسبِ قُدرةً والقُدرةُ كَسْبًا بأَولى مِن العَكسِ، إذا لم يكُنْ إلَّا مجرَّدُ المقارَنةِ في الزَّمانِ والمحَلِّ، ولهذا قال أهلُ السُّنَّةِ وأهلُ الإثباتِ مِن سائرِ الطَّوائفِ: إنَّ العبدَ فاعِلٌ لِفعلِه حقيقةً، بخِلافِ جُمهورِ الأشعريَّةِ ومَن وافقَهم؛ فإنَّهم يقولونَ: إنَّه فاعِلٌ مجازًا وليس حقيقةً، ويقولونَ: إنَّ فِعلَ العَبدِ فِعلٌ لله لا للعَبدِ؛ لأنَّهم مع سائرِ أهلِ السُّنَّةِ المُثبِتينَ للقدَرِ يقولونَ: إنَّ اللهَ تعالى خالِقُ أفعالِ العِبادِ، وهم يقولونَ: إنَّ فِعلَ اللهِ هو مفعولُه، والخَلقَ هو المخلوقُ)[1].

المبحثُ السَّادسُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه

المطلبُ الأوَّلُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

تنازَعَ المُعتَزِلةُ والأشاعِرةُ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ كلٌّ في طرَفٍ؛ فقالت المُعتَزِلةُ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العَقليَّينِ، وقرَّروا أنَّ اللهَ يُعذِّبُ النَّاسَ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ، وخالَفوا قَولَ اللهِ سُبحانَه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ونفَتِ الأشاعِرةُ حُسنَ الأشياءِ وقُبحَها بالعَقلِ، وقالوا: الأفعالُ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ سواءٌ في الحُسنِ والقُبحِ، وإنَّما يُعرَفُ حُسنُها وقُبحُها بالشَّرعِ وحْدَه، وأجازوا أن يأمُرَ اللهُ سُبحانَه بالشِّركِ والظُّلمِ والزِّنا والفَواحِشِ، وإنَّما كانت هذه مُحرَّمةً لوُرودِ الشَّرعِ بالنَّهيِ عنها، فدَلَّ الشَّرعُ على قُبحِها، أمَّا العَقلُ وَحْدَه فلا

(١) يُنظر: ((الصفدية)) (١/ ١٥٠ - ١٥٢).

يدُلُّ على قُبحِها، وخالَفوا قَولَ اللهِ سُبحانَه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقَولَه عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وتكَلَّم الأشاعِرةُ في جوازِ أن يُكلِّفَ اللهُ العِبادَ ما لا يُطيقونَ فِعلَه، وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّةِ لِما اختلَفوا فيه مِن الحَقِّ بإذْنِه؛ وقالوا إنَّ في الأفعال ما يمكنُ أنْ يُدرَكَ حُسْنُه وقُبحُه بالعقل كما يُدرَكُ بالشَّرعِ، وقرَّروا أنَّ التَّكليفَ والعِقابَ لا يكونُ إلَّا بَعْدَ وُرودِ الشَّرعِ، فلا يترتَّبُ ثَوابٌ ولا عقابٌ إلَّا بالأمرِ والنَّهيِ، فالفِعلُ القبيحُ كالشِّركِ والظُّلمِ والزِّنا هو قبيحٌ في نفْسِه، ولا يمكِنُ أن يأمُرَ اللهُ به، وقَبلَ وُرودِ الأمرِ والنَّهيِ لا يكونُ مُوجِبًا للعقابِ؛ فاللهُ لا يعاقِبُ النَّاسَ على فِعلِ القبائِحِ إلَّا بَعدَ إرسالِ الرُّسُلِ.

أقوالُ الأشاعِرةِ في تقريرِ مَذهَبِهم في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ:

١- قال ابنُ مجاهدٍ: (أجمَعوا على أنَّ القبيحَ مِن أفعالِ خَلقِه ما نهاهم عنه، وزجَرَهم عن فِعلِه، وأنَّ الحَسَنَ ما أمَرَهم به، أو ندَبَهم إلى فِعلِه، أو أباحه لهم)[1].

٢- قال الجُوَينيُّ: (العَقلُ لا يدُلُّ على حُسنِ شيءٍ ولا قُبحِه في حُكمِ التَّكليفِ، وإنَّما يُتلقَّى التَّحسينُ والتَّقبيحُ مِن مَوارِدِ الشَّرعِ ومُوجبِ السَّمعِ، وأصلُ القَولِ في ذلك أنَّ الشَّيءَ لا يَحسُنُ لنَفْسِه وجِنسِه وصِفةٍ لازِمةٍ له، وكذلك القَولُ فيما يَقبُحُ، وقد يَحسُنُ في الشَّرعِ ما يَقبُحُ مِثلُه المُساوي له في جملةِ أحكامِ صِفاتِ النَّفْسِ، فإذا ثبت أنَّ الحُسنَ والقُبحَ عِندَ أهلِ الحَقِّ لا يَرجِعانِ إلى جِنسٍ وصِفةِ نَفْسٍ، فالمَعْنِيُّ بالحَسَنِ ما ورد الشَّرعُ بالثَّناءِ على فاعِلِه، والمرادُ بالقبيحِ ما ورد الشَّرعُ بذَمِّ فاعِلِه. وذهبت المُعتَزِلةُ إلى أنَّ التَّحسينَ والتَّقبيحَ مِن مَدارِكِ العُقولِ على الجُملةِ، ولا يتوقَّفُ إدراكُهما على السَّمعِ، وللحَسَنِ بكَونِه حَسَنًا صِفةٌ، وكذلك

(١) يُنظر: ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) (ص: ١٣٧).

القَولُ في القبيحِ عِندَهم، هذه قاعِدةُ مَذهَبِهم، ورُبَّما يتخبَّطون فيها، ويمتَنِعُ عليهم في مجاري المذهَبِ صَرفُ الحُسنِ والقُبحِ إلى صِفتَينِ للحَسَنِ والقبيحِ)[١].

٣- قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (مذهَبُ أهلِ الحَقِّ: أنَّ العَقلَ لا يدُلُّ على حُسنِ الشَّيءِ وقُبحِه في حُكمِ التَّكليفِ مِن اللهِ شَرعًا، على معنى أنَّ أفعالَ العِبادِ ليست على صِفاتٍ نفْسيَّةٍ حُسنًا وقُبحًا، بحيث لو أقدَم عليها مُقدِمٌ أو أحجَم عنها مُحجِمٌ استَوجَب على اللهِ ثوابًا أو عِقابًا، وقد يَحسُنُ الشَّيءُ شَرعًا ويَقبُحُ مِثلُه المُساوي له في جميعِ الصِّفاتِ النَّفْسيَّةِ، فمعنى الحَسَنِ ما ورد الشَّرعُ بالثَّناءِ على فاعِلِه، ومعنى القبيحِ ما ورد الشَّرعُ بذمِّ فاعِلِه، وإذا ورد الشَّرعُ بحُسنٍ وقُبحٍ لم يقتَضِ قَولُه صِفةً للفِعلِ، وليس الفِعلُ على صِفةٍ يخبِرُ الشَّرعُ عنه بحُسنٍ وقُبحٍ، ولا إذا حكَم به ألبسَه صِفةً فيُوصَفُ به حقيقةً، وكما أنَّ العِلمَ لا يَكسِبُ المعلومَ صِفةً، ولا يكتَسِبُ عنه صفةً، كذلك القَولُ الشَّرعيُّ والأمرُ الحُكميُّ لا يَكسِبُه صفةً، ولا يكتَسِبُ عنه صفةً، وليس لمُتعلَّقِ القَولِ مِن القَولِ صِفةٌ، كما ليس لمُتعلَّقِ العِلمِ مِن العِلمِ صِفةٌ)[٢].

٤- قال الآمِديُّ: (مذهَبُ أهلِ الحَقِّ مِن الأشاعِرةِ وغَيرِهم: أنَّ الحُسنَ والقُبحَ ليس وصفًا ذاتيًّا للحَسَنِ والقبيحِ، ولا أنَّ ذلك ممَّا يُدرَكُ بضرورةِ العَقلِ أو نَظَرِه، بل إطلاقُ لَفظِ الحَسَنِ والقبيحِ عِندَهم باعتباراتٍ غيرِ حقيقيَّةٍ، بل إضافيَّةٌ يمكِنُ تغيُّرُها وتبدُّلُها بالنَّظَرِ إلى الأشخاصِ والأزمانِ والأحوالِ)[٣].

٥- قال الإيجي: (تكليفُ ما لا يُطاقُ جائِزٌ عِندَنا؛ لِما قدَّمنا آنِفًا مِن أنَّه لا يجِبُ

(١) يُنظر: ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٢٧٨).

(٢) يُنظر: ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) (ص: ٢٠٨).

(٣) يُنظر: ((أبكار الأفكار في أصول الدين)) (٢/ ١٢١).

عليه شيءٌ، ولا يقبُحُ منه شيءٌ؛ إذ يفعَلُ ما يَشاءُ، ويَحكُمُ ما يُريدُ، لا مُعقِّبَ لحُكمِه، ومنَعَه المُعتَزِلةُ لقُبحِه عقلًا، فإنَّ مَن كلَّف الأعمى نَقْطَ المصاحِفِ، والزَّمِنَ المشيَ إلى أقاصي البلادِ، وعبْدَه الطَّيرانَ إلى السَّماءِ؛ عُدَّ سفيهًا، وقَبُح ذلك في بَدائِه العقولِ، وكان كأمرِ الجمادِ.

واعلَمْ أنَّ ما لا يُطاقُ على مَراتبَ؛ **أدناها**: أن يمتنِعَ الفِعلُ لعِلمِ اللهِ بعَدَمِ وُقوعِه أو إرادتِه أو إخبارِه، فإنَّ مِثلَه لا تتعلَّقُ به القُدرةُ الحادثةُ؛ لأنَّ القُدرةَ مع الفِعلِ، ولا تتعلَّقُ بالضِّدَّينِ، والتَّكليفُ بهذا جائزٌ بل واقعٌ إجماعًا، وإلَّا لم يكُنِ العاصي بكُفرِه وفِسقِه مُكَلَّفًا.

وأقصاها: أن يمتَنعَ لنَفْسِ مفهومِه كجَمعِ الضِّدَّينِ، وقَلبِ الحقائِقِ، وجوازُ التَّكليفِ به فرعُ تصَوُّرِه، فمِنَّا مَن قال: لو لم يُتصوَّرْ لَامتنَع الحُكمُ بامتِناعِ تصَوُّرِه وطلَبِه، ومنهم مَن قال: طلَبُه يتوقَّفُ على تصوُّرِه واقعًا، وهو مُنتَفٍ هاهنا؛ فإنَّه إنَّما يُتصوَّرُ إمَّا منفيًّا بمعنى أنَّه ليس لنا شيءٌ مَوهومٌ أو محقَّقٌ هو اجتِماعُ الضِّدَّينِ، أو بالتَّشبيهِ بمعنى أن يُتصوَّرَ اجتماعُ المتخالِفَينِ كالسَّوادِ والحلاوةِ، ثمَّ يُحكَمَ بأنَّ مِثلَه لا يكونُ بيْنَ الضِّدَّينِ، وذلك غيرُ تصَوُّرِ وُقوعِه، ولا مُستلزِمٌ له، صرَّح ابنُ سينا به، ولعلَّه معنى قولِ أبي هاشمٍ: العِلمُ بالمُستحيلِ عِلمٌ لا معلومَ له، ومرادُ مَن قال: المُستحيلُ لا يعلَمُ.

المرتبةُ الوُسْطى: ألَّا يتعلَّقَ به القُدرةُ الحادثةُ عادةً، سواءٌ امتَنع تعلُّقُها به لا لنَفْسِ مفهومِه، كخَلقِ الأجسامِ، أمْ لا، كحَملِ الجبَلِ والطَّيرانِ إلى السَّماءِ، فهذا نُجَوِّزُه، وإن لم يقَعْ بالاستقراءِ)[1].

٦- قال الجُرجانيُّ: (القبيحُ عِندَنا ما نُهيَ عنه شرعًا نَهْيَ تحريمٍ أو تنزيهٍ،

(١) يُنظر: ((المواقف)) (٣/ ٢٩٠).

والحَسَنُ بخلافِه، أي ما لم يُنْهَ عنه شرعًا، كالواجِبِ والمندوبِ والمباحِ... ولا حُكمَ للعَقلِ في حُسنِ الأشياءِ وقُبحِها، وليس ذلك -أي: حُسنُ الأشياءِ وقُبحُها- عائدًا إلى أمرٍ حقيقيٍّ حاصلٍ في الفعلِ قبْلَ الشَّرعِ يكشِفُ عنه الشَّرعُ كما تزعمُه المُعتَزِلةُ، بل الشَّرعُ هو المُثبِتُ له والمُبيِّنُ، فلا حُسنَ ولا قُبحَ للأفعالِ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ، ولو عَكَس الشَّارعُ القضيَّةَ فحَسَّن ما قبَّحه، وقبَّح ما حَسَّنه، لم يكُنْ ممتَنِعًا، وانقَلَب الأمرُ فصار القبيحُ حَسَنًا، والحَسَنُ قبيحًا، كما في النَّسْخِ مِن الحُرمةِ إلى الوُجوبِ، ومِن الوُجوبِ إلى الحُرمةِ)[1].

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

من أحسنِ من ردَّ على الأشاعرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتقبيحِ ابنُ تيميَّة وابن القيِّم والشَّاطبيُّ.

قال ابنُ تيميَّةَ: (العُقلاءُ متَّفقونَ على أنَّ كَوْنَ بعضِ الأفعالِ مُلائمًا للإنسانِ وبعضَها منافيًا له إذا قيل: هذا حسَنٌ وهذا قبيحٌ، فهذا الحُسنُ والقُبحُ ممَّا يُعلَمُ بالعقلِ باتِّفاقِ العُقَلاءِ، وتَنازَعوا في الحُسنِ والقُبحِ بمعنى كَونِ الفعلِ سَببًا للذَّمِّ والعِقابِ: هل يُعلَمُ بالعَقلِ أمْ لا يُعلَمُ إلَّا بالشَّرعِ؟ وكان مِن أسبابِ النِّزاعِ أنَّهم ظنُّوا أنَّ هذا القِسمَ مُغايرٌ للأوَّلِ، وليس هذا خارجًا عنه؛ فليس في الوُجودِ حَسَنٌ إلَّا بمعنى المُلائِمِ، ولا قبيحٌ إلَّا بمعنى المُنافي، والمَدحُ والثَّوابُ مُلائِمٌ، والذَّمُّ والعِقابُ مُنافٍ، فهذا نوعٌ مِن المُلائِمِ والمُنافي، يبقى الكلامُ في بعضِ أنواعِ الحَسَنِ والقبيحِ لا في جميعِه، ولا رَيبَ أنَّ مِن أنواعِه ما لا يُعلَمُ إلَّا بالشَّرعِ، ولكِنَّ النِّزاعَ فيما قُبحُه معلومٌ لعُمومِ الخَلقِ كالظُّلمِ والكَذِبِ ونَحوِ ذلك، النِّزاعُ في أمورٍ؛ منها: هل للفِعلِ صِفةٌ صار بها حَسَنًا وقبيحًا، وأنَّ الحُسنَ العَقليَّ

(١) يُنظر: ((المواقف مع شرح الجرجاني)) (٣/ ٢٦٨).

هو كَونُه مُوافِقًا لمصلحةِ العالَمِ، والقُبحَ العَقليَّ بخِلافِه؟ فهل في الشَّرعِ زيادةٌ على ذلك؟ وفي أنَّ العقابَ في الدُّنيا والآخرةِ هل يُعلَمُ بمجرَّدِ العَقلِ؟ ومِن النَّاسِ مَن أثبَت قِسمًا ثالثًا للحُسنِ والقُبحِ وادَّعى الاتِّفاقَ عليه: وهو كَونُ الفِعلِ صِفةَ كَمالٍ أو صِفةَ نَقصٍ، وهذا القِسمُ لم يَذكُرْه عامَّةُ المتقدِّمينَ المتكلِّمينَ في هذه المسألةِ؛ ولكِنْ ذكَره بعضُ المُتأخِّرينَ كالرَّازيِّ، وأخَذه عن الفلاسِفةِ، والتَّحقيقُ أنَّ هذا القِسمَ لا يخالِفُ الأوَّلَ؛ فإنَّ الكمالَ الَّذي يحصُلُ للإنسانِ بِبَعضِ الأفعالِ هو يعودُ إلى المُوافقةِ والمُخالفةِ، وهو اللَّذَّةُ أو الألمُ، فالنَّفْسُ تلتَذُّ بما هو كمالٌ لها، وتتألَّمُ بالنَّقصِ، فيعودُ الكمالُ والنَّقصُ إلى الملائِمِ والمُنافي، والمقصودُ هنا: أنَّ الفَرقَ بيْنَ الأفعالِ الحَسَنةِ الَّتي يحصُلُ لصاحِبِها بها لذَّةٌ وبيْنَ السَّيِّئةِ الَّتي يحصُلُ له بها ألمٌ: أمرٌ حِسِّيٌّ يَعرِفُه جميعُ الحيوانِ)[1].

وقال أيضًا: (تحقيقُ الأمرِ أنَّ الأحكامَ للأفعالِ ليست مِن الصِّفاتِ اللَّازِمةِ، بل هي مِن العارضةِ للأفعالِ بحسَبِ مُلاءمتِها ومُنافرتِها، فالحُسنُ والقُبحُ بمعنى كَونِ الشَّيءِ محبوبًا ومكروهًا ونافعًا وضارًّا، ومُلائِمًا ومُنافِرًا، وهذه صفةٌ ثبوتيَّةٌ للمَوصوفِ، لكنَّها تتنوَّعُ بتنوُّعِ أحوالِه، فليست لازِمةً له، ومَن قال: إنَّ الأفعالَ ليس فيها صِفاتٌ تقتضي الحُسنَ والقُبحَ، فهو بمنزلةِ قَولِه: ليس في الأجسامِ صِفاتٌ تقتضي التَّسخينَ والتَّبريدَ والإشباعَ والإرواءَ! فسَلْبُ صفاتِ الأعيانِ المُقتَضيةِ للآثارِ كسَلبِ صِفاتِ الأفعالِ المُقتَضيةِ للآثارِ)[2].

وقال أيضًا: (ذهَبَ طائفةٌ مِن أهلِ الكلامِ إلى أنَّ تكليفَ المُمتَنعِ لِذَاتِه واقعٌ في الشَّريعةِ، وهذا قَولُ الرَّازيِّ، وطائفةٍ قَبْلَه، وزعموا أنَّ تكليفَ أبي لهبٍ وغَيرِه

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٣٠٩).

(٢) يُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) (٣/ ١٧٨).

مِن هذا البابِ، حيثُ كُلِّف أن يُصدِّقَ بالأخبارِ الَّتي مِن جملتِها الإخبارُ بأنَّه لا يُؤمِنُ! وهذا غلَطٌ؛ فإنَّه مَن أخبَر اللهُ أنَّه لا يؤمِنُ، وأنَّه يَصلى النَّارَ بَعْدَ دعاءِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم له إلى الإيمانِ؛ فقد حَقَّت عليه كَلِمةُ العذابِ،كالَّذي يُعاينُ الملائكةَ وَقتَ الموتِ، لم يَبْقَ بَعْدَ هذا مُخاطَبًا مِن جِهةِ الرَّسولِ بهذَينِ الأمْرَينِ المتناقِضَينِ.

وكذلك مَن قال: تكليفُ العاجزِ واقعٌ محتَّمٌ بقولِه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم: ٤٢]! فإنَّه يُناقِضُ هذا الإجماعَ، ومضمونُ الإجماعِ نفْيُ وُقوعِ ذلك في الشَّريعةِ، وأيضًا فإنَّ مِثلَ هذا الخطابِ إنَّما هو خطابُ تعجيزٍ على وَجهِ العقوبةِ لهم؛ لتَرْكِهم السُّجودَ وهم سالِمونَ، يُعاقَبونَ على تَركِ العِبادةِ في حالِ قُدرتِهم بأن أُمِروا بها حالَ عَجزِهم على سبيلِ العقوبةِ لهم، وخِطابُ العُقوبةِ والجزاءِ مِن جِنسِ خِطابِ التَّكوينِ، لا يُشتَرَطُ فيه قُدرةُ المُخاطَبِ؛ إذ ليس المطلوبُ فِعلَه، وإذا تبيَّنت الأنواعُ والأقسامُ زال الاشتِباهُ والإبهامُ)[1].

وقال ابنُ القيِّم: (تحقيقُ القولِ في هذا الأصلِ العظيمِ أنَّ القُبحَ ثابتٌ للفِعلِ في نفْسِه، وأنَّه لا يُعذِّبُ اللهُ عليه إلَّا بَعْدَ إقامةِ الحُجَّةِ بالرِّسالةِ)[2].

وقال أيضًا: (الأفعالُ في نَفْسِها حَسَنةٌ وقبيحةٌ، كما أنَّها نافِعةٌ وضارَّةٌ، والفَرقُ بيْنَهما كالفَرقِ بَيْنَ المطعوماتِ والمشمومات والمَرئيَّاتِ، ولكِنْ لا يترتَّبُ عليهما ثوابٌ ولا عِقابٌ إلَّا بالأمرِ والنَّهيِ، وقبْلَ وُرودِ الأمرِ والنَّهيِ لا يكونُ قبيحًا مُوجِبًا للعِقابِ مع قُبحِه في نَفْسِه، بل هو في غايةِ القُبحِ، واللهُ لا يعاقِبُ عليه إلَّا بَعْدَ إرسالِ الرُّسُلِ؛ فالسُّجودُ للشَّيطانِ والأوثانِ، والكَذِبُ والزِّنا،

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٣٠٢).

(٢) يُنظر: ((مفتاح دار السعادة)) (٢/ ٧).

والظُّلمُ والفواحِشُ، كُلُّها قبيحةٌ في ذاتِها، والعِقابُ عليها مشروطٌ بالشَّرعِ. فالنُّفاةُ يقولونَ: ليست في ذاتِها قبيحةً، وقُبْحُها والعِقابُ عليها إنَّما ينشَأُ بالشَّرعِ، والمُعتَزِلةُ تقولُ: قُبحُها والعِقابُ عليها ثابتانِ بالعَقلِ)[1].

وقال الشَّاطبيُّ: (عامَّةُ المبتَدِعةِ قائلةٌ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ، فهو عمدتُهم الأولى، وقاعدتُهم الَّتي يَبنون عليها الشَّرعَ، فهو المقدَّمُ في نِحَلِهم بحيث لا يتَّهمون العقلَ، وقد يتَّهمون الأدِلَّةَ إذا لم توافِقْهم في الظَّاهرِ حتَّى يَرُدُّوا كثيرًا مِن الأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ! وقد عَلِمتَ أيُّها النَّاظرُ أنَّه ليس كُلُّ ما يَقضي به العقلُ يكونُ حَقًّا؛ ولذلك تراهم يَرتضون اليومَ مَذهَبًا ويَرجعون عنه غدًا، ثمَّ يَصيرون بعدَ غَدٍ إلى رأيٍ ثالثٍ! ولو كان كُلُّ ما يَقضي به حقًّا لَكفى في إصلاحِ مَعاشِ الخَلقِ ومَعادِهم، ولم يكُنْ لبَعثةِ الرُّسُلِ عليهم السَّلامُ فائدةٌ، ولَكان على هذا الأصلِ تُعَدُّ الرِّسالةُ عبثًا لا معنى له، وهو كُلُّه باطلٌ، فما أدَّى إليه مِثلُه، فأنت ترى أنَّهم قدَّموا أهواءَهم على الشَّرعِ؛ ولذلك سُمُّوا في بعضِ الأحاديثِ، وفي إشارةِ القرآنِ: أهْلَ الأهواءِ؛ وذلك لغَلَبةِ الهوى على عقولِهم، واشتِهارِه فيهم)[2].

المبحثُ السَّابعُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ، والرَّدُّ عليه

المطلبُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ

ذهب الأشاعِرةُ إلى أنَّ أخَصَّ وَصفٍ للإلهِ هو القُدرةُ على الاختراعِ، فأرادوا أن يُحافِظوا على أخصِّ وَصفٍ للهِ تعالى، فلم يَنسُبوا لغيرِه صفةَ الفاعليَّةِ ولا الإحداثِ؛ لأنَّ كُلَّ ذلك لا يليقُ إلَّا باللهِ سُبحانَه، فبالَغوا في ذلك حتَّى أنكَروا الأسبابَ الَّتي خلَقها اللهُ تعالى بمشيئتِه وقُدرتِه، وقرَّروا أنَّه لا أثَرَ لشَيءٍ في شَيءٍ

(١) يُنظر: ((مدارج السالكين)) (١/ ٢٤٧).

(٢) ((الاعتصام)) (١/ ١٤٤).

أبدًا، وذهبوا إلى أنَّ مَن قال: الأشياء بطَبعِها تفعَلُ، كَفَر، ومَن قال: بقُوَّةٍ جعَلَها اللهُ فيها، كان مُبتدِعًا.

أقوالُ الأشاعِرةِ في تقريرِ مذهبِهم في مسألةِ العادةِ والأسبابِ:

وإنَّ مِن أَغرَبِ ما في المَذهَبِ الأشْعَريِّ إنْكارَ كَوْنِ الأسْبابِ العاديَّةِ تُؤَثِّرُ في مُسَبَّباتِها، فيُنكِرونَ مَثَلًا أنَّ الأكْلَ مُشبِعٌ، وأنَّ الماءَ مُرْوٍ، وأنَّ النَّارَ مُحرِقةٌ بطَبْعِها، فخالَفوا العُقَلاءَ في تَأثيرِ الأسْبابِ[1]، ولم يَكْتَفوا بإنْكارِ أثَرِها، بلْ كَفَّرَ بعضُ الأشاعِرةِ مَن خالَفَهم في هذه المَسْألةِ!

١- قال الشَّهْرَسْتانيُّ: (قال أبو الحسَنِ عليُّ بنُ إسماعيلَ الأشعَريُّ: إذا كان الخالِقُ على الحقيقةِ هو الباريَ تعالى لا يُشارِكُه في الخَلقِ غيرُه، فأخصُّ وَصفِه تعالى هو القُدرةُ على الاختراعِ)[2].

٢- وقال الغزاليُّ: (مذهَبُ الطَّبائعيَّةِ: أنَّ النَّارَ مُحرِقةٌ بطَبعِها، والماءَ مُرْوٍ بطَبعِه، والخُبزَ مُشبِعٌ بطبعِه... وقِسْ عليه جميعَ الأسبابِ، ومذهَبُ أهلِ الحقِّ[3] أنَّ المؤثِّرَ هو قُدرةُ اللهِ تعالى، وأنَّ الأسبابَ لا أثَرَ لها، واللهُ أعلَمُ)[4].

(١) قال ابنُ تيميَّةَ: (جُمهورُ أهْلِ السُّنَّةِ يقولونَ: إنَّ العَبْدَ فاعِلٌ لفِعْلِه حقيقةً، وإنَّ له قُدرةً حقيقيَّةً واستطاعةً حقيقيَّةً، ولا يُنكِرون تأثيرَ الأسبابِ الطبيعيَّةِ، بل يُقِرُّون بما دَلَّ عليه الشَّرعُ والعَقْلُ مِن أنَّ اللهَ يُنبِتُ النَّباتَ بالماءِ، ولا يقولون: إنَّ القُوى والطَّبائِعَ الموجودةَ في المخلوقاتِ لا تأثيرَ لها، بل يُقِرُّونَ أنَّ لها تأثيرًا لَفظًا ومعنًى، يقولونَ: هذا التَّأثيرُ هو تأثيرُ الأسبابِ في مُسَبَّباتِها، واللهُ تعالى خالِقُ السَّبَبِ والمُسَبَّبِ، ومع أنَّه خالِقُ السَّبَبِ فلا بُدَّ له مِن سَبَبٍ آخَرَ يُشارِكُه، ولا بُدَّ له مِن مُعارِضٍ يمانِعُه، فلا يَتِمُّ أثَرُه مع خَلْقِ اللهِ له إلَّا بأن يخلُقَ اللهُ السَّبَبَ الآخَرَ، ويُزيلَ الموانِعَ). يُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) (٣/ ١٢، ١٣)

(٢) يُنظر: ((المِلَل والنِّحَل)) (١/ ١٠٠).

(٣) يعني بهم: الأشاعرةَ.

(٤) يُنظر: ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ١٣٠).

وقال أيضًا: (لَزِمَ الخوضُ في هذه المسألةِ لإثباتِ المُعجِزاتِ، ولأمرٍ آخَرَ وهو نُصرةُ ما أطبَق عليه المُسلِمونَ مِن أنَّ اللهَ قادِرٌ على كُلِّ شَيءٍ... الاقترانُ بيْنَ ما يُعتقَدُ في العادةِ سَبَبًا وما يُعتقَدُ مُسَبَّبًا ليس ضروريًّا عِندَنا، بل كلُّ شيئينِ ليس هذا ذاكَ ولا ذاكَ هذا، ولا إثباتُ أحَدِهما متضَمِّنٌ لإثباتِ الآخَرِ، ولا نَفيُه متضَمِّنٌ لنَفيِ الآخَرِ؛ فليس مِن ضرورةِ وُجودِ أحَدِهما وُجودُ الآخَرِ، ولا مِن ضَرورةِ عَدَمِ أحَدِهما عدَمُ الآخَرِ، مِثلُ الرِّيِّ والشُّربِ، والشِّبَعِ والأكلِ، والاحتراقِ ولقاءِ النَّارِ، والنُّورِ وطُلوعِ الشَّمسِ، والموتِ وجَزِّ الرَّقَبةِ، والشِّفاءِ وشُربِ الدَّواءِ، وإسهالِ البَطنِ واستِعمالِ المُسَهِّلِ، وهَلُمَّ جَرًّا إلى كُلِّ المُشاهَداتِ مِن المُقتَرِناتِ في الطِّبِّ والنُّجومِ والصِّناعاتِ والحِرَفِ، وإنَّ اقترانَها لِما سبَقَ مِن تقديرِ اللهِ سُبحانَه، يخلُقُها على التَّساوُقِ، لا لكونِه ضروريًّا في نفْسِه غيرَ قابلٍ للفَرقِ، بل في المقدورِ خَلْقُ الشِّبَعِ دونَ الأكلِ، وخلْقُ الموتِ دونَ جزِّ الرَّقَبةِ، وإدامةُ الحياةِ مع جَزِّ الرَّقَبةِ، وهَلُمَّ جَرًّا إلى جميعِ المُقتَرِناتِ... فلنُعَيِّنْ مثالًا واحدًا، وهو الاحتراقُ في القُطنِ مثلًا مع مُلاقاةِ النَّارِ، فإنَّا نُجوِّزُ وُقوعَ الملاقاةِ بيْنَهما دونَ الاحتراقِ، ونُجوِّزُ حُدوثَ انقلابِ القُطنِ رَمادًا مُحترقًا دونَ ملاقاةِ النَّارِ... فاعِلُ الاحتراقِ بخَلقِ السَّوادِ في القُطنِ، والتَّفَرُّقِ في أجزائِه، وجَعلِه حُراقًا أو رَمادًا: هو اللهُ، إمَّا بواسطةِ الملائكةِ أو بغيرِ واسِطةٍ، فأمَّا النَّارُ -وهي جمادٌ- فلا فِعلَ لها)[1].

٣- وقال البَغداديُّ: (أجاز الأشاعِرةُ أن يجمَعَ الإنسانُ بيْنَ النَّارِ والقُطنِ فلا تُحرِقَها، على نقضِ العادةِ، كما أجرى العادةَ بألَّا يُخلَقَ الوَلَدُ إلَّا بَعْدَ وَطءِ الوالِدَينِ،

(١) يُنظر: ((تهافت الفلاسفة)) (ص: ٢٣٦ - ٢٣٨).

ولو أراد خلَقَ ذلك)[١].

٤- وقال الرَّازيُّ: (فإنْ قيل: فما خاصيَّةُ الإلهِ؟ قُلْنا: خاصيَّتُه اقتِدارُه على الاختراعِ)[٢].

٥- وقال الدُّسوقيُّ: (اعلَمْ أنَّ العُقلاءَ على أربعةِ أقسامٍ:

فمِنهم مَن اعتقَد أنَّ الأسبابَ العاديَّةَ تؤثِّرُ في مُسبَّباتِها بطَبعِها وذاتِها، والتَّلازُمَ بيْنَهما عَقليٌّ، وهذا كافِرٌ إجماعًا.

ومنهم مَن اعتقَد أنَّ الأسبابَ العاديَّةَ تُؤثِّرُ في مُسبَّباتِها بقُوَّةٍ أَودعها اللهُ فيها، والتَّلازُمَ بيْنَهما عاديٌّ، وهذا في كُفرِه قَولانِ، والصَّحيحُ عَدَمُ كُفرِه، ومِن هذا يُعلَمُ أنَّ الصَّحيحَ عَدَمُ كُفرِ المُعتَزِلةِ؛ لأنَّهم يقولونَ: إنَّ العبدَ يخلُقُ أفعالَ نَفْسِه الاختياريَّةَ بقُوَّةٍ أودعها اللهُ فيه، وهي القُدرةُ الحادِثةُ الَّتي خلَقها فيه.

ومنهم مَن يعتَقِدُ أنَّ المُؤثِّرَ في المُسَبَّباتِ العاديَّةِ -كالإحراقِ والرِّيِّ والشِّبَعِ- هو اللهُ وَحْدَه، إلَّا أنَّه يعتَقِدُ أنَّ المُلازَمةَ بيْنَ الأسبابِ والمُسَبَّباتِ عَقليَّةٌ لا يمكِنُ تخلُّفُها، فمتى وُجِدت النَّارُ وُجِد الإحراقُ، ومتى وُجِد الأكلُ وُجِد الشِّبَعُ، وهذا غيرُ كافرٍ إجماعًا، إلَّا أنَّ هذا الاعتقادَ جَهلٌ، ورُبَّما جرَّه ذلك الجَهلُ إلى الكُفرِ؛ لأنَّه يلزَمُه إنكارُ ما خالف العادةَ، فرُبَّما أنكر البَعثَ وإحياءَ الموتى، فيَكفُرُ؛ وذلك لأنَّ العادةَ أنَّ الميِّتَ إذا مات يوضَعُ في القَبرِ ولا يحيا بَعْدَ ذلك، فرُبَّما اعتَقَد أنَّه لا يمكِنُ تخلُّفُ ذلك، فيُنكِرُ البَعثَ وإحياءَ الموتى، فيَكفُرُ.

ومنهم مَن يعتَقِدُ أنَّ المُؤثِّرَ في المُسَبَّباتِ العاديَّةِ هو اللهُ وَحْدَه، وأنَّ المُلازَمةَ

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) (ص: ١٣٨).

(٢) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٢٧٢).

والمقارَنةَ بيْنَ الأسبابِ والمُسَبَّباتِ عاديٌّ يمكِنُ تخلُّفُه بأن يُوجَدَ السَّبَبُ دونَ المُسَبَّبِ، وهذا الاعتقادُ هو المُنجي عِندَ اللهِ، وهو اعتقادُ أهلِ السُّنَّةِ)[١].

٦- وقال السَّنوسيُّ: (قال ابنُ دَهَّاقٍ[٢] في «شَرحِ الإرشادِ» حينَ تعرَّض لأصنافِ الشِّركِ:... الثَّاني: ما أُضيفَ مِن أفعالِ بَعضٍ إلى بعضٍ، مِن أنَّ النارَ تُحرِقُ، والطَّعامَ يُشبِعُ، والثَّوبَ يَستُرُ، إلى غيرِ ذلك مِن رَبطِ المُعتاداتِ حتَّى ظنُّوها واجبةً، وتلك ضلالةٌ تَبِع الفيلسوفيَّ فيها كثيرٌ مِن عامَّةِ المُسلِمينَ. قُلتُ: بل وكثيرٌ مِن المُتفقِّهينَ المُشتغِلينَ بما لا يَعنيهم مِن العُلومِ، وعن مَراشِدِهم عَمِينَ، قال: وهم فيها على اعتقاداتٍ؛ فمَن قال: بطَبعِها تفعَلُ، فلا خِلافَ في كُفرِه، ومَن قال: بقُوَّةٍ جعَلَها اللهُ فيها، كان مُبتدِعًا، وقد اختلَف النَّاسُ في كُفرِه. قُلتُ: وهذا القِسمُ هو اعتقادُ أكثَرِ عامَّةِ المُتفقِّهةِ في زماننا، ومَن في معناهم مِن جَهَلةِ المُقَلِّدينَ. قال: ومَن قال: إنَّ الأكلَ دليلٌ عقليٌّ على الشِّبَعِ دونَ أن يكونَ مُعتادًا، كان جاهِلًا بمعنى الدَّلالةِ العقليَّةِ. ومَن عَلِم أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالى ربَط بعضَ أفعالِه ببعضٍ، وكُلَّما فَعَل هذا فَعَل هذا باختيارِه، وإذا شاء خَرْقَ هذه العادةِ فَعَل؛ فهذا هو المؤمِنُ الَّذي سَلِم مِن هذه الآفةِ بفَضلِه سُبحانَه وتعالى)[٣].

٧- وقال الباجوريُّ: (مَن اعتَقد أنَّ الأسبابَ العاديَّةَ -كالنَّارِ والسِّكِّينِ، والأكلِ والشُّربِ- تُؤثِّرُ في مُسَبَّباتِها -كالحَرقِ والقَطعِ، والشِّبَعِ والرِّيِّ- بطَبعِها وذاتِها، فهو كافِرٌ بالإجماعِ، أو بقُوَّةٍ خَلقَها اللهُ فيها، ففي كُفرِه قَولانِ، والأصَحُّ أنَّه ليس بكافرٍ، بل فاسِقٌ مُبتَدِعٌ)[٤].

(١) ((حاشية الدسوقي على أم البراهين)) (ص: ٤٠).

(٢) هو إبراهيمُ بنُ يوسفَ بنِ دَهَّاق المالَقيُّ. (ت:٦١١ هـ). ((لسان الميزان)) لابن حجر (١/ ٣٩٠).

(٣) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ١٨٣).

(٤) ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) (ص: ١٦٧).

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ

كَثُرت رُدودُ العُلماءِ على الأشاعِرةِ في نفيهم تأثيرَ الأسبابِ مُطلقًا، وإنكارِهم أن يكونَ اللهُ جَعَل الأسبابَ تُؤثِّرُ في مُسَبَّباتِها بإذْنِه، وهذه بعضُ أقوالِهم:

١- قال ابنُ حزمٍ: (قال الأشاعِرةُ: مَن قال: إنَّ النَّارَ تُحرِقُ أو تَلفَحُ، أو أنَّ الأرضَ تهتَزُّ أو تُنبِتُ شيئًا، أو أنَّ الخَمرَ يُسكِرُ، أو أنَّ الخُبزَ يُشبِعُ، أو أنَّ الماءَ يَروي- فقد ألحدَ وافترى! وقال الباقِلَّانيُّ: نحن نُنكِرُ فِعلَ النَّارِ للتَّسخينِ والإحراقِ، ونُنكِرُ فِعلَ الثَّلجِ للتَّبريدِ، وفِعلَ الطَّعامِ والشَّرابِ للشِّبَعِ والرِّيِّ، والخَمرِ للإسكارِ، كُلُّ هذا عِندَنا باطِلٌ مُحالٌ نُنكِرُه أشَدَّ الإنكارِ... وهذا تكذيبٌ منهم للهِ عزَّ وجلَّ إذ يقولُ: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، ولقَولِه تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقَولِه تعالى: ﴿أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٧]، وقَولِه تعالى ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]، وقد صكَكْتُ بهذا وَجْهَ بَعضِ مقَدَّميهم في المُناظَرةِ فدَهِش وبَلُدَ، وهو أيضًا تكذيبٌ لقَولِ رَسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ إذ يقولُ: «كُلُّ مُسكِرٍ حرامٌ، وكُلُّ شرابٍ أسكَرَ حرامٌ»[(١)]، مع مُخالَفتِهم لكُلِّ لُغةٍ، ولكُلِّ ذي حِسٍّ مِن مُسلِمٍ وكافرٍ، ومُكابرةِ العِيانِ، وإبطالِ المُشاهَدةِ)[(٢)].

(١) أخرجه البخاريُّ (٤٣٤٣)، ومسلمٌ (١٧٣٣) من حديثِ أبي موسى الأشعريِّ رضي اللهُ عنه، بلفظ: ((كُلُّ مُسْكِرٍ حرامٌ)).

وأخرجه البخاريُّ (٥٥٨٥)، ومسلمٌ (٢٠٠١) مِن حديثِ عائشةَ رضي اللهُ عنها، بلفظِ: ((كُلُّ شرابٍ أسكَرَ فهو حرامٌ)).

وأخرجه مسلمٌ (٢٠٠٣) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي اللهُ عنهما، بلفظِ: ((كُلُّ مُسكِرٍ خمرٌ، وكُلُّ مُسكِرٍ حرامٌ)).

(٢) ((الفَصْلُ في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٤/ ١٦٤).

وقال ابنُ حزم أيضًا: (ذهَبَت الأشعريَّةُ إلى إنكارِ الطَّبائِعِ جُملةً، وقالوا: ليس في النَّارِ حَرٌّ، ولا في الثَّلجِ بَرْدٌ، ولا في العالَمِ طبيعةٌ أصلًا، وقالوا: إنَّما حَدَث حَرُّ النَّارِ جملةً، وبَرْدُ الثَّلجِ عِندَ المُلامَسةِ، قالوا: ولا في الخَمرِ طبيعةُ إسكارٍ، ولا في المَنِيِّ قُوَّةٌ يَحدُثُ بها حيوانٌ، ولكِنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يخلُقُ منه ما شاء، وقد كان ممكِنًا أن يُحدِثَ مِن مَنيِّ الرِّجالِ جَمَلًا، ومِن مَنيِّ الحِمارِ إنسانًا،...: ما نعلَمُ لهم حُجَّةً شغَّبوا بها في هذا الهَوَسِ أصلًا، وقد ناظَرْتُ بعضَهم في ذلك فقُلتُ له: إنَّ اللُّغةَ الَّتي نزل بها القُرآنُ تُبطِلُ قَولَكم؛ لأنَّ مِن لُغةِ العَرَبِ القديمةِ ذِكْرَ الطَّبيعةِ والخَليقةِ والسَّليقةِ والغَريزةِ والسَّجيَّةِ، ولا يَشُكُّ ذو عِلمٍ في أنَّ هذه الألفاظَ استُعمِلَت في الجاهليَّةِ، وسَمِعها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فلم يُنكِرْها قَطُّ، ولا أنكرها أحدٌ مِن الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، ولا أحدٌ ممَّن بَعْدَهم، حتَّى حدَث مَن لا يُعتَدُّ به... وهذا المذهَبُ الفاسِدُ حداهم على أن سَمَّوا ما تأتي به الأنبياءُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ مِن الآياتِ المُعجِزاتِ خَرْقَ العادةِ؛ لأنَّهم جعَلوا امتناعَ شَقِّ القَمَرِ وشَقِّ البحرِ، وامتناعَ إحياءِ الموتى وإخراجِ ناقةٍ مِن صخرةٍ، وسائِرَ مُعجِزاتِهم إنَّما هي عاداتٌ فقط!... مَعاذَ اللهِ مِن هذا! ولو كان ذلك عادتَه لَما كان فيها إعجازٌ أصلًا؛ لأنَّ العادةَ في لغةِ العَربِ والدَّأبَ والدَّيدَنَ ألفاظٌ مُترادِفةٌ على معنًى واحدٍ، وهي في أكثَرِ استعمالِ الإنسانِ له ممَّا لا يُؤمَنُ تَركُه إيَّاه، ولا يُنكَرُ زوالُه عنه، بل هو مُمكِنٌ وُجودُ غَيرِه ومِثلِه بخِلافِ الطَّبيعةِ الَّتي الخروجُ عنها ممتَنِعٌ، ... وكُلُّ هذه الطَّبائعِ والعاداتِ مخلوقةٌ خلَقها اللهُ عزَّ وجلَّ، فرَتَّبَ الطَّبيعةَ على أنَّها لا تستحيلُ أبدًا، ولا يمكِنُ تبَدُّلُها عِندَ كلِّ ذي عَقلٍ، كطبيعةِ الإنسانِ بأن يكونَ مُمكِنًا له التَّصَرُّفُ في العُلومِ والصِّناعاتِ إن لم يعتَرِضْه آفةٌ، وطبيعةِ الحميرِ والبِغالِ بأنَّه غيرُ مُمكِنٍ منها ذلك، وكطبيعةِ البُرِّ

أَلَّا يُنبِتَ شعيرًا ولا جَوزًا، وهكذا كُلُّ ما في العالَمِ، والقومُ مُقِرُّون بالصِّفاتِ، وهي الطَّبيعةُ نَفسُها؛ لأنَّ مِن الصِّفاتِ المحمولةِ في الموصوفِ ما هو ذاتيٌّ به لا يُتوهَّمُ زوالُه إلَّا بفسادِ حامِلِه، وسُقوطِ الاسمِ عنه، كصِفاتِ الخَمرِ الَّتي إنْ زالت عنها صارت خَلًّا، وبطَل اسمُ الخَمرِ عنها، وكصِفاتِ الخُبزِ واللَّحمِ الَّتي إذا زالت عنها صارت زِبْلًا، وسقَط اسمُ الخُبزِ واللَّحمِ عنهما، وهكذا كُلُّ شيءٍ له صِفةٌ ذاتيَّةٌ، فهذه هي الطَّبيعةُ)[1].

٢- وقال ابنُ تيميَّةَ: (اللهُ سُبحانَه خلَق الأسبابَ والمُسَبَّباتِ، وجعَل هذا سببًا لهذا، فإذا قال القائلُ: إن كان هذا مُقدَّرًا حصَل بدونِ السَّببِ وإلَّا لم يحصُلْ. جوابُه: أنَّه مُقدَّرٌ بالسَّببِ، وليس مُقدَّرًا بدونِ السَّببِ)[2].

وقال أيضًا: (الَّذي عليه السَّلَفُ وأئمَّةُ أهلِ السُّنَّةِ وجمهورُ أهلِ الإسلامِ المُثبِتون للقَدَرِ المُخالِفون للمُعتَزِلةِ: إثباتُ الأسبابِ، وأنَّ قُدرةَ العَبدِ مع فِعلِه لها تأثيرٌ كتأثيرِ سائرِ الأسبابِ في مُسَبَّباتِها، واللهُ تعالى خلَق الأسبابَ والمُسَبَّباتِ، والأسبابُ ليست مُستقِلَّةً بالمُسَبَّباتِ، بل لا بُدَّ لها مِن أسبابٍ أُخَرَ تُعاوِنُها، ولها مع ذلك أضْدادٌ تُمانِعُها، والمسبَّبُ لا يكونُ حتَّى يَخلُقَ اللهُ جميعَ أسبابِه، ويدفَعَ عنه أضْدادَه المُعارِضةَ له، وهو سُبحانَه يخلُقُ جميعَ ذلك بمشيئتِه وقُدرتِه)[3].

وقال أيضًا: (القَولُ الوَسَطُ أنَّ هذه الأمورَ -الَّتي يقالُ لها: المتوَلِّداتُ- حاصِلةٌ بسَبَبِ فِعلِ العَبدِ، وبالأسبابِ الأُخرى الَّتي يَخلُقُها اللهُ؛ فالشِّبَعُ يحصُلُ بأكلِ العبدِ وابتلاعِه، وبما جعَلَه اللهُ في الإنسانِ وفي الغِذاءِ مِن القُوى المُعِينةِ على

(١) ((الفَصْل في المِلَل والأهواء والنِّحَل)) (٥/ ١١).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ١٣٩).

(٣) المصدر السابق: (٨/ ٤٨٧).

حُصولِ الشِّبَعِ، وكذلك الزُّهوقُ حاصِلٌ بفعلِ العبدِ وبما جعَله في المحَلِّ مِن قَبولِ الانقِطاعِ، وهو سُبحانَه خالقٌ للأثرِ المتولِّدِ عن هذينِ السَّبَبينِ اللَّذَينِ أحدُهما فِعلُ العبدِ، وهو خالِقٌ للسَّبَبينِ جميعًا)[1].

وقال أيضًا: (مَن قال: إنَّ قُدرةَ العَبدِ وغَيرَها مِن الأسبابِ الَّتي خلَق اللهُ تعالى بها المخلوقاتِ ليست أسبابًا، أو أنَّ وُجودَها كعَدَمِها، وليس هناك إلَّا مجرَّدُ اقترانٍ عاديٍّ كاقترانِ الدَّليلِ بالمدلولِ؛ فقد جحَد ما في خَلقِ اللهِ وشَرعِه مِن الأسبابِ والحِكَمِ والعِلَلِ، ولم يجعَلْ في العَينِ قوَّةً تمتازُ بها عن الخَدِّ تُبصِرُ بها، ولا في القَلبِ قُوَّةً يمتازُ بها عن الرِّجْلِ يَعقِلُ بها، ولا في النَّارِ قُوَّةً تمتازُ بها عن التُّرابِ تُحرِقُ بها! وهؤلاء يُنكِرون ما في الأجسامِ المطبوعةِ مِن الطَّبائِعِ والغرائِزِ. قال بعضُ الفُضَلاءِ: تكَلَّم قومٌ مِن النَّاسِ في إبطالِ الأسبابِ والقُوى والطَّبائعِ فأضحَكوا العُقلاءَ على عُقولِهم، ثمَّ إنَّ هؤلاء يقولونَ: لا ينبغي للإنسانِ أن يقولَ: إنَّه شَبِع بالخُبزِ، ورَوِيَ بالماءِ، بل يقولُ: شَبِعتُ عِندَه، ورَوِيتُ عِندَه؛ فإنَّ اللهَ يخلُقُ الشِّبَعَ والرِّيَّ ونحوَ ذلك مِن الحوادِثِ عِندَ هذه المُقتَرِناتِ بها عادةً، لا بها!

وهذا خِلافُ الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤])[2].

٣- قال ابنُ القيِّمِ: (لو تتبَّعْنا ما يفيدُ إثباتَ الأسبابِ مِن القُرآنِ والسُّنَّةِ لَزادَ

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٩/ ٣١).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ١٣٦).

على عَشَرةِ آلافِ مَوضِعٍ، ولم نَقُلْ ذلك مُبالغةً، بل حقيقةً، ويكفي شَهادةُ الحِسِّ والعَقلِ والفِطَرِ؛ ولهذا قال مَن قال مِن أهلِ العلم: تكَلَّم قومٌ في إنكارِ الأسبابِ فأضحكوا ذوي العُقولِ على عقولِهم، وظنُّوا أنَّهم بذلك يَنصُرونَ التَّوحيدَ، فشابَهوا المُعطِّلةَ الَّذين أنكَروا صِفاتِ الرَّبِّ ونُعوتَ كمالِه، وعُلُوَّه على خَلقِه، واستواءَه على عرشِه، وتكَلُّمَه بكُتُبِه، وتكليمَه لملائكتِه وعِبادِه، وظنُّوا أنَّهم بذلك يَنصُرونَ التَّوحيدَ، فما أفادهم إلَّا تكذيبَ اللهِ ورُسُلِه، وتنزيهَه عن كلِّ كمالٍ، ووَصْفَه بصفاتِ المعدومِ والمُستحيلِ، ونظيرُه مَن نزَّه اللهَ في أفعالِه وأن يقومَ به فِعلٌ البتَّةَ، وظَنَّ أنَّه يَنصُرُ بذلك حُدوثَ العالَمِ، وكَوْنَه مخلوقًا بَعْدَ أن لم يكُنْ، وقد أنكر أصلَ الفِعلِ والخَلقِ جُملةً، ثمَّ مِن أعظَمِ الجِنايةِ على الشَّرائعِ والنُّبُوَّاتِ والتَّوحيدِ إيهامُ النَّاسِ أنَّ التَّوحيدَ لا يَتِمُّ إلَّا بإنكارِ الأسبابِ، فإذا رأى العُقلاءُ أنَّه لا يمكِنُ إثباتُ توحيدِ الرَّبِّ سُبحانَه إلَّا بإبطالِ الأسبابِ ساءت ظُنونُهم بالتَّوحيدِ، وبمَن جاء به، وأنت لا تجِدُ كِتابًا مِن الكُتُبِ أعظَمَ إثباتًا للأسبابِ مِن القُرآنِ. ويا للهِ للعَجَبِ إذا كان اللهُ خالِقَ السَّبَبِ والمُسبَّبِ، وهو الَّذي جعَل هذا سببًا لهذا، والأسبابُ والمُسبَّباتُ طَوعُ مَشيئتِه وقُدرتِه، مُنقادةٌ لحُكمِه، إن شاء أن يُبطِلَ سَببيَّةَ الشَّيءِ أبطَلها كما أبطَل إحراقَ النَّارِ على خليلِه إبراهيمَ، وإغراقَ الماءِ على كليمِه وقومِه، وإن شاء أقام لتلك الأسبابِ مَوانعَ تمنَعُ تأثيرَها مع بقاءِ قُواها، وإن شاء خلَّى بيْنَها وبيْنَ اقتضائِه لآثارِها؛ فهو سُبحانَه يفعَلُ هذا وهذا وهذا، فأيُّ قَدحٍ يُوجِبُ ذلك في التَّوحيدِ؟! وأيُّ شِركٍ يترتَّبُ على ذلك بوَجهٍ مِن الوُجوهِ؟! ولكِنْ ضُعفاءُ العُقولِ إذا سمِعوا أنَّ النَّارَ لا تُحرِقُ، والماءَ لا يُغرِقُ، والخُبزَ لا يُشبِعُ، والسَّيفَ لا يَقطَعُ، ولا تأثيرَ لشيءٍ مِن ذلك البتَّةَ، ولا هو سَبَبٌ لهذا الأثَرِ، وليس فيه قُوَّةٌ، وإنَّما الخالِقُ المُختارُ يَشاءُ

حُصولَ كلِّ أثَرٍ مِن هذه الآثارِ عِندَ مُلاقاةِ كذا لكذا؛ قالت: هذا هو التَّوحيدُ، وإفرادُ الرَّبِّ بالخَلقِ والتَّأثيرِ. ولم يَدرِ هذا القائلُ أنَّ هذا إساءةُ ظنٍّ بالتَّوحيدِ، وتسليطٌ لأعداءِ الرُّسُلِ على ما جاؤوا به)[1].

وقال أيضًا: (ليس إسقاطُ الأسبابِ مِن التَّوحيدِ، بل القيامُ بها واعتبارُها وإنزالُها في مَنازِلِها الَّتي أنزَلها اللهُ فيها هو محضُ التَّوحيدِ والعُبوديَّةِ، والقَولُ بإسقاطِ الأسبابِ هو توحيدُ القَدَريَّةِ الجَبريَّةِ؛ أتْباعِ جَهمِ بنِ صَفوانَ في الجَبرِ، فإنَّه كان غاليًا فيه، وعِندَهم أنَّ اللهَ لم يخلُقْ شيئًا بسَبَبٍ، ولا جعَل في الأسبابِ قُوًى وطبائعَ تُؤثِّرُ، فليس في النَّارِ قُوَّةُ الإحراقِ، ولا في السُّمِّ قُوَّةُ الإهلاكِ، ولا في الماءِ والخُبزِ قُوَّةُ الرِّيِّ والتَّغَذِّي به، ولا في العَينِ قُوَّةُ الإبصارِ، ولا في الأُذُنِ والأنفِ قُوَّةُ السَّمعِ والشَّمِّ، بل اللهُ سُبحانَه يُحدِثُ هذه الآثارَ عِندَ مُلاقاةِ هذه الأجسامِ لا بها!)[2].

وقال أيضًا: (النَّاسُ في الأسبابِ والقُوى والطَّبائعِ ثلاثةُ أقسامٍ:

منهم: مَن بالَغ في نفيِها وإنكارِها، فأضحَك العُقلاءَ على عَقلِه، وزعم أنَّه بذلك ينصُرُ الشَّرعَ، فجنى على العَقلِ والشَّرعِ، وسلَّط خَصْمَه عليه.

ومنهم: مَن ربَط العالَمَ العُلويَّ والسُّفليَّ بها بدونِ ارتباطِها بمشيئةِ فاعلٍ مُختارٍ، ومُدبِّرٍ لها يُصرِّفُها كيف أراد، فيَسلُبُ قُوَّةَ هذا، ويُقيمُ لقُوَّةِ هذا قُوَّةً تُعارِضُه، ويَكُفُّ قُوَّةَ هذا عن التَّأثيرِ مع بقائِها، ويتصَرَّفُ فيها كما يشاءُ ويختارُ. وهذان طرَفانِ جائرانِ عن الصَّوابِ.

ومنهم: مَن أثبَتها خَلْقًا وأمرًا، قَدَرًا وشَرعًا، وأنزَلها بالمحَلِّ الَّذي أنزَلها اللهُ

(١) ((شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)) (ص: ١٨٩).

(٢) ((مدارج السالكين)) (٣/ ٤٥٩).

به مِن كَونِها تحتَ تدبيرِه ومشيئتِه، وهي طَوعُ المشيئةِ والإرادةِ، ومحَلُّ جَرَيانِ حُكمِها عليها، فيُقوِّي سُبحانَه بعضَها ببعضٍ، ويُبطِلُ إن شاء بعضَها ببعضٍ، ويَسلُبُ بَعضَها قُوَّتَه وسَببيَّتَه، ويُعرِّيها منها، ويمنَعُه مِن مُوجَبِها مع بقائِها عليه؛ ليُعلِمَ خَلقَه أنَّه الفَعَّالُ لِما يريدُ، وأنَّه لا مُستقِلَّ بالفِعلِ والتَّأثيرِ غيرُ مشيئتِه، وأنَّ التَّعَلُّقَ بالسَّببِ دونَه كالتَّعَلُّقِ ببَيتِ العَنكبوتِ، مع كَونِه سَببًا. وهذا بابٌ عظيمٌ نافعٌ في التَّوحيدِ وإثباتِ الحِكَمِ، يُوجِبُ للعَبدِ -إذا تبصَّر فيه- الصُّعودَ مِن الأسبابِ إلى مُسَبِّبِها، والتَّعَلُّقَ به دونَها، وأنَّها لا تضُرُّ ولا تنفَعُ إلَّا بإذْنِه، وأنَّه إذا شاء جعَل نافِعَها ضارًّا، وضارَّها نافعًا، ودواءَها داءً، وداءَها دواءً؛ فالالتفاتُ إليها بالكُلِّيَّةِ شِركٌ مُنافٍ للتَّوحيدِ، وإنكارُ أن تكونَ أسبابًا بالكُلِّيَّةِ قَدْحٌ في الشَّرعِ والحِكمةِ، والإعراضُ عنها -مع العِلمِ بكَونِها أسبابًا- نُقصانٌ في العَقلِ، وتنزيلُها منازِلَها، ومُدافَعةُ بعضِها ببعضٍ، وتسليطُ بعضِها على بعضٍ، وشُهودُ الجَمعِ في تفَرُّقِها، والقيامُ بها- هو محْضُ العُبوديَّةِ والمعرفةِ، وإثباتُ التَّوحيدِ والشَّرعِ والقَدَرِ والحِكمةِ. واللهُ أعلَمُ)[1].

المبحثُ الثَّامنُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارقِ والمُعجِزاتِ، والرَّدُّ عليه

المطلبُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارقِ والمُعجِزاتِ

تأثَّر الأشاعِرةُ في نَظرتِهم إلى حقيقةِ الإعجازِ بسَببِ إنكارِهم الأسبابَ والسُّنَنَ الكونيَّةَ وخصائِصَ الأشياءِ، فحصَر أكثَرُ الأشاعِرةِ دلائِلَ النُّبُوَّةِ في المُعجِزاتِ فحَسْبُ، وعرَّفوا المُعجِزةَ بأنَّها أمرٌ خارِقٌ للعادةِ، مَقرونٌ بالتَّحَدِّي، يظهَرُ على يدِ نبيٍّ، سالمٌ مِن المعارَضةِ، ولم يُفرِّقوا بيْنَ المُعجِزاتِ والسِّحرِ إلَّا بأن يتحدَّى الرَّسولُ الكُفَّارَ أن يأتوا بمِثلِ مُعجِزتِه، وحينَ سوَّوا بيْنَ المُعجِزةِ

(١) ((مدارج السالكين)) (١/ ٢٥٧).

والسِّحرِ التَزموا أنَّ السَّاحِرَ إذا ادَّعى النُّبُوَّةَ أو عارَض نبيًّا، فلا بُدَّ أن يُسْلَبَ القُدرةَ على السِّحرِ، أو لا يحصُلُ مع سِحرِه ما كان يحصُلُ قبْلَ ذلك؛ تحقيقًا لسلامةِ دليلِ النُّبوَّةِ مِن المعارَضةِ.

أقوالُ الأشاعِرةِ في تقريرِ مذهَبِهم في الخوارِقِ والمُعجِزاتِ:

١- قال الباقِلَّانيُّ: (يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ صدقَ مُدَّعي النُّبُوَّةِ لم يثبُتْ بمجَرَّدِ دَعواه، وإنَّما يثبُتُ بالمُعجِزاتِ، وهي أفعالُ اللهِ تعالى الخارِقةُ للعادةِ المُطابِقةُ لدعوى الأنبياءِ، وتحَدِّيهم للأُمَمِ بالإتيانِ بمِثلِ ذلك)[١].

٢- وقال أبو المعالي الجُوَينيُّ: (لا دليلَ على صِدقِ النَّبيِّ غيرُ المُعجِزةِ. فإن قيل: هل في المقدورِ نصبُ دليلِ صِدقِ النَّبيِّ غيرِ المُعجِزةِ؟ قُلْنا: ذلك غيرُ مُمكِنٍ؛ فإنَّ ما يُقَدَّرُ دليلًا على الصِّدقِ لا يخلو إمَّا أن يكونَ مُعتادًا يستوي فيه البَرُّ والفاجِرُ، فيستحيلَ كونُه دليلًا. وإن كان خارقًا للعادةِ يستحيلُ كونُه دليلًا دونَ أن يتعلَّقَ به دعوى النَّبيِّ؛ إذ كلُّ خارقٍ للعادةِ يجوزُ تقديرُ وُجودِه ابتداءً مِن فِعلِ اللهِ تعالى؛ فإذا لم يكُنْ بُدٌّ مِن تعَلُّقِه بالدَّعوى فهو المُعجِزةُ بعَينِها)[٢].

وقال أيضًا: (ما مِن أمرٍ يخرِقُ العوائدَ إلَّا وهو مقدورٌ للرَّبِّ تعالى ابتداءً، ولا يمتَنِعُ وُقوعُ شيءٍ لتقبيحِ عَقلٍ لِما مهَّدْناه فيما سبَق، وليس في وُقوعِ الكرامةِ ما يقدَحُ في المُعجِزةِ؛ فإنَّ المُعجِزةَ لا تدُلُّ لعينِها، وإنَّما تدُلُّ لتعَلُّقِها بدعوى النَّبيِّ الرِّسالةَ، ونزولِها مَنزلةَ التَّصديقِ بالقَولِ، والمَلِكُ الَّذي يُصدِّقُ مُدَّعي الرِّسالةِ بما يوافِقُه وبما يطابِقُ دَعواه، لا يمتَنِعُ أن يصدُرَ منه مِثلُه إكرامًا لبعضِ أوليائِه، ولا يقدَحُ مَرامُ الإكرامِ في قَصدِ التَّصديقِ، إذا أراد التَّصديقَ، ولا خَفاءَ بذلك

(١) ((الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)) (ص: ٥٨).

(٢) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٣٥١).

على مَن تأمَّل. فإن قيل: فما الفَرقُ بيْنَ الكرامةِ والمُعجِزةِ؟ قُلنا: لا يفترقانِ في جوازِ العَقلِ إلَّا بوُقوعِ المُعجِزةِ على حسَبِ دعوى النبُوَّةِ)[١].

٣- وقال الغَزاليُّ: (تظهَرُ الكراماتُ الَّتي هنَّ أخواتُ المُعجِزاتِ، وبيْنَهما فرقٌ في التَّحدِّي والإظهارِ والاستتارِ، بل إذا وصَل العبدُ إلى درجةِ التَّمكينِ صار الكُلُّ بحُكمِه، ما شاء فَعَل)[٢].

٤- وقال الشَّهْرَسْتانيُّ: (اعلَمْ أنَّ كُلَّ كرامةٍ تظهَرُ على يدِ وَليٍّ فهي بعَيْنِها مُعجزةٌ لنبيٍّ، إذا كان الوَليُّ في مُعاملاتِه تابعًا لذلك النَّبيِّ، وكُلُّ ما يظهَرُ في حقِّه فهو دليلٌ على صِدقِ أستاذِه وصاحِبِ شريعتِه، فلا تكونُ الكرامةُ قطُّ قادحةً في المُعجِزاتِ، بل هي مؤيِّدةٌ لها، دالَّةٌ عليها، راجِعةٌ عنها، وعائِدةٌ إليها)[٣].

٥- وقال الرَّازيُّ: (اعلَمْ أنَّ آياتِ النُّبُوَّاتِ المُسَمَّاةَ بالمُعجِزاتِ قد تكونُ مِن قَبيلِ مقدوراتِ البَشَرِ؛ كالتَّصَعُّدِ في الهواءِ، والمشيِ على الماءِ، وقد لا تكونُ مِن قَبيلِ مقدوراتِ البشَرِ؛ كإحياءِ الموتى، وإبراءِ الأكمَهِ والأبرَصِ، وقد اتَّفق المُسلِمونَ على إطلاقِ لفظِ المُعجِزةِ على القِسمَينِ)[٤].

وقال أيضًا: (الكَراماتُ هي أن يخرِقَ اللهُ تعالى العادةَ لدَعوةِ الأولياءِ، وذلك جائزٌ باتِّفاقِ أكثَرِ العُلَماءِ، واختَلفوا اختِلافًا كثيرًا فيما يجوزُ ظُهورُه مِن خوارِقِ العاداتِ على أيدي الأولياءِ، والَّذي اختاره المحقِّقونَ أنَّه يجوزُ ظُهورُ جميعِ خوارِقِ العاداتِ على أيدي الأولياءِ)[٥].

(١) ((الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد)) (ص: ٣٣٩).

(٢) ((مجموعة رسائل الإمام الغزالي)) (ص: ٤٩٣).

(٣) ((نهاية الإقدام في علم الكلام)) (ص: ٢٧٧).

(٤) ((الإشارة في علم الكلام)) (ص: ٣٠٣).

(٥) المصدر السابق: (ص: ٣٢٠).

٦- وقال السَّنوسيُّ: (يجوزُ على القَولِ بأنَّ دَلالةَ المُعجزةِ عاديَّةٌ أن تظهَرَ المُعجزةُ على أيدي الكذَّابين، ولا يكونُ العِلمُ حينَئذٍ حاصِلًا بنُبُوَّتِهم، وإلَّا انقلَب العِلمُ جَهلًا، إلَّا أنَّه سُبحانَه تفضَّل بعَدَم خَرقِ العادةِ في هذا الأمرِ، فلم يُظهِرِ المُعجزةَ قَطُّ على يدِ كذَّابٍ، بل عادتُه أن يفضَحَ كُلَّ مَن أراد أن يَبرُزَ بمَنصِبِ النُّبُوَّةِ وليس مِن أهلِها، هذا فيما عُلِم بالاستقراءِ مِن عادتِه تعالى فيما مضى، وأمَّا في المُستقبَلِ فقد كفانا اللهُ هذه المُؤنةَ بحُصولِ العِلمِ القَطعيِّ بأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم خاتَمُ النَّبيِّينَ، فكُلُّ مَن ادَّعى بَعْدَه مَنصِبَ النُّبُوَّةِ فليس إلَّا الإسلامُ أو السَّيفُ، ولا يُلتفَتُ إلى قَولِه، ولا إلى الخارِقِ الَّذي يَظهَرُ على يَدِه)[1].

المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في الخوارِقِ والمُعجِزاتِ

١- قال ابنُ تيميَّةَ: (حقيقةُ الأمرِ أنَّ ما يدُلُّ على النبُوَّةِ هو آيةٌ على النبُوَّةِ، وبرهانٌ عليها، فلا بُدَّ أن يكونَ مختَصًّا بها، لا يكونُ مُشتركًا بَينَ الأنبياءِ وغيرِهم؛ فإنَّ الدَّليلَ هو مُستلزِمٌ لمدلولِه، لا يجِبُ أن يكونَ أعَمَّ وجودًا منه، بل إمَّا أن يكونَ مُساويًا له في العُمومِ والخُصوصِ، أو يكونَ أخَصَّ منه، وحينَئذٍ فآيةُ النَّبيِّ لا تكونُ لغيرِ الأنبياءِ، لكِنْ إذا كانت مُعتادةً لكُلِّ نبيٍّ، أو لكثيرٍ من الأنبياءِ، لم يقدَحْ هذا فيها، فلا يَضُرُّها أن تكونَ مُعتادةً للأنبياءِ، وكَونُ الآيةِ خارقةً للعادةِ أو غيرَ خارقةٍ هو وَصفٌ لم يصِفْه القُرآنُ والحديثُ ولا السَّلَفُ، وقد بيَّنَّا في غيرِ هذا الموضِعِ أنَّ هذا وَصفٌ لا ينضَبِطُ، وهو عديمُ التَّأثيرِ؛ فإنَّ نَفسَ النُّبُوَّةِ مُعتادةٌ للأنبياءِ، خارقةٌ للعادةِ بالنِّسبةِ إلى غيرِهم)[2].

وقال أيضًا: (عامَّةُ مُعجزاتِ الرَّسولِ لم يكُنْ يَتحدَّى بها، ويقولُ: ائتُوا

(١) يُنظر: ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٤٦٤).

(٢) ((النبوات)) (١/ ١٦٣).

بمِثلِها. والقُرآنُ إنَّما تحدَّاهم لمَّا قالوا: إنَّه افتراه، ولم يتحدَّهم به ابتداءً، وسائرُ المُعجِزاتِ لم يتحَدَّ بها، وليس فيما نُقِل تحدٍّ إلَّا بالقُرآنِ، لكِنْ قد عُلِم أنَّهم لا يأتونَ بمِثلِ آياتِ الأنبياءِ، فهذا لازِمٌ لها، لكِنْ ليس من شَرطِ ذلك أن يقارِنَ خَبَرَه)[1].

وقال أيضًا: (قالت طائفةُ الأشاعِرةِ: خَرقُ العادةِ جائزٌ مُطلَقًا، وكُلُّ ما خُرِق لنبيٍّ من العاداتِ يجوزُ أن يُخرَقَ لغيرِه من الصَّالحينَ، بل ومِن السَّحَرةِ والكُهَّانِ، لكِنَّ الفَرقَ أنَّ هذه تقترِنُ بها دعوى النُّبُوَّةِ، وهو التَّحَدِّي. وقد يقولونَ: إنَّه لا يمكِنُ أحدًا أن يعارِضَها، بخِلافِ تلك، وهذا قَولُ من اتَّبَع جَهْمًا على أصلِه في أفعالِ الرَّبِّ من الجَهميَّةِ وغيرِهم؛ حيث جوَّزوا أن يفعَلَ كُلَّ ممكِنٍ، فلَزِمَهم جوازُ خَرقِ العاداتِ مُطلقًا على يدِ كُلِّ أحَدٍ، واحتاجوا مع ذلك إلى الفَرقِ بَينَ النَّبيِّ وغيرِه، فلم يأتوا بفَرقٍ مَعقولٍ، بل قالوا: هذا يقتَرِنُ به التحدِّي، فمَن ادَّعى النُّبُوَّةَ وهو كاذِبٌ لم يَجُزْ أن يَخرِقَ اللهُ له العادةَ، أو يخرِقَها له ولا تكونُ دليلًا على صِدقِه لِما يقترِنُ بها ممَّا يناقِضُ ذلك؛ فإنَّ هذين قولانِ لهم، فقيل لهم: لِمَ أوجَبتُم هذا في هذا الموضِعِ دونَ غَيرِه، وأنتم لا تُوجِبونَ على اللهِ شيئًا؟! فقالوا: لأنَّ المُعجِزةَ عَلَمُ الصِّدقِ؛ فيمتَنِعُ أن يكونَ لغيرِ صادِقٍ. فقُلْنا: المجموعُ هو الممتَنِعُ، وهو خارِقُ العادةِ، ودعوى النُّبُوَّةِ، أو هذانِ مع السَّلامةِ عن المعارِضِ. فقيلَ لهم: ولِمَ قُلتُم: إنَّه عَلَمُ الصِّدقِ على قَولِكم؟ فقالوا: إمَّا لأنَّه يُفضي مَنْعُ ذلك إلى عَجزِه، وإمَّا لأنَّه عَلَمٌ دلالتُه على الصِّدقِ بالضَّرورةِ. فقيل لهم: إنَّما يلزَمُ العَجزُ أنْ لو كان التَّصديقُ على قولِكم مُمكِنًا، وكَونُ دَلالتِها معلومةً بالضَّرورةِ هو مُسَلَّمٌ، لكِنَّه يُناقِضُ أصولَكم، ويوجِبُ أن

(١) ((النبوات)) (٢/ ٧٩٤).

يكونَ أَحَدُ الشَّيئينِ معلومًا بالضَّرورةِ دونَ نظيرِه. وهذا مُمتنِعٌ؛ فإنَّكم تقولونَ: يجوزُ أن يُخلَقَ على يَدِ مُدَّعي النُّبوَّةِ والسَّاحِرِ والصَّالِحِ، لكِنْ إن ادَّعى النُّبوَّةَ دَلَّت على صِدقِه، وإنْ لم يَدَّعِ النُّبوَّةَ لم يدُلَّ على شيءٍ، مع أنَّه لا فَرقَ عِندَ اللهِ بَينَ أن يخلُقَها على يدِ مُدَّعي النُّبوَّةِ وغَيرِ مُدَّعي النُّبوَّةِ، بل كِلاهما جائزٌ فيه. فإذا كان هذا مِثلَ هذا لِمَ كان أحدُهما دليلًا دونَ الآخَرِ؟ ولِمَ اقتَرَن العلمُ بأحدِ المُتماثِلَينِ دونَ الآخَرِ؟ ومِن أينَ علمتُم أنَّ الرَّبَّ لا يخرِقُها مع دعوى النُّبوَّةِ إلَّا على يدِ صادِقٍ، وأنتم تُجَوِّزون على أصلِكم كلَّ فِعلٍ مقدورٍ، وخَلْقُها على يدِ الكذَّابِ مقدورٌ؟!

ثمَّ هؤلاء جوَّزوا كراماتِ الصَّالحينَ، ولم يذكُروا بَينَ جِنسِها وجِنسِ كراماتِ الأنبياءِ فَرقًا، بل صرَّح أئمَّتُهم أنَّ كُلَّ ما خُرِقَ لنبيٍّ يجوزُ أن يُخرَقَ للأولياءِ، حتَّى مِعراجَ محمَّدٍ، وفَرْقَ البَحرِ لموسى، وناقةَ صالحٍ، وغيرَ ذلك! ولم يذكُروا بَينَ المُعجِزةِ والسِّحرِ فَرقًا معقولًا، بل قد يُجَوِّزونَ أن يأتيَ السَّاحِرُ بمِثلِ ذلك، لكِنْ بينهما فَرقٌ دعوى النُّبوَّةِ، وبَينَ الصَّالحِ والسَّاحِرِ، والبَرِّ والفاجرِ)[1].

وقال أيضًا: (قد ادَّعى جماعةٌ مِن الكذَّابينَ النُّبوَّةَ، وأتَوا بخوارقَ مِن جِنسِ خوارقِ الكُهَّانِ والسَّحَرةِ، ولم يعارِضْهم أحدٌ في ذلك المكانِ والزَّمانِ، وكانوا كاذِبينَ؛ فبَطَل قَولُهم: إنَّ الكذَّابَ إذا أتى بمِثلِ خوارقِ السَّحَرةِ والكُهَّانِ، فلا بُدَّ أن يمنعَه اللهُ ذلك الخارقَ، أو يُقَيِّضَ له من يعارِضُه، وهذا كالأسوَدِ العَنسيِّ الذي ادَّعى النُّبوَّةَ باليمَنِ في حياةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، واستولى على اليَمَنِ، وكان معه شيطانانِ: سَحيقٌ، ومحيقٌ، وكان يخبرُ بأشياءَ غائبةٍ من جِنسِ أخبارِ الكُهَّانِ، وما عارضه أحَدٌ، وعُرِف كَذِبُه بوُجوهٍ متعَدِّدةٍ، وظهَر كَذِبُه

(١) يُنظر: ((النبوات)) (١/ ١٣٣ - ١٣٧).

وفُجورُه، وكذلك مُسَيلِمةُ الكذَّابُ، وكذلك الحارِثُ الدِّمَشقيُّ، ومكحولٌ الحَلبيُّ، وبابا الرَّوميُّ -لعنةُ اللهِ عليهم- وغيرُ هؤلاء، كانت معهم شياطينُ، كما هي مع السَّحَرةِ والكُهَّانِ)[١].

٢- وقال ابنُ أبي العِزِّ الحنفيُّ: (الطَّريقةُ المشهورةُ عِندَ أهلِ الكلامِ والنَّظَرِ تقريرُ نبوَّةِ الأنبياءِ بالمُعجِزاتِ، لكِنْ كثيرٌ منهم لا يَعرِفُ نُبوَّةَ الأنبياءِ إلَّا بالمُعجِزاتِ، وقرَّروا ذلك بطُرُقٍ مُضطَرِبةٍ، والتَزم كثيرٌ منهم إنكارَ خَرقِ العاداتِ لغيرِ الأنبياءِ، حتَّى أنكَروا كراماتِ الأولياءِ والسِّحرَ، ونحوَ ذلك. ولا رَيبَ أنَّ المُعجِزاتِ دليلٌ صَحيحٌ، لكِنَّ الدَّليلَ غيرُ محصورٍ في المُعجِزاتِ؛ فإنَّ النُّبوَّةَ إنَّما يدَّعيها أصدَقُ الصَّادِقينَ أو أكذَبُ الكاذِبينَ، ولا يلتَبِسُ هذا بهذا إلَّا على أجهَلِ الجاهِلينَ، بل قرائنُ أحوالِهما تُعرِبُ عنهما، وتُعرِّفُ بهما، والتَّمييزُ بَينَ الصَّادِقِ والكاذِبِ له طُرُقٌ كثيرةٌ فيما دونَ دعوى النُّبوَّةِ، فكيف بدعوى النُّبوَّةِ؟)[٢].

المبحثُ التَّاسعُ: عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ

عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ عَلاقةٌ قديمةٌ؛ فقد ثبتَ أنَّ أشهَرَ الأشاعِرةِ القُدامى كان لهم صلةٌ بالتَّصوُّفِ، وقد ادَّعى بعضُ الأشاعِرةِ كالسُّبْكيِّ وغيرُه أنَّ أبا الحسنِ الأشعَريَّ (ت: ٣٢٤هـ) مُؤسِّسَ المَذهَبِ الأشعَريِّ الْتقى بالجُنَيدِ شيخِ الصُّوفيَّةِ (ت: ٢٩٨هـ)، وزعَم هؤلاء أنَّه أوَّلُ ارتباطٍ بيْنَ الأشاعِرةِ والصُّوفيَّةِ، وهذا بعيدٌ، لا دليلَ عليه[٣].

(١) يُنظر: ((النبوات)) (١/ ٤٩٦).

(٢) ((شرح الطحاوية)) (١/ ١٤٠).

(٣) يُنظر: ((المدارس الأشعرية دراسة مقارنة)) للشهري (ص: ٢٧٨).

ومِن أقدمِ أعلامِ الأشاعِرةِ الَّذين كان لهم صِلةٌ بالتَّصوُّفِ:

١- أبو الحسينِ الشِّيرازيُّ بُنْدار (ت: ٣٥٣هـ)، خادمُ أبي الحسنِ الأشعَريِّ، وسمَّاه الذَّهبيُّ شيخَ الصُّوفيَّةِ[١]، وكانت له صِلةٌ بأبي بكرٍ الشِّبْليِّ (ت: ٣٣٤هـ)، والشِّبْليُّ هذا مِن مشاهيرِ الصُّوفيَّةِ؛ قال عنه الذَّهبيُّ: (أبو بكرٍ الشِّبْليُّ، الصُّوفيُّ المشهورُ، صاحبُ الأحوالِ)[٢].

وذَكرَ ترجمتَه السُّبْكيُّ في «طبَقاتِ الشَّافعيَّةِ الكُبرى»[٣].

٢- أبو عبدِ اللهِ بنُ خَفيفٍ الشِّيرازيُّ (ت: ٣٧١هـ)، وهو مِن تلاميذِ أبي الحسنِ الأشعَريِّ.

ذَكرَه ابنُ عساكرَ مِن الأشاعِرةِ، ووصَفه بالصُّوفيِّ[٤]، وقال السُّبْكيُّ عن ابنِ خَفيفٍ: (روى عنه القاضي أبو بكرِ بنُ الباقِلَّانيِّ شيخُ الأشعَريَّةِ وطائفةٌ، رحَل ابنُ خَفيفٍ إلى الشَّيخِ أبي الحسنِ الأشعَريِّ، وأخَذ عنه، وهو مِن أعيانِ تلامِذتِه)[٥].

٣- أبو منصورٍ عبدُ القاهرِ البَغداديُّ (ت: ٤٢٩هـ)، كان مِن شُيوخِه أبو عمرٍو إسماعيلُ بنُ نُجيدٍ السُّلَميُّ، شيخُ الصُّوفيَّةِ بخُراسانَ، وأحدُ مشايخِ أبي عبدِ اللهِ الحاكِمِ في الحديثِ، وهو مِن أصحابِ الجُنَيدِ شيخِ الصُّوفيَّةِ، وهو جَدُّ الصُّوفيِّ المشهورِ أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ لأمِّه[٦].

(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبيِّ (١٦/ ١٠٨).

(٢) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) (٧/ ٦٨٧).

(٣) يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٣/ ٢٢٤).

(٤) يُنظر: ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) (ص: ١٩٠).

(٥) ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٣/ ١٥٠).

(٦) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٢٣٧)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٣/ ٢٢٢).

فالبَغداديُّ مِن أشهَرِ أعلامِ الأشاعِرةِ، وقد كان مُتأثِّرًا بالصُّوفيَّةِ، وعَدَّهم مِن أصنافِ أهلِ السُّنَّةِ؛ قال عبدُ القاهرِ البَغداديُّ في ذِكرِه لأصنافِ أهلِ السُّنَّةِ: (الصِّنفُ السَّادسُ منهم: الزُّهَّادُ الصُّوفيَّةُ، الذين أبصَروا فأقصَروا، واختَبروا فاعتَبروا، ورَضُوا بالمَقدورِ، وقنِعوا بالمَيسورِ، وعلِموا أنَّ السَّمعَ والبصرَ والفؤادَ كُلُّ أولئك مَسؤولٌ عن الخيرِ والشَّرِّ، ومُحاسَبٌ على مَثاقيلِ الذَّرِّ، فأعَدُّوا خيرَ الإعدادِ ليومِ المَعادِ، وجرى كلامُهم في طريقَيِ العِبارةِ والإشارةِ على سَمتِ أهلِ الحديثِ، دونَ مَن يشتري لهْوَ الحديثِ، لا يعملونَ الخيرَ رياءً، ولا يتركونَه حياءً، دينُهم التَّوحيدُ ونَفيُ التَّشبيهِ، ومَذهَبُهم التَّفويضُ إلى اللهِ تعالى والتَّوكُّلُ عليه، والتَّسليمُ لأمرِه، والقناعةُ بما رُزِقوا، والإعراضُ عن الاعتِراضِ عليه)[1].

قال عنه ابنُ الصَّلاحِ: (رأيتُ له كتابًا في «معنى لفظتَيِ التصَوُّفِ والصُّوفيِّ»، جمَع فيه مِن أقوالِ الصُّوفيَّةِ زُهاءَ ألفِ قَولٍ مُرتَّبةٍ على حُروفِ المُعجَمِ.

ومِن قَولِه فيه:

التَّصَوُّفُ: مجانَبةُ الأجانبِ من كُلِّ جانبٍ.

التَّصَوُّفُ: غَيثٌ بلا عَيثٍ.

الصُّوفيُّ: هو الذي لا يطمَعُ فيمَن يطمَعُ.

الصُّوفيُّ: مَن لا يُبالي أن يكونَ مَلومًا إذا لم يكُنْ مُليمًا.

الصُّوفيُّ: مُفهمٌ مُلهَمٌ، عن دَعواه مُفحَمٌ)[2].

ثمَّ قال: (الأستاذُ أبو منصورٍ هذا يخبِطُ كثيرًا في نُقولِه وما يحكيه خَبْطَ عَشواءَ،

(١) ((الفرق بين الفرق)) (ص: ٣٠٢).

(٢) ((طبقات الفقهاء الشافعية)) (٢/ ٥٥٤).

فما أدري مِن أينَ يُؤتى؟!)[١].

٤- **أبو القاسم القُشَيريُّ (ت: ٤٦٥هـ)**، مِن شيوخِه أبو عليٍّ الدَّقَّاقُ الصُّوفيُّ المَشهورُ، والقُشَيريُّ أشهَرُ مَن أدخَلَ التَّصوُّفَ في المَذهَبِ الأشعَريِّ، وربَطَه به، وذلك حين ألَّف رِسالتَه المَشهورةَ في التَّصوُّفِ وأحوالِه وتراجِمِ رِجالِه المَشهورينَ، فذَكرَ في هذه الرِّسالةِ أنَّ عقيدةَ أعلامِ التَّصوُّفِ هي عقيدةُ الأشاعِرةِ؛ فكانت رِسالتُه سببًا عظيمًا في دخولِ الأشاعِرةِ في التَّصوُّفِ، ودخولِ الصُّوفيَّةِ في المَذهَبِ الأشعَريِّ[٢]. وقد تقدَّم الكلامُ عنه وعن دَورِه في إدخالِ التَّصوُّفِ في المذهبِ الأشعريِّ عِندَ الكلامِ عنه في مبحثِ: تَراجِمِ أبرَزِ أعْلامِ الأشاعِرةِ[٣].

٥- **أبو حامدٍ الغَزاليُّ (ت: ٥٠٥هـ)**. قال عبدُ الغافِرِ الفارسيُّ عن الغَزاليِّ: (غلبَتِ الحالُ عليه بَعدَ تَبحُّرِه في العلومِ، واستطالتِه على الكُلِّ بكلامِه، والاستِعدادِ الذي خصَّه اللهُ به في تحصيلِ أنواعِ العلومِ، وتَمكُّنِه مِن البحثِ والنَّظرِ، حتَّى تَبرَّمَ مِن الاشتِغالِ بالعلومِ العَريَّةِ عن المُعامَلةِ، وتَفكَّرَ في العاقبةِ، وما يُجدي وما ينفعُ في الآخرةِ، فابتَدأَ بصُحبةِ الفارَمَذيِّ، وأخذَ مِنه استِفتاحَ الطَّريقةِ)[٤].

وأبو حامدٍ إمامٌ مَشهورٌ مِن أئمَّةِ المَذهَبِ الأشعَريِّ، وإمامٌ مَشهورٌ مِن أئمَّةِ التَّصوُّفِ، وله كلامٌ كثيرٌ في العقائِدِ الأشعَريَّةِ، وفي التَّصوُّفِ، وأشهَرُ كُتبِه «إحياءُ

(١) ((طبقات الفقهاء الشافعية)) (٢/ ٥٥٦).

(٢) يُنظر: ((الرسالة القشيرية)) (١/ ٣٤ - ١٤٩)، ((تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري)) لابن عساكر (ص: ١٠٩ - ١١٣، ٢٢٦، ٢٧٢)، ((لوامع الأنوار البهية)) للسفاريني (١/ ٢٦٩)، ((المدراس الأشعرية دراسة مقارنة)) للشهري (ص: ٣٢٨ - ٣٣٢، ٣٥٣ - ٣٥٥).

(٣) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٠١ - ١٠٥).

(٤) يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٦/ ٢٠٩). ويُنظر أيضًا: ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٦٨٠ -٦٨٦).

علومِ الدِّينِ» دعا فيه إلى عقيدةِ الأشاعِرةِ، وإلى التَّصوُّفِ؛ فقدْ عقَدَ فيه كتابًا أسماه قواعدَ العقائدِ[١]، قرَّر فيه عقائدَ الأشاعِرةِ، فالغَزاليُّ وكتابُه الإحياءُ مِن أهمِّ الأسبابِ التي ربطَتْ بَينَ التَّصوُّفِ والمَذهَبِ الأشعَريِّ، فلا تكادُ تجدُ صوفيًّا ممَّن يعظِّمُ الغَزاليَّ ويعظِّمُ كتابَه إحياءَ علومِ الدِّينِ إلَّا وهو أشعَريُّ المَذهَبِ!

وهكذا امتَزجَ التَّصوُّفُ بالمَذهَبِ الأشعَريِّ، وارتَبطَ به ارتِباطًا قويًّا؛ فكثيرٌ ممَّن جاء بَعدَ أبي حامدٍ الغَزاليِّ مِن أعلامِ الأشاعِرةِ الدُّعاةِ إليه تَجِدُهم أيضًا مِن الدُّعاةِ إلى التَّصوُّفِ، فهُم معَ تَقريرِهم عقائدَ الأشاعِرةِ يدْعونَ إلى التَّصوُّفِ[٢].

٦- **فخرُ الدِّينِ الرَّازيُّ (ت: ٦٠٦هـ)**، فقال في قصَّةِ أصحابِ الكهفِ: (احتجَّ أصحابُنا الصُّوفيَّةُ بهذه الآيةِ على صحَّةِ القولِ بالكراماتِ، وهو استِدلالٌ ظاهرٌ)[٣].

وقال عنه طاش كُبْرى زادَه[٤]: (وكان من أهلِ الدِّينِ والتَّصَوُّفِ، وله يدٌ فيه، وتفسيرُه يُنبئُ عن ذلك)[٥].

وقال أيضًا: (اعلَمْ أنَّ الإمامَ كان مِن زُمرةِ الفُقهاءِ، ثمَّ التحق بالصُّوفيَّةِ، فصار من أهلِ المُشاهَدةِ، وصنَّف التَّفسيرَ بَعدَ ذلك. ومَن تأمَّل في مباحثِه، وتصفَّح

(١) يُنظر: ((إحياء علوم الدين)) (١/ ٨٩ - ١٢٥).

(٢) يُنظر: ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٤٦٢ - ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٣، ٧٠٧ - ٧٠٩، ٧١٤، ٧١٥).

(٣) يُنظر: ((تفسير الرازي)) (٢١/ ٤٣٠، ٤٣٤).

(٤) مُؤَرِّخٌ تُركيُّ الأصلِ، وُلِد في بُروسةَ، ونشأ في أنقرةَ، وتأدَّبَ وتفقَّه، وتنقَّل في البلادِ التُّركيَّةِ مُدرِّسًا للفِقهِ والحديثِ وعُلومِ العَرَبيَّةِ. يُنظر: ((الأعلام للزركلي)) (١/ ٢٥٧).

(٥) ((مفتاح السعادة ومصباح السيادة)) (٢/ ١٠٣).

لطائفَه؛ يجدْ في أثنائِه كَلِماتِ أهلِ التَّصوُّفِ من الأمورِ الذَّوقيَّةِ)[١].

٧- عزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السَّلامِ (ت: ٦٦٠هـ)، كان أشعريًّا مُتصوِّفًا.

قال السُّيوطيُّ في ترجمتِه: (له كراماتٌ كثيرةٌ، ولبِسَ خِرقةَ التَّصوُّفِ مِن الشِّهابِ السُّهْرَوَرْديِّ)[٢].

٨- تَقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ (ت: ٧٥٦هـ)، وكان أشعريًّا مُتصوِّفًا متعصِّبًا. قال تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ في ترجمةِ والدِه تَقيِّ الدِّينِ السُّبْكيِّ: (صَحِبَ في التَّصوُّفِ الشَّيخَ تاجَ الدِّينِ بنَ عطاءِ اللهِ)[٣].

٩- تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ (ت: ٧٧١هـ)، وكان يُكثِرُ في كتابِه «طبَقاتِ الشَّافعيَّةِ الكُبرى» مِن الثَّناءِ على الصُّوفيَّةِ، وتعظيمِ أمرِهم[٤].

وقال في كتابِه «مُعيدُ النِّعمِ»: (وقد جرَّبْنا فلم نَجِدْ فقيهًا ينكِرُ على الصُّوفيَّةِ إلَّا ويهلِكُه اللهُ تعالى، وتكونُ عاقبتُه وخيمةً)[٥].

وقال أيضًا: (إذا علِمْتَ أنَّ خاصَّةَ الخلْقِ هُم الصُّوفيَّةُ، فاعلمْ أنَّهم قد تشبَّهَ بهم أقوامٌ ليسوا منهم، فأوجَبَ تَشبُّهُ أولاء بهم سوءَ الظَّنِّ، ولعلَّ ذلك مِن اللهِ تعالى قصدًا لخفاءِ هذه الطَّائفةِ التي تُؤثِرُ الخمولَ على الظُّهورِ)[٦].

١٠- زكريَّا الأنصاريُّ (ت: ٩٢٦هـ)، وله شرحٌ على رسالةِ القُشَيريِّ، وذَكرَ

(١) ((مفتاح السعادة ومصباح السيادة)) (٢/ ١٠٧، ١٠٨).

(٢) ((حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة)) (١/ ٣١٥).

(٣) ((طبقات الشافعية الكبرى)) (١٠/ ١٤٦).

(٤) يُنظر مثلًا: ((طبقات الشافعية الكبرى)) (١/ ١١٧) و(٢/ ٢٦٠) و(٣/ ٤٨) و(٤/ ١٨).

(٥) ((معيد النعم ومبيد النقم)) (ص: ٧١).

(٦) المصدر السَّابق: (ص: ٩٦).

في آخِرِ كتابِه «غايةُ الوصولِ» خاتمةً فيما يُذكَرُ مِن مبادئِ التَّصوُّفِ[١].

وقال السَّخاويُّ عن زكريَّا الأنصاريِّ: (قرأ التَّصوُّفَ عن أبي عبدِ اللهِ الغَمْريِّ، والشِّهابِ أحمدَ الإدْكاويِّ، ومُحمَّدٍ الفُوِّيِّ...، وهو أحدُ مَن عظَّمَ ابنَ عربيٍّ، واعتَقده، وسمَّاه وليًّا)[٢].

١١- عبدُ الوهَّابِ الشَّعرانيُّ (ت: ٩٧٣هـ)، كان أشعريًّا صوفيًّا خرافيًّا قُبُوريًّا له طوامُّ. لُقِّبَ بالعارِفِ باللهِ، القُطبِ الرَّبَّانيِّ، والهيكَلِ الصَّمَدانيِّ! ومن كلامِه على العقيدةِ الأشعَريَّةِ: (مدارُ جميعِ عقائِدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ تدورُ على كلامِ قُطبَينِ: أحدُهما: الشَّيخُ الإمامُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ، والثَّاني: الشَّيخُ الإمامُ أبو الحسَنِ الأشعَريُّ؛ فكُلُّ من تَبِعَهما أو أحدَهما اهتدى، وسَلِم من الزَّيغِ والفسادِ في عقيدتِه، وقد ظهَرَت أتباعُ الماتُريديِّ فيما وراءَ نهرِ سيحونَ فقط، وظهَرت أتباعُ الشَّيخِ أبي الحسَنِ في أكثَرِ البلادِ، كخُراسانَ والعراقِ والشَّامِ ومِصرَ والمَغرِبِ، وغيرِ ذلك من البلادِ الإسلاميَّةِ؛ فلذلك صار غالبُ النَّاسِ يقولون إذا مدحوا عالِمًا: فلانٌ عقيدتُه أشعريَّةٌ صحيحةٌ، وليس مرادُهم نفيَ صحَّةِ عقيدةِ غيرِ الأشعريِّ من الماتُريديَّةِ وغيرِهم من أئمَّةِ الكلامِ السَّابقين على الإمامِ الأشعَريِّ....)[٣].

(١) يُنظر: ((غاية الوصول في شرح لب الأصول)) (ص: ١٧٣).

(٢) ((الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)) (٣/ ٢٣٥ - ٢٣٧).

(٣) ((القواعد الكشفية الموضحة لمعاني الصفات الإلهية)) للشعراني (ص: ٣٨، ٣٩).

من عجائب الشعراني قوله في أوَّل كتابه ((موازين القاصرين من شيوخ ومريدين)) (ص: ٢٥): (ولَعَمْري، الكاملُ في هذا الزَّمانِ مَن حصَّل وَصْفَ الإسلامِ فقط من غيرِ زيادةٍ، فإنَّ سلْبَ الإيمانِ قد كَثُر في هذا الزَّمانِ، وهو عامُ ثلاثةٍ وثلاثين وتسعمائةٍ، وقد اطَّلع أهلُ الكَشفِ من أولياءِ هذا الزَّمانِ رَضِيَ اللهُ عنهم أنَّه مات في هذا العامِ من أمَّةِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم مائةٌ وخمسون =

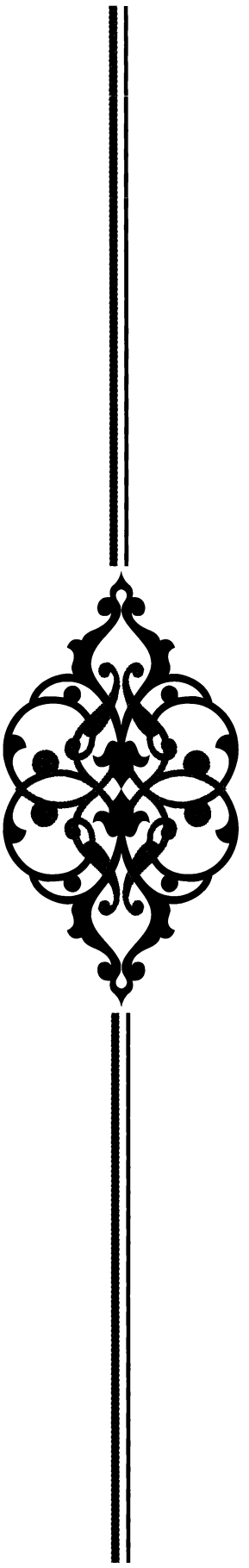
١٢- **ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ (ت: ٩٧٤هـ)**، ومن كلامِهِ: (ينبغي للإنسانِ حيثُ أمكَنه عدمُ الانتِقادِ على السَّادةِ الصُّوفيَّةِ، نفَعَنا اللهُ بمعارِفِهم، وأفاض علينا بواسطةِ محبَّتِنا لهم ما أفاض على خواصِّهم، ونظَمَنا في سِلكِ أتباعِهم، ومَنَّ علينا بسوابِغِ عوارِفِهم- أن يُسلِّمَ لهم أحوالَهم ما وجدَ لهم مَحمَلًا صحيحًا يخرِجُهم عن ارتِكابِ المُحرَّمِ، وقد شاهَدْنا مَن بالَغ في الانتِقادِ عليهم، معَ نوعِ تعصُّبٍ، فابتلاه اللهُ بالانحِطاطِ عن مرتبتِه، وأزال عنه عوائدَ لُطفِه وأسرارَ حَضرتِه، ثُمَّ أذاقه الهوانَ والذِّلَّةَ، ورَدَّه إلى أسفَلِ سافِلينَ، وابتلاه بكلِّ عِلَّةٍ ومِحنةٍ)[1].

ثُمَّ في القرونِ الأربعةِ الأخيرةِ انتَشر التَّصوُّفُ انتِشارًا غَيرَ مَسبوقٍ، ولا سيَّما في عَهدِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ الَّتي كانت ترعاه، وتَبنَّاه علماءُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، ودعَوا إليه.

أمَّا في القرنَينِ الأخيرَينِ فقد التَحمَتِ الصُّوفيَّةُ معَ الأشعَريَّةِ في مدرسةٍ واحدةٍ، وتجمَّع الأشاعِرةُ في محاضِنِ الصُّوفيَّةِ، وانتَشر التَّصوُّفُ بَينَ علماءِ الأزهَرِ بمِصرَ، وعلماءِ الشَّامِ وحَضْرَموتَ، وعلماءِ المَغرِبِ وما جاوَرَها، وعلماءِ الهِندِ وباكستان، وعلماءِ أندونيسيا، وعلماءِ تُركيا والشِّيشانِ وطاجَكِستانَ وغيْرِها مِن البُلدانِ، فلا تكادُ تَجِدُ صوفيًّا إلَّا وهو أشعَريٌّ أو ماتُريديٌّ المُعتقَدِ، وجميعُ مُؤسَّساتِ الصُّوفيَّةِ ومراكِزِها في العالَمِ تدرِّسُ العقيدةَ الأشعَريَّةَ أو الماتُريديَّةَ.

= ألفًا، فوَجَدوا فيهم عشرةَ أنفُسٍ ماتوا على الإسلامِ، والباقي على الكُفرِ! نسألُ اللهَ العافيةَ، فإذا كان هذا الحالَ، وأنَّ رُتبةَ الإسلامِ عزيزةٌ، فكيف برُتبةِ الإيمانِ؟ فكيف برُتبةِ الوَلايةِ؟!).

(١) ((الفتاوى الحديثية)) (ص: ٥٩).



الفَصلُ الثَّامنُ

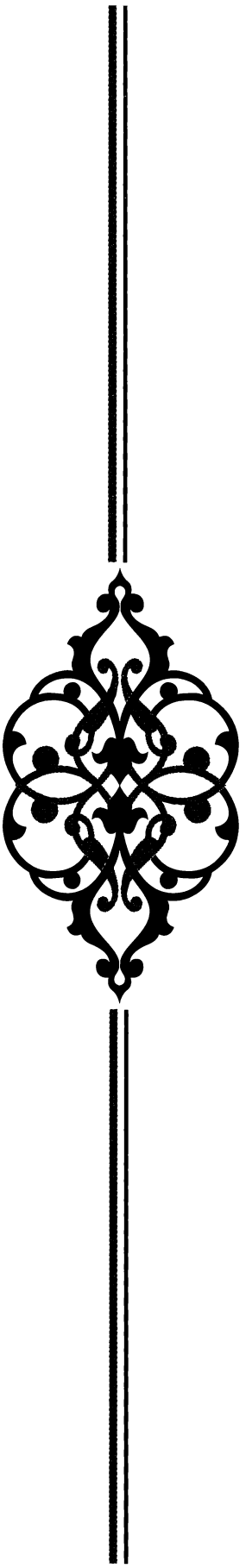
أقوالُ العُلَماءِ في مخالفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ، وبيانُ مخالفتِهم لأئمَّتِهم، وذمُّ فُقَهاءِ المذاهِبِ لهم

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالَفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ

المبحثُ الثَّاني: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأئمتهم: أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ومالكٍ والشَّافِعيِّ

المبحثُ الثَّالثُ: ذَمُّ فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ للأشَاعرةِ ومذهبِهم



الفَصلُ الثَّامنُ
أقوالُ العُلَماءِ في مخالفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ، وبيانُ مخالفتِهم لأئمَّتِهم، وذمُّ فُقَهاءِ المذاهِبِ لهم

المبحثُ الأوَّلُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالَفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ

تبيَّن مِن عَرضِ المذهَبِ الأشعَريِّ بالتَّفصيلِ مِن خلالِ ذِكرِ أقوالِ أهلِه مِن كُتُبِهم، وردودِ أهلِ العِلمِ عليها: أنَّ المذهبَ الأشعَريَّ مذهَبٌ مُحدَثٌ، وتبيَّن بالأدِلَّةِ الواضِحةِ تأثُّرُ المذهَبِ الأشعريِّ بالجهميَّةِ والمُعتَزِلةِ، وأنَّه حصَل له تطوُّرٌ كبيرٌ بواسطةِ بعضِ أعلامِه الَّذين تأثَّروا بعلمِ الكلامِ والفلسفةِ وغيرِهما، حتى وصل الأمرُ إلى أن يعرِف الواحدُ منهم منهجَ السَّلفِ ويقرِّرُه ثم يخالفه!

قال أبو عبدِ الله محمَّد بن أحمد القرطبي المُفسِّر (ت: ٦٧١هـ): (كان السَّلَفُ الأُوَلُ رَضِيَ اللهُ عنهم لا يقولون بنَفيِ الجهةِ ولا ينطِقون بذلك، بل نطَقوا هم والكافَّةُ بإثباتِها للهِ تعالى كما نطَق كتابُه وأخبَرَت رسُلُه، ولم يُنكِرْ أحدٌ من السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّه استوى على عرشِه حقيقةً. وخُصَّ العرشُ بذلك؛ لأنَّه أعظمُ مخلوقاتِه، وإنَّما جَهِلوا كيفيَّةَ الاستواء؛ فإنَّه لا تُعلَمُ حقيقتُه...)[1].

وقال: (وأظهَرُ هذه الأقوالِ -وإن كنتُ لا أقولُ به ولا أختارُه- ما تظاهرت عليه الآيُ والأخبارُ أنَّ اللهَ سُبحانه على عرشِه -كما أخبَر في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه- بلا كيفٍ، بائنٌ من جميعِ خَلقِه، هذا جملةُ مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ فيما نَقَل عنهم الثِّقاتُ)[2].

(١) ((الجامع لأحكام القرآن)) (٧/ ٢١٩).

(٢) ((الأسنى شرح أسماء الله الحسنى)) (٢/ ١٣٢).

فانظر كيف يَنقُلُ كلامَ السَّلَفِ بل شِبهَ إجماعِهم، ويعترِفُ بتضافُرِ الآيِ والأحاديثِ في المسألةِ، ثمَّ لا يختارُ القولَ رضاءً بقولِ المتكَلِّمين! عفا الله عنه.

ولذلك صرَّح غيرُ واحدٍ من العُلَماءِ بمخالَفةِ الأشاعِرةِ لِما عليه السَّلَفُ، وليس كما يزعُمُ الأشاعِرةُ المعاصِرون أنَّ أوَّلَ مَن خطَّأ الأشاعِرةَ وبدَّع العقيدةَ الأشعَرِيَّةَ هو ابنُ تيميَّةَ، ثمَّ جاء بعده تلاميذُه ومن سار على دَربِه، فهذا تدليسٌ وتلبيسٌ على العامَّةِ؛ فما أكثَرَ العُلَماءَ الذين صرَّحوا بمخالفةِ المعتَقَدِ الأشعَرِيِّ للسَّلَفِ! ومن هؤلاء:

١- **مُحمَّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ خُزَيْمةَ (ت: ٣١١هـ)**، قالَ له أبو عليٍّ الثَّقَفيُّ: ما الَّذي أَنكَرْتَ أيُّها الأسْتاذُ مِن مَذاهِبِنا حتَّى نَرجِعَ عنه؟ قالَ: (مَيْلُكم إلى مَذهَبِ الكُلَّابيَّةِ، فقد كانَ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مِن أَشَدِّ النَّاسِ على عَبْدِ اللهِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ وعلى أصْحابِه، مِثلُ الحارِثِ وغَيْرِه)[1].

٢- **مُحمَّدُ بنُ خُوَيْز مَنْدادَ المِصْريُّ المالِكيُّ (ت: ٣٩٠هـ)**، قالَ: (أهْلُ الأهْواءِ عنْدَ مالِكٍ وسائِرِ أصْحابِنا هُمْ أهْلُ الكَلامِ، فكلُّ مُتكلِّمٍ فهو مِن أهْلِ الأهْواءِ والبِدَعِ، أشْعَرِيًّا كانَ أو غَيْرَ أَشْعَرِيٍّ)[2].

وقد نَقَلَ هذا أبو عُمَرَ بنُ عَبْدِ البَرِّ -وهو مِن أئمَّةِ المالِكيَّةِ- ثُمَّ قالَ مُؤَيِّدًا لكَلامِ ابنِ خُوَيْز مَنْدادَ المالكيِّ: (ليس في الاعْتِقادِ كلِّه في صِفاتِ اللهِ وأسْمائِه إلَّا ما جاءَ مَنْصوصًا في كِتابِ اللهِ أو صَحَّ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، أو أَجمَعَتْ عليه الأمَّةُ، وما جاءَ مِن أخْبارِ الآحادِ في ذلك كلِّه أو نَحْوِه يُسَلَّمُ له، ولا يُناظَرُ فيه)[3].

(١) يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبيِّ (١٤/ ٣٨٠).

(٢) يُنظر: ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤٢).

(٣) يُنظر: المصدر السابق.

٣- **أبو نَصْرٍ عُبَيدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ السِّجْزيُّ (ت: ٤٤٤هـ)**، قال: (يَنْبَغي أن يُتَأمَّلَ قَوْلُ الكُلَّابيَّةِ والأشْعَريَّةِ في الصِّفاتِ؛ ليُعلَمَ أنَّهم غَيْرُ مُثبِتينَ إلَهًا في الحَقيقةِ، وأنَّهم يَتَخيَّرونَ مِن النُّصوصِ ما أرادوه، ويَترُكونَ سائِرَها ويُخالِفونَه)[1].

٤- **قِوَامُ السُّنَّة أبو القاسِمِ الأصْبَهانيُّ (ت: ٥٣٥هـ)**، قال: (أوَّلُ مَن قالَ باللَّفْظِ، وقالَ: أَلْفاظُنا بالقُرْآنِ مَخْلوقةٌ: حُسَيْنٌ الكَرابيسيُّ. فبَدَّعَه أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، ووافَقَه على تَبْديعِه عُلَماءُ الأمْصارِ: إسْحاقُ بنُ راهَوَيْهِ، وأبو مُصْعَبٍ، ومُحمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ لُوَيْن، وأبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلَّام، ومُصْعَبُ بنُ عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْريُّ، وهارونُ بنُ موسى الفرَويُّ، وأبو موسى مُحمَّدُ بنُ المُثَنَّى، وداودُ بنُ رَشيدٍ، والحارِثُ بنُ مِسْكينٍ المِصْريُّ، وأَحمَدُ بنُ صالِحٍ المَصْريُّ، ومُحمَّدُ بنُ يَحْيى بنِ أبي عُمَرَ العَدَنيُّ، ويَعْقوبُ وأَحمَدُ ابْنا إبْراهيمَ الدَّورقيِّ، وأبو هَمَّامٍ الوَليدُ بنُ شُجاعٍ، وعلِيُّ بنُ خَشْرَمَ، ومُحمَّدُ بنُ قُدامةَ المَصِّيصيُّ، ومُحمَّدُ ابنُ داودَ بنِ صَبيحٍ المصيصيُّ، وكانَ مِن أهْلِ العِلمِ والأدَبِ، ومُحمَّدُ بنُ آدَمَ المَصِّيصيُّ، وسَعيدُ بنُ رَحْمةَ، وعُقْبةُ بنُ مُكرمٍ، والعبَّاسُ بنُ عَبْدِ العَظيمِ، ومُحمَّدُ بنُ أَسلَمَ الطُّوسيُّ، وحُمَيْدُ بنُ زَنْجَويْهِ النَّسَويُّ، ومُحمَّدُ بنُ سَهْلِ بنِ عَسْكَرٍ البُخاريُّ، وأَحمَدُ بنُ منيعٍ، وهارونُ بنُ عَبْدِ اللهِ الحَمَّالُ، وابْنُه موسى بنُ هارونَ، ومُحمَّدُ بنُ يَحْيى الذُّهْليُّ النَّيْسابوريُّ، ومُحمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ حَفْصٍ، وأبو عَبْدِ اللهِ البُخاريُّ، فَقيهُ أهْلِ خُراسانَ، وأبو بَكْرٍ الأثْرَمُ، وأبو بَكْرٍ المَرُّوذيُّ، صاحِبا أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وأبو زُرْعةَ، وأبو حاتِمٍ، والحَسَنُ بنُ مُحمَّدٍ الزَّعْفَرانيُّ، وحَرْبُ بنُ إسْماعيلَ السيرجانيُّ، ومُحمَّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ خُزَيْمةَ. ومِن أهْلِ أَصْبَهانَ: أبو مَسْعودٍ الرَّازِيُّ، ومُحمَّدُ بنُ عيسى الطَّرسوسيُّ، وأَحمَدُ بنُ مَهْديٍّ،

(١) ((رسالة السجزي إلى أهل زبيد)) (ص: ١٦٣).

وإسْماعيلُ بنُ أُسَيْدٍ، ومُحمَّدُ بنُ العبَّاسِ بنِ خالِدٍ، ومُحمَّدُ بنُ عبَّاسِ بنِ أيُّوبَ الأَخرَمُ، ومُحمَّدُ بنُ يَحْيى بنِ مَنْدَه، جَدُّ أبي عَبْدِ اللهِ، وأبو أَحمَدَ العَسَّالُ، وأبو عليٍّ أَحمَدُ بنُ عُثْمانَ الأَبهَريُّ، وأبو عَبْدِ اللهِ مُحمَّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ مَنْدَه، فمَذهَبُهم ومَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ جَميعًا أنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ آيةً آيةً، وكَلِمةً كَلِمةً، وحَرْفًا حَرْفًا في جَميعِ أحْوالِه، حيثُ قُرِئَ وكُتِبَ وسُمِعَ)[1].

وهذا الكلامُ المنقولُ عن أولئك الأكابِرِ يخالِفُ عقيدةَ الأشعَريَّةِ في أنَّ القرآنَ المتلوَّ المسموعَ عبارةٌ عن كلامِ اللهِ، وليس كلامَ اللهِ حقيقةً.

٥- **يَحْيى بنُ أبي الخَيْرِ العِمْرانيُّ (ت: ٥٥٨هـ)**، قال: (أَدخلَتِ المُعْتَزِلةُ والقَدَريَّةُ على الإسْلامِ وأهْلِه شُبَهًا في الدِّينِ ليُمَوِّهوا بها على العَوامِّ، ومَن لا خِبْرةَ له بأُصولِهم الَّتي بَنَوا عليها أقْوالَهم، فاتَّبَعوا مُتَشابِهَ القُرْآنِ، وأوَّلوا القُرْآنَ على خِلافِ ما نُقِلَ عن الصَّحابةِ والتَّابعينَ المَشْهورينَ بالتَّفْسيرِ؛ ليُنفِّقوا بذلك أقْوالَهم، فهُمْ أَشَدُّ الفِرَقِ ضَرَرًا على أصْحابِ الحَديثِ، ثُمَّ بَعْدَهم الأَشْعَريَّةُ؛ لأنَّهم أَظهَروا الرَّدَّ على المُعْتَزِلةِ وهُمْ قائِلونَ بقَوْلِهم)[2].

وقال أيضًا: (القُرْآنُ والسُّنَّةُ والإجْماعُ دَلَّ كلٌّ واحِدٍ منهما أنَّ القُرْآنَ هو هذه السُّوَرُ والآياتُ دونَ ما تَدَّعي الأَشْعَريَّةُ بعُقولِهم وتَأويلِهم الَّذي يُؤَدِّي إلى خِلافِ ذلك)[3].

وقال أيضًا: (قالَتِ الأَشْعَريَّةُ: لا يَجوزُ وَصْفُه بأنَّه على العَرْشِ ولا في السَّماءِ...، قالوا: إذا قُلْتُم: إنَّه على العَرْشِ، أَفْضى إلى أنَّه يكونُ مَحْدودًا، أو أنَّه يَفْتَقِرُ إلى

(١) ((الحجة في بيان المحجة)) (١/ ٣٧٠ - ٣٧٣).

(٢) ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) (١/ ٩٥).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٥٩٩).

مَكانٍ وجِهةٍ تُحيطُ به، وتَعالى اللهُ عن ذلك، والجَوابُ: أنَّا وإن قُلْنا إنَّه على العَرْشِ كما أَخبَرَ بكِتابِه وأَخبَرَ به نَبيُّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فلا نَقولُ: إنَّه مَحْدودٌ، ولا إنَّه يَفْتَقِرُ إلى مَكانٍ، ولا تُحيطُ به جِهةٌ ولا مَكانٌ، بل كانَ ولا مَكانَ ولا زَمانَ، ثُمَّ خَلَقَ المَكانَ والزَّمانَ، واسْتَوى على العَرْشِ بلا كَيْفيَّةٍ، ولم يَخلُقِ العَرْشَ لحاجةٍ، بل كما حُكِيَ عن ذي النُّونِ المِصْريِّ لمَّا قيلَ له: ما أرادَ اللهُ بخَلْقِ العَرْشِ؟ فقالَ: أرادَ اللهُ ألَّا تَتيهَ قُلوبُ العارِفينَ، ولم يَخلُقْه لحاجتِه إليه، فإذا قيلَ للعَبْدِ المُؤمِنِ: أين اللهُ؟ قالَ: على العَرْشِ، وقد صَرَّح القاضي أبو بَكْرٍ الباقِلَّانيُّ الأَشْعَريُّ في التَّمْهيدِ بالقَوْلِ في هذه المَسْألةِ كما قالَ أصْحابُ الحَديثِ. وأمَّا الغَزاليُّ فخالَفَهم في الاقْتِصادِ وقالَ: أمَّا رَفْعُ الأيْدي في الدُّعاءِ إلى السَّماءِ فلأنَّها قِبْلةُ الدُّعاءِ كما أنَّ البَيْتَ قِبْلةُ الصَّلاةِ، وهذا تَمْويهٌ منه ومُعانَدةٌ لِما وَرَدَ به القُرْآنُ والسُّنَّةُ، وما عليه العُلَماءُ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ. وأمَّا قَوْلُه: إنَّ السَّماءَ قِبْلةُ الدُّعاءِ، فيُقالُ له: لو كانَ هذا كما قُلْتَ لم يَصِحَّ الدُّعاءُ إلَّا لِمَن تَوَجَّهَ بيَدَيه إلى السَّماءِ كما لا تَصِحُّ الصَّلاةُ إلَّا لِمَن تَوَجَّهَ إلى الكَعْبةِ)[1].

وقال أيضًا: (قالَتِ المُعْتَزِلةُ: لا يَجوزُ وَصْفُ اللهِ بأنَّه يُرى، وقالَتِ الأَشْعَريَّةُ: المُؤمِنونَ يَرَوْنَه ولكن لا يَرَوْنَه عن مُقابَلةٍ...، وأمَّا الدَّليلُ على إبْطالِ قَوْلِ الأَشْعَريَّةِ فهو: أنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بثُبوتِ الرُّؤْيةِ للهِ تَعالى بالأبْصارِ، فحُمِلَ ذلك على الرُّؤْيةِ المَعْهودةِ، وهو ما كانَ عن مُقابَلةٍ، بدَليلِ قَوْلِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «كما تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلةَ البَدْرِ»[2]...، وإن قالوا: إنَّ الرُّؤْيةَ لا تَختَصُّ بالأبْصارِ، رَجَعوا

(١) يُنظر: ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) (٢/ ٦٠٩، ٦٢٠ - ٦٢٣).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٥٥٤)، ومسلمٌ (٦٣٣) من حديثِ جريرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُ مُسلِمٍ: ((كُنَّا جلوسًا عندَ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إذ نظر إلى القَمَرِ ليلةَ البَدْرِ، فقال: أمَا إنَّكم سترَونَ رَبَّكم كما ترَونَ هذا القَمَرَ)).

إلى قَوْلِ المُعْتَزِلةِ في نَفْيِ الرُّؤْيةِ، وأنَّ المُرادَ بالرُّؤْيةِ العِلمُ به عِلمًا ضَروريًّا، وقد حُكِيَ عن بعض مُتَأَخِّري الأَشْعَريَّةِ أنَّه قالَ: لولا الحَياءُ مِن مُخالَفةِ شُيوخِنا لقُلْتُ: إنَّ الرُّؤْيةَ العِلمُ لا غَيْرُ. وهكذا قالوا في سَماعِ موسى لكَلامِ اللهِ أنَّه لا يَختَصُّ بالأُذُنِ، وإذا لم يَخْتَصَّ بالأُذُنِ رَجَعَ إلى مَعْنى العِلمِ. وأقْوالُ الأَشْعَريَّةِ مُثْبَتةٌ على أُصولِ المُعْتَزِلةِ؛ لأنَّ أبا الحَسَنِ كانَ مُعْتَزِليًّا)[1].

وقال أيضًا: (اخْتَلَفَ النَّاسُ في الإيمانِ الشَّرْعيِّ على ثَلاثةِ مَذاهِبَ:

فذَهَبَ الأَشْعَريَّةُ: إلى أنَّ الإيمانَ الشَّرْعيَّ هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ لا غَيْرُ.

وذَهَبَ المُرْجِئةُ: إلى أنَّ الإيمانَ هو الإقْرارُ باللِّسانِ بالشَّهادتَينِ، وإن لم يَعرِفْ بقَلْبِه مِن غَيْرِ عَمَلٍ. وقيلَ: إنَّ المُرْجِئةَ يَقولونَ: الإيمانُ هو القَوْلُ باللِّسانِ، والتَّصْديقُ بالقَلْبِ مِن غَيْرِ عَمَلٍ، وقالَتِ الجَهْميَّةُ: الإيمانُ: التَّصْديقُ بالقَلْبِ لا غَيْرُ.

وذَهَبَ أهْلُ الحَديثِ وجَماهيرُ العُلَماءِ إلى أنَّ الإيمانَ: هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ، والإقْرارُ باللِّسانِ بالشَّهادتَينِ، والأعْمالُ بالجَوارِحِ)[2].

٦- **عَبْدُ القادِرِ الجِيلانيُّ (ت: ٥٦١هـ)**، قال: (هذه الآياتُ والأخْبارُ تَدُلُّ على أنَّ كَلامَ اللهِ صَوْتٌ لا كصَوْتِ الآدَميِّينَ، كما أنَّ عِلمَه وقُدْرتَه وبَقيَّةَ صِفاتِه لا تُشبِهُ صِفاتِ الآدَميِّينَ، كذلك صَوْتُه. وقد نَصَّ الإمامُ أَحمَدُ رَحِمَه اللهُ على إثْباتِ الصَّوْتِ في رِوايةِ جَماعةٍ مِن الأصْحابِ رِضْوانُ اللهِ عليهم أَجْمَعينَ، خِلافَ ما قالَتِ الأَشْعَريَّةُ مِن أنَّ كَلامَ اللهِ مَعْنًى قائِمٌ بنفْسِه، واللهُ حَسيبُ كلِّ مُبْتَدِعٍ ضالٍّ مُضِلٍّ!)[3].

(١) يُنظر: ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) (٢/ ٦٣٧، ٦٤٧).

(٢) المصدر السَّابق: (٣/ ٧٣٦).

(٣) ((الغُنْية لطالبي طريق الحق عز وجل)) (١/ ١٣١).

٧- ابنُ قُدامةَ المَقْدِسيُّ (ت: ٦٢٠هـ)، قال: (مِن السُّنَّةِ: هِجْرانُ أهْلِ البِدَعِ ومُباينتُهم، وتَرْكُ الجِدالِ والخُصوماتِ في الدِّينِ، وتَرْكُ النَّظَرِ في كُتُبِ المُبْتدِعةِ والإصْغاءِ إلى كَلامِهم، وكلُّ مُحدَثةٍ في الدِّينِ بِدْعةٌ، وكلُّ مُتَسَمٍّ بغَيْرِ الإسْلامِ والسُّنَّةِ مُبْتدِعٌ، كالرَّافِضةِ، والجَهْميَّةِ، والخَوارِجِ، والقَدَريَّةِ، والمُرْجِئةِ، والمُعْتَزِلةِ، والكَرَّاميَّةِ، والكُلَّابيَّةِ، ونَظائِرِهم، فهذه فِرَقُ الضَّلالِ، وطَوائِفُ البِدَعِ، أعاذَنا اللهُ مِنها)[١].

وقال ابنُ قُدامةَ أيضًا مُبَيِّنًا مُخالَفةَ الأَشْعَرِيِّ لأهْلِ السُّنَّةِ في مَسْألةِ إثْباتِ الحَرْفِ والصَّوْتِ في كَلامِ اللهِ سُبْحانَه: (لم تَزَلْ هذه الأخْبارُ وهذه اللَّفْظةُ مُتَداوَلةً مَنْقولةً بَيْنَ النَّاسِ، لا يُنكِرُها مُنكِرٌ، ولا يَخْتلِفُ فيها أحَدٌ، إلى أن جاءَ الأَشْعَرِيُّ فأنكَرَها، وخالَفَ الخَلْقَ كلَّهم؛ مُسْلِمَهم وكافِرَهم، ولا تَأْثيرَ لقَوْلِه عنْدَ أهْلِ الحَقِّ، ولا تُتْرَكُ الحَقائِقُ وقَوْلُ رَسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وإجْماعُ الأمَّةِ لقَوْلِ الأَشْعَرِيِّ، إلَّا مَن سَلَبَه اللهُ التَّوْفيقَ، وأَعْمى بَصيرتَه، وأَضَلَّه عن سَواءِ السَّبيلِ)[٢].

فهؤلاء سَبعةٌ من عُلَماءِ الإسلامِ قَبْلَ زَمَنِ ابنِ تيميَّةَ بعَشَراتٍ بل مئاتِ السِّنينَ، نَصُّوا على مخالفةِ الأشاعِرةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وسَلَفِ هذه الأمَّةِ.

المبحثُ الثَّاني: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأئمتهم: أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ومالكٍ والشَّافِعيِّ

المطلب الأول: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ

تَقدَّمَ[٣] أنَّ أبا الحَسَنِ كانَ مُعْتَزِليًّا، وأنَّه رَجَعَ عن الاعْتِزالِ إلى السُّنَّةِ، وانْتَسَبَ إليها، ورَدَّ على المُعْتَزِلةِ، ونَصَرَ مَذهَبَ السَّلَفِ في العَقيدةِ، وإن خالَفَ السَّلَفَ في مَسائِلَ قَليلةٍ بسَبَبِ تَأثُّرِه بعِلمِ الكَلامِ.

(١) ((لمعة الاعتقاد)) (ص: ٤٠ - ٤٢).

(٢) ((المناظرة في القرآن)) (ص: ٤٠). (٣) (ص: ١٨).

ومَنْ وازَنَ بَيْنَ كُتُبِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ وبَيْنَ كُتُبِ أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ وتلميذِه ابن مجاهد الَّتي نَصَرَا فيها مَذهَبَ السَّلَفِ يَجِدُ مُخالَفةَ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ لهما في كَثيرٍ مِن المَسائِلِ، ومِن ذلك: الحَثُّ على الاعْتِمادِ على الأحاديثِ النَّبَويَّةِ مِن غَيْرِ تَفْريقٍ بَيْنَ المُتَواتِرِ والآحادِ، وعلى تَقْديمِ الاسْتِدْلالِ بأَدِلَّةِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ على دَليلِ الأعْراضِ الَّذي يَسْتدِلُّ به الفَلاسِفةُ ومَن اتَّبَعَهم مِن المُعْتَزِلةِ ومُتأخِّري الأشاعِرةِ.

قال ابنُ مجاهدٍ: (صارَتْ أخْبارُه عليه السَّلامُ أَدِلَّةً على صِحَّةِ سائِرِ ما دَعانا إليه مِن الأمورِ الغائِبةِ عن حَواسِّنا وصِفاتِ فِعلِه، وصارَ خَبَرُه عن ذلك سَبيلًا إلى إدْراكِه، وطَريقًا إلى العِلمِ بحَقيقتِه. وكانَ ما يُسْتدَلُّ به مِن أخْبارِه عليه السَّلامُ على ذلك أَوضَحَ دَلالةً مِن دَلالةِ الأعْراضِ الَّتي اعْتَمَدَ على الاسْتِدْلالِ بها الفَلاسِفةُ، ومَن اتَّبَعَها مِن القَدَريَّةِ، وأهْلِ البِدَعِ المُنْحرِفينَ عن الرُّسُلِ عليهم السَّلامُ، مِن قِبَلِ أنَّ الأعْراضَ لا يَصِحُّ الاسْتِدْلالُ بها إلَّا بَعْدَ رُتَبٍ كَثيرةٍ يَطولُ الخِلافُ فيها، ويَدِقُّ الكَلامُ عليها؛ فمنها ما يُحْتاجُ إليه في الاسْتِدْلالِ على وُجودِها والمَعْرِفةِ بفَسادِ شُبَهِ المُنكِرينَ لها، والمَعْرِفةِ بمُخالَفتِها للجَواهِرِ في كَوْنِها لا تَقومُ بنَفْسِها، ولا يَجوزُ ذلك على شيءٍ مِنها، والمَعْرِفةِ بأنَّها لا تَبْقى، والمَعْرِفةِ باخْتِلافِ أجْناسِها، وأنَّه لا يَصِحُّ انْتِقالُها مِن مَحالِّها، والمَعْرِفةِ بأنَّ ما لا يُنقَلُ مِنها فحُكْمُه في الحَدَثِ حُكْمُها، ومَعْرِفةِ ما يوجِبُ ذلك مِن الأَدِلَّةِ، وما يُفسِدُ به شُبَهَ المُخالِفينَ في جَميعِ ذلك حتَّى يُمكِنَ الاسْتِدْلالُ بها على ما هي أَدِلَّةٌ عليه عنْدَ مُخالِفينا الَّذين يَعْتمِدونَ في الاسْتِدْلالِ على ما ذَكَرْناه بها؛ لأنَّ العِلمَ بذلك لا يَصِحُّ عنْدَهم إلَّا بَعْدَ المَعْرِفةِ بسائِرِ ما ذَكَرْناه آنِفًا، وفي كلِّ مَرْتبةٍ ممَّا ذَكَرْنا فِرَقٌ تُخالِفُ فيها، ويَطولُ الكَلامُ معَهم عليها. وليس يُحْتاجُ -أَرشَدَكم

اللهُ- في الاسْتِدْلالِ بخَبَرِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ على ما ذَكَرْناه مِن المَعْرِفةِ بالأمْرِ الغائِبِ عن حَواسِّنا إلى مِثلِ ذلك؛ لأنَّ آياتِه والأَدِلَّةَ الدَّالَّةَ على صِدْقِه مَحْسوسةٌ مُشاهَدةٌ قد أَعجَزَتِ القُلوبَ، وبَعَثَتِ الخَواطِرَ على النَّظَرِ في صِحَّةِ ما يَدْعو إليه، وتَأمُّلِ ما اسْتَشْهَدَ به على صِدْقِه، والمَعْرِفةِ بأنَّ آياتِه مِن قِبَلِ اللهِ تُدرَكُ بيَسيرِ الفِكْرِ فيها، وأنَّها لا يَصِحُّ أن تكونَ مِن البَشَرِ لوُضوحِ الطُّرُقِ إلى ذلك...، وإذا كانَ ذلك على ما وَصَفْنا بانَ لكم -أَرشَدَكم اللهُ- أنَّ طَريقَ الاسْتِدْلالِ بأخْبارِهم عليهم السَّلامُ على سائِرِ ما دُعينا إلى مَعْرفتِه ممَّا لا يُدرَكُ بالحَواسِّ أَوضَحُ مِن الاسْتِدْلالِ بالأعْراضِ؛ إذ كانَتْ أَقرَبَ إلى البَيانِ على حُكْمِ ما شُوهِدَ مِن أَدِلَّتِهم المَحْسوسةِ ممَّا اعْتمَدَتْ عليه الفَلاسِفةُ ومَن تَبِعَهم مِن أَهْلِ الأهْواءِ، واغْتَرُّوا بها...، فأَخلَدَ سَلَفُنا رَضيَ اللهُ عنهم ومَن تَبِعَهم مِن الخَلَفِ الصَّالِحِ بَعْدَ ما عَرَفوه مِن صِدْقِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فيما دَعاهم إليه مِن العِلمِ بحَدَثِهم ووُجودِ المُحدِثِ لهم بما نَبَّهَهم عليه مِن الأَدِلَّةِ إلى التَّمسُّكِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، وطَلَبِ الحَقِّ في سائِرِ ما دُعُوا إلى مَعْرفتِه مِنها، والعُدولِ عن كلِّ ما خالَفَهما لثُبوتِ نُبُوَّتِه عليه السَّلامُ عنْدَهم، ونَبَّهَهم بصِدْقِه فيما أَخبَرَهم به عن رَبِّهم لِما وَثَّقَتْه الدَّلالةُ لهم فيه، وكَفَتْهم العِبْرةُ بما ذَكَرْناه له)[1].

وقد تَقدَّمَ[2] أنَّ الأشاعِرةَ يعظِّمونَ الدَّليلَ الكلاميَّ، ويعتمدون المقاييسَ العقليَّة، ويمنعون مِن الاسْتِدْلالِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ، ويقرِّرون أنَّ أَدِلَّةَ الكِتابِ والسُّنَّةِ لا تُفيدُ اليَقينَ إلَّا بَعْدَ العِلمِ بعَدَمِ المُعارِضِ العَقْليِّ!

وفي كِتابِ أبي الحَسَنِ «الإبانة عن أُصولِ الدِّيانةِ» وكِتابِ «مَقالاتِ الإسْلاميِّينَ واخْتِلافِ المُصَلِّينَ» التَّصْريحُ بإثْباتِ الصِّفاتِ، والأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ يُخالِفونَ

(١) ((رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب)) (ص: ١٠٥ - ١٠٨). (٢) (ص: ١٥٩).

أبا الحَسَنِ الأَشْعَرِيَّ فيما أَثْبَتَه مِن الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ.

ومِن كَلامِ أبي الحَسَنِ في الصِّفاتِ:

قال أبو الحَسَنِ: (جُمْلةُ قَوْلِنا: أنَّا نُقِرُّ باللهِ، ومَلائِكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، وبما جاؤوا به مِن عنْدِ اللهِ، وما رَواه الثِّقاتُ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، لا نَرُدُّ مِن ذلك شَيئًا...، وأنَّ له سُبْحانَه وَجْهًا بلا كَيْفٍ، كما قالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنَّ له سُبْحانَه يَدَينِ بلا كَيْفٍ، كما قالَ سُبْحانَه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وأنَّ له سُبْحانَه عَيْنَينِ بلا كَيْفٍ، كما قالَ سُبْحانَه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]...، ونُصدِّقُ بجَميعِ الرِّواياتِ الَّتي يُثبِتُها أهْلُ النَّقْلِ عن النُّزولِ إلى سَماءِ الدُّنْيا، وأنَّ الرَّبَّ عَزَّ وجَلَّ يقولُ: هلْ مِن سائِلٍ؟ هلْ مِن مُسْتغفِرٍ[1]؟ وسائِرِ ما نَقَلوه وأَثْبَتوه خِلافًا لِما قالَه أهْلُ الزَّيْغِ والتَّضْليلِ...، ونقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَجيءُ يَوْمَ القِيامةِ، كما قالَ سُبْحانَه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢])[2].

وقال مُبَيِّنًا مَذهَبَ السَّلَفِ في أحاديثِ الصِّفاتِ: (يُصَدِّقونَ بالأحاديثِ الَّتي جاءت عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ أنَّ اللهَ سُبْحانَه يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنْيا فيقولُ: هلْ مِن مُسْتغفِرٍ؟ كما جاءَ الحَديثُ عن رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[3]، ويَأْخُذونَ بالكِتابِ والسُّنَّةِ كما قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ

(١) أخرجه البخاريُّ (١١٤٥) بنحوِه، ومسلِمٌ (٧٥٨) من حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُ مسلم: ((... هل من سائِلٍ يُعْطى، هل مِن داعٍ يُستجابُ له، هل مِن مُستغفِرٍ يُغفَرُ له؟ ...)).

(٢) ((الإبانة عن أُصول الديانة)) (ص: ٢١، ٢٩).

(٣) أخرجه البُخاريُّ (١١٤٥) بنحوِه، ومسلِمٌ (٧٥٨) مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، ولَفْظُ مُسلم: ((إذا مضى شَطْرُ اللَّيلِ أو ثُلُثاه يَنزِلُ اللهُ تبارك وتَعالى إلى السَّماءِ الدُّنيا، فيقولُ: هل مِن سائلٍ يُعْطى، هل مِن داعٍ يُستجابُ له، هل مِن مُستغفِرٍ يُغفَرُ له؟ حتى ينفَجِرَ الصُّبحُ)).

فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]، ويَرَوْنَ اتِّباعَ مَن سَلَفَ مِن أئِمَّةِ الدِّينِ، وأنْ لا يَبْتَدِعوا في دينِهم ما لم يَأذَنْ به اللهُ، ويُقِرُّونَ أنَّ اللهَ سُبْحانَه يَجيءُ يَوْمَ القِيامةِ كما قالَ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنَّ اللهَ يَقْرُبُ مِن خَلْقِه كيف يَشاءُ كما قالَ: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦])[1].

وقال أيضًا: (وأنَّه يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كما جاء في الحديثِ...)[2]، ثمَّ خَتَم بيانَه لمذْهَبِ السَّلف فقال: (فهذه جملةُ ما يأمُرون به ويستعمِلونه ويرونَه، وبكُلِّ ما ذكَرْنا من قولِهم نقولُ، وإليه نذهَبُ، وما توفيقُنا إلَّا باللهِ، وهو حَسْبُنا ونِعمَ الوكيلُ، وبه نستعينُ، وعليه نتوكَّلُ، وإليه المصيرُ)[3].

وقال أيضًا: (ونَدينُ اللهَ عزَّ وجَلَّ بأنَّه يُقَلِّبُ القُلوبَ بينَ أصبَعَينِ من أصابعِه، وأنَّه سُبحانَه يَضَعُ السَّمواتِ على أصبَعٍ، والأرَضينَ على أصبَعٍ، كما جاءت الرِّوايةُ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، مِن غيرِ تكييفٍ)[4].

المطلبُ الثَّاني: مخالَفةُ الأشَاعرةِ لإمَامَيْهم مالكٍ والشَّافِعيِّ

تمهيدٌ:

ينتَسِبُ المتأخِّرون من الأشاعرةِ في الفقهِ إلى أحَدِ الإمامينِ العظيمَينِ: مالكِ بنِ أنسٍ، ومحمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، ويدقِّقون في نقلِ أقوالِهما، ويُقَلِّدونهما، ويجعلونهما حُجَّةً بَيْنَهما وبينَ اللهِ، ويردُّون على من خالفهما، وفي الوقتِ عينِه يخالفُ جمهورُ متأخِّري الأشاعرةِ الإمامينِ في كثيرٍ من أبوابِ الاعتقادِ، مع أنَّ

(١) ((مقالات الإسلاميين)) (١/ ٢٢٨).

(٢) المصدر السابق: (١/ ١٦٨).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٢٢٩).

(٤) ((الإبانة عن أصول الديانة)) (ص: ٢٧).

للإمامينِ نصوصًا صريحةً فيها!

حتى قال قائلُهم: (مَن كان في الفُروعِ على مَذهَبِ الشَّافِعيِّ، وفي الأُصولِ على اعْتِقادِ الأشْعَريِّ، فهو مَعْلَمُ الطَّريقِ، وهو على الحَقِّ المُبينِ)[1].

فاعجَبْ لهم؛ يُقلِّدون في الفروعِ، ويخالِفون في الأصولِ!

قال أبو المظفَّرِ منصورُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ الجبَّارِ السَّمعانيُّ الحنَفيُّ ثمَّ الشَّافعيُّ (ت: ٤٨٩هـ) بعدَ أن ذَكَر كلامَ الشَّافعيِّ في ذمِّ الكلامِ والحَثِّ على السُّنَّةِ: (وهو الإمامُ الذي لا يُجارى، والفَحلُ الذي لا يقاوَمُ، فلو جاز الرُّجوعُ إليه، وطَلَبُ الدِّينِ من طريقِه، لكان بالتَّرغيبِ فيه أَولى من الزَّجرِ عنه، وبالنَّدبِ إليه أَولى من النَّهيِ عنه؛ فلا ينبغي لأحَدٍ أن ينصُرَ مذهَبَه في الفُروعِ، ثمَّ يَرغَبَ عن طريقتِه في الأُصولِ!)[2].

وقال أبو الحَسَنِ محمَّدُ بنُ عبدِ المَلِكِ الكَرَجيُّ أحدُ أئمَّةِ الشَّافعيَّةِ في كتابِه «الفصولُ في الأصولِ عن الأئمَّةِ الفُحولِ إلزامًا لذوي البِدَعِ والفُضولِ» -وقد ذكر فيه من كلامِ الشَّافعيِّ، ومالكٍ، والثَّوريِّ، وأحمدَ بنِ حنبَلٍ، والبخاريِّ، وسفيانَ بنِ عُيينةَ، وعبدِ اللهِ بنِ المباركِ، والأوزاعيِّ، واللَّيثِ بنِ سعدٍ، وإسحاقَ بنِ راهَوَيهِ، في أصولِ السُّنَّةِ ما يُعرَفُ به اعتقادُهم، وذكَر في تراجِمِهم ما فيه

(١) وهو أبو إسْحاقَ الشِّيرازيُّ (ت: ٤٧٦هـ) الفَقيهُ الشَّافِعيُّ المَشْهورُ، يُنظر: ((الإشارة إلى مذهب أهل الحقِّ)) له (ص: ٤٠٥).

وقد اختَلَف الباحثون في عَقيدةِ أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ: هل كان أشْعَريًّا أو لا؟ فهذا النَّقْلُ من كِتابِه يَدُلُّ على أنَّه أشْعَريٌّ، وتوجَدُ نُقولٌ عنه أُخْرى تدُلُّ على أنَّه ليس أشْعَريًّا. فاللهُ أعلَمُ.

يُنظر: مقدمة محقق كتاب ((النكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة للشيرازي)) (ص: ٣١ - ٣٣).

(٢) يُنظر: ((صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام)) للسيوطي (ص: ٢٠١).

تنبيهٌ على مراتبِهم ومكانتِهم في الإسلامِ، وذكَر أنَّه اقتصر في النَّقلِ عنهم دونَ غيرِهم؛ لأنَّهم هم المقتدى بهم والمرجوعُ شرقًا وغربًا إلى مذاهبِهم، ولأنَّهم أجمعُ لشرائطِ القُدوةِ والإمامةِ من غيرِهم، وأكثرُ لتحصيلِ أسبابِها وأدواتِها؛ من جودةِ الحفظِ، والبصيرةِ والفِطنةِ، والمعرفةِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، والسَّندِ والرِّجالِ والأحوالِ، ولغاتِ العرَبِ ومواضِعِها، والتَّاريخِ والنَّاسخِ والمنسوخِ، والمنقولِ والمعقولِ، والصَّحيحِ والمدخولِ، في الصِّدقِ والصَّلابةِ وظُهورِ الأمانةِ والدِّيانةِ ممنَّ سواهم-، ذكرَ هذا كلَّه ثمَّ قال: (إنَّ في النَّقلِ عن هؤلاء إلزامًا للحُجَّةِ على كُلِّ من ينتحِلُ مذهَبَ إمامٍ يخالفُه في العقيدةِ؛ فإنَّ أحدَهما لا محالةَ يُضَلِّلُ صاحبَه أو يُبدِّعُه أو يُكفِّرُه، فانتحالُ مذهبِه مع مخالفتِه له في العقيدةِ مُستنكَرٌ واللهِ شَرعًا وطَبعًا، فمن قال: أنا شافعيُّ الشَّرعِ أشعَريُّ الاعتقادِ، قُلْنا له: هذا من الأضدادِ، لا بل من الارتدادِ؛ إذ لم يكُنِ الشَّافعيُّ أشعريَّ الاعتقادِ. ومن قال: أنا حنبليٌّ في الفروعِ مُعتَزِليٌّ في الأصولِ، قُلْنا: قد ضلَلْتَ إذًا عن سواءِ السَّبيلِ فيما تزعُمُه؛ إذ لم يكُنْ أحمدُ معتزليَّ الدِّينِ والاجتهادِ. قال: وقد افتتَن أيضًا خَلقٌ من المالكيَّةِ بمذاهبِ الأشعريَّةِ، وهذه واللهِ سُبَّةٌ وعارٌ وفلتةٌ تعودُ بالوبالِ والنَّكالِ وسوءِ الدَّارِ على منتَحِلِ مذاهبِ هؤلاء الأئمَّةِ الكِبارِ)[1].

وقال ابنُ تَيميَّةَ بعدَ كلامٍ له: (... واعتُبِرَ ذلك بأمورٍ:

أحدُها: أنَّ كلامَ مالكٍ في ذمِّ المبتَدِعةِ وهَجرِهم وعقوبتِهم كثيرٌ، ومن أعظَمِهم عنده الجَهميَّةُ الذين يقولون: إنَّ اللهَ ليس فوقَ العرشِ، وإنَّ اللهَ لم يتكلَّمْ بالقرآنِ كُلِّه، وإنَّه لا يُرى، كما وردت به السُّنَّةُ، وينفون نحوَ ذلك من الصِّفاتِ!

ثمَّ إنَّه كثيرٌ في المتأخِّرين من أصحابِه من يُنكِرُ هذه الأمورَ كما يُنكِرُها فروعُ

(١) ((القطوف من الفصول في الأصول)) (ص: ١٧، ١٨).

الجَهميَّةِ، ويجعَلُ ذلك هو السُّنَّةَ، ويجعَلُ القولَ الذي يخالِفُها -وهو قولُ مالكٍ وسائرِ أئمَّةِ السُّنَّةِ- هو البدعةَ، ثمَّ إنَّه مع ذلك يعتقدُ في أهلِ البدعةِ ما قاله مالكٌ! فبدَّل هؤلاء الدِّينَ، فصاروا يطعَنون في أهلِ السُّنَّةِ!

الثَّاني: أنَّ الشَّافعيَّ من أعظَمِ النَّاسِ ذَمًّا لأهلِ الكلامِ ولأهلِ التَّغييرِ، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البِدعةِ الخارجةِ عن السُّنَّةِ.

ثمَّ إنَّ كثيرًا من أصحابِه عكَسوا الأمرَ حتى جعَلوا الكلامَ الذي ذمَّه الشَّافعيُّ هو السُّنَّةَ وأصولَ الدِّينِ الذي يجبُ اعتقادُه وموالاةُ أهلِه، وجعلوا موجِبَ الكتابِ والسُّنَّةِ الذي مدحَه الشَّافعيُّ هو البدعةَ التي يعاقَبُ أهلُها)[1].

وإذا حكى الأشاعرةُ المتأخِّرون في أبوابِ الاعتقادِ كلامًا ونسبُوه للأصحابِ، فإنَّما يعنُون بهم من خاض فيما خاضوا فيه، وإمامُ المذهَبِ وقدماءُ أصحابِه ممَّا يَحكُون بُرآءُ.

قال ابنُ تَيميَّةَ: (ولمَّا كان الكلامُ في هذه الأبوابِ المبتَدَعةِ مأخوذًا في الأصلِ عن المعتَزِلةِ والجهميَّةِ ونحوِهم، وقد تكلَّم هؤلاء في أوَّلِ الواجباتِ: هل هو النَّظَرُ، أو القصدُ، أو الشَّكُّ، أو المعرفةُ؟ صار كثيرٌ من المنتَسِبين إلى السُّنَّةِ المخالِفين للمُعتَزِلةِ في جُمَلِ أصولِهم يوافقونهم على ذلك.

ثمَّ الواحدُ من هؤلاء إذا انتسب إلى إمامٍ من أئمَّةِ العلمِ، كمالكٍ، وأبي حنيفةَ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وصنَّف كتابًا في هذا البابِ، يقولُ فيه: «قال أصحابُنا» و«اختلف أصحابُنا»، فإنَّما يعني بذلك أصحابَه الخائضين في هذا الكلامِ، وليسوا من هذا الوجهِ من أصحابِ ذلك الإمامِ؛ فإنَّ أصحابَه الذين شاركوه في مذهَبِ ذلك الإمامِ إنَّما بَيْنَهم وبين أصحابِه المشارِكين له في ذلك الكلامِ عُمومٌ وخُصوصٌ،

(١) ((الاستقامة)) (١/ ١٤، ١٥).

فقد يكونُ الرَّجُلُ من هؤلاء دونَ هؤلاء، وبالعَكسِ، وقد يجتمِعُ فيه الوصفانِ.

وهذا موجودٌ كثيرًا في أتباعِ جميعِ الأئمَّةِ؛ فتَجِدُ الواحِدَ من أصحابِ أبي حنيفةَ ومالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ يقولُ: اختلف أصحابُنا في أوَّلِ الواجباتِ، ونحوِ ذلك، ولا يَصِحُّ كلامُه إلَّا على هذا الوَجهِ)[1].

وفيما يلي نوردُ بعضَ أقوالِ الإمامينِ مالكٍ والشَّافعيِّ في أبوابِ الاعتقادِ ممَّا قد خالف فيه الأشاعِرةُ الإمامَينِ!

الفرعُ الأوَّلُ: مخالفةُ الأشاعرةِ المالكيَّةِ لإمامِهم مالكِ بنِ أنَسٍ

أوَّلًا: كلامُ الإمامِ مالكٍ في ذَمِّ الكلامِ الذي خاض فيه الأشاعِرةُ ومدَحوه

١- عن محمَّدِ بنِ عقيلِ بنِ الأزهَرِ الفقيهِ، قال: (جاء رجُلٌ إلى المُزَنيِّ، فسأله عن شيءٍ من الكلامِ، فقال: إني أكرَهُ هذا، بل أنهى عنه، كما نهى عنه الشَّافعيُّ، ولقد سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: سُئِل مالكٌ عن الكلامِ والتَّوحيدِ، فقال مالكٌ: مُحالٌ أن يُظَنَّ بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه علَّم أمَّته الاستنجاءَ ولم يُعلِّمْهم التَّوحيدَ، والتَّوحيدُ ما قاله النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «أُمِرتُ أن أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فإذا قالوها عصموا مني دماءَهم وأموالَهم إلَّا بحَقِّها، وحسابُهم على اللهِ»[2]، فما عُصِم به الدَّمُ والمالُ فهو حقيقةُ التَّوحيدِ)[3].

٢- عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ مَهديٍّ، قال: (دخلتُ على مالكٍ وعنده رجلٌ يسألُه عن القرآنِ، فقال: لعلَّك من أصحابِ عَمرِو بنِ عُبَيدٍ! لعَنَ اللهُ عَمْرًا؛ فإنَّه ابتدع هذه البِدَعَ من الكلامِ، ولو كان الكلامُ عِلمًا لتكلَّمَ فيه الصَّحابةُ والتَّابعون كما

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) (٤/ ١٧٥-١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢١) من حديثِ أبي هُريرةَ رضي الله عنه.

(٣) ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ٩١، ٩٢).

تكلَّموا في الأحكامِ والشَّرائعِ، ولكِنَّه باطلٌ يدُلُّ على باطلٍ!)[١].

٣- عن أشهَبَ بنِ عبدِ العزيزِ، قال: سمِعتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقولُ: (إيَّاكم والبِدَعَ. قيل: يا أبا عبدِ اللهِ، وما البِدَعُ؟ قال: أهلُ البِدَعِ الذين يتكلَّمون في أسماءِ اللهِ وصفاتِه وكلامِه وعِلمِه وقدرتِه، ولا يسكتون عما سكت عنه الصَّحابةُ والتَّابعون لهم بإحسانٍ)[٢].

٤- عن إسحاقَ بنِ عيسى، عن مالِكِ بنِ أنسٍ، قال: (مَن طلب الدِّينَ بالكلامِ تزندَقَ، ومَن طلَبَ المالَ بالكيمياءِ أفلَسَ، ومَن طلب غريبَ الحديثِ كَذبَ)[٣].

٥- قال مالِكٌ: (إنَّما فسَدت الأشياءُ حين تُعُدِّي بها منازِلُها. وليس هذا الجدَلُ من الدِّينِ بشيءٍ. وكان يقالُ: لا تُمكِّنْ زائِغَ القلبِ من أُذُنَيك؛ فإنَّك ما تدري ما يُعَلِّمُك)[٤].

٦- قال أبو طالبٍ المكِّيُّ: (كان مالكٌ أبعَدَ النَّاسِ من مذاهِبِ المتكَلِّمين، وأشَدَّهم بغضًا للعراقيِّين[٥]، وألزَمَهم لسُنَّةِ السَّالِفين من الصَّحابةِ والتَّابعين)[٦].

ثانيًا: كلامُ الإمامِ مالِكٍ في رَدِّ التَّأويلِ وصَرفِ النُّصوصِ عن ظواهِرِها

١- عن أبي حَفصٍ، قال: (سمعتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقولُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ

(١) ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ٩٦، ٩٧)، ((ذم الكلام وأهله)) لأبي إسماعيل الهروي (٥/ ٧٢، ٧٣)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٧).

(٢) ((ذم الكلام وأهله)) لأبي إسماعيل الهروي (٥/ ٧٠).

(٣) المصدر السابق: (٥/ ٧١).

(٤) يُنظر: ((الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ)) لابن أبي زيد القيرواني (ص: ١٢٠).

(٥) يعني الذين خاضوا في الفِتَنِ والكلامِ.

(٦) ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٢/ ٣٩). ويُنظر: ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٣٨).

﴿نَّاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] قومٌ يقولونَ: إلى ثوابِه! قال مالِكٌ: كذَبوا! فأين هم عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥])[١].

٢- عن أشهَبَ قال: (سُئِل مالكٌ عن قولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] أتنظُرُ إلى اللهِ عزَّ وجَلَّ؟ قال: نعم، فقُلتُ: إنَّ أقوامًا يقولون: تنظُرُ ما عندَه! قال: بل تنظُرُ إليه نظَرًا، وقد قال موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فقال له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥])[٢].

٣- قال ابنُ نافعٍ وأشهَبُ -وأحدُهما يزيدُ على الآخَرِ-: (قُلتُ يا أبا عبدِ اللهِ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ينظُرون إلى اللهِ؟ قال: نعم، بأعيُنِهم هاتين. فقُلتُ له: فإنَّ قومًا يقولون: لا يُنظَرُ إلى اللهِ، إنَّ ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بمعنى منتَظِرةٍ إلى الثَّوابِ!

قال: كذَبوا! بل يُنظَرُ إلى اللهِ، أمَا سَمِعتَ قولَ موسى عليه السَّلامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾؟ أفترى موسى سأل ربَّه مُحالًا؟ فقال الله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ في الدُّنيا؛ لأنَّها دارُ فناءٍ، ولا يُنظَرُ ما يبقى بما يفنى، فإذا صاروا إلى دارِ البقاءِ نظروا بما يبقى إلى ما يبقى. وقال اللهُ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥])[٣].

٤- عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ قال: (سألتُ الأوزاعيَّ وسفيانَ الثَّوريَّ ومالِكَ بنَ أنسٍ واللَّيثَ بنَ سَعدٍ عن هذه الأحاديثِ في الصِّفاتِ والرُّؤيةِ، فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت بلا كيفٍ)[٤].

(١) ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٦).

(٢) ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٥٥٥، ٥٥٦).

(٣) ((ترتيب المدارك وتقريب المسالك)) للقاضي عياض (٢/ ٤٢).

(٤) يُنظر: ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١١٤٦)، ((الصفات)) للدارقطني (ص: ٤٤)، ((الإبانة =

٥- قال التِّرمذيُّ بعد أن روى حديثَ أبي هُرَيرةَ رضي اللهُ عنه، قال: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((إنَّ اللهَ يقبَلُ الصَّدَقةَ ويأخُذُها بيَمينِه فيُرَبِّيها لأحَدِكم كما يُرَبِّي أحَدُكم مُهْرَه...))[1]:

(وقد قال غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ في هذا الحديثِ وما يُشبِهُ هذا من الرِّواياتِ من الصِّفاتِ، ونزولِ الرَّبِّ تبارك وتعالى كُلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا، قالوا: قد تثبُتُ الرِّواياتُ في هذا، ويؤمَنُ بها ولا يُتوَهَّمُ، ولا يقالُ: كيف؟

هكذا رُوِي عن مالكٍ، وسفيانَ بنِ عُيَينةَ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ أنَّهم قالوا في هذه الأحاديثِ: أمِرُّوها بلا كيفٍ، وهكذا قولُ أهلِ العِلمِ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

وأمَّا الجهميَّةُ فأنكرت هذه الرِّواياتِ وقالوا: هذا تشبيهٌ!

وقد ذَكَر اللهُ عزَّ وجَلَّ في غيرِ مَوضِعٍ من كتابِه اليَدَ والسَّمعَ والبَصَرَ، فتأوَّلت الجهميَّةُ هذه الآياتِ ففَسَّروها على غيرِ ما فسَّر أهلُ العلمِ، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلُقْ آدَمَ بيدِه، وقالوا: إنَّ معنى اليدِ هاهنا القُوَّةُ!

وقال إسحاقُ بنُ إبراهيمَ: إنَّما يكونُ التَّشبيهُ إذا قال: يدٌ كيدٍ، أو مِثلُ يدٍ، أو

= الكبرى)) لابن بطة (٧/ ٢٤٢)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٥٥٨، ٥٨٢)، ((الأسماء والصفات)) للبيهقي (٢/ ٣٧٧)، ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (٢/ ٩٤٣)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٦)، ((الاستذكار)) لابن عبد البر (٢/ ٥١٣)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ١٧١).

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٢) واللفظ له، وأحمد (٩٢٤٥)

صححه الترمذي، وابن حبان في ((صحيحه)) (٣٣١٦)، والحاكم على شرط الشيخين في ((المستدرك)) (٣٢٨٣)، وابن العربي في ((عارضة الأحوذي)) (٢/ ١١٩)، والمنذري في ((الترغيب والترهيب)) (٢/ ٥٤).

وأصل الحديث في صحيح البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

سَمعٌ كسَمعٍ، أو مِثلُ سَمعٍ، فإذا قال: سَمعٌ كسَمعٍ، أو مِثلُ سَمعٍ، فهذا التَّشبيهُ، وأمَّا إذا قال كما قال اللهُ تعالى: يدٌ، وسمعٌ، وبَصَرٌ، ولا يقولُ: كيف، ولا يقولُ مِثلَ سَمعٍ، ولا كسَمعٍ، فهذا لا يكونُ تشبيهًا، وهو كما قال اللهُ تعالى في كتابِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[1].

ثالثًا: كلامُ الإمامِ مالكٍ في أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يزيدُ ويَنقُصُ

١- عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ قال: (كان مالكٌ يقولُ: الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[2].

٢- قال ابنُ القاسِمِ: (قلنا لمالِكٍ: فالإيمان قَولٌ وعَمَلٌ، أو قَولٌ بلا عَمَلٍ؟ قال مالِكٌ: بل قَولٌ وعَمَلٌ)[3].

٣- عن عبدِ الرَّزَّاقِ، قال: (سمعت مَعْمَرًا، وسفيانَ الثَّوريَّ، ومالِكَ بنَ أنَسٍ، وابنَ جُرَيجٍ، وسُفيانَ بنَ عُيَينةَ يقولون: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[4].

٤- عن أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ قال: (سمعتُ أحمَدَ بنَ حنبَلٍ رحمه اللهُ يقولُ: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ. قال أحمدُ: وبلغني أنَّ مالِكَ بنَ أنَسٍ، وابنَ

(١) ((سنن الترمذي)) (٣/ ٤١، ٤٢).

(٢) يُنظر: ((السنة)) لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٤)، ((الشريعة)) للآجري (٢/ ٦٠٨)، ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٧)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ١٠٣٠)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٦).

(٣) ((البيان والتحصيل)) لابن رشد الجد (١٨/ ٥٨٥).

(٤) ((الشريعة)) للآجري (٢/ ٦٠٦، ٦٤١)، ((شعار أصحاب الحديث)) لأبي أحمد الحاكم (ص: ٢٨)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٢/ ٨١٣)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ١٠٢٨، ١٠٢٩)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٤).

جُرَيجٍ، وفُضَيلَ بنَ عِياضٍ، قالوا: الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ)[١].

٥- قال مالكٌ: (سمَّى اللهُ عزَّ وجَلَّ العَمَلَ إيمانًا، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، يريد: صلاتَكم إلى بيتِ المقدِسِ)[٢].

٦- وقال أيضًا: (أقام النَّاسُ يُصَلُّون نحوَ بيتِ المقدِسِ ستَّةَ عَشَرَ شَهرًا ثمَّ أُمروا بالبيتِ. قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] في صلاتِكم إلى بيتِ المقدِسِ. قال مالكٌ: فإني لأذكُرُ بقراءةِ هذه الآيةِ قولَ المرجِئةِ: إنَّ الصَّلاةَ ليست من الإيمانِ! وقد سمَّاها اللهُ عزَّ وجَلَّ من الإيمانِ)[٣].

٧- قال أبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلامٍ في كتابِ «الإيمان»: (بابُ الزِّيادةِ في الإيمانِ والانتقاصِ منه... وبهذا القولِ كان يأخُذُ سُفيانُ والأوزاعيُّ ومالِكُ بنُ أنَسٍ، يرون أعمالَ البِرِّ جميعًا من الازديادِ في الإسلامِ؛ لأنَّها كلَّها عندَهم منه، وحُجَّتُهم في ذلك ما وصَف اللهُ به المُؤمِنين في خمسةِ مواضِعَ من كتابِه؛ منه قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقولُه: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقولُه: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وموضِعانِ آخرانِ قد ذكَرْناهما في البابِ الأوَّلِ، فاتَّبَعَ أهلُ السُّنَّةِ

(١) ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٢/ ٨١٣).

(٢) ((الجامع)) لابن أبي زيد القيرواني (ص: ١٢٣).

وفي ((الرسالة)) لابن أبي زيدٍ القيروانيِّ (ص: ٨): (الإيمانُ قولٌ باللِّسانِ، وإخلاصٌ بالقلبِ، وعَمَلٌ بالجوارحِ، يزيدُ بزيادةِ الأعمالِ، وينقُصُ بنَقصِها، فيكونُ فيها النَّقصُ وبها الزِّيادةُ، ولا يَكمُلُ قولُ الإيمانِ إلَّا بالعَمَلِ، ولا قولٌ وعَمَلٌ إلَّا بنيَّةٍ، ولا قولٌ وعَمَلٌ ونيَّةٌ إلَّا بموافقةِ السُّنَّةِ).

(٣) ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٤)، ((البيان والتحصيل)) لابن رشد الجد (١٨/ ٢٦٨).

هذه الآياتِ وتأوَّلوها أنَّ الزِّياداتِ هي الأعمالُ الزَّاكيةُ)[١].

٨- عن إسحاقَ الفَرويِّ قال: (جئتُ عِندَ مالكٍ قال: الإيمانُ يَزيدُ ويَنقُصُ؛ قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال إبراهيمُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قال: فطُمَأنينةُ قَلبِه زيادةٌ في إيمانه)[٢].

رابعًا: كلامُ الإمامِ مالِكٍ في الاستثناءِ في الإيمانِ

عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ قال: (سمِعتُ أبا عمرٍو -يعني: الأوزاعيَّ-، ومالِكَ بنَ أنَسٍ، وسعيدَ بنَ عبدِ العزيزِ، يُنكِرون أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ، ويأذنون في الاستثناءِ؛ أن يقولَ: أنا مُؤمِنٌ إن شاء اللهُ)[٣].

خامسًا: كلامُ الإمامِ مالِكٍ في إثباتِ الصِّفاتِ

١- عن جَعفَرِ بنِ عَبدِ اللهِ قال: (كنَّا عِندَ مالِكِ بنِ أنَسٍ فجاءه رجلٌ، فقال: يا أبا عبدِ اللهِ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: فما رأيتُ مالِكًا وَجَد مِن شَيءٍ ما وَجَد من مسألتِه! فنظر إلى الأرضِ وجَعَل ينكُتُ بعودٍ في يَدِه حتَّى علاه الرُّحَضاءُ -يعني العَرَقَ- ثمَّ رفَع رأسَه ورمى بالعودِ، وقال: الكيفُ منه غيرُ معقولٍ، والاستواءُ منه غيرُ مجهولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ، وأظنُّك صاحِبُ بدعةٍ، وأمَر به فأُخرِجَ)[٤].

(١) ((الإيمان)) للقاسم بن سلام (ص: ٤٤).

(٢) ((شعار أصحاب الحديث)) لأبي أحمد الحاكم (ص: ٢٩). ويُنظر: ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ١٠٣١).

(٣) يُنظر: ((السنة)) لعبد اللهِ بن أحمد (١/ ٣٤٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٢/ ٨٧٣).

(٤) ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٤٤١)، ((الأسماء والصفات)) للبيهقي (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥). =

٢- عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ قال: قال مالكُ بنُ أنَسٍ رحمه اللهُ: (اللهُ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ، وعِلمُه في كُلِّ مكانٍ، لا يخلو من عِلمِه مكانٌ)[١].

٣- وقد روى الإمامُ في تضاعيفِ «الموطَّأ» جملةً من أحاديثِ الصِّفاتِ، ومن ذلك ما رواه عن هلالِ بنِ أُسامةَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن عُمَرَ بنِ الحَكَمِ، أنَّه قال: ((أتيتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقُلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ جاريةً لي كانت ترعى غنَمًا لي، فجِئتُها وقد فقَدَت شاةً من الغَنَمِ، فسألتُها عنها فقالت: أكلَها الذِّئبُ! فأسِفْتُ عليها، وكُنتُ من بني آدَمَ فلطَمْتُ وجهَها وعليَّ رَقَبةٌ، أفأُعتِقُها؟ فقال لها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أين اللهُ؟ فقالت: في السَّماءِ. فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسولُ اللهِ، فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أعتِقْها))[٢].

٤- وروى في «الموطَّأ» عن ابنِ شهابٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الأغَرِّ، وعن أبي سلَمةَ، عن أبي هُرَيرةَ رضي اللهُ عنهما، أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: ((يَنزِلُ رَبُّنا تبارك وتعالى كُلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا حينَ يبقى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقولُ: من

= قال ابنُ تَيميَّةَ: (هذا الجوابُ من مالكٍ رحمه اللهُ في الاستواءِ شافٍ كافٍ في جميعِ الصِّفاتِ؛ مِثلُ النُّزولِ والمجيءِ، واليدِ والوجهِ وغيرِها، فيقالُ في مِثلِ النُّزولِ: النُّزولُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ. وهكذا يُقالُ في سائرِ الصِّفاتِ؛ إذ هي بمثابةِ الاستواءِ الواردِ به الكتابُ والسُّنَّةُ). ((مجموع الفتاوى)) (٤/ ٤).

(١) ((السنة)) لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧، ١٧٤، ٢٨٠)، ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١٠٧٦، ١٠٧٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ١٥٣، ١٥٤)، ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)) لابن عبد البر (٧/ ١٣٨)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٥)، ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٦٦). ويُنظر: ((الرسالة)) للقيرواني (ص: ٥).

(٢) أخرجه مالك (٢/ ٧٧٦)، وأصله في صحيح مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألُني فأعطيَه؟ من يستغفِرُني فأغفِرَ له؟))[١].

قال ابنُ عبدِ البَرِّ المالكيِّ في شَرحِ الموطَّأ: (هذا حديثٌ ثابتٌ من جهةِ النَّقلِ صَحيحُ الإسنادِ لا يختَلِفُ أهلُ الحديثِ في صِحَّتِه... وهو حديثٌ منقولٌ من طُرُقٍ متواترةٍ ووجوهٍ كثيرةٍ من أخبارِ العدولِ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم... وفيه دليلٌ على أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ في السَّماءِ على العرشِ من فوقِ سَبعِ سَمواتٍ، كما قالت الجماعةُ، وهو من حجَّتِهم على المُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ في قولِهم: إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ في كُلِّ مكانٍ، وليس على العَرشِ!)[٢]، إلى أن قال: (أهلُ السُّنَّةِ مُجمِعون على الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحَملِها على الحقيقةِ لا على المجازِ، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفونَ شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّونَ فيه صفةً محصورةً، وأمَّا أهلُ البِدَعِ والجَهميَّةُ والمُعتَزِلةُ كُلُّها والخوارجُ فكُلُّهم يُنكِرُها، ولا يحمِلُ شيئًا منها على الحقيقةِ، ويَزعُمونَ أنَّ مَن أقَرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عند مَن أثبَتَها نافونَ للمَعبودِ، والحَقُّ فيما قاله القائلونَ بما نَطَق به كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رَسولِه، وهم أئمَّةُ الجَماعةِ، والحَمدُ للهِ)[٣].

٥- وعن أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ قال: (القَولُ في السُّنَّةِ التي أنا عليها، ورأيتُ أصحابَنا عليها أهلَ الحديثِ الذين رأيتُهم فأخذتُ عنهم؛ مِثلُ: سُفيانَ ومالكٍ وغَيرِهما: الإقرارُ بشَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ،

(١) أخرجه مالك (١/ ٢١٤).

والحديث أخرجه البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

(٢) ((التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)) (٧/ ١٢٨، ١٢٩).

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٤٥).

فهذا شرحٌ لإمامٍ من أئمَّةِ المالكيَّةِ يشرَحُ فيه حديثًا في الموطَّأ للإمامِ مالكٍ، وينقُلُ فيه الإجماعَ وأنَّه قولُ الجماعةِ، فلا يمكِنُ ألَّا يكونَ إمامُه الإمامُ مالكٌ داخلًا في الإجماعِ والجماعةِ.

وأنَّ اللهَ على عَرْشِه في سمائِه يَقرُبُ مِن خَلْقِه كيف شاء، وأنَّ اللهَ تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كيف شاء...) وذكَر سائِرَ الاعتقادِ[١].

٦- قال التِّرمِذيُّ بعدَ أن روى حديثَ أبي هُرَيرةَ رضي اللهُ عنه، قال: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((يمينُ الرَّحمنِ ملأى سَحَّاءُ لا يَغيضُها اللَّيلُ والنَّهارُ. قال: أرأيتُم ما أنفق منذُ خَلَق السَّمواتِ والأرضَ؟! فإنَّه لم يَغِضْ ما في يمينِه، وعَرشُه على الماءِ، وبيَدِه الأخرى الميزانُ يرفَعُ ويخفِضُ))[٢]. قال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ قد روته الأئمَّةُ، نؤمِنُ به كما جاء من غيرِ أن يُفَسَّرَ أو يُتوَهَّمَ، هكذا قال غيرُ واحدٍ من الأئمَّةِ؛ الثَّوريُّ، ومالِكُ بنُ أنَسٍ، وابنُ عُيَينةَ، وابنُ المبارَكِ: إنَّه تُروى هذه الأشياءُ ويؤمَنُ بها ولا يُقالُ: كيف)[٣].

٧- عن زُهَيرِ بنِ عَبَّادٍ قال: (كُلُّ من أدرَكْتُ من المشايخِ: مالِكٌ، وسُفيانُ، وفُضَيلُ بنُ عِياضٍ، وعيسى، وابنُ المبارَكِ، ووكيعٌ، كانوا يقولون: النُّزولُ حَقٌّ)[٤].

٨- عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ قال: كان مالِكُ بنُ أنَسٍ يقولُ: (كَلَّم اللهُ موسى بنَ عِمرانَ)[٥].

(١) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨٠، ١٨١)، ((العرش)) للذهبي (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٦٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٤٥) وصحَّحه.

وأخرجه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٩٩٣) بلفظِ: ((يمينُ الله))؛ ولفظ البخاري عن أبي هُريرةَ عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: ((إنَّ يمينَ الله مَلْأى لا يَغيضُها نفقةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ، أرأيتُم ما أنْفَق منذُ خلقَ السَّمواتِ والأرضَ، فإنَّه لم يَنقُصْ ما في يمينِه، وعرشُه على الماءِ، وبيدِه الأُخرى الفَيْضُ -أو القبضُ- يَرفَعُ ويَخفِضُ)).

(٣) ((سنن الترمذي)) (٥/ ٢٥٠، ٢٥١).

(٤) ((أصول السنة)) لابن أبي زمنين (ص: ١١٣)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تَيميَّةَ (٥/ ٥٦).

(٥) ((سيرة الإمام أحمد بن حنبل)) لصالح بن أحمد (ص: ٦٦)، ((السنة)) لعبد اللهِ بن أحمد (١/ =

٩- عن ابنِ القاسِمِ قال: (سأل أبو السَّمحِ مالِكًا فقال: يا أبا عبدِ اللهِ، أيُرى اللهُ يومَ القيامةِ؟ فقال: نعم؛ يقولُ اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣-٢٣]، وقال لقومٍ آخرينَ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥])[١].

١٠- وقال مالكٌ: (لو لم يَرَ المُؤمنون رَبَّهم يومَ القيامةِ لم يُعَيِّرِ اللهُ الكُفَّارَ بالحجابِ، فقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥])[٢].

١١- عن عبدِ اللهِ بنِ وَهبٍ قال: قال مالكُ بنُ أنَسٍ: (النَّاسُ يَنظُرون اللهَ عزَّ وجَلَّ يومَ القيامةِ بأعيُنِهم)[٣].

١٢- وقال مالكٌ: (لا ينبغي لأحَدٍ أن يَصِفَ اللهَ إلَّا بما وصف به نفسَه في القرآنِ، ولا يُشَبِّهَ يديه بشيءٍ، ولا وَجهَه تبارك وتعالى بشيءٍ، ولكنَّه يقولُ: له يدانِ كما وصف به نفسَه، وله وجهٌ كما وصف نفسَه، تقِفُ عند ما وصَفَ به نفسَه في الكتابِ؛ فإنَّه تبارك وتعالى لا مِثلَ له ولا شَبيهَ ولا نظيرَ...)[٤].

الفرعُ الثَّاني: مخالفةُ الأشاعرةِ الشَّافعيَّةِ لإمامِهم محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ

أوَّلًا: كلامُ الشَّافعيِّ في ذَمِّ الكلامِ

= ٢٨٠)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٦/ ٣١٩).

(١) ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٣٦)، ((البيان والتحصيل)) لابن رشد الجد (١٨/ ٤٧٨). ويُنظر: ((الجامع)) لابن أبي زيد القيرواني (ص: ١٢٣، ١٢٤).

(٢) ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٥١٨)، ((شرح السنة)) للبغوي (١٥/ ٢٣٠).

(٣) ((الشريعة)) للآجري (٢/ ٩٨٤)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٥٥٥)، ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٦/ ٣٢٦). ويُنظر: ((شرح السنة)) للبغوي (١٥/ ٢٣٠).

(٤) ((البيان والتحصيل)) لابن رشد الجد (١٦/ ٤٠٠).

١- عن أبي ثَورٍ قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (ما تردَّى أحدٌ بالكلامِ فأفلَحَ)[١].

٢- وعن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى، عن الشَّافعيِّ قال: (لقد اطَّلعتُ من أهلِ الكلامِ على شيءٍ، واللهِ ما توهَّمتُه قَطُّ، ولأن يُبتلى المرءُ بجميعِ ما نهى اللهُ عنه خلا الشِّركَ باللهِ خيرٌ من أن يبتليَه اللهُ بالكلامِ)[٢].

٣- عن الحسَنِ بنِ عبدِ العزيزِ الجَرويِّ، قال: (كان الشَّافعيُّ ينهى النَّهيَ الشَّديدَ عن الكلامِ في الأهواءِ)[٣].

٤- عن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكَمِ، قال: (كان الشَّافعيُّ بعد أن ناظر حفصًا الفَردَ[٤] يكرهُ الكلامَ، وكان يقولُ: لأَن يُفتيَ العالِمُ فيقالَ: أخطأ العالِمُ، خيرٌ له من أن يتكلَّمَ فيقالَ: زِنديقٌ! وما شيءٌ أبغَضَ إليَّ من الكلامِ وأهلِه)[٥].

قال الذَّهبيُّ مُعلِّقًا: (هذا دالٌّ على أنَّ مذهَبَ أبي عبدِ اللهِ أنَّ الخطأَ في الأصولِ ليس كالخطأِ في الاجتهادِ في الفروعِ)[٦].

(١) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٤٢، ١٤٣)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (١/ ١٦٥، ١٦٦)، ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٩/ ١١١)، ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ١٠٢، ١٠٣)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٧).

(٢) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٣٧)، ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ٨١)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٧٨)، ((شرح السنة)) للبغوي (١/ ٢١٧).

(٣) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٤٢).

(٤) حفْصٌ الفَرد: من المجْبِرة ومن أكابِرِهم، ويُكَنَّى أبا عمرو وكان من أهلِ مصر. يُنظر: ((الفهرست)) للنَّديم (ص: ٢٢٣).

(٥) ((تاريخ دمشق)) لابن عساكر (٥١/ ٣١٠).

(٦) ((سير أعلام النبلاء)) (١٠/ ١٩).

٥- عن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكَمِ قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (لو عَلِم النَّاسُ ما في الكلامِ والأهواءِ لفرُّوا منه كما يفرُّون من الأسدِ)[١].

٦- عن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (إذا سمِعتَ الرَّجُلَ يقولُ: الاسمُ غيرُ المسمَّى، أو الشَّيءُ غيرُ المُشَيَّا، فاشهَدْ عليه بالزَّندقةِ)[٢].

٧- عن الرَّبيعِ بنِ سُلَيمانَ المراديِّ قال: (رأيتُ الشَّافعيَّ وهو نازِلٌ من الدَّرجةِ، وقومٌ في المجلسِ يتكلَّمون بشيءٍ من الكلامِ، فصاح، فقال: إمَّا أن تجاوِرونا بخيرٍ، وإمَّا أن تقوموا عنَّا)[٣].

٨- عن الحُسَينِ بنِ عليٍّ أنَّه سمعَ الشَّافعيَّ يقولُ: (حُكمي في أهلِ الكلامِ حُكمُ عُمَرَ رَضِي اللهُ عنه في صَبيغٍ[٤])[٥].

٩- عن محمَّدِ بنِ عقيلِ بنِ الأزهَرِ الفقيهِ قال: (جاء رجُلٌ إلى المُزَنيِّ، فسأله عن شيءٍ من الكلامِ، فقال: إني أكرَهُ هذا، بل أنهى عنه، كما نهى عنه الشَّافعيُّ، ولقد سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: سُئِل مالكٌ عن الكلامِ والتَّوحيدِ، فقال مالِكٌ: مُحالٌ أن يُظَنَّ بالنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه علَّم أمَّته الاستنجاءَ ولم يُعلِّمْهم التَّوحيدَ، والتَّوحيدُ ما قاله النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «أُمِرتُ أن أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا:

(١) ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٩/ ١١١)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٧٩).

(٢) ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٧٩).

(٣) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٤١).

(٤) يعني: الضَّربَ ومنع جلوس النَّاس معه حتى يتوب.

(٥) ((تاريخ الإسلام)) (٥/ ١٦٢)، ((سير أعلام النبلاء)) (١٠/ ٢٩) كلاهما للذهبيِّ، ((طبقات الشافعية)) لابن كثير (١/ ٤٧).

لا إلهَ إلَّا اللهُ، فإذا قالوها عصموا مني دماءَهم وأموالَهم إلَّا بحَقِّها، وحسابُهم على اللهِ»[١]، فما عُصِم به الدَّمُ والمالُ فهو حقيقةُ التَّوحيدِ)[٢].

ثانيًا: كلامُ الشَّافعيِّ في وجوبِ التَّسليمِ للنُّصوصِ، وعَدَمِ تقديمِ العقلِ على النَّقلِ

١- قال الشَّافعيُّ: (وليس في سُنَّةِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلَّا اتِّباعُها بفَرضِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، والمسألةُ بكيفَ في شيءٍ قد ثبتت فيه السُّنَّةُ ما لا يسَعُ عالِمًا، واللهُ أعلَمُ)[٣].

٢- وقال: (إنَّ للعقلِ حَدًّا ينتهي إليه، كما أنَّ للبصَرِ حَدًّا ينتهي إليه)[٤].

٣- عن محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الجَوهريِّ قال: (كنتُ عِندَ سُفيانَ بنِ عُيَينةَ، فقيل له: هاهنا فتًى -يعنون: الشَّافعيَّ- يقولُ: عليكم بحديثِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ودَعوا الرَّأيَ، فقال سفيانُ: جزى اللهُ هذا من فتًى خيرًا، ثمَّ قال: قال اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وقال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣])[٥].

٤- عن سعيدِ بنِ أسَدٍ قال: قلتُ للشَّافعيِّ: ما تقولُ في حديثِ الرُّؤيةِ؟ فقال

(١) تقدَّم تخريجُه (ص: ٤٢٤).

(٢) ((أحاديث في ذم الكلام وأهله)) لأبي الفضل المقرئ (ص: ٩١، ٩٢).

(٣) ((الأم)) (٢/ ١٢٥)، ((الشريعة)) للآجري (٣/ ١١٢٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٧/ ٢٤٠، ٢٤١).
وروى أبو نُعَيم في ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) (٩/ ١٤١) عن إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ الشَّافعيِّ، قال: سَمِعتُ ابنَ إدريسَ الشَّافعيَّ يقولُ: (قال ابنُ عبَّاسٍ لرجُلٍ: أيُّ شيءٍ هذا؟ فأخبره، قال: ثمَّ أراه شيئًا أبعَدَ منه، فقال: أيُّ شيءٍ هذا؟ قال: انقطَعَ الطَّرْفُ دونَه! قال: فكما جُعِل لطَرْفِك حدٌّ ينتهي إليه، كذلك جُعِل لعقلِك حَدٌّ ينتهي إليه!).

(٤) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ٢٠٧)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (٢/ ١٨٧).

(٥) ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٧١).

لي: (يا ابنَ أسَدٍ، اقضِ عَلَيَّ، حَبِيتُ أو مُتُّ: إنَّ كُلَّ حديثٍ يصِحُّ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فإني أقولُ به، وإن لم يبلُغْني)[١].

ثالثًا: كلامُ الشَّافعيِّ في ردِّ التَّأويلِ وصَرفِ النُّصوصِ عن ظواهِرِها دونَ حُجَّةٍ

١- قال الشَّافعيُّ: (القرآنُ على ظاهِرِه حتَّى تأتيَ دَلالةٌ منه أو سُنَّةٌ أو إجماعٌ بأنَّه على باطِنٍ دونَ ظاهرٍ)[٢].

٢- ومن قولِ الشَّافعيِّ كذلك: (الحديثُ على عمومِه وظهورِه وإن احتَمَل معنًى غيرَ العامِّ والظَّاهِرِ، حتَّى تأتيَ دَلالةٌ على أنَّه خاصٌّ دونَ عامٍّ، وباطنٌ دونَ ظاهِرٍ)[٣].

٣- وقال: (الأصلُ قرآنٌ أو سُنَّةٌ، فإن لم يكُنْ فقياسٌ عليهما، وإذا اتَّصل الحديثُ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وصحَّ الإسنادُ به، فهو سُنَّةٌ. والإجماعُ: أكبَرُ من الخبرِ المنفَرِدِ. والحديثُ على ظاهِرِه، وإذا احتمل الحديثُ المعانيَ فما أشبَهَ منها ظاهِرَ الأحاديثِ أولاها به، وإذا تكافأت الأحاديثُ فأصحُّها إسنادًا أَولاها)[٤].

رابعًا: كلامُ الشَّافعيِّ في الأخذِ بخبرِ الآحادِ

كلامُ الشَّافعيِّ في هذا البابِ كثيرٌ جِدًّا، فلنقتَصِرْ منه على الآتي:

١- قال الشَّافعيُّ: (تثبيتُ خبرِ الواحِدِ أقوى من أن أحتاجَ إلى أن أمثِّلَه بغيرِه،

(١) ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٤٢١).

(٢) ((الرسالة)) (١/ ٥٨٠).

(٣) ((الأم)) (٥/ ١٧٤).

(٤) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٧٧، ١٧٨)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (٢/ ٣٠).

بل هو أصلٌ في نفسه... فإن قالَ قائلٌ: اذْكُرِ الحُجَّةَ في تَثْبيتِ خَبَرِ الواحِدِ بنَصِّ خَبَرٍ، أو دَلالةٍ فيه، أو إجْماعٍ، قُلتُ له: أخبَرَنا سُفيانُ عن عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيرٍ عن عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ عن أبيه: أنَّ النَّبيَّ قال: «نَضَّرَ اللهُ عَبدًا سَمِعَ مَقالتي فحَفِظَها ووَعاها وأدَّاها، فرُبَّ حامِلِ فِقهٍ غَيرُ فقيهٍ، ورُبَّ حامِلِ فِقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه»[(١)]...، فلمَّا نَدَبَ رَسولُ اللهِ إلى استِماعِ مَقالتِه وحِفظِها وأدائِها امرَأً يُؤَدِّيها، والمَرءُ واحِدٌ، دَلَّ على أنَّه لا يأمُرُ أن يُؤَدَّى عنه إلَّا ما تقومُ به الحُجَّةُ على من أدَّى إليه؛ لأنَّه إنَّما يُؤَدَّى عنه حَلالٌ، وحَرامٌ يُجتَنَبُ، وحَدٌّ يُقامُ، ومالٌ يُؤخَذُ ويُعطى، ونَصيحةٌ في دينٍ ودُنْيا)[(٢)].

٢- وقال: (وفي كتابِ اللهِ تبارك وتعالى دليلٌ على ما وصَفتُ:

قال اللهُ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [هود: ٢٥، والمُؤمِنون: ٢٣، والعنكبوت: ١٤].

وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء ١٦٣].

وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف ٦٥، وهود ٥٠].

وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف ٧٣، وهود ٦١].

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف ٨٥، وهود ٨٤، والعنكبوت ٣٦].

(١) أخرجه مطولًا الترمذي (٢٦٥٨)، والشافعي في ((المسند)) (١٨٠٦) واللفظ له، والحميدي (٨٨). صححه ابن حجر في ((موافقة الخبر الخبر)) (١/ ٣٦٤)، والألباني في ((صحيح سنن الترمذي)) (٢٦٥٨)، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج ((شرح السنة)) (١١٢).

(٢) ((الرسالة)) (ص: ٣٨٤، ٤٠١ - ٤٠٣).

وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء ١٦٠ - ١٦٣].

وقال لنبيِّه محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [النساء ١٦٣].

وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران ١٤٤].

فأقام جلَّ ثناؤه حُجَّتَه على خلقِه في أنبيائِه في الأعلامِ التي باينوا بها خَلقَه سِواهم، وكانت الحُجَّةُ بها ثابتةً على من شاهد أمورَ الأنبياءِ ودلائِلَهم التي باينوا بها غيرَهم، ومن بَعدَهم، وكان الواحِدُ في ذلك وأكثَرُ منه سواءً، تقومُ الحُجَّةُ بالواحدِ منهم قيامًا بالأكثَرِ.

قال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٣ - ١٥].

فظاهَرَ الحُجَجَ عليهم باثنينِ ثمَّ ثالِثٍ، وكذا أقام الحُجَّةَ على الأمم بواحدٍ، وليس الزِّيادةُ في التَّأكيدِ مانعةً أن تقومَ الحُجَّةُ بالواحدِ؛ إذ أعطاه ما يُباينُ به الخَلقَ غيرَ النَّبيِّين)[1].

٢- وقال بعدَ أن ذكَر أحاديثَ في هذا البابِ: (وفي تثبيتِ خبرِ الواحِدِ أحاديثُ، يكفي بعضُ هذا منها، ولم يَزَلْ سبيلُ سَلَفِنا والقُرونِ بعدَهم إلى مَن شاهَدْنا هذا السَّبيلَ، وكذلك حُكي لنا عمَّن حُكي لنا عنه من أهلِ العِلمِ بالبُلدانِ)، ثمَّ عدَّد أسماءَ جملةٍ من الصَّحابةِ والتَّابعين ومحَدِّثي النَّاسِ، وأعلامِهم بالأمصارِ، قال:

(١) ((الرسالة)) (ص: ٤٣٥-٤٣٨).

(كُلُّهم يُحفَظُ عنه تثبيتُ خَبَرِ الواحِدِ عن رسولِ اللهِ، والانتهاءُ إليه، والإفتاءُ به، ويَقبَلُه كُلُّ واحدٍ منهم عمَّن فوقَه، ويَقبَلُه عنه مَن تحتَه.

ولو جاز لأحَدٍ من النَّاسِ أن يقولَ في عِلمِ الخاصَّةِ: أجمع المُسلِمون قديمًا وحديثًا على تثبيتِ خَبَرِ الواحِدِ، والانتهاءِ إليه، بأنَّه لم يُعلَمْ من فقهاءِ المسلِمين أحدٌ إلَّا وقد ثبَّته، جاز لي.

ولكِنْ أقولُ: لم أحفَظْ عن فُقَهاءِ المسلِمين أنَّهم اختلفوا في تثبيتِ خبَرِ الواحِدِ بما وصَفتُ من أنَّ ذلك موجودٌ على كُلِّهم)[1].

خامسًا: كلامُ الشَّافعيِّ في أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ

١- عن الرَّبيعِ بنِ سُلَيمانَ قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: (الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ)[2].

٢- عن أبي عُثمانَ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ الشَّافعيِّ قال: (سمِعتُ أبي محمَّدَ بنَ إدريسَ الشَّافعيَّ يقولُ ليلةً للحُمَيديِّ: ما يُحتَجُّ عليهم -يعني: أهلَ الإرجاءِ- بآيةٍ أحَجَّ من قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥])[3].

(١) ((الرسالة)) (ص: ٤٥٣ - ٤٥٨).

(٢) ((معرفة السنن والآثار)) للبيهقي (١/ ١٩٢)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٨٥)، ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٨١). ويُنظر: ((حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)) لأبي نعيم (٩/ ١١٠).

(٣) ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٤٦، ١٤٧)، ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٢/ ٨٢٦)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ٩٥٦)، ((معرفة السنن والآثار)) للبيهقي (١/ ١٩٢)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٨٦، ٣٨٧).

٣- عن أبي حاتمٍ قال: سمِعتُ حَرملةَ بنَ يحيى: (تناظَرَ رجلانِ بحضرةِ الشَّافعيِّ بمصرَ في دارِ ابنِ الجرويِّ في الإيمانِ، فقال أحَدُهما: إنَّ الإيمانَ قولٌ، فحَمِي الشَّافعيُّ من ذلك، وتقلَّد المسألةَ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ. فطَحَن الرَّجُلَ وقَطَعه)[١].

سادسًا: كلامُ الشَّافعيِّ في إثباتِ الصِّفاتِ

قال ابنُ كثيرٍ الشَّافعيُّ عن الإمامِ الشَّافعيِّ: (قد روى عنه الرَّبيعُ وغيرُ واحدٍ من رُؤوسِ أصحابِه ما يدُلُّ على أنَّه كان يمرُّ بآياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها كما جاءت من غيرِ تكييفٍ ولا تشبيهٍ، ولا تعطيلٍ ولا تحريفٍ، على طريقةِ السَّلَفِ)[٢].

وهذه بعضُ أقوالِ الشَّافعيِّ في هذا البابِ:

١- عن أبي شُعَيبٍ وأبي ثَورٍ عن أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، قال: (القولُ في السُّنَّةِ التي أنا عليها، ورأيتُ أصحابَنا عليها، أهلَ الحديثِ الذين رأيتُهم فأخذتُ عنهم؛ مِثلُ سُفيانَ، ومالكٍ، وغيرِهما: الإقرارُ بشَهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ، وأنَّ اللهَ على عَرْشِه في سمائِه يَقرُبُ مِن خَلْقِه كيف شاء، وأنَّ اللهَ تعالى ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كيف شاء...) وذكَر سائِرَ الاعتقادِ[٣].

٢- عن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى قال: سمِعتُ أبا عبدِ اللهِ محمَّدَ بنَ إدريسَ

(١) ((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (٢/ ٨٢٦). ويُنظر: ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم (ص: ١٤٧)، ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٥/ ١٠٣٤).

(٢) ((البداية والنهاية)) (١٤/ ١٣٨، ١٣٩).

(٣) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨٠، ١٨١)، ((العرش)) للذهبي (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، ((العلو للعلي الغفار)) للذهبي (ص: ١٦٥).

الشَّافعيَّ رَضِيَ اللهُ عنه يقولُ، وقد سُئِل عن صفاتِ اللهِ تعالى وما يؤمِنُ به، فقال: (للهِ تعالى أسماءٌ وصِفاتٌ جاء بها كتابُه وأخبر بها نبيُّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أمَّتَه، لا يَسَعُ أحَدًا مِن خَلقِ اللهِ تعالى قامت عليه الحُجَّةُ رَدُّها؛ لأنَّ القرآنَ نَزَل بها، وصَحَّ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم القولُ بها فيما روى عنه العُدولُ، فإن خالف ذلك بعدَ ثبوتِ الحُجَّةِ عليه فهو كافِرٌ، فأمَّا قبلَ ثُبوتِ الحُجَّةِ فمعذورٌ بالجَهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعقلِ ولا بالرُّؤيةِ والفِكرِ، ولا نُكَفِّرُ بالجهلِ بها أحدًا إلَّا بعدَ انتهاءِ الخبرِ إليه بها، ونُثبِتُ هذه الصِّفاتِ، وننفي عنها التَّشبيهَ، كما نفى التَّشبيهَ عن نفسِه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[(١)].

٣- عن الرَّبيعِ بنِ سُلَيمانَ قال: (سمِعتُ الشَّافعيَّ يقولُ في قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]: أعلَمَنا بذلك أنَّ ثَمَّ قومًا غيرَ محجوبين ينظُرون إليه لا يُضامُون في رؤيتِه، وهم المُؤمِنون، كما جاء عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه قال: «تَرَون رَبَّكم عزَّ وجَلَّ يومَ القيامةِ كما ترَونَ الشَّمسَ لا تُضامُون في رؤيتِها»[(٢)])[(٣)].

(١) ((إثبات صفة العلو)) لابن قدامة (ص: ١٨١)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٠/ ٧٩، ٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ ولفظ البخاري: ((أنَّ النَّاسَ قالوا: يا رَسولَ اللهِ، هلْ نَرَى رَبَّنَا يَومَ القِيَامَةِ؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: هلْ تُضَارُّونَ في القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟ قالوا: لا يا رَسولَ اللهِ، قالَ: فَهلْ تُضَارُّونَ في الشَّمْسِ، ليسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟، قالوا: لا يا رَسولَ اللَّهِ، قالَ: فإنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذلكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَومَ القِيَامَةِ، فيَقولُ...)).

(٣) ((الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء)) لابن عبد البر (ص: ٧٩).

٤- عن الرَّبيعِ بنِ سُلَيمانَ قال: (حضرتُ محمَّدَ بنَ إدريسَ الشَّافعيَّ وقد جاءته رُقعةٌ من الصَّعيدِ فيها: ما تقولُ في قولِ اللهِ تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؟ قال الشَّافعيُّ: فلمَّا أن حُجِبوا هؤلاء في السَّخَطِ كان في هذا دليلٌ على أنَّهم يرونه في الرِّضا، قال الرَّبيعُ: قُلتُ: يا أبا عبدِ اللهِ، وبه تقولُ؟ قال: نعم، وبه أَدِينُ اللهَ، لو لم يوقِنْ محمَّدُ بنُ إدريسَ أنَّه يَرى اللهَ لَمَا عبدَ اللهَ تعالى)[١].

٥- قال المُزَنيُّ: (سمِعتُ ابنَ هَرَمٍ القُرَشيَّ يقولُ: سَمِعتُ الشَّافعيَّ يقولُ في قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] قال: فلمَّا حجَبَهم في السَّخَطِ كان هذا دليلًا على أنَّهم يرونه في الرِّضا.

قال: فقال أبو النَّجمِ القزوينيُّ: يا أبا إبراهيمَ، به تقولُ؟ قال: نعم، وبه أَدينُ اللهَ عزَّ وجَلَّ. قال: فقام إليه عصامٌ وقَبَّل رأسَه، وقال: يا سَيِّدَ الشَّافعيِّينَ، اليومَ بيَّضْتَ وُجوهَنا)[٢].

٦- وقال الشَّافِعيُّ: (معنى قَولِه في الكِتابِ: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]، مَن فوقَ السَّماءِ على العرشِ، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، الآية، وكُلُّ ما علا فهو سماءٌ، والعَرشُ أعلى السَّمواتِ؛ فهو على العَرشِ سُبحانَه وتعالى كما أخبَرَ بلا كيفٍ، بائنٌ مِن خَلقِه، غيرُ مماسٍّ مِن خَلقِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[٣].

(١) ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) للالكائي (٣/ ٥٦٠).

(٢) ((معرفة السنن والآثار)) للبيهقي (١/ ١٩١)، ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٤٢٠).

(٣) ((مناقب الشافعي)) للبيهقي (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

المبحثُ الثَّالثُ: ذَمُّ فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ للأشَاعرةِ ومذهبِهم

١- قال الحَسَنُ بنُ أبي بكرٍ النَّيسابوريُّ الحَنَفيُّ: (كُنْ شافعيًّا ولا تكُنْ أشعريًّا، وكُنْ حنفيًّا[١] ولا تكُنْ مُعتزليًّا، وكُنْ حَنبليًّا ولا تكُنْ مُشَبِّهًا)[٢].

٢- قال ابنُ خُوَيْز مَنْدادَ المالكيُّ (ت٣٩٠هـ): (أهلُ الأهواءِ عندَ مالكٍ وسائرِ أصحابِنا: هم أهلُ الكلامِ؛ فكُلُّ متكَلِّمٍ فهو من أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ، أشعريًّا كان أو غيرَ أشعريٍّ، ولا تُقبَلُ له شهادةٌ في الإسلامِ، ويُهجَرُ ويؤدَّبُ على بدعتِه، فإن تمادى عليها استُتيبَ منها)[٣].

٣- قال أبو العبَّاسِ بنُ سُرَيجٍ البغداديُّ إمامُ الشَّافعيَّةِ في وقته (ت٣٠٦هـ)، وكان يجيبُ عن سؤالٍ عن مذهَبِ السَّلَفِ في صفاتِ اللهِ: (وأن يُجمِعَ على ما أجمعوا عليه، وأن يمسِكَ عمَّا أمسكوا عنه، وأن يُسلِّمَ الخبَرَ لظاهِرِه، والآيةَ لظاهِرِ تنزيلِها، وأن يجتَنِبَ في صفاتِ اللهِ سُبحانَه وتعالى تأويلَ المعتَزِلةِ والأشعريَّةِ، والمُلحِدةِ والمجَسِّمةِ، والمُشَبِّهةِ والكَرَّاميَّةِ والمُكَيِّفةِ)[٤].

٤- أبو حامدٍ الأسْفَراييِنيُّ (ت: ٤٠٦هـ)، إمامُ الشَّافعيَّةِ في زَمانِه، قال أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ الشَّافعيُّ: (كان الشَّيْخُ أبو حامدٍ الأسْفَراييِنيُّ شَديدَ الإنْكارِ على الباقِلَّانيِّ وأصْحابِ الكَلامِ)[٥].

(١) ونحنُ نقول: كن حنفيًّا ولا تكن ماتُريديًّا.

(٢) ((المنتظم)) لابن الجوزي (١٨/ ٣١)، وعلَّق ابنُ الجوزيِّ قائلًا: (ما رأيتُ أعجَبَ من أصحابِ الشَّافعيِّ، يتركون الأصلَ ويتعَلَّقون بالفَرعِ!).

(٣) ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبد البر (١/ ١٣١).

(٤) ((جزء فيه أجوبة في أصول الدين)) (٤٠-٤٢).

(٥) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيميَّة (٢/ ٩٦).

٥- قال أبو الحَسَنِ الكَرَجيُّ الشَّافعيُّ (ت٥٣٢هـ): (لم يَزَلِ الأئمَّةُ الشَّافعيَّةُ يأنَفون ويستنكِفون أن يُنسَبوا إلى الأشعريِّ، ويتبرَّؤون ممَّا بنى الأشعريُّ مذهَبَه عليه، وينهَون أصحابَهم وأحبابَهم عن الحَومِ حوالَيه)[١].

ولأبي الحَسَنِ الكَرَجيِّ قصيدةٌ بائيَّةٌ تُسَمَّى: «عروس القصائد في شُموس العقائد» شَرَح فيها اعتقادَه واعتقادَ السَّلَفِ، ونال فيها من الأشعَريِّ ومَذهَبِه[٢].

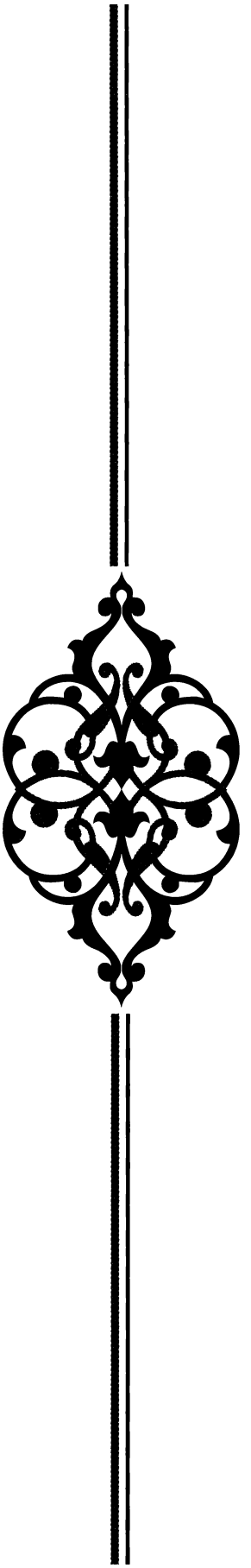
٦- قال يحيى بنُ أبي الخيرِ العمرانيُّ الشَّافعيُّ (ت ٥٥٨هـ): (والأشعريَّةُ قدَّموا رِجلًا إلى الاعتزالِ، ووضَعوها حيثُ وَضَعت المُعتَزِلةُ أرجُلَهم، وأمُّوا بالرِّجلِ الأُخرى إلى حيثُ وَضَع أهلُ الحديثِ أرجُلَهم!)[٣].



(١) يُنظر: ((الفتاوى الكبرى)) (٦/ ٦٠٠) و((شرح الأصفهانية)) (ص: ٧٦) كلاهما لابن تيمية.

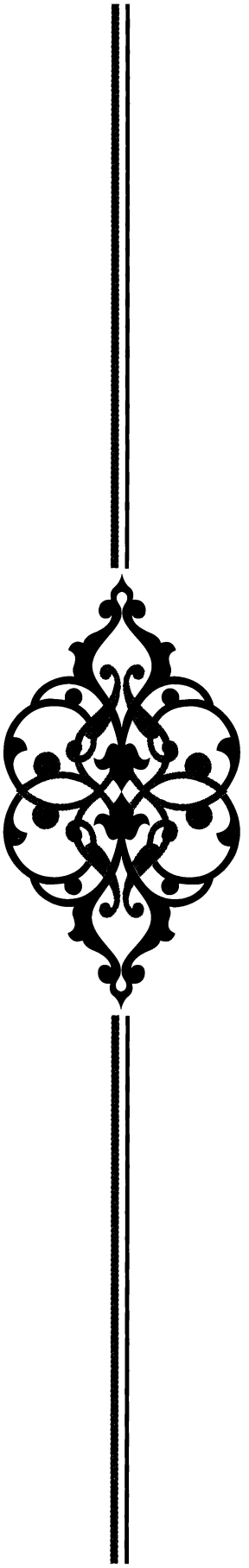
(٢) يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٦/ ١٤٠، ١٤٤).

(٣) ((الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار)) للعمراني (٢/ ٥٩٥).



الفصلُ التَّاسعُ

تفاوُتُ الأشاعِرةِ في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ



الفصلُ التَّاسعُ
تفاوُتُ الأشاعِرةِ في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ

يجِبُ التَّفريقُ بَيْنَ مُتقدِّمي الأشاعِرةِ كأبي الحسَنِ الأشعريِّ وابنِ مجاهدٍ الطَّائيِّ والباقِلَّانيِّ، وبَينَ المتأخِّرينَ من الأشاعِرةِ الَّذين طوَّروا المذهَبَ الأشعريَّ حتَّى أبعَدوه عن مذهَبِ السَّلفِ، وقرَّبوه من مذاهِبِ المُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ، كعبدِ القاهِرِ البغداديِّ، وأبي المعالي الجُوَينيِّ، أو خلَطوه بعِلمِ الكلامِ والتصَوُّفِ والفلسفةِ، كأبي حامدٍ الغَزاليِّ، والفَخرِ الرَّازيِّ؛ فأبو الحسَنِ الأشعَريُّ والباقِلَّانيُّ ونحوُهما من المتأثِّرينَ بعبدِ اللهِ بنِ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ كانا يُعظِّمانِ نُصوصَ القُرآنِ والسُّنَّةِ، ويُكثِرانِ من الاستدلالِ بهما، وينتَسِبانِ إلى السَّلَفِ الصَّالحِ، وإن كان لهما آراءٌ مُحدَثةٌ، وأقوالٌ مخالِفةٌ لِما كان عليه السَّلفُ الصَّالحُ؛ بسَبَبِ عَدَمِ خِبرتِهما بالسُّنَّةِ النَّبويَّةِ المُفصَّلةِ، وأقوالِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ السُّنَّةِ، وتأثُّرِهما بعِلمِ الكلامِ الذي كان يذُمُّه السَّلَفُ الصَّالحُ، أمَّا مُعتَزِلةُ الأشاعِرةِ أو فلاسفةُ الأشاعِرةِ فهم مُخالِفونَ لمذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في أصولٍ كثيرةٍ[1].

وهذا تقريرٌ من عالمينِ أشعريَّينِ معاصرَين:

قال حسن الشَّافِعيِّ[2]: (لقد بدأ الأشاعِرةُ يَستخدِمون سلاحَ التَّأويلِ، ويقتربون

(١) يُنظر: ((منهاج السنة النبوية)) (٥/ ٢٧٥ - ٢٧٩)، ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ١٢٠)، ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٤/ ٣٠٠) كلها لابن تيمية، ((المدارس الأشعرية)) للشهري (ص: ٢٤-٣٥، ١٢٥ - ١٢٨، ١٣٨ - ١٤١، ١٤٣-١٤٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٧ - ٧٢٠).

(٢) من كبارِ علماءِ الأزهر، وأحَدُ شيوخ الأشاعِرةِ المعاصرين.

من المعتَزِلةِ بوضوحٍ في هذا الصَّدَدِ بعدَ الباقِلَّانيِّ، وكان للجُوَينيِّ دَورٌ بارزٌ في هذا الشَّأنِ، استمَرَّ على يَدِ تلميذِه الغزاليِّ. حتَّى جاء الرَّازيُّ وألَّف «تأسيس التَّقديس» -الذي اعتبَره ابنُ تيميَّةَ «تقديسَ الجَهميَّةِ»- فضاقت مسافةُ الخُلفِ بينَ الأشاعِرةِ والمعتَزِلةِ إلى حَدٍّ كبيرٍ)[١].

وقال محمَّد صالح الغُرسيُّ[٢]: (مُعظَمُ متأخِّري الأشاعرةِ قد غَلَوا في التَّأويلِ، وساروا فيه على طريقةِ المعتَزِلةِ من التَّأويلِ في المفرَدِ، وأنَّهم قد أخذوا كثيرًا من تأويلاتِهم أو مُعظمَها من المعتَزِلةِ، وقد صارت هذه التَّأويلاتُ هي السِّمةَ البارزةَ لهم، انتَشَرت في كتُبِهم ومؤلَّفاتِهم في مختَلِفِ الفنونِ، ولا سيَّما التَّفسيريَّةِ منها)[٣].

وقال أيضًا: (ممَّا لا ينبغي أن يختَلِفَ فيه اثنانِ أنَّ الكثيرَ من المتأخِّرين من الأشاعِرةِ قد غَلَوا في بابِ التَّأويلِ، ووافقوا في بعضِ تأويلاتِهم المعتَزِلةَ)[٤].

قال ابنُ تيميَّةَ: (أئمَّتُهم من أبعَدِ النَّاسِ عن الاستدلالِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، وإنَّما عُمدتُهم في الشَّرعيَّاتِ على ما يظنُّونَه إجماعًا، مع كثرةِ خَطَئِهم فيما يظنُّونَه إجماعًا، وليس بإجماعٍ، وعُمدتُهم في أصولِ الدِّينِ على ما يظنُّونَه عقليَّاتٍ، وهي جَهليَّاتٌ، لا سيَّما مِثلُ الرَّازيِّ وأمثالِه، الذين يمنَعونَ أن يُستدَلَّ في هذه المسائلِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ!)[٥].

(١) ((الآمدي وآراؤه الكلامية)) (ص: ٢٣٨).

(٢) أشعريٌّ معاصر، تركيٌّ من أصولٍ عربيَّة.

(٣) ((عقيدة الإمام الأشعري، أين هي من عقائد السلف)) (ص: ١٨٩).

(٤) ((منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام)) (ص: ٤٦).

(٥) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٧/ ٢٩).

وقال محمَّدٌ الأمينُ الشِّنقيطيُّ: (غَلِط في هذا خَلقٌ لا يُحصى كثرةً من المتأخِّرينَ، فزعَموا أنَّ الظَّاهِرَ المتبادِرَ السَّابقَ إلى الفَهمِ من معنى الاستواءِ واليَدِ مَثَلًا في الآياتِ القرآنيَّةِ هو مُشابَهةُ صفاتِ الحوادثِ، وقالوا: يجبُ علينا أن نَصرِفَه عن ظاهِرِه إجماعًا؛ لأنَّ اعتقادَ ظاهِرِه كُفرٌ؛ لأنَّ مَن شَبَّه الخالِقَ بالمخلوقِ فهو كافِرٌ، ولا يخفى على أدنى عاقِلٍ أنَّ حقيقةَ معنى هذا القَولِ: أنَّ اللهَ وَصَف نَفسَه في كتابِه بما ظاهِرُه المتبادِرُ منه السَّابقُ إلى الفَهمِ الكُفرُ باللهِ، والقَولُ فيه بما لا يليقُ به جلَّ وعلا! والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم الذي قيلَ له: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] لم يُبيِّنْ حرفًا واحدًا من ذلك! مع إجماعِ مَن يُعتَدُّ به من العُلماءِ على أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لا يجوزُ في حقِّه تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ إليه، وأحرى في العقائِدِ، ولا سيَّما ما ظاهِرُه المتبادِرُ منه الكُفرُ والضَّلالُ المُبينُ، حتَّى جاء هؤلاء فزعَموا أنَّ اللهَ أطلق على نَفسِه الوَصفَ بما ظاهِرُه المتبادِرُ منه لا يليقُ، والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كتَم أنَّ ذلك الظَّاهِرَ المتبادِرَ كُفرٌ وضلالٌ يجبُ صَرفُ اللَّفظِ عنه! وكُلُّ هذا من تِلقاءِ أنفُسِهم من غيرِ اعتمادٍ على كتابٍ أو سُنَّةٍ، سُبحانَك هذا بهتانٌ عظيمٌ!)[1].

وبعضُ النَّاسِ يُشكِلُ عليه أنَّ كثيرًا من العُلَماءِ المشهورينَ ينتَسِبون إلى المذهَبِ الأشعريِّ، ويُؤَوِّلون الصِّفاتِ! فهنا يجبُ التَّفريقُ أيضًا بَينَ مُتكلِّمي الأشاعِرةِ، كعبدِ القاهِرِ البغداديِّ، وأبي المعالي الجُوَينيِّ، وأبي حامِدٍ الغَزاليِّ، والشَّهْرَستانيِّ، والفَخرِ الرَّازيِّ، والآمِديِّ، والإيجي، ونحوهم؛ وبَينَ كبارِ عُلَمائهم الذين لهم معرفةٌ بالحديث ولم ينخرطوا في الكلامِ المذْمومِ، كالبيهَقيِّ، والنَّوويِّ، وابنِ حَجَرٍ العَسْقلانيِّ والشَّاطبيِّ وغيرهم، فهؤلاء كانوا أهلَ تعظيمٍ

(١) ((أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن)) (٢/ ٣٠).

للسُّنَّةِ والأثر، غير أنَّ نشأتَهم كانت على المذهبِ الأشعريِّ، فلذلك أخطَؤوا فيما أخطَؤوا فيه اجتهادًا منهم أو متابعةً خاطئةً، وظنًّا منهم أنَّ مذهَبَ السَّلَفِ هو تفويضُ المعنى، وأنَّ مذهَبَ الخَلَفِ هو التَّأويلُ، وأنَّ الأمرَ واسِعٌ لمن اختار أحدى الطَّريقتَينِ، وفاتهم مَعرفةُ أنَّ منهَجَ السَّلفِ في الصِّفاتِ هو تفويضُ الكَيفِ لا المعنى، ولا شَكَّ أنَّهم في تأويلِهم لبعضِ نُصوصِ الصِّفاتِ مخطئون لكنَّهم لا يَقصِدونَ بتأويلِها إلَّا تنزيهَ اللهِ سُبحانَه؛ لظنِّهم أنَّ ظاهِرَها يحتاجُ إلى تأويلٍ ولم يخوضوا كما خاض غيرُهم في الفلسفَةِ وعلمِ الكلامِ، فهؤلاء المعروفونَ بتعظيمِ الشَّريعةِ، والتمَسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ: إعذارُهم واجِبٌ، وإن وقَع منهم تأوُّلٌ لبعضِ نُصوصِ الصِّفاتِ، كما أنَّهم وإن وافقوا الأشاعِرةَ في تأويلِ بعض الصِّفاتِ فإنَّهم يخالِفون مُتكَلِّميهم وفلاسفتَهم في كثيرٍ ممَّا خاضوا فيه وأخطَؤوا، كبعض مسائِلِ الإيمانِ والكُفرِ، وتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ، ومَسائِلِ الحِكمةِ والتَّعليلِ، والتَّحسينِ والتَّقبيحِ العَقليَّينِ، وغَيرِها؛ فانتسابُهم للأشاعِرةِ انتسابٌ ناقِصٌ.

ومِثالٌ لهؤلاءِ الأشاعرةِ ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ صاحِبُ كتابِ: «فتح الباري»؛ فهو وإنْ وافَقَ الأشاعرةَ في بعض أخطائهم العَقَديَّة فإنَّه وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ مخالِفًا للأشاعِرةِ في هذا الكتابِ في عددٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، ومِن ذلك[1]:

١ - وافَقَ السَّلَفَ على تقديمِ النَّقلِ على العَقلِ عند توهُّمِ التعارُض، وأنَّ العَقلَ الصَّريحَ لا يعارِضُ النَّقلَ الصَّحيحَ، بل يوافِقُه.

(١) يُنظر: كتاب ((منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري)) لمحمد إسحاق كندو.

٢- وافَقَ السَّلَفَ في تقسيمِ التَّوحيدِ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، والألوهيَّةِ، والأسماءِ والصِّفاتِ.

٣- وافَقَ السَّلَفَ على أنَّ مَعرِفةَ اللهِ في الأصلِ فِطريَّةٌ في البَشَرِ.

٤- وافَقَ السَّلَفَ في صِحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ إذا سَلِم من الشُّبُهاتِ والتَّزلزُلِ.

٥- رَدَّ على المتكَلِّمين في إيجابِهم النَّظَرَ على العبيدِ، وزَعْمِهم أنَّ إيمانَ المُقَلِّدِ لا يَصِحُّ.

٦- وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في تعريفِ القَدَرِ، وفي مراتِبِه الأربَعِ.

٧- وافَقَ السَّلَفَ في خَلقِ أفعالِ العِبادِ.

٨- وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في إثباتِ الحِكمةِ والتَّعليلِ في أفعالِ اللهِ تعالى.

٩- وافَقَ السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ في عَدَمِ وُجوبِ شَيءٍ على اللهِ تعالى، إلَّا ما أوجبه اللهُ على نفسِه.

١٠- وافَقَ السَّلَفَ -في الجُملة- في إثباتِ أنَّ للهِ صِفاتٍ كما دَلَّ عليه الكِتابُ والسُّنَّةُ، وأنَّها توقيفيَّةٌ، فلا يُوصَفُ اللهُ تعالى إلَّا بما ثبت نصًّا وَصْفُه به في الكِتابِ أو في السُّنَّةِ.

١١- وافَقَ السَّلَفَ على أنَّ صِفاتِ اللهِ تعالى تحذو حَذْوَ الذَّاتِ؛ فكما أنَّ ذاتَ اللهِ تعالى لا تُشبِهُ الذَّواتِ، فكذلك صِفاتُه لا تُشبِهُ الصِّفاتِ.

١٢- قرَّر أنَّ العبادةَ حَقٌّ للهِ تعالى وَحْدَه لا شريكَ له، فلا يجوزُ صَرفُ شيءٍ منها لغيرِ اللهِ تعالى أيًّا كان.

١٣- وافَقَ السَّلَفَ في تعريفِ الإيمانِ وأنَّه: قولٌ باللِّسانِ، واعتِقادٌ بالقَلبِ، وعَمَلٌ بالجوارِحِ، خلافًا للأشاعرة، وأنَّه يَزيدُ ويَنقُصُ.

١٤- خالف الأشاعِرةَ المتكَلِّمين في مسألةِ الجَوهَرِ والعَرَضِ[١].

فكما ترى فابنُ حَجرٍ لم يكُنْ من الأشاعِرةِ المتكَلِّمينَ، وإنَّما وافقَهم في مسائلَ، وخالفهم في مسائلَ أُخرى تُعدُّ من أصولِ مذهَبِهم.

وقد كان ذابًّا عن السُّنَّةِ، محبًّا للسَّلفِ، ذامًّا للبدعةِ، مُبغضًا للمبتدِعةِ، محذِّرًا من مذهبِ أهلِ الكلامِ، وله في كلِّ ذلك كلامٌ صريحٌ واضحٌ.

كما أنَّه كان منصفًا فعندَ ترجمتِه لفَخرِ الدِّينِ الرَّازيِّ وهو من كِبَارِ أئمة الأشاعِرةِ قال عنه: (وكان يعابُ بإيرادِ الشُّبَهِ الشَّديدةِ، ويُقَصِّرُ في حَلِّها، حتَّى قال بعضُ المغاربةِ: يُورِدُ الشُّبَهَ نقدًا، ويحُلُّها نسيئةً!)[٢].

وقال عنه أيضًا: (وأوصى بوصيَّةٍ تدُلُّ على أنَّ حَسُن اعتقادُه!)[٣]، يعني أنَّه كان على ضلالٍ.

ومن إنصافه لأهل السُّنَّة قوله عند ترجمتِه للنَّديمِ: (لمَّا طالعْتُ كتابَه ظَهَر لي أنَّه رافضيٌّ مُعتَزِليٌّ!

فإنَّه يُسَمِّي أهلَ السُّنَّةِ: الحَشْويَّةَ[٤].

ويُسَمِّي الأشعَريَّةَ: المُجبِّرةَ!

(١) يُنظر: ((فتح الباري)) لابن حجر (١٣/ ٥٠٧).

(٢) ((لسان الميزان)) (٦/ ٣١٩).

(٣) المصدر السابق: (٦/ ٣٢١).

(٤) مع أنَّ الأشاعرةَ يُسمُّون أهل السُّنَّة حشوية.

ويُسَمِّي كُلَّ مَن لم يكُنْ شيعيًّا: عامِّيًّا!)[1].

فلا يشكُّ أحدٌ يعرفُ شيئًا من العلمِ، ويطَّلعُ على أقوالِ العلماءِ، أنَّ ابنَ حجَرٍ معدودٌ في أفاضلِ علماءِ الإسلامِ الذين خدموا السُّنَّةَ النَّبويَّةَ، وذادوا عنها بأقلامِهم، وأنَّ اللهَ تعالى كتَب لمصنَّفاتِه القَبولَ لدى عامَّةِ المسلِمين من جميعِ الطَّوائفِ، وأنَّ أقوالَ أهلِ العلمِ من لدُنْ عصرِه إلى عصرِنا هذا مجمِعةٌ على امتداحِه والثَّناءِ عليه، والشَّهادةِ له بالفضلِ والدِّيانةِ، ولمصنَّفاتِه بالتفوُّقِ والفائدةِ، مع ردِّ أخطائه.

قال ابنُ تيميَّةَ: (المُتأوِّلُ الَّذي قصْدُه متابعةُ الرَّسولِ لا يُكفَّرُ، بل ولا يُفَسَّقُ إذا اجتهد فأخطَأ، وهذا مشهورٌ عِندَ النَّاسِ في المسائلِ العَمَليَّةِ، وأمَّا مسائلُ العقائدِ فكثيرٌ من النَّاسِ كفَّر المُخطِئينَ فيها، وهذا القَولُ لا يُعرَفُ عن أحَدٍ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ، ولا عن أحَدٍ من أئمَّةِ المُسلِمينَ، وإنَّما هو في الأصلِ من أقوالِ أهلِ البِدَعِ، الذين يبتَدِعون بدعةً ويُكَفِّرون من خالَفهم، كالخوارجِ والمُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ، ووقَع ذلك في كثيرٍ من أتباعِ الأئمَّةِ، كبَعضِ أصحابِ مالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغَيرِهم... وإذا لم يكونوا في نفسِ الأمرِ كُفَّارًا لم يكونوا مُنافِقينَ، فيكونونَ من المؤمِنينَ، فيُستغفَرُ لهم ويُترحَّمُ عليهم. وإذا قال المؤمِنُ: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] يقصِدُ كُلَّ من سبَقه من قُرونِ الأمَّةِ بالإيمانِ، وإن كان قد أخطَأ في تأويلٍ تأوَّله فخالَف السُّنَّةَ، أو أذنب ذنبًا؛ فإنَّه من إخوانِه الذين سبَقوه بالإيمانِ، فيدخُلُ في العُمومِ، وإن كان من الثِّنتَينِ والسَّبعينَ فِرقةً، فإنَّه ما من فِرقةٍ إلَّا وفيها خَلقٌ كثيرٌ ليسوا كُفَّارًا، بل

(١) ((لسان الميزان)) (٦/ ٥٥٨).

مُؤمِنينَ فيهم ضَلالٌ وذنبٌ يَستحِقُّونَ به الوعيدَ، كما يستحِقُّه عُصاةُ المؤمِنينَ. والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يُخرِجْهم من الإسلامِ، بل جعَلهم من أمَّتِه، ولم يقُلْ: إنَّهم يُخلَّدونَ في النَّارِ، فهذا أصلٌ عظيمٌ ينبغي مراعاتُه؛ فإنَّ كثيرًا من المُنتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ فيهم بِدعةٌ)[1].

وقال ابنُ القيِّمِ: (مَن له عِلمٌ بالشَّرعِ والواقِعِ يَعلَمُ قَطعًا أنَّ الرَّجُلَ الجليلَ الذي له في الإسلامِ قَدَمٌ صالحٌ وآثارٌ حَسَنةٌ، وهو من الإسلامِ وأهلِه بمَكانٍ: قد تكونُ منه الهَفوةُ والزَّلَّةُ هو فيها مَعذورٌ بل ومأجورٌ لاجتهادِه؛ فلا يجوزُ أن يُتَّبَعَ فيها، ولا يجوزُ أن تُهدَرَ مَكانَتُه وإمامَتُه ومَنزِلَتُه في قُلوبِ المُسلِمينَ)[2].

وقال ابنُ عُثَيمين: (أمَّا مَوقِفُنا مِن العُلَماءِ المُؤوِّلينَ، فنقولُ: من عُرِف منهم بحُسنِ النيَّةِ، وكان لهم قَدَمُ صِدقٍ في الدِّينِ واتِّباعِ السُّنَّةِ؛ فهو معذورٌ بتأويلِه السَّائغِ، ولكِنَّ عُذرَه في ذلك لا يمنَعُ مِن تخطئةِ طَريقتِه المخالِفةِ لِما كان عليه السَّلفُ الصَّالحُ مِن إجراءِ النُّصوصِ على ظاهِرِها، واعتقادِ ما دلَّ عليه ذلك الظَّاهِرُ مِن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ؛ فإنَّه يجبُ التَّفريقُ بيْنَ حُكمِ القولِ وقائِلِه، والفِعلِ وفاعِلِه؛ فالقَولُ الخطَأُ إذا كان صادِرًا عن اجتهادٍ وحُسنِ قَصدٍ لا يُذَمُّ عليه قائِلُه، بل يكونُ له أجرٌ على اجتهادِه؛ لقَولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «إذا حكَمَ الحاكِمُ فاجتَهَد ثمَّ أصاب فله أجران، وإذا حكَمَ فاجتَهَد ثمَّ أخطَأَ فله أجرٌ»[3] متَّفَقٌ عليه، وأمَّا وَصفُه بالضَّلالِ، فإن أُريدَ بالضَّلالِ الضَّلالُ المُطلَقُ الذي يُذَمُّ به الموصوفُ، ويُمقَتُ عليه، فهذا لا يتوجَّهُ في مِثلِ هذا المجتَهِدِ

(١) ((منهاج السنة النبوية)) (٥/ ٢٣٩ - ٢٤١).

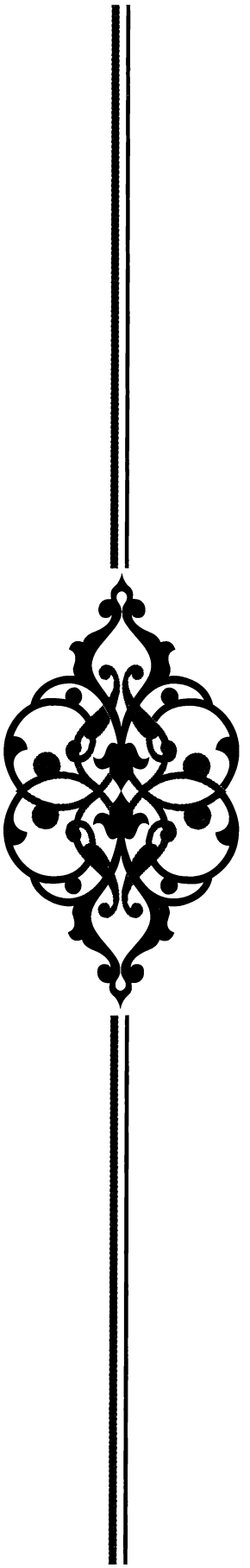
(٢) ((أعلام الموقعين)) (٥/ ٢٣٥).

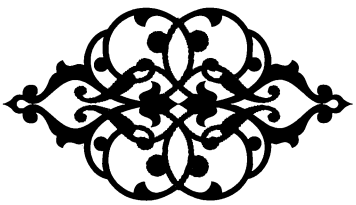
(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديثِ عمرِو بنِ العاصِ رضي اللهُ عنه.

الذي عُلِم منه حُسنُ النيَّةِ، وكان له قَدَمُ صِدقٍ في الدِّينِ واتِّباعِ السُّنَّةِ، وإن أُريدَ بالضَّلالِ مُخالفةُ قَولِه للصَّوابِ من غيرِ إشعارٍ بذَمِّ القائِلِ، فلا بأسَ بذلك؛ لأنَّ مِثلَ هذا ليس ضلالًا مُطلَقًا؛ لأنَّه مِن حيثُ الوسيلةُ صوابٌ؛ حيث بذَلَ جُهدَه في الوُصولِ إلى الحَقِّ، لكِنَّه باعتبارِ النَّتيجةِ ضلالٌ؛ حيث كان خلافَ الحَقِّ، وبهذا التَّفصيلِ يزولُ الإشكالُ والتَّهويلُ، واللهُ المُستعانُ)[1].



(١) ((مجموع فتاوى ورسائل العثيمين)) (١/ ١٢٠).





البابُ الثَّاني
الماتُريديَّةُ

وفيه خمسةُ فصولٍ:

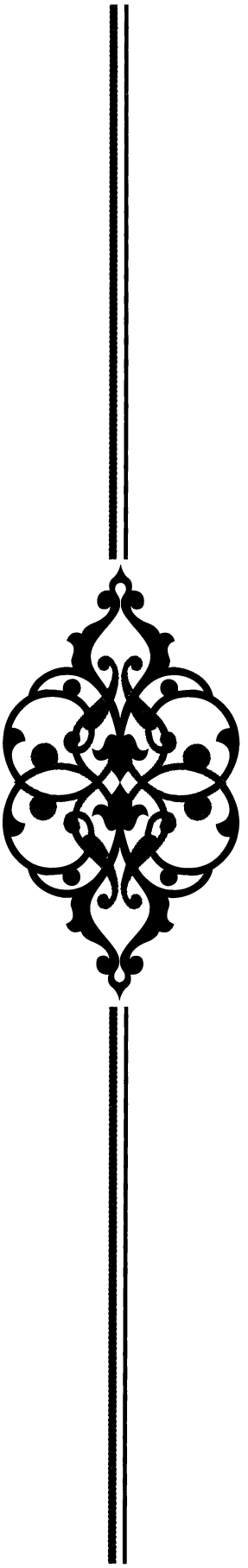
الفصلُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ ومُؤسِّسِها

الفصلُ الثَّاني: نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها وتراجِمُ أبرزِ أعلامِها

الفصلُ الثَّالثُ: أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الماتُريديَّةِ

الفصلُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ

الفصلُ الخامسُ: مخالفةُ الماتُريديَّةِ إمامَهم أبا حنيفةَ النُّعمانَ



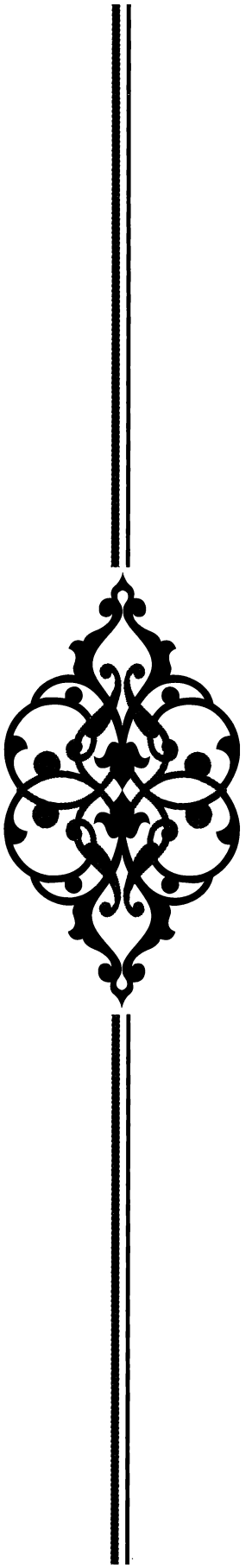
الفصلُ الأوَّلُ

التَّعْريفُ بالماتُريديَّةِ ومُؤسِّسِها

وفيه مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ

المبحثُ الثاني: التَّعْريفُ بأبي منصور الماتُريديِّ، وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه، ومُصَنَّفاتُه



الفصلُ الأوَّلُ
التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ ومُؤسِّسِها

المبحثُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ[١]

الماتُريديَّةُ فِرقةٌ تُنسَبُ إلى أبي منصورٍ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ الماتُريديِّ السَّمَرْقَنْديِّ، المتوفَّى سنةَ (٣٣٣هـ)، وقد ظهرَتْ هذه الفِرقةُ في القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ في بلادِ ما وراءَ النَّهرِ[٢]، وكانت في أوَّلِ أمرِها مغمورةً لا يكادُ يعرفُها مُعظَمُ العُلَماءِ المشهورينَ في القرنِ الرَّابعِ والخامسِ والسَّادسِ، فلم يَذكُرْها مَن تكلَّم وكتب عن الفِرَقِ؛ كأبي الحسَنِ الأشْعَريِّ في كتابِه: «مقالاتُ الإسلاميِّينَ»، والمَلَطيِّ في كتابِه: «التَّنبيهُ والرَّدُّ على أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ»، وعبدِ القاهرِ البغداديِّ في كتابِه: «الفَرْقُ بَينَ الفِرَقِ»، وابنِ حزمٍ في كتابِه: «الفصلُ في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلِ»، وطاهرٍ الإسفراييِنيِّ في كتابِه: «التَّبصيرُ في الدِّينِ وتمييزُ الفِرقةِ النَّاجيةِ عن الفِرَقِ الهالِكينَ»، والشَّهْرَسْتانيِّ في كتابِه: «المِلَلُ والنِّحَلُ»؛ كلُّ هؤلاءِ لم يتطرَّقوا لهذه الفِرقةِ ولا عرفوها.

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٤٠ - ٤٣، ٦٢ - ٦٥)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ١٥٨ - ١٧٠)، ((السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور)) لتاج الدين السبكي (ص: ٣)، ((شرح المقاصد في علم الكلام)) للتفتازاني (٢/ ٢٧١)، ((مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية)) لابن كمال باشا مع شرح سعيد فودة (ص: ١١ - ٧٦)، ((مفتاح السعادة ومصباح السيادة)) لطاشكبري زاده (٢/ ١٣٣)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٣٦ - ٤٠)، ((إتحاف السادة المتقين)) لمرتضى الزَّبيدي (٢/ ٦)، ((تبسيط العقائد الإسلامية)) لحسن أيوب (ص: ٢٩٩)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ٤٩١ - ٥٠١).

(٢) تضمُّ منطقةُ بلادِ ما وراءَ النَّهرِ في العصرِ الحاضرِ هذه الدُّولَ: كازاخستانُ، قيرغيزستانُ، أوزبكستانُ، طاجاكستانُ، تركمانستانُ، والمرادُ بالنَّهرِ: نهرُ جَيْحُونَ.

ولا نجدُ لأبي منصورٍ الماتُريديِّ ومذهبِه ذِكرًا في كُتُبِ الأشاعرةِ المؤلَّفةِ في القرنينِ الرَّابعِ والخامسِ؛ فليس للماتُريديِّ ولا للماتُريديَّةِ أيُّ ذِكرٍ في كتُبِ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ، وابنِ الباقِلَّانيِّ، وابنِ فُورَك، والبَيهَقيِّ، وأبي المعالي الجُوَينيِّ، وأبي حامدٍ الغَزاليِّ، وابنِ عساكِر، وأوَّلُ مَن ذكر الماتُريديَّ مِن الأشاعرةِ -فيما يُعلَمُ- الفخرُ الرَّازيُّ (ت: ٦٠٦هـ)؛ فقد قال في مبحثِ جوازِ رؤيةِ اللهِ: (مذهبُنا في هذه المسألةِ ما اختار الشَّيخُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ السَّمَرْقَنْديُّ، وهو أنَّا لا نُثبتُ صِحَّةَ رؤيةِ الله تعالى بالدَّليلِ العَقليِّ، بل نتمسَّكُ في هذه المسألةِ بظواهِرِ القرآنِ والأحاديثِ)[1].

ولعلَّ أوَّلَ مَن أشهَرَ مَذهَبَ الماتُريديِّ: أبو اليُسْرِ البَزْدَويُّ النَّسَفيُّ (ت: ٤٩٣هـ) شيخُ الحنفيَّةِ فيما وراءَ النَّهرِ، له مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ؛ منها كتابُ: «أُصولُ الدِّينِ»، أظهر فيه مذهَبَ الماتُريديِّ، ونصَرَه، وبيَّن أنَّه مذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وذكر أنَّ أبا الحسَنِ الأشْعَريَّ يوافقُهم في أكثرِ المسائلِ، وذكر بعضَ المسائلِ الَّتي خالف فيها أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ وابنُ كُلَّابٍ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ الَّذين يَقصِدُ بهم الماتُريديَّةَ، وذكر أنَّ مذهَبَهم وَسَطٌ بيْنَ المُعتَزِلةِ والجَهْميَّةِ والحنابلةِ والكرَّاميَّةِ[2].

ثمَّ جاء بعده أبو المُعينِ النَّسَفيُّ، (ت: ٥٠٨هـ)، وله مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ في علمِ الكلامِ نصر فيها المذهَبَ الماتُريديَّ، ومِن كتُبِه المشهورةِ: «تبصرةُ الأدِلَّةِ»، و«التَّمهيدُ في أصولِ الدِّينِ»[3].

(١) ((الأربعين في أصول الدين)) (١/ ٢٧٧).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) (ص: ١٣، ٢٤٤ - ٢٥٤).

(٣) يُنظر: ((تاج التراجم)) لابن قُطْلُوبُغا (ص: ٣٠٨)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للَّكْنَوي (ص: ٢١٦)، ((الفرق الكلامية)) لناصر العقل (ص: ١٨٦).

ثمَّ جاء بعدَهما نَجمُ الدِّين النَّسَفيُّ، (ت: ٥٣٧ هـ)، الملقَّبُ بمفتي الثَّقَلين[١]، صاحِبُ كتابِ: «العقائدُ النَّسَفيَّةُ»، أشهَرِ متنٍ في المذهَبِ الماتُريديِّ[٢].

ولَمَّا كان أبو منصورٍ الماتُريديُّ حنَفيًّا، وكان أئمَّةُ مذهبِ الماتُريديَّةِ على المذهَبِ الحنفيِّ؛ فقد اشتهر المذهَبُ الماتُريديُّ بيْنَهم، فأكثَرُ الحنفيَّةِ المتأخِّرينَ ماتُريديَّةٌ، ويقرِّرون أنَّ المذهَبَ الماتُريديَّ هو مذهَبُ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ، وأنَّه المَذهَب الحقُّ الواجِبُ اتِّباعُه في العقائدِ.

والمَذهَبُ الماتُريديُّ كمَذهَبِ الأشاعرةِ المتأخِّرينَ في غالبِ الأصولِ؛ كتأويلِ نُصوصِ الصِّفاتِ أو تفويضِ معانيها، وإنكارِ عُلوِّ اللهِ على خَلقِه حقيقةً، والقولِ بأنَّ اللهَ ليس في السَّماء، ولا داخلَ العالَمِ ولا خارجَه، ولا يمينَ ولا يسارَ، ولا فوقَ ولا تحتَ، والقولِ بالكلامِ النَّفْسيِّ، وأنَّ كلامَ اللهِ ليس له تعلُّقٌ بمشيئتِه، وأنَّه ليس بحرفٍ وصَوتٍ، وأنَّه لا يُسمَعُ، والقولِ بعَدَمِ حُجِّيَّةِ أخبارِ الآحادِ في العقائدِ؛ ولذلك صار كثيرٌ من عُلَماءِ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ المتأخِّرينَ يَعُدُّون أهلَ السُّنَّةِ مَنِ انتسب إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ وأبي منصورٍ الماتُريديِّ، وجعلوا الخلافَ القليلَ الَّذي بيْنَ المَذهَبِ الأشْعَريِّ والمَذهَبِ الماتُريديِّ خِلافًا سائغًا.

قال ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ: (المرادُ بالسُّنَّةِ ما عليه إمامَا أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: الشَّيخُ أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ، وأبو منصورٍ الماتُريديُّ، والبدعةُ ما عليه فِرقةٌ مِن فِرَقِ المبتَدِعةِ المخالِفةِ لاعتقادِ هذَينِ الإمامَينِ، وجميعِ أتْباعِهما)[٣].

(١) قيل لأنه كان يفتي الإنسَ والجنَّ.

(٢) يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (١/ ٣٩٤)، ((الفرق الكلامية)) لناصر العقل (ص: ١٨٦).

(٣) ((الزواجر)) (١/ ١٦٥).

وبسببِ شُهرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ بيْنَ الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ المتأخِّرينَ، وشُهرةِ المَذهَب الماتُريديِّ بيْنَ الحنَفيَّةِ المتأخِّرينَ، وانتصارِ أعلامِهم للمَذهَبينِ، وانتسابِهم إلى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ خفيَ على أكثرِ النَّاسِ مَذهَبُ السَّلَفِ في مسائِلِ الصِّفات وغيرِها مِن مسائِلِ العقيدةِ الَّتي يُخالِفُ فيه الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ السَّلَفَ الصَّالحَ، واختلط الحقُّ بالباطلِ على كثيرٍ مِن أهلِ العلمِ فضلًا عن غيرِهم، حتَّى ذهب بعضُ الحنابلةِ المتأخِّرينَ إلى أنَّ أهلَ السُّنَّةِ هم الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ وأهلُ الحديثِ.

والنَّاظرُ بعِلمٍ وإنصافٍ في كتُبِ الماتُريديَّةِ يتبيَّنُ له أنَّ المَذهَبَ الماتُريديَّ فِرقةٌ كلاميَّةٌ، مُرجِئةٌ، صوفيَّةٌ، وأنَّهم مع ردِّهم على المعتزلةِ كثيرًا إلَّا أنَّهم تأثَّروا بهم في بعضِ مسائِلِ العقيدةِ؛ كنَفيِ الصِّفاتِ الخبريَّةِ الاختياريَّةِ، والاستدلالِ على وُجودِ اللهِ سُبحانَه بدليلِ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ، والقولِ بعدمِ إمكانِ سماعِ كلامِ اللهِ سُبحانَه.

وبسببِ عدَمِ اعتناءِ الماتُريديَّةِ بتوحيدِ الألوهيَّةِ فقد وقع مِن بعضِ المتأخِّرين منهم مخالفاتٌ في هذا التَّوحيدِ، بل وفي توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، كاعتقادِ أنَّ لغيرِ اللهِ سُبحانَه تصرُّفٌ في الكونِ، وتجويزِ الاستغاثةِ بغيرِ اللهِ سُبحانَه، واللهُ المستعانُ[1].

ولا يُعرَفُ عن أحدٍ مِن أئمَّةِ السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّه كان يقولُ بتلك المخالفاتِ الَّتي وقع فيها أصحابُ المَذهَبِ الماتُريديِّ، وسيأتي النَّقلُ من كتُبِ الماتُريديَّةِ أنفُسِهم لبيانِ مخالفةِ مَذهَبِهم للعقيدةِ الصَّحيحة السَّمحةِ الَّتي كان عليها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصحابُه ومَن اتَّبَعهم بإحسانٍ[2].

(١) يُنظر: ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ٥٠٧).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ١٣، ٢٤٤ - ٢٥٤)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات =

المبحثُ الثاني: التَّعْريفُ بأبي منصور الماتُريديِّ، وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه، ومُصَنَّفاتُه

المطلبُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بأبي منصور الماتُريديِّ

لم تذكُرْ كُتُبُ التَّراجمِ والتَّواريخِ والعقائدِ شَيئًا كثيرًا عن حياةِ أبي منصورٍ الماتُريديِّ، وهذه خلاصةُ ترجمتِه:

هو أبو منصورٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمودٍ الماتُريديُّ السَّمَرْقَنْديُّ، الملقَّبُ بإمامِ الهدى والدِّينِ، وإمامِ المتكلِّمينَ، ورئيسِ أهلِ السُّنَّةِ، والإمامِ الزَّاهدِ[1].

وماتُريدُ -ويُقالُ: ماتُريت- محلَّةٌ مِن سَمَرْقَنْدَ[2]، وسَمَرْقَنْدُ: مدينةٌ في أُوزبَكِستان.

وُلِد أبو منصورٍ الماتُريديُّ في النِّصفِ الأوَّلِ مِن القَرنِ الثَّالثِ الهِجريِّ، في حوالَيْ سنة ٢٣٨هـ، وتُوُفِّيَ بسَمَرْقَنْدَ سنةَ ٣٣٣هـ، عن خمس وتسعين سنةً تقريبًا[3].

وكان أبو منصورٍ الماتُريديُّ مِن أتْباعِ مَذهَبِ أبي حنيفةَ، وكان متميِّزًا بالذَّكاءِ والنُّبوغِ، وحَذَقَ العلومَ المختلِفةَ، وألَّف مؤلَّفاتٍ كثيرةً في العقائدِ والرَّدِّ على المُعتزِلةِ، وكان مطَّلِعًا على الفلسفةِ اليونانيَّةِ، ويدُلُّ على ذلك ذِكرُه

= النسفي (ص: ١٦٥ - ١٦٩، ١٨٣ - ١٩٤، ٣٨٠ - ٣٨٤)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٧/ ٤٣٣، ٥١٠)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ١٣١ - ٣٧٦، ٤٨٩ - ٥١٧)، ((الفرق الكلامية)) لناصر العقل (ص: ١٧٥ - ١٨٧).

(١) يُنظر: ((بدائع الصنائع)) للكاساني (١/ ٣٧)، ((المحيط البرهاني في الفقه النعماني)) لابن مازة (٣/ ١٤٤) و(٥/ ٤١٣)، ((البناية شرح الهداية)) للعَيْني (١/ ٤٢٩)، ((طبقات المفسرين)) للأدنه وي (ص: ٦٩).

(٢) يُنظر: ((الأنساب)) للسمعاني (١٢/ ٢).

(٣) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) المقدمة بتحقيق مجدي با سلوم (١/ ٧٤)، ((تاريخ المذاهب الإسلامية)) لمحمد أبو زهرة (ص: ١٧٦)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ٩٣ - ٩٦)، ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٤١ - ٤٤).

لفِرَقِها، ورَدُّه على آراءِ الفلاسِفةِ، والنَّاظِرُ في تفسيرِه يعجَبُ مِن كثرةِ الفوائدِ الَّتي يَذكُرُها، والاستِنباطاتِ الَّتي يَستخرِجُها؛ ففي تفسيرِه فوائدُ نفيسةٌ لا يكادُ يجِدُها النَّاظِرُ في كُتبِ غَيرِه مِن المُفَسِّرينَ، إلَّا أنَّه بسببِ خَوضِه في علمِ الكلامِ وتأثُّرِه بالفلسفةِ وقع في زلَّاتٍ عديدةٍ في تفسيرِه؛ كتأويلِ آياتِ الصِّفات بما يخالِفُ منهجَ السَّلَفِ الصَّالحِ[1].

قال عبدُ القادرِ القُرَشيُّ الحَنَفيُّ: (محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمودٍ أبو منصورٍ الماتُريديُّ، مِن كبارِ العُلَماءِ، تخرَّج بأبي نصرٍ العِياضيِّ، كان يُقالُ له: إمامُ الهدى،... مات سنة ثلاثٍ وثلاثينَ وثلاثمائةٍ بعدَ وفاةِ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ بقليلٍ، وقَبرُه بسَمَرْقَنْدَ)[2].

وقال أحمدُ الأدنَهْوِي: (تفقَّه على أبي بكرٍ أحمدَ الجُوزَجانيِّ عن أبي سُلَيمانَ الجُوزجانيِّ عن محمَّدٍ عن أبي حنيفةَ، وتفقَّه عليه الحكيمُ القاضي السَّمَرْقَنْديُّ، وفقهاءُ ذلك العصرِ، وكانت وفاتُه في سَمَرْقَنْدَ)[3].

وقال حَاجِّي خَلِيفة: (أبو منصورٍ محمَّدُ بنُ محمودٍ الماتُريديُّ الحنفيُّ، تفقَّه ببلَدِه، وتخرَّج بأبي نصرٍ العِياضيِّ، وكان من كبارِ العُلَماءِ، يقالُ له: إمامُ الهُدى)[4].

قطع المُعتزِلةَ وذوي البِدَعِ في مناظراتِهم، وخَصَمَهم في محاوراتِهم حتَّى

(١) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ١٤)، ((التمهيد في أصول الدين)) لأبي المعين النسفي (ص: ٣٥)، ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٤٧، ٥٣ - ٥٧، ٦٤)، ((تفسير الماتريدي)) مقدمة المحقق مجدي باسلوم (١/ ٣٠١).

(٢) ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) (٢/ ١٣٠، ١٣١).

(٣) ((طبقات المفسرين)) (ص: ٦٩).

(٤) ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) (٣/ ٢٥٥).

أسكَتهم، وكان يُقالُ له: إمامُ الهدى)[١].

المطلبُ الثَّاني: شيوخُ مُؤَسِّسِ المذهب الماتُريديِّ وتلاميذُه ومُصَنَّفاتُه

الفرعُ الأوَّلُ: شيوخُه

مِن أشهَرِ شيوخِ أبي منصورٍ الماتُريديِّ:

١- أبو نصرٍ أحمدُ بنُ العبَّاسِ العِياضيُّ السَّمَرْقَنْديُّ[٢].

٢- أبو بكرٍ أحمدُ بنُ إسحاقَ الجُوزَجانيُّ[٣].

٣- القاضي محمَّدُ بنُ مقاتلٍ الرَّازيُّ الحنَفيُّ[٤].

٤- نُصَيْرُ (ويُقالُ: نَصْرُ) بنُ يحيى البَلْخيُّ[٥].

الفرعُ الثَّاني: تلاميذُه

مِن أشهَرِ تلاميذِ أبي منصورٍ الماتُريديِّ:

١- أبو القاسِمِ إسحاقُ بنُ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ، الصُّوفيُّ، المعروفُ بالحكيمِ[٦]

(١) ((إتحاف السادة المتقين)) (٢/ ٥).

(٢) يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (١/ ٧٠)، ((إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين)) للزَّبيدي (٢/ ٥).

(٣) يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (١/ ٦٠)، ((تاج التراجم)) لابن قُطْلُوبُغا (١/ ١١٠).

(٤) تُوُفِّيَ سنةَ ٢٤٨هـ. وقيل: في الَّتي بعدَها، وقيل غيرُ ذلك. يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٥/ ١٢٤٧)، ((لسان الميزان)) لابن حجر (٧/ ٥١٨)، ((كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)) لحاجي خَليفة (٢/ ١٤٥٧). وكان مِن أصحابِ محمَّدِ بنِ الحسَنِ الشَّيبانيِّ.

(٥) تُوُفِّيَ سنةَ ٢٦٨هـ. يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (٢/ ٢٠٠). تلقَّى عليه الماتُريديُّ عُلومَ الفِقهِ الحنفيِّ والكلام. يُنظر: ((إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين)) للزَّبيدي (٢/ ٥، ١٤)، ((تاريخ المذاهب الإسلامية)) لمحمد أبو زهرة (ص: ١٧٦).

(٦) تُوُفِّيَ سنةَ ٣٤٢هـ، وقيل غيرُ ذلك. يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر =

السَّمَرْقَنْديّ، قاضي سَمَرْقَنْدَ.

٢- أبو محمَّدٍ عبدُ الكريمِ بنُ موسى البَزْدَويُّ[١].

٣- أبو أحمدَ نصرُ بنُ أحمدَ بنِ العبَّاسِ العياضيُّ[٢].

٤- أبو عبدِ الرَّحمنِ بنُ أبي اللَّيثِ البُخاريُّ[٣].

الفرعُ الثَّالثُ: مُصَنَّفاتُه

قال عبدُ القادرِ القُرَشيُّ الحنفيُّ: (له «كتابُ التَّوحيدِ»، وكتابُ «المقالاتِ»، وكتابُ «رَدِّ أوائلِ الأدلَّةِ» للكعبيِّ، وكتابُ «بيانِ أوهامِ المُعتزِلةِ»، وكتابُ «تأويلاتِ القرآنِ»، وهو كتابٌ لا يوازيه فيه كتابٌ، بل لا يُدانيه شيءٌ مِن تصانيفِ مَن سبَقَه في ذلك الفَنِّ، وله كُتُبٌ شَتَّى)[٤].

وقال حَاجِّي خَليفة: (له كتابُ «التَّوحيدِ»، وكتابُ «المقالاتِ»، وكتابُ «رَدِّ تهذيبِ الجَدَلِ للكعبيِّ»، وكتابُ «بيانِ وَهمِ المُعتزِلةِ»، وكتابُ «تأويلاتِ القرآنِ»، وكتابُ «رَدِّ وعيدِ الفُسَّاقِ»، و«ردُّ الأسئلةِ الخمسةِ للباهِليِّ»، و«رَدُّ الإمامةِ لبعضِ الرَّافضةِ»، و«الرَّدُّ على أصولِ القرامطةِ»، وكتابُ «مأذنِ الشَّرائعِ في أصولِ الفقهِ»،

= القرشي (١/ ١٣٩)، ((الأعلام)) للزِّرِكْلي (١/ ٢٩٦).

(١) تُوُفِّيَ سنةَ ٣٩٠هـ. يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (١/ ٣٢٧)، ((الأعلام)) للزِّرِكْلي (١/ ٢٩٦).

(٢) يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) لعبد القادر القرشي (٢/ ١٩٢، ٢٣٧).

(٣) قال القرشي: (صاحبُ أبي القاسمِ إسحاقَ بنِ محمَّدٍ، المعروفِ بالحكيمِ. ومِن أقرانِهما أستاذُهما أبو منصورٍ الماتُريديُّ، وعنه أخَذَا عِلمَ الكلامِ والفقه). ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) (٢/ ٢٦١).

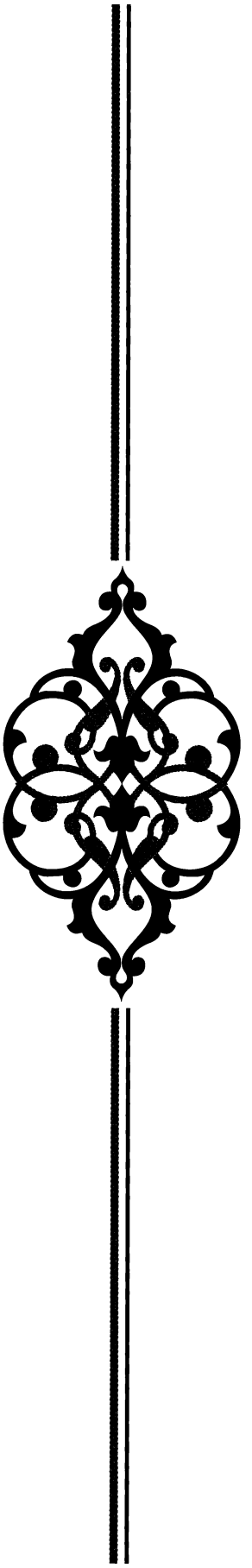
(٤) ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) (٢/ ١٣٠).

وكتابُ «الجَدَلِ في أصولِ الفِقه»)[1].

وأكثرُ كُتُبِ الماتُريديِّ مفقود، والمطبوعُ منها كتابان: «كتابُ التَّوحيدِ»، وكتابُ «تأويلات أهلِ السُّنَّةِ» ويُسَمَّى: «تفسيرَ الماتُريديِّ»[2].

(١) ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) (٣/ ٢٥٥).

(٢) يُنظر: ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي (ص: ١٠٩ - ١١٤)، ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٥٨ - ٧٠).



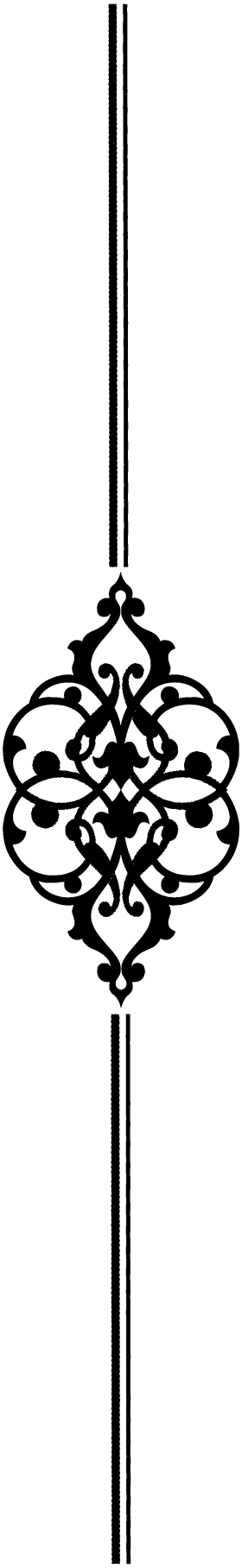
الفصلُ الثَّاني

نشأةُ الماتُريديَّةِ، وأسبابُ انتشارِها، وأبرزُ أعلامِها

وفيه مبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها

المبحثُ الثَّاني: أبرزُ أعلامِ الماتُريديَّةِ



الفصلُ الثَّاني
نشأةُ الماتُريديَّةِ، وأسبابُ انتشارِها، وأبرزُ أعلامِها

المبحثُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها

المطلبُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ

ظهر في أوَّلِ القَرنِ الثَّالثِ الهجريِّ عبدُ اللهِ بنُ سعيدٍ القطَّانُ البصريُّ (ت: ٢٤٣هـ)، ويقالُ له: ابنُ كُلَّابٍ؛ قيل: لأنَّه كان يجرُّ الخصومَ إلى نفْسِه بفضلِ بيانِه، كأنَّه كُلَّابٌ، ويقالُ لأصحابِه: الكُلَّابيَّةُ، وكان له فضلٌ وعِلمٌ ودينٌ، وصنَّف مصنَّفاتٍ كثيرةً في الرَّدِّ على الجَهْميَّةِ والمُعتزِلةِ، وربَّما وافق المُعتزِلةَ أحيانًا، وكان يميلُ إلى مَذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ، لكِنْ فيه نوعٌ من البدعةِ؛ فهو الَّذي ابتدع القولَ بأنَ كلامَ اللهِ قائمٌ بذاتِ الله بلا مشيئةٍ، وكان ممَّن أخذ عنه الحارثُ بنُ أسَدٍ المُحاسِبيُّ (ت: ٢٤٣هـ)، وداودُ بنُ عليٍّ الأصْبَهانيُّ الظَّاهريُّ (ت: ٢٧٠هـ)، ثمَّ جاء بعدَهم أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ (ت: ٣٢٤هـ)، وأبو منصورٍ الماتُريديُّ (ت: ٣٣٣هـ)[1].

وقد كان أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ وأبو منصورٍ الماتُريديُّ يعيشانِ في عصرٍ واحدٍ، ولكنْ كان أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ في بغدادَ، وكان أبو منصورٍ الماتُريديُّ في سَمَرْقَنْدَ، وقد ألَّف كلٌّ منهما كتُبًا كثيرةً في العقائِدِ، وفي الرَّدِّ على المُعتزِلةِ وغيرِهم مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ، وهما متَّفقانِ في كثيرٍ مِن المسائِلِ، مع أنَّه لم يَثبُتْ أنَّهما التَقَيا، أو تراسَلا، ومِن أسبابِ اتِّفاقِهما أنَّ أصلَ مَذهَبِهما هو مَذهَبُ ابنِ كُلَّابٍ.

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (١٢/ ٣٦٦)، ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٥/ ٩٨١)، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي (٢/ ٢٩٩).

واللهُ أعلمُ[١].

وقد انتشر المَذهَبُ الأشْعَريُّ بيْنَ الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ، وانتشر المَذهَبُ الماتُريديُّ بيْنَ الحنفيَّةِ، وانتسب كثيرٌ مِن أهلِ العِلمِ والفَضلِ والدِّينِ إلى المَذهَبينِ، وكانوا يرَونَ أنَّ الانتسابَ إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ أو إلى أبي منصورٍ الماتُريديِّ انتسابٌ إلى السُّنَّةِ؛ لِما رأوا في كتُبِهما وكتُبِ أتْباعِهما مِن الرُّدودِ على المُعتزِلةِ، والدِّفاعِ عن عقائدِ أهلِ السُّنَّةِ، ودعوى التَّوسُّطِ بيْنَ الفِرَقِ المختَلِفةِ، وكان بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ في بدايةِ الأمرِ وَحشةٌ وتنافُرٌ وتنازُعٌ؛ بسبَبِ بعضِ مسائِلِ الخلافِ، ثمَّ انتهى الأمرُ عِندَ المتأخِّرينَ منهم إلى تقريرِ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ هم المنتَسِبونَ إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ أو أبي منصورٍ الماتُريديِّ، وقرَّروا أنَّ الخلافَ الَّذي بيْنَهما سائغٌ، وأنكروا على مَن غلا مِن الفِرقتينِ بتبديعِ الآخَرِ[٢].

قال التَّفْتازانيُّ: (المشهورُ مِن أهلِ السُّنَّةِ في ديارِ خُراسانَ والعِراقِ والشَّامِ وأكثَرِ الأقطارِ هم الأشاعِرةُ، أصحابُ أبي الحسَنِ عليِّ بنِ إسماعيلَ الأشْعَريِّ، وفي ديارِ ما وراءَ النَّهرِ الماتُريديَّةُ، أصحابُ أبي منصورٍ الماتُريديِّ، وماتُريدُ: مِن قُرى سَمَرْقَنْدَ، وقد دخل الآنَ فيها بَينَ الطَّائفتينِ اختِلافٌ في بعضِ الأصولِ؛ كمسألةِ التَّكوينِ، ومسألةِ الاستثناءِ في الإيمانِ، ومسألةِ إيمانِ المقَلِّدِ، وغيرِ ذلك، والمحقِّقون مِن الفريقينِ لا يَنسُبون أحدَهما إلى البدعةِ والضَّلالةِ، خلافًا

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٧/ ٤٣٣).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٢٤٤ - ٢٦٤)، ((السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور)) لتاج الدين السبكي (ص:٣)، ((مفتاح السعادة)) لطاشكبري زاده (٢/ ١٣٣)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٣٦ - ٤٠)، ((إتحاف السادة المتقين)) لمرتضى الزَّبيدي (٢/ ٦)، ((تبسيط العقائد الإسلامية)) لحسن أيوب (ص: ٢٩٩).

للمُبطِلين المتعَصِّبين)[١].

المطلبُ الثَّاني: أسبابُ انتشارِ الماتُريديَّةِ

جميعُ ما ذُكر مِن أسبابِ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ[٢] هو مِن أسبابِ انتشارِ الماتُريديَّةِ، كما أنَّ بعضَ العُلَماءِ الَّذين تبنَّوا المَذهَبَ الماتُريديَّ -كالبَزْدَويِّ، والنَّسَفيَّين، وكمالِ الدِّينِ بنِ الهُمَامِ، ومُلَّا عليّ القاريُّ، وعبدِ الحقِّ الدِّهْلَويِّ، ومُرتضى الزَّبيديِّ، وغيرِهم- كان لهم تآليفُ كثيرةٌ نافعةٌ في فنونٍ شَتَّى، وكانوا دعاةً إلى المَذهَبِ الماتُريديِّ، فتأثَّر بهم الَّذين أخَذوا عنهم العِلمَ أو قرؤوا كتُبَهم المتنوِّعةَ، لا سيَّما الحنفيَّةِ الَّذين يُشارِكونهم في المَذهَبِ الفِقهيِّ، حتَّى صار معظَمُ الحنفيَّةِ المتأخِّرين ماتُريديَّةً في العقيدةِ. وكذلك تبنِّي المدارِسِ الدِّيوبنديَّةِ[٣]، وكثيرٍ مِن المشتغلينَ بالحديثِ في الهندِ وباكستانَ وبلادِ الأفغانِ وما حَوْلَها للعقيدةِ الماتُريديَّةِ[٤] زاد مِن انتشارِها، وأكثرُ مِن ذلك تبنِّي الدَّولةِ العُثمانيَّةِ للمَذهَبِ الحنفيِّ في الفِقهِ، والمَذهَبِ الماتُريديِّ في العقيدةِ، والتَّصوُّفِ في السُّلوكِ، وتوليةُ القُضاةِ والمدَرِّسينَ مِن الحَنَفيَّةِ الماتُريديَّةِ، وطَبعُ كُتُبِ

(١) يُنظر: ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٢٧١).

(٢) (ص: ٧٩).

(٣) ديوبند: بلدةٌ في الهندِ، والمدارسُ الديوبنديَّةُ: نسبةٌ إلى جامعةِ ديوبندَ الإسلاميَّةِ المشهورةِ (دار العلوم) الَّتي أُسِّستْ سنةَ (١٢٨٣هـ) على يدَيْ مجموعةٍ من علماءِ الهندِ، أبرزُهم: محمَّد قاسم النَّانوتويُّ، إمامُ الديوبنديَّةِ (ت: ١٢٩٧هـ)، ورشيد أحمد الكنكوهيُّ (ت: ١٣٢٣هـ)، وتفرَّع عن هذه الجامعةِ الكثيرُ مِن علماءِ المدارسِ والمعاهدِ العلميَّةِ في القارَّةِ الهنديَّةِ (الهند -باكستان -بنجلاديش -أفغانستان)، وتُدرسُ فيها العلومُ الإسلاميَّةُ والعربيَّةُ والتَّصوُّفُ، مع اعتمادِ المذهَبِ الحنفيِّ في الفقهِ، والمذهَبِ الماتُريديِّ في العقيدةِ. يُنظر: ((الديوبندية)) لسيد طالب (ص: ٩، ٢١ - ٢٦)، ((مقالة التعطيل والجعد بن درهم)) لمحمد بن خليفة التميمي (ص: ١١٠).

(٤) يُنظر: ((الديوبندية)) لسيد طالب (ص: ٩ - ١١، ٢١ - ٢٨، ٢٤١).

الماتُريديَّةِ بعدَ ظُهورِ المطابعِ[١]؛ كلُّ ذلك ساهَم في انتشار المَذهَبِ الماتُريديِّ بحسَبِ انتشارِ سُلطانِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ في كثيرٍ مِن البلادِ الإسلاميَّةِ.

المبحثُ الثَّاني: أبرزُ أعلامِ الماتُريديَّةِ

١- أبو اللَّيثِ نَصرُ بنُ محمَّدٍ السَّمَرْقَنْديُّ (ت: ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ):

نصرُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ السَّمَرْقَنْديُّ، الفقيهُ الحنفيُّ، أبو اللَّيثِ، المعروفُ بإمامِ الهدى، تفقَّه على الفقيهِ أبي جعفرٍ الهِنْدُوانيِّ، ويروي عن محمَّدِ بنِ الفضلِ البُخاريِّ وأقرانِه، وهو الإمامُ الكبيرُ صاحِبُ الأقوالِ المفيدةِ، والتَّصانيفِ المشهورةِ؛ منها: «تفسيرُ القرآنِ»، و«عيونُ المسائلِ»، و«شرحُ الجامِعِ الصَّغيرِ»، و«بُستانُ العارفينَ»، و«تنبيهُ الغافلينَ» وفيه مَوضوعاتٌ كثيرةٌ[٢].

وأبو اللَّيثِ السَّمَرْقَنْديُّ مشهورٌ بالفقهِ والتَّفسيرِ أكثَرَ مِن شهرتِه بعلمِ الكلامِ، ذكر الزِّرِكْليُّ أنَّ له كتابَ عُمدةِ العقائدِ، ورسالةً في أصولِ الدِّينِ، وكلاهما مخطوطٌ[٣].

(١) ومن الشَّواهِدِ على طباعةِ الدَّولةِ العثمانيَّةِ لكتُبِ الماتريديَّةِ: ما جاء في آخِرِ شرحِ المقاصِدِ في علم الكلام لسعدِ الدينِ التَّفْتازانيِّ: (قد يسَّر اللهُ تعالى طبْعَ هذا الكتابِ المسمَّى بـ «شرحِ مقاصدِ الطَّالبينَ في علمِ أصولِ عقائدِ الدِّينِ»، للعلَّامة الفاضل سعد الدِّين مسعودِ بنِ عُمَرَ التفتازانيِّ، وذلك في دارِ الخلافةِ الزَّاهرةِ، في أيامِ حَضرةِ ذي الدَّولةِ والإجلالِ والفَضلِ والأفضالِ، مولانا المكرَّم وسلطانِنا المعظَّم: السُّلطانِ ابنِ السُّلطانِ، السُّلطانِ الغازي عبد الحميدِ خان، أدام اللهُ دولتَه إلى آخِرِ الدَّورانِ، وذلك في مطبعةِ الحاجِّ محرَّم أفندي البسنوي، أنال اللهُ مقصودَه الدنيويَّ والأخرويَّ، ووافق إنجازُ طبعِه في شهرِ جُمادى الأولى في سنة خمس وثلثمائة وألفٍ من الهجرةِ النبويَّةِ، على صاحِبِها أفضلُ الصلاةِ والتحيَّةِ، وعلى آلِه وعِترتِه الزكيَّةِ). ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٣١١).

(٢) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (٨/ ٤٢٠)، ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) للقرشي (٢/ ١٩٦)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ٢٢٠).

(٣) يُنظر: ((الأعلام)) (٨/ ٢٧).

وله في تفسيرِه «بحرُ العلومِ» تأويلاتٌ وتفويضٌ لبعضِ الصِّفاتِ على طريقةِ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ[١].

٢- أبو اليُسْرِ البَزْدَويُّ (ت: ٤٩٣ هـ):

أبو اليُسْرِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ الحُسَينِ ابنِ المحَدِّثِ عَبدِ الكريمِ بنِ موسى بنِ مجاهدٍ النَّسَفيُّ، يُلقَّبُ بالقاضي الصَّدرِ. أخذ عن إسماعيلَ بنِ عبدِ الصَّادقِ عن جَدِّ أبي اليسرِ عبدِ الكريمِ عن أبي منصورٍ الماتُريديِّ، وبرَع في العلومِ فروعًا وأصولًا، وانتهت إليه رياسةُ الحنفيَّةِ بما وراءَ النَّهرِ، وكان قاضيَ القُضاةِ بسَمَرْقَنْدَ، وكان يُدرِّسُ في الدَّارِ الجُوزجانيَّةِ، ويُمْلي فيها الحديثَ، وممَّن تفَقَّه عليه نَجمُ الدِّينِ عُمَرُ النَّسفيُّ، وعلاءُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ أحمدَ السَّمَرْقَنْديُّ صاحِبُ «تحفةِ الفُقَهاءِ»[٢].

وقد قرأ كتُبَ الفلاسفةِ أمثالِ الكِنديِّ وغيرِه، وكذلك كتُبَ المُعتزِلةِ أمثالِ الجُبَّائيِّ، والكَعْبيِّ، والنَّظَّام، وغيرِهم، وقال فيها: (لا يجوزُ إمساكُ تلك الكتُبِ والنَّظَرُ فيها؛ لكي لا تُحدِثَ الشُّكوكَ، وتوهِنَ الاعتقادَ)، ولا يرى نِسبةَ المُمسِكِ إلى البِدعةِ. كما اطَّلع على كتُبِ الأشْعَريِّ، وتعمَّق فيها، وقال بجوازِ النَّظرِ فيها بعدَ معرفةِ أوجُهِ الخطأِ فيها، كما اطَّلع على كتابَي «التَّأويلاتِ» و«التَّوحيدِ» للماتُريديِّ، فوجد في كتابِ «التَّوحيد» قليلَ انغلاقٍ وتطويلٍ، وفي ترتيبِه نوعَ تعسيرٍ، فعمَد إلى إعادةِ ترتيبِه وتبسيطِه، مع ذِكرِ بعضِ الإضافاتِ عليه في كتابِ «أُصولِ الدِّينِ»[٣].

(١) يُنظر مثلًا: ((تفسير السمرقَنْدي)) (١/ ٥٢٠، ٥٢١)، (٣/ ١٧٤، ٤٧٣).

(٢) يُنظر: ((القَنْد في ذكر علماء سمرقَنْد)) لنجم الدين النسفي (ص: ٧٠٣)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٩/ ٤٩)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ١٨٨).

(٣) ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ١٣، ١٤) مع مقدمة المحقق هانز بيتر لنس (ص: ١٠).



٣- أبو المُعينِ النَّسَفيُّ (ت: ٥٠٨ هـ):

قال تلميذُه نَجمُ الدِّينِ عُمَرُ النَّسَفيُّ: (ميمونُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ ابنِ سعيدِ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ مكحولِ بنِ أبي الفَضلِ، أبو المُعينِ النَّسَفيُّ المكحوليُّ، الإمامُ الزَّاهدُ البارعُ، له كتابُ «التَّمهيدِ لقواعِدِ التَّوحيدِ»، وكتابُ «التَّبصرةِ» في الكلامِ، عُلَماءُ الشَّرقِ والغربِ تغترفُ مِن بحارِه، وتَستضيءُ بأنوارِه)[١].

وقال عنه ابنُ تيميَّةَ: (هو مِن نُفاةِ العُلُوِّ)[٢].

وقال اللَّكْنَويُّ: (صاحِبُ كتابِ «تَبصرةِ الأدِلَّةِ»، و«تمهيدُ قواعِدِ التَّوحيدِ»، إمامٌ فاضِلٌ، جامعُ الأصولِ، له «المناهِجُ»، و«شرحُ الجامِعِ الكبيرِ»، وتفَقَّه عليه علاءُ الدِّينِ أبو بكرٍ محمَّدُ السَّمَرْقَنْديُّ)[٣].

وقال فتح الله خُليف: (يُعتبَرُ الإمامُ أبو المُعينِ النَّسَفيُّ مِن أكبَرِ مَن قام بنُصرةِ مَذهَبِ الماتُريديِّ، وهو بيْنَ الماتُريديَّةِ كالباقِلَّانيِّ والغَزاليِّ بيْنَ الأشاعرةِ، ولا شَكَّ في أنَّ كتابَه «تبصرة الأدِلَّة»... يُعَدُّ اليَنْبُوعَ الثَّانيَ بعدَ كتابِ «التَّوحيدِ» لكُلِّ الماتُريديَّةِ الَّذين جاؤوا بعدَه)[٤].

وقال حُسَين آتاي في تقديمه لكتابِ «تبصرة الأدِلَّة»: (إنَّ أبا المُعينِ النَّسَفيَّ قد انتهج طريقًا خاصًّا له -وهو غيرُ طريقِ المشَّائينَ ثقافةً ومنهجًا- في علمِ الكلامِ في كتابِه هذا، وفي كتُبِه الأخرى، وهو منهجُ السِّمانْتِكْس، أي: عِلمِ دَلالاتِ

(١) يُنظر: ((القَنْد في ذكر علماء سمرقَنْد)) (ص: ٧٠٦).

(٢) ((بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة)) (٤/ ٢٧٥). وعدَّه ابنُ تيميَّةَ مِن أهلِ النَّظَرِ مِن المتكلِّمينَ أهلِ الإثباتِ. يُنظر: ((الرد على المنطقيين)) (ص: ١٥).

(٣) ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) (ص: ٢١٦).

(٤) مقدمة المحقق لكتاب ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٥).

الألفاظِ... إنَّ أبا المُعينِ النَّسَفيَّ يُعتبرُ أكبَرَ ممثِّلٍ للمَذهَبِ الماتُريديِّ؛ حيثُ لا سلَفَ له ولا خلَفَ في نظَرِنا)[١].

٤- أبو إسحاقَ الوائليُّ الصَّفَّارُ (ت: ٥٣٤ هـ):

أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ شِيثِ بنِ الحَكَمِ، أبو إسحاقَ، ركنُ الإسلامِ، الفقيهُ الحنَفيُّ الزَّاهِدُ المعروفُ بالصَّفَّارِ، أبوه وجَدُّه وجَدُّ أبيه كُلُّهم مِن أفاضِلِ الحنفيَّةِ، وهو تفَقَّه على والِدِه، وكان مِثلَه في اجتنابِ المداهَنةِ وقَمعِ السَّلاطينِ وقَهرِ الملوكِ، وهو مِن أهلِ بُخارى، ووفاتُه فيها، وله تصانيفُ؛ منها: كتابُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وتلخيص الأدِلَّةِ لقواعِدِ التَّوحيدِ[٢].

وكتابُه «تلخيصُ الأدِلَّةِ» يَنصُرُ فيه مَذهَبَ الماتُريديَّةِ، وممَّا قال فيه: (قال أبو حنيفةَ: لو لم يَبعَثِ اللهُ رسولًا لَوجَب على الخَلقِ معرفتُه بعُقولِهم. وعليه اعتمد عامَّةُ مَشايخِنا مِن المتقَدِّمينَ والمتأخِّرينَ، منهم الإمامُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ السَّمَرْقَنْديُّ، مِن أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ)[٣].

٥- أبو حفصٍ نَجمُ الدِّينِ النَّسَفيُّ الملقَّب بمفتي الثَّقَلين[٤] (ت: ٥٣٧ هـ):

أبو حَفصٍ عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ إسماعيلَ بنِ محمَّدِ بنِ لُقمانَ النَّسَفيُّ ثمَّ السَّمَرْقَنْديُّ، العلَّامةُ الفقيهُ الحنفيُّ الحافِظُ، مِن أهلِ نَسَفَ، سكن سَمَرْقَنْدَ، وهو مصنِّفُ تاريخِها الملَقَّبِ بالقَنْدِ، عارفٌ بالمَذهَبِ، والأدَبِ، كان مرزوقًا

(١) ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ٦) مقدمة المحقق حسين آتاي.

(٢) يُنظر: ((الأنساب)) للسمعاني (٨/ ٣١٨، ٣١٩)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ٧)، ((الأعلام)) للزركلي (١/ ٣٢).

(٣) ((تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد)) (ص: ١٣٢). ويُنظر منه أيضًا: (ص: ٢٠٩).

(٤) قيل لأنه كان يفتي الإنسَ والجنَّ.

في الجَمعِ والتَّصنيفِ، فصنَّف التَّصانيفَ الجليلةَ في الفقهِ والحديثِ والتَّفسيرِ والشُّروطِ، ونَظَم الجامعَ الصَّغيرَ، وجعَلَه شِعرًا، سمِع أبا محمَّدٍ إسماعيلَ بنَ محمَّدٍ النُّوحيَّ النَّسَفيَّ، وأبا اليسرِ محمَّدَ بنَ محمَّدِ بنِ الحُسَينِ البَزْدَويَّ، وجماعةً كثيرةً. وكان له شِعرٌ حَسَنٌ مطبوعٌ على طريقةِ الفُقَهاءِ والحُكَماءِ[1].

ومِن أشهرِ كتُبِه متنُ «العقائد النَّسفيَّة»، وله عشراتُ الشُّروحِ، وتفسيرُه «التَّيسير في التَّفسير» وهو مطبوعٌ في خمسةَ عَشَرَ مجلَّدًا، اعتنى فيه بذِكرِ المناسَباتِ واللَّطائِفِ، وهو ينقُلُ كثيرًا عن أبي منصورٍ الماتُريديِّ مِن كتابِه: «تأويلاتُ أهلِ السُّنَّةِ»، وقد ردَّ النَّسَفيُّ في تفسيرِه على كثيرٍ مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ؛ كالمُعتزِلةِ، والجَبْريَّةِ، والرَّافضةِ[2].

وأبو حفصٍ النَّسَفيُّ ينصُرُ في تفسيرِه قولَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ في كثيرٍ مِن المسائِلِ، ورُبَّما خالفه، كما في بيانِ حقيقةِ الإيمانِ؛ فقد قال: (أهلُ الحقِّ يقولون: هو التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ، وقال الإمامُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ: هو التَّصديقُ)[3].

وأبو حفصٍ النَّسَفيُّ يُؤَوِّلُ كثيرًا مِن آياتِ الصِّفاتِ على طريقةِ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ والمُعتزِلةِ، فمثلًا في تفسيرِ آيةِ الاستواءِ، قال: (﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي: المُلْكِ، يقالُ: ثُلَّ عَرشُ فُلانٍ، يعني: زال مُلكُه، والاستواءُ ظُهورُ التَّمامِ، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، ومعناه -والله أعلمُ، فيما أشار إليه الإمامُ أبو منصورٍ رحمه الله-: أنَّ خلْقَ

(١) يُنظر: ((التحبير في المعجم الكبير)) للسمعاني (١/ ٥٢٧)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (٢٠/ ١٢٦)، ((طبقات المفسرين)) للأدنَهْ وِي (ص: ١٧١).

(٢) يُنظر: ((التيسير في التفسير)) للنسفي مقدمة المحقق (١/ ٣٧ - ١٤٤).

(٣) يُنظر: ((التيسير في التفسير)) (١/ ٢٢٨).

السَّمواتِ والأرضِ كان في ستَّةِ أيَّامٍ، ثمَّ في اليومِ السَّابعِ خَلَقَ الممتحَنينَ، أي: الَّذين يتوجَّهُ عليهم خِطابُ التَّكليفِ، ولهم فضيلةُ العقلِ والتَّمييزِ، وظهر لهم تمامُ مُلكِ اللهِ وعظَمتُه وجلالُه... فأمَّا حملُ الاستواءِ على التَّمكُّنِ والاستقرارِ، وتفسيرُ العرشِ بالسَّريرِ، وتجويزُ الانتقالِ على اللهِ -على ما يقولُه المُشَبِّهةِ- فهو باطِلٌ؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وظاهِرُه مُتشابِهٌ، وحملُ المتشابِهِ على المُحكَمِ واجِبٌ، وإجراؤه على ظاهِرِه بِدعةٌ، وتأويلُه على وَفقِ الأصولِ لازِمٌ)[1].

وقال في تفسيرِ سورةِ المُلْكِ: (﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٦] أيُّها المُشرِكونَ ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، أي: اللهَ الَّذي في السَّماءِ سُلطانُه، وهو كقَولِه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣])[2].

وقال في تفسيرِ قَولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: (أي: ملائكةُ ربِّك بأمْرِه، وقيل: أي: عذابُ رَبِّك)[3].

٦- أحمدُ الغَزْنَويُّ (ت: ٥٩٣هـ):

أحمدُ بنُ محمودِ بنِ سعيدٍ الغَزْنَويُّ، الفقيهُ، المعروفُ بالتَّاجِ الحنفيِّ، كان فقيهًا فاضلًا، تفَقَّه على أحمدَ بنِ يوسُفَ الحُسَينيِّ العَلَويِّ، وأقام بحَلَبَ مدَّةً مُعيدًا بالمدرسةِ النُّوريَّةِ المعروفةِ بالحلاويينَ في أيَّامِ ولايةِ الإمامِ علاءِ الدِّينِ أبي بكرٍ الكاشانيِّ، وانتفع به جماعةٌ مِن الفُقَهاءِ، وصنَّف في الفقهِ وعلومِه كتُبًا حسنةً؛ فصنَّف كتابَ «روضةِ اختلافِ العُلَماءِ»، ومقدِّمةً في الفقهِ عُرِفَت بـ«الغَزنويَّةِ»،

(١) ((التيسير في التفسير)) (٦/ ٣٦٥ - ٣٦٧).

(٢) المصدر السابق: (١٤/ ٥١٢).

(٣) المصدر السابق: (١٥/ ٣٤٩).

وكتابًا في أصولِ الفقهِ، وكتابَ «البدايعِ في الفِقهِ»، وله أيضًا كتابُ «رَوضةِ المُتكلِّمين في أصولِ الدِّين»، وكتابُ «المنتقى من روضةِ المُتكلِّمينَ»[١].

وفي كتابِه «أصولِ الدِّينِ» يُقَرِّرُ عقيدةَ الماتُريديَّةِ، ومِن ذلك قولُه: (صانعُ العالَمِ ليس فوقَ العالَمِ، ولا في جهةٍ خارِجةٍ عنه)[٢].

وقولُه: (التَّكوينُ صفةُ الباري سُبحانَه وتعالى؛ لأنَّ حُدوثَ العالمِ بتكوينِه، فكان هو المُحْدِثَ والمكَوِّنَ، فيكونُ التَّكوينُ صِفتَه)[٣].

وقولُه: (الإيمانُ هو التَّصديقُ بالقَلبِ)[٤].

وقولُه: (اعلَمْ أنَّ قولَه: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ تعالى، استثناءٌ، والاستثناءُ شَكٌّ، والشَّكُّ في أصلِ الإيمانِ كُفرٌ وضلالٌ)[٥].

٧- بُرْهانُ الدِّينِ النَّسَفيُّ (ت: ٦٨٧ هـ):

أبو الفُضَيلِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ، بُرْهانُ الدِّينِ النَّسَفيُّ، الحَنَفيُّ، المُفَسِّرُ، الفيلسوفُ، المُتكلِّمُ، المنطيقيُّ، صاحِبُ التَّصانيفِ، وكان أوحَدَ في الخلافِ والفلسفةِ، مُتَّع بحواسِّه، وكان زاهِدًا، وقد لخَّص تفسيرَ الفَخرِ الرَّازيِّ، وله مقدِّمةٌ في الخلافِ والجَدَلِ، وقد اشتَهَر بـ«الفصولِ»، و«منتخَبِ المدارِكِ»، و«شرحِ الأسماءِ الحُسنى»، و«الرِّسالةِ القُدسيَّةِ»، و«مطلَعِ السَّعادةِ»، و«شرحِ

(١) يُنظر: ((بغية الطلب فى تاريخ حلب)) لابن العديم (٣/ ١٠٢٩)، ((تاج التراجم)) لابن قُطْلُوبُغا (ص: ١٠٤).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ٧٠).

(٣) المصْدرُ السَّابق: (ص: ١١٣).

(٤) المصْدرُ السَّابق: (ص: ٢٥٢).

(٥) المصْدرُ السَّابق: (ص: ٢٦٣).

الإشاراتِ»، و«رسالةٍ في الدَّورِ» و«التَّسلسُلِ»، و«فوائِدِ الجامِعِ الصَّغيرِ». ومِن مصنَّفاته أيضًا: «مدارِكُ الأحكامِ»، و«رسالةٌ في الفرائِضِ»، و«جامِعُ النَّظَرِ»، و«النُّكَتُ المشهورةُ وشرحُها»، و«أساسُ الكتابةِ في الحِكمةِ»، و«رسالةٌ في مباحِثِ أقليدِس»، و«المنتَخَبُ عن نهايةِ العقولِ»، و«رسالةٌ في تناهي الأفعالِ، و مباحِث الفُحولِ»[1].

٨- أبو البَرَكاتِ النَّسَفيُّ (ت: ٧١٠هـ):

أبو البركاتِ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ محمودٍ، الشَّهيرُ بحافظِ الدِّينِ، النَّسَفيُّ الحَنَفيُّ، كان رأسًا في الفقهِ والأصولِ، بارعًا في الحديثِ ومعانيه، تفَقَّه على شمسِ الأئمَّةِ محمَّدِ بنِ عبدِ السَّتَّارِ الكَرْدَريِّ، وعلى حميدِ الدِّينِ الضَّريرِ، وبدرِ الدِّينِ خواهِر زاده، وله تصانيفُ مفيدةٌ؛ منها: «التفسير»، و«المستصفى شرحُ المنظومةِ»، و«الوافي» مَتنٌ لطيفٌ في الفروعِ، و«الكافي شرحُ الوافي»، و«كَنزُ الدَّقائِقِ» مَتنٌ مشهورٌ في الفقهِ، و«المنارُ» مَتنٌ في الأصولِ، وشرحُه «كَشفُ الأسرارِ»، و«العمدةُ»، و«الاعتمادُ شَرحُ العُمدةِ»[2].

ومن أشهر كُتُبه تفسيرُه المسمَّى: «مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل»، وفيه مواضِعُ كثيرةٌ تدُلُّ على أنَّه ماتُريديٌّ، مِن ذلك قولُه: (الإيمانُ الصَّحيحُ أن يُقِرَّ باللِّسانِ، ويُصَدِّقَ بالجَنانِ، والعَمَلُ ليس بداخِلٍ في الإيمانِ)[3].

وقَولُه: (﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ استولى ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أضاف الاستيلاءَ إلى العرشِ،

(١) يُنظر: ((تاريخ الإسلام)) للذهبي (١٥/ ٦٠٠)، ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) لحاجِّي خليفة (٣/ ٢٥٢).

(٢) يُنظر: ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) لحاجِّي خليفة (٢/ ٢٠٣)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ١٠٢).

(٣) ((تفسير النسفي)) (١/ ٤١).

وإن كان سُبحانَه وتعالى مستوليًا على جميعِ المخلوقاتِ؛ لأنَّ العَرشَ أعظَمُها وأعلاها، وتفسيرُ العَرشِ بالسَّريرِ، والاستواءُ بالاستقرارِ -كما تقولُه المُشَبِّهةُ- باطِلٌ؛ لأنَّه تعالى كان قبْلَ العَرشِ ولا مكانَ، وهو الآنَ كما كان؛ لأنَّ التَّغيُّرَ مِن صفاتِ الأكوانِ)[1].

٩- جمالُ الدِّينِ ابنُ السَّرَّاجِ القُونَويُّ (ت: أواخر القرن الثَّامن):

أبو الثَّناءِ محمودُ بنُ شِهابِ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ مسعودٍ، الشَّهيرُ بابنِ السَّرَّاجِ، القُونَويُّ الحَنَفيُّ، جمالُ الدِّينِ، تفَقَّه وبرع وأفتى، ودرَّس بالخاتونيَّةِ والرَّيحانيَّةِ وغيرِهما، ثمَّ وَلِيَ قضاءَ الحَنَفيَّةِ بدِمَشقَ مرَّتينِ، وكان فاضلًا في الأصولِ والنَّحوِ، رأسًا في المَذهَبِ، وَقورًا ساكنًا، يُرَتِّلُ عبارتَه، له مشاركةٌ في العلومِ العقليَّةِ والنَّقليَّةِ، وله مؤلَّفاتٌ تُفصِحُ عن تحقيقِه وعلمِه، منها: «خلاصةُ النِّهايةِ» للسِّغْنَاقيِّ، و«بغُيةِ القنيةِ» فقهٌ، و«المنتهى في شرحِ المغني» في أصولِ الفقهِ، و«القلائدُ في شرحِ العقائدِ»، و«مختصَرُ تجريدِ القُدوريِّ»، و«التفريد في شرحِ التَّجريدِ للقُدوريِّ»، و«الزُّبدةُ في شرحِ العُمدةِ» في أصولِ الدِّينِ، و«التَّكملةُ في فوائدِ الهدايةِ»، و«المعتَمَدُ مختَصَرُ مسنَدِ أبي حنيفةَ»، و«المُستَنَد شرحُ المعتَمَد»، و«الغُنيةُ في الفتاوى»، و«منتخَب وقفي هلال والخصاف»، و«الإعجازُ والاعتراضُ»، و«مَشرِقُ الأنوارِ في مُشْكِلِ الآثارِ»، و«مُقَدِّمةُ رفعِ اليدَينِ»، و«تهذيبُ أحكامِ القُرآنِ»، و«شَرحُ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»[2].

(١) ((تفسير النسفي)) (١/ ٥٧٣). ويُنظر منه أيضًا: (١/ ١١٦).

(٢) يُنظر: ((الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر)) لابن ناصر الدين الدمشقي (ص: ١٢٥)، ((الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)) لابن حجر العسقلاني (٦/ ٨٠)، ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) لحاجي خليفة (٣/ ٣٠٧)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ٢٠٧)، ((الأعلام)) للزركلي (٧/ ١٦٢).

فهو مِن الحَنَفيَّةِ المتصَدِّين للتَّأليفِ في تقريرِ عقيدةِ الماتُريديَّةِ؛ حيث إنَّ له ثلاثةَ كُتُبٍ في العقيدةِ: «القلائِد في شَرحِ العقائِد»، و«الزُّبدة في شرحِ العُمدةِ»، و«شَرحُ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ».

١٠- عبدُ القادرِ القُرَشيُّ (ت: ٧٧٥هـ):

عبدُ القادرِ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ نصرِ اللهِ بنِ سالمِ بنِ أبي الوفاءِ القُرَشيُّ، مُحيي الدِّينِ الحَنَفيُّ، أبو محمَّدٍ، كان عالِمًا فاضلًا، جامعًا للعُلومِ، وعُنِيَ بالفقهِ حتَّى مَهَر، ودرَّس وأفتى، وأجاز له الدِّمياطيُّ وغيرُه، وسَمِع وحدَّث؛ سمِع بمكَّةَ مِن الرَّضيِّ الطَّبَريِّ، وسَمِع مِن أبي الحسَنِ بنِ الصَّوَّافِ، وحَسَنِ بنِ عُمَرَ الكُرديِّ، والرَّشيدِ بنِ المُعلمِ، والشَّريفِ عليِّ بنِ عبدِ العظيمِ الرَّسيِّ، وجمعٍ كثيرٍ... وصنَّف كتابَ «العناية في تخريجِ أحاديثِ الهداية»، وكتابَ «الوسائِلِ في تخريجِ أحاديثِ الدَّلائِلِ»، ويُسَمِّيه أيضًا «المجموعَ»، و«شَرحَ معاني الآثارِ للطَّحاويِّ»، وكتابَ «الدُّرَر المُنيفةِ في الرَّدِّ على ابنِ أبي شَيْبَةَ عن الإمامِ أبي حنيفةَ»، وكتابَ «الجواهِرِ المُضيَّة في طبَقاتِ الحَنَفيَّة»، وكتابَ «ترتيبِ تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ»، وكتابَ «البُستانِ في فضائِلِ النُّعمانِ»، ومختَصَرًا في علومِ الحديثِ، ومسائِلَ مجموعةً في الفقهِ، وقطعةً مِن شرحِ الخلاصةِ في مُجَلَّدينِ[(١)].

ويظهَرُ في كتابِه «الجواهِرِ المُضيَّة في تراجِمِ الحَنَفيَّة» تعظيمُه لأبي منصورٍ الماتُريديِّ، فهو ينقُلُ بعضَ أقوالِه مُقِرًّا له، ويصِفُه بالإمامِ وشيخِ الإسلامِ، ويذكُرُ بعضَ ما يدُلُّ على فضلِه وإمامتِه[(٢)].

(١) يُنظر: ((الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)) لابن حجر (٣/ ١٩١)، ((تاج التراجم)) لابن قُطْلُوبُغا (ص: ١٩٦)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ٩٩).

(٢) يُنظر: ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) (١/ ٤، ٧٠، ١٢٦، ١٢٧، ٣٢٧، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٣) و(٢/ ١٣٠، ٥٦١).

ومن ذلك قولُه: (الإمامُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ، رئيسُ أهلِ السُّنَّةِ، وأتْباعُه مِن الحَنَفيَّةِ أكثَرُ، والإمامُ أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ، وأتْباعُه مِن الشَّافعيَّةِ أكثَرُ)[1].

١١- كمالُ الدِّينِ بنُ الهُمَامِ (ت: ٨٦١ هـ):

محمَّدُ بنُ عبدِ الواحِدِ بنِ عبدِ الحميدِ بنِ مسعودٍ، الكَمالُ بنُ همامِ الدِّينِ بنِ حميدِ الدِّينِ بنِ سعدِ الدِّينِ، السِّيواسيُّ الأصلِ، ثمَّ القاهريُّ، الحَنَفيُّ، يُعرَفُ بابنِ الهُمَامِ. كان علَّامةً عارفًا بأصولِ الدِّياناتِ، والتَّفسيرِ، والفقهِ وأصولِه، والفرائضِ والحسابِ، والتَّصوُّفِ، والنَّحوِ والتَّصريفِ، والمعاني والبيانِ والبديعِ، والمنطِقِ والجَدَلِ، والأدَبِ، وغَيرِها، وجُلِّ عِلمِ النَّقلِ والعقلِ، متفاوِتَ المرتبةِ في ذلك، مع قِلَّةِ عِلمِه في الحديثِ.

كان والدُه قاضِيًا بسِيواسَ مِن بلادِ الرُّومِ، ثمَّ قَدِمِ القاهرةَ، ووَلِيَ خلافةَ الحُكمِ بها عن القاضي الحَنَفيِّ، ثمَّ وَلِيَ القضاءَ بالإسكندريَّةِ، وتزوَّج بها بنتَ القاضي المالكيِّ، فوُلِد له الكَمالُ محمَّدٌ سنةَ ثمانٍ وثمانينَ وسَبعمائةٍ، فاشتغل بعدَما ترعرعَ على أبيه، وعلى عُلَماءِ بَلَدِه، وحَفِظ عدَّةً مِن المختَصَراتِ، وعرَضَها على شيوخِ عَصرِه، ثمَّ شَرَع في الطَّلَبِ، وسافر إلى القُدسِ، وقرأ على علمائِه، وسمِع مِن جماعةٍ؛ كابنِ حَجَرٍ وغيرِه، ولم يُكثِرْ من عِلمِ الرِّوايةِ، ولم يَبْرَحْ عن الاشتغالِ بالمعقولِ والمنقولِ حتَّى فاق في زمَنٍ يسيرٍ، وأُشيرَ إليه بالفَضلِ التَّامِّ، واستمرَّ يترقَّى في دَرجِ الكمالِ حتَّى صار عالِمًا مفنَّنًا، علَّامةً مُتقنًا، محقِّقًا جدَليًّا نظَّارًا، درَّس وأفتى وأفاد، وعكف النَّاسُ عليه، واشتَهَر أمرُه، وعَظُم ذِكرُه، وأوَّلُ ما وَلِيَ مِن الوظائفِ الكِبارِ تدريسُ الفقهِ بقُبَّةِ المنصوريَّةِ، وكان يقولُ: أنا لا أقلِّدُ في المعقولاتِ أحَدًا. وكان حَسَنَ اللِّقاءِ والسَّمتِ والبِشْرِ والبِزَّةِ، طيِّبَ النَّغْمةِ،

(١) ((الجواهر المضية في طبقات الحنفية)) (١/ ٥٦٢).

مع الوَقارِ والهيبةِ، والتَّواضُعِ المُفرِطِ، والإنصافِ، والمحاسنِ الجَمَّةِ.

وله تصانيفُ مقبولةٌ مُعتَبَرةٌ؛ منها شرحُ الهدايةِ المُسَمَّى بـ «فتحِ القديرِ»، و«التَّحريرُ في الأصولِ»، و«المسايرةِ في عِلمِ الكلامِ» وغيرُ ذلك. وقد سلك في أكثَرِ تصانيفِه -لا سيَّما في «فتحِ القديرِ»- مَسلَكَ الإنصافِ، متجَنِّبًا عن التَّعصُّبِ المَذهَبيِّ والاعتسافِ، إلَّا ما شاء اللهُ[1].

وكتابُه «المسايرةِ في عِلمِ الكلامِ» مِن كُتُبِ الماتُريديَّةِ المشهورةِ، وقد شرَحَه قاسِم قُطْلُوبُغا الحَنَفيُّ وغيرُه[2].

١٢- قاسم قُطْلُوبُغا (ت: ٨٧٩هـ):

زينُ الدِّينِ قاسِمُ بنُ قُطْلُوبُغا، ورُبمَّا لُقِّب الشَّرَفَ، أبو العَدلِ السُّودونيُّ؛ نسبةً لمُعتِقِ أبيه سُودون الشَّيخونيِّ نائبِ السَّلطنةِ، الجماليُّ الحَنَفيُّ، ويُعرَفُ بقاسمٍ الحَنَفيِّ، إمامٌ علَّامةٌ قَويُّ المشاركةِ في فنونٍ، ذاكِرٌ لكثيرٍ مِن الأدَبِ ومتعلقاتِه، واسِعُ الباعِ في استحضارِ مَذهَبِه، وُلِد في المحرَّمِ سنةَ اثنتينِ وثمانمائةٍ بالقاهرةِ، ومات أبوه وهو صغيرٌ، فنشأ يتيمًا، وحفِظَ القرآنَ، وكتبًا عَرَض بعضَها على العِزِّ بنِ جَماعةَ، وتكسَّب بالخياطةِ وقتًا، وبرَع فيها، ثمَّ أقبل على الاشتغالِ، وقرأ على السَّعدِ بنِ الدَّيْريِّ شَرْحَه لعقائدِ النَّسَفيِّ، واشتدَّت عنايتُه بمُلازَمةِ ابنِ الهُمَامِ بحيث سمِعَ عليه غالِبَ ما كان يُقرأُ عندَه حتَّى مات، وكان مُعظَمُ انتفاعِه به، وسمِع بعضَ التَّفسيرِ على العلاءِ البخاريِّ، وأخذ علومَ الحديثِ مِن ابنِ

(١) يُنظر: ((الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)) للسخاوي (٨/ ١٢٧ - ١٣٢)، ((بُغية الوُعاة في طبقات اللُّغَويِّينَ والنُّحاة)) للسيوطي (١/ ١٦٦، ١٦٧)، ((البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)) للشوكاني (٢/ ٢٠١)، ((الفوائد البهية في تراجم الحنفية)) للكنوي (ص: ١٨٠).

(٢) يُنظر: ((المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام مع حاشية ابن قُطْلُوبُغا)) (ص: ٣١، ٧١ - ٧٣، ٨١، ٨٢، ٨٧، ١٥١ - ١٥٣).

حَجَرٍ، وسمِع الحديثَ من ابنِ الجَزَريِّ، والزَّينِ الزَّرْكَشيِّ، والتَّقيِّ المَقْريزيِّ، وتفَقَّه على قارئِ الهدايةِ، وارتحل قديمًا مع شيخِه التَّاجِ النُّعمانيِّ إلى الشَّامِ، بحيث أخذ عنه «جامِعَ مسانيدِ أبي حنيفةَ» للخوارزميِّ، و«علومَ الحديثِ» لابن الصَّلاحِ، وغيرَهما، وحجَّ غيرَ مرَّةٍ، ورحل إلى القُدسِ، ونظَرَ في كتبِ الأدَبِ ودواوينِ الشِّعرِ، وعُرِف بقوَّةِ الحافظةِ والذَّكاءِ، وأُشيرَ إليه بالعِلمِ، وأَذِنَ له غيرُ واحدٍ بالإفتاءِ والتَّدريسِ، وكان طَلقَ اللِّسانِ، قادرًا على المناظرةِ وإفحامِ الخَصمِ، وحافظتُه أحسَنُ مِن تحقيقِه، وقُصِدَ بالفتاوى في النَّوازِلِ والمُهِمَّاتِ، وأخذ عنه الفُضَلاءُ، كالبِقاعيِّ والسَّخاويِّ، وكان في غالبِ عُمُرِه أحدَ صوفيَّةِ الأشرفيَّةِ، واشتَهَر بالمناضَلةِ عن ابنِ عَرَبيٍّ مع مُبايَنتِه لعقيدتِه[1]!

ومِن كُتبِه المشهورةِ في عقائدِ الماتُريديَّةِ حاشيتُه المشهورةُ على كتابِ «المسايرةِ في علمِ الكلامِ» لابنِ الهُمَامِ، المتقدِّمُ ذكرُها.

١٣- مُلَّا عليّ القاريُّ (ت: ١٠١٤هـ):

نورُ الدِّينِ عليُّ بنُ سلطانِ بنِ محمَّدٍ الهَرَويُّ الحَنَفيُّ، المعروفُ بالقاريِّ، وُلِد بهراةَ، قرأ ببلادِه، وحَصَّل ومَهَر في الفنونِ معقولًا ومشروعًا، ثمَّ حَجَّ وجاوَرَ بمكَّةَ إلى أن مات، وأخذ بها عن أبي الحَسَنِ البكريِّ، وزكريَّا الحُسَينيِّ، وأحمَدَ بنِ حَجَرٍ الهَيتَميِّ، وغيرِهم، وكان شيخًا فاضلًا علَّامةً، ذا شَيبةٍ وهَيبةٍ ووقارٍ، زاهدًا متورِّعًا لا يأكُلُ إلَّا مِن كَسبِ يَدِه، وكان يكتُبُ كُلَّ سَنةٍ مُصحَفًا بخَطٍّ حسَنٍ، ويكتفي بثمَنِه إلى العامِ القابِلِ، وكان شديدًا على أهلِ البِدعةِ لا يخافُ في اللهِ لَومةَ لائمٍ، وكان أهلُ مكَّةَ في حقِّه فريقينِ: لتعَصُّبِه على ابنِ عَرَبي

(١) يُنظر: ((الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)) للسخاوي (٦/ ١٨٤ - ١٨٩)، ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) لحاجي خليفة (٣/ ٢٣).

وأمثالِه، كما هو دأبُ النَّاسِ في مِثلِه، وكان مفيدًا للطَّالبينَ، أفتى ودَرَّس، واشتهر ذِكرُه، وطار صيتُه، وألَّف التَّآليفَ الكثيرةَ، اللَّطيفةَ التَّأديةِ، المحتويةَ على الفوائدِ الجليلةِ، منها شَرحٌ كبيرٌ على المِشكاةِ، سمَّاه «المِرقاةَ»، و«تفسيرُ القرآنِ العظيمِ»، و«شَرحُ الفقهِ الأكبرِ»، وكتابُ «الأحاديثِ الموضوعةِ»، و«شَرحُ شَرحِ النُّخبةِ»، و«شَرحُ الشِّفاءِ»، وله «شرحُ صحيحِ مُسلِمٍ»، و«شرحُ رسالةِ القُشَيريِّ» في مُجَلَّدين، و«شَرحُ الجامعِ الكبيرِ والصَّغيرِ» للسُّيوطيِّ، مُجَلَّدات، و«شَرحُ الشَّمائلِ» مُجَلَّدٌ، و«شرحُ الوقايةِ» في مُجَلَّدين، و«حاشيةُ شَرحِ المقاصِدِ»، و«حاشيةُ المواهبِ اللَّدُنِّيَّةِ»، و«حاشيةُ فَتحِ القديرِ لابنِ الهُمَامِ» في مُجَلَّدين، و«حاشيةُ تفسيرِ الجلالَين»، و«حاشيةُ شَرحِ الشَّاطبيَّةِ للجَعْبَريِّ».

وكانت وفاتُه بمكَّةَ في شوَّالٍ سنةَ أربعَ عَشْرةَ وألْفٍ، ودُفِن بالمُعَلَّاةِ، ولَمَّا بلغ خَبَرُ وفاتِه عُلَماءَ مِصرَ صَلَّوا عليه بجامِعِ الأزهَرِ صلاةَ الغَيبةِ في مجمَعٍ حافِلٍ يجمَعُ أربعةَ آلافِ نَسَمةٍ فأكثَرَ[1].

ومِن كُتُبِه المعتَمَدةِ عِندَ الماتُريديَّةِ: «منحُ الرَّوضِ الأزهَرِ في شَرحِ الفِقهِ الأكبَرِ»، وفيه يقرِّرُ عقيدةَ الماتُريديَّةِ، ويُكثِرُ النَّقلَ عن أئمَّتِهم، وصرَّح في بعضِ المواضِعِ بقولِه: أصحابُنا الماتُريديَّةُ[2].

١٤- محمود حَسَن الدِّيْوْبَنْدِيُّ (ت: ١٣٣٩هـ):

محمود حَسَن بنُ ذو الفقارِ عليّ الحَنَفيُّ الدِّيْوْبَنْدِيُّ، المعروفُ بشيخِ الهندِ، وُلِد سنةَ ١٢٦٨هـ في بريلي، ونشَأَ بدِيوبَنْد، وقرأ العِلمَ على كثير من العلماء

(١) يُنظر: ((سلم الوصول إلى طبقات الفحول)) لحاجي خليفة (٢/ ٣٩٢)، ((خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر)) للمحبي (٣/ ١٨٥).

(٢) ((منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر)) (ص: ٥٣، ٦٦، ٨٠، ٨٣، ٩٤، ١٠٤، ١٢٧).

منهم السَّيِّدِ أحمد الدِّهْلَويِّ، ويعقوب بنِ مملوكٍ العليِّ، وعلى العلَّامةِ محمَّد قاسم، وصَحِبه مُدَّةً طويلةً، وانتفع به كثيرًا، حتَّى صار بارعًا في العلوم، ووليَ التَّدريسَ في المدرسةِ العربيَّةِ بدِيوبَنْد سَنَةَ ١٢٩٢هـ، ثمَّ أخذ الطَّريقةَ الصوفية عن رشيد أحمد الكنكوهيِّ، وكان يتردَّدُ إليه غيرَ مَرَّةٍ في السَّنةِ، وحصَلَت له الإجازةُ منه، كان سريعَ الإدراكِ، شديدَ الرَّغبةِ في المذاكَرةِ بالعِلمِ، ذا عنايةٍ تامَّةٍ بالفقهِ وأصولِه، يحفَظُ مُتونَ الأحاديثِ، وانتهت إليه رئاسةُ الفُتيا والتَّدريسِ في آخِرِ أمرِه. وكان سافر إلى الحجازِ للحَجِّ والزِّيارةِ غيرَ مَرَّةٍ، وأدرك بمكَّةَ إمدادَ اللهِ العمريَّ التَّهانويَّ، والعلَّامةَ رحمة الله بنَ خليلِ الرَّحمنِ الكرانويَّ، وبالمدينةِ المنورةِ عبدَ الغنيِّ بنَ أبي سعيدٍ العمريَّ الدِّهْلَويَّ، غلب لقَبُ شيخِ الهندِ على اسمِه، فاشتَهَر في العامَّةِ والخاصَّةِ، وضع حَجَرَ أساسِ الجامعةِ المِلِّيَّةِ الإسلاميَّةِ، وألقى الخُطَبَ، وأصدر الفتاوى، ودعا إلى مقاطعةِ الحكومةِ الإنجليزيَّةِ، ورجع إلى دِهلي، واشتَدَّ به المرضُ والضَّعفُ، حتَّى وافاه الأجَلُ ونُقِل جَسَدُه إلى دِيوبَنْد، وصلَّى عليه جمعٌ كبيرٌ، ودُفِن بجوارِ أستاذِه الإمامِ قاسم النَّانوتويِّ، وكان مِن أشهَرِ مُدَرِّسي الجامعةِ الديوبنديَّةِ الَّتي تعتَمِدُ العقيدةَ الماتُريديَّةَ[1].

وكان مِن أشهَرِ مُدَرِّسي الجامعةِ الديوبنديَّةِ الَّتي تعتَمِدُ العقيدةَ الماتُريديَّةَ.

١٥- محمَّد زاهد الكَوثرَيُّ (ت: ١٣٣٩هـ):

قال الزِّرِكْليُّ: (محمَّد زاهد بن الحَسَن بنِ عليٍّ الكَوثريُّ: فقيهٌ حَنَفيٌّ، جركسيُّ الأصلِ، له اشتغالٌ بالأدَبِ والسِّيَرِ. وُلِد ونشأ في قريةٍ من أعمالِ دوزجةَ بشرقيِّ الآستانةِ، وتفَقَّه في جامِعِ الفاتِحِ بالآستانةِ، ودرَّس فيه، وتولَّى رياسةَ مجلسِ التَّدريسِ، واضطهده الاتِّحاديُّون في خلالِ الحربِ العالَميَّةِ الأولى؛ لمعارضتِه

(١) يُنظر: ((الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)) للطالبي (٨/ ١٣٧٧ - ١٣٧٩).

خُطَّتَهم في إحلالِ العلومِ الحديثةِ محَلَّ العلومِ الدِّينيَّةِ في أكثَرِ حِصَصِ الدِّراسةِ. ولَمَّا وليَ الكماليُّونَ وجاهروا بالإلحادِ، أُريدَ اعتقالُه، فركِب إحدى البواخِرِ إلى الإسكندريَّةِ سنةَ ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م، وتنقَّل زمنًا بيْنَ مِصرَ والشَّامِ، ثمَّ استقرَّ في القاهرةِ، موظَّفًا في دارِ المحفوظاتِ؛ لترجمةِ ما فيها مِن الوثائقِ التُّركيَّةِ إلى العربيَّةِ. وتُوُفِّيَ بالقاهرةِ. وكان يجيدُ العربيَّةَ والتُّركيَّةَ والفارسيَّةَ والجركسيَّةَ، وفي نطقِه بالعربيَّةِ لكنةٌ خفيفةٌ. له تعليقاتٌ كثيرةٌ على بعضِ المطبوعاتِ في أيَّامِه؛ في الفقهِ والحديثِ والرِّجالِ. وله تآليفُ؛ منها: «تأنيبُ الخطيب على ما ساقه في ترجمةِ أبي حنيفةَ مِن الأكاذيب - ط» ويعني بالخطيبِ: صاحِبَ «تاريخِ بغدادَ»، و«النُّكَت الطَّريفة في التَّحدُّثِ عن ردودِ ابنِ أبي شَيْبَة على أبي حنيفة - ط»، و«الاستبصارُ في التَّحدُّثِ عن الجَبرِ والاختيار - ط» ورسائِلُ في تراجِمِ الإمامِ زُفَرَ، وأبي يوسَفَ القاضي، ومحمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيبانيِّ، والبَدرِ العَيْنيِّ، والإمامينِ الحسَنِ بنِ زيادٍ ومحمَّدِ بنِ شجاعٍ، والطَّحاويِّ، كلُّها مطبوعةٌ. وله نحوُ مئةِ مقالةٍ جمعها السَّيِّدُ أحمدُ خيري في كتابِ «مقالاتِ الكَوْثَريِّ»، وتناوله بعضُ الفُضَلاءِ[1] بالنَّقدِ في كتابِ «الكَوْثَريّ وتعليقاته»[2].

ويُعتَبَرُ الكَوْثَريُّ مجَدِّدَ الماتُريديَّةِ في العصرِ الحديثِ، وله كلامٌ كثيرٌ في العقائِدِ، سواءٌ في تعليقاتِه على كثيرٍ مِن كُتُبِ العقيدةِ أو في مقالاتِه، وهو أشهَرُ المعاصرينَ الطَّاعنينَ في مَذهَبِ السَّلَفِ وأتْباعِهم أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وحامِلُ رايةِ الدِّفاعِ عن مَذهَبِ الماتُريديَّةِ والأشاعِرةِ والصُّوفيَّةِ؛ ولذلك يُعَظِّمُ الماتُريديَّةُ والأشاعرةُ والصُّوفيَّةُ المعاصِرون الكَوثريَّ، ويَغلونَ جِدًّا في تبجيله، ومِن ذلك

(١) هو محمد بهجة البيطار، المتوفَّى عام ١٣٩٦هـ.

(٢) ((الأعلام)) (٦/ ١٢٩).

ما قاله عبدُ اللهِ بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ (ت: ١٤١٣هـ) في مدحِ الكَوْثَريِّ: (هو مجَدِّدُ العَصرِ بلا منازِعٍ ولا مدافِعٍ، رافعُ رايةِ التَّنزيهِ، والصَّادِعُ بكلمةِ التَّوحيدِ، الَّذي أظهر قواعدَ التَّوحيدِ وشيَّد مبانيَه على نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ فبيَّن معانيَه، واضِعُ الشَّجى في حُلوقِ المبتَدِعةِ والمجَسِّمةِ باجتهادٍ وجِدٍّ مساعيه، الإمامُ المحَدِّثُ العلَّامةُ المؤَرِّخُ النَّاقِدُ واسِعُ الاطِّلاعِ، كان رحمه الله تعالى ذا مشاركةٍ في غالِبِ الفنونِ الشَّرعيَّةِ؛ أمَّا التَّاريخُ فكانت له اليدُ الطُّولى فيه، فكأنَّ كُتُبَ الطِّباقِ والرِّجالِ والتَّاريخِ تحتَ عينيه وبيْنَ يَدَيه، يأخُذُ منها ما يشاءُ ويَدَعُ، ومصنَّفاتُه شاهدةٌ على ذلك)[1].

ومِن أشهَرِ مَن رَدَّ على الكَوثريِّ مِن أهلِ السُّنَّةِ: عبدُ الرَّحمنِ المُعَلِّمي (ت: ١٣٨٦هـ) في كتابه العظيم: «التَّنكيل بما في تأنيبِ الكَوْثَريِّ من الأباطيل»، فقد بَيَّنَ فيه أباطيلَه ومجازفاتِه وتدليساتِه وتحريفاتِه ومغالطاتِه المضادَّةَ للأمانةِ العلميَّةِ، وتخليطَه في القواعِدِ، وطَعْنَه في أئمَّةِ السُّنَّةِ ونَقَلتِها، وردَّه للأحاديثِ الصَّحيحةِ المخالِفةِ لهواه وبِدعتِه، وعَيبَه للعقيدةِ السَّلَفيَّةِ، واللهُ يَحكُمُ بيْنَ عِبادِه فيما كانوا فيه يَختَلِفونَ.

١٦- محمَّد أنور شاه الكَشْميريُّ (ت: ١٣٥٢هـ):

هو محمَّد أنور شاه بنُ مُعَظَّم شاه بنِ عبدِ الكبيرِ النَّرُوريُّ الكَشميريُّ الهِنديُّ ثمَّ الدِّيوبنديُّ، وُلِد في قريةِ وُدْوان التَّابعةِ لمدينةِ كَشميرَ، في بيتِ عِلمٍ وصلاحٍ، وكان والِدُه من العلماءِ، فدرس عليه في أوَّلِ أمرِه، ثمَّ نهَل عِلمًا كثيرًا من عُلَماءِ وَقتِه.

ومن مشايخِه: محمود حَسَن الدِّيوبنديُّ، محمَّد إسحاق الكَشميريُّ ثمَّ المَدَنيُّ.

ومن تلاميذِه: محمَّد بدر عالم المِيرتَهيُّ (ت: ١٣٨٥هـ)، وهو من كبارِ

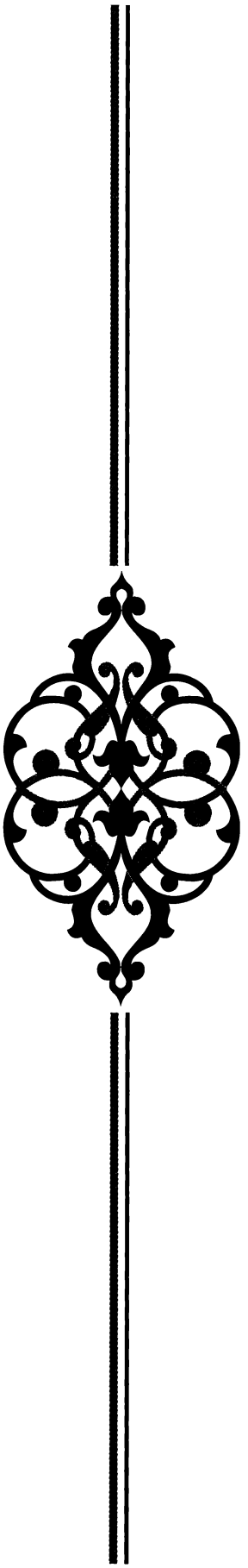
(١) ((فتح المعين بنقد كتاب الأربعين)) (ص: ٨٢).

أصحابِ الكَشميريِّ، وأكثَرِ الملازِمين له، وله حاشيةٌ على كتابِ الكَشميريِّ «فيض الباري»، سمَّاها: «البَدر السَّاري إلى فَيضِ الباري». ومن تلاميذِه أيضًا: محمَّد شفيع بن ياسينَ الدِّيوبنديُّ العُثمانيُّ الحَنَفيُّ (ت: ١٣٩٦هـ). ومنهم أيضًا محمَّد يوسف البَنوريُّ.

وأمَّا مؤَلَّفاتُ الكَشميريِّ فكثيرةٌ؛ منها: «فيض الباري على صحيحِ البُخاريِّ»، «العَرْفُ الشَّذِيُّ من جامِعِ التِّرمذيِّ»، «التَّصريحُ بما تواتر في نزولِ المسيحِ»، «عقيدةُ الإسلامِ بحياةِ عيسى عليه السَّلامُ»، «تحيَّةُ الإسلامِ في حياةِ عيسى عليه السَّلامُ»، «فَصلُ الخِطابِ في مسألةِ أمِّ الكتابِ»، «خاتمةُ الخِطابِ في فاتحةِ الكِتابِ» بالفارسيَّةِ، «إكفارُ المُلحِدين في ضروراتِ الدِّين»، «مُشكِلاتُ القُرآنِ»، «الإتحافُ لمذهَبِ الأحنافِ».

توفِّيَ الكَشميريُّ في الثُّلُثِ الأخيرِ من ليلةِ الاثنينِ ثالثَ صَفَرٍ سنةَ ١٣٥٢هـ، وصُلِّي عليه صلاةَ الجنازةِ في ساحةِ دارِ العُلوم، ودُفِن بالجانِبِ الجنوبيِّ مِن مصلَّى العيدِ في دِيوبندَ في بقعةٍ كان قد اشتراها وأوصى أن يُدفَنَ فيها[1].

(١) يُنظر: ((فيض الباري على صحيح البخاري)) مقدمة المحرر محمد بدر عالم الميرتهي (١/ ١٣-٢٠)، ((التصريح بما تواتر في نزول المسيح للكشميري)) مقدمة المحقق عبد الفتاح أبو غدة (ص: ١٢-٣٢).



الفصلُ الثَّالثُ

أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الماتُريديَّةِ

وفيه خمسةُ مباحثَ:

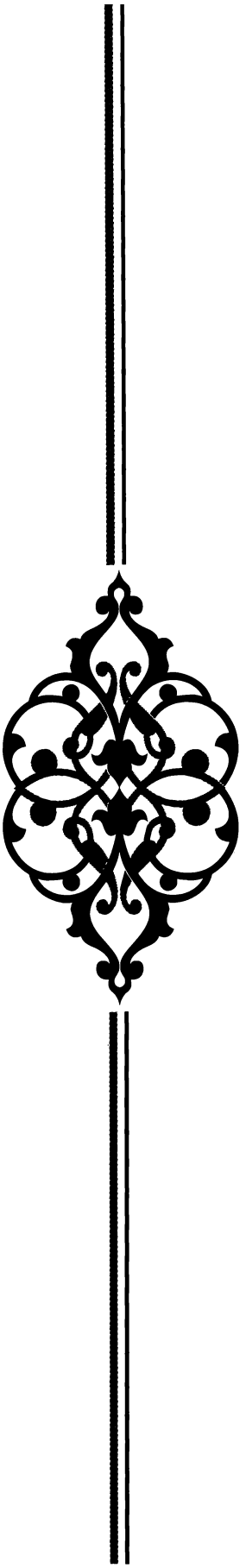
المبحثُ الأوَّلُ: الاعتمادُ على العَقلِ

المبحثُ الثَّاني: تَركُ الاحتجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العقيدةِ

المبحثُ الثَّالثُ: القولُ بالمجازِ

المبحثُ الرَّابعُ: القولُ بأنَّ معرفةَ اللهِ واجِبةٌ بالعقلِ قبْلَ وُرودِ السَّمعِ

المبحثُ الخامسُ: القولُ بالتَّفويضِ والتَّأويلِ



الفصلُ الثَّالثُ
أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الماتُريديَّةِ

المبحثُ الأوَّلُ: الاعتمادُ على العَقلِ

لا يخفى على النَّاظِرِ في الكُتُبِ المعتَمَدةِ عِندَ الماتُريديَّةِ أنَّهم يتَّفِقون مع المُعتزِلةِ في بعضِ المسائِلِ والأصولِ، ومِن ذلك الغُلُوُّ في تعظيمِ العَقلِ، والإكثارُ مِن الاستدلالِ به[١]، واتِّفاقُهم على تقديمِ العقلِ على النَّقلِ[٢]، مع أنَّه لا تعارُضَ أصلًا بيْنَ العقلِ الصَّريحِ -الخالي من الشُّبُهات والشَّهَوات- والنَّقلِ الصَّحيحِ.

ومِن ذلك أنَّ التَّفْتازانيَّ بعدَ أنْ ذَكَر بعضَ نُصوصِ الصِّفاتِ ردَّها بقولِه: (الجوابُ أنَّها ظَنِّيَّاتٌ سمعيَّةٌ في مُعارَضةِ قطعيَّاتٍ عقليَّةٍ، فيُقطَعُ بأنَّها ليست على ظواهِرِها، ويُفوَّضُ العِلمُ بمعانيها إلى اللهِ تعالى، مع اعتقادِ حقيقتِها؛ جريًا على الطَّريقِ الأسلمِ. أو تُأَوَّلُ تأويلاتٍ مُناسِبةً موافِقةً لِما عليه الأدِلَّةُ العقليَّةُ على ما ذُكِرَ في كُتُبِ التَّفاسيرِ وشُروحِ الأحاديثِ؛ سُلوكًا للطَّريقِ الأحكَمِ)[٣].

(١) ومن ذلك: أنَّ أبا منصورٍ الماتريديَّ ذكر العقلَ أكثر من مائة مرَّةٍ في كتابِه «التَّوحيد» مُستشهدًا ومُستدلًا به، وهو كتابٌ صغيرٌ في ٤٠٠ صفحةٍ، مع التَّسليمِ بأنَّ كثيرًا مما قاله صحيحٌ، وقد قال في أوَّلِ كتابِه: (ثمَّ أصلُ ما يُعرَفُ به الدِّينُ -إذ لا بدَّ أن يكون لهذا الخَلقِ دينٌ يلزمهم الاجتماعُ عليه، وأصلٌ يلزمُهم الفزعُ إليه- وجهان؛ أحدُهما: السَّمعُ، والآخَرُ: العَقلُ). ((التوحيد)) (ص: ٤). ويُنظر: ((أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية)) للغالي (ص: ٩١ - ٩٧).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٢١٤ - ٢١٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي معين النسفي (ص: ٢٧ - ٣٣)، ((الفرق الكلامية)) لناصر العقل (ص: ١٧٩ - ١٨٤)، ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) للحربي (ص: ١٣٣ -١٤٦).

(٣) يُنظر: ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٦٧).

وما أحسَنَ ما قاله أبو المظفَّرِ السَّمعانيُّ: (اعلَمْ أنَّ فَصْلَ ما بيْنَنا وبيْنَ المبتَدِعةِ هو مسألةُ العقلِ؛ فإنَّهم أسَّسوا دينَهم على المعقولِ، وجعلوا الاتِّباعَ والمأثورَ تبعًا للمعقولِ! وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فقالوا: الأصلُ الاتِّباعُ، والعقولُ تَبَعٌ...)[1].

المبحثُ الثَّاني: تَركُ الاحتجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العقيدةِ

يرى الماتُريديَّةُ أنَّ أخبارَ الآحادِ وإن كانت صحيحةً لا يُعتمَدُ عليها في إثباتِ مَسائلِ العقيدةِ.

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (خبَرُ الآحادِ يوجِبُ عِلمَ العَمَلِ، ولا يوجِبُ عِلمَ الشَّهادةِ)[2].

بل إنَّ الماتُريديَّ لا يُصَدِّقُ بأحاديثِ المعراجِ الثَّابتةِ في الصَّحيحينِ؛ لكَونِها عندَه أخبارَ آحادٍ!

فقال: (ما رُويَ مِن الأخبارِ أنَّه عُرِجَ به إلى السَّماءِ حتَّى رأى إخوانَه الأنبياءَ الماضينَ قَبْلَه، وما ذُكِرَ فيها، فنحن نقولُ ما قال الصِّدِّيقُ رِضوانُ اللهِ عليه: إن كان قال ذلك فأنا أشهَدُ على ذلك، وإلَّا نقُلْ على مِقْدارِ ما في الآيةِ: إنَّه أُسرِيَ به إلى بَيتِ المقدسِ المسجِدِ الأقصى، ولا نَزيدُ عليه؛ لأنَّه مِن أخبارِ الآحادِ، فلا تَسَعُ الشَّهادةُ له)[3].

(١) ((الانتصار لأصحاب الحديث)) (ص: ٨١). ويُنظر تمام كلامه (ص: ١٦٥).

(٢) ((تفسير الماتريدي)) (١٠/ ٥٠٣).

(٣) ((تفسير الماتريدي)) (٧/ ٤). لكنَّ المذهبَ المستَقِرَّ عندَ الماتُريديَّةِ: التَّصديقُ بالمعراجِ خلافًا لشيخهم، قال أبو المُعينِ النَّسفيُّ: (قالت المعتزلةُ: المعراجُ لم يكُنْ؛ لأنَّه جاءت به أخبارُ الآحادِ، وخبرُ الواحِدِ يوجِبُ العَمَلَ، ولا يوجِبُ الاعتِقادَ. وقال أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: المِعراجُ كان صحيحًا إلى السَّماءِ؛ لأنَّه رُويَ عن أكثرِ أصحابِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ نحو أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، وأنسِ بنِ مالكٍ، ومالكِ بنِ صَعْصَعةَ، وابنِ عبَّاسٍ، وأمِّ هانئٍ -رضي الله =

وقال في تفسيرِ قَولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]: (قال عامَّةُ أهلِ التَّأويلِ: يَغشاها فَراشٌ مِن ذَهَبٍ. وكذا ذُكِر في خبرٍ مرفوعٍ: «غشَّاها فَراشًا مِن ذهَبٍ»[١]. ولكِنْ لا نُفَسِّرُ ما الَّذي يَغشى السِّدرةَ، بل نُبهِمُ كما أبهمَ اللهُ تعالى إلَّا بحديثٍ ثبتَ عن تواتُرٍ، واللهُ أعلَمُ.

وقال بعضُهم في قولِه تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]: أي: ما يغشى مِن أمرِ اللهِ تعالى، ويَرْوون خبرًا عن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «لَمَّا انتهيتُ إلى السِّدرةِ رأيتُ وَرَقَها أمثالَ آذانِ الفِيَلةِ، ورأيتُ نَبقَها أمثالَ القِلالِ، فلمَّا غَشِيَها مِن أمرِ اللهِ ما غَشِيَها، تحوَّلَتْ ياقوتًا»[٢]. إنْ ثبَت هذا الخبَرُ ففيه دليلٌ أنَّ السِّدرةَ شجرةٌ؛ إذ ذَكَر وَرَقَها، وفيه أنَّ الَّذي يَغشاها أمرُ اللهِ تعالى)[٣].

وقال أيضًا في تفسيرِ النَّاقورِ والنَّفخِ في الصُّورِ: (جائزٌ أن يُحمَلَ هذا كلُّه على

= عنهم- أنَّهم قالوا: المعراجُ به إلى السَّماءِ). ((بحر الكلام)) (ص: ١٩٢).

(١) أخرجه مسلم (١٧٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: ((لَمَّا أُسريَ برسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم انتُهِيَ به إلى سِدرةِ المُنتهى، وهي في السَّماءِ السَّادسةِ، إليها يَنتهي ما يُعرَجُ به مِن الأرضِ فيُقبَضُ منها، وإليها يَنتهي ما يُهبَطُ به مِن فَوقِها فيُقبَضُ منها، قال: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦] قال: فَراشٌ مِن ذَهَبٍ ...)).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٣٠١)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٧٥)، وابن أبي عاصم في ((السنة)) (٥٩١) باختلافٍ يسيرٍ.

صحَّح إسنادَه على شرط الشيخين: شعيبٌ الأرناؤوط في تخريج ((مسند أحمد)) (١٢٣٠١)، وجوَّده على شرط مسلمٍ: الألبانيُّ في تخريج ((كتاب السنة)) (٥٩١).

وأصلُه في صحيح البخاري (٣٨٨٧) من حديث أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما، ومسلم (١٦٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه؛ دون ذكر أنها تحوَّلت ياقوتًا.

(٣) ((تفسير الماتريدي)) (٩/ ٤٢٢).

التَّحقيقِ؛ فتتحقَّقَ الصَّيحةُ والزَّجرةُ والنَّقرةُ، ثمَّ تَعقُبُها السَّاعةُ، وجائزٌ أن يكونَ هذا على التَّمثيلِ؛ فيكونَ فيه إخبارٌ عن سهولةِ ذلك الأمرِ وهَونِه على اللهِ تعالى؛ لأنَّ اللَّمحةَ والزَّجرةَ والنَّفخةَ والنَّقرةَ أمرٌ سهلٌ، لا يشتَدُّ على أحدٍ، أو يكونَ على تقصيرِ الوقتِ على الَّذين يُنفَخُ فيهم الرُّوحُ، أي: الأرواحُ تُرَدُّ عليهم في قدرِ النَّفخةِ، والزَّجرةِ، والصَّيحةِ؛ خلافًا لأمرِ النَّشأة الأُولى؛ لأنَّه في النَّشأةِ الأولى إنَّما نُفِخ فيه الرُّوحُ بعدَ كَونِه نُطفةً في بطنِ أمِّه أربعين يومًا، ثمَّ عَلَقةً، ثمَّ مُضغةً كذلك القَدرِ مِن المدَّةِ، ثمَّ نُفِخ فيه الرُّوحُ بعدَ مُدَدٍ وأوقاتٍ، وفي النَّشأةِ الأخرى يُنفَخُ الرُّوحُ بالقصيرِ مِن المدَّةِ، وذلك قَدرُ النَّفخةِ والزَّجرةِ والصَّيحةِ واللَّمحةِ، واللهُ أعلمُ.

وإنَّما قُلْنا بأنَّ التَّأويلَ قد يتوجَّهُ إلى التَّمثيلِ دونَ التَّحقيقِ، وإن ذُكِر في بعضِ الأحاديثِ تَثبيتُ الصُّورِ والنَّاقورِ؛ لأنَّها مِن أخبارِ الآحادِ، وخَبَرُ الواحدِ يوجِبُ عِلمَ العَمَلِ، ولا يوجِبُ عِلمَ الشَّهادةِ، وفي تحقيقِ الصُّورِ والنَّاقورِ ليس إلَّا الشَّهادةُ؛ لذلك لم يحصُلِ الأمرُ على التَّحقيقِ والقطعِ؛ لئلَّا نقطَعَ الحُكمَ على الشَّهادةِ)[1].

٢- وقال التَّفْتازانيُّ (ت: ٧٩٢هـ): (لا عِبرةَ بالظَّنِّ في بابِ الاعتقاداتِ، خصوصًا إذا اشتمل على اختلافِ روايةٍ، وكان القولُ بمُوجَبِه ممَّا يُفضي إلى مخالفةِ ظاهرِ الكتابِ)[2].

٣- وقال ابنُ الهُمَامِ الحَنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ٨٦١هـ): (أخبارُ الآحادِ مِن الأدِلَّةِ اللَّفظيَّةِ الظَّنِّيَّةِ، توجِبُ العَمَلَ دونَ العِلمِ عندَ الجمهورِ، على ما عُرِفَ في

(١) ((تفسير الماتريدي)) (١٠/ ٣٠٤).

(٢) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٨٩).

الأُصولِ)[١].

وقال أيضًا: (الشَّرعُ إنَّما ثبت بالعَقلِ؛ فإنَّ ثُبوتَه يتوقَّفُ على دَلالةِ المُعجزةِ على صِدقِ المبلِّغِ، وإنَّما ثبتت هذه الدَّلالةُ بالعَقلِ، فلو أتى الشَّرعُ بما يُكَذِّبُ العقلَ وهو شاهِدُه، لَبطل الشَّرعُ والعقلُ معًا. إذا تقرَّر هذا فنقولُ: كُلُّ لفظٍ يَرِدُ في الشَّرعِ ممَّا يُسنَدُ إلى الذَّاتِ المقدَّسةِ أو يُطلَقُ اسمًا أو صِفةً لها وهو مخالِفٌ للعقلِ، ويُسمَّى المُتشابِهَ، لا يخلو إمَّا أن يتواترَ أو يُنقَلَ آحادًا، والآحادُ إن كان نصًّا لا يحتمِلُ التَّأويلَ قطَعْنا بافتراءِ ناقِلِه أو سَهوِه أو غَلَطِه، وإن كان ظاهِرًا فظاهِرُه غيرُ مرادٍ، وإن كان متواترًا فلا يُتصوَّرُ أن يكونَ نصًّا لا يحتَمِلُ التَّأويلَ، بل لا بدَّ وأن يكونَ ظاهِرًا، وحينَئذٍ نقولُ: الاحتمالُ الَّذي يَنفيه العقلُ ليس مرادًا منه)[٢].

٤- وقال القَارِيُّ (ت: ١٠١٤هـ): (الآحادُ لا تفيدُ الاعتمادَ في الاعتقادِ)[٣].

٥- وقال محمَّد زاهِد الكَوثَريُّ (ت: ١٣٧١هـ): (الكلامُ في ذاتِ اللهِ بالظُّنونِ مِن غيرِ عِلمٍ: ممَّا توعَّد اللهُ عليه في غيرِ آيةٍ، ودعوى إفادةِ خَبَرِ الآحادِ للعِلمِ أوقعت كثيرًا مِن المحَدِّثينَ في مآزِقَ)[٤].

ومنهم من يقبل أخبار الآحاد إذا احتُفَّت بالقرائن أو كانت مما تلَقَّته الأمةُ بالقبول كأحاديث الصَّحيحين.

قال الكَوْثَريُّ: (مَن قال: إنَّ خبَرَ الآحادِ لا يفيدُ العِلمَ يريدُ خَبَرَ الآحادِ مِن

(١) ((فتح القدير)) (٩/ ١٤٤). ويُنظر: ((فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت)) للأنصاري (٣/ ٢٥٢ - ٢٥٩).

(٢) ((المسامرة)) (ص: ٢٧).

(٣) ((منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر)) (ص: ١٧١).

(٤) ((حاشية الاختلاف في اللفظ)) (ص: ٣٨).

حيثُ هو بالنَّظَرِ إلى رأيِ جماعةٍ، وإلَّا فخَبرُ الآحادِ الَّذي تلقَّتْه الأمَّةُ بالقَبولِ يُقطَعُ بصِدقِه، كما نصَّ على ذلك أبو المظفَّرِ السَّمعانيُّ في «القواطع»، وقد حكى السَّخاويُّ في «فتح المُغيث»[١] عن جماعةٍ من المحقِّقين إفادةَ خَبَرِ الآحادِ العِلمَ عِندَ احتفافِه بالقرائِنِ، بل قال جماعةٌ: إنَّ ما اتَّفق عليه البخاريُّ ومُسلِمٌ يفيدُ -في غيرِ مواضِعِ النَّقدِ منه- العِلمَ؛ لاحتفافِه بالقرائِنِ)[٢].

وقال أيضًا: (قد يحصُلُ العِلمُ بخبرِ الآحادِ عِندَ احتفافِه بالقرائِنِ، بل يوجَدُ بيْنَ أهلِ العِلمِ مَن يرى أنَّ أحاديثَ الصَّحيحينِ -غيرَ المنتَقَدةِ- مِن تلك الأحاديثِ المحتفَّةِ بالقرائِنِ)[٣].

والصَّوابُ: أنَّ مسائِلَ الاعتقادِ تُؤخَذُ مِن القرآنِ الكريمِ، ومِن الحديثِ الصَّحيحِ بقِسمَيه المتواترِ والآحادِ، ما كان في الصَّحيحينِ أو غيرهما[٤].

ولا يُعرَفُ عن أبي حنيفةَ أنَّه يُفرِّقُ في خبرِ الآحادِ بيْنَ مسائِلِ العقيدةِ ومسائِلِ الفقهِ، بل جاء عنه أنَّه قال: (إذا جاء الحديثُ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم نَحِدْ عنه إلى غيرِه، وأخَذْنا به، وإذا جاء عن الصَّحابةِ تخيَّرْنا، وإذا جاء عن التَّابعينَ زاحَمْناهم)[٥].

المبحثُ الثَّالثُ: القولُ بالمجازِ

مِن أهمِّ أصولِ المُتكلِّمينَ -كالماتُريديَّةِ- قولُهم بالمجازِ الَّذي يؤدِّي إلى

(١) (١/ ٧٢).

(٢) ((نظرة عابرة)) (ص: ١٠٩).

(٣) ((مقالات الكوثري)) (ص: ١٣٥، ١٣٦).

(٤) تقدَّم تفصيلُ هذا: (ص: ١٧٨).

(٥) أخرجه ابن خسرو في ((مسند أبي حنيفة)) (٢٦).

تعطيلِ نُصوصِ الصِّفاتِ، فكُلُّ نصٍّ لا يوافِقُ آراءَهم حملوه على المجازِ، وجعلوا الحقيقةَ فيه ما تُقرِّرُه عقولُهم بالتَّأويلِ أو التَّفويضِ!

قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ في صفةِ إتيانِ اللهِ سُبحانَه ومجيئِه واستوائِه: (ما كان مِن هذه الأفعالِ موصولًا بصِلةٍ فإنَّه يجوزُ أن يُرادَ منه تلك الصِّلةُ، وإنَّما نتكلَّمُ بإضافةِ هذا الفِعلِ إليه مجازًا)[١].

وقال البَيَاضيُّ: (لَمَّا لم يمكِنْ حملُ تلك النُّصوصِ على معانيها الحقيقيَّةِ مِن الجوارحِ الجُسمانيَّةِ والتَّحيُّزِ والانفعالاتِ النَّفسانيَّةِ؛ لِمَنعِ البراهينِ القطعيَّةِ، ولم يجُزْ إبطالُ الأصلِ؛ لعدَمِ دَركِ حقيقةِ الوصفِ بلا كيفيَّةٍ- تُحمَلُ على المجازِ)[٢].

وتأويلُ نصوصِ الصِّفاتِ بدعوى المجازِ بلا بُرْهانٍ مخالِفٌ لِما عليه السَّلَفُ الصَّالحُ؛ قال محمَّدُ بنُ الحَسَنِ الشَّيبانيُّ صاحِبُ أبي حنيفةَ: (اتَّفق الفُقَهاءُ كُلُّهم مِن المشرِقِ إلى المغربِ على الإيمانِ بالقُرآنِ والأحاديثِ الَّتي جاء بها الثِّقاتُ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في صِفةِ الرَّبِّ عزَّ وجَلَّ، مِن غيرِ تغييرٍ ولا وصفٍ ولا تشبيهٍ، فمَن فسَّر اليومَ شيئًا مِن ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وفارَق الجماعةَ؛ فإنَّهم لم يَصِفوا ولم يُفسِّروا، ولكِنْ أفتَوا بما في الكِتابِ والسُّنَّةِ ثمَّ سكتوا، فمَن قال بقولِ جَهمٍ فقد فارق الجماعةَ؛ لأنَّه قد وصَفه بصِفةٍ لا شَيءٍ!)[٣].

وقال أبو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ المالكيُّ: (...أمَّا ادِّعاؤُهم المَجازَ في الاستِواءِ، وقَولُهم في تَأويلِ ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: اسْتَولى، فلا مَعْنى له؛ لأنَّه غَيرُ ظاهِرٍ في اللُّغةِ،

(١) ((تفسير الماتريدي)) (٩/ ٥٨١). ويُنظر منه: (٧/ ١٠٧).

(٢) ((إشارات المرام)) (ص: ١٥٦).

(٣) رواه اللالكائي في ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) (٧٤٠).

ومَعْنى الاسْتيلاءِ في اللُّغةِ المُغالَبةُ، واللهُ لا يُغالِبُه ولا يَعْلوه أَحَدٌ، وهو الواحِدُ الصَّمَدُ، ومِن حَقِّ الكَلامِ أن يُحمَلَ على حَقيقتِه حتَّى تَتَّفِقَ الأمَّةُ أنَّه أُريدَ به المَجازُ؛ إذ لا سَبيلَ إلى اتِّباعِ ما أُنزِلَ إلينا مِن رَبِّنا إلَّا على ذلك، وإنَّما يُوجَّهُ كَلامُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ إلى الأَشهَرِ والأَظهَرِ مِن وُجوهِه ما لم يَمنَعْ مِن ذلك ما يَجِبُ له التَّسْليمُ، ولو ساغَ ادِّعاءُ المَجازِ لكلِّ مُدَّعٍ ما ثَبَتَ شيءٌ مِن العِباراتِ، وجَلَّ اللهُ عَزَّ وجَلَّ عن أن يُخاطِبَ إلَّا بما تَفهَمُه العَرَبُ في مَعْهودِ مُخاطَباتِها ممَّا يَصِحُّ مَعْناه عِندَ السَّامِعينَ، والاستِواءُ مَعْلومٌ في اللُّغةِ ومَفْهومٌ، وهو العُلُوُّ والارْتِفاعُ على الشَّيءِ والاسْتِقرارُ والتَّمكُّنُ فيه. قال أبو عُبَيْدةَ في قَولِه تَعالى: اسْتَوى، قال: عَلا، قال: وتقولُ العَربُ: استَويتُ فوق الدَّابَّةِ، واستَويتُ فوق البيتِ...[1]، قال أبو عُمَرَ [ابنُ عبدِ البَرِّ]: الاستِواءُ: الاسْتِقرارُ في العُلْوِ، وبِهذا خاطَبَنا اللهُ عَزَّ وجَلَّ)[2].

وقال ابنُ تيميَّةَ: (الحقيقةُ والمجازُ مِن عوارِضِ الألفاظِ، هذا التَّقسيمُ هو اصطلاحٌ حادِثٌ بعد انقضاءِ القرونِ الثَّلاثةِ، لم يتكلَّمْ به أحدٌ من الصَّحابةِ ولا التَّابعين لهم بإحسانٍ، ولا أحدٌ مِن الأئمَّةِ المشهورينَ في العِلمِ؛ كمالكٍ، والثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، وأبي حنيفةَ، والشَّافعيِّ، بل ولا تكلَّم به أئمَّةُ اللُّغةِ والنَّحوِ؛ كالخليلِ، وسيبَوَيهِ، وأبي عَمرِو بنِ العلاءِ، ونحوِهم. وأوَّلُ مَن عُرِف أنَّه تكلَّم بلَفظِ المجازِ أبو عُبَيدةَ مَعمَرُ بنُ المثَنَّى في كتابِه، ولكِنْ لم يَعْنِ بالمجازِ ما هو قسيمُ الحقيقةِ، وإنَّما عنى بمجازِ الآيةِ ما يُعَبَّرَ به عن الآيةِ[3]... وإنَّما هذا اصطلاحٌ

(١) يُنظر: ((مجاز القرآن)) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢/ ١٥).

(٢) ((التمهيد)) (٧/ ١٣١).

(٣) قال محمَّد فؤاد سَزْكِين في مُقَدِّمةِ تحقيقه لكتاب ((مجاز القرآن)) لأبي عُبَيدةَ مَعمَرِ بنِ المُثَنَّى (١/ ١٨، ١٩): (إنَّ أبا عُبيدةَ يَستعمِلُ في تفسيرِه للآياتِ هذه الكَلِماتِ: «مجازُه كذا» و«تفسيرُه =

حادثٌ، والغالبُ أنَّه كان مِن جهةِ المُعتزِلةِ ونحوِهم مِن المُتكلِّمينَ[١]؛ فإنَّه لم يوجَدْ هذا في كلامِ أحدٍ مِن أهلِ الفقهِ والأصولِ والتَّفسيرِ والحديثِ ونحوِهم مِن السَّلَفِ، وهذا الشَّافعيُّ هو أوَّلُ مَن جرَّد الكلامَ في أصولِ الفِقهِ لم يُقَسِّمْ هذا التَّقسيمَ، ولا تكلَّمَ بلَفظِ الحقيقةِ والمجازِ، وكذلك محمَّدُ بنُ الحَسَنِ له في المسائِلِ المبنيَّةِ على العربيَّةِ كلامٌ معروفٌ في «الجامِعِ الكبيرِ» وغيرِه، ولم يتكلَّمْ بلفظِ الحقيقةِ والمجازِ... تقسيمُ الألفاظِ إلى حقيقةٍ ومجازٍ إنَّما اشتَهَر في المائةِ الرَّابعةِ، وظهرت أوائِلُه في المائةِ الثَّالثةِ، وما علِمْتُه موجودًا في المائةِ الثَّانية، اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ في أواخِرِها)[٢].

وقال ابنُ القَيِّمِ: (قال بعضُ أئمَّةِ النُّحاةِ: أكثَرُ اللُّغةِ مَجازٌ، فإذا كان أكثَرُ اللُّغةِ

= كذا» و«معناه كذا» و«غريبُه» و«تقديرُه» وتأويلُه» على أنَّ معانيَها واحدةٌ أو تكادُ، ومعنى هذا أنَّ كَلِمةَ «المجاز» عندَه عبارةٌ عن الطُّرُقِ الَّتي يَسلُكُها القرآنُ في تعبيراتِه، وهذا المعنى أعَمُّ بطبيعةِ الحالِ مِن المعنى الَّذي حدَّده عُلَماءُ البلاغةِ لكَلِمةِ «المجاز» فيما بَعدُ، ولعَلَّ ابنَ قُتَيبةَ قد تأثَّر في كتابِه «مُشكِلِ القرآنِ» بأبي عُبيدةَ في استخدامِ كَلِمةِ المجازِ بهذا المعنى العامِّ).

(١) لعلَّ الجاحظَ (ت: ٢٥٥هـ) أوَّلُ مَن أشهر المجازَ، ومِن ذلك قولُه: (هذا الكلامُ صحيحُ المعنى، لا يعيبه إلَّا مَن لا يعرفُ مجازَ الكلامِ). ((الحيوان)) (١/ ٢١٢).

وقال: (سمِع الحسنُ رجلًا يقولُ: طلَع سهيلٌ وبَرُدَ اللَّيلُ، فكره ذلك، وقال: إنَّ سهيلًا لم يأتِ بحرٍّ ولا ببردٍ قطُّ. ولهذا الكلام مجازٌ ومذهَبٌ، وقد كرِهه الحسنُ كما ترى. وكره مالكُ بنُ أنسٍ أن يقولَ الرَّجلُ للغَيمِ والسَّحابةِ: ما أخلَقَها للمَطَرِ! وهذا كلامٌ مجازُه قائمٌ، وقد كرِهه ابنُ أنسٍ، كأنَّهم مِن خَوفِهم عليهم العَودَ في شيءٍ مِن أمرِ الجاهليَّةِ احتاطوا في أمورِهم، فمنعوهم مِن الكلامِ الَّذي فيه أدنى متعلَّقٍ). ((الحيوان)) (١/ ٣٤١). ويُنظر منه: (٥/ ٢٥ - ٣٦). ثم جاء ابنُ جِنِّي المعتزليُّ (٣٩٢هـ) فقرَّر أنَّ أكثرَ اللُّغةِ مَجازٌ، قال ابنُ جِنِّي: (هذه اللُّغةُ أكثرُها جارٍ على المجازِ، وقَلَّما يخرجُ الشَّيءُ منها على الحقيقةِ). ((الخصائص)) (٣/ ٢٥٠). ويُنظر منه: (٢/ ٤٤٩ - ٤٥٩).

(٢) ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ٨٨).

مجازًا سَهُل على النُّفوسِ أنواعُ التَّأويلاتِ؛ فقُلْ ما شِئتَ، وأوِّلْ ما شِئتَ، وانزِلْ عن الحقيقةِ، ولا يَضُرُّك أيُّ مجازٍ ركِبْتَه! ... أعطى الجَهميُّ مِن نفْسِه أنَّ أكثرَ اللُّغةِ مجازٌ، وأنَّ الأدلَّةَ اللَّفظيَّةَ لا تفيدُ اليقينَ، وأنَّ العقلَ إذا عارَض السَّمعَ وَجَب تقديمُ العقلِ، والإعراضُ عن السَّمعِ وإهدارُه، ثمَّ إمَّا أن يشتَغِلَ بتأويلِه ... أو يُفوِّضَه ولا يحتَجَّ به!...، فكيف يقومُ بعدَ هذا حُجَّةٌ مِن كتابٍ أو سُنَّةٍ على مبطِلٍ مِن العالَمينَ؟!)[1].

وقال أيضًا: (تقسيمُ الألفاظِ إلى حقيقةٍ ومجازٍ ليس تقسيمًا شرعيًّا ولا عقليًّا ولا لُغَويًّا؛ فهو اصطلاحٌ مَحْضٌ، وهو اصطلاحٌ حَدَث بعدَ القرونِ الثَّلاثةِ المفضَّلةِ بالنَّصِّ، وكان منشؤُه مِن جهةِ المُعتزِلةِ والجَهْميَّةِ ومَن سلك طريقَهم مِن المُتكلِّمينَ)[2].

المبحثُ الرَّابعُ: القولُ بأنَّ معرفةَ اللهِ واجبةٌ بالعقلِ قبْلَ وُرودِ السَّمعِ

يُقَرِّرُ الماتُريديَّةُ أنَّ مَعرفةَ اللهِ وُجوبُها وُجوبٌ عَقليٌّ، وإنَّما تحصُلُ بالنَّظَرِ حيثُ (يجبُ بمُجَرَّدِ العَقلِ في مدَّةِ الاستدلالِ معرفةُ وُجودِه تعالى ووَحدتِه وعِلمِه، وقُدرتِه وكلامِه، وإرادتِه وحُدوثِ العالَمِ)[3].

وسَبَبُ ذلك عندَهم أنَّ الدِّينَ جاء به النَّقلُ (السَّمعُ)، ولا يخلو بَشَرٌ مِن انتحالِ دينٍ يُستَنَدُ فيه إلى السَّمعِ، وكثيرٌ مِن أصحابِ الأديانِ على الباطِلِ، أمَّا العَقلُ فلأنَّ الحِكمةَ تدُلُّ على معرفةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ[4].

(١) ((الصواعق المرسلة)) (٢/ ٤٥١، ٤٥٦).

(٢) ((مختصر الصواعق المرسلة)) للموصِليِّ (ص: ٢٨٧).

(٣) ((إشارات المرام من عبارات الإمام)) للبياضي (ص: ٥٣).

(٤) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٤).

فمَعرفةُ اللهِ والإيمانُ به وتصديقُ ما جاء به عنه تجبُ على المكَلَّفِ عقلًا، وإن لم يَبلُغْه الخَبَرُ، وهذا الَّذي تقرَّر هو الأصلُ عِندَهم؛ لذا وجَب على المكَلَّفِ ابتداءً النَّظَرُ، أو قَصدُ النَّظَرِ؛ ليتوصَّلَ إلى معرفةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ.

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (يحتَمِلُ قَولُه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] حقيقةَ الحُجَّةِ، لكِنَّ ذلك إنَّما يكونُ في العباداتِ والشَّرائعِ الَّتي سبيلُ معرفتِها السَّمعُ لا العقلُ، وأمَّا الدِّينُ فإنَّ سبيلَ لُزومِه بالعَقلِ؛ فلا يكونُ لهم في ذلك على اللهِ حُجَّةٌ؛ إذ في خِلقةِ كُلِّ أحدٍ مِن الدَّلائِلِ ما لو تأمَّل وتفكَّر فيها لَدَلَّتْه على هَيبتِه، وعلى وحدانيَّتِه ورُبوبيَّتِه، لكِنْ بَعَث الرُّسُلَ لقَطعِ الاحتجاجِ لهم عنه، وإن لم تكُنْ لهم الحُجَّةُ)[1].

٢- وقال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (كلُّ بالغٍ عاقلٍ يجبُ عليه أن يستَدِلَّ بأنَّ للعالمِ صانعًا، كما استدلَّ سيِّدُنا إبراهيمُ صلواتُ اللهِ عليه: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]، وأصحابُ الكهفِ ﴿فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ لَّقَدۡ قُلۡنَآ إِذٗا شَطَطٗا﴾ [الكهف: ١٤]، حتَّى إنَّ مَن لم يَبلُغْه الوحيُ لا يكونُ معذورًا)[2].

٣- وقال أبو البركاتِ النَّسَفيُّ: (الإيمانُ باللهِ تعالى فرضٌ اتِّفاقًا، والكفرُ به حرامٌ، لكِنَّهم اختلفوا أنَّ وُجوبَه بالعقلِ أو بالسَّمعِ، واختلفوا أيضًا أنَّه هل يُعرَفُ حُسنُ الإيمانِ، وشُكرُ المنعِمِ، وقُبحُ الكُفرِ بالعقلِ أو لا؟ فقالت المُلحدةُ والرَّوافِضُ والمشَبِّهةُ والخوارِجُ المُحَكِّمةُ: لا يجبُ بالعقلِ شَيءٌ، ولا يُعرَفُ به حُسنُ الإيمانِ وقُبحُ الكُفرِ، وإنَّما يُعرَفُ ذلك بالشَّرعِ.

(١) ((تفسير الماتريدي)) (٣/ ٤٢١).

(٢) ((بحر الكلام)) (ص: ٨٥).

وقالت المُعتزِلةُ: العقلُ يوجِبُ الإيمانَ وشُكرَ المنعِم، ويَعرِفُ بذاتِه حُسنَ الأشياءِ، ويُثبِتُ الأحكامَ على ما يقتضيه صلاحُ الخَلقِ. وقال بعضُ أصحابِنا: العقلُ له أن يُعرَفَ به حُسنُ بعضِ الأشياءِ وقُبحُها، ووُجوبُ الإيمانِ وشُكرُ المنعِمِ.

والفرقُ بيْنَ قولِنا وقولِ المُعتزِلةِ أنَّهم يقولون: العقلُ موجِبٌ بذاتِه، كما يقولون: إنَّ العبدَ موجِدٌ لأفعالِه، وعندَنا العقلُ آلةٌ للمعرفةِ، والموجِبُ هو اللهُ تعالى، كما أنَّ الرَّسولَ مُعَرِّفٌ للوجوبِ، والموجِبُ هو اللهُ تعالى، ولكِنْ بواسطةِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ، ووجوبُ الإيمانِ بالعقلِ مرويٌّ عن أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه؛ فقد ذكر الحاكِمُ الشَّهيدُ في «المنتقى» أنَّ أبا حنيفةَ رَضِيَ الله عنه قال: لا عُذرَ لأحدٍ في الجهلِ بخالِقِه؛ لِمَا يرى مِن خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ، وخَلقِ نَفسِه وغيرِه. ورُوِيَ أنَّه قال: لو لم يَبعَثِ اللهُ رسولًا لَوجَبَت على الخلقِ معرفتُه بعقولِهم. وعليه مشايخُنا مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، حتَّى قال الشَّيخُ أبو منصورٍ رحمه الله في الصَّبيِّ العاقِلِ: إنَّه يجِبُ عليه معرفةُ اللهِ تعالى. وهو قولُ كثيرٍ مِن مشايخِ أهلِ العراقِ؛ لأنَّ الوجوبَ على البالغِ باعتبارِ عَقلِه. فإذا كان الصَّبيُّ عاقلًا كان كالبالغِ في وجوبِ الإيمانِ عليه، وإنَّما التَّفاوتُ بيْنَهما في ضَعفِ البنيةِ وقوَّتِها، فلا جَرَمَ يَفتَرِقانِ في عَمَلِ الأركانِ، لا فيما يتعلَّق بالجَنانِ. وقال كثيرٌ مِن مشايخِنا: لا يجبُ على الصَّبيِّ شيءٌ قبلَ البلوغِ؛ لعُمومِ قَولِه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «رُفِعِ القَلَمُ عن ثلاثٍ: عن الصَّبيِّ حتَّى يحتَلِمَ...» الحديثَ[1]. وحمَل الشَّيخُ أبو منصورٍ رحمه الله الحديثَ على الشَّرائعِ، ولا خلافَ بيْنَ أصحابِنا أنَّ

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٠١)، وابن خزيمة (١٠٠٣)، وابن حبان (١٤٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

صحَّحه ابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ على شرطِ الشَّيخَينِ في ((المستدرك)) (٩٤٩)، والذهبيُّ في ((المهذب)) (٧/ ٣٤٠٤).

إسلامَ الصَّبيِّ العاقِلِ صحيحٌ)[١].

٤- وقال الغَزْنَويُّ: (قال جمهورُ المُتكلِّمينَ: إنَّ طريقَ معرفةِ اللهِ تعالى إنَّما هو النَّظَرُ والاستدلالُ؛ إذ العِلمُ بوُجودِه ليس بضروريٍّ، فلا بُدَّ له مِن دليلٍ، والدَّليلُ النَّقليُّ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ فَرعٌ على ثبوتِه وثبوتِ النُّبوَّةِ، فلا يمكِنُ الاستدلالُ به في الوصولِ؛ فتعيَّن الاستدلالُ بالدَّلائلِ العقليَّةِ الَّتي ورد النَّقلُ أيضًا بتصحيحِها)[٢].

٥- وقال التَّفْتازانيُّ: (ذهب بعضُ أهلِ السُّنَّةِ -وهم الحَنَفيَّةُ- إلى أنَّ حُسنَ بعضِ الأشياءِ وقُبحَها ممَّا يُدرَكُ بالعقلِ، كما هو رأيُ المُعتزِلةِ؛ كوُجوبِ أوَّلِ الواجباتِ، ووُجوبِ تصديقِ النَّبيِّ وحُرمةِ تكذيبِه دفعًا للتَّسلسُلِ، وكحرمةِ الإشراكِ باللهِ، ونسبةِ ما هو في غايةِ الشَّناعةِ إليه، على مَن هو عارفٌ به وبصِفاتِه وكمالاتِه، ووُجوبِ تَركِ ذلك. ولا نزاعَ في أنَّ كُلَّ واجبٍ حَسَنٌ، وكلَّ حرامٍ قبيحٌ، إلَّا أنَّهم لم يقولوا بالوجوبِ أو الحرمةِ على اللهِ تعالى، وجعلوا الحاكِمَ بالحُسنِ والقبحِ والخالِقَ لأفعالِ العبادِ هو اللهَ تعالى، والعقلَ آلةً لمعرفةِ بعضِ ذلك مِن غيرِ إيجابٍ ولا توليدٍ، بل بإيجادِ اللهِ تعالى مِن غيرِ كَسبٍ في البعضِ، ومع الكَسبِ بالنَّظرِ الصَّحيحِ في البعضِ)[٣].

والحقُّ أنَّ وُجوبَ معرفةِ اللهِ تعالى ثابتٌ بالعقلِ والسَّمعِ، والقرآنُ يدُلُّ على

(١) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٦٢ - ٣٦٦). ويُنظر: ((أصول الدين)) للبَزْدَوي (ص: ٢١٢ - ٢١٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي معين النسفي (ص: ٢٧ - ٣٣)، ((تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد)) للصفار (ص: ١٣٣ - ١٤٥)، ((منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر)) للقاري (ص: ٣٩٠ - ٣٩٢)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ٥٩).

(٢) ((شرح عقيدة الإمام الطحاوي)) (ص: ٣٥).

(٣) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ١٥٣).

هذا؛ فإنَّه يذكُرُ الأدِلَّةَ والبراهينَ العقليَّةَ على التَّوحيدِ، ويُبَيِّنُ حُسنَه، ويُبَيِّنُ قبحَ الشِّركِ عقلًا وفِطرةً، ويأمرُ بالتَّوحيدِ، ويَنهى عن الشِّركِ؛ ولهذا ضرَبَ اللهُ سُبحانَه الأمثالَ، وهي أدِلَّةٌ عقليَّةٌ، وخاطَبَ العِبادَ بذلك خِطابَ مَنِ استقرَّ في عقولِهم وفِطَرِهم حُسنُ التَّوحيدِ ووُجوبُه، وقُبحُ الشِّركِ وذَمُّه، كقولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٢٩]، وقولِه سُبحانَه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٥]، وقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٧٣-٧٤] إلى أضعافِ ذلك مِن براهينِ التَّوحيدِ العقليَّةِ الَّتي أرشد إليها القرآنُ ونبَّه عليها.

ولكِنَّ العقابَ على تركِ هذا الواجبِ يتأخَّرُ إلى حينِ وُرودِ الشَّرعِ، كما دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، فالحُجَّةُ إنَّما قامت على النَّاسِ بالقرآنِ وبالرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، كما نبَّههم بما في عقولِهم وفِطَرِهم مِن حُسنِ التَّوحيدِ والشُّكرِ، وقُبحِ الشِّركِ والكُفرِ[1].

قال ابنُ تيميَّةَ: (تنازَعَ النَّاسُ في معرفةِ اللهِ وتوحيدِه، وأصولِ الدِّينِ: هل يجِبُ ويحصُلُ بالشَّرعِ؟ أو يجبُ بالشَّرعِ ويحصُلُ بالعقلِ؟ أو يجِبُ ويحصُلُ بالعقلِ؟ على ثلاثةِ أقوالٍ مشهورةٍ لأصحابِ الإمامِ أحمدَ، وغيرِهم مِن أتْباعِ الأئمَّةِ الأربعةِ؛ **فطائفةٌ يقولون**: يجِبُ بالشَّرعِ ويحصُلُ به، وهو قولُ السَّالميَّةِ،

(١) يُنظر: ((مدارج السالكين)) لابن القيم (٣/ ٤٥٣).

وهو المشهورُ عن أهلِ الحديثِ والفِقهِ الَّذين يَذُمُّون الكلامَ. وقد ذكر الآمِديُّ ثلاثةَ أقوالٍ في طُرُقِ العِلمِ؛ قيل: بالعقلِ فقط، والسَّمعُ لا يحصُلُ به، كقولِ الرَّازيِّ، وقيل: بالسَّمعِ فقط، وهو الكتابُ والسُّنَّةُ، وقيل: بكُلٍّ منهما، ورجَّح هذا، وهو الصَّحيحُ.

والقولُ الثَّاني: أنَّها لا تجِبُ إلَّا بالشَّرعِ، لكنْ يحصُلُ بالعقلِ، وهو قولُ الأشْعَريِّ وأصحابِه ومَن وافقَهم؛ كالقاضي أبي يَعلى، وابنِ الزَّاغونيِّ، وابنِ عَقيلٍ، وغيرِهم.

والقولُ الثَّالثُ: أنَّها تحصُلُ بالعقلِ وتجِبُ به، وهو قولُ مَن يوجِبُ بالعقلِ كالمُعتزِلةِ، والكرَّاميَّةِ، وهو قولُ طائفةٍ مِن المالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ، وعليه أكثَرُ الحَنَفيَّةِ، ونقلوه عن أبي حنيفةَ نَفْسِه، وقد صرَّح هؤلاء أنَّ مَن لم يأتِه رسولٌ يستحقُّ العقوبةَ في الآخرةِ؛ لمخالفتِه مُوجَبِ العقلِ.

وأعدلُ الأقوالِ: أنَّ الأفعالَ مُشتَمِلةٌ على أوصافٍ تقتضي حُسنَها ووُجوبَها، وتقتضي قُبحَها وتحريمَها، وأنَّ ذلك قد يُعلَمُ بالعقلِ، لكِنَّ اللهَ لا يُعذِّبُ أحدًا إلَّا بعدَ بُلوغِ الرِّسالةِ، كما قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[الإسراء:١٥])[1].

المبحثُ الخامسُ: القولُ بالتَّفويضِ والتَّأويلِ

تمهيدٌ:

للماتُريديَّةِ مَسلكانِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ هما: التَّفويضُ والتَّأويلُ، وقد اشتَهَر هذا عندَهم وعندَ الأشاعرةِ، حتَّى ظَنَّ بعضُ العُلَماءِ فَضْلًا عن غَيرِهم أنَّ التَّفويضَ مَذهَبُ السَّلَفِ، والتَّأويلَ مَذهَبُ الخَلَفِ، وأنَّ كِلا المَسْلَكينِ جائزٌ!

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ في تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى

(١) يُنظر: ((النبوات)) (٢/ ٦٧٣ - ٦٧٦).

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]: (لم يجعَلِ اللهُ تعالى في العقولِ والأفهامِ سبيلَ الدَّركِ له والمعرفةِ لقَولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ لأنَّه ذكَرَ ذلك الحرفَ في موضعٍ آخَرَ، وأمَرَه أن يَسألَ به خبيرًا؛ حيث قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، ولو كان ذلك الحرفُ ممَّا لِعقولِ البَشَرِ وأفهامِهم سبيلُ الوصولِ إلى معرفتِه ودَرَكِه لأدركَه عقلُ رسولِ رَبِّ العالَمينَ، وفَهِمَه مِن غيرِ أن يسألَ به الخبيرَ مَن كان: اللهَ أو جبريلَ، فإذا أمَره بالسُّؤالِ عنه دلَّ أنَّه بالعقلِ والفَهمِ لا يُدرَكُ ولا يُعرَفُ، ولكنْ بالسَّمعِ عن اللهِ، ولم يُذكَرْ عن الرَّسولِ أنَّه فسَّر ذلك أو قال فيه أو سأله أحدٌ عنه. واللهُ أعلمُ)[1].

٢- وقال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقولُه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، كلُّها معدولةٌ عن ظواهِرِها؛ لئلَّا يتمكَّنَ التَّناقُضُ والتَّدافعُ في كلامِ الحكيمِ الخبيرِ، فيجبُ صَرفُ كُلِّ آيةٍ منها إلى ما يليقُ بالرُّبوبيَّةِ، ولا يناقِضُ حُجَّةَ اللهِ تعالى؛ العَقلَ، ولا يُعارِضُ قولَه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]... الآياتُ المتشابهةُ محتَمِلةٌ لوُجوهٍ كثيرةٍ غيرِ مُمكِنةِ الحملِ على ظواهِرِها على ما قرَّرْنا، فإمَّا أن نؤمِنَ بتنزيلِها ولا نشتَغِلَ بتأويلِها، على ما هو اختيارُ كثيرٍ مِن كُبراءِ الأمَّةِ، وعُلَماءِ أهلِ المِلَّةِ، وإمَّا أن تُصرَفَ إلى وجهٍ مِن التَّأويلِ يوافِقُ التَّوحيدَ، ولا يناقِضُ الآيةَ المُحكَمةَ، وكُتبُ العُلَماءِ والتَّفسيرِ والكلامِ مملوءةٌ مِن تأويلِها)[2].

(١) ((تفسير الماتريدي)) (٨/ ٣٢٨).

(٢) يُنظر: ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ٣٧). ويُنظر أيضًا: ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٧١ - ١٧٦).

٣- وقال أبو البركاتِ النَّسَفيُّ: (طريقةُ السَّلَفِ أسلَمُ، وطريقةُ الخَلَفِ أحكَمُ؛ إذ التَّسليمُ أسْلَمُ للعوامِّ الَّذين لا يفقهونَ دقائِقَ الكلامِ، فأمَّا حظُّ الرَّاسِخينَ في العِلمِ، والمتبَحِّرينَ في دقائِقِ علمِ الكلامِ فالبحثُ والاجتهادُ فيه)[١].

٤- وقال عبدُ الحقِّ الدِّهْلَويُّ: (قوله: «بين إِصْبَعَينِ مِن أصابِعِ الرَّحمنِ» هذا مِن المتشابهاتِ، وقد تقرَّر فيها المَذهَبانِ؛ أحدُهما: مَذهَبُ السَّلَفِ المتقدِّمينَ، وهو اعتقادُ ظواهِرِها، والتَّوقُّفُ عن تأويلِها، وتفويضُ الأمرِ إلى اللهِ، واعتقادُ أنَّ هذه صفاتٌ له سُبحانَه ولا نعلَمُ كيفيَّتَها، وهذا أسلَمُ. وثانيهما: مَذهَبُ الخَلَفِ المتأخِّرين، وهو تأويلُها بما يُناسِبُ المَقامَ، ويُشعِرُ بتعظيمِ جَنابِ الحقِّ تعالى وتقدَّس، وهذا أحكَمُ)[٢].

٥- وقال محمَّد زاهِد الكَوثَريُّ: (المُسلِمُ في سَعةٍ مِن التَّفويضِ والتَّأويلِ؛ فالأوَّلُ في حينِه أسلَمُ، والثَّاني بشَرْطِه أحكَمُ)[٣].

وقال أيضًا: (الحاصِلُ أنَّ التَّفويضَ مع التَّنزيهِ مَذهَبُ السَّلَفِ؛ لانتِفاءِ الضَّرورةِ في عَهدِهم)[٤].

المطلبُ الأوَّلُ: التَّفويضُ عند الماتُريديّة

المرادُ بالتَّفويضِ عِندَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ ومَن سلك سبيلَهم: تفويضُ المعنى المرادِ مِن النَّصِّ الموهِمِ للتَّشبيهِ، وهذا التَّفويضُ إنَّما يكونُ بعدَ التَّأويلِ

(١) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ١٦٨).

(٢) ((لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح)) (١/ ٣٦٢). ويُنظر: ((المسامرة)) لابن أبي شريف المقدسي (ص: ٢٨- ٣٢)، ((إشارات المرام)) للبياضي (ص: ١٥٦ - ١٥٨، ١٦١).

(٣) ((حاشية السيف الصقيل للسبكي)) (ص: ١٥٢).

(٤) المصدر السابق: (ص: ١٥٣).

الإجماليِّ، وهو: صَرْفُ اللَّفظِ عن ظاهِرِه[١]. وقد تقدَّم الكلامُ عن التَّفويض بالتَّفصيل في البابِ الأوَّلِ[٢].

المطلبُ الثَّاني: التَّأويلُ عند الماتُريديّةِ

أكثَرَ الماتُريديَّةُ مِن الخَوضِ في تأويلِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها، وقد سبق ذِكرُ بعضِ أقوالِ أئمَّتِهم في تأويلِ الصِّفاتِ.

ومِن ذلك تأويلُ أبي منصورٍ الماتُريديِّ لصِفةِ العُلُوِّ، وكلامُه في تأويلِ الاستواءِ على العرشِ، فقال: (اختلَف أهلُ الإسلامِ في القولِ بالمكانِ؛ فمِنهم مَن زَعَم أنَّه يوصَفُ بأنَّه على العرشِ مُستَوٍ، والعرشُ عندَهم السَّريرُ المحمولُ بالملائكةِ المحفوفُ بهم،... ومنهم مَن يقولُ: هو بكُلِّ مكانٍ،... ومنهم مَن قال بنَفيِ الوصفِ بالمكانِ، وكذلك بالأمكنةِ كُلِّها إلَّا على مجازِ اللُّغةِ، بمعنى الحافِظِ لها، والقائِمِ بها...

وجملةُ ذلك أنَّ إضافةَ كُلِّيَّةِ الأشياءِ إليه، وإضافتَه عزَّ وجَلَّ إليها يخرُجُ مخرَجَ الوصفِ له بالعُلُوِّ والرِّفعةِ، ومخرَجَ التَّعظيمِ له والجلالِ،... الأصلُ فيه: أنَّ الله سُبحانَه كان ولا مكانَ، وجائزٌ ارتفاعُ الأمكنةِ وبقاؤه على ما كان، فهو على ما كان، وكان على ما عليه الآنَ، جَلَّ عن التَّغيُّرِ والزَّوالِ، والاستحالةِ والبُطلانِ؛ إذ ذلك أماراتُ الحَدَثِ الَّتي بها عُرِف حَدَثُ العالَمِ، ودَلالةُ احتمالِ الفناءِ؛ إذ لا فَرقَ بيْنَ الزَّوالِ مِن حالٍ إلى حالٍ -بعِلْمِ أنَّ حالَه الأولى لم تكُنْ لِذَاتِه؛ إذ

(١) يُنظر: ((التمهيد في أصول الدين)) لأبي المعين النسفي (ص: ٣٧)، ((تبصرة الأدلة)) لأبي المعين النسفي (ص: ١٧١ - ١٧٦)، ((تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد)) للصفاقسي (ص: ٦٣ - ٦٥)، ((تحفة المريد على جوهرة التوحيد)) للباجوري (ص: ١٥٦).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ١٨٣).

لا يُحتمَلُ زوالُ ما لزم ذاتَه- وبيْنَ أنَّها ليست لذاتِه لما احتمَل هو قَبولَ الأعراضِ، وانتِقالَ الأحوالِ، ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ.

وبعدُ، فإنَّ في تحقيقِ المكانِ له والوَصفِ له بذاتِه في كُلِّ مكانٍ تمكينَ الحاجةِ له إلى ما به قرارُه على مِثلِ جميعِ الأجسامِ والأعراضِ الَّتي قامت بالأمكنةِ، وفيها تقلَّبت وقرَّت، على خروجِ جُملتِها عن الوصفِ بالمكانِ، فمَن أنشأها وأمسَك كلِّيَّتَها لا بمكانٍ يتعالى عن الحاجةِ إلى مكانٍ، أو الوصفِ بما عليه العالَمُ [مِن] أنَّ كُلِّيَّتَه لا في مكانٍ، وأنَّه بجزئيَّاتِه في المكانِ، ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى لو جُعِل في مكانٍ لَجُعِل بحقِّ الجزئيَّةِ مِن العالَمِ، وذلك أثَرُ النُّقصانِ، بل لما استقام قيامُ جميعِ العالَمِ لا بالأمكنةِ للجُملةِ؛ فقيامُه على ذلك أحقُّ وأَولى، ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ)[1].

وقال الكَوثَريُّ: (فمَن أوَّلَ في كُلِّ مَوضِعٍ فهو قَرْمَطيٌّ كافِرٌ، ومَن أَبى التَّأويلَ في كُلِّ آيةٍ وحَديثٍ فهو حَجَريٌّ زائغٌ)[2].

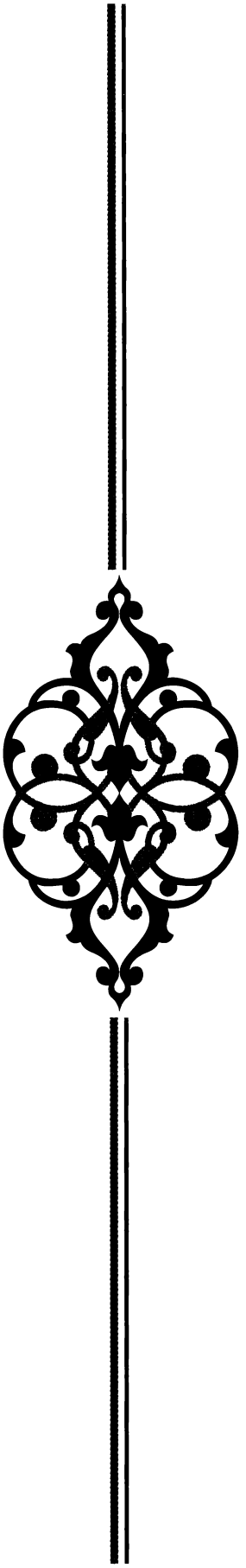
وقد تقدَّم الكلامُ عن التأويل بالتَّفصيل في البابِ الأوَّلِ[3].



(١) ((التوحيد)) (ص: ٦٧ - ٦٩).

(٢) ((حاشية السيف الصقيل للسبكي)) (ص: ١٤٩).

(٣) يُنظر: (ص: ١٩٠).



الفصلُ الرَّابعُ
عقيدةُ الماتُريديَّةِ

وفيه خمسةُ مباحثَ:

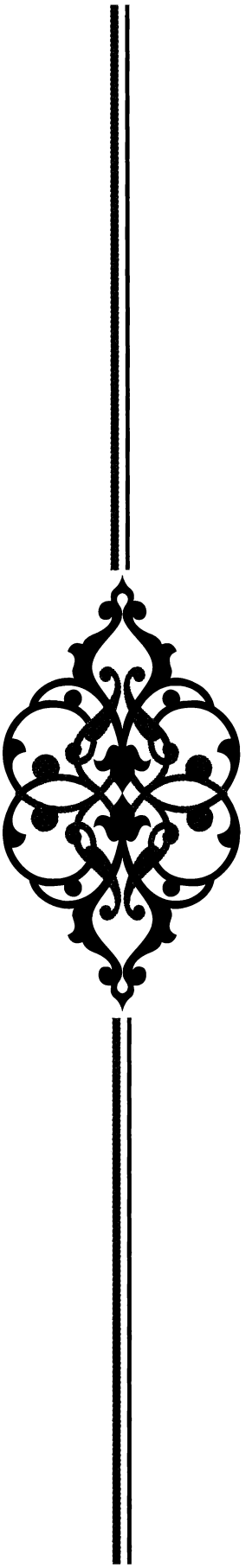
المبحثُ الأوَّلُ: التَّوحيدُ عِندَ الماتُريديَّةِ

المبحثُ الثَّاني: الإيمانُ عندَ الماتُريديَّةِ

المبحثُ الثَّالثُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في النُّبُوَّةِ والمُعجِزةِ والكَرامةِ

المبحثُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في القَضاءِ والقَدَرِ

المبحثُ الخامسُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه



الفصلُ الرَّابعُ
عقيدةُ الماتُريديَّةِ

المبحثُ الأوَّلُ: التَّوحيدُ عِندَ الماتُريديَّةِ[١]

المطلبُ الأوَّلُ: توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّة عِندَ الماتُريديَّةِ

لا يختَلِفُ الماتُريديَّةُ عن الأشاعرةِ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ؛ فهم كالأشاعرةِ وغَيرِهم مِن الفِرَقِ الكلاميَّةِ يُهمِلون توحيدَ الألوهيَّةِ الذي هو أصلُ دعوةِ الرُّسُلِ، ويجعلون توحيدَ الرُّبوبيَّةِ هو الغايةَ العظمى والقصوى من التَّوحيدِ، ويقرِّرون أنَّ مَن أتى به كان مؤمنًا موحِّدًا، ويوجبون النَّظَرَ والاستدلالَ ويجعلونَه أوَّلَ واجبٍ على العَبدِ، ويعتَقِدون أنَّ اللهَ تعالى لا يُعرَفُ إلَّا مِن طريقِ العالَمِ، قال أبو منصور الماتُريديُّ: (الأصلُ أنَّ اللهَ تعالى لا سبيلَ إلى العِلمِ به إلَّا من طريقِ دَلالةِ العالَمِ عليه، بانقطاعِ وُجوهِ الوُصولِ إلى معرفتِه مِن طريقِ الحواسِّ عليه، أو شَهادةِ السَّمعِ)[٢].

وقال أيضًا: (الدَّلالةُ أنَّ مُحدِثَ العالَمِ واحِدٌ لا أكثَرُ: السَّمعُ، والعقلُ، وشَهادةُ العالَمِ بالخِلقةِ؛ فأمَّا السَّمعُ فهو اتِّفاقُ القولِ -على اختلافِهم- على الواحِدِ؛ إذ مَن يقولُ بالأكثَرِ يقولُ به على أنَّ الواحِدَ اسمٌ لابتداءِ العَدَدِ، واسمٌ للعَظَمةِ والسُّلطانِ والرِّفعةِ والفَضلِ، كما يقالُ: فلانٌ واحِدُ الزَّمانِ، ومُنقَطِعُ القرينِ في الرِّفعةِ والفَضلِ والجلالِ، وما جاوز ذلك لا يحتَمِلُ غيرَ العَدَدِ، والأعداد لا نهاية لها من حيث العدد وفي تحقيق ما يعد يخرج عن النهاية العدد فيَجِبُ أن

(١) يُنظَر: ما تقدَّم في منهَجِ الأشاعِرةِ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ وفي توحيدِ الألوهيَّةِ. (ص: ٢٢٧، ٢٤١).
(٢) ((التوحيد)) (ص: ١٢٩).

يكونَ العالَمُ غيرَ مُتناهٍ؛ إذ لو كان مِن كُلٍّ منهم شيءٌ واحِدٌ فيُخرجُ الجملةَ عن التَّناهي بخروجِ المُحْدَثينَ، وذلك بعيدٌ، ثمَّ ما مِن عددٍ يُشارُ إليه إلَّا وأمكن مِن الدَّعوى أن يُزادَ عليه ويُنقَصَ منه، فلم يجبِ القَولُ بشَيءٍ -لِما لا حقيقةَ لذلك بحَقِّ العدَدِ- لا يشارِكُ فيه غيرَه؛ لذلك بطَل القولُ به)[1].

والماتُريديَّةُ كغيرهم من المتكلِّمين يَستَدِلُّون على إثباتِ وحدانيَّةِ اللهِ تعالى في ربوبيَّتِه بدليلِ التَّمانُعِ المشهورِ عِندَ المُتكلِّمينَ.

قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ مبيِّنًا دليلَ التَّمانُعِ عِندَ الماتُريديَّةِ: (إذا ثبت أنَّ للعالَمِ مُحدِثًا أحدثه وصانِعًا صنَعَه كان الصَّانعُ واحِدًا؛ إذ لو كان له صانعانِ لَثبت بيْنَهما تمانُعٌ، وذلك دليلُ حُدوثِهما أو حدوثِ أحدِهما؛ فإنَّ أحَدَهما لو أراد أن يخلُقَ في شخصٍ حياةً، والآخَرُ أراد أن يخلُقَ فيه موتًا -وكذا هذا في جميعِ المتضادَّاتِ، كالحَركةِ والسُّكونِ، والاجتماعِ والافتراقِ، والسَّوادِ والبياضِ، وغيرِ ذلك- إمَّا حصل مُرادُهما ووُجِد في المحَلِّ المتضادَّاتُ، وهو محالٌ، وإمَّا تعطَّلت إرادتُهما ولم تنفُذْ ولم يحصُلْ في المحَلِّ لا هذا ولا ذاك، وهو تعجيزُهما، وإمَّا نفَذَت إرادةُ أحَدِهما دون الآخَرِ وفيه تعجيزُ مَن لم تَنفُذْ إرادتُه، والعَجزُ مِن أماراتِ الحَدَثِ، فإذا لم يُتصَوَّرْ إثباتُ صانعينِ قديمينِ للعالَمِ، فكان الصَّانعُ واحِدًا ضرورةً)[2].

والاستِشهادُ بهذا الدَّليلِ صحيحٌ لا غُبارَ عليه، لكِنَّهم وقعوا في الخطَأِ الذي وقع فيه غيرهم في اعتقادِهم أنَّ هذا الدَّليلَ هو المقصودُ مِن قَولِه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وهذا تبَعًا لخطَئِهم في معنى الألوهيَّةِ،

(١) ((التوحيد)) (ص: ١٩).

(٢) ((التمهيد)) (ص: ٦).

وظَنِّهم أنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ الذي ورد في القرآنِ الكريم هو توحيدُ الألوهيَّةِ، وقد تقدَّم ذلك في البابِ الأوَّلِ[١]. وبسبَبِ عَدَمِ تفريقِ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ بيْنَ توحيدِ الألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ قرَّر بعضُهم أنَّ مَن قال: ربِّيَ اللهُ، فهو معترِفٌ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ جميعًا، ويلزَمُ مِن هذا أن يكونَ مُشرِكو العَرَبِ مُوَحِّدينَ مؤمنينَ بلا إلهَ إلَّا اللهُ!

المطلبُ الثَّاني: توحيدُ الصِّفاتِ وتوحيدُ الأفعالِ

يتضمَّنُ توحيدُ الصِّفاتِ عندَ الماتُريديَّةِ التَّأويلَ والتَّعطيلَ والتَّحريفَ كالأشاعرة[٢]، واتفقوا في إثباتِ الصِّفات السَّبع وزاد الماتُريديَّة صفة التَّكْوين خلافًا للأشاعِرة.

أمَّا توحيدُ الأفعالِ فهو أشهَرُ أنواعِ التَّوحيدِ عندَهم، وهو توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والخالقيَّةِ، بمعنى أنَّ اللهَ خالِقُ العالَمِ وَحْدَه، ويَظُنُّون أنَّ هذا هو التَّوحيدُ المطلوبُ، والغايةُ مِن العِلمِ.

المبحثُ الثَّاني: الإيمانُ عندَ الماتُريديَّةِ

المطلبُ الأوَّلُ: معنى الإيمانِ وحقيقتُه عندَ الماتُريديَّةِ

ذهب أبو منصورٍ الماتُريديُّ إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ فقط، وتَبِعه على ذلك بعضُ الماتُريديَّةِ، في حينِ ذهب بعضُهم إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ.

أقوالُ الماتُريديَّةِ في معنى الإيمانِ وحقيقتِه:

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (الإيمانُ عندَنا هو التَّصديقُ بالقلبِ؛ دليلُه

(١) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٢٢٧).

(٢) يُنظَر: ما تقدَّم في منهَجِ الأشاعِرةِ في توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ. (ص: ٢٦٩، ٢٧٧).

قولُ جميعِ أهلِ التَّأويلِ والأدَبِ أنَّهم فسَّروا «آمَنوا»: صدَّقوا، في جميعِ القرآنِ)[١].

وقال أيضًا: (قد ثبت بأدِلَّةِ القرآنِ وما عليه أهلُ الإيمانِ والَّذي جرى به مِن اللِّسانِ أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ به)[٢].

٢- قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (الإيمانُ في اللُّغةِ: عبارةٌ عن التَّصديقِ، فكُلُّ مَن صدَّق غيرَه فيما يخبرُه يُسَمَّى في اللُّغةِ مؤمنًا، ومؤمنًا له؛ قال اللهُ تعالى خبرًا عن إخوةِ يوسُفَ صلَواتُ اللهِ عليهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمُصَدِّقٍ لنا. ثمَّ إنَّ هذا المعنى اللُّغويَّ -وهو التَّصديقُ بالقَلبِ- هو حقيقةُ الإيمانِ الواجبِ على العبدِ حَقًّا لله تعالى، وهو أن تُصَدِّقَ الرَّسولَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فيما جاء به مِن عندِ اللهِ تعالى، فمَن أتى بهذا التَّصديقِ فهو مؤمِنٌ فيما بيْنَه وبيْنَ اللهِ تعالى، والإقرارُ يُحتاجُ إليه ليقِفَ عليه الخلقُ فيُجْروا أحكامَ الإسلامِ، هذا هو أصَحُّ الرِّوايتينِ عن أبي الحسَنِ الأشعَريِّ)[٣].

٣- قال الغَزْنَويُّ: (الإيمانُ هو التَّصديقُ بالقلبِ، وهو الإيمانُ المفروضُ على العبدِ، والإقرارُ باللِّسانِ ليظهَرَ عِندَ النَّاسِ ما في الجَنانِ، فتَجريَ عليه أحكامُ الإسلامِ، فمَن أتى بالتَّصديقِ بالقلبِ يكونُ مؤمِنًا بيْنَه وبيْنَ اللهِ تعالى، ومَن أتى بهما يكونُ مؤمِنًا عِندَ اللهِ وعندَ النَّاسِ، والإيمانُ أن تؤمِنَ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورَسولِه واليومِ الآخِرِ، دلالةَ أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ، وأنَّ ضِدَّ الإيمانِ هو كفرٌ وتكذيبٌ، والتَّصديقُ والتَّكذيبُ عَمَلُ القلبِ)[٤].

(١) ((تفسير الماتريدي)) (١/ ٣٨٥). ويُنظر فيه أيضًا: (٣/ ٣٦٧، ٥٢٠) و (٤/ ٥٣) و (٥/ ٢٤٢).

(٢) ((التوحيد)) (ص: ٣٣٢، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٤).

(٣) ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ١٤٦).

(٤) يُنظر: ((أصول الدين)) (ص: ٢٥١، ٢٥٢).

وقال الغَزْنَويُّ أيضًا: (الإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ بانضمامِ الطَّاعاتِ إليه، ولا ينتَقِصُ بارتكابِ المعاصي؛ لأنَّ الإيمانَ عبارةٌ عن التَّصديقِ والإقرارِ)[1].

٤- قال أبو البرَكاتِ النَّسَفيُّ: (الإيمانُ في اللُّغةِ عبارةٌ عن التَّصديقِ؛ قال اللهُ تعالى خبرًا عن إخوةِ يوسُفَ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمُصَدِّقٍ لنا. ثمَّ هذا اللُّغَويُّ -وهو التَّصديقُ بالقلبِ- هو الإيمانُ الواجبُ على العبدِ حتمًا للهِ تعالى، وهو أن يُصَدِّقَ الرَّسولَ عليه السَّلامُ فيما جاء به مِن عِندِ اللهِ تعالى؛ إذ فيه تصديقٌ بجميعِ ما يجبُ التَّصديقُ به، ففيه الإيمانُ باللهِ، وملائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، وبجميعِ ما يجبُ الإيمانُ به على التَّفصيلِ، فمَن صدَّق الرَّسولَ فيما جاء به مِن عِندِ اللهِ تعالى فهو مؤمِنٌ فيما بيْنَه وبيْنَ اللهِ تعالى، والإقرارُ شرطُ إجراءِ أحكامِ الإسلامِ، وهو المرويُّ عن أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه، وإليه ذهب الشَّيخُ أبو منصورٍ الماتُريديُّ، وهو أصحُّ الرَّوايتينِ عن الأشْعَريِّ... والأعمالُ ليست مِن الإيمانِ، كما قال أهلُ الحديثِ، ويُحكى هذا عن مالكٍ، والأوزاعيِّ، وأهلِ الظَّاهِرِ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ رَحِمهم اللهُ؛ فإنَّهم قالوا: الإيمانُ هو تصديقٌ بالجَنانِ، والإقرارُ باللِّسانِ، والعَمَلُ بالأركانِ)[2].

٥- قال التَّفْتازانيُّ: (حقيقةُ الايمانِ هو التَّصديقُ القَلبيُّ... وليس حقيقةُ التَّصديقِ أن يقعَ في القَلبِ نِسبةُ الصِّدقِ إلى الخبرِ أو المُخبِرِ عن غيرِ إذعانٍ وقَبولٍ، بل هو إذعانٌ وقَبولٌ لذلك، بحيث يقعُ عليه اسمُ التَّسليمِ، على ما صرَّح به الإمامُ الغَزاليُّ... هذا الَّذي ذكره مِن أنَّ الإيمَان هو التَّصديقُ والإقرارُ مَذهَبُ بعضِ العُلَماءِ، وهو اختيارُ الإمامِ شَمسِ الأئمَّةِ وفخرِ الإسلامِ رحمهما اللهُ، وذهب

(١) ((أصول الدين)) (ص: ٢٥٤).

(٢) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٣).

جمهورُ المحقِّقينَ إلى أنَّه التَّصديقُ بالقلبِ، وإنَّما الإقرارُ شرطٌ لإجراءِ الأحكامِ في الدُّنيا؛ لِما أنَّ التَّصديقَ بالقلبِ أمرٌ باطِنٌ لا بدَّ له مِن علامةٍ، فمَن صدَّق بقَلبِه ولم يُقِرَّ بلسانِه فهو مؤمِنٌ عِندَ اللهِ، وإن لم يكُنْ مُؤمِنًا في أحكامِ الدُّنيا، ومَن أقرَّ بلِسانِه ولم يُصَدِّقْ بقلبِه -كالمنافِقِ- فبالعكس، وهذا هو اختيارُ الشَّيخِ أبي منصورٍ رحمه اللهُ)[1].

٦- قال عليٌّ القاريُّ: (الإيمانُ هو التَّصديقُ بالجَنانِ، والإقرارُ باللِّسانِ، وأمَّا العَمَلُ بالأركانِ فهو مِن كمالِ الإيمانِ، وجمالِ الإحسانِ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وشَرطٌ أو شَطرٌ عِندَ الخوارجِ والمُعتزِلةِ)[2].

٧- قال عبدُ الحقِّ الدِّهْلَويُّ: (الإيمانُ في أصلِ اللُّغةِ «إفعالٌ» مِن الأمنِ، مُتعَدٍّ بنفسِه، يُقالُ: آمَنَه: جعَلَه آمِنًا،... وقد نُقِل إلى معنى التَّصديقِ متعَدِّيًا بالباءِ باعتبارِ تضمينِ معنى الاعترافِ، وباللَّامِ باعتبارِ معنى الإذعانِ، ثمَّ نُقِل في الشَّرعِ إلى تصديقٍ فيما أخبر؛ إمَّا وَحْدَه، وهو مَذهَبُ المحقِّقينَ، أو مع الإقرارِ إن لم يمنَعْ منه مانعٌ، وهو قولُ الجمهورِ، أو مع الإقرارِ والعمَلِ عِندَ المُعتزِلةِ. وأمَّا ما يُحكى [عن] المحدِّثينَ مِن أنَّ الإيمانَ اعتقادٌ بالجَنانِ، وإقرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالأركانِ، فالمرادُ الإيمانُ الكامِلُ، لا أصلُه... التَّصديقُ الإيمانيُّ يُعتَبَرُ معه شيءٌ آخَرُ المعبَّرُ عنه بالتَّسليمِ والإذعانِ، وهو حالةٌ في نفْسِ المصَدِّقِ تُنافي الجُحودَ والعِنادَ، وتبعَثُه على الانقيادِ والاستسلامِ، وتَركِ التَّمرُّدِ والإباءِ، وعَدَمِ وِجدانِ الحَرَجِ في النَّفْسِ، على ما يُشْعِرُ به قَولُه سُبحانَه: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ

(١) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٧٢، ٧٨، ٧٩).

(٢) ((منح الروض الأزهر)) (ص: ٢١٩).

حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥])[١].

وقد بَيَّنَ أهلُ العلمِ وَجْهَ الحقِّ في مسألةِ معنى الإيمانِ وحقيقتِه، وحَرَّروا الصَّوابَ فيها، وتقدَّم ذلك في البابِ الأوَّلِ[٢] ولا حاجة لإعادتِه.

المطلبُ الثَّاني: زيادةُ الإيمانِ ونقصانُه عندَ الماتُريديَّةِ

النَّاظِرُ في كتبِ الماتُريديَّةِ يجدُ أنَّهم يَنفونَ زيادةَ الإيمانِ ونُقصانَه، ومنهم مَن أثبت الزِّيادةَ والنُّقصانَ في الإيمانِ كما هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أتْباعِ السَّلَفِ الصَّالحِ، ومنهم مَن فصَّل في المسألةِ.

أقوالُ الماتُريديَّةِ في زيادةِ الإيمانِ ونقصانِه:

١- قال أبو منصور الماتُريديُّ: (قال أصحابُنا في تأويلِ قَولِه: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] وفي كُلِّ ما ذُكِرَتْ فيه الزِّيادةُ: إنَّه على الثَّباتِ والدَّوامِ عليه، لا أنَّه يَزيدُ ويَنقُصُ)[٣].

٢- قال أبو اليُسرِ البَزْدَويُّ: (الإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ[٤]، وقال أصحابُ الحديثِ والشَّافعيِّ: إنَّه يَزيدُ ويَنقُصُ، وقال الحُسَينُ النَّجَّارُ: إنَّه يزيدُ ولا ينقُصُ. وهذا الاختلافُ في الذَّاتِ، أمَّا في الصِّفاتِ فإنَّه يزيدُ وينقُصُ؛ فإنَّ إيمانَ البعضِ أكمَلُ وَصفًا مِن البعضِ)[٥].

(١) ((لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح)) (١/ ١٩٣، ١٩٤)، وتفسيرُه قولَ المحَدِّثينَ بأنَّهم يريدون الإيمانَ الكاملَ فيه نظرٌ؛ ولذلك ذهب كثيرٌ مِن السَّلَفِ وأهلِ الحديثِ إلى تكفيرِ تاركِ الصَّلاةِ.

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٣٩١).

(٣) ((تفسير الماتريدي)) (١٠/ ٣٩٧). ويُنظر فيه أيضًا: (٢/ ٥٣٤) و (٦/ ٥٧٣).

(٤) يعني بهم الماتُريديَّة.

(٥) ((أصول الدين)) (ص: ١٥٦).

٣- قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (إذ ثبت أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ، وهو لا يتزايدُ في نَفْسِه؛ دَلَّ أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقُصُ، فلا زيادةَ له بانضمامِ الطَّاعاتِ إليه، ولا نقصانَ بارتكابِ المعاصي؛ إذ التَّصديقُ في الحالينِ على ما كان قبْلَهما)[١].

٤- قال الغَزْنَويُّ: (الإيمانُ لا يزيدُ بانضمامِ الطَّاعاتِ إليه، ولا ينتَقِصُ بارتكابِ المعاصي؛ لأنَّ الإيمانَ عبارةٌ عن التَّصديقِ والإقرارِ، وأمَّا تأويلُ ما ورد مِن الزِّيادةِ في القُرآنِ فمِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنَّهم آمَنوا وصَدَّقوا في الجملةِ، ثمَّ يَزدادُ فَرضٌ بعدَ فَرضٍ فيؤمنون بكُلِّ فَرضٍ خاصٍّ؛ فيَزدادُ إيمانُهم مِن حيث التَّفصيلُ مع إيمانِهم بالجملةِ.

والثَّاني: الثَّباتُ والدَّوامُ عليه زيادةٌ عليه في كُلِّ ساعةٍ.

الثَّالثُ: زيادتُهم إيمانًا أي: يقينًا وإخلاصًا في كُلِّ ساعةٍ غيرَ شَكٍّ مِن حيثُ إنَّهم إذا رأوا معجزةَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بعدَ معجزةٍ، ونُصرةً بعدَ نُصرةٍ، ودخل النَّاسُ في دينِ الإسلامِ؛ ازداد يقينُهم وإخلاصُهم في صِدقِ نُبوَّتِه ورسالتِه وحقيقةِ دينِ الإسلامِ، مثالُه: إذا كان وليًّا وله مريدٌ كلَّما رأى منه الكراماتِ وزيادةَ العباداتِ، ازداد للمُريدِ يقينُه وإخلاصُه واعتقادُه فيه، وكذا هذه)[٢].

٥- قال أبو البركاتِ النَّسَفيُّ: (إذا ثبت أنَّ الإيمانَ هو تصديقُ العبدِ، وهو لا يتزايدُ في نفْسِه؛ دلَّ أنَّ الإيمانَ لا يَزيدُ بانضمامِ الطَّاعاتِ إليه، ولا يَنقُصُ بارتكابِ المعاصي؛ إذ التَّصديقُ في الحالينِ على ما كان قبْلَهما)[٣].

٦- قال التَّفْتازانيُّ: (قال بعضُ المحَقِّقينَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ حقيقةَ التَّصديقِ لا يقبَلُ

(١) ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ١٤٩).

(٢) يُنظر: ((أصول الدين)) (ص: ٢٥٤ - ٢٥٨).

(٣) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٨٠).

الزِّيادةَ والنُّقصانَ، بل تتفاوَتُ قُوَّةً وضَعفًا؛ للقَطعِ بأنَّ تصديقَ آحادِ الأُمَّةِ ليس كتصديقِ النَّبيِّ عليه السَّلامُ؛ ولهذا قال إبراهيمُ عليه السَّلامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠])[١].

وقد بَيَّنَ أهلُ العِلمِ الصَّوابَ في هذه المسألةِ، وهو أنَّ الإيمانَ يزيدُ ويَنقُصُ حقيقةً، وتقدَّم ذلك في البابِ الأوَّلِ[٢].

المطلبُ الثَّالثُ: الاستثناءُ في الإيمانِ عندَ الماتُريديَّةِ

ذهبت الماتُريديَّةُ إلى تحريم الاستثناءِ في الإيمانِ، فلا يجوزُ عِندَهم أن يقولَ المُسلِمُ: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، وقالوا بناءً على ذلك: الاستثناءُ شَكٌّ، وبعضُهم غلا فكفَّرَ مَنِ استثنى في الإيمانِ، والمحقِّقون مِن متأخِّري الماتُريديَّةِ على عَدَمِ كُفرِه، وأنكروا على مَن قال بكُفرِه.

أقوالُ الماتُريديَّةِ في الاستثناءِ في الإيمانِ:

١ - قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (الأصلُ عندَنا قطعُ القولِ بالإيمانِ، وبالتَّسمِّي به بالإطلاقِ، وتركُ الاستثناءِ فيه؛ لأن كُلَّ معنًى ممَّا باجتماعِ وجودِه تمامُ الإيمانِ عندَه ممَّا إذا استثنى فيه لم يصِحَّ ذلك المعنى، فعلى ذلك أمرُه في الجملةِ، نَحوُ أن يقولَ: أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ إن شاء اللهُ، أو محمَّدٌ رسولُ اللهِ إن شاء اللهُ، وكذلك الشَّهادةُ بالبعثِ والملائكةِ والرُّسُلِ والكُتُبِ، وباللهِ العِصمةُ. وأيضًا أنَّ حَرفَ الثُّنْيا إذا أُلحِقَ بالقولِ مَنَع مُضِيَّه على ما تفَوَّه به، كما هو مِن الإقرارِ والعقودِ والمواعيدِ وغيرِ ذلك، فعلى ذلك أمرُ الإيمانِ)[٣].

(١) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٨١).

(٢) (ص: ٣٩١ - ٣٩٥).

(٣) ((التوحيد)) (ص: ٣٨٨).

٢- قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (إذا عَرَفْتَ أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، وهو أمْرٌ حَقيقيٌّ لا يَتَبيَّنُ بانْعِدامِه وتَبَدُّلِه بما يُضادُّه أنَّه ما كانَ مَوْجودًا، كمَن كانَ قائمًا ثُمَّ قَعَدَ، أو كانَ شابًّا ثُمَّ شاخَ، لم يَتَبيَّنْ أنَّه ما كانَ قائمًا ولا شابًّا، وعُرِفَ بهذا بُطْلانُ قَولِ الأَشْعَريَّةِ ومَن ساعَدَهم في المُوافاةِ، وهو القَولُ: إنَّ العِبْرةَ للخَتْمِ، فمَن خُتِمَ له بالإيمانِ تَبيَّنَ أنَّه كانَ مِن الابْتِداءِ مُؤمِنًا، وحينَ كانَ خَرَّ ساجِدًا بَيْنَ يَدَي الصَّنَمِ مُعْتقِدًا للشِّرْكِ والأديانِ الباطِلةِ كانَ مُؤمِنًا مُصدِّقًا للهِ تَعالى ورَسولِه، مُؤمِنًا مُخلِصًا آتيًا بالعِباداتِ وإن كانَ كافِرًا مِن الابْتِداءِ! وهذا ظاهِرُ الفَسادِ، وقَضيَّةُ هذا أنَّ مَن شاخَ يَتَبيَّنُ أنَّه كانَ شَيْخًا في حالِ عُنْفوانِ شَبابِه، بل حينَ كانَ طِفْلًا رَضيعًا في المَهْدِ، بل حينَ كانَ في بَطْنِ الأُمِّ! والقَولُ به إنْكارٌ للحَقائِقِ، وبِهذا يُعرَفُ أيضًا بُطْلانُ قَولِهم: إنَّا مُؤمِنونَ إن شاءَ اللهُ؛ لأنَّ ذلك كشابٍّ يَقولُ: أنا شابٌّ إن شاءَ اللهُ تَعالى، وكطَويلٍ يقولُ: أنا طَويلٌ إن شاءَ اللهُ تَعالى! وذلك كلُّه هَذَيانٌ، فكَذا هذا، واللهُ المُوفِّقُ)[1].

وقال الغَزْنَويُّ: (اعلَمْ أنَّ قولَه: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ تعالى، استثناءٌ، والاستثناءُ شَكٌّ، والشَّكُّ في أصلِ الإيمانِ كُفرٌ وضلالٌ)[2].

٣- قال ابنُ مازةَ الحَنَفيُّ: (عن الشَّيخِ الإمامِ الجليلِ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ الفضلِ أنَّ مَن قال: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ، أنَّه يكفُرُ في الحالِ)[3].

٤- قال أبو البركاتِ النَّسَفيُّ: (مَن قام به التَّصديقُ فهو مؤمِنٌ حَقًّا، كما قال

(١) يُنظر: ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ١٥٢ - ١٥٤).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ٢٦٣).

(٣) ((المحيط البرهاني في الفقه النعماني)) (٣/ ١٧١).

اللهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]، ولا يصِحُّ أن يقولَ: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ، كما لا يجوزُ أن يقولَ: أنا حيٌّ إن شاء اللهُ، أو أنا شابٌّ إن شاء اللهُ؛ وهذا لأنَّ الاستثناءَ إنَّما يلحَقُ فيما يُشَكُّ ثبوتُه في الحالِ، أو في معدومٍ على خطَرِ الوجودِ، لا فيما هو ثابتٌ في الحالِ قطعًا)[1].

٥- قال التَّفْتازانيُّ: (ذهب كثيرٌ مِن السَّلَفِ، وهو المحكيُّ عن الشَّافعيِّ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، والمرويُّ عن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه: أنَّ الإيمانَ يدخُلُه الاستثناءُ، فيُقالُ: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ تعالى، ومنَعه الأكثَرونَ، وعليه أبو حنيفةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه وأصحابُه؛ لأنَّ التَّصديقَ أمرٌ معلومٌ لا تردُّدَ فيه عِندَ تحقُّقِه، ومَن تردَّد في تحقُّقِه له لم يكُنْ مُؤمِنًا قطعًا، وإذا لم يكُنْ للشَّكِّ والتَّردُّدِ فالأَولى أن يُترَكَ، بل يُقال: أنا مؤمِنٌ حقًّا؛ دفعًا للإيهامِ)[2].

٦- قال ابنُ نُجَيْم في مسألةِ الاستثناءِ في الإيمانِ: (اعلَمْ أنَّ عبارتَهم قد اختَلَفت في هذه المسألةِ؛ فذهب طائفةٌ مِن الحَنَفيَّةِ إلى تكفيرِ مَن قال: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ، ولم يقيِّدوه بأن يكونَ شاكًّا في إيمانِه، ومنهم الأتقانيُّ في «غايةِ البيانِ»، وصرَّح في «روضةِ العُلَماءِ» بأنَّ قولَه: إن شاء اللهُ، يرفَعُ إيمانَه، فيبقى بلا إيمانٍ، فلا يجوزُ الاقتداءُ به،... وفي «الخلاصةِ» و«البزازيَّةِ» مِن كتابِ النِّكاحِ عن الإمامِ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ الفضلِ: مَن قال: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ، فهو كافِرٌ، لا تجوزُ المناكَحةُ معه. قال الشَّيخُ أبو حَفصٍ في «فوائدِه»: لا ينبغي للحَنَفيِّ أن يزوِّجَ بِنتَه مِن رجُلٍ شَفْعَويِّ المَذهَبِ! وهكذا قال بعضُ مَشايخِنا، ولكن يتزوَّجُ بِنتَهم، زاد في «البزازيَّةِ»: تنزيلًا لهم منزلَةَ أهلِ الكتابِ! اهـ. وذهب طائفةٌ إلى

(١) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٨٢).

(٢) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٢٦٣).

تكفيرِ مَن شَكَّ منهم في إيمانِه بقولِه: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ على وجهِ الشَّكِّ، لا مُطلَقًا، وهو الحقُّ؛ لأنَّه لا مُسلِمَ يَشُكُّ في إيمانِه، وقولُ الطَّائفةِ الأولى: إنَّه يكفُرُ، غَلَطٌ؛ لأنَّه لا خلافَ بيْنَ العُلَماءِ في أنَّه لا يقالُ: أنا مؤمِنٌ إن شاء اللهُ، للشَّكِّ في ثبوتِه للحالِ، بل ثبوتُه في الحالِ مجزومٌ به كما نقله المحقِّقُ ابنُ الهُمَامِ في «المسايرةِ»، وإنَّما محلُّ الاختلافِ في جوازِه لقَصدِ إيمانِ الموافاةِ؛ فذهبَ أبو حنيفةَ وأصحابُه إلى منعِه، وعليه الأكثَرون، وأجازه كثيرٌ مِن العُلَماءِ؛ منهم الشَّافعيُّ وأصحابُه؛ لأنَّ بقاءَه إلى الوفاةِ عليه -وهو المسمَّى بإيمانِ الموافاةِ- غيرُ معلومٍ، ولَمَّا كان ذلك هو المعتَبَرَ في النَّجاةِ كان هو الملحوظَ عِندَ المُتكلِّمِ في ربطِه بالمشيئةِ، وهو أمرٌ مُستقبَلٌ، فالاستثناءُ فيه اتِّباعٌ لِقَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]. وقال أئمَّةُ الحَنَفيَّةِ: لَمَّا كان ظاهرُ التَّركيبِ الإخبارَ بقيامِ الإيمانِ به في الحالِ، مع اقترانِ كَلِمةِ الاستثناءِ به، كان تركُه أبعَدَ عن التُّهمةِ، فكان تركُه واجبًا، وأمَّا مَن عُلِم قصدُه فرُبَّما تعتادُ النَّفْسُ التَّردُّدَ؛ لكثرةِ إشعارِها بتردُّدِها في ثبوتِ الإيمانِ واستمرارِه، وهذه مَفسَدةٌ؛ إذ قد يجرُّ إلى وُجودِه آخِرَ الحياةِ الاعتيادُ،... فالحاصِلُ أنَّه لا فائدةَ في هذا الشَّرطِ، وهو قولُ الطَّائفةِ الثَّانيةِ أن لا يكونَ شاكًّا في إيمانِه؛ إذ لا مُسلِمَ يَشُكُّ فيه، وأمَّا التَّكفيرُ بمُطلَقِ الاستثناءِ فقد عَلِمْتَ غلَطَه، وأقبَحُ مِن ذلك مَنْ منَعَ مناكحَتَهم، وليس هو إلَّا محضُ تَعصُّبٍ، نعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا، وسَيِّئاتِ أعمالِنا، خصوصًا قد نقَل الإمامُ السُّبكيُّ في رسالةٍ ألَّفها في هذه المسألةِ: أنَّ القولَ بدخولِ الاستثناءِ في الإيمانِ هو قولُ أكثَرِ السَّلَفِ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ ومَن بَعْدَهم، والشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ والحنابلةِ، ومِن المُتكلِّمين الأشْعَريَّةُ والكُلَّابيَّةُ، قال: وهو قولُ سُفيانَ الثَّوريِّ.

اهـ. فالقولُ بتكفيرِ هؤلاء مِن أقبَحِ الأشياءِ)[١].

ولابنِ تيميَّةَ كلامٌ كثيرٌ مُحَقَّقٌ في هذه المسألةِ، وتحريرٌ لخلافِ النَّاسِ فيها، وتقدَّم في البابِ الأوَّلِ[٢].

المطلبُ الرَّابعُ: العَلاقةُ بيْنَ الإسلامِ والإيمانِ عندَ الماتُريديَّةِ

ذهبت الماتُريديَّةُ وغيرُهم إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ شَيءٌ واحِدٌ لا تغايُرَ بيْنَهما، ولا ينفَكُّ أحَدُهما عن الآخَرِ، وإذا زال أحَدُهما زال الآخَرُ.

أقوالُ الماتُريديَّةِ في العَلاقةِ بيْنَ الإسلامِ والإيمانِ:

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (الإسلامُ والإيمانُ هما في الحقيقةِ واحدٌ -أعني: حقيقةَ المعنى واحدٌ- وإن كانا مختلفَينِ بجهةٍ؛ لأنَّ الإسلامَ هو أن يجعَلَ كُلَّ شيءٍ لله سالمًا خالصًا، لا يجعلُ لغيرِه فيه شِركًا ولا حقًّا، والإيمانَ هو التَّصديقُ لله بشَهادةِ كُلِّ شيءٍ له بالوحدانيَّةِ والرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ، فمَن جعل الأشياءَ كُلَّها لله خالصةً سالمةً له، والَّذي صدَّق اللهَ بشَهادةِ كُلِّيَّةِ الأشياءِ له بالوحدانيَّةِ والرُّبوبيَّةِ واحِدٌ؛ لأنَّ المخلِصَ هو الَّذي يرى كُلَّ شيءٍ لله خالصًا، والموحِّدَ هو الَّذي يرى الوحدانيَّةَ له والرُّبوبيَّةَ في كُلِّ شيءٍ؛ فهُما في حقيقةِ المعنى واحِدٌ، واللهُ أعلَمُ)[٣].

وقال الماتُريديُّ أيضًا في تفسيرِ قَولِه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: (لا يصِحُّ الاستدلالُ بالآيةِ على أنَّ الإسلَام والإيمانَ غَيرانِ؛ فإنَّه غايَرَ بيْنَهما؛ حيث

(١) ((البحر الرائق)) (٢/ ٤٩، ٥٠).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٤١١).

(٣) ((تفسير الماتريدي)) (٨/ ٣٨٥).

نهاهم أن يقولوا: آمَنَّا، وأمَرَهم أن يقولوا: أسلَمْنا، ولو كانا واحِدًا لم يصِحَّ هذا؛ لأنَّا نقولُ: لم يُرِدْ بهذا الإسلامِ الإسلامَ الَّذي هو الإيمانُ، ولكن أراد به الاستسلامَ والانقيادَ الظَّاهِرَ، وهو كما يُسَمَّى إسلامًا يسمَّى إيمانًا أيضًا مِن حيثُ الظَّاهِرُ، فأمَّا حقيقةُ الإيمانِ والإسلامِ [فإنَّها] ترجِعُ إلى واحدٍ؛ لأنَّ الإيمانَ هو أن يصدِّقَ كُلَّ شيءٍ في شَهادتِه على الرُّبوبيَّةِ والوحدانيَّةِ لله تعالى، والإسلامَ هو أن يجعَلَ كُلَّ شيءٍ للهِ سالِمًا، لا شَرِكةَ لأحدٍ فيه، فمتى اعتقد أنَّ كُلَّ شيءٍ في العالَمِ لله تعالى، وهو الخالِقُ له، وكلُّ مصنوعٍ شاهدٌ ودليلٌ على صانِعِه، فقد صدَّقه في شَهادتِه على صانعِه، واللهُ الموفِّقُ)[1].

٢- قال البَزْدَويُّ: (قال أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: الإيمانُ لا ينفَصِلُ عن الإسلامِ، والإسلامُ عن الإيمانِ، ومَن كان مؤمنًا كان مُسلِمًا، ومَن كان مُسلِمًا كان مؤمِنًا، وإن كان الإيمانُ غيرَ الإسلامِ لُغةً، كالبَطنِ لا تُتصوَّرُ بدونِ الظَّهرِ، والظَّهرِ بدونِ البَطنِ، وإن كانا غَيرينِ؛ فإنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ، والإسلامَ هو الانقيادُ، فمَن كان مُصَدِّقًا اللهَ تعالى ورسولَه، كان مُسلِمًا مُنقادًا لله تعالى ولرسولِه، ومَن كان منقادًا له ولرسولِه كان مصَدِّقًا)[2].

٣- قال الغَزْنَويُّ: (الإيمانُ والإسلامُ شيءٌ واحدٌ، والإيمانُ والإسلامُ يترادفانِ عليه، وكلُّ مؤمنٍ مُسلِمٌ، وكلُّ مُسلِمٍ مؤمِنٌ، دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] أي: دينُ اللهِ تعالى هو الإسلامُ، وإن كان

(١) ((تفسير الماتريدي)) (٩/ ٣٣٨). ويُنظر تفصيل هذه المسألة في آخر كتاب ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٣٩٣ - ٤٠١).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ١٥٧).

الإيمانُ غيرَ الإسلامِ فهو غيرُ مقَبولٍ، والإيمانُ دينٌ لا محالةَ، فلو كان دينًا غيرَ الإسلامِ لم يكُنْ دينَ اللهِ عزَّ وجَلَّ، ولم يكُنْ مقَبولًا، والأمرُ بخلافِه)[1].

٤- قال أبو البركاتِ النَّسَفيُّ: (الإيمانُ والإسلامُ واحدٌ، خلافًا لأصحابِ الظَّواهِرِ، لهم قولُه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، جعَل الإسلامَ غيرَ الإيمانِ؛ حيث أثبت الإسلامَ ونفَى الإيمانَ، وحديثُ جبريلَ عليه السَّلامُ: فإنَّه سأل النَّبيَّ عن الإيمانِ، فقال: «أن تؤمِنَ باللهِ، وملائكَتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، والقَدَرِ خَيرِه وشَرِّه مِن اللهِ تعالى»، وسأل عن الإسلامِ، فقال: «أن تشهَدَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وتقيمَ الصَّلاةَ، وتؤتيَ الزَّكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتحُجَّ البيتَ»[2]، ففرَّق الكتابُ والسُّنَّةُ بيْنَ الأمْرين. ولنا: أنَّهما مِن الأسماءِ المُترادِفةِ؛ كالقعودِ والجلوسِ، فالإيمانُ هو تصديقُ اللهِ فيما أخبَر على لسانِ رَسولِه، والإسلامُ هو الانقيادُ والخضوعُ للهِ تعالى في أوامِرِه ونواهيه، فلا يُتصوَّرُ أن يأتيَ المرءُ بجميعِ شرائِطِ الإيمانِ ثمَّ لا يكونُ مُسلِمًا، أو يأتيَ بجميعِ شرائِطِ الإسلامِ ثمَّ لا يكونُ مُؤمِنًا؛ يدُلُّ عليه أنَّه تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، والإيمانُ دينٌ، فلو كان غيرَ الإسلامِ لَما كان مقَبولًا، وقالت الملائكةُ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]، فصَيَّروا الَّذين كانوا مُسلِمينَ مؤمِنينَ. وقال خبرًا عن موسى عليه السَّلامُ أنَّه قال لقَومِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟

(١) ((أصول الدين)) (ص: ٢٦١، ٢٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨) مطوَّلًا باختلافٍ يسيرٍ من حديثِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه.

عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُمْ ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [الحجرات: ١٧]... لكِنَّ الإسلامَ يكونُ على وجهَينِ؛ شرعيٌّ: وهو معنى الإيمانِ، ولُغَويٌّ بمعنى: استسلَمَ وانقاد، وهو الَّذي أثبتَه لهؤلاء الأعرابِ، مع نفيِ الإيمانِ عنهم، فكان معنى الآيةِ -واللهُ أعلمُ-: قولوا: استسلَمْنا خوفًا مِن معرَّةِ السَّيفِ، وليس المرادُ به الإسلامَ الَّذي هو مرادٌ لقَولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وأمَّا الحديثُ فنقولُ: ذُكِر في الرِّواياتِ الصَّحيحةِ أنَّه سأل في المرَّةِ الثَّانيةِ عن شرائعِ الإسلامِ، فكان هذا الحديثُ، ويحتملُ أنَّه ذكر الإسلامَ وأراد به الشَّرائعَ مجازًا، كما ذَكَر الإيمانَ وأراد به الصَّلاةَ في قَولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣])[1].

٥- قال التَّفْتازانيُّ: (الجمهورُ على أنَّ الإسلامَ والإيمانَ واحِدٌ؛ إذ معنى آمنتُ بما جاء به النَّبيُّ عليه السَّلامُ: صدَّقْتُه، ومعنى أسلَمْتُ له: سَلمتُه، ولا يظهَرُ بيْنَهما كثيرُ فرقٍ؛ لرُجوعِهما إلى معنى الاعترافِ والانقيادِ والإذعانِ والقَبولِ، وبالجملةِ لا يُعقَلُ بحسَبِ الشَّرعِ مؤمِنٌ ليس بمُسلِمٍ، أو مُسلِمٌ ليس بمؤمِنٍ، وهذا مرادُ القومِ بترادُفِ الاسمَينِ، واتِّحادِ المعنى، وعَدَمِ التَّغايُرِ)[2].

وقال التَّفْتازانيُّ أيضًا: (ظاهِرُ كلامِ المشايخِ: أنَّهم أرادوا عدمَ تغايُرِهما بمعنى أنَّه لا ينفَكُّ أحدُهما عن الآخَرِ، لا الاتِّحادِ بحسَبِ المفهومِ؛ لِما ذُكر في «الكفايةِ» مِن أنَّ الايمانَ هو تصديقُ اللهِ تعالى فيما أخبَرَ به مِن أوامِرِه ونواهيه، والإسلامُ هو الانقيادُ والخضوعُ للألوهيَّةِ، وذا لا يتحقَّقُ إلَّا بقَبولِ الأمرِ والنَّهيِ؛ فالإيمانُ لا ينفَكُّ عن الإسلامِ حُكمًا، فلا يتغايَرانِ، ومَن أثبت التَّغايُرَ يقالُ له: ما حُكمُ

(١) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٩٣ - ٣٩٦).

(٢) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٢٥٩).

مَنْ آمَنَ ولم يُسلِمْ، أو أسلمَ ولم يؤمِنْ؟ فإن أثبت لأحَدِهما حُكمًا ليس بثابتٍ للآخَرِ منهما، فبها ونِعْمَتْ، وإلَّا فقد ظهر بُطلانُ قَولِه)[1].

أقوالُ أهل السُنَّة في تحقيقِ العَلاقةِ بيْنَ الإيمانِ والإسلامِ:

١- قال أبو سُليمانَ الخَطَّابيُّ (ت: ٣٨٨ هـ): (المسلِمُ قد يكونُ مُؤمِنًا في بعضِ الأحوالِ، وقد لا يكونُ مُؤمِنًا في بعضِها، والمؤمِنُ مُسلِمٌ في جميعِ الأحوالِ؛ لأنَّ أصلَ الإسلامِ: الاستِسلامُ والانقيادُ، وأصلَ الإيمانِ: التَّصديقُ، وقد يكونُ المرءُ مُستسلِمًا في الظَّاهِرِ غيرَ مُنقادٍ في الباطِنِ، ولا يكونُ صادِقَ الباطِنِ، غيرَ مُنقادٍ في الظَّاهِرِ؛ فإذًا كلُّ مؤمنٍ مُسلِمٌ، وليس كلُّ مُسلمٍ مُؤمِنًا)[2].

٢- وقال البَغَويُّ (ت: ٥١٠هـ): (حقيقةُ الإيمانِ التَّصديقُ بالقَلبِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمُصَدِّقٍ لنا.

وهو في الشَّريعةِ: الاعتقادُ بالقَلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ، والعَمَلُ بالأركانِ، فسُمِّيَ الإقرارُ والعَمَلُ إيمانًا لوجهٍ من المناسبةِ؛ لأنَّه من شرائِعِه.

والإسلامُ هو الخضوعُ والانقيادُ؛ فكُلُّ إيمانٍ إسلامٌ، وليس كلُّ إسلامٍ إيمانًا إذا لم يُكْن معه تصديقٌ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ وذلك لأنَّ الرَّجُلَ قد يكونُ مُسلِمًا في الظَّاهِرِ غيرَ مُصَدِّقٍ في الباطِنِ، ويكونُ مُصَدِّقًا في الباطنِ غيرَ مُنقادٍ في الظَّاهِرِ.

وقد اختلف جوابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عنهما حينَ سأله جبريلُ عليه السَّلامُ... فالنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم جعَل الإسلامَ في هذا الحديثِ اسمًا لِما

(١) ((شرح العقائد النسفية)) (ص: ٨٣).

(٢) ((معالم السنن)) (٤/ ٣١٥).

ظهَر من الأعمالِ، والإيمانَ اسمًا لما بطَن من الاعتقادِ، وليس ذلك لأنَّ الأعمالَ ليست من الإيمانِ، أو التَّصديقُ بالقلبِ ليس من الإسلامِ، بل ذلك تفصيلٌ لجُملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحدٌ، وجِماعُها الدِّينِ؛ ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعَلِّمُكم أمرَ دينِكم».

والدَّليلُ على أنَّ الأعمالَ من الإيمانِ... عن أبي هُرَيرةَ قال: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «الإيمانُ بِضعٌ وسَبعون شُعبةً، أفضَلُها قولُ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطَّريقِ، والحياءُ شُعبةٌ من الإيمانِ»(١))(٢).

وقال أيضًا بعد أن روى حديثَ جبريلَ: (جعَل النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في هذا الحديثِ الإسلامَ اسمًا لِما ظهَر من الأعمالِ، وجعَل الإيمانَ اسمًا لِما بطَن من الاعتقادِ، وليس ذلك لأنَّ الأعمالَ ليست من الإيمانِ، أو التَّصديقُ بالقَلبِ ليس من الإسلامِ، بل ذلك تفصيلٌ لجملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحدٌ، وجِماعُها الدِّينُ؛ ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعَلِّمُكم أمرَ دينِكم»(٣).

والتَّصديقُ والعَمَلُ يتناوَلُهما اسمُ الإيمانِ والإسلامِ جميعًا، يدُلُّ عليه قولُه سُبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فأخبر أنَّ الدِّينَ الذي رَضِيه ويقبَلُه من عبادِه هو الإسلامُ، ولن يكونَ الدِّينُ

(١) أخرجه البخاري (٩) مختصرًا، ومسلم (٣٥) بلفظ: ((الإيمانُ بضعٌ وسبعون أو بضعٌ وستُّون شُعبةً، فأفضَلُها قولُ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطَّريقِ، والحياءُ شُعبةٌ من الإيمانِ)).

(٢) ((معالم التنزيل)) (١/ ٦٠-٦٢).

(٣) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: ((فإنَّه جبريلُ أتاكم يُعَلِّمُكم دينَكم)).

في محَلِّ القَبولِ والرِّضا إلَّا بانضمامِ التَّصديقِ إلى العَمَلِ)[١].

٣- وقال ابنُ تيميَّةَ: (أمَّا قولُ مَن سوَّى بيْنَ الإسلامِ والإيمانِ، وقال: إنَّ اللهَ سمَّى الإيمانَ بما سمَّى به الإسلامَ، وسمَّى الإسلامَ بما سمَّى به الإيمانَ، فليس كذلك؛ [فإنَّ الرَّسولَ قد فسَّر][٢] الإيمانَ بأنَّه الإيمانُ باللهِ وملائكتِه وكتُبِه ورسُلِه واليومِ الآخِرِ، وبيَّن أيضًا أنَّ العمَلَ بما أمر به يدخُلُ في الإيمانِ، ولم يُسَمِّ اللهُ الإيمانَ بملائكتِه وكُتبِه ورُسلِه والبعثِ بعدَ الموتِ إسلامًا، بل إنَّما سمَّى الإسلامَ الاستسلامَ له بقلبِه وقَصدِه، وإخلاصَ الدِّينِ والعَمَلِ بما أمر به؛ كالصَّلاةِ والزَّكاةِ خالِصًا لوجهِه، فهذا هو الَّذي سمَّاه اللهُ إسلامًا، وجعَله دينًا، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ولم يُدخِلْ فيما خصَّ به الإيمانَ، وهو الإيمانُ باللهِ وملائكَتِه وكُتبِه ورُسلِه، بل ولا أعمالَ القلوبِ، مِثلُ حُبِّ اللهِ ورسولِه ونحوِ ذلك؛ فإنَّ هذه جَعَلَها مِن الإيمانِ، والمُسلِمُ المؤمِنُ يتَّصِفُ بها، وليس إذا اتَّصف بها المُسلِمُ المؤمِنُ يلزمُ أن تكونَ مِن الإسلامِ، بل هي مِن الإيمانِ، والإسلامُ فرضٌ، والإيمانُ فرضٌ، والإسلامُ داخلٌ فيه، فمَن أتى بالإيمانِ الَّذي أُمِرَ به، فلا بدَّ أن يكونَ قد أتى بالإسلامِ المتناوِلِ لجميعِ الأعمالِ الواجبةِ، ومَن أتى بما يسمَّى إسلامًا لم يلزَمْ أن يكونَ قد أتى بالإيمانِ إلَّا بدليلٍ منفصِلٍ، كما عُلِم أنَّ مَن أثنى اللهُ عليه بالإسلامِ مِن الأنبياءِ وأتْباعِهم إلى الحواريِّينَ، كُلُّهم كانوا مؤمنينَ كما كانوا مُسلِمينَ، كما قال الحواريُّونَ: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقال: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا

(١) ((شرح السنة)) (١/ ١٠، ١١).

(٢) وقع في مطبوعتي ((الإيمان)) و ((مجموع الفتاوى)): (فإنَّ اللهَ ورسولَه قد فسَّر)، وهو خطأ.

مُّسۡلِمُونَ ﴾ [المائدة: ١١١]؛ ولهذا أمَرَنا اللهُ بهذا وبهذا في خِطابٍ واحدٍ، كما قال: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ * فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧]، وقال في الآيةِ الأخرى: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهذا يَقتضي أنَّ كُلَّ مَن دانَ بغيرِ دينِ الإسلامِ فعمَلُه مردودٌ، وهو خاسِرٌ في الآخرةِ، فيَقتضي وُجوبَ دينِ الإسلامِ، وبُطلانَ ما سِواه، لا يقتضي أنَّ مسمَّى الدِّينِ هو مسمَّى الإيمانِ، بل أمرنا أن نقولَ: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾، وأمرنا أن نقولَ: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾، فأمرنا باثنينِ، فكيف نجعَلُهما واحدًا؟!)[1].

٤- وقال ابنُ رَجَبٍ الحَنبليُّ: (قال كثيرٌ من العُلَماءِ: إنَّ الإسلامَ والإيمانَ تختَلِفُ دَلالتُهما بالإفرادِ والاقترانِ، فإن أُفرِد أحدُهما دخل الآخَرُ فيه، وإن قُرِن بينهما كانا شيئينِ حينَئذٍ.

وبهذا يجمَعُ بين حديثِ سُؤالِ جبريلَ عن الإسلامِ والإيمانِ، ففَرَّق النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بينهما وبينَ حديثِ وَفدِ عبدِ القَيسِ؛ حيثُ فَسَّر فيه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم الإيمانَ المنفَرِدَ بما فسَّر به الإيمانَ المقرونَ في حديثِ جبريلَ. وقد حكى هذا القولَ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ عن كثيرٍ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ورُوِيَ عن أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ ما يدُلُّ عليه[2]، وهو أقرَبُ الأقوالِ في هذه المسألةِ وأشبَهُها بالنُّصوصِ، واللهُ أعلَمُ.

(١) ((الإيمان)) (ص: ٣٢٠).

(٢) يُنظر: ((تعظيمُ قدرِ الصَّلاة)) للمروزي (٢/ ٥٢٨).

والقولُ بالفَرقِ بينَ الإسلامِ والإيمانِ مَرويٌّ عن: الحَسَنِ، وابنِ سيرينَ، وشَريكٍ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ مهديٍّ، ويحيي بنِ مَعينٍ، ومُؤَملِ بنِ إهابٍ، وحُكِيَ عن مالكٍ أيضًا، وقد سَبَقت حكايتُه عن قتادةَ، وداودَ بنِ أبي هندٍ، والزُّهريِّ، وابنِ أبي ذئبٍ، وحمَّادِ بنِ زَيدٍ، وأحمدَ، وأبي خَيثمةَ، وكذلك حكاه أبو بكرِ بنُ السَّمعانيِّ عن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ جُملةً.

فحكايةُ ابنِ نَصرٍ وابنِ عَبدِ البَرِّ عن الأكثرينَ التَّسويةَ بينهما غيرُ جَيِّدٍ، بل قد قيل: إنَّ السَّلَفَ لم يُرْوَ عنهم غيرُ التَّفريقِ. واللهُ أعلَمُ)[1].

فالإسلامُ والإيمانُ كُلٌّ واحدٍ منهما مُكَمِّلٌ للآخَرِ بحيثُ لا ينفكَّانِ عن بعضِهما، وإذا اجتَمَعا في نصٍّ واحدٍ اختلَفا في مدلولِهما، وإذا افتَرَقا اجتَمَعا في مدلولِهما، وإذا وُجِد أحدُهما في نصٍّ دونَ الآخَرِ فهو لازِمٌ له.

المطلبُ الخامسُ: حُكمُ إيمانِ المُقَلِّدِ عندَ الماتُريديَّةِ

اختلَف المُتكلِّمون في صِحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ، وقد قال الماتُريديَّةُ بصِحَّةِ إيمانِه خلافًا لكثيرٍ من الأشاعرةِ[2]، لكنَّهم حكموا بإثمِه؛ لتركِه النَّظرَ والاستدلالَ على وُجودِ اللهِ سُبحانَه، فقد جعلوا أوَّلَ الواجباتِ النَّظرَ والاستِدلالَ.

قال ابنُ تيميَّةَ: (المُتكلِّمونَ جعلوا هذا أصلَ دينِهم وإيمانِهم، وجعلوا النَّظَرَ في هذا الدَّليلِ هو النَّظَرَ الواجبَ على كُلِّ مُكَلَّفٍ، وأنَّه مَن لم يَنظُرْ في هذا الدَّليلِ فإمَّا أنَّه لا يصِحُّ إيمانُه، فيكونُ كافرًا على قولِ طائفةٍ منهم، وإمَّا أن يكونَ عاصيًا على قولِ آخَرينَ، وإمَّا أن يكونَ مُقَلِّدًا لا عِلمَ له بدينِه، لكنَّه ينفَعُه هذا

(١) ((فتح الباري)) لابن رجب (١/ ١٢٩، ١٣٠). ويُنظر منه أيضًا: (١/ ٩٨-١٠١).

(٢) وقد تقدَّمَ في الباب الأول الردُّ عليهم. (ص: ٤٢٢).

التَّقليدُ، ويصيرُ به مؤمنًا غيرَ عاصٍ. والأقوالُ الثَّلاثةُ باطلةٌ؛ لأنَّها مفرَّعةٌ على أصلٍ باطلٍ، وهو أنَّ النَّظَرَ الَّذي هو أصلُ الدِّينِ والإيمانِ هو هذا النَّظرُ في هذا الدَّليلِ؛ فإنَّ عُلَماءَ المُسلِمينَ يعلمون بالاضطرارِ أنَّ الرَّسولَ لم يَدْعُ الخلقَ بهذا النَّظرِ، ولا بهذا الدَّليلِ، فامتنع أن يكونَ هذا شرطًا في الإيمانِ والعِلمِ، وقد شَهِد القرآنُ والرَّسولُ لمن شهِد له مِن الصَّحابةِ وغَيرِهم بالعِلمِ، وأنَّهم عالِمونَ بصِدقِ الرَّسولِ، وبما جاء به، وعالِمون باللهِ، وبأنَّه لا إلهَ إلَّا اللهُ، ولم يكُنِ الموجِبُ لعِلمِهم هذا الدَّليلَ المعيَّنَ،... فتبيَّن أنَّ هذا النَّظرَ والاستدلالَ الَّذي أوجبه هؤلاء وجعلوه أصلَ الدِّينِ ليس ممَّا أوجبه اللهُ ورسولُه، ولو قُدِّرَ أنَّه صحيحٌ في نفْسِه، وأنَّ الرَّسولَ أخبَر بصِحَّتِه، لم يلزَمْ مِن ذلك وُجوبُه؛ إذ قد يكونُ للمطلوبِ أدِلَّةٌ كثيرةٌ)[1].

أقوالُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ إيمانِ المُقَلِّدِ:

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (إنَّا وجَدْنا النَّاسَ مختَلِفي المذاهِبِ في النِّحَلِ في الدِّينِ، متَّفقين -على اختِلافِهم في الدِّينِ- على كَلِمةٍ واحدةٍ؛ أنَّ الَّذي هو عليه حقٌّ، والَّذي عليه غيرُه باطِلٌ، على اتِّفاقِ جملتِهم في أنَّ كُلًّا منهم له سَلَفٌ يُقلِّدُ؛ فثبت أنَّ التَّقليدَ ليس ممَّا يُعذَرُ صاحبُه لإصابةِ مِثلِه ضِدَّه، على أنَّه ليس فيه سِوى كثرةِ العَدَدِ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ لأحدٍ ممَّن ينتهي القولُ إليه حُجَّةُ عَقلٍ يُعلَمُ بها صدقُه فيما يدَّعي، وبُرْهانٌ يقهَرُ المنصفينَ على إصابتِه الحَقَّ، فمَن إليه مرجِعُه في الدِّينِ بما يوجِبُ تحقيقَه عنه فهو المحِقُّ، وعلى كُلِّ واحدٍ منهم معرفةُ الحقِّ فيما يَدينُ هو به، كأنَّ الَّذي دانَ به هو مع أدِلَّةِ صِدقِه وشَهادةِ الحقِّ له قد حصرَهم؛ إذ منتهى حُجَجِ كُلٍّ منهم ما يضطَرُّ العقولَ إلى التَّسليمِ له

(١) يُنظر: ((النبوات)) (١/ ٢٥٥ - ٢٥٧).

لو ظفِرَ بها، وقد ظهَرت لمن ذكَرْتُ، ولا يجوزُ ظهورُ مِثلِها لضِدِّه في الدِّينِ؛ لِما تتناقضُ حججُ العقلِ بعدَما غلبت حُجَجُه، وأظهر تمويهَ أسبابِ الشُّبهِ في غيرِه، ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العظيمِ)[١].

٢- قال أبو اليُسرِ البَزْدَويُّ: (قال عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: إنَّ المُقَلِّدَ مؤمِنٌ حقيقةً، وهو الَّذي اعتقَد جميعَ أركانِ الإسلامِ وأقَرَّ بها مِن غيرِ دليلٍ، وقالت المُعتزِلةُ: إنَّه ليس بمؤمنٍ، واختلفَت الرِّواياتُ عن الأشْعَريِّ، والصَّحيحُ مِن الرِّواياتِ أنَّه مؤمِنٌ، والدَّليلُ على صِحَّةِ ما ذهب إليه عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: أنَّ الأمَّةَ بأجمعِهم قضَوْا بإيمانِ العامَّةِ صحيحًا، وكذلك الصَّحابةُ رَضِيَ الله عنهم، فمَن قال خِلافَ ذلك فقد خالف جميعَ الأمَّةِ، وخلافُ إجماعِ الأمَّةِ ضلالٌ وبِدعةٌ)[٢].

٣- قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (كلُّ بالغٍ عاقلٍ يجبُ عليه أن يستَدِلَّ بأنَّ للعالَمِ صانعًا، كما استدلَّ سيِّدُنا إبراهيمُ صلواتُ اللهِ عليه: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]، وأصحابُ الكَهفِ فقالوا: ﴿فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤])[٣].

وقال النَّسَفيُّ أيضًا: (الإيمانُ هو التَّصديقُ،... فمَن كان مُصَدِّقًا كان مؤمنًا، سواءٌ وُجِد منه التَّصديقُ عن الدَّليلِ، أو عن غيرِ الدَّليلِ... فلا ينعَدِمُ ثوابُ إيمانِ المُقَلِّدِ وإن لم يتحمَّلْ مَشقَّةً؛ لتناوُلِ مُطلَقِ الوعدِ إيَّاه... والمُقَلِّدُ الَّذي لا دليلَ معه مؤمِنٌ، وحُكمُ الإسلامِ له لازمٌ، وهو مطيعٌ للهِ باعتقادِه، وسائرِ طاعاتِه، وإن

(١) ((التوحيد)) (ص: ٦٦).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ١٥٥).

(٣) ((بحر الكلام)) (ص: ٨٥).

كان عاصيًا بتركِ النَّظَرِ والاستدلالِ، وحُكمُه حُكمُ غيرِه مِن فُسَّاقِ أهلِ المِلَّةِ، مِن جوازِ مَغفرتِه، أو تعذيبِه بقَدرِ ذَنبِه، وعاقِبةُ أمرِه الجنَّةُ لا محالةَ)[١].

٤- قال الغَزْنَويُّ: (إيمانُ المُقَلِّدِ صحيحٌ، وهو الَّذي اعتقد جميعَ ما فُرِضَ عليه مِن حدوثِ العالَمِ، ووُجودِ الصَّانعِ وقِدَمِه، ووحدانيَّتِه بجميعِ صِفاتِه، وإرسالِ رُسُلِه، وإنزالِ كُتُبِه، وغيرِ ذلك اعتقادًا صحيحًا جزْمًا بلا شكٍّ وارتيابٍ، مِن غيرِ دليلٍ عقليٍّ، فهذا مؤمِنٌ، وإيمانُه صحيحٌ في الدُّنيا والآخرةِ)[٢].

٥- قال أبو البَرَكاتِ النَّسَفيُّ: (إذا ثبت أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ، كان إيمانُ المُقَلِّدِ صحيحًا؛ لوُجودِ التَّصديقِ منه حقيقةً، وإن كان عاصيًا بتركِ الاستدلالِ، خلافًا للمُعتزِلةِ. اعلَمْ أنَّ المُقَلِّدَ الَّذي لا دليلَ معه مؤمِنٌ، وحُكمُ الإسلامِ له لازمٌ، وهو مطيعٌ لله تعالى باعتقادِه وسائرِ طاعاتِه، وإن كان عاصيًا بتركِ النَّظَرِ والاستدلالِ، وهو كفُسَّاقِ أهلِ الملَّةِ في جوازِ مَغفرتِه، أو تعذيبِه بقَدرِ ذنبِه، وعاقبةُ أمرِه الجنَّةُ لا محالةَ. وهو مَذهَبُ أبي حنيفةَ، والثَّوريِّ، ومالكٍ، والشَّافعيِّ، والأوزاعيِّ، وأحمدَ بنِ حنبَلٍ، وأهلِ الظَّاهِرِ، وعبدِ اللهِ بنِ سعيدٍ القَطَّانِ، والحارِثِ ابنِ أسَدٍ، وعبدِ العزيزِ بنِ يحيى المكِّيِّ، رحمهم اللهُ)[٣].

٦- قال التَّفْتازانيُّ: (ذهب كثيرٌ مِن العُلَماءِ وجميعُ الفُقَهاءِ إلى صحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ، وترتُّبِ الأحكامِ عليه في الدُّنيا والآخِرةِ، ومَنَعَه الشَّيخُ أبو الحسَنِ والمُعتزِلةُ وكثيرٌ مِن المُتكلِّمين)[٤].

(١) يُنظر: ((تبصرة الأدلة)) (ص: ٣٨، ٤١، ٤٢).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ٢٥٨).

(٣) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٨٥).

(٤) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٢٦٤).

وقال أيضًا: (فإن قيل: أكثَرُ أهلِ الإسلامِ آخِذونَ بالتَّقليدِ، قاصِرونَ أو مُقَصِّرونَ في الاستدلالِ، ولم تَزَلِ الصَّحابةُ ومَن بَعْدَهم مِن الأئمَّةِ والخلفاءِ والعُلَماءِ يكتفون منهم بذلك، ويُجْرُونَ عليهم أحكامَ المُسلمينَ، فما وجهُ هذا الاختلافِ وذهابِ كثيرٍ مِن العُلَماءِ والمجتهدين إلى أنَّه لا صحَّةَ لإيمانِ المُقَلِّدين؟ قُلنا: ليس الخلافُ في هؤلاء الَّذين نشؤوا في ديارِ الإسلامِ مِن الأمصارِ والقُرى والصَّحاري، وتواتَر عندَهم حالُ النَّبيِّ عليه السَّلامُ وما أُوتيَ مِن المعجزاتِ، ولا في الَّذين يتفكَّرون في خَلقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ؛ فإنَّهم كلَّهم مِن أهلِ النَّظَرِ والاستدلالِ، بل فيمَن نشأ على شاهِقِ جَبَلٍ مثلًا ولم يتفكَّرْ في ملَكوتِ السَّمواتِ والأرضِ، فأخبره إنسانٌ بما يُفتَرَضُ عليه اعتقادُه فصَدَّقه فيما أخبره بمجَرَّدِ إخبارِه مِن غيرِ تفكُّرٍ وتدبُّرٍ. وأمَّا ما يُحكى عن المُعتزِلةِ مِن أنَّه لا بُدَّ في صحَّةِ الإسلامِ مِن النَّظَرِ والاستدلالِ والاقتدارِ على تقريرِ الحُجَجِ ودَفعِ الشُّبهةِ، فبُطلانُه يكادُ يَلحَقُ بالضَّروريات مِن دينِ الإسلامِ)[1].

وقال أيضًا: (الحقُّ أنَّ المعرفةَ بدليلٍ إجماليٍّ يرفَعُ النَّاظِرَ عن حضيضِ التَّقليدِ فَرضُ عَينٍ لا مخرَجَ عنه لأحدٍ مِن المكَلَّفين، وبدليلٍ تفصيليٍّ يتمكَّنُ معه مِن إزاحةِ الشُّبَهِ وإلزامِ المنكِرينَ وإرشادِ المُسترشِدينَ فَرضُ كفايةٍ لا بدَّ مِن أن يقومَ به البعضُ)[2].

٧- جاء في كتابِ «فواتِح الرَّحَموت بشَرحِ مُسَلَّمِ الثُّبوت»: (المَذهَبُ «الصَّحيحُ لصِحَّةِ ايمانِ المُقَلِّدِ عندَ الأئمَّةِ الأربعةِ» الإمامِ أبي حنيفةَ، والإمامِ الشَّافعيِّ، والإمامِ مالِكٍ، والإمامِ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، رضوانُ اللهِ تعالى عليهم، «وكثيرٍ

(١) ((شرح المقاصد في علم الكلام)) (٢/ ٢٦٧).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٤٦).

مِن المُتكلِّمين خِلافًا للأشْعَريِّ، وإن كان آثمًا في تركِ النَّظَرِ» والاستدلالِ، أمَّا قَبولُ إيمانِ المُقَلِّدِ فثابتٌ بالدَّلائِلِ القطعيَّةِ؛ فإنَّه تواتر أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كان يقبَلُ إيمانَ كُلِّ أحدٍ، وإن حصل مِن دونِ نَظَرٍ، حتَّى مِن الصِّبيانِ الَّذين لم يَقدِروا على النَّظَرِ أصلًا، وكذا تواتَر من الصَّحابةِ والتَّابعينَ مِن غيرِ نكيرٍ، والخلافُ إنَّما نشأ بعدَهم، وأمَّا التَّأثيمُ بتركِ النَّظَرِ فلم ينُصَّ عليه الأئمَّةُ، إنَّما حكَم المتأخِّرونَ به مِن جهةِ تَركِ النَّظَرِ الَّذي كان واجبًا، وهذا ليس بشَيءٍ؛ فإنَّ النَّظَرَ ما كان واجبًا إلَّا لتحصيلِ الإيمانِ، وإذا حصل الإيمانُ ارتفع سَبَبُ وُجوبِه، فلا إثمَ في التَّركِ)[1].

المطلبُ السَّادسُ: حُكمُ مُرتَكِبِ الكبيرةِ عندَ الماتُريديَّةِ

ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ مرتكِبَ الكبيرةِ غيرَ المستَحِلِّ لها فاسِقٌ وليس بكافرٍ، وهو تحتَ مشيئةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ إن مات مِن غيرِ تَوبةٍ؛ إن شاء عذَّبه، وإن شاء غفَر له، وهذا حقٌّ، لكنَّهم يقولون: هو مؤمِنٌ كاملُ الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، فهو لا يَزيدُ بالطَّاعاتِ، ولا يَنقُصُ بالمعاصي، فوافق الماتُريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ في عَدَمِ تكفيرِ مُرتكِبِ الكبيرةِ، وفي القَولِ بأنَّه تحتَ المشيئةِ، وخالفوهم في القولِ بأنَّه كامِلُ الإيمانِ، وأنَّ المعاصيَ لا تَنقُصُ الإيمانَ.

أقوالُ الماتُريديَّةِ في مرتكِبِ الكبيرةِ:

١- قال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (أهلُ الحقِّ يقولونَ: إنَّ مَن اقترَف كبيرةً غيرَ مُستحِلٍّ لها ولا مستَخِفٍّ بمَن نهى عنها، بل لغَلَبةِ شهوةٍ أو حميَّةٍ، نرجو اللهَ تعالى أن يغفِرَ له، ونخافُ أن يُعذِّبَه عليه، فهذا اسمُه المؤمِنُ، وبقيَ على ما كان عليه

(١) ((فواتح الرحموت)) لعبد العلي الأنصاري (٢/ ٦٤٤).

مِن الإيمانِ، [ولم يَزُلْ عنه][(١)] إيمانُه ولم ينتَقِصْ، ولا يخرجُ مِن الإيمانِ إلَّا مِن البابِ الَّذي دخله، وحُكمُه أنَّه لو مات مِن غيرِ تَوبةٍ فَلِلَّهِ تعالى فيه المشيئةُ؛ إن شاء عفا عنه بفَضلِه وكرَمِه، أو ببَرَكةِ ما معه مِن الإيمانِ والحسَناتِ، أو بشَفاعةِ بعضِ الأخيارِ، وإن شاء عذَّبه بقَدرِ ذنبِه، ثمَّ عاقبةُ أمرِه الجنَّةُ لا مَحالةَ، ولا يُخَلَّدُ في النَّارِ؛ أمَّا الاسمُ فلأنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ، والكُفرَ هو التَّكذيبُ، وهذا الَّذي ارتكب هذه الكبيرةَ لكَسَلٍ أو حميَّةٍ أو أَنَفةٍ أو غَلَبةِ شَهوةٍ، كان التَّصديقُ معه باقيًا، وما دام التَّصديقُ موجودًا كان التَّكذيبُ منعَدِمًا؛ لِمُضادَّةٍ بيْنَهما، فالقولُ بكُفرِه والتَّكذيبُ منعَدِمٌ، أو بزَوالِ الإيمانِ والتَّصديقُ قائِمٌ، أو بثُبوتِ النِّفاقِ والتَّصديقُ في القلبِ متقرِّرٌ: قولٌ ظاهرُ الفسادِ)[(٢)].

٢- وقال أبو البركاتِ النَّسَفيُّ: (مُقترِفُ الكبيرةِ عمدًا غيرَ مستحِلٍّ لها ولا مستخِفٍّ لِمَن نهى عنها، لا يخرُجُ مِن الإيمانِ؛ لبقاءِ التَّصديقِ، ولا يخرُجُ أحدٌ مِن الإيمانِ إلَّا مِن البابِ الَّذي دخل فيه، والعاصي إذا مات بغيرِ تَوبةٍ فهو في مشيئةِ اللهِ تعالى؛ إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنَّةَ بفَضلِه وكَرَمِه، أو ببَرَكةِ ما معه مِن الإيمانِ والطَّاعاتِ، أو شَفاعةِ بعضِ الأخيارِ، وإن شاء عذَّبه بقَدرِ ذنْبِه صغيرًا كان أو كبيرًا، ثمَّ عاقِبةُ أمْرِه الجنَّةُ، ولا يُخَلَّدُ في النَّارِ... وقالت المُرجئةُ الخبيثيَّةُ: لا يَضُرُّ مع الإيمانِ ذَنبٌ، كما لا ينفَعُ مع الكُفرِ طاعةٌ، وزعَموا أنَّ أحدًا مِن المُسلِمينَ لا يُعاقَبُ على شيءٍ مِن الكبائرِ!)[(٣)].

(١) في المطبوع: (ولم يزل عِندَ).

(٢) يُنظر: ((التمهيد في أصول الدين)) (ص: ١٣٦، ١٣٧).

(٣) ((الاعتماد في الاعتقاد)) (ص: ٣٩٧، ٤٠١).

أمَّا أهلُ السُّنَّة والجَماعةِ فيقولون: إنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ، وإنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ ناقصُ الإيمانِ[(١)].

١- قال التِّرْمذيُّ بعدَ حديث: ((لا يزني الزَّاني حينَ يزني وهو مؤمِنٌ، ولا يَسرِقُ السَّارِقُ حينَ يَسرِقُ وهو مُؤمِنٌ، ولكِنَّ التَّوبةَ معروضةٌ))[(٢)]: (قد رُوِيَ عن أبي هريرةَ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: «إذا زنى العبدُ خَرَج منه الإيمانُ، فكان فوقَ رأسِه كالظُّلَّةِ، فإذا خرج من ذلك العَمَلِ عاد إليه الإيمانُ»[(٣)]. وقد رُوِيَ عن أبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ عَليٍّ أنَّه قال في هذا: «خرج من الإيمانِ إلى الإسلام»[(٤)]. وقد رُوِيَ من غيرِ وَجهٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه قال في الزِّنا والسَّرِقةِ: «من أصاب من ذلك شيئًا فأُقيمَ عليه الحَدُّ فهو كفَّارةُ ذنبِه، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستَرَ اللهُ عليه فهو إلى اللهِ؛ إن شاء عذَّبه يومَ القيامةِ، وإن شاء غَفَر له»... وهذا قولُ أهلِ العِلمِ، لا نعلَمُ أحدًا كَفَّر أحدًا بالزِّنا أو السَّرِقةِ وشُربِ الخَمرِ)[(٥)].

(١) يُنظر مسألة الإجماعَ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ (ص: ٣٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧) واللفظُ له من حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ الله عنه مرفوعًا: ((لا يزني الزَّاني حينَ يزني وهو مؤمِنٌ، ولا يَسرِقُ حِينَ يَسرِقُ وهو مُؤمِنٌ، ولا يَشرَبُ الخَمرَ حينَ يَشرَبُها وهو مُؤمِنٌ، والتَّوبةُ مَعْروضةٌ بَعْدُ)).

(٣) أخرجه الترمذيُّ معلقًا بعد حديث (٢٦٢٥)، أخرجه أبو داود (٤٦٩٠) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه بلفظ: ((إذا زنى الرَّجُلُ خرج منه الإيمانُ كان عليه كالظُّلَّةِ، فإذا انقلع رجَع إليه الإيمانِ)). صحَّحه على شرطِ الشَّيخين: الحاكم في ((المستدرك)) (٥٦)، والذهبي في ((الكبائر)) (١٦٤)، وصحَّح إسنادَه ابنُ حجر في ((فتح الباري)) (١٢/ ٦٢).

(٤) أخرجه الترمذي معلَّقًا بعد حديث (٢٦٢٥)، وإسحاق بن راهويه في ((المسند)) (٤١٨)، والبزار (٩٤٣٦).

(٥) أخرجه الترمذي في ((السنن)) (٥/ ١٥، ١٦)، وأخرجه البخاري (٧٢١٣) واللفظ له، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عُبادةَ بنِ الصَّامتِ رضِيَ اللهُ عنه بلفظ: ((... ومَن أصَابَ مِن ذلكَ شيئًا =

٢- وقال الآجُرِّيُّ: (ما أحسَنَ ما قاله محمَّدُ بنُ عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهما؛ وذلك أنَّ الإيمانَ يزيدُ ويَنقُصُ، يزيدُ بالطَّاعاتِ، ويَنقُصُ بالمعاصي، والإسلامُ لا يجوزُ أن يقالَ: يزيدُ ويَنقُصُ! وقد روى جماعةٌ ممَّن تقدَّم أنَّهم قالوا: إذا زنى نُزِع منه الإيمانُ، فإن تاب ردَّه اللهُ إليه، كُلُّ ذلك دليلٌ على أنَّ الإيمانَ يزيدُ ويَنقُصُ، والإسلامُ ليس كذلك؛ ألا ترى إلى قولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «بَينَ العَبدِ وبَينَ الكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ؛ فمن ترك الصَّلاةَ فقد كفَرَ»، وعن ابنِ مسعودٍ قال: إنَّ اللهَ تعالى قَرَن الزَّكاةَ في كتابِه مع الصَّلاةِ، فمن لم يُزَكِّ فلا صلاةَ له)[١].

٣- وقال قِوَامُ السُّنَّةِ الأصبهانيُّ: (قال بعضُ العُلَماءِ: الأصولُ التي ضَلَّ بها الفِرَقُ سَبعةُ أصولٍ: القَولُ في ذاتِ اللهِ سُبحانَه، والقَولُ في صفاتِه، والقَولُ في أفعالِه، والقَولُ في الوعيدِ، والقَولُ في الإيمانِ، والقَولُ في القُرآنِ، والقَولُ في الإمامةِ...

والخوارِجُ تزعُمُ أنَّ المسلِمَ يَكفُرُ بكبيرةٍ يعمَلُها، والمُرجِئةُ تقولُ: إنَّ العَمَلَ ليس من الإيمانِ، وإنَّ مرتَكِبَ الكبيرةِ مُؤمِنٌ، وإن الإيمانَ لا يزيدُ ولا يَنقُصُ!)[٢].

٤- قال البَغَويُّ تعليقًا على حديثِ: ((سِبابُ المُسلِمِ فُسوقٌ، وقِتالُه كُفرٌ)): (المُرجِئةُ: هم الذين لا يرون الطَّاعةَ من الإيمانِ، ويقولون: الإيمانُ لا يزيدُ بالطَّاعةِ، ولا يَنقُصُ بالمعصيةِ! وحُكمُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بأنَّ قِتالَ المسلِمِ كُفرٌ: إشارةٌ إلى أنَّ تَرْكَ القتالِ من الإيمانِ، وفِعلَه يَنقُصُ الإيمانَ)[٣].

= فَعُوقِبَ في الدُّنْيَا فَهو كَفَّارَةٌ له، ومَن أَصَابَ مِن ذلكَ شيئًا فَسَتَرَهُ اللهُ فأمْرُه إلى اللَّهِ؛ إنْ شاءَ عاقَبه، وإنْ شاءَ عفا عنه)).

(١) ((الشريعة)) (٢/ ٥٩٣، ٥٩٤).

(٢) ((الحجة في بيان المحجة)) (٢/ ٤٠٩).

(٣) ((شرح السنة)) (١٣/ ١٢٩، ١٣٠).

٥- وقال ابن تيميَّة: (هم [أي: أهلُ السُّنَّةِ] في بابِ الأسماءِ والأحكامِ والوَعدِ والوَعيدِ وَسَطٌ بيْن الوعيديَّةِ الَّذين يجعَلونَ أهلَ الكبائرِ مِن المُسلِمينَ مُخَلَّدينَ في النَّارِ، ويُخرِجونَهم مِن الإيمانِ بالكُلِّيَّةِ، ويُكذِّبونَ بشَفاعةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وبيْنَ المُرجِئةِ الَّذين يقولون: إيمانُ الفُسَّاقِ مِثلُ إيمانِ الأنبياءِ، والأعمالُ الصَّالحةُ ليست مِن الدِّينِ والإيمانِ، ويُكَذِّبون بالوَعيدِ والعِقابِ بالكُلِّيَّةِ! فيؤمِنُ أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ بأنَّ فُسَّاقَ المُسلِمينَ معهم بعضُ الإيمانِ وأصلُه، وليس معهم جميعُ الإيمانِ الواجِبِ الَّذي يَستَوجِبونَ به الجَنَّةَ، وأنَّهم لا يُخَلَّدونَ في النَّارِ، بل يخرجُ منها مَن كان في قَلْبِه مِثقالُ حَبَّةٍ مِن إيمانٍ أو مِثقالُ خَرْدَلةٍ مِن إيمانٍ، وأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ادَّخَر شَفاعتَه لأهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتِه)[1].

وقال أيضًا: (أهلُ السُّنَّةِ يقولون: الفُسَّاقُ يخرُجون من النَّارِ بالشَّفاعةِ، وإنَّ معهم إيمانًا يخرُجون به من النَّارِ، لكِنْ لا يُطلَقُ عليهم اسمُ الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ المُطلَقَ هو الذي يستحِقُّ صاحِبُه الثَّوابَ ودُخولَ الجنَّةِ، وهؤلاء ليسوا من أهلِه، وهم يدخُلون في الخِطابِ بالإيمانِ؛ لأنَّ الخطابَ بذلك هو لمن دخل في الإيمانِ وإنْ لم يَستكمِلْه؛ فإنَّه إنَّما خوطِبَ ليفعَلَ تمامَ الإيمانِ... مَن لم يكُنْ من المؤمنين حقًّا يقالُ فيه: إنَّه مُسلِمٌ ومعه إيمانٌ يمنَعُه الخلودَ في النَّارِ، وهذا مُتَّفَقٌ عليه بينَ أهلِ السُّنَّةِ. لكِنْ هل يُطلَقُ عليه اسمُ الإيمانِ؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه؛ فقيل: يقالُ مُسلِمٌ، ولا يقالُ: مُؤمِنٌ. وقيل: بل يقالُ: مُؤمِنٌ.

والتَّحقيقُ أن يقالَ: إنَّه مُؤمِنٌ ناقِصُ الإيمانِ؛ مُؤمِنٌ بإيمانِه، فاسِقٌ بكبيرتِه، ولا يُعطى الاسمَ المُطلَقَ؛ فإنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ نَفَيا عنه الاسمَ المطلَقَ، واسمُ الإيمانِ يتناوَلُه فيما أمَرَ اللهُ به ورَسولُه؛ لأنَّ ذلك إيجابٌ عليه وتحريمٌ عليه،

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٣/ ٣٧٤).

وهو لازِمٌ له كما يلزَمُه غيرُه، وإنَّما الكلامُ في اسمِ المدحِ المُطلَقِ، وعلى هذا فالخِطابُ بالإيمانِ يدخُلُ فيه ثلاثُ طوائفَ: يدخُلُ فيه المؤمِنُ حَقًّا، ويدخُلُ فيه المنافِقُ في أحكامِه الظَّاهِرةِ، وإن كانوا في الآخِرةِ في الدَّركِ الأسفَلِ من النَّارِ، وهو في الباطِنِ ينفي عنه الإسلامَ والإيمانَ، وفي الظَّاهِرِ يُثبِتُ له الإسلامَ والإيمانَ الظَّاهِرَ، ويدخُلُ فيه الذين أسلموا وإن لم تدخُلْ حقيقةُ الإيمانِ في قُلوبِهم، لكِنْ معهم جزءٌ من الإيمانِ والإسلامِ يثابون عليه)[1].

المبحثُ الثَّالثُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في النُّبُوَّةِ والمُعجِزةِ والكَرامةِ

يَثبُتُ صِدقُ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ عندَ الماتُريديَّةِ بكَونِهم أصفياءَ أنقياءَ قبْلَ الرِّسالةِ وبَعْدَها، وبتأييدِ اللهِ لهم بالآياتِ المُعجِزةِ الخارجةِ عن طبائِعِ البَشَرِ الدَّالَّةِ على صِدقِهم، ويَشترِطُون في المعجزةِ حتَّى تكونَ دليلًا صحيحًا على إثباتِ النُّبوَّةِ ثلاثةَ شُروطٍ: خَرقُ العادةِ، والتَّحدِّي، وعَدَمُ المعارَضةِ.

١- قال أبو منصورٍ الماتُريديُّ: (الأصلُ عِندَنا في إعلامِ الرُّسُلِ وَجهانِ:

أحَدُهما: ظُهورُ أحوالِهم على جهةٍ تَدفَعُ العُقولُ عنهم الرِّيبةَ، وتأبى فيهم توهُّمَ الظِّنَّةِ بما صَحِبوهم في الصِّغَرِ والكِبَرِ، فوَجَدوهم طاهِرينَ أصفياءَ أتقياءَ بيْنَ أظهُرِ قَومٍ ما احتمل التَّسويةَ بيْنَهم على ذلك، ولا تربيتُهم تبلُغُ ذلك على ظُهورِ أحوالِهم لهم، وكونِهم بيْنَهم في القرارِ والانتشارِ، فيُعلَمُ بإحاطةٍ أنَّ ذلك حِفظُ مَن يعلَمُ أنَّه يُقيمُهم مقامًا شريفًا، ويجعلُهم أُمَناءَ على الغُيوبِ والأسرارِ، وهذا ممَّا تميلُ إلى قَبولِه الطَّبيعةُ، ويستحسِنُ جميعَ أمورِهم العقلُ، فيكونُ الرَّادُّ عليه يَرُدُّ بعدَ المعرفةِ ردَّ تعنُّتٍ له...

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٧/ ٢٤٠، ٢٤١). ويُنظر منه أيضًا: (١٥/ ٣١٦)، (٢٠/ ١٢٤)، (٢٨/ ٧٢).

والثَّاني: مجيءُ الآياتِ الخارجةِ عن طبائعِ أهل البَصَرِ في ذلك النَّوعِ، الممتَنِعةِ عن أن يُطمعَ في مِثلِها أو يَبلُغَ بكُنهِها التَّعلُّمُ، مع ما لو احتُمل أن يبلُغَ أحَدٌ ذلك بالتَّعلُّمِ والاجتهادِ؛ فإنَّ الرُّسُلَ بما نشؤوا لا في ذلك ورُبُّوا لا به، يَظهَرُ أنَّهم استفادوه باللهِ، أكرمَهم بذلك لما يجعَلُهم أمناءَ على وَحْيِه)[1].

وأمَّا جمهورُ الماتُريديَّةِ فيَرَون أنَّه لا دليلَ على صِدقِ النَّبيِّ غيرُ المعجزةِ؛ بحُجَّةِ أنَّ المعجزةَ وَحْدَها هي الَّتي تفيدُ العِلمَ اليقينيَّ بثبوتِ نبُوَّةِ النَّبيِّ أو الرَّسولِ.

٢- وقال البَزْدَويُّ: (لا يُتصوَّرُ ثبوتُ الرِّسالةِ بلا دليلٍ، فيكونُ الثُّبوتُ بالدَّلائِلِ، وليست تلك الدَّلائِلُ إلَّا المعجزاتِ، فثبتت رسالةُ كُلِّ رَسولٍ بمعجزاتٍ ظهرت على يديه، فكانت معجزاتُ موسى عليه السَّلامُ العصا واليَدَ البيضاءَ وغَيرَهما مِن المعجزاتِ، ومُعجزاتُ عيسى عليه السَّلامُ إحياءَ الموتى وإبراءَ الأكمَهِ والأبرَصِ وغيرَ ذلك، ومُعجزاتُ محمَّدٍ عليه السَّلامُ القُرآنَ؛ فإنَّ العَرَبَ بأجمَعِهم مع فصاحَتِهم عَجَزوا عن الإتيانِ بمِثلِه، فعجزوا عن ذلك فكانت المعجزاتُ دليلَ صِدقِ دعواهم الرِّسالةَ؛ فإنَّ ما ظهر ليس في وُسعِ بشرٍ، فعُلِم أنَّ اللهَ هو المنشئُ، وإنَّما ينشِئُها لتكونَ دليلًا على صِدقِ دعواه، فإنَّ قومَ كُلِّ رَسولٍ سألوا منه دلائِلَ صِدقِه، فدعا اللهَ تعالى ليؤيِّدَه بإعطاءِ ما طلبوا منه، فلمَّا أعطاه دليلَ صِدقِه الَّذي طلَب منه قومُه، صار ذلك دليلَ صِدقِه مِن اللهِ تعالى؛ فإنَّ اللهَ لا يؤيِّدُ الكاذِبَ، ولا بُدَّ للنَّاسِ مِن معرفةِ الرُّسُلِ، ولا طريقَ للمَعرفةِ سِوى المُعجزاتِ)[2].

٣- وقال أبو المُعينِ النَّسَفيُّ: (إذا جاء واحِدٌ وادَّعى الرِّسالةَ في زمانِ جوازِ وُرودِ الرُّسُلِ لا يجِبُ قَبولُ قولِه بدونِ إقامةِ الدَّليلِ؛ لِما أنَّ تعيُّنَ هذا المدَّعي

(١) ((التوحيد)) (ص: ١٨٨، ١٨٩).

(٢) ((أصول الدين)) (ص: ٩٧، ٩٨).

للرِّسالةِ ليس في حَيِّزِ الواجباتِ؛ لانعدامِ دلالةِ العَقلِ على تعيُّنِه، فبقيَ في حَيِّزِ الممكناتِ، ورُبَّما يكونُ كاذِبًا في دعواه، فكان القولُ بوجوبِ قَبولِ قَولِه قولًا بوجوبِ قَبولِ قَولِ مَن يكونُ قَبولُ قَولِه كُفرًا، وهذا خَلفٌ من القولِ، وإذا لم يجِبْ قَبولُ قَولِه بدونِ الدَّليلِ يُطالَبُ بالدَّليلِ، وهو المُعجزةُ)[1].

وقال أيضًا: (المعجزةُ، وحَدُّها على طريقةِ المُتكلِّمين: أنَّها ظهورُ أمرٍ بخلافِ العادةِ في دارِ التَّكليفِ؛ لإظهارِ صِدقِ مدَّعي النُّبوَّةِ، مع نُكولِ مَن يُتحدَّى به عن معارضتِه بمِثلِه. وإنَّما قُيِّد بدارِ التَّكليفِ؛ لأنَّ ما يظهَرُ مِن النَّاقضِ للعادةِ في دارِ الآخرةِ لا يكونُ معجزةً. وإنَّما قُلْنا: لإظهارِ صِدقِ مدَّعي النُّبوَّةِ؛ ليقَعَ الاحترازُ به عمَّا يُظهِرُ مدَّعي الألوهيَّةِ؛ إذ ظهورُ ذلك على يَدِه جائزٌ عندَنا، وفيه أيضًا احترازٌ عمَّا يظهَرُ على يدِ الوليِّ؛ إذ ظهورُ ذلك كرامةً للوليِّ جائزٌ عِندَنا. وإنَّما قُلْنا: لإظهارِ صِدقِه؛ لأنَّ ذلك لو ظهر لإظهارِ كَذِبِه لا يكونُ ذلك معجزةً له، ولا دليلًا على صدقِه، بل يكونُ دليلًا على كَذِبِه في دعواه. وإنَّما قُلْنا: مع نُكولِ مَن يُتحدَّى به عن معارضتِه بمِثلِه؛ لأنَّ النَّاقِضَ للعادةِ لو ظهر على يَدِه، ثمَّ ظهر على يدِ المتحدِّي به مِثلُه؛ لخرج ما ظهر على يدِه عِندَ المعارضةِ عن الدَّلالةِ؛ إذ مثلُه الَّذي ظهر على يَدَيْ مَن يُكَذِّبُه يكونُ دليلَ صِدقِ مَن يكذِّبُه، فيَتعارَضُ الدَّليلانِ؛ فيسقُطانِ)[2].

وقال أيضًا: (ظهورُ الكرامةِ على طريقِ نَقضِ العادةِ للوليِّ جائزٌ غيرُ ممتَنِعٍ... وأهلُ الحقِّ أقرُّوا بذلك لِما اشتَهَر مِن الأخبارِ واستفاض مِن الحكاياتِ عن الأخيارِ... فلا وَجهَ إلى ردِّ ما انتشر به الخبرُ عن صالحي الأمَّةِ في ذلك، ثمَّ ما

(١) ((التمهيد لقواعد التوحيد)) (ص: ٤٤- ٤٦).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٤٦).

ظنُّوا «أي: المُعتزلةُ» أنَّه يؤدِّي إلى انسدادِ طريقِ الوصولِ إلى معرفةِ النَّبيِّ عليه السَّلامُ، فظَنٌّ باطِلٌ، بل كُلُّ كرامةٍ للوَليِّ تكونُ مُعجزةً للرَّسولِ؛ فإنَّ بظُهورِها يُعلَمُ أنَّه وليٌّ، ولن يكونُ وليًّا إلَّا أن يكونَ محقًّا في ديانتِه؛ إذ المعتَقِدُ دينًا باطلًا عدُوٌّ للهِ تعالى لا وَلِيُّه، وكونُه محقًّا في ديانتِه -وديانتُه الإقرارُ برسالةِ رَسولِه، واتِّباعُه إيَّاه في دينِه- دليلُ صِحَّةِ رسالةِ رَسولِه، فمَن جعل ما هو معجزةٌ للرَّسولِ ودَلالةُ صِدقِه مُبطِلًا للمُعجزةِ وسادًّا لطريقِ الوصولِ إلى معرفتِها، فقد وقع في غلَطٍ فاحِشٍ، وخطَأٍ بيِّنٍ، ثمَّ كيف يؤدِّي ذلك إلى التباسِ الكرامةِ بالمعجزةِ، والمعجزةُ تظهَرُ على إثرِ الدَّعوى، والوَليُّ لو ادَّعى الرِّسالةَ لكَفَر مِن ساعتِه، وصار عدوًّا للهِ تعالى، ولا يُتصوَّرُ بعد ذلك ظهورُ الكرامةِ على يَدِه؟! وكذا صاحِبُ المعجزةِ لا يكتُمُ معجزتَه، بل يُظهِرُها، وصاحِبُ الكرامةِ يجتَهِدُ في كتمانِها، ويخافُ أنَّها مِن قَبيلِ الاستدراجِ له دونَ المعجزةِ، ويخافُ الاغترارَ لدى الاشتهارِ... ثمَّ فيها فائدةُ ثُبوتِ رسالةِ مَن آمنَ به الوليُّ، وصيرورةِ الوَليِّ كمَن عاينَ مِن أهلِ عَصرِ النَّبيِّ معجزتَه، وتصيرُ أيضًا مبعثةً له على الجِدِّ والاجتهادِ في العباداتِ، والاحترازِ عن السَّيِّئاتِ)[1].

٤- وقال النَّاصريُّ الحنفي: (المعجزةُ توجِبُ عِلمَ اليقينِ بنُبوَّةِ الرُّسُلِ بواسطةِ التَّأمُّلِ وتركِ الإعراضِ عن النَّظَرِ فيها، وإنَّما جَهِل مَن جَهِل بعدَ ظُهورِ آياتِ الرُّسُلِ بتَركِ التَّأمُّلِ، ولم يُعذَرْ بالتَّركِ؛ لأنَّ العقلَ ممَّا يلزمُه التَّأمُّلُ فيها؛ لأنَّه حُجَّةٌ مِن حُجَجِ اللهِ تعالى، وهي تتعاضَدُ ولا تتضادُّ، ولو كانت الحُجَجُ موجِبةً للعلمِ جَبرًا، لَما تعلَّق بها ثوابٌ ولا عِقابٌ؛ فالمعجزةُ رأسُ الحُجَجِ، وهي تزدادُ عِندَ البحثِ

(١) ((التمهيد لقواعد التوحيد)) (ص: ٥١، ٥٢).

والتَّأمُّلِ إيضاحًا واستنارةً وقوَّةً ووكادةً)[١].

٥- وقال ملا القاريُّ: (الكراماتُ للأولياءِ حقٌّ، أي: ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ولا عِبرةَ بمخالفةِ المُعتزِلةِ وأهلِ البدعةِ في إنكارِ الكرامةِ، والفَرقُ بيْنَهما أنَّ المعجزةَ أمرٌ خارقٌ للعادةِ؛ كإحياءِ الميِّتِ، وإعدامِ جَبَلٍ على وَفقِ التَّحدِّي، وهو دعوى الرِّسالةِ، والكرامةُ خارقٌ للعادةِ إلَّا أنَّها غيرُ مقرونةٍ بالتَّحدِّي، وهي كرامةٌ للوَليِّ، وعلامةٌ لصِدقِ النَّبيِّ؛ فإنَّ كرامةَ التَّابعِ كرامةُ المتبوعِ... كُلُّ ما جاز أن يكونَ معجزةً لنبيٍّ جاز أن يكونَ كرامةً لوليٍّ، لا فارقَ بيْنَهما إلَّا التَّحدِّي... والحاصِلُ أنَّ الأمرَ الخارقَ للعادةِ هو بالنِّسبةِ إلى النَّبيِّ معجزةٌ سواءٌ ظهر مِن قِبَلِه أو مِن قِبَلِ أمَّتِه؛ لدَلالتِه على صِدقِ نبُوَّتِه، وحقِّيَّةِ رسالتِه، فبهذا الاعتبارِ جُعِل معجزةً له، وإلَّا فحقيقةُ المعجزةِ أن تكونَ مقارِنةً للتحدِّي على يدِ المدَّعي، وبالنِّسبةِ إلى الوَليِّ كرامةٌ)[٢].

وقد تقَدَّمَ في البابِ الأوَّلِ بيانُ الحقِّ في هذه المسْألة[٣].

المبحثُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في القَضاءِ والقَدَرِ[٤]

المطلبُ الأوَّلُ: مراتِبُ القضاءِ والقَدَرِ عندَ الماتُريديَّةِ

يوافقُ الماتُريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ في الإيمانِ بالقَدَرِ مِن حَيثُ الجملةُ، بَيْدَ أنَّ عندَهم بعضَ الخَلَلِ في بعضِ مسائِلِه -كمسألةِ أفعالِ العبادِ-؛ بسببِ تأثُّرِهم بالفلسفةِ وخَوضِهم في عِلمِ الكلامِ.

(١) ((النور اللامع)) (ص: ١٤، ١٥).

(٢) ((شرح الفقه الأكبر)) (ص: ٧٩).

(٣) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٤٨١).

(٤) للتوسُّع يُنظر كتاب: ((الماتريدية دراسة وتقويمًا)) لأحمد الحربي.

والإيمانُ بالقَدَرِ يَشتَمِلُ على أربَعِ مَراتِبَ، لا يكونُ العبدُ مُؤمِنًا بالقَدَرِ حتَّى يؤمِنَ بها، وهي:

١- عِلمُ اللهِ القديمُ، وأنَّه قد عَلِم أعمالَ العبادِ قبل أن يَعمَلوها.

٢- كتابةُ ذلك في اللَّوحِ المحفوظِ.

٣- مشيئةُ اللهِ العامَّةُ وقُدرتُه الشَّاملةُ.

٤- إيجادُ اللهِ لكُلِّ المخلوقاتِ، وأنَّه الخالِقُ وما سواه مخلوقٌ[(١)].

والماتُريديَّةُ يُثبتون هذه المراتِبَ، بَيْدَ أنَّها ليست واضحةً في كلامِهم كوضوحِها في كلامِ أهلِ السُّنَّةِ؛ فهم يَنصُّون على العِلمِ والخلقِ، أمَّا المشيئةُ فيذكرونَها في بحثِهم لمسألةِ الإرادةِ، وأمَّا الكتابةُ فقَلَّ أن يذكُروها[(٢)].

المطلبُ الثَّاني: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في أفعالِ العبادِ

ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ أفعالَ العبادِ مَخلوقةٌ لله تعالى، وأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلَقَها كُلَّها خيرًا كانت أو شرًّا، واستدلُّوا على ذلك بأدِلَّةٍ كثيرةٍ نقليَّةٍ وعقليَّةٍ[(٣)].

والقولُ بأنَّ اللهَ تعالى خالِقُ أفعالِ العِبادِ خَيرِها وشَرِّها هو القولُ الحقُّ الذي دلَّ عليه السَّمعُ والعقلُ، وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وسَلَفِ الأمَّةِ، لكِنْ بالنِّسبةِ لعَلاقةِ العِبادِ بأفعالِهم فقد حاولت الماتُريديَّةُ التَّوسُّطَ بَينَ قولِ المُعتزِلةِ

(١) يُنظر: ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٣/ ١٤٨- ١٥٠).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٢١، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٤)، ((التمهيد لقواعد التوحيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٧٥، ٨١، ٨٢).

(٣) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٢١-٢٥٦)، ((أصول الدين)) للبزدوي (ص: ٩٩، ١٠٢، ١٠٥)، ((التمهيد لقواعد التوحيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٦٢، ٦٤، ٦٥).

وقولِ الجبريَّةِ، فقالوا: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالى، وهي كَسبٌ من العبادِ.

قال الماتُريديُّ: (إنَّ حقيقةَ ذلك الفِعلِ الذي هو للعبادِ من طريقِ الكَسْبِ، ولله من طريقِ الخَلقِ)[١].

وقد اختلفت عباراتُهم في بيانِ معنى الكَسْبِ[٢]، وحاصِلُ كلامِهم: أنَّ المؤثِّرَ في أصلِ الفِعلِ قُدرةُ اللهِ تعالى، والمؤثِّرَ في صفةِ الفِعلِ قُدرةُ العبدِ، وتأثيرُ العبدِ هذا هو الكَسْبُ عندَهم.

قال البياضيُّ: (أصلُ الفعلِ بقُدرةِ اللهِ، والاتصافُ بكَونِه طاعةً أو معصيةً بقُدرةِ العبدِ، وهو مَذهَبُ جُمهورِ الماتُريديَّةِ)[٣]، وهم يقصِدون بهذا أنَّ اللهَ تعالى لا يخلُقُ فِعلَ العبدِ إلَّا بعدَ أن يريدَه العبدُ ويختارَه.

وحقيقةُ قولِ الماتُريديَّةِ أنَّ للعبادِ إرادةً غيرَ مخلوقةٍ، وهي مبدأُ الفِعلِ، فعلى مَذهَبِهم العبادُ يتصرَّفون بمبادئِ أفعالِهم باستقلالٍ تامٍّ كما يشاؤونَ، وخَلقُ اللهِ تعالى لأفعالِهم إنَّما هو تَبَعٌ لإرادتِهم غيرِ المخلوقةِ، وقولُهم هذا قريبٌ من قَولِ المُعتزِلةِ.

ولا شَكَّ أنَّ قَولَ الماتُريديَّةِ هذا باطِلٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالى خالِقُ كُلِّ شيءٍ، والعبدُ -جِسمُه ورُوحُه وصِفاتُه وأفعالُه ودواعيه وكُلُّ ذرةٍ فيه- مخلوقٌ للهِ خَلقًا تصَرَّف به في عبدِه، فهو عبدٌ مخلوقٌ من كُلِّ وجهٍ، وبكُلِّ اعتبارٍ، وفَقرُه إلى خالقِه وبارِئِه من لوازمِ ذاتِه، وقلبُه بيَدِ خالقِه، وبيْنَ إصبَعَينِ من أصابِعِه يُقَلِّبُه كيف يشاءُ، فيجعلُه مريدًا لِما شاء وُقوعَه منه، كارهًا لِما لم يشَأْ وقوعَه؛ فما شاء كان، وما

(١) ((التوحيد)) (ص: ٢٢٨).

(٢) يُنظر: ((التمهيد لقواعد التوحيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٧١).

(٣) ((إشارات المرام)) (ص: ٢٥٦).

لم يشَأْ لم يكُنْ[١].

ولا يعني هذا أنَّ العبدَ مجبورٌ لا اختيارَ له، بل إنَّ اللهَ تعالى خَلَقَه على نشأةٍ وصِفةٍ يتمَكَّنُ بها مِن إحداثِ إرادتِه وأفعالِه، وتلك النَّشأةُ بمشيئةِ اللهِ وقُدرتِه وتكوينِه، فهو الَّذي خلَقَه وكوَّنه كذلك، وهو لم يجعَلْ نَفْسَه كذلك، بل خالِقُه وباريه جعَلَه مُحدِثًا لإرادتِه وأفعالِه، وبذلك أمَرَه ونهاه، وأقام عليه حجَّتَه، وعَرَّضه للثَّوابِ والعقابِ، فأمرَه بما هو متمكِّنٌ من إحداثِه، ونهاه عمَّا هو متمكِّنٌ من تركِه، ورتَّب ثوابَه وعقابَه على هذه الأفعالِ والتُّروكِ الَّتي مكَّنه منها، وأقدره عليها، وناطها به، وفطَرَ خَلْقَه على مدحِه وذَمِّه عليها؛ مؤمِنَهم وكافِرَهم، المُقِرَّ بالشَّرائعِ منهم والجاحِدَ لها، فكان مريدًا شائيًا بمشيئةِ اللهِ له، ولو لا مشيئةُ اللهِ أن يكونَ شائيًا لَكان أعجَزَ وأضعَفَ من أن يجعَلَ نَفسَه شائيًا؛ فالرَّبُّ سُبحانَه أعطاه مشيئةً وقُدرةً وإرادةً، وعرَّفه ما ينفعُه وما يضرُّه، وأمَره أن يجريَ مشيئتَه وإرادتَه وقدرتَه في الطَّريقِ الَّتي يصِلُ بها إلى غايةِ صلاحِه[٢].

فأفعالُ العبادِ إذًا هي أفعالُهم حقيقةً ومفعولةٌ للرَّبِّ تعالى؛ إذ إنَّ الفعلَ غيرُ المفعولِ، فالعبدُ فَعَل فِعلَه حقيقةً، واللهُ خالِقُه، وخالِقُ ما فَعَل به من القُدرةِ والإرادةِ، وخالِقُ فاعليَّتِه، وسِرُّ المسألةِ: أنَّ العبدَ فاعِلٌ مُنفَعِلٌ؛ فربُّه هو الذي جعله فاعِلًا بقدرتِه ومشيئتِه، وأقدَرَه على الفعلِ، وأحدث له المشيئةَ التي يفعَلُ بها[٣].

المطلبُ الثَّالثُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في القُدرةِ والاستطاعةِ والتَّكليفِ بما لا يُطاقُ

الفرعُ الأوَّلُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في القُدرةِ والاستطاعةِ

مسألةُ الاستطاعةِ أو القُدرةِ من المسائلِ الَّتي وقع فيها الخلافُ بَينَ الفِرَقِ

(١) يُنظر: ((شفاء العليل)) لابن القيم (ص: ١٤٤).

(٢) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ١٣٧، ١٣٨).

(٣) يُنظر: المصدر السابق: (ص: ١٣١).

الإسلاميَّةِ تبعًا للخلافِ الواقعِ في القَدَرِ؛ فالَّذين قالوا بالجَبرِ -وهم الجَهْميَّةُ ومَن وافقهم- قالوا بنفيِ الاستطاعةِ، لا مع الفِعلِ ولا قَبْلَه؛ وذلك لأنَّ العبدَ عِندَهم لا اختيارَ له[١].

والَّذين قالوا بنَفيِ القُدرةِ، وأنَّ العبدَ خالقٌ لفِعلِه -وهم المُعتزِلةُ ومَن وافقهم- أثبتوا الاستطاعةَ قبْلَ الفِعلِ، ونَفَوا أن تكونَ معه[٢].

والَّذين قالوا بالكَسْبِ -وهم الأشاعرةُ ومَن وافقهم- قالوا بأنَّ الاستطاعةَ تكونُ مع الفِعلِ لا قبْلَه[٣].

وأمَّا جمهورُ الماتُريديَّةِ فقد توسَّطوا في المسألةِ؛ فقالوا بإثباتِ الاستطاعةِ قبل الفِعلِ، ومعه، فقالوا بأنَّ الاستطاعةَ تقع على نوعينِ:

النَّوعُ الأوَّلُ: سلامةُ الأسبابِ والآلاتِ، وهي تتقدَّمُ الفِعلَ.

النَّوعُ الثَّاني: الاستطاعةُ التي يتهيَّأُ بها الفِعلُ[٤].

(١) يُنظر: ((مقالات الإسلاميين)) للأشعري (١/ ٣١٢)، ((البدء والتاريخ)) للمقدسي (٥/ ١٤٦)، ((الفرق بين الفرق)) للبغدادي (ص: ١٢٨) ((أصول الدين)) للبغدادي (ص: ٣٣٣)، ((الملل والنحل)) للشهرستاني (ص: ٣٦)، ((الغنية)) للجيلاني (١/ ٩٤)، ((التبصير في الدين)) للإسفراييني (ص: ٩٦).

(٢) يُنظر: ((مقالات الإسلاميين)) للأشعري (١/ ٣٠٠)، ((التوحيد)) للنيسابوري (ص: ٣٦٦-٣٧٠)، ((شرح الأصول الخمسة)) لعبد الجبار (ص: ٣٩٠)، ((الشافي)) لابن حمزة (٢/ ٢١٩، ٣/ ٥-٨).

(٣) يُنظر: ((الإنصاف)) (ص: ٤٦)، ((التمهيد)) (ص: ٣٢٣ - ٣٢٥) كلاهما للباقلاني، ((محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين)) للرازي (ص: ١٥٢)، ((شرح السنوسية الكبرى)) للسنوسي (ص: ٢٧٨).

(٤) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص ٢٥٦، ٢٥٧)، ((التمهيد لقواعد التوحيد)) لأبي المعين النسفي (ص: ٥٣، ٥٤).

وقولُ جمهورِ الماتُريديَّةِ في الاستطاعةِ هو القَولُ الحقُّ الَّذي دلَّت عليه الأدِلَّةُ، وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

قال الطَّحاويُّ: (الاستطاعةُ التي يجِبُ بها الفِعلُ مِن نحوِ التَّوفيقِ الذي لا يجوزُ أن يوصَفَ به المخلوقُ به، فهي مع الفِعلِ، وأمَّا الاستطاعةُ من جهةِ الصِّحَّةِ والوُسعِ والتَّمكُّنِ وسلامةِ الآلاتِ فهي قبل الفِعلِ، وبها يتعلَّقُ الخِطابُ)[1].

وقال ابنُ أبي العزِّ: (الذي قاله عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ للعَبدِ قُدرةً هي مناطُ الأمرِ والنَّهيِ، وهذه قد تكونُ قَبلَه لا يجِبُ أن تكونَ معه، والقُدرةُ التي بها الفِعلُ لا بدَّ أن تكونَ مع الفِعلِ، لا يجوزُ أن يوجَدَ الفِعلُ بقُدرةٍ معدومةٍ، وأمَّا القُدرةُ التي من جهةِ الصِّحَّةِ والوُسعِ والتَّمكُّنِ وسلامةِ الآلاتِ فقد تتقدَّمُ الأفعالَ، وهذه القُدرةُ المذكورةُ في قَولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وكذلك قولُه تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وكذا قولُه تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، والمرادُ منه استطاعةُ الأسبابِ والآلاتِ...

وأمَّا دليلُ ثُبوتِ الاستطاعةِ التي هي حقيقةُ القُدرةِ، فقد ذكروا فيها قولَه تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠] المرادُ نفيُ حقيقةِ القُدرةِ، لا نفيُ الأسبابِ والآلاتِ)[2].

وبهذا التَّفصيلِ ينحَلُّ الإشكالُ الذي وقعت فيه الجَهْميَّةُ والمُعتزِلةُ والأشاعرةُ ومَن وافقَهم.

(١) ((الطحاوية)) (ص: ٧٤).

(٢) ((شرح الطحاوية)) (٤٩٩- ٥٠١).

الفرعُ الثَّاني: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في التَّكليفِ بما لا يُطاقُ

مسألةُ التَّكليفِ بما لا يُطاقُ مِن المسائِلِ الَّتي وقع فيها الخلافُ بيْنَ طوائِفِ المُسلِمينَ تبَعًا للخلافِ الواقِعِ في الاستطاعةِ والتَّحسينِ والتَّقبيحِ؛ فالجَهْميَّةُ قالوا بجوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ مطلقًا، ومنه تكليفُ الأعمى البَصَرَ، والزَّمِنِ أن يسيرَ إلى مكَّةَ[١].

والمُعتزِلةُ قالوا بعَدَمِ جوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ؛ لأنَّه قبيحٌ، واللهُ تعالى منزَّهٌ عن فِعلِ القبيحِ، فلا يجوزُ صدورُه منه[٢].

والأشاعرةُ قالوا بجوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ به عقلًا، وإن لم يقَعْ في الشَّرعِ، فأجازوه عقلًا بِناءً على نفيِهم التَّحسينَ والتَّقبيحَ العقليَّينِ[٣].

والماتُريديَّةُ وافقوا المُعتزِلةَ في هذه المسألةِ، فقالوا بعدمِ جوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ؛ لأنَّه فاسِدٌ عقلًا، ولعَدَمِ وُجودِ القُدرةِ التي هي مقتضى التَّكليفِ[٤].

والصَّوابُ في المسألةِ هو التَّفصيلُ، أمَّا إطلاقُ القولِ فيها فهو من البِدَعِ المحْدَثةِ[٥].

(١) يُنظر: ((الملل والنحل)) للشهرستاني (ص: ٣٦)، ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية (٨/ ٢٩٧).

(٢) يُنظر: ((شرح الأصول الخمسة)) لعبد الجبار (ص: ١٣٣، ٣٩٦- ٤٠٩)، ((نظرية التكليف)) لعبد الكريم عثمان (ص: ٣٠٠- ٣٠٤).

(٣) يُنظر: ((المستصفى)) للغزالي (١/ ٩٨)، ((المطالب العالية)) للرازي (٩/ ٢٦٧- ٢٧١)، ((محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين)) للرازي (ص: ٢٩٧، ٢٩٨)، ((شرح المواقف)) للجرجاني (١/ ١٦٠، ١٦١).

(٤) يُنظر: ((التوحيد)) للماتريدي (ص: ٢٦٦)، ((المسايرة)) لابن الهمام (ص: ١٥٦)، ((نظم الفرائد)) لشيخي زاده (ص: ٢٥، ٢٦).

(٥) يُنظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٦٥)، ((مجموع الفتاوى)) (٨/ ٤٦٩) كلاهما لابن تيمية.

قال ابنُ تيميَّةَ: (تكليفُ ما لا يطاقُ ينقَسِمُ إلى قسمينِ:

أحدُهما: ما لا يطاقُ للعَجزِ عنه، كتكليفِ الزَّمِنِ المشيَ، وتكليفِ الإنسانِ الطَّيرانَ، ونحوِ ذلك، فهذا غيرُ واقعٍ في الشَّريعةِ عِندَ جماهيرِ أهلِ السُّنَّةِ المثبِتينَ للقَدَرِ.

والثَّاني: ما لا يُطاقُ للاشتغالِ بضِدِّه، كاشتغالِ الكافرِ بالكُفرِ؛ فإنَّه هو الذي صدَّه عن الإيمانِ، وكالقاعِدِ في حالِ قُعودِه، فإنَّ اشتغالَه بالقعودِ يمنعُه أن يكونَ قائمًا، والإرادةُ الجازمةُ لأحدِ الضِّدَّينِ تنافي إرادةَ الضِّدِّ الآخَرِ، وتكليفُ الكافرِ الإيمانَ من هذا البابِ.

ومثلُ هذا ليس بقبيحٍ عَقلًا عِندَ أحدٍ من العُقلاءِ، بل العُقلاءُ متَّفِقون على أمرِ الإنسانِ ونَهْيِه بما لا يقدِرُ عليه حالَ الأمرِ والنَّهيِ؛ لاشتغالِه بضِدِّه، إذا أمكن أن يترُكَ الضِّدَّ ويفعَلَ الضِّدَّ المأمورَ به، وهذا لا يدخُلُ فيما لا يطاقُ... فإنَّه لا يقالُ للمستطيعِ المأمورِ بالحجِّ إذا لم يحُجَّ: إنَّه كُلِّف بما لا يطيقُ، ولا يقالُ لمن أُمِر بالطَّهارةِ والصَّلاةِ فتَرَك ذلك كسلًا: إنَّه كُلِّف ما لا يطيقُ)[1].

المبحثُ الخامسُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه

المطلبُ الأوَّل: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

يوافِقُ أكثرُ الماتُريديَّةُ المُعتزِلةَ في إثباتِ الحُسنِ والقُبحِ الذَّاتيَّينِ للأفعالِ ولكن يخالفونهم في وجوبِ الصَّلاحِ واللُّطفِ وغيرِها مِن الأمورِ الَّتي أوجبها المُعتزِلةُ على اللهِ سُبحانَه. وقولُ المُعتزِلةِ والماتُريديَّةِ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العقليَّينِ راجعٌ إلى أنَّ العقلَ عندَهم هو أصلُ المعرفةِ؛ فلذلك كان أصلًا للنَّقلِ،

(١) ((منهاج السنة)) (٣/ ١٠٤، ١٠٥).

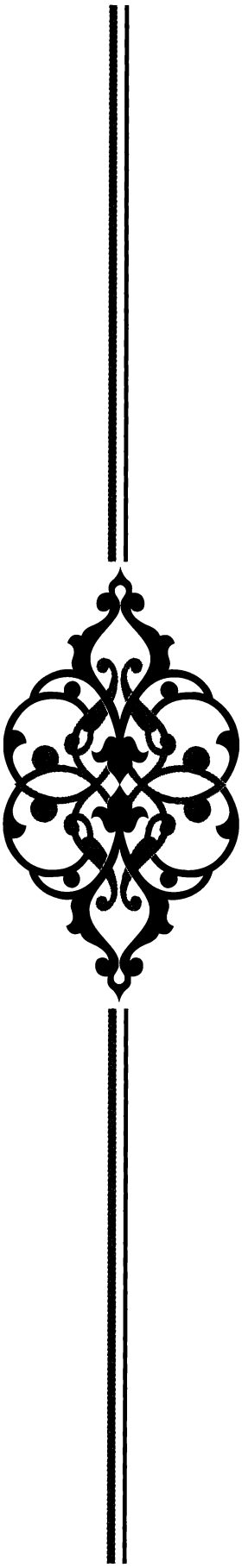
ومقدَّمًا عليه عِندَ التَّعارُضِ[١].

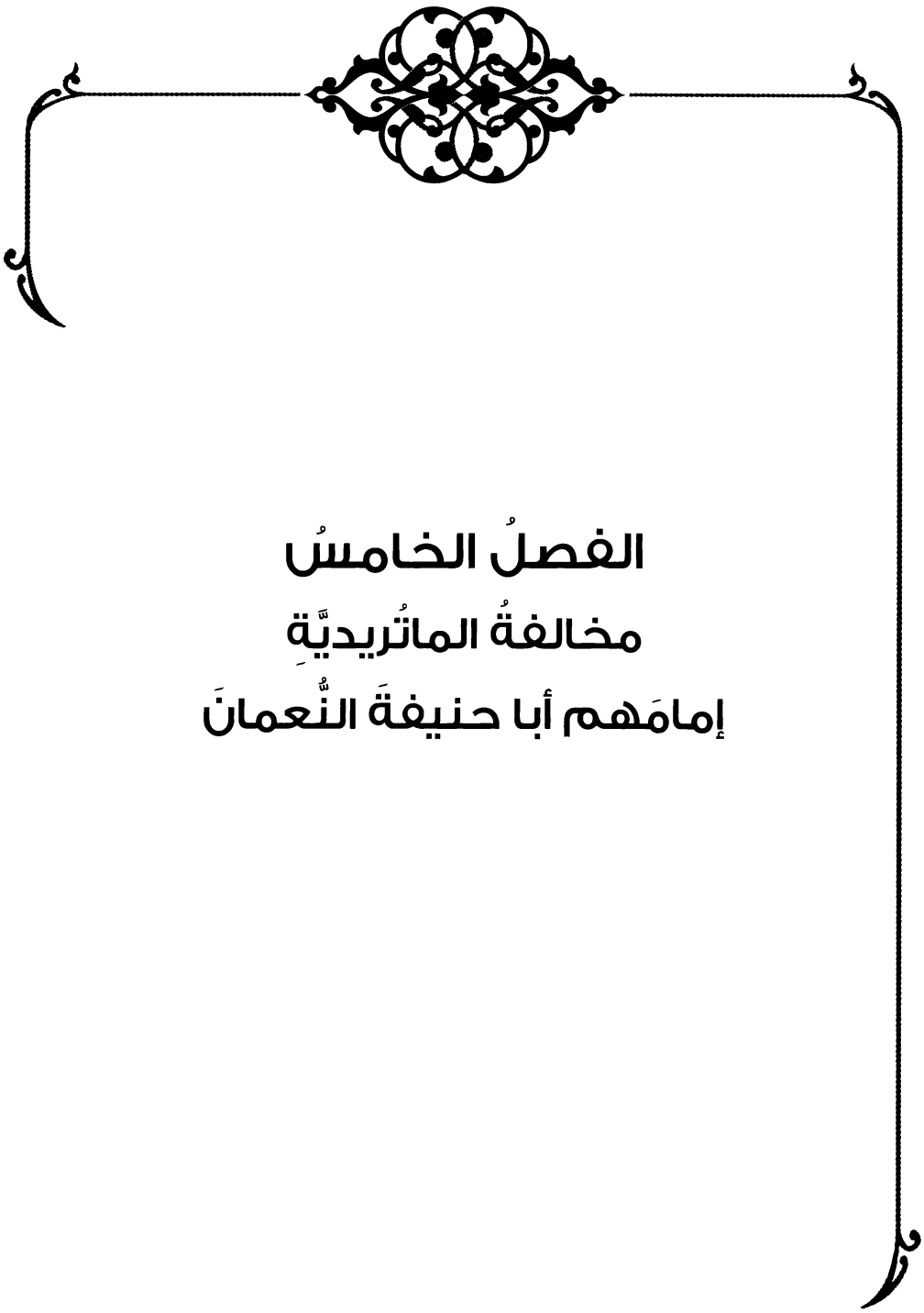
المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ

سبق في البابِ الأوَّلِ بيانُ أنَّ الصَّوابَ في هذه المسألةِ أنَّ للأفعالِ حُسنًا وقُبحًا ذاتيَّينِ، وأنَّه يُمكِنُ إدراكُ ذلك بالعقلِ كما يُدرَكُ بالشَّرعِ، لكنَّ التَّكليفَ والعِقابَ لا يكونُ إلَّا بَعْدَ وُرودِ الشَّرعِ، فلا يترتَّبُ ثَوابٌ ولا عقابٌ إلَّا بالأمرِ والنَّهيِ، فالفِعلُ القبيحُ -كالشِّركِ والظُّلمِ والزِّنا- هو قبيحٌ في نفْسِه، ولا يمكِنُ أن يأمُرَ اللهُ عزَّ وجلَّ به، وقبْلَ وُرودِ الأمرِ والنَّهيِ لا يكونُ مُوجِبًا للعقابِ؛ فلا عِقابَ إلَّا بعدَ إرسالِ الرُّسُلِ وإقامةِ الحُجَّةِ، وسلف ذكرُ الرَّدِّ على مذهبِ المخالفينَ في هذا مفصَّلًا[٢].

(١) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (١٠/ ٥٤٢)، ((الاعتماد في الاعتقاد)) لأبي البركات النسفي (ص: ٣٦٢، ٣٦٦ - ٣٦٨)، ((منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر)) للملا علي القاري (ص: ٣٠٦).

(٢) يُنظر ما تقدَّم (ص: ٤٦٤).

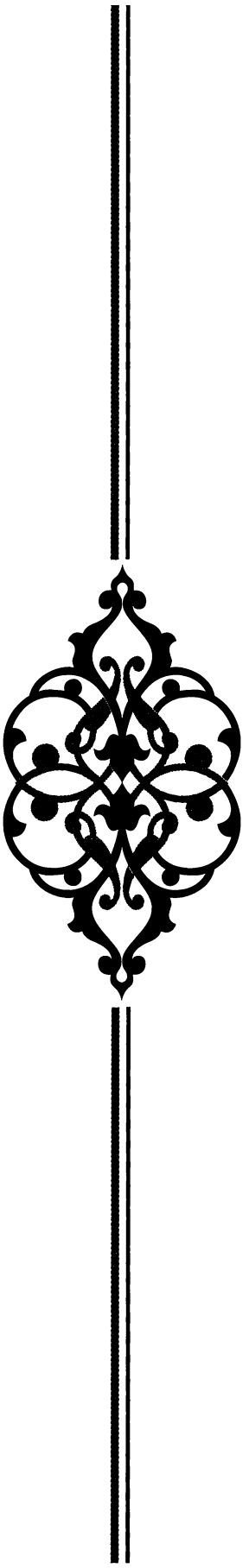




الفصلُ الخامسُ

مخالفةُ الماتُريديَّةِ

إمامَهم أبا حنيفةَ النُّعمانَ



الفصلُ الخامسُ
مخالفةُ الماتُريديَّةِ
إمامَهم أبا حنيفةَ النُّعمانَ

أبو حنيفةَ النُّعمانُ كسائرِ الأئمَّةِ المتَّبعين كانوا على مَنهَجِ السَّلَفِ في مسائلِ الاعتقادِ، غيرَ أنَّه خالفهم في مسألةِ الإيمانِ[1]، لكِنَّ الماتُريديَّةَ رَغْمَ أنَّهم على مذهَبِ أبي حنيفةَ في الفُروعِ إلَّا أنَّهم خالفوه في كثيرٍ من مسائلِ الاعتقادِ، ووافقوه فيما أخطأ فيه! ومن هذه المسائلِ التي خالفوا فيها إمامَهم:

١ - أبو حنيفةَ يُثبتُ للهِ الوَجهَ واليَدَ، والغَضَبَ والرِّضا، وغَيرَها مِن الصِّفاتِ، ويُصَرِّحُ بأنَّ تأويلَها تعطيلٌ لها؛ قال أبو حنيفةَ: (وله يدٌ ووَجهٌ ونفسٌ، فما ذكَره اللهُ تعالى في القرآنِ مِن ذِكرِ الوَجهِ واليَدِ والنَّفسِ، فهو له صفاتٌ بلا كيفٍ، ولا يقالُ: إنَّ يَدَه قُدرتُه أو نِعمتُه؛ لأنَّ فيه إبطالَ الصِّفةِ، وهو قولُ أهلِ القَدَرِ والاعتزالِ، ولكِنَّ يَدَه صِفتُه بلا كيفٍ، وغَضَبُه ورضاه صفتانِ مِن صفاتِه بلا كيفٍ)[2].

(١) ذهب أبو حنيفةَ إلى أنَّ الطَّاعاتِ لا تُسَمَّى إيمانًا، إنَّما الإيمانُ التَّصديقُ والإقرارُ، وهذا خلافُ معْتَقَدِ السَّلفِ القائلين: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، لكِنْ مخالفتُه هذه ليست كمخالفةِ المُرجِئةِ الجَهميَّةِ الذين يقولون: الإيمانُ هو التَّصديقُ، ولا يضُرُّ بَعدَه تَركُ الفرائضِ وسائرِ الأعمالِ بالكُلِّيَّةِ؛ فأبو حنيفةَ وغيرُه من فُقَهاءِ الكوفةِ وقَعوا في هذا النَّوعِ من الإرجاءِ الذي أطلق عليه العُلَماءُ فيما بَعدُ: إرجاءَ الفُقَهاءِ، ورَغمَ أنَّه خلافُ منهَجِ السَّلَفِ إلَّا أنَّه أخفُّ بكثيرٍ من بِدعةِ المُرجِئةِ، وقد عدَّ بعضُ العلماءِ الخلافَ بَينَه وبَينَ قَولِ السَّلَفِ خِلافًا لفظيًّا.

(٢) ((الفقه الأكبر)) (ص: ٢٧)، ويُنظر: ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ٢٦٤)، ((شرح الفقه الأكبر)) للمَغنِيساوي (ص: ٥٦)، ((شرح الفقه الأكبر)) للملا علي القاري (ص: ٦٦).

تنويهٌ:

اختلف العُلَماءُ في صِحَّةِ نِسبةِ كتابِ الفِقهِ الأكبرِ لأبي حنيفةَ مع أنَّه من روايةِ ابنِه حمَّادٍ، لكِنِ اعتَمَدْناه لأنَّ الماتُريديَّةَ أتْباعَ المذهَبِ الحَنَفيِّ يعتَمِدونه، وقد أكثروا من شُروحِه.

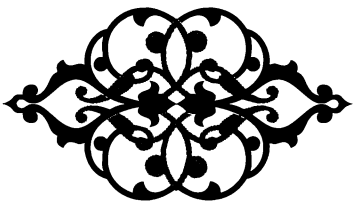
لكِنَّ الماتُريديَّةَ خالفوا إمامَهم الذي ينتَسِبون إليه في الفِقهِ، واختاروا مَذهَبَ المُعتزِلةِ، فعطَّلوا تلك الصِّفاتِ، وحرَّفوا نصوصَها.

٢- صَرَّح أبو حنيفةَ بأنَّ موسى عليه السَّلامُ سَمِع كلامَ اللهِ تعالى، فقال: (وسَمِع موسى كلامَ اللهِ تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقد كان اللهُ تعالى متكَلِّمًا، ولم يكُنْ كَلَّم موسى... ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[1].

٣- أبو حنيفةَ يُثبِتُ استواءَ اللهِ على عرشِه وأنَّه في السَّماءِ؛ قال تلميذُه أبو مطيعٍ البَلخيُّ: (سألتُ أبا حنيفةَ رحمه اللهُ عمَّن يقولُ: لا أعرِفُ رَبِّي في السَّماءِ أو في الأرضِ! قال: (فقد كَفَر؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وعَرشُه فوقَ سَبعِ سمواتٍ، قال: إنَّه يقولُ: على العَرشِ استوى، ولكِنَّه لا يدري العرشُ في الأرضِ أم في السَّماءِ؟ فقال: إذا أنكر أنَّه في السَّماءِ فقد كَفَر)[2].

(١) ((الفقه الأكبر)) (ص: ٢٢)، ويُنظر: ((شرح الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ١٨٧)، ((شرح الفقه الأكبر)) للمَغْنِيساوي (ص: ٥٤)، ((شرح الفقه الأكبر)) للملا علي القاري (ص: ٥٣).
وهذا الكلامُ المنسوب لأبي حنيفة يخالفُ قولَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ في تفسيره (٣/ ٤٢٠): (وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ اختُلِف فيه؛ قال بعضُهم: خلَق اللَّهُ كلامًا وصوتًا، وألقى ذلك في مسامعِه. وقال آخَرون: كتب له كتابًا فكلَّمه بذلك؛ فذلك معنى قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ لا أنْ كلَّمه بكلامِه، ولا ندري كيف كان؟ سوى أنَّا نعلَمُ أنَّه أحدثَ صوتًا لم يكُنْ، فأسمع موسى ذلك كيف شاء، وما شاء، وممَّن شاء؛ لأنَّ كلامَه الذي هو موصوفٌ به في الأزَلِ لا يوصَفُ بالحروفِ، ولا بالهجاءِ، ولا بالصَّوتِ، ولا بشيءٍ ممَّا يوصَفُ به كلامُ الخَلقِ بحالٍ. وما يقالُ: هذا كلامُ اللهِ، إنَّما يُقالُ على الموافقةِ والمجازِ، كقولِه: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولا سبيلَ له أن يسمَعَ كلامَ اللهِ الذي هو موصوفٌ به بالأزَلِ، ولكنَّه على الموافقةِ والمجازِ يقالُ ذلك).

(٢) ((شرح الفقه الأكبر)) للسمرقندي (ص: ٢٥)، ((شرح العقيدة الطحاوية)) لابن أبي العز (١/ ٣٨١).



البابُ الثَّالثُ

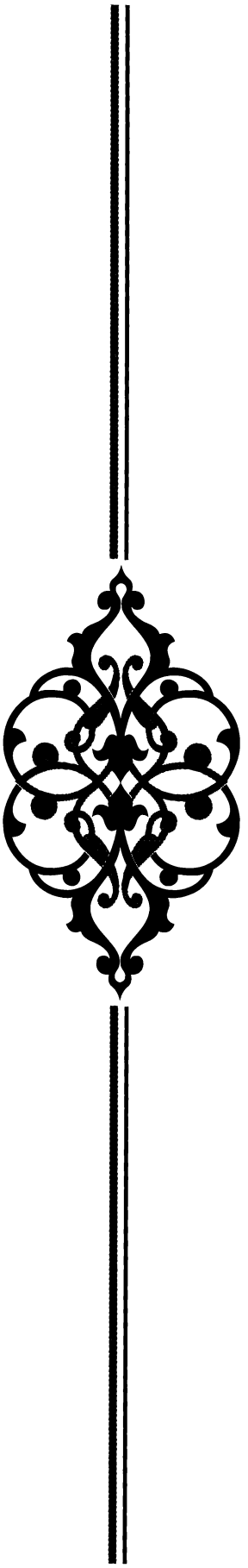
موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وطعنُهم وتكفيرهم لمخالفيهم، وواقِعهُم المعاصِرُ

وفيه أربعةُ فصولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: الموازنةُ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ

الفَصلُ الثَّاني: طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ونَبْزُهم وتكفيرُهم

الفَصلُ الثَّالثُ: واقِعُ الأشاعِرةِ والماتُرِيديَّةِ المُعاصِرُ



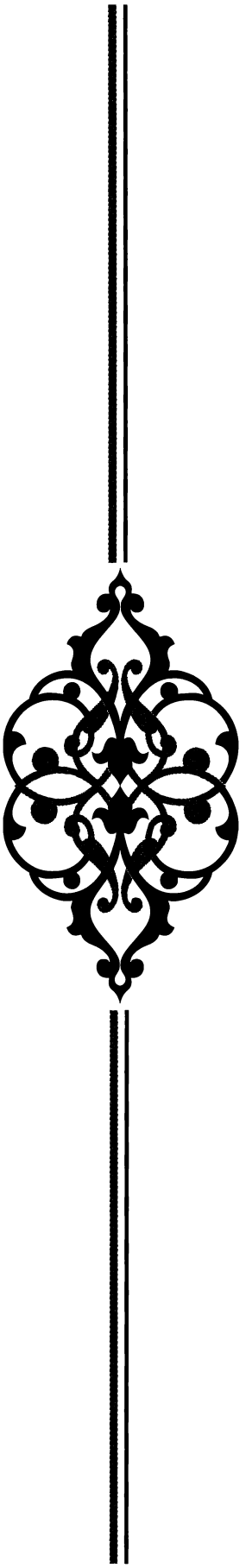
الفصلُ الأوَّلُ

الموازنةُ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ

وفيه تمهيدٌ ومبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: الَّذين تعرَّضوا للموازنةِ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ

المبحثُ الثَّاني: الفُروقُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ



الفصلُ الأوَّلُ

الموازنةُ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ[١]

تمهيدٌ:

تعرَّض عددٌ كبيرٌ مِن الباحثينَ للموازنةِ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ؛ فمِن مجملٍ مخِلٍّ، ومِن مفصِّلٍ ممِلٍّ، ومنهم مَن أفرد لذلك تأليفًا، وغالبُهم لا يذكُرونَ المسائلَ الخلافيَّةَ بَينَ الفِرقتينِ على طريقةِ النَّقدِ، ولا يُبيِّنون الحقَّ في ذلك على طريقةِ السَّلَفِ الصَّالحِ؛ فقد يكونُ الحقُّ في قولِ أحَدِهما، وقد تكونُ الفِرقتانِ على باطِلٍ في المسألةِ الَّتي اختلفوا فيها، ويكونُ الحقُّ فيها قولًا ثالثًا.

المبحثُ الأوَّلُ: الَّذين تعرَّضوا للموازنةِ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ

١- أبو اليُسرِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ البَزْدَويُّ الحَنَفيُّ (ت: ٤٩٣هـ).

٢- عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ هِبةِ اللهِ ابنُ عساكِر الشَّافعيُّ (ت: ٥٧١هـ).

٣- عبدُ الوهَّاب بن عليِّ بن عبدِ الكَافيِّ تاجُ الدِّينِ السُّبكيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٧١هـ).

٤- سعدُ الدِّين مسعود بن عمر التَّفْتازانيُّ الحَنَفيُّ (ت: ٧٩٢هـ).

٥- أبو العبَّاس أحمد بن عليٍّ المَقْريزيُّ (ت: ٨٤٥هـ).

٦- عبدُ الرَّحيمِ -المعروفُ بشيخي زاده- الحَنَفيُّ (ت: ٩٤٤هـ)[٢].

٧- عبدُ الوهَّابِ الشَّعرانيُّ الصُّوفيُّ (ت: ٩٧٣هـ).

٨- كمالُ الدِّينِ أحمدُ بنُ حَسَن بنِ سِنان البياضيُّ الحَنَفيُّ (ت: ١٠٩٨هـ).

(١) يُنظر: ((الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات)) لشمس الدين الأفغاني (١/ ٤١٥-٥٠٠).

(٢) أفرد له كتابَ: ((نَظْم الفرائد وجمع الفوائد)).

٩- الملَّا علي القاريُّ الحَنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ١٠١٤هـ).

١٠- صالحُ بنُ مهديٍّ المقبليُّ (ت: ١١٠٨هـ).

١١- عبدُ اللهِ بنُ عُثمانَ -المعروفُ بمستحيي زاده- الحَنَفيُّ (ت: ١١٥٠هـ)[١].

١٢- الحَسَنُ بنُ عبدِ المحسنِ المعروفُ بأبي عذبة (كان حيًّا سنة ١١٧٣هـ)[٢].

١٣- مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ).

١٤- محمَّد زاهِد الكَوثَريُّ (ت: ١٣٧١هـ).

١٥- أحمد أمين المصريُّ (ت: ١٣٧٣هـ).

١٦- محمَّدُ بنُ أحمَد أبو زهرة (ت: ١٣٩٣هـ).

١٧- محمَّد يوسُف البنوريُّ الديوبنديُّ (ت: ١٣٩٧هـ).

١٨- فؤاد سِزكين التُّركي (ت: ١٤٣٩هـ).

١٩- محمود قاسم.

٢٠- جلال موسى.

٢١- فتح الله خُليف.

٢٢- أبو الخير محمَّد أيُّوب علي البنغلاديشيُّ.

٢٣- علي عبد الفتاح المغربيُّ.

٢٤- أحمد عصام الكاتب.

(١) أفرد لذلك رسالةً في الخلافيَّاتِ بَينَ الأشْعَريَّةِ والماتُريديَّةِ.

(٢) صنَّف كتاب: ((الرَّوضة البهيَّة فيما بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّة)).

٢٥- عمر الهاتفي الفاروقي[١].

ومِن المُستَشرِقينَ:

١- جولد تسيهر المجَريُّ (ت: ١٣٤٠هـ).

٢- كارْل بُروكْلمان الألمانيُّ (ت: ١٣٧٥هـ).

وحاصِلُ بحوثِ هؤلاء الباحثينَ حولَ موازنتِهم بيْنَ الفِرقتينِ ما يلي:

١- اتِّفاقُ الفِرقتينِ في المنهَجِ وأصولِ المَذهَبِ.

٢- الفرقتان من أهلِ الكلامِ، ومن أهلِ النَّظَرِ العقليِّ والصِّناعةِ الفِكريَّةِ.

٣- الفرقتان -مع اتِّفاقِهما فيما بيْنَهما في المنهجِ والأصولِ- مخالفتان في الأصولِ لسائرِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ مخالفةً كبيرةً.

٤- الخِلافُ في المسائلِ العَقَديَّةِ بَينَ الفِرقتينِ قليلٌ، وأغلبه خلافٌ لَفظيٌّ، ولا يستدعي التَّبديعَ والتَّفسيقَ بينهما، فهم كفِرقةٍ واحدةٍ.

تلك أهَمُّ آراءِ مَن تصدَّى للموازنةِ بَينَ الفِرقتينِ، وهناك آراءٌ أُخرى، منها ما يلي:

١- يرى الكَوْثَريُّ وأبو زهرةَ ترجيحَ الماتُريديَّةِ على الأشْعَريَّةِ، بأنَّ الماتُريديَّةَ هم الوَسَطُ بيْنَ الأشْعَريَّةِ وبيْنَ المُعتزِلةِ؛ لأنَّ الماتُريديَّةَ -في زعمِهما- أعطَوُا النَّقلَ حَقَّه والعَقلَ حُكمَه، بخلافِ الأشْعَريَّةِ؛ بسببِ ابتعادِهم عن العَقلِ مرَّةً، وعن النَّقلِ أُخرى، فقُربُ الماتُريديَّةِ إلى المُعتزِلةِ أكثَرُ من قُربِ الأشْعَريَّةِ إلى المُعتزِلةِ، ويرى محمود قاسم: أنَّ الماتُريديَّ أكثَرُ تسامحًا مع المُعتزِلةِ، وأقرَبُ

(١) له رسالةٌ بعُنوانِ: ((الفرق بين الأشعريَّة والماتُريديَّة))، عرَض فيها لِما اختلف فيه الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ من مسائلِ القَدَرِ -كالإرادةِ، والقُدرةِ، وأفعالِ العبادِ-، ومسألةِ الحُسنِ والقُبحِ.

إليهم منه إلى الأشاعرةِ، وقال المُستشرِقُ جولد تسيهر: (وعلى العموم فإنَّ آراءَ الماتُريديَّةِ أكثرُ حريَّةً وعقليَّةً من آراءِ زملائِهم الأشاعرةِ؛ فأولئك أدنى إلى المُعتزِلةِ من هؤلاء)[١].

٢- يرى صالح بنُ مهدي المقبليُّ أنَّ الفرقتينِ الرَّئيستينِ هما المُعتزِلةُ والأشْعَريَّةُ، أمَّا الماتُريديَّةُ فلا وجود لها استقلالًا؛ فهم مُعتزِلةٌ في مهمَّاتِ الدِّينِ؛ بل في محمود مسائلِهم إلَّا مسألةَ الكَسْبِ، وهم أشْعَريَّةٌ في مسألةِ الرُّؤيةِ، وخَلقِ الأفعالِ[٢].

٣- يرى أحمد أمين أنَّ الاعتزالَ أظهَرُ في الأشْعَريَّةِ بالنِّسبةِ إلى الماتُريديَّةِ بحُكمِ تتلمُذِ الأشعريِّ للمعتزلةِ عهدًا طويلًا؛ وأنَّ الماتُريديَّةَ لم يبلغوا مبلَغَ أتْباعِ الأشْعَريِّ في العِلمِ، فرجَح مَذهَبُ الأشْعَريِّ، وزاد انتشارُه، وكَثُر أتباعُه[٣].

٤- رجَّح عبدُ العزيزِ الفريهاريُّ الملتانيُّ الماتُريديُّ مَذهَبَ الأشْعَريَّةِ على الماتُريديَّةِ باعتبارِ أنَّ الأشاعرةَ أرسخُ عُلومًا، ولهم يدٌ طولى في التَّدقيقِ، أمَّا الماتُريديَّةُ فأكثرُ أدِلَّتِهم من قبيلِ الإقناعاتِ؛ ولذلك يسمَّى مجموعُ الفِرقتينِ الأشاعرةَ؛ تغليبًا لاسمِ الأشْعَريِّ؛ لأنَّه أشهَرُ، وأكثرُ علمًا بالدَّقائقِ والدَّلائلِ[٤].

٥- يرى أحمد عصام الكاتب أنَّ موقِفَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ وموقِفَ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ وموقِفَ أصحابِ الحديثِ من آياتِ وأحاديثِ الصِّفاتِ: مَوقِفٌ واحِدٌ[٥].

وهذه التَّسويةُ لا يشُكُّ مُنصِفٌ في بُعدِها عن الواقِعِ؛ فجَعْلُ مَذهَبِ أبي منصورٍ

(١) ((العقيدة والشريعة في الإسلام)) (ص: ٩٩).

(٢) يُنظر: ((العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ)) (ص: ٦، ٧).

(٣) يُنظر: ((ظهر الإسلام)) (٤/ ٩٥).

(٤) يُنظر: ((النبراس)) (ص: ١٨٣، ٢٢٩). ويُنظر: ((اليواقيت)) للشعراني (١/ ٣).

(٥) يُنظر: ((عقيدة التوحيد في فتح الباري)) (ص: ١٠٦، ١٠٠).

الماتُريديِّ كمَذهَبِ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ في بابِ الصِّفاتِ خَطَأٌ؛ فأبو الحسَنِ الأشْعَريُّ تابعَ السَّلَفَ -في الجملة- في إثباتِ الصِّفاتِ، وانتسب إليهم صراحةً، كما يظهَرُ ذلك في كتابَيه «الإبانة عن أصول الدِّيانة» و«مقالات الإسلاميِّينَ»، وإن كان متأخِّرو الأشاعرةِ يخالفون إمامَهم، وقرَّروا في مَذهَبِهم ما تبرَّأ أبو الحسَنِ الأشْعَريُّ منه؛ كنفي الصِّفاتِ الخَبَريَّة -كالوَجهِ والعَينِ واليدينِ-، وإنكارِ وَصفِ اللهِ بالاستواءِ على عَرشِه كما يليقُ بجَلالِه[١].

أما أبو منصورٍ الماتُريديُّ فهو يُنكِرُ عُلوَّ اللهِ تعالى صراحةً[٢]، ويُؤَوِّلُ صِفةَ العُلوِّ والفوقيَّةِ إلى فوقيَّةِ القَهرِ والاستيلاءِ، وتعاليه عن الأمكنةِ، وعُلوِّ القَهرِ، ويُؤَوِّلُ صفةَ الاستواءِ إلى الاستيلاءِ كما هو قولُ المُعتزِلةِ ومتأخري الأشاعرة[٣]، ويؤَوِّلُ صِفةَ العينِ إلى الحِفظِ والرِّعايةِ والإعلامِ والأمرِ والوَحيِ والنَّظَرِ[٤]، ويُؤَوِّلُ صِفةَ اليدِ إلى النِّعمةِ أو القُدرةِ[٥]، ويزعُمُ أنَّ موسى عليه السَّلام لم يسمَعْ كلامَ اللهِ سُبحانَه، وإنما أسمعه بلسانِ موسى وبحروفٍ خلَقَها، وصوتٍ أنشأه[٦]، وقال في مسألةِ رُؤيةِ المؤمنينَ لرَبِّهم: (يُرى بلا وصفِ قيامٍ وقعودٍ، واتِّكاءٍ وتعَلُّقٍ، واتِّصالٍ وانفصالٍ، ومقابَلةٍ ومُدابرةٍ، وقصيرٍ وطويلٍ، ونورٍ وظُلمةٍ، وساكِنٍ ومتحَرِّكٍ، ومماسٍّ ومُباينٍ، وخارجٍ وداخِلٍ)[٧].

(١) يُنظر: (ص: ٥٠٣ - ٥٠٥).

(٢) يُنظر: ((التوحيد)) (ص: ٦٧ - ٦٩).

(٣) يُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (١/ ٤١٠ - ٤١٢) و(٤/ ٤٥١ - ٤٥٤).

(٤) يُنظر: المصدر السابق: (٧/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥).

(٥) يُنظر: المصدر السابق: (٨/ ٥٣٨، ٦٣٦، ٦٤٦، ٦٤٧).

(٦) يُنظر: ((التوحيد)) (ص: ٥٩).

(٧) ((التوحيد)) (ص: ٨٥). ويُنظر: ((تفسير الماتريدي)) (٥/ ٣١).

فلازمُ كلامِ أبي منصورٍ الماتُريديِّ نَفيُ حقيقةِ الرُّؤيةِ، وجَعْلُها مستحيلةً، كما يتضمَّنُ كلامُه صراحةً نَفْيَ عُلوِّ اللهِ تعالى، وأنَّه لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجَه، ولا متَّصِلًا به ولا منفَصِلًا عنه!

فلا يصِحُّ أن يُقالَ: إنَّ موقِفَ أبي منصورٍ الماتُريديِّ من الصِّفاتِ مِثلُ مَوقِفِ السَّلَفِ، وهو إثباتُها بلا كيفٍ، أو مثل موقف أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ.

نعم، اقترب متأخِّرو الأشاعِرةِ من المُعتزِلةِ والجَهْميَّةِ، كما هو الحالُ في مَذهَبِ الماتُريديَّةِ، فصارت الفرقتانِ في الحقيقةِ فِرقةً واحِدةً في المنهَجِ والأُصولِ.

والخلافُ بينهما في بَعضِ المسائِلِ لا يَنفي كونَهما فرقةً واحِدةً؛ وذلك لأنَّ الخلافَ بَينَ الفرقَتينِ ليس جوهريًّا، بل في التَّفريعاتِ دونَ الأصولِ.

قال كمالُ الدِّينِ البَياضيُّ الحَنَفيُّ الماتُريديُّ عن الفرقتينِ: (متَّحِدو الأفرادِ في أصولِ الاعتقادِ، وإن وقع الاختلافُ في التَّفاريعِ بينهما؛ إذ لا يُعَدُّ كُلُّ من خالف غيرَه في مسألةٍ ما صاحِبَ مقالةٍ عُرفًا، وما من مَذهَبٍ من المذاهِبِ إلَّا ولأصحابِه اختلافٌ في التَّفاريعِ، فلو اعتُبر مانِعًا عن اتحادِ الفِرقةِ لم تُعَدَّ واحِدةٌ منها فِرقةً، كما في النِّحَلِ وغَيرِها)[1].

واصطلح المتأخِّرون من الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ على تسميةِ الفرقَتينِ الأشاعرةَ تغليبًا للأشْعَريَّةِ على الماتُريديَّةِ، وهذا يدُلُّ على أنَّ الخلافَ بَينَ الفرقَتينِ لا يمنَعُ أن يكونا فِرقةً واحدةً، وقد صرَّح الحَنَفيَّةُ الماتُريديَّةُ الدِّيوبنديَّةُ أنَّهم أشْعَريَّةٌ وماتُريديَّةٌ في آنٍ واحدٍ.

(١) ((إشارات المرام)) (ص: ٥٢).

وهذا يدُلُّ على أنَّ الفرقَتينِ في الحقيقةِ فِرقةٌ واحدةٌ في المنهجِ وأصولِ المعتَقَدِ، ولا عبرةَ بالخلافيَّاتِ اليسيرةِ بينهما.

فالحاصِلُ: أنَّ الأشْعَريَّةَ والماتُريديَّةَ فِرقةٌ واحِدةٌ في المنهَجِ وأصولِ العقائِدِ، وهم مخالِفون لسائرِ الفِرَقِ مخالفةً جوهريَّةً، وما بينهما من الخلافِ لا يمنعُ من اتحادِهما، وكلا الفرقَتينِ الأشْعَريَّة والماتُريديَّة يدَّعون أنَّهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعة، وأنَّهم على مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ، وأنَّهم الفِرقةُ النَّاجيةُ التي يجبُ على المُسلِمين اتِّباعُها، والنَّاظِرُ في كتُبِ عقائِدِهم بعِلمٍ وإنصافٍ يتبيَّنُ له أنَّه لا صِلةَ لهم بالسَّلَفِ الصَّالحِ في كثيرٍ من أبوابِ العقيدةِ، وأنَّ الأشْعَريَّة لا تصِحُّ نسبتُهم إلى الإمامِ أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ ولا صلةَ لهم بعقيدةِ إمامَيهم في المذهبِ مالكٍ والشَّافعيِّ، كما أنَّ الماتُريديَّةَ لا صلةَ لهم بعقيدةِ إمامِهم في المذهبِ الإمامِ أبي حنيفةَ. كما تقدَّم بيانُ ذلك[1].

المبحثُ الثَّاني: الفُروقُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ

المطلبُ الأوَّلُ: أماكنُ وجودِ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ

انتشرت الأشْعَريَّةُ في العِراقِ والشَّامِ، ومِصرَ والمغرِبِ، وبعضِ مناطِقِ اليَمَنِ، وأندونيسيا وغَيرِها من البلادِ الإسلاميةِ حيثُ ما وُجِد المذهبُ المالكيُّ والمذهبُ الشافعيُّ.

أمَّا الماتُريديَّةُ فانتشرت في بلادِ الهندِ وما جاورها مِن البلادِ الشَّرقيَّةِ، كتُركستانَ الشَّرقيَّةِ، وبِنْغلاديشَ، وباكِسْتانَ وأفغانِسْتانَ، كما انتشرت في بلادِ فارِسَ، وتُرْكيا، وبلادِ ما وراءَ النَّهرِ، حَسَبَ انتشارِ الحَنَفيَّةِ وسُلطانِهم في عهدِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ.

(١) يُنظر: (ص: ٦٥٣).

المطلبُ الثَّاني: المذهبُ الفقهيُّ لكلٍّ من الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ

الأصلُ في الأشاعرةِ أنَّهم شافعيَّةٌ؛ وقد كان مؤسِّسُ المذْهب أبو الحَسَنِ الأشْعَريُّ شافعيًّا كما هو المشهورُ عنه، وكذلك أئمَّتهم: كالجُوَينيِّ، والغَزاليِّ، والفَخرِ الرَّازيِّ.

أمَّا المالكيَّةُ فكثيرٌ منهم أشاعِرةٌ؛ وقد كان بعضُ أئمَّةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ مِن المالكيَّةِ، كالقاضي الباقِلَّانيِّ، والمازَريِّ، وابنِ العَرَبيِّ، والقاضي عياضٍ.

وأمَّا الماتُريديَّةُ فكُلُّهم على المَذهَبِ الحَنَفيِّ في الفقهِ كمؤسِّسِ المذهَبِ أبي منصور الماتُريديِّ، ولا يُعرفُ أحَدٌ مِن المالكيَّةِ أو الشَّافعيَّةِ أو الحنابلةِ ماتُريديًّا، كما لا يُعرَفُ أحدٌ مِن الحَنَفيَّةِ أشْعَريًّا إلَّا ما نَدَر.

وأمَّا الحنابلةُ فلا يُعرَفُ منهم مَن كان أشْعَريًّا ولا ماتُريديًّا، حتى من وقع في التفويضِ لم يكن ينتسبُ لأحدهما.

المطلبُ الثَّالثُ: الخِلافُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ مِن النَّاحيةِ العَقديَّةِ

تمهيدٌ:

الخِلافُ بيْنَ الأشْعَريَّةِ والماتُريديَّةِ غالبُه لفظيٌّ غيرُ جَوهريٍّ، قال السُّبْكيُّ: (تفحَّصتُ كُتبَ الحَنَفيَّةِ فوجَدْتُ جميعَ المسائِلِ الَّتي بَيْنَنا وبيْن الحَنَفيَّةِ خِلافٌ فيها ثلاثَ عَشْرةَ مسألةً، منها مَعنويٌّ سِتُّ مَسائِلَ، والباقي لَفْظيٌّ، وتلك السِّتُّ المَعنويَّةُ لا تَقتضي مخالَفَتُهم لنا ولا مخالفَتُنا لهم فيها تكفيرًا ولا تبديعًا)[1].

وسنقتصِر هنا على المسائلِ التي ذكرها السُّبْكيُّ.

(١) ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٣/ ٣٧٨).

أوَّلًا: المسائلُ السِّتُّ ذاتُ الخِلافِ المَعنويِّ

١-هل يجوزُ عَقلًا أن يُعَذِّبَ اللهُ تعالى المطيعَ على طاعتِه أو لا؟

فالأشْعَريَّةُ يُجَوِّزون ذلك، والماتُريديَّةُ لا يجَوِّزونه. والحقُ مع الماتُريديَّةِ.

٢- هل معرفةُ اللهِ واجِبةٌ بالشَّرعِ أو بالعَقلِ؟

قالت الأشْعَريَّةُ: معرفةُ اللهِ واجِبةٌ بالشَّرعِ لا بالعقلِ، وقالت الماتُريديَّةُ: معرفةُ اللهِ واجِبةٌ بالعقلِ ولو لم يوجَدِ الشَّرعُ، وهذا قولُ المعتزلةِ.

٣- صفةُ التَّكوينِ:

الماتُريديَّةُ أثبَتوا لله عزَّ وجلَّ صِفةَ التَّكوينِ، وأرجعوا إليها جميعَ الصِّفاتِ الفِعليَّةِ، والأشاعرةُ لا يَعترِفون بهذه الصِّفةِ، وكِلاهما لا يُثبت الصِّفاتِ الفعليَّةَ.

٤- هل يجوزُ أن يُسمَعَ كلامُ اللهِ تعالى أو لا؟

منَعَ الماتُريديَّةُ ذلك؛ لأنَّ كلامَ الله عندَهم كلامٌ نفْسيٌّ، ليس بحَرفٍ ولا صَوتٍ، والأشعريَّةُ أجازوا فتَناقَضوا؛ لأنَّ عندَهم أيضًا أنَّ كلامَ الله نفْسيٌّ ليس بحرفٍ ولا صَوتٍ!

٥- هل يجوزُ من اللهِ التَّكليفُ بما لا يُطاقُ؟

الأشْعَريَّةُ على الجوازِ، وهذا باطلٌ، والماتُريديَّةُ على المنعِ.

٦- هل يجوزُ صُدورُ الصَّغائِرِ عن الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ أو لا؟

ذكر هذه المسألةَ السُّبكيُّ، والواقعُ أنَّ لهم أقوالًا مُضْطَرِبةً فيها؛ فمِنهم مَن يُجَوِّزُ، ومِنهم مَن يَمنَعُ.

ثانيًا: المسائِلُ السَّبع ذاتُ الخلافِ اللَّفظيِّ

١- مسألةُ الاستثناءِ في الإيمانِ.

٢- مسألةُ سَعادةِ الشَّقيِّ، وشَقاءِ السَّعيدِ.

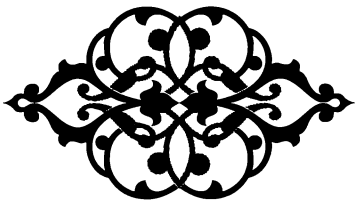
٣- مسألةُ أفعالِ العِبادِ.

٤- هل الكافِرُ يُنعَمُ عليه أو لا؟

٥- هل الرُّسُلُ والأنبياءُ عليهم السَّلامُ رُسُلٌ وأنبياءُ حقيقةً بعْدَ مَوتِهم أو لا؟

٦- هل المشيئةُ والإرادةُ تَستَلزِمانِ الرِّضا والمحَبَّةَ أو لا؟

٧- هل يصِحُّ إيمانُ المُقَلِّدِ أو لا؟



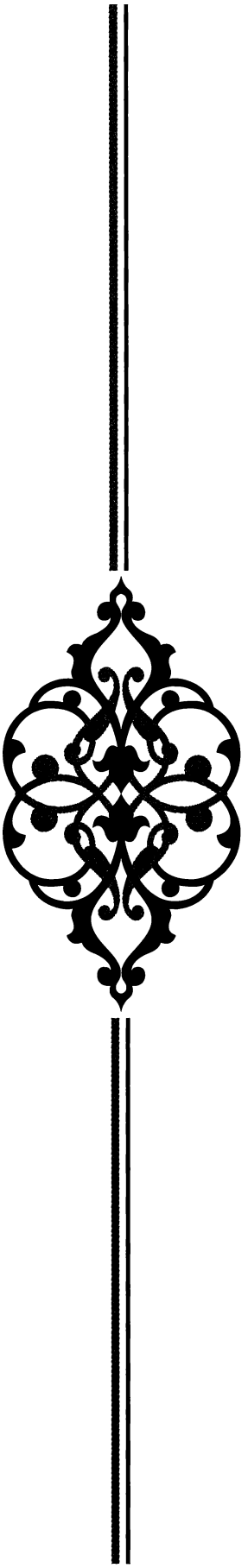
الفَصلُ الثَّاني

طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ونَبْزُهم وتكفيرُهم

وفيه تمهيدٌ ومبحثانِ:

المبحثُ الأوَّلُ: نَبْزُهم علماءَ أهلِ السُّنَّة والجماعة ووصفُهم بأبشَعِ الأوصافِ

المبحثُ الثَّاني: تكفيرُ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ مَن ليس على مَذهَبِهم من العُلَماءِ



الفَصلُ الثَّاني
طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ
على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ
ونَبْزُهم وتكفيرُهم

تمهيدٌ:

لم يكتَفِ الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ بمخالفةِ السَّلفِ، بل ناصَبوهم العَداءَ، ووصفُوهم بأبشَعِ الأوصافِ، ونبزوهم وشَتَموهم وبدَّعوهم، بل كَفَّروهم أيضًا، فللَّذينَ يتباكَون على الأشاعِرة ويتَّهمون أهلَ السُّنَّةِ والحديثِ والأثرِ بأنَّهم أغلظوا القولَ فيهم، إليهم هذه العباراتُ النَّابيةُ والاتهامات الخطيرة مِن كبارِ أئمَّةِ الأشاعرةِ والماتريديَّة.

المبحثُ الأوَّلُ: نَبْزُهم علماءَ أهلِ السُّنَّة والجماعة ووصفُهم بأبشَعِ الأوصافِ

لقَّبَ الأشاعرةُ والماتريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ بألقابٍ بشِعةٍ لتنفيرِ النَّاسِ منهم، وصدِّهم عن الجلوسِ معهم والاستماعِ لهم، مِثلُ: الحَشْويَّةِ، والمشَبِّهةِ، والمجسِّمةِ[1]، وهذه بعضُ أقوالِهم:

(١) أخرج اللَّالَكائيُّ في ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) (١/ ٢٠٠، ٢٠١) عن ابنِ أبي حاتم قال: سمعتُ أبي يقول: (علامةُ أهلِ البِدَعِ الوقيعةُ في أهلِ الأثرِ، وعلامةُ الزَّنادقةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ حَشْويَّةً، يريدونَ إبطالَ الآثارِ، وعلامةُ الجَهميَّةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهةً، وعلامةُ القَدَريَّةِ تسميتُهم أهلَ الأثَرِ مُجبرةً، وعلامةُ المُرجِئةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُخالِفةً ونُقصانيَّةً، وعلامةُ الرَّافضةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ ناصبةً. ولا يَلحَقُ أهلَ السُّنَّةِ إلَّا اسمٌ واحدٌ، ويستحيلُ أن تجمَعَهم هذه الأسماءُ).

وفي لفظٍ عندَه (٣/ ٥٨٨) قال: (علامةُ الجَهميَّةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهةً، وعلامةُ القَدَريَّةِ تَسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُجبرةً، وعلامةُ المُرجِئةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ نُقصانيَّةً، وعلامةُ المُعتَزِلةِ =

١- قال الجُوَيْنيُّ: (وذهبَتِ المُشبِّهةُ إلى أنَّه -تعالى عن قولِهم- مُختصٌّ بجهةِ فَوقٍ)[١].

وقال أيضًا: (ذهبَتِ الحَشْويَّةُ المُنتمونَ إلى الظَّاهرِ إلى أنَّ كلامَ اللهِ قديمٌ، ثمَّ زعَموا أنَّه حُروفٌ وأصواتٌ، وقطَعوا بأنَّ المسموعَ من أصواتِ القُرَّاءِ ونَغَماتِهم عينُ كلامِ اللهِ)[٢].

ونقَل تقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ عن أبي المعالي الجُوَينيِّ في قَدحِ الإمامِ السِّجزيِّ الحنَفيِّ[٣] ما يندَى له الجبينُ، وهذه مقتَطَفاتٌ من كلامِه النَّابي: (أبدَى مِن غمَراتِ جَهلِه فُصولًا، وسوَّى على قصَبةِ سَخافةِ عَقلِه نُصولًا، ومَخايِلُ الحُمْقِ في تَضاعيفِها مَصقولةٌ، وبَعثاتُ الحَقائقِ دونَها معقولةٌ). (هذا الجاهلُ الغِرُّ، المُتمادي في الجَهلِ المُصِرُّ)، ومنها قولُه عنه: (وقد كسا هذا التَّيْسُ الأئمَّةَ صِفاتِه) و (أبدى هذا الأحمَقُ كَلامًا ينقُضُ آخِرُه أوَّلَه في الصِّفاتِ، وما يَنبغي لمِثلِه أنْ يتكلَّمَ في صفاتِ اللهِ -تعالى- على جَهلِه وسَخافةِ عَقلِه)، وقال: (قد ذكَرَ هذا اللَّعينُ الطَّريدُ المَهينُ الشَّريدُ فُصولًا، وزعَمَ أنَّ الأشعريَّةَ يَكفُرون بها، فعليه لَعائنُ اللهِ تَتْرى، واحدةً بعد أخرى)، ومنها قولُه عنه بعد نقلِه كلامًا عن النُّزولِ: (ومَن قال بذلك حَلَّ دَمُه)[٤].

= تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ حَشْويَّةً، وعلامةُ الرَّافِضةِ تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ نابتةً).

ويُنظر مقال: ((براءةُ الأشاعرةِ من مَذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ)) لسلطان العميري، منشور على موقع الدُّرَر السَّنِيَّة.

(١) ((الشاملُ في أصولِ الدِّينِ)) (ص: ٥١١).

(٢) ((الإرشادُ إلى قواطعِ الأدلةِ في أصولِ الاعتقادِ)) (١٢٥).

(٣) هو الإمامُ الحُجَّةُ، العالمُ، الحافظُ، المجوِّدُ، شيخُ السُّنَّة، أبو نَصرٍ عُبَيدُ اللهِ بنُ سعيدِ بنِ حاتمٍ الوائليُّ، البكريُّ، السِّجِستانيُّ، شيخُ الحَرَمِ. يُنظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٧/ ٦٥٤).

(٤) ((السيفُ الصقيلُ)) (ص: ٢٥).

٢- وقال الغَزالِيُّ: (أمَّا الحَشْويَّةُ فإنَّهم لم يتمكَّنوا من فَهم مَوجودٍ إلَّا في جِهةٍ، فأثْبَتوا الجِهةَ -أي: للهِ- حتى لزِمَهم بالضَّرورةِ الجِسْميَّةُ)[١].

٣- وقال الرَّازيُّ: (قالتِ المُشبِّهةُ: قولُه تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] هذا يدُلُّ على أنَّ الإلهَ -تعالى- فوقَهم بالذَّاتِ)[٢].

وقال أيضًا -بعد أن ساقَ حُجَّةً تدُلُّ عندَه على وجوبِ النَّظَرِ- وهي: (تدُلُّ على فَسادِ قولِ الحَشْويَّةِ الذين يقولونَ: نستفيدُ مَعرفةَ اللهِ والدِّينِ من الكتابِ والسُّنَّةِ)[٣].

وقال أيضًا: (واعلَمْ أنَّ محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيمةَ[٤] أورَدَ استدلالَ أصحابِنا بهذه الآيةِ في الكتابِ الذي سمَّاه «التَّوحيدَ»، وهو في الحقيقةِ كتابُ الشِّركِ[٥]، واعترَضَ عليها، وأنا أذكُرُ حاصِلَ كلامِه بعدَ حذفِ التَّطويلاتِ؛ لأنَّه كان رَجُلًا مُضطَرِبَ الكلامِ، قليلَ الفَهمِ، ناقِصَ العَقلِ!)[٦].

٤- وقال الآمِديُّ: (وبهذا ثبَتَ فَسادُ قولِ الحشْويَّةِ: إنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالجَنانِ، والإقرارُ باللِّسانِ، والعمَلُ بالأركانِ)[٧].

(١) ((الاقتصاد في الاعتقاد)) (ص: ٧٢).

(٢) ((تفسير الرازي)) (٧/ ٢١٨).

(٣) المصدر السابق: (٨/ ٥٦).

(٤) قال عنه الذَّهَبيُّ: (الحافظُ، الحُجَّةُ، الفقيهُ، شيخُ الإسلامِ، إمامُ الأئمَّةِ، أبو بكرٍ السلميُّ النَّيسابوريُّ، الشَّافعيُّ، صاحبُ التَّصانيفِ). ((سير أعلام النبلاء)) (١٤/ ٣٦٥).

(٥) يسمِّي كتاب ((التوحيد)) لابن خزيمة كتاب الشرك، وهو من أعظمِ كُتُبِ التوحيد التي ألَّفها السَّلف!!

(٦) ((تفسير الرازي)) (٢٧/ ٥٨٢).

(٧) ((غاية المَرام في علم الكلام)) (ص: ٣١١).

٥-وقال السُّبكيُّ: (إنَّما المصيبةُ الكُبْرى، والدَّاهيةُ الدَّهياءُ: الإمرارُ على الظَّاهرِ، والاعتقادُ أنَّه المرادُ، وأنَّه لا يستحيلُ على الباري، فذلك قولُ المُجسِّمةِ؛ عُبَّادِ الوَثَنِ الذين في قُلُوبِهم زَيغٌ)[١].

ويصِفُ السُّبْكيُّ المُرادَ عندَ الأشاعرةِ بالحَشْويَّةِ، فيقولُ: (هم طائفةٌ ضَلُّوا عنِ السَّبيلِ وعَمِيَتْ أبصارُهم، يُجْرون آياتِ الصِّفاتِ على ظاهرِها، ويعتقِدونَ أنَّه المُرادُ)[٢]. فهذا ديدَنُ القَوْمِ وليست فلتةً أو زلةً من واحدٍ أو اثنين.

٦- وقال السَّنوسِي: (التَّمسُّكُ في أصولِ العقائدِ بمجرَّدِ ظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ مِن غيرِ بصيرةٍ في العَقلِ: هو أصلُ ضَلالةِ الحَشْويَّةِ، فقالوا بالتَّشبيهِ والتَّجسيمِ والجِهةِ؛ عملًا بظاهرِ قولِه تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥])[٣].

٧- أمَّا المُعاصِرون اليوم فما أكثَرَ مَن يَطعَنُ منهم في أهلِ الأثَرِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ويَنبِزُونهم تارةً بالسَّلَفيَّةِ المعاصِرةِ، وتارةً بالتَّيميَّةِ، وتارةً بالوَهَّابيَّةِ، وتارةً بالمجَسِّمةِ، وتارةً بالمُشَبِّهةِ، وقاموسُ شتائِمِهم ملؤوا به فضاءَ الإنترنت، لكن نكتفي بواحدٍ فقط من مُنَظِّريهم وأكثَرِهم معرفةً بعِلمِ الكلامِ والمذهَبِ الأشعَريِّ، وأكثَرِهم جُرأةً على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ -وبخاصَّةِ ابنُ تيميَّةَ-، ومِن كتابينِ فقط من كُتُبِه رَغمَ كثرتِها وكثرةِ محاضَراتِه ودُروسِه في موقِعِه الرَّسميِّ على الإنترنت وغيرِه، وهو سعيد فودة، وهذه نُتَفٌ يسيرةٌ من أقوالِه:

- (أمَّا أصحابُ أحمَدَ فأكثَرُهم مُجَسِّمةٌ، كما هو مَشهودٌ)[٤].

(١) ((طبقات الشافعيَّة)) (٥/ ١٩٢).

(٢) ((الإبهاج في شرح المنهاج)) (١/ ٣٦١).

(٣) ((شرح أم البراهين)) للسنوسي (ص: ٢٩٢).

(٤) ((الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية)) (ص: ٧٦)، واتهامه الحنابلة بالتجسيم كثير في كتبه =

- (ابنُ تيميَّةَ راسِخٌ في قَلبِ المُنكَراتِ إلى مَعارِفَ وما أحمَقَ النَّاسَ الذينَ يَسيرونَ وراءَه في ذلك)[١]!

- (تَأمَّلْ هذا الكَلامَ السَّاقِطَ؛ لتَعلَمَ مَدى تَهافُتِ ابنِ تيميَّةَ)[٢].

- (يَعتَمِدُ ابنُ تيميَّةَ أيضًا على الفيلَسوفِ اليَهوديِّ ابنِ ملكا وغَيرِه، ومِنهم أخذَ ابنُ تيميَّةَ هذا القَولَ وتَمَسَّك به، وصارَ يُصَوِّرُه على أنَّه قَولُ أهلِ السُّنَّةِ والسَّلَفِ وكافَّةِ التَّابعينَ، وهذا كُلُّه قَريبٌ مِنَ الكَذِبِ على هؤلاء جميعًا)[٣].

- (ابنُ تيميَّةَ مُجَسِّمٌ باطِنًا وظاهرًا)[٤].

- (تَلبيساتُ ابنِ تيميَّةَ بَل جَهالاتُه ومُغالَطاتُه لا تَنتَهي؛ ففي كُلِّ سَطرٍ تَجِدُ له أُغلوطةً، وفي كُلِّ صَفحةٍ تَحريفًا، وفي كُلِّ مَوضِعٍ مُبالغةً وتَلاعُبًا)[٥].

- وقال مُخاطِبًا ابنَ تيميَّةَ: (أنتَ مُعانِدٌ غَيرُ عارِفٍ بما يَلزَمُك، مُتَعَصِّبٌ لقَولِك، وأتباعُك أشَدُّ جَهلًا مِنك، وأكثَرُ تَعَصُّبًا لرَأيِك)[٦].

- قال بَعدَ أن نَقَلَ كَلامًا لابنِ تيميَّةَ: (هذا كَلامُ مُمخرِقٍ لا إنسانٍ باحِثٍ)[٧].

- (هذا الوَجهُ في أشَدِّ حالاتِ المُغالَطةِ والتَّلاعُبِ الذي لا يَليقُ بأهلِ الأديانِ،

= ودروسه من ذلك قوله في كتابه ((تهذيب شرح السنوسية)) (ص: ١٢): (فيهم مجسمة كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني وابن قدامة، وهؤلاء تجسيمهم أقل من ابن تيمية وابن القيم وغيرهم).

(١) ((الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية)) (ص: ٢٧٠).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٤٨).

(٣) المصدر السابق (ص: ٣٢٣).

(٤) المصدر السابق (ص: ١٤٦).

(٥) ((تنزيه الرحمن عن قيام الحوادث بذاته)) (ص: ٣٣٦).

(٦) المصدر السابق (ص: ٤٢١).

(٧) المصدر السابق (ص: ٣٤١).

فضلًا عَمَّن يُسَمَّى بشَيخِ الإسلامِ، وهو مَعَ ذلك مِن أكثَرِهم جَهالةً وضَحالةً)[١].

وله كلامٌ أشنَعُ من هذا بكثيرٍ، لكن لا نريدُ أن نَشغَلَ القارئَ به، ونكتفي بهذا، وكما يقالُ: (الكِتابُ يُعرَفُ مِن عُنوانِه).

المبحثُ الثَّاني: تكفيرُ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ مَن ليس على مَذهَبِهم من العُلَماءِ

كثيرًا ما نسمَعُ ونقرأُ لبعضِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ اتِّهامَ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بالتَّبديعِ والتَّكفيرِ لغيرِهم، وهم أَولى بهذه التهمة[٢]، وهذه أقوالُ كِبارِ عُلَمائِهم:

١ - قال أبو منصورٍ عبدُ القاهِرِ بنُ طاهرٍ البَغداديُّ (ت: ٤٢٩هـ): (إنَّ الأشعريَّ وأكثَرَ المتكَلِّمين قالوا بتكفيرِ كُلِّ مبتدعٍ كانت بدعتُه كُفرًا أو أدَّت إلى كُفرٍ؛ كمن زعَم أنَّ معبودَه صورةٌ[٣]، أو أنَّ له حدًّا ونهايةً، أو أنَّه يجوزُ عليه الحَركةُ والسُّكونُ[٤])[٥].

(١) ((تنزيه الرحمن عن قيام الحوادث بذاته)) (ص: ٣٥٠).

(٢) التَّاريخُ يَشهَدُ أنَّه حَصَل نِزاعٌ بين الحنابلةِ والأشاعرة واعتدى كلُّ فريقٍ منهم على الآخَر، لكِنَّ المقصودَ هنا إيضاحُ حقيقةِ الأشاعِرةِ الذين يتَّهمون غيرَهم بالتَّكفيرِ والتَّضليلِ، ويُبَرِّئون ساحتَهم منها.

(٣) أورده الكَوثريُّ في حاشيته على ((السَّيف الصَّقيل)) للسُّبكيِّ (ص: ٣٤) بلفظ: (كمَن زعَمَ أنَّ لمعبودِه صورةً)، أي: كمن يُثبِتُ الصُّورةَ للهِ عزَّ وجَلَّ، ويعني بهم السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ وهي ثابتةٌ في أكثر من حديثٍ صحيحٍ منها حديث أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ اللهُ عنه مرفوعًا: ((...فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ في صُورَةٍ غيرِ صُورَتِهِ الَّتي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فيَقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، ...)) رواه البخاري (٧٤٣٩).

(٤) يعني بهم السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ المثبِتينَ لصفةِ النُّزولِ للهِ تعالى، الثَّابتةِ في الحديثِ الصَّحيحِ الذي رواه البخاريُّ (٧٤٩٤) ومسلمٌ (٦٥٥١) عن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنه مرفوعًا: ((يَنْزِلُ رَبُّنا تَبارَكَ وتَعالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إلى السَّماءِ الدُّنْيا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فيَقولُ: مَن يَدْعُونِي فأَسْتَجِيبَ له، مَن يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَن يَسْتَغْفِرُنِي فأغْفِرَ له)).

(٥) يُنظر: ((الأسماء والصفات)) (٣/ ٨٧) تحقيق أنس الشرفاوي، ((الأسماء والصفات)) =

٢- وقال أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ يوسُفَ الشِّيرازيُّ[١] (ت: ٤٧٦ هـ): (فمَن اعتقَد غيرَ ما أشَرْنا إليه من اعتقادِ أهلِ الحَقِّ المنتَسِبين إلى الإمامِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ رَضِيَ اللهُ عنه، فهو كافِرٌ[٢]، ومن نَسَب إليهم غيرَ ذلك فقد كفَّرَهم، فيكونُ كافرًا بتكفيرِه لهم؛ لِما رويَ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه قال: «ما كفَّر رجلٌ رجلًا إلَّا باء به أحَدُهما»[٣])[٤].

٣- وقال أبو المُعينِ ميمونُ بنُ محمَّدٍ النَّسَفيُّ الحَنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ٥٠٨ هـ): (واللهُ تعالى نفى المماثلةَ بينَ ذاتِه وبينَ غيرِه من الأشياءِ، فيكونُ القولُ بإثباتِ المكانِ[٥] له ردًّا لهذا النَّصِّ المحكَمِ[٦] الذي لا احتمالَ فيه لوجهٍ ما سوى ظاهِرِه، ورادُّ النَّصِّ كافرٌ[٧]، عصَمَنا اللهُ عن ذلك)[٨].

= (٢/ ٧٢٧) تحقيق أحمد رجب.

(١) إمامُ الشَّافعيَّةِ والأشاعرةِ في زمانِه، صاحِبُ ((التنبيه)) و((اللُّمَع))، وصاحِبُ كتابِ ((المهذَّب في فقهِ الإمامِ الشَّافعيِّ))، الذي شرح بعضَه النَّوويُّ في ((المجموع)). يُنظر: ((طبقات الشافعية)) للسبكي (٤/ ٢١٥)، ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (١٨/ ٤٥٢).

(٢) انظر كيف يكفِّر جميعَ المسلمين عدا الأشاعرة وهو إمام الشَّافعيَّة والأشاعرة في زمانه!!

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: ((إذا قالَ الرَّجُلُ لأخِيهِ يا كافِرُ، فقَدْ باءَ به أحَدُهُما)).

(٤) ((شرح اللمع)) (١/ ١١١).

(٥) يعني بهم السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ الذين يقولون إنَّ الله في السَّماء، مع أنَّ هذا ثابتٌ بمئات النصوص من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة!

(٦) يعني: قولَه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

(٧) وكم من نصٍّ ردَّه الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ! ومع ذلك فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ لم يُكَفِّروهم ولم يُعاملوهم بالمِثلِ؛ فهم وَسَطٌ بين الفِرَقِ، والتَّأويلُ عندَهم من موانعِ التَّكفيرِ، مع أنَّ فيه ردًّا للنَّصِّ.

(٨) ((تبصرة الأدلة في أصول الدين)) (١/ ٢١٩).

٤- وقال يوسُفُ الأُرمويُّ[١] الشَّافعيُّ الأشعَريُّ (ت:٦١٢هـ) في جوابِ استفتاءٍ، صورتُه: (ما قولُكم في الحَشْويَّةِ[٢] الذين على مذهَبِ ابنِ مرزوقٍ[٣] وابنِ الكيزانيِّ[٤] اللَّذينِ يعتقدانِ أنَّ اللهَ سبحانَه يتكلَّمُ بحرفٍ وصوتٍ، تعالى اللهُ عن ذلك، وأنَّ أفعالَ العبادِ قديمةٌ، هل تُنفَّذُ أحكامُهم على أهلِ التَّوحيدِ وعامَّةِ المُسلِمين؟ وهل تُقبَلُ شهادتُهم على المُسلِمين أم لا؟).

(١) يوجَدُ بهذا الاسمِ اثنانِ لهما عنايةٌ بالعِلمِ؛ أحَدُهما: يوسُفُ بنُ أبي الفَضلِ الأرمويُّ، قاضٍ فقيهٌ متقدِّمٌ، عاش في القرنِ الخامسِ الهجريِّ، لم نجدْ نصًّا على تاريخِ وفاتِه، والآخَرُ: هو يوسُفُ ابنُ محمَّدٍ الأرمويُّ، صاحِبُ حديثٍ، متأخِّرٌ عنه، وهو حفيدُ المحدِّثِ المعروفِ أبي الفَضلِ الأرمويِّ، ولعلَّه المقصودُ، توفِّيَ في ربيعٍ الآخِرِ سنةَ (٦١٢ هـ). يُنظر: ((المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي)) للذهبي (١٥/ ٣٧٥، ٣٧٦).

(٢) يعني بهم السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ مثبتي الصِّفاتِ لله تعالى.

(٣) هو أبو عُمَرَ عُثمانُ بنُ مَرزوقِ بنِ حُمَيدِ بنِ سَلَّامٍ القُرَشيُّ، المتوفَّى سنةَ ٥٦٤ هـ. قال ابنُ رَجَبٍ: (الفقيهُ العارفُ الزَّاهدُ نزيلُ الدِّيارِ المِصريَّةِ، صَحِبَ شَرَفَ الإسلامِ عبدَ الوهَّابِ بنَ الجيليِّ بدِمَشقَ، وتفَقَّه واستوطَنَ مِصرَ وأقام بها إلى أن مات، وأفتى بها ودَرَّس وناظَر، وتكلَّم على المعارِفِ والحقائِقِ. وانتهت إليه تربيةُ المريدينَ بمِصرَ. وانتمى إليه خَلقٌ كثيرٌ من الصُّلَحاءِ، وأثنى عليه المشايخُ، وحصَل له قَبولٌ تامٌّ من الخاصِّ والعامِّ، وانتفع بصُحبتِه خَلقٌ كثيرٌ). ((ذيل طبقات الحنابلة)) (٢/ ٢٢٢، ٢٢٣).

اتُّهِم ظُلمًا بالتَّجسيمِ، مع أنَّه -كما قال الذَّهبيُّ-: (رجُلٌ سُنِّيٌّ يَلعَنُ المُشَبِّهةَ). ((تاريخ الإسلام)) (١٢/ ٨٤٢).

ووصَل مِن تعصُّبِ الأشاعرةِ عليه أنَّه لَمَّا مات دُفِن بالقُربِ من الإمامِ الشَّافعيِّ، فأُخرِجَ ونُبِشَ ثمَّ أعيدَ، ثمَّ لمَّا أراد الخَبُوشانيُّ الأشعريُّ الصوفيُّ بناءَ ضَريحِ الشَّافعيِّ قال: (لا يكونُ صِدِّيقٌ وزِنديقٌ في موضِعٍ واحدٍ!)، وجَعَل يَنبُشُ ويرمي عظامَه وعظامَ الموتى الذين حولَه من أتباعِه. يُنظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسُّبكي الأشعريِّ (٦/ ٩٠) و(٧/ ١٥).

(٤) هو محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ ثابتٍ، أبو عبدِ اللهِ المِصريُّ الكيزانيُّ الواعِظُ المقرئُ، المتوفَّى سنةَ ٥٦٢هـ. قال الذَّهَبيُّ: (من شيوخِ المِصريِّينَ الفُضَلاءِ... وله كلامٌ في السُّنَّةِ، وشِعرٌ جَيِّدٌ كثيرٌ في الزُّهدِ، وكان زاهِدًا وَرِعًا، له أصحابٌ ينتمون إليه). ((تاريخ الإسلام)) (١٢/ ٢٨٣).

أجاب الأرمويُّ: (ما نُصَّ عليهم أعلاه اقتَرَفوا حَوبةً عظيمةً يجبُ عليهم القُفولُ عمَّا اعتقَدوه، وهم كُفَّارٌ عندَ أكثَرِ المتكَلِّمين، وكيف يسوغُ قَبولُ أقوالِهم؟! ويجبُ على مَن إليه الأمرُ إحضارُهم واستتابتُهم عمَّا هم عليه، فإن تابوا وإلَّا قُتِلوا، وحُكمُهم في الاستتابةِ حُكمُ المرتَدِّ في إمهالِه ثلاثةَ أيَّامٍ، ولا يُقتَلُ في الحالِ)[1].

٥- وقال الخطيبُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ الحَمَويُّ[2] (ت:٦١٥هـ): (مَن قال: إنَّ اللهَ متكَلِّمٌ بحرفٍ وصوتٍ، فقد قال قولًا يلزَمُ منه أنَّ اللهَ جسمٌ، ومن قال: إنَّه جسمٌ، فقد قال بحدوثِه، ومن قال بحدوثِه فقد كَفَر، والكافِرُ لا تَصِحُّ ولايتُه، ولا تُقبَلُ شهادتُه، واللهُ أعلَمُ)[3].

٦- وقال تقيُّ الدِّينِ السُّبكيُّ (ت: ٧٥٦هـ) عن تقيِّ الدِّينِ ابنِ تيميَّةَ: (أحدَث ابنُ تيميَّةَ ما أحدث في أصولِ العقائدِ، ونَقَض من دعائِمِ الإسلامِ الأركانَ والمعاقِدَ، بعد أن كان مستَتِرًا بتَبعيَّةِ الكتابِ والسُّنَّةِ، مُظهِرًا أنَّه داعٍ إلى الحقِّ هادٍ إلى الجنَّةِ، فخرج من الاتِّباعِ إلى الابتداعِ، وشَذَّ عن جماعةِ المُسلِمين بمخالفةِ الإجماعِ... فلم يدخُلْ في فِرقةٍ من الفِرَقِ الثَّلاثةِ والسَّبعين التي افترقت عليها الأمَّةُ، ولا وقَفَت به مع أمَّةٍ من الأمَمِ همَّةٌ، وكُلُّ ذلك وإن كان كُفرًا شنيعًا ممَّا تَقِلُّ جملتُه بالنِّسبةِ لِما أحدَث في الفُروعِ!)[4].

(١) ((نجم المهتدي ورجم المعتدي)) لابن المعلم القرشي (٢/ ٤٦٧).

(٢) لعَلَّه أبو عبدِ اللهِ الغَسَّانيُّ الحَمَويُّ، المعروفُ بابنِ الجاموسِ، ترجمه السُّبكيُّ في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٨/ ٤٥)، وقال: (تفقَّه بحَماة، ثمَّ توجَّه إلى القاهرةِ، ووَلِيَ خَطابةَ الجامعِ العتيقِ بمِصرَ، والتَّدريسَ بمشهدِ الحُسَينِ، توفِّيَ في ربيعٍ الأوَّلِ سنةَ خمسَ عشرةَ وسِتِّمائةٍ)، وقد جزم محقِّقُ ((نجم المهتدي)) (٢/ ٤٦٨) بأنَّه بدرُ الدِّينِ ابنُ جماعةَ، المتوفَّى سنةَ (٧٣٣ هـ)!

(٣) ((نجم المهتدي ورجم المعتدي)) لابن المعلم القرشي (٢/ ٤٦٨)، يقولُ هذا وهو يعلَمُ أنَّ أهلَ الحديثِ وغيرَ المفوِّضةِ من الحنابلةِ كُلُّهم يقولون بهذا، ولا يتورَّعُ عن تكفيرِهم جميعًا!

(٤) ((الدرة المضية في الرد على ابن تيمية)) (ص: ٦، ٧).

وقال في حَقِّ ابنِ القَيِّم: (فهو المُلحِدُ، عليه لعنةُ اللهِ! ما أوقَحَه! وما أكثَرَ تجرُّؤَه! أخزاه اللهُ!)[١].

وقال عنه أيضًا: (انتهى كلامُ هذا المُلحِدِ، تبًّا له! وقطَع اللهُ دابِرَ كلامِه! انظُرْ هذا الملعونَ...)[٢].

٧- قال تقيُّ الدِّينِ الحِصْنيُّ الأشعريُّ (ت: ٨٢٩هـ): (إنَّ ابنَ تَيميَّةَ الَّذي كان يوصَفُ بأنَّه بَحرٌ في العِلمِ لا يُستَغرَبُ فيه ما قاله بعضُ الأئِمَّةِ عنه مِن أنَّه زِنديقٌ مُطلَقٌ!...)[٣].

وقال المقريزيُّ عن الحِصْنيِّ: (كان شديدَ التَّعصُّبِ للأشاعِرةِ، منحَرِفًا عن الحنابلةِ انحرافًا يخرُجُ فيه عن الحَدِّ، فكانت له معهم بدِمَشقَ أمورٌ عديدةٌ، وكان يُفحِشُ في حقِّ ابنِ تيميَّةَ ويجْهَرُ بتكفيرِه من غيرِ احتشامٍ، بل يَصْرُخُ في الجوامِعِ والمجامِعِ بأن ابن تيميَّة كافرٌ، فتلقَّى ذلك عنه أتباعُه واقتَدَوا به فيه جريًا على عادةِ أهلِ زمانِنا في تقليدِ من اعتقدُوه)[٤].

٨- وقال السَّخاويُّ عن العلاءِ محمَّدِ البخاريِّ العَجميِّ الحنَفيِّ (ت: ٨٤١ هـ): (كان يُسأَلُ عن مقالاتِ التَّقيِّ ابنِ تيميَّةَ التي انفَرَد بها، فيُجيبُ بما يظهَرُ له من الخطأِ، ويَنفِرُ عنه قلبُه، إلى أن استحكم أمره عنده، فصَرَّح بتبديعِه ثمَّ تكفيرِه!)[٥].

٩- وقال ابن حجر في ترجمةِ ابنِ تَيميَّةَ ناقلًا الظُّلمَ الذي وقع عليه في

(١) ((السيف الصقيل)) (ص: ٤١).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٥٣).

(٣) ((دفع شبه من شبه وتمرد)) (ص: ٦٤).

(٤) ((درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة)) (١/ ١٤٢).

(٥) يُنظر: ((الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)) (٩/ ٢٩٢). ويُنظر أيضًا: ((البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)) للشوكاني (٢/ ٢٦١، ٢٦٢).

السِّجن: (ثمَّ بلَغ المالكيَّ أنَّ النَّاسَ يتردَّدون إليه[١]، فقال: يجبُ التَّضييقُ عليه إنْ لم يُقتَلْ، وإلَّا فقد ثبت كُفرُه، فنقلوه ليلةَ عيدِ الفِطرِ إلى الجُبِّ)[٢].

١٠- وقال ابنُ نُجَيْمٍ الحنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ٩٧٠هـ): (ويَكفُرُ بإثباتِ المكانِ للهِ تعالى، فإن قال: اللهُ في السَّماءِ؛ فإن قَصَد حكايةَ ما جاء في ظاهِرِ الأخبارِ لا يَكفُرُ، وإن أراد المكانَ كَفَر، وإن لم يكُنْ له نيَّةٌ كَفَر عندَ الأكثَرِ، وهو الأصَحُّ وعليه الفتوى!)[٣].

١١- وقال أحمدُ بنُ حَجَرٍ الهَيتميُّ الشَّافعيُّ الأشعَريُّ (ت: ٩٧٤هـ) عن ابنِ تيميَّةَ وابنِ القَيِّم: (لهما في هذا المقامِ من القبائحِ وسوءِ الاعتقادِ ما تَصَمُّ عنه الآذانُ، فيُقضى عليه بالزُّورِ والكَذِبِ والضَّلالِ والبُهتانِ، قبَّحهما اللهُ، وقبَّح من قال بقولِهما، والإمامُ أحمدُ وأجلَّاءُ مذهَبِه مبرَّؤون عن هذه الوَصمةِ القبيحةِ، كيف وهو كُفرٌ عندَ كثيرينَ؟!)[٤].

- وقال أيضًا: (وإيَّاك أن تُصغيَ إلى ما في كتُبِ ابنِ تيميَّةَ وتلميذِه ابنِ قَيِّمِ الجوزيَّةِ وغيرِهما ممَّن اتَّخذ إلهَه هواه، وأضَلَّه اللهُ على عِلمٍ وخَتَم على سمعِه وقَلبِه وجَعَل على بصرِه غِشاوةً، فمَن يهديه مِن بعدِ اللهِ، وكيف تجاوَز هؤلاء الملحِدون الحدودَ، وتعدَّوا الرُّسومَ وخرَقوا سياجَ الشَّريعةِ والحقيقةِ، فظنُّوا بذلك أنَّهم على هدًى من ربِّهم، وليسوا كذلك، بل هم على أسوَأِ الضَّلالِ، وأقبَحِ الخِصالِ، وأبلَغِ المقْتِ والخُسرانِ، وأنهى الكَذِبِ والبُهتانِ؛ فخَذَل اللهُ مُتَّبعَهم،

(١) أي أنَّ القاضي المالكيَّ الأشعريَّ الذي أمر بحبسِ ابن تيمية بلغَه أنَّ النَّاس يتردَّدون عليه في الحبس.

(٢) ((الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)) (١/ ١٧١).

(٣) ((البحر الرائق شرح كنز الدقائق)) (٥/ ١٢٩).

(٤) ((أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل)) (ص: ١٧٣).

وطَهَّر الأرضَ من أمثالِهم)[١].

- وقال أيضًا: (ابنُ تيميَّةَ عبدٌ خذَله اللهُ وأضلَّه وأعماه وأصمَّه وأذَلَّه... والحاصِلُ ألَّا يقامَ لكلامِه وَزنٌ، بل يُرمى في كلِّ وَعْرٍ وحَزنٍ، ويُعتقَدُ فيه أنه مُبتدِعٌ ضالٌّ ومُضِلٌّ جاهِلٌ غالٍ، عاملَه اللهُ بعَدلِه، وأجارنا مِن مِثلِ طريقتِه وعقيدتِه وفِعلِه)[٢].

١٢- وقال عبدُ الغنيِّ بنُ إسماعيلَ النَّابلسيُّ الحَنَفيُّ الماتُريديُّ (ت: ١١٤٣هـ): (وأمَّا أقسامُ الكُفرِ فهي بحَسَبِ الشَّرعِ ثلاثةُ أقسامٍ ترجِعُ جميعُ أنواعِ الكُفرِ إليها، وهي: التَّشبيهُ، والتَّعطيلُ، والتَّكذيبُ، وهي أصولٌ ثلاثةٌ من أصولِ الكُفرِ، لا يدخُلُ الإنسانُ في مرتبةِ عوامِّ المسلِمين إلَّا بعدَ تبرئتِه منها ظاهرًا وباطنًا، ومتى وُجِد عندَه شيءٌ منها فليَعلَمْ أنَّه كافرٌ وليس بمؤمنٍ، ولا يَغُرَّه باللهِ الغَرورُ... ويَقرُبُ من ذلك اعتقادُ الجَهَلةِ من المؤمِنين بمحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وبما جاء به من الحَقِّ أنَّ اللهَ تعالى في السَّماءِ، أو على العَرشِ، أو في جِهةٍ من العُلُوِّ، أو أنَّه مُصَوَّرٌ، أو أنَّه جسمٌ، كما يَعهَدون من الأجسامِ؛ بسَبَبِ جَهلِهم بالعقائِدِ الصَّحيحةِ، وليسوا معذورينَ بالجهلِ؛ لأنَّ عقولَهم وافرةٌ في أمورِ المعاشِ، فيُمكِنُهم صرفُها إلى ما هو المطلوبُ منهم، لا سيَّما من نشؤوا في الأمصارِ، وعاشَروا أئمَّةَ العقائِدِ الصَّحيحةِ، ولم ينتفِعوا بهم)[٣].

(١) ((الفتاوى الحديثية)) (ص: ١٤٤).

(٢) المصدر السابق: (ص: ٨٣، ٨٤).

وللهيتميِّ من جنسِ هذا التَّهوُّرِ شيءٌ كثيرٌ، وقد انبرى للمُحاكمةِ بينَ أحمدَ ابنِ تيميَّةَ وأحمدَ الهَيتميِّ أبو البركاتِ الآلوسيُّ (ت: ١٣١٧هـ) في كتابه: ((جلاء العينين في محاكمة الأحمدين)).

(٣) ((الفتح الرباني والفيض الرحماني)) (ص: ٧٨-٨٣).

١٣- قال إسماعيلُ الحامِديُّ[١] (ت: ١٣١٦هـ) عن ابنِ تَيميَّةَ: (الحَنبليُّ المشهورُ، زِنديقٌ، وبُغضُه للدِّينِ وأهلِه لا يخفى)[٢].

١٤- قال محمَّد زاهد الكَوثريُّ الماتُريديُّ (ت: ١٣٧١هـ): (ومَن أطلَق الكُفرَ على إثباتِ الجِهةِ في غايةٍ من الكثرةِ بينَ الأئمَّةِ)[٣].

وقال عن ابنِ القَيِّمِ: عندَه (زندقةٌ مكشوفةٌ، ومُروقٌ ظاهرٌ، وإصرارٌ على اعتقادِ الإيمانِ كُفرًا. قبَّحه اللهُ! ... أنَّ هذا النَّاظِمَ -يعني ابنَ القَيِّمِ- بلَغ في كُفرِه مبلغًا لا يجوزُ السُّكوتُ عليه، ولا يحسُنُ لمؤمنٍ أن يُغضيَ عنه، ولا أن يتساهَلَ فيه)[٤].

وازِنْ بينَ أقوالِ مَن تقدَّمَ من عُلَماءِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وبَينَ أقوالِ ابنِ تيميَّةَ صاحِبِ كتابِ: «رَفْع الملام عن الأئمَّةِ الأعلام» الَّذي بسَطَ العُذرَ فيه لأئمَّةِ الإسلامِ، والذي قال: (المُتأوِّلُ الذي قَصْدُه متابعةُ الرَّسولِ لا يُكفَّرُ، بل ولا يُفَسَّقُ إذا اجتهد فأخطَأ، وهذا مشهورٌ عِندَ النَّاسِ في المسائِلِ العَمَليَّةِ، وأمَّا مسائِلُ العقائِدِ فكثيرٌ من النَّاسِ كفَّر المُخطِئينَ فيها، وهذا القَولُ لا يُعرَفُ عن أحَدٍ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ، ولا عن أحَدٍ من أئمَّةِ المُسلِمينَ،

(١) من عُلماءِ الأزهر.

(٢) ((حواش على شرح الكبرى للسنوسي)) (ص: ٦٢).

(٣) ((حاشية السيف الصقيل)) (ص: ٤٠).

(٤) ((السيف الصقيل)) (ص: ١٤٥).

وللكوثريِّ في هذا البابِ من التَّكفيرِ والتَّفسيقِ والتَّقبيحِ والسَّبِّ واللَّعنِ وغيرِ ذلك ممَّا يُستحيا مِن ذِكرِه ما لا يكادُ يُحصى كثرةً! فعليه إثمُها وإثمُ مَن اتَّبَعه عليها، وكتابُه: ((تبديد الظَّلام المخيم من نونيَّة ابن القَيِّم)) مليءٌ بألفاظِ التَّكفيرِ والسَّبِّ والثَّلبِ لابنِ القَيِّمِ ممَّا يأنفُ الطَّبعُ عن سماعِه! ويُنظر: ((الماتريديَّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصِّفات)) للشَّمس الأفغاني (١/ ٣٧٧-٤٠٠).

وإنَّما هو في الأصلِ من أقوالِ أهلِ البِدَعِ، الذين يبتَدِعون بدعةً ويُكَفِّرون من خالَفهم، كالخوارجِ والمُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ، ووقَع ذلك في كثيرٍ من أتباعِ الأئمَّةِ، كبَعضِ أصحابِ مالِكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وغَيرِهم... وإذا لم يكونوا في نفسِ الأمرِ كُفَّارًا لم يكونوا مُنافِقينَ، فيكونونَ من المؤمِنينَ، فيُستغفَرُ لهم ويُترحَّمُ عليهم. وإذا قال المؤمِنُ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] يقصِدُ كُلَّ مَن سبَقه من قُرونِ الأمَّةِ بالإيمانِ، وإن كان قد أخطَأ في تأويلٍ تأوَّله فخالَف السُّنَّةَ، أو أذنب ذنبًا؛ فإنَّه من إخوانِه الذين سبَقوه بالإيمانِ، فيدخُلُ في العُمومِ، وإن كان من الثِّنتَينِ والسَّبعينَ فِرقةً، فإنَّه ما من فِرقةٍ إلَّا وفيها خَلقٌ كثيرٌ ليسوا كُفَّارًا، بل مُؤمِنينَ فيهم ضَلالٌ وذنبٌ يَستحِقُّونَ به الوعيدَ، كما يستحِقُّه عُصاةُ المؤمِنينَ. والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم يُخرِجْهم من الإسلامِ، بل جعَلهم من أمَّتِه، ولم يقُلْ: إنَّهم يُخلَّدونَ في النَّارِ، فهذا أصلٌ عظيمٌ ينبغي مراعاتُه؛ فإنَّ كثيرًا من المُنتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ فيهم بِدعةٌ)[1].

وقال: (وليس كُلُّ مَن خالف في شيءٍ من هذا الاعتقادِ يجِبُ أن يكونَ هالِكًا؛ فإنَّ المنازِعَ قد يكونُ مجتَهِدًا مخطِئًا يغفِرُ اللهُ خطأَه، وقد لا يكونُ بلَغَه في ذلك من العِلمِ ما تقومُ به عليه الحُجَّةُ، وقد يكونُ له من الحسَناتِ ما يمحو اللهُ به سَيِّئاتِه، وإذا كانت ألفاظُ الوعيدِ المتناوِلةُ له لا يجِبُ أن يدخُلَ فيها المتأوِّلُ والقانتُ، وذو الحسَناتِ الماحيةِ، والمغفورُ له وغيرُ ذلك؛ فهذا أَولى، بل موجِبُ هذا الكلامِ أنَّ من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقادِ، ومَن اعتقد ضِدَّه فقد يكونُ ناجيًا

(١) ((منهاج السنة النبوية)) (٥/ ٢٣٩ - ٢٤١).

وقد لا يكونُ ناجيًا، كما يقالُ: مَن صَمَت نجا)[1].

وقال: (ولا رَيْبَ أنَّ مَن اجتَهَدَ في طَلَبِ الحَقِّ والدِّينِ مِن جِهةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وأخطَأَ في بعضِ ذلك، فاللهُ يَغفِرُ له خَطَأَه؛ تَحقيقًا للدُّعاءِ الذي استَجابَه اللهُ لنَبيِّه وللمُؤمِنينَ؛ حيثُ قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومَن اتَّبَعَ ظَنَّه وهواه فأخَذَ يُشنِّعُ على مَن خالَفَه بما وَقَعَ فيه مِن خَطَأٍ ظَنَّه صَوابًا بَعدَ اجتِهادِه، وهو مِن البِدَعِ المُخالِفةِ للسُّنَّةِ، فإنَّه يَلزَمُه نَظيرُ ذلك أو أعظَمُ أو أصغَرُ فيمَن يُعظِّمُه هو مِن أصحابِه، فقَلَّ مَن يَسلَمُ مِن مِثلِ ذلك في المُتَأخِّرينَ؛ لكَثرةِ الاشتِباهِ والاضطِرابِ، وبُعدِ النَّاسِ عن نورِ النُّبُوَّةِ وشَمسِ الرِّسالةِ، الذي به يَحصُلُ الهُدى والصَّوابُ، ويَزولُ به عن القُلوبِ الشَّكُّ والارتيابُ؛ ولهذا تَجِدُ كَثيرًا من المُتَأخِّرينَ مِن عُلَماءِ الطَّوائِفِ يَتَناقَضونَ في مِثلِ هذه الأصولِ ولَوازِمِها، فيَقولونَ القَولَ المُوافِقَ للسُّنَّةِ، ويَنفونَ ما هو مِن لَوازِمِه غَيرَ ظانِّينَ أنَّه مِن لَوازِمِه، ويَقولونَ ما يُنافيه غَيرَ ظانِّينَ أنَّه يُنافيه، ويَقولونَ بمَلزوماتِ القَولِ المُنافي ما أثبَتوه مِن السُّنَّةِ، وربَّما كفَّروا مَن خالَفَهم في القولِ المنافي ومَلزوماتِه، فيكونُ مضمونُ قولِهم أن يقولوا قولًا ويُكَفِّروا مَن يقولُه، وهذا يوجَدُ لكثيرٍ منهم في الحالِ الواحِدِ، لعدَمِ تفطُّنِه لتناقُضِ القولينِ، ويوجَدُ في الحالينِ لاختلافِ نَظَرِه واجتهادِه)[2].

أمَّا هؤلاء الذين كذَبوا عليه وظَلَمُوه وقذفُوه بأقبحِ السِّبابِ والشَّتائمِ فقد قال عنهم: (فلا أحِبُّ أن يُنتصَرَ من أحدٍ بسَبَبِ كَذِبِه عَليَّ أو ظُلمِه وعُدوانِه؛ فإنِّي قد

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٣/ ١٧٩).

(٢) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٢/ ١٠٣، ١٠٤).

أحلَلتُ كُلَّ مُسلمٍ، وأنا أحِبُّ الخيرَ لكُلِّ المُسلِمين، وأريدُ لكُلِّ مؤمنٍ من الخيرِ ما أحِبُّه لنفسي، والذين كَذَبوا وظلَموا فهم في حِلٍّ مِن جِهتي)[1].

ووازِنْ أيضًا كلامَهم بكَلام تِلميذِه ابنِ القَيِّم: (مَن له عِلمٌ بالشَّرعِ والواقِعِ يَعلَمُ قَطعًا أنَّ الرَّجُلَ الجليلَ الذي له في الإسلامِ قَدَمٌ صالحٌ وآثارٌ حَسَنةٌ، وهو من الإسلامِ وأهلِه بمَكانٍ: قد تكونُ منه الهَفوةُ والزَّلَّةُ هو فيها مَعذورٌ بل ومأجورٌ لاجتهادِه؛ فلا يجوزُ أن يُتَّبَعَ فيها، ولا يجوزُ أن تُهدَرَ مَكانَتُه وإمامَتُه ومَنزِلَتُه في قُلوبِ المُسلِمينَ)[2].

هذا، وقد قال ابنُ القَيِّم عن شَيخِه ابنِ تيميَّةَ: (وكان بعضُ أصحابِه الأكابِرِ يقولُ: وَدِدْتُ أنِّي لأصحابي مِثلُه لأعدائِه وخُصومِه! وما رأيتُه يدعو على أحَدٍ منهم قَطُّ، وكان يدعو لهم، وجئتُ يومًا مُبَشِّرًا له بموتِ أكبَرِ أعدائِه، وأشَدِّهم عَداوةً وأذًى له، فنَهَرني وتنكَّرَ لي واسترجَعَ! ثمَّ قام مِن فَورِه إلى بيتِ أهلِه فعَزَّاهم، وقال: إنِّي لكم مكانَه، ولا يكونُ لكم أمرٌ تحتاجون فيه إلى مساعدةٍ إلَّا وساعدتُكم فيه! ونحوَ هذا من الكلامِ، فسُرُّوا به، ودَعَوا له، وعَظَّموا هذه الحالَ منه)[3].



(١) ((مجموع الفتاوى)) (٢٨/ ٥٥).

(٢) ((أعلام الموقعين)) (٥/ ٢٣٥).

(٣) ((مدارج السالكين)) (٢/ ٣٢٨، ٣٢٩).

الفَصلُ الثَّالثُ

واقِعُ الأشاعِرةِ والماتُرِيديَّةِ المُعاصِرُ

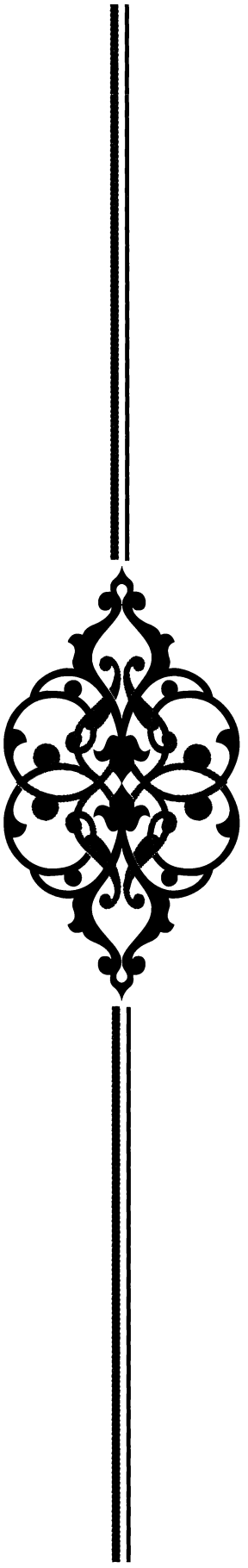
وفيه تمهيدٌ وأربعةُ مباحثَ:

المبْحَثُ الأوَّلُ: المؤسَّساتُ والمراكِزُ العِلميَّةُ والدَّعويَّةُ الأشعَريَّةُ والماتُريديَّةُ

المبحَثُ الثَّاني: النَّشاطُ الأشعَريُّ والماتريديُّ في الفَضائيَّاتِ والإنترنت

المبْحَثُ الثَّالثُ: دُورُ النَّشرِ المُهتمَّةُ بطباعةِ الكُتبِ الأشعَريَّةِ والماتريديَّةِ

المبْحَثُ الرَّابعُ: سردٌ لبعضِ إصداراتِهم في السَّنواتِ الأخيرةِ



الفَصلُ الثَّالثُ
واقِعُ الأشاعِرةِ
والماتُرِيديَّةِ المُعاصِرُ[١]

تمهيدٌ:

رَغمَ تجذُّرِ المذهَبِ الأشعَريِّ في كثيرٍ مِن بلادِ المسلِمينَ، وهَيمنتِه على التَّعليمِ والتَّدريسِ في عامَّةِ بلادِ المسلِمينَ، فإنَّه ضعُف وشابَه الكثيرُ مِن الانفصامِ عن واقعِ النَّاسِ، وعن التَّأثيرِ فيهم في القرنينِ الماضيَينِ، ويمكنُ عزوُ ذلك إلى مؤثِّرَينِ كبيرينِ:

الأوَّلُ: مصادمةُ المذهَبِ الأشعريِّ للفِطرةِ[٢]، إضافةً إلى ما يَكتنِفُه من تعقيدٍ وفلسفةٍ[٣] تسبَّبت في نَفْرةِ النَّاسِ عنه.

الثَّاني: الظُّهورُ الكبيرُ للمذهَبِ السَّلَفيِّ، وتبَنِّي بعضِ العُلماءِ واسعي التَّأثيرِ والانتشارِ له، وكثرةُ مطبوعاتِه مع بدايةِ نشأةِ الطِّباعةِ الحديثةِ، مع ما فيه من سهولةٍ ويُسرٍ، وتجانسٍ مع الفِطرةِ.

ومُنذُ قُرونٍ وطُلَّابُ العِلمِ يَدرُسُون المذهَبَ الأشعريَّ في الجامِعِ الأزهَرِ،

(١) يُنظر: كتاب ((النَّشاطُ الأشعَريُّ المعاصر)) لمحمد براء ياسين.

(٢) ومن ذلك إنكارُهم علوَّ الله على خلقه، فقد فُطِر النَّاسُ على عُلُوِّ اللهِ عزَّ وجَلَّ، فلا تجدُ مُسلِمًا -بل كثيرًا من الكُفَّارِ- إلَّا ويرفَعُ يديه إلى السَّماءِ عندَ الدُّعاء؛ لاعتقادِهم أنَّ الذي يدْعونه في السَّماءِ، فجاء الأشاعِرةُ وخالفوا الفِطرةَ وقالوا لهم: ربُّكم ليس في السَّماءِ ولا هو فوقَ ولا تحتَ، ولا يمينَ ولا شمالَ، ولا أمامَ ولا خَلْفَ، لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه!

(٣) كقولهم: لا يَجوزُ في صِفاتِ الله أن يُقالَ: إنَّها هي هو، ولا هو هي، ولا هي غيره، ولا إنَّها مُوافِقةٌ أو مُخالِفةٌ، ولا إنَّها تُباينُه أو تُلازِمُه، أو تَتَّصِلُ به أو تَنْفَصِلُ عنه، أو تُشْبِهُه أو لا تُشْبِهُه!

وجامعةِ القَرَوِيِّينَ، وجامِعِ الزَّيتونةِ، على طريقَةِ المتقدِّمينَ من عُلماءِ الأشاعِرةِ في تقريرِ المذهَبِ بالمُتونِ والشُّروحِ والحواشي، واكتفى المؤَلِّفونَ منهم بذِكرِ تعدُّدِ أقوالِ العالِمِ الواحِدِ من الأشاعِرةِ، وذِكْرِ الخِلافاتِ الأشعريَّةِ بيْنَ المتقَدِّمينَ والمُتأخِّرينَ، وقد خَرَج من هذه المراكِزِ العِلميَّةِ المشهورةِ طلبةٌ متُضَلِّعونَ مِن المذهبِ الأشعَريِّ بالطَّريقةِ التَّقليديَّةِ، ثمَّ ظهر في القَرنِ الهجريِّ الماضي عالِمان كبيرانِ؛ أحدُهما: ماتُريديٌّ، والآخَرُ ماتُريديٌّ أشعَريٌّ؛ الأوَّلُ: محمَّد زاهِد الكَوثريُّ، المتوفَّى سنةَ ١٣٧١هـ، وهو كثيرُ الرُّدودِ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الَّذين يلمِزُهم بالألقابِ الشَّنيعةِ، لا سيَّما ابنِ تيميَّةَ وابنِ القيِّم. والثَّاني: شَيخُ الإسلامِ في الدَّولةِ العُثمانيَّةِ مصطفى صبري، المتوفَّى سنةَ ١٣٧٣هـ، وله كثيرٌ من المؤلَّفاتِ والمقالاتِ، وقد تأثَّر به كثيرٌ مِن تلاميذِه، وساروا على نهجِه.

ثمَّ ظهَر بعدَ ذلك بسنَواتٍ محمَّد سعيد رمضان البوطي، الَّذي كان له ظُهورٌ في فضائيَّةِ التلفزيونِ السُّوريِّ في التِّسعينيَّاتِ، ومع ذلك ظلَّ المذهبُ الأشعريُّ على طريقةِ السَّابقينَ في التَّعليمِ والتَّدريسِ.

وفي السَّنواتِ الأخيرةِ نَشِط أتْباعُ المذهَبِ الأشعريِّ نشاطًا كبيرًا، في محاولةٍ منهم لسَحبِ البِساطِ من تحتِ أقدامِ أتْباعِ المنهَجِ السَّلَفيِّ، لكِنْ هيهاتَ! فأكثرُ المسْلمين اليومَ بعدَ انتشارِ مذهَبِ الفِطرةِ السَّويَّةِ ما عادوا يَقْبَلون بتعقيداتِ وفلسفةِ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ المشوبةِ بخُرافاتِ الصُّوفيَّةِ؛ فعامَّةُ المُسلِمين وعَوامُّهم الأصلُ فيهم أنَّهم على الفِطرةِ السَّلَفيَّةِ السَّليمة، وكلُّهم يعتقدُ أنَّ رَبَّهم في السَّماءِ، ويتوجَّهون إليه برفعِ أيديهم إليه، ولا يَعرِفون رَبًّا لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه...!

ومِن هذا النَّشاطِ الأخيرِ عَقدُهم مؤتَمَرَ الإمامِ أبي الحَسَنِ الأشعريِّ في القاهرةِ

سنةَ ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠م، وصدَرَت أعمالُ المُؤتَمَرِ في أربعةِ مجلَّداتٍ كبيرةٍ مطبوعةٍ عن مركزِ الأزهَرِ للتَّأليفِ والتَّرجمةِ والنَّشرِ.

ثمَّ أقاموا مُؤتَمَرًا في جروزني عاصمةِ الشِّيشانِ عامَ ١٤٣٧هـ، الموافق ٢٠١٦م، سُمِّيَ «مُؤتمَرَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»، حضَره علماءُ مِن الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وكانت أبرَزُ نتائجه إصدارَ بيانٍ قرَّروا فيه أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ هُم الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ، والمُفوِّضةُ مِن أهلِ الحديثِ، وأهلُ المَذاهبِ الأربعةِ في الفِقهِ، وأهلُ التَّصوُّفِ، وأخرجوا غيرَ هؤلاء مِن مُسمَّى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وأقصَوهم، ثمَّ يَدَّعون أنَّهم أهلُ دعوةِ التَّسامُحِ، ويتَّهمون غيرَهم بالإقصاءِ!

والأشاعِرةُ والماتريديَّةُ المعاصِرونَ اليوم يحرِصونَ في كتُبِهم ودُروسِهم ومقالاتِهم على تقريرِ مذهبَيهما، ومُهاجمةِ العقيدةِ السَّلفيَّةِ، والطَّعنِ في عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ، خاصَّةً ابنَ تيميَّةَ الَّذي يَصِفونَه بالتَّجسيمِ، ويحَذِّرونَ النَّاسَ مِن كُتُبِه[1].

وقد سَبَقَ القولُ في المقدِّمة أنَّنا وإنْ كنَّا نُقرِّرُ أنَّ الأشاعرةَ والماتُريديَّةَ خالفوا السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في عدَدٍ من مسائلِ الاعتقادِ، فإنَّنا نُقِرُّ بأنَّ فيهم من أهلِ العِلمِ والإحسانِ والجِهادِ مَن نَفعَ اللهُ به الأمَّةَ، ولا نجحَدُ فضلَ ذي الفَضلِ منهم، وقد تكونُ لبعضِهم مواقِفُ صادقةٌ، وعبادةٌ وتألُّهٌ، إلَّا أنَّ هذا شيءٌ، والاهتداءُ إلى الصَّوابِ باتِّباعِ منهَجِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم والصَّحابةِ وسَلَفِ هذه الأمَّةِ شيءٌ آخَرُ؛ فما كُلُّ مُريدٍ للخيرِ يُصيبُه.

وقلنا إنَّ مَن سيُذكَرُ في هذا الكتابِ مِن أفرادٍ ومراكِزَ وهيئاتٍ، لا شكَّ أنَّ الأصلَ فيهم صدقُ النِّيَّةِ، والرَّغبةُ الصَّادقةُ في نُصرةِ العقيدةِ الَّتي يظُنُّون أنَّها تُقرِّبُهم إلى اللهِ تعالى، ولكنَّهم رغِبوا في نصرةِ الإسلامِ وعقيدتِه مِن طريقِ عقليَّاتِ اليونانِ

(١) يُنظر: طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ونَبْزُهم وتكفيرُهم (ص: ٦٧١).

وفلسفتِهم، وأغاليطِ عِلمِ الكلامِ، كما أنَّنا ندعو إلى معاملتهم برِفق، والتعامل معهم بالحُسنى، مع التَّناصُحِ والتَّنبيهِ على ما صدَفوا فيه عن مذهَبِ السَّلَفِ؛ فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ولا نرى شَقَّ صُفوفِ المُسلِمينَ من أهلِ القِبلةِ والسُّنَّةِ بكَثرةِ الشِّقاقِ والخِلافِ، بل نسعى إلى الائتلافِ، وتوحيدِ الكَلِمةِ على كَلِمةِ التَّوحيدِ، فأهلُ السُّنَّة والجماعةِ أعرفُ النَّاسِ بالحقِّ، وأرحمُهم بالخَلق.

كما أنَّ وسْمَهم بالأشاعرةِ أو الماتريديَّة أو أهل الكلام وبالتصوُّفِ ليس نبزًا بل هو وصفٌ يفتَخِرون به وبالانتساب إليه.

المبْحَثُ الأوَّل: المؤسَّساتُ والمراكزُ العلميَّةُ والدَّعويَّةُ الأشعَريَّةُ والماتُريديَّةُ

تختَلِفُ توجُّهاتُ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ المعاصِرينَ واهتماماتُهم؛ فمِنهم مَن يرتكِزُ مَشروعُه على هدمِ المعتقَدِ السَّلَفيِّ أو التَّيْميِّ -كما يُسَمُّونه- والرَّدِّ عليه ويعتني بذلك أكثر من عنايتِه بتأصيلِ المذهَبِ الأشعريِّ، ومنهم الَّذين يؤصِّلون المذهَبَ الأشعَريَّ في الدُّروسِ والعِلمِ، ويَعتنون بتخريجِ الطُّلابِ على المذهَبِ، ورُدودُهم على السَّلَفيَّةِ تأتي مِن بابِ التَّبَعِ، ومنهم الَّذين جعلوا جُلَّ هَمِّهم مُخاطَبةَ العامَّةِ وتثبيتَ معتَقَداتِ التَّمشعُرِ وما يُخالِطُه من تصَوُّفٍ وغيرِه، وإغلاظَ القولِ على السَّلفيِّينَ، ومنهم مَن جُلُّ اهتمامِهم الجانبُ الصُّوفيُّ ورُبَّما الخرافيُّ، ومُناكَفةُ السَّلفيِّين فيه، ويأتي الكلامُ على قضايا التَّمشعُرِ مِن بابِ تعزيزِ الهُويَّةِ المخالفةِ للسَّلفيِّينَ.

وللأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ المُعاصِرين مُؤَسَّساتٌ ومراكِزُ غير رسميَّة تهتَمُّ بتقريرِ المذهَبِ الأشعريِّ، ونَشرِ تُراثِ الأشاعِرةِ، وهذه بعضُها مرتَّبةً حسَبَ بُلدانِ العالَمِ:

أوَّلًا: في مِصرَ

أكاديميَّةُ الإمامِ الأشعَريِّ

مؤسَّسةٌ خاصَّةٌ يُدَرِّسُ فيها عدَدٌ مِن الدكاترة المعروفينَ بانتِمائِهم للعقيدةِ الأشعَريَّةِ، ولها صَفحةٌ على الفيس بوك تُنشَرُ فيها إعلاناتُ دَوْراتِهم، ولهم مَقَرٌّ في مدينةِ نَصرٍ، ثمَّ مقَرٌّ جديدٌ حديثًا في منطقةِ الأزهَرِ.

ثانيًا: في الأردُنِّ

١- مَعهدُ المعارِجِ للدِّراساتِ الشَّرعيَّةِ

تأسَّس عامَ ٢٠٠٧م في العاصِمةِ الأردُنيَّةِ عَمَّانَ، وله ثمانيةُ أفرُعٍ موزَّعةٍ على عِدَّةِ مُدُنٍ في الأردُنِّ؛ منها العَقَبةُ، وإربدُ، والزَّرقاءُ. المُشرِفُ العامُّ: عون القدومي، وللمَعهدِ فعاليَّاتٌ كثيرةٌ على مواقِعِ التَّواصُلِ الاجتماعيِّ، وبَثٌّ مباشرٌ لشُروحاتِ كُتُبٍ في المذهَبِ الأشعريِّ والسُّلوكِ الصُّوفيِّ، وللمَعهدِ برنامَجٌ تعليميٌّ مُنتظِمٌ للعقيدةِ الأشعريَّةِ.

٢- مَعهدُ مَدارِكِ العِلمِ

يهتَمُّ المعهَدُ باستضافةِ طُلَّابِ العِلمِ من الصُّوفيَّةِ والأشاعِرةِ؛ أمثالُ: أمجد رشيد، وسيف العصري، وغيرِهما. ونَشرِ المقاطِعِ الصَّوتيَّةِ والمرئيَّةِ لهم.

٣- مَعهَدُ بُروجِ العِلمِ للتَّكوينِ والمَعرِفةِ

المعهَدُ أشبَهُ بأكاديميَّةٍ عِلميَّةٍ مجَّانيَّةٍ تقومُ بتدريسِ العُلومِ الشَّرعيَّةِ على المذهَبِ الأشعَريِّ والماتُريديِّ بطريقةٍ نظاميَّةٍ تهتَمُّ بالطَّالِبِ مِن البدايةِ حتَّى الإعدادِ والتَّكوينِ، ويُعطي شهاداتِ تخرُّجٍ بعدَ اجتيازِ الاختباراتِ النِّهائيَّةِ والتَّصفيةِ.

ثالثًا: في المغربِ وتونُسَ وموريتانيا

١- مركَزُ أبي الحسَنِ الأشعريِّ للدِّراساتِ والبُحوث العَقديَّةِ

هو أَحَدُ المراكِزِ التَّابعةِ للرَّابطةِ المحمَّديَّةِ للعُلَماءِ بالمغرِبِ، قائمٌ على المذهَبِ الأشعريِّ وعِلمِ الكلامِ والفَلسَفةِ. ويحتوي على عددٍ مِن الأبحاثِ والكُتُبِ، ويُصدِرُ المركزُ مجلَّةً مُحكَّمةً باسمِ «الإبانة»، وهي مجلَّةٌ عِلميَّةٌ سَنَويَّةٌ تُعْنَى بالدِّراساتِ والأبحاثِ الكلاميَّةِ الأشعريَّةِ، وللمَركَزِ نشاطٌ ثقافيٌّ كالنَّدَواتِ والمحاضَراتِ المرئيَّةِ.

٢- مركَزُ ابنِ عَرَفةَ للتَّكوينِ المُستمِرِّ في العُلومِ الإنسانيَّةِ

المركزُ مقرُّه تونس ويهتَمُّ بنشرِ الفِكرِ الصُّوفيِّ والمعتَقَدِ الأشعريِّ، وذلك بنَشرِ محاضَراتِ أصحابِ هذه المناهِجِ، مِثلُ نزار حمادي وغيرِه، وللمركَزِ دارُ نَشرٍ باسمِ دارِ ابنِ عَرَفةَ بتونُسَ تنشُرُ كتُبَ الأشاعِرةِ.

٣- مركَزُ الإمامِ الأشعَريِّ

هذا المركَزُ مقرُّه بموريتانيا ويَتبَعُ الأزهَرَ بمِصرَ، ويَهدُفُ إلى نَشرِ الفِكرِ الأشعَريِّ.

رابعًا: في اليمَنِ والإماراتِ العربيَّةِ

١- دارُ المصطفى في حَضْرَمَوْتَ

دار المصطفى للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ أسَّسها عُمَرُ بنُ حفيظٍ بمدينةِ تريم بمحافظةِ حَضْرَمَوْتَ جنوبَ اليَمَنِ عامَ ١٤١٤هـ، وهو رئيسُها حاليًّا، ونائبُه علي زين العابدين الجفريُّ، وهَدَفُها نشرُ التُّراثِ الصُّوفيِّ والأشعريِّ، كما تساهِمُ

في إحياءِ التَّصوُّف في اليَمَنِ والعالَمِ الإسلاميِّ مِن خلالِ أنشِطَتِها الدَّاخِليَّةِ والخارجيَّةِ ومُخَرجاتِها مِن الطَّلبةِ الذين تستقطِبُهم مِن أنحاءِ العالَمِ، وللدَّارِ عَشَراتُ المنابِرِ والفُروعِ في العالَمِ.

٢- أكاديميَّةُ سَنَد بعُلومِ الشَّريعةِ

يُشرِفُ على الأكاديميَّةِ عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ حَفيظٍ، وفيه يدرُسُ الطَّالِبُ بالسَّنَدِ منهجَ دارِ المصطفى بتريم للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ؛ الفِقهَ الشَّافعيَّ، والمسلَكَ الصُّوفيَّ، والمعتَقَدَ الأشعَريَّ.

٣- مُؤسَّسةُ طابةَ في أبو ظبي

تهدُفُ المُؤَسَّسةُ إلى نشرِ الإسلامِ التَّنويريِّ العَصريِّ بمَسلَكٍ صوفيٍّ ومعتَقَدٍ أشعَريٍّ، وتتبنَّى تجديدَ الخِطابِ الدِّينيِّ، كما تقومُ المُؤَسَّسةُ بكتابةِ تقاريرَ يستفيدُ منها أصحابُ القرارِ، ومِن آخِرِ أنشطةِ المؤسَّسةِ رعايةُ مُؤتَمَرِ جروزني بالشِّيشانِ.

أسَّسها علي زين العابدين الجفريُّ، ولها مجلِسٌ استشاريٌّ أعلى يُعَدُّ هو المرجعيَّةَ الشَّرعيَّةَ لها، ويضُمُّ عددًا من عُلَماءِ الأشاعرةِ والصُّوفيَّةِ، وهم:

عبدُ الله بن بَيَّه، نوحٌ القُضَاة، علي جُمعة، عمر بن حَفِيظ، علي الجِفْري.

خامسًا: في السُّودان

جمعيَّةُ الإمامِ الأشعريِّ العِلميَّةُ

لها عدَّةُ مَناشِطَ دعويَّةٍ داخلَ السُّودانِ، يرأسُها: السماني سعد الدين، والأمينُ العامُّ: فتح الرحمن أبو الحسن.

سادسًا: في بعضِ الدُّولِ غيرِ العَربيَّةِ

١- مركزُ الإمامِ الماتُريديِّ الدَّوليِّ للبُحوثِ العِلميَّةِ بأوزبكستانَ

أُنشِئَ مركَزُ الإمامِ الماتُريديِّ الدَّوليُّ للبُحوثِ العِلميَّةِ سنةَ ٢٠٢٠م بقرارٍ من رئيس جمهوريَّةِ أوزبَكِسْتان. ومِن أهدافِه المُعلَنةِ دراسةُ تُراثِ تعاليمِ الماتُريديَّةِ لأبي منصورٍ الماتُريديِّ وأتْباعِه بصورةٍ مُعمَّقةٍ، والقيامُ ببَحثِ خِدماتِهم في مجالِ تطويرِ عِلمِ العقيدةِ وعِلمِ الكلامِ، ونَشرُها على نِطاقٍ واسِعٍ، والحفاظُ على قِيَمِهم الوطنيَّةِ والدِّينيَّةِ، وفيما بَعْدُ تطويرُها على أساسِ تلك القِيَمِ.

يُديرُ المركَزَ حاليًّا جمال الدِّين كريموف، ونائبه تاجييف عزيز شوكتوفيش.

٢- جامعةُ الإمامِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ في داغستانَ

تأسَّست عامَ ١٩٩٢م، وهي قائمةٌ على تدريسِ المذهَبِ الأشعَريِّ، وتخريجِ عُلَماءَ في المذهَبِ. وكان أوَّلَ رئيسٍ للجامعةِ محمَّد سَيِّد أبو بكر الخشداديُّ، وبعدَ وفاتِه عامَ ٢٠٠٤م ترأَّسَ الجامعةَ تلميذُه محمد دِبير إسماعيل.

٣- مركزُ تبصيرٍ العِلميُّ

هذا المركَزُ هو أحَدُ مُقترَحاتِ مؤتَمَرِ الشِّيشانِ لرَصدِ ودراسةِ الفِرَقِ المعاصِرةِ ومفاهيمِها، وتشكيلِ قاعِدةِ بياناتٍ تساعِدُ على التَّفنيدِ والنَّقدِ العِلميِّ للفِكرِ المخالِفِ.

المبحَثُ الثَّاني: النَّشاطُ الأشعَريُّ والماتريديُّ في الفَضائيَّاتِ والإنترنت

لكثيرٍ مِن أعلامِ الأشاعِرةِ المشهورينَ مواقِعُ في الإنترنت، وقَنَواتٌ في اليُوتيوب، وصَفَحاتٌ في الفيسِ بوك، ومِن ذلك:

أوَّلًا: المواقعُ الإلكترونيَّةُ

١- الموقِعُ الرَّسميُّ لعلي زين العابدين الجفْري

وهو داعيةٌ صُوفيٌّ أشعَريٌّ، والموقِعُ ينشُرُ محاضَراتِه ودُروسَه ولقاءاتِه، وكُلَّ ما يتعلَّقُ بأنشِطتِه الدَّعويَّةِ.

٢- مَوقِعُ عقيدتي في المغرِبِ

موقعٌ عِلميٌّ مَغربيٌّ متخَصِّصٌ في عَرضِ العقيدةِ الأشعَريَّةِ، يُشرِفُ عليه عبدُ القادِرِ بطار.

٣- موقِعُ سُحْنون في تونُسَ

موقعٌ أشعَريٌّ صوفيٌّ يحتوي على الكثيرِ من الدُّروسِ والمحاضَراتِ الصَّوتيَّةِ.

٤- الموقِعُ الرَّسميُّ لوليدِ بنِ الصَّلاحِ السُّوريِّ

يحتوي على الكثيرِ من الأبحاثِ والمقالاتِ عن المذهَبِ الأشعَريِّ والمسلَكِ الصُّوفيِّ، وفيه العديدُ من المحاضراتِ المرئيَّةِ، وله قناةٌ على اليوتيوب، تمَّ إنشاؤه عام ٢٠١٢م.

٥- موقِعُ نُصرةِ العقيدةِ الأشعَريَّةِ ضِدَّ الفِكرِ التَّيْميِّ الوهابي

موقعٌ صوفيٌّ أشعَريٌّ متخَصِّصٌ في الرَّدِّ على ابنِ تيميَّةَ ومحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ.

ثانيًا: قنوات اليوتيوب

١- قناةُ سعيد فودة

سعيد فودة مِن أصلٍ فِلَسطينيٍّ، يقيمُ في الأردُنِّ، باحِثٌ ومُفكِّرٌ في مجالِ العقائِدِ الإسلاميَّةِ، متكَلِّمٌ وَفْقَ مَنهَجِ الأشاعرةِ، أحَدُ أكثَرِ المهتَمِّينَ بنشرِ العقيدةِ

الأشعَريَّةِ في الوقتِ المعاصِرِ، وهو مِن أكثَرِ الأشاعِرةِ المعاصِرينَ مُناكَفةً للدَّعوةِ السَّلَفيَّةِ والرَّدِّ على ابنِ تيميَّةَ خاصَّةً. له دروسٌ ومحاضراتٌ في قناتِه على اليوتيوب، الَّتي أنشأها عام ٢٠١٢م.

٢- قناةُ عبدِ القادِرِ الحُسَينِ

وهو صوفيٌّ أشعَريٌّ له العديدُ مِن المحاضراتِ والدُّروسِ المرئيَّةِ، والنَّشاطاتِ على مواقِعِ التَّواصُلِ الاجتماعيِّ، ومنها قناتُه على اليوتيوب الَّتي أنشأها عام ٢٠١٤م.

٣- قناةُ السَّادةِ الأشاعِرةِ

قناةٌ أشعَريَّةٌ متخَصِّصةٌ في نشرِ المقاطِعِ والمحاضراتِ لأعلامٍ أشاعرةٍ يَشرَحون عقيدةَ الأشاعرةِ، ويرُدُّونَ على السَّلَفيَّةِ وأهلِ السُّنَّةِ.

٤- قناةُ الأصلَينِ

قناةٌ أشعَريَّةٌ صوفيَّةٌ تنشُرُ مقاطِعَ مرئيَّةً لجلالِ الجهانيِّ، وسعيد فودة، وغيرِهما من الأشاعِرةِ، أُنشِئَت عامَ ٢٠١١م.

٥- الموقِعُ الرَّسميُّ لعدنان إبراهيم[1]

الموقِعُ يحتوي على الكثيرِ من الدُّروسِ والمحاضَراتِ والخُطب واللِّقاءات المرئيَّةِ لعدنان إبراهيم، والمنشورةِ على اليوتيوب.

رابعًا: القنوات الفضائية

قناةُ الإرثِ النَّبَويِّ

قناةٌ فضائيَّةٌ على نايل سات لنَشرِ الفِكرِ الصُّوفيِّ والمعتَقَدِ الأشعَريِّ، افتُتِحتْ

(١) يزعُمُ أنَّه شافعيٌّ أشعريٌّ، لكنْ له أُطروحاتٌ وشَطحاتٌ فيها هدمٌ للدِّينِ مِن أساسِه.

عامَ ٢٠١٢م، ويُشرِفُ عليها محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ السَّقَّافُ.

المبْحَثُ الثَّالث: دُورُ النَّشرِ المُهتمَّةُ بطباعةِ الكُتبِ الأشعَريَّةِ والماتريديَّةِ

توجَدُ للأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ دُورُ نَشرٍ عديدةٌ تُعْنى بنَشرِ مؤلَّفاتِهم، وتحقيقِ الكُتُبِ الأشعَريَّةِ القديمةِ وطباعتِها، منها:

١- دارُ الرَّازيِّ في الأردُنِّ.

٢- دارُ الفَتحِ في الأردُنِّ.

٣- دارُ النُّورِ المُبينِ في الأردُنِّ.

٤- دارُ الأصلَينِ للدِّراساتِ والنَّشرِ في الأردُنِّ.

٥- دارُ الرَّياحينِ في الأردن.

٦- دارُ الضِّياءِ في الكُوَيتِ.

٧- دارُ ابنِ عَرَفةَ بتونسَ[1].

٨- دارُ الإمامِ النَّوويِّ ببيروتَ.

٩- دار التقوى بدمشق.

وقد طُبِع ونُشِر في هذه الدُّورِ الأشعَريَّةِ وغَيرِها أكثرُ مِن مائةِ كِتابٍ للمُتقدِّمينَ والمُعاصِرينَ مِن الأشاعِرةِ، ومنها كُتُبٌ أشعَريَّةٌ قديمةٌ نُشِرَت لأوَّلِ مرَّةٍ بتحقيقِ بعضِ الأشاعِرةِ المعاصِرينَ.

(١) وهي تابعةٌ لمَركَزِ ابنِ عَرَفةَ بتونُسَ كما سلف.

المبْحَثُ الرابع: سردٌ لبعضِ إصداراتِهم في السَّنواتِ الأخيرةِ

هذه قائمةٌ ببعضِ كُتُبِ القَومِ المؤلَّفةِ خِلالَ السَّنَواتِ الأخيرةِ في الانتصارِ للمذهبِ الأشعريِّ والماتُريديِّ[1]:

١- «أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ»، لحمودة غرابة.

٢- «أبو منصور الماتُريديُّ - حياتُه وآراؤه العَقَديَّةُ»، لبلقاسم الغالي.

٣- «الأشاعرةُ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»، لعبد الكريم تتان.

٤- «الأشعريَّةُ ضَرورةٌ ومَنهَجٌ واستِمرارٌ»، لفاروق حمادة.

٥- «أشعريٌّ أنا، عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ»، لمحمَّد سالم أبو عاصي.

٦- «صفةُ التَّكوينِ بينَ الماتريديَّةِ والأشاعِرةِ»، لمصطفى طاهر رضوان.

٧- «الأشعريَّةُ والاستقرارُ المذهَبيُّ بالمغرِبِ»، لعلي الإدريسيِّ.

٨- «اعتقادُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الأشاعرةِ» لمحمد بن يونس، بتحقيقِ نزار حمادي.

٩- «إلقامُ الحَجَرِ للمُتطاوِلِ على الأشاعِرةِ مِن البَشَرِ»، لحَسَنِ بنِ عليٍّ السَّقَّافِ.

١٠- «الإمامُ أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ إمامُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ - نحوَ وسَطيَّةٍ إسلاميَّةٍ جامعةٍ»، أعمالُ المُلتقى العالَميِّ الخامِسِ لرابطةِ خِرِّيجي الأزهَرِ الشَّريفِ.

١١- «إمامُ أهلِ الحَقِّ الشَّيخُ المجَدِّدُ أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ»، لعبدِ القادِرِ الحُسَين.

(١) لم نورد هنا الكُتبَ التي حقَّقوا فيها تُراثَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ لإحيائه من جديدٍ وهي كثيرةٌ جِدًّا.

١٢- «إمامُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أبو منصورٍ الماتُريديُّ وآراؤه الكلاميَّةُ»، لعبدِ الفتَّاحِ المغربيِّ.

١٣- «انتِشارُ الأشعريَّةِ على عهدِ الدَّولةِ المُرابِطيَّةِ»، لجمال علال البختي.

١٤- «أهلُ السُّنَّةِ الأشاعِرةُ - شهادةُ عُلَماءِ الأمَّةِ وأدِلَّتُهم»، لحمد السنان وفوزي العنجريِّ.

١٥- «تأمُّلاتٌ في الفِكرِ الفَلسَفيِّ عندَ الإمامِ الأشعَريِّ»، لسعيد فودة.

١٦- «التَّجسيمُ والمُجَسِّمةُ وحقيقةُ عقيدةِ السَّلَفِ في الصِّفاتِ الإلهيَّةِ»، لعبدِ الفتَّاحِ اليافعيِّ.

١٧- «تطَوُّرُ المذهَبِ الأشعَريِّ في الغَربِ الإسلاميِّ»، ليوسف أحنانة.

١٨- «التَّوافُقُ في العقيدةِ بيْن الأشاعِرةِ والسَّلَفِ»، لعدنان علي الفراجيِّ.

١٩- «جهودُ المغاربةِ في خِدمةِ المذهَبِ الأشعَريِّ»، بحوثُ النَّدوةِ العِلميَّةِ التي نظَّمها مركزُ أبي الحَسَنِ الأشعَريِّ للدِّراساتِ والبُحوثِ العَقَديَّةِ بالرَّابطةِ المحمَّديَّةِ للعُلَماءِ بكُلِّيَّةِ أصولِ الدِّينِ بتطوان.

٢٠- «حُسنُ المحاجَجة في بيانِ أنَّ اللهَ تعالى لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه» لسعيد فودة.

٢١- «مَن هم أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ؟ وما موضعُ الأشاعرةِ والماتريديَّةِ والصُّوفيَّةِ والسَّلفيَّةِ المعاصرةِ منهم؟»، لعلي الخليفة.

٢٢- «سَدُّ الثُّغورِ بسيرةِ عَلَمِ الهُدى أبي منصورٍ الماتُريديِّ»، لأحمد سعد الدَّمنهوريِّ.

٢٣- «شيخُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الإمامُ أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ»، لمحمَّد إبراهيم الفيوميِّ.

٢٤- «عقائِدُ الأشاعرةِ في حوارٍ هادئٍ مع شُبُهاتِ المناوِئين»، لصلاحِ الدِّينِ الإدلبيِّ.

٢٥- «فقهُ السُّلطةِ عندَ الأشاعرةِ»، لعواد عبَّاس الحردان.

٢٦- «العقيدةُ الأشعريَّةُ هي عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»، لعبدِ اللهِ بظاهر الثنانيِّ السُّوسيِّ.

٢٧- «العقيدةُ الأشعريَّةُ وأدِلَّتُها»، لعبدِ الغنيِّ العمومريِّ.

٢٨- «عقيدةُ الإمامِ الأشعريِّ أين هي من عقائِدِ السَّلَفِ»، لمَّحمد صالح ابن أحمد الغرسيِّ.

٢٩- «عقيدةُ الإمامِ الأشعَريِّ مذهَبُ السَّوادِ الأعظَمِ مِن المُسلِمين في الأصولِ»، لمصطفى بنِ عبدِ الرَّحمنِ العطاسِ.

٣٠- «الفَرقُ العظيمُ بيْنَ التَّنزيهِ والتَّجسيمِ»، لسعيد فودة.

٣١- «الفِكرُ الأشعَريُّ المَغربيُّ بيْنَ كِتابَيِ الإبانةِ واللُّمَعِ»، لمحمد أحميمد.

٣٢- «الفِكرُ الكلاميُّ الماتُريديُّ في القرنِ السَّادسِ الهِجريِّ»، لعابدِ أحمد الكُرديِّ.

٣٣- «القَولُ التَّمام بإثباتِ التَّفويضِ مَذهَبًا للسَّلَفِ الكِرام»، لسيف العصريِّ.

٣٤- «محاضراتٌ في المذهَبِ الأشعَريِّ»، لعبدِ القادِرِ بطار.

٣٥- «المدرسةُ الكلاميَّةُ الأشعَريَّةُ» للمشهدانيِّ.

٣٦- «المدرسةُ الكلاميَّةُ الماتُريديَّةُ»، لعوَّاد محمود سالم.

٣٧- «منهَجُ الأشاعرةِ في التَّوفيقِ بَينَ الأدلَّةِ النَّقليَّةِ والعَقليَّةِ في مسائِلِ العقيدةِ»، لمحمَّد صلاح تقوى.

٣٨- «منهجُ الأشاعرةِ في العقيدةِ بينَ الحقائقِ والأوهامِ»، لمحمَّد الغرسي.

٣٩- «المنهجيةُ العامَّةُ في العقيدةِ والفقهِ والسُّلوكِ والإعلامِ بأنَّ الأشعريَّةَ والماتريديَّةَ من أهلِ السُّنةِ» لعبدِ الفتَّاحِ بنِ صالحٍ اليافعيِّ.

٤٠- «من أجْلِ العقيدةِ الأشعريَّةِ وبها»، لعبدِ النبيِّ عيدودي.

٤١- «مَوقِفُ الأشعريَّةِ من الصِّفاتِ - شُبهةٌ ورَدٌّ»، لعلي حامد علي الخليفة.

٤٢- «نشأةُ الأشعريَّةِ وتطَوُّرُها»، لجلال موسى.

٤٣- «نظراتٌ في العقيدةِ الأشعريَّةِ»، لعبد السَّلامِ الحسَّاني.

٤٤- «نظَراتٌ في فِكرِ الإمامِ الأشعَريِّ»، لأحمد الطَّيِّب.

٤٥- «نظرةٌ عِلميَّةٌ في نِسبةِ كتابِ الإبانةِ جميعِه إلى الإمامِ الجليلِ ناصِرِ السُّنَّةِ أبي الحَسَنِ الأشعَريِّ»، لوهبي سليمان غاوجي.

٤٦- «نقدُ المذهبِ الأشعريِّ في الفِكرِ السَّلَفيِّ المعاصِر»، للحُسين بودميع.

٤٧- «الوسيطُ في عقائِدِ الأشعَريِّ»، لأحمد مخلِص الرَّاوي.

٤٨- «الوسيطُ في عقائِدِ الإمامِ الماتُريديِّ» لمحمَّدٍ النويهيِّ.

كما أنَّ لهم ردودًا كثيرةً على ابن تيميَّةَ الَّذي أقضَّ مضاجِعَهم؛ منها:

١- «بعضُ أفكارِ ابنِ تيميَّةَ في العقيدة»، لمحمد سالم أبو عاصي.

٢- «تحليلٌ ونقدٌ لمسألةِ حدوثِ العالَمِ عندَ ابنِ تيميَّةَ»، لسعيد فودة.

٣- «تنزيهُ الرَّحمنِ عن قيامِ الحوادِثِ بذاتِه - نقدٌ لابنِ تيميَّةَ» سعيد فودة.

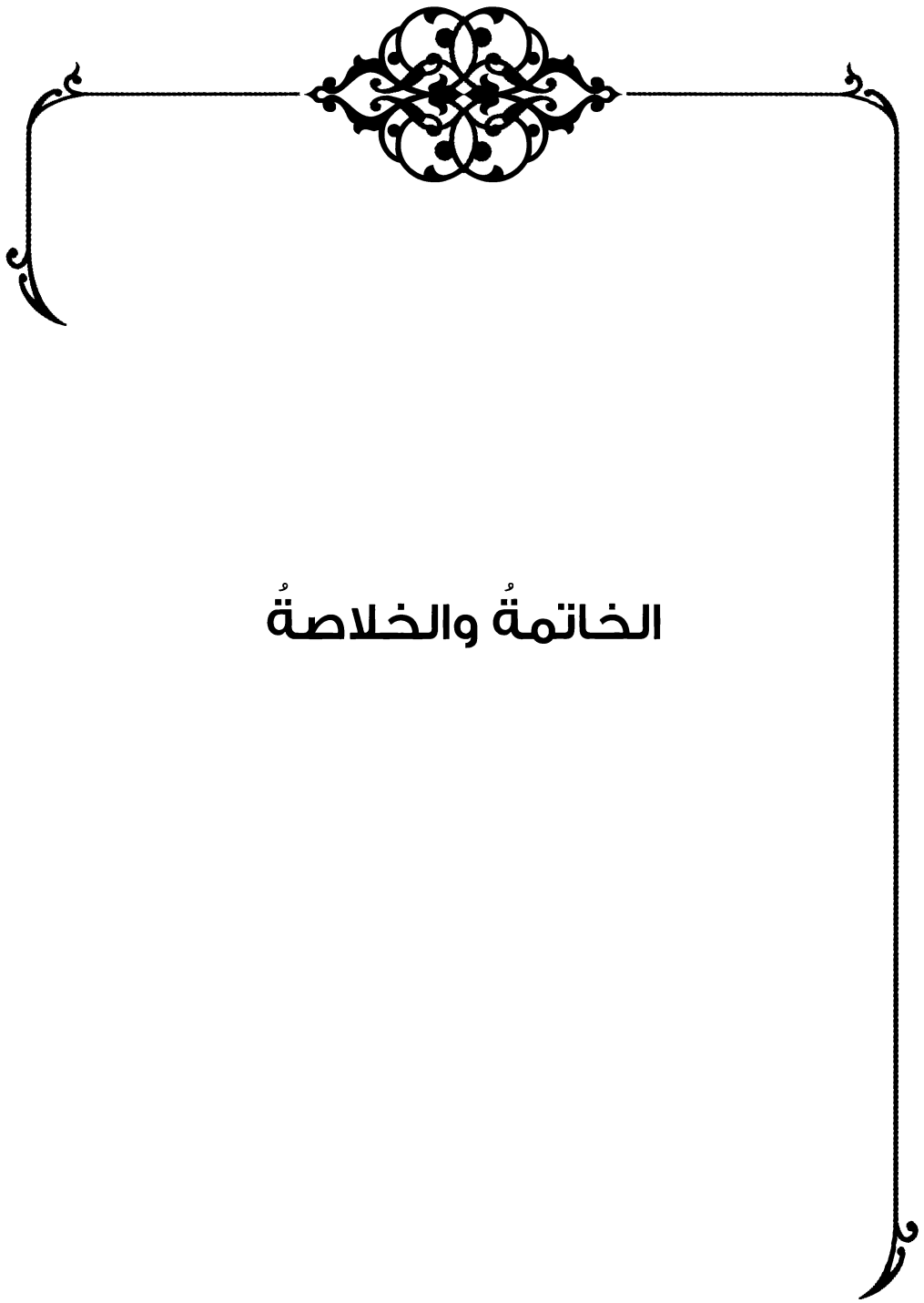
٤- «العقيدةُ الإسلاميَّةُ بيْنَ الأشاعرةِ ومَن وافقهم وبيْنَ الوهَّابيِّينَ التَّيْميِّينَ»، أو «بيانُ تلبيسِ ابنِ تيميَّةَ وأتْباعِه في نَشرِ أوهامِهم في فَهمِ آياتِ وأحاديثِ العقيدةِ»، لعبدِ السَّلامِ العسريِّ.

٥- «الكاشِفُ الصَّغير عن عقائدِ ابنِ تيميَّةَ»، لسعيد فودة.

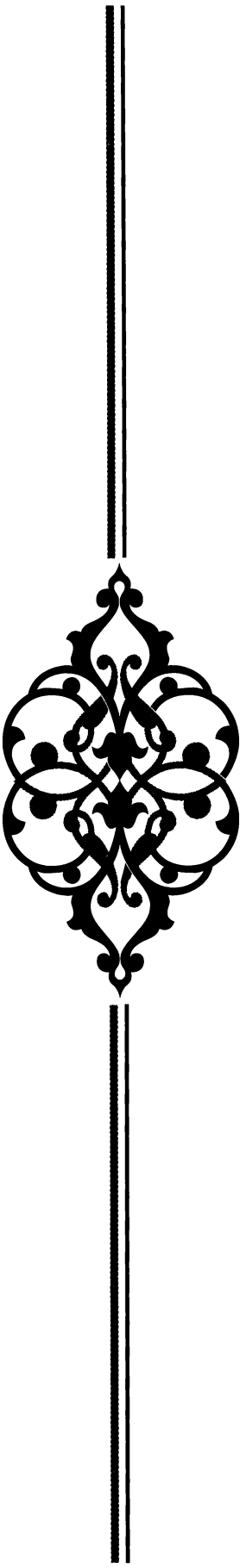
٦- «المقالاتُ السَّنِيَّة في الرَّدِّ على ابنِ تيميَّة»، لعبد الله الهرري.

٧- «نقضُ استدلالِ ابنِ تيميَّة بآياتِ ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم ﴾ الثَّمانيَة»، لوليد بن صلاح الدين الزير.

٨- «نقضُ الرِّسالةِ التَّدمريَّةِ لابنِ تيميَّةَ»، لسعيد فودة.



الخاتمةُ والخلاصةُ



الخاتمةُ والخلاصةُ[١]

هذا آخِرُ ما إليه قصَدْنا من الكلامِ على الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، وعَرْضِ كلِّ مَذهَبٍ من خلالِ ذِكرِ كلامِ أربابِه، مع بيانِ مَذهَبِ السَّلَفِ في المسائلِ التي خالفوا فيها، وقد ظهَر جليًّا من خلالِ البحثِ أنَّ كِلَا المذهَبينِ مُحدَثٌ، مباينٌ في مسائِلَ كثيرةٍ لمذهَبِ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

وإذ قد انتَهَينا إلى هذا الموضِعِ فنَذكُرُ خُلاصةَ ما تحرَّرَ:

١- اقتضَت حِكمةُ اللهِ في خَلقِه أن يكونَ مَعقِدُ تكليفِهم في الابتلاءِ؛ ابتلاءِ العِبادِ بالإخلاصِ للمعبودِ، وابتلائِهم بمتابعةِ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم. (٥)

٢- أمَر اللهُ عزَّ وجَلَّ المُسلِمينَ بالاعتصامِ بدينِه والائتلافِ، ونهى عن التَّفرُّقِ والاختلافِ، وأخبَر النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّ أمَّتَه ستَفترِقُ إلى فِرَقٍ شَتَّى، والنَّاجي من هذه الفرق فرقةٌ واحدة. (٦)

٣- لا شَكَّ أنَّ أسعَدَ النَّاسِ بالدُّخولِ تحتَ مظلَّةِ الفِرقةِ النَّاجيةِ هم صحابتُه رَضِيَ اللهُ عنهم ومَن تَبِعَهم مِن السَّلَفِ الأكرمينَ، وأبعَدَ النَّاسِ مَن خالفهم واتَّبع غيرَ سبيلِهم ودانَ بآراءِ الفلاسِفةِ وأهلِ الأهواءِ الزَّائغين. (٦)

٤- من أسبابِ الكتابةِ عن الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ: انخِداعُ النَّاسِ بهما، وظنُّهم أنَّ الخِلافَ معهما خلافٌ لفظيٌّ، وزَعمُهم في كُلِّ مناسَبةٍ أنَّهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وانخداعُ النَّاسِ بهذا، وانتِشارُهم، وازديادُ نشاطِهم في السَّنَواتِ الأخيرةِ. (٧)

٥- أهْلُ الكَلامِ يَتَسَلَّطونَ على أدِلَّةِ القُرْآنِ بالتَّأويلِ، وعلى أدِلَّةِ السُّنَّةِ بالتَّأويلِ

(١) وضعْنا أرقامَ الصَّفحاتِ أمامَ كلِّ فقرةٍ تسهيلًا للرجوعِ إليها لمن أراد المزيد.

والرَّدِّ والتَّشْكيكِ، ويَخوضونَ مُتَكَلِّفينَ في مَسائِلَ أَمسَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عن الكلامِ فيها! وقد اتَّفَقَ أئِمَّةُ الإسْلامِ على ذَمِّ عِلمِ الكَلامِ المُحْدَثِ، وذَمِّ أصْحابِه، وتَجْهيلِهم. أمَّا الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ فيُعظِّمون مِن شأنِه، وخاضوا فيه بدعوى إثباتِ العقائِدِ الإسلاميَّةِ بالأدِلَّةِ العقليَّةِ! (١٣)

٦- انتسَب كثيرٌ مِن المُسلِمينَ إلى المذهبِ الأشعريِّ أو الماتُريديِّ لظَنِّهم أنَّ المذهب الَّذي دانوا به هو مَذهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ دونَ ما سِواه مِن المَذاهِبِ! معَ أنَّ هذا المَذهَبَ لم يكُنْ مَعْروفًا عنْدَ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ وأتْباعِهم، ولا يُعرَفُ عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ القَولُ بهذا المَذهَبِ الَّذي حَدَثَ بعدَ القَرنِ الثَّالِثِ الهِجْريِّ. (٣٥)

٧- مرَّ أبو الحسَنِ الأشعريُّ في حياته بمراحلَ، وانتهى في آخِرِها إلى الرُّجوعِ إلى مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ في الجملة، ومَن يُطالِعْ كِتابَ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ المُسمَّى «الإبانة عن أُصولِ الدِّيانة» بعِلمٍ وإنْصافٍ يَتَبيَّنْ له أنَّه سارَ فيه على مَذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، معَ وُجودِ عِباراتٍ مُجْمَلةٍ وأخْطاءٍ لا تُخرِجُه عن مَذهَبِ السَّلَفِ. (٣٦)

٨- مُعظَمُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ يُخالِفونَ أبا الحَسَنِ الأشْعَريَّ فيما أَثبَتَه مِن الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ في كِتابِ «الإبانة»، وهو كِتابٌ ثابتٌ عنه بلا شَكٍّ عِندَ أهْلِ العِلمِ المُنْصِفينَ، وإن حاوَلَ بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ التَّشْكيكَ في ثُبوتِه أو ادِّعاءَ دُخولِ الزِّيادةِ فيه بلا بُرْهانٍ! (٤٢)

٩- عدمُ صحَّةِ دعوى بعضِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ أنَّ ما في كُتُبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ مِن إثْباتِ الصِّفاتِ هو مِن بابِ التَّفْويضِ لمَعانيها، وزَعمِهم أنَّ تَفْويضَ

مَعاني الصِّفاتِ هو مَذهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنَّ أبا الحَسَنِ مُوافِقٌ للسَّلَفِ بهذا المعنى! (٤٤)

١٠- كان المُنْتَسِبونَ الأوائِلُ إلى المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ مِن أهْلِ العِلمِ والفَضْلِ والدِّينِ، ولم يكُنْ في عَهْدِهم قد امْتَزَجَ المَذهَبُ الأشْعَرِيُّ بعِلمِ الكَلامِ والفَلْسَفةِ والتَّصوُّفِ، فكانوا يَرَوْنَ الانْتِسابَ إلى أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ انْتِسابًا إلى السُّنَّةِ؛ لِما رأَوا في كُتُبِه وكُتُبِ تَلاميذِه مِن تَعْظيمِ السَّلَفِ، والدِّفاعِ عن عَقائِدِ أهْلِ السُّنَّةِ. (٥٧)

١١- لم يَخلُ زمانٌ مِن عُلماء حذَّروا مِن عِلمِ الكَلامِ وأهْلِ الأهْواءِ، وبيَّنوا بُطْلانَ تَأويلِ الصِّفاتِ، وألَّفوا مُؤَلَّفاتٍ كَثيرةً في بَيانِ مَذهَبِ السَّلَفِ، لكنَّها لم تَشتَهِرْ في ذلك الزَّمانِ عنْدَ جُمْهورِ الأُمَّةِ كما اشْتَهَرَتْ كُتُبُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ. (٥٩)

١٢- أَشهَرَ الأشاعِرةُ القَوْلَ بأنَّ هناك طَريقتَينِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها؛ طَريقةَ السَّلَفِ وهي التَّفويضُ، وطَريقةَ الخَلَفِ وهي التَّأويلُ! وصارَ هذا القَوْلُ مُسَلَّمًا به عنْدَ كَثيرٍ مِن العُلَماءِ، مع أنَّه في الحَقيقةِ يُخالِفُ ما كان عليه السَّلَفُ مِن الإيمانِ بمَعاني الصِّفاتِ كما يَليقُ بعَظَمةِ اللهِ سُبْحانَه، مع تفويضِ كَيْفيَّاتِ الصِّفاتِ لا مَعانيها. (٦٠)

١٣- دينُ اللهِ لا يَحْتاجُ إلى الفَلْسَفةِ وكَثْرةِ الآراءِ واخْتِلافِ الأهْواءِ، ولا حاجةَ للمُسلِمِ بأن يَشغَلَ نَفْسَه بمَتاهاتِ عُلَماءِ الكَلامِ المُخْتلِفينَ، ولو أنَّهم اكْتَفَوا بما في القُرْآنِ مِن الإيمانِ باللهِ وأسمائِه وصفاتِه، وأنَّه ليس كمِثلِه شيءٌ؛ لَسَلِموا مِن هذه التَّطْويلاتِ والاخْتِلافاتِ. (٦٤)

١٤- ازْدادَ تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَرِيِّ معَ مُرورِ الزَّمَنِ حتَّى صارَتِ العَقيدةُ الأشْعَرِيَّةُ عنْدَ المُتَأخِّرينَ مُخالِفةً للعَقيدةِ الصَّحيحةِ الَّتي كان عليها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأصْحابُه، ولهذا التَّطوُّرِ مَظاهِرُ ذُكِر أبرزُها في تضاعيفِ الكتابِ،

وكان لانْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ والماتُريديِّ في العالَمِ الإسْلاميِّ أسبابٌ مذكورةٌ في غضونِ الكتابِ كذلك. (٦٤)

١٥- كان لبعضِ أعْلامِ المذهَبِ الأشْعَريِّ جهودٌ كبيرةٌ في تطوُّرِه، وقد رجَع بعضُهم إلى مذهبِ السَّلفِ بعدَ حَيرتِه وتناقُضِه، والنَّاظِرُ في كُتُبِ الأشاعِرةِ بعِلمٍ وإنْصافٍ يَجِدُ تَأثُّرَ الأشاعِرةِ بالجَهْميَّةِ واضِحًا على تفاوتٍ بينهم، ويَجِدُ مُخالَفةَ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ لقَوْلِ أئِمَّتِهم المُتَقَدِّمينَ كأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ واضحةً أيضًا. (٢٤، ١٢٦)

١٦- من أُسُسِ وقواعِدِ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ: تَقْديمُ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ على الأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ عندَ توَهُّمِ التَّعارُضِ، والقياسُ، والتَّفْويضُ لنُصوصِ الصِّفاتِ والتَّأويلُ الَّذي هو في الحَقيقةِ تَحْريفٌ لا يَسْتَطيعُ المُنصِفُ أن يَجزِمَ أنَّه مُرادُ اللهِ سُبْحانَه، وقد جَعَلَه الأشاعِرةُ مَسلَكًا في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها. (١٥٩)

١٧- مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ متولِّدٌ مِن أشياءَ؛ منها: اعْتِقادُ أنَّ نُصوصَ الصِّفاتِ مِن المُتَشابِهِ الَّذي اسْتَأثَرَ اللهُ بعِلمِ تَأويلِه. ومنها: عَدَمُ الاحْتِجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ. ومنها: الاعْتِمادُ في بابِ الصِّفاتِ على مُقدِّماتٍ وأقْيِسةٍ عَقْليَّةٍ. ومنها: دَليلُ حُدوثِ الأجْسامِ، وبِناءً على ذلك نَفَوْا أو أَوَّلُوا عددًا مِن الصِّفاتِ الإلهيَّةِ. (١٩٩)

١٨- اضطرب المنهجُ الأشعريُّ وتَناقَض في توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ؛ حيث أَثبَتَ الأشاعِرةُ مِن الصِّفاتِ الوُجوديَّةِ الثُّبوتيَّةِ سَبْعَ صِفاتٍ سَمَّوْها صِفاتِ المَعاني، ونَفَوْا ما عَداها مِن الصِّفاتِ الخَبَريَّةِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ، معَ أنَّ الأصْلَ أنَّ القَوْلَ في بعضِ الصِّفاتِ كالقَوْلِ في بعضِها الآخَرِ! (٢١٧)

١٩- وكذلك اضطرب الأشاعرةُ في نَفْيِ الصِّفاتِ، حيث اعتمدوا في نَفْيِ الصِّفاتِ الفِعليَّةِ -كالرَّحْمةِ، والغَضَبِ، والرِّضا، والنُّزولِ، والاسْتِواءِ- على أصْلِ نَفْيِ حُلولِ الحَوادِثِ، ثُمَّ شَرَعوا في تَأويلِها؛ فتَناقَضوا واضْطَرَبوا. (٢٢٠)

٢٠- وكذلك اضْطَرَبوا في أَدِلَّةِ الصِّفاتِ؛ فمعَ تَقْريرِ عددٍ منهم أنَّ الأَدِلَّةَ السَّمْعيَّةَ لا تُفيدُ اليَقينَ، يَقْطَعونَ بعِلمِهم بما وَرَدَ في بابِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ معَ عَدَمِ تَيقُّنِهم بانْتِفاءِ المُعارِضِ العَقْليِّ في الدَّليلِ النَّقْليِّ، فتَناقَضوا! (٢٢٣)

٢١- ومِن تَناقُضِهم أيضًا: أنَّهم يُقرِّرونَ عدمَ الأخذِ بأحاديثِ الآحادِ في بابِ العَقائِدِ كأحاديثِ الصِّفاتِ، ومعَ ذلك فهم يستشهدونَ بأحاديثَ مَوْضوعةٍ وضَعيفةٍ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ! (٢٢٣)

٢٢- لم يخالِفِ الأشاعِرةُ السَّلَفَ في مَسْألةِ تَأويلِ الصِّفاتِ فحَسْبُ، وإنَّما شَنَّعَ العُلَماءُ على الأشاعِرةِ بسَبَبِ دُخولِهم في عِلمِ الكَلامِ، وتَأثُّرِهم بالفَلاسِفةِ، وتَوَسُّعِهم في تَأويلِ الصِّفاتِ مِثلَ تَأويلاتِ المُعْتَزِلةِ والجَهْميَّةِ. (٢٢٧)

٢٣- مِن أعظَمِ المسائِلِ الَّتي خالف فيها الأشاعِرةُ مذهَبَ السَّلفِ صفةُ عُلوِّ الله كما يليقُ بجلالِه سُبحانَه، فإنَّهم لا يُثبتون أنَّ الله في السَّماء وابتدعوا القولَ بأنَّه سُبحانَه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، ولا فوقَ ولا تحتَ، ولا يمينَ ولا يسارَ، ولا متَّصِلًا بالعالَمِ ولا منفَصِلًا عنه! (٢٩٠)

٢٤- يُطلِقُ الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ على تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ: تَوْحيدَ الذَّاتِ والأفْعالِ، ومعَ وُضوحِ الفَرْقِ بَيْنَ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ يُنكِرُ بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ الفَرْقَ بَيْنَهما، ويَزعُمُ بعضُهم أنَّ التَّفْريقَ بَيْنَهما قد أَحدَثَه ابنُ تيميَّةَ! مع أنَّ مسمَّى الأُلوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ مَعْروفٌ عندَ أهلِ العلمِ قبْلَ ابنِ تيميَّةَ بمِئاتِ السِّنينَ، سواءٌ سَمَّوه أقْسامًا أو لا. (٢٢٧، ٢٣٣)

٢٥- معَ تَرْكيزِ الأشاعِرةِ على تَقْريرِ تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ واهْتمامِهم بتَقْريرِه أَكثَرَ مِن الاهْتمامِ بتَقْريرِ تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ نَجدُ أنَّ بعضَهم يُثبتُ للأنبياءِ أو الأولياءِ اسْتِجابتَهم لِمَن دَعاهم بَعْدَ مَوْتِهم، ويَعُدُّونَ ذلك مِن كَراماتِهم، بلْ إنَّ مِن أئمةِ الأشاعِرةِ مَن أَثبَتَ للكَواكِبِ تَأثيرًا وتَدْبيرًا للكَوْنِ[1]! وكلُّ هذا يُخالِفُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ. (٢٣٨)

٢٦- التَّوْحيدُ عندَ الأشاعِرةِ يَشملُ ثَلاثةَ أمورٍ: أنَّ اللهَ واحِدٌ في ذاتِه لا قَسيمَ له، وأنَّه واحِدٌ في صِفاتِه لا شَبيهَ له، وأنَّه واحِدٌ في أفْعالِه لا شَريكَ له. (٢٤١)

٢٧- تَوْحيدُ الأُلوهيَّةِ غيرُ واضِحِ المَعالِمِ في كُتُبِ الأشاعِرةِ، ولعَدَمِ الوُضوحِ أسبابٌ مسطرةٌ في الكتابِ، ومنها: اعتقادُهم أنَّ الأمْرَ بعِبادةِ اللهِ ليس أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِ، وأنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المُكَلَّفِ: المَعْرِفةُ، أو النَّظَرُ، أو القَصْدُ إلى النَّظَرِ المُؤَدِّي إلى إثْباتِ وُجودِ اللهِ تعالى. (٢٤٦)

٢٨- اشْتَغَلَ الأشاعِرةُ تَدْريسًا وتَصْنيفًا بتَحْقيقِ ما زَعَموا أنَّه أوَّلُ واجِبٍ على المُكَلَّفِ، ولم يَهْتَمُّوا كَثيرًا بتَحْقيقِ التَّوْحيدِ، والتَّحْذيرِ مِن الشِّرْكِ ووَسائِلِه، وهم على مراتبَ مُتفاوِتةٍ في ذلك، وقد ترتَّب على إهمالِ الأشعريَّةِ توحيدَ الألوهيَّةِ عدَّةُ آثارٍ سيِّئةٍ. (٢٥٨)

٢٩- يُثبِتُ الأشاعِرةُ أسْماءَ اللهِ الحُسْنى، ويَشرَحونَ مَعانيَها، لكنَّهم لا يُثبِتونَ غالِبَ الصِّفاتِ الإلَهيَّةِ الَّتي تَضَمَّنَتْها الأسْماءُ الحُسْنى، ويُؤَوِّلونَها ما عَدا الصِّفاتِ السَّبْعَ المَعْروفةَ عنْدَهم بما يُوافِقُ مَذهَبَهم. (٢٦٩)

٣٠- خالَفَ الأشاعِرةُ السَّلَفَ الصَّالِحَ في مَسْألةِ: هلِ الاسْمُ هو المُسمَّى أو غَيْرُه؟ فالجَهْميَّةُ قَرَّروا أنَّ الاسْمَ غَيْرُ المُسمَّى؛ ليَسلَمَ لهم قَوْلُهم بخَلْقِ القُرْآنِ، فقابَلَهم

(١) انظر: ترجمة الرازي (ص: ١٢٥، ١٣٣).

بعضُ المُنْتَسِبينَ إلى السُّنَّةِ مِن الأشاعرةِ وغيرِهم فقالوا: بلِ الاسْمُ هو المُسمَّى؛ حتَّى لا يُقالَ: إنَّ أسْماءَ اللهِ غَيْرُ اللهِ، والمسألةُ فيها تفصيل. (٢٧١)

٣١- مَسائِلُ الصِّفاتِ مِن أَعظَمِ المَسائِلِ الَّتي خالَفَ فيها الأشاعِرةُ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وقد أثبتوا بعضَ الصِّفاتِ للهِ عزَّ وجلَّ إثْباتًا مُقارِبًا للسَّلَفِ مِن وَجْهٍ، ومُقارِبًا للمُعْتَزِلةِ مِن وَجْهٍ آخَرَ، وسلَكوا في النَّفْيِ مَسلَكَ المُعْتَزِلةِ؛ حيث يُفَصِّلونَ في نَفْيِ صِفاتِ النَّقْصِ بألفاظٍ مُحْدَثةٍ. (٢٧٧)

٣٢- أَثبَتَ مُتَقَدِّمو الأشاعرةِ كَثيرًا مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ والفِعْليَّةِ -وإن كان بَعضُهم يُفَوِّضُ مَعانيَها-، وأمَّا المُتَأخِّرونَ فالمُعْتمَدُ عنْدَهم إثْباتُ سَبْعِ صِفاتٍ سَمَّوها صِفاتِ المَعاني، وهم لا يُثبِتون هذه الصِّفاتِ السَّبْعَ كما يُثبِتُها أهلُ السُّنَّةِ على حقيقتِها دونَ تأويلٍ، وكما هو اعتقادُ عوامِّ المُسلِمينَ الموافِقُ للفِطرةِ. (٢٧٨)

٣٣- قَرَّرَ الأشاعِرةُ أنَّ صِفاتِ المَعاني ليست عَيْنَ الذَّاتِ، ولا غَيْرَ الذَّاتِ، ونفَوُا الأفعالَ الاختياريَّةَ القائمةَ بذاتِ الرَّبِّ تعالى، وجَعَلوا الإرادةَ واحدةً قَديمةً، وإنَّما يَتَجدَّدُ تَعَلُّقُها بالمُرادِ، واختلَفوا في إثْباتِ صِفةِ البَقاءِ لله. (٢٨٠، ٢٨٣)

٣٤- معتقدُ الأشاعرةِ في كلامِ اللهِ عزَّ وجلَّ أنَّه كَلامٌ نَفْسيٌّ قَديمٌ، وليس بصَوْتٍ وحَرْفٍ، وأنَّ اللهَ لا يَتَكلَّمُ متى شاءَ، وزَعَموا أنَّهم بهذا يُنَزِّهونَ اللهَ عن حُلولِ الحَوادِثِ. (٢٨٣، ٣١٨)

٣٥- مِن المَسائِلِ الَّتي اختَلَفَتْ فيها النُّقولُ عن أبي الحَسَنِ الأشعريِّ مسألةُ الإيمانِ؛ ففي كِتابِه «الإبانة» التَّصْريحُ بأنَّ الإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ، اتِّباعًا لمَذهَبِ السَّلَفِ، ونقَلَ عنه أتْباعُه وغَيْرُهم القولَ بأنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ، ونقَلَ بعضُهم أنَّ لأبي الحَسَنِ في الإيمانِ قَوْلَينِ. (٣٨٥)

٣٦- المَشْهورُ في مَذهَبِ الأشاعِرةِ والَّذي اسْتَقَرَّ عليه المَذهَبُ ودَوَّنَه المُتَأخِّرونَ مِن الأشاعِرةِ في كُتُبِهم أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ، وأنَّ قَوْلَ اللِّسانِ شَرْطٌ لإجْراءِ الأحْكامِ في الدُّنْيا، وأنَّ عَمَلَ الجَوارِحِ شَرْطُ كَمالٍ في الإيمانِ. وهذا يُناقضُ إجماعَ السَّلفِ. (٣٨٦)

٣٧- اختلف أئِمَّةُ المذهبِ الأشعريِّ في مَسألةِ زِيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه؛ فمِنهم مَن أَثبَتَ الزِّيادةَ والنُّقْصانَ في الإيمانِ، ومِنهم مَن لم يُثبِتْ ذلك، ومِنهم مَن فَصَّلَ في المَسْألةِ، ومِنهم مَن جَعَلَ الخِلافَ لَفْظيًّا. والمُعْتمَدُ عنْدَ مُتَأخِّريهم أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ كما هو قَوْلُ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ وعليه إجماعُ السَّلفِ. (٣٩٥، ٤٠١)

٣٨- ذهب بعضُ الأشاعِرةِ إلى أنَّ الإيمانَ هو ما وافى به العَبْدُ رَبَّه عنْدَ مَوْتِه، وأنَّ مَن كان في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ مُؤمِنًا فاللهُ راضٍ عنه في حالِ كُفْرِه، ومَن كانَ في عِلمِ اللهِ أنَّه يَموتُ كافِرًا فاللهُ ساخِطٌ عليه في حالِ إيمانِه، وهذا بِناءً على مَنْعِ حُلولِ الحَوادِثِ، وأنَّ غَضَبَ اللهِ أو رِضاه أزَليٌّ، وكذلك إرادتُه ومَحَبَّتُه! (٤٠٣)

٣٩- ذهَبَ الأشاعِرةُ إلى أنَّ الكُفْرَ هو تَكْذيبُ القَلْبِ أو جَهْلُه، ولا يَرَوْنَ أيَّ عَمَلٍ أو قَوْلٍ كُفْرًا بذاتِه، وإنَّما يَجعَلونَه عَلامةً على الكُفرِ الَّذي هو التَّكْذيبُ، وقد شَنَّعَ أهْلُ العِلمِ على الأشاعِرةِ لقَولِهم هذا. (٤١٣، ٤١٥)

٤٠- يُثبِتُ الأشاعِرةُ القَدَرَ مِن حيثُ الجملةُ كأهلِ السُّنَّةِ، غير أنَّهم يفسِّرونَه بما ينتهي إلى الجبر. (٤٢٧)

٤١- ذَهَبَ بعضُ الأشاعِرةِ إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ المُقلِّدِ، بل ذَهَبَ بعضُهم إلى عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِ العامِّيِّ المُقلِّدِ! (٤٢٠)

٤٢- ذهبت الأشاعِرةُ إلى إنكارِ التَّعليلِ، وقالوا: إنَّ اللهَ تعالى خلَق المخلوقاتِ

وأمَر بالمأموراتِ لِمَحْضِ المشيئةِ، وليس ذلك لغرَضٍ أو عِلَّةٍ! وهم ليسوا على مسافةٍ واحِدةٍ مِن هذا؛ فإنَّ منهم مَن نفى التَّعليلَ عن الأفعالِ والأحكامِ مُطلقًا، ومنهم مَن نفاه عن الأفعالِ وأثبَته في الأحكامِ، ومنهم مَن أثبَته في الأمْرَينِ كِلَيْهما. (٤٣٢)

٤٣- مع إصابةِ الأشاعِرةِ في كثيرٍ مِن رُدودِهم على المُعتَزِلةِ الَّذين أوجَبوا على اللهِ سُبحانَه وتعالى فِعلَ الأصلَحِ ومُراعاته، فإنَّهم خلَطوا في ثلاثةِ مُصطَلحاتٍ؛ وهي: (الغرَضُ، والعِلَّةُ، والحِكمةُ). (٤٤١)

٤٤- يتَّفِقُ الأشاعِرةُ مع أهلِ السُّنَّةِ في كَوْنِ أفعالِ العِبادِ مخلوقةً، وخالَفوا في كَوْنِ العبدِ فاعِلًا لِفعلِه حقيقةً أو لا. وبيْنَ أئمَّتِهم خِلافٌ في تقريرِ مذهبِهم. (٤٤٧)

٤٥- اخترع الأشاعرةُ القَولَ بالكَسبِ، واختَلفوا في تفسيرِه، وظنُّوا أنَّهم توسَّطوا به بيْنَ القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ، والمشهورُ عِندَهم تفسيرُ الكَسبِ بما يُبقيهم في مذهَبِ الجَبْريَّةِ؛ فالإنسانُ عِندَهم مُضطَرٌّ في صورةِ مختارٍ! (٤٤٧)

٤٦- نفَتِ الأشاعِرةُ حُسنَ الأشياءِ وقُبحَها بالعَقلِ، وقالوا: الأفعالُ قبْلَ وُرودِ الشَّرعِ سواءٌ في الحُسنِ والقُبحِ، وإنَّما يُعرَفُ حُسنُها وقُبحُها بالشَّرعِ وحْدَه، وأنَّ العَقلَ وَحْدَه لا يدُلُّ على قُبحِ المُحَرَّماتِ، وإنَّما دَلَّ الشَّرعُ على قُبحِها لَمَّا ورد بالنَّهيِ عنها، وتكَلَّموا في جوازِ أن يُكلِّفَ اللهُ العِبادَ ما لا يُطيقونَ فِعلَه! (٤٦٠)

٤٧- ذهب الأشاعِرةُ إلى أنَّ أخَصَّ وَصفٍ للإلهِ هو القُدرةُ على الاختراعِ، فلم يَنسُبوا لغيرِه صفةَ الفاعليَّةِ ولا الإحداثِ، وبالَغوا في ذلك حتَّى أنكَروا الأسبابَ الَّتي خلَقها اللهُ تعالى بمشيئتِه وقُدرتِه، وقرَّروا أنَّه لا أثَرَ لشَيءٍ في شَيءٍ أبدًا، وذهبوا إلى أنَّ من قال: بطَبعِها تفعَلُ، كَفَر، ومَن قال: بقُوَّةٍ جعَلَها اللهُ فيها، كان مُبتدِعًا. (٤٦٧)

٤٨- تأثَّر الأشاعِرةُ في نَظرتِهم إلى حقيقةِ الإعجازِ بسَببٍ مِن إنكارِهم الأسبابَ

والسُّنَنَ الكونيَّةَ وخصائِصَ الأشياءِ، فحصَر أكثَرُهم دلائِلَ النُّبُوَّةِ في المُعجِزاتِ، وعرَّفوا المُعجِزةَ بأنَّها أمرٌ خارِقٌ للعادةِ، مَقرونٌ بالتَّحَدِّي، يظهَرُ على يدِ نبيٍّ، سالمٌ مِن المعارَضةِ. (٤٧٨)

٤٩- لم يُفرِّقِ الأشاعرةُ بيْنَ المُعجِزاتِ والسِّحرِ إلَّا بأن يتحدَّى الرَّسولُ الكُفَّارَ أن يأتوا بمِثلِ مُعجِزتِه، وحينَ سوَّوا بيْنَ المُعجِزةِ والسِّحرِ التَزموا أنَّ السَّاحِرَ إذا ادَّعى النُّبُوَّةَ أو عارَض نبيًّا فلا بُدَّ أن يُسْلَبَ القُدرةَ على السِّحرِ، أو لا يحصُل مع سِحرِه ما كان يحصُلُ قبْلَ ذلك؛ تحقيقًا لسلامةِ دليلِ النُّبوَّةِ مِن المعارَضةِ، وهذا لا دليل عليه. (٤٧٨)

٥٠- عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ قديمةٌ؛ فقد ثبتَ أنَّ أشهَرَ الأشاعِرةِ القُدامى كان لهم صلةٌ بالتَّصوُّفِ، وفي القرونِ الأربعةِ الأخيرةِ انتَشر التَّصوُّفُ انتِشارًا غَيرَ مَسبوقٍ، ولا سيَّما في عَهدِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ الَّتي كانت ترعاه، وتَبنَّاه علماءُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ، ودعَوا إليه. (٤٨٤، ٤٩١)

٥١- في القرنَينِ الأخيرَينِ التَحمَتِ الصُّوفيَّةُ معَ الأشعَريَّةِ والماتُريديَّة في مدرسةٍ واحدةٍ، وتجمَّع الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ في محاضِنِ الصُّوفيَّةِ، وانتَشر التَّصوُّفُ بيْنَ علمائهم، فلا تكادُ تَجِدُ صوفيًّا إلَّا وهو أشعَريٌّ أو ماتُريديٌّ المُعتقَدِ، وجميعُ مُؤسَّساتِ الصُّوفيَّةِ ومراكِزِها في العالَمِ تدرِّسُ العقيدةَ الأشعَريَّةَ أو الماتُريديَّة. (٤٩١)

٥٢- يَدَّعي الأشاعِرةُ المعاصِرون أنَّ أوَّلَ مَن خطَّأ الأشاعِرةَ وبدَّع عقيدتَهم هو ابنُ تيميَّةَ، ثمَّ مِن بَعدِه تلاميذُه ومَن سار على دَربِه! وهذا تدليسٌ وتلبيسٌ على العامَّةِ؛ فما أكثَرَ العُلَماءَ الَّذين صرَّحوا بمخالَفةِ المعتَقَدِ الأشعَريِّ لِما كان عليه السَّلَفُ الصَّالحُ! وهذا مُثبَتٌ في تضاعيفِ الكتاب. (٤٩٦)

٥٣- يجبُ التَّفريقُ بَيْنَ مُتقدِّمي الأشاعِرةِ كأبي الحسَنِ الأشعريِّ والباقِلَّانيِّ، وبَينَ المتأخِّرينَ من الأشاعِرةِ الَّذين طوَّروا المذهَبَ الأشعريَّ حتَّى أبعَدوه عن مذهَبِ السَّلفِ، وقرَّبوه من مذاهِبِ المُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ. (٥٣٥)

٥٤- كما يجبُ التَّفريقُ أيضًا بيْنَ مُتكلِّمي الأشاعِرةِ وبيْنَ كبارِ عُلَمائهم الأعلامِ: كالبيهَقِيِّ، والنَّوويِّ، والشَّاطبيِّ، وابنِ حَجَرٍ العَسْقلانيِّ. (٥٣٧)

٥٥- أمَّا عنِ الماتُريديَّةِ فقد ظهرَتْ في القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ في بلادِ ما وراءَ النَّهرِ، وكانت في أوَّلِ أمرِها مغمورةً لا يكادُ يعرفُها مُعظَمُ العُلَماءِ المشهورينَ، ولا نجِدُ لأبي منصورٍ الماتُريديِّ ومذهبِه ذِكرًا في كُتُبِ الأشاعِرةِ المؤلَّفةِ في القرنينِ الرَّابعِ والخامسِ، ولم تذكُرْ كُتُبُ التَّراجمِ والتَّواريخِ والعقائِدِ شَيئًا كثيرًا عن حياةِ أبي منصورٍ. (٥٤٩)

٥٦- انتشر المَذهَبُ الأشْعَريُّ بيْنَ الشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ، وانتشر المَذهَبُ الماتُريديُّ بيْنَ الحنفيَّةِ، وانتسب كثيرٌ مِن أهلِ العِلمِ إلى المَذهَبينِ، وكانوا يرَونَ أنَّ الانتسابَ إلى أحدِهما انتسابٌ إلى السُّنَّةِ؛ لِما رأوا في كتُبِهما مِن الرُّدودِ على المُعتزِلةِ، والدِّفاعِ عن عقائدِ أهلِ السُّنَّةِ، ودعوى التَّوسُّطِ بيْنَ الفِرَقِ المختَلِفةِ. (٥٦٢)

٥٧- كان بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ في بدايةِ الأمرِ وَحشةٌ وتنافُرٌ وتنازُعٌ؛ بسبَبِ بعضِ مسائِلِ الخلافِ، ثمَّ انتهى الأمرُ عِندَ المتأخِّرينَ منهم إلى تقريرِ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ هم المنتَسِبونَ إلى أبي الحسَنِ الأشْعَريِّ أو أبي منصورٍ الماتُريديِّ! وقرَّروا أنَّ الخلافَ الَّذي بيْنَهما سائغٌ، وأنكروا على مَن غلا مِن الفريقينِ بتبديعِ الآخَرِ. (٥٦٢)

٥٨- من أسبابِ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ والماتُريديِّ أنَّ بعضَ العُلَماءِ الَّذين تبنَّوُا المَذهَبَ كان لهم تصانيفُ نافعةٌ في فنونٍ شَتَّى، وكانوا دعاةً إليه، فتأثَّر بهم

الَّذين أخَذوا عنهم العِلمَ أو قرؤوا كتُبَهم المتنوِّعةَ، ولا سيَّما الَّذين يُشارِكونهم في المَذهَبِ الفِقهيِّ. (٥٦٣)

٥٩- مِن أكبر أسبابِ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ والماتُريديِّ: تَبَنِّي بعضِ الدُّول والسَّلاطِين مَذهَبَ الأشاعِرةِ، وتَبَنِّي الدَّولةِ العُثمانيَّةِ المذهبَ الماتُريديَّ. (٥٦٣)

٦٠- بسببِ شُهرةِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ بيْنَ المالكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ المتأخِّرينَ، وشُهرةِ المَذهَب الماتُريديِّ بيْنَ الحنَفيَّةِ المتأخِّرينَ، وانتصارِ أعلامِهم للمَذهَبين، وانتسابِهم إلى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ خفيَ على أكثرِ النَّاسِ مَذهَبُ السَّلَفِ في كثيرٍ مِن مسائِلِ العقيدةِ الَّتي يُخالِفُون فيها السَّلَفَ الصَّالحَ، واختلط الحقُّ بالباطلِ. (٥٥٢)

٦١- ليس كلُّ الحنفيَّةِ ماتُريديَّةً، ولا كلُّ المالكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ أشاعرةً، بلْ فيهم علماءُ كُثْرٌ على منهجِ السَّلفِ الصَّالحِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ. (٥٣٠)

٦٢- النَّاظرُ بعِلمٍ وإنصافٍ في كتُبِ الماتُريديَّةِ يتبيَّنُ له أنَّها فِرقةٌ كلاميَّةٌ، مُرجِئةٌ، صوفيَّةٌ، متأثرةٌ بالمعتزلةِ في بعضِ مسائلِ العقيدةِ، مع كثرةِ رُدودِهم عليهم. (٥٥٢)

٦٣- لا يخفى على النَّاظِرِ في الكُتُبِ المعتَمَدةِ عِندَ الماتُريديَّةِ أنَّهم يتَّفِقون مع المُعتزِلةِ في بعضِ المسائِلِ والأصولِ، ومِن ذلك الغُلُوُّ في تعظيمِ الأقْيسَة العقليَّة، والإكثارُ مِن الاستدلالِ به، واتِّفاقُهم على تقديمِ العقلِ على النَّقلِ، مع أنَّه لا تعارُضَ أصلًا بيْنَ العقلِ الصَّريحِ والنَّقلِ الصَّحيحِ. (٥٨٥)

٦٤- يرى الماتُريديَّةُ أنَّ أخبارَ الآحادِ وإن كانت صحيحةً لا يُعتمَدُ عليها في إثباتِ مَسائلِ العقيدةِ، بل إنَّ أبا منصور الماتُريديَّ لا يُصَدِّقُ بأحاديثِ المعراجِ الثَّابتةِ في الصَّحيحَين؛ لكَونِها عندَه أخبارَ آحادٍ! ومنهم مَن يَقبَلُها إذا احتَفَّت بها قرائنُ أو كانت مما تلَقَّته الأمَّةُ بالقَبولِ؛ كأحاديثِ الصَّحيحَين. (٥٨٦، ٥٨٩)

٦٥- مِن إشكاليَّاتِ الماتُريديَّةِ -وغيرِهم مِن المُتكلِّمينَ- حملُهم نُصوصَ الصِّفاتِ على المجاز مما أدَّى إلى تعطيلِها، فكُلُّ نصٍّ لا يوافِقُ آراءَهم يحملونَه على المجازِ، ويجعلون الحقيقةَ فيه ما تُقرِّرُه عقولُهم بالتَّأويلِ أو التَّفويضِ! (٥٩٠)

٦٦- يُقَرِّرُ الماتُريديَّةُ أنَّ مَعرفةَ اللهِ وُجوبُها وُجوبٌ عَقليٌّ، وإنَّما تحصُلُ بالنَّظَرِ، لذا وجَب على المكَلَّفِ ابتداءً النَّظَرُ، أو قَصدُ النَّظَرِ؛ ليتوصَّلَ إلى معرفةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، وهذا باطلٌ. (٥٩٤)

٦٧- وافق الماتُريديَّةُ المُعتزِلةَ في إثباتِ الحُسنِ والقُبحِ الذَّاتيَّينِ للأفعالِ. (٦٤٨)

٦٨- يخالفُ جميعُ الماتُريديَّةِ المُعتزِلةَ في وُجوبِ الصَّلاحِ واللُّطفِ وغيرِ ذلك مِن الأمورِ الَّتي أوجبها المُعتزِلةُ على اللهِ سُبحانَه. (٦٤٨)

٦٩- قولُ الماتُريديَّةِ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العقليَّينِ راجعٌ إلى أنَّ العقلَ عندَهم هو أصلُ المعرفةِ؛ فلذلك كان أصلًا للنَّقلِ، ومقدَّمًا عليه عِندَ التَّعارُضِ. (٦٤٨)

٧٠- للماتُريديَّةِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها مَسلكانِ؛ هما: التَّفويضُ والتَّأويلُ، وقد اشتَهَر هذا عندَهم، حتَّى ظَنَّ بعضُ العُلَماءِ -فَضْلًا عن غَيرِهم- أنَّ التَّفويضَ مَذهَبُ السَّلَفِ، والتَّأويلَ مَذهَبُ الخَلَفِ، وأنَّ كِلا المَسْلَكينِ جائزٌ! (٥٩٩)

٧١- لايَختَلِفُ الماتُريديَّةُ عن الأشاعرةِ في إهمالِ توحيدِ الألوهيَّةِ الَّذي هو أصلُ دعوةِ الرُّسلِ، ويجعلون توحيدَ الرُّبوبيَّةِ هو الغايةَ مِن التَّوحيدِ، ويُقَرِّرون أنَّ مَن أتى به كان مؤمنًا موحِّدًا، ويعتقدون أنَّ اللهَ تعالى لا يُعرَفُ إلَّا مِن طريقِ العالَمِ، ويَستَدِلُّون على إثباتِ وحدانيَّةِ اللهِ تعالى في ربوبيَّتِه بدليلِ التَّمانُعِ المشهورِ عندَ المُتكلِّمينَ. (٦٠٧)

٧٢- تسبَّب إهمالُ الماتُريديَّةِ توحيدَ الألوهيَّةِ في وُقوعِ مخالفاتٍ في هذا

التَّوحيدِ من بعضِ متأخِّريهم، بل وفي توحيدِ الرُّبوبيَّةِ أيضًا. (٦٠٩)

٧٣- ذهب أبو منصورٍ الماتُريديُّ إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ فحَسْبُ، وتَبِعه على ذلك بعضُ الماتُريديَّةِ، في حينِ ذهب بعضُهم إلى أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ. (٦٠٩)

٧٤- النَّاظِرُ في كتبِ الماتُريديَّةِ يجدُ أنَّهم يَنفونَ زيادةَ الإيمانِ ونُقصانَه، ومنهم مَن أثبت الزِّيادةَ والنُّقصانَ في الإيمانِ كما هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أتْباعِ السَّلَفِ الصَّالحِ، ومنهم مَن فصَّل في المسألةِ. (٦١٣)

٧٥- ذهبت الماتُريديَّةُ إلى تحريمِ الاستثناءِ في الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، وقالوا بناءً على ذلك: الاستثناءُ شَكٌّ، وبعضُهم غلا فكفَّرَ مَنِ استثنى في الإيمانِ، والمحقِّقون مِن متأخِّري الماتُريديَّةِ على عَدَمِ كُفرِه، وأنكروا على مَن قال بكُفرِه. (٦١٥)

٧٦- ذهبت الماتُريديَّةُ وغيرُهم إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ شَيءٌ واحِدٌ لا تغايُرَ بيْنَهما، ولا ينفَكُّ أحَدُهما عن الآخَرِ، وإذا زال أحَدُهما زال الآخَرُ. (٦١٩)

٧٧- اختلَف المُتكلِّمون في صِحَّةِ إيمانِ المُقَلِّدِ، وقالت الماتُريديَّةُ بصِحَّةِ إيمانِه، لكنَّهم حكموا بإثمِه؛ لتركِه النَّظرَ والاستدلالَ على وُجودِ اللهِ سُبحانَه؛ إذ إنَّهم يجعلون النَّظرَ والاستِدلالَ أوَّلَ الواجباتِ. (٦٢٧)

٧٨- ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ مرتَكِبَ الكبيرةِ غيرَ المستَحِلِّ لها فاسِقٌ وليس بكافرٍ، وهو تحتَ مشيئةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، ويقولون: هو مؤمِنٌ كاملُ الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَهم هو التَّصديقُ، فهو لا يَزيدُ بالطَّاعاتِ، ولا يَنقُصُ بالمعاصي! (٦٣٢)

٧٩- يَثبُتُ صِدقُ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ عندَ الماتُريديَّةِ بكَونِهم

أصفياءَ أنقياءَ قبْلَ الرِّسالةِ وبَعْدَها، وبتأييدِ اللهِ تعالى لهم بالآياتِ الخارجةِ عن طبائِعِ البشَرِ، الدَّالَّةِ على صِدقِهم. (٦٣٧)

٨٠- يرى جمهورُ الماتُريديَّةِ أنَّه لا دليلَ على صِدقِ النَّبيِّ غيرُ المعجزةِ؛ بحُجَّةِ أنَّ المعجزةَ وَحْدَها هي الَّتي تفيدُ العِلمَ اليَقينيَّ بثبوتِ نبُوَّةِ النَّبيِّ أو الرَّسولِ. ويُشترَطُ في المعجزةِ عندَهم حتَّى تكونَ دليلًا صحيحًا على إثباتِ النُّبوَّةِ ثلاثةُ شُروطٍ؛ هي: خَرقُ العادةِ، والتَّحدِّي، وعَدَمُ المعارَضةِ. (٦٣٧، ٦٣٨)

٨١- يوافِقُ الماتُريديَّةُ أهلَ السُّنَّةِ في الإيمانِ بالقَدَرِ مِن حَيثُ الجملةُ؛ فهم مِن مُثبتةِ القَدَرِ، وإن كان قد حصل عندَهم في بعضِ مسائِلِه نوعُ خلَلٍ؛ بسببِ تأثُّرِهم بالفلسفةِ وخَوضِهم في عِلمِ الكلامِ. (٦٤١)

٨٢- ذهبت الماتُريديَّةُ إلى أنَّ أفعالَ العبادِ مَخلوقةٌ لله تعالى، وأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلَقَها كُلَّها خيرًا كانت أو شرًّا، واستدلُّوا على ذلك بأدِلَّةٍ نقليَّةٍ وعقليَّةٍ. (٦٤٢)

٨٣- في مسألةِ الاستطاعةِ أو القُدرةِ -وهي مِن المسائِلِ التي وقع فيها الخلافُ بَينَ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ تبعًا للخلافِ الواقِعِ في القَدَرِ- توسَّط جمهورُ الماتُريديَّةِ فقالوا بإثباتِ الاستطاعةِ قبل الفِعلِ، ومعه. (٦٤٤)

٨٤- وافق الماتُريديَّةُ المُعتزِلةَ في مسألةِ التَّكليفِ، فقالوا بعدمِ جوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ؛ لأنَّه فاسِدٌ عقلًا، ولعَدَمِ وُجودِ القُدرةِ الَّتي هي مقتضى التَّكليفِ. (٦٤٧)

٨٥- الماتُريديَّةُ رَغْمَ أنَّهم على مذهَبِ أبي حنيفةَ إلَّا أنَّهم خالفُوه في كثيرٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، وكذلك المتأخِّرون من الأشاعرةِ رَغْمَ أنهم في الفُروعِ على مذهبِ مالكٍ أو الشَّافعيِّ، إلا أنَّهم خالفوهما في كثيرٍ من أبوابِ الاعتقادِ. (٥٠٥، ٦٥٣)

٨٦- ذَمَّ عددٌ من فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ المذهبَ الأشعريَّ، وعدُّوه

مخالفًا لمذهبِ السَّلف. (٥٣٠)

٨٧- نبَزَ عددٌ من الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ عُلَماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ووصفوهم بأبشَعِ الأوصافِ وكفَّروا مَن ليس على مَذهَبِهم من العُلَماءِ. (٦٧١، ٦٧٤)

٨٨- نَشِطَ الأشاعرةُ مُؤَخَّرًا في الكتابةِ والتَّأليفِ، وإلقاءِ الدُّروسِ والمحاضراتِ، وتكثيفِ وُجودِهم على مواقِعِ الإنترنت والفضائيَّاتِ. (٦٨٧)

٨٩- رَغْمَ أنَّه كما تقرَّر في الكتاب بالأدلةِ القاطعةِ أنَّ الأشاعرةَ والماتُريديَّةَ خالفوا السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في عدَدٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، إلا أنَّ فيهم من أهلِ العِلمِ والإحسانِ والجِهادِ مَن نَفعَ اللهُ به الأمَّةَ، ولا نجحَدُ فضلَ ذي الفَضلِ منهم، وقد تكونُ لبعضِهم مواقِفُ صادقةٌ، وحُسْنُ عبادةٍ، إلَّا أنَّ هذا شيءٌ، والاهتداءُ إلى الصَّوابِ باتِّباعِ منهَجِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم والصَّحابةِ وسَلَفِ هذه الأمَّةِ شيءٌ آخَرُ؛ فما كُلُّ مُريدٍ للخيرِ يُصيبُه. (٧)

٩٠- الأشاعرةُ والماتُريديَّةُ -باستثناءِ الغُلاةِ منهم- أقرَبُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فهم أقرَبُ مِن الجهميَّةِ المحضةِ، ومن المُعتَزِلةِ والقَدَريَّةِ والجَبريَّةِ المحضةِ، ومِن الخوارجِ. (٨)

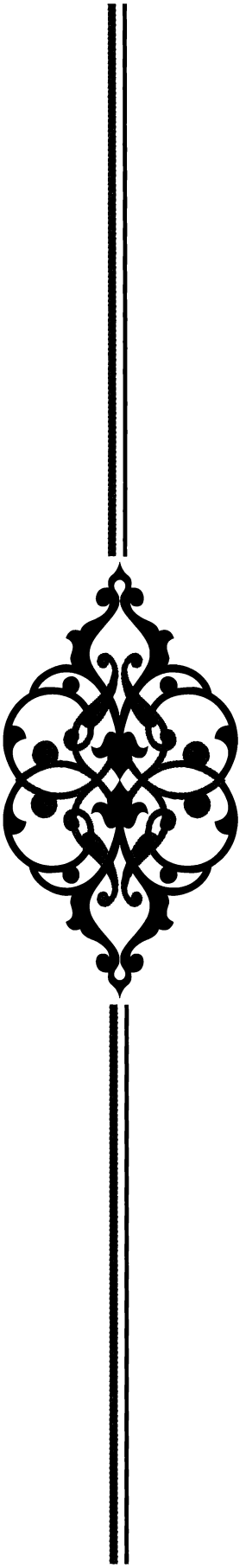
٩١- وعلى الرَّغمِ من أنَّ بعضَ ما دانوا به قد صرَّح العُلَماءُ بأنَّه كُفرٌ -كنَفيِ عُلوِّ اللهِ وأنَّه في السَّماءِ، إلى غيرِ ذلك من الاعتقاداتِ الباطِلةِ المباينةِ لِما في الكتابِ والسُّنَّةِ- فإنَّا لا نقولُ بكُفرِهم، بل نُنكِرُ على مَن يُكَفِّرُهم؛ لأنَّ مِن عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ التَّأويلَ مانعٌ مِن موانعِ التَّكفيرِ، وهؤلاء مُؤَوِّلةٌ. (٧)

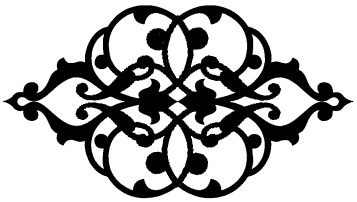
٩٢- التأكيد على أنَّ من وردَ ذكرهم في هذا الكتابِ مِن أفرادٍ ومراكِزَ وهيئاتٍ، الأصلُ فيهم صدقُ النِّيَّةِ، والرَّغبةُ الصَّادقةُ في نُصرةِ العقيدةِ الَّتي يظُنُّون أنَّها تُقرِّبُهم

إلى اللهِ تعالى، ولكنَّهم رغِبوا في نصرةِ الإسلامِ وعقيدتِه مِن طريقِ عقليَّاتِ اليونانِ وفلسفتِهم، وأغاليطِ عِلمِ الكلامِ. (٨)

٩٣- التأكيد على أنَّنا ندعو إلى معاملتهم برِفق، والتعامل معهم بالحُسنى، مع التَّناصُحِ والتَّنبيهِ على ما صدَفوا فيه عن مذهَبِ السَّلَفِ؛ فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ولا نرى شَقَّ صُفوفِ المُسلِمينَ من أهلِ القِبلةِ والسُّنَّةِ بكَثرةِ الشِّقاقِ والخِلافِ، بل نسعى إلى الائتلافِ، فأهلُ السُّنَّة والجماعةِ أعرفُ النَّاسِ بالحقِّ، وأرحمُهم بالخَلق. (٨)

والحمدُ لله ربِّ العالَمينَ



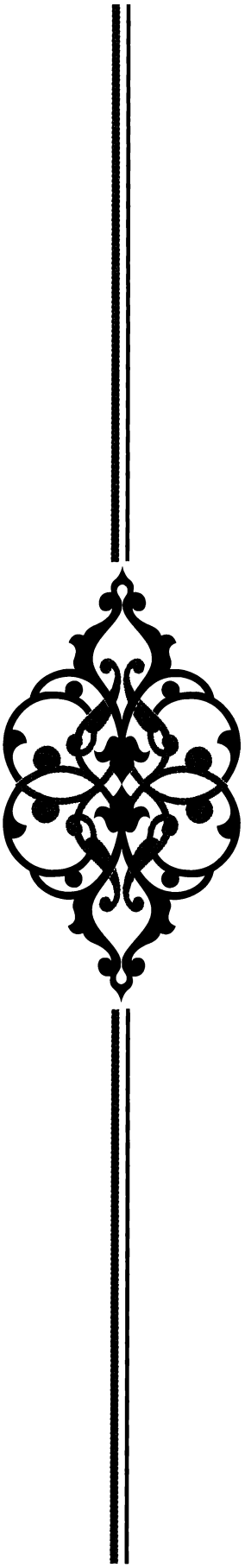


الفهارس

فهرس المراجع والمصادر

فهرس الفوائد

فهرس المحتويات



المراجع والمصادر

١- الإبانة الكبرى: لعبيد الله بن محمد ابن بَطَّة العُكْبَري، تحقيق: رضا معطي وآخرين، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: طبعات مختلفة، ١٤١٥هـ.

٢- الإبانة عن أصول الديانة: لعلي بن إسماعيل، أبي الحسن الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٣- أبجد العلوم: لصديق حسن خان القنَّوجي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤- إبطال التأويلات لأخبار الصفات: لمحمد بن الحسين أبي يعلى الفراء، تحقيق: محمد النجدي، الناشر: مكتبة دار الإمام الذهبي- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥- أبكار الأفكار في أصول الدين: لعلي بن أبي علي الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٢٤هـ.

٦- الإبهاج في شرح المنهاج = منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي: لأبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي وولده أبي نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ.

٧- أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية: لبلقاسم الغالي، الناشر: دار التركي للنشر – تونس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩م.

٨- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: لمحمد الحسيني، مرتضى الزَّبيدي، الناشر: المطبعة الميمنية - مصر، تصوير: مؤسسة التاريخ العربي- بيروت، ١٤١٤هـ.

٩- الإتقان في علوم القرآن: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر: وزارة الأوقاف ومجمع الملك فهد – المدينة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

١٠- إثبات صفة العلو: لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١- اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية: لمحمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.

١٢- اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية: لمحمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣- أحاديث في ذم الكلام وأهله: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد المقرئ، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار أطلس، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٤- الإحاطة في أخبار غرناطة: لمحمد بن عبد الله ابن الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٥- أحكام القرآن: لمحمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٦- الإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن أبي علي الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي - بيروت.

١٧- إحياء علوم الدين: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٢هـ.

١٨- إخبار العلماء بأخبار الحكماء: لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٩- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: الكوثري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٠- آداب الشافعي ومناقبه: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢١- الأربعين في أصول الدين: لمحمد بن عمر الفخر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

٢٢- الإرشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: لعبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، الناشر: السعادة - مصر، ١٣٦٩هـ.

٢٣- أساس التقديس في علم الكلام: لمحمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤١٥ هـ.

٢٤- أساس التقديس في علم الكلام: لمحمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي، الكليات الأزهرية - القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٢٥- الاستذكار: ليوسف بن عبد الله، ابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٦- الاستغاثة في الرد على البكري: لأحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٧- الاستقامة: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ليوسف بن عبد الله، ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٩- الأسرار العقلية في الكلمات النبوية: لمظفر بن عبد الله، المقترح، تحقيق: نزار حمادي.

٣٠- الأسماء والصفات: لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ

٣١- الأسماء والصفات: لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: أنس محمد الشرفاوي، الناشر: دار التقوى - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.

٣٢- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: محمد حسن جبل، الناشر: دار الصحابة للتراث - طنطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٣- إشارات المرام من عبارات الإمام: لكمال الدين أحمد البياضي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٣٤- الإشارة إلى مذهب أهل الحق: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٥- الإشارة في علم الكلام: لمحمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق: هاني محمد وحامز محمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٦- الأشاعرة في ميزان أهل السنة: لفيصل بن قزار الجاسم، الناشر: المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٧- اشتقاق أسماء الله: لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد رب الحسين المبارك، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٨- أشرف الوسائل إلى فهم الشّمائل (ومعه: جواهر الدّرر في مناقب ابن حجر): لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٩- إصلاح المساجد من البدع والعوائد: لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد

الحلاق القاسمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٣هـ.

٤٠- أصول الدين: لأبي اليسر محمد البزدوي، تحقيق: هانز بيتر لنس، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤١- أصول الدين: لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأسفراييني، الناشر: مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - تركيا، الطبعة: الأولى، ١٣٤٦هـ.

٤٢- أصول الدين: لجمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي، تحقيق: الدكتور عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٣- أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة: لسعود بن عبد العزيز الخلف، ١٤٢٠هـ.

٤٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ.

٤٥- الاعتصام: لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد رشيد رضا، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

٤٦- الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد: لعلاء الدين ابن العطار، تحقيق: سعد بن هليل الزويهري، الناشر: وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

٤٧- اعتقاد أئمة الحديث: لأحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٨- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: لمحمد بن عمر فخر الدين الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين: لمحمد بن أبي بكر بن القيم: تحقيق:

مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٠- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: لعبد الحي بن فخر الدين الحسني، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥١- الأعلام: لخير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٥٢- الاقتصاد في الاعتقاد: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥٣- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ.

٥٤- الإكسير في علم التفسير: لسليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري، الطبعة: الثانية.

٥٥- إكمال المُعلم بفوائد مسلم: لعياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٦- الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ.

٥٧- الإمام الأشعري حياته وأطواره العقدية: لصالح بن مقبل العصيمي، الناشر: دار الفضيلة.

٥٨- الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى: لمحمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: عبد الله التوراتي وأحمد عروبي، الناشر: دار الحديث

الكتانية - المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ.

٥٩- الآمدي وآراؤه الكلامية: لحسن الشافعي، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٠- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٦١- الانتصار لأصحاب الحديث: لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: محمد الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٦٢- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة: لابن عبد البر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٣- الانحرافات العقدية والعلمية في القرن الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وآثارها في حياة الأمم: لعلي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار الرسالة - مكة المكرمة.

٦٤- الأنساب: لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.

٦٥- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: لمحمد بن الطيب أبي بكر الباقلاني، الناشر: مكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٦٦- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد: لمحمد بن إبراهيم الوزير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٦٧- إيضاح المحصول من برهان الأصول: لمحمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري، تحقيق: عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - تونس، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٨- الإيمان الأوسط: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمود أبو سن،

الناشر: دار طيبة للنشر – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٩- الإيمان بين السلف والمتكلمين: لأحمد بن عطية الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧٠- الإيمان والرد على أهل البدع: لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٧١- الإيمان: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

٧٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة: الثانية.

٧٣- بحر العلوم تفسير السمرقندي: لنصر بن محمد السمرقندي، تحقيق: محمود مطرجي، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٧٤- بحر الكلام: لأبي المعين ميمون النسفي الماتريدي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، الناشر: دار الفتح، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ه-٢٠١٤م.

٧٥- البدء والتاريخ: للمطهر بن طاهر المقدسي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - بور سعيد.

٧٦- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين: لنور الدين الصابوني، تحقيق: فتح الله خليف، الناشر: دار المعارف - مصر، ١٩٦٩م.

٧٧- البداية والنهاية: لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين الكاساني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٨٢م.

٧٩- بدائع الفوائد: لمحمد بن أبي بكر ابن القيم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

٨٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٨١- البدور السافرة في نفي انتساب ابن حجر إلى الأشاعرة: لأبي أسامة الأثري.

٨٢- براءةُ الأشاعرةِ من مَذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: لسلطان العميري، مقال منشور على موقع الدُّرَر السَّنِيَّة.

٨٣- براءة الأشعريين من عقائد المخالفين: لأبي حامد بن مرزوق، الناشر: مطبعة العلم - دمشق، ١٣٨٨هـ.

٨٤- البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، الناشر: الوفاء - مصر، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.

٨٥- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية: لمحمد بن محمد بن مصطفى الخادمي، الناشر: مطبعة الحلبي، ١٣٤٨هـ.

٨٦- البصائر لمنكري التوسل بأهل المقابر: لحمد الله جان الداجوي، الناشر: مكتبة الحقيقة - استانبول، ١٤١٩هـ.

٨٧- بغية الطلب فى تاريخ حلب: لعمر بن كمال الدين ابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٨٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

٨٩- البناية شرح الهداية: لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٩٠- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لأحمد بن عبد الحليم ابن

تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٩١- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: لمحمد ابن أحمد بن رشد، تحقيق: محمد حجي وآخرين، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٩٢- البيهقي وموقفه من الإلهيات: لأحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.

٩٣- تاج التراجم: لقاسم بن قُطلُوبغا السودوني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٤- تاج اللغة وصحاح العربية الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٩٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٩٦- تاريخ الفلسفة الإسلامية: لهنري كوربان، الناشر: عويدات للنشر والطباعة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م.

٩٧- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية: لمحمد أبو زهرة، الناشر: دار الفكر العربي.

٩٨- تاريخ بغداد: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٩- تاريخ دمشق: لعلي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

١٠٠- تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان: لعلي ابن محمد

الطبري، تحقيق: ناصر محمدي، الناشر: دار الآفاق العربية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٠١- تأويل مشكل القرآن: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٢- التبر المسبوك في نصيحة الملوك: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٣- تبرئة السَّلَف من تفويض الخلف: لمحمد بن إبراهيم اللحيدان، الناشر: مكتبة دار الحميضي دار الكتاب والسنة، الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ.

١٠٤- تبسيط العقائد الإسلامية: لحسن محمد أيوب، الناشر: دار الندوة الجديدة - بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٣هـ.

١٠٥- تبصرة الأدلة في أصول الدين: لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: حسين آتاي، الناشر: رئاسة الشؤون الدينية – أنقرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

١٠٦- التبصرة في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

١٠٧- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: لطاهر بن محمد الأسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٠٨- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الهالكين: لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق: الكوثري، الناشر: مطبعة الأنوار، ١٣٥٩هـ.

١٠٩- التبصير في معالم الدين: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

١١٠- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشية الشلبي: للزيلعي، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.

١١١- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١١٢- تجريد التوحيد المفيد: لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: طه محمد الزيني، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة، ١٤٠٩هـ.

١١٣- التحبير في المعجم الكبير: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ.

١١٤- التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير: لبكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ.

١١٥- التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: لمحمد الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.

١١٦- التحف في مذاهب السلف: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

١١٧- تحفة المريد على جوهرة التوحيد حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد: لإبراهيم بن محمد البيجوري، تحقيق: علي جمعة، الناشر: دار السلام - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١٨- تحقيق في نسبة رسالة أهل الثغر بباب الأبواب إلى الإمام الأشعري: لمحمد حاج عيسى، بحث نُشر في مجلة المدونة العدد ٢٣ عام ١٤٤١هـ.

١١٩- تخريج الإحياء المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، الناشر: دار صادر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢٠- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٢١- التدمرية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٢٢- تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٢٣- التذهيب على التهذيب (شرح الخبيصي على التهذيب) مع حاشيتي العطار وابن سعيد التونسي: لعبيد الله بن فضل الله الخبيصي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٤٣هـ.

١٢٤- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: ابن تاويت الطنجي - وآخرين، الناشر: مطبعة فضالة - المغرب، الطبعة: الأولى.

١٢٥- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٦- التسعينية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢٧- التصريح بما تواتر في نزول المسيح: لمحمد أنور شاه الكشميري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، دار القرآن الكريم - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١هـ.

١٢٨- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر: مطبعة سفير - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٢٩- التعرف لمذهب أهل التصوف: لمحمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٠- التعريفات: للشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٣١- تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد: لمحمد ابن صالح ابن عثيمين، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.

١٣٢- تغليق التعليق على صحيح البخاري: لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٣- تفسير ابن أبي حاتم: لعبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

١٣٤- تفسير ابن عرفة: لمحمد بن محمد ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

١٣٥- تفسير ابن فورك: لمحمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني: تحقيق: مجموعة من الباحثين في رسائل ماجستير، الناشر: جامعة أم القرى - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٣٦- تفسير أسماء الله الحسنى: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار الثقافة العربية، ١٣٩٥هـ.

١٣٧- تفسير الأسماء والصفات: لـعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: أحمد رجب أبو سالم، الناشر: دار الضياء – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٤١هـ.

١٣٨- تفسير القرآن العظيم: لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.

١٣٩- تفسير القرآن العظيم: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٤٠- تفسير الماتريدي تأويلات أهل السنة: لمحمد بن محمد بن محمود، تحقيق: مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٤١- تفسير عبد الرزاق: لعبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، تحقيق: محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

١٤٢- تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد: لعلي بن محمد النوري الصفاقسي، تحقيق: الشيخ الحبيب بن طاهر، الناشر: مؤسسة المعارف – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٤٣- التقرير والتحبير في شرح التحرير: لمحمد بن محمد بن أمير حاج، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٤٤- تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد: لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الصفار، تحقيق: أنجيليكا برودرسن، الناشر: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٤٥- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: لمحمد بن الطيب أبي بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٤٦- التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد: لأبي المعين ميمون

ابن محمد النسفي الحنفي الماتريدي، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، الناشر: مكتب الروضة الشريفة للبحث العلمي.

١٤٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ليوسف بن عبد الله، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، الطبعة: الأولى، ١٣٨٧هـ.

١٤٨- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: لمحمد بن أحمد المَلَطي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.

١٤٩- تهافت الفلاسفة: لمحمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: السادسة.

١٥٠- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: المؤسسة المصرية العامة - القاهرة، ١٣٨٤هـ.

١٥١- التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجلَّ: لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الناشر: دار الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٥٢- التوحيد: لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية - الإسكندرية.

١٥٣- التوحيد: لأبي منصور محمد بن الماتريدي، تحقيق: بكر طوبال، محمد أروتشي، الناشر: دار صادر - بيروت.

١٥٤- التوسل أنواعه وأحكامه: لمحمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: محمد عيد العباسي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٥٥- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ.

١٥٦- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد: لسليمان بن عبد الله آل الشيخ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٧هـ.

١٥٧- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان تفسير السعدي: لعبد الرحمن ابن ناصر السعدي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة، ١٣٩٨هـ.

١٥٨- التيسير في التفسير: لنجم الدين أبي حفص عمر النسفي، تحقيق: ماهر أديب حبوش، الناشر: دار اللباب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ.

١٥٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي - بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٠- جامع الرسائل: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦١- جامع بيان العلم وفضله: ليوسف بن عبد الله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٦٢- الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ: لأبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: محمد أبو الأجفان - عثمان بطيخ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٦٣- الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي: لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

١٦٤- جزء فيه أجوبة في أصول الدين: لأحمد بن عمر بن سُرَيجٍ البغدادي، تحقيق: وليد بن محمد بن عبد الله العلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ. (ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، المجموعة الثامنة،



رمضان ١٤٢٦ هـ).

١٦٥- جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر: لابن المبرد، برنامج جوامع الكلم المجاني، ٢٠٠٤م.

١٦٦- جمل من أنساب الأشراف: لأحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦٧- جمهرة أنساب العرب: لعلي بن أحمد بن حزم، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٦٨- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية: لشمس الدين السلفي الأفغاني، الناشر: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٦٩- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ.

١٧٠- جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية: لعبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ.

١٧١- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.

١٧٢- الجوهرة المنيفة في شرح وصية الإمام الأعظم أبي حنيفة: للملا حسين ابن إسكندر الحنفي، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢١هـ.

١٧٣- حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: لمحمد السَّنَباوي الأزهري، المعروف بالأمير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢هـ.

١٧٤- حاشية الأنصاري المسماة فتح الإله الماجد بايضاح شرح العقائد على شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني: لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: عبد الرحمن أحمد النادي، الناشر: دار الضياء - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.

١٧٥- حاشية الباجوري المسماة تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام: لإبراهيم بن محمد الباجوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٧ م.

١٧٦- حاشية الباجوري على أم البراهين: لإبراهيم بن محمد الباجوري، الناشر: مركز الهاشمية - تركيا.

١٧٧- حاشية الدسوقي على أم البراهين: لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، الناشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

١٧٨- حاشية السنباوي على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: لمحمد بن محمد السنباوي الأمير، الناشر: بولاق، ١٢٩٦هـ.

١٧٩- حاشية الصاوي على الجلالين: لأحمد بن محمد الصاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت.

١٨٠- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: لعلي بن أحمد الصعيدي العدوي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٢هـ.

١٨١- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٨٢- حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية للتفتازاني: لمصطفى الكستلي، الناشر: دار سعادات - تركيا، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ، وأعادت طبعه بالأوفست

مكتبة المثنى - بغداد.

١٨٣- الحجة في بيان المحجة: لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد ابن ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ.

١٨٤- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٧هـ.

١٨٥- حقيقة الإيمان ونواقضه: للقسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية، الناشر: مؤسسة الدرر السنية للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٤٤هـ.

١٨٦- حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين: لعبد الرحيم بن صمايل السُّلَمي، الناشر: دار المعلمة - الرياض، ٢٠٠١م.

١٨٧- حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة: لعبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٨٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: السعادة - مصر، ١٣٩٤هـ.

١٨٩- حواش على شرح الكبرى للسنوسي: لإسماعيل بن موسى الحامدي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٤هـ.

١٩٠- الحيوان: لعمرو بن بحر الجاحظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

١٩١- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٩٢- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: لمحمد أمين بن فضل الله

المحبي، الناشر: دار صادر – بيروت.

١٩٣- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء – الرياض، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥هـ.

١٩٤- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف – الرياض.

١٩٥- الدر الثمين والمورد المعين: لمحمد بن أحمد ميارة المالكي، تحقيق: عبدالله المنشاوي، الناشر: دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٩هـ.

١٩٦- درء تعارض العقل والنقل أو: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول: لأحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٧هـ.

١٩٧- درء تعارض العقل والنقل: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ.

١٩٨- الدرة المضية في الرد على ابن تيمية: لعلي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: القدسي – دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٤٧هـ.

١٩٩- الدرة فيما يجب اعتقاده: لعلي بن أحمد بن حزم، تحقيق: أحمد الحمد وسعيد القزقي، الناشر: مكتبة التراث – مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٠٠- الدرر السنية في الأجوبة النجدية: لمجموعة من علماء نجد، تحقيق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ.

٢٠١- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمود الجليلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى،

١٤٢٣هـ.

٢٠٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٠٣- دفع شبه من شبه وتمرد: لتقي الدِّينِ الحِصْنيِّ، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة.

٢٠٤- دمية القصر وعصرة أهل العصر: لعلي بن الحسن الباخرزي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٠٥- الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط: لعَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٠٦- الديوبندية: تعريفها - عقائدها: لسيد طالب الرحمن، الناشر: دار الكتاب والسنة - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٠٧- ذم التأويل: لعبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠٨- ذم الكلام وأهله: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٠٩- ذيل طبقات الحنابلة: لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٢١٠- الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر: لناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت،

الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

٢١١- الرد على القائلين بوحدة الوجود: لعلي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢١٢- الرد على المنطقيين: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٢١٣- الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات: لمشهور بن حسن آل سلمان، دار الهجرة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢١٤- الرسالة: لأبي محمد ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر.

٢١٥- الرسالة التدمرية - مجمل اعتقاد السلف: لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: زهير بن سالم الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩١هـ.

٢١٦- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت: لعبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق: محمد باكريم باعبد الله، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢١٧- الرسالة القشيرية: لعبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

٢١٨- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب: منسوب لعلي بن إسماعيل أبي الحسن الأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة، ١٤١٣هـ.

٢١٩- رسالة في الذب عن أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ وكِتابه الإبانة عن أصول الدِّيانة:

لإبراهيم بن درباس المصري الشافعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٢٢٠- الرسالة: لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ.

٢٢١- رسائل وفتاوى الشيخ حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني): لحمد بن ناصر بن عثمان بن معمر النجدي التميمي الحنبلي، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، بمصر ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٢٢٢- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: لمحمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٣- الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية: لزيد بن عبد العزيز بن فياض، الناشر: مطابع الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٧هـ.

٢٢٤- الزواجر عن اقتراف الكبائر: لأحمد بن حجر الهيتمي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٢٥- السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي: لأبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري، دار العاصمة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

٢٢٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى.

٢٢٧- السلفية وأعلامها في موريتانيا: للطيب بن عمر بن الحسين، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٢٨- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ حاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا - إستانبول، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م

٢٢٩- السنة: لأبي بكر بن أبي عاصم الضحاك، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٣٠- السنة: لأحمد بن محمد الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٣١- السنة: لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٣٢- سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ.

٢٣٣- سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ.

٢٣٤- السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣٥- السواد الأعظم: لإسحاق بن محمد السمرقندي، الناشر: بولاق - القاهرة، ١٢٥٣هـ.

٢٣٦- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

٢٣٧- سيرة الإمام أحمد بن حنبل: لصالح بن أحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة - الاسكندرية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

٢٣٨- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل: لأبي الحسن تقي الدين السبكي الكبير، تحقيق: الكوثري، الناشر: مكتبة زهران.

٢٣٩- السيف المشهور في عقيدة أبي منصور: لتاج الدين عبد الوهاب السبكي،

تحقيق: مصطفى يبرم، شركة آيدم – أنقرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١١م

٢٤٠- الشافي: لعبد الله بن حمزة الحسني، تحقيق مجد الدين المؤيدي، الناشر: مكتبة أهل البيت صعدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٤١- الشامل في أصول الدين: لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير محمد مختار، الناشر: منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٣٨٩هـ.

٢٤٢- شأن الدعاء: لأبي سليمان حمد الخطابي، تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق، الناشر: دار الثقافة العربية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ.

٢٤٣- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد ابن سالم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٤٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: لهبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٤٥- شرح الأصول الخمسة: لعبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ.

٢٤٦- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: لمسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٤٧- شرح السنة: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٤٨- شرح الشفا: لعلي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري، الناشر: دار

الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤٩- شرح العقائد النسفية: لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٥٠- شرح العقيدة الأصفهانية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد ابن رياض الأحمد، الناشر: المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٥١- شرح العقيدة الطحاوية: لمحمد بن علاء الدين علي، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ.

٢٥٢- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية: لمحمد خليل هراس، تعليق إسماعيل الأنصاري، الناشر: الرئاسة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد – الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٥٣- شرح الصاوي على جوهرة التوحيد: لأحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي، تحقيق: عبد الفتاح البزم، الناشر: دار ابن كثير - دمشق.

٢٥٤- شرح العمدة في عقيدة أهل السنة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد: لعبد الله ابن أحمد النسفي، الناشر: مكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

٢٥٥- شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة: لعلي بن محمد القاري، تحقيق: علي محمد دندل، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٥٦- شرح الفقه الأكبر: لأبي منصور السمرقَنْدي، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢١هـ.

٢٥٧- شرح الفقه الأكبر: لأحمد بن محمد المغنيساوي، الناشر: دار البصائر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢٥٨- شرح القصيدة النونية: لمحمد بن خليل هراس، الناشر: دار الفاروق



الحديثة - القاهرة.

٢٥٩- الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية: لسعيد فودة، الناشر: دار الذخائر - بيروت.

٢٦٠- شرح اللمع: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

٢٦١- شرح المعالم: لابن التلمساني عبد الله بن محمد علي شرف الدين، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٦٢- شرح المقاصد في علم الكلام: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، ١٤٠١هـ.

٢٦٣- شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري: لعلي بن محمد الشريف الحسيني الجرجاني - حسن جلبي الفناري - عبد الحكيم السيالكوتي، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، الطبعة: الأولى.

٢٦٤- شرح النووي على مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ليحيى بن شرف الدين النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٦٥- شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد: لمحمد بن أحمد السفاريني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ.

٢٦٦- شرح حديث جبريل عليه السلام المعروف باسم كتاب الإيمان الأوسط: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: علي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، ١٤٢٣هـ.

٢٦٧- شرح صحيح البخاري: لعلي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، تحقيق:

ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢٦٨- شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد: لمحمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: سعيد فودة، الناشر: دار الرازي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٦٩- شرح عقيدة الإمام الطحاوي: لعمر بن إسحق الغزنوي، تحقيق: حازم الكيلاني ومحمد عبد القادر نصار، الناشر: دارة الكرز - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٧٠- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب مع حاشيتي التفتازاني والجرجاني: لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي: تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٧١- الشرك في القديم والحديث: لأبي بكر محمد زكريا، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٧٢- الشريعة: لمحمد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٧٣- شعار أصحاب الحديث: لأبي أحمد محمد بن محمد النيسابوري المعروف بالحاكم الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: دار الخلفاء - الكويت.

٢٧٤- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي، الناشر: دار الفيحاء - عمان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

٢٧٥- شفاء السقام في زيارة خير الأنام: لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: حسين محمد علي شكري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٧٦- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: لمحمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨هـ.



٢٧٧- شكاية أهل السُّنَّة بحكاية ما نالهم من محنة (ضمن الرسائل القشيرية): لعبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: (فير) محمد حسن، الناشر: المعهد المركزي للأبحاث الإسلامية - باكستان.

٢٧٨- الشهادتان: لمحمد بن إسماعيل المقدَّم، الناشر: دار الخلفاء الراشدين - الإسكندرية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ.

٢٧٩- الصارم المسلول على شاتم الرسول: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي - السعودية.

٢٨٠- الصارم المنكي في الرد على السبكي: لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: عقيل بن محمد المقطري، الناشر: مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٨١- الصحيح المسند ممَّا ليس في الصحيحين: لمقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة دار القدس - صنعاء، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٢٨٢- الصحيح المسند من دلائل النبوة: لمقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٨٣- صحيح سنن أبي داود: لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٨٤- صحيح سنن الترمذي: لمحمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٨٥- صحيح سنن النسائي: لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة: الأولى.

٢٨٦- صريح السنة: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٨٧- الصفات: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٨٨- الصفدية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٨٩- الصفدية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: دار الهدي النبوي - المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٩٠- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤هـ.

٢٩١- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: لمحمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٩٢- صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي سامي النشار، والسيدة سعاد علي عبد الرازق، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية.

٢٩٣- صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان: لمحمد بشير بن محمد السهسواني، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، الطبعة: الثالثة.

٢٩٤- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٩٥- صيد الخاطر: لعبد الرحمن بن علي بن محمد، أبي الفرج ابن الجوزي، بعناية: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٩٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٢٩٧- طالع البشرى على العقيدة الصغرى: لإبراهيم بن أحمد المارغني، تحقيق: نزار حمادي.

٢٩٨- طبقات الحنابلة: لمحمد ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٩٨٠م.

٢٩٩- طبقات الشافعية الكبرى: لعبد الوهاب بن علي، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٠٠- طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٠١- طبقات الشافعية: لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٣٠٢- طبقات الصوفية: لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٠٣- طبقات الفقهاء الشافعية: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

٣٠٤- طبقات المفسرين: لأحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠٥- طلائع البُشرى فيما يتعلق بشرح العقيدة الكبرى: لأبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي، تحقيق: محمد أغبالو العَمْراني، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ.

٣٠٦- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار: لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: عباس سليمان، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ١٤١١هـ.

٣٠٧- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي: لمحمد بن عبد الله ابن العربي، الناشر: دار الكتب المصرية، تصوير: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٨- العِبَر وديوان المبتدأ والخبر: لابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٠٩- عدة رسائل في مسائل فقهية (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني): لحمد بن ناصر بن عثمان النجدي التميمي، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، بمصر ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.

٣١٠- العرش: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٣١١- العرف الشذي شرح سنن الترمذي: لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، تحقيق: محمود شاكر، الناشر: دار التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣١٢- عقائد أهل السنة والجماعة الديوبندية: لعبد الشكور بن عبد الكريم الديوبندي، الناشر: إدارة الإسلاميات - لاهور.

٣١٣- عقيدة الإمام الأشعري، أين هي من عقائد السلف؟: لمحمد صالح الغُرسي، الناشر: دار روضة ودار الإرشاد، الطبعة: الثانية، ١٤٣٤هـ.

٣١٤- عقيدة التوحيد في فتح الباري: لأحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق

الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣١٥- عقيدة الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي: لعبد الغني ابن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، الناشر: مطابع الفردوس - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٣١٦- عقيدة السلف أصحاب الحديث: لعبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية -الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣١٧- العقيدة السلفية في كلام رب البرية: لعبدالله يوسف الجديع، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ

٣١٨- العقيدة الطحاوية: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

٣١٩- العقيدة الطحاوية: للطحاوي، تعليقات ابن باز، الناشر: ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٢٠- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: لعبد الملك بن عبد الله أبي المعالي الجويني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية، ١٤١٢هـ.

٣٢١- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: لعبد الملك بن عبد الله أبي المعالي الجويني، تحقيق: محمد الزبيدي، الناشر: دار سبيل الرشاد - بيروت.

٣٢٢- العقيدة الوسطى وشرحها: لمحمد بن يوسف السنوسي التلمساني، تحقيق: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م.

٣٢٣- العقيدة والشريعة في الإسلام: لإجناس جُولْدْتْسِيهر، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر وعبدالعزيز عبدالحق، الناشر: دار الكتب الحديثة بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، الطبعة: الثانية.

٣٢٤- العلو للعلي الغفار: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أشرف ابن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف – الرياض، الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٢٥- عمدة أهل التوفيق والتسديد شرح عقيدة أهل التوحيد (شرح السنوسية الكبرى): لمحمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: عبد الفتاح بركة، الناشر: دار القلم – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٢٦- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: لمحمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٢٧- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: لأحمد بن القاسم بن خليفة، أبي العباس ابن أبي أصيبعة، تحقيق: نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت.

٣٢٨- غاية الأماني في الرد على النبهاني: لمحمود شكري الألوسي، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٢٩- غاية الوصول في شرح لب الأصول: لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى – مصر.

٣٣٠- الغنية لطالبي طريق الحق: لعبد القادر بن موسى الجيلاني، تحقيق: صلاح ابن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٣١- الفتاوى البزازية: لنظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق مصر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ.

٣٣٢- الفتاوى الحديثية: لأحمد بن حجر الهيتمي، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٣٣٣- الفتاوى الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٣٤- فتاوى ورسائل ابن عثيمين: لمحمد بن صالح ابن عثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣٥- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ: لمحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم، الناشر: مطبعة الحكومة – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣٣٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٣٨- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد - صنعاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٣٩- الفتح الرباني والفيض الرحماني: لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي، وضع حواشيه: عبد الوارث محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ٢٠١١م.

٣٤٠- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٤١- فتح القدير مطبوع مع الهداية للمرغيناني ونتائج الأفكار لقاضي زاده: لكمال الدين محمد بن عبد الواحد، ابن الهمام، الناشر: دار الفكر.

٣٤٢- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين ويليه بيني وبين الشيخ بكر: لأبي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، تحقيق: حسن بن علي السقاف، الناشر: مكتبة الإمام النووي - عمَّان.

٣٤٣- فتح الملهم شرح صحيح مسلم: لشبير أحمد العثماني، الناشر: الحجرية - باكستان، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٤٤- الفتوى الحموية الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ.

٣٤٥- فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف: للحسن بن أحمد بن الحسن، أبي العلاء العطار الهمذاني، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٤٦- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلاميَّة والفلسفيَّة: لمحمد صالح الزركان، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٣هـ.

٣٤٧- الفرق الكلامية - المشبهة - الأشاعرة - الماتريدية: لناصر بن عبدالكريم العقل، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٤٨- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧ م.

٣٤٩- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها: لغالب بن علي عواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية - جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ.

٣٥٠- فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان: لسلامه القضاعي العزامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٥١- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

٣٥٢- الفقه الأبسط: لأبي حنيفة النعمان بن ثابت، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات

الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.

٣٥٣- الفقه الأكبر: لأبي حنيفة النعمان بن ثابت، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٥٤- الفهرست: لمحمد بن إسحاق المعروف بالنديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ.

٣٥٥- فوات الوفيات: لمحمد بن شاكر الكتبي الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣م.

٣٥٦- فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبوت (مطبوع مع المستصفى للغزالي): لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري اللكنوي، تحقيق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار الأرقم - بيروت، ١٤١٤هـ.

٣٥٧- فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبوت للبهاري: لعبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوي، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٥٨- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، الناشر: دار السعادة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤هـ.

٣٥٩- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، الناشر: دار البيروتي، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٦٠- فيض الباري على صحيح البخاري: لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٦١- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٦٢- قانون التأويل: لمحمد بن عبد الله، أبي بكر بن العربي، تحقيق: محمّد السّليماني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة - جَدّة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٦٣- القائد إلى تصحيح العقائد: لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٦٤- القصيدة النونية: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

٣٦٥- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة: لعبد الرحمن المحمود، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٦٦- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر: لمحمد صديق خان القِنَّوجي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٦٧- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر: لمحمد صديق خان القِنَّوجي، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٣٦٨- القطوف المجموعة من كتاب الفصول في الأصول لأبي الحسن الكَرَجي: لصالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العدد (٤٥).

٣٦٩- القند في ذكر علماء سمرقند: لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي،

تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٣٧٨هـ.

٣٧٠- قواطع الأدلة في الأصول: لمنصور بن محمد السمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٧١- قواعد العقائد: لمحمد بن محمد الغزالي، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٧٢- القواعد الكشفية الموضحة لمعاني الصفات الإلهية: لعبد الوهاب الشعراني، تحقيق: أحمد محمود درويش، الناشر: دار التقوى - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٣٧٣- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: لمحمد بن صالح العثيمين، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ.

٣٧٤- القول السديد شرح كتاب التوحيد: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، الناشر: مجموعة التحف النفائس الدولية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٧٥- القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد: لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٢هـ.

٣٧٦- القول المفيد على كتاب التوحيد: لمحمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٣٧٧- الكاشف الصغير: لسعيد فودة، الناشر: دار الرازي - عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧٨- الكامل في التاريخ: لعلي بن أبي الكرم محمد، ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٧٩- الكامل في الضعفاء: لعبد الله بن عدي بن عبدالله، تحقيق: يحيى مختار

غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٣٨٠- الكبائر: لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٣٨١- كشف الشبهات: لمحمد بن عبد الوهاب التميمي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٨٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م.

٣٨٣- كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام (مع حاشية الباجوي: تحقيق المقام): لمحمد الفضالي، الناشر: المطبعة الأزهرية - مصر، ١٣٢٩هـ.

٣٨٤- الكوكب الدري على جامع الترمذي: لرشيد أحمد الكنكوهي، جمعها ورتبها: محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي، تحقيق: محمد زكريا بن محمد يحيى الكاندهلوي، الناشر: مطبعة ندوة العلماء - الهند، ١٣٩٥هـ.

٣٨٥- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٣٨٦- لطائف الإشارات: لعبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة: الثالثة.

٣٨٧- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة: لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: فوقية حسين محمود، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٨٨- اللمع في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٣٨٩- اللُّمَع في الرد على أهل الزيغ والبدع: لأبي الحسن علي بن إسماعيل

الأشعري، تحقيق: حسن الشافعي، تقديم: أحمد الطيب، الناشر: دار الحكماء للنشر، ١٤٤٢هـ.

٣٩٠- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، تحقيق: تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.

٣٩١- لمعة الاعتقاد: لعبد الله بن أحمد ابن قدامة، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٣٩٢- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية: لمحمد بن أحمد السفاريني، الناشر: مؤسسة الخافقين - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٩٣- لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية: لمحمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: عبد الله ابن محمد البصيري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٩٤- الماتريدية دراسة وتقويمًا: لأحمد بن عوض الله بن داخل الحربي، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٩٥- الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات: لشمس الدين السلفي الأفغاني، الناشر: مكتبة الصديق - الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٩٦- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: لعلي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، الناشر: دار المناهل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٩٧- مجاز القرآن: لمعمر بن المثنى، أبي عبيدة البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، ١٣٨١هـ.

٣٩٨- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: لمحمد بن الحسن بن فورك،

تحقيق: دانيال جيماريه، الناشر: دار المشرق - بيروت، ١٩٨٧م.

٣٩٩- مجموع الفتاوى: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

٤٠٠- مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز: لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، تحقيق: محمد بن سعد الشويعر، الناشر: دار القاسم - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٠١- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين: لمحمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار الثريا - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٠٢- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين: لمحمد ابن صالح ابن عثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأخيرة، ١٤١٣هـ.

٤٠٣- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة: لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار القاسم - الرياض، الطبعة: التاسعة عشرة.

٤٠٤- مجموعة الرسائل والمسائل النجدية: لعلماء نجد الأعلام، الناشر: مطبعة المنار - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٤٤هـ.

٤٠٥- مجموعة الرسائل الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٠٦- مجموعة رسائل الإمام الغزالي: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٠٧- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين:

لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠٨- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق: حسين أتاي، الناشر: مكتبة التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.

٤٠٩- المحيط البرهاني في الفقه النعماني: لأبي المعالي برهان الدين محمود ابن مَازَةَ البخاري، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤١٠- مختصر الاعتماد في الاعتقاد: لمحمد القاوقجي الطرابلسي، اختصره: زياد حمدان، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤١١- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم: لمحمد ابن محمد بن عبد الكريم ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤١٢- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي: لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤١٣- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لمحمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ.

٤١٤- المدارس الأشعرية: لمحمد بن محمد بن بالخير الشهري، الناشر: دار الفضيلة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ.

٤١٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل تفسير النسفي: لعبد الله بن أحمد بن محمود

حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤١٦- المدراس الأشعرية دراسة مقارنة: لمحمد بن محمد الراجحي الشهري، الناشر: دار الهدي النبوي - مصر، دار الفضيلة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ.

٤١٧- مذاهب الإسلاميين: لعبد الرحمن بدوي، الناشر: دار العلم للملايين، ١٩٩٧م.

٤١٨- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: ليوسف بن قِزْأُوغلي المعروف بـ سبط ابن الجوزي، تحقيق: محمد بركات وآخرين، الناشر: دار الرسالة العالمية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٤١٩- المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام مع حاشية قاسم الحنفي: لأبي المعالي كمال الدين بن أبي شريف المقدسي - زين الدين قاسم الحنفي، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣١٧هـ.

٤٢٠- مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية: لأحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، تحقيق: سعيد فودة، الناشر: دار الفتح - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٢١- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة: لعبد الإله ابن سلمان الأحمدي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٢٢- المستدرك على الصحيحين: لمحمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٤٢٣- المستدرك على الصحيحين: لمحمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق:

عبد السلام ابن محمد ابن عمر علوش، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٧هـ.

٤٢٤- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٢٥- المستصفى: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٤٢٦- مسند أبي حنيفة: لأبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، تحقيق: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، الناشر: المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.

٤٢٧- مسند أحمد: لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٢٨- مسند إسحاق بن راهويه: لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بـ ابن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٢٩- مسند الإمام الشافعي: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ترتيب: سنجر بن عبد الله الجاولي، تحقيق: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٣٠- مشكل الحديث وبيانه: لمحمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٤٣١- مصطلحات في كتب العقائد: لمحمد بن إبراهيم الحمد، الناشر: دار ابن خزيمة، الطبعة: الأولى.

٤٣٢- المطالب العالية من العلم الإلهيّ: لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب

بفخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السّقا، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٣٣- مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار للبيضاوي: لمحمود بن عبد الرحمن الأصبهاني، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٣هـ.

٤٣٤- معالم أصول الدين: لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي - لبنان.

٤٣٥- معالم التنزيل في تفسير القرآن: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وآخرين، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٤٣٦- معالم السنن شرح سنن أبي داود: لحمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ.

٤٣٧- معالم السنن شرح سنن أبي داود: لحمد بن محمد الخطابي، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ.

٤٣٨- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٣٩- معجم الشيوخ: لعلي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٤٤٠- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت.

٤٤١- معرفة السنن والآثار: لأحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٤٢- معيار العلم في فن المنطق: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف - مصر، ١٩٦١ م.

٤٤٣- معيد النعم ومبيد النقم: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٤٤- مفاتيح الغيب التفسير الكبير: لمحمد بن عمر فخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٤٥- مفاهيم يجب أن تصحح: لمحمد علوي المالكي، الناشر: دار الإنسان - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٤٦- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لطاش كبرى زاده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٤٧- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأحمد بن عمر، أبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٤٨- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٤٩- مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: لابن فورك، تحقيق: أحمد السايح، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ.

٤٥٠- مقالات الكوثري: لمحمد زاهد الكوثري، الناشر: دار الأنوار - القاهرة، والمكتبة التوفيقية - القاهرة.

٤٥١- المقالات الوفية في الرد على الوهابية: لحسن بن حسن خزبك، الناشر: مكتبة التهذيب - القاهرة، الطبعة: الثانية.

٤٥٢- مقالات وفتاوى الشيخ يوسف الدجوي: ليوسف بن أحمد الدجوي، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٤٠١هـ.

٤٥٣- مقالة التعطيل والجعد بن درهم: لمحمد بن خليفة التميمي، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى: ١٤١٨هـ.

٤٥٤- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: لأبي حامد محمد ابن محمد الغزالي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: الجفان والجابي - قبرص، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٥٥- الملل والنحل: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٤٥٦- مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر: لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق: فتح الله خليف، الناشر: دار المشرق - بيروت.

٤٥٧- مناقب الإمام أحمد: لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ.

٤٥٨- مناقب الشافعي: لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٥٩- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق: خالد حيدر، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٦٠- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا - مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٦١- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال: لمحمد ابن أحمد الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٤٦٢- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر: لعلي بن سلطان الملا الهروي القاري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.



٤٦٣- المنخول من تعليقات الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.

٤٦٤- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٦٥- المنهاج في شعب الإيمان: للحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٤٦٦- منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام: لمحمد بن صالح الغُرسي، الناشر: دار القادري، ٢٠٠٨م.

٤٦٧- منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري: لمحمد إسحاق كندو، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢هـ.

٤٦٨- منهج الماتريدية في العقيدة: لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٤٦٩- منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد: لأحمد بن عبد اللطيف ابن عبد الله آل عبد اللطيف، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٧٠- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى: لخالد ابن عبد اللطيف بن محمد نور، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٧١- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات: لمحمد الأمين بن محمد

المختار الشنقيطي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٤هـ.

٤٧٢- المهذب: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: ياسر إبرهيم محمد، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٧٣- المهند على المفند: لخليل أحمد السهارنفوري، تحقيق: محمد بن آدم الكوثري، الناشر: دار الفتح، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥

٤٧٤- موازين القاصرين من شيوخ ومريدين: لعبد الوهاب الشعراني، تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٧٥- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: لأحمد بن علي المقريزي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٧٦- الموافقات: لإبراهيم بن موسى بن محمد الشهير بالشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٧٧- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي وآخرين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.

٤٧٨- موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية: لمحمد بن عبد الرحمن المغراوي، الناشر: المكتبة الإسلامية - القاهرة، الطبعة: الأولى.

٤٧٩- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: لعبد الرحمن بن صالح المحمود، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٨٠- موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين: لمصطفى صبري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.

٤٨١- ميزان الاعتدال: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد

البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.

٤٨٢- ميزان العمل: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي. تحقيق: سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٦٤هـ.

٤٨٣- النبراس شرح شرح العقائد النسفية: لعبد العزيز بن أحمد الفرهاري الملتاني. تحقيق: أُوقان قَدير يِلْمار، الناشر: مكتبة ياسين - تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.

٤٨٤- نجم المهتدي ورجم المعتدي: لابن المعلم القرشي محمد بن محمد ابن عثمان بن عمر، تحقيق: بلال محمد حاتم السقا، الناشر: دار التقوى - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٤١هـ.

٤٨٥- نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة: لمحمد بن محمود الشَّهْرَزوري، تحقيق: خورشيد أحمد، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٨٦- النشاط الأشعري المعاصر: لمحمد براء ياسين، الطبعة: الثانية، ١٤٤١هـ.

٤٨٧- نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة: لمحمد زاهد الكوثري، الناشر: دار الجيل - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٤٨٨- نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية): لعبد الكريم عثمان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٣٩١هـ.

٤٨٩- نقض الرسالة التدمرية: لسعيد فودة، الناشر: دار الرازي، عمان الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٩٠- نقضُ قولِ من تبع الفلاسفة في دعواهم أنَّ الله لا داخل العالم ولا خارجه: لمحمد بن عبدالرحمن الخميس، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

٤٩١- النكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: إيمان بنت سعد الطويرقي.

٤٩٢- نهاية الإقدام في علم الكلام: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٩٣- النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة: لمنكوبرس بن عبد الله الناصري، تحقيق: علي محمد زينو ومحمد طارق مغربية، الناشر: دار الفاتح والدار الشامية، ١٤٤٢ هـ.

٤٩٤- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد التنبكتي، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب - طرابلس، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠م.

٤٩٥- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: لمكي بن أبي طالب حَمُّوش، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٩٦- هذه مفاهيمنا: لصالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الناشر: إدارة المساجد والمشاريع الخيرية - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤٩٧- الوابل الصيب من الكلم الطيب: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩م.

٤٩٨- الوافي بالوفيات: لخليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤٩٩- الوصية: لأبي حنيفة، تحقيق: محمد بن عبد الحي عوينة، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٠٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.

٥٠١- الوهم والإيهام: لعلي بن محمد بن القطان، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٠٢- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، الناشر: دار المعرفة- بيروت، الطبعة: الثانية.

فهرس الفوائد

سَبَبُ تَسميةِ عِلمِ الكَلامِ بهذا الاسمِ ١٤

مَن يدخُلُ في عُلَماءِ الكلامِ ١٤

رجوعُ كثيرٍ من المتكلِّمينَ إلى مذهَبِ السَّلَفِ في أُخرياتِ حياتِهم ... ٢٤، ٣١

الأحوالُ الثَّلاثةُ التي مرَّ بها أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ ٣٦

إثباتُ صحَّةِ نِسبةِ كِتابِ الإبانةِ إلى الأشعَريِّ ٤٢

تفنيدُ دعوى بعضِ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ أنَّ ما في كُتُبِ أبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ
مِن إثباتِ الصِّفاتِ هو مِن بابِ التَّفويضِ لمَعانيها ٤٤

ممَّا رَغَّبَ فُقَهاءَ المالِكيَّةِ والشَّافِعيَّةِ في الانْتِسابِ إلى المَذهَبِ الأشْعَريِّ .. ٥٨

لم يَخلُ زمانٌ من عُلَماءَ حَذَّروا من عِلمِ الكلامِ وأهلِ الأهواءِ ٥٩

أقوالُ أئمَّةِ الأشاعِرةِ، واختِلافُهم في عددٍ من المَسائِلِ مَنقولةً مِن كُتُبِهم ... ٦١

الأشاعِرةُ أَقرَبُ فِرَقِ المُتَكلِّمينَ إلى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ٦٦

كلامُ بَعضِ مُتأخِّري الأشاعِرةِ في كَثرةِ ضَرَرِ كَلامِ الفلاسِفةِ ٦٨

لبَعضِ المُتَأخِّرينَ مِن الأشاعِرةِ كُتُبٌ شَنيعةٌ في الدِّفاعِ عن الشِّركِ أو وَسائِلِه .. ٧٠

تبَرُّؤُ إمامِ الشَّافعيَّةِ في زمانِه أبي حامِدٍ الإسفَراييِنيِّ من الأشعَريَّةِ ٧١

سَبَبُ افتتانِ كَثيرٍ مِن العُلَماءِ وطُلَّابِ العِلمِ بالمَذهَبِ الأشعَريِّ ٧٣

بعضُ السَّلاطينِ والمُلوكِ والوُزَراءِ والأُمَراءِ الَّذين تبَنَّوا مَذهَبَ الأشاعِرةِ.. ٨٠



فَرضُ صلاحِ الدِّينِ العقيدةَ الأشعَريَّةَ على المُسلِمين لم يمنَعْ عُلَماءَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ -كآلِ قُدامةَ وغيرِهم- من القتالِ تحتَ رايتِه ضِدَّ الصَّليبيِّين ٨٢
تطويرُ الباقِلَّانيِّ المَذهَبَ الأشعَريَّ ٨٩
تطويرُ ابنِ فُورَك المَذهَبَ الأشعَريَّ..... ٩٢
تطويرُ أبي مَنصورٍ البَغداديِّ المَذهَبَ الأشعَريَّ ٩٤
دَورُ البَيهَقيِّ في رَبطِ المَذهَبِ الأشعَريِّ بالفِقهِ الشَّافِعيِّ وبالحديث..... ١٠٠
دَورُ القُشَيريِّ في نُصرةِ المَذهَبِ الأشعَريِّ وتَطويرِه..... ١٠٤
إدخالُ القُشَيريِّ التَّصوُّفَ في المَذهَبِ الأشعَريِّ، ورَبطُه به..... ١٠٥
أثَرُ أبي المَعالي الجُوَينيِّ في تَطويرِ المَذهَبِ الأشعَريِّ ١٠٩
أثَرُ أبي حامِدٍ الغَزاليِّ في تَطويرِ المَذهَبِ الأشعَريِّ..... ١١٤
تَصوُّفُ الغَزاليِّ وفَلسفتُه..... ١١٦
رجوعُ الرَّازيِّ إلى الحَقِّ في آخِرِ حياتِه ١٢٦
مَنهَجُ الرَّازيِّ وأثَرُه في تَطوُّرِ المَذهَبِ الأشعَريِّ..... ١٢٨
دُخولُ الرَّازِيِّ في الفَلسَفةِ..... ١٣٢
الأشاعِرةُ المتأخِّرونَ يمشون على ما قرَّره الرَّازيُّ في الاستِدلالِ ١٣٧
قولُ بعضِ الأشاعِرةِ: إنَّ من أصولِ الكُفرِ الأخذَ بظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ! .. ١٦١
العَقلُ الصَّريحُ لا يناقِضُ النَّقلَ الصَّحيحَ ١٦٤
خَبَرُ الواحِدِ المتلَقَّى بالقَبولِ يفيدُ العِلمَ والعَمَلَ جميعًا ١٧٨



خطورةُ مَذهَبِ التَّفويضِ، وبيانُ خَطَأِ نِسبتِه للسَّلَفِ ١٨٦
لم يُنقَلْ عن أحَدٍ من السَّلَفِ أنَّه جعَل آياتِ الصِّفاتِ من المُتشابِهِ..... ٢٠١
نَقلُ ابنِ عبدِ البَرِّ إجماعَ أهلِ السُّنَّةِ على حَمْلِ الصِّفات على الحقيقةِ لا المجازِ.. ٢٠٤
تحقيقُ نسبةِ كتاب: ((رسالةٌ إلى أهلِ الثَّغْر بباب الأبواب)) لابن مجاهدٍ تلميذِ أبي الحسنِ الأشعريِّ..... ٢١١
اعترافُ الرَّازيِّ بأنَّ طريقةَ القُرآنِ الكريم أقرَبُ إلى الحَقِّ والصَّوابِ من طُرُقِ الحُكَماءِ والمُتكَلِّمين التي تفتحُ أبوابَ الشُّبُهاتِ ٢١٢
ابتداعُ الأشاعرةِ القولَ بالكَلامِ النَّفسيِّ للهِ عزَّ وجلَّ ٢١٨
الأشعريُّ في مَسألةِ الكَلامِ تابعَ ابنَ كُلَّابٍ، ولم يَسبِقِ ابنَ كُلَّابٍ إلى ذلك أحَدٌ.. ٢١٨
الأشاعِرةُ أثبتوا للهِ إرادةً ومَشيئةً قَديمةً، ونَفَوا أنْ تتجدَّدَ للهِ أفعالٌ بمشيئتِه واختيارِه! وهذا أوقَعَهم في إشكالاتٍ وتناقُضاتٍ ٢٢٠
مِن اضطِرابِ الأشاعِرةِ وتَناقُضِهم: أنَّهم نَفَوُا الصِّفاتِ الفِعليَّةَ ٢٢١
الأشاعِرةُ يَهتَمُّونَ بإثباتِ تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ أكثَرَ مِن تَوحيدِ الأُلوهيَّةِ ٢٢٨
توحيدُ الرُّبوبيَّةِ لم يُنكِرْه المُشرِكون، ومَفرَقُ الطُّرُقِ بينَ المؤمِنين والمُشرِكين هو توحيدُ الألوهيَّةِ ٢٣٠
مُسَمَّى الألوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ معروفٌ قَبلَ ابنِ تيميَّةَ بمئاتِ السِّنينَ، وليس هو أوَّلَ مَن قسَّم التَّوحيدَ كما زعموا..... ٢٣٣
أبو منصورٍ الماتُريديُّ ذَكَر تقسيمَ التَّوحيدِ إلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ في أكثَرَ من خمسينَ موضعًا من تفسيرِه..... ٢٣٥

الرَّدُّ على مُنكِري تقسيمِ التَّوحيدِ إلى توحيدِ رُبوبيَّةٍ وإلهيَّةٍ ٢٣٧
أثبتَ بعضُ الأشاعِرةِ للأنبياءِ والأولياءِ استِجابتَهم لِمَن دَعاهم بَعدَ مَوتِهم .. ٢٣٨
أَثبَتَ الرَّازيُّ -وهو من أئمَّةِ الأشاعرةِ- تَأثيرًا للكَواكِبِ وتَدبيرًا للكَونِ .. ٢٤٤
أسبابُ عَدَمِ وضوحِ توحيدِ الألوهيَّةِ في المنهَجِ الأشعَريِّ ٢٤٦
لم يبتَدِعِ ابنُ تيميَّةَ القَولَ بمَنعِ التَّوسُّلِ بالأنبياءِ والصَّالحينَ ٢٥٦
مراتِبُ الأشاعِرةِ فيما يخُصُّ توحيدَ الألوهيَّةِ ٢٥٨
كلامُ الأشاعِرةِ في أنَّ أوَّلَ واجبٍ على المكَلَّفِ هو النَّظَرُ أو القَصدُ إلى النَّظَرِ، والرَّدُّ على ذلك..... ٢٦٠
بعضُ الآثارِ المترَتِّبةِ على إهمالِ الأشاعِرةِ توحيدَ الألوهيَّةِ ٢٦٤
صَرفُ العبادةِ لغيرِ اللهِ سُبحانَه شِركٌ حتَّى لو لم يعتقِدْ فيمَن صُرِفَت له أنَّه قادِرٌ على الخلقِ والإيجادِ. ٢٦٨
خَطَأُ المُتكَلِّمين في زعمِهم أنَّ الشِّركَ إنَّما يكونُ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ فقط. ٢٦٨
بعضُ المسائِلِ المتعلِّقةِ بالأسماءِ الحُسنى وافَق فيها الأشاعِرةُ السَّلَفَ... ٢٧٠
هل الاسمُ هو المُسَمَّى أو غيرُه؟ ٢٧١
إنكارُ ابنِ العَرَبيِّ على عُلَماءِ الأشاعِرةِ خَوضَهم في مَسألةِ الاسمِ والمُسمَّى وتغليطُهم فيها..... ٢٧٧
مُتَقَدِّمو الأشاعِرةِ أثبتوا كَثيرًا مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ والفِعليَّةِ ٢٧٨
الأشاعِرةُ المُتَأخِّرونَ المُعتمَدُ عندَهم إثباتُ سَبعِ صِفاتٍ سَمَّوها صِفاتِ المَعاني، ومع ذلك لا يُثبِتونها كما يُثبِتُها أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ..... ٢٧٨



ذَهَبَ الأشاعِرةُ إلى نَفيِ الأفعالِ الاختِياريَّةِ القائمةِ بذاتِ الرَّبِّ تعالى ... ٢٨٣
نفيُ الأفعالِ الاختياريَّةِ أمرٌ مُحدَثٌ مخالِفٌ للشَّرعِ والعَقلِ ٢٨٤
بعضُ أقوالِ الأشاعرةِ في صِفةِ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ للهِ تعالى ٢٩٠
قولُ الأشاعِرةِ: اللهُ لا فَوقَ ولا تحتَ، ولا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه، مأخوذٌ من الجَهميَّةِ ٢٩٥
إجماعُ السَّلَفِ على عُلُوِّ اللهِ وفَوقيَّتِه..... ٢٩٦
أقوالُ كِبارِ أئمَّةِ الإسلامِ في علُوِّ اللهِ واستوائِه على عَرشِه ٢٩٨
يثبِتُ الأشاعِرةُ المتأخِّرون صِفَتَي السَّمعِ والبصَرِ، لكِنْ لا كما يُثبِتُها السَّلَفُ والأشاعِرةُ المتقَدِّمون ٣٠٥
بعضُ الأشاعِرةِ ينفي صِفَتَي السَّمعِ والبَصَرِ ويَرجِعُهما إلى العِلمِ ٣١٠
ذَهَب الجُوَينيُّ إلى أنَّ اللهَ لا يَعلَمُ الجُزئيَّاتِ المُتناهيةَ! ٣١٦
تفرُّدُ الأشاعِرةِ بإثباتِ الكَلامِ النَّفسيِّ للهِ عزَّ وجَلَّ..... ٣١٨
نصيحةُ ابنِ العَرَبيِّ لأصحابه الأشاعرة بتَركِ العباراتِ المُحدَثةِ، ووصيَّتُه بالتَّمَسُّكِ بما كان عليه السَّلَفُ ٣١٨
بعضُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرينَ جَعَلَ خِلافَهم معَ المُعتَزِلةِ في مسألةِ خَلقِ القرآنِ خِلافًا لَفظيًّا..... ٣١٩
أقوالُ أئِمَّةِ الأشاعِرةِ المُتَقَدِّمينَ وأتباعِهم مِن المُتَأخِّرينَ في صِفةِ الكَلامِ، منقُولةً مِن كُتُبِهم..... ٣٢١
أقوالُ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في صِفةِ الكلامِ ٣٣٤

تحقيقُ ابنِ تيميَّةَ للخِلافِ في مسألةِ الكلامِ..... ٣٤٧
الأشاعِرةُ لا يُفرِّقون بين الإرادةِ الشَّرعيَّةِ والإرادةِ الكَونيَّةِ..... ٣٥٥
مذهَبُ السَّلَفِ وغيرِهم في صِفةِ الإرادةِ ٣٥٦
مَذهَبُ الأشاعِرةِ في تَأثيرِ الأسبابِ ٣٦٢
الأشاعرةُ يَرجِعونَ صفاتِ الأفعالِ للهِ كلَّها إلى صِفةِ القُدرةِ..... ٣٦٤
مَذهَبُ السَّلَفِ وغيرِهم في صِفةِ القُدرةِ وما يتعَلَّقُ بها..... ٣٦٤
مَذهَبُ السَّلَفِ في صِفةِ الحياةِ بلا تَنطُّعٍ ولا تكَلُّفٍ..... ٣٧٢
اختِلافُ الأشاعِرةِ في صِفةِ البقاءِ ورَدُّ بعضِهم على بعضٍ ٣٧٥
كلامُ أهلِ السُّنَّةِ في صِفةِ البقاءِ ٣٨٤
المَشهورُ في مَذهَبِ الأشاعِرةِ أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ ٣٨٦
تصريحُ بعضِ الأشاعِرةِ بأنَّ مَذهَبَ الأشاعِرةِ غَيرُ مَذهَبِ السَّلَفِ..... ٣٩٠
إجماعُ السَّلَفِ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، ويَزيدُ ويَنقُصُ ٣٩١
الأشاعِرةُ وإن وافَقوا الجَهميَّةَ في جَعلِ الإيمانِ مجرَّدَ التَّصديقِ، فإنَّهم يُعَظِّمون الأعمالَ الصَّالحةَ، ويجعَلونها شَرطًا لكمالِ الإيمانِ ٣٩٥
مُتقَدِّمو المَذهَبِ الأشعَريِّ يَنقُلُون الإجماعَ في مسألةِ زِيادةِ الإيمانِ ونُقصانِه، وأتباعُهم يخالِفونَ الإجماعَ الذي نقَلوه!..... ٣٩٥
المُعتَمَدُ عِندَ مُتَأخِّري الأشاعِرةِ أنَّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنقُصُ، كما هو قَولُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، مخالِفينَ بذلك قولَ أئمَّتِهم السَّابِقينَ ٤٠١
قولُ الأشاعِرةِ في أنَّ الإيمانَ هو ما وافى به العَبدُ رَبَّه عندَ الموتِ..... ٤٠٣

اختلافُ الأشاعِرةِ في الاستثناءِ في الإيمانِ..... ٤٠٥
مِن المَسائِلِ التي خالَفَ فيها الماتُريديَّةُ الأشعريَّةَ، وشَنَّعوا عليهم فيها: مَسألةُ الاستِثناءِ في الإيمانِ ٤٠٧
أقوالُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في مسألةِ الاستثناءِ في الإيمانِ ٤٠٨
كَلامٌ مُحَقَّقٌ لابنِ تَيميَّةَ في مَسألةِ الاستِثناءِ في الإيمانِ، وتَحريرُ الخِلافِ فيها .. ٤١١
إنكارُ أهلِ العِلمِ مَذهَبَ الأشاعِرةِ في مفهومِ الكُفرِ ٤١٥
تشنيعُ العُلَماءِ على الأشاعِرةِ في مسألةِ إيمانِ المُقَلِّدِ ٤٢١
لا يُشتَرَطُ في الإيمانِ باللهِ وملائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ أن يكونَ عن نَظَرٍ واستدلالٍ، ويكفي أن يكونَ عن اعتقادٍ جازِمٍ ٤٢٦
بيانُ أنَّ الأشاعرةَ يُثبِتون الحِكمةَ في المخلوقاتِ، ولكِنَّهم لا يجعلونَ تلك الحِكَمَ عِلَّةً لخَلقِها ٤٣٧
نقدُ ابنِ عاشورٍ أصحابَه الأشاعِرةَ في مسألةِ أفعالِ اللهِ وإرادتِه وحِكمتِه .. ٤٤٦
مِن أحسَنِ مَن ردَّ على الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ: ابنُ تيميَّةَ، وابنُ القيِّمِ، والشَّاطبيُّ ٤٦٤
كتابُ الإحياءِ للغَزاليِّ من أهمِّ الأسبابِ التي ربَطَت الأشاعرةَ بالتَّصوُّفِ .. ٤٨٨
رعايةُ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ وتَبنِّيها عُلَماءَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ في القرونِ الأربعةِ الأخيرةِ..... ٤٩١
العُلَماءُ الذين صرَّحوا بمخالفةِ المعتَقَدِ الأشعَريِّ للسَّلَفِ قَبلَ زَمَنِ ابنِ تيميَّةَ وتلاميذِه..... ٤٩٦

اختِلافُ الباحثينَ في عَقيدةِ أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ: هل كان أشعَريًّا أم لا؟ .. ٥٠٦

إذا انتَسَبَ الأشعريُّ إلى إمامٍ من أئمَّةِ المذاهبِ -كأبي حنيفةَ ومالكٍ والشَّافعيِّ- وقال: قال أصحابُنا، واختَلَف أصحابُنا، فإنَّما يعني بذلك أصحابَه الخائِضينَ في الكلامِ، وليس إمامَه في المذهَبِ الفِقهيِّ! ٥٠٨

يجِبُ التَّفريقُ بَيْنَ مُتقَدِّمي الأشاعِرةِ ومُتأخِّريهم الذين اقتَرَبوا من مذهَبِ المُعتَزِلةِ والجَهميَّةِ..... ٥٣٥

قد يوافِقُ بَعضُ العُلَماءِ الأشاعِرةَ في بعضِ المسائِلِ، ولكِنَّه لا يخوضُ في عِلمِ الكلامِ؛ كالبَيهقيِّ، والنَّوويِّ، وابنِ حَجَرٍ، والشَّاطبيِّ، فانتِسابُهم للأشعَريَّةِ انتِسابٌ ناقِصٌ ٥٣٧

ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ وإن وافَقَ الأشاعرةَ في بعضِ أخطائِهم العَقَديَّةِ فإنَّه خالفَهم في عددٍ من مسائِلِ الاعتقادِ، ووافَقَ فيها السَّلَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ.. ٥٣٨

كان ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ ذابًّا عن السُّنَّةِ، محبًّا للسَّلفِ، ذامًّا للبدعةِ، مُبغضًا للمبتدِعةِ، ومحذِّرًا من مذهَبِ أهلِ الكلامِ ٥٤٠

المُتَأوِّلُ الذي قَصدُه متابعةُ الرَّسولِ لا يُكَفَّرُ ولا يُفَسَّقُ إذا اجتَهَد فأخطَأَ.. ٥٤١

المدرسةُ الدِّيوبنديَّة ((دار العلوم)) بالهند على المعتقدِ الماتُريديِّ والمذهبِ الحنفيِّ..... ٥٦٣

الكَوثريُّ من أشهَرِ المعاصِرينَ الطَّاعنينَ في مَذهَبِ السَّلَفِ وأتباعِهم أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وأشهَرُ من ردَّ عليه عبدُالرَّحمنِ المُعَلِّميُّ ٥٧٩

أبو منصورٍ الماتُريديُّ لا يُصدِّقُ بحديثِ المِعراجِ؛ لأنَّه حديثُ آحادٍ، مع أنَّه في الصَّحيحَينِ، ولكنَّ المذهبَ المستَقِرَّ عندَ الماتُريديَّةِ التَّصديقُ به..... ٥٨٦

الصَّوابُ: أنَّ مسائلَ الاعتقادِ تُؤخَذُ مِن القرآنِ الكريمِ، ومِن الحديثِ الصَّحيحِ بقِسمَيه المتواترِ والآحادِ؛ ما كان في الصَّحيحينِ أو غَيرِهما ٥٩٠

تأويلُ نُصوصِ الصِّفاتِ بدعوى المجازِ مخالِفٌ لِما كان عليه السَّلَفُ ... ٥٩١

أقوالُ أهلِ السُّنَّةِ في تحقيقِ العَلاقةِ بَينَ الإيمانِ والإسلامِ ٦٢٣

الإسلامُ والإيمانُ تختَلِفُ دَلالتُهما بالإفرادِ والاقترانِ؛ فإن أُفرِد أحدُهما دخَل الآخَرُ فيه ٦٢٦

مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ مُرتَكِبَ الكبيرةِ ناقِصُ الإيمانِ ٦٣٤

جُمهورُ الماتُريديَّةِ يَرَونَ أنَّه لا دليلَ على صِدقِ النَّبيِّ غيرُ المعجزةِ، وأنَّها وَحْدَها التي تفيدُ العِلمَ اليقينيَّ بثُبوتِ نبُوَّةِ النَّبيِّ أو الرَّسولِ..... ٦٣٨

حقيقةُ قولِ الماتُريديَّةِ أنَّ للعبادِ إرادةً غيرَ مخلوقةٍ ٦٤٣

قولُ جمهورِ الماتُريديَّةِ في «الاستطاعةِ» هو القَولُ الحقُّ الذي دلَّت عليه الأدِلَّةُ، وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، بخلافِ قولِ الأشاعِرةِ ٦٤٦

مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ في تكليفِ ما لا يُطاقُ ٦٤٧

قولُ أبي حنيفةَ: إنَّ الطَّاعاتِ لا تُسَمَّى إيمانًا، إنَّما الإيمانُ التَّصديقُ والإقرارُ، خلافُ معتَقَدِ السَّلَفِ ٦٥٣

اختلف العُلَماءُ في صِحَّةِ نِسبةِ كتابِ «الفِقهُ الأكبرُ» لأبي حنيفةَ مع أنَّه من روايةِ ابنِه حمَّادٍ ٦٥٣

الماتُريديَّةُ خالفوا -في إثباتِ الصِّفاتِ- إمامَهم الذي ينتَسِبون إليه في الفِقهِ .. ٦٥٤



اصطَلَح المتأخِّرون من الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ على تسميةِ الفرقَتينِ الأشاعرةَ؛ تغليبًا للأشعَريَّةِ على الماتُريديَّةِ ٦٦٤

الأشعَريَّةُ والماتُريديَّةُ فِرقةٌ واحِدةٌ في المنهَجِ وأصولِ العقائِدِ ٦٦٥

نَبشُ الخُبُوشانيِّ الأشعَريِّ قَبرَ ابنِ مَرزوقٍ ورَميُه عظامَه وعِظامَ الموتى الذين حَولَه لكَونِهم مُجَسِّمةً في زعمِه! ٦٧٦

مُوازنةٌ بينَ أقوالِ وأفعالِ مُتعَصِّبي الأشعَريَّةِ وبَينَ أقوالِ ابنِ تَيميَّةَ وأفعالِه.. ٦٨٢

مَوقِفُ ابنِ تيميَّةَ من الذين كذَبوا عليه وقَذَفوه بأقبَحِ السِّبابِ والشَّتائِمِ ... ٦٨٤



فهرس المحتويات

مُقَدِّمةٌ..... ٥

تمهيدٌ: تعريفُ عِلمِ الكَلامِ، ونشأتُه، وأقوالُ العلماءِ فيه ١٣

المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ عِلمِ الكَلامِ ١٣

المبحثُ الثَّاني: نشأةُ عِلْمِ الكلامِ ١٤

المبحثُ الثَّالثُ: أقوالُ العلماءِ في علمِ الكلامِ ١٩

البابُ الأوَّلُ

الأشَاعِرةُ

الفصلُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ ومُؤسِّسِها..... ٣٥

المبحثُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بالأشاعِرةِ ٣٥

المبحثُ الثَّاني: التَّعْريفُ بأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ، وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه، ومُصَنَّفاتُه ٣٥

المطلبُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بأبي الحَسَنِ الأشْعَريِّ ٣٥

المطلبُ الثَّاني: شيوخُ مُؤَسِّسِ المذهب الأشعريِّ وتلاميذُه ومُصَنَّفاتُه.. ٤٤

الفرعُ الأوَّلُ: شيوخُه ٤٤

الفرعُ الثَّاني: تلاميذُه..... ٤٥

الفرعُ الثَّالثُ: مُصَنَّفاتُه ٤٥

الفصلُ الثَّاني: نشأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ، وتطوُّرُه ٥٥

المبحثُ الأوَّلُ: نَشْأةُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ..... ٥٥

المبحث الثَّاني: تَطوُّرُ المَذهَبِ الأشْعَريِّ ٦٠
الفصلُ الثَّالثُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ و أبرزُ أعلامِه، وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ، وأشهرُ كُتُبِهم ٧٩
المبحثُ الأوَّلُ: أسْبابُ انْتِشارِ المَذهَبِ الأشْعَريِّ ٧٩
المبحثُ الثَّاني: أبرَزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ وتَفاوُتُ تَأثُّرِهم بالجَهْميَّةِ ٨٤
المطلبُ الأوَّلُ: أبرَزُ أعْلامِ الأشاعِرةِ ٨٤
المطلبُ الثَّاني: تَأثُّرُ أعْلامِ الأشاعِرةِ بالجَهْميَّةِ ١٤٦
المبحثُ الثَّالث: أشهرُ كُتُبِ الأشاعِرةِ المعتَمَدةِ لديهم ١٥١
الفصلُ الرَّابعُ: أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الأشاعِرةِ ١٥٩
المبحثُ الأوَّلُ: تَقْديمُ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ على الأَدِلَّةِ النَّقْليَّةِ عندَ توَهُّمِ التَّعارُضِ ١٥٩
المبحثُ الثَّاني: القولُ بالقياسِ في مسائلِ التَّوحيد ١٦٩
تمهيدٌ: ١٦٩
المطلبُ الأوَّلُ: قِياسُ الشُّمولِ ١٧١
المطلبُ الثَّاني: قِياسُ التَّمثيلِ (قِياسُ الغائِبِ على الشَّاهِدِ) ١٧٣
المطلبُ الثَّالثُ: قِياس الأَولى ١٧٧
المبحثُ الثَّالثُ: عَدَمُ الاحْتِجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العَقائِدِ ١٧٧
المبحثُ الرَّابعُ: التَّفْويضُ والتَّأويلُ لنُصوصِ الصِّفاتِ ١٨٣
تمهيدٌ: ١٨٣
المطلبُ الأوَّلُ: التَّفْويضُ عند الأشاعِرةِ ١٨٤

المطلبُ الثَّاني: التَّأويلُ عند الأشاعرةِ ١٩٠
الفصلُ الخامسُ: مَنشَأُ ضَلالِ الأشاعِرةِ في بابِ الصِّفاتِ ١٩٩
المبحثُ الأوَّلُ: اعْتِقادُ أنَّ نُصوصَ الصِّفاتِ مِن المُتَشابِهِ..... ١٩٩
المبحثُ الثَّاني: الاعْتِمادُ في بابِ الصِّفاتِ على دَليلِ حُدوثِ الأجْسامِ.. ٢٠٨
الفصلُ السَّادسُ: اضْطِرابُ المَنهَجِ الأَشْعَرِيِّ وتَناقُضُه في تَوْحيدِالأسْماءِ والصِّفاتِ ٢١٧
المبحثُ الأوَّلُ: اضطِرابُ الأشاعِرةِ في إثْباتِ الصِّفاتِ ٢١٧
المبحثُ الثَّاني: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في نَفْيِ الصِّفاتِ ٢٢٠
المبحثُ الثَّالثُ: اضْطِرابُ الأشاعِرةِ في أَدِلَّةِ الصِّفاتِ ٢٢٢
الفصلُ السَّابعُ: عقيدةُ الأشاعِرةِ..... ٢٢٧
تمهيدٌ: ٢٢٧
المبحثُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ..... ٢٢٧
المبحثُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأُلوهيَّةِ..... ٢٤١
المبحثُ الثَّالثُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في تَوْحيدِ الأسْماءِ والصِّفاتِ..... ٢٦٩
المطلبُ الأوَّلُ: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في أسْماءِ اللهِ الحُسنى..... ٢٦٩
المطلبُ الثَّاني: مَنهَجُ الأشاعِرةِ في صفاتِ اللهِ العُلى ٢٧٧
تمهيدٌ:..... ٢٧٧
الفرعُ الأوَّلُ: مُجملُ اعتقادِ الأشاعرةِ في صفاتِ اللهِ ٢٧٨
الفرعُ الثَّاني: صِفةُ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ للهِ تعالى..... ٢٩٠
الفرعُ الثَّالثُ: صِفَتا السَّمْعِ والبَصَرِ..... ٣٠٢

الفرعُ الرَّابعُ: صِفةُ العِلمِ ٣١٠
الفرعُ الخامسُ: صِفةُ كَلامِ اللهِ..... ٣١٨
الفرعُ السَّادسُ: صِفةُ الإرادةِ ٣٥١
الفرعُ السَّابعُ: صِفةُ القُدْرةِ ٣٥٩
الفرعُ الثَّامنُ: صِفةُ الحَياةِ ٣٦٦
الفرعُ التَّاسعُ: صِفةُ البَقاءِ..... ٣٧٥
المبحثُ الرَّابعُ: مَفْهومُ الإيمانِ والكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ ٣٨٥
المطلبُ الأوَّلُ: مَفْهومُ الإيمانِ عنْدَ الأشاعِرةِ..... ٣٨٥
الفرعُ الأوَّلُ: تعريفُ الإيمانِ عند الأشاعِرةِ..... ٣٨٥
الفرعُ الثَّاني: خِلافُ الأشاعِرةِ في زِيادةِ الإيمانِ ونُقْصانِه ٣٩٥
الفرعُ الثَّالثُ: خِلافُ الأشاعِرةِ في مَسْألةِ الاسْتِثْناءِ في الإيمانِ.. ٤٠٣
المطلبُ الثَّاني: مَفْهومُ الكُفْرِ عنْدَ الأشاعِرةِ..... ٤١٣
المطلبُ الثَّالثُ: حكمُ إيمانُ المقلِّد ٤٢٠
المبحثُ الخامسُ: مفهومُ القَدَرِ وما يَتعلَّقُ به عندَ الأشاعرةِ ٤٢٧
المطلبُ الأوَّلُ: إثباتُ الأشاعرةِ للقَدَرِ..... ٤٢٧
المطلبُ الثَّاني: مذهَبُ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ تعالى وإرادتِه وحِكمتِه، والرَّدُّ عليه ٤٣٢
الفرعُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ تعالى وإرادتِه وحِكمتِه.. ٤٣٢
الفرعُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهبِ الأشاعرةِ في أفعالِ اللهِ وإرادتِه وحِكمتِه..... ٤٤١



المطلبُ الثَّالثُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ، والرَّدُّ عليه ٤٤٧
الفرعُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ ٤٤٧
الفرعُ الثَّاني: الرَّدُّ على مَذهَبِ الأشاعِرةِ في أفعالِ العِبادِ..... ٤٥٥
المبحثُ السَّادسُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه..... ٤٦٠
المطلبُ الأوَّلُ: مَذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ ٤٦٠
المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ.. ٤٦٤
المبحثُ السَّابعُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ، والرَّدُّ عليه ٤٦٧
المطلبُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ ٤٦٧
المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في مسألةِ العادةِ والأسبابِ .. ٤٧٢
المبحثُ الثَّامنُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارقِ والمُعجِزاتِ، والرَّدُّ عليه..... ٤٧٨
المطلبُ الأوَّلُ: مذهَبُ الأشاعِرةِ في الخوارقِ والمُعجِزاتِ ٤٧٨
المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على مذهَبِ الأشاعِرةِ في الخوارقِ والمُعجِزاتِ .. ٤٨١
المبحثُ التَّاسعُ: عَلاقةُ الأشاعِرةِ بالتَّصوُّفِ..... ٤٨٤
الفَصلُ الثَّامنُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ، وبيانُ مخالفتِهم لأئمَّتِهم، وذمُّ فُقَهاءِ المذاهِبِ لهم ٤٩٥
المبحثُ الأوَّلُ: أقوالُ العُلَماءِ في مخالَفةِ الأشاعِرةِ للسَّلَفِ..... ٤٩٥
المبحثُ الثَّاني: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأئمتهم: أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ومالكٍ

والشَّافِعيِّ ٥٠١
المطلب الأول: مُخالَفةُ الأشاعِرةِ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ٥٠١
المطلبُ الثَّاني: مخالَفةُ الأشَاعرةِ لإمَامَيْهم مالكٍ والشَّافِعيِّ ٥٠٥
تمهيدٌ:..... ٥٠٥
الفرعُ الأوَّلُ: مخالفةُ الأشاعرةِ المالكيَّةِ لإمامِهم مالِكِ بنِ أنَسٍ ٥٠٩
الفرعُ الثَّاني: مخالفةُ الأشاعرةِ الشَّافعيَّةِ لإمامِهم محمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ ٥١٩
المبحثُ الثَّالثُ: ذَمُّ فُقَهاءِ الحنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ للأشَاعرةِ ومذهبِهم.. ٥٣٠
الفصلُ التَّاسعُ: تفاوُتُ الأشاعِرةِ في الوُقوعِ في البِدعةِ والبُعدِ عن السُّنَّةِ.. ٥٣٥

البابُ الثَّاني
الماتُريديَّةُ

الفصلُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ ومُؤسِّسِها..... ٥٤٩
المبحثُ الأوَّلُ: التَّعريفُ بالماتُريديَّةِ ٥٤٩
المبحثُ الثاني: التَّعْريفُ بأبي منصور الماتُريديِّ، وأشهرُ شيوخِه وتلاميذِه، ومُصَنَّفاتُه ٥٥٣
المطلبُ الأوَّلُ: التَّعْريفُ بأبي منصور الماتُريديِّ ٥٥٣
المطلبُ الثَّاني: شيوخُ مُؤَسِّسِ المذهب الماتُريديِّ وتلاميذُه ومُصَنَّفاتُه.. ٥٥٥
الفرعُ الأوَّلُ: شيوخُه..... ٥٥٥
الفرعُ الثَّاني: تلاميذُه..... ٥٥٥

الفرعُ الثَّالثُ: مُصَنَّفاتُه ٥٥٦
الفصلُ الثَّاني: نشأةُ الماتُريديَّةِ، وأسبابُ انتشارِها، وأبرزُ أعلامِها ٥٦١
المبحثُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ وأسبابُ انتشارِها ٥٦١
المطلبُ الأوَّلُ: نشأةُ الماتُريديَّةِ ٥٦١
المطلبُ الثَّاني: أسبابُ انتشارِ الماتُريديَّةِ ٥٦٣
المبحثُ الثَّاني: أبرزُ أعلامِ الماتُريديَّةِ ٥٦٤
الفصلُ الثَّالثُ: أُسُسُ وقواعِدُ تقريرِ العقيدةِ عندَ الماتُريديَّةِ ٥٨٥
المبحثُ الأوَّلُ: الاعتمادُ على العَقلِ ٥٨٥
المبحثُ الثَّاني: تَركُ الاحتجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في العقيدةِ ٥٨٦
المبحثُ الثَّالثُ: القولُ بالمجازِ ٥٩٠
المبحثُ الرَّابعُ: القولُ بأنَّ معرفةَ اللهِ واجبةٌ بالعقلِ قبْلَ وُرودِ السَّمعِ .. ٥٩٤
المبحثُ الخامسُ: القولُ بالتَّفويضِ والتَّأويلِ ٥٩٩
تمهيدٌ: ٥٩٩
المطلبُ الأوَّلُ: التَّفويضُ عند الماتُريديَّةِ ٦٠١
المطلبُ الثَّاني: التَّأويلُ عند الماتُريديَّةِ ٦٠٢
الفصلُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ ٦٠٧
المبحثُ الأوَّلُ: التَّوحيدُ عِندَ الماتُريديَّةِ ٦٠٧
المطلبُ الأوَّلُ: توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّة عِندَ الماتُريديَّةِ ٦٠٧
المطلبُ الثَّاني: توحيدُ الصِّفاتِ وتوحيدُ الأفعالِ ٦٠٩
المبحثُ الثَّاني: الإيمانُ عندَ الماتُريديَّةِ ٦٠٩

المطلبُ الأوَّلُ: معنى الإيمانِ وحقيقتُه عندَ الماتُريديَّةِ ٦٠٩
المطلبُ الثَّاني: زيادةُ الإيمانِ ونقصانُه عِندَ الماتُريديَّةِ ٦١٣
المطلبُ الثَّالثُ: الاستثناءُ في الإيمانِ عِندَ الماتُريديَّةِ ٦١٥
المطلبُ الرَّابعُ: العَلاقةُ بيْنَ الإسلامِ والإيمانِ عِندَ الماتُريديَّةِ ٦١٩
المطلبُ الخامسُ: حُكمُ إيمانِ المُقَلِّدِ عِندَ الماتُريديَّةِ ٦٢٧
المطلبُ السَّادسُ: حُكمُ مُرتَكِبِ الكبيرةِ عِندَ الماتُريديَّةِ ٦٣٢
المبحثُ الثَّالثُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في النُّبُوَّةِ والمُعجزةِ والكَرامةِ ٦٣٧
المبحثُ الرَّابعُ: عقيدةُ الماتُريديَّةِ في القَضاءِ والقَدَرِ ٦٤١
المطلبُ الأوَّلُ: مراتِبُ القضاءِ والقَدَرِ عِندَ الماتُريديَّةِ..... ٦٤١
المطلبُ الثَّاني: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في أفعالِ العبادِ ٦٤٢
المطلبُ الثَّالثُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في القُدرةِ والاستطاعةِ والتَّكليفِ بما لا يُطاقُ ٦٤٤
الفرعُ الأوَّلُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في القُدرةِ والاستطاعةِ ٦٤٤
الفرعُ الثَّاني: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في التَّكليفِ بما لا يُطاقُ..... ٦٤٧
المبحثُ الخامسُ: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ، والرَّدُّ عليه..... ٦٤٨
المطلبُ الأوَّل: مَذهَبُ الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ ... ٦٤٨
المطلبُ الثَّاني: الرَّدُّ على الماتُريديَّةِ في مسألةِ التَّحسينِ والتَّقبيحِ .. ٦٤٩
الفصلُ الخامسُ: مخالفةُ الماتُريديَّةِ إمامَهم أبا حنيفةَ النُّعمانَ..... ٦٥٣

البابُ الثَّالثُ
موازنةٌ بيْنَ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ وطعنُهم وتكفيرهم لمخالفيهم، وواقِعهُم المعاصِرُ

الفصلُ الأوَّلُ: الموازنةُ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ ٦٥٩
تمهيدٌ: ٦٥٩
المبحثُ الأوَّلُ: الَّذين تعرَّضوا للموازنةِ بيْنَ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ ... ٦٥٩
المبحثُ الثَّاني: الفُروقُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ ٦٦٥
المطلبُ الأوَّلُ: أماكنُ وجودِ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ ٦٦٥
المطلبُ الثَّاني: المذهبُ الفقهيُّ لكلٍّ من الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ .. ٦٦٦
المطلبُ الثَّالثُ: الخِلافُ بيْنَ الأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ مِن النَّاحيةِ العَقديَّةِ ٦٦٦
تمهيدٌ:..... ٦٦٦
الفَصلُ الثَّاني: طَعنُ الأشاعِرةِ والماتُريديَّةِ على عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ونَبْزُهم وتكفيرُهم ٦٧١
تمهيدٌ: ٦٧١
المبحثُ الأوَّلُ: نَبْزُهم علماءَ أهلِ السُّنَّة والجماعة ووصفُهم بأبشَعِ الأوصافِ ٦٧١
المبحثُ الثَّاني: تكفيرُ الأشاعرةِ والماتُريديَّةِ مَن ليس على مَذهَبِهم من العُلَماءِ..... ٦٧٦

الفَصلُ الثَّالثُ: واقِعُ الأشاعِرةِ والماتُرِيديَّةِ المُعاصِرُ ٦٨٩

تمهيدٌ: ٦٨٩

المبْحَثُ الأوَّل: المؤسَّساتُ والمراكِزُ العِلميَّةُ والدَّعويَّةُ الأشعَريَّةُ والماتُريديَّةُ..... ٦٩٢

المبحَثُ الثَّاني: النَّشاطُ الأشعَريُّ والماتريديُّ في الفَضائيَّاتِ والإنترنت.. ٦٩٦

المبْحَثُ الثَّالث: دُورُ النَّشرِ المُهتمَّةُ بطباعةِ الكُتبِ الأشعَريَّةِ والماتريديَّةِ ٦٩٩

المبْحَثُ الرابع: سردٌ لبعضِ إصداراتِهم في السَّنواتِ الأخيرةِ..... ٧٠٠

الخاتمةُ والخلاصةُ ٧٠٧

المراجع والمصادر..... ٧٢٧

فهرس الفوائد..... ٧٨١

فهرس المحتويات ٧٩١

تم الصف والإخراج في مؤسسة
الدُّرَر السَّنيَّة
www.dorar.net
nashr@dorar.net ٠٥٥٦٩٨٠٢٨٠